رقم الإيداع بالهيئة العامة للكتاب م/حضرموت : ٢٠٠٩/٢١١م

العنوان : ظاهرة النيابة في العربية

المؤلف : د. عبدالله صالح بابعير

المقاس : ٢٤× ١٧ سم

عدد الصفحات (٧١٤)

الكمية : ١٠٠٠

الصف الإلكتروني وتصميم الغلاف : سعيد بارحيم - ٧٧٧٣٩٦١٢٢

التنفيذ الطباعي : مطبعة وحدين الحديثة - المكلا - ت: ٣١٦٦١٤

الطبعة الأولى ٢٠١٠م

جميع الحقوق محفوظة

يمنع طبع هذا الكتاب أو جزء منه بكل
طرق الطبع والتصوير والنقل والترجمة
والتسجيل المرئي والمسموع والحاسوبي
وغيرها إلا بإذن خطي الناشر

الناشر

دار حضرموت للدراسات والنشر

المكلا – ت : ٣٥٠٥٤٩ ص.ب ٨٧٦١

e-mail : dar_hadhramout@y.net.ey

توزيع معرض الحياة الدائم للكتاب

المكلا – ٣٠٢٨٥٩

الجمهورية اليمنية

ظاهرة النيابة في العربية

د. عبدالله صالح بابعير

بسم الله الرحمن الرحيم

أصل هذا العمل رسالة علمية لنيل درجة الدكتوراه في اللغة العربية وآدابها ، تخصص (اللغة والنحو) ، تقدم بها الباحث إلى قسم اللغة العربية ، بكلية الآداب ، في الجامعة المستنصرية ببغداد ، جمهورية العراق ، وقد أجيزت بتقدير (امتياز) في ديسمبر ١٩٩٧ م . وقد تألفت لجنة المناقشة من :

أ . د / نبهان ياسين حسين

أ . د / حسام سعيد النعيمي

أ . د / هاشم طه شلاش

أ . د / طارق عبد عون الجنابي

أ . د / هادي نهر (مشرفًا)

المقدِّمة

الحمدُ لله حقَّ حمده ، والصلاة والسلام على مَنْ لا نبيَّ مِنْ بعده ، وبعدُ..

فالباحث في المصادر النحوية واللغوية يقف على خلط كبير في استخدام مصطلحات بعض الظواهر النحوية واللغوية ، يدفعه إلى أن يزعم أن النحويين كانوا يخالطون بين هذه المصطلحات في كثير من الأحيان ، أو كانوا يطلقون بعض الألفاظ أحياناً ، قاصدين من وراء ذلك معانيها اللغوية ، لا مفاهيمها الاصطلاحية ، فكانوا يطلقون غيرَ لفظٍ من الألفاظ التي هي عنوانات لظواهر نحوية ولغوية مختلفة كالنيابة والاستغناء والتعويض والإبدال على أمثلةِ مواضعَ مختلفةٍ لاتشملها ظاهرة لغوية واحدة ، بل ظواهر متعددة.

لذا اخترتُ أن يكون موضوع رسالتي للدكتوراه محوراً لظاهرة بارزة من تلك الظواهر المتشابهة التي خلط النحويون بين مصطلحاتها وأمثلتها ، فكانت (النيابة) هي موضع الاختيار ، بوصف النيابة ظاهرةً كثُرَتْ مواضعُها في العربية ، على مستوى الصيغة المفردة ، والتركيبات النحوية ، وكثُرَ إطلاق لفظها وما رادفه في مواضعِ ظواهرَ أخرى مشابهةٍ للنيابة. فحاولتُ في هذه الرسالة أن أوازنَ بين ظاهرةِ النيابة من جهة ـ بعد تحديد مصطلحها وملامح هذا المصطلح ـ والظواهرِ الأخرى المشابهة لها ، التي خلط النحويون بين النيابة وبينها ، لِمَيْزِ النيابة منها ، بعد تحديد مفهوم اصطلاحي لكل ظاهرة من هذه الظواهر ، وتحديد ملامح خاصةٍ به ، وصولاً إلى سدِّ باب كل ظاهرة على أمثلتها حسبُ ، وتخليصها من شوائب الخلط والتعدد. ثم سعيتُ إلى تتبُّعِ مواضع النيابة في أبواب النحو العربي ، واستقصائها.

لذا اقتضت منهجية البحث تقسيم الرسالة على ثمانية فصول، تنتظمها ثلاثةُ أبواب، تسبقها مقدمة، وتتلوها خاتمة.

- **المقدمة:**

ضمَّنْتُها الحديث في أهمية البحث، ودواعي اختيار الموضوع، وأجزاء البحث، ومنهجه، ومصادره، وشواهده، وغير ذلك ممَّا تقتضيه مقدِمات الرسائل العلمية.

- **الباب الأول:**

جعلتُه بعنوان (النيابة وإشكال المصطلح)، وقسَّمتُه على فصلين:

- **الفصل الأول**: بعنوان (النيابة، أحكام مهمة) عَرَضْتُ فيه وجه الإشكال في مصطلح النيابة، مفهوماً واستخداماً، ومعنى النيابة في اللغة والاصطلاح، ثم تتبَّعتُ فيه الملامح والسمات المميِّزة لمفهوم النيابة اصطلاحياً، وحدَّدتُ بعد ذلك الأسسَ التي اعتمدتُ عليها في دراسة هذه الظاهرة، والألفاظَ الدالة على مفهوم النيابة في استخدامات النحويين، ثم عرَّجتُ على إعراب النائب أينما جاء في مواضع التركيبات النحوية، وأنواع النيابة وأقسامها، وأغراض النيابة، ثم ختمتُ الفصل ببيان علاقة النيابة بالتأويل والمجاز.

- **الفصل الثاني**: جاء بعنوان (بين النيابة والظواهر المشابهة لها)، لذا كان هذا الفصل موازنةً واسعة بين النيابة من جهة، والظواهر اللغوية والنحوية المشابِهة، التي خلط النحويون بين النيابة وبينها من جهة أخرى، محدداً مفهوماً خاصاً بكل ظاهرة، مستوحً من أمثلتها المستخدمة، مبيِّناً ملامح الاتفاق والاختلاف بين النيابة من جهة، وكلِ ظاهرة من هذه الظواهر من جهة أخرى، مجتهداً بالرأي في توجيه كثير من مسائل هذا الفصل. والظواهر التي تمت الموازنة

بينها وبين النيابة في هذا الفصل هي: الحذف، والتعويض، والاستغناء، والشبه، والتعاقب، والإبدال، والحمل على المعنى، وقد وقفتُ في هذا الفصل على علامات الإعراب الفرعية التي قيل إنها نائبة عن العلامات الأصلية، فرددتُ القول بهذه النيابة، ووجَّهتُها توجيهاً سلكتُ فيه مسلكاً صوتياً.

- **الباب الثاني:**

جعلتُهُ بعنوان (النيابة في الأسماء والأفعال والحروف)، وقسمته على ثلاثة فصول:

- **الفصل الأول**: جعلته لنيابة الاسم عن الاسم في صورته اللفظية الواقعة في ضمن التركيب النحوي، ويشمل هذا الفصل: نيابة اسم الذات الجامد عن الوصف المشتق في مواقع تركيبية محددة، ونيابة اسم المعنى الجامد (المصدر) عن الوصف المشتق، في مواضع تركيبية محددة أيضاً، ونيابةَ المعرفة عن النكرة في موضع الحال.

- **الفصل الثاني**: كان لنيابة اسم عن اسم في مواضعه التركيبية، من غير أن يكون هذا الاسم النائب في هيئة لفظية واحدة، ويشمل هذا الفصل: النيابة بين الضمائر، والنيابة عن الفاعل، والنيابة عن المصدر في موضع المفعول المطلق، والنيابة عن اسمي الزمان والمكان في موضع الظرف، ونيابة المضاف إليه عن المضاف. ثم رددتُ في هذا الفصل القولَ بالنيابة عن ثلاثةِ مواضع، ذكر النحويون فيها نيابة اسم عن اسمٍ، بعد أن رأيتُ أن المفهوم المحدد للظاهرة لايجري على هذه المواضع، وتمَّ توجيهها توجيهاً يتَّفق وتركيبَ أمثلتها.

- **الفصل الثالث**: جعلتُهُ لنيابة فعلٍ عن فعلٍ، وحرفٍ عن حرف على حدٍّ التضمين، وقسمته ثلاثةَ مباحثَ: الأول للعلاقة بين النيابة والتضمين، بوصفه - في تصور البحث- صورةً من صور النيابة. والثاني للنيابة بين الأفعال وما

جرى مجراها على هذا الحدِّ، مع إبداء الرأي في هذه النيابة. والثالث للنيابة بين حروف المعاني عامَّةً، وحروف الجر خاصَّةً بعضِها عن بعض، وقد ناقشتُ في هذا المبحث النيابة بين حروف المعاني، في ضوء دلالاتها الوظيفية التي تؤديها من خلال علاقات السياق.

- **الباب الثالث:**

جعلتُه بعنوان (صور أخرى من النيابة) ، قدمتُ فيه مدخلاً إلى أبواب الفصل الثلاثة التي كانت على النحو الآتي:

- **الفصل الأول**: جعلتُه للنيابة بين الصيغ الصرفية غيرِ الفعلية، وقد قدَّمتُ بين يدَيْ هذا الفصل حديثاً مهماً، حدَّدتُ فيه اتجاهات السير في دراسة النيابة بين الصيغ الصرفية، من خلال دخول هذه الصيغ ـ ممثّلةً في أمثلةٍ لغوية ـ في علاقاتٍ تركيبية سياقية، فلا تكون نيابةٌ بين صيغة صرفية وأخرى خارج سياق التركيب النحوي البتةَ، ثم قسمتُ هذا الفصل سبعةَ مباحثَ، استقصيتُ فيها ـ ما استطعتُ ـ الصيغ الصرفية النائبة عن صيغ أخرى، دارساً إياها في ضوء مفهوم النيابة المحدد في البحث.

- **الفصل الثاني**: كان بعنوان (ما ينوب عن الفعل من الأسماء والحروف) حاولتُ فيه حَصْرَ المواضع التي قيل فيها بنيابة اسمٍ أو حرفٍ، عن فعلٍ، ثم عرضْتُ هذه المواضعَ على مفهوم النيابة المحدد في هذا البحث، فجرى هذا المفهوم على موضعينِ منها، هما: نيابة المصدر عن الفعل المحذوف وجوباً في حال الأمر حسبُ، ونيابة خالفة الفعل (اسم الفعل) عن الفعل. وبعد المناقشة والتحليل تمَّ توجيهُ المواضع الأخرى التي انتظمها هذه الفصلُ توجيهاً ينسجم وطبيعةَ تركيب أمثلتها.

- **الفصل الثالث**: كان بعنوان (ما ينوب عن الاسم من الأفعال والحروف والجمل) حاولتُ فيه حَصْرَ المواضع التي قيل فيها بنيابة حرفٍ أو فعلٍ أو جملة عن اسم، ثم عرضْتُ هذه المواضع على مفهوم النيابة، مناقشاً ومحلِلاً، فَتَمَّ بيانُ وجهِ النيابةِ وأحكامها في المواضع التي جرى المفهوم عليها - وهي كثيرة- وتمَّ إخراج موضعين من دائرة النيابة لم يجرِ عليهما مفهومها، كما رددتُ القول بالمحل الإعرابي عن بعض الجمل التي ذكر النحويون أن لها محلاً من الإعراب.

هذه هي أبواب البحث وفصوله ومباحثه، فإنْ أحسَّ القارئ بأن هناك خللاً يسيراً في التناسب الكَمِّيِّ بين فصول الرسالة الثمانية، فذلك عائدٌ إلى اختلاف عدد المواضع التي تمَّ بحثُها ومناقشتُها في كل فصلٍ من هذه الفصول.

- **أما الخاتمة**: فقد اشتملت على أهم المحاور والأفكار والنتائج التي انتهى إليها البحثُ.

وقد سلكتُ في بحث أبواب الرسالة وفصولها ومباحثها وأجزاء مباحثها مسلكاً كنتُ فيه أبسط أقوال النحويين في كل مسألة أبحثها، مبيناً أوجُهَ اختلافاتهم، ذاكراً بعض الأمثلة والشواهد على المسألة المدروسة، واصفاً ذلك وصفاً يتخلله شيء من التحليل التركيبي لأمثلة المواضع والمسائل المدروسة، مناقشاً ما أصِفُه وأُحَلِّلُه، مبدياً الرأي فيه، قابِلاً بعض الآراء والتوجيهات، ورادًّا بعضها الآخر، مع تسويغ هذا القبول أو الرَّدِّ، ومجتهداً بالرأي في بعض المسائل، اجتهاداً أضع فيه أمام ناظري أساليب العربية، وشواهدها، قواعدَ تركيبها، وخصائصها، لذا كان عنوانُ الرسالة الرئيسُ مذيَّلاً بعنوان فرعي هو دراسةٌ وصفيةٌ تحليليةٌ) لا (دراسةٌ وصفيةٌ وتحليليةٌ).

أمَّا مصادر هذا البحث فقد كانت متعددة، ومتنوعة، وموزَّعة بين كتب النحو واللغة، قديمها وحديثها؛ وكتب علوم القرآن وإعرابه ومعانيه وتفسيره؛

وبعض الدراسات الألسنية الحديثة التي أفدتُ منها بحسب مادة البحث، ومقتضيات المنهج الذي سلكتُه في الدرس والتحليل والمناقشة؛ وبعض البحوث المنشورة في المجلات والدوريات المختصة، وقد كان منهجي في التعامل مع هذه المصادر في هوامش البحث وحواشيِّه كالآتي:

أ- عند الأخذ من كتاب مطبوع أكتفي بذكر اسم الكتاب، ورقم الجزء والصفحة، مُرْجِئاً بيان المعلومات الوافية عن الكتاب إلى قائمة المصادر والمراجع لئلاَّ أثقل الهوامش، وحتى لا ألزم نفسي بما لايلزم. إلاَّ إذا كان الأخذ من رسالة جامعية أو مخطوط أو بحث منشور في مجلة ، إذ أشير عند ذكر هذا المصدر أول مرة إلى بعض المعلومات التي توضح للقارئ أن هذا العنوان موجود في القسم الخاص به من قائمة المصادر والمراجع في آخر البحث.

ب- ثمة مراجع عدتُ إلى غير طبعةٍ منها، لأمور سوَّغَتْ ذلك، وعند الإحالة عليها أضع عام النشر بين قوسين تمييزاً بين الطبعتين، إلاَّ (البحر المحيط) لأبي حيان الذي أضع أحياناً عام (١٩٩٣م) للإشارة إلى الطبعة المحققة، وإنْ لم أذكر عاماً فذلك يشير إلى الأخذ من الطبعة الأخرى القديمة المتداولة.

<u>أمَّا الشواهد التي سُقْتُها في هذا البحث</u> فقد توزعت بين آياتٍ من الذكر الحكيم، وأبيات من الشعر، وشيء من كلام العرب وأمثالهم، وبعض الأحاديث النبوية الشريفة. وقد أفدتُ في تخريج هذه الشواهد - على قدر استطاعتي- من مسلَك المحققين:-

أ- خرَّجتُ الآيات الكريمات على المصحف الشريف المطبوع على رواية حفص لقراءة عاصم بن أبي النَّجود، وإن كان موطن الاستشهاد جارياً على قراءة أخرى غيرِ هذه القراءة - متواترةً كانت أم شاذة- خرَّجْتُ القراءة على بعض كتب القراءات وكتب التفسير التي تُعنَى بالقراءات والإعراب.

ب- خرَّجتُ أبياتَ الشعرِ أولاً على كتب النحو بين التي تمَّ الاستشهادُ بهذه الأبيات فيها، ثم خرَّجتُها بعد ذلك على المجموعات الشعرية وخزانة الأدب وعلى دوواين الشعراء، إنْ كان البيت منسوباً لشاعر مطبوعٍ ديوانُه - على حدٍّ علمي - ، وقد أفدتُ كثيراً من معجم شواهد العربية، للشيخ عبد السلام هرون، ومن معجم شواهد النحو الشعرية للدكتور حنَّا جميل حداد الذي جعلتُه من مصادر هذا البحث.

ج- خرَّجْتُ كلام العرب وأمثالهم على المعجمات اللغوية، وكتاب (مجمع الأمثال) للميداني .

د- خرَّجْتُ الأحاديث الشريفة كلها على بعض كتب السُّنَن التي وردت هذه الأحاديثُ فيها.

وإن كان لأحد فضلٌ - بعد الله سبحانه وتعالى- على هذه الرسالة، حتى صارت إلى الحال التي هي عليها، فهو لأستاذي الفاضل الكريم الدكتور هادي نهر، الذي كان لإشرافه على الرسالة، ولتوجيهاته السديدة، وإسناده إيايَ طَوالَ مدةِ إعداد الرسالة، فضلٌ كبيرٌ، ما كان لي غنىً عنه، وما كان للرسالة أن تُنْجَزَ لولاهُ ، فجزاه الله عني خير الجزاء، كما كان لأساتذتي الفاضلين في قسم اللغة العربية بكلية آداب الجامعة المستنصرية فضلُ الأستاذِ على التلميذ، والشيخ على المُريد، فجزاهم الله خير ما يجزي به عباده الصالحين العاملين.

إن هذا العمل الذي أقدمه اليوم هو حصيلة جهدٍ جهيدٍ يعلم اللهُ وحدَهُ مداه وغايته، ولا يمكن بحالٍ أن أدَّعيَ له الكمال والبراءة من النقص والعيب، فالكمال للهِ وحدَه، والبراءة من النقص والعيب لذاتِه تعالى، ولكتابه العزيز، فهذا هو جهد المُقِلِّ، وهذه هي حدود الاستطاعة. فإنْ كان التوفيق من نصيبي، فهذا فضلٌ من الله أحمده عليه الحمد كلَّه، وأشكره عليه الوقتَ كلَّه، وإنْ كانتِ الأخرى ،

فالحمد للهِ أيضاً، ولا حولَ ولا قوةَ إلاَّ باللهِ، وحسبي أنني حاولتُ واجتهدتُ، آمِلاً ألاَّ أُحْرَمَ أجرَ المجتهدِ المخطئ إنْ لم أَفُزْ بأَجْرِي المجتهدِ المُصيب، والله أسالُ أن يكون هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وأن يجزيني عليه ـ وإنْ أخطأْتُ وقصَّرْتُ ـ شيئاً من خير الدنيا، وحُسْنَ ثوابِ الآخرة، وما توفيقي إلاَّ بالله، عليه توكلت وإليه أنيب، والحمد للهِ رب العالمين.

عبد الله صالح بابعير

بغداد ١٩٩٧م

الباب الأول

النيابة وإشكال المصطلح

الفصل الأول:

النيابة : أحكامٌ مهمة

الفصل الثاني :

بين النيابة والظواهر المشابهة لها

الفصل الأول

النيابة : أحكام مهمة

- أفي مصطلح (النيابة) إشكالٌ ؟
- النيابة : لغةً واصطلاحاً
- الملامح والسِّمات المميِّزة لمفهوم (النيابة)
- الأسس المُعْتَمَدُ عليها في دراسة الظاهرة
- الألفاظ الدالَّة على مفهوم النيابة
- إعراب النائب
- أنواع النيابة وأقسامها
- أغراض النيابة
- النيابة والتأويل
- النيابة والمجاز

— ١ —

أفي مصطلح (النيابة) إشكالٌ؟

يقول الدكتور أحمد عبد الستار الجواري :((إنَّ دراسة العربية ، لغةً ونحواً ، في ما وُضِعَ لها من مصطلحات ، تحتاج إلى شيء من معاودة النظر فيها ، وتحريك ما استقرَّ منها في الأذهان والأفهام))[١] ، وذلك لأن دراسة المصطلحات النحوية واللغوية ـ وبخاصةٍ مصطلحات الظواهر ـ تُمثِّل إشكالاً للباحثين اليوم❖ والمصطلحات هي ((ألفاظ تستخدم للتعبير عن معانٍ محددة ، في إطار علمٍ بعينه))[٢] .

وإذا كان الأمر كذلك في دراسة مصطلحات الظواهر النحوية واللغوية ، فإنَّ الإشكال يبدو أكثر وضوحاً في دراسة ظاهرة (النيابة) التي أطلق النحويون على مفهومها غيرَ لفظٍ ، والتي خلَطَ النحويون بين مصطلحها ومصطلحاتِ ظواهرَ أخرى مشابِهةٍ لها ، فأطلقوا على موضع واحدٍ من مواضع التغيير غيرَ لفظٍ من هذه الألفاظ ذات المفاهيم الاصطلاحية المتباينة ، كالحذف والتعويض والإغناء ، ونحوها؛ وهذا الأمر دفعني إلى الزعم أنهم كانوا يتجوَّزون ، ويتسامحون كثيراً في إطلاق الألفاظ والتسميات ، للدلالة على مستويات التغيير المختلفة ، في البنى اللفظية ، والتركيبات النحوية ، من غير تحديد دقيق لمفاهيم هذه التسميات ، حتى

(١) الوصف ، نظرةٌ أخرى في قضايا النحو العربي ، مجلة المجمع العلمي العراقي ، م٣٣ ، جـ٤ ، ص٤١.

❖ أعني بالظواهر مستوياتِ التغيير الحاصل في بُنَى الكلمات المفردة ، أو في التركيبات النحوية ، الواردة في سياقات استخدامية معيَّنة ، كالحذف والتعويض والنيابة والاستغناء ، ولا أعني بذلك المصطلحات التي أطلقها النحويون على المقولات النحوية ، التي جعلوها عنواناتٍ لأبواب النحو المختلفة ، كالفاعل ، والمفعول به ، والحال ، والتمييز ، والنعت ، والبدل.....إلخ

(٢) المدخل إلى دراسة النحو العربي :١٢٧/١

يتمَّ نَـقْـلُها من مستوى المُفْرَدةِ اللغويـة ، إلى مـستوى العبـارة الاصـطلاحية ، كمـا كانوا يقصدون في كثير من الأحيان المعنى اللغوي للكلمـة المستخدمة ، لا المفهـوم الاصطلاحيَّ لها بوصفها ترجمة لظاهرة نحوية أو لغوية ، لذا يمكن القول إن تعدد المصطلحات الدالة على الظاهرة الواحدة في الـتراث اللغـوي والنحـوي ، هـو مـن أهم الصِّعاب التي تعترض الدارسين والباحثين[1].

والـذي يبـدو لـي أن المـصطلحات النحويـة واللغويـة عامـةً ، ومـصطلحات الظواهر النحوية خاصةً ، ينبغي أن تنـال قـسطاً غـير يـسير مـن اهتمـام البـاحثين ، ليزيلوا عنها آثار الخلط والتعدد ، بحيث يكون لكل مستوًى من مـستويات التغـيير في البنى الـصرفية ، أو التركيبـات النحويـة ، مـصطلحٌ واحـدٌ يُطْلَـقُ علـى مواضـع الظاهرة جميعِها ولا يُطْلَـقُ هـذا المـصطلح إلا علـى أمثلـة الظـاهرة ، ومـستوياتِها حسبُ ، سعياً إلى تحديدِ مصطلحات الظواهر ، مفاهيمَ وملامحَ ، وتحديدِ ميـادين استخدامها ، لِنَسُدَّ بابَ كل ظاهرة على مواضعها وأمثلتها فلا يدخُلُ منهُ غيرُها.

إن دراسة مصطلح ظاهرة (النيابة) يُمثِّل للباحـثِ إشـكالاً ، يحـاول في هـذا البحث دَفْعَهُ ، وتخليصَ الظاهرة ممَّا علِقَ بها من خلـط وتعـدُّد في تـسمياتها ، ومن تَداخُلٍ مع غيرها من الظواهر الأخرى المشابِهة لها. ويظهر هذا الإشكال في الآتي :

١ـ الخلط بين مواضع النيابـة ، ومواضـع غيرهـا مـن الظـواهر المـشابهة. إذ أُطْلِقَتْ بعض الألفاظ الدالة على مفاهيم الظواهر الأخرى في مواضع النيابة ، كمـا أُطْلِقَتْ بعض الألفاظ الدالة على النيابة في غيرِ مواضِعِها.

ومن أمثلة الحالة الأولى ـ وهي إطلاق ألفاظ الظواهر الأخـرى في مواضـع النيابة ـ قول ابن فارس : ((ومن سنن العرب التعويض وهو إقامة الكلمـة مقـامَ

(١) ينظر المدخل إلى دراسة النحو العربي : ١/ ١٣١ـ ١٣٨

الكلمة))[1] ثم يذكر بعد ذلك كثيراً من أمثلة النيابة بين الصيغ الصرفيَّة، كإقامة اسم المفعول مقام المصدر، واسم المفعول مقام اسم الفاعل، ونحو ذلك[2]. وقول ابن مالك عند حديثه في حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه: ((وإذا كان المضاف صالحاً للحذف، والاستغناء عنه بالمضاف إليه، جازَ أن يُعْطَى المضاف بعضَ أحوال المضاف إليه))[3].

ومن أمثلة الحالة الثانية ـ وهي إطلاق الألفاظ الدالة على النيابة في غير مواضعها ـ قول ابن جني في التنوين اللاحق لإذ، حين يضاف ظرف الزمان إليها: ((... وكما ناب التنوينُ في نحو حينئذٍ ويومئذٍ عن المضافِ إليه إذْ))[4]، ومعروف أن هذا التنوين هو تنوين العِوَض. ومن ذلك قول بعض النحويين نيابة الحال في نحو (ضربي العبدَ مسيئاً) عن الخبر، ولانيابةَ هنا في تقديري، وسنعرض هذه المسألة في موضعها.

٢ـ إطلاق غيرِ لفظٍ من ألفاظ الظواهر المختلفة، في الموضع الواحد وفي المؤلَّف الواحد، وفي سياق الحديث نفسه، وهذا الأمر غالبٌ في كتب النحو، قديمها وحديثها، وهذا يدعو الباحث إلى أنْ يزعم أنَّ النحويين لم يكونوا يُعْنَوْنَ كثيراً بتحديد مصطلحات هذه الظواهر في المقام الأول وإنّما كانت غايتهم بسط المفاهيم العامة لأغراض تعليمية، فكانوا يهتمون بالمعاني اللغوية لهذه الألفاظ، من غير التفاتٍ إلى مفاهيمها الاصطلاحية، يقول ابنُ قيِّم الجوزية: ((أكثرُ ألفاظ النحاة محمول على الاستعارة والتشبيه والتسامح، إذْ مقصودهم التقريبُ على

(١) الصاحبي في فقه اللغة: ٣٩٤.

(٢) ينظر المرجع السابق: ٣٩٤ـ ٣٩٧.

(٣) شرح الكافية الشافية: ٢/ ٩١٩.

(٤) الخصائص: ٢/٣٨٧.

المتعلمين))[1] . ومن أمثلة هذا الخلط والتعدد:

أ- قول الجرجاني عند حديثه في وجهِ نصب المنادى على المفعوليَّة: ((وجعلوا (يا) كالخَلَفِ منه، لدلالته عليه، وكان في ذلك اختصارٌ ورَفعُ لبسٍ ... فلمَّا كان كذلك التُزِمَ تَرْكُ إظهار الفعل، وجعلوا (يا) كالنائب عنه ...، وناب (يا) عن الفعل الناصب له ...، وصار (يا) كالعِوَض منه))[2] .

ب- وقول العكبري في (التبيين): ((الميم في (اللهمَّ) عوض من (يا) في أول الاسم...فإنْ قيل: فما وَجْهُ المناسبة بين الميم و(يا) حتى تقام مقامها؟ قيل: لمَّا كانت (يا) من حروف المد، والميم فيها غُنَّة تشبه حرفَ المد، وكانت كل واحدة منهما حرفين، جاز أن ينوب أحدهما عن الآخر، ويدل على أنها عِوَضٌ أيضاً ...))[3].

جـ- وقول الشيخ خالد الأزهري عند حديثه في المصادر النائبة عن أفعالها: ((... لأنَّ تلك المصادر لم تأتِ للتأكيد أصلاً، وإنما هي مصادر جُعِلَتْ بدلاً من أفعالها، وعُوِّضَتْ منها، ففائدتها النيابةُ عن أفعالها، وإعطاءُ معانيها، لا تأكيدُها))[4] .

د- وقول السيوطي في نحو قولهم: (ليت شِعْري هل قام زيدٌ؟) نقلاً عن ابن جني: ((فهَلْ قام زيدٌ: جملة منصوبةُ المحلِّ بشِعْري، لأنه مصدر شَعَرْتُ، و شَعَرْتُ فعلٌ متعدٍ، فمصدُرُه متعدٍ مثلُهُ، وهذه الجملة نابت عن خبر (ليت)، وصارت عوضاً منه، فلا تظهر في هذا الموضع، اكتفاءً بها، ذكره ابنُ جني))[5] .

(١) بدائع الفوائد: ١٢٣/١.

(٢) المقصد في شرح الإيضاح: ٧٥٣/٢- ٧٥٤.

(٣) التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين: ٤٥٠- ٤٥١.

(٤) شرح التصريح على التوضيح: ٣٢٩/١- ٣٣٠ .

(٥) الأشباه والنظائر في النحو: ٣١٧/١.

فقد ذكَرَ السيوطي هنا النيابةَ، والعِوَضَ، والاكتفاء (أي الاستغناء)، مع أن التوجيه المذكور في إعراب المثال يقضي بأنْ يكون الخبر محذوفاً، تقديره: (ليت شعري هل قام زيدٌ، حاصلٌ) ولا نيابةَ، ولاتعويضَ، ولا استغناءَ على هذا التوجيه، حتى على جَعْلِ جملة (هل قام زيد) استئنافيةً، أو واقعةً في خبر (ليت) عند مَنْ أجاز مجيء جملة الخبر إنشائيةً، لانيابةَ، ولاتعويضَ، ولااستغناءَ هنا البتة، وإنما الخبر مذكورٌ على أحد هذه التوجيهات الإعرابية الثلاثة، ومحذوف على التوجيهين الآخرَيْن، وثمة فرق بين الحذف والتعويض والاستغناء والنيابة، كما سيتضح في الفصل الثاني من هذا الباب.

٣ـ إطلاق لفظ (النيابة) في غير مواضع الظاهرة، تسامحاً كما ذكرْنا من قبلُ، والتعامل معه على أنه مفردة لغوية ذات معنى محدَّد، لا بوصفه عبارةً اصطلاحية ذات مفهوم محدَّد، وملامحَ خاصةٍ بها. ومن أمثلة ذلك:

أـ قَوْل ابن بَرْهان في (شرح اللُّمَع): ((واعلم أن الأصل في الظرف لِـ(في). قال سيبويه: و(في) الوعاء، ولذلك قيل للظرفين (مفعول فيه)، فإذا ذكرتَ (في) لم يكن الظرفُ غيرَها، واشتملت على الضمير، وعملت عملَ الفعل بحق النيابة، فإنْ لم تُذْكَرْ قام مقامها أسماءُ الزمان والمكان))[1].

وهنا ينبغي الوقوف أمام هذه الفِقْرة، وتأمُّلُ استخدام ابن بَرْهان، لفظَ النيابة في هذا السياق، لتسجيل الملحوظات الآتية:

ـ ذكر ابنُ برهان أن (في) عملت عملَ الفعل بحق النيابة، فما العمل الذي عَمِلَتْهُ (في) بحق النيابة عن الفعل؟ وهل يفعل حرف الجر شيئاً غير الجر؟، والفعل لا يعمل الجرَّ البتةَ.

(١) شرح اللُّمَع: ١/١٢١.

ـ ذكر ابنُ برهان أن (في) إذا لم تُذكَرْ قام مقامها أسماءُ الزمان والمكان، وهذه من الألفاظ الدالة على النيابة، فهل يقوم اسمٌ مقام حرف مفرد؟ وهل يتمثَّل الحرف في السياق من غير مدخول عليه؟.

ـ حرف الجر يعمل الجرَّ بالأصالة، لابالنيابة، فلا يعمل عملاً هو للفعل، وإنْ أريد أنه مع مدخوله نائب عن متعلَّقه، فلا ينوب مع مدخوله عن متعلَّقه ـ كما سنذكر في الفصل الثالث من الباب الثالث ـ ولايقوم مقامَ حرف الجر اسمٌ، وإنما كان هذا الاسم المعرب ظرفاً على تقدير (في)، والنيابة مجالُها الاستخدامُ، لا التقديرُ.

ب ـ قَوْل أبي البركات الأنباري في (أنْ) المفسِّرة: (أن التي نائبةٌ عن القول، وهي بمعنى (أيْ)، قال الله تعالى: ﴿ **وَانْطَلَقَ الْمَلأُ مِنْهُمْ أَنِ امْشُوا** ﴾[1].))[2].

ولانيابةَ لهذا الحرف عن فعل القول، وإنما أطلَقَ لفظَ النيابة هنا تسامحاً، أمَّا أن المفسرة فحقيقتها أنها ((التي يحسُنُ في موضعها (أيْ)، وعلامتها أن تقع بعد جملة فيها معنى القول دون حروفه))[3].

جـ ـ قَوْل ابن عصفور في منهج الأخفش في توجيه إعراب نحو (يا رجلُ): ((وأمَّا الأخفش فمذهبه في (يارجلُ) أنه معرب، لأنه بِنيَّةِ، يأيُّها الرجلُ، ونابَ (يا منابَ الألف واللام، فلهذا أسقَطَ التنوين))[4].

ففي هذا القول تسامح كبير في إطلاق لفظ النيابة للآتي:

---

(١) من سورة (ص): ٦.

(٢) منثور الفوائد: ٦١.

(٣) الجنى الداني في حروف المعاني: ٢٣٩.

(٤) شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير): ٩٣/٢.

- المشهور عند النحويين أن (يا) عوض من فعل النداء المحذوف، أو هي نائبة عنه كما قال آخرون، وهناك أقوال أخرى سنأتي على ذكرها في موضعها من الفصل الثاني من الباب الثالث، ليس من بينها هذا القول.

- لانيابةَ بين الحروف (الأدوات) في تقديري، كما سنأتي على ذكره.

- إذا سلَّمْنا بوجود النيابة هنا، فما الخصائص والأحكام التي اكتسبها النائب من المنوب عنه؟

- النيابة ظاهرة مختصة باحتلال الموقع، أي إن النائب يجب أن يحلَّ في موقع المنوب عنه، و(يا) هنا لم تحتلَّ موقع الألف واللام.

ولم يقف الأمر عند كتب النحويين، إذ أَلْفَيْتُ التسامح نفسه بإطلاق لفظ (النيابة) في غير مواضعها، في بعض كتب البلاغة، من ذلك ما ذكره الجرجاني عند حديثه في نوعَيِ الاستعارة المعروفَيْنِ عند المتأخرين من البيانيين بالاستعارة التصريحية والمكنية، إذ يقول في النوع الثاني: ((والثاني: أن يؤخَذَ الاسمُ على حقيقتِهِ، ويُوضَعَ موضعاً لايَبِيْنُ فيه شيءٌ يشار إليه، فيقال: هذا هو المراد بالاسم، والذي استُعِيْرَ له، وجُعِلَ خليفةً لاسمه الأصلي، ونائباً منابَهُ، ومثالُه قول لبيد:

وَغَداةِ رِيْحٍ قَدْ كَشَفْتُ وَقِرَّةٍ إذْ أَصْبَحَتْ بِيَدِ الشَّمالِ زِمامُها))[1]

وفي تقديري أن استخدام لفظ (النيابة) في سياق الحديث البلاغي، جاء على إرادة المعنى اللغوي لهذا اللفظ، لا المفهوم الاصطلاحي، إذْ يُقْصَدُ من ذلك الدلالة على إجراء الشيء مجرى شيء آخر، أو معاملتُه حكماً ومعنىً كمعاملته، وهذا يكون على مستوى الدلالة، غير المرتبط باحتلال أحد العنصرين موقع

(١) أسرار البلاغة: ٤٤- ٤٥.

الآخر في سياق التركيب النحوي، وهو الأمر الذي أُسِّسَتْ عليه ظاهرةُ النيابة، بمفهومها النحوي التركيبي. ومن ذلك أيضاً قول الخطيب القزويني: ((ثم الخبر يقع موقع الإنشاء، إمَّا للتفاؤل، أو لإظهار الحرص في وقوعه...))[1]، فهو يقصد هنا استخدام الخبر بمعنى الإنشاء، وهذا ما قصده أيضاً عند حديثه في أنواع الإنشاء الطلبي، وخروجها عن معنى الإنشاء[2]، وكذلك حديثه في أنواع الحذف من الناحية المعنوية لا التركيبية، إذْ يقول: ((واعلم أن الحذف على وجهين: أحدهما: أنْ لايقامَ شيء مقام المحذوف، كما سبق، والثاني: أن يقام مقامه ما يدل عليه))[3]، والأمثلة التي ذكرها للنوع الثاني لايقصد منها إقامة عنصر من عناصر التركيب مقامَ العنصر المحذوف، وإنما يعني أن يدلَّ شيءٌ من الكلام المذكور على العنصر المحذوف، فذلك من أدلة تعيين المحذوف لامِنْ قيام الشيء مقامَ آخر بمعنى نيابته عنه نحوياً.

٤ـ لم يكن الخلط بين ظاهرة النيابة وغيرها من الظواهر الأخرى المشابهة ـ مصطلحاً وأمثلةً ـ مقصوراً على ما جاء عن النحويين والبلاغيين القدماء، وإنما ألقى هذا الخلطُ بظلاله على بعض أبحاث المحدَثين، الذين تصدَّوْا لدراسة مثل هذه الظواهر، والسبب في ذلك عائدٌ ـ في تقديري ـ إلى عدم تحديدهم مفهومَ الظاهرة المدروسة تحديداً دقيقاً، وعدم سعيهم إلى تحديد ملامح هذه المصطلحات. وسأكتفي هنا بمثالين فقط من أبحاث المحدثين:

أـ في بحث الدكتور السيد رزق الطويل (ظاهرة الاستغناء في الدراسة اللغوية) نجد كثيراً من الخلط والتجوز والتسامح في دراسة مفهوم ظاهرة الاستغناء وتحديد ملامح مصطلحها. وقد تعرَّضْتُ لهذه المسألة في رسالتي للماجستير لاختصاصها بالظاهرة[4].

(١) الإيضاح في علوم البلاغة: ٢٤٥.

(٢) ينظر المرجع السابق: ٢٣٤، ٢٤١، ٢٤٤.

(٣) المرجع السابق: ٢٩٩.

(٤) ينظر: ظاهرة الاستغناء في النحو العربي: ٦٢ـ ٦٦ (رسالة ماجستير).

أمَّا خلطُه بين الاستغناء (موضوع بحثه)، والنيابة (موضوع بحثنا هذا) فيبدو في إدخاله مواضعَ من النيابة في إطار ظاهرة الاستغناء، وهي:

- المصدر النائب عن الفعل، والغريب أنه يجعل عنوان المسألة مشتملاً على لفظ النيابة فيقول: ((٢- المصدر النائب عن التلفظ بفعله❖: في كثير من الأساليب العربية الفصيحة نرى المصدر مغنياً عن التلفظ بفعله...))[١].

- نائب الفاعل، الذي يتعرَّض عند حديثه فيه لحذف الفاعل، وإنابة غيره عنه، ويقول: ((ونائب الفاعل في حقيقته صورة أخرى من صور الاستغناء))[٢].

ب- أمَّا الدكتور عبد الفتاح الحموز، فقد ذكر في كتابه (ظاهرة التعويض في العربية) كثيراً من مواضع النيابة، جاعلاً (التعويض) هو التغيير الذي حدث فيها، من غير أن يفرِّق بين النيابة والتعويض، فقد ذكر في الفصل الثاني بعض مواضع النيابة جاعلاً إياها نماذجَ للتعويض، وأهمها - بحسب تعبيره- [٣]:

- اسم الفاعل عوض من اسم المفعول، وعِوَض من المصدر.
- تعويض (فعيل) من اسم المفعول، ومن (مُفاعِل).
- تعويض أفعل التفضيل من المصدر. - (فَعْل) عوض من (فاعل) و (مفعول).
- (فُعْل) عوض من (مفعول) - اسم المفعول عوض من المصدر.
- (فِعْل) عوض من (مفعول) - المصدر عوض من اسم المصدر.
- المصدر عوض من اسم الفاعل في موضع الحال، وعوض من اسم المفعول.

❖ جاء في النص(بلفظه) تحريفاً وقد صوَّبْتُها (بفعله).

(١) ظاهرة الاستغناء في الدراسة اللغوية، مجلة بحوث كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى، ع٢، ص٢٧٧.

(٢) المرجع السابق: ٢٩١.

(٣) تنظر هذه المسائل في: ظاهرة التعويض في العربية: ١٢٠- ١٣١.

- تعويض المصدر من الفعل المحذوف وجوباً.

وفي الفصل الثالث ذكر التضمين بين الأفعال، ووقوع الفعل موقع المصدر، موضعينِ للتعويض[1]، وهما من مواضع النيابة عندي.

أمَّا الفصل الرابع الذي جعله للتعويض الذي يدور في فلكِ الحرف، فقد ذكر فيه مواضعَ ذكر النحويون النيابةَ فيها تصريحاً، لاتلميحاً ، وهي من مواضع التعويض عنده[2] :

- الحرف عِوَض من الحرف - (يا) عوض من فعل النداء المحذوف.

- واو المعية عِوَض من ذكر الفعل (كغيرها من حروف المعاني التي قال النحويون إنها نائبة عن أفعالها) - تعويض (أمَّا) عن الفعل.

ولي مناقشةٌ لهذه المسائل، ورأيٌ فيها - في مواضعها من البحث- من حيث القول بالتعويض فيها، أو النيابة، أو غير ذلك.

والعجيب أن الدكتور الحموز يذكر أحياناً أن الاسم قد (وُضِعَ موضعَ اسمٍ آخر)، ومع ذلك يَعُدُّ الموضعَ من مواضع التعويض، إذ يقول: ((لقد ذُكِرَ اسمُ المفعول في المثل العربي معوَّضاً من المصدر، من ذلك قولهم: (أنت على المجرَّب): (المجرَّب) التجربة، فوُضِعَ اسمُ المفعول موضعَ المصدر، وذكر الميداني أن اسم المفعول يصلح للمصدر والموضعِ والزمان، والمفعول))[3] . ويقول في المصدر النائب عن الوصف المشتق - كما قال النحويون في بعض توجيهاتهم- : ((وممَّا يمكن عدُّه ممَّا مرَّ على مذهب البصريين، تلك المصادر التي وقعت أحوالاً، فهي

(١) ينظر: ظاهرة التعويض في العربية: ١٣٥- ١٤٠ .

(٢) ينظر: المرجع السابق: ١٤٧- ١٥٤.

(٣) المرجع السابق: ١٢٥- ١٢٦.

إمَّا تُؤَوَّلُ بمشتق، وإمَّا أن تُحملَ على حذف مضاف، ويجوز أن تكون من باب المبالغة))[1] فهذه ثلاثة توجيهات معروفة عند النحويين في توجيه المصادر الواقعة في موقع الحال، الأول منها ـ وهو تأويل المصدر بمشتق ـ هو الذي يذهب الدكتور الحموز إلى أنه محمول على التعويض، ولكن تأويله بالمشتق هو بمعنى أنه نائب عن المشتق، إذ صرَّح كثير من النحويين بأن المصدر قد وقع موقع المشتق، وهذا موضع من مواضع النيابة سيأتي لاحقاً.

لقد ترك الدكتور الحموز باب (التعويض) مفتوحاً، فأدخل منه كثيراً من أمثلة النيابة في ظاهرة التعويض، كما أدخل منه ماليس من النيابة، ولامن التعويض، كجعل الحرف عوضاً من حرف آخر، إذ لاأرى في ذلك نيابةً ولاتعويضاً، كما سأذكر في الفصل الثالث من الباب الثاني وكأنَّ الدكتور الحموز قد أحسَّ بتوسيعه دائرةَ التعويض، وإدخاله فيها ماليس منها، فجعل عنوان كتابه (ظاهرة التعويض في العربية، وما حُمِلَ عليها من المسائل)، وفي هذا إطلاقٌ وعدمُ تحديد، إذْ يجب في دراسة الظواهر النحوية واللغوية تحديدُ مفاهيمها الاصطلاحية بدقة، وتحديدُ ملامح هذه المفاهيم، وإقامةُ الحدود الفاصلة بين كل ظاهرة وأخرى، وسدُّ باب كل ظاهرة على أمثلتِها حسبُ.

بعد عرض المسائل السابقة كلها، يتضح لنا أنَّ في مصطلح (النيابة) إشكالاً ينبغي دَفْعُه، وخلطاً بين الظواهر يجب تصفيتُه، لذا يجب أن نقف على مفهوم (النيابة) لغةً واصطلاحاً، وأن نحدد بدقة مفهومَ هذا المصطلح، وملامحَه التي تَميزُه مِنْ غيره، حتى نُغْلِقَ باب هذه الظاهرة على أمثلتِها.

(١) ظاهرة التعويض في العربية: ١٢٧.

-٢-

النيابة: لغةً واصطلاحاً

(النيابة) في اللغة: مصدر الفعل الثلاثي (نابَ)، يشاركه في ذلك المصدران (النَّوْب و (المَناب)، جاء في اللسان: ((وناب عني فلان، ينوب نَوْباً ومَناباً، أي: قام مقامي، وناب عني في الأمر نيابةً، إذا قام مقامك))[١] ونقل ابنُ هشام في تذكرته عن ثعلب ((أنه يقال: ناب هذا عن هذا نَوْباً، ولا يجوز: ناب عنه نيابةً))[٢] وقد وصف الناقلون رأي ثعلب بأنه رأي غريب[٣]، وأكد الزبيدي في (تاج العروس) أنه رأي حقيق بالاستغراب[٤]. والفاعل الذي يقوم بالنيابة هو (النائب)، ويجب أن يكون نائباً في أمرٍ ما، وإلاَّ لم يكن نائباً، يقال: ((ناب عنِّي الوكيلُ في كذا، ينوب نيابةً، فهو نائب))[٥].

ومصطلح (النيابة) هو الشائع استخدامه عند حديث النحويين في هذه الظاهرة، فهل يصلح وَضْعُ (الإنابة) عنواناً لمصطلح هذه الظاهرة؟

الراجح في تقديري استخدام (النيابة) لا (الإنابة) مصطلحاً لهذه الظاهرة لما يأتي:

أ- (النيابة) مصدر الثلاثي (ناب)، أما الإنابة فمصدر الرباعي المزيد (أنابَ)، فالأَوْلى اختيار مصدر الثلاثي، لأن الأصل في البِنْية والتركيب هو عدمُ

(١) لسان العرب (نوب).

(٢) الأشباه والنظائر في النحو: ١٦/٥، وينظر كذلك: الكليات: ٣٧٧/٤، وتاج العروس: جـ٤، (نوب).

(٣) ينظر: الأشباه والنظائر: ١٦/٥، والكليات: ٣٧٧/٤.

(٤) ينظر: تاج العروس: جـ٤، (نوب).

(٥) المرجع نفسه.

الزيادة، أما الزيادة فَفَرْعٌ على هذا الأصل.

ب- (الإنابة) لها دلالة أخرى، هي التوبة والرجوع إلى الله، فيقال: ((ناب فلان إلى الله تعالى، وأناب إليه إنابةً، فهو مُنِيب: أقبَلَ وتاب ورجع إلى الطاعة وقيل: ناب: لَزِمَ الطاعةَ، وأناب: تاب ورجع، وفي حديث الدعاء: وإليك أَنَبْتُ، والإنابةُ: الرجوع إلى الله بالتوبة))[1]، ومنه قوله تعالى: ﴿ **وَأَنِيبُوا إِلَى رَبِّكُمْ وَأَسْلِمُوا لَهُ** ﴾[2]، لذا صارت (الإنابة) مصطلحاً لهذا المفهوم عند علماء الشريعة، مفهومُه العام هو التوبة والعودة إلى الله، والرجوع عن السيئات.[3]

أمَّا النيابة من حيث الاصطلاح فقد وقفتُ على شيء من تعريف بعض واضعي المعجمات الاصطلاحية، وبعض الباحثين لهذا المصطلح، فوجدتُ في هذه التعريفات عدم إحاطة بمفهوم هذه الظاهرة من الناحية الاصطلاحية، وإغفالاً لملامح مهمة تميز هذه الظاهرة من غيرها، لذا سأذكر هذه التعريفات، مناقشاً إياها، مبيناً مواطن القصور فيها، للوصول إلى المفهوم الاصطلاحي الذي أرتضيه في هذا البحث:

يعرف الدكتور محمد سمير اللبدي النيابة بأنها ((إقامة شيء مقام شيء آخر))[4] وكفى. ومفهوم هذا التعريف نجده عند ابن فارس في (الصاحبي) ولكنه ليس للنيابة، وإنما للتعويض الذي يعرفه ابن فارس بأنه ((إقامة الكلمة مقام الكلمة))[5]، ولا فرقَ بين هذين التعريفين سوى العموم في الأول، والخصوص في الثاني.

---

(١) لسان العرب (نوب).

(٢) من سورة الزمر: ٥٤.

(٣) ينظر: كشاف اصطلاحات الفنون، ١٣٧٣/٦ (١٨٦١م).

(٤) معجم المصطلحات النحوية والصرفية: ٢٣٣.

(٥) الصاحبي في فقه اللغة: ٣٩٤.

ويكمن قصور تعريف الدكتور اللبدي في الآتي :

١ـ عدم الإشارة إلى مسألة الأصالة والفرعية في هذه الظاهرة.

٢ـ عدم الإشارة إلى إسقاط العنصر أو الشيء الذي قام مقامه الشيءُ الآخَرُ.

٣ـ عدم الإشارة إلى أهم مافي هذه الظاهرة، وهو أَخذُ النائب شيئاً من خصائص المنوب عنه، وأحكامِه.

ـ يعرِّف (مجيد نوط عبيد) النيابةَ في العُرْف النحوي بأنها ((تعني عدم استحقاق اللفظ النائب لِما هو بصدده من دلالة، أو عمل، أو وظيفة في الجملة، أو موقع إعرابي))[١] . وتُعرِّف (نهاد فليح حسن) النيابةَ اصطلاحاً بأنها ((وقوع اللفظ موقعاً ليس له بجهة الأصالة، فيقوم مقام الأصل لِما هو بصدده، من موقع لغوي، سواء كان الموقع على المستوى الدلالي أم الوظيفي أم الإعرابي أم البنائي. ويكسب النائب جميع شروط المنوب عنه❖ ، من التأثر والتأثير اللغوي))[٢].

ولا يعنيني هنا البحثُ في صياغة هذين التعريفين من الناحية اللغوية، وإنما يعنيني أن أشير إلى مسألتين :

الأولى: أن هذين التعريفين كليهما قد صدرا من مصدر واحد، أسبق منهما كليهما، هو تعريف الدكتور عبد العظيم الشاعر للنيابة في العرف النحوي، فقد ذكَرَ أنها : ((تقابل الأصالةَ، وهي أرجحيَّة اللفظ فيما هو بصدده، من دلالة، أو عمل، أو وظيفة في الجملة، أو موقع إعرابي بها، وذلك يعني عدم استحقاق النائب لِما هو بصدده بحق الأصالة))[٣] وخلص إلى أن النيابة من حيث

(١) النيابة في النحو العربي : ٥ (رسالة دبلوم عالٍ).

❖ في الأصل : (المناب عنه) والصواب ما أثبتُّه في المتن.

(٢) النيابة في الأبنية الصرفية (القسم الأول) ، مجلة آداب المستنصرية ، ع٢٤ـ ٢٥ ، ص١٧٥.

(٣) بين الأصالة والنيابة في النحو العربي، حولية كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر، ع٢ ، ص٣٢٩.

الاصطلاح ((أن يقع اللفظ موقعاً ليس له بجهة الأصالة، فيقوم مقام ما خلفه في العمل، أو الموقع الإعرابي ، أو الإفادة أو الوظيفة في الجملة))[1] . لذا ستكون مناقشتي لتعريف الدكتور الشاعر لأنه الأصل.

الثاني: أضافت نهاد فليح إلى تعريف الدكتور الشاعر إضافةً ليتَها لم تُضِفْها، وهي قولُها: إن النائب يكسب جميع شروط المنوب عنه من التأثُّر والتأثير اللغوي.

لذا سأبحث كل مسألة من هاتين المسألتين، لبيان أوجه القصور والاضطراب في كلٍ منهما:

المسألة الأولى:

تعريف الدكتور عبد العظيم- الذي هو مصدر التعريفين الآخَرَيْنِ- لايخلو من قصور، فهو لايستوعب كل أجزاء الظاهرة، ولايخلو من اضطراب دفع الباحث في بحثه إلى إدخال ماليس من النيابة، فيها، ويتضح ذلك من خلال الآتي:

١- لم يركز التعريف على مسألة إسقاط أحد عناصر التركيب (المنوب عنه) من الأصل ليقع موقعه - في الاستخدام- (النائبُ) ، أي ضرورة احتلال الموقع، لذا جعل من النيابة - كما ذكر النحويون تسامحاً في اللفظ- نيابة (ال) عن الضمير في نحو قوله تعالى: ﴿ **فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى** ﴾[2]، والأصل (مأواه)، وعند التأمل نجد الضمير متصلاً بآخر الكلمة في ما عدَّه أصلاً، أمَّا (ال) فلاصقةٌ في أول الكلمة لإفادة التعريف في ماعدَّه فرعاً على ذلك

(١) بين الأصالة والنيابة في النحو العربي: ٣٣١.

(٢) من سورة النازعات: ٤١.

الأصل، وتحقيق الأمر في تقديري أن ذلك من التعاقب لامن النيابة بمفهومها الاصطلاحي، فـ (ال) والإضافة يتعاقبان على التعريف، فكل منهما عَقِيْبُ الآخر، وليس أحدهما نائباً عن الآخر، إذ يُوجَد فرق بين النيابة والتعاقب من الناحية الاصطلاحية، سنعرضه في الفصل الثاني من هذا الباب.

٢ـ لم يُشَرْ في التعريف الاصطلاحي إلى ارتباط النيابة بالاستخدام، لأنها لاتتحقَّق في التقدير، فلا نيابةَ على قول النحويين إن البدل يكون على نيَّة إحلاله محلَّ المُبْدَل منه، لأن هذا الإحلال حاصلٌ في التقدير، لا الاستخدام، أمَّا في الاستخدام فقد جُمِع بين البدل والمُبدَل منه، وليس الأمر كذلك في النيابة.

٣ـ الوظيفة الإعرابية التي يحملها النائب ليست (الموقع الإعرابي) حسبُ، فالذي مثَّل به الباحث من نحو قوله تعالى: ﴿ **فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ** ﴾[1] ليس الموقعَ الإعرابي، وإنما هو العلامة الإعرابية، التي حملها النائب (كلَّ) من المنوب عنه، المصدر، إذ يحمل النائب من المنوب عنه (علامةَ إعرابه) إنْ كان مُهَيّأً من الناحية البنائية لحملها، وإلاّ أُجْرِيَ على النائب حكم (الموقع الإعرابي)، كما في الجملة ذات المحل الإعرابي، إذْ هي واقعة موقع المفرد، وكذلك المصدر المؤول النائب عن الصريح، ونحو ذلك.

٤ـ مسألة الوظيفة التي يحملها من النائب المنوب عنه، لم يكن حديث الدكتور عبد العظيم فيها واضحاً، لذلك أدخل في النيابة ـ عند حديثه في هذه المسألة ـ ماليس منها[2].

(١) من سورة النساء: ١٢٩، وينظر: بين الأصالة والنيابة في النحو العربي: ٣٣٠.

(٢) ينظر: المرجع السابق: ٣٣٢.

٥ـ ذكر الدكتور عبد العظيم أن اللفظ النائب يقع موقعاً ليس له بجهة الأصالة، وهذا كلام صحيح، لأنه يعني أن النيابة فرع على ذلك الأصل الذي كان المنوب عنه محتلاً فيه ـ قبل إسقاطه ـ موقعَه؛ ولكن يبدو أن جهة الأصالة والفرعية في هذا التعريف لم تكن في ذهن الباحث كما يصورها مفهومُ عبارته، إذْ قسَّم النيابة ـ في بعض تقسيماته لها ـ قسمين: متأصلةً وعارضةً، وذكر أن المتأصلة لاتكون تاليةً لحذفٍ، كنيابة أسماء الأفعال عن الأفعال، وكنيابة علامات الإعراب الفرعية عن الأصلية ـ عنده ـ وكنيابة بعض الألفاظ النائبة عن الظروف في موقع المفعول فيه[1].

وهذا الكلام لايستقيم مع مفهوم المصطلح الذي ذكره لِما يأتي:

أ ـ إذا كان النائب يحتل موقعاً ليس له بجهة الأصالة ـ كما ورد في تعريفه ـ فكيف يكون من النيابة نيابةٌ متأصلة؟! إن النيابة ـ في تقديري ـ فرعٌ على أصلٍ أبداً، وليس الأمر كما ذكر الدكتور عبد العظيم.

ب ـ ذكَرَ الدكتور عبد العظيم أن النيابة المتأصلة هي التي لاتكون تاليةً لحذف، فهل تكون نيابةٌ غيرُ تاليةٍ لحذف؟! وكيف سيحتل النائب موقعاً ليس له بجهة الأصالة ـ كما جاء في التعريف ـ ولم يكن هناك حذفٌ؟! فلا نيابةَ في تقديري إلاَّ وهي تاليةٌ لحذفٍ (أي إسقاط بالمعنى اللغوي).

لذا يتضح ممَّا ذكرتُ سابقاً أن تعريف الدكتور عبد العظيم الشاعر، وما تلاه من إيضاحٍ له في بحثه، لايخلو من قصور واضطراب، دفعاه إلى تلك المحاذير التي أشرتُ إليها سابقاً.

(١) ينظر: بين الأصالة والنيابة في النحو العربي: ٣٣٢.

المسألة الثانية:

الإضافة التي ساقتها نهاد فليح في تعريفها الذي اقتبسته من تعريف الدكتور الشاعر لاتخلو هي أيضاً من قصور واضطراب، فقد ذكَرَتْ أن النائب يكتسب جميع شروط المنوب عنه من التأثر والتأثير اللغوي:

أ- أللمنوب عنه شروط، أم خصائص وسمات وأحكام؟ لا أرى أن للمنوب عنه شروطاً، وإنما له خصائص وسمات وأحكام، يأخذ النائب شيئاً منها، وثمة فرق بين الشروط من جهة والخصائص والأحكام من جهة أخرى.

ب- لايمكن أن يكسب النائب جميع خصائص المنوب عنه، لأنه ليس إياه، فالمفعول به ينوب عن الفاعل في كل خصائصه وأحكامه إلاَّ الخصيصة الدلالية، إذْ يبقى من حيث المعنى مفعولاً به، لذا لم يكن النحويون المتقدمون مجانبين الصواب حين سمَّوْهُ (المفعول الذي لم يُسَمَّ فاعلُه).

يتَّضح مما سبق أن التعريفاتِ التي وقفتُ عليها - كلَّها- تتَّسم بالقصور والاضطراب في تحديد مفهوم هذه الظاهرة. وهذا الأمر يدفعني إلى محاولة وضع تعريف اصطلاحي، أتوخَّى فيه الدقةَ والشمولَ - ما استعطتُ- وتجنُّبَ الخلط والاضطراب الذي وقعْتُ عليه في تعريف مَنْ سبقني إلى بحث مسائل من هذه الظاهرة. وذلك بوضع صيغة لفظية لهذا المفهوم الاصطلاحي، مُرْدِفاً إياها بتسجيل - أطمح أن يكون دقيقاً وشاملاً- لملامح هذه الظاهرة.

فالنيابة من حيث الاصطلاح - كما يبدو لي بعد استقرائي لمواضع النيابة في العربية، التي تجمعها خصائصُ وسماتٌ وملامحُ مطَّردةٌ- هي:

إسقاطُ أحد عناصر التركيب الجُمْليِّ، الذي يُسْتَدَلُّ عليه من الأصل المفتَرض لهذا التركيب المستخدَم، الذي تقتضيه قواعدُ التركيب في العربية، وإحلالُ عنصرٍ آخرَ محلَّه في الاستخدام، فيأخذ عنه شيئاً من خصائصه، ولا كلّها، لأنه ليس إيَّاه.

-٣-

السِّمات والملامح المميِّزة لمفهوم النيابة

هناك سمات وملامح توضح المفهوم الاصطلاحي لظاهرة النيابة الذي ذكرتُه في آخر المبحث السابق، حتى ينماز من غيره من المفاهيم الاصطلاحية للظواهر الأخرى المشابهة للنيابة، وأهم هذه السمات والملامح:

أولاً:

النيابة إسقاط أولاً، ثم إحلالُ عنصر آخر في موقع العنصر المُسْقَط، ولاتكون نيابةٌ من غير هذين التغييرين المتواليين، على النحو الآتي:

واسأَلْ أهلَ القريةِ ← واسألْ ∅ القريةِ ← واسألِ القريةَ.

لذا يقول الحريري عند حديثه في ما ينوب عن المصدر في النصب على أنه مفعول مطلق: ((اعلم أنه يجوز أن يُحذَف المصدر، ويقام مقامه صفتُه .... وقد يقام العدد مقام المصدر))[1]

ثانياً:

النيابة مرتبطة أساساً باحتلال الموقع ، إذْ يكون موقع العنصر المُسْقَط من الأصل خالياً بعد هذا الإسقاط، فيحتل النائب في الاستخدام هذا الموقع، فمن غير احتلال الموقع لاتكون نيابةٌ، لذا استخدم النحويون كثيراً عباراتٍ مثل: (قام مقامه)، (حلَّ محلَّه)، (وقع موقعه)، لارتباط الظاهرة أصلاً باحتلال الموقع، كقول ابن السراج عند حديثه في رفع نائب الفاعل: ((وإنما ارتفع لـمَّا زال

(١) شرح ملحة الإعراب: ١٠١ـ ١٠٢، وينظر كذلك: شرح عيون الإعراب: ١٦٧.

الفاعل، وقام مقامه))[1] ، فعبَّر عن العمليتين اللتين لاتكون النيابةُ إلاَّ بهما، بقوله: (زال الفاعل) أي : أُسْقِطَ، و (قام مقامه)، أي: احتلَّ النائبُ موقعَه.

وثمة فرق بين احتلال الموقع وتغيير الرتبة، ففي الأولى يحدث إسقاطٌ فإحلالٌ في محل المُسْقَط، أما الثانية فلا إسقاطَ فيها، وإنما يتغير في العبارة المستخدمة نظامُ الترتيب المفترَض في أصل تكوين الجمل والأساليب، على نحو ماهو معروف في مسألة التقديم والتأخير التي عدَّها ابن جني من شجاعة العربية[2] .

ثالثاً:

لايكون احتلالُ الموقع خِلْواً من التغيير، إذْ يكسب النائب ـ الذي حلَّ في محل العنصر المسقط المنوب عنه ـ شيئاً من خصائص ذلك العنصر المسقَط وأحكامه، ولا يأخذها كلَّها، لأنه ليس إيَّاه فإنْ لم يأخذ النائب شيئاً من خصائص المنوب عنه فلا نيابةَ عندئذٍ. وممَّا يأخذه النائب من خصائص المنوب عنه وأحكامه بحكم احتلاله موقعه ـ أي على سبيل النيابة لا الأصالة ـ ما يأتي:

١ـ <u>العمل النحوي</u>:

إذا كان المنوبُ عنه المسقَطُ عاملاً في غيره من العناصر الموجودة في سياق التركيب المستخدم، ناب عنه في عملِه، الواقعُ موقعَه، ومن أمثلة ذلك:

ـ المصدر النائب عن الفعل المحذوف في نحو (ضرباً زيداً)، إذ يحمل هذا المصدرُ ضميرَ الفاعل، وينصب المفعولَ المذكور، ولم يكن كذلك حين كان في موضعه مصدراً مؤكِداً لعامله، فلم يكن يعمل شيئاً حينئذٍ:

اضرِبْ زيداً ضرباً ← ∅ زيداً ضرباً ← ضرباً زيداً.

(١) الأصول لابن السراج: ٧٧/١.

(٢) ينظر: الخصائص: ٣٨٤/٢ـ ٣٩٢.

وهذه المسألة سأعرضها في موضعها في الفصل الثاني من الباب الثالث.

ـ اسم الفعل (خالفة الفعل) النائب عن الفعل، على أحد الأقوال المشهورة في إعماله، وبيان ما هيَّتِه، فيعمل اسمُ الفعل عملَ فعلِه الذي حُذِفَ من الأصل المفترَض، وقام هو مقامَهُ، وهذه المسألة أيضاً لها موضعُها في الفصل الثاني من الباب الثالث.

ـ الجامد الواقع موقع المشتق العامل، يعمل عملَه على سبيل النيابة، من ذلك قولهم: ((مررتُ برجلٍ صوفٍ تِكَّتُهُ، أي: خشنةٍ، ونظرتُ إلى رجلٍ خزٍّ قميصُهُ، أي ناعم، ومررتُ بقاعٍ عرفجٍ كلُّه، أي: جافٍّ وخَشِنٍ، وإنْ جعلتَ (كلُّه) توكيداً لِما في (عرفج) من الضمير، فالحال واحدةٌ، لأنه لم يتضمن الضمير إلاَّ لِما فيه من معنى الصفة))[1]

٢ـ <u>الإعراب</u>:

إذا كان المنوب عنه معمولاً، ناب عنه الواقعُ موقعَه في وقوع الإعمال عليه:

ـ فإنْ كان النائب مهيَّأً من حيثُ بِنْيَتُه لحمل الحركة الإعرابية، تخلَّى النائبُ عن علامة إعرابه التي كان عليها في الأصل، وحَملَ علامةَ إعراب المنوب عنه، على سبيل النيابة، وهذا واضح في نيابة المفعول به، والمفعول المطلق، واسمي الزمان والمكان المعرَبين، عن الفاعل، وكذلك في نيابة المضاف إليه ـ المجرور بالأصالة ـ عن المضاف المحذوف، ذي العلامة الإعرابية التي يحددُها موقعُه في سياق التركيب، رفعاً أو نصباً أو جراً:

أكل محمدٌ الخبزَ ← أكَلَ ∅ الخبزَ ← أُكِلَ الخبزُ.

واسأَلْ أهلَ القريةِ ← واسألْ ∅ القريةِ ← واسأل القريةَ.

(١) الخصائص: ٣/٢٧٥.

ـ إن كان النائب غيرَ مفرد، أي كان مركباً تركيباً جملياً (جملةً أو شبهَ جملةٍ) حُكِمَ بالإعراب على موقعه الذي حلَّ فيه نائباً عن المفرد، ويظهر ذلك في:

أـ نيابة الجملة عن المفرد (الجملة ذات المحل الإعرابي):

جاء محمدٌ ضاحكاً ← جاء محمد ∅ ← جاء محمد يضحك

بـ نيابة الجار والمجرور ـ كليهما ـ عن الفاعل، على أحد الأقوال في توجيه هذه النيابة:

سار محمدٌ في الليلِ ← سار ∅ في الليل ← سِيْرَ في الليلِ

وعندئذ لايتعلق شبه الجملة (الجار والمجرور) بمتعلَّق، لإجراء الموقع الإعرابي (الرفع) عليه بعد احتلاله هذا الموقع.

جـ نيابة الحرف المصدري مع صلته عن المصدر الصريح المفرد:

يسعدني نجاحُكَ ← يسعدني ∅ ← يسعدني أن تنجح.

ـ إن كان النائب ذا بِنْية لاتؤهله لحمل حركة الإعراب لفظاً، ولا محلاً، كأنْ يكون النائب حرفاً (أداةً)، وكان المنوب عنه مركباً تركيبَ إضافة مع اسمٍ بعده، انتقلت حركةُ الإعراب إلى الاسم الواقع بعدَ موقعِ الإسقاط، أي إلى الاسمِ المضافِ إليه الاسمُ المسقَطُ المنوب عنه:

(لو كان فيهما آلهةٌ غيرُ اللهِ لفسدتا ← لوكان فيهما آلهةٌ ∅ اللهِ لفسدتا ← لوكان فيهما آلهةٌ إلاّ اللهُ لفسدتا).

وسنعرض هذه المسائل في مواضعها من الفصول اللاحقة.

وهنا ينبغي أن أشير الى أن الاسم قد يحمل في بعض السياقات التركيبية حركةَ

إعراب، أو حركةً عارضةً ليست له على سبيل الأصالة، ولكنْ لانيابةَ في هذه السياقات، لعدم حدوث إسقاط لبعض عناصر التركيب، ليحل محله العنصر المتلبِّس بهذه الحركة، ومن ذلك المواضعُ الآتية:

أ- اشتغال المحل بحركة التخلص من التقاء الساكنين: قُمِ الليلَ

ب- اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد: وما ربُّك بظلامٍ للعبيد

ج- اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد: رُب رجلٍ صالحٍ قابلتُ

د- اشتغال المحل بحركة المناسبة لياء المتكلم: مَن أنصاري إلى الله

هـ- اشتغال المحل بحركة الحكاية للاسم المفرد، كقولك: (مَنْ زيداً)، لمنْ أخبرك قائلاً: ضربتُ زيداً.

٣- <u>الدلالة</u>:

يحمل النائب دلالة المنوب عنه إنْ كانا من جنس الكلمات الدالة على معنى الحدث (الفعل والصفات المشتقة والمصدر)، ويتجلى هذا بصورة واضحة في صور النيابة الصرفية التي سيتم عرضُها في الفصل الأول من الباب الثالث.

ويرتبط بحمل دلالة المنوب عنه حَمْلُ وظيفته الإعمالية سلباً أو إيجاباً، فإذا كان المنوب عنه عاملاً حمَلَ النائب إعمالَه أيضاً مع دلالته، نحو (فعيل) بمعنى (مفعول) مثلاً، كجريح وذبيح. ففعيل صيغة بابُها أمثلة المبالغة أو الصفة المشبهة، ومرفوعها - إن كانت عاملة في السياق التركيبي - يُعرب فاعلاً، ولكنْ إذا جاءت بمعنى (مفعول) نحو قولك: رأيتُ رجلاً جريحاً، فمرفوعُها عندئذ نائب فاعل، وليس فاعلاً، لأنها حملت دلالة صيغة (مفعول) المنوب عنها، فمن الراجح - في تقديري - أن تحمل إعمالها أيضاً. وهذا الرأي الذي أُرجحه ليس رأي الجمهور، لأن الذي يذهب إليه الجمهورُ أن هذه الصيغ الصرفية تنوب عن

(مفعول) في الدلالة لافي العمل، فالعمل على اللَّفظ لا على المعنى[1]، وعلى رأيهم هذا لايجوز نحوُ قولك: مررتُ برجلٍ ذبيحٍ كبشُه[2]، ولكن ابن عصفور ذهب إلى جَعْل مرفوع الصفة النائبة بحسب ما نابت عنه، أي جعل الإعمال على المعنى لا على اللفظ، فالمرفوع في نحو المثال السابق على رأي ابن عصفور هو (نائب الفاعل)، فيقول: ((واسم المفعول وما كان يطلبه من الصفات بمعناه، حكمهُ بالنظر الى ما يطلبه من المعمولات حكمُ الفعل المبني للمفعول))[3]، لذا قيل: يجوز على رأي ابن عصفور أن يقال: مررتُ برجلٍ قتيلٍ أبوه[4]. وهذا هو الرأي الذي أذهبُ إليه هنا، لأنه ينسجم مع حقيقة الظاهرة التي يُعنىَ البحث بدَرْسِها، فالصيغة النائبة حملت إعمال الصيغة المنوب عنها، مادامت قد حملت معناها، وذلك إذا كانت الصيغة عاملةً. ومن أمثلة ذلك أيضاً:

- ماء دافق، بمعنى: ماء مدفوق، صيغة (دافق) حملت معنى (مدفوق)، فمرفوعها نائب فاعل على سبيل النيابة، وليس فاعلاً.

- ﴿ **وَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ جَعَلْنَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ حِجَابًا مَسْتُورًا** ﴾[5] على القول بأن (مستوراً) بمعنى (ساتراً)، فمرفوعها فاعل على سبيل النيابة، وليس نائب فاعل، وهناك توجيهات أخرى في إعراب (مستوراً) وبيان معناه، تُنظَر في مظانِّها[6].

- المصدر الواقع في موقع الحال - إذا أُوِّلَ بمشتق على أحد التوجيهات

(١) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٣١٥/٢- ٣١٦ (المتن).

(٢) ينظر المرجع السابق: ٣١٥/٢ (الحاشية).

(٣) المقرب: ٨٧.

(٤) ينظر حاشية الصبان: ٣١٥/٢.

(٥) من سورة الإسراء: ٤٥

(٦) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: ٩١/٢، البحر المحيط: ٣٩/٦(١٩٩٣م)، فتح القدير: ٢٣١/٣.

التي سنذكرها في موضعها ـ يعمل عملَ الوصف المشتق الذي وقع المصدر نائباً عنه، فيستتر فيه الضمير: جاء زيدٌ مشياً (تأويله) جاء زيدٌ ماشياً.

فإذا كان الجامد غير المشتمل على معنى الحدث يعمل على سبيل النيابة عَمَلَ الوصف المشتق الذي وقع موقعَهُ في نحو قولهم: مررتُ بقاعٍ عرفجٍ كلُّه[1]، مررتُ برجلٍ صوفٍ تِكَّتُه، ونظرتُ إلى رجلٍ خَزٍّ قميصُه[2]، فالصيغة الدالة على الحدث ـ مصدراً كانت أم وصفاً مشتقاً ـ أَوْلى بأن تعمل عملَ الصيغة التي نابت عنها.

أمَّا إذا كان المنوب عنه غير عاملٍ، فإن الصيغة النائبة تحمل عندئذٍ دلالة الصيغة المنوب عنها فقط، ومن ذلك نيابة اسم الفاعل عن المصدر في موضع المفعول المطلق، في نحو قول الشاعر[3]:

قُمْ قائماً، قُمْ قائما رأيتَ عبداً نائما

والأصل في ذلك: قم قياماً، فنُصِبَ (قائماً) على أنه مفعول مطلق على سبيل النيابة عن المصدر، فحمل الوصف المشتق (اسمُ الفاعل) دلالةَ المصدر فقط، فغدا لايدل في هذا السياق على غير الحدث، من غير دلالةٍ على المُحْدِث.

ومن ذلك نيابة اسم المفعول عن المصدر في نحو قول العرب: ((فلان لا معقول له، ولا مجلود، أي: لاعقلَ له، ولا جَلَدَ))[4]، فاسم المفعول وقع هنا موقع المصدر، فأصبح دالاً في هذا السياق على مطلق الحدث حسبُ، كما يدل المصدر، على سبيل النيابة عنه، ومن غير إعمال، لأن المصدر ـ في الأصل ـ لا عملَ له في هذا السياق.

(١) ينظر: كتاب سيبويه: ٢٢٩/١، والخصائص: ٢٧٥/٣.

(٢) ينظر: الخصائص: ٢٧٥/٣.

(٣) المرجع السابق: ١٠٥/٣، الصاحبي: ٣٩٤، شرح الفصيح: ١١٦، شرح الشافية: ١٧٦/١، والشطر الأولَ في الخزانة: ٣١٧/٩.

(٤) ليس في كلام العرب: ٦٢

٤ـ بعض الأحكام الأخرى:

الخصائص الثلاث المذكورة آنفاً (الإعمال ـ الإعراب ـ الدلالة) هي التي يجب أن يكون النائب كاسباً إحداها أو اثنتين منها فقط، عندما يحل نائباً عن العنصر المسقَط في الاستخدام من الأصل المفتَرض الذي تقتضيه قواعد التركيب، ولكنَّ هناك أحكاماً أخرى يمكن أن يحمل النائب شيئاً منها ـ زيادةً على ما سبق القول بوجوب أخذه من الخصائص الثلاث ـ وهي أحكامٌ مختصة بالعنصر المسقَط ـ على سبيل الأصالة ـ فيحملها النائب بفعل احتلاله موقع المنوب عنه، أي على سبيل النيابة. وأظهر ما تكون هذه الأحكام في بابينِ من أبواب النيابة، هما:

أ ـ باب النائب عن الفاعل، إذ يصير النائب ((مرفوعاً بعد أن كان منصوباً، وعمدة بعد أن كان فضلة، وواجبَ التأخير عن الفعل بعد أن كان جائز التقديم عليه، ويؤنَّث له الفعل إن كان مؤنثاً...))[١]

ب ـ باب نيابة المضاف إليه عن المضاف المُسْقَط، فكما ينوب المضاف إليه عن المضاف في علامة إعرابه، ينوب عنه أيضاً في شيء من أحكامه الآتية[٢]:

ـ التذكير، كقول حسان بن ثابت[٣]

يَسْقُونَ مَنْ وَرَدَ البَرِيْصَ عليهِمُ بَرَدَى يُصَفَّقُ بالرَّحيقِ السَّلْسَلِ

أي: ماءُ بَرَدى

ـ التأنيث، كقول الشاعر[٤]:

(١) شرح قطر الندى وبَلِّ الصدى: ٧٥.

(٢) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٢٧٢/٢ (المتن).

(٣) شرح المفصل: ٢٥/٣، ١٣٣/٦، وحاشية الصبان: ٢٧٢/٢ (المتن) والخزانة: ٣٨١/٤، والبيت في ديوان حسان ابن ثابت: ٧٤/١. ويُصفَّق: يُمزَج.

(٤) همع الهوامع: ٥١/٢، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٢٧٢/٢ (المتن).

مَرَّتْ بِنا في نِسْوَةٍ خَوْلَةٌ والمِسْكُ مِنْ أرْدانِها نافِحَةْ

أي: رائحةُ المِسْكِ

- الحُكْم: كقوله تعالى: ﴿ **حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ** ﴾[1]

أي: نكاحُ أمهاتِكم. ونحو ذلك ممَّا سنأتي على ذكرِه في موضعه من الفصل الثالث عند الحديث في حذف المضاف وإنابة المضاف إليه منابَهُ.

ويحسُنُ أن أنهي الحديث عمَّا يحمله النائب من خصائص المنوب عنه بالآتي:

أ- مهما تعددت الخصائص والأحكام التي يحملها النائب من المنوب عنه، فلا تؤخذ كُلُّها، ويُعَدُّ النائب عن الفاعل أكثر النَّوْبِ❖ حملاً لخصائص المنوب عنه ولكنه لايحملها كلَّها، لذا يُرَدُّ عندي قولُ ابن هشام: ((يُحذَفُ الفاعل، فينوب عنه، في أحكامه كلها مفعولٌ به...))[2] لأن هذا المفعول لم يأخذ دلالة الفاعل، فما زال مفعولاً به في المعنى، لذلك سمَّاه النحويون المتقدمون (المفعولَ الذي لم يُسَمَّ فاعلُهُ).

ب- ذكرتُ من قبل أن النائب يجب أن يكون مُهَيَّأً من حيث بِنْيَتُهُ لحملِ شيءٍ من خصائص المنوب عنه و أحكامه الإعرابية، أو الإعمالية، أو الدلالية، فلانيابة من غير هذا، لذا لايصح القول عندي بنيابة شيء من حروف المعاني والأدوات الأخرى عن شيء من جنسها، ولا عن غيرها كالأسماء والأفعال، فالحروف عندي لاتنوب عن شيءٍ، ولاينوب شيءٌ عنها، لأنْ لامعنى معجميَّ لها، فهي لاتدخل في جداول تصريف الكلمات العربية، ومعانيها وظيفيةٌ

(١) من سورة النساء: ٢٣

❖ (النَّوْبُ): اسمٌ لجمع (نائب)، مثل: زائر وزَوْر، وقيل: هو جمعٌ. ينظر: لسان العرب، (نوب).

(٢) شرح قطر الندى: ٧٥.

لامعجمية، تبرز من خلال علاقاتٍ في السياق[1]، كما أنها لا إعرابَ لها، ولا محلَّ لها من الإعراب، لذا لا تنوب حروف المعاني عندي عن شيء من جنسها، ولا عن الأفعال، ولاينوب عنها شيء، فهذا حكم عام سأعرض مواضعه الجزئية في أماكنها من الفصول اللاحقة، أمَّا نيابة إلاَّ عن (غير)، فإنَّ هناك مسوغاً لهذا النوع المتفرد من النيابة سأذكره في موضعه من الفصل الثالث من الباب الثالث بإذن الله.

جـ- ليس من النيابة ما يُسمَّى بالقَلْب في الجملة أو في الحكاية، من نحو: (أدخلْتُ الخاتمَ في إصبَعي) و (أدخلْتُ القَلَنْسُوَةَ في رأسي)، إذ أصلُ معناهما: أدخلتُ إصبَعي في الخاتم، وأدخلتُ رأسي في القَلَنْسُوَةِ[2]، لعدم ارتباط ذلك باحتلالِ موقع يأخذ به نائبٌ شيئاً من خصائص منوبٍ عنه مُسْقَطٍ من الأصل، وهذا النوع من الأساليب التعبيرية قسمٌ من أقسام (الأسلوب الحكيم) عند علماء المعاني[3].

رابعاً:

ظاهرة النيابة مجالُها الاستعمال، لاالتقدير، فليس من النيابة ما ذُكِرَ فيه لفظُ النيابةِ تسامحاً، من نحو المواضع الآتية، لعدم ارتباط ما ذكروه من نيابةٍ بالاستعمال المحوَّل عن أصل تركيبي، وإنما هو مرتبط بالتقدير حسبُ:

١- الاستدلال على إعمال المصدر بصحة إيقاع (أنْ والفعل) أو (ما والفعل) موقعه.

٢- قولهم: إن الإضافة المحضة على تقدير (اللام) أو (مِنْ)، وقد عمِلَ المضاف في المضاف إليه لنيابته عن الحرف المقدَّر.

٣- قولهم: إن البدل النحوي يكون على نيَّة إحلاله محلَّ المبدل منه.

(١) ينظر: اللغة العربية، معناها ومبناها: ١٢٧، ودراسات في الأدوات النحوية: ٢٦.
(٢) ينظر: الأشباه والنظائر: ٢٩٦/٢ وما بعدها.
(٣) ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة: ١٦٥، ١٦٢.

خامساً:

لأن النيابة لاتكون إلا بحدوث تغييرين معاً على مستوى الاستخدام (حذف+ إحلال) عُدَّتْ كل أمثلة النيابة - في تقديري- فروعاً محوّلةً عن أصول تقتضيها قواعدُ التركيب في العربية، وإنْ كان بعض هذه الأصول مفترَضاً، كما في نيابة خالفة الفعل (اسم الفعل) عن الفعل، لأن الحذف (الإسقاط) من الأصل في التركيبات اللغوية والنحوية المستخدمة يُعَدُّ فرعاً على أصل هو عدمُ الحذف.

وقد صرَّح النحويون بالقول بمسألة الأصل والفرع في بعض أمثلة هذه الظاهرة، كقول الجرجاني في أسماء الأفعال: ((اعلم أن هذه الأسماء فروع على الأفعال، فلا تتصرف تصرُّفَها))[1]. وأوضحُ مثال لتصريح النحويين بمسألة الأصالة والفرعية هو باب (نائب الفاعل)، فالأنباري عند حديثه في أركان القياس، يقول في رفع النائب عن الفاعل: ((فالأصل هو الفاعل، والفرع هو مالم يُسَمَّ فاعلُه، والعلة الجامعة هي الإسناد، والحكم هو الرفع))[2]. وهذه مسألة خلاف بين النحويين، لأن منهم مَنْ ذهب إلى أن صيغة الفعل المبني لغير الفاعل مغيَّرة من أصل هو البناء للفاعل، ومنهم مَنْ ذهب إلى أنها صيغة قائمة برأسها، غير مغيَّرة من شيء[3]. والراجح في تقديري أن هذه الصيغة محوَّلة عن أصل، لأن الفاعل ناب عنه باحتلال موقعه، غيرُه، والنيابة ظاهرة محوَّلة عن أصل هو عدم النيابة، وهذا مارجَّحَتْهُ الدراسات اللسانية الحديثة التي تنهج نهجاً توليدياً تحويلياً، فالبناء لغير الفاعل يُعَدُّ قاعدة تحويلية عن أصل، أو مثالاً للقانون

(١) المقتصد في شرح الإيضاح: ٥٧٦/١

(٢) لمع الأدلة: ٩٣، وينظر كذلك: الاقتراح في علم أصول النحو: ١٠٠.

(٣) تنظر هذه المسألة في: شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير): ٥٤٠/١، والبسيط في شرح جمل الزجاجي: ٩٥١/٢- ٩٥٤، وارتشاف الضَّرَب: ١٩٥/٢، ومن النيابة في الموقع الإعرابي (نائب الفاعل)، مجلة كلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود، جـ١، ص١٩٩.

التحويلي (قانون الإحلال)[1]. فالتركيب الأساس في الدراسات اللسانية ـ الذي يُعَدُّ أصلاً حُوِّل بفعل أحد قوانين التحويل، ومنها الإحلال ـ يتصف بصفات خمس عند أصحاب النظرية التوليدية التحويلية، هي: أن يكون بسيطاً، تامًّا، صريحاً، معلوماً، مُثْبَتاً إيجابياً[2]. ويُعَرَّفُ التحويل عند المحدثين بأنه ((تحويل جملة إلى أخرى، أو تركيب إلى آخر، والجملة المحوَّل عنها هي ما يُعَرف بالجملة الأصل **Kernel**، والقواعد التي تتحكم في تحويل جملة الأصل أو (البنية العميقة) هي الجملة التحويلية، وهي قواعد تحذِفُ بعضَ عناصر البنية العميقة، أو تنقلها من موقع إلى موقع، أو تحولها إلى عناصر مختلفة، أو تضيف إليها عناصر جديدة، وإحدى وظائفها الأساسية تحويل البنية العميقة المجردة الافتراضية التي تحتوي على معنى الجملة الأساسي إلى البنية السطحية الملموسة، التي تجسد بناء الجملة، وصيغتها النهائية))[3].

فعنصر التحويل في هذه الظاهرة هو (الإحلال) أو (النيابة) ـ في تقديري ـ وليس (الحذف) كما ذكر الدكتور خليل عمايرة، إذ يذكر تحت عنوان الحذف ـ من بين عناصر التحويل ـ ((كسَرَ إنسانٌ الزجاجَ ⟸ كُسِرَ الزجاجُ، C+B+A ⟸ C+∅+A. ولـمَّا كانت البنية العميقة في الجملتين واحدة، فإنه لا فرقَ بينهما قبل دخول عنصر التحويل وبعده))[4]. فالأمر ليس كما ذهب إليه الدكتور عمايرة، لأن هناك فرقاً بين الجملتين المذكورتين، فالأولى هي البنية العميقة (الأصل)، والثانية هي السطحية المحوَّلة عن ذلك الأصل، لكنْ ليس بالحذف، وإنما بالإحلال، أي على النحو الآتي: C+B+A ⟸ C+∅+A ⟸

(١) ينظر: قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث: ١٤٨ـ ١٥٠، قواعد تحويلية للغة العربية: ١٣١ـ ١٣٣.

(٢) ينظر تفصيل هذه المسألة في: قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث: ١٤٣، ١٣٢ وما بعدها.

(٣) من الأنماط التحويلية في النحو العربي: ١٣.

(٤) في نحو اللغة وتراكيبها: ٦٦ـ ٦٧.

C+A فالعنصر (C) احتل موقع العنصر (B) حاملاً معظم أحكامه، فاستلزم ذلك تغييرَ صيغة الفعل. أما الحذف فنحو حذف المبتدأ في قوله تعالى: ﴿ **سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ** ﴾[1] فالأصل: هم ثلاثةٌ، أي: هم + ثلاثةٌ ← ∅ + ثلاثة. وبقي الحال بعد هذا على ما هو عليه، فلم يحتلَّ موقع المبتدأ محتلٌّ، فهذا هو الحذف، أمَّا إذا شغل الموقع شاغلٌ، فالقانون إحلال (أي نيابة) وليس حذفاً، مع أن الدكتور عمايرة يذكر الإحلالَ عنصراً من عناصر التحويل[2]، جاعلاً مثاله لعنصر (الترتيب)، وفي تقديري أن القانون في هذه الحالة هو قانون (إعادة الترتيب) وليس الإحلال، وقد ذكر الدكتور عمايرة في الكتاب نفسه (الترتيبَ) عنصراً من عناصر التحويل[3]، أي قانوناً من قوانينه، وقد أشرتُ من قبل عند حديثي في الملمح الثاني من ملامح مفهوم النيابة إلى أن هناك فرقاً بين احتلال الموقع، وتغيير الرتبة.

ومن الأنماط التحويلية الأخرى المحمولة على ظاهرة النيابة من وجهة نظر توليدية تحويلية: نيابة المصدر عن الفعل في نحو (ضرباً زيداً)، ونيابة المصدر المؤول عن الصريح[4].

ومفهوما (البنية العميقة) و (البنية السطحية) المعروفان في نظرية تشومسكي التوليدية التحويلية، نجدها ـ مفهوماً لامصطلحاً ـ في معالجات النحويين لمسألة الأصل والفرع في بعض أمثلة النيابة وغيرها من الظواهر المحمولة على تغيير الأصل إلى فرع محمول عليه، كقولهم في بعض الأمثلة المستخدمة: أصلُه كذا، تقديره كذا، تأويله كذا، على نيَّة كذا، ونحوها من العبارات التي تعني شيئاً

(١) من سورة الكهف: ٢٢.

(٢) ينظر: في نحو اللغة وتراكيبها: ٦٧.

(٣) ينظر: في نحو اللغة وتراكيبها: ٦٦.

(٤) ينظر: من الأنماط التحويلية في النحو العربي: ٥٠ـ ٥٤

واحداً، هو أن هناك بنية عميقة (أي نموذجاً تجريدياً افتراضياً) تقف وراء البنية السطحية المنطوقة (أي التعبير المستخدم)، فجعلوا الأول أساساً للثاني، وعالجوا الثاني بمقياس الأول (النموذج المجرد الافتراضي)[1].

سادساً:

إذا ثبت بما ذكرتُ أن العبارة المستخدمة في النيابة، محوَّلةٌ عن أصل، وجَبَ أن تكون هناك إمكانية لتقدير ذلك الأصل الذي حُوِّل في الاستخدام إلى صورة من صور النيابة لغرضٍ من الأغراض، بوصف هذه الأمثلة صوراً استخدامية محوَّلة عن أصول تركيبية أوبنائية تقتضيها قواعدُ التركيب، فإنْ لم يَتَأَتَّ تقديرُ أصلٍ لهذا الاستخدام، فلا نيابةَ. وعلى هذا يمكن ردُّ القول بنيابة حروف المعاني عن الأفعال، أو عن الجمل كما قال النحويون، وردُّ القول بأن الجملة الواقعة جواباً لشرط جازم وهي مقترنة بالفاء، في محل جزم، وهذه المسائل سيكون لها مواضعها في الفصول اللاحقة.

وإذا كانت النيابة فرعاً على أصل هو عدم النيابة، كان حَمْلُ الاستخدام على أصله أَوْلى من حمله على النيابة، فإذا منَعَ من ذلك مانعٌ حُمِلَ على النيابة. ويتعذر حَمْلُ الكلام على أصله لعلةٍ معنوية أو نحوية:

أ- فالعلة المعنوية تظهر من خلال السياق، وعلاقة العنصر التركيبي المحمول على النيابة بغيره من عناصر التركيب الأخرى، ومن ذلك:

- أمثلة النيابة الصرفية التي يقال فيها بنيابة صيغة صرفية عن صيغة أخرى، فليست الصيغة الصرفية بمعنى الأخرى، أو نائبةً عنها في الدلالة، لأنها جاءت على وزانِ كذا، وإنما لوَضْعِها في سياقٍ مع عناصر أخرى، وقد تمثلت هذه الصيغةُ في مثالٍ لها، ويقضي هذا السياق بتقدير النيابة في مثال هذه الصيغة، فـ

(١) ينظر: من الأنماط التحويلية في النحو العربي: ٢١.

(فاعل) من حيثُ هي صيغة صرفية مجردة لاتنوب عن (مفعول)، ولكنْ في مثالٍ وسياقٍ تركيبي نحو: ﴿ **خُلِقَ مِنْ مَاءٍ دَافِقٍ** ﴾[1] و﴿ **فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ** ﴾[2] جاء القولُ بالنيابة فيها، وعلى هذا كل أمثلة النيابة الصرفية التي سيأتي عرضُها في الفصل الأول من الباب الثالث

- الأمثلة التي يقال فيها بنيابة المضاف إليه عن المضاف المحذوف، نحو قوله تعالى: ﴿ **حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ** ﴾[3] فالأمهات لَسْنَ محرمات على المسلمين، وإنما المحرَّم نكاحُهُنَّ، وقوله تعالى: ﴿ **حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ** ﴾[4] فالميتة ليست محرمةً تحريماً مطلقاً، فلا يَحْرُمُ لمسُها، ولارؤيتُها، وإنما المحرَّم أكلُها، ومن ذلك قول الخنساء[5]:

يا صَخْرُ وَرَّادُ ماءٍ قَدْ تَنادَرَهُ أَهْلُ المَواردِ، ما في وِرْدِهِ عَارُ

يقول ابن جني في هذا الشاهد: ((أي: ما في تَرْكِ وِرْدِه، فهذا إنْ حَمَلْتَهُ على ظاهره فَسَدَ معناه، وإنْ حملْتَهُ على حذف المضاف استقام أمرُه))[6].

ب- <u>والعلة النحوية:</u> تبرز عند مجيء الاستخدام مخالِفاً للقواعد والأصول التركيبية العامة في العربية، فينبغي حَمْلُ الاستخدام عندئذٍ على أصلٍ من هذه الأصول، ومن ذلك:

- إذا أُسْنِدَ الفعلُ - مغيَّرةً صيغتُه- إلى المفعول معنىً، وجب تقدير الفاعل محذوفاً، ناب عنه مفعولُه، آخذاً أحكامه النحوية والإعرابية، فتُغَيَّرُ صورة

(١) من سورة الطارق: ٦

(٢) من سورة الحاقةِ: ٢١، والقارعة: ٧

(٣) من سورة النساء: ٢٣

(٤) من سورة المائدة: ٣

(٥) التمام في تفسير أشعار هذيل: ١٤٣، والبيت في ديوان الخنساء، ص٣٨٠

(٦) التمام في تفسير أشعار هذيل: ١٤٣، وتنظر أمثلة أخرى لايستقيم المعنى فيها إلاّ على حذف المضاف في المرجع نفسه ص١٤٠، ١٤٣، ٢١٧.

الفعل من البناء للفاعل إلى البناء للمفعول.

- مجيء النعت أو الحال اسماً جامداً، والأصل يقتضي أن يكون مشتقاً (على أرجح الأقوال)، فَيُحْمَلُ الجامد على نيابته عن المشتق، الذي أتى الجامد في هذا السياق بمعناه.

- تعلُّق شبه الجملة باسم جامد لادلالةَ فيه على الحدث، والأصل يقتضي تعلقه بالفعل أو ما أشبه الفعل ممَّا حمل الدلالة على الحدث، فيُحْمَلُ الجامد على النيابة عن المشتق.

وهذان هما السببان اللذان يُلْجِئان إلى تقدير المحذوفات في ظاهرة الحذف أيضاً، إذِ النيابةُ ظاهرة مشتملة على الحذف أيضاً، فالنائب حلَّ محلَّ منوب عنه محذوف من الكلام، لذا يقول الدكتور طاهر سليمان حمودة: ((إن التقدير الصحيح للمحذوفات عند النحاة، يجب أن يراعي أمرينِ أساسيين، هما: المعنى، والصناعة النحوية، والمقصود بها الأصول النحوية العامة، والقواعد الخاصة المتفق عليها))[1]، يزاد على ذلك ـ عنده ـ ((التسليم بقضية الأصلية والفرعية، فالأصل في الكلام عدمُ الحذف))[2]، وعليه يكون الأصلُ في الكلام عدمَ النيابة، ولا يُحمَل الكلام على النيابة إلاّ إذا تعذَّر حملُه على الأصل، لعلةٍ ممَّا ذكرتُ سابقاً.

سابعاً:

إذا ثَبَتَ أن النيابة هي فرع على أصل تركيبي، فلماذا يُعَدلُ عن ذلك الأصل عند الاستخدام إلى صور النيابة المختلفة؟:

(١) ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي: ١٣٩.

(٢) المرجع نفسه.

- لِمَ يُعْدَلُ عن صيغة البناء للفاعل إلى صيغة البناء للمفعول؟
- لِمَ يُحذَفُ المضاف، ويناب عنه المضافُ إليه؟
- لِمَ يُعْدَلُ عن المصدر الصريح إلى الحرف المصدري وصلته؟
- لِمَ يُعْدَلُ عن المصدر في باب المفعول المطلق إلى شيء ممَّا ينوب عنه؟
- لِمَ يُعْدَلُ عن الفعل إلى خالفة الفعل (اسم الفعل) ؟...إلخ.

لا يتم التحول عن الأصل في الاستخدام إلى أية صورة من صور النيابة إلاّ لغرض من الأغراض، التي سيكون لها حديث خاص في مبحث قادم من مباحث هذا الفصل، فلا نيابةَ إلاّ لغرض من الأغراض.

ثامناً:

النيابة ظاهرة نحوية تركيبية صِرْفٌ، لارتباطها بسياق التركيب الجُمْلي، فلا نيابةَ في خارج السياق التركيبي الواردةِ الكلماتُ النائبةُ فيه، حتى النيابة بين الصيغ الصرفية لايمكن فيها فَصْل الصيغة ـ التي نابت بعضُ أمثلتها عن أمثلة صيغة أخرى ـ عن السياق التركيبي الواردة فيه، فليست (فاعل) نائبة عن (مفعول) من حيثُ هي اسم فاعل من الثلاثي، وتلك اسم مفعول منه، وإنما لورودها في سياق تركيبي بعينه. فالذي ينوب هنا هو مثالُ الصيغة ـ لا الصيغةُ نفسُها بوصفها بنيةً صرفيةً ـ بوقوعه في سياق تركيبي مع عناصرَ أخرى. فليست النيابة ظاهرة صرفية في تحقيق الأمر، وليست ظاهرة صوتية أيضاً، لأن الحركة لاتنوب عن الحركة، والحرف لاينوب عن الحرف، ولاينوب أحدٌ من هذين (الحرف ـ الحركة) عن الآخر البتةَ، أي: لانيابةَ أبداً بين الأصوات المفردة (الفونيمات)، فإذا وقع الصوتُ المفردُ (أي الحرف أو الحركة بحسب تسمية النحويين) موقع صوت آخر، فهذا التغيير يُدرَس في إطار ظاهرة (الإبدال) لا (النيابة).

تاسعاً:

النائب نوعانِ، من حيثُ مصدرُهُ:

أ- أن يكون عنصراً من عناصر التركيب الجملي في أصل التركيب، وعند إسقاط العنصر المنوب عنه، يغادر النائب موقعه لاحتلال موقع المنوب عنه، فيتخلى هو عن بعض صفاته التي كان عليها في الأصل، ويصطبغ ببعض صفات المنوب عنه وأحكامه، ومن أمثلة ذلك:

١- المفعول به النائب عن الفاعل:

شرِبَ المريضُ الدواءَ ← شَرِبَ ∅ الدواءَ ← شُرِبَ الدواءُ.

٢- المضاف إليه النائب عن المضاف:

واسألْ أهلَ القريةِ ← واسأَلْ ∅ القريةِ ← واسأل القريةَ.

٣- المصدر النائب عن الفعل (في بعض الأمثلة):

اضرِبْ زيداً ضرباً ← ∅ زيداً ضرباً ← ضرباً زيداً.

وهذا المصدر قد يكون - في بعض الأمثلة- آتياً من خارج التركيب الأصل، أي من النوع الثاني الآتي ذكرُه، كما في قول الشاعر[1]:

على حينَ ألهى الناسَ جُلُّ أمورِهِمْ فندلاً زُرَيْقُ المالَ نَدْلَ الثعالبِ

وبيان التغيير من الأصل إلى الاستخدام، كالآتي:

اندلي❖(زريقُ) المالَ ندلَ الثعالبِ ← ∅ (زريقُ) المالَ ندلَ الثعالبِ ← ندلاً (زريقُ) المالَ ندلَ الثعالبِ.

---

(١) كتاب سيبويه: ٥٩/١، والكامل: ١٨٤/١، وشرح التصريح: ٣٣١/١، وهو في ملحقات شعر الأحوص، ص٢٨٩، وقبله (يمرون بالدهنا خفافاً عيابُهم ويرجِعْنَ من دارِيْنَ بُجْرَ الحقائبِ)
وقد اختُلِفَ في نسبة هذين البيتين اختلافاً كبيراً ينظر: معجم شواهد النحو الشعرية، ص٢٩٦- ٢٩٧(الشاهد رقم٣٠٦).

❖ زريق: اسم قبيلة، فيكون التقدير: اندلي، بياء المخاطبة. ينظر: الكامل: ١٨٦/١.

ب- ألاَ يكون النائب عنصراً من عناصر التركيب في الأصل، وعندئذ يُجْلَبُ النائب من خارج التركيب، ليحلَّ محلَّ العنصر المُسْقَط من الأصل، ومن أمثلة ذلك:

١- النيابة بين أمثلة الصيغ الصرفية - كلها- :
- (عيشة مَرْضِيّة) ← (عيشة ∅) ← (عيشة راضية)
- (... حجاباً ساتراً) ← (... حجاباً ∅) ← (... حجاباً مستوراً)
- قم قياماً ← قم ∅ ← قم قائماً .ونحو ذلك.

٢- الجمل ذات المحل الإعرابي:
- محمد ضاحكٌ ← محمد ∅ ← محمد يضحك
- جاء محمد ضاحكاً ← جاء محمد ∅ ← جاء محمد يضحك
- سأكرمك يومَ نجاحك ← سأكرمك يومَ ∅ ← سأكرمك يومَ تنجحُ.

٣- نيابة الحرف المصدري مع صلته عن المصدر الصريح:
- يسعدني نجاحُكَ ← يسعدني ∅ ← يسعدني أن تنجحَ

٤- النائب عن المصدر في باب المفعول المطلق:
- ضربتُه ضرباً ← ضربتُه ∅ ← ضربتُه سوطاَ
- رجع رجوعاً ← رجع ∅ ← رجع القهقرى، ونحو ذلك.

٥- نيابة الجامد عن المشتق - على أحد التوجيهات- في باب الخبر، والحال، والنعت، وتعلُّق شبه الجملة، ونيابة المصدر عن المشتق - على أحد التوجيهات- في باب الخبر والحال والنعت، ونحو ذلك ممَّا سنأتي على ذكره في مواضعه.

عاشراً:

لايمكن الجمع عند الاستخدام ـ أو عند تقدير الأصل ـ بين طَرَفَي النيابة (النائب والمنوب عنه) معاً في موقع واحد، لأن النائب قد احتلَّ موقع المنوب عنه المسقَط، فالموقع واحد، وشاغله اثنان: أحدهما يشغله في الأصل (المنوب عنه)، والثاني يشغله في الاستخدام (النائب)، لذا لايمكن جمعُهما في موقع واحد، لا في الاستخدام، ولا عند تقدير الأصل.

ـ شُرِبَ الدواءُ (الموقع شغله النائبُ في الاستخدام).

ـ عندما نقول: (شرِبَ المريضُ الدواءَ) لم نجمع بين النائب والمنوب عنه، لأنْ لانيابةَ هنا، وإنما جمعْنا بين فاعل ومفعول، لا بين نائبٍ ومنوب عنه.

وما أوهَمَ ذلك في نحو قول الشاعر[1]:

لَيُبْكَ يَزِيْدُ ضارِعٌ لِخُصُومَةٍ وَ مُخْتَبِطٌ مِمَّا تَطِيحُ الطَّوائِحُ

رُدَّ بالصنعة النحوية إلى تقدير محذوف، فيكون (يزيد)نائباً عن الفاعل، في صيغة الفعل المذكور (لَيُبْكَ)، و(ضارعٌ) فاعلٌ لفعل محذوف دلَّ عليه (لَيُبْكَ)، أي: لَيَبْكِهِ ضارعٌ[1]، وقد روي البيت على (لَيَبْكِ يزيدَ)[2]، وعلى هذه الرواية، لا إشكال في الإعراب.

(١) كتاب سيبويه: ١٤٥/١، والخصائص: ٣٥٥/٢، والانتخاب لكشف الأبيات المُشْكِلةِ الإعراب: ٦١٤ وقد نسب هذا البيت لغير شاعر في كتب النحويين، ينظر: معجم شواهد النحو الشعرية ص٣٢٢ـ ٣٢٣، الشاهد (٤٩٣).

(١) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح: ٣٥٤/١ـ ٣٥٥، شرح المفصَّل: ٨٠/١، الانتخاب لكشف الأبيات المُشْكِلةِ الإعراب: ٦١٤.

(٢) ينظر: الإيضاح في شرح المفصَّل: ١٧٤/١، الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب: ٦١٤.

وكما امتنع الجمعُ بين طرفي النيابة، امتنع إسقاطُهما كليهما من الاستخدام، لأن المنوب عنه محذوف حذفاً لازماً، لإحلال النائب محلَّه، فلا يمكن حذف النائب كذلك، لأن حذفَه منافٍ لطبيعة هذه الظاهرة التي يُحذَف فيها عنصرٌ من الأصل بغرض إحلال عنصر آخر محلَّه لغرض من (الأغراض). ولا يُحذف النائب والمنوب عنه معاً إلاَّ في (النيابة المكررة)، لأن حذفهما معاً يأتي في مرحلة وسطى من مراحل التغيير بين الأصل والاستخدام، أما في الاستخدام فهناك نائب موجود في مكان العنصر المسقَط، إنما الممتنع حذف النائب والمنوب عنه معاً في العبارة المستخدمة، وسيأتي بيانُ ذلك عند الحديث في أنواع النيابة في هذا الفصل.

-٤-

الأسس المعتَمد عليها في دراسة الظاهرة

هناك عدد من الأسس التي اعتمدتُ عليها في دراسة مصطلح هذه الظاهرة. وحَصْر أمثلتها في العربية، بحيث أصبحت بمنزلة الثوابت التي انطلقتُ منها في أثناء البحث والدراسة، بغض النظر عن موقف بعض النحويين - على قِلَّتِهم- وبعض الدارسين المحدثين من بعض هذه الأسس التي أخذتُ بها في دراسة هذه الظاهرة، مصطلحاً وأمثلةً. وهذه الأسس هي:

أولاً: مراعاة مبدأ الأصل والفرع:

هذا هو الأساس الأول المعتَمد عليه في دراسة هذه الظاهرة، فعلى مستوى التركيبات الجملية نجد أن لكل نوع من التركيبات في العربية عناصرَ مكوِّنةً له، استناداً إلى ما اشتهر عند النحويين، ومن ذلك:

- تكوين أسلوب الشرط ذي الأداة (لولا) يقتضي أن تكون أداة الشرط فيه متلوَّة باسم مرفوع، فعندما يحلُّ ضمير الجر في الموضع الآتي بعد (لولا)، في نحو: (لولاي، لولاك، لولاه) يعني ذلك أن ضمير الجر قد حلَّ محلَّ ضمير الرفع المفتَرض وجوده في أصل هذا التركيب، وهذا هو رأي الأخفش، الذي سنأتي على ذكره عند الحديث في النيابة بين الضمائر
- الأصل في تركيب الجملة الاسمية أن تكون مبتدأً وخبراً مفردين، فإنْ جاء تركيبٌ إسنادي في موضع الخبر، حُمِلَ ذلك على صورة من صور النيابة عن ذلك الأصل التركيبي، سنأتي على ذكرها عند الحديث في إعراب الجمل

فعلى هذا الأساس سيكون عرضنا لمواضع النيابة في العربية، إذْ سيتمُّ

الاستدلال على العنصر المُسْقَط من التركيب الأصلي، الذي ناب عنه غيره في الاستخدام، بملاحظة هذه الأصول المفتَرضِ وجودُها في أصل التركيبات الجُمْليَّة في العربية.

وليس الأمر مقصوراً على أصول التركيبات الجُمْليَّة، فهناك أصول استنبطها النحويون للمسائل والأبواب النحوية، من الأمثلة اللغوية الفصيحة المحتج بها، من نحو قولهم:

- الأصل في المفعول المطلق أن يكون مصدراً.
- الأصل في الحال والنعت أن يكونا وصفَيْنِ مشتقين.
- الأصل في الحال أن تكون نكرة.
- الأصل في شبه الجملة أن يُعلَّق بالفعل.
- الأصل في الظرف أن يكون اسمَ زمان أو مكان ... ونحو ذلك من

الأصول التي تخصُّ الظاهرة التي نحن معنيون ببحثها، والتي سنأتي عليها في مواضعها من الفصول اللاحقة.

والأصل في العربية نوعان: أصل وَضْع، وأصلُ قاعدة، ولكلٍ من هذين النوعين أقسام تخص الحرفَ المفرد، والكلمةَ المؤتلفةَ من حروف، والجملةَ المركبةَ إسنادياً من الكلمات[1]. والعدولُ عن هذا الأصل إلى غيره يُعَدُّ فرعاً على ذلك الأصل، يُرَدُّ إلى أصلهِ بضربٍ من التأويل والتخريج[2]، ومواضع النيابة لهذا فروعٌ على أصول معدولٍ عنها لغرض من الأغراض كما ذكرنا قبلُ. وما اختلافُ التوجيهات الإعرابية إلاّ لاختلافِ الأصول التي يصحُّ حَمْلُ الاستخدامات عليها، وتعدُّدِها. فالمصدر الذي يقع في موقع النعت، نحو: هذا رجلٌ عدلٌ ـ

(١) ينظر: الأصول، د/تمام حسان: ١١٤ وما بعدها.

(٢) ينظر المرجع السابق: ١٥٨ـ ١٦٠.

مثلاً ـ محمول على أحد توجيهات ثلاثة: إما تأويل المصدر بالمشتق (عادل)، أي: وقوعه موقعه، وإمَّا على حذف مضاف، أي: ذو عدل، وعلى هذين التوجيهين يُعَدُّ هذا الموضع من مواضع النيابة، وإمَّا على الوصف بالمصدر على سبيل المبالغة من غير تأويل بمشتق، ومن غير حذفِ مضاف[1]. ولهذا يقول الدكتور داؤد عبده: ((وقد يختلف اللغويون في تفصيلات البنى الداخلية التي يقدرونها، وفي تفصيلات القواعد التي تُحوِّل هذه البِنى إلى التراكيب الخارجية التي تُستعمَل في اللغة، لأنها جميعها تخضع إلى شيء من الاجتهاد))[2]. ويقول العكبري في اختلاف الاستخدامات عن الأصول المفترضة: ((وقد جاءت أشياء تخالف ماأصَّلْنا، رُدَّتْ بالتأويل إلى هذه الأصول، فمن ذلك وقوعُ الحال معرفة، كقولهم: أرسلها العراكَ، والتحقيق: أن هذا نائب عن الحال، وليس بها، بل التقدير: أرسلها معترِكةً))[3].

وهذه الأصول وصفها الدكتور تمام حسان بأنها (أصول ثابتة)، ويقصد بها (أصول النحو) كما تبدو مثلاً في (الأصول) لابن السراج، لا (أصول النحاة) كما تبدو في (لُمَعَ الأدلة) للأنباري، و(الاقتراح) للسيوطي، وكلا النوعين عنده من الثوابت في لغتنا العربية[4]، ثم يضيف: ((أن أصول النحو أو الأصول الثابتة هي ما يعرفه التحويليون الأمريكيون في منهجهم النحوي تحت اسم Idealization أي: الاعتماد على أصل مجرد ثابت، تُرَدُّ إليه الأمثلةُ المختلفةُ))[5].

(١) ينظر: شرح ابن عقيل: ٢/٢٠٠ـ ٢٠١.

(٢) التقدير وظاهر اللفظ: (مجلة الفكر العربي)، ع ٨ـ ٩، ص١٤.

(٣) اللباب في علل البناء والإعراب: ٢/٢٢٨ (رسالة دكتوراه).

(٤) ينظر: أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، (ص١٠ـ ١١ من تقديم الدكتور تمَّام للكتاب).

(٥) المرجع السابق: ١١.

وهذه الأصول الثابتة التي تُرَدُّ إليها الاستخدامات المعدل بها عن هذه الأصول ـ سواء أكانت هذه الاستخدامات على سبيل النيابة (موضوع بحثنا هذا) أم على غيرها من الظواهر الأخرى ـ تمثل قرينة من قرائن النحو، تُسمَّى قرينة البِنْية، ((وللموقع النحوي مطالب خاصة ممَّا يتصل بهذه القرينة، فمن أبواب النحو ما يتطلب أسماً يُعبَّر عنه كالفاعل والمفعول، ومنه ما يُعَبَّر عنه الوصفُ، كالنعت والحال .... ثم إن من أبواب النحو ما يتطلب الاشتقاق، كالحال، ومنه ما يتطلب الجمود، كالتمييز))[1].

هذه هي الأصول التي تُحملُ عليها الاستخداماتُ التي جاءت بها صورُ النيابة ـ وصورُ غيرها من الظواهر الأخرى التي تُعَدُّ أمثلتُها عدولاً عن ذلك الأصل، وفرعاً عليه ـ فما الأصلُ إذن؟ إنه ـ عند بعض الباحثين ـ ((المعنى الأول، الذي تَؤُلُ إليه كلُّ صورة، هو الحكمُ الذي يستحقه الشيءُ بذاته.... وهو ـ بهذا الاعتبار ـ يشبه أن يكون فكرةً مجردةً، أو صورةً ذهنيةً، تتمثل هي وما يتفرَّع عنها في تطبيقاتها المشخَّصة. والأصل بهذا المعنى يتناول أول ما يتناول الحكمَ الذي تقتضيه طبيعةُ كلٍ من أجناس الكلمة الثلاثة، من حيث البناء والإعراب، ثم العوامل ومراتبها في العمل[2])).

وهنا يبرز السؤال الآتي: هل هناك مسوِّغ لتقدير أصلٍ للجملة يختلف عن ظاهر لفظِها؟ الإجابة عن هذا السؤال ستأتي من اتجاهين: اتجاهٍ يخصُّ ظاهرةَ النيابة المدروسةَ هنا، واتجاهٍ يشمل مسألةَ تقدير أصولٍ للاستخداماتِ المعدولِ بها عن الأصل في الظواهر الأخرى على وجهٍ من العموم.

أمَّامن حيثُ النيابةُ فتقديرُ الأصل ضروري للاستدلال على حدوث الظاهرة

(١) أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة: ١٦.

(٢) القياس في النحو: ٣٢.

فعند مجيء الحال جامدة مثلاً سيكون هذا من مواضع النيابة على الرأي الشائع عند النحويين، وهو أن الحال يُشتَرط أن تكون في الأصل مشتقة[١]. أماَّ على رأي بعض النحويين أن الحال لايُشتَرط فيها أن تكون مشتقة[٢]، فلا نيابةَ، لأنْ لا أصلَ نحملُ الاستخدامَ عليه. أمَّا تقدير أصولٍ للاستخدامات المعدول بها عن الأصل عموماً، فمسألة ضرورية أيضاً، لأنْ ((ليس معنى الجملة مجموع معاني المفردات التي تتألف منها، بل هو حصيلة تركيب هذه المفردات في نمط معين، حسب قواعد لغوية محددة .... فمعنى الجملة يتحدد على مستوى أعمق من التركيب الخارجي، فالتركيب الذي يحدد المعنى هو البنية الداخلية للجملة.... وهي التي تتحول إلى البنية الخارجية التي يلفظها المتكلم ويسمعها المستمع نتيجة تطبيق قواعد لغوية تسمى القواعد التحويلية.... وهي قواعد تحذف بعض عناصر البنية الداخلية، أو تنقلها من موقع إلى موقع، أو تحولها إلى عناصر مختلفة، أو تضيف إليها عناصر جديدة))[٣]ونهاية القول في هذه المسألة أن أقوال النحويين في بعض الأمثلة التي نجتهد الآن في دراستها ((بأن الأصل فيها كذا، ليس من باب تسليط الاعتبارات العقلية على أوضاع اللغة، وإنما هي أحكام وقوانين مستنبطة من استقراء كلام العرب، وممَّا يصدق قولهم هذا، أن هذه الأشياء التي سمَّوْها أصولاً تقدم لنا تفسيراً بيِّناً للظواهر التي نلمحها في واقع اللغة، وهو تفسير تتقبله البداهة))[٤]

ثانياً: اعتماد أثر العوامل في التركيب الجُمْلِيِّ في العربية:

لقد استقرَّ عند النحويين أن الحركات الإعرابية، وما يتَّصل بها من مكونِّات

(١) ينظر: شرح اللمحة البدرية: ١٤٠/٢

(٢) ينظر: نتائج الفكر: ٤٠٢ـ ٤٠٣، شرح الكافية في النحو: ١ـ ٢٠٧، بدائع الفوائد: ١٢٦/٢.

(٣) التقدير وظاهر اللفظ: ٦ـ ٧.

(٤) القياس في النحو: ٤٦.

جُمْلِيَّة، هي أثرٌ لمؤثِّرٍ أَوْجَدَها، ولايمكن للعقل أن يَتَصَوّر وجودها بغيره[١]. فأجزاء التراكيب الجملية في العربية هي إمَّا مؤثِّر (عامل)، وإمَّا مطلوب لهذا المؤثِّر (معمول له).

ونظرية العامل هي ((المحور الرئيسي الذي تدور حوله أهم قضايا النحو ومباحثه))[٢]. والعوامل في الصناعة النحوية ـ كما يقول الأنباري نقلاً عن البصريين ـ ((ليست مؤثرة حسية، كالإحراق للنار، والإغراق للماء، والقطع بالسيف، وإنما هي أمارات ودلالات))[٣]، ويعلق الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة على ماذكره الأنباري بقوله: ((إن تقدير العامل لم يكن الغرض منه الصناعة اللفظية، فقد بلغ من تدقيق النحويين أنْ كانوا يراعون في تقدير العامل أن يكون مناسباً للمعنى ولعصر الشاعر..... فتقدير العامل إنما يُراعَى فيه المعنى، وليس عملاً لفظياً لمجرد الصناعة))[٤]، وهذا ما سيتضح لنا عند الحديث في تعلق شبه الجملة بالجامد الذي في معنى المشتق، وفي صور النيابة الصرفية التي تنوب فيها أمثلةُ صيغٍ صرفية عن أمثلةِ صيغٍ أخرى، في سياقات تركيبية خاصة.

وقد ارتفعت بعض الأصوات الداعية إلى إلغاء نظرية العامل قديماً وحديثاً، ومن أهمها دعوة ابن مضاء القرطبي (ت ٥٩٢هـ) إلى إلغاء نظرية العامل[٥]، وهي دعوة ((لم يُكتَبْ لها في حياة صاحبها مثل ماكُتِبَ لها في عصرنا الحاضر))[٦]، فقد لاقت هذه الدعوة في عصرنا الحاضر رواجاً، فتعالت بعض الأصوات

(١) ينظر: اللغة والنحو: ١٩٦

(٢) ابن مضاء وموقفه من أصول النحو العربي: ١٠٨.

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف: المسألة الخامسة، ٣١/١.

(٤) دراسات لأسلوب القرآن الكريم: قواعد البيانات١، جـ٣، ص٤٢٦، وينظر كذلك: قواعد البيانات٣، جـ١، ص٢٤٤ـ ٢٤٥.

(٥) ينظر: الرد على النحاة: ٦٩ ومابعدها.

(٦) العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث: ١٧٢.

تدعو إلى إلغاء نظرية العامل، كما فعل إبراهيم مصطفى في كتابه(إحياء النحو)، الذي دعا فيه إلى وضع القواعد النحوية على أساس من الصلة بين الإعراب والمعنى[1]، فيقول في نظرية العامل بعد عرض آرائه في دلالات العلامات الإعرابية الثلاث: ((تخليص النحو من هذه النظرية وسلطانها، هو عندي خيرٌ كثير، وغايةٌ تُقْصَدُ، ومطلَبٌ يُسْعى إليه، ورشادٌ يسير بالنحو في طريقه الصحيحة، بعدما انحرفَ عنها آماداً))[2]. وهناك آخرون دَعْوا إلى هذه الدعوة نفسِها، فانبرى لهم عدد غير يسير من المدافعين عن نظرية العامل[3].

ولا يعنينا في هذا المقام الحديث في قضية العامل في النحو العربي، ولا مناقشة الداعين إلى إلغاء نظرية العامل في ما ذهبوا إليه، فقد اعتمدتُ أثر العوامل في التركيب الجملي أساساً من أسس بحثي هذا، لأن العامل ((كان وما يزال حجر الزاوية في النحو العربي))[4]، مهما دعا الداعون إلى إلغائه، فقد ظل العامل ((بقوانينه وظوابطه، القاعدة المُحْكَمَةَ، والعاصمةَ من الزلل، والمعوِّضَ عمَّا دار في خَلَدِ العرب، وما أُثِرَ عنهم من علـلٍ لكلامهم))[5] على الرغم من بعض الأصوات القليلة الرافضة له، الداعية إلى إلغاء الأخذِ به في الدراسة النحوية.

ثالثاً: اعتماد قرينة السياق للاستدلال على حدوث النيابة:

غدت دراسةُ السياق اليوم نظريةً قائمةً برأسها، وهي أحد المناهج الحديثة في دراسة المعنى، وفي التحليل الدلالي للكلمة من خلال وجودها مؤتلِفةً مع غيرها من الكَلِم في سياق التركيب[6]. ولا ينفصل دور السياق في دراسة المعنى عن دوره

(١) ينظر العلاقة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث: ١٩١.

(٢) إحياء النحو: ١٩٥.

(٣) ينظر تفصيل القول في هذه الدعوات المؤيدة والمعارضة في: العلامة الإعرابية في الجملة: ١٥٩ـ ٢٠٥.

(٤) النحو العربي والدرس الحديث: : ١٤٧.

(٥) ابن مضاء وموقفه من أصول النحو العربي: ١٠٨ـ ١٠٩.

(٦) ينظر: التأويل اللغوي في القرآن الكريم: ٢٨ـ ٢٩ (رسالة دكتوراه).

في دراسة عناصر التركيب، فعند دراسة ظاهرة النيابة ـ التي تقوم أساساً على تغييرين متتابعين: إسقاط + إحلال ـ نجد السياق يؤدي دوراً رئيساً في تحديد العنصر المسَقط من أصل التركيب، الذي حلَّ النائب محلهَّ في الاستخدام.

ويظهر دور السياق بوضوح في بابين من أبواب النيابة، رئيسين:

أ ـ باب نيابة المضاف إليه عن المضاف المحذوف، ففي نحو قول الشاعر[1]:

وأهلَكَ مُهْرَ أبيكِ الدواءُ ليس له من طعامٍ نصيبُ

تقدير الأصل لموضع النيابة هو: (تَرْكُ الدواءِ)[2]، لأن الدواء جاء في السياق فاعلاً للفعل (أهلَكَ)، والدواء ليس سبباً منطقياً للإهلاك في الظروف الاعتيادية، فوجب تقديرُ مضاف محذوف (تَرْكُ الدواء)، أما إذا جاء الفاعل (الدواءُ) في سياقٍ آخَرَ مركباً مع فعلٍ آخَرَ نحو (شَفَى) فعندئذٍ لاحاجةَ إلى تقدير مضاف، وقِسْ على ذلك الأمثلة الأخرى التي جاءت في هذا الباب.

ب ـ باب نيابة أمثلة الصيغ الصرفية بعضها عن بعض، ففي نحو قوله تعالى: ﴿ **وَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ جَعَلْنَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ حِجَابًا مَسْتُورًا** ﴾[3]، قُدِّر محذوفٌ ناب عنه (مستوراً)، هو اسم فاعل تقديره (ساتراً)، لذا قيل: إن (مستوراً) جاء بمعنى (ساتراً)، أو إن (مستوراً) هو اسم فاعل جاء بلفظ المفعول على أحد التوجيهات في هذه المسألة[4]. فالذي دفع إلى هذا التقدير

(١) التمام في تفسير أشعار هذيل: ١٤٣، والملحوظ هنا أن البيت كُتِبَ على هذه الصورة، فاختلَّ الوزن، إذِ البيتُ من المتقارب المبني على (فعولُن)، لذا كانت التفعيلة الأولى في العجز ناقصة (عُولُ)، فإمَّا أن يكون هناك حرف ساقط من أول العجز نحو (فَلَيْسَ)، وإمَّا أن يكون البيت مدوَّراً، وعندئذ ينبغي نقل همزة (الدواء) إلى أول العجز (...الدوا ءُ ليس له...).

(٢) ينظر المرجع نفسه.

(٣) من سورة الإسراء: ٤٥.

(٤) ينظر: الكشاف: ٦٧٠/٢، البيان في غريب إعراب القرآن: ٩١/٢، التبيان في إعراب القرآن: ٨٢٣/٢، البحر المحيط: ٣٩/٦ (١٩٩٣م).

هو مجيء (مستوراً) نعتاً للحجاب، والحجاب يكون ساتراً لغيره، لامستوراً بغيره، وإنْ كان من بين التوجيهات الأخرى في هذه الآية أن (مستوراً) جاء على أصل معناه، فهو مستور بغيره. أمَّا إذا جاء (مستوراً) نعتاً في سياق آخر، نحو (جلستُ في مكان مستور عن الأعين) فلا تكون هناك حاجة إلى القول بالنيابة. فالذي يحدد معنى الصيغة الصرفية هو ورودُها في صورةِ مثالِها مركَّباً في سياقٍ بعينه مع غيره من الكلمات الأخرى.

وعند دراسة تركيب الجملة التي جاءت على النيابة ـ أو على الحذف الذي هو التغيير الأول من التغييرين الحادثين في النيابة ـ لايمكن أن يكون للمقام أثرٌ يُعْتَدُّ به كأثر السياق، لذا يُرَدُّ ـ في تقديري ـ قول الدكتور خليل عمايرة: ((ويُعَدُّ السياق أو المقام الذي تقال فيه الجملة من الأدلة التي تقوم بدور رئيس في تحديد العنصر (المورفيم) المحذوف))[1]، فقد سوَّى هنا بين السياق والمقام، فهما عنده شيء واحد بدليل عطف المقام بأو لابالواو، فالسياق مجاله التركيب، وأثره في تعرُّف العنصر المحذوف ـ في النيابة أو الحذف ـ سبق الحديث فيه، وهو أمرٌ لاتخفى أهميته. أمَّا المقام ـ أو سياق الحال كما يسميه آخرون ـ فلا أرى له ذلك الأثر الذي للسياق في تحديد المورفيم المحذوف من الأصل، وإنما يكون للمقام أثر رئيس في معرفة دلالات الكَلِم في سياقاتها التركيبية الواردة هي فيها، سواء أكانت هذه الدلالات معجميةً أم كانت دلالاتٍ جُيْزَ بأصل معناها إلى غير هذا الأصل، ولاعلاقةَ للمقام بسياق التركيب الجُمْلِيِّ. إذ إنَّ عناصر السياق لغوية ملفوظٌ بها في التركيب المستخدم، أمَّا عناصر المقام فغير لغوية، ومنها: ((شخصية المتكلم، وشخصية المخاطَب، وما بينهما من علاقات، وما يحيط بالكلام ساعةَ التكلُّم من ملابسات وظروف ذات صلة به، وهو مايسمَّى بالموقف الكلامي، أو الحال

(١) في نحو اللغة وتراكيبها: ١٣٥.

....وأوضح تعريف لسياق الحال أو سياق المقام كما يسميه بعض الدارسين أنه: كل ما يحيط باللفظ من ظروف تتصل بالمكان، أو المتكلم، أو المخاطَب، في أثناء النطق، فتعطي اللفظَ دلالتَه، وتوجهها باتجاه معيَّن))[1].

رابعاً: اعتماد أَمْن اللبس للاستدلال على حدوث النيابة:

إذا أُمِنَ اللبسُ بحذف أحد عناصر التركيب، وإحلال غيره محلَّه، كان القول بالنيابة سائغاً مقبولاً. يقول العكبري في إعراب قوله تعالى: ﴿ **وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ** ﴾[2]: ((أي: أهلَ القريةِ، وجاز حذفُ المضاف لأن المعنى لا يلتبس))[3]، لذا شَرط النحويون في حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه أن يكون الكلامُ مُشْعراً بحذفه[4]، أو أن يكون ذلك مشروطاً بأَمْن اللبس[5]، وعلى هذا معظم أمثلة النيابة في هذا الباب.

أمَّا إذا لم يُؤْمَنِ اللبسُ، فلا يجوز حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامَه، أي: لايجوز العدول عن الأصل إلى النيابة في الاستخدام، وإنما يؤتى بالكلام في الاستخدام على أصله، وما خرج عن ذلك عُدَّ ضرورةً، كمافي قول ذي الرمة[6]:

عَشِيَّةَ فَرَّ الحارِثِيُّونَ بَعْدَما قَضَى نَحْبَهُ في مُلْتَقَى القَوْمِ هَوْبَرُ

يريد: ابنُ هَوْبَرٍ، فلا دليلَ على الحذف من سياق التركيب في هذا البيت، ((وإنما عُرِفَ هذا من غير البيت))[7].

(١) التأويل اللغوي في القرآن الكريم: ٣٠.
(٢) من سورة يوسف: ٨٢.
(٣) التبيان في إعراب القرآن: ٧٤٢/٢.
(٤) ينظر: المقرَّب: ٢٣٥.
(٥) ينظر: شرح الكافية في النحو: ٢٩١/١.
(٦) شرح المفصل: ٢٤/٣، ٢٣، المقرب: ٢٣٥، ارتشاف الضرب: ٢٨/٢، خزانة الأدب: ٣٧١/٤، والبيت في ديوان ذي الرمة: ٢٣٥.
(٧) ارتشاف الضرب: ٥٢٨/٢.

-٥-

الألفاظ الدَّالَّه على مفهوم النيابة

لم يستخدم النحويون عبارةً واحدةً عند حديثهم في مواضع النيابة وأمثلتها، وإنما استخدموا عبارات متعددة للدلالة على مفهومِ ظاهرة النيابة، سنأتي الآن إلى عرض أمثلة من أقوال النحويين التي ذكروها في معرِضِ حديثهم في بعض أمثلة النيابة، مستخدمين هذه العبارات المتعددة، وهي:

١- نابَ عنه، نابَ منابَه:

هذا هو أكثر الألفاظ دوراناً واستخداماً عند الحديث في التغيير الحاصل في تركيب الأمثلة التي تدخل في إطار هذه الظاهرة المدروسة، حتى إنهم أطلقوه تجوزاً وتسامحاً على أمثلة من ظواهر أخرى كما ذكرنا من قبل. ومن أمثلة أقوال النحويين فيه:

- النائب عن الفاعل❖، وقد عُدَّ ذلك ترجمةً لباب من أبواب النحو
- قَوْل ابن هشام في النيابة عن المصدر في باب المفعول المطلق: ((ينوب عن المصدر في الانتصاب على المفعول المطلق ما يدل على المصدر...))[1]
- قَوْل الخضري في النيابة عن اسمي الزمان والمكان في باب الظرف: ((وممَّا

❖ ذُكِرَ أن (نائب الفاعل) هي ترجمة ابن مالك لهذا الباب: ينظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ٧٧ وشرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ: ١٨٣، وقد ذَكَر ذلك غيرُ نحوي من المتأخرين عن ابن مالك، ينظر: شرح التصريح على التوضيح: ٢٨٦/١، وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل: ١٦٧/١. ولكنْ يبدو أن أبا علي الشلوبيني(ت ٦٤٥هـ) كان أسبق من ابن مالك (ت ٦٢٧هـ) في إطلاق هذه الترجمة عنواناً لباب (النائب عن الفاعل). ينظر التوطئة للشلوبيني ص٢٣٩.وينظر: النيابة في النحو العربي: ١١. أما الشائع قبل هذه الترجمة، فهو (المفعول الذي لم يُسَمَّ فاعلُه).

(١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٣٣/٢.

ينوب عن الظرف** مطلقاً: صفته، وعدده، وكليته، وجزئيته...))[1].

ولا تكاد مسألة من مسائل النيابة تخلو من استخدام هذا اللفظ، الذي ربما يُذكَر مع غيره من الألفاظ الأخرى الدالة على مفهوم النيالبة في سياقٍ واحد، كقول ابن الخشاب: ((فلما أرادوا مع حذف الفاعل إسنادَ الفعل إلى ما يقوم مقامه، كان المفعول الصريح أولى بذلك، فأنابوه منابَه))[2].

٢- قامَ مقامَه أُقِيمَ مكانَه:

- يقول الجرجاني في أسماء الأفعال: ((اعلم أن هذه الأسماء يؤتَى بها لضرب من الاختصار، فصَهْ ومَهْ يقومان مقام: اسكُتْ، واكفُفْ...))[3].
- يقول المجاشعي: ((وتقول: سِيْرَ بزيدٍ يومانِ، ترفع الزمان، وتقيمه مقام الفاعل، وكذلك: سِيْرَ بزيد سيرٌ طويلٌ، ترفع المصدر وتقيمه مقام اسم الفاعل [كذا]، وكذلك: سِيْرَ بزيدٍ فرسخانِ، ترفع المكان، وتقيمه مقام الفاعل))[4].
- يقول ابن عصفور: ((وأمَّا ظرف الزمان فهو اسم الزمان، أو عدده، أو ماقام مقامه، نحو: سرتُ قدومَ الحاجِّ، أي: وقتَ قدومِه، فحذفت اسمَ الزمان، وأقمت المصدر مقامه))[5]
- ذكر ابن هشام: ((... أنَّ في (يُؤْخَذ) ضميراً مستتراً هو القائم مقام الفاعل))[6]

** أنائبٌ هو عن الظرف، أم نائب عن اسم الزمان والمكان؟ هذه مسألة سنبحثها في المبحث السادس من هذا الفصل (إعراب النائب).

(١) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل: ١٩٩/١.

(٢) المرتجل: ١١٩.

(٣) المقتصد في شرح الإيضاح: ٥٦٩/١.

(٤) شرح عيون الإعراب: ٨٧.

(٥) المقَّرب: ١٦٠.

(٦) شرح شذور الذهب: ١٦٢.

- يقول ابن عقيل: ((... فُحِذفَ المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه، فأُعرِبَ بإعرابه))[1]

- يقول السيوطي: ((لأنَّا إذا لم تذكر الفاعل، أقمنا المفعول به مكانه))[2]

٣- وَقَعَ مَوْقِعَهُ وُضِعَ مَوْضِعَهُ:

- يقول المبرد: ((واعلم أن من المصادرِ مصادرَ تقع في موضع الحال.))[3]

- يقول ابن الحاجب: ((وحكمنا بأن (رويدَ) وشبهه واقع موقع فعل الأمر))[4].

- يقول ابن عصفور: ((باب المصدر العامل عملَ فعله، وهو نوعان: موضوع موضعَ الفعل، نحو قوله....))[5].

٤- حَلَّ مَحَلَّهُ وُضِعَ فِي مَكانِهِ:

يقول الصبان في النيابة عن المصدر في باب المفعول المطلق: ((أي: يحل محلَّه، ويُوضَع في مكانه، ممَّا يدل عليه - أي على المصدر- كلفظِ (كل وبعض) المضافين إلى المصدر، وكالعدد، خَلَفٌ عنه في ذلك، أي: في المفعولية المطلقة))[6].

٥- كانَ فِي حُكْمِهِ:

يقول ابن عصفور في شروط الحال: ((ويُشْتَرط فيها أيضاً أن تكون مشتقة، أو في حكمها، وأعني بذلك أن تكون في معنى ما أُخِذَ من المصدر، وإنْ لم تكن

(١) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل: ١٩٩/١ (المتن).

(٢) الأشباه والنظائر: ٢١٦/٦.

(٣) المقتضب: ٢٦٨/٣.

(٤) الإيضاح في شرح المفصَّل: ٤٩٧/١.

(٥) المقرب: ١٤٢.

(٦) حاشية الصبان على شرح الأشموني: ١٠٩/٢.

مأخوذة منه، نحو قولك: علَّمتُه الحسابَ باباً باباً، أي: مفصَّلاً))[1]

٦- أُجْرِيَ مَجْرَاهُ:

- يقول سيبويه: ((أقائماً وقد قعد الناس، وأقاعداً وقد سار الركبُ.... فكأنه لَفَظَ بقوله: أتقوم قائماً، وأتقعد قاعداً، ولكنه حَذفَ استغناءً بما يرى من الحال، وصار الاسم بدلاً من اللفظ بالفعل، فجرى مجرى المصدر في هذا الموضع))[2]

ويقول أيضاً في المصدر النائب عن الفعل: ((وممَّا أُجْرِيَ مجرى الفعل من المصادر، قول الشاعر:

يَمُرُّونَ بالدَّهْنَا خِفَافاً عِيَابُهُمْ ... وَيَرْجِعْنَ مِنْ دَارِيْنَ بُجْرَ الحَقَائِبِ
على حِيْنَ أَلْهَى النَّاسَ جُلُّ أُمُورِهِم ... فَنَدْلاً زُرَيْقُ المَالَ نَدْلَ الثَّعالِبِ))[3].

- يقول المبرد عند حديثه في أسماء الأفعال: ((هذا باب ما جرى مجرى الفعل، وليس بفعل ولا مصدر، ولكنها أسماء وُضِعَتْ للفعل تدل عليه، فأجريت مجراه))[4].

- يقول أبو بكر الزبيدي في (أسماء الأفعال): ((اعلم أن من الأسماء أسماءً أُجْرِيَتْ مجرى الأفعال في عملها، فمنها ما يتعدى ومنها مالا يتعدى))[5] ذاكراً هنا وجهاً من وجوه نيابة هذه الكلمات عن الأفعال، وهو (العَمَل).

- ويقول الأعلم الشنتمري في المبتدأ الوصف ذي المرفوع المغني عن الخبر:

---

(١) المقرب: ١٦٨.
(٢) كتاب سيبويه: ١٧١/١.
(٣) المرجع السابق: ٥٩/١.
(٤) المقتضب: ٢٠٢/٣.
(٥) الواضح: ١٢٥.

((قال: (وكذلك أَقُرَشِيٌّ قومُكَ)[1] ، فأجراه مجرى اسم الفاعل، كأنه قال: أَمُتَقَرِّشٌ قومُكَ، في معنى: أَيَتَقَرَّشُ قومُكَ، كما يقال: تَنَزَّرَ الرجلُ وتقيَّسَ، بمعنى: انتسَبَ إلى نِزار وقيس))[2] .

٧- حُمِلَ على كذا:

يقول المبرد: ((والفاعل يُحَملُ على المصدر ، كما حُمِلَ المصدر عليه❖، تقول: قم قائماً، فالمعنى: قم قياماً))[3]

٨- دَلَّ على كذا:

- يقول ابن الخشاب في أسماء الأفعال: ((وممَّا أُعْمِلَ عملَ الأفعال، ألفاظٌ سُمِّيَتْ بها الأفعال، أي: قامت مقامها ودلَّتْ عليها بعملِها عملَها))[4] .

- ويقول الأشموني: ((والمفعول المطلق لايكون إلاَّ مصدراً نظراً إلى أن ما يقوم مقامه ممَّا يدل عليه خَلَفٌ عنه في ذلك، وأنه الأصل))[5] .

٩- خَلَفٌ عَنْهُ:

مرَّ بنا هذا اللفظ في قول الأشموني في الفِقرة السابقة، يضاف إلى ذلك قول ابن مالك في العامل في المنصوب الآتي بعد المصدر النائب عن الفعل نحو: ضرباً زيداً: ((فمذهب جماعة من كبار النحويين أن العامل هو المصدر، لأنه خَلَفٌ عن فعله، وفِعْلُه قد صار نَسْياً منسيّاً))[6].

---

(١) ينظر: كتاب سيبويه: ٢٣٤/١.

(٢) النكت في تفسير كتاب سيبويه: ٤٥٧/١.

❖ يقصد هنا نحو قولك: جئتُكَ مشياً، أي: ماشياً، من قبيل نيابه المصدر عن الوصف المشتق في باب الحال.

(٣) المقتضب: ٢٦٩/٣.

(٤) الرتجل: ٢٤٨.

(٥) حاشية الصبان على شرح الأشموني: ١٠٩/٢ (المتن).

(٦) شرح الكافية الشافية: ٦٦٠/٢، كما نقلنا نصاً سابقاً من حاشية الصبان ١٠٩/٢، فيه هذا اللفظ.

١٠- جاءَ بِمنْزِلةِ كذا:

- يقول سيبويه: ((.... أن تكون فيه (أنْ) وما تعمل فيه من الأفعال بمنزلة مصادرها))[١]

- يقول المبرد: ((اعلم أنَّ (أنْ) والفعل بمنزلة المصدر))[٢]، ويقول ايضاً:

((ألا ترى أن قولك (سَقَياً) بمنزلةِ: سقاك الله، و(مرحباً) بدل من قولك: رَحُبَتْ بلادُكَ))[٣].

١١- جاءَ بِمَعْنَى كذا:

يكثر مجيء هذا اللفظ في أمثلة النيابة الصرفية، ومن ذلك:

- قول ابن هشام اللخمي في نيابة المصدر عن اسم الفاعل: ((والزَّوْر: بمعنى الزائر، والفِطْر: ضد الصوم، وهو بمعنى المُفْطِر، والعَدْل: ضِدُّ الجَوْر، وهو بمعنى العادل))[٤]. وقوله في نيابة المصدر عن اسم المفعول: ((والرِّضَى: الذي تُرضى حالُه، وهو بمعنى المَرْضِيِّ، والضيف: الذي أنزلْتَهُ وأَضَفْتَهُ، وهو بمعنى المُضَاف))[٥]

- ما جاء في إعراب قوله تعالى: ﴿ **خُلِقَ مِنْ مَاءٍ دَافِقٍ** ﴾[٦] من توجيهات ثلاثة: دافق: بمعنى (مدفوق)، أو هو على النسب، أي: ذو دَفْق، أو: دافق بمعنى لَزِج، ونُقل الأخير عن ابن عباس[٧].

---

(١) كتاب سيبويه: ٤٧٥/١.

(٢) المقتضب: ٣٠/٢.

(٣) المرجع السابق: ١٥٧/٤.

(٤) شرح الفصيح: ١١٥.

(٥) المرجع نفسه.

(٦) من سورة الطارق: ٦

(٧) ينظر تفصيل هذه الأقوال الثلاثة في: التبيان في إعراب القرآن: ١٢٨١/٢، والبحر المحيط: ٤٤٩/٨ (١٩٩٣م).

كما يكثر مجيء هذا اللفظ في أقوال النحويين في الحال الجامدة والنعت اللذين في معنى المشتق، ومواضع أخرى من النيابة.

١٢ـ أُوِّلَ بكذا:

يأتي ذِكْرُ هذا اللفظ باطراد في باب الحروف المصدرية التي تُؤَوَّل مع صلاتها بمصدر صريح، وهي عندي من مواضع النيابة، كما يجيء ذكرُه في مواضع أخرى للنيابة، ومن أمثلة ذلك :

ـ قول ابن هشام اللخمي: ((كل ما كان على (فعيل) نعتاً للمؤنث، وهو في تأويل مفعول، فهو بغير هاء، نحو امرأةٍ قتيل، بمعنى مقتولة))[١]، وقوله ايضاً: ((وأكولة الراعي: التي يسمِّنها، إنما تثبت الهاء في (أكولة) لأنها (فعَولة) في تأويل (مفعول).))[٢].

ـ وقول ابن مالك: ((حقُّ الحال أن تكون نكرة، فإن وقعت معرفة في اللفظ أُوِّلت بنكرة. ومثال ذلك: اجتهدْ وحدك، أي منفرداً))[٣]

١٣ـ أُسْتُعِيرَ لِكَذا :

يكثر مجيء هذا اللفظ عند الحديث في النيابة بين الضمائر، ومن أمثلة ذلك :

ـ قول الأعلم الشنتمري : ((وقال الأخفش : الكاف ـ في عساك ـ في موضع رفع، وحجته أن لفظ النصب استُعِيرَ للرفع في هذا الموضع، كما استُعِيرَ له لفظُ الجر في (لولاك) .))[٤] . و قول السيوطي في المسألة نفسها : ((وقال

(١) شرح الفصيح: ٢٠١، وينظر كذلك ص٢٠٢ـ ٢٠٣.

(٢) المرجع السابق: ٢٨٥.

(٣) شرح الكافية الشافية : ٧٣٤/٢.

(٤) النكت في تفسير كتاب سيبويه : ٦٦٦/١.

الأخفش : إن (عسى) على بابها من عملِها عملَ (كان) ، و (لولا) على بابها من أنها غير عامله ، واستعرنا في (عسى) ضمير المنصوب للمرفوع ، فالضمير عنده في (عسى) في موضع رفع ، لا في موضع نصب ؛ والضمير في (لولا) أيضاً - وإنْ كان في صورة ضمير الجر- مستعار للرفع))[1] .

- نَقْلُ ابن هشام في المغنى خمسة توجيهات لنصب الضمير في المسألة المعروفة بالمسألة الزنبورية ، الثاني منها ((أن ضمير النصب استُعِيرَ في مكان ضمير الرفع ، قاله ابنُ مالك))[2].

ويوضح الدسوقي المراد بالاستعارة في هذا النوع من تعبيرات النحويين ، فيقول في تعليقه على قول ابن هشام المذكور آنفاً : ((ليس المراد بالاستعارةِ البيانيةَ ، وإنَّما عبّر بالاستعارة لأنه لَّما كان القياس أن يؤتَى بضمير الرفع فأتى بضمير النصب كان كالاستعارة)) [3] .

١٤- **سَدَّ مَسَدَّهُ** :

أطلق النحويون هذا اللفظ على بعض أمثله النيابة ، من ذلك قول المبرد :

((ومن المصادر ما يقع في موضع الحال ، فيسدُّ مسدَّه ،لأنه قد ناب عن اسم الفاعل ، وأغنى غناءه ، وذلك قولهم :قتلتهُ صبراً ، وإنما تأويله : صابراً ، أو مُصْبَراً))[4].

ولك أن تقف في هذه الفِقرة على الألفاظ التي أطلقها المبرد للدلالة على شيء واحد ، وهي عنوانات لظواهر نحوية و لغوية.

(١) الأشباه و النظائر : ٢١١/٢.

(٢) مغنى اللبيب : ٩١/١.

(٣) حاشية الدسوقي على مغنى اللبيب : ٩٨/١.

(٤) المقتضب : ٣ / ٢٣٤.

وقول المجاشعي: ((وتقول: رُفِعَ إلى زيدٍ درهمٌ، ارتفع (درهمٌ)لأن زيداً منعه حرفُ الجر أن يقوم مقام الفاعل، ويسدَّ مسدَّه))[1]. وقول ابن الخشاب: ((... وتحقيقه أن (العراكَ) في موضع (تعترك)، و(تعترك) في موضع (معترِكة)، فدلَّ العراك على تعترك، فحُذِفَ، وأقيم مقامه، وكذلك دلَّ (جَهْدَكَ) على (تجتهد)، فسدَّ مسدَّه بعد حذفه))[2].

واللافت للنظر أن (سدَّ المسدَّ) لفظٌ كُثُرَ إيراده في كتب النحو العربي عند الحديث في التغيير الحاصل في أمثلة تنتمي إلى ظواهر أخرى غير النيابة:

- فقد ذُكِرَ هذا اللفظ في بعض مواضع الاستغناء، كقول الأزهري في المبتدأ ذي المرفوع المغني عن الخبر: ((فـ (ما) نافية، و(وافٍ) مبتدأ، و(أنتما) فاعل سدَّ مسدَّ الخبر))[3].

- ذُكِرَ أيضاً في بعض مواضع الحذف الواجب، كقول ابن الحاجب - في موضعٍ لحذف الخبر وجوباً- : ((لَعَمْرُكَ لأَفْعَلَنَّهُ، ونحوه، وتقديره: قسمي، أو: يميني، لسدَّ الجواب مسدَّه، كما ذُكِرَ في (لولا).))[4]، كما جعل بعض النحويين سدَّ المسدِّ شرطاً للحذف الواجب، يقول ابن هشام: ((... إذْ لا يُحذَفْ الخبر وجوباً إلاّ إذا سدَّ شيءٌ مسدَّه))[5].

لقد تجمعَّ لنا أربعة عشر لفظاً، استخدمها النحويون في مواضع النيابة وأمثلتها، والراجح في تقديري أنهم كانوا يطلقون هذه الألفاظ - التي يردُ منها اثنانِ أو ثلاثةٌ في سياق واحد أحياناً- ملاحِظينَ فيها معانيها المعجمية، لا

(١) شرح عيون الإعراب: ٨٧.

(٢) المرتجل: ١٦٣.

(٣) شرح التصريح على التوضيح: ١٥٧/١. وتنظر أمثلة أخرى في: ظاهرة الاستغناء في النحو العربي: ٢٦- ٢٧.

(٤) الإيضاح في شرح المفصَّل: ١٩٦/١.

(٥) مغني اللبيب: ٦١٩/٢.

مفاهيمها الاصطلاحية، لأنها لم تنتقل عندهم من مستوى اللفظة اللغوية المفردة، إلى مستوى العبارة الاصطلاحية ذات المفهوم الاصطلاحي ذي الملامح المحدَّدة، الذي يكون جامعاً كلَّ أمثلة الظاهرة ومواضعَها، مانعاً ما عداها من الدخول إليها.

ولكنَّ طبيعة البحث في ظاهرة نحوية تركيبية تقتضي تحديد مصطلح واحد، يُطلَق على مفهوم هذه الظاهرة، ليكون عنواناً لها، أو ترجمةً، وعدم استخدام غير مصطلحٍ واحدٍ للظاهرة الواحدة، دفعاً للَّبْس، وتخلصاً من التخليط، وتجنباً للتكرار، وتحديداً للظاهرة: مصطلحاً، ومفهوماً، ومواضعَ، وأمثلةً.

وعند القيام بتحليل بعض التركيبات النحوية لا ضَيْرَ في إطلاق إحدى العبارات الأربع الأولى (ناب عن كذا، قام مقامه، وقع موقعه، حلَّ محلَّه) لارتباطها باحتلال الموقعية اللازم بيانهُ عند التحليل، قاصدين مفهومها اللغوي عند بيان عملية التغييرالحاصلة في التراكيب المراد تحليلُها، أمَّا المحظور فهو الخلط بين مصطلحات الظواهر المختلفة بأن نُطْلِقَ لفظ (النيابة) أو أحد مرادفاتها على مواضع ظواهر أخرى كالتعويض والاستغناء والحذف والإبدال، أو نُطْلِقَ مصطلح إحدى هذه الظواهر على بعض مواضع النيابة وأمثلتها.

أما اختيار أحد هذه الألفاظ الأربعة عشر ليكون عنواناً لهذه الظاهرة، فالراجح في تقديري هو اختيار (النيابة) ـ التي تحدثنا من قبل في مفهومها اللغوي والاصطلاحي ـ مصطلحاً نُعَنْوِنُ به هذه الظاهرة، للأسباب الآتية:

١ـ أنَّ هذا اللفظ هو الأكثر استخداماً في مواضع الظاهرة، وربما اقترن به غيرهُ في السياق الواحد

٢ـ أنَّ معناه اللغوي يؤدي إلى الوقوف على أهم خصائص المفهوم الاصطلاحي، كما أوضحنا من قبلُ

٣ـ أنه أكثر الألفاظ المذكورة اختصاراً، فالنيابة ـ مصطلحاً ـ أكثر اختصاراً من: قيام المقام، وقوع الموقع، سدّ المسد، ونحو ذلك.

٤ـ أنه الألفاظ المذكورة إطلاقاً على مواضع الظواهر المشابهة كالاستغناء والتعويض والحذف والإبدال، فهو أقل الألفاظ اشتباهاً بغيره، وإنْ ذُكِرَ في بعض أمثلة الظواهر الأخرى، فذلك من تخليط النحويين وتسامحهم في استخدام الألفاظ، وهو ما نسعى في هذا البحث إلى تجاوزه، وتخليص الدراسة النحوية منه.

-٦-

إعراب النائب

بوقوع النائب في موقع المنوب عنه المسقَط ، يكون النائب واقعاً في موقع التأثر بالعوامل ، إنْ كان المنوب عنه معمولاً فيه ، ففي نحو حذف المضاف وإنابة المضاف إليه منابة ، نجد النائب يتخلّى ـ بوقوعه نائباً ـ عن إعرابه الذي كان عليه بالأصالة ، ليحمل إعراب المنوب عنه :

واسألْ أهلَ القريةِ ـــــــ واسألْ Æ القرية ـــــــ واسألِ القريةَ.

وهنا يبرز السؤال الآتي : كيف نعرب النائب؟ أنعربه بإعراب الذي ناب عنه أم نقول إنه نائب عنه؟ ففي المثال السابق هل نقول إن (القريةَ) ـ بالنصب مفعول به للفعل (اسألْ) أو إنه نائب عن المفعول به؟

والجواب عن هذا السؤال يمكن توزيعه على النحو الآتي :

أ- في باب حذف المضاف وإنابة المضاف إليه منابه لم أقف على خلاف بين النحويين في إعرابه بإعراب المنوب عنه ، فالقريةَ في المثال السابق تعرب مفعولاً به للفعل (اسألْ).

ب- في بعض الأبواب الأخرى وقفتُ على خلاف واضطراب في أقوال النحويين :

- أيسمى المنصوب في نحو(ضربتُه سوطاً) مفعولاً مطلقاً أم يُسمّى نائباً عن المفعول المطلق؟
- أيسمى المنصوب في نحو(جلستُ كلَّ اليوم) ظرفاً أم يُسمّى نائباً عن الظرف؟
- أيسمى المرفوع في نحو(كُسِرَ الزجاجُ) فاعلاً أم يُسمّى نائباً عن الفاعل؟

في هذه الأبواب الثلاثة المذكورة في الفقرة (ب) نجد أقوال النحويين

على النحو الآتي :

١ـ باب المفعول المطلق :

الشائع في أقوال النحويين أن المنصوب من غير المصادر يسمى (نائباً عن المصدر)، ففي إعرابه نقول إنه : (مفعول مطلق)، لأن المفعول المطلق عندهم (مصدر)[١] ،وفي كلامهم في هذا الباب ((إشعارٌ بأن المصدر والمفعول المطلق مترادفان))[٢] . ولكن بإعرابهم غير المصدر مفعولاً مطلقاً يندفع هذا الإشعار بالترادف بين المصدر والمفعول المطلق، لذا يقول الملوي في حاشيته على المكودي : ((يُدفَع هذا الإشعار بقولهِ قريباً : وقد ينوب عنه ما دلّ عليه ، بملاحظة أن النائب مفعول مطلق))[٣] . وعلى هذا يطّرد قول النحويين بالنيابة عن المصدر في الانتصاب على المفعول المطلق، لا بالنيابة عن المفعول المطلق[٤] ، لأن المفعول المطلق هو مصدر أو نائب عن المصدر.

وتعريف النحويين للمفعول المطلق بأنه مصدر ، يقصر عن استيعاب حقيقة التغيير الحادث بالنيابة، لذا نرى ابن هشام يذهب في تعريف المفعول المطلق مذهباً يستوعب فيه هذا التغيير، إذْ يعرفه بأنه ((اسمٌ فضلة، مصدر أو نائب عنه، سُلِّط عليه عاملٌ من لفظه ومعناه، أو من معناه فقط))[٥]

٢ـ باب الظرف :

إذا كان الشائع في أقوال النحويين في باب المفعول المطلق ما سبق ذكرهُ،

(١) ينظر: ارتشاف الضرب : ٢٠٢/٢

(٢) شرح المكودي على ألفية ابن مالك: ٨٠ .

(٣) حاشية الملوي على شرح المكودي : ٨٠ (مطبوعة في حواشي شرح المكودي).

(٤) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية إبن مالك: ٣٣/٢ـ ٣٤ ، الأشباه للنظائر: ٢٥١/٨ ، حاشية السجاعي على شرح ابن عقيل: ١٥٤ـ ١٥٥.

(٥) شرح اللمحة البدرية: ١٢٣/٢

فالشائع في باب (الظرف) على العكس من ذلك. فكما أن المفعول المطلق (مصدرٌ) في الأصل، أو نائب عنه في الاستخدام، فالظرف هو (اسمُ زمان أو مكان) حدث فيه الفعلُ، أو ما ناب عن أحدهما، ولكنْ لم يَشِعْ عندهم القولُ بأن المنصوب من غير اسم الزمان أو المكان نائب عن أحدهما، وإنما قالوا: إنه نائب عن الظرف[1]. وثمة فرق بين الظرف، واسمِ الزمان والمكان، كما أن هناك فرقاً بين المصدر والمفعول المطلق:

- المفعول المطلق والظرف (المفعول فيه)، مقولتان نحويتان، ترتبطان بمستوى من مستويات التركيب.
- أما المصدر، واسم الزمان، واسم المكان، فهي مقولات صرفية، تختص كلٌ منها بنوع من أنواع الأسماء في العربية.

فالعلاقة بين القسمين إذن علاقة طردية من اتجاه واحد:

- المفعول المطلق = مصدر (في الأصل)، المصدر ≠ المفعول المطلق
- ظرف الزمان = اسم زمان (في الأصل)، اسم الزمان ≠ ظرف الزمان
- ظرف المكان = اسم مكان (في الأصل)، اسم المكان ≠ ظرف المكان

فربما يكون المصدر مفعولاً مطلقاً، أو غيره من مواقع التركيب، كأنْ يكون فاعلاً أو مفعولاً به أو مبتدأ أو خبراً، أو نحو ذلك. وكذلك اسما الزمان والمكان قد يكونان ظرفين، وربما يكونانِ غير ذلك.

ولكني وقفتُ على عبارة للشيخ خالد الأزهري تكشف عن اطراد في عدّ

(١) ينظر على سبيل المثال: همع الهوامع: ٢٠٤/١، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ١٣٣/٢- ١٣٤ (المتن)، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل: ١٩٩/١- ٢٠٠ (المتن+الحاشية). وقد جرى المحدثون على ذلك فجاء في بعض معجمات الاصطلاح (النائب عن الظرف)، ينظر: المعجم المفصَّل في النحو العربي: ١٠٩٢/٢.

ماليس بزمان أو مكان، نائباً عن الزمان والمكان في النصب على الظرفية، لانائباً عن الظرف، فيقول في تعريف الظرف: ((ما ضُمِّنَ معنى (في) الظرفية باطراد ، من اسمِ وقتٍ أو من اسمِ مكانٍ، أو من اسمٍ عرضَتْ دلالته على أحدهما، أو من اسم جارٍ مجراه، أي مجرى أحدهما))[1] . ثم يقول في بعض مانابَ عن اسم الزمان، في نحو: (جئتُكَ صلاةَ العصرِ، وقدومَ الحاجِّ): ((فصلاة وقدومَ : مفعولٌ فيهما، منصوبانِ نَصْبَ ظرف الزمان، لأنهما لمَّا نابا عن الزمان، عرضَتْ لهما اسميةُ الزمان، فانتصبا انتصابَه))[2]

فالمنصوب في هذا الباب ممَّا ليس بزمان أو مكان(نائب عن اسم الزمان أو المكان) في النصب على الظرفية ، وليس نائباً عن الظرف، وهو الرأي الذي نرجحه قياساً على ما اطرد من قولٍ في النائب عن المصدر المنتصب على المفعولية المطلقة.

٣- باب النائب عن الفاعل:

في هذا الباب تمَّ رصدُ اختلافينِ:

أ- اختلافٍ على مستوى تسمية الباب وترجمته ، أهو نائب الفاعل، أم هو المفعول الذي لم يُسَمَّ فاعله؟ وهذه المسألة سيكون الحديث فيها في موضعها من الفصول اللاحقة.

ب- اختلاف على مستوى الإعراب: المرفوع بعد صيغة المبني لغير الفاعل أفاعلٌ هو، أم نائب فاعل؟ وهذه المسألة هي التي سيتم عَرضُها هنا

اطردت أقوال النحويين بأن المرفوع بعد صيغة الفعل المبني لغير الفاعل هو (مفعول لم يُسَمَّ فاعله)- بحسب تسمية المتقدمين منهم- ، أو هو (نائب

(١) شرح التصريح على التوضيح :٣٣٧/١

(٢) المرجع السابق: ٣٣٨/١ ، وينظر: حاشية ياسين على هذه الصفحة.

فاعل) ـ بحسب تسمية المتأخرين منهم كأبي علي الشلوبيني وابن مالك ـ ولكنَّ هناكَ أقوالاً ترتفع بين حين وآخر، تقضي بإعراب هذا المرفوع فاعلاً، إذْ لافرقَ ـ عند أصحابها ـ بين (كُسِرَ الزجاجُ) و(انكسر الزجاجُ) ونحو ذلك، وهذا بيانُ أهمِ هذه الأقوال، والداعين إليها:

١ ـ زعم الدكتور مهدي المخزومي أن سيبويه عند معالجته موضوع (الفاعل) لم يفرِّقْ بينه وبين ما يُسمَّى عند النحويين المتأخرين بنائب الفاعل[١]، وذلك حين قال: ((هذا باب الفاعلِ الذي لم يتعدَّهُ فعلُه إلى مفعول، والمفعولِ الذي لم يتعدَّ إليه فعلُ فاعلٍ، ولا تعدَّى فعلُه إلى مفعولٍ آخَرَ، فالفاعل والمفعول في هذا سواء، يرتفع المفعول، كما يرتفع الفاعل، لأنك لم تشغل الفعلَ بغيره، وفرَّغْتَهُ له، كما فعلْتَ ذلك بالفاعل[٢].

وفي تقديري أن الدكتور المخزومي ـ رحمه الله ـ قد حمَّلَ عبارة سيبويه فوق ما تحتمل من دلالة، فقد فرّق سيبويه بين الفاعل والمفعول الذي لم يُسَمَّ فاعلُه، فهما سواء عنده في إسناد الفعل إليهما، لافي كونهما فاعلين قاما بالفعل، أو قام الفعلُ بهما، لذا سمَّى سيبويه أحدهما فاعلاً، والآخرَ مفعولاً، وقد أخذ النحويون بعد سيبويه منه تسميةَ المرفوع بعد صيغة الفعل المبني لغير الفاعل (مفعولاً) فأسمْوهُ (المفعول الذي لم يُسَمَّ فاعلُه)، حتى استقرَّت تسميته بنائب الفاعل عند المتأخرين من النحويين. كما فرَّق سيبويه بينهما تقسيما وتمثيلاً[٣]، فقال: ((فأمَّا الفاعل الذي لايتعداه فعلُه فقولك: ذهب زيدٌ وجلسَ عمرٌ، والمفعول الذي لم يتعدَّه فعلُه، ولم يتعدّ إليه فعلُ فاعلٍ فقولك: ضُرِبَ زيدٌ، ويُضرَبُ عمروٌ))[٤].

(١) ينظر: في النحو العربي: نقد وتوجيه: ٤٦

(٢) كتاب سيبويه: ١٤/١

(٣) ينظر: من النيابة في الموقع الإعرابي (نائب الفاعل): ١٩٧

(٤) كتاب سيبويه: ١٤/١

٢ـ هناك نحويّان ذهبا إلى أنَّ المرفوع في صيغة المبني لغير الفاعل يُعرَب فاعلاً :

أولهما : عبد القاهر الجرجاني ، الذي يقول :((اعلم أن الشريطة إذا كانت ما ذكرنا مِن أنَّ مَنْ يُسنَد الفعل إلى الاسم مقدَّماً عليه ، فلا فَصْلَ بين : (ضُرِبَ زيدٌ) و(ضَرَبَ زيدٌ) ، في جواز تسمية كل واحد منهما فاعلاً ، وإذا جازَ أن يُسَمَّى نحو (ماتَ زيدٌ) فاعلاً مع أنه عارٍ من الفعل ، ومفعولٌ في المعنى ، من حيث إن الله تعالى أماتَهُ ، جاز أيضاً أن يُسَمَّى (زيدٌ) في قولك(ضُرِبَ زيدٌ) فاعِلاً ، وإنْ كان قد وقع عليه الفعلُ في المعنى ، وذلك لِما ذكرْنا من الاعتبار بأنْ يكون الفعلُ مسنداً إليه ، مقدَّماً عليه))[1] .

لقد ذهب الجرجاني في هذه المسألة إلى معيار شكلي صِرْفٍ ، فقاس صيغة البناء للمفعول على صيغة البناء للفاعل في إسناد الفعل ـ مقدَّماً ـ إلى الاسم مؤخَّراً عنه❖ ، فسوَّى بين (ضُرِبَ زيدٌ) و (ضَرَبَ زيدٌ) ، والأمر ليس على هذا النحو في تقديري ، فالجملتان إنْ تساوتا شكلاً في إسناد الفعل إلى اسم مرفوع بعده ، فهما مختلفان من نواحٍ أُخَرَ ، هي :

ـ جملة (ضُرِبَ زيدٌ) تامَّة الدلالة ، أما جملة(ضَرَبَ زيدٌ) فدلالتها ناقصة على الرغم من اكتمال عناصر الإسناد فيها ، فالفعل متعدٍ ، استوفى مفعوله في الجملة الأولى ، فأُسْنِدَ إلى المفعول بعد أن حلَّ نائباً عن الفاعل ، ولم يستوفِ

(١) المقتصد في شرح الإيضاح : ٣٤٦/١

❖ ذكر الدكتور عبد الغني فتحي خليل ، أن عبد القاهر الجرجاني قاس نيابة المفعول ونحوه عن الفاعل ، على نيابة المضاف إليه عن المضاف في استحقاق المضاف إليه أن يُسمَّى باسم موقع المضاف ، لنيابته عنه ، وليس الأمر كذلك ، لأنه لم يذكر عبارة الجرجاني ، وإنما استند إلى تصريح الإستراباذي في شرح الكافية بأن الجرجاني والزمخشري قد ذهبا هذا المذهبَ ، وهو ما استند إليه الدكتور المخزومي في كتابه الذي أحلّنا عليه سابقاً ، ينظر : من النيابة في الموقع الإعرابي (نائب الفاعل) :١٩٧

مفعوله في الجملة الثانية.

- من حيثُ دلالةُ المرفوع ثمةَ فرق بين الجملتين، فـ (زيد) في جملة (ضرَبَ زيدٌ) فاعل في المعنى أما (زيد) في الجملة الأخرى فهو مفعول في المعنى، فهو مفعولٌ لم يُسَمَّ فاعلُه عند النحويين المتقدمين.

- من حيث الأصالةُ والفرعيةُ ثمةَ فرقٌ بين الجملتين، فصيغة البناء للمفعول محوَّلة عن أصل مبنيّ للفاعل، لغرض من الأغراض المعلومة في بابها، أما الصيغة الأخرى فهي أصلٌ قائمٌ برأسه، على نحو ما رجَّحْنا من رأي في هذه المسألة.

- المثال الذي استدلَّ به الجرجاني على جواز التسوية بين هاتين الجملتين، فيه نظرٌ، فقد ذكر أنه إذا جاز تسمية (زيد) في نحو (مات زيد) فاعلاًمن حيث إنه مفعول في المعنى لأن الله أماته، جاز أيضاً تسمية (زيد) في (ضُرِبَ زيدٌ) فاعلاً، وهذا الأمر عليه إعتراضات:

أ- (زيدٌ) في جملة (مات زيدٌ) فاعل اتصف بالفعل، ولم يقم هو بالفعل، لأن الفاعل((ما ارتفع بإسناد الفعل إليه المقدم عليه، فاعلاً كان في الحقيقة أَوْ لم يكن))[1]. والغرض من هذه الجملة بيانُ اتصاف زيد بالموت من غير إشارة إلى من أوقع الفعلَ به، ومثله أفعال المطاوعة في (انكسر الزجاج)، إذ يهمّنا هنا اتصافُ الزجاج بالكسر، لا بيانُ الذي أوقَعَ الكسرَ به.

ب- إذا قلنا (أُمِيتَ زيدٌ) فغرضنا هنا بيانُ أن هناك مَنْ أوقع الموتَ بزيد، وقد حُذِفَ وأنيب المفعول منابه، للعلم بالفاعل، وتعظيمه بعدم ذكره، ومثل ذلك(كُسِرَ الزجاجُ) لأن الذي نريده هنا هو بيان إيقاع الكسر بالزجاج من قِبَل

(١) تذكرة النحاة : ٤٧٩ ، وينظر كذلك: اللباب في علل البناء والإعراب ٩٨/٢

فاعل لم نذكره، إما للجهل به، أو خوفاً منه أو لغير ذلك من الأغراض المعلومة لحذف الفاعل وإنابة المفعول به منابه. فثمةَ فرقٌ إذن بين الصيغتين.

جـ- إذا لم يكن هناك فرق بين (مات زيد)و (أمات اللهُ زيداً) و (أُمِيتَ زيدٌ)، ولم يكن هناك فرق بين (كُسِرَ الزجاجُ) و (أنكسرَ الزجاجُ)، وغير ذلك من أمثلة المطاوعة، فإننا بذلك نتَّهم أساليب العربية، وأنماط التركيب فيها بالتكرار، كما نُلْغِي بذلك الجانب الدلالي في دراسة التركيبات الجُمَلِيِّة، وفي تحولات الصيغ الصرفية، ونجعل دراسة النحو دراسةً شكليةً جامدة بفصل المعاني والدلالات عن دراسة تركيبات الجُمَل والأساليب في العربية، وفي تقديري أن الدراسة النحوية الجادَّة هي التي تهتم بدلالات التركيب إلى جانب اهتمامها بأشكال التركيب، ولا تفصل أياً من المستويين عن الآخر.

والنحوي الآخر الذي ذهب إلى عدم الفرق بين هاتين الصيغتين في إعراب الاسم المرفوع بعد الفعل فيهما فاعلاً، هو الزمخشري، الذي يعرِّف الفاعل بقوله: ((هو ماكان المسند إليه من فعلٍ أو شبهه مقدَّماً عليه أبداً))[1] ، ويعلق ابن الحاجب على قول الزمخشري بقوله: ((ومفعولُ ما لم يُسَمَّ فاعله عنده فاعلٌ، والذي يدل عليه أنه داخل في حدِّه، وأنه لم يذكره في المرفوعات، فدلَّ على أنه داخل في حدِّ الفاعل، إذ لايصح دخوله مع غيره بوجهٍ، وأنه قد صرَّح بذلك في بعض فصول كتابه، وهو قوله: وتضاف الصفة إلى فاعلها ، كقولك: معمورُ الدار، ومؤدَّب الخُدامِ، ومَنْ لم يجعله فاعلاً، احتاج في حدِّ الفاعل إلى حدٍّ لا يدخُلُ هو فيه))[2] .

وقد صرَّح الزمخشري بإعراب مرفوع الفعل المبنيِّ لغير الفاعل فاعلاً، في

(١) شرح المفصَّل: ٧٤/١(المتن)

(٢) الإيضاح في شرح المفصَّل: ١٥٨/١.

معرض تفسيره لقوله تعالى ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ ﴾[1] فيقول: ((والوصيةُ فاعل كُتب))،[2] وقد تتبع أبو حيان الزمخشري في هذه المسألة فيقول: ((والزمخشري يسمي المفعول الذي لم يسمَّ فاعله فاعلاً، وهذا اصطلاحهُ))[3]. لذا اعترض النحويون على حديث الزمخشري في صيغة الفعل المبني للمفعول، إذ عرَّف هذا الفعل بقوله: ((هو ما استغني عن فاعله، فأقيم المفعول مقامه، وأُسنِد إليهِ معدولاً عن صيغة فَعَلَ إلى فُعِلَ، ويسمى فِعْلَ مالم يسمَّ فاعله))[4]، وقد ذكر ابنُ الحاجب في شرحه للمفصل اعتراض النحويين على قول الزمخشري هذا، إذ يقول: ((قَد اعتُرِضَ على قوله: ما استُغْنِيَ عن فاعله، لأن المرفوع عنده ههنا فاعل))[5]، ثم ذهب ابن الحاجب يرد هذا الاعتراض، بإثبات أن هذا المرفوع عند الزمخشري فاعلٌ في اصطلاحه[6].

٣ـ ذهب بعض المحدثين إلى ترجيح القول بأن الفاعل ونائب الفاعل هما شيء واحد، يسمى (فاعلاً)، لأن الفعل مسند إليه، غير مُفرقين بين (كُسِرَ الزجاج) و(انكسر الزجاج)، ونحو ذلك، محتكمين إلى معيار شكلي صِرْفٍ للاستدلال على رأيهم، ومن هؤلاء: إبراهيم مصطفى، والدكتور إبراهيم السامرائي، والدكتور مهدي المخزومي، والدكتور عبد الرحمن أيوب، والدكتور ريمون طحَّان[7].

(١) من سور البقرة: ٨٠.
(٢) الكشاف: ٢٢٤/١.
(٣) البحر المحيط: ١٩/٢.
(٤) شرح المفصَّل :٦٩/٧(المتن)
(٥) الإيضاح في شرح المفصَّل: ٥٥/٢.
(٦) ينظر: المرجع السابق: ٥٥/٢ـ ٥٦.
(٧) تنظر مؤلفاتهم الآتية- على التوالي- : إحياء النحو:٥٤ النحو العربي (نقد وبناء):٩١ في النحو العربي(قواعد وتطبيق) :٩١ في النحو العربي (نقد وتوجيه) ٤٥ـ ٤٨ دراسات نقدية في النحو العربي:٢٧١/١، ٢٤٤، ٢٤٢ الألسنية العربية: ٢٤/٢ـ ٢٥.

لقد ذكرتُ في أثناء تعليقي على ما ذكره الجرجاني أن تحقيق هذه المسألة يقضي بأن النائب عنه ليس فاعلاً ـ وهو ما أذهب إليه ـ فهما مختلفان من حيثُ الدلالةُ، ومن حيثُ بعضُ جوانب التركيب، ولا يشتركان إلاَّ في إسناد الفعل إلى كلٍ منهما لفظاً(أي عند الاستخدام)، أمَّا تحقيق ذلكَ فالفاعل أُسْنِدَ إليه الفعلُ أصالةً، أمَّا النائب عن الفاعل فقد أُسْنِدَ إليهِ الفعلُ على جهة النيابة عن الفاعل المُسقَط، لا على سبيل الأصالة.

وبعد عرض هذه الأقوال ومناقشتها، أَخْلُصُ إلى رأيي في إعراب النائب على النحو الآتي:

النائب من حيثُ إعرابُه وعدم إعرابه نوعانِ:

١ـ نائب عن كلمة لاإعرابَ لها، وعندئذ لا يحمل النائب إعراباً على سبيل النيابة، لأن المنوب عنه المحذوف لا إعرابَ له، كاسم الفعل(خالفة الفعل) النائب عن الفعل ـ على أحدِ الأقوال التي سيتم عرضها في موضعها، وكنيابة المصدر عن فعل الأمر المحذوف، لأن المصدر منصوب على أنه مفعول مطلق لفعل الأمر المحذوف، قَبل النيابة وبعدها، ولم يكتسِ بإعرابٍ جديد عند حلولهِ نائباً عن فعل الأمر، لأن الفعل المنوب عنه لا إعرابَ له.

٢ـ نائب عن كلمة ذات إعراب مخصوص، وهذا على قسمين:

أ ـ إن كان النائب مهيَّأً من حيثُ بنيتهُ لحمل حركة الإعراب، أُعْرِبَ بإعراب المنوب عنه، أي :أطلقنا عليه تسمية إعراب المنوب عنه:

- فالنائب عن المصدر في باب المفعول المطلق يُعْرَبُ مفعولاً مطلقاً.
- والنائب عن اسم الزمان أو اسم المكان في باب (الظرف) يعرب ظرفاً.
- والمضاف إليه يُعرَب بإعراب المضاف المحذوف، فاعلاً كان أم مفعولاً،

أم مبتدأً، أم خبراً، أم غير ذلك.

ـ أمثلة الصيغ الصرفية أينما وقعت نائبةً عن أمثلة صيغٍ أخرى، أعربت بإعراب المنوب عنه، أياًّ كان إعرابه.

ولا نقول في إعراب أي اسم من هذه الأسماء : إنه نائب عن كذا، لأن الإعراب لم يَزُلْ بإسقاط المنوب عنه، لأن العامل مسلَّط على الموضع، فعندما يُحذَف شاغِلُ الموضع بالأصالةِ، يبقى العاملُ مقتضياً الإعرابَ في شاغِلِ الموضِعِ بالنيابةِ عن شاغل الموضع بالأصالة، بوصف الإعراب إعمالاً، فيقع هذا الإعراب على المنوب عنه بحكم احتلاله الموقع. ولنأخذ مثالاً واحداً على ذلك: (ضَرَبْتُهُ ضرباً) في هذا المثال جاء المصدر(ضرباً) ليدل على تأكيد الفعل فيعملَ الفعل فيه النصبَ على أنه مفعولٌ مطلق، فعندما أُسْقِطَ المصدرُ عند الإستخدام لم يَزُلْ بإسقاطه طَلَبُ الفعلِ النَصبَ في الموضع، فعندما شغل الموضعَ نائبٌ عن المصدر بغرض الدلالة على معنى مخصوص كالدلالة على آلة الفعلِ مثلاً(ضربتُه سوطاً) اكتسى النائبُ النصبَ، الذي هو النصبُ على المفعولية المطلقة نفسُهُ، وليس نصباً غيرَه، وإنما اكتسى بهِ (سوطاً) على سبيل النيابة عن الأصل في احتلال هذا الموضع، وهو (المصدر). فالمنصوب هنا مفعول مطلق من حيث الإعراب، أمَّا من حيثُ احتلالهُ هذا الموضعَ أعلى الأصالة هو أم على النيابة؟ فعلى النيابة عن المصدر. فهو إذن نائب عن المصدر في النصب على المفعولية المطلقة. وكذا النائب عن اسم الزمان يُعرَب ظرفَ زمان، على سبيل نيابته عن اسم الزمان في النصب على الظرفية، وكذا بقية أمثلة هذا القسم.

ولم يخرج عن هذا الاعتبار في الإعراب سوى (النائب عن الفاعل) الذي لانسلِّم بأنه فاعل لِما ذكرْنا من مسوِّغات قبلُ ؛ والذي سوَّغ لنا القولَ بإعرابه هنا نائباً عن الفاعل ـ على الرغم من احتلاله موقع الفاعل المسقط مخالفِينَ بينَ إعرابه وإعرابِ بقية الكلمات المهيأة لنقل حركة الإعراب في مواضع الظاهرة

كلها ـ ما يأتي :

ـ النائب عن المصدر في باب المفعول المطلق ، والنائب عن اسم الزمان والمكان في باب الظرف ، وبقية الأسماء التي تجري مجراها في الحكم ، لايمكن أن نقع في لبس عندما نعرب كلاًّ منها بإعراب الاسم المسقَط ، لأن ملاحظة الأصل تدلناعلى أن المذكور نائب ، فالأصل في الأول أن يكون مصدراً ، وفي الثاني أن يكون اسمَ زمان أو مكان ، وكذلك بقية الأبواب. أما النائب عن الفاعل فغيرمُتَعَيِّن ، لأنْ لاأصل لنوع الفاعل ، إذ يكون مصدراً واسماً جامداً ووصفاً مشتقاً ، ويكون اسم زمان أو مكان أو آلة ، أو غير ذلك.

ـ من بين ما ينوب عن الفاعل ألفاظٌ لايصحُّ أن تكون فاعلاً في جملة (المبني للفاعل) ، كشبه الجملة (الجار والمجرور) والجملة المحكية بالقول ـ على ماسنذكر عند الحديث في إعراب الجمل ـ فهذان النوعان نابا عن الفاعل أو عن نائبه باحتلال موقعه ، وإجراء التقدير الإعرابي على موضعهما فقط على سبيل النيابة.

ـ الغالب في الفعل المتعدي عند بنائه للمفعول أن ينوب المفعول به : (شربَ المريضُ الدواءَ ⟵ شُربَ الدواءُ) فلو أعربنا المرفوع في الجملة الثانية فاعلاً لحدَثَ لبسٌ من حيثُ كونهُ مفعولاً في المعنى ، وإن احتلَّ موقع الفاعل المسقَط ، لذا سمَّاه المتقدمون من النحويين (المفعول الذي لم يُسَمَّ فاعلُه). فكَوْنُ الفاعل والمفعول ـ كليهما ـ معمولين للفعل المتقدم في الجملة الأصل (جملة البناء للفاعل) ، وكونهما لازمين لإكمال عناصر التركيب في جملة الفعل المتعدي وإكمال دلالته. وإنْ كان المفعول به من متممات الإسناد ـ يوقعُنا عند إعراب المرفوع في جملة الفعل المبني للمفعول (فاعلاً) في لَبْسٍ وإضطراب دلالي ، لأن النائب عن الفاعل من حيث الدلالة هو مفعولٌ به فعلُ فاعلٍ مسقَطٍ من اللفظ ، فإعرابنا إياه فاعلاً يؤدي بنا إلى لبسٍ وتخليط.

ـ بقيت مسألة لاتخلو من أهمية، وهي أن باب النيابة عن الفاعل هو الباب الوحيد ـ من بين أبواب هذه الظاهرة ـ الذي يلزم فيه أن يحدث تغييرٌ آخَرُ ملازمٍ للتغيير المعروف في النيابة (إسقاط + إحلال)، فعند حذف الفاعل وإنابة غيره يجب تغيير صيغة الفعل أَمْناً للَّبسِ والاشتباهِ مع صيغة المبني للفاعل. يقول الأنباري :((فإن قيل : فلِمَ وجَبَ تغيير الفعل إذا بُنِيَ للمفعول؟ قيل لأن المفعول يصح أن يكون هو الفاعل ، فلو لم يُغَّيرِ الفعلُ لم يُعلَمْ هل هو الفاعل بالحقيقة أم قائم مقامه))[1] ، ويقول الدمياطي :((وحيثُ شارك النائبُ الفاعلَ في هذه الأحكام التبس به، فاحتِيْجَ لفارق، فأبقوا الفعلَ على حالته الأصلية مع الفاعل، لأنه الأصل، وغيرَّوه مع النائب ليمتاز عن الفاعل، فلا يُحكَم عليه بأنه نائبه إلاَّ إنْ غُيِّرَ معه الفعلُ بالرفع على أنه نائب الفاعل))[2] .

فهذه الأمور التي ذكرناها، والتي امتاز بها بابُ (نائب الفاعل) من غيره من أبواب النيابة الأخرى التي يُعرَب فيها النائب بلفظِ إعراب المنوب عنه، تجعل إخراج (النائب عن الفاعل) عمَّا اطرد في إعراب تلك الأبواب أمراً مسوَّغاً ومقبولاً، فنعربه (نائب فاعل) لافاعلاً كما يرى مَنْ ذكرناهم من قبل. وقد أدرك المجاشعي هذا الفرق فأخبر بأن المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله ((يرتفع على التشبيه بالفاعل))[3] لاعلى أنه فاعل.

ب ـ <u>إن كان النائب غير مهَّيأ ـ من حيثُ بِنْيتُه وتكوينُه ـ لحمل الحركة الإعرابية، حُكِمَ بالإعراب على موضعه.</u> فالجملة الواقعة في موضع الخبر مثلاً لانقول أنها مرفوعة، لعدم إجراء ألقاب الإعراب عليها مباشرة بسبب عدم حملها حركة إعراب الموضع الذي حلَّتْ فيه نائبة عن الخبر المُسْقَط، وإنما هي (في

(١) اسرار العربية: ٩١

(٢) المشكاة الفتحية :١٤٨

(٣) شرح عيون الإعراب:٨٩.

محل رفع خبر) ولا نقول في إعرابها إنها نائبة عن الخبر ، للسبب المذكور سابقاً ، فهي نائبة عن الخبر المفرد ، باحتلالها موقعه ، فأُجري الإعراب على موضعها فهي نائبة عن الخبر تحليلاً ، لا إعراباً ، أما من حيث الإعراب فهي في محل رفع خبر ، وكذلك باقي الجمل التي لها محلٌ من الإعراب.

والمصدر المؤول من الحرف المصدري وصلته نعربه في محل إعراب المصدر الصريح الذي وقع في موقعه نائباً عنه الحرفُ المصدري وصلتهُ : فاعلاً أو مفعولاً أو مبتدأً أو نحو ذلك ولا نقول إنه نائب عنه في الإعراب ، وإنما نقول بنيابته عنه في التحليل لا في الإعراب.

-٧-

أنواع النيابة وأقسامها

تنقسم النيابة ـ في تقديري ـ على ثلاثة أقسام: نيابة مفردة، ونيابة مكررة، ونيابة مزدوجة، يمكن بسط القول فيها على النحو الآتي:

١ـ النيابة المفردة:

وهي النيابة التي يحدث فيها إسقاطٌ لأحد عناصر التركيب، يعقبه إحلال عنصر آخر محله، وهو أكثر أنواع النيابة وروداً في العربية، ويشمل أبواب النيابة كلَّها:

- واسألْ أهلَ القريةِ ← واسألْ ∅ القريةِ ← واسأل القريةَ.
- رجعتُ رجوعاً ← رجعتُ ∅ ← رجعتُ القهقرى.
- اضرب زيداً ضرباً ← ∅ زيداً ضرباً ← ضرباً زيداً.
- شرِبَ المريضُ الدواءَ ← شرِبَ ∅ الدواءَ ← شُرِبَ الدواءُ.

٢ـ النيابة المكرَّرة:

وهي النيابة التي يحدث فيها إسقاطانِ، أو ثلاثةُ إسقاطات من الأصل الواحد، ولايحدث هذا إلاَّ على حدِّ حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، أي في بابٍ واحد من أبواب النيابة حسبُ، وفي هذا النوع يُحذَف مضافان أو ثلاثة مضافات، وهذا ما عُرِفَ عند النحويين بحذف المضاف والمضاف إليه[١]، أو بحذف المتضايفين والثلاثة[٢]، أو بحذف المضاف مكرَّراً[٣].

(١) ينظر: البرهان في علوم القرآن: ٣/١٧٣ـ ١٧٤.

(٢) ينظر: همع الهوامع: ٢/٥١.

(٣) ينظر: الخصائص: ٢/٣٦٤ـ ٣٦٥.

وأمثلة هذا النوع كثيرة، من ذلك قوله تعالى: ﴿ **فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِنْ أَثَرِ الرَّسُولِ** ﴾[1]، وتقدير الأصل: من أثرِ حافر فرسِ الرسول[2]، وقد قرأ ابنُ مسعود (من أثر فرسِ الرسول)[3] أي على حذف مضاف واحد من الأصل، فعلى هذه القراءة تكون النيابة مفردة، لامكررة. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ **وَأُشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ** ﴾[4]، على تقدير الأصل: (حبَّ عبادةِ العِجْلِ)، يقول أبو حيان: (((العجل) هو على حذف مضافين، أي: حُبُّ عبادة العجل... وحَسُنَ حذفُ ذَيْنِك المضافين، وأُسْنِدَ الإشرابُ إلى ذات العجل مبالغةً، كأنه بصورته أُشْرِبُوهُ، وإنْ كان المعنى على ما ذكرناه من الحذف))[5]، أمَّا على تقدير الأصل (حُبَّ العجل)[6] فيكون من قبيل النيابة المفردة، لا المكررة. وهناك أمثلة كثيرة لهذا النوع من النيابة التي يوضحها تقديرُ الأصل المفترَض لصحة معنى العبارة المستخدمة[7].

وما دام الحذف (الإسقاطُ) في هذا النوع من النيابة مكرراً، فكيف يكون التقدير؟ أي: كيف يكون تقدير التغيير الحاصل ابتداءً من الأصل، وانتهاءً بالاستخدام؟ والإجابة عن هذا السؤال نجدها عند ابن هشام، الذي يقول: ((بيانُ كيفية التقدير: إذا استدعى الكلامُ تقدير أسماء متضايفة، أو موصوفٍ وصفةٍ مضافة، أو جار ومجرور مضمر عائد على ما يحتاج إلى الرابط، فلا تُقدِّرْ

(١) من سورة طه: ٩٦.
(٢) ينظر: : البحر المحيط: ٢٥٥/٦ (١٩٩٣م).
(٣) ينظر: مختصر في شواذ القرآن: ٨٩، والكشاف: ٨٤/٣.
(٤) من سورة البقرة: ٩٣.
(٥) البحر المحيط: ٤٧٦/١ (١٩٩٣م).
(٦) ينظر هذا التقدير في: معاني القرآن للفراء: ٦١/١، إعراب القرآن: ٢٤٨/١، البيان في غريب إعراب القرآن: ١٠٩/١، التبيان في إعراب القرآن: ٩٣/١.
(٧) تنظر أمثلةً أخرى لهذا النوع من النيابة من القرآن والشعر وكلام العرب المنثور في: الخصائص: ٣٦٤/٢- ٣٦٥، شرح الكافية الشافية: ٩٧١/٢- ٩٧٢، شرح الكافية في النحو: ١٩٠/١، البرهان في علوم القرآن: ١٧٣/٣- ١٧٤، همع الهوامع: ٥١/٢- ٥٢، دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ق٣، جـ٣، ص٣٩٦- ٣٩٨.

أن ذلك حُذِفَ دفعةً واحدة، بل على التدريج، فالأول نحو: ﴿**كَالَّذِي يُغْشَى عَلَيْهِ**﴾[1]، أي: كدوران عينِ الذي))[2]. وهذه التفاتةٌ متقدمّةٌ من ابن هشام إلى طريقة من أهم طرائق تحليل التركيبات النحوية المستخدمة، عند متابعة التغيير الحاصل من الأصل إلى الاستخدام، إذ تحدُثُ مراحلُ متدرجة من التغيير الافتراضي الذي لانلمس له وجوداً في الاستخدام، ولكنها مراحل مفروضة عند التحليل، حتى لايكون الانتقال من الأصل إلى الاستخدام قفزةً يأباها التحليل التركيبي السليم، ويمكننا متابعة التغيير المتدرج (التحليل التركيبي) لمثال واحد من أمثلة النيابة المكررة:

من أثر حافر فرس الرسول (الأصل) ← من أثر الرسول (الاستخدام):

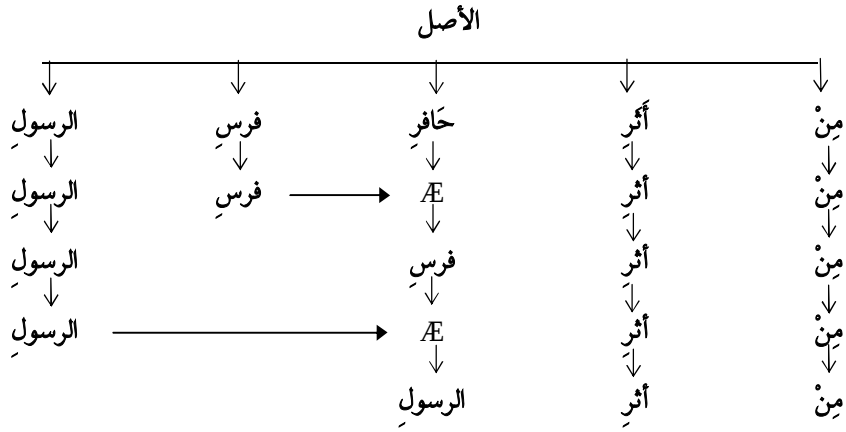

الذي ذكرناه يختص بحذف مضافين في النيابة المكررة، وهناك أمثلة يُحذف فيها ثلاثة مضافات ـ وهذا هو أقصى حدٍّ من الإسقاط وقفتُ عليه ـ ومن ذلك ما حُمِلَ عليه تفسير قوله تعالى: ﴿**فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ**﴾[3]، وتقدير الأصل عند

(١) من سورة الأحزاب: ١٩.

(٢) مغني اللبيب: ٦١٦/٢ـ ٦١٧.

(٣) من سورة النجم: ٩.

الزمخشري: فكانَ مقدارُ مسافةِ قربهِ مثلَ قابِ قوسينِ[1]، وبملاحظة الأصل نقف على حذف ثلاثة مضافات من اسم (كان)، وواحد من خبرها، لذا يكون في الشاهد نيابة مكررة، وأخرى مفردة يمكن إيضاحها على النحو الآتي:

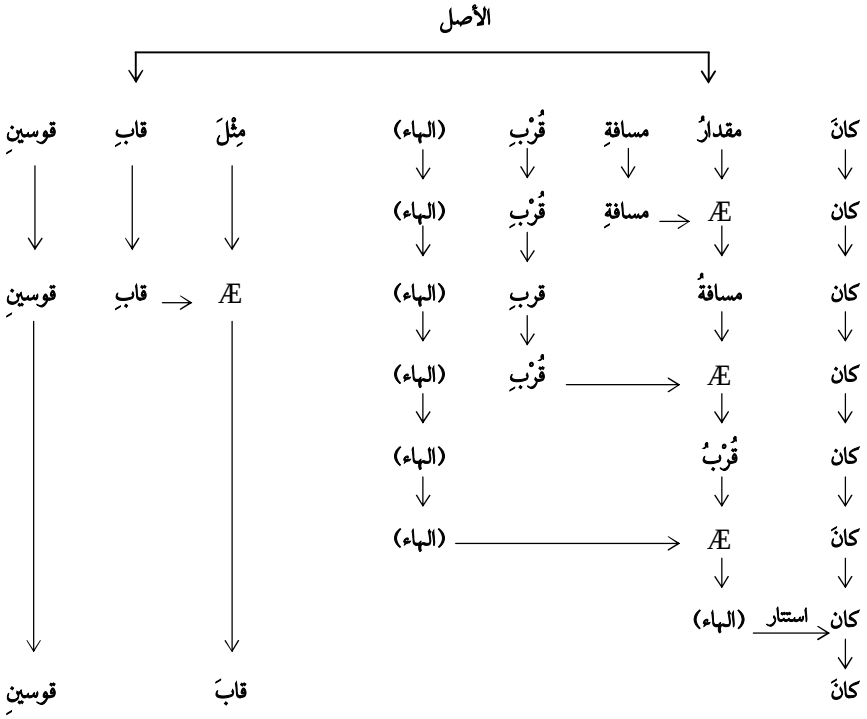

والملحوظ في هذا التحليل أن (كان) في الأصل (كان مقدارُ مسافةِ قربهِ) لاتشتمل على ضمير، ولكنْ بعد حذف المضافات الثلاثة على التدريج الموضَّح، وهي (مقدار+مسافةِ+ قربِ) بقي الضمير المتصل وحده في موضع اسم كانَ، ولايمكن أن يبقى هذا الضمير بصورته المتصلة بعد إسقاط ما كان متصلاً به في الأصل، ولا يمكن كذلك أن تُحَّول صورته من الاتصال إلى الانفصال، لأنه سيكون عندئذ توكيداً لِما استتر في (كان) من الضمير وليس اسماً لها، فاستتر

(١) ينظر: الكشاف: ٤٢٠/٤، وكذلك: البحر المحيط: ١٥٨/٨، وحاشية الصبان على شرح الأشموني: ٢٧٢/٢.

الضمير في الفعل العامل في الموضع (اسم كان). فـ (كان) في الآية اشتملت على ضمير مستتر هو اسمها، وقد استتر فيها الضمير اسماً لها على النيابة لا على الأصالة، كما أوضحنا في التحليل التركيبي السابق الذي تمَّ فيه إسقاط المضافات على التدريج، كما نقلنا عن ابن هشام من قبل، وكما ذكر الصبان في هذا الموضع، نقلاً عن الدماميني[1].

أمَّا الخبر فقد حدثت فيه نيابة مفردة (مثلَ قابِ قوسين ← قابَ قوسين)، وقد قدَّر آخرون الأصل في الخبر بأنه (مِثْلَ قدرِ قابِ قوسين)[2] فعلى هذا التقدير سيُحذَف مضافان، وستكون النيابة مكررة في الخبر أيضاً.

ومن أمثلة النيابة المكررة التي حُذِفَ من أصلها ثلاثة مضافات، قول الشاعر[3]:

فَأَدْرَكَ إِبْقَاءَ العَرادَةِ ظَلْعُها وَقَدْ جَعَلَتْنِي مِنْ حَزِيْمَةَ إِصْبَعَا

على تقدير الأصل: (ذا مقدارِ مسافةِ إصبعٍ)[4]، فحذف المضافاتِ الثلاثة الأولى، وحلَّ (إصبعٍ) المضافُ إليه الأخيرُ في الأصل، في موضع المضاف الأول (ذا) وهو واقع في موقع المفعول الثاني لجَعَل، فنُصِبَ في الاستخدام (إصبعا)، وهذا هو الأصل أيضاً عند أبي حيان لكن على اختلاف في ترتيب مواضع المتضايفات في الأصل (ذا مسافةِ مقدارِ إصبع)[5]. أمَّا مَنْ قدَّر الأصل: (ذا مسافةِ

(١) ينظر: حاشية الصبان: ٢٧٢/٢.

(٢) ينظر: هذا التقدير في المرجع نفسه.

(٣) نُسِبَ للكلحبة العُرَيْنِيِّ اليربوعي في: المفضليات: ٣٢، والنوادر: ١٥٣، ١٥٤ بروايتين لايؤثِّرُ اختلافُهما في موضع الاستشهاد، وفي شرح ديوان الحماسة للمرزوقي: ٥٥٣/٢، ٥٥٤، والخزانة: ٤٠١/٤ (وفيها إرقال بدل إبقاء)، ونُسِبَ في شرح المفصل: ٣١/٣ إلى الأسود بن يعفر، وهو في ملحق ديوانه ص٦٨.

(٤) هذا تقدير الزمخشري، ينظر: الكشاف: ٤٢٠/٤.

(٥) ينظر: البحر المحيط: ١٥٨/٨.

إصبَعٍ)[1] فالنيابة مكررة عنده على حذف مضافينِ، لاثلاثةٍ.

٣ـ النيابة المزدوجة:

يختلف هذا النوع عن النيابة المكررة في أنه لايحدث في السياق الواحد، كما هو الحال في حذفِ مضافين أو ثلاثةٍ في المكررة، ففي النيابة المزدوجة يكون النائب في بابهِ نائباً عن غيره، ثم يُنقَل إلى باب آخر ليكون نائباً فيه عن غيره. وهذه أمثلة لهذا النوع من النيابة:

أـ ذكر ابن عصفور أن (وحدَه) ((اسمٌ موضوعٌ موضعَ المصدر الموضوعِ موضعَ الحال، ولم يجعلها ـ أي سيبويه ـ مصادرَ .... فلولا أنه اسمٌ موضوعٌ موضعَ المصدر لما امتنع من التصرف))[1]. فوحدَه اسمٌ موضوع موضع المصدر، ثم يأتي استخدامه حالاً في نحو (جاء زيدٌ وحدَهُ) على سبيل النيابة عن الوصف المشتق، فوقع هذا الاسم ـ الذي هو في الأصل واقع موقع المصدر وليس بمصدر ـ موقعَ الاسم المشتق في النصب على الحالية.

ب ـ الحرف المصدري مع صلته نائب في الأصل عن المصدر الصريح، أينما وقع في الكلام، فإذا وقع الحرف المصدري مع صلته نائباً عن الفاعل، فهذا من قبيل النيابة المزدوجة، كما في قوله تعالى ﴿ **قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِنَ الْجِنِّ** ﴾[2]، أي: أُوحِيَ إليَّ استماعُ نفرٍ من الجن.

جـ ومن ذلك نيابة الجملة عن نائب الفاعل المحكي بالقول، ولا أقول هنا بنيابة الجملة عن الفاعل، وإنما الجملة نائبةٌ عن نائب الفاعل من قبيل النيابة المزدوجة، كما في قوله تعالى: ﴿ **وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ** ﴾[3].

---

(١) ينظر: شرح المفصل: ٣١/٣، وحاشية الصبان على الأشموني: ٢٧٢/٢ـ ٢٧٣ (المتن).

(١) شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير): ١٦٠/٢.

(٢) من سورة الجن: ١.

(٣) من سورة البقرة: ١١.

ففي نحو قولك (إذا قيل لهم قولٌ) نيابة للمفعول به عن الفاعل، ثم حدثت نيابة أخرى في سياق تركيبي آخر من قبيل النيابة المزدوجة، فجملة (لاتفسدوا في الأرض) حلت نائبةً عن نائب الفاعل (قولٌ) كالآتي:

- قال لهم اللهُ قولاً ← قال لهم ∅ قولاً ← قيل لهم قولٌ.
- قيل لهم قولٌ ← قيل لهم ∅ ← قيل لهم لاتفسدوا في الأرض.

فقد نابت الجملةُ منابَ النائب عن الفاعل على سبيل النيابة المزدوجة، ولم تَنُبِ الجملةُ عن الفاعل، لأن المشهور عند النحويين أن الجملة لاتأتي فاعلاً، ولاتنوب عن الفاعل. وسنعرض هذه المسألة عند الحديث في إعراب الجمل في الفصل الثالث من الباب الثالث.

د- أجاز النحويون إنابة اسم المصدر عن الفاعل في باب (نائب الفاعل)[1]، واسمُ المصدر في بابه نائب عن المصدر في موضع المفعول المطلق، نحو سلَّمْتُ عليه سلاماً، وعند نقل هذه الجملة إلى باب النائب عن الفاعل، مع إرادة إنابة اسم المصدر عنه، نقول: سُلِّمَ عليه سلامٌ، فهذه نيابة مزدوجة، هذا بيانها:

- سلَّمتُ عليه تسليماً ← سلمتُ عليه ∅ ← سلَّمتُ عليه سلاماً.
- سلَّمتُ عليه سلاماً ← سلَّمَ ∅ عليه سلاماً ← سُلِّمَ سلامٌ عليه ← سُلِّم عليه سلامٌ (بالتقديم والتأخير).

هـ- أجاز بعض النحويين أن يكون المفعول لأجله مصدراً مؤوَّلاً، على حدِّ حذف المضاف وإنابة المضاف إليه منابه، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿**يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا**﴾[2]، فقد جاء في تفسير الآية، وبيان أصلِ تركيبها وجهانِ:

(١) ينظر: حاشية السجاعي على شرح قطر الندى وبلِّ الصدى: ٧٥.

(٢) من سورة النساء: ١٧٦، وقد جاءت آيات كثيرة على هذا النحو. ينظر منها على سبيل المثال: المائدة: ١٩، الأعراف: ١٧٢، النحل: ١٥، فاطر: ٤١، الحجرات: ٢، الممتحنة: ١.

١ـ (يبيِّن الله لكم لئلاَّ تضلوا)، فأضمرت (لا). وقد نُسِبَ هذا الرأي للكسائي والفراء[١].

٢ـ (يبيِّن الله لكم كراهةَ أن تضلوا). وقد نُسِب هذا الرأي للمبرد[٢]، ونسبه آخرون إلى البصريين جميعاً[٣].

وكلا التقديرين واقعانِ موقعهما ـ كما يقول الرماني ـ إلاَّ أن تقدير المبرد هو الراجح عنده، لأنه محمولٌ على الأكثر، وحذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه أكثر من حذف (لا)[٤].

وقد حُمِلَ على ذلك قول عمرو بن كلثوم[٥]:

نَزَلْتُمْ مَنْزِلَ الأَضْيَافِ مِنَّا فَعَجَّلْنَا القِرَى أَنْ تَشْتُمُونَا

أي خَشْيَةَ أن تشتمونا.

والذي يعنينا هنا من هذين التقديرين هو التقدير الثاني الذي حدثت فيه النيابةُ، وهذا تحليل أصل تركيب الآية السابقة، على سبيل النيابة المزدوجة:

ـ يبين لكم كراهةَ الضلالِ ← يبين لكم كراهةَ ∅ ← يبين لكم كراهةَ أن تضلوا.

ـ يبين لكم كراهة أن تضلوا ← يبين لكم ∅ أن تضلوا ← يبين لكم أن تضلوا.

(١) ينظر: معاني القرآن للفراء: ٢٩٧/١، معاني القرآن وإعرابه: ١٣٦/٢ـ ١٣٧، مالم يُنْشَرْ من الأمالي الشجرية: ٤٢٣.

(٢) ينظر: مالم يُنْشَرْ من الأمالي الشجرية: ٤٢٣.

(٣) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ١٣٧/٢.

(٤) بنظر: مالم ينشَرْ من الأمالي الشجرية: ٤٢٣ـ ٤٢٤.

(٥) المرجع السابق: ٤٢٣، والبيت من معلقة عمرو بن كلثوم في شرح القصائد التسع المشهورات: ٨٢٨/٢.

وفي التغيير الثاني يقول الزجاج: ((المعنى: يبين اللهُ لكم كراهة أن تضلوا، ولكنْ حُذِفَتْ (كراهةَ) لأن في الكلام دليلاً عليها، وإنما جاز الحذف عندهم على حدِّ قوله: (واسأل القريةَ)، والمعنى: واسألْ أهل القريةِ))[1]. فالنائب عن المضافِ المحذوف إذن (وهو الحرف المصدري وصلته) نائب في بابه عن المصدر الصريح، فهذه نيابة مزدوجة.

(١) معاني القرآن وإعرابه: ١٣٧/٢.

-٨-

أغراض النيابة

النيابة ظاهرة نحوية تركيبية يتم فيها العدول عن أصل تركيبي إلى الاستخدام بحذف أحد عناصر التركيب وإحلال غيره محلَّه، وقد عَلِمْنا من قبل أن استخدام التركيب على الأصل هو الأَوْلى، فلا يمكن أن يُتَصَوَّرَ عَدْلُ مستخدِمِ اللغة عن الأصل إلى النيابة من غير أن يكون هناك غرض أو دافع يُلْجِئُه إلى هذا العَدْل. يقول ابن يعيش في الغرض من استعمال أسماء الأفعال: ((والغرض منها الإيجاز والاختصار ونوع من المبالغة، ولولا ذلك لكانت الأفعال التي هذه الألفاظ أسماء لها، أَوْلى بموضعها))[١].

وبعد استقراء مواضع النيابة في العربية اتضح أن اللجوء إلى النيابة بدل استعمال الكلام على أصله لايخرج عن إرادة شيء من الأغراض الآتية:

١- <u>الإيجاز والاختصار</u>:

هذا الغرض من الأغراض العامة التي يُقْصَد إليها عند إحداث كثير من صور التغيير في البنى والتركيبات المستخدمة، وليس غرضاً مختصاً بالنيابة. وهو خصيصة من خصائص العربية، وقد وصفه السيوطي بأنه ((جُلُّ مَقْصَدِ العرب، وعليه مبنى أكثر كلامهم))[٢]، ولأنَّ الإيجاز هو أداء المقصود من الكلام بعبارةٍ أقلَّ من عبارته الأصل، عُدَّ ذلك نوعاً من الأنواع البلاغية المدروسة في علم المعاني، وقد جاءت عليه أمثلة كثيرة لحذف المضاف وإنابة المضاف إليه منابَه[٣].

(١) شرح المفصَّل: ٢٥/٤.
(٢) الأشباه والنظائر: ٧٠/١.
(٣) ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة: ٢٨٠، ٢٩١- ٢٩٢، والإتقان في علوم القرآن: ٨٠٨/٢- ٨١٠.

والميدان الرئيس لهذا الغرض هو ظاهرة الحذف[١]، وهو من أهم أسبابها[٢]. ولأن النيابة تغييرٌ للأصل ذو شِقَّين: حذفٍ وإحلالٍ، عُدَّ هذا الغرض من الأغراض العامة لهذه الظاهرة. وفي تقديري أن هذا الغرض يكون أظهرَ وأبيَنَ في حال الحذف غير المتلوِّ بالإحلال، إذ إن ظاهرة الحذف يكون هذا الغرض جارياً على كل مواضعها وأمثلتها، أمَّا في النيابة فهو مقصود أيضاً ولكنْ ليس في كل أمثلة النيابة ومواضعها. ومن مواضع النيابة التي يمكن حَمْلُ التغيير فيها على إرادة هذا الغرض:

أ- حذف المضاف وإنابة المضاف إليه منابه، يقول سيبويه في هذا: ((هذا بابُ استعمال الفعل في اللفظ، لافي المعنى، لاتساعهم في الكلام، وللإيجاز والاختصار .... وممَّا جاء على اتساع الكلام والاختصار قوله تعالى: ﴿**وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا**﴾[٣]، إنما يريد: أهلَ القرية، فاختصر، وعمل الفعلُ في القرية، كما كان عاملاً في الأهل لو كان ها هنا ....وقال تعالى: ﴿**وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ**﴾[٤]، إنما هو: ولكنَّ البِرَّ بِرُّ مَنْ آمَنَ باللهِ ❖.... ومثل ذلك من كلامهم: بنو فلان يطؤهم الطريقُ، وإنما: يطؤهم أهلُ الطريق))[٥]. ويقول سيبويه أيضاً: ((هذا بابُ مايكون فيه المصدرُ حيناً، لسعة الكلام والاختصار، وذلك قولك: متى سِيْرَ عليه؟ فيقول: مَقْدَمَ الحاجِّ، وخفوقَ النجمِ، وخلافةَ فلانٍ، وصلاة العصرِ، فإنما هو: زَمَنَ مقدَمِ الحاج، وحينَ

(١) ينظر: ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي: ٨٩- ٩١.

(٢) ينظر: البرهان في علوم القرآن: ١٢٠/٣ وما بعدها، والإتقان في علوم القرآن: ٨١٨/٢.

(٣) من سورة يوسف: ٨٢.

(٤) من سورة البقرة: ١٧٧.

❖ هذا على تقدير الإسقاط من الخبر، وقُدِّر الإسقاط أيضاً من اسم لكنَّ، والأصل (ولكنَّ ذا البِرِّ). وتقدير الإسقاط من الخبر- كما قدَّر سيبويه- هو الأَوْلى، لأنه أَلْيَقُ بالأواخر كما قال النحويون. ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٢٧١/٢- ٢٧٢.

(٥) كتاب سيبويه: ١٠٨/١- ١٠٩.

خفوقِ النجم، ولكنه على سعة الكلام والاختصار))[1].

ب- باب النائب عن الفاعل، لأنه دلَّ على الفاعل بإعطائه حكمَهُ، وعلى المفعول بالمعنى[2]، إذ إن المرفوع مسنداً إليه الفعلُ في هذا الباب، مفعولٌ في المعنى.

جـ- باب أسماء الأفعال (خوالف الأفعال)، يقول الجرجاني: ((اعلم أن هذه الأسماء يؤتَى بها لضربٍ من الاختصار))[3]. ويقول ابن يعيش فيها: ((والغرض منها الإيجاز والاختصار، ونوع من البلاغة، ولولا ذلك لكانت الأفعال التي هذه الألفاظ أسماءٌ لها، أَوْلى بموضعها، ووجهُ الاختصار فيها مجيئُها للواحد والواحدة، والتثنية والجمع بلفظٍ واحد وصورة واحدة..))[4]

٢- الاتِّساع والتَّجَوُّز:

هذا هو الغرض الرئيس لحدوث النيابة، والعلةُ الرئيسةُ التي يُعَدلُ من أجلها عن الأصل إلى الاستخدام الذي فيه النيابة ((إثراءً للُّغة، وتحقيقاً لغرض من أهم أغراضها، وهو التنويع في التعبير))[5].

والاتساع نوع من أنواع الحذف المقصود به الإيجاز والاختصار ((لكنه ينتج عنه نوع من المجاز بسبب نقل الكلمة من حكمٍ كان لها إلى حكمٍ ليس بحقيقةٍ فيها))[6]، ولذلك يقترن الحديث في هذا الغرض بالحديث في الإيجاز والاختصار

(١) كتاب سيبويه: ١١٤/١. وتنظر: أمثلة أخرى من النيابة على هذا النحو ذُكِرَ فيها الإيجاز والاختصار غرضاً منها، في: تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة: ٢١٠- ٢١٢ (باب الحذف والاختصار)، الأصول لابن السراج: ١٩٣/١.

(٢) ينظر: الأشباه والنظائر: ٧٠/١.

(٣) المقتصد في شرح الإيضاح: ٥٦٩/١.

(٤) شرح المفصل: ٢٥/٤. وينظر كذلك: الخصائص: ٤٩/٣، المرتجل: ٢٤٨- ٢٤٩، الأشباه والنظائر: ٧٥/١.

(٥) بين الأصالة والنيابة في النحو العربي: ٣٤٠.

(٦) ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي: ٩١، وينظر: الأشباه والنظائر: ٢٩/١- ٣٠.

اللذين ذكرناهما من قبل غرضاً عاماً من أغراض النيابة، كما نقلنا عن سيبويه، ومن ذلك قول ابن السراج: ((واعلم أن العرب قد أقامت أسماءً ليست بأزمنة مقام الأزمنة اتساعاً واختصاراً))[1].

وإذا نتج عن الاتساع نقلٌ للكلمة من حكمٍ كان لها إلى حكمٍ آخرَ ليس بحقيقةٍ فيها كما ذكرنا، فهذا هو الغرض الرئيس لظاهرة النيابة، الذي يمكن إجراؤه على كل مثال من أمثلة هذا الظاهرة وعلى مواضعها كافةً، لذا وُصِفَ الاتساع في كلام العرب بأنه ((أكثر من أن يُحْصَى))[2]، ووصفه بعضُ الدارسين بأنه أهم غرض من أغراض النيابة[3].

ومن أهم الأمثلة التي أكثر النحويون من ذكرها عند حديثهم في الاتساع، بوصفه غرضاً من أغراض النيابة، حذف المضاف وإنابة المضاف إليه منابه، لأنه كثير الورود في أبواب نحوية مختلفة، حتى أصبح حداً يطلق على نمط التغيير بالنيابة عن المحذوف، فيقال: حدث هذا على حدِّ حذف المضاف، أوحدث على حدِّ (واسألِ القريةَ) إشارة إلى أحد أمثلتها الواردة بكثرة في كتب النحو. وسنعرض هذه المسألة في موضعها، وكذلك إقامة اسم الزمان أو المكان ـ المعرب ظرفاً قبل النيابة ـ مقام الفاعل ليكتسي الرفع بعد النصب[4]، وكذلك وقوع المصدر في موضع الحال، والنيابة عن المصدر في باب المفعول المطلق[5].

والاتساع غرض يربطنا بغرضينِ آخرينِ:

(١) الأصول لابن السراج: ١٩٣/١ .

(٢) كتاب سيبويه: ١٠٩/١، وينظر كذلك: الأشباه والنظائر: ٣٠/١ .

(٣) ينظر: معاني النحو: ٥٨٤/٢ .

(٤) ينظر: كتاب سيبويه: ١٠٨/١ـ ١١٠، الأصول لابن السراج: ١٩٣/١، الخصائص: ٣٦٤/٢ـ ٣٦٥، الأشباه والنظائر: ٢٩/١ـ ٣٠، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي: ٩١ـ ٩٤ .

(٥) ينظر: معاني النحو: ٥٨٤/٢ وما بعدها، ٧٢١ـ ٧٢٢ .

أ- الاختصار والإيجاز، نتيجة الحذف (الإسقاط)، وهو أول التغييرين اللذين يحدثان في النيابة كما ذكرْنا.

ب- التجوز أو المجاز، الذي ينشأ من إقامة نائب مقام المحذوف، فتُجرَى عليه بعض الأحكام التي ليست له على وجه الحقيقة (أي ليست على سبيل الأصالة)[1]. ويفسر لنا ابن جني إفضاءَ (الحذف والإحلال) - وهما أصل النيابة- إلى المجاز بقوله في الباب الذي عقده بعنوان (بابٌ في فرقٍ بين الحقيقة والمجاز) عند حديثه في بعض أمثلة حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه: ((ألا ترى أنك إذا قلتَ: بنو فلان يطؤهم الطريق، ففيه من السعة إخبارك عمَّا لايصحُّ وطؤه بما يصح وطؤه .... وكذلك قوله سبحانه ﴿ **وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا** ﴾[2]، فيه المعاني الثلاثة، أمَّا الاتساع فلأنه استعمل لفظ السؤال مع مالا يصح في الحقيقة سؤالهُ، وهذا نحو ما مضى، ألاتراك تقول: وكم من قرية مسئولة، وتقول: القُرى وتسآلُك، كقولك: أنت وشأنُك، فهذا ونحوه اتساع .... وكيف تصرَّفتِ الحالُ فالاتساعُ فاشٍ في جميع أجناس شجاعة العربية))[3].

وإذا كُنَّا قد وصلْنا بالحديث إلى القول بأن الاتساع يفضي إلى المجاز، فعندئذ يبرز السؤال الآتي: هل النيابة من المجاز؟ والإجابة عن هذا السؤال سيتضمنها المبحث العاشر من هذا الفصل.

٣- المبالغة:

هذا غرض ثالث من الأغراض التي يُعْدَلُ من أجلها عن الأصل إلى النيابة، ويغلب ذِكْرُه غرضاً في بعض مواضع النيابة إلى جانب الإيجاز والاختصار أو الاتساع، ومن الأمثلة التي يمكن حَمْلُ العدل إليها على هذا الغرض:

(١) ينظر: ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي: ٩٣.
(٢) من سورة يوسف: ٨٢.
(٣) الخصائص: ٤٤٨/٢- ٤٤٩.

أ- أسماء الأفعال (خوالف الأفعال) التي قيل فيها: ((والغرض منها الإيجاز، والاختصار، ونوع من المبالغة))[1]. ويوضح ابنُ الخشاب وجهَ المبالغة في نحو (هيهات) بقوله: ((أمَّا المبالغة فلأنه يدلُّ على شِدَّةِ البُعْدِ، فكأنه قال في قوله[2]:

هيهاتَ خرقاءُ ....

بَعُدَتْ جداً، أو: بَعُدَتْ كلَّ البُعْدِ خرقاءُ، ولعله يخرج بتبعيده الشيءَ والمبالغةِ في ذلك في كثير من الأمر، إلى أنْ يؤيِّس منه))[3].

ب- النعت بالمصدر- والإخبار به كذلك- وفي هذه المسألة حديث طويل، من حيث شروطُه وقياسُه وتخريجُه، سنأتي عليه في موضعه من الفصول القادمة فمن النعت بالمصدر قوله تعالى: ﴿**وَجَاءُوا عَلَى قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ**﴾[4]، ومن الإخبار بالمصدر قول الخنساء[5]:

تَرْتَعُ مارَتَعَتْ حَتَّى إِذا ادَّكَرَتْ فَإِنَّمـا هِيَ إِقْبَـالٌ وَإِدْبَـارُ

وللنحويين في توجيه وقوع المصدر نعتاً ثلاثة أقوال[6]

الأول: أن يكون ذلك على التأويل بالمشتق، أي وقوع المصدر موقع

(١) شرح المفصَّل: ٢٥/٤.

(٢) الشاهد لذي الرمة في ديوانه ص٣٦، وهو بتمامه:

هيهاتَ خرقاءُ إلاَّ أنْ يُقَرِّبها ذو العرشِ والشَّعْشَعَاناتُ الهَراجِيْتُ

(٣) المرتجل: ٢٤٨- ٢٤٩، وينظر كذلك: الخصائص: ٤٨/٣، والأشباه والنظائر: ٧٥/١.

(٤) من سورة يوسف: ١٨.

(٥) كتاب سيبويه: ١٦٩/١، المقتضب: ٢٣٠/٣، الخصائص: ٢٠٥/٢، الأمالي الشجرية: ٧١/١، وهو في ديوان الخنساء، ص٣٨٣.

(٦) ينظر تفصيل ذلك في: شرح المفصل: ٥٠/٣، الإيضاح في شرح المفصّل: ٤٤٣/١، شرح المكودي على ألفية ابن مالك: ١٤٨، شرح التصريح على التوضيح: ١١٣/٢، الأشباه والنظائر: ١٣٦/٦- ١٣٧، حاشية السجاعي على شرح ابن عقيل: ٢٤٥.

الوصف المشتق، فقولك: مررتُ برجلٍ عدلٍ، تأويلُ أصلِه: مررتُ برجلٍ عادلٍ. وهذا مذهب الكوفيين.

الثاني: أن يكون المصدر باقياً على بابه، وهناك مضاف محذوف، وتقدير الأصل: مررتُ برجلٍ ذي عدلٍ، فحُذِفَ المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه، وهذا مذهب البصريين، وهذا رأي غير مستحسَن عند بعض النحويين، فقد وصفه ابنُ الحاجب بأنه قولٌ ضعيف[1]، ووصفه أهل المعاني بأنه فاسد يؤدي إلى شيء مغسول وإلى كلام عامي مرذول[2].

الثالث: أنْ لاتأويلَ فيه، ولا حذفَ مضافٍ، بل هو ((على جَعْل العين نفسَ المعنى مبالغةً))[3]. وقد نُسِبَ هذا الرأي إلى أهل البلاغة لأنه أَمَسُّ الأقوالِ بها[4].

فالنيابة على القول الأول آتية من جهة وقوع المصدر في موقع الوصف المشتق، وعلى القول الثاني آتية على حدِّ حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه. ولا مبالغةَ على هذين التوجيهين، وإنما الغرض من النيابة هنا الاتساع، والإيجاز في القول. أمَّا المبالغة فعلى الوجه الثالث، لكنْ لانيابةَ فيه.

وفي تقديري أن المسألة فيها وجهانِ حسبُ، وعليهما معاً يَرِدُ القولُ بالنيابة، ولا مناقضة بين الوجهين الأول والثالث، اللذين ذكرتُهما قبلُ، إذ هما وجهٌ واحد، فالأول ـ رأي الكوفيين ـ يشير إلى أصل هذا الموضع، إذِ الأصلُ في النعت أن يكون وَصْفاً مشتقاً، الرأي الثالث يشير إلى الاستخدام الذي حصلت

(١) ينظر: الإيضاح في شرح المفصَّل: ٤٤٣/١.

(٢) ينظر: دلائل الإعجاز: ٣٠٢.

(٣) شرح التصريح على التوضيح: ١١٣/٢.

(٤) ينظر: حاشية السجاعي على شرح ابن عقيل: ٢٤٥.

فيه النيابةُ، إذْ عُدِلَ عن ذلك الأصل إلى النيابة بمجيء النعت مصدراً بقصد المبالغة، وما التأويل الذي ذهب إليه الكوفيون إلاَّ ردُّ الاستعمال إلى أصله، ولايُشتَرَط أن يكون الأصلُ هو المستَعمَلَ، لأن الأصل معدول عنه بقصد المبالغة، فجِيْءَ بالمصدر نائباً عن الوصف المشتق فإنْ لم يُعدَلْ عن الأصل المشتق إلى المصدر فلا مبالغةَ، ولانيابةَ. فهذا وجهٌ وعليه قَصْدُ المبالغة. والوجه الثاني هو رأي البصريين القاضي بحذف المضاف من الأصل، وإقامة المصدر المضافِ إليه مقامه، وعلى هذا التوجيه نيابةٌ أيضاً، لكنْ من غير قصد المبالغة، وإنما القصد هو الإيجاز والاختصار. لذا يقول ابن عصفور في مجيء المصدر نعتاً: ((والوصف بالمصدر ـ عندنا ـ من قبيل ما هو في حكم المشتق❖ ، وله في الوصف طريقان: أحدهما أن تريد المبالغة، والثاني ألاّ تريدها، فإنْ لم تُرِدِ المبالغةَ فهو ـ عندنا ـ على حذف مضاف، نحو: مررتُ برجلٍ عدلٍ، تريد: ذي عدلٍ، فإنْ أردْتَ المبالغةَ فعلى جَعْل الموصوف هو المصدر مجازاً لكثرة وقوعه منه، نحو: مررتُ برجلٍ ضربٍ، تريد أن الرجل نفسَهُ هو الضرب لكثرة وقوعه منه))[1]. ولكنَّ ابن عصفور يذكر بعد هذا مخالفتَه لتأويل الكوفيين فيقول: ((خلافاً لأهل الكوفة، فإنهم يزعمون أن المصدر وقع موقع الصفة، فيجعلون ضرباً وعدلاً واقعينِ موقعَ ضارب وعادل، وذلك إخراج للمصدر عن أصله، ومهما أمكَنَ إبقاؤه على أصلِه كان أَوْلَى))[2] ولا اعتبارَ بهذا الاعتراض ـ في تقديري ـ فإذا كان المصدر المستعمل هو في حكم المشتق ـ كما يقول ابن عصفور ـ فتأويل الكوفيين هو ردُّ الاستعمال إلى الأصل المفترَض الذي يكون النعتُ عليه ـ وهذا هو شأن التأويل كما ذكرنا من قبل ـ فالمبالغة متحققةٌ في الاستخدام، لا في الأصل، لأنها غرض

❖ إذن هو وصف بالمصدر في الاستخدام، وهو في حكم المشتق بالنظر إلى الأصل.

(١) شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير): ١٩٨/١ .

(٢) المرجع نفسه .

من أغراض النيابة، والنيابة ميدانها الاستخدام، لا الأصول المفترضة لتكوينات الجُمَل والأساليب، فالأصل في النعت أن يكون مشتقاً ـ ولا مبالغةَ في ذلك ولانيابة ـ فإنْ أُرِيدَ المبالغةُ فلا بُدَّ من العدول عن الأصل إلى المصدر. فلا مناقضةَ بين القولين في تقديري، فهما وجهانِ لعملةٍ واحدةٍ كما يقول المُنْشِئون اليوم.

جـ ـ جاء ذِكْرُ المبالغة غرضاً من أغراض النيابة في بعض صور نيابة أمثلة الصيغ الصرفية غير المصدرية، من ذلك نيابة (فعيل) عن (مفعول) في نحو: طرف كحيل، رجل جريح، بمعنى: مكحول ومجروح. فـ (كحيل) ـ النائبة ـ أبلغ من (مكحول) ـ المنوب عنها ـ ((لأن معناه أن الكحل أصبح في صاحبه كأنه خِلْقَةٌ، وتقول: كفٌّ خضيب، وكفّ مخضوب، فـ(خضيب) أبلغ من (مخضوب) لأن خضيباً يدل على أن الخضاب أصبح في صاحبه كأنه خِلْقة، بخلاف (مخضوب) الدال على التجدُّد))[1].

ولدلالة (فعيل) النائبة عن (مفعول)، على المبالغة في الوصف ـ وهي ليست من أمثلة المبالغة، إذْ أمثلةُ المبالغة تكون من اسم الفاعل في الأصل كما هو معروف ـ تقول في مَنْ جُرِحَ في أَنْمُلَتِهِ (مجروح)، ولاتقول فيه: جريح إلاَّ إذا كان جرحُه بالغاً، ومثله: الكسير والمكسور[2]. وقد ذكر ابن هشام في قوله تعالى: ﴿ **فَجَعَلْنَاهَا حَصِيدًا كَأَنْ لَمْ تَغْنَ بِالْأَمْسِ** ﴾[3] ما يأتي: ((وأقيم (فعيل) مقام (مفعول)، لأنه أبلغ منه، ولهذا لايقال لَمَنْ جُرِحَ في أنملته: جريح، ويقال له: مجروح))[4]. ولذلك جمع الدكتور فاضل السامرائي بعض الصيغ الدالة على (مبالغة اسم المفعول)، وهي من الصيغ النائبة عن مفعول، إذِ الغرض من

(١) معاني الأبنية في العربية: ٦١.

(٢) ينظر: معاني الأبنية في العربية: ٦٢، وظاهرة التحويل في الصيغ الصرفية: ٧٨ـ ٧٩.

(٣) من سورة يونس: ٢٤.

(٤) شرح شذور الذهب: ١٠٢، وينظر كذلك: معاني الأبنية في العربية: ٦٢.

التحول عن الأصل (مفعول) إلى هذه الصيغ بإنابتها عنها في بعض السياقات هو المبالغة، وهذه الصيغ هي: (فُعْلة، فعيل، فَعول، فُعُل، فُعْل، فَعَل)[1].

د- يأتي ذِكْرُ المبالغة أحياناً، غرضاً من أغراض النيابة، على حدِّ حذف المضاف، وإنابة المضاف إليه منابَهُ، وذلك في بعض صور النيابة المكررة، التي يُحذَف فيها مضافان أو ثلاثة، كما في قوله تعالى: ﴿ **وَأُشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ** ﴾[2]، فقد حُذِفَ مضافان منها، وتقدير الأصل: وأشربوا في قلوبهم حُبَّ عبادةِ العجلِ، يقول أبو حيان: ((وحَسُنَ حَذْفُ ذَيْنِكَ المضافين، وأُسْنِدَ الإشرابُ إلى ذات العِجْلِ، مبالغةً، كأنه بصورته أُشْرِبُوهُ، وإنْ كان المعنى على ما ذكرْنا من الحذف))[3]، أي إن المبالغة مستفادة من النيابة ولكنَّ استقامة المعنى الأصلي لاتكون إلاَّ بتقدير المضافين المحذوفين لتكتمل عناصر التركيب الأصلي.

٤- التفصيل:

إذا كان أحد عناصر التركيب يؤدي - في الأصل- معنىً مُجْمَلاً، أو مُفْرَداً، أُسْقِطَ وأُنِيبَ عنه عنصر آخر بغرضِ استفادةِ معنىً آخَرَ مفصَّلٍ، أو متعدِّدٍ. ويظهر ذلك بوضوح في مسألتين من مسائل النيابة.

أ- الوصف بالجملة❖ الذي يقول فيه الدكتور أحمد الجواري: ((إنَّ في الوصف بالجملة فائدة التفصيل، وبَسْط معنى الوصفيَّة، بحيث يُنَصُّ فيها على المعاني المستفادة من الإسناد:

- إمَّا معنى الزمن، على اختلاف صورهِ، ماضياً أو حالاً أو استقبالاً إنْ كانت

(١) ينظر: معاني الأبنية في العربية: ٧٢- ٧٣.

(٢) من سورة البقرة: ٩٣.

(٣) البحر المحيط: ٤٧٦/١ (١٩٩٣م).

❖ يُقصَد بالوصف هنا ثلاثة أشياء: وصف إسناد (جملة الخبر)، وَصْف ذات (جملة النعت)، وصف هيئة (جملة الحال).

جملةُ الوصفِ فعليةً.

- أو يُنَصُّ فيها على معنى الاتصاف المستمر الثابت، كما في الجملة الاسمية.
- أو يُنَصُّ فيها على أجزاء معنى الوصف ولواحقه ومكملاته، كالذي يستفاد من الظرف والجار والمجرور ونحو ذلك.

إنَّ في ذلك زيادةً واضحةً على معنى الوصف بالاسم المشتق المفرد، أو بالمصدر الذي يراد به كلُّ ما يمكن أن يَدُلَّ عليه أو يُشتَقَّ منه))[1].

فإرادة التفصيل والتعدد في المعنى، هو الغرض الرئيس لنيابة الجملة عن المفرد في باب من أبواب النيابة هو (الجمل التي لها محلٌ من الإعراب) إذ هي واقعةٌ موقعَ مفردٍ أُجْرِيَ على موقِعِها إعرابُه حكماً.

ب- نيابة الحرفِ المصدري وَصِلتِهِ عن المصدر الصريح المفرد، فالمصدر يدل على مُطْلَق الحدث، من غير تقييد بزمن، وعند الإتيان بالحرف المصدري (أنْ والفعل مثلاً) يجتمع الإخبار عن الحدث مع الدلالة على الزمن، وهذا هو مجال الزيادة المعنوية المستفادة من هذه النيابة، وقد ذكر النحويون ثلاثَ فوائدَ تفصيليةٍ لاستخدام (أنْ) والفعل نيابةً عن المصدر الصريح[2].

وفي مجيء (أنَّ) المصدرية مع معموليها - في موقع المصدر المفرد- زيادةُ معنىً وتوكيدٌ، وفي مجيء (ما) المصدرية الحرفية مع الفعل زيادةُ معنىً وتفصيلٌ من حيث تقييدُ الحدث بزمن[3]، أمَّا المصدرية الظرفية ففيها زيادة الدلالة على الظرفية المضافة إلى الدلالة على الزمن المستفادة من صِلتِها الفعلية، وهكذا مع بقية الحروف المصدرية وصلاتها، كما سيأتي في الفصل الثالث من الباب الثالث.

(١) الوصف بالجملة، مجلة المجمع العلمي العراقي، م ٣٥، جـ٤، ص١٧ .
(٢) ينظر: نتائج الفكر: ١٢٦- ١٢٧، وبدائع الفوائد: ٩٢/١- ٩٤ .
(٣) ينظر: بدائع الفوائد: ١٤٢/١ .

وثمة فروق دلالية وتركيبية واستخدامية بين الإتيان بالمصدر الصريح ـ كما هو في الأصل ـ والإتيان بالمصدر المؤول النائب، تُنظَر في مظانِّها[1].

٥ـ إفادةُ مَعْنَيَيْنِ مِنَ السِّياقِ الواحد:

ومجال هذا الغرض مسألتان من مسائل النيابة، هما:

أ ـ تضمين الفعل معنى فعلٍ آخر (نيابة الفعل عن الفعل).

ب ـ نيابة بعض المصادر عن مصادر أخرى في باب (المفعول المطلق)، في نحو قوله تعالى: ﴿ **وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلاً** ﴾[2]، وقوله تعالى أيضاً: ﴿ **وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الأَرْضِ نَبَاتًا** ﴾[3]، والأصل في هاتين الآيتين: تَبَتَّلْ إليه تَبَتُّلاً، أَنْبَتَكُمْ مِنَ الأرضِ إنبَاتًا.

وإفادة معنيين من السياق الواحد، مسألة بها حاجةٌ إلى مناقشة وتحليل، فمن المقطوع به أن الكلمة الواحدة لاتدل معجمياً إلاَّ على معنى واحد في السياق الواحد، أمَّا المعاني الوظيفية التي تستفاد من علاقات السياق فهي مؤدَّاة بالأدوات، لا بالكلمات الداخلة في الجداول التصريفية للُّغة. فهل تؤدي الكلمة معنيين في سياق واحد؟ إنْ ثَبتَ ذلك بالتحليل فما هذان المعنيان؟ وما جوهرهما من حيثُ الحقيقةُ والمجاز؟

سيتم تحليلُ أمثلة لكل مسألة من المسألتين المذكورتين هنا، في مواقعها من الفصول اللاحقة، ومناقشةُ أقوال النحويين في هذا الغرض، لإبداء الرأي في مسألة إفادة الكلمة معنيين في السياق الواحد.

(١) ينظر: الأشباه والنظائر: ٦٢/٤ـ ٦٩، المصدر في اللغة العربية: ٣٤ـ ٣٩ (رسالة ماجستير).
(٢) من سورة المزمل: ٨.
(٣) من سورة نوح: ١٧.

٦ـ أغْراضٌ خاصَّة :

هناك مواضع من النيابة تتعدد الأغراض فيها ، ويذكر النحويون فيها أغراضاً خاصة بالموضع نفسه ، غير الأغراض العامة التي سبق ذِكْرُها ، كالنيابة عن الفاعل ، التي ذكر النحويون فيها غيرَ غرضٍ من الأغراض المجوِّزة والمسوِّغة إسقاط الفاعل وإنابة غيره منابَه ، وسيتم عرض هذه الأغراض الخاصة عند الحديث في مواضعها.

وخلاصة القول في هذه المسألة أنْ لانيابة ـ من حيثُ إن النيابة عدول عن الأصل المفترض إلى الاستخدام المحمول عليها ـ إلاَّ لتحقيق شيء من الأغراض المذكورة سابقاً ، فإذا عُدِمَ الغرضُ فلا نيابةَ ، وإنما يؤتى بالاستخدام على الأصل.

-٩-

النيابة والتأويل

التأويل هو مصدر : آلَ يَؤُوْلُ ، ولهذه الكلمة في معجمات اللغة معانٍ متعددة منها : الرجوع ،والتغيير، والظهور، والتفسير[١] ، وهذه هي المعاني اللغوية التي تقترب من المفهوم الاصطلاحي الذي ظهر عند المفسرين والنحويين لهذه الكلمة[٢] ، ويذهب آخرون إلى أن التأويل مشتق من (الإيالة)، وهي السياسة ، ((فكأنَّ المُؤَوِّلَ للكلام يَسُوسُهُ، ويضعه موضعه)).[٣] وللتأويل عند المفسرين وعلماء الأصول معانٍ اصطلاحيةٌ متعددة ، بعضها يتلاقى مع التفسير، ويفترق بعضها الآخر عنه قليلاً [٤] ، ولكن الذي يعنينا هنا هو مفهوم التأويل عند النحويين .

مفهوم التأويل عند النحويين مأخوذ من المعنى اللغوي (الرجوع). جاء في اللسان : ((الأَوْل : الرجوع ، آل الشيءُ يَؤُولُ أَوْلاً ومآلاً : رَجَعَ ، وأوَّلَ إليه الشيءَ : رَجَعَهُ))[٥] ، ويذكر الدكتور تمام حسان أن لفظ (الرَّدّ) ارتبط بمفهوم التأويل في قوله تعالى : ﴿ **يا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ**

(١) ينظر لسان العرب : (أول)

(٢) ينظر : ظاهرة التأويل وصلتها باللغة : ١٥ـ ٢٠ ، والتأويل اللغوي في القرآن الكريم :٢ـ ٣.

(٣) التأويل النحوي في القرآن الكريم : ١٢/١ ـ ١٣ ، ويُنظَر قول العرب : ((أُلْنَا و إِيْلَ علينا ، أي : سُسْنا وساسُونا)) في لسان العرب : (أول)

(٤) تنظر هذه المسألة في : إرشاد الفحول إلى تحقيق علم الأصول : ٢٩٨ ، ظاهرة التأويل وصلتها باللغة :١٥ وما بعدها ، التأويل النحوي في القرآن الكريم : ١٠/١ـ ١٢ ، التأويل اللغوي في القرآن الكريم :٣ـ ١٥

(٥) لسان العرب : (أول).

﴿ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً ﴾[1] ، فالتأويل والرَّدُّ عنده مترادفان[2].

ويدور التأويل عند النحويين في فَلَكِ ((حَمْل النص على غير ظاهره، لتصحيح المعنى، أو الأصل النحوي))[3] ، أي إنه حَمْلُ الاستخدام على أصله الذي كان عليه ، إذا كان الاستخدام مخالِفاً من حيثُ معناه أو تركيبُه لذلك الأصل، وفي ذلك يقول العكبري : ((وقد جاءت أشياء تخالف ما أصَّلْنا، رُدَّتْ بالتأويل إلى هذه الأصول، فمن ذلك وقوع الحال معرفةً، كقولهم : أرسلها العراكَ، والتحقيق أن هذا نائب عن الحال، وليس بها، بل التقدير: أرسلها معترِكةً))[4] .

فالتأويل عند النحويين- إذن - هو حَمْلُ الاستخدام على غير ظاهره ، بردِّه إلى أصله الذي كان عليه، ولا يكون ذلك إلا إذا كان الاستخدام محوَّلاً عن ذلك الأصل. لذا يذكر الدكتور محمد عيد أن ((أهم مظاهر التأويل في النحو أربعة أمور: الحذف، الاستتار، صوغ المصدر، التقدير في الجمل والمفردات))[5] .

والنحويون عندما يتحدثون في الحذف يكون حديثهم فيه بوصفه جنساً عاماً لكل استخدام أُسْقِطَ فيه بعضُ عناصر التركيب من الأصل، فهو يشمل- إلى جانب الحذف بوصفه ظاهرةً نحوية ذات مفهوم محدد- النيابةَ والتعويضَ والاستغناءَ، بوصفها ظواهر نحوية تركيبية أُسْقِطَ من أصولها بعضُ عناصر التركيب . وإذا كان الأمر كذلك فالنيابة مظهر من مظاهر التأويل النحوي ، لأن أمثلتها جاءت محوَّلةً عن أصولها التركيبية فَتُحْمَلُ الأمثلةُ على أصولها التركيبية

(١) من سورة النساء : ٥٩

(٢) ينظر : الأصول، د/ تمام حسان : ١٤٨.

(٣) التأويل النحوي في القرآن الكريم :١٧/١.

(٤) اللباب في علل البناء والإعراب: ٢٢٨/٢.

(٥) أصول النحو العربي: ١٩١.

المفترَضة ، بضربٍ من التأويل. وإذا تعددت تأويلاتُ النحويين في الموضع الواحد ، كان ذلك دالاً على تعدد الأصول التي يمكن حَمْلُ الاستخدام عليها ، بضروبٍ من اجتهاد النحويين في الاستدلال على تلك الأصول ، كما ذكرنا من قبلُ عند حديثنا في ملامح المفهوم الاصطلاحي .

والوسيلة التي يُلْجَأ إليها عند حمل الاستخدام على الأصل بضربٍ من التأويل هي (التقدير) ، إذْ يجعل بعض الدارسين التقديرَ عاملاً مساعداً يمهِّد الطريق للتأويل[1].

وهناك مصطلح آخر يتردد أحياناً في كتب النحويين للدلالة على معنى التأويل نفسِه كما يرى بعضُ الباحثين[2] ، وهو(التخريج) ، كقول أبي حيان : ((فتَلخَّص في تخريج قوله (لاتصيبَنَّ) أقوالٌ ...))[3] ، وقوله : ((وهي تخريجات ضعيفة ينبغي أن يُنزَّهَ القرآنُ عنها))[4] في حين يُفرِّق الدكتور تمام حسان بين التأويل والتخريج ، فيجعل(التخريج) نوعاً من أنواع التأويل مختصاً بردِّ الاستخدام إلى أصل القاعدة ، لا أصلِ الوضع ، في حين يختص التأويل عنده بردِّ الاستخدام إلى أصل الوضع[5].

(١) ينظر : ظاهرة التأويل وصلتها باللغة : ٥٦.

(٢) ينظر : التأويل النحوي في القرآن الكريم : ١٧/١.

(٣) البحر المحيط : ٤٨٥/٤ .

(٤) المرجع السابق : ٤٣٢/٤.

(٥) ينظر : الأصول ، د/ تمام حسان : ١٤٨ـ ١٥٦ .

-١٠-

النيابة والمجاز

المجاز مصدر قولك: جازَ الشيءَ يجوزُهُ جَوْزاً وجَوازاً ومجازاً[١]، ((إذا تعدَّاه. وإذا عُدِلَ باللفظ عمَّا يُوجِبُه أصل اللغة وُصِفَ بأنه (مجاز)، على معنى أنهم جازوا به موضعَه الأصلي، أو جازَ هو مكانه الذي وُضِعَ فيه أولاً.))[٢]. وحدُّه ـ مفرداً ـ ((كلُّ كلمةٍ جُزْتَ بها ما وقعت له في وضع الواضع إلى ما لم تُوضَعْ له، من غير أن تَسْتَأْنِفَ فيها وضعاً، لملاحظةٍ بينَ ما تُجُوِّزَ بها إليه، وبين أصلها الذي وُضِعَتْ له في وضعِ واضعِها))[٣].

وقد جاء ذِكْرُ المجاز ـ بمفهومه البلاغي ـ في كتب البلاغة، وبعض كتب النحو واللغة، عند الحديث في بعض أمثلة النيابة ومواضعها. وأبرز هذه المواضع:ـ

١ـ <u>حذف المضاف، وإنابة المضاف إليه منابَه</u> :

ذكر ابن جني أن حذفَ المضاف من المجاز في غير موضع من الخصائص[٤]، مصرِّحاً بأن ((حذفَ المضاف مجازٌ لا حقيقةٌ))[٥] ذاكراً أنه يتحقق به ما يتحقق بالمجاز من معانٍ ثلاثة هي: الاتساع والتوكيد والتشبيه[٦]. وربما ينصرف الذهن إلى أن قول ابن جني بالمجاز هنا نابع من منهجه الاعتزالي الذي يقضي أصحابه بأن

(١) ينظر: لسان العرب: (جوز).

(٢) أسرار البلاغة: ٣٩٥.

(٣) المرجع السابق: ٣٥٢، وينظر كذلك: الإيضاح في علوم البلاغة: ٣٩٤.

(٤) ينظر على سبيل المثال الصفحات الآتية من الخصائص: ٤٤٨/٢ـ ٤٤٩، ٤٥٣ـ ٤٥٤

(٥) المرجع السابق: ٤٤٩/٢

(٦) ينظر المرجع السابق: ٢ /٤٤٨ ـ ٤٤٩.

((أكثر اللغة مع تأمله مجاز لا حقيقة))[1] ، وهذا دفع أصحاب المذهب السلفي إلى الوقوف في الجهة الأخرى ، إذْ ذهبوا إلى إنكار المجاز اللغوي في القرآن والحديث النبوي البتة[2].

ولكنَّ علماءَ آخرين جاءوا بعد ابن جني ، ذهبوا إلى القول بالمجاز في هذه المسألة. فما وجهُ المجاز فيها إذن؟ لقد جاءت أقوال النحويين والبلاغيين في بيان وجه المجاز في هذه المسألة على قسمين :

أ- قسم ذهب إلى أن المجاز في حمل النائب حركةَ إعراب ليست له أصالةً ، ويمثله عبد القاهر الجرجاني الذي يقول : ((واعلم أن الكلمة كما تُوصَف بالمجاز لنقلِكَ لها عن معناها كما مضى ، فقد تُوصَف به لنقلها عن حكم كان لها ، إلى حكم ليس هو بحقيقةٍ فيها ، ومثال ذلك أن المضاف إليه يكتسي إعراب المضاف ، في نحو (واسأل القريةَ) ، والأصل : (واسألْ أهلَ القريةِ) فالحكم الذي يجب للقرية في الأصل وعلى الحقيقة هو الجر ، والنصب فيها مجاز ، وهكذا قولهم : (بنو فلان تطؤهم الطريقُ) ، يريدون أهلُ الطريق ، الرفع في (الطريق) مجاز ، لأنه منقول إليه عن المضاف المحذوف الذي هو (الأهل) ، والذي يستحقه في أصله هو الجر. ولا ينبغي أن يقال : إن وجه المجاز في هذا الحذفُ ، فإن الحذف إذا تجرد عن تغيير حكم من أحكام ما بقي بعد الحذف لم يُسَمَّ مجازاً))[3]. وقد نقل المتأخرون من عبد القاهر هذا النوع من المجاز وسمّوه (المجاز بالحذف)[4] .

ب- القسم الآخر ذهب إلى أن حذف المضاف ليس من المجاز ، وقد نُسِبَ هذا الرأي إلى المحققين من أهل العلم[5] ، ((وإنما التَّجوُّز في أن يُنْسَبَ إلى المضاف

(١) المرجع السابق :٤٤٩/٢.
(٢) ينظر : المذهب السلفي في النحو واللغة ، (مجلة مؤتة للبحوث والدراسات) م١ ،ع١ ، ١٩٨٦م ، ص٤٩ - ٥٠.
(٣) أسرار البلاغة :٤١٦.
(٤) ينظر : الإيضاح في علوم البلاغة : ٤٥٤.
(٥) ينظر : البرهان في علوم القرآن :٢٩٠/٢.

إليه ماكان منسوباً إلى المضاف، كقوله تعالى: ﴿ **وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا** ﴾[1] فنسبة السؤال إلى القرية والعير هو التجوز، لأن السؤال موضوع لِمَنْ يفهمه، فاستعماله في الجمادات هو استعمالُ اللفظ في غير موضعه))[2]، وقد أخذ بعض المحدثين بهذا الرأي، جاعلاً هذا المجاز من نوع المجاز المرسَل، وعلاقته في نحو الآية السابقة هي (المحلية)، وقرينتُه المانعةُ من إرادة المعنى الأصلي هي قرينة عقلية[3].

٢- المجاز في بعض صور النيابة بين أمثلة الصيغ الصرفية:

جاء ذكر المجاز في بعض صور النيابة بين أمثلة الصيغ الصرفية[4]، ومن ذلك: أ- نيابة فاعل عن (مفعول)، في نحو قوله تعالى: ﴿ **فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ** ﴾[5]، أي مرضيَّة، وقوله تعالى: ﴿ **خُلِقَ مِنْ مَاءٍ دَافِقٍ** ﴾[6] أي مدفوق.

ب- نيابة اسم المفعول عن اسم الفاعل، في نحو قوله تعالى: ﴿ **إِنَّهُ كَانَ وَعْدُهُ مَأْتِيًّا** ﴾[7]، أي: آتيا.

وهذان النوعان جاءا عند الخطيب القزويني من قبيل المجاز العقلي[8] أي من مجاز الإسناد، وهما من مجاز الإفراد لا الإسناد عند الزركشي[9]، أمَّا السيوطي فقد ذكر الأول منهما في المجاز الإسنادي[10]، ثم ذكرهما معاً في موضع آخر مع المجاز الإفرادي لا الإسنادي[11].

---

(١) من سورة يوسف: ٨٢.
(٢) دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ق٣، جـ٣، ص٣٩٥
(٣) ينظر: المجاز في البلاغة العربية: ٩٤- ٩٦.
(٤) تنظر أمثلة لهذا النوع في: البرهان في علوم القرآن: ٢/٣٠٠- ٣٠٢، الإتقان في علوم القرآن: ٢/٧٦٠- ٧٦١
(٥) من سورة القارعة: ٧.
(٦) من سورة الطارق: ٦.
(٧) من سورة مريم: ٦١.
(٨) ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة: ٩٨.
(٩) ينظر: البرهان في علوم القران: ٢/٢٧٤- ٣٠٠، ٢٧٥.
(١٠) ينظر: الإتقان في علوم القرآن: ٢/٧٥٤.
(١١) ينظر: المرجع السابق: ٢/٧٦١.

جـ- نيابة (فعيل) عن (مفعول)، كقوله تعالى: ﴿ **وَكَانَ الْكَافِرُ عَلَى رَبِّهِ ظَهِيرًا** ﴾[1] أي: مظهوراً فيه، وعن (مُفْعِل)، في نحو قوله تعالى: ﴿ **فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ** ﴾[2] أي مؤلِم.

د- نيابة اسم الفاعل واسم المفعول عن المصدر، فمن الأول قوله تعالى: ﴿ **لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ** ﴾[3] أي كَذِبٌ، ومن الثاني قوله تعالى ﴿ **بِأَيِّكُمُ الْمَفْتُونُ** ﴾[4] أي: الفتنة.

هـ- نيابة المصدر عن اسم الفاعل واسم المفعول، فمن الأول قوله تعالى: ﴿ **فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِي** ﴾[5] ومن الثاني قوله تعالى: ﴿ **وَلاَ يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ** ﴾[6] أي: معلومه. وهذه المسألة سيأتي تنفيذها في الوصف بالمصدر (خبراً ونعتاً وحالاً)، ونحو ذلك من المباحث التركيبية.

إن القول بالمجاز في أمثلة حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، وفي أمثلة النيابة بين أمثلة الصيغ الصرفية، به حاجة إلى دراسة وافية، يتم فيها بحث هذه المسألة بين النحويين والبلاغيين، واستيفاء مواضعها وأمثلتها. ويمكنني هنا أن أشير إلى بعض المسائل التي يمكن أن تُنِيرَ بعض الدروب التي يمكن سَلْكُها في هذه الدراسة:

١- لقد ذكر الجرجاني عند حديثه في ما سُمِّيَ عند المتأخرين (المجاز بالحذف)

---

(١) من سورة الفرقان :٥٥.

(٢) من سورة البقرة :١٧٨.

(٣) من سورة الواقعة:٢ والراجح في تقديري أنْ لا نيابة هنا، وإنما (فاعِلة) وزن مشترك بين اسم الفاعل والمصدر، فهو هنا مصدر بالأصالة، كالعاقبة والعافية. ينظر: لسان العرب (كذب) وينظر القول بأن هذا اللفظ مصدرٌ عند إعراب الآية في: معاني القرآن للفراء :١٢١/٣، إعراب القرآن للنحاس :٣٢٢/٤، التبيان في إعراب القرآن: ١٢٠/٢، البحر المحيط ٢٠٣/٨ (١٩٩٣م).

(٤) من سورة القلم :٦

(٥) من سورة الشعراء :٧٧.

(٦) من سورة البقرة :٢٥٥.

ـ أنَّ الكلمة قد تُوصَف بالمجاز ((لنقلها عن حكمٍ كان لها إلى حكمٍ ليس هو بحقيقةٍ فيها))[1] ، ثم ذكر مثالاً على ذلك هو اكتساب المضاف إليه إعراب المضاف المحذوف ، في حين كان حكمه الإعرابي بالأصالة هو الجر.

فإذا عمَّمْنَا هذه المسألة رأينا أن أمثلة النيابة كلَّها ، يُنقَلُ فيها النائب من حكمٍ كان له بالأصالة ، إلى حكمٍ آخَرَ ليس بحقيقةٍ فيه ، وهذا الحكم ربما يكون إعرابياً ـ كما في المثال الذي ذكره الجرجاني ، وكالنيابة عن الفاعل ـ أو إعمالياً أو دلالياً ، وكلها أحكام اكتسبها النائبُ على غير حقيقته الأصلية. فهذا يجرُّنا إلى وضع السؤال الآتي أمام الباحثين : هل تُوْصَفُ أمثلةُ النيابةِ كلُّها بأنها من المجاز بحسب مفهوم كلام الجرجاني ؟

٢ـ إن سلَّمْنا بأن نماذج النيابة كلَّها من المجاز ، فهل هو مجاز حذف كما قال البلاغيون الذين أخذوا بكلام الجرجاني؟ وإنْ كان كذلك ، فهل هذا المجاز قسم قائم برأسه أو إنه من نوع المجاز المرسَل ـ كما ذهب بعض المحدثين ـ ؟ وهل هو مجاز مفرد أو مجاز عقلي (إسنادي)؟ أو إن النيابة شيء ، والمجاز شيء آخر؟

٣ـ إذا كان الحذف ـ وحدَه ـ لايحقق المجاز كما ذكر الجرجاني ، وإنما يتحقق المجاز بنقل الكلمة المذكورة لفظاً من حكم كان لها إلى آخر ليس بحقيقةٍ فيها ، وهذا الحكم الذي اكتسبته الكلمة كان بسبب احتلالها موقع المحذوف كما ذكرنا في ملامح المصطلح ، فلِمَ يُسَمَّى هذا المجاز بمجاز الحذف؟ وهل يمكننا تغيير المصطلح الذي ذكره البلاغيون من (المجاز بالحذف) إلى (المجاز بالنيابة)؟.

هذه الأسئلة المطروحة هنا ، ليس الغرض منها إلاّ إنارة بعض الدروب أمام مَنْ يتصدى لبحث (العلاقة بين النيابة والمجاز) ، بحثاً تركيبياً دلالياً ، آخذاً فيه بوجهات نظر النحويين والبلاغيين.

(١) أسرار البلاغة :٤١٦ .

الفصل الثاني

بين النيابة والظواهر المشابهة لها

- مَدْخَل
- النيابة والحذف
- النيابة والتعويض
- النيابة والاستغناء
- النيابة والشبه
- النيابة والتعاقب، أو المعاقبة
- النيابة والإبدال
- النيابة والبدل النحوي
- النيابة والحمل على المعنى

مدخـــل

ذكرنا في الفصل الأول أن بعض النحويين خلطوا ـ في سياق حديثهم في بعض أمثلة التغيير في التركيبات النحوية واللغوية ـ بين النيابة وغيرها من الظواهر النحوية واللغوية الأخرى، بأنْ ذكروا النيابةَ أو أحد الألفاظ الدالة عليها في غير مواضع النيابة، أو ذكروا لفظاً أو غيرَ لفظٍ من الألفاظ الدالة على الظواهر الأخرى في معرِضِ حديثهم في بعض أمثلة النيابة.

لذا جعلتُ هذا الفصل للحديث عن العلاقة بين النيابة من جهة، وهذه الظواهر من جهة أخرى، لبيان مواطن الاتفاق والاختلاف بين النيابة وبينها، ولإقامة الحدود الفاصلة بين كل ظاهرة وأخرى دفعاً للَّبس، وتخلصاً من الخلط والتعدد والاضطراب في استخدام الألفاظ وإطلاقها في غير مواضعها.

وفي البدء أرى ضرورة الإشارة إلى الآتي:

١ـ بعض العنوانات التي سيتم ذكرها مع النيابة في المباحث اللاحقة، يمثل ترجماتٍ لظواهر نحوية أو لغوية، تشبه النيابة في اشتراكها معها في إسقاط شيء من عناصر التركيب الأصل، أو البنية، وتفترق عن النيابة في أمور أخرى تجعل كل عنوان يمثل ظاهرة مستقلة وقائمة برأسها، وهذه هي الظواهر التي حدث الخلط كثيراً بين النيابة وبينها، وهي: (الحذف، التعويض، الاستغناء، الإبدال) لذا سيكون الحديث في المباحث الخاصة بهذه الظواهر على النحو الآتي:

أـ تحديد المعاني اللغوية لألفاظها، والمفاهيم الاصطلاحية لها، وملامح هذه المفاهيم.

ب- تحديد ملامح الاتفاق والاختلاف بين النيابة من جهة، وكل ظاهرة منها، من جهة أخرى.

جـ- تحليل تركيبات بعض الأمثلة، التي تنتمي إلى هذه الظواهر.

٢- بعض العنوانات المذكورة في هذا الفصل لا تمثل ظواهر في نظر الباحث، ولكنْ ذُكِرَتْ هنا لأن النحويين خلطوا بينها وبين النيابة- أحياناً- مصطلحاً وأمثلةً، وإنْ كان الخلط بدرجة أقلَّ من الخلط الذي حصل مع الظواهر السابقة الذكر في الفقرة(١)، وهي:

أ- الحمل على المعنى: إذ هو - في تقدير الباحث- صورة من صور الاتساع في التعبير، وليس ظاهرةً ذاتَ أصولٍ افتراضية محوَّلٍ عنها، وذاتَ ملامح تركيبية ودلالية خاصة كما هو الحال في: النيابة، والتعويض، والاستغناء، والحذف، والإبدال.

ب- البدل النحوي: إذ هو عنوان باب نحوي، يشمل أمثلة تركيبية خاصة به، وليس ظاهرة تركيبية كما سنوضح في المبحث الخاص به.

وقد جعلتُ عنوان هذا الفصل(بين النيابة والظواهر المشابهة لها)- مع وجود عنوانين لا يمثِّلانِ ظاهرتينِ- على سبيل التغليب.

-١-

النيابة والحذف

الحذف لغةً هو الإسقاط، وحَذْفُ الشيء: إسقاطُه، وكذا قَطْعُهُ مِنْ طَرَفِهِ[١]، أمَّا من حيث الاصطلاح فهو يدل في علوم العربية المختلفة على إسقاطٍ خاصٍّ بكل علم، فله عند أهل العروض والبديع والتصريف والنحو، دلالاتٌ خاصة، تقضي كلُّها بإسقاط شيء في المجال الذي يبحثه كل علم من هذه العلوم[٢].

والحذف عند النحويين هو ((إسقاطُ جزءِ الكلام أو كلِّه لدليلٍ))[٣] وهذا الحدُّ قاصر من حيثُ إنه لا يضع حدوداً فاصلة بين الحذف والظواهر الأخرى المشابهة له، كالنيابة والتعويض والاستغناء، وهي ظواهر حدث فيها إسقاطُ بعض أجزاء الكلام، مع وجود الدليل على ذلك الإسقاط. لذا سيكون الحذف عندي- على مستوى التركيب النحوي- هو ((إسقاط بعضِ عناصرِ التركيب الجُمْليِّ أو كلِّها، لغرض محدد، إذا قام الدليل على المحذوف الذي يمكن تقديره لفظياً، وتحديدُ موقعه في التركيب الجُمْليِّ، من غير أن ينوب عنه شيء، أو يُعوَّض منه غيرهُ، أو يُستغنَى عنه بغيره))[٤].

وتُحَّدد ملامح هذا المفهوم الاصطلاحي في النواحي الآتية:[٥]

(١) ينظر: لسان العرب: (حذف).

(٢) ينظر: كشَّاف اصطلاحات الفنون: ٥٦/٢- ٥٧ (١٩٦٣م).

(٣) البرهان في علوم القرآن: ١١٥/٣.

(٤) ظاهرة الاستغناء في النحو العربي: ٣٤.

(٥) ينظر: المرجع السابق: ٣٤ وما بعدها.

١ـ الأصل في الحذف هو الإسقاط، والمسقَط يكون أحد شيئين: بعضِ عناصر التركيب أو كلِّها، والمُسْقَطُ من التركيب يمكن تحديده، وتحديد موضعه في أصل هذا التركيب، قال تعالى: ﴿ **وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَهْ ، نَارٌ حَامِيَةٌ** ﴾ (١)، فالتغيير على النحو الآتي:

هي نارٌ حاميةْ ← ∅ نارٌ حامية.

والغالب في المُسْقَط أن يكون أحد عناصر التركيب، كالمبتدأ، أو الخبر، أو المفعول به، أو المضاف، أو المضاف إليه، أو النعت، أو المنعوت، أو نحو ذلك ممَّا ذُكِرَ في كتب النحو(٢). وقد يكون المُسْقَطُ غيرَ عنصر من عناصر التركيب، كقول الراعي النميري(٣):

إذا مَا الغَانِيَاتُ بَرَزْنَ يَوْماً وَزَجَّجْنَ الحَوَاجِبَ وَالعُيُونَا

فالأصل: (وكَحَلْنَ العيونَ)، فحُذِفَ من الأصل الفعلُ والفاعل، وهما جملة فعلية مكتملة الإسناد، ولكنهما جزء من التركيب الجملي للفعل المتعدي الطالب مفعولاً به. أمَّا حذف عناصر التركيب الجُمْلي كلِّها، فهو قليل الحدوث إذا قيس على حذف بعض العناصر، ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿ **فَقُلْنَا اْضرِبْ بِعَصَاكَ الحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْناً** ﴾(٤)، أي: فضَرَبَ فانفجرت(٥).

وهذا الأصل لا يكفي وحدَهُ لتحديد ملامح ظاهرة الحذف، فالإسقاط أصلٌ أيضاً لظواهر أخرى هي النيابة والتعويض والاستغناء.

---

(١) من سورة القارعة: ١٠ـ ١١.

(٢) ينظر: مغني اللبيب: ٦٢٣/٢ وما بعدها.

(٣) الخصائص: ٤٣٤/٢ وشرح ابن عقيل: ٢٤٢/٢، والعجز في الخزانة: ١٤١/٩ برواية (فَزَجَّجْنَ) والبيت في شعر الراعي النميري، ص١٥٠ برواية: وَهَزَّةِ نشوةٍ من حَيِّ صِدْقٍ يزجِّجْنَ الحواجبَ والعيونا.

(٤) من سورة البقرة: ٦٠.

(٥) ينظر: الخصائص: ٣٦٣/٢.

٢ـ يجب أن يقوم دليلٌ على المحذوف، سواء أكان المحذوف بعضَ عناصر التركيب، أم كان كُلَّها، ويقسم النحويون الدليلَ قسمين: صناعياً وغيرَ صناعي، فالصناعي هو الذي يختص بمعرفته النحويون، لأنه عُرِفَ من جهة الصناعة النحوية، وغير الصناعي ما دلَّ السياق عليه، وقسموه قسمين: حالياً ومقالياً[١]. وقسَّم آخرون أدلةَ الحذف تقسيماً آخَرَ، جاعلينَ الاستدلالَ على المحذوف إمَّا من طريق العقل، وإمّا من طريق العادة الشرعية أو السياق أواللفظ أو اللغة، أو نحو ذلك[٢]. وإقامة الدليل على المُسْقَط مشروطة أيضاً في ظاهرة النيابة، كما ذكرتُ في الفصل الأول.

٣ـ المحذوف يجب تقديره تقديراً لفظياً، فلا يكون حذفٌ ـ عند النحويين ـ حتى يكون ثَمَّ مقدَّرٌ[٣]، كما يجب تقدير هذا المحذوف في موضعه من الأصل، لذا يقول ابن هشام: ((القياس أن يُقَدَّرَ الشيءُ في مكانه الأصلي، لئلاَّ يخالف الأصلَ من وجهين: الحذفِ، ووضعِ الشيءِ في غير محلِّهِ))[٤].

أمَّا في النيابة ـ موضوع بحثنا ـ فيجب أن يكون هناك عنصر مقدَّر مُسْقَط من الأصل، لكننا لا نستطيع تقديره في موضعه إلاَّ لبيان الأصل فقط، أمَّا في الاستخدام فقد شغل موقعَه شاغلٌ:

ـ هي نارٌ حاميةٌ ← ∅ نارٌ حاميةٌ (حذف)

ـ واسألْ أهلَ القريةِ ← واسألْ ∅ القريةِ ← واسألِ القريةَ (نيابة).

٤ـ الحذف خلاف الأصل[٥]، وسيبويه عند حديثه في استخدام العرب لتركيبات

(١) ينظر: مغني اللبيب: ٦٠٣/٢ـ ٦٠٨.

(٢) ينظر: البرهان في علوم القرآن: ١٢٣/٣ـ ١٢٦، دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ق٣، جـ٣، ص٣٩١ـ ٣٩٥.

(٣) ينظر: البرهان في علوم القرآن: ١١٥/٣.

(٤) مغني اللبيب: ٦١٣/٢.

(٥) ينظر: البرهان في علوم القرآن: ١١٩/٣، وظاهرة الحذف في الدرس اللغوي: ١٩.

الحذف والاستغناء والتعويض يقول: ((هذا باب ما يكون في اللفظ من الأعراض))[1] ، فإذا دار الأمر بين الحذف وعدمه كان الحمل على عدم الحذف أَوْلى، إذِ الأصلُ عدمُ التغيير، يقول الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة: ((الحذف والزيادة خلاف الأصل، فكلما أمكن أن يكون الكلام مستقيماً دون تقدير محذوف كان ذلك أَوْلى، وكذلك إذا استقام الكلام دون جعل الكلمة زائدة، هذا أصلٌ مُتَّفَقٌ عليه))[2].

والنيابة كذلك فرعٌ على أصل، إذِ الحذف هو أول التغييرين اللذين يحدثان معاً في النيابة: (إسقاط+إحلال)، وحَمْل الكلام على أصله أَوْلى من حمله على النيابة، إلاَّ إذا منَعَ من ذلك مانع تركيبي أو دلالي كما ذكرنا في الفصل الأول.

ومخالفة هذا الأصل لا تكون إلاَّ لغرض يسوِّغها، وقد ذُكِرَ للحذف أغراضه وفوائده، كالاختصار، وعدم تحقق الفائدة من ذكر المحذوف، أو التفخيم أو نحو ذلك[3].

والنيابة كذلك لها أغراضها المسوِّغةُ للعدول إليها عن الأصل، سبق الحديث فيها.

٥- إذا كان الحذف خلاف الأصل، فهو عنصر من عناصر التحويل في النظرية التوليدية التحويلية[4]، كما الإحلالُ(أو النيابة) عنصر آخر من عناصر التحويل كما ذكرنا قبلُ، وليسا عنصراً واحداً، لأن الحذفَ إسقاطٌ حسبُ، أما النيابة فإسقاطٌ ثم إحلالٌ لعنصر آخر في محل العنصر المُسْقَط. يقول

(١) كتاب سيبويه: ١/٨.

(٢) دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ق١، جـ٢، ص٥٦٥.

(٣) ينظر: البرهان في علوم القرآن: ٣/١١٩- ١٢٠، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي: ٨٥- ١٠٠.

(٤) ينظر: في نحو اللغة وتراكيبها: ١٣٥، من الأنماط التحويلية في النحو العربي: ١٣.

الدكتور عمايرة: ((ونقصد بالحذف عنصراً من عناصر التحويل، نقيضاً للزيادةِ عنصراً من عناصر التحويل، فكما أن الزيادة هي أيَّة زيادة على الجملة التوليدية النواة، لتحويلها إلى جملة تحويلية لغرض في المعنى، فإن الحذف يعني أيَّ نقصٍ في الجملة النواة التوليدية، الاسمية أو الفعلية، لغرض في المعنى))[1].

٦- المَلْمَحُ الرئيس لظاهرة الحذف، الذي يَمِيزُها من غيرها، كالنيابة والتعويض والاستغناء، أن الحذف (الإسقاط) يجب أن يكون هو التغيير الوحيد، فلا يتلوه تغييرٌغيرهُ.فإذا أُسْقِطَ أي عنصر من عناصر التركيب في الأصل يجب ألاَّ يكون هذا الحذف مصحوباً بأحدِ هذه الأشياءِ:

أ- التعويضِ من المحذوف بغيره، لأن الأمر لو كان كذلك لصار المثالُ من التعويض لا من الحذف، والتعويض غير الحذف من الناحية الاصطلاحية، ومن ذلك التعويض بـ (ما) عن (كان) المحذوفة، كما في قول العباس بن مرداس:[2]

أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فَإِنَّ قَوْمِيَ لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ

والأصل: لِأَنْ كنتَ ذا نفرٍ- كما ذكر النحويون- فحُذِفَتْ لامُ التعليل، لأن حذفها يطَّرد مع (أنْ)، ثم حذفت (كان) لكثرة الاستعمال، فانفصل الضمير المتصل بها، ثم عُوِّض منها (ما) التي أُدْغِمَتْ فيها النون[4]، وسيتم تحليل هذا المثال تركيبياً في المبحث الثاني من هذا الفصل.

ب- نيابة غيره عنه، لأن الأمر لو كان كذلك لصار المثال من النيابة، لا من

(١) في نحو اللغة وتراكيبها: ١٣٥.

(٢) كتاب سيبويه: ١٤٨/١، والخصائص: ٣٨٣/٢، وخزانة الأدب: ١٣/٤» ٤٤٥/٥، والانتخاب: ٦٤٩، والبيت في ديوان العباس بن مرداس ص١٢٨، برواية (أبا خُراشَةَ أمَّا كنتَ ذا نفرٍ) ولا شاهدَ على هذه الرواية.

(٤) ينظر: حاشية الصبَّان على شرح الأشموني: ٢٤٤/١.

الحذف، وقد سبق لنا تحليلُ غيرِ مثالٍ من أمثلة النيابة، كحذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، فإذا حُذِفَ المضاف ولم يقم مقامه المضافُ إليه، بقي المضاف إليه مجروراً في موقعه الأصلي- وهذا أقل في الاستخدام- وعندئذٍ لا نيابةَ، بل حذفٌ حسبُ، لأن موقع المضاف المحذوف لم يشغله شاغل، كما في قول أبي دؤاد الإيادي:[1]

أَكُلَّ امرِئٍ تَحْسَبِيْنَ امرَأً وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارَا

والأصل في موضع الشاهد (وكلَّ نارٍ)[2]، والتغيير من الأصل كان كالآتي:

وكُلَّ نارٍ ← و ∅ نارٍ (من غير إحلال)

كما جاء على هذا النحو قراءةُ سليمان بن جماز المدني في الشواذ لقوله تعالى: ﴿ **وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ** ﴾[3]. والتقدير: عَرَضَ الآخرةِ، أو: عَمَلَ الآخرةِ[4].

جـ- الاستغناء عنه بغيره، لأن الأمر لو كان كذلك، لصار المثال من الاستغناء، والاستغناءُ غيرُ الحذف، كما في الاستغناء بمرفوعِ الوصفِ المبتدأِ عن الخبر، في نحو قولك: أقائمٌ أخواك؟، وسنأتي على بيان ذلك في المبحث الثالث من هذا الفصل.

فالحذف إذن ظاهرة مستقلة عن غيرها، وهو أصلٌ لظواهر أخرى، أو إنه مرحلةٌ أولى من مراحل التغيير المزدوج لظواهر أخرى هي: (التعويض والنيابة والاستغناء):

- فالحذف: إسقاطٌ حسبُ

(١) كتاب سيبويه: ٣٣/١، الأمالي الشجرية: ٢٩٦/١، شرح المفصَّل: ٢٦/٣، ٥٢/٨، ١٠٥/٩، وشرح التصريح: ٥٦/٢، والبيت في الأصمعيات: ١٩١، وديوان أبي دؤاد: ٣٥٣.

(٢) ينظر: شرح المفصَّل: ١٠٥/٩- ١٠٦.

(٣) من سورة الأنفال: ٦٧، وتنظر هذه القراءة في: المحتسب ٢٨١/١، التبيان في إعراب القرآن: ٦٣٢/٢، البحر المحيط: ٥١٤/٤ (١٩٩٣م).

(٤) ينظر: البحر المحيط: ٥١٤/٤- ٥١٥ (١٩٩٣م)، فتح القدير: ٣٢٥/٢.

- التعويض : إسقاط + تعويض، بعِوَض في مكان المعوَّض منه، أو في غير مكانه
- النيابة : إسقاط + إحلال نائب في محل المنوب عنه
- الاستغناء : إسقاط + إغناء عنصر عن العنصر المسقَط دلالةً لا تركيباً.

لذلك عُدَّ الحذفُ لاتساعه في التركيب- بوصفهِ ظاهرةً قائمة برأسها، أو مرحلةً أُوْلى من مراحل التغيير المزدوج في ظواهرَ أخرى- من شجاعة العربية، فخصَّه ابن جني بفصل طويل من فصول الباب الذي عقده في خصائصه للحديث في (شجاعة العربية)[1]، لأنه - أي الحذف- ((يشجِّع على الكلام))[2].

وللتشابه بين الحذف والنيابة (موضوع بحثِنا) على نحو ما أوضحنا من قبل، خلط النحويون بين هاتين الظاهرتين، فذكروا أمثلةً من النيابة عند حديثهم في الحذف، وأطلقوا لفظ النيابة على بعض مواضع الحذف الخالص، ولا سيَّما الحذف الواجب، وهذه أمثلة من هذا الخلط:

أ- يقول ابن فارس: ((ومن سنن العرب الحذف والاختصار، يقولون: (واللهِ أفعلُ ذاك) يريدون: لا أفعل....ومنه في كتاب الله جلَّ ثناؤه ﴿ **وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ** ﴾[3]، أراد: أهلها و﴿ **الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ** ﴾[4]، وبنو فلان يطؤهم الطريق، أي: أهله ونحن نطأُ السماءَ، أي: مطرها، و﴿ **عَلَى خَوْفٍ مِنْ فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِمْ** ﴾[5]، أي: من آل فرعون))[6]، فالأمثلة الخمسة الأخيرة من النيابة، ولكنها حُمِلَتْ عنده

(١) ينظر: الخصائص: ٣٦٢/٢- ٣٨٣.

(٢) معترك الأقران: ٣٣٤/١.

(٣) من سورة يوسف: ٨٢.

(٤) من سورة البقرة: ١٩٧، وفي تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة (ص٢١٠): أي: وقت الحج.

(٥) من سورة يونس: ٨٣.

(٦) الصاحبي: ٣٣٧، وينظر: المزهر: ٣٣١/١.

على الحذف لحدوث الإسقاط فيها.

ب- يقول ابن أبي الربيع الإشبيلي في أحد مواضع حذف خبر المبتدأ وجوباً: ((قالوا: كلُّ رجل وضيعتُه، وزيدٌ وشأنُهُ، فالمعطوف سدَّ مسدَّ الخبر))[1]، ويقول في موضع آخر في المثال نفسه: ((كل رجل وضيعتهُ، الخبر هنا محذوف، التقدير: كل رجل مع ضيعتِهِ، وضيعتُهُ معه، وحذف من الأول ما دل الثاني عليه، وحذف من الثاني ما دلَّ الأول عليه، .... وأن المعطوف ناب مناب الخبر))[2].

جـ- من المحدثين من سار على هذا الخلط أيضاً، يقول الدكتور عبد العظيم فتحي خليل في بعض الظواهر التي تفتقر إلى تفسير، وتُفسَّر في ضوء النيابة- بحسب قوله- : ((٥- ظاهرة حذف الخبر، أو الاستغناء عنه وجوباً، في مواضع مخصوصة، لوجود ما يسدُّ مَسَدَّهُ، وينوب عنه، من جهة الإفادة))[3].

وكفى بك هذا الحديثُ دليلاً على الخلط، بإطلاق غيرِ مصطلحٍ من مصطلحات الظواهر المختلفة في الموضع الواحد.

ولدفع هذا الخلط، وإزالة الإشكال بين هاتين الظاهرتين، وإغلاق باب كل ظاهرة على أمثلتها حسبُ، ينبغي بيان ملامح الفرق بين هاتين الظاهرتين، أمَّا ملامح الاتفاق فقد بانت في أثناء عرض ملامح مصطلحيهما. وتتحدد ملامح الفرق بينهما في النِقاط الآتية:

١- إسقاط بعض عناصر التركيب من الأصل هو التغيير الوحيد في ظاهرة الحذف، إذ لا يعقبه غيره، أمَّا في النيابة فهو المرحلة الأولى من مرحلتي

(١) البسيط في شرح جمل الزجاجي: ٥٥٤/١.

(٢) المرجع السابق: ٥٩٦/١.

(٣) بين الأصالة والنيابة في النحو العربي: ٣٤١.

التغيير فيها (إسقاط+إحلال). فالنيابة ليست صورة من صور الحذف، بل هي ظاهرة قائمة برأسها، يكون الحذف- بوصفه إسقاطاً لبعض عناصر التركيب- المرحلة الأولى من مراحل التغيير فيها.

٢- المُسْقَط في ظاهرة الحذف((إذا دلَّتِ الدلالةُ عليه كان بمنزلة الملفوظ به))[١]، أمَّا في النيابة فلا يكون المُسْقَط في حكم الملفوظ به، لاحتلال النائب محلَّه، وحمله شيئاً من خصائصه، فلم يَعُدْ موقعه خالياً، إذ شغله شاغلٌ هو النائب، فإذا قدَّرْناه في موقعه الذي كان عليه في الأصل، عُدِمَتْ في هذا التقدير كل الأحكام المترتبة على النيابة، من حمل النائب شيئاً من خصائص المنوب عنه وأحكامهِ، ومن تغيير صيغة الفعل في باب (النائب عن الفاعل)، أمَّا في الحذف فلا يتغير شيء من الأحكام الإعرابية أو الدلالية أو التركيبية بهذا التقدير:

- التقدير في الحذف: ﴿ قَالَ سَلَامٌ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ ﴾[٢]:

سلامٌ عليكم، أنتم قومٌ مُنْكَرون ← سلامٌ ∅ ، ∅ قومٌ مُنْكَرون.

نعيد بالتقدير المحذوفَ إلى موضعه الذي كان عليه في الأصل، وهو موقعٌ خالٍ في تركيب الاستخدام.

- التقدير في النيابة:

شرِبَ المريضُ الدواءَ ← شرِبَ ∅ الدواءَ ← شُرِبَ الدواءُ.

التقدير هنا يكون بإعادة الاستخدام إلى أصله، وتغيير كل ما ترتَّبَ على النيابة، أي:

(١) الخصائص: ١/٢٩٤.

(٢) من سورة الذاريات: ٢٥.

إعادة صيغة الفعل إلى البناء للفاعل، زحزحة النائب عن موقع الفاعل إلى موقعه الذي كان فيه قبل النيابة، تجريده من كل الأحكام التي حملها بالنيابة، ثم إعادة الفاعل المُسْقَط إلى موقعه: شُرِبَ الدواءُ ← شَرِبَ ∅ الدواءَ ← شَرِبَ المريضُ الدواءَ.

٣- إذا كان التقدير ليس سواءً في الظاهرتين، فالإسقاط كذلك ليس سواءً فيهما، فالمُسْقَط من الأصل المفترَض في ظاهرة النيابة لم تَزُلْ بإسقاطه كلُّ أحكامه، إذ بقي شيء من خصائصه التي يحملها النائب الذي احتلَّ موقعه، أمَّا المُسْقَط في ظاهرة الحذف فقد أزيلت بإسقاطه كل خصائصه الإعرابية و التركيبية، ولم يَبْقَ في الاستخدام شيء منها.فكأنَّ إسقاط العنصر في حال النيابة ليس تغييباً كاملاًله، وإنما هو اختزالٌ له، والاختزال في اللغة هو الاقتطاع[١]. لذا نجد سيبويه يتحدث في بعض مواضع النيابة عن اختزال الفعل، أو إضماره، إذ يقول: ((هذا باب ما يُنصَب من المصادر على إضمار الفعل غيرِ المستعمل إظهارُه، وذلك قولك: سَقْياً ورَعْياً.... وإنما ينتصب هذا وما أشبهه إذا ذُكِرَ مذكورٌ فدعوْتَ له أو عليه، على إضمار الفعل كأنك قلتَ: سقاك اللهُ سقياً، ورعاك اللهُ رَعْياً.... وإنما اختُزِلَ الفعلُ ههنا، لأنهم جعلوه بدلاً من اللفظ بالفعل))[٢]، أي: نائباً عنه، إذ يستخدم سيبويه (البدل) في كثير من مواضع النيابة.

(١) ينظر: لسان العرب: (خزل).

(٢) كتاب سيبويه: ١/١٥٦- ١٥٧.

-٢-

النيابة والتعويض

العِوَض في اللغة هو البدل[١]، تقول: ((عُضْتُ فلاناً، وأَعَضْتُهُ، إذا أعطيتَهُ بَدَلَ ما ذهب منه))[٢]. ويرِدُ في كتب النحو واللغة لفظا (العِوَض والتعويض) عند الحديث في مواضع التغيير التصريفي والنحوي التي تشتمل عليها هذه الظاهرة، فيقولون في التنوين الذي في نحو (جوارٍ وغواشٍ) إنه تنوين عِوَض، وتنوين تعويض.يقول الأشموني: ((تنوين التعويض، ويقال له: تنوين العِوَض))[٣].

والذي يبدو لي أنَّ كلا اللفظين صالح لإطلاقه على هذا التغيير، ولكنْ لا يصلح إطلاقهما معاً عنواناً لهذه الظاهرة، لأن طبيعة البحث تقضي بتحديد مصطلحات الظواهر عند بحثها قبل تحديد مفاهيمها، بحيث لا يُطلَق على الظاهرة الواحدة غيرُ مصطلحٍ واحد، ذي مفهوم محدَّد. فمصطلح (التعويض) هو الراجح في تقديري لوضعه عنواناً وترجمةً لهذه الظاهرة لسببين اثنين:

أولهما: أن التعويض من حيث اشتقاقهُ التصريفي هو مصدر (عوَّض) الدال على التغيير الحادث من مُحدِث، فنقول مثلاً: عوَّضْتُ الواوَ في (وَعْد) تاءً في (عِدَةٍ)، فالتغيير الذي حصل هو التعويض. لذا نجد أن الألفاظ التي تُطلَق مصطلحاتٍ على الظواهر اللغوية والنحوية، تكون في الغالب- إن لم يكن في

(١) ينظر: لسان العرب: (عوض)، وقد ذكر النحويون فرقاً بين العِوَض والبدل من الناحية الاصطلاحية، يقول ابن جني: ((بابٌ في فرق بين البدل والعوض، جِمَاعُ ما في هذا أنَّ البدلَ أشبهُ بالمبدل منه، من العوض بالمعوض، وإنما يقع البدل في موضع المبدَل منه، والعوض لا يلزم فيه ذلك)) الخصائص: ١/٢٦٦.

(٢) لسان العرب: (عوض).

(٣) حاشية الصبان على شرح الأشموني: ١/٣٥.(المتن).

كل الأحوال- مصادرَ من الناحية الاشتقاقية، كالحذف والاستغناء والنيابة والإبدال والقلب والإعلال والإدغام والإمالة، ونحو ذلك.

والآخر: أن العِوَض لفظ يطلق على مسمًّى، وليس على معنىً وحدثٍ، إذِ الحدث- وهو التغيير الحاصل في الكلمة أو التركيب- يُدَلُّ عليه بالتعويض، أمَّا العوض فهو مسمَّى المعوَّض به عن المعوَّض، يقول ابن جني: ((أمَّا ما حُذِفَتْ فاؤه وجيء بزائدٍ عوضاً منه، فبابُ (فِعْلَة) في المصادر))[1]، ويقول: ((وأمَّا ما حُذِفَتْ عينهُ، وزِيْدَ هناك حرفٌ عِوَضاً منه، فَأَيْنُقٌ))[2].

لذا نخلص إلى أننا إذا أردنا الحديث عن المُعَوَّض به، استخدمْنا (العِوَضَ) اسماً له، وإذا أردنا الحديث عن الظاهرة بوصفها تغييراً يحدُثُ في بناء الكلمة، أو في عناصر التركيب، استخدمنا (التعويض) مصطلحاً لها. أمَّا قولهم في التنوين الذي في نحو (جوارٍ وغواشٍ) إنه تنوين عِوَض، فمن قبيل إضافة الشيء إلى مرادفه، كما قيل: يوم الجمعة، وشهر رمضان، ومسجد الجامع، فاليوم هو الجمعة، والشهر هو رمضان، والمسجد هو الجامع، وكذا التنوين هو العِوَض من الحرف المحذوف.

أمَّا المفهوم الاصطلاحي للتعويض في مصادرنا اللغوية والنحوية، فقد أحاط به أمرانِ، أدَّيا إلى عدم دقته، وإلى اختلاطه بغيره من مفاهيم الظواهر الأخرى، وهما:

أ- اختلاط مفهوم التعويض بمفهوم الإبدال (المختص بإبدال الحروف).

ب- اختلاط مفهوم التعويض بمفهوم النيابة (موضوع بحثِنا).

(١) الخصائص: ٢٨٧/٢.

(٢) المرجع السابق: ٢٩١/٢.

لذا اضطربت الأقوال، وتباينَتْ، وتباينَتْ لذلك الأمثلة التي سِيْقَتْ تحت عنوان (التعويض)، فمنها ما هو من الظاهرة، ومنها ما ليس منها. يقول ابن فارس: ((ومن سنن العرب التعويضُ، وهو إقامةُ الكلمةِ مقامَ الكلمةِ))[1]، ثم ذكر بعد ذلك أمثلةً معظمُها من النيابة، لا من التعويض، منها: إقامة اسم الفاعل واسم المفعول مقام المصدر، وإقامة (فعيل) مقام (مُفْعَل) و(مُفْعِل)، وإقامة (مفعول) مقام (فاعل)، وإقامة الجملة مقام الوصف المشتق في موضع الحال[2]. وقد نقل السيوطي في (المزهر) ما ذكره ابنُ فارس تحت العنوان نفسه[3]، كما نقل الكفوي في معجمه (الكليات) المفهومَ نفسَه عند بيانه مفهومَ مصطلح التعويض[4].

وينبغي هنا تسجيل بعض النقاط والتعليقات على ما ذكره ابنُ فارس، وهو المفهوم الذي أخذ به السيوطيُّ في مؤلَّفه، والكفويُّ في معجمه:

١ـ إقامةُ الكلمة مقام الكلمة هو بعضُ مفهوم النيابةِ❖، لا التعويض، على نحو ما ذكرنا قبلُ.

٢ـ لا يُشترَط في العوض أن يكون في مكان المعوَّض منه، وإنما يُشترَط ذلك في ظاهرتين: إحداهما صوتية لغوية هي (ظاهرة الإبدال)، والأخرى نحوية هي (ظاهرة النيابة). ففي الإبدال يقول ابن جني: ((باب في الفرق بين البدل والعوض... وإنما يقع البدل في موضع المبدل منه، والعِوَض لا يلزم فيه ذلك))[5]،

(١) الصاحبي: ٣٩٤.

(٢) ينظر: الصاحبي: ٣٩٤ـ ٣٩٧.

(٣) ينظر: المزهر: ١/٣٣٧ـ ٣٣٨.

(٤) ينظر: الكليات: ٢/٧٠ـ ٧١.

❖ أقول هنا (بعض مفهوم النيابة)، لأن النائب ربما يكون كلمةً مفردة، أو مركَّباً، كأن يكون جملةً نائبة عن مفرد (جملة لها محل من الإعراب)، أو شبهَ جملةٍ (جار ومجرور) كما في حال النيابة عن الفاعل، أو حرفاً مصدرياً مع صلته الجملة الفعلية أو الاسمية.

(٥) الخصائص: ١/٢٦٦.

وفي النيابة عرفنا ضرورةَ احتلال الموقع في المبحث الثالث من الفصل الأول. وعدمُ اشتراط احتلال الموقع في ظاهرة التعويض انعقد عليه معظم أقوال النحويين[1]، ويؤكده بعضُ أمثلةِ ظاهرة التعويض، فالتاء في (عِدَة) عوض من الواو في (وَعْد)، ولم يقع في موقعه.

وقد حاولتُ الوقوفَ على تعريف اصطلاحي للتعويض عند بعض المحدثين، أتخلص به من التباين والخلط الذي وقفتُ عليه في مؤلفات نحوينا السلف- رحمهم الله- فلم أظفر بذلك. فالدكتور عبد الفتاح الحموز تحدث في التمهيد الذي وضعه لكتابه (ظاهرة التعويض في العربية) في حدٍّ للتعويض والإبدال والقلب، وما بين هذه المصطلحات من اتفاق أو اختلاف، ولكنْ كما ذكر السلفُ من نحاتِنا، فعَرضَ أقوالهم من غير مناقشة ولا تحليل، مهتماً- بدرجة رئيسة- بالتفريق بين البدل والقلب، وبين البدل والتعويض، مرتضياً تفريق سيبويه بينهما بأن العوض هو ((وضعُ حرفٍ في غير مكان الحرف المعوَّض منه، أو وضع حرف في غير مكان الحركة المعوَّض منها))[2]. أمَّا الدكتورة عزيزة فوَّال فقد عرَّفتِ التعويض اصطلاحياً بأنه ((حذف حرف، والاستغناء عنه بحرف آخر، من غير تقييد بحرف معيَّن، ولا أنْ يحلَّ المعوَّض مكان المعوَّض منه))[3].

ويمكن مناقشة تعريفَيِ الأستاذين الفاضلين، لبيان مواطن القصور والخلط فيهما، على النحو الآتي:

١- المفهوم الذي ارتضاه الدكتور الحموز للتعويض ليس كافياً لإيضاح مواطن استخدام هذه الظاهرة، إذْ يكون العِوَض في مكان المعوَّض منه- وهذا لم

(١) ينظر: الأشباه والنظائر: ٢٩٨/١.

(٢) ظاهرة التعويض في العربية: ٦. وقد استوحى الدكتور الحموز تعريفه هذا من الأمثلة التي ذكرها سيبويه للتعويض في الكتاب: ٨/١، ٢٢٢/٢، وغيرها.

(٣) المعجم المفصَّل في النحو العربي: ٣٦٤/١.

يشتمل عليه تعريف الدكتور الحموز- كما يكون في غير مكانه، ولا اشتراطَ لأيٍّ منهما، وقد ذكرنا قول ابن جني عن هذه المسألة من قبل، كما نُقِل عن أبي حيان قولُه: ((قد يكون التعويض مكان المعوَّض، كما قالوا: يا أبتِ، فالتاء عوض من ياء المتكلم، وقد يكون العوض في الآخِر من محذوف كان في الأول، كَعِدَةٍ وَزِنَةٍ، وعكسه كاسمٍ واستٍ، لما حذفوا من آخره لامَ الكلمة عوَّضوا في أوله همزة الوصل))[1].

٢- إن وضعَ الحرف عوضاً من غيره، لا يكون إلاَّ بعد إسقاط المعوَّض منه، وهذه المسألة خلا من الإشارة إليها تعريف الدكتور الحموز- وقد ذكرتها الدكتورة عزيزة- وإنْ بدا هذا الأمر منطقياً، فالواجب اشتمال التعريف عليه، لأن التعريف حدٌّ، والحدُّ يجب أن يكون جامعاً مانعاً- كما يقول المناطقة- فلا تعويضَ إلاَّ بعد إسقاط، لأن العوض يكون إكمالاً لنقصٍ حصل في بنية الكلمة، أو تركيب الجملة، بسبب الإسقاط، فإنْ لم يكن نقصٌ لم يكن هناك إكمال. يقول الزمخشري في أحاجيه: ((معنى العوض أن يقع في الكلمة انتقاص، فيُتَدَارَكَ بزيادة شيء ليس في أخواتها))[2].

٣- ما ذكره الأستاذان من أن المعوَّض منه حرفٌ، ليس كافياً، إذ لا يشمل هذا الحدُّ مواضع الظاهرة كلَّها، فالمعوَّض منه يكون حرفاً، واسماً، وفعلاً، وجملةً كما سيأتي. أما ما ذكره الدكتور الحموز من أن المعوَّض منه قد يكون حركة- نقلاً عن سيبويه- فسآتي بعد قليل على ذكره، وبيان الرأي فيه.

٤- جعلت الدكتورة عزيزة (الاستغناءَ) بمعنى (التعويض) تخليطاً في قولها: (حذف حرف والاستغناء عنه بحرف آخر) فما عليها لو قالت: (والتعويض منه)؟ إذ الاستغناءُ غيرُ التعويض، كما سنذكر في المبحث

(١) الأشباه والنظائر: ٢٩٨/١.

(٢) الأحاجي النحوية: ٤٦، وينظر كذلك: الأشباه والنظائر: ٣٠١/١.

الخاص بالاستغناء.

فالتعويض- عندي- من حيث الاصطلاح هو: إسقاط بعض عناصر التركيب الأصلية في الكلمة المفردة، أو الكلمة المركبة، أو الجملة، والتعويض منه بحرف، ولا يلزم في العِوَض أن يكون في موضع المعوَّض منه، إذ يكون في موضعه، ولا يكون.

وهذه هي أبرز ملامح هذا المفهوم الاصطلاحي:

١- ظاهرة التعويض لا تختص بالتركيبات النحوية حسبُ، فلها مجالان رئيسان: مجال تصريفي، ومجال نحوي تركيبي، فالتعويض على مستوى التصريف كتعويض الهاء من الياء في نحو (زناديق وزنادقة، فرازين وفرازنة)[1]، وتعويض التاء من فاء المصدر في نحو (عِدَة وزنة)[2]، من (وَعْد، وَزْن).

أمَّا التعويض النحوي فيختص بتركيب الكلام، سواء أكان التركيب لفظياً كالتعويض بالحرف من المضاف إليه المسقَط في نحو (كلٍ وبعضٍ)، أم تركيباً جملياً كالتعويض بالحرف من الفعل في باب (كان) في نحو (أمَّا أنت مسافراً سافرتُ)، والتعويض بالتنوين من الجملة في نحو (حينئذٍ).

٢- لا يلزم في العِوَض أن يكون في موضع المعوَّض منه، كما ذكرتُ من قبل.

٣- العِوَض لا يكون إلاَّ حرفاً ❖، إذْ لا دلالةَ ولا وظيفةَ تركيبيةً أو نحوية أو إعرابية لهذا العِوَض، وإنما يؤتى به لإكمال نقصٍ لفظي حسبُ، نشأ عن إسقاط

(١) ينظر كتاب سيبويه: ٨/١.

(٢) ينظر الخصائص: ٢٨٧/٢.

❖ أعني بالحرف هنا، ما هو معروف عند المحدثين (بالأداة)، تمييزاً له عن قسيميه: الاسم والفعل، اللذين يبدو لي أن العِوَض لا يكون منهما، ولا أعني بالحرف ما هو معروف عند المحدثين بالصوت (الفونيم) لأن (يا) و(ما) يكونان عوضين، وكل منهما فونيمان من حيثُ تشكُّلُها الصوتي.

بعض عناصر البنية التصريفية للكلمة، أو بعض عناصر التركيب، سواء أكان التركيب تركيبَ لفظٍ أم تركيبَ جملة، على نحوِ ما ذكرنا آنفاً.

٤ـ أنماط التعويض بالنسبة إلى نوع المعوَّض منه ـ كما ذكر النحويون ـ على التقسيم الآتي:

أ ـ التعويض بالحرف من الحركة، من هذا ما نقله سيبويه من نحو قولهم: ((أَسْطَاعَ يُسْطِيْعُ، وإنما هي: أطاع يطيع، زادوا السين عوضاً من ذهاب حركة العين من (أَفْعَلَ).))[(١)]، وفي تقديري أنْ لا تعويضَ للحرف من الحركة في نحو هذا، لأن بِنْية كل أجوف من (أَفْعَلَ) ما كان للعين فيه أن تحمل الحركة، لأن العين هي حركة طويلة من حيثُ قيمتُها الصوتيةُ، ومثلها: أعان يُعِين، وأفادَ يُفِيد، ونحو ذلك. وما نقله سيبويه هنا لا يعدو أن يكون لغةً لبعض العرب زيدت فيها هذه السين زيادةً مطلقةً لا تعويض فيها.

ب ـ التعويض بالحرف من الحرف، من ذلك التعويض بالتنوين ـ الذي هو نون ساكنة تثبت لفظاً لا خطاً ـ عن الياء في نحو: جوارٍ وغواشٍ[(٢)]، وكذا التعويض بالميم المشددة من (يا) النداء في نحو قولهم: (اللهُمَّ).[(٣)]

جـ ـ التعويض بالحرف من الاسم، من ذلك التعويض بالتنوين عن المضاف إليه في نحو (كلٍ وبعضٍ)، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ **وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ**

(١) كتاب سيبويه: ٨/١.

(٢) للنحويين في هذا النوع من التعويض أقوال مختلفة. ينظر تفصيلها في: المنصِف شرح ابن جني لتصريف المازني: ٧٠/٢ـ ٧٤، وارتشاف الضرب: ٣١١/١ـ ٣١٢.

(٣) هذا منهج البصريين في المسألة، أما الكوفيون فذهبوا إلى أن الميم عوض من جملة محذوفة، تقديرها (يا الله أُمَّنا بخيرٍ)، وقد حمل كثير من النحويين على رأي الكوفيين ووصفوه بأنه واهٍ، أو سخيف لا يحسُنُ أن يقوله مَنْ عنده علم. ينظر تفصيل هذه المسألة في: كتاب سيبويه: ٨/١، المقتضب: ٢٣٩/٤، معاني القرآن وإعرابه: ٣٩٣/١ـ ٣٩٤، الخصائص: ٢٦٦/١، الأمالي الشجرية: ١٠٣/٢ـ ١٠٤، الإنصاف في مسائل الخلاف: المسألة(٤٧)، ١٩٠/١، وما بعدها، التبيين عن مذاهب النحويين: ٤٤٩ـ ٤٥٠، شرح المفصَّل: ١٦/٢ـ ١٧، ارتشاف الضرب: ١٢٦/٣، همع الهوامع: ١٧٨/١.

يَسْبَحُونَ ﴾[1].

د- التعويض بالحرف من الفعل- وحدَه- ، من ذلك التعويض بـ (ما) من (كان) في نحو قولهم: أمَّا أنت منطلقاً انطلقتُ.

هـ- التعويض بالحرف من الجملة، من ذلك التعويض من الجملةِ المضافِ إليها (إذْ) بالتنوين، في نحو: (حينئذٍ، يومئذٍ)❖.

٥- العِوَض لا يحمل شيئاً من خصائص المعوَّض منه، صرفيةً كانت أم إعرابية، أم دلالية، أم غير ذلك، حتى إنْ وقع موقعه، لأنه إنْ حمل شيئاً من هذه الخصائص، فلن يكون عندئذٍ عوضاً، وإنما سيكون نائباً، وسيُحمَل المثال على النيابة لا على التعويض. ففي نحو قول العباس بن مرداس:[2]

أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فَإِنَّ قَوْمِيَ لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ

- إذا جعلنا العمل، برفع (أنت) ونصب (ذا نفر) لـ (كان) المحذوفة، فـ (ما) عوض منها، لأنها لم تحمل شيئاً من خصائصها، وهذا هو رأي أكثر النحويين من بصريين وكوفيين[3]، وهو الرأي الذي أرجحه.

---

(١) من سورة يس: ٤٠ وقد ذهب الزمخشري إلى أن هذا التنوين هو الذي يستحقه الاسم قبل الإضافة، وليس تنوين تعويض، وقال آخرون: لامخالفةَ بين القولين. ورأي الزمخشري هو الراجح في تقديري. ينظر تفصيل هذه المسألة في: ارتشاف الضرب: ١/٣١١- ٣١٢، الأشباه والنظائر: ١/٢٩٧، حاشية الصبان: ١/٣٦، ودراسات نقدية في النحو العربي: ١/١٨.

❖ التنوين هو نون ساكنة في النطق، وذال (إذْ) ساكنة، لذا حُرِّكت الذال بالكسر تخلصاً من التقاء الساكنين، وهذه علة صوتية صِرْفٌ لا مجال لبحثها هنا، وهذا هو بيان التغيير الصوتي:

/ي َ- و/م َ-/ء ِ- ذ/ + ن ¬ /ي َ- و/ م َ-/ ء ِ- ذ ن/ ¬ / ي َ- و/ م َ-/ ء ِ-/ ذ ِ- ن/

(٢) سبق تخريجه في الهامش (٢) من ص١٢٦.

(٣) البصريون والكوفيون على أنَّ (ما) عوض من كان، واختلفوا في أمر آخر: فذهب البصريون إلى أنَّ (أنْ) المدغمة في (ما) هي المصدرية، وذهب الكوفيون إلى أنها بمعنى (إنْ) المكسورة الهمزة، بدليل وجود الفاء في الجملة التي بعدها، والتي هي جواب الشرط عندهم. ينظر تفصيل ذلك في: كتاب سيبويه: ١/٢٩٣- ٢٩٤، الخصائص: ٢/٣٨٢- ٣٨٣، ارتشاف الضرب: ٢/٩٩- ١٠٠، مغني اللبيب: ١/٣٥، حاشية الصبَّان: ١/٢٤٤.

ـ وإنْ جعلنا الإعمال لِـ (ما) نفسها –كما يرى بعض النحويين–[1] ، فـ(ما) نائبة عن (كان) لأنها حملت منها عملها النحوي، وهذا مرجوح عندي بأنَّ الحروف (الأدوات) لا تنوب عن شيء، ولا ينوب شيء عنها.

ـ على رأي المبرد أن (ما) زائدة[2]، لا نيابةَ ولا تعويض. وإنما حذفٌ حسبُ. وهذا الرأي مرجوح أيضاً بوجود إعمال (كان) المحذوفة في المرفوع والمنصوب، والمحذوف لا يعمل ـ غالباً ـ إلاَّ إذا عُوِّضَ منه شيء.

وهذا تحليل المثال تركيبياً لبيان وجه التعويض فيه:

أصل التركيب لجملة (أمَّا أنت ذا نفرٍ)

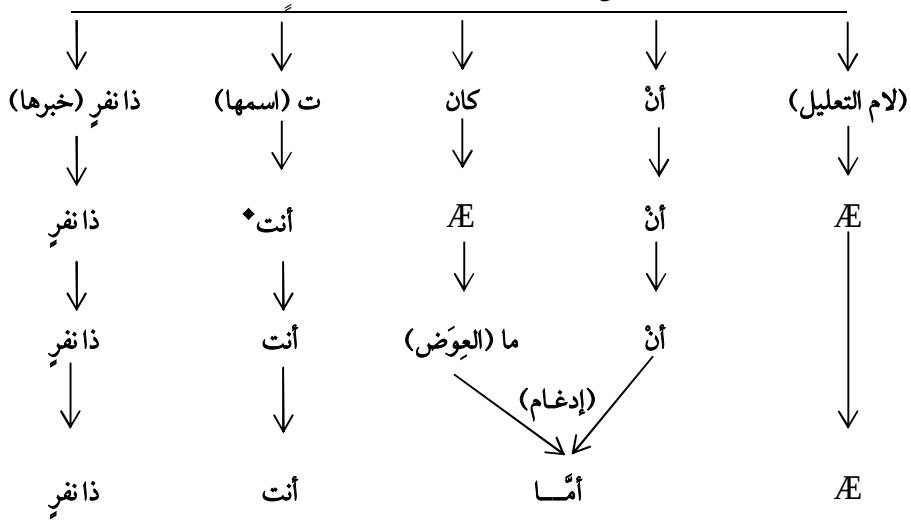

(١) يُنْسَب هذا الرأي لأبي علي الفارسي وابن جني، ينظر الخصائص: ٣٨٣/٢، وارتشاف الضرب: ١٠٠/٢، وزعم أبو حيان أنه رأي سيبويه أيضاً، والذي عليه سيبويه غير ذلك، فهي عنده عوض من (كان)، كالهاء والألف عوضاً من الياء في (الزنادقة واليماني). ينظر كتاب سيبويه: ١٤٨/١.

(٢) ينظر: المقتضب: ٣٤/٤.

❖ بعد حذف (كان) انفصل اسمُها الذي كان متصلاً بها في الأصل: (كنتَ ← ∅ + أنت).

هذه هي ملامح مفهوم التعويض، الذي خلط النحويون بينه وبين النيابة، فأطلقوا لفظ (النيابة) على بعض مواضع التعويض، وأطلقوا لفظ (التعويض) على بعض مواضع النيابة. ومن ذلك:

- تعريف ابن فارس للتعويض بمفهوم النيابة، الذي نقله السيوطي في (المزهر)، والكفوي في (الكليَّات)، وقد سبق ذكرُ ذلك.

- قول ابن جني في تنوين التعويض: ((وكما ناب التنوين في نحو حينئذٍ ويومئذٍ، عن المضافِ إليه (إذْ).))[1].

- قول الجرجاني في المصدر النائب عن فعله: ((واعلم أنهم قد يحذفون الفعل، ويجعلون المصدر عِوَضاً منه....))[2]. وقول الصبان في هذا الموضع نفسه.

- وقد جعل الأشموني المصدر بدلاً من الفعل- :((قوله: بدلاً من فعله: عوضاً من اللفظ بفعله))[3].

- جَعْل السيوطي النيابة والتعويض شيئاً واحداً، فقد ذكر عند حديثه في نصب المنادى ((أنَّ الناصب له حرفُ النداء، ثم اختلفوا: فقيل: على سبيل النيابة والعوض عن الفعل...))[4].

وبعد الوقوف على ملامح مفهوم التعويض، وعلى خلط النحويين بينه وبين النيابة، بقي أن نشير إلى أهم ملامح الفرق بين النيابة والتعويض- بوصفهما ظاهرتين متغايرتين- ملخِّصينَ إياها ممَّا سبق على النحو الآتي:

١- النيابة ظاهرة نحوية تركيبية حسبُ، أما التعويض فظاهرة صرفية ونحوية.

٢- التعويض ظاهرة لفظية، قوامها إكمالُ نقص في بناء الكلمة أو في أجزاء

(١) الخصائص: ٣٧٨/٢.

(٢) المقتصد في شرح الإيضاح: ٥٩٠/١.

(٣) حاشية الصبَّان على شرح الأشموني: ١١٦/٢ (المتن).

(٤) همع الهوامع: ١٧١/١. وتنظر أمثلة أخرى من خلط السيوطي بين النيابة والتعويض في الموضع الواحد، في (الأشباه والنظائر): ٣٠٨/١، ٣١٣، ٣١٧.

التركيب، ولا أثرَ لهذا المُكْمِل (العِوَض) في بقية أجزاء الكلمة، أو التركيب، ولا يحمل هذا العوض شيئاً من خصائص المعوَّض منه، فيبقى على حالهِ حرفاً زائداً جِيْءَ به لسدِّ نقصٍ لفظي في البنية أو التركيب، ناشئٍ عن إسقاط بعض أجزاء الكلمة، أو عناصر التركيب.

أمَّا النيابة، فظاهرة تركيبية، يكون للنائب فيها تأثيرٌ في بقية أجزاء التركيب، فيعمل في بعضها- إنْ حمل النائب إعمال المنوب عنه- أو يكتسي ببعض خصائص المنوب عنه الأخرى- غير الإعمال- كالخصائص الإعرابية أو الدلالية، أو يكتسي ببعض أحكامه الأخرى كما عرفنا في النائب عن الفاعل، والنائب عن المضاف.

٣- احتلال الموقع أمر لازم في النيابة، أمَّا في التعويض فلا يلزم ذلك، وقد سبق الحديثُ في هذه المسألة.

٤- العِوَضُ حرف أبداً، أما النائب فقد يكون حرفاً- في موضعٍ واحدٍ حسبُ، مسوَّغٍ مَجِيْءُ النائب حرفاً فيه سيأتي ذِكْرُهُ في الفصل الثالث من الباب الثالث- أو اسماً أو فعلاً أو جملةً أو أكثر من جملة كالحرف المصدري و صلته.

٥- العِوَض حرف زائد أبداً، أي يؤتى به- في كل مواضع التعويض وأمثلته- من خارج بنية الكلمة، أو عناصر التركيب الأصلية. أمَّا النائب فقد يكون أحياناً جزءاً من عناصر التركيب الأصلية، وعند إسقاط المنوب عنه يغادر النائب موقعه، متخلِّياً عن كثير من خصائصه ليحتل موقع المنوب عنه، فيكتسي ببعض خصائصه وأحكامه، وقد يكون- في أحيان أخرى- مجتلَباً من خارج التركيب، وقد سبق توضيح هذه المسألة في المبحث الثالث من الفصل الأول.

-٣-

النيابة والاستغناء

الاستغناء في اللغة هو (الاكتفاء)، وأغناك الشيءُ :كفاكَ، واستغنيتُ بكذا عن كذا: اكتفيتُ به عنه[١]، وقد ناقشتُ في رسالتي للماجستير المفهوم الاصطلاحي لهذه الظاهرة الذي جاء في بحث الدكتور السيد رزق الطويل[٢]، مبيناً مواطن القصورفيه[٣]، ثم خلصتُ إلى ما يأتي:

١ـ الاستغناء ظاهرة نحوية تركيبية حسبُ، أمَّا أمثلة المستويين التصريفي والمعجمي❖ اللذينِ ذكر النحويون الاستغناء مصطلحاً لبيان التغيير الحادث فيهما، فقد ذهبتُ إلى إخراجهما من إطار ظاهرة الاستغناء، وإدخالهما في إحدى الظاهرتين الآتيتين: (العَدْل أو الإهمال)، أو أن تكون بعضُ الأمثلة التي ذكر النحويون الاستغناء فيها قدِ استخدمها العرب، ولكنْ:

أـ لم يطَّردْ سماعُها من العرب، فجاءت مستعملة في شواهد قليلة، نحو قولهم بالاستغناء عن (ودَعَ) بـ (ترك)، والاستغناء بـ (سِيَّان) عن تثنية (سواء)، وعندما لم يطَّرد سماعُها عدُّوها من الألفاظ المستغنى عنها، مع أن المستغنى عنه هو المسقَط من الكلام البتةَ.

---

(١) ينظر: لسان العرب: (غني).

(٢) ينظر: ظاهرة الاستغناء في الدراسة اللغوية: ٢٦٢.

(٣) تنظر هذه المناقشة في: ظاهرة الاستغناء في النحو العربي: ٦ـ ٢٠.

❖ من أمثلة المستوى التصريفي ما ذكره النحويون من الاستغناء بجمع القلَّة عن جمع الكثرة، والعكس، ومن أمثلة المستوى المعجمي ما ذكروه من الاستغناء بالفعل (ترك) عن (وَدَعَ) و(وَذِرَ). تنظر أمثلةٌ لهذين المستويين في الخصائص: ١/٢٦٧، وما بعدها.

ب- أن تكون هذه الألفاظ قدِ استُعْمِلَتْ، ولكنْ لم يصل استعمالُها إلى الرواة وجامعي اللغة، إذ لا يمنع من استعمالها مانعٌ لغوي.(١)

٢- الاستغناء من حيث الاصطلاح- بوصفه ظاهرة نحوية تركيبية صِرْفاً- هو: ((عدم الاحتياج عند الاستخدام إلى بعض العناصر المكوِّنة لأسلوبٍ ما من أساليب العربية، استغناءً عنه بغيره، ويُستَدَلُّ على المستغنى عنه بملاحظة الأصل التركيبي المفترض لذلك الأسلوب.

وهذا العنصر المستغنى عنه لا يمكن الإتيان به عند الاستخدام، إذ تستقيم دلالةُ التركيب المستخدم بغيره (المستغنى به)، ولا يمكن تقديره كذلك تقديراً لفظياً، ولو تكلَّفْنا التقدير لم يتأتَّ لنا ذلك، وإنما يكون تقديره حكماً بملاحظة الأصل التركيبي المفترض للعبارة))(٢).

ويمكننا عرض مثال للاستغناء، نخلص منه إلى بيان ملامح هذا المفهوم، ومدى اتفاقها أو اختلافها مع ملامح مفهوم (النيابة) موضوعِ هذا البحث. والمثال هو: (أمسافرٌ أخواك؟)(٣). فالنحويون مُجْمِعون في هذا المثال ونحوه على أن (مسافر) مبتدأ، و(أخواك) فاعل مرفوع به❖. وهنا يبرز السؤال الآتي: أين خبر المبتدأ؟ ذهب النحويون في الإجابة عن هذا السؤال ثلاثةَ مذاهب:(٤)

أ- الخبر محذوف، وقد أغنى المرفوع عنه.

---

(١) ينظر تفصيل هذه المسائل مع أمثلتها في: ظاهرة الاستغناء في النحو العربي: ١٤- ٢٠.

(٢) ظاهرة الاستغناء في النحو العربي: ٢٠.

(٣) ينظر تفصيل القول في هذا المثال ونحوه، في: ظاهرة الاستغناء في النحو العربي: ٧٤- ٧٨.

❖ أمَّا عند التطابق في الإفراد نحو (أمسافر أخوك؟) فيجوز الوجهُ المذكور، ووجهٌ آخر هو جعل (مسافر) خبراً مقدماً، و(أخوك) مبتدأ مؤخراً. وعند التطابق في غير الإفراد نحو (أمسافران أخواك، أمسافرون إخوتك؟) ألزم الجمهور عدَّ الوصف خبراً مقدماً، وما بعده مبتدأ مؤخراً، ولا يجوز عدُّ المرفوع بعد الوصف فاعلاً مرفوعاً بالوصفِ المبتدأ إلاَّ على لغة (أكلوني البراغيث). ينظر: همع الهوامع: ٩٤/١.

(٤) ينظر التفصيل في: الأمالي الشجرية: ٣٢١/١، شرح الكافية: ٨٦/١، همع الهوامع: ٩٤/١، حاشية الصبَّان: ١٩٠/١، حاشية الخضري: ٨٨/١. وتنظر مناقشتي لهذه المذاهب الثلاثة في: ظاهرة الاستغناء في النحو العربي: ٧٥- ٧٧.

ب- المرفوع بعد الوصف هو الخبر.

جـ- المبتدأ لا خبرَ له.

والراجح في تقديري هو الرأي الأول، ولكنْ بتوجيهه على أن الخبر ليس محذوفاً بالمعنى الاصطلاحي للحذف، لأنه لا يكون حذفٌ حتى يكونَ ثَمَّ مقدرٌ كما نقلْنا عن النحويين من قبل، وإنما الخبر مُسْقَط من الأصل المفترَض الذي تقتضيه قواعدُ التركيب للجملة الاسمية في العربية، فالوصف (مسافرٌ) له وظيفة مزدوجة:

- فهو من جهةٍ مبتدأٌ به الكلام، وهو اسمٌ من حيثُ اشتقاقهُ الصرفي، فهو إذن مبتدأ مسنَد إليه، فيتطلب وجودَ خبرٍ (مسنَدٍ) يُسنَدُ إليه، بحسب ما تقتضيه قواعد تركيب الجملة الاسمية في العربية.

- وهو من جهة أخرى يشبه الفعلَ، بوصفه اسمَ فاعل توافرت فيه شروطُ الإعمال، فهو لذلك متطلِّبٌ فاعلاً يُسنَدُ إليه الحدثُ الذي في هذا الوصف، من حيثُ المعنى.

فهو إذن مسند إليه من حيث اللفظ، ومتطلب لذلك خبراً مسنداً، وهو مسنَدٌ من حيث المعنى، ويتطلب فاعلاً مسنداً إليه. يقول ابن يعيش: ((واعلم أن قولهم: أقائم الزيدان؟ إنما أفاد نظراً إلى المعنى، إذِ المعنى: أيقوم الزيدان؟ فتمَّ الكلام لأنه فعل وفاعل، و(قائم) هنا اسمٌ من جهة اللفظ، وفعلٌ من جهة المعنى، فلما كان الكلام تاماً من جهة المعنى، أرادوا إصلاح اللفظ، فقالوا: أقائم: مبتدأ، والزيدان: مرتفع به، وقد سدَّ مسدَّ الخبر، من حيث إن الكلام قد تمَّ به، ولم يكن ثَمَّ خبر محذوف على الحقيقة.))[1].

فلا خبرَ إذن في اللفظ المستخدم، ولا خبرَ في التقدير، لذا يقول الإستراباذي

(١) شرح المفصَّل: ٩٦/١.

في هذا الموضع: ((ولو تكلَّفْنا له تقدير خبرٍ لم يَتَأَتَّ))[1] ، لأن المرفوعَ بالوصف قد أغنى عن الخبر دلالةً، فاكتمل به معنى الكلام، فلم يَعُدِ بالسياق حاجة إلى تقديرِ خبرٍ، ولكنْ من حيث التركيب يبقى المبتدأ مقتضياً وجودَ خبرٍ في الأصل المفترَض، أمَّا في الاستخدام فقد أغنى عنه المرفوع دلالةً ومعنىً، ولم يُغْنِ عنه تركيباً، وهذا هو جوهر ظاهرة الاستغناء عندي. ويمكن تحليل هذا المثال تركيبياً على النحو الآتي:

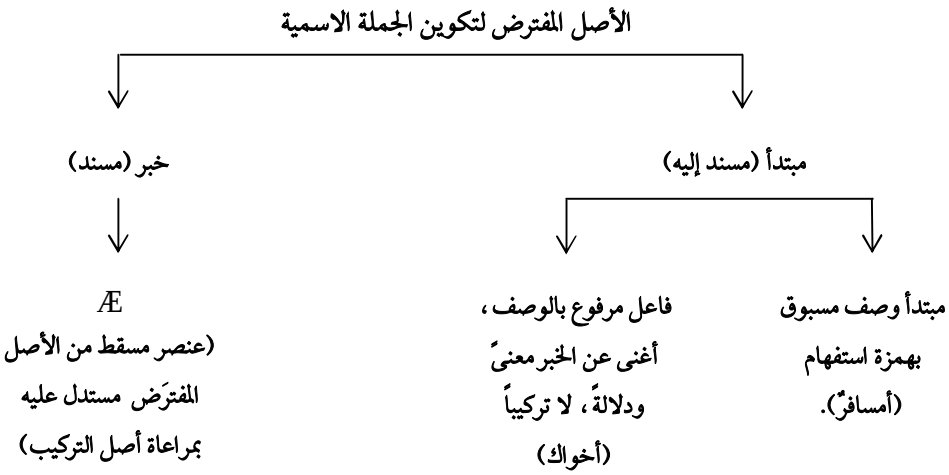

وهذه هي أهم ملامح الفرق بين النيابة والاستغناء:

١ـ النائب قد يكون مجلوباً من خارج التركيب الأصلي للعبارة المستخدمة، وربما يكون أحد عناصرها في الأصل، يغادر موقعه ليحل نائباً عن العنصر المسقط من الأصل، أمَّا في الاستغناء((فلا يزاد عنصر من خارج التركيب، وإنما يوجد من بين العناصر المستخدمة في تركيب الجملة عنصرٌ له وظيفتهُ الدلالية والتركيبية التي يؤديها، وفي الوقت نفسه يغني من حيث الدلالة عن

(١) شرح الكافية: ٨٦/١.

العنصر المسقط من الأصل المفترَض))[1] .

٢ـ النيابة ظاهرة مرتبطة باحتلال النائب موقع المنوب عنه في الاستخدام، أمَّا ظاهرة الاستغناء فلا ترتبط باحتلال الموقع، لأن المستغنى به يبقى في موقعه الذي كان عليه في الأصل المفترض.

٣ـ النائب يحمل من المنوب عنه شيئاً من خصائصه النحوية، أو الإعرابية، أو الدلالية، أو شيئاً من أحكامه الأخرى. أما المستغنى به فلا يحمل البتةَ شيئاً من خصائص المستغنى عنه، وإنما يكتمل به معنى السياق التركيبي كله، ولا تكتمل به عناصر التركيب، ويبقى هو على خصائصه الأصلية، كالمرفوع المغني عن الخبر.

٤ـ النيابة لا يُلجَأ إليها إلاَّ لتحقيق غرض من الأغراض، كالإيجاز والاختصار والمبالغة والاتساع، ونحو ذلك. أمَّا الاستغناء فليس وسيلةَ اختصار وإيجاز، لأن الإيجاز لا يكون إلاَّ حيثُ استطعتَ عدمَ الإيجاز فأوجزْتَ لغرضٍ ما، فالاستغناء لا يُلجَأ إليه لغرض من الأغراض، وإنما هو نمطٌ من أنماط التركيبات الجملية المستخدمةِ، مفروضٌ، فلا يمكن العدول عنه والإتيان باستخدام يتساوى مع الأصل، لأن الأصل في الاستغناء افتراضي مستدَل عليه باطراد قواعد التركيب في العربية، ولا يمكن تحقق هذا الأصل الافتراضي على مستوى الاستخدام.

٥ـ في النيابة يمكننا تقدير (أصل المثال)، فنقول: إن (ضرباً زيداً) أصلُه: (اضرِبْ زيداً ضرباً)، أمَّا في الاستغناء فلا يمكننا تقدير أصل المثال لأن التقدير غيرُ متأتٍّ فيها، ولكننا نقوم بتقدير (أصل التركيب) لا أصلِ المثال،

(١) ظاهرة الاستغناء في النحو العربي: ٥٤.

أي إن الأصل مفترَض تقتضيه قواعد التركيب حسبُ، ففي نحو (أمسافر أخواك) مبتدأ لا خبرَ له في اللفظ، ولا في التقدير، ولكن له خبر مفترَض في أصل تركيب الجملة الاسمية، كما أوضحنا من قبل.

وقد خلط النحويون أحياناً بين النيابة والاستغناء، فأطلقوا لفظَ الاستغناء أو بعض اشتقاقاته على مواضعَ شاع قولهم بالنيابة فيها، مُريدينَ المعنى اللغويَّ للاستغناء، لا المفهومَ الاصطلاحي، شأنهم في ذلك كشأنهم في بقية مصطلحات الظواهر الأخرى المتشابهة التي خلطوا بين مصطلحاتها. ومن ذلك:

- قول المبرد في المصدر الواقع موقع الحال: ((ومن المصادر ما يقع في موضع الحال، فيسدُّ مسدَّه، فيكون حالاً، لأنه قد ناب عن اسم الفاعل، وأغنى غناءَه، وذلك قولهم: قتلتُه صبراً، إنما تأويله: صابراً، أو مُصْبَراً))[1].

- وقول ابن السراج في الموضع نفسه: ((واعلم أن في الكلام مصادر تقع موقع الحال، فتغني عنها، وانتصابُها انتصابُ المصادر، نحو قولك: أتاني زيدٌ مشياً، فقولك: (مشياً) أغنى عن (ماشٍ) و(يمشي)، إلاَّ أن التقدير: أتاني يمشي مشياً))[2].

- وقول أبي علي الفارسي في أسماء الأفعال: ((...فكذلك استُغْنِيَ عن الأفعال بألفاظ هذه الأسماء التي سميت بها، نحو قولك: رُوَيْدَ زيداً، تريد: اِرْوِدْ زيداً))[3].

- وقول ابن مالك في إقامة المضاف إليه مقام المضاف المحذوف: ((إذا كان المضاف صالحاً للحذف، والاستغناء عنه بالمضاف إليه، جاز أن يُعطَى المضاف

(١) المقتضب: ٢٣٤/٣، وينظر كذلك: ٢٦٨/٣.
(٢) الأصول لابن السراج: ١٦٣/١.
(٣) المقتصد في شرح الإيضاح: ٥٦٩/١. (المتن)

بعضَ أحوال المضاف إليه))[1].

أمَّا المصدر النائب عن الفعل فيجعله ابن مالك تارةً بدلاً من اللفظ بالفعل[2]، وتارة أخرى مستغنى به عن الفعل، فيقول: ((يُستغنَى بذكر المصدر الذي له فعلٌ، عن فعلهِ في الخبر والدعاء والأمر...))[3].

- يقول السيوطي في الحال غير المشتقة النائبة عن الوصف المشتق: ((ويغني عن الاشتقاق أمور: أحدُها: وصفُه، نحو: فتمثَّل لها بشراً سويّاً، الثاني: تقدير مضاف...))[4].

- ألقى هذا الخلط ظلالَه على بعض أبحاث المحدثين، فالدكتور السيد رزق الطويل يجعل بعضَ أسماءِ الأفعال النائبةِ عن أفعالها، والمصدرَ النائب عن الفعل، والنائبَ عن الفاعل، صوراً من صور الاستغناء في النحو العربي[5]. وهي ليست كذلك.

(١) شرح الكافية الشافية: ٩١٩/٢.
(٢) ينظر المرجع السابق: ٦٥٨/٢، ٦٦٢.
(٣) المرجع السابق: ٦٦١/٢.
(٤) همع الهوامع: ٢٣٧/١.
(٥) ينظر: ظاهرة الاستغناء في الدراسة اللغوية: ٢٧٥- ٢٧٦، ٢٧٧- ٢٧٩، ٢٩١- ٢٩٢، (على التوالي).

-٤-

النيـابة والشَّبَـه

قـال سـيبويه: ((وقـد يـشبِّهون الـشيءَ بالـشيءِ، ولـيس مثلَـه في جميـع أحوالـه))[١]. والـشِّبْه والـشَّبَه والـشبيه: المِثْـلُ، والجمـع: أشـباهٌ، وأشـبَهَ الـشيءُ الشيءَ: ماثلَهُ، وبينهما شَبَهٌ، وأشبهْتُ فلاناً، وشـابَهْتُه، واشـتَبهَ عليَّ، وتـشابَهَ الشيئانِ، واشتَبَها: أشبَهَ كلُّ واحدٍ منهما صاحبَهُ.[٢]

فالمعنى اللغوي للمشابهة هو المماثلة، وقـدِ انجـرَّ هـذا علـى بعـض الأحكـام اللغوية والنحوية، فكان العرب يُجْرُونَ الشيءَ على الشيءِ في بعض أحكامهِ، إذا أشبَهَه، أي: ماثلَهُ في بعض وجوهه، و((الشيءُ إذا أشبَهَ الـشيءَ، أُعْطِـيَ حكمـاً من أحكامه، على حسب قوة الشَّبَهِ))[٣]

وللشَّبَهِ في الدراسة النحوية موضوعاته وأمثلته، فهناك شبه الجملة، والشبيه بالمضاف، والشبيه بالمفعول به، ونحو ذلك من الموضوعات التي تُنْظَر في مواضعها من أبواب النحو العربي. والشبه- كذلك- علةٌ لبعض الأحكام الجارية، فالفعل المضارع عند النحويين معرب لأنه أشبَهَ الاسـمَ، واسـمُ الفاعـل عامـلٌ لأنـه أشـبَهَ الفعلَ المضارع، و(ما) النافية تعمل عند الحجازيين كعمل ليس بالشروط المعروفة في بابها، لأنها أشبهت (ليس) في معنى النفي، ونحو ذلك ممَّا هو معروف في أبوابه النحوية.

(١) كتاب سيبويه: ٩٣/١.

(٢) ينظر: لسان العرب: (شبه).

(٣) الأشباه والنظائر: ١٨١/٢.

وتشترك النيابة مع الشبه في إجراء حكمٍ على شيءٍ آخَرَ غيرِ الشيءِ المتصف بالحكم أصالةً، ولكنها تفترق عنها في مسائل مهمة، أبرزها:

١ـ ظاهرة الشبه ليست فرعاً محوَّلاً عن أصل، كما في النيابة والحذف والتعويض والاستغناء، وإنما هي إجراء حكمٍ على شيءٍ ليس له أصالةً، لمشابهةٍ بينهما.

٢ـ ظاهرة الشبه لا يحدث فيها إسقاطٌ لبعض عناصر التركيب، كما في الظواهر الأربع المذكورة آنفاً.

٣ـ ظاهرة الشبه لا ترتبط باحتلالِ عنصرٍ موقع عنصر آخر في سياق التركيب، كما في النيابة.

إذن هناك فروق جوهرية بين هاتين الظاهرتين، ومع ذلك نجد النحويين يخلطون بين مصطلحيهما، لا بين مواضعهما، لأن مواضع كلٍ منهما وأمثلتهما معروفة، ولا خلطَ ملحوظاً بينهما، فلأنَّ الشبه علة لإجراء حكمٍ على شيءٍ ليس الحكمُ له أصالةً، ولأنَّ النيابة علة أيضاً لإكساب النائب شيئاً من الخصائص والأحكام التي ليست له على سبيل الأصالة، أطلق النحويون أحياناً لفظ (النيابة) علةً للحكم في بعض المواضع التي يُحمَلُ الحكم فيها ـ بالتحقيق ـ على علة المشابهة لا النيابة، ومن ذلك:

١ـ إعمال الأوصاف المشتقة والمصدر:

يذكر النحويون أن بعض هذه الأوصاف المشتقة (اسم الفاعل، واسم المفعول) والمصدر، تعمل عملَ الفعل[(١)]، وهذا القول فيه نظر، لأن اسمَ الفاعل واسم المفعول والمصدرَ لا تعملُ عملَ الفعلِ نفسَه، لأن الأمر لو كان كذلك لكان

(١) ينظر الباب الذي عقده ابن هشام في شرح قطر الندى بعنوان (باب: يعمل عملَ فعلهِ سبعةٌ) مع حاشية السجاعي على شرح القطر ص١٠٢ـ ١١٠.

اسمُ الفاعل ـ وغيره ـ نائباً عن الفعل، إذِ النائبُ يأخذ من المنوب عنه إعمالَه أحياناً، وهذان الوصفان ـ والمصدر كذلك ـ لا يعملان عملَ الفعل، وإنما يعملان مثلَ عملِ الفعل، وثمة فرق بين أن يعمل الوصفُ عملَ الفعل، وأن يعمل مثلَ عمله.

وهناك أوصاف أخرى ذكر النحويون أنها تعمل لنيابتها عن اسم الفاعل، فابن عصفور يذكر أن أمثلة المبالغة وقعت موقع أسماء الفاعلين[1]. ويصرح السيوطي بنيابتها عن الفعل بقوله: ((وأمَّا أمثلة المبالغة فنائبة عن (فاعل)، أو فعلُها فعَّل، أو فَعُلَ، أو فَعِلَ))[2].

وتحقيق هذه المسألة في تقديري على النحو الآتي:

أ ـ ما كان من الكلمات نائباً عن الفعل، محتلاً موقعه بعد إسقاطه من الأصل، يعمل عملَ الفعلِ نفسَه. ولا ينوب عن الفعل في القيام بعمله إلاَّ أحدُ اثنين: اسمِ الفعل، والمصدر النائب عن فعله، كما سنذكر في الفصل الثاني من الباب الثالث.

ب ـ ما كان مُشْبِهاً الفعلَ يعمل مثلَ عمله، ولا يعمل العملَ نفسَه، ويكون إعمالُه لعلَّةِ المشابهة. وقد أجاد بعض النحويين في صوغ هذه المسألة كقول الحريري في إعمال اسم الفاعل: ((اعلم أن العرب شبَّهتِ اسمَ الفاعل بالفعل المضارع المشتق منه، لاتفاقهما في عدة الحروف، وفي هيئة الحركة والسكون..وأُعْمِلَ اسمُ الفاعل كما يعمل الفعل المضارع))[3]، ويعمل مثلَ

(١) ينظر: شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير): ٥٦٠/١، والمقرَّب: ١٤١.

(٢) الأشباه والنظائر: ١٤٤/٨.

(٣) شرح ملحة الإعراب: ٩٨.

عملِ الفعل لعلة المشابهة ما يأتي:[1] المصدر (غير النائب عن الفعل)، اسم الفاعل، اسم المفعول. وإذا وقفتَ على قول النحويين إنَّ أحدها يعملُ عملَ الفعلِ، فاعلم أن ذلك على سبيل التجوز في الكلام والاتساع، فهو على تقدير حذف مضاف، أي: يعمل مثلَ عملِ الفعل، فهو على حدِّ قولك: ضربتهُ ضربَ زيدٍ عمراً، فالمعنى المراد: ضربتهُ ضرباً مثلَ ضربِ زيدٍ عمراً، ((لأني لا أفعَلُ فِعْلَ غيري، ولكن قد أفعَلُ مثلَهُ))[2].

جـ- إذا أشبَهَ الاسمُ ما أشبَهَ الفعلَ، عمِلَ مثلَ عملِ ما أشبَهَ الفعلَ، لعلةِ مشابهتهِ إياه، يقول السيوطي: ((وحقُّ الأسماء ألاَّ تعمل إلاَّ إذا أشبهتِ الفعلَ، أو أشبهت ما أشبَهَ الفعلَ، فالأول كاسم الفاعل، والثاني الصفة المشبهة...))[3]. وهناك أوصاف مشتقة أشبهتِ اسمَ الفاعل، فعملت مثلَ عمله، ولم تعمل عملَه نفسَه، هي[4]: أمثلة المبالغة، الصفة المشبهة، اسم التفضيل.

٢- علة بناء بعض الأسماء:

عند حديث النحويين في علة بناء بعض الأسماء في العربية، ذكروا ألفاظاً دالةً على مفهوم النيابة الاصطلاحي كما ذكرتُ في الفصل الأول، مع أن علة بنائها- في تقديري- هي المشابهة لا النيابة، ومن أهم مواضع هذه الأسماء:

أ- الأسماء المبنية بناءً أصيلاً، كأسماء الشرط والاستفهام والإشارة، إذ جعل بعض النحويين (التضمين) علةً لبناء هذه الأسماء، فهي مبنية عندهم

(١) ينظر تفصيل ذلك في: الإيضاح في علل النحو: ١٣٥، كشف المُشْكِل في النحو: ٤١٣/١- ٤١٤، شرح عمدة الحافظ: ٦٧٣- ٦٧٥، ٦٨٣- ٦٨٤، شرح الكافية: ٣٦/١، ١٤/٢، ١٩١، ١٩٤، ١٩٨- ١٩٩، أسرار النحو: ٢١٨- ٢٢٤، حاشية السجاعي على شرح قطر الندى: ١٠٤- ١٠٨.

(٢) المقتصد في شرح الإيضاح: ٥٨٨/١.

(٣) الأشباه والنظائر: ١٣٩/٨.

(٤) ينظر تفصيل ذلك في: الإيضاح في علل النحو: ١٣٥، كشف المشكل في النحو: ٤٢٢/١- ٤٢٣، ٤٢٧- ٤٢٨، الغُرَّة المخفية: ٤٨٩/٢- ٤٩٤، شرح الكافية: ٢٠٢/٢، ٢٠٥- ٢٠٦، ٢١٩- ٢٢١، أسرار النحو: ٢٢٤، وما بعدها، حاشية السجاعي على شرح قطر الندى: ١٠٧- ١١٠.

لتضمنها معنىً حقُّه أن يؤدَّى بالحرف، وهذا المعنى المتضمَّن يكون زائداً على المعنى الأصلي الموضوعةِ هذه الأسماءُ له، فأسماء الشرط مضمَّنة معنى (إنْ)، وأسماء الاستفهام مضمنة معنى الهمزة، وعندما وجدوا الإشارة معنىً لا يؤدى بحرف قالوا إنها مضمنة معنى حرفٍ كان على العرب أن تضعه، ولكنها لم تفعل ذلك[1]. والتضمينُ في تقديري مصطلح مختص بالأفعال لا بالأسماء ولا بالحروف (الأدوات)، وهو صورة من صور النيابة بين الأفعال، كما سنذكر في الفصل الثالث من الباب الثاني.

وبعض النحويين يصرح بنيابة هذه الأسماء عن الحروف، مستخدماً لفظ (النيابة)، أو ما يؤدي مفهومها مثل (وقع موقعه) أو (قام مقامه). يقول ابن السراج: ((باب الاسم الذي قام مقام الحرف، وذلك: كم، ومَنْ، وما، وكيف، ومتى، وأين. فأمَّا (كم) فبُنِيَتْ لأنها وقعت موقعَ حرف الاستفهام، وهو الألف....وأمَّا (مَنْ) فجعلوه سؤالاً عَنْ مَنْ ❖ يعقل، نحو قولك: مَنْ هذا، ومَنْ عمروٌ؟ فاستُغْنِيَ بِمَنْ عن قولك: أزيدٌ هذا، أعمروٌ هذا؟...))[2]. فقد ذكر ابنُ السراج إحدى العبارات الدالة على النيابة (وقعت موقعَ...) ومصطلح الاستغناء في سياق واحد مخالِطاً بين المصطلحات. ويقول ابن السِّيد في علة بناء أسماء الاستفهام والشرط والصلة: ((...نحو أسماء الاستفهام وأسماء المجازاة، لأن هذه الأسماء لَمَّا نابت مناب الحروف، جرت مجراها، وكذلك الأسماء الموصولة))[3].

فالنحويون هنا خلطوا في المصطلح بين المشابهة، وبعض الألفاظ الدالة على النيابة وغيرها، وتحقيق الأمر- كما يبدو لي- أن علة بناء هذه الأسماء هي

(١) ينظر التفصيل في: همع الهوامع: ١٧/١، حاشية الصبَّان: ٥٢/١- ٥٣.

❖ كذا جاء رسمُها، والصواب- في تقديري- الإدغام (عمَّن). ينظر الاقتضاب في شرح أدب الكُتَّاب: ١٢١/٢.

(٢) الأصول لابن السراج: ١٣٥/٢.

(٣) الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل: ٧٤- ٧٥.

مشابهة الحرف وكفى، يقول ابن مالك في ألفيته:

والاسمُ منهُ معرَبٌ ومبني لِشَبَهٍ مِنَ الحروفِ مُدْنِي.

وقد قسموا الشبه أربعةَ أقسام :وضعياً ومعنوياً واستعمالياً وافتقارياً، وهذه الأسماء المذكورة سابقاً مبنية للشبه المعنوي، لا للتضمين، ولا للنيابة.

فعلة بناء الأسماء إذن هي مشابهة الحروف لا غير، وهذا هو المطرد في أقوال النحويين[1]. لذا يقول ابن مالك:((جَعْل شبه الحرف سبباً لبناء الاسم أَوْلى من جعل غيره))[2]. وما دام الأمر كذلك فلا مسوغ لإطلاق ألفاظِ غيرِ المشابهة- كالتضمين والنيابة- لبيان علة بناء هذه الأسماء.

ب- ورد الخلط بين النيابة والشبه في بعض صور المبني بناءً عارضاً، كالمنادى المفرد المعرفة والنكرة المقصودة، عند مَنْ ذهب إلى بنائه لا إعرابه❖، فذهبوا إلى أنه مبني لِما يأتي:

- لوقوعه موقع الضمير، وشبهه به في الإفراد والتعريف[3].
- لأنه أشبَهَ الأصوات[4].
- لأنه وقع موقع اسم الخطاب (إياك- أنت)[5].
- لأنه أشبَهَ كافَ الخطاب، من أوجه متعددة[6].

(١) ينظر تفصيل هذه المسألة بطرائقها المختلفة في: الإيضاح في علل النحو: ٧٨، المقتصد في شرح الإيضاح: ١٢٧/١- ١٤٠، شرح الكافية:٢/١- ٣، ٢٩- ٣٠، الأشباه والنظائر:٥٠/٣- ٥٢، حاشية الصبان:٥١/١- ٥٤.

(٢) شرح عمدة الحافظ:١١١.

❖ بناؤه هو مذهب البصريين، أما الكوفيون فمعرَبٌ عندهم. ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف: المسألة (٤٥)، ١٨٠/١، وما بعدها.

(٣) ينظر:شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير):٨٦/٢.

(٤) ينظر:المرجع السابق:٨٧/٢- ٨٨.

(٥) ينظر:المسائل العسكريات:١٥٣، والإنصاف في مسائل الخلاف:١٨٢/١.

(٦) ينظر:شرح اللمع:٢٧٣/١، الإنصاف في مسائل الخلاف:١٨٢/١، ائتلاف النصرة:٤٥- ٤٦.

هكذا تعددت الأقوال، واختلطت الألفاظ التي تُسمَّى بها علةُ البناء بين قائل بالشبه أو بالنيابة، ولستُ في هذا المقام بعارضٍ بحث المسألة من حيثُ البناءُ والإعراب، لأن بناء المنادى أو إعرابه من الأمور المشكِلة في كتب النحو، وإنما القصد هنا إبراز التعدد في استخدام المصطلحات، وإطلاق لفظ النيابة أو ما بمفهومها في غير مواضعها.

٣- شاع إطلاق لفظ (الشبيه بالمشتق) على (ما ينوب عن المشتق في بعض المواضع)، ومن ذلك ما ينوب عن الوصف المشتق في باب النعت والحال. يقول ابن مالك:

وانعَتْ بمشتقٍّ كصَعْبٍ وذَرِبْ وشِبْهِهِ كذا، وذي، والمنتسِب

ويوضح الأشموني الشبيه بالمشتق بقوله: ((وشبهه: أي شبه المشتق، والمراد به ما أقيم مقام المشتق في المعنى من الجوامد))[1]، وهذه من مسائل النيابة عن الوصف المشتق في باب النعت ستتم معالجتها لاحقاً، ولا شِبْهَ فيها. فـ (ذو)، وصيغة النسب فيهما معنى المشتق بالتأويل، أي بالنيابة، لوقوعهما في الاستخدام موقع المشتق الذي يقتضيه الموضع في الأصل، فإذا قلنا بوجود الشبه بينهما فما وجه الشبه بين (ذو)، و(صاحب)؟ أو بين صيغة النسبة والمشتق الواقعةِ هي موقعه؟ لامجالَ لبيان الاشتقاق في نحو هذين الموضعين إلاَّ بالتأويل، والنيابة صورة من صور التأويل كما ذكرنا في الفصل الأول، أما الشبه فظاهرةٌ لا تأويلَ فيها، لذا نرى ابن عقيل عندما يوضح قولَ ابن مالك لا يذكر الشبه، وإنما يقول: ((والمراد بالمشتق هنا....، والمؤول بالمشتق: كاسم الإشارة....وكذا (ذو) بمعنى صاحب، والموصولة...))[2].

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٦٢/٣ (المتن).
(٢) شرح ابن عقيل: ١٩٥/٢.

-٥-

النيـابة والتعاقب، أو المعاقبة

المعاقبة: هي مصدر الفعل (عاقَبَ)، تقول: عاقَبَ الشيءُ الشيءَ، إذا جاء بِعَقِبِه، فهو معاقِبٌ وعَقِيْبٌ أيضاً[١]، والتعاقب: مصدر مطاوَع من الفعل السابق، تقول: عاقَبَ الليلُ النهارَ فتعاقَبَا تعاقباً، فهما يَتَعَاقَبَانِ وَيَعْتَقِبَانِ أيضاً[٢]. والمعنى اللغوي لهذه المادة اللغوية يقضي بالتناوب المطلق بين شيئين، من غير تقييد بخصائص وأحكام يمكن أن تترتب على هذا التناوب. يقول ابن منظور: ((وعاقَبَ بين الشيئين: إذا جاء بأحدهما مرةً، وبالآخَر أخرى....، والتعاقب: الوِرْدُ مرةً بعدَ مرةٍ....والتعاقب والاعتقاب: التداول، والعقيب: كل شيء أعقَبَ شيئاً، وهما يتعاقَبانِ ويَعْتَقِبانِ، أي: إذا جاء هذا، ذهَبَ هذا))[٣].

وفي هذا البحث أرجِّح استخدام (التعاقب) مصطلحاً للظاهرة، وليس (المعاقبة)، مع أن كلاً منهما صالح لأنْ يكون عنواناً أو مصطلحاً لهذه الظاهرة، من حيثُ إن (المعاقبة) لها معنى آخر هو ((أنْ تجزيَ الرجلَ بما فعَلَ سُوْءاً، والاسمُ: العقوبة))[٤]، أمَّا التعاقب فلا إشكالَ ولا تداخُلَ في دلالته، فهو يعني الوِرْدَ مرةً بعدَ مرةٍ، أو التداول كما نقلْنا عن ابن منظور آنفاً.

ومفهوم التعاقب في الدراسة النحوية أو المعاقبة كما يقول الدكتور عبد العظيم الشاعر هو ((صحة وقوع الشيء موقع غيره، بحيث يتعاقبان على مكان

(١) ينظر: لسان العرب: (عقب).
(٢) ينظر: المرجع نفسه.
(٣) المرجع نفسه.
(٤) المرجع نفسه.

واحد، ولا يشترط في تحقيقها أن يكون الموجود نائباً عن المعاقَب، بل قد يكون نائباً كما في أفعل التفضيل في نحو: ما علمتُ رجلاً أدقَّ في عقله الفهمُ منه في عقل محمد، فإن أفعل التفضيل فيه نائب عن فعلٍ يصح أن يعاقبه، فيقال: ما علمتُ رجلاً يدقُّ في عقله الفهمُ... وقد لا يكون الموجود نائباً كما في معاقبة الإضافة للتنوين، وهمزة الوصل للاَّم في نحو اسمِيٍّ وسِمْوِيٍّ، ومن هنا يَتبينَّ أن الصلة بين النيابة والمعاقبة هي العموم والخصوص الوجهي، فيجتمعان في نحو أفعل التفضيل في المثال المذكور، وتنفرد النيابة في نحو نيابة حروف الإعراب عن حركات الإعراب، وغيرها ممَّا صار فيه النائب بمنزلة الأصل، وتنفرد المعاقبة في نحو ما بين التنوين والإضافة))[1].

وتحقيق هذه المسألة يُوقِفُنا على خلط كبير في كلام الدكتور عبد العظيم، أوقعه فيه أمرانِ:

أحدهما: تقارب المعنى اللغوي للنيابة والتعاقب، يقول ابن منظور: ((وناب الشيء عن الشيء ينوب: قام مقامه، وأَنَبْتُه أنا عنه، وناوبَهُ: عاقبَهُ))[2]، وهذا التقارب هو الذي جعل النحويين يذكرون في بعض المواضع المحمولة على التعاقب، بعضَ الألفاظ الدالة على مفهوم النيابة.

والآخر: عدم مفهومٍ واضحٍ لظاهرة النيابة في بحث الدكتور عبد العظيم، وهذا ما أشرتُ إليه في الفصل السابق.

ويمكنني مناقشة ما ذكره الدكتور عبد العظيم من تعريف للتعاقب- أو المعاقبة كما يقول- وعلاقته بالنيابة، من خلال الآتي:

١- ذكر الدكتور أن (المعاقبة) هي صحة وقوع الشيء موقع غيره، بحيث

(١) بين الأصالة والنيابة في النحو العربي: ٣٤٨.
(٢) لسان العرب: (نوب).

يتعاقبان على مكان واحد. واعتراضي على هذا القول يأتي من حيث إن العقيب* لا يُشترَط فيه أن يقع في موقع غيره، أي في مكانه من سياق التركيب، لعدم اشتراط احتلال الموقع في ظاهرة التعاقب، فربما يعاقبُ الشيءُ الشيءَ في الموقع- وهذا هو الغالب في تقديري، لا الواجب- وربما يعاقبه في الحكم حسبُ، لا في الموضع:

أ- فالتنوين والإضافة يتعاقبان، ولكنْ ليس في الموقع، بل في كونهما علامتين من علامات الأسماء، فالتنوين- من حيث موقعُهُ- هو زائدة في آخر بنيةالكلمة المفردة من التركيب، أما الإضافة فتنفيذُها في اسمٍ يُركَّبُ مع اسمٍ تالٍ له تركيبَ إضافة.

ب- لام التعريف والتنوين يتعاقبان، في كونهما علامتين من علامات الأسماء، وموقع لام التعريف أول الكلمة، أما التنوين فآخرُها.

جـ- لام التعريف والإضافة يتعاقبان في الإضافة المَحْضَة، من حيثُ كونُهما معرِّفَيْنِ، وموقعهما ليس واحداً.

د- ذكر سيبويه (المعاقبة) تصريحاً في نحو: (زنادقة وزناديق)[1]، مع أن الهاء ليست عقيب الياء، وإنما هي عوض منها، وهما ليستا في موضع واحد من الكلمة.

٢- ذكر الدكتور الشاعر أنه لا يُشتَرط في تحقيق (المعاقبة) أن يكون الموجود نائباً عن المعاقَب، فقد يكون نائباً عنه وربما لا يكون كذلك، وعلى هذا تكون الصلة بين النيابة والمعاقبة عنده هي العموم والخصوص، والاعتراض على هذا

* العقيب هو((كل شيء أعقب شيئاً)) لسان العرب: (عقب).

(١) ينظر:كتاب سيبويه:٣٣٥/١.

القول من حيثُ الآتي :

أ- لا يمكن أن يكون العقيب نائباً، ولا النائب عقيباً، لأن النيابة ظاهرةٌ غيرُ التعاقب.

ب- لا خصوصَ ولا عمومَ بين الظاهرتين، فهما متشابهتان، أو متقاربتان، ولكنَّ بينهما فروقاً جوهرية تجعل كلاً منهما ظاهرةًقائمةً بذاتها، وهذا هو الأمر الذي أغفله الدكتور الشاعر.

لذا ينبغي الآن تحديد أهم ملامح الفرق بين الظاهرتين، على النحو الآتي :

١- ظاهرة النيابة ترتبط باحتلال الموقع، أمَّا في (التعاقب) فلا يُشترَط ذلك، فقد يعاقِبُ الشيءُ الشيءَ في الموقع، وقد يعاقبه في الحكم، فيقع كل منهما في غير موقع الآخر، كما أوضحتُ من قبل.

٢- إنْ تعاقب المتعاقِبانِ أو العقيبانِ على الموضع الواحد، فلا نيابةَ من حيثُ الآتي :

أ- ليس أحدهما أصلاً، والآخرُ فرعاً عليه، وإنما جوهرُ التعاقب هو صحةُ إقامة الشيءِ مقام شيء آخر في موقعه أو في حكم من الأحكام المؤداة بأيٍّ منهما (كالتعريف، أو علامة الاسمية كما أوضَحْنا قبلُ)، أما في النيابة فيجب أن يكون أحد عنصري الظاهرة أصلاً يتم إسقاطه ليحل محله في الاستخدام عنصر آخر في موقعه، فيكون فرعاً محولاً عن ذلك الأصل. لذا ليس في التعاقب إسقاطٌ من أصلٍ، أما النيابة فهي : (إسقاط+إحلال).

ب- إذا لم يكن أحد المتعاقِبَيْنِ أصلاً للآخر، فلا غرض يُتَوَخَّى من تعاقبهما، وإنما يكون تعاقبهما دليلاً على سعة العربية في مجال التعبير، أمَّا في النيابة فيجب أن يكون هناك غرضٌ مُتَوَخًّى للعدول عن الأصل إلى الاستخدام الذي عليه النيابةُ.

جـ- المتعاقِبان لا يأخذ أيٌّ منهما شيئاً من خصائص الآخر، أما في النيابة فيجب أن يأخذ النائب شيئاً من خصائص المنوب عنه أو من أحكامه الأخرى.

ولوجود التقارب في المعنى اللغوي بين النيابة والتعاقب، كما أوضحتُ، أطلق النحويون لفظ النيابة أو أحد الألفاظ الدالة على مفهومها، على بعض المواضع المحمولة على ظاهرة التعاقب، ومن هذه المواضع:

١- التعاقب بين الضمائر المنفصلة والمتصلة:

ذكر النحويون أن الضمير المنفصل قد يقع موقع المتَّصل، كما يقع المتصل موقع المنفصل، بشروط محددة لكل موضع[(١)]. ومن شواهد وقوع المنفصل موقع المتصل قول الفرزدق:[(٢)]

بِالوارِثِ الباعِثِ الأَمْواتِ قَدْ ضَمِنَتْ إِيَّاهُمُ الأَرْضُ في دَهْرِ الدَّهارِيرِ

فقال: (ضمنت إياهم) بدل (ضمنتهم). ومنه قول حميد الأرقط[(٣)]:

أَتَتْكَ عَنْسٌ تَقْطَعُ الأَراكا إِلَيْكَ حَتَّى بَلَغَتْ إِيَّاكا

يريد: حتى بلغتْكَ

وقد حمل ابن عصفور هذا التبادل الحادث بين الضمائر على الضرورة، وذكر هذين الشاهدين في هذا الموضع[(٤)]، كما حمل قولَ الشاعر الآتيَ على

(١) ينظر: المسائل العضديات: ٢٧- ٣٠، الخصائص: ٣٠٨/١، ١٩٦/٢- ١٩٧، تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد: ٨٣- ٨٥.

(٢) المسائل العضديات: ٢٨، والخصائص ٣٠٨/١، والأمالي الشجرية: ٤٠/١، والبيت في ديوان الفرزدق: ٢٦٤/١، وفيه (بالباعث الوارث) وهو في الخزانة (٢٨٨/٥) كذلك. ونسبه ابن جني في الخصائص: ٣٠٨/١ لأمية بن أبي الصلت، وقد أخلَّ به ديوانه، ينظر: أمية بن أبي الصلت: حياته وشعره، ص٣٣٩.

(٣) كتاب سيبويه: ٣٨٣/١، الخصائص: ٣٠٨/١، ١٩٦/٢. وقد جاء فيهما عجز البيت حسبُ أمَّا صدره فمأخوذ من خزانة الأدب: ٢٨١/٥.

(٤) ينظر: ضرائر الشعر: ٢٦١.

الضرورة:[1]

لَـمْ آتِ بَعْدَهُـمُ حَيّاً فَأُخْبِرَهُـمْ إلاَّ يَـزِيْدُهُـمُ حُـبّاً إِلَـيَّ هُـمُ

أمَّا ابن هشام فلا يرى ذلك من الضرورة ((لتمكُّنِ قائله من أن يقول: (إلاَّ يَزِيْدُونَهُمْ حباً إليَّ هُمُ) ويكون الضمير المنفصل توكيداً للفاعل))[2].

ومن شواهد وقوع المتصل موقع المنفصل قول الشاعر:[3]

وما نُبالِي إذا ما كُنْتِ جَارَتَنا أَلاَّ يُجاوِرَنا إلاَّكِ دَيَّارُ

يريد: إلاَّ إياكِ.

لقد ذكر النحويون في هذه الشواهد ونحوِها (وقوع الضمير موقع الضمير)، وهذه من العبارات الدالة على النيابة، في حين ذكر الدكتور السيد رزق الطويل أنهم((يستغنون بالضمير المتصل متى كان ميسوراً عن الضمير المنفصل))[4].

وتحقيق الأمر- في تقديري- يقضي بأنْ لا استغناءَ- لبُعْدِ هذا الاستخدام عن مفهوم الاستغناء الذي حدَّدناه- ولا نيابةَ أيضاً، لأن الضميرين من باب إعرابي واحد (النصب أو الرفع)، وإنِ اختلفا في الصورة بين الاتصال والانفصال. فلو سلَّمْنا بالنيابة هنا فماذا حمل النائب من خصائص المنوب عنه؟ إنه لم يحمل شيئاً قطُّ، فالضميران المختلِفانِ اتصالاً وانفصالاً- وهما متفقان إعراباً- يتناوبانِ (لغةً لا اصطلاحاً)، أي يتعاقبانِ على الموضع الواحد، بشروط

(١) ضرائر الشعر. والشاهد بهذه الرواية منسوب عند ابن عصفور للمرار بن منقذ، وقد نُسِبَ لزياد بن حمل، وبرواية الصدر (لم ألقَ بعدَهُمُ حياً فأخبرَهم) في شرح الحماسة للمرزوقي:١٣٩٢/٣، وبرواية أخرى للصدر (وما أُصاحِبُ من قومٍ فأذكُرَهُمْ) في المسائل العضديات:٢٨، وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد:٨٣. ولا شاهدَ في الصدر يؤثر فيه اختلافُ الروايات.

(٢) تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد:٨٤.

(٣) الخصائص:٣٠٨/١، ١٩٧/٢، وشرح التصريح:٩٨/١، والخزانة:٢٧٨/٥.

(٤) ظاهرة الاستغناء في الدراسة اللغوية:٢٩٠.

محددة عند النحويين[١]، أمَّا إذا اختلف الضميران من حيثُ موقعُهما الإعرابي (رفعاً ونصباًوجراً) فهنا نحمل الاستخدام على النيابة، وهذا ما سنعرضه لاحقاً.

٢ـ جاءت إحدى المسائل العضديات بعنوان ((تناوب الظرف والجار والمجرور على الموضع الواحد))[٢]، ومثال ذلك قول العرب: حاطهم قَصَاهم، وحاطهم بقصاهم، ومثله: مرأَى ومسمعاً، وبمرأى ومسمَعٍ[٣].

وفي تقديري أنْ لا نيابةَ هنا، وإنما هو تعاقُبٌ للظرف والجار والمجرور على الموضع الواحد، بوصفهما شبهَيْ جملةٍ، فيصح وقوع أيٍّ منهما في هذا الموضع، معمولاً للفعل المقدم.

٣ـ ذكر ابنُ هشام أن الإضافة في الاصطلاح هي: ((إسنادٌ خاص، وهو إسناد اسمٍ إلى ما أقيم مقامَ تنوينه، أو نونه التاليةِ للإعراب))[٤].

وفي تقديري أن هذا تسامُحٌ في إطلاق عبارة (أقيم مقامَ تنوينه...) لأن المضاف إليه ليس نائباً عن التنوين، وإنما هو عَقِيبُه، فهما يتعاقبان في كونهما من علامات الاسم، فإذا جاء هذا لم يأتِ ذاك، وهذه هي المعاقبة لا النيابة.

(١) تنظر هذه الشروط في: تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد: ٨١، ٨٣ـ ٨٥.

(٢) المسائل العضديات: ٤٠، ويبدو أن العنوان من إنشاء المحقق لا إنشاء أبي علي، إذ ذكر المحقّق ص٣١ من الدراسة السابقة للنص المحقّق: ((وضعتُ لكل مسألة عنواناً ورقماً مُثْبِتاً ذلك في المتن، واضعاً إياه بين حاصرتين[ ])).

(٣) ينظر: المرجع نفسه.

(٤) شرح اللمحة البدرية: ٢/٢١١.

-٦-

النيابة والإبدال

الإبدال: تعريفاً وأنواعاً:

الإبدال هو مصدر الفعل (أَبْدَلَ)، في نحو قولك: ((أَبْدَلَ الشَّيْءَ مِنَ الشَّيْءِ، وبدَّلَهُ: تَخِذَهُ منه بدلاً))[١]، وبَدَلُ الشيءِ غيرُه، ونُقِلَ عن ابن سيدة: ((بِدْلُ الشيء، وبَدَلُه، وبديلُه: الخَلَفُ منه، والجمع: أبدال))[٢]. والأصل اللغوي للإبدال ((جَعْلُ الشَّيْءِ مكان شَيْءٍ آخَرَ))[٣]، لذا جاء التعريف الاصطلاحي للإبدال جارياً على هذا الأصل اللغوي، فهو ((جَعْلُ حرفٍ مكانَ حرفٍ غَيْرِه))[٤]، وزاد بعضُ النحويين صفةَ (الإطلاق) على هذا الجَعْل[٥].

وقد شرَطَ اللغويون في هذا التعريف الاصطلاحي أن يكون الحرف المبدَلُ مكانَ الحرفِ المبدَل منه، لِيُخْرِجُوا بذلك القيدِ التعويضَ[٦]، إذِ العِوَضُ قد يكون في غير مكان المعوَّض منه، كما ذكرنا من قبل. أمَّا صفة الإطلاق التي أضافها بعضُ النحويين إلى التعريف الاصطلاحي للإبدال فقد قُصِدَ بها أن يشمل الإبدالُ القلبَ بوصفهِ- أي القلب- مصطلحاً تصريفياً مختصاً بحروف العلة الثلاثة (الألف والياء والواو) وكذلك الهمزة التي عدَّها بعضُ النحويين من الحروف المعتلة، لكثرة التغيير الذي يصيبها. فالإبدال أعمُّ من القلب، إذِ القلبُ مختص

(١) لسان العرب: (بدل).

(٢) المرجع نفسه.

(٣) المرجع نفسه.

(٤) شرح شافية ابن الحاجب: ١٩٧/٣.

(٥) ينظر: حاشية الصبان: ٢٧٩/٤.

(٦) ينظر: شرح المفصل: ٧/١٠، وحاشية الصبان: ٢٨٠/٤.

بحروف ثلاثة أو أربعة، والإبدال يشمل الحروف جميعها، معتلةً وغيرَ معتلةٍ. وقد عدَّ بعضُ النحويين اشتمالَ الإبدال على القلب من قبيل المجاز لا الحقيقة، لأن ((الإبدال إزالةٌ، والقلبَ إحالةٌ))[1]، وهذا الأمر دفع بعض النحويين إلى تقسيم البدل قسمين، هما عند ابن يعيش: ((بدلٌ هو إقامة حرف مقام حرفٍ غيره، نحو تاء تُخمَة وتُكَأَة، وبدلٌ هو قلب الحرف نفسه إلى لفظٍ غيره، على معنى إحالته إليه، وهذا إنما يكون في حروف العلة، التي هي الواو والياء والألف وفي الهمزة أيضاً لمقاربتها إياها، وكثرة تغيرها[2])).

وفي حديث النحويين خلطٌ بين البدل والإبدال، وفي تقديري أن ثمة فرقاً بينهما: فالبدل هو اسمُ أحد طرفَيِ الظاهرة، وهو الحرف الذي يحل محلَّ الحرف المبدَل منه، يوازيه (العِوَض) في ظاهرة التعويض، و(النائب) في ظاهرة النيابة، فهذا على مستوى الظاهرة (ظاهرة الإبدال). والبدل أيضاً هو ترجمةُ صنفٍ من أصناف الكلمات الداخلة في سياق التركيب النحوي، فجُعِلَ عنواناً لباب نحوي هو باب (البدل). أما (الإبدال) فهو مصطلح الظاهرة التي نتحدث فيها الآن.

وعلى هذا الأساس من فهم مفهوم (الإبدال) جاء الحديث في بعض أمثلة هذه الظاهرة، يقول ابن فارس: ((ومن سنن العرب إبدال الحروف، وإقامة بعضها مقام بعض، ويقولون: (مدحَه ومدهَه) و(فرس رِفَلٌّ ورِفَنٌّ)، وهو كثير مشهور قد ألَّف فيه العلماء))[3]. ومن تصانيف العلماء فيه كتابا (الإبدال) لابن السكيت (ت ٢٤٤هـ)، وأبي الطيب اللغوي (ت ٣٥١هـ)، وقد خصَّه ابن جني بالحديث في بابين من خصائصه، أحدهما (باب في الحرفين المتقاربين يُستعمَل

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٢٨٠/٤ (المتن).

(٢) شرح المفصَّل: ٧/١٠.

(٣) الصاحبي في فقه اللغة: ٣٣٣، وينظر: المزهر: ٤٦٠/١، والإتقان في علوم القرآن: ٩١٤/٢.

أحدُهما مكان صاحبه)[1] ، والآخر باب (تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني) الذي كان للإبدال نصيب من أمثلته.[2]

والإبدال نوعانِ:

أ- إبدال تصريفي:

وهو الإبدال الذي يدور في فلكه الحديث، في كتب النحو والصرف، ولا يحدث هذا النوع في حروف العربية كلها، وإنما يحدث في أحد ثمانية أحرف، يجمعها هجاءُ قولك (طويت دائماً)، وهذا النوع تدعو إليه ضرورةٌ صوتيةٌ، كالمماثلة في إبدال تاء الافتعال طاءً، إذا كانت فاءُ الفعل صاداً أو ضاداً أو طاءً أو ظاءً، نحو: (اضطرب، اصطلح، اظطلم، اصطبر)[3] ، والأصل في هذه الأفعال على ترتيبها: (اضترب، اصتلح، اظتلم، اصتبر)، ويمكن وصف هذا النوع بأنه قياسي، اختص بدراسته النحويون، وأمثلته وأحكامه مبسوطٌ القولُ فيها، في كتب النحو والصرف.

ب- إبدال لغوي:

هذا النوع اضطلع بدراسته اللغويون، فذكروا أمثلةً منه في الكتب اللغوية العامة، كالصاحبي والخصائص والمزهر، ووضع لغويون آخرون مصنفات مختصة به كما ذكرنا من قبل، وهذا النوع لا يخضع لقياس، ولا تدعو إليه ضرورة صوتية، وإنما له مسوِّغ صوتي، هو التقارب بين الحرفين المبدَل والمبدَل منه في المخرج، وربما في الصفة[4]. والمسوِّغ الصوتي غيرُ الضرورة الصوتية، لأن الأول غيرُ مُلزِم بالتغيير، أما الثاني فمُلزِم به. وأساس هذا الإبدال هو المسموع، لذا

(١) ينظر: الخصائص: ٢/٨٤- ٩٠.

(٢) ينظر: المرجع السابق: ٢/١٤٨، وما بعدها.

(٣) ينظر: المفتاح في علم الصرف: ٩٧- ٩٨.

(٤) ينظر: سر صناعة الإعراب: ١/١٨٠، والمنهج الصوتي للبنية العربية: ١٦٨.

وُصِفَ بأنه يجري على غير القياس[١]، وسمَّاه بعض النحويين بالإبدال غير الشائع[٢]، ويشمل هذا الإبدال حروفَ العربية كلَّها إلاَّ الألفَ، فلا يُبدَل منها. وقد أجاز بعض النحويين القياس على ما شاع من أمثلة هذا النوع، وقصر ما عداه على السماع[٣]. ومن أمثلة هذا النوع من الإبدال:

- الإبدال بين النون واللام: هَتَنَتِ السماءُ، وهتلت
- الإبدال بين الهمزة والهاء: أَرَقْتُ، وَهَرَقْتُ
- الإبدال بين الثاء والفاء: اللِثام، واللفام[٤]، ونحو ذلك.

ولأن الأصل اللغوي في الإبدال هو جعل الشيء مكان شيء آخر، كما ذكرنا من قبلُ، فقد أخذ هذا اللفظ مفاهيم اصطلاحية متعددة في كثير من المباحث العلمية والفنية المختلفة، وهي مفاهيم لا تخرج عن هذا الأصل العام، حتى أصبح الإبدال- أو البدل عند الكفوي- هو ((رفع الشيء ووَضْعُ غيره مكانه))[٥]، ومن العلوم التي صار للبدل أو الإبدال فيها مفاهيمُ اصطلاحية مأخوذة من هذا الأصل العام: علمُ النحو، وعلم البديع، وعلم الحديث، وعلم الهندسة، وعلم الأصول[٦].

(١) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٢٨٠/٤ (المتن).
(٢) ينظر: همع الهوامع: ٢١٩/٢.
(٣) ينظر: المزهر: ٤٦٩/١- ٤٧٠.
(٤) ينظر: كتاب (الإبدال): ٦١، ٨٨، ١٢٥ (على التوالي).
(٥) الكليات: ٢٥/١.
(٦) ينظر التفصيل في: المرجع السابق: ٢٥/١- ٢٦، كشاف اصطلاحات الفنون: ٢٠٤/١، ٢٠٥، ٢٠٩ (١٩٦٣م).

الإبدال والنيابة: اتفاقاً واختلافاً:

إذا كان أثر الأصل اللغوي العام في تحديد المفاهيم الاصطلاحية للبدل والإبدال على ذلك النحو في تلك العلوم، فقد أدَّى هذا الأصل اللغوي العام – من جهة أخرى – إلى إحداث خلطٍ في استخدام المصطلح النحوي بين الإبدال والنيابة، لأن النيابة أيضاً هي جَعْل شيء من عناصر التركيب مكان شيء آخر. وهذه أمثلة من إطلاق النحويين لفظ (البدل) في بعض مواضع النيابة:

أ- أهم مسألة من مسائل النيابة أطلق النحويون لفظ (البدل) فيها هي نيابة المصدر عن الفعل، التي صرَّحوا فيها بلفظ النيابة[1]، ولكنهم يذكرون في هذا الموضع نفسه التعويض[2]، والاستغناء[3]، كما أكثروا من إطلاق لفظ (البدل) في هذا الموضع مع النيابة، فيذكرون أن المصدر بدل من اللفظ بالفعل تجوزاً وتسامحاً[4]، بل إنهم يذكرون - أحياناً- البدل والنيابة في سياق واحد، كقول أبي حيان في باب المصدر: ((هو قسمان: بدل من الفعل نائبٌ عنه، ومنحلٌّ لحرف مصدري والفعل))[5]. وقول الأزهري: ((لأن تلك المصادر لم تأتِ للتأكيد أصلاً، وإنما هي مصادر جُعِلَتْ بدلاً من أفعالها، وعُوِّضَتْ منها، ففائدتها النيابة عن أفعالها، وإعطاءُ معانيها، لا تأكيدُها))[6].

(١) ينظر: تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد: ٢٠٦- ٢٠٧، الفوائد الضيائية: ١٩٢/٢، شرح التصريح على التوضيح: ٥١/١، حاشية السجاعي على شرح ابن عقيل: ٢٠.

(٢) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح: ٥٩٠/١.

(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٦٦١/٢.

(٤) تنظر أمثلةٌ لذلك في: كتاب سيبويه: ١٥٧/١، المقتضب: ٢٦٧/٣، شرح الكافية الشافية ٦٥٨/٢- ٦٦٢، ارتشاف الضرب: ١٧٠/٣، شرح التصريح على التوضيح: ٣٢٩/١- ٣٣٠، همع الهوامع: ١٨٩/١، ١١٧/٢، حاشية الصبان، ١١٦/٢.

(٥) ارتشاف الضرب: ١٧٠/٣.

(٦) شرح التصريح على التوضيح: ٣٢٩/١- ٣٣٠.

ب- القول الشائع عند النحويين أنَّ اسم الفعل نائب عن الفعل، ولكن ذكروا (البدلَ) أحياناً مع بعض أمثلة هذا الموضع، من ذلك قول المبرد: ((ألا تراك تقول: عليك زيداً، وإنما المعنى: خُذْ زيداً، وما أشبهه من الفعل، فإنْ قلتَ: عليكَ، لم تجمع بينها وبين فعل آخر، لأنها بدل من ذلك الفعل))[1]، وقول المجاشعي: ((تقول عليك زيداً، تريد: خُذْ زيداً، وكذلك: دونك زيداً، وأمامك، ووراءك، تجعل هذه الظروف بدلاً من الأفعال، تريد: احذَرْ، واتَّقِ، فتحذف الفعل، وتقيم الظرف مقامه))[2].

جـ- ذُكِرَ (البدل) في باب (التحذير)، فجعلوا (إياك) بدلاً من الفعل، كقول سيبويه: ((وحذفوا الفعلَ من إياك لكثرة استعمالهم إياه في الكلام، فصار بدلاً من الفعل))[3]، ويجعلون (إياك) قائمة مقام الفعل، أي: نائبة عنه، يقول أبو بكر الزبيدي: ((اعلم أنَّ (إياك) قد تكون بدلاً من الفعل، لأنها تدل عليه، فتقوم مقامه))[4]. ولي رأي في المنصوب في باب التحذير، من حيث نيابتهُ عن الفعل أو عدمُ نيابته عنه، سأعرضه في موضعه في الفصل الثاني من الباب الثالث.

ولرفع الإشكال بين النيابة والإبدال من جهة، والتفريق بين البدل والإبدال من جهة أخرى، يحسُنُ أن أشير إلى المسائل الآتية:

١- (الإبدال) هو عنوان هذه الظاهرة ومصطلحها، أمَّا (البدل) فهو اسمٌ للواقعِ موقعَ المبدَلِ منه، كما أنه اسمُ عنصر من عناصر التركيب النحوي في سياق تركيبي خاص، وعنوان الباب الذي يُوجَد فيه، نحو قولك: أعجبني

(١) المقتضب: ٣٢١/٢.

(٢) شرح عيون الإعراب: ٢٧٧.

(٣) كتاب سيبويه: ١٣٨/١، وينظر كذلك التصريح بالبدل في هذا الموضع، في: المسائل العضديات: ٣٠، شرح الكافية الشافية: ١٣٧٧/٣.

(٤) الواضح: ١٢٧.

المكانُ هواؤه ، فـ (هواءُ) بدل من (المكان).

٢ـ ظاهرة النيابة تشترك مع الإبدال في أن شيئاً احتلَّ موقع شيء آخر ، وتفترقان في ما يأتي :

أـ النيابة ظاهرة نحوية تركيبية ، أمَّا الإبدال فظاهرة لغوية (صوتية) ، مختصة بوقوع صوت مفرد (فونيم*) موقعَ آخَرَ مُسْقَطٍ ، فمجالُ الإبدال بنية الكلمة ، لا التركيب النحوي.

بـ النائب يحمل شيئاً من خصائص المنوب عنه وأحكامه إذا وقع موقعه ، أمَّا البدل فلا يحمل شيئاً من خصائص المبدَل منه ولا أحكامه ، لأنهما صوتان مفردان (فونيمان) لا خصائصَ لهما من الناحية النحوية التركيبية ، أو الإعرابية ، أو الدلالية.

جـ النائب كلمةٌ ، أو شبهُ جملةٍ ، أو جملةٌ ، أو أكثرُ من جملة (كالحروف المصدري وصلته) أمَّا البدل فصوتٌ مفرد (فونيم) أبداً.

٣ـ حديث النحويين واللغويين في ظاهرة الإبدال كان مقصوراً على إبدال (الحروف) أي الأصوات التي لها صورة في الرسم ، ومع هذا أخرجوا الألفَ التي قالوا بعدم الإبدال منها. وفي تقديري أن ظاهرة الإبدال يجب أن يكون مجالُها أوسعَ من هذا فهي ظاهرة مختصة بإبدال صوتٍ من آخر ، فيشمل ذلك قِسْمَي الأصوات المعروفين عند المحدثين بالصوامت والصوائت ، أو ما عُرِفَ عند النحويين بالحروف والحركات ، مع فارقٍ هو عدُّ أحرف المَدِّ واللِّيْنِ حركاتٍ طويلةً. لذا سيكون الإبدال على قسمين :

أـ إبدال حرف من حرف (أي :صامت من صامت) :

وهذا ما ذكره النحويون واللغويون في مباحث الإبدال.

* الفونيم :هو أصغر وحدة صوتية يؤدي تغيرها إلى تغير في المعنى.

ب- إبدال حركة من حركة (أي :صائت من صائت) :

وهذه المسألة تحدث فيها النحويون- وبخاصة ابن جني- قاصرين الأمثلة على الحركات القصيرة ، وقد تحدثوا فيها تحت عنوانات مختلفة ، نحو :

- تقريب الصوت من الصوت[1]
- إتْباعُ الحركةِ الحركةَ[2]
- هجوم الحركات على الحركات[3]

فسيكون الإبدال على هذا هو :وقوع الحرف موقع الحرف ، والحركةِ موقعَ الحركةِ ، أو هو :وقوع الصوت اللغوي موقع صوتٍ آخرَ. وهذه المسألة أضعُها للنظر فيها عند بحث ظاهرة الإبدال على مستوى الأصوات اللغوية :صامتةً وصائتةً ، قصيرة كانت هذه الصوائت أم طويلة. أمَّا أمثلة الإعلال- وهو إبدال بالمفهوم العام للإبدال كما ذكرنا من قبل- التي قالوا فيها بالقَلْب ، نحو (قال) التي أصلها (قَولَ) فقلبت الواو ألفاً أو أُبْدِلَتْ ألفاً ، و(ميزان) التي أصلها (مِوْزان) فقلبت- أو أبدلت- الواو ياءً ، فهذه مسائل لا إبدالَ ولا قلبَ فيها- كما يبدو لي- وإنما ينبغي دراستُها دراسة صوتية تضع اليد على حقيقة التغيير الحاصل فيها من ناحية صوتية صِرْفٍ :

/ق ـَ و ـَ ل ـَ / ← /ق ـً ل ـَ /

/م ـِ و ز ـً ن/ ← /م ـٍ ز ـً ن/

فاحتلال الموقعية على مستوى الأصوات اللغوية المفردة هو (إبدال) ، أمَّا احتلال الموقعية على مستوى التركيبات النحوية فهو نيابة. فيؤسَّس على ذلك

(١) ينظر :الخصائص :١٤٥/٢- ١٤٧.

(٢) ينظر :كتاب سيبويه :٢٥٥/٢- ٢٥٦ ، والخصائص :٣٣٨/٢- ٣٣٩ ، والأشباه والنظائر :١٦٦/٥- ١٦٧.

(٣) ينظر :الخصائص :١٤٠/٣- ١٤٣.

القولُ بأنْ لا نيابةَ على مستوى الأصوات المفردة، بما في ذلك علامات الإعراب، فلا نيابةَ في علامات الإعراب، وهذا ما سيتم بيانُه بعد قليل.

إنابة الحركة عن الحرف، والحرف عن الحركة:

ذكر ابن جني ذلك في باب من أبواب خصائصه جاء على هذا العنوان[1]، وقد ذكرتُ سابقاً أن الإبدال- في تقديري- مختص بالأصوات المفردة، أما النيابة فمختصة بالتركيبات النحوية. فهل هذا من الإبدال أو من النيابة؟

النيابة والإبدال مردودان عندي في هذا الباب، لأنْ لا نيابةَ على مستوى الأصوات المفردة- كما ذكرتُ قبلُ- ولا إبدالَ هنا أيضاً، لأن الحرفَ يُبْدَل من الحرف، والحركة تبدل من الحركة، ولا يُبدَل أي منهما من الآخر. وهذا بيان هذه المسألة بقسميها اللذين ذكرهما ابن جني، مع بيان توجيهي لها على النحو الآتي:

أ- إنابة الحركة عن الحرف:

بيان ذلك عند ابن جني ((أنْ تَحْذِفَ الحرف وتُقِرَّ الحركةَ قبلَه نائبةً عنه، ودليلةً عليه))[2]. فمن حذف الياء، وإنابة الكسرة عنها- بحسب قوله- قول الشاعر:[3]

كَفَّاكَ كَفٌّ لا تَلِيْقُ دِرْهَماً جُوْداً وَأُخْرَى تُعْطِ بِالسَّيْفِ الدَّمَا

ومنه قول الأعشى:[4]

وَأَخُو الغَوَانِ مَتَى يَشَأْ يَصْرِمْنَهُ وَيَكُنَّ أَعْدَاءٍ بُعَيْدَ وِدادِ

(١) ينظر الخصائص: ١٣٥/٣، وما بعدها، والأشباه والنظائر: ٦٤/٢.

(٢) الخصائص: ١٣٥/٣.

(٣) المرجع نفسه، وينظر كذلك: الأمالي الشجرية: ٧٢/٢. وقد ذكَرَ ابنُ جني البيت نفسه في موضع آخر، جاعلاً هذا من باب (الاكتفاء) بالحركة عن الحرف، والاكتفاء هو الاستغناء، ينظر الخصائص: ٩٢/٣.

(٤) كتاب سيبويه: ١٠/١، والخصائص: ١٣٥/٣، والبيت في ديوان الأعشى ص١٢٩، برواية: (وأخو النساءِ) وبها يسقط موطن الاستشهاد

وعليه قوله تعالى: ﴿ **يَا عِبَادِ فَاتَّقُونِ** ﴾[1].

ومن حذف الواو، وإنابة الضمة عنها- بحسب قوله- قول الشاعر:[2]

إنَّ الفَقِـــيرَ بَيْنَنا قَاضٍ حَكَمْ أَنْ تَـــــــرِدَ الماءَ إذا غَارَ النُّجُـمْ

يريد: النجوم. ومنه قوله تعالى: ﴿ **ويَمْحُ اللهُ الباطلَ** ﴾[3]، وقوله: ﴿ **ويومَ يَدْعُ الداعِ** ﴾[4]، وقوله: ﴿ **سَنَدْعُ الزَّبانِيَةَ** ﴾[5].

ومن حذف الألف وإنابة الفتحة عنها- بحسب قوله- قول الشاعر:[6]

أَلاَ لاَ بَارَكَ اللهُ في سُهَيْلٍ إذا مَا اللهُ بارَكَ في الرِّجَالِ

È- - -/È- È È -È/- -È- - -È -È/- È È -È/- -È

وبإنعام النظر في هذه الشواهد نجد أنْ لا نيابةَ ولا إبدالَ فيها، ولم يُحذَفْ- نطقاً- أي حرف من حروف المد الثلاثة، فهذه الحروف في حقيقتها الصوتية هي حركات طويلة، والذي حدث هو تقصيرُها، لا حذفُها، فأصبحت قصيرةً بعد أن كانت طويلة، إمَّا لإقامة الوزن في الشواهد الشعرية السابقة، وإمّا للتخلص من التقاء الساكنين كما في: يمحُ اللهُ، يدعُ الداعِ، سندعُ الزبانية، أو طلباً للتخفيف كما في: يا عبادِ فاتقون.

ولن أبتعد في هذا التوجيه عن أقوال النحويين أنفسهم، في نظرهم إلى الطبيعة النطقية لهذه الأصوات الثلاثة. فابن جني يذكر أن الحركة حرف صغير،

(١) من سورة الزمر: ١٦.

(٢) الخصائص: ١٣٦/٣.

(٣) من سورة الشورى: ٢٤.

(٤) من سورة القمر: ٦.

(٥) من سورة العلق: ١٨.

(٦) الخصائص: ١٣٦/٣، والخزانة: ٣٥٥/١٠.

إذا أشبعْتَها، ومطَلْتَها، تولَّد منها حرفٌ من جنسها[1]، فمعكوس هذا الكلام أن حرف المد واللين حركةٌ طويلة، إذا قُصِّرَتْ بقي منها حركةٌ قصيرة، بل إن ابن جني يصرِّح بأن الحركة بعضُ حرف المد واللين فيقول: ((فالفتحة بعضُ الألف، والكسرةُ بعضُ الياء، والضمة بعضُ الواو. وقد كان متقدمو النحويين يُسَمُّوَن الفتحة الألفَ الصغيرة، والكسرةَ الياءَ الصغيرة، والضمةَ الواوَ الصغيرة، وقد كانوا في ذلك على طريق مستقيمة))[2].

فعلامَ القولُ بالنيابة إذن؟ إن النيابة (حذف+إحلال)، وحرفُ المد- وهو حركة طويلة من حيثُ طبيعتهُ النطقيةُ- لم يُحذَفْ قطٌّ، لأن الحذف إزالة، وإنما قُصِّر من صورته الطويلة ليصبح حركة قصيرة، فهو موجود بصورة نطقية أخرى تختلف عن الصورة الأولى في الكمية حسبُ ❖.

ب- إنابة الحرف عن الحركة:

بيان ذلك عند ابن جني أن الألف والياء والواو تنوب عن الفتح والكسر والضم في إعراب الأسماء الستة، وتنوب الحروف عن حركات الإعراب في التثنية

(١) ينظر الخصائص: ٣١٧/٢، ١٢٣/٣.

(٢) سر صناعة الإعراب: ١٧/١. وينظر كذلك: الخصائص: ٣٢٩/٢.

❖ ربما أفاد هذا التوجيه في بعض مسائل الإعراب النحوي، فعند توكيد الفعل المسند إلى واو الجماعة أو ياء المخاطبة بالنون الثقيلة يحدث من التغيير ما يجعله على هذه الصورة: (لَتَرْكَبُنَّ، لَتَلْعَبِنَّ، ارْكَبُنَّ، اِلْعَبِنَّ) وفي الإعراب يقول النحويون إن الفاعل محذوف لالتقاء الساكنين، وبقيت الضمة أو الكسرة دليلاً عليه، أو نائبة عنه. وهذا في تقديري منافٍ لطبيعة نطق واو الجماعة وياء المخاطبة بوصفهما ضميرين حركيَّيْن، يساوي كل منهما حركة طويلة من حيث القيمةُ الصوتيةُ، فهل يضرُّ الإعرابَ شيئاً قولُنا إن الفاعل في نحو هذه التركيبات هو: واو الجماعة أو ياء المخاطبة الذي خُفِّفَ أو قُصِّرَ في نطقه، والضمة أو الكسرة بعضُه؟ أليست هذه الواو والياء تعادلان- نطقاً- الواو والياء في قولنا: (اشربُوا الماءَ، اشربِي الماءَ)؟ وللعلة نفسها وهي التقاء الساكنين؟ ومع هذا لم يقل أكثر النحويين هنا بحذف الواو أو الياء لأنهما مُثْبَتَتَان خطاً. والاعتبار في اللغة بالمنطوق لا المرسوم. فتقصير الحركة الطويلة في نحو هذا الاستخدام يُعَدُّ طريقةً من طرائق إعادة التوازن إلى الكلمة العربية لتدخل في الإطار المسموح به في اللفظ. ينظر: دراسة الصوت اللغوي: ٣٣٦.

والجمع المذكر والأفعال الخمسة أيضاً[1].

وهذه المسألة فيها نظر، إذ إن النحويين جعلوا علامات الإعراب على قسمين: علامات أصلية- وهي الحركات الثلاث وكذا السكون جزماً- وعلامات نائبة عن العلامات الأصلية، والذي ينوب عندهم ثلاثة أنواع:

أ- حروف نائبة عن الحركات كما ذكر ابن جني.

ب- حركات نائبة عن الحركات الأصلية، وهي الفتحة في جر ما لا ينصرف، والكسرة في نصب الجمع المختوم بألف وتاء زائدتين.

جـ- الحذف نائب عن الحركات الأصلية، وهو في نصب الأفعال الخمسة وجزمها بحذف النون، وجزم الأفعال المعتلة الآخر بحذف حرف العلة.

فالحروف- وما جرى مجراها من حركات وحذفٍ- أنائبة هي عن حركات الإعراب الأصلية؟ أم بدلٌ منها؟ أم إن الأمر على غير ذلك؟.

علامات الإعراب الفرعية (أنائبةٌ هي عن الأصلية، أم مُبْدَلة منها، أم غير ذلك)؟

الشائع عند النحويين أن الإعراب- في الأصل- يكون بالحركات، والإعرابُ بالحروف فرع عليه، وهذا مذهب البصريين، أمَّا الكوفيون فذهبوا إلى أن الإعراب يكون بالحركة كما يكون بالحرف[2]. ولكنهم اختلفوا اختلافاً كبيراً في فروع هذه المسألة، عند حديثهم في الأبواب التي جعلوا علامات إعرابها نائبة عن علامات الإعراب الأصلية.

---

(١) ينظر: الخصائص: ١٣٧/٣.

(٢) ينظر تفصيل هذه المسألة في: الإيضاح في علل النحو: ٧٢، المقتصد في شرح الإيضاح: ١٠٣/١، المرتجل: ٥٤، اللباب في علل البناء والإعراب: ١٣/٢، شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير): ١١٦/١- ١١٩، البسيط في شرح جمل الزجاجي: ١٨٨/١، وما بعدها، شرح اللمحة البدرية: ٢٤٣/١، وما بعدها، شرح التصريح على التوضيح: ٦١/١، وما بعدها، الأشباه والنظائر: ٤٧/٣- ٤٨.

والحروف التي عُدَّتْ فروعاً على الأصل، شاع عند النحويين القول بأنها نائبة عن الحركات، بل إن تحقيق أقوالهم يقضي بأن مواضع الإعراب الأربعة (الرفع والنصب والجر والجزم) لها أربعُ علاماتٍ أصول هي: الضمة للرفع، والفتحة للنصب، والكسرة للجر، وإسقاط الحركة للجزم، وما عدا هذه العلامات في هذه المواضع ((فروع نائبة عن هذه العلامات الأصول، وهي عشرة: ثلاثة تنوب عن الضمة، وهي الواو والألف والنون. وأربعة تنوب عن الفتحة، وهي الكسرة والألف والياء وحذف النون، واثنانِ ينوبان عن الكسرة، وهما الفتحة والياء، وواحدة تنوب عن حذف الحركة، وهي حذف حرف العلة، أو حذف النون))[1]. وقد جُمِعَتْ هذه العلامات التي ذكروا أنها نائبة، في سبعة أبواب نحوية، هي: (الأسماء الستة، المثنى، الجمع المذكر السالم، الجمع المختوم بألف وتاء زائدتين، ما لا ينصرف، الأفعال الخمسة، الفعل المضارع المعتل الآخر)[2].

أمَّا المحدثون فقد وقفوا أمام هذه المسألة من زوايا متعددة، ولم يصلوا- بحسب ظني- إلى قول راجح يدفع هذا الخلط والاضطراب والاختلاف:

- فمنهم مَنْ دعا إلى إلغاء فكرة نيابة الحروف عن الحركات، لكنه لم يضع البديل المناسب، فقد لجأ إلى القول بأن بعض الكلمات تُرِكَتْ من غير علامة إعراب[3].
- ومنهم مَنْ ذهب إلى أن كل علامة من علامات الإعراب هي أصلية في نفسها، ولا توجد هناك علامة مقدَّرة، مفرقاً بين الحالة الإعرابية والعلامة الإعرابية، منتهياً إلى أن الحالة الإعرابية ربما تكون لها علامة إعرابية ظاهرة

(١) شرح التصريح على التوضيح: ٦١/١، وينظر كذلك: شرح المكودي: ١٣.

(٢) ينظر تفصيل القول في هذه الأبواب، في: شرح التصريح على التوضيح: ٦١/١- ٩٠.

(٣) ينظر: في الإعراب ومشكلاته: مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، جـ٤٢، ١٩٧٨م، ص ١٧١- ١٧٢.

أو ليس لها علامة إعرابية ظاهرة[1].

- من بين قرارات مجمع اللغة العربية بالقاهرة ((اعتبار علامات الإعراب أصليةً، دون تمييز بين أصلي وفرعي))[2].

والرأي الذي أذهبُ إليه هنا، على غير ما سبق ذِكْرُه، ففي تقديري أن علامة الإعراب لا تكون إلاَّ حركة: الضمة للرفع، والفتحة للنصب، والكسرة للجر، وإسقاط الحركة للجزم، ظاهرةً أو مقدَّرةً لعلةٍ، على النحو الذي سيأتي بيانُهُ، أمَّا الحركات الظاهرة التي يؤتى بها بخلاف هذا الأصل فليست نائبة عن الحركات الأصول، وإنما هي أنفُسُها علاماتُ إعراب معدولٌ بها عن الأصل لعلةٍ صوتية، أو علة نحوية، ويكون تقدير هذه الحركات الإعرابية الأصلية، أو العدول عنها إلى حركة أخرى لعلةٍ صوتية في الغالب، فلا يكون الإعراب بغير الحركةِ البتةَ.

ولإيضاح الأمر، ينبغي أن أشير إلى المسائل الآتية:

أ- ليس معنى الأصل أنه أسبق تاريخياً، كما ذهب إلى ذلك الدكتور حسن عون[3]، وإنما الأصل هنا هو أصل القاعدة التي تحكم نظام اللغة في هيكله العام وخصوصياته المتفرد بها.

ب- ليس معنى الأصل أن يكون غيره- بالضرورة- نائباً عنه، لأن غيرَ الأصلِ هو الطارئ، لا النائب. فلا نيابة على مستوى الأصوات المفردة كما ذكرتُ من قبل.

جـ- الإعراب لا يكون في تقديري إلاَّ بحركة، إمَّا ظاهرة، وإمّا مقدَّرة- وهذا هو الغالب- أو معدول بها عن الأصل في بابين فقط (ما لا ينصرف والجمع

(١) ينظر: العلامة الإعرابية في الجملة: ١٥٧- ١٥٨.

(٢) مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاماً: ٢٩٢، وينظر نصُّ القرار أيضاً في: العيد الذهبي لمجمع اللغة العربية: ١٧٢.

(٣) ينظر: العلامة الإعرابية في الجملة: ١٥٠.

المختوم بألف وتاء زائدتين) أمَّا الإعراب بالحروف، فلا اعتبارَ له في هذه المسألة، فلا إعرابَ بالحروف.

د- مسوغ لجوئي إلى التعليل الصوتي لبيان تقدير الحركة الإعرابية، أو العدول عنها إلى حركة أخرى، أن حركات الإعراب هي (صوائت قصيرة) في التحليل الصوتي، فالعدول عنها إلى غيرها، وتقديرها محذوفة لا يمكن أن يكون إلاَّ لعلةٍ صوتية، فهي من الناحية الوظيفية تدخل في إطار الدراسة النحوية، أمَّا من الناحية النطقية فتدخل في إطار الدراسة الصوتية، فإذا كُنَّا سنتحدث في مسوغ العدول عن الحركة الأصل إلى غيرها، أو عن مسوغ حذفِها من آخر الكلمة، من غير مَسٍّ لوظيفة هذه الحركة في تركيب الجملة، فمن المنطقي أن يكون تسويغنا لذلك صوتياً لا نحوياً ❖.

وهذا تفصيل بحث هذه المسألة موزَّعاً على أبوابها السبعة:

١- إعراب الأسماء الستة:

في إعراب الأسماء الستة، ستةُ مذاهب معروفة:[(١)]

أ- إعرابها بالحروف، فحروف المد الثلاثة هي علامات الإعراب، وهذا هو المشهور في مصنَّفات النحويين.

ب- إعرابها بالحركات التي قبل الحروفِ، والحروفُ إشباع للحركات.

جـ- إعرابها بالحركات التي قبل الحروف، والحركات منقولة من الحروف.

د- إعرابها بالحركات والحروف معاً.

❖ اطَّرد هذا عندي في ستة أبواب، أما الباب السابع- وهو أكثرها إشكالاً- فقد عجزت عن تسويغ العدول فيه عن الحركة الأصل إلى غيرها صوتياً، فاعتمدتُ التسويغ النحوي الذي ذكره النحويون، وهذا الباب هو (ما لا ينصرف) تاركاً الأمر لبحث آخر مختصٍ بهذا الباب المُشْكِل.

(١) ينظر تفصيل هذه المذاهب، وبيان قائليها في: الإنصاف في مسائل الخلاف: المسألة الثانية، ١٠/١- ١٩، التبيين عن مذاهب النحويين: ١٩٣- ٢٠٠، شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير): ١١٩/١- ١٢٢، شرح الكافية: ٢٧/١- ٢٩، البسيط في شرح جمل الزجاجي: ١٩٠/١- ١٩٦، ارتشاف الضرب: ٤١٥/١- ٤١٧، شرح اللمحة البدرية: ٢٦٢/١- ٢٦٥، ائتلاف النُّصْرة: ٢٨- ٢٩، همع الهوامع: ٣٨/١- ٣٩.

هـ- إعرابها بحركات مقدَّرة في الحروف.

و- إعرابها بالتغيير والانقلاب.

ولكل قول من هذه الأقوال أنصاره، الذين يحاولون إبطال ما عداه، وفي تقديري أن هذه الأسماء معربة بالحروف أنفسها، التي هي في حقيقتها الصوتية حركات طويلة، فهي مرفوعة بضمة طويلة، ومجرورة بكسرة طويلة، ومنصوبة بفتحة طويلة، ولا توجد قبل (الألف والياء والواو) حركة مجانسة كما يقول النحويون، لأنها هي أنفسها حركات طويلة.

وهذه الأسماء امتازت عن بقية الأسماء المعربة بأنها ناقصة في تركيبها المورفولوجي (الصرفي)، فهي((من المنهوكات صوتياً))[1]، فجاء مَطْلُ الحركة الإعرابية معادلاً لنقص بِنية هذه الأسماء عن المطَّرد في بناء الأسماء في العربية، يقول ابن بابشاد:((وإنما أعربت بالحروف وهي على هذه الحالة- أعني إذا كانت مضافة- لأنها أسماء حذفت لاماتُها، وضُمِّنت معنى الإضافة، فَجُعِلَ إعرابُها بالحروف كالعوض من حذف لاماتها))[2].

وعند قطع هذه الأسماء عن الإضافة تدخل في باب آخر من حيثُ إعرابها، فتعرب بحركات قصيرة (أبٌ، أخٌ، حمٌ، هَنٌ)، وعند إضافتها إلى غير ياء المتكلم تُمطَل حركة الإعراب لتتحول إلى حركة طويلة، وإذا أضيفت إلى ياء المتكلم تُقدَّر على آخر هذه الأسماء الحركاتُ الثلاث القِصار، لعلةٍ صوتية، هي مجيء (ياء المتكلم) مضافاً الاسمُ إليه، وهو ضمير حركي يساوي كسرة طويلة من حيث قيمتُه الصوتيةُ، فلا تبقى قبله أية حركة للإعراب، أما التنوين الذي في المفرد فقد حُذِفَ للإضافة، فالتغيير على النحو الآتي:

(١) فنون التقعيد وعلوم الألسنية:٤- ٥، ص ٢٧٣.

(٢) شرح المقدمة المحسبة:١/١١٩.

- هذا أبٌ+الياء ← هذا أبي:

/ء ـَ ب ـُ ن/ + / ـِ / ← /ء ـَ ب ∅∅/ + / ـِ / ← /ء ـَ ب ـِ /

- رأيتُ أباً + الياء ← رأيتُ أبي:

/ء ـَ ب ـَ ن/ + / ـِ / ← /ء ـَ ب ∅∅/ + / ـِ / ← /ء ـَ ب ـِ /

- مررتُ بأبٍ+الياء ← مررتُ بأبي:

/ء ـَ ب ـِ ن/ + / ـِ / ← /ء ـَ ب ∅∅/ + / ـِ / ← /ء ـَ ب ـِ /

أمَّا إعراب هذه الأسماء عند إضافتها إلى غير ياء المتكلم بحركات قصيرة، نحو (هذا أَبُه، رأيتُ أَبَه، مررتُ بأبِهِ) وكذلك مجيء الأسماء الستة على لغة القصر، فهذه مستويات لهجية خاصة، خارجة عن المطَّرد في استخدام العرب.

٢- إعراب المثنَّى:

ذكر النحويون أن المثنى يُعرَب بالألف رفعاً، وبالياء المفتوح ما قبلها نصباً وجراً، ويلي ألِفَهُ وياءه نونٌ مكسورة، فتقول: جاء الزيدانِ، رأيتُ الزيدَيْنِ، مررتُ بالزيدَيْنِ، وهناك لغة لبعض العرب تُسمَّى لغةَ القصر يلزمون فيها المثنى الألفَ أبداً، كما سُمِعَ عن العرب ضمُّ النون التي في آخر المثنى وفتحُها، وهذه مستويات لهجية حُمِلَتْ أحياناً على الضرورة، وأحياناً على أنها لغة لبعض العرب[1].

والمسألة التي سأقِفُ عليها هنا ذات وجهين: ما حقيقةُ إعراب المثنى؟ وما حقيقة النون التي يؤتى بها في نهاية صيغة التثنية؟

فمن حيث إعراب المثنى، نجد النحويين على ثلاثة مذاهبَ رئيسة عليها

(١) تنظر هذه المسألة في: الخصائص: ١٦/٢- ١٨، ضرائر الشعر: ٢١٧- ٢١٩، شرح اللمحة البدرية: ٢٦٩/١- ٢٧٢.

بعضُ التفريعات :[1]

- المثنى معرب بالحروف (الألف والياء) وهذا هو أشهرها.
- المثنى معرب بالحركات المقدرة في الحروف (أي في الألف والياء).
- المثنى معرب بالتغيير والانقلاب في حال النصب والخفض، وعدمِ التغيير في الرفع.

وهذه المذاهب- وما تفرَّع منها- جاهَدَ أنصارُ كلٍ منها في إثبات رأيه بمحاولة إبطال المذاهب الأخرى، وحاصلُ هذا الأمر هو إبطال هذه المذاهب كلها بأقوال النحويين أنفسهم. وهنا أود الإشارة إلى رأي لم يَشِعْ في كثير من كتب النحو، وهو رأي نُسِبَ إلى الأخفش، مفاده أن المثنى معرَب بحركات مقدَّرة على لام الكلمة، أي إنه مُعرَب بحركات مقدرة على الدال من (الزيدانِ والزيدَيْنِ)، وأن حرف التثنية دالٌ عليه.[2]

ورأي الأخفش هو الراجح في تقديري فليست الألف والياء علامةً للإعراب، وإنما هما مورفيمانِ للتثنية حسبُ ❖. ولا وظيفةَ لهما من حيثُ الإعراب وإن اختلفا في الهيئة وفي طبيعةِ نطقهما الصوتية. فمورفيم الرفع حركة طويلة من حيث قيمتهُ الصوتيةُ، أمَّا مورفيم النصب والجر فهو صوت مزدوج / ـَـ ي/❖❖ ، ولا وظيفةَ إعرابيةَ لهذين المورفيمين، وإنما لهما وظيفة

(١) ينظر تفصيل القول في هذه المذاهب وأصحابها في: الإيضاح في علل النحو: ١٣٠- ١٣٤، النكت في تفسير كتاب سيبويه: ١/١٢٠- ١٢١، أسرار العربية: ٥١- ٥٢، الإنصاف في مسائل الخلاف: المسألة الثالثة، ١/١٩- ٢٦، التبيين عن مذاهب النحويين: ٢٠٣- ٢٠٨، شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير): ١/١٢٢- ١٢٤، شرح الكافية: ١/٢٩- ٣١، البسيط في شرح جمل الزجاجي: ١/١٩٧- ٢٠٢، شرح اللمحة البدرية: ١/٢٧٧- ٢٨٠، ائتلاف النصرة: ٢٩- ٣٠، همع الهوامع: ١/٤٧- ٤٨.

(٢) ينظر: شرح الكافية في النحو ١/٣٠، شرح اللمحة البدرية: ١/٢٧٩- ٢٨٠، همع الهوامع: ١/٤٧- ٤٨.

❖ المورفيم (Morpheme) هو((أصغر وحدة صرفية ذات معنى على مستوى التركيب)): في فقه اللغة وقضايا العربية ص٧٨- ٧٩. وللمورفيم أشكاله وأنواعه ووظيفته في التركيب. ينظر تفصيل ذلك في المرجع السابق: ٧٨- ٨٢، وعلم اللغة بين التراث والمعاصرة: ١٦٧- ١٧٦.

❖❖ في العربية الفصحى صوتان مزدوجان شائعان في الاستخدام، هما: / ـَ ي/ ، / ـَ و/. في نحو: لَيْلْ« /ل ـَ ي ل/ ، يَوْمْ« / ي ـَ و م/. ينظر: العربية الفصحى، لهنري فليش: ٣٦، ٤٥- ٤٦، ٦٣- ٦٤.

دلالية على مستوى التركيب، هي الدلالة على التثنية حسبُ. ويُسْتَدَلُ بتغيُّر صورة المورفيم، واختلاف طبيعة نطقِهِ، على تغيُّرِ الحالة الإعرابية، رفعاً، أو نصباً وجراً.

فالمثنى على هذا التوجيه الذي ارتضيه في البحث معرَبٌ بحركات مقدَّرة على آخر الكلمة التي أُلْحِقَ بها مورفيم التثنية: (الضمة رفعاً، والفتحة نصباً، والكسرة جراً). ولا اعتبارَ بالاعتراض الذي نقله ابنُ هشام على هذا الرأي، فقد قال: ((وردَّ بأن الحرف المُزَاد في الكلمة لمعنىً، لا يُخِلُّ بالإعراب لِما قبله، كالمزيد فيه ياء النسب، وتاء التأنيث))[1]، وهذا الاعتراض مردود عليه بما يأتي:

أ- دخول ياء النسبة وتاء التأنيث- وهما مورفيمان- لا يُخِلُّ بالإعراب لِما قبله، من حيث إنَّ هذين المورفيمين يمكنهما حملُ علامة الإعراب، فلا مانعَ صوتيَّ من مجيء علامة الإعراب عليهما- أو تاليةً لهما من حيث النطق- إذْ رُكِّبا مع الكلمة حتى صار كلٌّ منهما مع الكلمة كالجزء الواحد، فانتقلت علامة الإعراب إليهما.

ب- أمَّا مورفيما التثنية فلا يمكن أن تظهر قبلهما علامة الإعراب، من حيثُ إن أحدهما فتحة طويلة، والآخر مزدوج صوتي /ـَـ ، ـَـ ي/ ولا يمكن مجيء علامة الإعراب بعدهما للعلة نفسها، ولزيادة النون بعدهما، ولا نغفل هنا أن بعض العرب حرَّك نون التثنية في حال النصب والجر بالفتح، كما حرك نونها بالضم في حال الرفع[2]، فالسبب في تقدير الحركات الإعرابية على لام الكلمة هو إلحاق مورفيم التثنية بالكلمة، فالمانع من عدم ظهور حركة الإعراب صوتيٌّ صِرْفٌ.

(١) شرح اللمحة البدرية: ١/٢٧٩- ٢٨٠.

(٢) ينظر: ضرائر الشعر: ٢١٧- ٢١٩، شرح اللمحة البدرية: ١/٢٦٩- ٢٧٢.

وقد اقترن بحذفِ حركة الإعراب حذفُ التنوين من المفرد، إذ هو في حقيقته الصوتية نون ساكنة ❖، وحُذِفَ التنوين بسبب إلحاق مورفيم التثنية في آخر الاسم المفرد. وبعد إسناد الفعلِ المحذوفةِ من آخره حركةُ الإعراب، إلى مورفيم التثنية، يُؤْتَى بنون ساكنة بعد مورفيم التثنية تكون معادلاً أو معاقِباً صوتياً للتنوين المحذوف من المفرد❖❖، إذِ التنوينُ والنون في التثنية والجمع مُؤْذِنانِ بتمام الكلمة، لذلك تُحذَف النون من صيغة التثنية والجمع المذكر عند الإضافة إلى ما بعده، كالتنوين الذي يُحذَف من المفرد عند الإضافة ❖❖❖.

وهذه النون التي تزاد بعد مورفيم التثنية ساكنةٌ في الأصل- كالتنوين- وهنا يلتقي ساكنان، فتُحرَّك النون لالتقاء الساكنين: (مسلمانْ، مسلمَيْنْ)- بحسب اصطلاح النحويين- أو تُحرَّك النون تخلصاً من التعذر المقطعي، إذْ يتكوَّن بإدخال النونِ مقطعٌ مرفوضٌ في تأليف الكلام في حال الوصل، وهو المقطع الطويل المغلق بصامت(ص ح ح ص)، أو المقطع الطويل المغلق بصامتين (ص ح ص ص)، وهذان المقطعان مختصان بالوقف، وربما أتيا في وصل الكلام في الإطار المسموح به في تأليف الكلام العربي في نحو (شابَّةٌ«ص ح ح ص»ص ح»ص ح ص) و(خُوَيْـــــصَّةٌ«ص ح»ص ح ص»ص ح»ص ح ص). وللتخلص من هذا التعذر المقطعي يضاف صائت قصير في آخر المقطع المتعذِّر

❖ عرَّف النحويون التنوين بأنه((نون ساكنة تثبت لفظاً، لا خطاً))شرح الكافية الشافية:٤/٢١٩٣.

❖❖ ذكر النحويون أقوالاً متعددة في نون التثنية والجمع السالم، فقيل:إنها عوض من الحركة والتنوين في المفرد، وهذا هو أشهر المذاهب، ويُنسَب إلى سيبويه، وقيل:هي عوض من الحركة في موضع ومن التنوين وحدَه في موضع، وقيل:هي عوض من الحركة وحدها، وقيل:من التنوين وحده، وقال الفراء: فُرِّق بها بين ألف التثنية وألف النصب في الواحد. ينظر تفصيل ذلك في:كتاب سيبويه:١/٤، النكت في تفسيركتاب سيبويه:١/٢٩٣، أسرار العربية:٥٤، اللباب في علل البناء والإعراب:٢/٥٨- ٥٩، التبيين عن مذاهب النحويين:٢١١- ٢١٤. وهناك رأي نقله الإستراباذي يلتقي مع ما ذهبتُ إليه:((وقال بعضُ الكوفيين:إنه تنوينٌ حرِّكَتْ للساكنين، فقويت بالحركة، وهو ما اخترنا، إنْ أرادوا أنه كالتنوين، في معنى كونه علامة التمام، لا في الأفعال الخمسة))شرح الكافية:١/٣١.

❖❖❖ على الرغم من هذا التوافق الذي بين التنوين ونون التثنية والجمع صوتياً ووظيفياً، يفارقها من أوجه:لزوم حركة نون المثنى والجمع، ثبوت هذه النون في الوقف، ثبوتها مع الألف واللام، ثبوتها في النداء (يا زيدان)، ثبوتها في باب التبرئة (نفي الجنس) نحو:لا زيدينِ عندنا. ينظر:شرح ملحة الإعراب:٤٥، الأمالي الشجرية:١/١٩٧- ١٩٨.

وجوده في وصل الكلام، الذي نشأ من إضافة هذه النون- وهذه صورة من صور إعادة التوازن((لإعادة الكلمة إلى الإطار المسموح به))[1]- فينقسم هذا المقطع على مقطعين، كالآتي:

مُسْلِمانْ« مُسْ+لِ+مانْ=ص ح ص+ص ح+صـ ح ح صـ
مُسْلِمَيْنْ=مُسْ+لِ+مَيْنْ= ص ح ص+ص ح+صـ ح صـ صـ
مُسْلِمان=مُسْ+لِ+ما+ن=ص ح ص+ص ح+صـ ح ح+صـ ح
مُسْلِمَيْنِ=مُسْ+لِ+مَيْـ+نِ=ص ح ص+ص ح+صـ ح صـ+صـ ح

ولهذه العلة نفسها لم يأتِ في العربية مطرداً تأكيد الفعل المسنَد إلى ألف الاثنين بالنون الخفيفة، إلاَّ عند يونس بن حبيب والكوفيين[2].

وتُحرَّك النون هنا بالكسر على الأصل في حركة التخلص من التقاء الساكنين[3]، وذكر النحويون أسباباً أخرى كالتعديل، وأمن اللبس، والتخفيف، والفرق بين حركة نون المثنى ونون الجمع المذكر السالم[4]. وفي تقديري أن الكسر قد جاء هنا على الأصل في حركة التخلص من التقاء الساكنين- كما اشتهر عند النحويين[5]- يقويه اللجوء إلى المخالفة الصوتية مع الألف (مورفيم التثنية) إذْ هي حركة طويلة، فلو جيء بالفتحة هنا لتوالت في نهاية الكلمة مجموعة صوائت من جنس واحد، وهذا ما تأباه العربية، فجيءَ بالكسرة لهذه المخالفة[6]، في حين جاءت الفتحة في نحو (كَيْفَ، أَيْنَ) للتخلص من التقاء الساكنين في نهاية الكلمة

(١) دراسة الصوت اللغوي:٣٣٧.
(٢) ينظر:شرح المفصل:٣٨/٩، التوطئة:١٢٧.
(٣) ينظر:شرح المقدمة المحسبة:١٢٩/١.
(٤) ينظر:شرح ملحة الإعراب:٤٨- ٤٩، أسرار العربية:٥٥، اللباب في علل البناء والإعراب:٦٢/٢، الأشباه والنظائر:٢٥٤/١- ٢٥٥.
(٥) ينظر:شرح المفصل:١٢٧/٩.
(٦) ينظر:العربية الفصحى:٤٨- ٤٩، التطور اللغوي:٤٧.

لعدم صوائت متوالية. وليس للكسرة- في تقديري- قيمة خلافية يُفرَّق بها بين نون التثنية ونون الجمع المذكر، كما قال النحويون، لأن الذي يفرِّق بين صيغتَي التثنية والجمع هو المورفيم الذي أُلْحِقَ بالمفرد آخِراً:

- مورفيم التثنية :فتحة طويلة أو صوت مزدوج /ـَـ ، ـَـ ي/
- مورفيم الجمع المذكر :ضمة طويلة، أو كسرة طويلة /ـُـ ، ـِـ/

لذا نستطيع تعرفَ نوع الاسم، أمثنىً هو أم مجموع عند تسكين النون وقفاً: (مسلمانْ- مسلِمَيْنْ، مسلمُوْنْ- مسلِميْنْ)، فلو كانت حركة النون ذات قيمة خلافية، لما أمكننا التفريق بين المثنى والمجموع عند الوقف. أمَّا عند تغيير صورة مورفيم الجمع من حركة طويلة إلى مزدوج صوتي /ـَـ ي/ في نحو (مررتُ بالمصطفَيْنَ) فهذا محصور في نوع واحد من الأسماء المختومة بألف، ولا يؤسَّس عليه بناءُ علةٍ لأمثلة التثنية كلها، ويكفي السياقُ دالاً على هذه التفرقة إذا وقفْنا على الكلمة.

وبعد عرض رأيي مفصَّلاً في إعراب صيغة التثنية، وبيان ما عرض فيها من تغيير، يمكننا متابعة ما سبقت الإشارة إليه في الكتابة الصوتية الآتية:

أ- في حال رفع المثنى: (سالِمٌ ← سالِمان):

/ س ـَ ل ـِ م ـُ ن/ + / ـَ /← / س ـَ ل ـِ م ∅ ∅ / + / ـَ /← / س ـَ ل ـِ م ـَ / + /ن/← / س ـَ ل ـِ م ـَ ن/ + / ـِ /← / س ـَ ل ـِ م ـَ ن ـِ /

ب- في حال نصب المثنى: (سالماً ← سالِمَيْن):

/ س ـَ ل ـِ م ـَ ن/ + / ـَ ي/ ←/ س ـَ ل ـِ م ∅ ∅ / + / ـَ ي / ←/ س ـَ ل ـِ م ـَ ي/ + / ن / ← / س ـَ ل ـِ م ـَ ي ن/ + / ـِ / ← / س ـَ ل ـِ م ـَ ي ن ـِ /

جـ- في حال جرِّ المثنى: (سالِمٍ ← سالِمَيْن):

/ س ـَ ل ـِ م ـِ ن/ + / ـَ ي/ ←/ س ـَ ل ـِ م ∅ ∅ / + / ـَ ي/ ←/ س ـَ ل ـِ م ـَ ي/ + / ن/ ← / س ـَ ل ـِ م ـَ ي ن/ + / ـِ /←/ س ـَ ل ـِ م ـَ ي ن ـِ /

٣- إعراب الجمع المذكر السالم:

اختلاف النحويين في إعراب الجمع المذكر السالم، وفي سبب المجيء بالنون في آخره، هو الاختلاف نفسه الذي ذكروه في المثنى، وقد أحلْتُ على مصادره. وتوجيهي لإعراب هذه الصيغة يتَّسق مع التوجيه نفسه الذي ذكرتُه في المثنى. فالجمع المذكر السالم- في تقديري- مُعْرَبٌ بحركات مقدَّرة على آخر الكلمة التي أُلْحِقَ بها مورفيمُ الجمع، (الضمة رفعاً، والفتحة نصباً، والكسرة جراً).

فالواو والياء (الحركتان الطويلتان) هما مورفيمان للجمع المذكر، ولا وظيفةَ إعرابية لهما، فليسا علامتين للإعراب، وإنما يُسْتَدَلُّ بتغيُّر صورة المورفيم، واختلاف النطق به، على تغيُّرِ الحالة الإعرابية ❖. وعلة حذف حركة الإعراب من آخر الاسم، هي العلة الصوتية نفسها التي ذكرتُها في المثنى، إذْ إن مورفيم الجمع (بصورتيه) حركة طويلة، فلا يمكن أن تسبقه حركةٌ، لذا حُذِفَتْ حركةُ الإعراب، واقترن بحذفها حذفُ التنوين لإلحاق المورفيم بآخر الكلمة، ثم جِيْءَ بالنون معادلاً أو معاقباً صوتياً للتنوين المحذوف من آخر الكلمة، ثم حُرِّكت هذه النون بالفتح تخلصاً من التقاء الساكنين.

فإنْ قيل: لِمَ حُرِّكتِ النون بالفتح تخلصاً من التقاء الساكنين، مع أن الأصل في حركة التخلص منهما هي الكسرة كما ذكرتَ آنفاً؟❖❖ قلتُ: لم تُحرَّكِ النون بالفتح للفرق بين صيغتي الجمع المذكر والتثنية، كما ذكرتُ من قبل، وإنما عُدِلَ عن الكسر- وهو الأصل- لعلةٍ صوتية، وقد ذكر النحويون جواز العدول عن هذا

❖ ذكر ابن بابشاذ أن في الواو ست علامات((الجمع، والتذكير، والسلامة، والقِلَّة، وعلامة الرفع، وحرف الإعراب)) شرح المقدمة المحسبة: ١٣٣/١، وهذا توسع في القول لا يذهب البحث إليه.

❖❖ هناك لغة لبعض العرب تُكسَر فيها نون الجمع المذكر على الأصل. ينظر: مجالس ثعلب: ١٧٦/١- ١٧٧، وضرائر الشعر: ٢١٩؛ وهناك لغة أخرى ثبتت فيها الياء والنون في الجمع أبداً، وأُعْرِبَ بالحركات على النون. ينظر: المسائل العضديات: ١٢٣، ضرائر الشعر: ٢١٩- ٢٢٠.

الأصل لعلةٍ[1] ، وتتمثل هذه العلة في إيثار الخفة ودفع الاستثقال في حال الرفع :

مسلمونْ← مسلمون (ثقل)← مسلمونَ :

/ م ـُ س ل ـِ م ـُّ ن / + / ـِ / ← / م ـُ س ل ـِ م ـُّ ن ـِ / ← / م ـُ س ل ـِ م ـُّ ن ـَ /

فالعربية تكره الجمع بين الضم والكسر في نحو (مسلمونِ)❖❖ ، أمَّا مجيء الفتحة في حالي النصب والجر مع مورفيم (الياء) فللمخالفة الصوتية بين الأصوات المتماثلة ، حتى يطَّرد الباب على سَنَنٍ واحد :

مسلِميْنْ ← مسلِمين← مسلِميْنَ :

/ م ـُ س ل ـِ م ـٍ ن / + / ـِ / ← / م ـُ س ل ـِ م ـٍ ن ـِ / ← / م ـُ س ل ـِ م ـٍ ن ـَ /

و(إيثار الخِفَّة والسهولة) و(المخالفة) من القوانين الصوتية المؤثرة في بنية الكلمة العربية[2] ، يُفَسَّر بهما بعض صنوف التغيير في بِنْية الكلمات العربية.

وهذا بيان التغيير الحاصل في إعراب صيغة الجمع المذكر السالم ، بالكتابة الصوتية :

أ- في حال الرفع : (سالِمٌ← سالِمُوْنَ) :

/ س ـً ل ـِ م ـُ ن / + / ـُّ / ← / س ـً ل ـِ م ∅ ∅ / + / ـُّ / ←/ س ـً ل ـِ م ـُّ / + / ن / ← / س ـً ل ـِ م ـُّ ن / + / ـَ / ←/ س ـً ل ـِ م ـُّ ن ـَ /

ب- في حال النصب : (سالماً ← سالِمِيْنَ) :

/ س ـً ل ـِ م ـَ ن / + / ـِـ / ← / س ـً ل ـِ م ∅ ∅ / + / ـِـ /

(١) ينظر : الأمالي الشجرية : ١٢٧/٢ـ ١٢٨ ، شرح المفصَّل : ١٢٧/٩.

❖❖ العلة في ذلك ، أن الكسرة هي أضيق الحركات وأكثرها تقدماً ، والضمة هي أضيق الحركات وأكثرها تراجعاً. ينظر : المنهج الصوتي للبنية العربية : ٥٣.

(٢) ينظر تفصيل القول في ماهيَّة القوانين الصوتية ، وقانونَي السهولة والمخالفة في : التطور اللغوي : ١٣ـ ١٧ ، ٣٧ ، ٤٧ ، وعلم اللغة بين التراث والمعاصرة : ٢٧٦ـ ٢٧٧.

← / س ـً ـ ل ـِ م ـٍ / + / ن / ← / س ـً ـ ل ـِ م ـٍ ن /+ / ـَ /
← / س ـً ـ ل ـِ م ـٍ ن ـَ /

جـ- في حال الجر: (سالِمٍ← سالِمِيْنَ):

/ س ـً ـ ل ـِ م ـِ ن / + / ـٍ / ← / س ـً ـ ل ـِ م ∅∅ / + / ـٍ
/ ← / س ـً ـ ل ـِ م ـٍ / + / ن / ← / س ـً ـ ل ـِ م ـٍ ن /+ /
ـَ / ← / س ـً ـ ل ـِ م ـٍ ن ـَ /

ملحوظات خاصة بإعراب صيغتَي المثنى والجمع المذكر السالم:

١- لا ضَيْرَ في تغير صورة المورفيمات الدالة على الجمع والتثنية تبعاً لتغيُّر الموقع الإعرابي، لأنَّ الحركة الإعرابية قد حُذِفَتْ من الكلمة عند إلحاق المورفيم بها، فيُسْتَدَلُّ بهذا التغير في صورة المورفيم على تغير الموقع الإعرابي استدلالَ تلازُمٍ حسبُ، وليس للمورفيم أية وظيفة إعرابية كما ذكرنا من قبل، ولهذا التغيُّر نظير في العربية. فالضمائر- وهي مورفيمات دالة على الشخص :في الغيبة أو التكلُّم أو الخطاب- تختلف صُوَرُها باختلاف مواضعها الإعرابية، متصلةً كانت أم منفصلة، وإذا اشترك مورفيم موضعَي النصب والجر في كلٍّ من الصيغتين، في صورة واحدة، فقد اشتركت ضمائر النصب والجر المتصلة في صورة واحدة أيضاً.

٢- إنْ قيل :كيف تكون النون في المثنى والجمع المذكر السالم معاقباً أو معادلاً صوتياً للتنوين المحذوف من الاسم الذي أُلْحِقَ به المورفيم، وبعض هذه الأسماء التي تُثنَّى وتُجمَعُ ممنوعة من الصرف نحو: (أحمد، أحمدان، أحمدونَ)، فالجواب أنَّ((الاسمَ مستحقٌ للتنوين في الأصل، وإنما سقط لشبهه بالفعل، وبالتثنية بَعُدَ من الفعل فعاد إلى حقِّه))[1]، وكذلك يبعُدُ عن الفعل بالجمع (أحمدونَ).

(١) اللباب في علل البناء والإعراب:٦١/٢.

أمَّا ثبوت النون في المثنى والجمع مع ما فيه لام التعريف (العالِمُ، العالمانِ، العالمونَ) مع أن الكلمة قبل دخول المورفيم لا يدخلها التنوين لدخول لام التعريف عليها، فربما يكون تسويغ ذلك ما ذكره العكبري من أن((الاسم تثبت فيه النون قبل الألف واللام، فلما دخلا لم يحذفاه لقوَّته بحركتهِ، بخلاف الإضافة))[1]، التي تُحذَف معها النون.

ولهذا أُجْرِيَتِ الأسماءُ المثناة والمجموعة جمعاً مذكراً سالماً- وهي قبل دخول المورفيم غير منوَّنة- مجرى الكلمة المنوَّنة، طرداً لبابَي التثنية والجمع المذكر على سَنَنٍ واحد، وطَرْدُ الأبواب على سَنَنٍ واحد من الأصول المعتبرَة في العربية[2].

٣- تتغير صورة مورفيم الجمع المذكر من الحركة الطويلة إلى المزدوج الصوتي / ـَـ و/ / ـَـ ي/ ❖، وذلك إذا كان المفرد مختوماً بفتحة طويلة (مصطفى) فيلزم تقصير الفتحة الطويلة لينشأ انزلاق صوتي بين الحركات المتتابعة: الفتحة القصيرة- بعد التقصير- والضمة الطويلة أو الكسرة الطويلة (مورفيم الجمع)، لينشأ صوت الواو أو الياء الذي يُعرَف عند المحدثين بنصف الصامت أو نصف الحركة، ويكون إعراب هذا الاسم بحركات مقدَّرة على الألف المقصَّرة (لام الكلمة) للتعذر، كما هو معروف في إعراب الاسم المقصور:

مصطفى + (واو الجمع) ← مصطفَوْنَ

(١) اللباب في علل البناء والإعراب: ٥٩/٢- ٦٠.

(٢) ينظر: الأشباه والنظائر: ٢١٧/٢- ٢٢٢.

❖ ينشأ هذا المزدوج الصوتي من انزلاقٍ حادثٍ من تتابع حركتين. ينظر: علم الأصوات لبرتيل مالمبرج: ٨٠- ٨٣.

مصطفى + (ياء الجمع) ← مصطفَيْنَ ❖ :

§ /م ـُ ص ط ـَ ف ـً/ + /ـُـ/ ← /م ـُ ص ط ـَ ف ـَ/ + /ـُـ/ ← /م ـُ ص ط ـَ ف ـَ و/ + /ن/ ← /م ـُ ص ط ـَ ف ـَ و ن/ + /ـَ/ ← /م ـُ ص ط ـَ ف ـَ و ن ـَ/

§ /م ـُ ص ط ـَ ف ـً/ + /ـٍ/ ← /م ـُ ص ط ـَ ف ـَ/ + /ـٍ/ ← /م ـُ ص ط ـَ ف ـَ ي/ + /ن/ ← /م ـُ ص ط ـَ ف ـَ ي ن/ + /ـَ/ ← /م ـُ ص ط ـَ ف ـَ ي ن ـَ/

٤ـ إعراب الجمع المختوم بألف وتاء زائدتين :

يُرفَع هذا الجمع بالضمة الظاهرة على لاحقته الزائدة (مورفيم الجمع المؤنث)، ويجر بالكسرة، وهذان الإعرابان يجريان على الأصل في علامات الإعراب، ولكن العدول عن الأصل يكون في حال النصب، إذ يقتضي الأصل أن تكون علامة النصب الفتحة، ولكنه يُنصَب بالكسرة (رأيتُ طالباتٍ)، وهذه الفتحة يراها النحويون نائبة عن الكسرة، لهذا ذهبوا إلى أن النصب هنا محمول على الجر، كما حُمِلَ عليه في المثنى وجمع المذكر، لأن المؤنث فرع على المذكر، والفروع تُحمَل على الأصول[1]، وهذا هو مذهب الجمهور في نصبه، وقد نُسِبَ إلى الأخفش قوله إن الكسرة في حال النصب ليست علامة إعراب، وإنما هي علامة بناء، وقد ردَّه معظم النحويين، واتهمه بعضهُم بالضعف[2].

❖ هناك حالة أخرى تتغير فيها صورة مورفيم الجمع من حركة طويلة إلى مزدوج صوتي، وذلك عند إسناد المضارع أو الأمر المعتل الآخر بالألف إلى واو الجماعة أو ياء المخاطبة، فيحصل التغيير نفسه: (تقصير الفتحة الطويلة في آخر الفعل+حدوث انزلاق صوتي بين الفتحة القصيرة والحركة الطويلة- مورفيم الجمع- فينشأ المزدوج الصوتي /ـَو ، ـَي/) :

تسعى، اِسْعَ+واو الجماعة ← تَسْعَوْنَ، اِسْعَوْا

تسعى، اِسْعَ+ياء المخاطبة ← تَسْعَيْنَ، اِسْعَيْ

(١) ينظر: أسرار العربية: ٦٢، اللباب في علل البناء والإعراب: ٦٨/٢، البسيط في شرح جمل الزجاجي: ٢٠٩/١- ٢١٠، ارتشاف الضرب: ٤١٩/١، شرح اللمحة البدرية: ٢٤٤/١- ٢٤٧.

(٢) ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه: ١٢٢/١- ١٢٣، اللباب في علل البناء والإعراب: ٦٨/٢. وقد نُسِبَ هذا الرأي للمبرد أيضاً، ينظر: ارتشاف الضرب: ٤١٩/١، شرح اللمحة البدرية: ٢٤٥/١- ٢٤٦. ولم أجِدْ هذا الرأي للمبرد في المقتضب الذي يصرح فيه بأن هذا الجمع معرَب في كل أحواله، ينظر: المقتضب: ٦/١- ٧، ٣٣١/٣.

ونَصْبُ هذا الجمع بالكسرة على سبيل التحتُّم عند البصريين، أمَّا الكوفيون فقد جوَّزوا نصبه بالفتحة على الأصل، قياساً على ما سُمِعَ من العرب، من نحو قولهم: ((اِسْتَأْصَلَ اللهُ عِرْقَاتَهُمْ))[1]، أمَّا هشام من الكوفيين فقد أجاز ذلك في ما حُذِفَتْ لامُهُ في المفرد، ولم تُرَدَّ في الجمع كلُغات وبنات، مستشهداً لذلك بالسماع[2]، ونُسِبَ إلى أبي عثمان المازني إجازة إظهار الفتحة على آخر هذا الجمع عند بنائه اسماً لِـ (لا) النافية للجنس في نحو (لا مسلماتَ لك)[3].

وفي تقديري أن الكسرة هنا علامة إعراب، لا بناء، وليست نائبة عن الفتحة، فلا مُوجِبَ للبناء هنا، ولا نيابةَ بين الحركات في تقديري كما ذكرتُ من قبل، وقد عُدِلَ بها عن الفتحة علامةً للنصب، لعلةٍ صوتية، هي المخالفة بين الأصوات المتماثلة، وهذا هو الراجح عند بعض المحدثين[4]، فلو نُصِبَ بالفتحة (رأيتُ مسلماتً) لتوالَتْ في آخر الصيغة فتحة طويلة وأخرى قصيرة بينهما صوت صامت (التاء)، لذا يُلجَأ إلى المخالفة الصوتية بإبدال الفتحة القصيرة كسرةً قصيرة، مثلما عُمِدَ إلى المخالفة بكسر نون التثنية (مسلمانِ) وكسر نون التوكيد الثقيلة في الفعل المسند إلى ألف الاثنين ونون النِسوة، نحو (لا تلعبانِّ، لا تَلْعَبْنانِّ)، وكَسْر نون الأفعال الخمسة في الفعل المسنَد إلى ألف الاثنين: (يلعبانِ- تلعبانِ):

مسلماتً ← مسلماتٍ : / م ـُـ س ل ـِـ م ـًـ ت ـَـ ن / ←/ م ـُـ س ل ـِـ م ـًـ ت ـِـ ن /

أمَّا التنوين الذي في هذا الجمع فقد قيل: إنه تنوين مقابَلة، فهو نظير النون في الجمع المذكر، وقيل: إنه تنوين الصرف كالذي في المفرد، وقيل: إنه عِوَض ممَّا مُنِعَ

(١) الخصائص: ١٥/٢، وينظر كذلك ٣٠٧/٣، وارتشاف الضرب: ٤١٩/١.
(٢) ينظر: شرح اللمحة البدرية: ٢٤٧/١.
(٣) ينظر: الخصائص: ٣٠٨/٣.
(٤) ينظر: العربية الفصحى: ٤٨، التطور اللغوي: ٤٣.

الاسمُ من الفتحة في النصب[1]. والراجح في تقديري أنه تنوين صرف، فهو نظير التنوين في المفرد، ولا داعي لتكلُّف القول بأنه نظير النون في الجمع المذكر، لأن هذه النون هي معادل صوتي للتنوين في المفرد، الذي حُذِفَ لإلحاق مورفيم الجمع بالاسم المفرد، فالأَوْلى حَمْل هذا التنوين على أصله الذي في المفرد، فهُوَ هُوَ، ولا اعتبارَ بالاعتراض على هذا الرأي الذي رجَّحْتُه- وهو المنسوب إلى الرَّبعي- إذ يقضي الاعتراض بأن هذا التنوين موجود في ما لا ينصرف مفردُه، نحو قوله تعالى: ﴿ **فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ** ﴾[2]، لأن الأصل في الاسم هو الصرف، وإنما مُنِعَ الصرفُ عندما أشبَهَ الفعلَ، وبجمعهِ بَعُدَ شبهُه بالفعل، فأعيد إلى أصله وهو الصرف، وهذا ما ذكرتُه آنفاً عند الحديث في إعراب المثنى والجمع المذكر السالم.

٥- إعراب ما لا ينصرف:

هناك صنفٌ من الأسماء في العربية يُمنَعُ التنوينَ، كما يُمنَعُ الكسرة علامةً للجر، وذكر النحويون أن علةَ منعه التنوينَ والكسرَ هي شِبْهُهُ الفعلَ- وهذه علة نحوية لا صوتية- فمُنِعَ ما مُنِعَ الفعلُ منه، وهو التنوين والكسر. وحصروا لمشابهة هذا الاسمِ الفعلَ عللاً شرطوا توافرَ اثنتين منها للمنع من الصرف، أو علةٍ قائمةٍ مقامَ علَّتين في الاعتبار، ثم اختلفوا: هل مُنِعَ الاسمُ التنوينَ أولاً، ثم تبِعَ الكسرُ التنوينَ، أو إن التنوين والكسر سقطا معاً من هذا الاسم؟ وهذه الأمور مبسوطٌ القولُ فيها، في المصادر النحوية[3]، ولا شَأْنَ لنا هنا ببحثِها كلِّها.

---

(١) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: ٦٨/٢- ٦٩، والتبيين عن مذاهب النحويين: ٢١٨.

(٢) من سورة البقرة: ١٩٨.

(٣) ينظر تفصيل هذه المسائل في: النكت في تفسير كتاب سيبويه: ٨١١/٢- ٨١٢، أسرار العربية: ٣٠٨- ٣١٠، كشف المشكل في النحو: ٤٢/٢- ٤٣، شرح المفصل: ٥٧/١- ٧١، شرح الكافية: ٣٥/١- ٣٦، البسيط في شرح جمل الزجاجي: ٢١١/١- ٢١٤، شرح اللمحة البدرية: ٢٤٨/١- ٢٤٩.

والذي يعنينا هنا هو القول الشائع عند النحويين بأن هذه الأسماء تُجَرُّ بالفتحة نيابةً عن الكسرة، والاتجاه السائد عندي أنْ لا نيابةَ بين الأصوات المفردة، صوامت كانت أم صوائت، ولا إبدال بينها أيضاً، فالراجح في تقديري أن علامة جر هذا الاسم هي الفتحة- من غير القول بنيابتها عن الكسرة- وهي حركة معدول بها عن الأصل- وهو الكسر- للعلة النحوية نفسها التي ذكرها النحويون، وهي مشابهةُ هذا الاسمِ الفعلَ. فيُمنَعُ ما مُنِعَ منه الفعلُ، وهو التنوين، وظهور الكسر علامةً للجر، ولا يُمنَعُ الاسمُ الجرَّ بهذه المشابهة، لأنه اسمٌ، والجر من علامات الأسماء، فإنْ أشبَهَ الفعلَ فقد مُنِعَ من ظهور الكسر عليه لهذه المشابهة، فهو يشبه الفعلَ ولكنه ليس بفعلٍ، لذا ظهرت الكسرةُ علامةً للجر- على الأصل- عندما بَعُدَتْ مشابهتهُ للفعل، في حال إضافته أو اقترانه بـ (ال)، إذ يُجَرُّ بالكسرة عندئذٍ[1].

وحقيقة الأمر أن التوجيه الصوتي الذي أخذتُ به في توجيه علامات الإعراب في الأبواب التي قال النحويون بنيابة حركات الإعراب فيها عن العلامات الأصلية، لم أستطع تطبيقه على الممنوع من الصرف، لأنه الباب الوحيد من الأبواب السبعة هذه، الذي تختلف الأسماء فيه من حيثُ اشتقاقاتُها وهيآتُها ونوعُها أعلاماً أو صفاتٍ مشتقة، لذا إنْ أمكننا تطبيق التوجيه الصوتي على بعض الأنواع، تعذَّر تطبيقه على سائر الأنواع الأخرى.

لذا كان (الممنوع من الصرف) من الأبواب المُشْكِلة في النحو العربي، تطبيقاً وتنظيراً، فمن حيثُ التطبيق نجد كثيراً ممَّا قيل بمنع الصرف فيه صُرِفَ لعلةٍ، ولغيرِ علة، لضرورة وغيرِ ضرورة، بل إن هناك لغةً لبعض العرب يُصرَف فيها جميعُ ما لا ينصرف عند الآخرين[2]. ومن حيث التنظير، تعرضت علةُ النحويين المانعةُ

(١) ينظر: كتاب سيبويه: ٧/١، النكت في تفسير كتاب سيبويه: ١٢٨/١، أسرار العربية: ٣١٣- ٣١٤.
(٢) ينظر: الخصائص: ٩٨/٢. وضرائر الشعر: ٢٤- ٢٥.

من الصرف لنقد واسع من النحويين، والدارسين المحدثين، ويكفينا هنا أن نشير إلى ما ذكره السهيلي في أماليه من نقد لاذع للنحويين في هذا الباب، متهماً حديثهم في الممنوع من الصرف بأنه((يشتمل على ضروب من التحكم، وأنواع من التناقض، وفسادٍ من العلل))[1].

والذي يعنيني في هذا الباب هو تسويغ العدول عن الكسرة عند جرِّ هذا النوع من الأسماء إلى الفتحة، فقد اعتمدتُ مشابهة الفعل- كما قال النحويون- علةً لهذا العدول، من غير القول بأن الفتحة نائبة عن الكسرة، وإنما هي نفسها علامة إعراب جاءت على غير الأصل لعلة مشابهةِ الاسمِ الفعلَ، وما كلُّ معدولٍ به عن الأصلِ نائبٌ عن شيءٍ آخر كما ذكرتُ من قبل. وهنا أذكر بعض المحاولات التي جاءت لتعليل مجيء الفتحة علامةً للجر في هذا الباب، خلافاً لِما اشتهر عند النحويين:

أ- أقدم هذه المحاولات - على حدِّ علمي- هي محاولة السهيلي، إذْ ذكر في أماليه أنَّ العدول عن الكسر إلى الفتح في جر هذا الاسم((لئلاَّ يُتَوَهَّمَ أنه مضاف إلى ضمير المتكلم))[2]، وقد لاقت هذه العلة استحساناً من لَدُنْ كثير من الدارسين المحدثين، فأخذ بها إبراهيم مصطفى[3]، واستحسن الدكتور مهدي المخزومي ما ذهب إليه إبراهيم مصطفى[4]. وهذا القول به حاجةٌ إلى بحث وتمحيص، فهل يشتبه كل اسم ممنوع من الصرف بالمضاف إلى ياء المتكلم عند

(١) أمالي السهيلي:١٩- ٢٠. وينظر تفصيل رأي السهيلي، ومحاولته إبطال علل النحويين في هذه المسألة في الفصل الأول من أماليه ص١٩، وما بعدها.

(٢) المرجع السابق: ٢٩. وقد ذكر السيوطي هذا الرأي مع الرأي الشائع، مضيفاً إليهما قولاً ثالثاً هو:لئلاَّ يُتوهَّم أنه مبنيٌّ. ينظر:همع الهوامع:٢٤/١.

(٣) ينظر:إحياء النحو:١١٢.

(٤) ينظر:في النحو العربي، نقد وتوجيه:٨٩- ٩٠، وينظر كذلك:في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث:١١٦.

كسر آخره، كبعض الأوصاف نحو: شبعان، جوعان، أكحل، أصلع؛ وبعض الأعلام نحو: إبراهيم وإسماعيل وجهنم وسقر...إلخ ؟

ب- ذكر بعض المحدثين أن ما لا ينصرف لا يظهر على آخره التنوين والكسر لأسباب معظمها صوتية[1]، وذكر مثالاً على ذلك هو صيغة منتهى الجموع نحو (مفاعِل، مفاعيل) جاعلاً اللجوء إلى الفتح لكراهة توالي صوت الكسرة، وهذا التوجيه لا يَسُوغ في بقية الأنواع، إذْ إنَّ بعضها يقتضي صوتياً الجرَّ بالكسرة مخالفةً للفتحة الطويلة التي قبل الصامت، نحو (عطشان، عثمان)، وقد تحدثنا في أمثلة المخالفة في نحو هذه البِنى اللفظية. حتى المثال الذي ذكره وهو صيغة منتهى الجموع لا أرى له مسوغاً صوتياً مطرداً يدفع إلى العدول عن الكسر إلى الفتح، فالعربية لا تكره توالي الكَسَرَات مثلما تكره توالي الكسر والضم، أو الضم والكسر، فلهذا الاستكراه ما يسوغه من الناحية العضوية[2] أما توالي الكسرات فليس مستكرهاً، وكثيراً ما يُلْجَأُ إلى إتْباعِ الكسرةِ الكسرةَ، تحقيقاً للمماثلة الصوتية، إذِ المماثلةُ- كالمخالفةِ- من القوانين المؤثِّرة في بناء الكلمات العربية[3]، إذا لم يكن في هذه المماثلة ثِقَل، فتوالي الكسرتين ليس ثقيلاً- في تقديري- بل مستحَبٌّ في كثير من كلام العرب، لأن الكسر هو ((سجيةُ النفسِ إذا لم تُسْتَكْرَهْ على حركةٍ أخرى))[4]، فقد سُمِعَ عن العرب: مِغِيرة، مِعِين، شِعِير، وبِعِير، ورِغِيف، وزِئِير[5]، وعليه قراءة قوله تعالى: ﴿ **الحمدِ لِلهِ ربِّ العالمينَ** ﴾[6]، وقراءة قوله تعالى: ﴿ **فَلِإِمِّهِ الثُّلُثُ** ﴾[7]، وقول الشاعر:[8]

(١) ينظر: الألسنية العربية: ٣٢/٢، فنون التقعيد وعلوم الألسنية: جـ٤- ٥، ص٢٧٣.
(٢) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية: ٥٣.
(٣) ينظر: التطور اللغوي: ٢٢، علم اللغة بين التراث والمعاصرة: ٢٧٣- ٢٧٤.
(٤) شرح شافية ابن الحاجب: ٢٣٥/٢.
(٥) ينظر: كتاب سيبويه: ٢٥٥/٢، والخصائص: ١٤٥/٢.
(٦) من سورة الفاتحة: ٢، وهذه قراءة الحسن البصري، ينظر: مختصر في شواذ القرآن: ص١، كما قيل إنها قراءة إبراهيم ابن أبي عبلة وزيد بن علي أيضاً، ينظر: المحتسب: ٣٧/١.
(٧) من سورة النساء: ١١، وهذه قراءة حمزة والكسائي. ينظر السبعة في القراءات: ٢٢٨، والبحر المحيط: ١٨٤/٣.
(٨) كتاب سيبويه: ٢٧٢/٢، الخصائص: ١٤٧/٢ » ١٤٣/٣.

وقالَ اْضْرِبِ السَّاقَينِ إمِّكَ هابِلُ

جـ- من هذه المحاولات أيضاً الدراسة الفيلولوجية لظاهرة الممنوع من الصرف، التي اضطلع بها الدكتوران غالب ومالك المطلبيان، التي ذهبا فيها إلى أن الفتحةَ علامةً لجرِّ الممنوع من الصرف، تأتي للمفارقة بين نمطين من الأسماء: الممنوعِ من الصرف، والمنصرف[1].

٦- إعراب الأفعال الخمسة: ❖

اختلف النحويون في إعراب هذه الأفعال على مذاهب متعددة[2]:

أ- تُرفَع بالنون، نيابةً عن الضمة، وتُنصَب وتُجزَم بحذف النون، نيابةً عن الفتحة والسكون، وحُمِلَ النصب على الجزم هنا كما حُمِلَ على الجر في المثنى والجمع. وهذا مذهب الجمهور.

ب- الإعراب مقدَّر قبل الضمائِر الثلاثة المسندةِ هذه الأفعالُ إليها، لأنه آخِرُ الفعل، وإنما حقُّ الإعراب أن يكون في الآخِر.

جـ- الإعراب بالألف والواو والياء (يلعبان، يلعبون، تلعبين)، كما أنها في المثنى والجمع المذكر السالم كذلك.

د- هذه الأفعال مُعْرَبة، ولا حروفَ إعراب فيها.

والراجح في تقديري ليس رأيَ الجمهور- وهو الشائع في كتب النحو-

---

(١) ينظر: ظاهرة الممنوع من الصرف في العربية، مجلة كلية التربية بالجامعة المستنصرية، ع٣، ٩٤م، ص٤٧.

❖ بعض النحويين يسميها (الأمثلة الخمسة) ((لأنها ليست أفعالاً بأعيانها، كما أن الأسماء الستة أسماء بأعيانها، وإنما هي أمثلة يكنى بها عن فعل كان بمنزلتها، فإن (يفعلانِ) كناية عن يذهبانِ وينطلقانِ ويستخرجانِ، وغير ذلك، وكذلك البواقي)) شرح اللمحة البدرية: ٢٨٦/١.

(٢) ينظر تفصيل هذه المذاهب، ونسبتها إلى قائليها في: شرح المقدمة المحسبة: ٢٨٧/٢، شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير): ١٢٥/١- ١٢٦، البسيط في شرح جمل الزجاجي: ٢٠٩/١، ارتشاف الضرب: ٤٢٠/١، شرح اللمحة البدرية: ٢٨٦/١- ٢٨٧، همع الهوامع: ٥١/١.

وإنما هو الرأي الثاني القائل بأن الإعراب مقدَّر على لام الفعل (قبل الضمائر الثلاثة)، ويُنسَب هذا الرأي إلى الأخفش وابن درستويه والسهيلي، ولكن أصحاب هذا الرأي اختلفوا في النون: فذهب الأخفش وابن درستويه إلى أن النون دليل على الإعراب- وهذا هو الراجح عندي- وخالفهما السهيلي في أنها ليست دليلاً على الإعراب[1].

فهذه الأفعال- في تقديري- تُعرَب في حالَي الرفع والنصب بحركة مقدَّرة على لام الفعل (ضمة، فتحة)، وقد زِيدَتِ النون في حال الرفع فقط للدلالة على الإعراب المقدَّر، أمَّا في حال الجزم فعلامة الجزم هي حذف الحركة (أي السكون) لذلك حُذِفَتِ النون لعدم العلامة الإعرابية، فالجزم قطعٌ لا إثباتٌ:

(لم يذهبْ← لم يذهبا، لم يذهبوا، لم تذهبي). وجيء بالنون في حال الرفع للدلالة على علامة الرفع المقدرة وهي (الضمة)، إذِ الرفعُ عند النحويين هو أقوى أنواع الإعراب[2]، فقد نُقِلَ عن الأخفش قولُه: ((النون عندي تدل على الرفع))[3]، وحُذِفتِ النون مع الجزم، لعدم حركة الإعراب❖، فإذا كانت النون دليلَ إعراب، فلا يجوز إظهارُها إذا عُدِمَ المدلول عليه. ثم حُمِلَ النصب على الجزم في حذف النون مثلما حُمِلَ النصب على الجر في نوع مورفيم التثنيةِ والجمع المذكر (الزيدَيْنِ، الزيدِيْنَ)، والجر في الأسماء نظير الجزم في الأفعال، من حيث اختصاص كلٍ منهما بأحد الصنفين، فلمَّا حُمِلَ النصبُ على الجر هناك، حُمِلَ النصبُ على الجزمِ هنا، وهذه من تعليلات النحويين[4]. ولا يمكن عَدُّ النون

(١) ينظر: ارتشاف الضرب: ٤٢٠/١، شرح اللمحة البدرية: ٢٨٦/١- ٢٨٧، همع الهوامع: ٥١/١.

(٢) ينظر: الخصائص: ١٧٤/١.

(٣) الإيضاح في علل النحو: ١٣٨.

❖ قلتُ هنا: عدم (حركة الإعراب)، ولم أقل: (علامة إعراب)، لأن الإعراب بالجزم علامتُه السكون، والسكون هو عَدَمُ الحركة.

(٤) ينظر: شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير): ١٢٥/١- ١٢٦، شرح اللمحة البدرية: ١٨٦/١.

علامةَ إعراب، لأن الإعراب لا يكون إلاَّ بالحركة أبداً- في تقديري- ولأنَّ هذه النون أتَتْ بعد الضمير المسنَد إليه الفعلُ، وعلامةُ الإعراب موقعُها آخرُ الكلمة (أي :لامُها). وهذه النون ساكنة في الأصل، ولكنها حُرِّكَتْ بالفتح مع واو الجماعة وياء المخاطبة (يلعبونَ، تلعبينَ) وحُرِّكت بالكسر مع ألف الاثنين (يلعبانِ) والعلةُ الصوتيةُ للفتح والكسر هي نفسُها التي سبق الحديثُ عنها في كسر نون المثنى، وفتح نون الجمع المذكر السالم.

وقد تعذَّر ظهور حركات الإعراب على لامات هذه الأفعال، بسبب إسنادها إلى الضمائر الحركية الثلاثة (ألف الاثنين، واو الجماعة، ياء المخاطبة) التي هي حركات طويلة من حيثُ قيمتُها الصوتيةُ، وهذا بيان التغيير:

- في حال الرفع: (يَذْهَبُ← يذهبونَ)

/ ي ـَ ذ هـ ـَ ب ـُ/ + / ـُ/ ← / ي ـَ ذ هـ ـَ ب ∅ / + / ـُـ / ←
/ ي ـَ ذ هـ ـَ ب ـُـ / + / ن / ← / ي ـَ ذ هـ ـَ ب ـّـ ن / + / ـَ/ ←
/ ي ـَ ذ هـ ـَ ب ـُـ ن ـَ /

- في حال النصب: (لن يذهبَ← لن يذهبوا):

/ (ل ـَ ن) ي ـَ ذ هـ ـَ ب ـَ/ + / ـُـ / ← / (ل ـَ ن) ي ـَ ذ هـ ـَ ب ∅ / + / ـُـ / ← / (ل ـَ ن) ي ـَ ذ هـ ـَ ب ـُـ /

- في حال الجزم: (لم يذهَبْ← لم يذهبوا):

/ (ل ـَ م) ي ـَ ذ هـ ـَ ب / + / ـُـ / ← / (ل ـَ م) ي ـَ ذ هـ ـَ ب ـُـ /

٧- إعرابُ الفعلِ المُعْتَلِّ الآخِرِ:

الشائع عند النحويين أن هذا الفعل يُرفَع بضمة مقدرة على الياء والواو للثقل (يدعو، يجري)، وبضمة مقدرة على الألف للتعذر (يسعى)، ويُنصَب بفتحة ظاهرة على الواو والياء، وبفتحة مقدرة على الألف للتعذر، ويجزم بحذف

حرف العلة نيابةً عن السكون❖. وهناك خلاف بين النحويين :هل حُذِفَتْ هذه الحروف عند الجازم أَوْ به؟ وهل تقدر الضمة والفتحة على لامات هذه الأفعال أَوْ لا؟[1]

وفي تقديري أن الراجح في إعراب هذه الأفعال رفعاً ونصباً هو إعرابها بحركات مقدرة على لاماتها- باستثناء ظهور علامة النصب على المعتل الآخر بالياء أو الواو (لن يجريَ، لن يدعوَ)- وقد نُسِبَ هذا الرأي لسيبويه[2]. أمَّا علامة جزم هذه الأفعال- في صورها الثلاث- فهي حذف حركة الإعراب من لام الفعل، وليس حذف حرف العلة، ولأنَّ علامة الرفع مقدَّرة على لامات هذه الأفعال- في صورها الثلاث- تساوت صورة الفعل في الرفع والجزم، وذلك يؤدي إلى لَبْسٍ، فحُذِفَ حرفُ العلة- على قول النحويين- أمناً للَّبس، وتفريقاً بين صورة الفعل رفعاً وجزماً. وقد نقل السيوطي عن أبي حيان قوله في تحقيق هذه المسألة :((التحقيق أن هذه الحروف- يقصد لامات الأفعال- انحذفت عند الجازم، لا بِهِ، لأن الجازم لا يَحذِفُ إلاَّ ما كان علامةً للرفع، وهذه الحروف ليست علامةً له، بل العلامةُ ضمة مقدرة.... فالقياس أن الجازم حذَفَ الضمة المقدرةَ، ثم حُذِفَ الحرفُ لئلاَّ يلتبس المجزوم بالمرفوع لو بَقِيَتْ، لاتحاد الصورة))[3].

وهذا هو القول الراجح في تقديري، مع تعديل يسير فيه، هو أن التفريق بين صورة الرفع وصورة الجزم، لم يكن بحذف حرف العلة (لام الفعل) لأنه حركة طويلة من حيث قيمتُه الصوتيةُ فلم يتمَّ إسقاطُها؛ لأن الإسقاط إزالة، وإنما كان

❖ وكذلك فعل الأمر المسند إلى أحد هذه الضمائر يُبْنَى على حذف حرف العلة، بحسب تعبير النحويين.

(١) ينظر تفصيل هذه المسائل في :شرح اللمحة البدرية :١/٢٨٨- ٢٩١، همع الهوامع :١/٥٢.

(٢) ينظر :كتاب سيبويه :١/٧، وكذلك :شرح اللمحة البدرية :١/٢٩٨- ٢٩٠.

(٣) همع الهوامع :١/٥٢، وقد حُمِلَ هذا على قول سيبويه :((واعلم أن الآخِرَ إذا كان يَسْكُنُ في الرفع، حُذِفَ في الجزم لئلا يكون الجزم بمنزلة الرفع)) كتاب سيبويه :١/٧. وينظر كذلك :شرح اللمحة البدرية :١/٢٨٩- ٢٩٠.

التفريق بتقصير هذه الحركة الطويلة، على النحو الآتي:

- يرى ← لم يَرَ / ي ـَ ر ـً / ← / (ل ـَ م) ي ـَ ر ـَ /
- يجري ← لم يَجْرِ / ي ـَ ج ر ـٍ /← / (ل ـَ م) ي ـَ ج ر ـِ /
- يلهو ← لم يَلْهُ / ي ـَ ل هـ ـُ / ← / (ل ـَ م) ي ـَ ل هـ ـُ /

أمَّا استخدام لام الفعل من غير تقصير في حال الجزم، نحو قول الشاعر:[1]

أَلَمْ يَأْتِيْكَ والأَنْبَاءُ تَنْمِي بما لاَقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ

فمحمولٌ على الضرورة[2].

خلاصة القول في علامات الإعراب:

أ- لا إعرابَ إلاَّ بالحركات ظاهرةً أو مقدَّرة.

ب- لا نيابةَ في باب علامات الإعراب ولا إبدالَ.

جـ- الأبواب السبعة التي ذكر النحويون أنها من أبواب النيابة عن علامات الإعراب الأصلية، توجيهها عندي على النحو الآتي:

١- الأسماء الستة معرَبة بحركات طويلة رفعاً ونصباً وجراً.

٢، ٣- المثنى والجمع المذكر السالم معرَبان بحركات مقدرة لعلة صوتية على أواخر هذه الكلمات (لاماتها).

٤- الجمع المختوم بألف وتاء زائدتين معرب في حال نصبه بالكسرة للمخالفة الصوتية مع الفتحة الطويلة السابقة للتاء في مورفيم الجمع المؤنث (الألف والتاء).

(١) كتاب سيبويه: ٥٩/٢، والأمالي الشجرية: ٨٤/١، والبيت في (شعر قيس بن زهير) وفيه (أَلَمْ يَبْلُغْكَ)، فلا شاهدَ على رواية الديوان.

(٢) ينظر: ضرائر الشعر: ٤٥.

٥ـ ما لا ينصرف يُجَرُّ بالفتحة لعلةٍ نحوية هي مشابهته الفعلَ، فيُمنَع من ظهور الكسرة علامةً للجر، كما مُنِعَ التنوينَ، وكلاهما ممَّا يمتنع ظهورُه في الفعل.

٦ـ الأفعال الخمسة تُعرَب بحركات مقدرة على أواخرها (لاماتها) لعلةٍ صوتية.

٧ـ الأفعال المعتلة الآخر تُجزَم بحذف حركة الإعراب، ولاشتباهِ صورة الفعل رفعاً وجزماً قُصِّرَتْ لامُ الفعل بوصفها حركةً طويلةً من حيثُ قيمتُها الصوتيةُ.

-٧-

النِّيابةُ والبَدَلُ النَّحْويِّ*

ربما يحدث لبسٌ واشتباهٌ بين النيابة والبدل النحوي، من حيث إن النحويين يصرحون بأن الاعتبار في البدل أن يكون على نيَّة إحلاله محلَّ المبدَل منه، يقول ابن جني: ((وعبرة البدل أن يصلح بحذف الأول وإقامة الثاني مقامه))[١]، ويقول ابن يعيش: ((واعتباره- أي البدل- بأن يُقدَّر في موضع الأول))[٢]، أي في موضع المبدَل منه. وهذه من الألفاظ الدالة على مفهوم النيابة.

وتتلخص أوجه الفرق بين النيابة والبدل النحوي في الآتي:[٣]

١- لا يُجمَع بين النائب والمنوب عنه في الاستخدام البتةَ، فقولنا: (ضرباً زيداً) من أمثلة النيابة، لكن لو قلنا على الأصل: (اضربْ زيداً ضرباً) فلا نيابةَ، أمَّا البدل النحوي فلا يكون بدلاً إلاَّ إذا جُمِعَ بينه وبين المبدَل منه، تقول: قابلتُ أخاك زيداً، أكلتُ الرغيفَ نصفَه، فلو قلتَ: قابلتُ أخاك، أو: قابلتُ زيداً، فلا بدلَ ولا مبدَلَ منه، ولا يجوز أن تقول: أكلتُ نصفَه، لعدم ما يعود عليه الضمير، وإنْ قلتَ: أكلتُ نصفَ الرغيفِ، فلا بدلَ أيضاً.

٢- النائب يقوم مقام المنوب عنه في اللفظِ المستخدم، أي إن النيابة مرتبطة بالاستخدام، كما ذكرنا في الفصل الأول، بخلاف البدل الذي يقوم مقام المبدل منه

* (البدل) هو ترجمة البصريين، أما الكوفيون فيسمونه التبيين، والترجمة، والتكرير. ينظر: ارتشاف الضرب: ٦١٩/٢، همع الهوامع: ١٢٥/٢، الموفي في النحو الكوفي: ٦٠.

(١) اللمع: ٨٨.

(٢) شرح المفصل: ٦٣/٣.

(٣) ينظر: بين الأصالة والنيابة في النحو العربي: ٣٤٧- ٣٤٨.

في التقدير والاعتبار لا غير، يقول ابن عصفور: ((البدلُ إعلامُ السامع بمجموعي الاسمين أو الفعلين على جهة البيان أو التأكيد، على أن يُنْوَى بالأول منهما الطرحُ من جهة المعنى، لا من جهة اللفظ))[1].

٣ـ عند وقوع النائب موقع المنوب عنه في الاستخدام يحمل شيئاً من خصائصه وأحكامه، أمَّا البدل فهو تابع للمبدل منه في إعرابه وبعض أحكامه الأخرى على سبيل التبعيَّةِ لا احتلالِ الموقع.

٤ـ النائب جزء من تركيب الجملةِ الواقعِ هو فيها، أمَّا البدل فإنه في التقدير من جملة أخرى عند أكثر النحويين، لأنه على نيَّة تكرار العامل، وجعل بعضُهم العاملَ في البدل هو العاملَ في المبدل منه[2].

(١) شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير):٢٧٩/١.

(٢) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح:٩٢٩/٢ـ ٩٣٠، ارتشاف الضرب:٦١٩/٢.

-٨-

النِّيابَةُ والحَمْلُ على المَعنَى

يجري اللسان العربي على صور وأساليب متعددة في التعبير، ومن هذه الأساليب (الحمل على المعنى)، الذي يقابله (الحمل على اللفظ). والحمل على اللفظ هو الأصل في الكلام، وهو الأَوْلى بالاتباع ((لأنه الأكثر في كلام العرب، كما أن الأصل مطابقةُ المعنى للَّفظ، وهو أقوى من الحمل على المعنى))[١]. أمَّا الحمل على المعنى ((فهو أن يكون الكلام في معنى كلامٍ آخَرَ، فيُحْمَل الكلام على المعنى دون اللفظ، وبذلك يكون الحمل على المعنى: ما ليس حملاً على اللفظ، ولا حملاً على الموضع، أو المحل))[٢].

وأهم مجالات الحمل على المعنى:[٣]

أ- التذكير والتأنيث، فيتم إكساب الاسم صفةً مخالِفةً لِما يجب أن يكون عليه، إذا حُمِلَ الكلام على اللفظ، من ذلك ما حكاه الأصمعي عن أبي عمرو بن العلاء ((أنه سمع رجلاً من أهل اليمن يقول: فلان لغوب جاءته كتابي فاحتقرها، فقلتُ له: أتقول: جاءتْهُ كتابي؟ فقال: نعم، أليس بصحيفة؟))[٤].

ب- الإفراد والتثنية والجمع، فيتم إيقاع صيغةٍ عدديةٍ على معنى صيغةٍ أخرى اتساعاً في التعبير بالحمل على المعنى[٥].

جـ- مظاهر أخرى، لغوية ونحوية.

---

(١) الحمل على المعنى في العربية: ٤١ (رسالة ماجستير).

(٢) المرجع نفسه.

(٣) ينظر: المرجع السابق: الفصل الثاني، والثالث، والرابع.

(٤) الخصائص: ٤١٨/٢.

(٥) ينظر المرجع السابق: ٤٢١/٢- ٤٢٢.

وقد عقد ابن جني فصلاً في خصائصه للحمل على المعنى، جاعلاً إياه من باب شجاعة العربية، ذاكراً فيه صوراً متعددة، ومظاهر مختلفة من طريقة التعبير بالحمل على المعنى[1].

والذي دفعني إلى الحديث عن الحمل على المعنى هنا أنَّ بعض المصنَّفات تجعل بعض مظاهر الحمل على المعنى من باب (إقامة صيغةٍ مقام أخرى)، وهذه العبارة من العبارات الدالة على النيابة، بل إنهم يحشدون في هذا الباب صوراً من النيابة، ومن الحمل على المعنى الذي ذكرتُ أهمَّ مجالاته آنفاً[2]

ومن أهم ملامح الفرق بين النيابة والحمل على المعنى، ما يأتي:

١ـ الحمل على المعنى- في تقديري- ليس ظاهرة نحوية تركيبية كالنيابة، لأنه ليس له أصل محوَّل عند الاستخدام، ففي المثال المذكور سابقاً (جاءتْهُ كتابي): هل الأصل (جاءه كتابي) أو (جاءتْهُ صحيفتي)؟ فلا يمكن أن يكون كلاهما أصلاً لأسلوب واحد، وفي ظاهرة واحدة، فالحمل على المعنى- في تصوُّري- نمط من أنماط الاتساع في التعبير، يقابله الحملُ على اللفظ، وهو الأكثر في اللغة.

٢ـ الحمل على المعنى قوامُه المعنى حسبُ، فيستخدم المتكلم تعبيراً، وفي ذهنه التفاتةٌ إلى معنى آخر، فيحمل تعبيره على المعنى القائم في الذهن، لا على ملاحظة عناصر التركيب الموجودة في السياق. أمَّا النيابة فمجالُها هو السياق التركيبي المستخدَم.

٣ـ بعض صور النيابة محمولة على المعنى في سياقاتها التركيبية التي وردَتْ فيها، فهي من قبيل الحمل على المعنى من حيثُ كان المعنى هو الحكم أو

(١) ينظر الخصائص: ٤١٣/٢ـ ٤٣٧.

(٢) ينظر: البرهان في علوم القرآن: ٣٠٢/٢ـ ٣٠٥، الإتقان في علوم القرآن: ٧٦٢/٢ـ ٧٦٧.

الخصيصة التي حملها النائب من المنوب عنه، وإذا حمل معناه حمَلَ عمله الإعرابي غالباً كما ذكرنا في الفصل الأول. وهي مصنَّفة في الوقت نفسه داخل إطار ظاهرة النيابة، لأنها استخدام محوَّل عن أصل تركيبي، ولا تناقُضَ ولا تداخُلَ في هذا، لأن الحمل على المعنى ليس ظاهرةً تركيبيةً كالنيابة والحذف والتعويض- في بعض صوره- والاستغناء.

ومن أهم مواضع النيابة المحمولة على المعنى، فيحمل النائب معنى المنوب عنه:

- نيابة أمثلة الصيغ الصرفية بعضِها عن بعض.
- النيابة بين الأفعال (التضمين).
- نيابة الجامد عن الوصف المشتق في باب الخبر، والحال، والنعت.

فقد يكون النائب محمولاً على معنى المنوب عنه كما مرَّ، أو يكون محمولاً على لفظه، كالمفعول به النائب عن الفاعل، فيحمل عنه بحكم هذه النيابة كلَّ أحكامه النحوية والتركيبية والإعرابية إلاَّ معنى الفاعلية، فيبقى مفعولاً به من حيثُ المعنى.

وبعد تحديد المفهوم الاصطلاحي لظاهرة النيابة، وتحديد ملامحه في الفصل الأول، وبعد عقد الموازنة بين ظاهرة النيابة من جهة، والظواهر الأخرى التي تشبهها، في الفصل الثاني، سيتم في فصول البابين الثاني والثالث القادمين تتبُّعُ مواقع النيابة في النحو العربي، بوصف النيابة ظاهرة نحوية تركيبية حسبُ، إذْ سيتمُّ عرض المواضع التي قيل بالنيابة فيها، مع بعض أمثلتها على المفهوم المحدَّد لهذه الظاهرة في الباب الأول، فما جرى هذا المفهومُ عليه منها، عُدَّ من الظاهرة، وأُدْخِلَ في إطارها؛ وما لم يجرِ عليه هذا المفهومُ، أُخْرِجَ من إطار هذه الظاهرة، ووُجِّهَ توجيهاً يتَّفق وطبيعةَ تركيب أمثلته.

الباب الثاني

النيابة في الأسماء والأفعال والحروف

الفصل الأول:

نيابة اسم عن اسم في صورته اللفظية

الفصل الثاني:

نيابة اسم عن اسم في مواضعه التركيبية

الفصل الثالث:

نيابة فعل عن فعل، وحرف عن حرف

(على حد التضمين)

الفصل الأول

نيابة اسم عن اسم في صورته اللفظية

- نيابة اسم الذات الجامد عن الوصف المشتق
- نيابة اسم المعنى الجامد (المصدر) عن الوصف المشتق
- نيابة المعرفة عن النكرة

-١-

نيابة اسم الذات الجامد عن الوصف المشتق

هناك مواضع من التركيب النحوي ذكر النحويون أن الأصل فيها هو استخدام الوصف المشتق، ويقصدون به (اسم الفاعل والمبالغة منه، اسم المفعول، الصفة المشبهة) باطراد، وربما يقع - في بعض الأمثلة المستخدمة- اسمٌ جامد في هذا الموقعِ المشروطِ وقوعُ المشتق فيه، وعندئذ يُحْكَم بأن هذا الجامد قد ناب عن الوصف المشتق المحذوف من الأصل، ويكون النائب الجامد حاملاً حكمينِ من أحكام المنوب عنه:

أ- يؤدي النائب معنى المنوب عنه، لذا يقول النحويون إن هذا اللفظ جاء بمعنى كذا، مع أنه لا يدل على هذا المعنى دلالةً معجميةً بلفظه، وإنما دلَّ عليه تأوُّلاً لوقوعه موقعَ ذي المعنى المطلوب في ذلك السياق.

ب- يحمل النائب العمل الإعرابي للمنوب عنه، فيكون الاسم الظاهر أو الضمير المستتر معمولاً لذلك الجامد على سبيل النيابة في هذا العمل عن الوصف المشتق، لا على الأصالة، لأن الجامد لا يعمل أصالةً.

وتنحصر نيابة اسم الذات الجامد عن المشتق في المواضع الآتية:

أولاً: نيابة الجامد عن الوصف المشتق في موضع (المبتدأ)

المبتدأ نوعان: مبتدأ ذو خبر، ومبتدأ ذو مرفوع (فاعل أو نائب فاعل) يغني عن الخبر، والذي يعنينا هو القسم الثاني الذي يكون فيه المبتدأ وصفاً مشتقاً يعمل الرفعَ في ما بعده، الذي يغني عن الخبر، كقولك: أقائمٌ أخواك؟ وما مضروبٌ الزيدانِ. إذ يقع موقعَ الوصف المشتق اسمٌ جامدٌ يؤوَّل بالمشتق، على سبيل النيابة

عنه، ويطَّرد استخدام نوعين من الأسماء الجامدة في هذا الموضع، هما[1]:

١ـ **الاسم المنسوب على صيغة النسب القياسية**، فتقول: أيمنيٌّ عبدُ الله؟ فما الوصف الذي ناب عنه المنسوب: أَسْمُ فاعلٍ هو أم اسمُ مفعول؟ يقول الأعلم الشنتمري في تفسير قول سيبويه: ((أقرشيٌّ قومُكَ وأقرشيٌّ أبواك؟ إذا أردتَ الصفة جرى مجرى حَسَنٍ وكريم))[2]، يقول الأعلم: ((قال: (وكذلك: أقرشيٌّ قومك) فأجراه مجرى اسم الفاعل، كأنه قال: أمتقرِّشٌ قومُكَ؟، في معنى: أيتقرَّش قومُكَ؟ كما يقال: تنزَّر الرجلُ وتقيَّسَ، بمعنى: انتسب إلى نِزار وقيس))[3].

ويجوز أيضاً إجراء المنسوب مجرى اسم المفعول، نائباً عنه، أي (منسوب). وقد ذكر الإستراباذي أن صيغة النسب تُؤوَّل بـ (منتسِب)، اسماً للفاعل، أو (منسوب)، اسماً للمفعول[4]. وعلى كل هذه التأويلات التي يُقدَّر فيها الوصفُ الذي ناب المنسوب منابَه، يُعَدُّ هذا الموضعُ من مواضع النيابة، ويكون المرفوع بعد لفظ النسب فاعلاً أو نائباً عن الفاعل أغنى عن الخبر، بحسب تقديرنا للوصف الذي ناب عنه لفظُ النسب، اسماً للفاعل قدرناه أو اسماً للمفعول.

٢ـ **(ذو) التي تؤوَّل بصاحب**، المعدودة من الأسماء الستة، فتقول: أذو مالٍ العُمرَان؟ والأصل: أصاحِبُ مالٍ العُمرَان؟ فوقعت (ذو) في الاستخدام نائبةً عن (صاحِب) في الأصل، ويكون المرفوع بعد (ذو) فاعلاً أغنى عن الخبر.

والمرفوع بعد هذين اللفظين عمِلَ فيه اللفظُ المذكور على سبيل النيابة عن الوصفِ المشتق، المؤوَّلِ هذا اللفظُ به.

(١) ينظر: حاشية الصبان: ١/١٩٠.

(٢) كتاب سيبويه: ١/٢٣٤.

(٣) النكت في تفسير كتاب سيبويه: ١/٤٥٧.

(٤) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: ٢/١٣.

ثانياً: نيابة الجامد عن الوصف المشتق في موضع (الخبر):

لا يشترط في الخبر أن يكون وصفاً مشتقاً ـ كما يُشتَرَط ذلك في مواضع أخرى كالنعت والحال عند الجمهور ـ وإنْ كان الغالب فيه أن يكون كذلك. ولكنْ يأتي الخبر جامداً في بعض الأمثلة، فيكون سياق التركيب مقتضياً تأويل هذا الجامد بالمشتق، كما في قوله تعالى: ﴿ **وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَاوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ** ﴾[1]، لأن الجار والمجرور لا يجوز تعلقهما باسم جامد، وإنما يُعلَّقان به إذا كان نائباً عن المشتق، مؤوَّلاً به، فلفظ الجلالة في الآية الكريمة مؤوَّل بمعبود[2]، لذا أمكَنَ تعلُّقُ الجار والمجرور به.

واسمُ الذاتِ الجامدُ النائبُ عن الوصف المشتق في موضع الخبر على نوعين:

١ـ **العَلَم:**

يقول أبو البقاء الكفوي: ((العَلَم إذا وقع خبراً للمبتدأ يُؤوَّل بالمسمَّى بالعَلَم، مثلاً إذا قلتَ: هذا زيدٌ، يكون التقدير: هذا الشخص المسمَّى بزيد، وعليه قوله تعالى: ﴿ **وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَاوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ** ﴾[3] أي: وهو المسمَّى باسم الله فيهما))[4].

وقد جعل ابن جني أحد أبواب خصائصه بعنوان (باب في الاستخلاص من الأعلام معانيَ الأوصاف)، ذكر فيه عدداً من الأعلام التي وقعت أخباراً، والمراد منها معنى الوصف المشتق[5]. من ذلك قول الشاعر:[6]

---

(١) من سورة الأنعام: ٣.

(٢) ينظر: البحر المحيط: ٧٢/٤، وحاشية الشهاب: ١٦/٤، وكذلك: دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ق٣، جـ١، ص٢٤٤ـ ٢٤٥.

(٣) من سورة الأنعام: ٣.

(٤) الكُلِّيَّات: ٢٠٢/٥.

(٥) ينظر: الخصائص: ٢٧٣/٣ـ ٢٧٦. والأعلام المذكورة هنا، منها ما هو اسم، ومنها ما هو كُنْيَة، إذ الاسمُ والكنيةُ ـ وكذا اللقب ـ أقسامٌ للعَلَم.

(٦) المرجع السابق: ٢٧٣/٣.

أنا أَبُو المِنْـهال بَعْضَ الأَحْيَانِ لَيْسَ عَلَيَّ حَسَبِي بضُؤْلانِ

أي: أنا المُغْنِي أو النَّجِد، في بعض الأحيان، فيتعلق الظرف بالعلم النائب عن الوصف المشتق، وجعل من ذلك قول أبي تمام:[1]

فَلا تَحْسَبَاً هِنْداً لَها الغَدْرُ وَحْدَها سَجِيَّةُ نَفْسٍ كُلُّ غانِيَةٍ هِنْدُ

أي: كل غانية غادرة، أو خائنة. وهناك شواهد وأمثلة أخرى في هذا الباب تجري على هذا النحو.

٢ـ الجامد غير العَلَم:

من ذلك قوله تعالى: ﴿ **وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الأَرْضِ إِلَهٌ** ﴾[2]، فإلهٌ في معنى (معبود)[3]، أي نائب عنه، واقع موقعه. ومن ذلك قول الشاعر[4]:

فَلَـوْلا اللهُ والمُهْرُ المُفَـدَّى لَرُحْتَ وَأَنْتَ غِرْبَالُ الإهابِ

((فوضع الغربال موضعَ (مخرَّق)))[5]. وقول الآخر[6]:

مَا أُمُّكَ اجتاحَتِ المـنايا كُـلُّ فُـؤَادٍ عَـلَـيْكَ أُمُّ

والأصل: كل فؤاد عليك حزين، أو كئيب، ((إذ كانت الأمُّ هكذا غالب أمرها، لاسيَّما مع المصيبة، وعند نزول الشدة))[7]. وقول الآخر[8]:

فَراشَةُ الحِلْمِ فِرْعَوْنُ العَذابِ وَإِنْ يُطْلَبْ نَداهُ فَكَلْبٌ دُونَهُ كَلْبُ

والأصل: طائش الحلم، مُهْلِكُ العذاب[9].

---

(١) الخصائص: ٢٧٤/٣، والبيت في ديوان أبي تمام: ٨١/٢.

(٢) من سورة الزخرف: ٨٤.

(٣) ينظر: الأمالي الشجرية: ٧٥/١.

(٤) الخصائص: ٢٢٣/٢، وارتشاف الضرب: ٢٥٢/٣ وفيه (لأُبْتَ) بدل (لَرُحْتَ) وقد نسب هذا البيت لمنذر بن حسَّان ولعنترة الكلبي ولعفيرة بنت طرامة الكلبية، ينظر: معجم شواهد النحو الشعرية ص٢٩٣، الشاهد رقم (٢٨٠).

(٥) الخصائص: ٢٢٣/٢.

(٦) المرجع السابق: ٢٧٥/٣، والعجز في الخزانة: ٢٦٧/٥.

(٧) الخصائص: ٢٧٥/٣.

(٨) ارتشاف الضرب: ٢٥٢/٣، وهمع الهوامع: ١٠١/٢.

(٩) ارتشاف الضرب: ٢٥٢/٣، وتنظر أمثلة أخرى على هذا النحو في الخصائص: ٢٢٣/٢، ٢٧٦/٣، وارتشاف الضرب: ٢٥٢/٣ـ ٢٥٣.

ثالثاً: نيابة الجامد عن الوصف المشتق في موضع (متعلَّق شبه الجملة):

شبه الجملة (الظرف والجار والمجرور) لايتم معناه إلاَّ بما يتعلق به، والأصل في تعلق شبه الجملة أن يكون بالفعل، أو ما أشبه الفعلَ من المشتقات، لأن فيهما دلالةً على الذي يتم تعلق شبه الجملة به دلالياً وتركيبياً.

وهناك أمثلة جاء فيها شبهُ الجملة معلقاً بغير الفعل وما يشبهه من المشتقات، حَمَلَها النحويون على التعلق بما أُوِّل بالفعل أو ما يشير إلى معناه، أو ما فيه رائحته[1]. وتحقيق الأمر في هذه الأمثلة أن شبه الجملة عُلِّق بألفاظ جامدة، أي خالية من الدلالة على المعنى بلفظها، على سبيل نيابتها عن المشتق المفتَرَض وجوُده أصلاً في هذا الموضع، وقد ذكرنا قبلُ بعض الأمثلة التي جاء فيها الجامد في موضع الخبر على سبيل النيابة عن المشتق، وقد وُجِد في السياق شبهُ جملةٍ معلَّق بالخبر، نحو: وهو اللهُ في السموات وفي الأرض، أنا أبو المنهالِ بعضَ الأحيانِ.

ومن تعلق الظرف باسم جامد نائب عن المشتق قولُ الراجز[2]:

أَنا أَبو بُرْدَةَ إِذْ جَدَّ الوَهَلْ

أي: أنا المُغْنِي والمُجْدي عند اشتداد الأمر. ومثله قول الآخر[3]:

أنا أبوها حين تستبغي أبا

أي: أنا صاحبُها، وكافلُها وقتَ حاجتك إلى ذلك. وقول رجل من هذيل يذكر أباه[4]:

نَفانِي وكُنْتُ ابنَهُ حِقبَةً إليـــهِ أَقُولُ إذا أُنْـسَبُ

يقول ابن جني: ((ينبغي أن يكون الناصب لحقبةً ما في (ابنه) من معنى الفعل،

(١) ينظر: مغني اللبيب: ٤٣٣/٢ـ ٤٣٥، وكذلك: معاني النحو: ١٠٨/٣ـ ١٠٩

(٢) الخصائص: ٢٧٥/٣ والرجز للأعرج المعنيِّ الطائي في ديوان الحماسة: ٩١.

(٣) الخصائص: ٢٧٦/٣.

(٤) التمام في تفسير أشعار هذيل: ١٦٣.

فكأنه قال: كنتُ منسوباً إليه، معروفاً بِبُنُوَّته))[1]، وقول الشاعر[2]:

أَنا ابنُ ماوِيَّةَ إذْ جَدَّ النَّقُرْ وجاءَتِ الخَيْلُ أَثافِيَّ زُمَرْ

فيعلق الظرف (إذ) بالجامد (ابن ماوية) النائب عن (الشجاع) أو (الجواد).

ومن تعلق الجار والمجرور بالجامد النائب عن المشتق، قول الشاعر[3]:

وَإِنَّ لِسَاني شُهْدَةٌ يُشْتَفَى بِها وَهُوَّ على مَنْ صَبَّهُ اللهُ عَلْقَمُ

فيعلق الجار والمجرور (على مَنْ...) بالجامد (علقم) لأنه نائب عن (صعب)، أو (شاقّ)، أو (شديد)، ومن ذلك قوله تعالى المذكور آنفاً ﴿ **وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَاوَاتِ وَفِي الأَرْضِ** ﴾، أي: المعبود. وقولك: فلان حاتمٌ في قومه[4]، أي: جَوادٌ في قومه.

رابعاً: نيابة الجامد عن الوصف المشتق في موضع (الحال):

وضع النحويون للحال شروطاً سبعة[5]، من بينها أن تكون الحال في الأصل مشتقة، لأنها صفة معنوية، وحقيقة الصفة أن تكون بالمشتق، وهذا هو مذهب الجمهور[6]، لذا يؤولون ما وقع جامداً في موقع الحال بالمشتق، نائباً عنه، يقول ابن السِّيد: ((... فهذه الأسماء وإنْ لم تكن مشتقة من أفعال، فقد نابت منابَ المشتق))[7].

وإذا كان هذا هو مذهب الجمهور، فقد ذهب آخرون إلى أن الحال لايُشتَرط فيها أن تكون مشتقة، يقول السهيلي: ((فإن الاشتقاق لا يلزم في الحال، إنما يلزم فيها أن تكون صفة متحولة، لأن الحال مشتقة من التحول، فإذا كان صاحب الحال

(١) التمام في تفسير أشعار هذيل: ١٦٣.

(٢) صدر البيت في كتاب سيبويه: ٢٨٤/٢ والكامل: ١٦٢/٢ وهو بتمامه في: مغني اللبيب: ٤٣٤/٢، وشرح التصريح: ٣٤١/٢.

(٣) شرح المفصل: ٩٦/٣، ومغني اللبيب: ٤٣٤/٢، وشرح التصريح: ١٤٨/١، والخزانة: ٢٦٦/٥، وفيها (يُهتَدى) بدل يُشْتَفَى).

(٤) مغني اللبيب: ٤٣٥/٢.

(٥) ينظر: الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل: ١٣٥.

(٦) ينظر التفصيل في: المرجع السابق: ١٣٦، شرح اللمع: ١٣٢/١- ١٣٣، اللباب: ٢٢٧/٢، الأمالي الشجرية: ١٦٨/١، التوطئة: ٢٠٠، شرح عمدة الحافظ: ٤٤٢- ٤٤٣.

(٧) الحلل في إصلاح الخلل: ١٣٦.

قد أوقع الفعلَ في صفة غير لازمة للفعل، فلا تبالِ أكانت مشتقة أم غير مشتقة. فقد جاء في الحديث: (يتمثل لي المَلَكُ رجلاً)[1]، فرجلاً: حال، لأن صورة الرجل طارئة على المَلَكِ في حال التمثل، وليست لازمة للمَلَكِ إلاَّ في وقت وقوع الفعل منه، وهو التَّمَثُّلُ))[2]. وقد نُسِبَ هذا القول للحذَّاق من النحويين، فليس يلزم عندهم أن تكون الحال دالَّة على الفعليَّة، بل فيها نفسية ومعنوية وعدمية وإضافية وفعلية، فتأويل كل حال جامدة بالمشتق تعسف ظاهر عندهم[3].

أمَّا مذهب المحققين من النحويين فهو أن الاشتقاق في الحال ((غالب، لا لازم))[4]، فمن الأحوال الجامدة ما هو مؤول بالمشتق، ومنها ما هو غير مؤول به، وهذا هو الذي أرجحه في هذا البحث، ويقويه موقف سيبويه من الحال والصفة الجامدتين، فقد استقبح سيبويه مجيء الصفة جامدةً، واستضعفه، ولم يستقبح مجيء الحال جامدة، يقول سيبويه: ((ومَنْ قال: مررتُ بصحيفةٍ طينٍ خاتمُها، قال: هذا راقودٌ خلٌّ، وهذه صُفَّةٌ خَزٌّ، وهذا قبيح، أجري على غير وجهه، ولكنه حَسَنٌ أن يُبنَى على المبتدأ ويكون حالاً، فالحال قولك: هذه جُبَّتُك خزّاً))[5]. فالراجح - في تقديري- أن اشتراط الاشتقاق في النعت لازم، أمَّا اشتراطه في الحال فغالب، وإنْ كان رأي الجمهور التسويةَ بينهما في اشتراط الاشتقاق لزوماً، وتأويل كل جامد وقع في موقع أيٍّ منهما بالمشتق[6].

وينبنى على هذا أن الأحوال الواردة في الاستخدام جامدةً تكون على قسمين من حيثُ النظرُ إلى أصلها:

(١) أخرجه البخاري في كتاب الوحي، ومنه: ((وأحياناً يتمثل لي الملك رجلاً فيكلمني فأعي ما يقول))، صحيح البخاري: جـ١ ص١٣- ١٤

(٢) نتائج الفكر: ٤٠٢.

(٣) ينظر: بدائع الفوائد: ١٢٦/٢- ١٢٧، الفوائد الضيائية: ٣٨٩/١- ٣٩٠، المذهب السلفي: ٣٥.

(٤) أوضح المسالك: ٧٩/٢.

(٥) كتاب سيبويه: ٢٧٤/١.

(٦) ينظر: الأشباه والنظائر: ١٤٩/٤- ١٥٠.

القسم الأول:

أحوال جامدة جاءت على غير الأصل، فالأصل في مواضعها الاشتقاقُ، لذا تُؤوَّل بالمشتق، نائبةً عنه، لأنها لم تدلَّ بلفظها على هيئة صاحبها، وإنما تدل على هيئة بالتأويل بالمشتق الذي وقعت موقعه، فيحمل هذا اللفظُ الجامد معنى المشتق، وإعمالَهُ.

القسم الثاني:

أحوال جامدة جاءت على أصلها ـ غير الغالب ـ جامدةً، لأنها تدل بلفظها على هيئة صاحبها، من غير حاجة إلى تأويلٍ بالمشتق، ولا نيابةَ في هذا القسم. يقول ابن هشام في بعض أمثلة هذا القسم: ((الجامدة غير المؤولة بالمشتق، نحو: (هذا مالُكَ ذهباً) و(هذه جُبَّتُكَ خزًّا)، بخلاف نحو (بعتُه يداً بيدٍ) فإنه بمعنى متقابِضَيْنِ، وهو وصف منتقل، وإنما لم يُؤوَّلْ في الأول لأنها مستعملة في معناها الوضعي، بخلافها في الثاني. وكثير يتوهم أن الحال الجامدة لا تكون إلاَّ مؤولة بالمشتق، وليس كذلك))[1].

وقد قسَّم النحويون القائلون بهذا المذهب الوسط الذي نذهب إليه، الأحوالَ على هذين القسمين، كالآتي[2]:

أ- تقع الحال جامدة مؤولة بالمشتق في ثلاث مسائل هي: أن تدل على تشبيه، أو مفاعلة، أو ترتيب.

ب- تقع الحال جامدة غير مؤولة بالمشتق في سبع مسائل هي: أن تكون موصوفة، أو دالة على سعر، أو على عدد، أو على طور واقع فيه تفضيل، أو تكون نوعاً لصاحبها، أو فرعاً عليه، أو أصلاً له.

(١) مغني اللبيب: ٤٦٤/٢.

(٢) ينظر: أوضح المسالك: ٧٩/٢- ٨١، وشرح التصريح: ٣٦٩/١- ٣٧٢.

وهذا التقسيم فيه نظرٌ:

١ـ لا يناسب هذا التقسيمُ كونَ الغالب في أصل الحال هو الاشتقاق، إذ جاء على الغالب ثلاث مسائل، وعلى غير الغالب سبعٌ.

٢ـ أغفل هذا التقسيم كثيراً من الأحوال التي تأتي جامدةً، من القسمين.

٣ـ بعض المسائل التي جاءت في القسم الذي لا يؤوَّل، الأَوْلَى فيها التأويل من غير تكلف، فلا دلالةَ للحال فيها على الهيئة إلاّ بالتأويل، كالحال الدالة على سعر، أو عدد.

لذا سأعيد في هذا البحث تقسيم الأحوال الجامدة على هذين القسمين، مُدْخِلاً فيهما ما لم يذكره النحويون في تقسيمهم الذي ذكرتهُ آنفاً، وقد ذكروا جمود الحال في سياق حديثهم في بعض أمثلته، وسيكون توزيع الأحوال الجامدة عندي على هذين القسمين على النحو الآتي:

أولاً: الأحوال الجامدة المؤولة بالمشتق (النائبة عن المشتق في الأصل):

ويشمل هذا القسم ما يأتي:

١ـ الحال الدالّة على تشبيه:

كقولك: هذا زيدٌ أسداً، وأصله: شجاعاً، أو جريئاً[(١)]، وقد جعل آخرون النيابةَ هنا على حدِّ حذف المضاف، فالأصل عندهم (مثلَ أسدٍ)[(٢)].

ومن هذا قول هند بنت عتبة[(٣)]:

أَفِي السِّلْمِ أَعْياراً جَفَاءً وَغِلْظَةً ... وفي الحَرْبِ أَشْباهَ النِّساءِ العَوارِكِ

والأصل: مثلَ أعيار عند بعض النحويين، مع أنه يحتمل أن يكون مشتقاً على

(١) ينظر: اللباب: ٢٢٧/٢، شرح التصريح: ٣٦٩/١.

(٢) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٧٣٠/٢.

(٣) كتاب سيبويه: ١٧٢/١، والمقتضب: ٢٦٥/٣، والخزانة: ٢٦٣/٣.

غير حذف مضاف، فيقدر الأصل (بُلَداء) أو (جُفاة)[1].

ومن ذلك قول بعض أصحاب أمير المؤمنين عليّ ـ رضي الله عنه ـ في بعض أيام صفّين[2]:

فَـما بالُـنا أَمْـسِ أَسْدَ العَرِينِ وَمَـا بالُنا اليَـوْمَ شَاءَ النَّجفْ

ويُحَمل عليه ـ تمثيلاً ـ قول المتنبي[3]:

بَـدَتْ قَمَراً، وَمَالَتْ خُوْطَ بَانٍ وَفَـاحَتْ عَنْـبَراً، وَرَنَتْ غَزالا

يقول الإستراباذي في البيتين الأخيرين: ((وفي تأويل مثله وجهان: أحدهما: أن يُقدِّر مضافاً قبله، أي: أمثالَ أُسْدِ العرين، ومثلَ قمرٍ، والثاني أن يؤوِّلَ المنصوب بما يصحُّ أن يكون هيئة لِما تقدَّمَ، أي: ما بالُنا أمسِ شجعاناً، واليومَ ضعافاً، وبدت منيرةً، ونحو ذلك))[4].

وقُدِّرتِ الأحوال الأربعُ في قول المتنبي على غير حذف المضاف، كالآتي:

بدت مشرقةً أو مضيئةً أو منيرةً، مالت مُتَثَنِّيَةً، فاحت طَيِّبَةً، رنَتْ مليحةً[5].

وفي تقديري أن التمييز في قوله (فاحت عنبراً) أقرب من الحالية، فهو تمييز محوَّل من فاعل (فاح عنبرُها)، أي العنبر الذي تطَيَّبَتْ به، فالتشبيه بعيد عن هذه الصورة كما يبدو لي.

٢ـ الحال الدَّالّة على مُفاعَلَةٍ:

من ذلك قولك: كلَّمتُه فاه إلى فِيَّ، وبايعتُه يداً بيدٍ[6]. قُدِّر تأويل المثال الأول

(١) ينظر: خزانة الأدب: ٢٦٤/٣.

(٢) شرح الكافية: ٣٠٨/١، وخزانة الأدب: ٢٠١/٣.

(٣) الأمالي الشجرية: ٢٧٤/٢، والبيت في ديوان المتنبي بشرح أبي البقاء العكبري: ٢٢٤/٣.

(٤) شرح الكافية: ٢٠٨/١. وتنظر أمثلة أخرى من الشعر في الأمالي الشجرية: ١٨٨/٢، ٢٧٤.

(٥) ينظر: الأمالي الشجرية: ٢٧٤/٢، وديوان المتنبي بشرح أبي البقاء العكبري: ٢٢٤/٣، والأشباه والنظائر: ١٠٢/٦ـ ١٠٣.

(٦) ينظر: كتاب سيبويه: ١٩٥/١، والمقتضب: ٢٣٦/٣.

(مشافهةً)[1] ، وقُدِّر تأويل الثاني (نقداً)[2]. وهذان مصدران، والمصدر جامد، وإنْ وقع موقع الحال أُوِّل بالمشتق، فالراجح في تقديري، تقديرُ الأصل اسماً مشتقاً، يقول العكبري: ((ومن ذلك: كلمتُه فاهُ إلى فيَّ، تقديره: مكافِحاً، أو مشافِهاً، ثم حُذِفَ هذا، وجُعِلَ (فاه إلى فيَّ) نائباً عنه))[3] ، فهذا خير من تقدير الأصل (مشافهةً) الذي يقول فيه ابن يعيش: ((وجعلوه نائباً عن مشافَهةً، ومعناه مشافِهاً، فهو اسم نائب عن المصدر في معنى اسم الفاعل))[4] ، وكلما كان التقدير أخصَرَ كان ذلك أَوْلى. وعلى هذا يكون تقدير الأصل في المثال الثاني (مقابِضاً).

وخير من هذا التقدير أن نقدر الأصل (متشافِهَيْن) في المثال الأول، و(متقابِضَيْن) في المثال الثاني، لأن في هذا المقدَّر معنى المفاعلة، فيكون الحال من الفاعل والمفعول معاً[5].

والكوفيون يُخْرِجون هذه المسألة من باب النيابة، فينصبون (فاه إلى فيَّ) ونحوه بإضمار (جاعلاً)، فعلى هذا تكون الحال محذوفة، وهي مشتقة على الأصل فيها، والمنصوب المذكور مفعولٌ لها، ولا نيابةَ على هذا التقدير. والوجهُ الأول هو الراجح، وهو مذهب الجمهور، لأن قول الكوفيين لا يجري على نحو المثال الثاني (بايعتُه يداً بيدٍ) لعدم الضمير فيه. وفي هذه المسألة تقديرات أخرى تُنظَر في مظانِّها[6].

٣- الحال الدَّالَّة على تفصيل وترتيب:

ومن ذلك قولك: بَيَّنْتُ له حسابَه باباً باباً، أي: مفصَّلاً، أو مبوَّباً، أو

(١) ينظر: كتاب سيبويه: ١٩٥/١ ، والمقتضب: ٢٣٦/٣ .

(٢) ينظر: الأمالي الشجرية: ٢٨٣/٢ ، كشف المشكل: ٤٧٤/١.

(٣) اللباب: ٢٢٩/٢ ، وينظر: ارتشاف الضرب: ٣٣٥/٢.

(٤) شرح المفصل: ٦١/٢.

(٥) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٧٣١/٢ ، وشرح التصريح: ٣٧٠/١.

(٦) ينظر: ارتشاف الضرب: ٣٣٥/٢ ، وشرح التصريح: ٣٧٠/١. وهمع الهوامع: ٢٣٧/١.

مرتَّباً[1]، ومنه قولك: ادخلوا الأولَ فالأولَ، أي: مرتَّبِينَ[2]، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴾[3]، أي مصطفينَ.

والترتيب معنى مفهومٌ من هذه الأحوال، أمَّا المعنى المشترك الذي تدل عليه جميع الأحوال التي ينتظمها هذا الموضع فهو (التفصيل)، ((لأن العرب تكرر الشيءَ مرتين، فيستوعب تفصيل جميع جنسه، باعتبار المعنى الذي دلَّ عليه اللفظُ المكرَّرُ، فإذا قلتَ: جاء القومُ ثلاثةً ثلاثةً، فمعناه: جاءوا مفصَّلينَ على هذا العدد المخصوص، وإذا قلتَ: بَيَّنْتُ له الكتابَ كلمةً كلمةً، فمعناه: بَيَّنْتُ له مفصَّلاً باعتبار كلماته))[4].

فهذه أحوال جامدة وقعت موقع المشتق، وعلى هذا أكثر النحويين، ولكن بعضهم يذهب إلى انتصاب هذه الألفاظ على المفعول به لأحوال محذوفة، فقولك: ادخلوا الأولَ فالأولَ تقدير أصله عندهم: ادخلوا مرتِّبينَ الأولَ فالأولَ[5]، وهذا القول مرجوح، ومردود عليه.

وضابط الأحوال في هذه المسألة أن يأتي لفظُ الحال مكرراً غالباً، أو معطوفاً عليه مثلُه بالفاء أحياناً، أو بثُمَّ على قِلَّةٍ أنكرها بعضُ النحويين، نحو: ادخلوا رجلاً فرجلاً، ومضَوْا كوكبةً ثُمَّ كوكبةً[6]. وفي نصب الثاني من اللفظينِ المكررينِ خلافٌ[7]:

(١) ينظر: شرح ملحة الإعراب: ١١٢، النكت في تفسير كتاب سيبويه: ٤١٧/١، الأمالي الشجرية: ٢٨٥/٢، اللباب: ٢٣٠/٢، شرح المفصل: ٦٢/٢، شرح الكافية: ٢٠٨/١، شرح اللمحة البدرية: ١٤٠/٢.

(٢) ينظر: كتاب سيبويه: ١٩٨/١، كشف المشكل: ٤٧٣/١.

(٣) من سورة الفجر: ٢٢. وينظر إعرابها في: مشكل إعراب القرآن: ٨١٧/٢، البيان في غريب إعراب القرآن: ٥١٢/٢، فتح القدير: ٤٤٠/٥.

(٤) الإيضاح في شرح المفصَّل: ٣٤٠/١.

(٥) ينظر: كشف المشكل في النحو: ٤٧٣/١.

(٦) ينظر شرح الكافية: ٢٠٨/١، شرح التصريح: ٣٧١/١.

(٧) ينظر تفصيل ذلك في: ارتشاف الضرب: ٣٣٤/٢- ٣٣٥، شرح التصريح: ٣٧٠/١- ٣٧١، همع الهوامع: ٢٣٧/١- ٢٣٨، حاشية السجاعي على شرح قطر الندى: ٢٢، حاشية الخضري: ٢١٣/١.

- ذهب الزجاج إلى أنه توكيد.
- وذهب الفارسي إلى أنه منصوب بالأول لأنه لما وقع موقع الحال جاز أن يعمل.
- وذهب ابن جني إلى أنه صفة للأول.
- اختار أبو حيان والمرادي أنه وما قبله منصوبان بالعامل الأول، لأن مجموعهما هو الحال، ونظيره في الخبر: هذا حلوٌ حامضٌ.
- لو ذهب ذاهبٌ إلى أن نصبَه إنما هو بالعطف على تقدير حذف الفاء، والمعنى: رجلاً فرجلاً، وباباً فباباً، ونحوه، لكان مذهباً حسناً، عارياً من التكلف.

أمَّا إذا جاء لفظ الحال غير مكرر، ولا معطوفٍ عليه، فليس ذلك من هذه المسألة، بل ليس من هذا القسم، وإنما هو من القسم الثاني الذي لا تأويل فيه بمشتق، كقوله تعالى: ﴿ **وَعُرِضُوا عَلَى رَبِّكَ صَفًّا لَقَدْ جِئْتُمُونَا كَمَا خَلَقْنَاكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ** ﴾[1]. فـ (صفاً) دلت بنفسها على هيئة مخصوصة، ولامُوْجِبَ - في تقديري- لتأويلها بمُصْطَفِّينَ، إلاَّ إذا كُرِّرَتْ كآيةِ سورةِ الفجرِ المذكورة آنفاً، ومثل هذه الآية في عدم التأويل بالمشتق قوله تعالى: ﴿ **ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلاً** ﴾[2]، وقوله صلى الله عليه وسلم: ((وأحياناً يتمثَّلُ لي المَلَكُ رجلاً))[3] ، أي: يخرجكم على هذه الهيئة المخصوصة، ويتمثل لي المَلَكُ على هذه الهيئة المخصوصة أيضاً.

٤- الحال الدَّالَّة على سِعْرٍ:

من ذلك قولهم: بعتُ الشاءَ شاةً ودرهماً، وبِعْتُ البُرَّ قفيزينِ بدرهمٍ، ونحو ذلك[4]. وتقدير الأصل: بعتُ الشاءَ مسعَّراً، فحُذِفَ الوصفُ من الأصل، وجيء بالسعر المراد بيانه وهو أن الشاةَ بدرهمٍ، وكذا كل حال جاءت على هذا النحو جامدةً، هي واقعة موقع (مسعَّراً) نائبةٌ عنه[5]. لذا نقلتُ هذا الموضع من القسم غير

(١) من سورة الكهف: ٤٨.
(٢) من سورة غافر: ٦٧، ومن سورة الحج: ٥ (ثم نُخْرِجُكُمْ طفلاً).
(٣) سبق تخريجه ص (٢١٥)، الهامش (١).
(٤) ينظر: كتاب سيبويه: ١٩٦/١، المقتضب: ٢٥٦/٣.
(٥) ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه: ٤١٥/١، شرح المفصل: ٦٢/٢، همع الهوامع: ٢٣٧/١.

المؤول بالمشتق ـ كما ذكر النحويون ـ إلى القسم المؤول بالمشتق.

وضابط هذه المسألة ((أن يُقْصَدَ التقسيطُ، فتجعل لكلِّ جزءٍ من أجزاءِ مُجَزَّأ قسطاً، وتنصب ذلك القسطَ على الحال، وتأتي بعده بذلك الجزء، إمَّا مع واو العطف، كقولنا: شاةً ودرهماً، أو بحرف الجر نحو: بعتُ البُرَّ قفيزينِ بدرهمٍ))[1].

٥ـ الحال الدَّالّة على عَدَدٍ:

من ذلك قوله تعالى: ﴿ **فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً** ﴾[2]، فأربعين لفظة من ألفاظ العدد، وهي منصوبة هنا على الحال ـ على أرجح الأقوال ـ وقد اختلف المُعْربون في تأويل هذه الحال[3]:

أـ قيل: إنها في تقدير: فتمَّ بالغاً أربعينَ، وعلى هذا لا يكون لفظ العدد حالاً، بل الحال (بالغاً) المحذوفة، وهي على أصلها من الاشتقاق، ولفظ العدد مفعول به للحال المحذوفة.

ب ـ وقيل: إنها في تقدير: فتمَّ كاملاً، أو مقدَّراً هذا القَدْرَ، فأربعين حال جامدة، واقعة موقع هذا المشتق المقدَّر في الأصل.

جـ ـ وقيل: إنها في تقدير: معدوداً، وهذا هو الراجح في تقدير أصل هذه المسألة، وعليه النحويون القائلون بتأويل هذا الموضع بالمشتق[4]، لأن تقديره يطَّرد في كل مثال جاء فيه لفظٌ من ألفاظ العدد في موضع الحال المشتقة أصلاً.

ومن نيابة لفظ العدد عن الحال قوله تعالى: ﴿ **قُلْ إِنَّمَا أَعِظُكُمْ بِوَاحِدَةٍ أَنْ تَقُومُوا لِلَّهِ مَثْنَى وَفُرَادَى** ﴾[5]، فمثنى: حال جامدة مؤولة بـ (معدودينَ)، ومثله

(١) شرح الكافية: ٢٠٨/١.

(٢) من سورة الأعراف: ١٤٢.

(٣) ينظر تفصيل القول في إعرابها في: مشكل إعراب القرآن: ٣٠١/١، الكشاف: ١٥١/٢، البيان في غريب إعراب القرآن: ٣٧٤/١، التبيان في إعراب القرآن: ٥٩٣/١، البحر المحيط: ٣٧٩/٤ (١٩٩٣م)، حاشية الشهاب: ٢١٣/٤.

(٤) ينظر: حاشية الصبان: ١٧١/٢.

(٥) من سورة سبأ: ٤٦.

قوله تعالى: ﴿ فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ ﴾[1]، فـ (مثنى) حال مؤولة بـ (معدودات).

٦- الألفاظ الدَّالَّة على الكُلِّيَّة (جميع، ونحوها):

يقول سيبويه: ((هذا باب ما ينتصب لأنه حال يقع فيه الأمر، وهو اسم، وذلك قولك: مررتُ بهم جميعاً، وعامَّةً، وجَماعةً))[2]

يقول الأعلم في تفسير هذا القول: ((اعلم أنك إذا قلت: مررت بهم جميعاً، فله وجهان: أحدهما أن تريد: مررت بهم وهم مجتمعون....والآخر أن تريد: مررتُ بهم فجمعتُهم بمروري، وإنْ كانوا متفرقين في مواضع، فإنْ أردتَ الوجه الأول فهو حال لا وجهَ له غيره، وإن أردتَ الوجه الثاني جاز أن يكون في موضع المصدر))[3].

فنصب هذه الكلمة ونحوها على الحالية - وهي اسم جامد- يقتضي تأويلها بالمشتق، أي: نيابتها عنه، والمشتق المنوب عنه - في تقديري- هو (مكتملين)، وليس (مجتمعين) كما يُسْتَشَفُّ من كلام الأعلم المذكور آنفاً، لأن (جميعاً) وما حُمِل عليها من ألفاظ أخرى لا تدل على الاجتماع، وإنما تدل على الاكتمال في السياق الواردة هي فيه، أي: استيفاء أجزاء المتحدَّث عنه، فعندما أقول: مررتُ بإخوتي جميعاً أو عامَّةً أو قاطبةً، أو نحو ذلك، فأعني بذلك أنني أكملتُ مروري بهم كلِّهم، ولم يتخلف واحد منهم عن مروري به، ولا دليل في السياق الواردِ اللفظُ فيه على (الاجتماع) البتة، فربما أمرٌّ بهم كلِّهم، وهم متفرقون في أماكنَ متعددة، وليسوا مجتمعين في مكان واحد.

وهناك ألفاظ أخرى حُمِلَتْ على (جميع) في نصبها على الحاليَّةِ، وفي تأويلها

(١) من سورة النساء: ٣.

(٢) كتاب سيبويه: ١/١٨٨- ١٨٩. وفي اللسان (جمع): ((والجَمْع: اسم لجماعة الناس.....والجماعة والجميع والجَمْعَ والمَجْمَعة: كالجمع)).

(٣) النكت في تفسير كتاب سيبويه: ١/٤٠١- ٤٠٢.

بالمشتق المنوب عنه، وهي مصادر غير متصرفة ـ والمصدر من الجوامد أيضاً ـ يقول الأعلم: ((وعامَّة وجماعة بمنزلة جميع، وجعل سيبويه الجمَّاءَ الغفيرَ بمنزلة العراكَ، وجعل طُراً وقاطبةً إذا لم يكونا صفتين معروفتين بمنزلة الجميع))[1]، وذلك قولُكَ: ((مررتُ بهم قاطبةً، ومررتُ بهم طراً، أي: جميعاً))[2].

ومن الألفاظ المحمولة على (جميعاً) في النصب على الحالية والتأويل بالمشتق (معاً)، في نحو قولك: قام زيدٌ وعمروٌ معاً، وهذا اللفظ في الأصل ((ظرف موضوع للصحبة، وأجاز بعض النحويين أن يكون حرفاً، وتنوينُه ودخول الجار والمجرور عليه يخرجانه من الحرفية))[3] وهناك فرق دلالي بين قولك: جاءا معاً، وجاءا جميعاً، فالأول يدل على أن القيام وقع منهما في وقت واحد، والثاني يجوز فيه أن يكون القيام وقع في وقت واحد، أو في وقتين مختلفين[4].

ومن الألفاظ المحمولة على (جميعاً) ما نقله أبو علي الفارسي عن الأخفش، أن العرب يقولون: ((مررتُ بهم كُلاًّ، فينصبونه على الحال، ويجرونه مجرى: مررتُ بهم جميعاً))[5].

ومن هذه الألفاظ أيضاً (كافَّةً)، المنصوبة على الحال وجوباً على أرجح الأقوال❖، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ **وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ** ﴾[6]. وقد اختلف

(١) النكت في تفسير كتاب سيبويه: ٤٠٢/١.

(٢) كتاب سيبويه: ١٨٨/١.

(٣) الأمالي الشجرية: ٢٤٥/١، ويذهب بعض النحويين إلى أنَّ نصب (معاً) على الظرفية، كانتصابه في نحو(جئتُ معهم)، والراجح نصبه على الحالية ((لأنه قد نُقِل من ذلك الوضع، وصار معناه معنى جميعاً)) الأمالي الشجرية: ٢٤٦/١.

(٤) ينظر: المرجع السابق: ٢٤٥/١ـ ٢٤٦.

(٥) المرجع السابق: ١٥٣/١.

❖ الراجح عند النحويين أن (كافةً) لاتستعمل إلاَّ حالاً، ولاتدخل عليها لامُ التعريف. وفي هذه المسألة بحثٌ من حيثُ جوازُ تصرفِها في غير الحالية وإدخالُ لام التعريف عليها، إذ أجاز بعض النحويين ذلك. ينظر: روح المعاني: م٤، جـ١٠، ص٩٢؛ و[بحث في استعمال (كافَّةً)]: مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة جـ٥٩، ١٩٨٦م، ص١٥ وما بعدها؛ وقفة مع اللغة: مجلة مجمع اللغة العربية الأردني: ع٣٥، ١٩٨٨م، ص٨٩ـ ٩٢.

(٦) من سورة سبأ: ٢٨.

النحويون في تأصيل هذه الكلمة، فذكر بعضُهم أنها اسم فاعل (كافِف)، فأدغمت الفاءان بعد إسقاط حركة الأولى، وزيدت التاء للمبالغة، والمعنى في الآية السابقة ﴿ **وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ** ﴾، وذكر آخرون أنها مصدر غير متصرف في الاستخدام، فهو كالعاقبة والعافية[1].

والراجح في تقديري مانقله الآلوسي من أن (كافَّة) في أصلها صفة من (كفَّ)، والتاء فيه للنقل من الوصفية إلى الاسمية كعامَّة وخاصَّة وقاطبة[2]. لأن القول بأنها اسم فاعل أو مصدر ـ وكلاهما يدل على حدثٍ ـ لا يجري على الآيات الأخرى التي جاءت فيها (كافةً) منصوبة على الحالية، كقوله تعالى: ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً** ﴾[3] بَلْه الأحاديثِ التي جمعها الشيخ عبد السلام هرون لهذا الاستخدام[4].

٧ـ كلمة (غَيْر):

تقع هذه الكلمة في موضع الحال لأن فيها معنى المخالفة بالتأويل، ولا تكون (غير) في موضع الحال إلاَّ مضافةً إلى الوصف المشتق، لتكون بمعنى مخالَفَةِ الصفة التي أضيفت (غيرُ) إليها، كقولك: تركتُه غيرَ نادمٍ على تَرْكِهِ، ففي (غير) معنى (مُخالِف). ومِنْ نَصْبِ (غير) على الحالية قوله تعالى: ﴿ **إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَى طَعَامٍ غَيْرَ نَاظِرِينَ إِنَاهُ** ﴾[5]، فـ (غير) بالنصب حالٌ بإجماع المعربين[6]، وكذلك قوله تعالى: ﴿ **يأيها الذين آمنوا أَوْفُوا بالعُقودِ أُحِلَّتْ لكم بهيمةُ الأنعامِ إلاَّ ما يُتْلَى**

(١) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: ٢٨١/٢.

(٢) ينظر: روح المعاني: م١، جـ٢، ص٩٧. وهناك قولان آخران في التاء مرجوحان عندي، هما أنها للتأنيث، أو المبالغة.

(٣) من سورة البقرة: ٢٠٨، وهناك آيتان أخريان على هذا النحو، هما: التوبة١٢٢، ٣٦. فمجموع الآيات التي وردت فيها (كافَّةً) أربع آيات حسبُ.

(٤) ينظر: بحث في استعمال (كافَّةً): ١٥.

(٥) من سورة الأحزاب: ٥٣.

(٦) ينظر: مشكل إعراب القرآن: ٥٨١/٢، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢٧٢/٢، التبيان في إعراب القرآن: ١٠٦٠/٢.، البحر المحيط: ٢٤٦/٧.

عليكم غَير مُحِلِّي الصيدِ وأنتم حُرُمٌ ﴾[1].

٨- (أيٌّ) الكماليَّة:

تقع (أيٌّ) الدالة على الكمال في موقع الحال للمعرفة، كقولك: مررتُ بعبدِ الله أيَّ رجلٍ[2]، وتأويل الأصل: مررتُ بعبدِ الله كاملَ الرجولةِ

٩- (ذو) التي تؤوَّل بصاحب:

ومن ذلك قول عمرو بن معد يكرب[3]:

أمرتُكَ الخيرَ فافعلْ ما أُمِرتَ بهِ فقد تركتُكَ ذا مالٍ وذا نَشَبِ

والتقدير: تركتُكَ صاحبَ مالٍ وصاحبَ نَشَبٍ.

١٠- ألفاظ النسب المؤوَّلة، من ذلك قولك: عرفتُ عبدَ اللهِ يميناً

والتقدير: عرفتُه منسوباً إلى اليمن، أو معزُوّاً إليه

١١- ألفاظ جامدة، تدل على معانٍ خاصة، مستفادة من السياق:

في هذا القسم لا يدل اللفظ نفسُهُ على الهيئة، وإنما يدل عليها إذا قُدِّر بمعنى الوصف المشتق، الذي ناب هذا اللفظ عنه. ومن ذلك قول الشاعر[4]:

قَوْمٌ إذا الشَّرُّ أَبْدَى ناجِذَيْهِ لَهُمْ طارُوا إليهِ زَرافاتٍ وَوُحْدانا

أي: طاروا إليه مجتمعين، ومتفرِّقين.

(١) من سورة المائدة: ١.

(٢) ينظر: مغني اللبيب: ٧٨/١، رسالة (أيّ) المشدَّدة: ٣٧.

(٣) كتاب سيبويه ١٧/١، والمقتضب: ٣٦/٢، ٨٦، ٣٢١، وخزانة الأدب: ٣٣٩/١، وقد نسبه صاحب الخزانة (٣٤٢/١- ٣٤٣) إلى أعشى طَرُود، وإلى شعر مختلَفٍ في قائله، والبيت في ديوان عمرو بن معد يكرب، ص ٣٥. وديوان العباس بن مرداس ص٣١، وفيه (الرشد) مكان (الخير).

(٤) مجالس ثعلب: ٤٠٥/٢، والبيت من أول مقطوعات حماسة أبي تمام. ينظر: ديوان الحماسة: ٢٩، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي: ٢٩/١. والزَّرافة: الجماعة من الناس، والوُحدان: جمع الواحد، ويقال له: أحْدان أيضاً.

ومن ذلك قول جرير[1]:

مَشَقَ الهَواجِرُ لَحْمَهُنَّ مَعَ السُّرى حَتَّى ذَهَبْنَ كَلاكِلاً وَصُدُورا

وفي انتصاب (كلاكلاً وصدوراً) وجهان: الحال والتمييز، ونصبه على الحال مذهب الجمهور[2]، وقد أشار أبو حيان إلى اختلاف القائلين بالنصب على الحالية في تأويل هذا اللفظ على خمسة أقوال[3]: اللفظ المذكور بمعنى (ناحلاتٍ) أو (متتابِعةً) أو (متقدِّماتٍ)، والقول الرابع هو تضمين (ذهبْنَ) معنى (هلكْنَ)، والحال فيه بمعنى (متتابِعة)، أي: إن هلاكَهُنَّ كان على سبيل التتابع، كتتابع الكلكل والصدر، أما القول الخامس فهو تقييد للقول الثاني الذي هو تأويل (متتابِعة)، وعلى هذه الأقوال كلها يقدر اللفظ الآتي معطوفاً عليه نائباً عن الوصف المشتق في موضع الحال.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ **هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةً** ﴾[4]، فنصب (آيةً) على الحال هو الشائع عند المعربين، وقيل: منصوبة على التمييز، والخلاف في ناصبها[5]، ويمكن تأويل هذه الحال واقعةً موقع (ظاهِرةً) أو (بَيِّنَةً)، وهذا مستوحى من قول الأنباري: ((آيةً: منصوب من وجهين: أحدهما أن يكون منصوباً على الحال من (ناقة الله)، أي: هذه ناقةُ اللهِ لكم آيةً بَيِّنَةً ظاهرةً، والثاني أن يكون منصوباً على التمييز))[6].

١٢- المصدر:

جاءت بعض الأحوال بلفظ المصدر، فتُؤَوَّل بالمشتق نائبةً عنه، وقد خصصتُ لوقوع المصدر موقع المشتق المبحث اللاحق.

---

(١) كتاب سيبويه: ٨١/١، وتذكرة النحاة: ٢٥١ والخزانة: ٩٩/٤ والبيت في ديوان جرير: ٢٢٧/١.

(٢) ينظر: تذكرة النحاة: ٢٥١.

(٣) ينظر التفصيل في المرجع السابق: ٢٥٠- ٢٥٣.

(٤) من سورة هود: ٦٤.

(٥) ينظر: الكشاف: ٤٠٨/٢، البيان في غريب إعراب القرآن: ١٩/٢، البحر المحيط: ٢٤٠/٥ (١٩٩٣م).

(٦) البيان في غريب إعراب القرآن: ١٩/٢.

ثانياً: الأحوال الجامدة غير المؤولة بالمشتق (غير النائبة عن مشتق في الأصل):

ويشمل هذا القسم ما يأتي:

١ـ أنْ تكون الحال موصوفة:

تُسمَّى هذه الحال بالموطِّئة، أي: المهيِّئة، من ذلك قوله تعالى: ﴿ **وَهَـٰذَا كِتَابٌ مُصَدِّقٌ لِسَانًا عَرَبِيًّا** ﴾[١] فالحال هي (لساناً) و(عربياً) صفةٌ لها*، وسميت موطِّئةً لأنها ذُكِرَتْ توطئةً للنعت بالمشتق أو شبهه[٢]، ففي الآية السابقة لما نُعِتَ اللسان بأنه عربي، وكانت الصفة والموصوف ـ لتضامِّهما ـ كالشيء الواحد، جاز مجيء الحال جامدةً موصوفةً بمشتق، فكان ذلك جارياً مجرى مجيء الحال مشتقةً حكماً لا لفظاً، فلا مُوجِبَ لتأويلها بالمشتق. نُقِلَ عن ابن بابشاذ أنَّ ((لساناً: حال، لأنه لما نُعِتَ اللسان بعربي، والصفة والموصوف كالشيء الواحد، صارت الحال مشبهة بالمشتق، وصار (عربياً) هو الموطئة لكون اللسان حالاً، وليس حقيقة اللسان أن يكون جامداً لولا ما ذُكِرَ من الصفة، فمقتضاه أن الموطئة هي صفةُ الحال، لا الحالُ الموصوفة))[٣].

وقد ذهب بعض النحويين إلى تأويل هذه الحال بالمشتق، فالحال (قرآناً) في قوله تعالى: ﴿ **إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا** ﴾[٤] أوَّلها بعض النحويين بمعنى (مجموعاً) أو (مجتمِعاً)، أو على جعل (قرآناً) مصدراً بمعنى (مقروءاً)[٥]، وعلى هذا جُعِلَتْ

(١) من سورة الأحقاف: ١٢.

* ذهب بعض النحويين إلى أن المشتق المتأخر هو الحال، والجامد السابق هو التوطئة من غير ذكرٍ لإعراب هذه التوطئة. ينظر: الاقتضاب في شرح أدب الكُتَّاب: ٨٠/١.

(٢) ينظر: شرح التصريح: ٣٧١/١.

(٣) المرجع نفسه. ويُنْظَر قول ابن بابشاذ في: شرح المقدمة المحسِبة: ٣١١/٢.

(٤) من سورة يوسف: ٢.

(٥) ينظر: إعراب القرآن: ٣٠٩/٢، مشكل إعراب القرآن: ٣٧٧/١، البيان في غريب إعراب القرآن: ٤٨/٢، التبيان في إعراب القرآن: ٧٢٠/٢.

(عربياً) صفةً للحال على رأي مَنْ يصف الصفةَ، أو حالاً أخرى[1].

وهذا غير راجح في تقديري، لأن في هذا التقدير تكلفاً بادياً، ولأن شواهد الحال الموطئة لا يجري عليها مثلُ هذا التأويل، كما في آية سورة الأحقاف المذكورة آنفاً، وكذا قوله تعالى: ﴿ **فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا** ﴾[2]، وفي نحو قولك: جاء زيدٌ رجلاً صالحاً ونحو ذلك[3]. والراجح عندي هو عدم تأويل هذه الحال بالمشتق، لأن اللفظ الجامد المنصوب على الحالية قد دلَّ بنفسه على الهيئة من غير تأويل، وقد سوَّغ له ذلك كونُه منعوتاً بوصف مشتق، فكأن الحالَ مشتقةٌ في الحكم والاعتبار لا في اللفظ، فلا مُوْجِبَ لتأويلها بالمشتق.

اتَّضح ممَّا سبق أن النحويين اختلفوا في (التوطئة) المؤداة في هذا السياق، فهناك مَنْ جعل التوطئة للحال فهي (موطِّئة)، وجعل آخرون التوطئة لنعت الحال، فهي (موطَّأٌ لها) لا موطِّئة. وفي تقديري أن الراجح هو جعل عنوان هذا الموضع (الحال الموصوفة) لا الموطِّئة، وقد سوَّغ وصفُها بالمشتق مجيئَها جامدةً، فكأنها مشتقةٌ حكماً واعتباراً، لأن الصفة والموصوف متلازمان، فهما كالشيء الواحد، كما ذكرنا من قبل.

٢- أن تكون الحالُ طَوْراً واقعاً فيه تفضيل:

من ذلك قولك: هذا بُسْراً أطيبُ منه رُطَباً[4]، وتأتي أمثلة هذه المسألة لتفضيل شيء في زمن من أزمانه على نفسه في سائر الأزمان[5]، أو لتفضيل شيء على نفسه أو غيره باعتبار طورين[6]، وهناك خلاف بين النحويين في عامل الحال الأولى: معنى

(١) تنظر: المراجع السابقة، وكذلك حاشية الشهاب: ١٥٢/٥.

(٢) من سورة مريم: ١٧.

(٣) ينظر مغني اللبيب: ٤٦٥/٢، وينظر بعض تفصيلات هذه المسألة في نتائج الفكر: ٣٩٦- ٣٩٧.

(٤) ينظر: كتاب سيبويه: ١٩٩/١، وارتشاف الضرب: ٣٣٥/٢، وشرح التصريح: ٣٧١/١.

(٥) ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه: ٤١٩/١.

(٦) ينظر: شرح الكافية: ٢٠٨/١.

الفعل هو، أم اسمُ الإشارة، أم اسمُ التفضيل؟[1].

والذين أوَّلوا الحال الجامدة بالمشتق أبداً، أوَّلوا بُسْراً بـ (صلباً)، وأوَّلوا رُطَباً بـ (لِيِّناً)[2]. وفي تقديري أن هذا التقدير غيرُ مراد من إنشاء هذا المثال، فتفضيل ثمر النخلة (التمر) في حال كونه (بسراً)، عليه في حال كونه (رطباً) لم يأتِ من حيثُ كونُ البسرِ يابساً، والرُّطَبِ لِيِّناً، وإنما من حيثُ مذاقُ كلٍ منهما، أمَّا من حيث الصلابة واللينونة فلا مجالَ للتفضيل بينهما لأنهما مختلفان في هذه الصفة إلاَّ على حدِّ (الصيف أحرُّ من الشتاء)، وهذا غير مراد أيضاً من إنشاء المثال المدروس في هذه المسألة، فأصل التفضيل أن يكون بين شيئين اشتركا في صفةٍ واحدة، وزاد أحدُهما على الآخر فيها، لا في غيرها، فقد جرى التفضيل بينهما في المذاق لاشتراكهما فيه بوصفهما صنفين من أصناف التمر حُلْواً مذاقُهما، لذا أُخْبِرَ بـ (أطيب) فالحالان في هذا المثال دلَّتا بلفظيهما على الهيئة التي جرى فيها التفضيل، ولا مُوجِبَ لتأويلهما، فقد دلاَّ على الهيئة بلفظهما أصالةً.

٣- أن تكون الحال نوعاً لصاحبها:

من هذا قولك: هذا مالُكَ ذهباً[3]، فالذهب نوع من المال، ولا مُوجِبَ لتأويل الحال هنا بالمشتق، لأنها دلَّتْ بنفسها على هيئة صاحبها (المال) حين أُشِيرَ إليه.

٤- أن تكون الحال أصلاً لصاحبها:

من ذلك قولك: هذه جُبَّتُكَ خزّاً، وهذا خاتمٌ حديداً، أو: هذا خاتمُكَ حديداً[4]. وقد ذهب المبرد في نصب (حديداً) في نحو قولك: (هذا خاتمٌ حديداً) وجهتين مختلفتين: فقد نصبها على الحالية في موضع[5]، ثم ذكر في موضع آخر أنْ

(١) ينظر: تفصيل القول في هذا الخلاف، في شرح الكافية: ١/٢٠٨- ٢١٠.
(٢) ينظر: الأمالي الشجرية: ١/١٦٨، ٢/٢٧٤.
(٣) ينظر: شرح التصريح: ١/٣٧١، همع الهوامع: ١/٢٣٨.
(٤) ينظر: كتاب سيبويه: ١/٢٧٤، والمقتضب: ٣/٢٦٠، وشرح التصريح: ١/٣٧٢، وهمع الهوامع: ١/٢٣٨.
(٥) ينظر: المقتضب ٣/٢٦٠.

ليس للحال في نحو (هذا خاتمك حديداً) موضع بيِّن، وإنما هي منصوبة عنده على التبيين (التمييز)[1].

ومن مجيء الحال أصلاً لصاحبها قوله تعالى: ﴿ **أَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا** ﴾[2] فالطين أصل للمخلوق، وهذا هو الراجح عند المعربين، وقد ذُكِرَ أن (طيناً) يجوز فيها النصب على نزع الخافض، أو على التمييز[3].

٥- أن تكون الحال فرعاً لصاحبها:

الأمثلة المذكورة لكون الحال أصلاً لصاحبها، يصلح معكوسُها أمثلةً لهذا القسم، فتكون الحال فرعاً لصاحبها، كقولك: هذا خزُكَ جبةً، وهذا حديدُكَ خاتماً[4]، ويمكن أن يُحمَل عليه قوله تعالى: ﴿ **وَتَنْحِتُونَ الْجِبَالَ بُيُوتًا** ﴾[5]، فالبيوت مصنوعة من حجارة الجبال المنحوتة، فهي فرع على الجبال. وقد ذهب المُعربون إلى أن (بيوتاً) حال مقدَّرة، إذْ لم تكن الجبال وقتَ النحتِ بيوتاً. وفي نصبها وجهان آخَران: أولهما أنها مفعول ثانٍ على تضمين (تنحتون) معنى (تَتَّخِذُونَ)؛ والآخر: أنها مفعول به لتنحتون، و(الجبال) منصوبة على نزع الخافض[6]. والراجح في إعرابها - في تقديري- الوجهُ الأخير، ويرجحه أن (الجبال) المنصوبة في هذه الآية وقعت في آية أخرى بمعناها، مجرورةً بمِنْ[7]، هي قوله تعالى: ﴿ **وَتَنْحِتُونَ مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا فَارِهِينَ** ﴾[8].

---

(١) ينظر: المقتضب: ٢٧٢/٣.

(٢) من سورة الإسراء: ٦١.

(٣) ينظر: إعراب القرآن: ٤٣١/٢- ٤٣٢، مشكل إعراب القرآن: ٤٣٢/١، الكشاف: ٦٧٦/٢- ٦٧٧، البيان في غريب إعراب القرآن: ٩٤/٢، البحر المحيط: ٥٤/٦ (١٩٩٣م)، شرح التصريح: ٣٧٢/١، فتح القدير: ٢٤١/٣.

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب: ٣٣٥/٢، شرح التصريح: ٣٧١/١- ٣٧٢، همع الهوامع: ٢٣٨/١.

(٥) من سورة الأعراف: ٧٤.

(٦) ينظر: الكشاف: ١٢٢/٢، التبيان في إعراب القرآن: ٥٨٠/١، البحر المحيط: ٣٣٢/٤ (١٩٩٣م)، فتح القدير: ٢٢٠/٢.

(٧) ينظر: حاشية الشهاب: ١٨٤/٤.

(٨) من سورة الشعراء: ١٤٩.

٦ـ (كيف) الاستفهامية والشرطية:

الشائع في استعمال (كيف) أن تكون اسماً للاستفهام، تقول: كيف جئتَ؟ ونحو ذلك، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ﴾[١]

و(كيف) اسم جامد غير متصرف، فلا اشتقاقَ فيه، ولكنه جاء في موضع الحال أصالةً، لأنه دلَّ بنفسه على الهيئة المستفهَم عنها، وليست (كيف) نائبةً ((منابَ اسم الفاعل في نصب الحال))[٢]، لأنها إنْ كانت نائبة فيجب تقدير اسم الفاعل في موضعها على الأصالة، ولو افتراضاً، ففي قولك: (كيف جئتَ) لا نستطيع أن نضع اسمَ فاعل معيناً في موقع المجموعة الخالية من الأصل المفترض الآتي (∅جئتَ). فهذه الكلمة جاءت في موقعها دالَّةً على الهيئة أصالةً، لا نيابةً.

والراجح في (كيف) أنها اسم[٣]، وأكثر مواقعها في القرآن الكريم للحال أو الإخبار[٤] وإذا جاءت (كيف) اسماً للشرط فالحكم لا يتغير، فهي اسم للشرط مبني على الفتح في محل نصب على الحاليَّة، ولا نيابةَ فيها كما ذكرْنا في (كيف) الاستفهامية، كقولك: كيف تجلِسْ أجلِسْ.

وهناك اسمٌ جامدٌ آخر، مبنيٌ، يأتي بالمعنى نفسه الذي يأتي به (كيف)، هو (أنَّى)[٥]، وعندئذ يجري عليه إعرابُ (كيف) المحليُّ، وعدمُ القولِ بالنيابةِ مثلها.

٧ـ ألفاظ أخرى جامدة تدل بنفسها على الهيئة من غير تأويل

في هذا الوضع تقع ألفاظ مخصوصة في موضع الحال، فتدل هي بأنفسها على

(١) من سورة البقرة: ٢٨.

(٢) الأمالي الشجرية: ٢٦٣/١.

(٣) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: ٦٧/١ـ ٦٨.

(٤) ينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ق٣، جـ٣، ص١٢٥

(٥) ينظر: المرجع نفسه.

هيأة صاحبها، فهي واقعةٌ موقعها على الأصالة، من ذلك قوله تعالى: ﴿ **ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلاً** ﴾[1] أي: يُخْرِجكم في هذه الهيئة المخصوصة، ولا موجِبَ لتأويله بِـ (صغيراً) مثلاً، لأن الطفل والرضيع كليهما صغيران، فاللفظ دالٌّ بنفسه على هيئة مخصوصة، لامجال لتأويلها. ومما يجري على هذا الموضع قوله صلى الله عليه وسلم: ((وأحياناً يتمثلُ لي المَلَكُ رجلاً))[2].

وخلاصة القول في هذه المسألة أن الأصل في الحال أن تكون مشتقة، على سبيل الغلبة، لا اللزوم. لذا كانت أكثر المواضع والأمثلة التي جاءت فيها الحالُ جامدةً، محمولةً على النيابة عن الأصل المشتق؛ أما الأحوالُ الجامدةُ غير المحمولةِ على النيابة، فقد جاءت على الأصل غير المشتق ـ وهو القليل ـ وهي ألفاظ مخصوصة، واردة في مواضعَ مخصوصة، وتدل على هيآت مخصوصة مؤدَّاة باللفظ المستخدَم نفسه، لابلفظٍ آخَرَ يُؤَوَّلُ به.

خامساً: نيابة الجامد عن الوصف المشتق في موضع (النعت):

شرَطَ جمهور النحويين الاشتقاقَ في النعتِ، أما ابن الحاجب فيمثل مذهب بعض النحويين الذين يَروْن أن الاشتقاق ليس شرطاً في النعت، إذ إن ((معنى النعت أن يكون تابعاً، يدل على معنى في متبوعه، فإذا كانت دلالتُه كذلك، صحَّ وقوعُه نعتاً، ولا فرقَ بين أن يكون مشتقاً أو غيره، لكنْ لمَّا كان الأكثر في الدلالة على المعنى في المتبوع هو المشتق، توهَّم كثيرٌ من النحويين أن الاشتقاق شرط، حتى تأوَّلوا غيرَ المشتقِّ بالمشتق))[3].

وفي تقديري أن ثمة فرقاً بين اشتراط الاشتقاق في النعت: أصلاً واستخداماً،

(١) من سورتي غافر: ٦٧، والحج: ٥ (ثم نخرجكم). وقد قيل: إن (طفلاً) هنا دالة على الجمع، وهذه مسألة من مسائل الحمل على المعنى، ينظر: الأشباه والنظائر: ٦/٢١٩ـ ٢٢٠، وحاشية الشهاب الشهاب: ٦/٢٨٣.

(٢) سبق تخريجه، ص (٢١٥)، الهامش (١).

(٣) شرح الكافية: ١/٣٠٣

فشرط النحويين الاشتقاقَ هو على سبيل الأصالة، إذ إن النعت تابع يدل على معنى في متبوعه، وذلك لا يؤدَّى في الأصل إلاَّ بالمشتقات الدالَّة على المعنى وصاحب المعنى، أي : على الحدث والمتصف به. أما على مستوى الاستخدام فالذي عليه الجمهور أن النعت يكون مشتقاً أو جامداً مؤولاً بالمشتق، أي: واقعاً موقع المشتق، نائباً عنه[1].

والراجح في تقديري أن الاشتقاق شرطٌ في النعت أصالةً ، على مذهب الجمهور، فإذا جاء اللفظُ غيرُ المشتق في الاستخدام واقعاً موقع النعت ، فعلى سبيل النيابة عن المشتق المشروط وقوعه في هذا الموقع على سبيل الأصالة ، فإنْ قيل : لقد رجَّحْتَ من قبلُ أن اشتراط الاشتقاق في الحال على سبيل الغَلَبَة، لا اللزوم، وهنا تشترط الاشتقاق في النعت على سبيل اللزوم، مع أن النعت والحال كليهما يدلاَّن على معنى الوصفيَّة، وجمهور النحويين اشترطوا الاشتقاق في كليهما. قلتُ: ثمة فرق بين هذا الموضع وذاك :

أ- الحال وصفٌ لهيئة صاحبها، والهيئة تؤدَّى بالمشتق - غالباً- كما تؤدَّى بغيره، من غير حاجة إلى تقدير الاشتقاق في بعض الجوامد الآتية في موضع الحال، لأنها تدل على الهيئة بنفسها كما ذكرنا من قبل، أمَّا النعت فهو وصفٌ لذات، والذات توصَفُ بالمعنى، والجامد لامعنى فيه، إلا إنْ جعلناه نائباً عن المشتق ذي المعنى، مؤوَّلاً به.

ب- يقوِّي هذا التفريقَ الذي أذهب إليه - وهو ترجيحي اشتراط الاشتقاق في النعت أصالةً، وعدم اشتراطه أصالةً في الحال - أن سيبويه استضعف مجيء النعت جامداً، وقَبَّحه، ولم يستضعف ذلك في الحال ولم يقبِّحْهُ، يقول سيبويه :((وتقول: مررتُ برجُلٍ أسدٍ شدةً وجرأةً، إنما تريد :

(١) ينظر: كشف المشكل:٦١٣/١، شرح المفصَّل : ٤٨/٣، التوطئة :١٦٩، شرح الكافية الشافية: ١١٥٧/٣- ١١٥٨، حاشية السجاعي على شرح ابن عقيل: ٢٤٤، حاشية الصبان: ٦٢/٣.

مثلَ الأسد، وهذا ضعيف قبيح، لأنه اسمٌ لم يُجْعَلْ صفةً، وإنما قاله النحويون تشبيهاً بقولهم: مررتُ بزيدٍ أسداً شدةً))[1]، ويقول أيضاً: ((ومَنْ قال: مررتُ بصحيفةٍ طينٍ خاتمُها، قال: هذا راقودٌ خلٌّ، وهذه صُفَّةٌ خَزٌّ، وهذا قبيحٌ أُجْرِيَ على غير وجهِهِ، ولكنه حسنٌ أن يُبْنَى على المبتدأ ويكون حالاً، فالحال قولك: هذه جُبَّتُكَ خزًّا))[2]. إذن ثمة فرقٌ بين الحال والنعت من حيثُ الوصفيةُ.

جـ- القائلون بعدم اشتراط الاشتقاق في الحال أصالة كُثُرٌ إذا قُوْبِلُوا بالقائلين بعدم اشتراط الاشتقاق في النعت.

دـ ذكرتُ في المبحث السابق أن قسماً من الأحوال لاسبيل إلى تأويله بالمشتق إلا تكلفاً، إذ لاموجِبَ لذلك، فالهيأة مؤدَّاةٌ باللفظِ نفسه، أمَّا في النعت فسنرى أن النعوت الجامدة كلها لايستفاد منها معنى إلا بتأويلها بمشتقٍ، واقعةٍ هي موقعَه، لأن النعت يؤتى به في الأصل ((لتخصيص نكرة، أو لإزالة اشتراكٍ عارض في معرفةٍ، أو مدحٍ، أو ذمٍ، أو ترحُّم، أو تأكيدٍ، مما يدل على حِلْيَتِهِ، أونَسَبِهِ، أو فِعْلِه، أو خاصَّةٍ من خواصِّه))[3]. وهذه المعاني لاتكون إلاَّ بالمشتق، أو المؤوَّل به.

وإذا ناب الجامد عن المشتق في موضع النعتِ حَمَلَ خصيصَتَيْنِ من خصائصه:

أـ معناه، إذ يكون الجامد مشتهراً بالمعنى المؤدَّى بالمشتقِ الواقعِ هو موقعَه، فلو أردتُ وصفَ إنسان بالشجاعة قلتُ: مررتُ برجلٍ أسدٍ، لاشتهار الأسد بالشجاعة، ولاأقول: مررتُ برجلٍ ثعلبٍ، للمعنى نفسه، وإنما يجوز هذا إنْ أردتُ وصفَه بالحيلة مثلاً.

(١) كتاب سيبويه: ٢١٦/١

(٢) المرجع السابق: ٢٧٤/١

(٣) شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير) : ١٩٣/١

ب- عمله الإعرابي، فيرفعُ الضميرَ، أو الظاهرَ السببيَّ، فنقول: ((مررتُ برجلٍ أبي عشرةٍ أبوه، ومررتُ بقاعٍ عرفجٍ كلُّه، ومررت بصحيفةٍ طينٍ خاتمُها، ومررتُ بحيةٍ ذراعٍ طولُها))[1].

والذي يُنعَت به أحدُ أربعة أشياء[2]:

أ- المشتق: وهو ما دلَّ على حدثٍ ومُحْدِث، وهو: اسم الفاعل والمبالغة منه، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، وهذا هو الأصل

ب- الجامدُ النائبُ عن المشتقِّ، المؤولُ به: وهو موضوع هذا المبحث

جـ- الجملة: وهي نائبة عن المفرد المشتق، وسنذكر ذلك في الفصل الثالث من الباب الثالث عند الحديث في الجمل التي لها محل من الإعراب.

د- المصدر: وهو نائب عن المشتق، مؤوَّل به عند الكوفيين، فرجلٌ عَدْلٌ، أصله: رجلٌ عادلٌ. والقسم اللاحق مخصَّص لنيابة المصدر(اسم المعنى)عن الوصف المشتق.

(١) الخصائص: ١/١٢٢- ١٢٣، وينظر: شرح الكافية: ١/٣٠٦- ٣٠٧

(٢) ينظر: أوضح المسالك: ٣/٦- ٩.

والجوامد التي تنوبُ عن الأوصاف المشتقة في موضع النعت هي:

١ـ ألفاظ جامدة مخصوصة:

كل لفظ من الألفاظ التي سنذكر أمثلة لها ينوب عن وصف مشتق يدل السياق عليه ، من ذلك قولك: ((وردْنا منهلاً عسلاً ماؤه ، وعَسَلَ الماءِ ، أي : حُلْوٌ أو: مررت بقومٍ أسدٍ أنصارُهم، أو أسدِ الأنصارِ ، أي :شجعان ، ومررت بحيٍّ أقمارِ النساءِ، أو أقمار نساؤُهم، أي حسانٍ))[١] .

ومن ذلك أيضاً قولهم((مررت برجلٍ صوفٍ تِكَّتُه، أي خشنةٍ، ونظرتُ إلى رجلٍ خزٍّ قميصُه، أي: ناعم، ومررت بقاعٍ عرفجٍ كلُّه، أي جافٍّ وخَشِنٍ))[٢]. ومن هذا النوع أيضاً بعض الأسماء الجامدة التي أدامت العربُ النعت بها ،كَلَوْذَعيٍّ ، بمعنى (فَطِنٍ) و (ذكيٍّ) ، وحُرْشُعٍ بمعنى (غليظ سمين) ،و صَمَحْمَحٍ ، بمعنى (شديد) ، وبَرَهْرَهَةٍ بمعنى (ناعمة) ، وخَضَرِفٍ بمعنى (مسترخية الجلد) ، ((وهذا النوع كثير مدركه السماع))[٣] .

وهناك ألفاظ جامدة رُبما صَعُبَ تأويلُها بالمشتق، وهي ألفاظ دالَّة على جنسٍ مصنوع منه الموصوفُ[٤]نحو قولك : هذا خاتمٌ حديدٌ ، أو فضةٌ ، فهي ليست مثل: هذا رجلٌ أسدٌ، لأنه في تأويل : هذا رجل شجاع، أو شديد. وقد قيل : إن (حديد وفضة) في نحو ما مثَّلْتُ نعتٌ على قُبْحِه، لأن هذه جواهر لايوصف بها.

والاسم الجامد إنْ صحَّ تأويله بالمشتق النائب هو عنه، كان نعتاً، وإلاَّ فهو (بدلٌ) عندالمبرد الذي يقول: ((وقد أجاز قومٌ كثيرٌ أن يُنْعَتَ به، فيقال: هذا راقودٌ خلٌّ، وهذا خاتمٌ حديدٌ، .... ويقال للَّذي أجاز هذا على النعت: إنْ كنتَ سمعتَه

(١) ارتشاف الضرب: ٢٥٢/٣ـ ٢٥٣

(٢) الخصائص: ٢٧٥/٣

(٣) ارتشاف الضرب: ٥٨٦/٢

(٤) ينظر: شرح الكافية: ٣٠٦/١

من العرب مرفوعاً فإنَّ رفعَه غيرُ مدفوع ، وتأويله البدلُ، لأن معناه : خاتمٌ حديدٌ وخاتمٌ من حديدٍ ، فيكون رفعُهُ على البدل والإيضاح ... فإن اعتلَّ بقوله : مررتُ برجلٍ فضةٍ خاتمُه ، ومررتُ برجلٍ أسدٍ أبوه ، على قبحه فيما ذكره وبُعْدِهِ ـ فإن هذا في قولك؛ فضةٌ خاتمُه غير جائز* ، إلاَّ أنْ تريد : شبيهٌ بالفضةِ ، ويكون الخاتمُ غيرَ فضةٍ ، فهذا ما ذكرتُ لك أن النعت تحليةٌ ، وعلى هذا مررتُ برجلٍ أسدٍ أبوه ، لأنه وضعه موضعَ (شديدٍ أبوه).))[1]

وهذه الجواهر ـ التي منع المبرد الوصفَ بها ، وقبَّح سيبويه ذلك واستضعفه ـ أوَّلها بعض النحويين بالمشتق ، ففي نحو قولك : مررتُ برجلٍ فضةٍ خاتمُهُ ، أو : فضةٍ حِلْيَةُ سيفِهِ ، ليس الخاتم شبيهاً بالفضة كما ذكر المبرد ، وليست حلية سيفِهِ شبيهةً بالفضة ، بل هما من فضةٍ حقيقية ، لذا يُؤوَّل عند بعض النحويين مثلُ هذا ـ على قُبْحِه ـ بمعمولٍ ، أي : مصنوعٍ[2] ، وهذا ليس ببعيد ، بل هو الجاري على ما نتعرَّض له ، فهذا التقدير هو الأصل المفترض للاستخدام الذي وُصِفَ فيه الشيءُ بلفظٍ من ألفاظ الجواهر.

ومن اللافت للنظر أن ثمة فرقاً بين الوصف بالجواهر المؤولة بمصنوع أو معمول ، والوصف بلفظ النسبة المؤول بالمشتق (المنسوب أو المنتسب) كأن تقول : هذا خاتم ذهبٌ ، وهذا خاتمٌ ذهبيٌّ ، وأن تقول : هذه هي السكة الحديد ، والسكة الحديديَّة ، من حيثُ إن ((الشيءَ إذا وُصِفَ بالجوهر أي المادة ، وكان جميعه من تلك المادة فيؤتى بالمادة بعينها من غير إضافة ، تقولُ : الخاتم الذهبُ ، لأنه كله من الذهب ، والكأسُ الفضةُ ، لأنها كلها من الفضة ، والسكةُ الحديد لأنها كلها من الحديد ، والكرسيُّ الخشب إذا كان جميعه من الخشب. أما إذا أضفتَ إلى ذهب

* هذا قبيح ضعيف عند سيبويه كما ذكرتُ من قبل.

(١) المقتضب : ٢٥٩/٣ .

(٢) ينظر : شرح الكافية : ٣٠٦/١ .

الخاتم قليلاً من فضة أو غيرها مثلاً، فحينئذٍ تقول: (الخاتم الذهبيّ) للدلالة على أن أكثره ذهبٌ))[1].

٢ـ ألفاظُ النَّسَبِ المقصود* :

ألفاظ النسب المقصود في النعت تجري مجرى المشتق، لأنها نائبة عنه، مؤوَّلة به. ويكون النسب إلى القبيلة، كقُرَشِيٍّ وقَيْسِيٍّ، وإلى البلد كيمنيٍّ وبغداديٍّ، وإلى الجنس كزنجِيٍّ وعَجَميٍّ، ونحو ذلك.

ويؤوَّل المشتق الذي ناب لفظُ النسب منابه بـ (منسوب) أو (مَعْزُوٍّ)، فيكون المرفوع بعده ـ مستتراً كان أم ظاهراً كقولك: مررتُ برجلٍ كُرْدِيٍّ لباسُهُ ـ نائبَ فاعل، وقد أوَّله آخرون باسم الفاعل (مُنْتَسِب)، فيكون المرفوع فاعلاً[2].

٣ـ (ذو) و (ذات) وفروعهما[3]:

يُوصَف بـ (ذو) التي تُؤوَّل بصاحب، كقولك: مررتُ برجلٍ ذي مال، وهي من الأسماء الستة المعربة بالحركات الطويلة كما ذكرتُ من قبل. ويُوْصَفُ كذلك بمؤنثها، فتقول: مررتُ بامرأةٍ ذاتِ مالٍ، أي: صاحبة مال. وقدَّر بعضُ النحويين الوصفَ المشتقَّ المنوبَ عنه بحسب ما تضاف إليه (ذو)، فقولك: مررتُ برجلٍ ذي مالٍ، تأويله: (متموِّل)، ومررتُ بامرأةٍ ذاتِ سِوارٍ، تأويله (مُتَسَوِّرة)[4]. والراجح في تقديري هو تأويلهما بـ (صاحب) و (صاحبة) مطلقاً، لأن (ذو) إنما جِيْءَ بها توصُّلاً إلى الوصف بأسماء الأجناس، كالعِلْم والمال

---

(١) قُلْ ولا تَقُلْ: ١/٦٣ـ ٦٤.

* ألفاظ النسب المقصود: هي الألفاظ التي قُصِدَ النَّسَبُ من إضافة الياء المشددة إلى آخرها، لأن لفظةً مثل (لَوْذَعِيٌّ) جاءت على صورة النسب لكن ليس مقصوداً منها النسبُ إلى شيء، فهي بمعنى (ذكيّ) أو (فَطِن).

(٢) ينظر التفصيل في: الأصول لابن السراج: ٢/٢٦، المقتصد في شرح الإيضاح: ٢/٩٠٥ـ ٩٠٦، شرح المفصل: ٣/٤٨، شرح شافية ابن الحاجب، ٢/١٣.

(٣) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح: ٢/٩٠٦ـ ٩٠٧، ارتشاف الضرب: ٢/٥٨٦، شرح التصريح: ٢/١١١.

(٤) ينظر: شرح المفصل: ٣/٤٨.

والحُسْن، فلم يستحسنوا أن يقولوا: رجلٌ علمٌ، وامرأةٌ حُسْنٌ، لذا قالوا: رجلٌ ذو علمٍ، وامرأةٌ ذاتُ حُسْنٍ، أي: صاحبُ علمٍ، وصاحبةُ حُسْنٍ.

وما يجري على (ذو، وذات) من إضافة إلى اسم الجنس، وتأويلٍ بالمشتق، يجري على فروعهما (ذَوَا، ذَوُو، ذواتا، ذوات)، وإذا خرج هذا الاسم عن أن يكون وَصْلَةً للوصفِ باسم الجنس جاز إدخالُه على غير اسم الجنس، فتقول: رأيتُ الأميرَ وذويهِ[1]. أمَّا (ذو) الطائيَّة الموصولة، فهي كالأسماء الموصولة من حيثُ صحةُ النعتِ بِها، وسيكون للحديث في النعت بالأسماء الموصولة مكانٌ لاحق.

وفي جواز رفع (ذو) الاسمَ الظاهرَ- كقولك: مررتُ برجلٍ ذي مالٍ أبوه- خلافٌ: فقد منعه الأكثرون، وأجازه بعض النحويين،[2] والإجازة هي الراجحة في تقديري لأن النائب يعمل عَمَلَ المنوب عنه، فهي تعمل عملَ (صاحب) المنوب عنه، في نحو قولك - على الأصل- : مررتُ برجلٍ صاحبِ مالٍ أبوه.

والغرض من إنابة (ذو) عن الوصف المشتق هو (المبالغة) فذو فضلٍ في قوله تعالى: ﴿ **إِنَّ اللَّهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى النَّاسِ** ﴾[3] أبلغ من (المتفضِّل)، ((لِما يؤدي إليه من كونه صاحبه، ومتمكناً منه، بخلاف أنْ يُؤْتَى بالصفة، فإنه قد يدلُّ على غير اللهِ بالاتصاف به في وقتٍ ما، لا دائماً))[4]

٤- أولو، أولات:

يؤوَّل هذان اللفظانِ بـ (أصحاب وصواحِبَ)، فيُوصَف بهما، كقولك:

(١) ينظر: ارتشاف الضرب: ٥٨٦/٢ .

(٢) ينظر: حاشية الصبان: ٦٢/٣ .

(٣) من سورة البقرة: ٢٤٣ .

(٤) البحر المحيط: ٤٧٣/٧ ، وينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ق٣، جـ٣، ص٤٩٦ .

مررتُ برجالٍ أولي فضلٍ، وبنساءٍ أولاتِ فضلٍ. وحكمهما حكمُ (ذو، وذات) في كونهما لايضافان إلاَّ إلى أسماء الأجناس[١].

٥ـ ألفاظ الإشارة:

من ذلك قولك: مررتُ بزيدٍ هذا، وتأويل الأصل: مررتُ بزيدٍ المشار إليه[٢]، والذي يُنعَت به هو أسماء الإشارة غير المكانية، فلا يُنعَت بنحو (هنا، وهناك). والنعت بأسماء الإشارة هو مذهب البصريين، أما الكوفيون ـ ومعهم السهيلي ـ فيذهبون إلى عدم جواز النعت بها[٣]، ويؤيد مذهبَ البصريين النعتُ بها في القرآن الكريم، نحو قوله تعالى: ﴿ **فَذُوقُوا بِمَا نَسِيتُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَذَا** ﴾[٤]

٦ـ ألفاظ المقادير:

يُنعَت بالألفاظ الدالة على المقادير، كألفاظ العدد والمساحة، من ذلك قولهم: مررتُ بحيةٍ ذراعٍ طولُها، وأخذ بنوفلان من بني فلان إبلاً مائةً، ونحو ذلك[٥]. يقول الأعلم: ((اعلم أن ما كان من المقادير إذا انفرد كان نعتاً لِما قبلَهُ، بما يتضمن لفظُهُ من الطُّول والقِصَر، والقِلَّة والكثرة، فناب ذلك عن: طويل وقصير وقليل وكثير))[٦] وربما كان ذلك نائباً عن (مقدَّر) مطلقاً، فقولك: مررتُ بحيةٍ ذراعٍ، أو شِبْرٍ، تأويله: مررتُ بحيةٍ مقدَّرةٍ بذلك[٧].

وممَّا حُمِلَ على النيابة عن المقدار قول الأعشى[٨].

---

(١) ينظر: ارتشاف الضرب: ٥٨٦/٢ .

(٢) ينظر: النكت الحسان: ١٢٠ ، والفوائد الضيائية: ٣٥/٢ .

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب: ٥٨٦/٢ .

(٤) من سورة السجدة: ١٤ .وينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ق٣، جـ٣، ص٤٩٩ .

(٥) ينظر: كتاب سيبويه: ٢٣٠/١ـ ٢٣١ ، والأصول لابن السراج: ٢٧/٢ ، وشرح الكافية: ١٤٨/٢.

(٦) النكت في تفسير كتاب سيبويه: ٤٥٢/١ .

(٧) ينظر: النكت الحسان: ١٢٠ .

(٨) كتاب سيبويه: ٢٣١/١ ، والأصول لابن السراج: ٢٧/٢ ، وهو في ديوان الأعشى ص١٢٣ .

لَئِنْ كَنْتَ في جُبٍّ ثمانِيْنَ قامَةً وَرُقِّيْتَ أَسْبَابَ السَّماءِ بِسُلَّمِ

فقدجُعِلَ العدد (ثمانين) نائباً عن (طويل)[1] ، لأنه لم يُقْصَدْ به خصوصُ العدد ، وإنما قُصِدَ من السياق عمومُ المعنى ، كما يجوز تقديره نائباً عن (مقدَّر) أي : مقدَّر بثمانين قامةً ، على نحو ما ذكرنا قبلُ.

ومن النعت بالجامد الدالِّ على المقدار قولك : ((مررتُ برجلٍ مثلِ رجلين ، وذلك في الغَناءِ والجَزْءِ ، وهذا مثل قولك : مررتُ بِبُرٍّ مِلْءِ قَدَحَيْنِ ، فالذي يضاف إليه المِلْءُ مقياسٌ ومكيالٌ ومثقالٌ ونحوه ، والأول موزون ومَقِيس ومكيل ، وكذلك : مررتُ برجلين مِثْلِ رجلٍ في الغَناءِ ، كقولك : بِبُرَّيْنِ مِلْءِ قَدَحٍ))[2] .

وأكثر ألفاظ المقادير استخداماً هي الأعداد ، كقولك : مررتُ برجالٍ ثلاثةٍ ، وبنسوةٍ أربعٍ ، ومنه قوله تعالى : ﴿ **فِي ظُلُمَاتٍ ثَلاثٍ** ﴾[3] وقوله تعالى : ﴿ **وَكُنْتُمْ أَزْوَاجًا ثَلاثَةً** ﴾[4] . وألفاظ العدد إمَّا مؤولة بـ (مقدَّر) أو (مقدَّرة) أو (مقدَّرين) ونحو ذلك ممَّا ينوب عن المشتق الدال على المقدار على نحو ما ذكرتُ سابقاً ، ويُحتمَل أن يكون لفظ العدد نائباً عن (معدود) أو (معدودة) أو (معدودينَ) أو نحو ذلك ، إنْ قُصِدَ خصوصُ العدد لاعمومُ المعنى المقصودُ في نحو بيت الأعشى المذكور آنفاً. يقول الإستراباذي : ((غلَبَ على ألفاظ العدد التعبيرُ بها عن المعدود ، فطرأ عليها إذن معنى الوصف ، الذي هو معنى الأسماء المشتقة ، إذ صار معنى (رجال ثلاثة) : رجال معدودة بهذا العدد))[5] .

وهناك خلاف في إعراب العدد الواقع في موقع النعت المؤكِّد ، نحو قوله

(١) ينظر النكت في تفسير كتاب سيبويه : ٤٥٣/١ ، وكشف المشكل : ٦١٣/١ .

(٢) كتاب سيبويه : ٢١٦/١ .

(٣) من سورة الزمر : ٦ .

(٤) من سورة الواقعة : ٧ .

(٥) شرح الكافية : ١٤٧/٢ ، وينظر كذلك : النكت الحسان : ١٢٠ .

تعالى: ﴿ **وَقَالَ اللَّهُ لا تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ** ﴾[1] ، فقيل: إن لفظ العدد نعتٌ لِما قبلَه على نحو ما ذكرنا من نيابته عن المشتق، وقيل: هو تأكيدٌ له، وقيل: عطف بيان[2] والقول الأول المحمول على النيابة هو الراجح في تقديري.

٧ـ أسماء الأجناس المقترنة بـ (ال):

ويكون ذلك في موضعين هما:

أـ نعت (أيّ) في باب النداء، كقولك: يأيها الرجلُ.

ب ـ تابع اسم الإشارة، نحو قولك: مررتُ بهذا الرجلِ.

ففي الموضع الأول يأتي بعد (أيّ) ـ التي هي وصلة لنداء ما فيه (ال)ـ أحدُ ثلاثة أشياء[3]: اسم جنس مقترن بال، نحو: يأيها الرجلُ، أو اسمٌ موصول ذو (ال)، كقوله تعالى: ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ** ﴾[4] ، أو اسم إشارة ، نحو قول طَرَفة[5]:

أَلاَ أَيُّهذا الزَّاجِري أَحْضُرَ الوغَى وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَّاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِي

والذي يعنينا في هذه المسألة هو الأول، وفي إعرابه قولانِ❖ :

---

(١) من سورة النحل: ٥١ .

(٢) ينظر تفصيل ذلك في: المسائل المُشْكِلة (البغداديات): ٥٧٩ـ ٥٨٠ ، البحر المحيط: ٥٠١/٥ ، روح المعاني: م٥ ، جـ١٤ ، ص١٦٢ـ ١٦٣.

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب: ١٢٧/٣ .

(٤) من سورة الحجر: ٦ .

(٥) المقتضب: ٨٥/٢ ، وهو في ديوان طرفه: ١٦

❖ لايكون هذا التابع إلاّ مرفوعاً عند جمهور النحويين، خلافاً للمازني الذي يجيز فيه الرفعَ والنصبَ، وقد قيل: إن النصب مسموع عن بعض العرب، وهناك خلاف آخر: هل الضمة المحلّى بها الاسمُ الواقعُ بعد (أيٍّ) ضمةُ بناء أو ضمة إعراب؟ فالجمهور على أنها ضمة إعراب، وذهب آخرون إلى أنها ضمة بناء. والقولان اللذان سأذكرهما هنا يختصان بإعراب (وجه الرفع) حسبُ على رأي الجمهور. ينظر تفصيل هذه المسائل في: الأمالي الشجرية: ١١٦/٢ـ ١٢٢ ، ٢٩٩ـ ٣٠٠ ، ارتشاف الضرب: ١٢٧/٣ وما بعدها ، همع الهوامع: ١٧١/١ .

- المرفوع نعت لأيّ، وهذا هو قول الجمهور، وعليه وقع الجامد موقع المشتق.
- المرفوع عطف بيان، قال ابنُ السيد: وهو الظاهر[1]، وهو الراجح في تقديري، وعليه لانيابةَ في هذه المسألة.

أمَّا الموضع الثاني، فيأتي فيه اسمُ الجنس الجامدُ المقترنُ بـَال تابعاً لاسم الإشارة ، كقولك: مررتُ بهذا الرجلِ، وفي إعراب (الرجل) ثلاثة أقوال[2]:

١ـ هو نعت لاسم الإشارة، وهذا هو رأي الجمهور، وعليه تكون النيابة عن الوصف المشتق، الذي قدَّره أبو حيان بالمتَّصف بالرجولية[3]. وقد سوَّغ للنعت بالجامد هنا أن اسمَ الإشارة ((يدلُّ على ذات مبهمة، و(الرجل) على ذات معيَّنة، وخصوصية الذات المعيَّنة بمنزلة معنى حاصلٍ في الذات، فلهذا صحَّ أن يقع (الرجل) صفةً لِـ (هذا).))[4].

٢+٣ـ بدل من اسم الإشارة أو عطف بيان.

والراجح في تقديري أن (الرجل) ونحوه من الأسماء الجامدة المقترنة بـَال، والواقعةِ تابعاً لاسم الإشارة، يُعرَبُ بدلاً من اسم الإشارة، وهذا هو مذهب الكوفيين، أو يكون عطفَ بيان من اسم الإشارة، وعلى هذا لانيابةَ في هذه المسألة أيضاً، يقول أبو حيان: ((قام هذا الرجلُ، يجوز في الرجل أن يكون بدلاً وعطف بيان ونعتاً، قال الكوفيون: أخطأ البصريون في هذه المسألة، لأن النعت لايكون إلاَّ تحليةً ❖، أو مأخوذاً من صفةٍ، أو مشتقاً من فعلٍ، وليس شيء من هذا في (الرجل) ، قالوا: ولكنْ يُرفَع الرجل بالترجمة أو على التكرار، ولايجوز

(١) ينظر: ارتشاف الضرب: ١٢٧/٣ .

(٢) ينظر : تذكرة النحاة: ٦٩٦ ، والفوائد الضيائية: ٣٥/٢.

(٣) ينظر: النكت الحسان: ١٢٠ .

(٤) الفوائد الضيائية: ٣٥/٢ .

❖ في النص (تحليلةً) خطأً طباعياً، والصواب ما أَثْبَتُّه في المتن (تَحْلِيَةً).

النعت))[1]، وابن هشام يَعُدُّ إعراب النحويين لهذا الاسم نعتاً، خطأً[2].

وتأسيساً على ما رجَّحتُ من إعراب في هذين الموضعين، لاينوب اسم الجنس المقترن بأَل في هذا الموضع عن الوصف المشتق البتةَ، لأنه ليس نعتاً.

٨- النعت بالألفاظ الدالة على الاتصاف بالكمال:

من هذه الألفاظ (أيّ)، التي تُسمَّى بأيٍّ الكماليَّة، مُجَرَّدَةً من الزيادة، أو مزيداً عليها (ما)، فتقع صفةً للنكرة، وأجاز آخرون وقوعها صفةً للمعرفة[3]. كقولك: زيدٌ رجلٌ أيُّ رجلٍ، أي: كامل في صفات الرجولة، وقولك: مررتُ برجلٍ أيِّما رجلٍ، والغرض من النيابة في هذه الأمثلة التعجُّب من الصفة، والمبالغة في المدح. وعلى ذلك تقول: مررتُ برجلٍ أيِّ رجلٍ، ورأيتُ رجلاً أيَّ رجلٍ، وجاءني رجلٌ أيُّ رجلٍ، وجاءني رجلان أيُّ رجلين، ورأيتُ رجالاً أيَّ رجالٍ، ومررتُ بجاريةٍ أيَّةِ جاريةٍ، أو: بجاريةٍ أيِّ جاريةٍ[4].

ومن الألفاظ المقصود بها المبالغةُ في الكمال (كُلُّ، جِدُّ، حَقُّ) المضافة إلى مثل متبوعها لفظاً ومعنى، تقول: أنت الرجلُ كلُّ الرجلِ، وهذا العالِمُ حَقُّ العالِمِ، وهذا العالِمُ جِدُّ العالِمِ، وهذه الألفاظ الجامدة واقعة موقع (الكامل) مؤوَّلة به[5]. والغالب في هذه الكلمات أن تُوصَف بها المعرفةُ، وقد تُوصَف بها النكرةُ، فتقول: أنت رجلٌ كلُّ رجلٍ، وحقُّ رجلٍ، وجِدُّ رجلٍ. ولا يحسُنُ نحو:

---

(١) تذكره النحاة: ٦٩٦.

(٢) ينظر: مغني اللبيب: ٦٧٠/٢.

(٣) ينظر التفصيل في: كتاب سيبويه: ٢١٠/١، الخصائص: ١٨١/٢، شرح المفصل: ٤٨/٣، مغني اللبيب، ٧٨/١، رسالة (أيّ) المشددة: ٣٦، وهامش المحقق في تفصيل هذه المسألة، معاني النحو: ١٧٩/٣، النعت في الشعر الجاهلي: ١٩٩- ٢٠٢ (رسالة ماجستير).

(٤) ينظر: الأمالي الشجرية: ٣٠٠/٢.

(٥) ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه: ٤٤٦/١، شرح المفصل: ٤٨/٣، شرح الكافية الشافية: ١١٥٨/٣، الفوائد الضيائية: ٣٥/٢.

هذا عبدُ اللهِ كلُّ الرجلِ، لأنه ليس في لفظ (عبد الله) معنى يكون (كلُّ الرجل) مبالغةً فيه، وهو مع قبحهِ جائز[1].

ومن النعت بالجامد المراد به المبالغة في الكمال، النعتُ بلفظ المنعوتِ نفسهِ، كقولك: مررتُ برجلٍ رجلٍ، أي: كاملٍ. يقول الرضي: ((وثانيها جنسٌ يُوصَفُ به ذلك الجنس، فيُكَرَّر اللفظُ بمعنى (الكامل)، نحو: مررتُ برجلٍ رجلٍ، أي كاملٍ في الرجوليَّة، ورأيتُ أسداً أسداً، أي: كاملاً))[2]، وفي تقديري أن (رجلٍ) الثانية لاتكون نعتاً للأولى على هذا النحو من التأويل بالمشتق إلاّ إذا كانت هذه العبارة مصحوبةً بشيء من تنغيم الكلام ليُدَلَّ على هذا المعنى، وذلك بإطالة الصوتِ عند النطق بـ (رجلٍ) الثانية، والضغط عليها للدلالة على اتصاف المنعوت بالكمال في الرجولة❖.

٩- النعت بلفظ المنعوت مضافاً إلى مصدر:

من ذلك ما حكاه سيبويه: ((مررتُ برجلِ رجلِ صدقٍ، منسوبٍ إلى الصلاح، كأنك قلتَ: مررتُ برجلٍ صالحٍ، وكذلك: مررتُ برجلِ رجلِ سوءٍ، كأنك قلتَ: مررتُ برجلٍ فاسدٍ، لأن الصدق صلاح، والسوء فساد))[3]، وفي تقديري أن تأويل المثالين بـ (صادق) و (سيِّء) أَقْيَسُ، أمَّا ما ذكره سيبويه فهو تفسيرُ معنى لابيانُ أصلِ تركيب. وتقول على هذا: هذا رجلٌ رجلُ صدقٍ، أي: صادقٌ، وقِسْ على هذا بقية الأمثلة.

---

(١) ينظر تفصيل هذه المسائل في: كتاب سيبويه: ٢٢٣/١- ٢٢٤، النكت في تفسير كتاب سيبويه: ٤٤٥/١- ٤٤٦، شرح المفصل: ٤٨/٣- ٤٩، شرح الكافية الشافية: ١١٥٨/٣، شرح الكافية: ٣٠٤/١- ٣٠٥، ارتشاف الضرب، ٥٨٧/٢.

(٢) شرح الكافية: ٣٠٦/١.

❖ نظيرُ هذا التنغيم في حديث النحويين ما ذكره ابن جني عند حديثه في حذف الصفة التي لايقوم دليلٌ على حذفها سوى تنغيم الكلام، أو تمطيطه، وإطالة بعض أجزائه، وتغيير تعبيرات الوجه عند النطق به كما يذكر ابن جني. ينظر: الخصائص: ٣٧٣/٢.

(٣) كتاب سيبويه: ٢١٣/١- ٢١٤، وينظر: شرح المفصل: ٤٩/٣، وشرح الكافية: ٣٠٥/١، ومعاني النحو: ١٨٢/٣

ويجوز في التابع، في هذه الأمثلة، أن يكون بدلاً من الأول[1]، والنيابة على القول بالنعت لا البدل، وكلا الوجهين جائزانِ سائغانِ، ولكن القول بالبدلية هو الأرجح في تقديري.

١٠ـ النعت بالألفاظ الدالة على (الكفاية):

من ذلك قولهم: مررتُ برجلٍ حسبِكَ من رجلٍ، وكافيك من رجلٍ، وهمِّكَ من رجل، وناهيك من رجل، وشَرْعِكَ من رجل، وهدِّكَ من رجل، وبامرأةٍ هدِّكَ من امرأةٍ[2].

وتتقارب هذه الألفاظ في معنى الكفاية[3]، وقد ذكر الأعلم أن هذه الألفاظ ((مصادر يُنْعَتُ بها على تأويل أسماء الفاعِلين))[4]، وأنها كلها بمعنى واحد[5]. وفي تقديري أن هذه الألفاظ ليست كلها مصادر في الأصل، فاثنانِ منها وصفانِ مشتقانِ، هما (كافيك، ناهيك)، وكأنَّ (كافيك) هو الأصل في معنى هذه الألفاظ وباقي الألفاظ ـ ما عدا ناهيك ـ نائبة عنه، لأنها بمعناه.

أمَّا (ناهيك) ففيه معنى الكفاية، ولكنه من حيثُ اشتقاقهُ ((اسم فاعل من النهي، كأنه ينهاك عن تطلُّبِ دليلٍ سواه، يقال: (زيدٌ ناهيك من رجلٍ)، أي: هو ينهاك عن غيره بجدِّهِ وغنائه))[6].

ومن العبارات المحمولة على معنى الكفاية ما ذكره سيبويه من نحو قولك: ((مررتُ برجلٍ ما شئتَ من رجلٍ))[7]، إذْ ذكر هذا المثالَ مع الأمثلة المذكورة

(١) ينظر: شرح الكافية: ١/ ٣٠٥ـ ٣٠٦.
(٢) ينظر: كتاب سيبويه: ١/ ٢١٠، وشرح الكافية: ١/ ٣٠٥.
(٣) ينظر: معاني النحو: ٣/ ١٨٠ـ ١٨٢.
(٤) النكت في تفسير كتاب سيبويه: ١/ ٤٣٢.
(٥) ينظر: المرجع نفسه.
(٦) الفوائد العجيبة في إعراب الكلمات الغريبة، ٦٤.
(٧) كتاب سيبويه: ١/ ٢١٠.

آنفاً، وجعله الرضيُّ بمعناها[1]، ولكن هذا المثال فيه صورة أخرى من صور النيابة فـ (ما) فيه ((إمَّا نكرة موصوفة بالجملة بعدها، أو موصولة، وهي خبر مبتدأ محذوف على الحالين، والجملة صفةٌ للنكرة))[2]، والنعت بالجملة صورة أخرى من صور النيابة سنعرضها عند الحديث في الجمل التي لها محل من الإعراب.

١١- مِثْل، وشِبْه، ونحوهما:

تستعمل هذه الألفاظ نعتاً للنكرة، إذا أضيفت إلى معرفة، ولا تتعرَّف هي بهذه الإضافة، لأنها من الألفاظ الموغِلة في الإبهام، وذلك نحو قولك، مررتُ برجلٍ مِثْلِكَ، وضَرْبِكَ، وشِبْهِكَ، ونَحْوِكَ[3]، فهذه الألفاظ في معنى: مُماثِلِكَ ومُشَابِهِكَ[4] لذا تكون نائبة عن أحد هذين الوصفين المشتقين (مماثِل، مُشابِه) في الأصل. ويُحَمَل على هذا قوله تعالى: ﴿ **قُل فَأْتُوا بعشرِ سُوَرٍ مِثلِهِ مُفْتَرَيَاتٍ** ﴾[5].

١٢- غَـــيْر:

يُنعَت بـ (غير) المضافِ إلى المعرفةِ، النكرةُ، لأن (غير) من الألفاظ الموغِلة في الإبهام أيضاً، ومن ذلك قولك: ((مررتُ برجلٍ غيرِكَ، فغيرك نعت تفصل به بين مَنْ نعتَّهُ بغير، وبين مَنْ أضفتَها إليه، حتى لا يكون مثلَه، أو يكون مرَّ باثنين))[6]، ويُنْعَتُ بها المعرفة أيضاً، على بعض أوجه التخريج من ذلك قوله تعالى: ﴿ **صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ** ﴾[7]، فأحد

(١) ينظر: شرح الكافية: ٣٠٥/١.

(٢) المرجع نفسه.

(٣) ينظر: كتاب سيبويه: ٢١٠/١، والنعت في الشعر الجاهلي: ٢٠٤- ٢١١.

(٤) ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه: ٤٣٣/١.

(٥) من سورة هود: ١٣.

(٦) كتاب سيبويه: ٢١٠/١، وينظر: النعت في الشعر الجاهلي: ٢١٢- ٢١٦.

(٧) من سورة الفاتحة: ٧.

توجيهات إعراب (غير) أنها صفة للَّذين[1].

وفي تقديري أن النعت بغير، سائغٌ - وهي جامدة- لأنَّ فيها معنى المخالَفَةِ، فهي نائبة عن (مخالِف) أو (مغاير) في الأصل، فمررتُ برجلٍ غيرِكَ، تأويله: مررتُ برجلٍ مخالِفِكَ أو مغايرك.

١٣- ألفاظ القرابة:

يُنعَت بألفاظ القرابة كالأب والابن والعم والخال، وما أشبه ذلك[2] من ذلك الوصف بالأب في نحو قولك: مررتُ بأبي عشرة، أو: مررتُ برجلٍ أبي عشرةٍ أبوه[3]، فالأب هنا مؤوَّل بـ (والِد) نائباً عنه، فوصفوا به كما وصفوا بوالدِ[4].

ومن ذلك النعت بابن وابنةٍ، في نحو قوله تعالى: ﴿ **وَمَرْيَمَ ابْنَتَ عِمْرَانَ الَّتِي أَحْصَنَتْ فَرْجَهَا** ﴾[5]، والنعتُ بابن شائع في العربية، وقد ساغ النعت بابن - وهو جامد- لأنه مؤوَّل بـ (منسوب) أو (مولود) أو نحو ذلك، فهو نائب عنه، كما ساغ تعليق شبه الجملة بابن في قول الشاعر المذكور سابقاً (نفاني وكنتُ ابنَهُ حِقْبَةً)[6]، للتأويل نفسه.

١٤- النعت بـ (ما) الاسمية الجارية مجرى الصفة:

قد تقع (ما) في بعض السياقات اسماً مبنياً جامداً، نائباً عن المشتق الذي يقتضيه السياق، من ذلك قول الشاعر:[7]

عَزَمْتُ على إقامَةِ ذِي صَبَاحٍ لِشَيْءٍ ما يُسَوَّدُ مَنْ يَسُودُ

(١) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: ٤٠/١، والتبيان في إعراب القرآن: ٩/١.
(٢) ينظر: الواضح: ٥٢.
(٣) ينظر: كتاب سيبويه: ٢٣١/١، وارتشاف الضرب: ٥٨٧/٢.
(٤) ينظر: ارتشاف الضرب: ٥٨٧/٢.
(٥) من سورة التحريم: ١٢.
(٦) ينظر: التمام في تفسير أشعار هذيل: ١٦٣، وكذلك ص ٢١٣ من هذا البحث.
(٧) كتاب سيبويه: ١١٦/١؛ وهو في الخصائص: ٣٤/٣، الحلل في إصلاح الخلل: ٣٤٦، الجني الداني: ٣٣٣، والخزانة: ٨٧/٣، برواية (لأمرٍ ما).

و (ما) المستخدمة على هذا النحو ثلاثة أقسام:[1] قسم يراد به (التعظيم والتهويل)، وآخر يراد به (التحقير)، وثالث يراد به (التنويع)، فهي نائبة عن (عظيم، أو هائل) أو (حقير) أو (متنوِّع)، أو نحو ذلك ممَّا يقتضيه السياق، ففي الشاهد السابق يُؤوَّل قوله (لشيءٍ ما) بـ (لشيءٍ عظيم)[2]، ومنه قول امرئ القيس:[3]

وَحَدِيثُ الرَّكْبِ يَوْمَ هُنَا وَحَدِيثٌ ما على قِصَرِهْ

الذي يؤول فيه قوله (حديثٌ ما) بـ (حديث طويل)[4].

ومن الأمثلة المراد بها التحقيرُ، قولك لِمَنْ سمعتَه يفخر بما أعطى: وهل أعطيتَ إلاَّ عطيةً ما، أي: عطيةً حقيرةً، وممَّا يراد به التنويع قولك: ضَرَبَ ضرباً ما، وفعَلَ فعلاً ما، أي ضرباً متنوعاً، وفعلاً متنوِّعاً، أو منوَّعاً.

أمَّا (ما) الاسمية الاستفهامية في نحو قوله تعالى: ﴿ **الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ** ﴾[5] فقد قيل: إنها نعت للحاقة الأولى[6]، ولكن الراجح في تقديري إعرابها مبتدأً، إمَّا أوَّلَ أو ثانياً[7]، فلا نيابة هنا.

١٥ـ الأسماء الموصولة: (الذي والتي وفروعهما، ذو الموصولة في لغة طَيِّئ):

الأسماء الموصولة من الألفاظ المبنية الجامدة التي يصلح الوصفُ بها[8]، فتقول: جاء الرجل الذي انتظرتُه، والفتاة التي انتظرتُها، ونحو ذلك، أمَّا (ذو)

(١) تنظر هذه الأقسام في: الحلل في إصلاح الخلل: ٣٤٦، الجنى الداني: ٣٣٣ـ ٣٣٤، روح المعاني: م١، جـ١، ص٢٠٦ـ ٢٠٧.

(٢) ينظر: الحلل في اصلاح الخلل: ٣٤٦.

(٣) الحلل في إصلاح الخلل: ٣٤٦ وهو في ديوان امرئ القيس، ص١٢٧.

(٤) ينظر: الحلل في إصلاح الخلل: ٣٤٦.

(٥) من سورة الحاقة: ١ـ ٢.

(٦) ينظر: بدائع الفوائد: ١٥٩/١، ومعاني النحو: ١٧٩/٣.

(٧) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ١٢٣٦/٢.

(٨) ينظر: ارتشاف الضرب: ٥٨٦/٢ـ ٥٨٧، دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ق٣، جـ٣، ص٥٣٣ـ ٥٣٤.

الموصولة فهي المسمَّاة بـ (ذو) الطائيَّة نسبةً إلى طيِّئ، كقولك: مررتُ بزيدٍ ذو قامَ، أي: الذي قام، وعليه قول الشاعر:[1]

فَقُولَا لِهذَا المَرْءِ ذُو جَاءَ سَاعِياً هَلُمَّ فإنَّ المَشْرَفِيَّ الفَرَائِضُ

والوصف المشتق الذي ناب عنه الاسم الموصول مقدَّر من الصلة، إذ لاينوب الاسم الموصول وحدَه عن ذلك الوصف، وإنما ينوب مع صلته عنه، فالمراد من الوصفِ المعنى الموجودُ في الصلة، لافي الاسم الموصول، لذا قيل: إن الاسم الموصول جِيْءَ به توصلاً إلى وصف المعارف بالجُمَل[2]، فقولك: جاء الذي سافَرَ، تقصد منه أن تصف الرجل بالسفر، ولكنه معرفة والجملة إذا وقعت بعد المعرفة وقعت في موقع الحال، لاالصفة، لذا جِيْءَ بالاسم الموصول توصلاً إلى وصف المعرفة بالجملة، على سبيل التأويل، أي النيابة في هذه المسألة:

- جاء الرجلُ الذي سافَرَ، أصله: جاء الرجلُ المسافرُ
- جاء الرجل الذي انتظرتُهُ، أصله: جاء الرجل المنتظَر
- جاء الرجل الذي في البيت، أصله: جاء الرجلُ المُسْتَقِرُّ في البيت
- جاء الرجل الذي أبوه غنيٌّ، أصله: جاء الرجلُ الغنيُّ الأبِ. ونحو ذلك.

١٦- <u>المصدر</u>:

المصدر من الجوامد التي يُنعَت بها، وسيكون القسم الآتي مخصَّصاً لوقوع المصدر (اسم المعنى) موقع المشتق في مواضع تركيبية مختلفة، منها النعت.

(١) من أبيات الحماسة، ينظر: شرح ديوان الحماسة: ٦٤٠/٢، وخزانة الأداب: ٢٨/٥، وفي ديوان الحماسة ص١٨٠ جاء البيت مخروماً (قولا لهذا المرء....) بإسقاط الفاء من أوَّله.

(٢) ينظر: دلائل الإعجاز: ١٩٩ وما بعدها.

-٢-

نيابة اسم المعنى الجامد (المصدر) عن الوصف المشتق

ينوب المصدر عن الوصف المشتق في ثلاثة مواضع تركيبية، يقول المكودي: ((وقد يقع المصدر موضع الحال، كما يقع صفةً وخبراً، وكل ذلك على خلاف الأصل))[١].

وقد خصصت نيابةَ المصدر عن الوصف المشتق بهذا القسم المستقل، لِما يأتي:

١ـ هناك خلافٌ في مسألة جمود المصدر واشتقاقه، فهو جامد عند البصريين، لأنه أصل المشتقات، وهو عند الكوفيين مشتق من الفعلِ الذي هو أصل المشتقات عندهم[٢].

٢ـ الراجح في تقديري مذهب الجمهور القاضي بأن المصدر من الجوامد، لذا أُوِّل بالمشتق عند وقوعه لفظاً في موقع يشغله المشتق في الأصل، ولكنه يختلف عن بقية الجوامد من حيث إنه يدل بلفظه على الحدث، ويقصر عن المشتقات الأخرى في عدم دلالته على المُحْدِث الذي تدل هي عليه، أمَّا المصادر فلا تدل على المُحْدِث إلاَّ بتأويلها بالمشتق.

ويقع المصدر نائباً عن الوصف المشتق (اسم الفاعل وصيغة المبالغة منه، اسم المفعول، الصفة المشبهة، أفعل التفضيل) في المواضع الآتية:

(١) شرح المكودي على ألفية ابن مالك: ٩٦.

(٢) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: المسألة (٢٨): ١/١٢٩ وما بعدها.

أ- نيابة المصدر عن الوصف المشتق في مَوْضِعَي (الخبر والنعت):

الشواهد التي سيقت لوقوع المصدر في موضعي الخبر والنعت كثيرة[(١)]، فمن الإخبار بالمصدر قول الخنساء[(٢)]:

تَرْتَعُ ما رَتَعَتْ حَتَّى إِذَا ادَّكَرَتْ فإنَّما هِيَ إِقْبَالٌ وإِدْبَارُ

وقول زهير:[(٣)]

مَتَى يَشْتَجِرْ قَوْمٌ يَقُلْ سَرَوَاتُهُمْ هُمُ بَيْنَنَا ، فَهْمُ رِضاً وَهُمُ عَدْلُ

ومثله قوله تعالى: ﴿ **قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ ماؤُكُمْ غَوْراً** ﴾[(٤)]. وعلى ذلك تقول: ما أنت إلاَّ نومٌ، وما زيدٌ إلاَّ أكلٌ وشربٌ، وإنما أنت دخولٌ وخروجٌ، ونحو ذلك.

ومن النعت بالمصدر قول امرئ القيس:[(٥)]

وَقَدْ أَغْتَدِي وَالطَّيْرُ فِي وُكُنَاتِها بِمُنْجَرِدٍ قَيْدِ الأَوابِدِ هَيْكَلِ

ومنه قوله تعالى ﴿ **وَجَاءُوا عَلَى قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ** ﴾[(٦)]، أي: مكذوب فيه، على أحد التوجيهات[(٧)].

---

(١) ينظر: الخصائص: ٢٠٤/٢- ٢٠٩ ، ٢٢٢- ٢٢٣ ، ١٩٢/٣، ٢٦٢- ٢٦٣ ، والأمالي الشجرية: ٦٩/١- ٧٢، والأشباه والنظائر: ١٩٧/١ .

(٢) سبق تخريجه في الهامش (٥) ص١٠٣ .

(٣) الخصائص: ٢٠٤/٢، وهو في ديوان زهير بن أبي سلمى: ١٠٧ .

(٤) من سورة الملك: ٣٠ . وتنظر شواهد أخرى من القرآن جاء فيها المصدر خبراً للمبتدأ أو لشيء من النواسخ في: دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ق٢، جـ٢، ص٦٦٧- ٦٦٩ .

(٥) العجز في الخصائص: ٢٢٢/٢، والبيت بتمامه في مغني اللبيب: ٤٦٦/٢ ، وهو من معلقة امرئ القيس في ديوانه ص١٩، وشرح القصائد التسع المشهورات: ١٦٣/١ برواية (والطير في وُكُراتها) . ويجوز في (قيد) أن يكون اسماً جامداً لامصدراً، فيكون النعت على سبيل النعت بالجواهر الذي ذكرناه في المبحث السابق. ينظر: شرح القصائد التسع المشهورات: ١٦٥/١، والخصائص: ٢٢٢/٢- ٢٢٣ .

(٦) من سورة يوسف: ١٨ .

(٧) ينظر: معاني القرآن للفراء: ٣٨/٢، الكشاف: ٤٥١/٢، البحر المحيط: ٢٨٩/٥- ٢٩٠ (١٩٩٣م)، حاشية الشهاب: ١٦٢/٥، فتح القدير: ١١/٣ .

ويُشترط في الوصف والإخبار بالمصدر شروطٌ ثلاثةٌ[1]:

١ـ ألاَّ يُثنَّى المصدر، ولا يُجمَعَ، ولا يؤنَّثَ، فتقول: رجل عدل، وامرأة عدل، ورجلان عدل، وامرأتان عدل، ورجال عدل، ونساء عدل. وعلى هذا قَصْدُ المبالغة التي جُعِلَتْ غرضاً لهذه النيابة. وسُمِعَ من العرب تثنية هذه المصادر وجمعها وتأنيثُها ـ وإن كان الإفراد والتذكير أَوْلى وأَشْيَع ـ نحو: امرأة عَدْلة، ورجلان عَدْلان، ورجال عُدول، لذا يقول ابن مالك[2]:

وَنَعَتُوا بِمَصْدَرٍ كَثِيرا فَالتَزَمُوا الإفْرادَ والتَّذْكِيرا

٢ـ أن يكون مصدرَ ثلاثيٍّ، أو بِزِنَةِ مصدرِ ثلاثيٍّ

٣ـ ألاَّ يكون ميمياً.

ومثلما يجوز النعت والإخبار بالمصدر، يجوز الوصف والإخبار باسم المصدر، فـ (سواء) اسم مصدر بمعنى الاستواء، فيقع موقع اسم الفاعل (مستو) خبراً مقدماً في أحد أَوْجُه إعراب قوله تعالى: ﴿ **إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ** ﴾[3]، كما وقع نعتاً ـ على النيابة نفسها ـ في قوله تعالى: ﴿ **تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ** ﴾[4].

والمصدر الواقع موقع المشتق في هذه المسألة إمَّا أن يكون واقعاً موقعَ اسم الفاعل، أو اسم المفعول[5]، بحسب مقتضيات السياق، فالمصدر الواقع موقع

(١) ينظر: ارتشاف الضرب: ٥٨٧/٢، وشرح التصريح مع حاشية ياسين عليه: ١١٣/٢.

(٢) شرح ابن عقيل: ٢٠٠/٢.

(٣) من سورة البقرة: ٦، وينظر إعرابها في: مشكل إعراب القرآن: ٤٧/١ـ ٤٨، الكشاف: ٤٨/١، البيان في غريب إعراب القرآن: ٤٩/١ـ ٥٠، التبيان في إعراب القرآن: ٢١/١، البحر المحيط: ١ـ ٤٦ـ ٤٧، حاشية الشهاب: ٢٦٦/١ـ ٢٦٧.

(٤) من سورة آل عمران: ٦٤، وينظر إعرابها في: الكشاف: ٣٧١/١، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢٠٦/١، البحر المحيط: ٤٨٣/٢.

(٥) ينظر: شرح التصريح: ١١٣/٢.

اسم الفاعل، نحو: هذا رجلٌ عدلٌ وصومٌ ونومٌ، ونحوه، أي: عادل وصائم ونائم. والمصدر الواقع موقع اسم المفعول كقولك: رجلٌ رِضًى، أي: مَرْضِيٌّ، ومنه قوله تعالى: ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَكُمْ ﴾[1]، أي: مكروه[2].

وللنحويين في وقوع المصدر نعتاً أو خبراً ثلاثة مذاهب:

١ـ أن يكون ذلك على التأويل بالمشتق، وهذا مذهب الكوفيين.

٢ـ أن يكون على تقدير مضاف: رجلٌ ذو عدلٍ ← رجل عدلٌ.

٣ـ أن يكون المصدر على أصله مبالغةً.

وقد عرضتُ هذه المسألة من قبل، وذكرتُ أن تحقيقها يقضي بأنْ لامنافاة بين القولين الأول والثالث، وأنَّ في المسألة قولينِ حسبُ، وكلاهما يجريان على النيابة[3].

ب- نيابة المصدر عن الوصف المشتق في موضع (الحال):

من شروط الحال ((أن تكون نفسَ صاحبها في المعنى، لأنها وصفٌ له، وخبرٌ عنه))[4]، أي أن تكون دالَّةً بنفسها على المعنى وذي المعنى، وهذا لايكون إلاَّ بالمشتقات، فمجيء المصدر في موضع الحال على خلاف الأصل[5]، لأن المصدر يدل على المعنى حسبُ، فيكون المصدر عندئذ نائباً عن الوصف المشتق في موضع الحال[6].

والمصدر النائب عن الوصف المشتق في موضع الحال نوعان:

---

(١) من سورة البقرة: ٢١٦.

(٢) تنظر أمثلةٌ أخرى لتأويل المصدر باسم المفعول في: دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ق٢، جـ٢، ص٦٦٤ـ ٦٦٥.

(٣) تنظر: ص١٠٣ـ ١٠٦ من هذا البحث.

(٤) شرح التصريح: ٣٧٣/١.

(٥) ينظر: شرح المكودي: ٩٦.

(٦) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: ٢٠٨/٢.

١ـ مصدر منكَّر: فيكون مجرداً من الاقتران بأَل ومن الإضافة.

٢ـ مصدر معرَّف: وهو على نوعين:

أـ معرَّف بأَل، كقولهم، أرسلها العراكَ.

بـ معرَّف بالإضافة، كقولهم: فعلتَهُ جهدَكَ وطاقَتَكَ.

والذي سنعرضه في هذا المبحث هو المصدر المنكَّر، أمَّا المصدر المعرَّف فسنذكره في القسم القادم المختص بتأويل الحال المعرفة بالنكرة.

وقد كَثُرَ استخدامُ المصدر المنكر في موقع الحال المشتقة، لأنه يُحْوِجُ إلى تأويل واحد ـ تأويله بالمشتق على أحد الأقوال في تخريجه ـ وقلَّ استخدام المصدرِ المعرَّفِ اللفظِ ((لأنه يُحْوِجُ إلى تأويلين: تأويل الوصفيَّة، وتأويل التنكير))[1].

وعلى الرغم من كثرة استخدام المصدر المنكَّر واقعاً موقع الحال، اختلف النحويون في القياس على المسموع من هذا الاستخدام، على مذاهب[2]:

أـ أجمع البصريون والكوفيون ـ إلاَّ المبرد ـ على أن ذلك مقصورٌ على السماع، لمجيئه على خلاف الأصل، فلا يجوز نحو: جاء زيدٌ بكاءً، وإن اختلفوا في تخريج نصب هذا المصدر كما سنذكر لاحقاً.

بـ شذَّ المبرد عن هذا الإجماع، وقد اختلف الناقلون عنه رأيَه على قولين: إجازته القياس مطلقاً، وإجازته القياس على ما كان نوعاً من الفعل المذكور، نحو: أتيتُه سرعةً، لأن السرعة نوع من الإتيان. وكلام المبرد صريح بإجازته القياس على ما كان نوعاً من الفعل حسبُ إذ يقول في المقتضب: ((ومن

(١) شرح عمدة الحافظ: ٤٤٧.

(٢) ينظر: كتاب سيبويه: ١٨٦/١، شرح المفصَّل: ٥٩/٢ـ ٦٠، ارتشاف الضرب: ٣٤٢/٢، شرح التصريح: ٣٧٤/١ـ ٣٧٥، همع الهوامع: ٢٣٨/١ـ ٢٣٩، ابن الناظم النحوي: ١٧١ـ ١٧٢.

المصادر مايقع في موضع الحال، فيسد مسده، فيكون حالاً، لأنه قد ناب عن اسم الفاعل، وأغنى غناءه، وذلك قولهم: قتلتُه صبراً، إنما تأويله: صابراً أو مُصْبَراً، وكذلك جئته مشياً، لأن المعنى: جئتُه ما شياً، فالتقدير: أمشي مشياً، لأن المجيء على حالات، والمصدر قد دلَّ على فعله من تلك الحال. ولو قلتَ: جئتُه إعطاءً لم يجز، لأن الإعطاء ليس من المجيء، ولكن: جئتُه سعياً، فهذا جيد، لأن المجيء يكون سعياً))[1].

ويبدو من عبارة المبرد هذه أن له رأيين مختلفين في إعراب المصدر المنصوب على هذا النحو، فصدر العبارة يقضي بأنه يُعرَب حالاً مؤولاً بوصف، وعجزها يفيد أن المصدر مفعول مطلق لفعل محذوف (أمشي مشياً)، وجملة الفعل المحذوف هي الحال. لذا نُقِلَ أن عدم قياس سيبويه على هذا النوع آتٍ من أنه عنده ((حال على التأويل، ووضعُ المصدر موضعَ الوصف لاينقاس، كما أن عكسه لاينقاس، والمبرد يرى أنه مفعول مطلق حُذِفَ عاملُه لدليلٍ، فهو عنده مقيس ... فهذا الخلاف مبنيٌّ على الخلاف في أنه حال أو مفعول مطلق))[2].

جـ- ذَهَبَ ابنُ مالك وابنُه (ابنُ الناظم النحوي) إلى قياس وقوع المصدر موقعَ الحال في ثلاث مسائل:

- أن يقع المصدر بعد (أمَّا)، نحو: أمَّا عِلْماً فعالمٌ

- أن يقع المصدر بعد خبر شُبِّه به مبتدؤه، نحو: أنت زهيرٌ شعراً.

- أن يقع المصدر بعد خبر مقترن بِـأَل الدالة على الكمال، نحو: أنت الرجلُ علماً.

ورأيُ المبردِ بالقياسِ المشروطِ أسوغُ من غيره، لكثرة استخدامه ((والكثرة

(١) المقتضب: ٢٣٤/٣.

(٢) شرح التصريح: ٣٧٤/١.

تخول القياس عليها))[1] ، وهو أسوَغُ أيضاً من القول بالقياس مطلقاً على المسموع ـ وهو الرأي الذي ارتضاه مجمع اللغة العربية بالقاهرة ـ [2] لأن الاستخدامات المسموعة في فصيح الكلام ترجح القياس المشروط ، لا القياسَ المطلق.

ومن وقوع المصدر المنكَّر في موقع الحال قوله تعالى : ﴿ **وَلَهُ أَسْلَمَ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا وكَرْهًا** ﴾[3] ، وقوله تعالى : ﴿ **ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا** ﴾[4] ، والشواهد التي جاءت على هذا النحو كثيرة[5]. ومن ذلك قولك ـ تمثيلاً ـ جئتُه ركضاً ، وَعَدْواً ، ومَشْياً ، ولقيتُه عياناً ، وفجأةً ، ومفاجأةً؛ وكَلَّمْتُه مشافهةً ، وأخذتُ عنه سَمْعاً وسماعاً ، ونحو ذلك[6].

ولإقامة المصدر مقام المشتق في موضع الحال غرضان : أولهما المبالغة ، على نحو ما ذكرنا في النعت والإخبار بالمصدر ، وثانيهما الاتساع في المعنى ، ففي نحو قوله تعالى : ﴿ **وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا** ﴾[7] يكون السياق محتملاً الحالية والمصدرية ، أي : وادعوه خائفينَ وطامعينَ ، أو : وادعوه دعاءَ خوفٍ وطمعٍ. لذا يقول ابن القيم : ((وبالجملة فالمصدرية في هذا الباب لاتنافي الحالَ ، بل الإتيان بالحال هنا بلفظ المصدر يفيد ما يفيده المصدر ، مع زيادة فائدة الحال ، فهو أتمُّ معنىً ، ولا

(١) معاني النحو : ٧١٩/٢

(٢) ينظر : مجموعة القرارات العلمية : ١٠٩ .

(٣) من سورة آل عمران : ٨٣ ، وينظر إعرابها في : معاني القرآن وإعرابه : ٤٣٨/١ ، الكشاف : ٣٨٠/١ ، البحر المحيط : ٥٣٨/٢ـ ٥٣٩ (١٩٩٣م).

(٤) من سورة البقرة : ٢٦٠ ، وينظر إعرابها في الكشاف : ٣١٠/١ ، البيان في غريب إعراب القرآن : ١٧٣/١ ، البحر المحيط : ٣١١/٢ (١٩٩٣م).

(٥) ينظر على سبيل المثال الآيات الكريمات : النساء : ١٥٣ ، الأعراف : ٤ ، ٥٥ـ ٥٦ ، ٩٧ ، يوسف : ١٠٧ ، إبراهيم : ٣١ ، الإسراء : ٣٧ ، لقمان : ١٨ . وينظر إعراب الحديث النبوي : ١٠٨ ، ٢١١ ، ٢٦٩ ، ٣١٢ ، ٣٣٢ ، ٣٣٥ ، ٣٥٢.

(٦) ينظر : كتاب سيبويه : ١٨٦/١ ، الأصول لابن السراج : ١٦٣/١ـ ١٦٤ ، الأمالي الشجرية : ٦٩/١ـ ٧٠ ، ١٧٦ـ ١٧٧ ، ٣١٢ـ ٣١٣ ، ١٩٠/٢ـ ١٩١ .

(٧) من سورة الأعراف : ٥٦ .

تنافيَ بينهما))[1] .

ويمكن في السياق الواحد تقدير المصدر نائباً عن اسم الفاعل أو اسم المفعول، بحسب اختلاف تقدير صاحب الحال، ففي نحو قولهم: (قتلتُه صبراً) يكون تقدير الأصل ((قتلتُه مصبوراً إذا كان حالاً من الهاء، وإنْ كان من التاء فتقديره: صابراً))[2] ، إذِ السياق محتمِلٌ التقديرينِ كليهما، ويمكن تقدير الأصل اسمَ فاعل أو اسم مفعول، وصاحبُ الحال واحد على كلا التقديرين، إذا كان السياق يحتملهما، كما في قوله تعالى: ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرْهًا** ﴾[3]، فـ (كَرْهاً) مصدر واقع موقع الحال، ويُقدَّر باسم الفاعل (كارهات)، أي: كارهات لذلك، أو باسم المفعول (مُكْرَهات)، أي: مُكْرَهات عليه[4]، أمَّا إذا لم يحتمل السياق إلاَّ تقديرَ أحدِ الوصفينِ فلا يُقَدَّر الآخَرُ، كقوله تعالى: ﴿ **ثُمَّ ادعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْياً** ﴾[5] ، أي: ساعيات، وقوله تعالى: ﴿ **وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا** ﴾[6] أي: خائفينَ وطامعينَ.

والمصدر الذي يقع موقع الحال يجب أن يكون صريحاً عند سيبويه والجمهور، ولكنْ نُقِلَ عن ابن جني أنه يجوز وقوع (أنْ والفعل) حالاً كما يقع المصدر الصريح[7] وحَمَل على ذلك قول تأبط شراً[8]:

وَقَالُوا لَها: لا تَنْكِحِيْهِ فَإِنَّهُ ... لِأَوَّلِ نَصْلٍ أَنْ يُلاَقِيَ مَجْمَعَا

(١) بدائع الفوائد: ١٧/٣. وينظر: معاني النحو: ٧٢١/٢- ٧٢٢ .

(٢) النكت في تفسير كتاب سيبويه: ٣٩٨/١ .

(٣) من سورة النساء: ١٩ .

(٤) ينظر: روح المعاني: م٢ ، جـ٤ ، ص٢٤١ ، وتنظر شواهد أخرى جاءت على هذا النحو في: دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ق٣، جـ٣، ص١١٥- ١١٦ .

(٥) من سورة البقرة: ٢٦٠ .

(٦) من سورة الأعراف: ٥٦ .

(٧) ينظر: ارتشاف الضرب: ٣٤٣/٢، همع الهوامع: ٢٣٩/١ .

(٨) ديوان تأبط شراً، ص١١٢ ، وهو في ديوان الحماسة ص١٤٢ ، وشرح ديوان الحماسة: ٤٩١/٢ .

والراجح في هذه المسألة هو مذهب الجمهور، أمَّا المصدر المؤول في هذا الشاهد فيجوز أن يكون في محل رفع مبتدأ، خبره متعلَّق شبه الجملة (لأوَّلِ نَصْلٍ)، وأن يكون بدلاً من الهاء في (إنه)، وهناك أوجه أخرى لإعرابه[1].

وللنحويين مذاهب في تخريج المصادر الواقعة في هذه المواقع[2]:

١ـ مذهب سيبويه وجمهور البصريين أنها مصادر واقعةٌ في موقع الحال، مؤولةٌ بالمشتق. فقولك: أتيتُه سعياً وركضاً، تأويله: ساعياً وراكضاً. ويلاحظ هنا أن وقوع المصدر موقع النعت خرَّجه البصريون على حذف مضاف، أما التأويل بالمشتق في باب النعت فهو تخريج الكوفيين. وقد تنبَّه بعض النحويين على مخالفةِ كلٍ من البصريين والكوفيين لمذهبهم في بابَيِ النعت والحال، وذكروا احتمال أن يكون كلٌّ منهم قد ذكر في الموضعين بعضَ ماهو جائز عنده، فلا تنافيَ في أقوالهم[3]

٢ـ ذهب بعض البصريين إلى أنها مصادر على حذف مصدرٍ مضاف، فهي مفاعيل مطلقةعلى هذا، وليست أحوالاً فـ (أتيتُ ركضاً) و (سرتُ عَدْواً) أصلهما: أتيتُ إتيانَ ركضٍ، وسِرْتُ سَيْرَ عَدْوٍ. وهذه نيابة على حذِّ حذف المضاف.

٣ـ وقيل: هي أحوال على حذف مضاف، فأتيتُ ركضاً وسرتُ عدواً، أصلهما: أتيتُ ذا ركضٍ، وسرتُ ذا عدوٍ، وهي نيابة على حذِّ حذف المضاف أيضاً.

٤ـ مذهب الكوفيين أنها مفاعيل مطلقة، ولكِنِ اختلف النقلُ عنهم في العامل:

(١) ينظر: شرح ديوان الحماسة: ٤٩١/٢ـ ٤٩٢.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب: ٣٤٢/٢ـ ٣٤٣، همع الهوامع: ٢٣٨/١.

(٣) ينظر: حاشية ياسين: ١١٣/٢، حاشية الصبان: ٦٤/٣.

أ- قيل: إن العامل فيها الفعلُ المذكور، لتأوُّلِهِ بفعل من لفظ المصدر، فطلع زيدٌ بغتةً في تأويل: بغَتَ زيدٌ بغتةً[1]، فهذه نيابة بين الأفعال على حدِّ التضمين وليست نيابةً للمصدر عن شيء آخر.

ب- ذكر الصبان في موضع آخر أن الكوفيين ذهبوا في وقوع المصدر في باب الحال إلى أنه منصوب على تقدير مضاف، ولم يذكر ما هذا المضاف: أمصدرٌ هو أم لفظُ (ذا)[2] ؟ فخالف الصبانُ النقلَ عن الكوفيين، فذكر هنا أن مذهبهم على تقدير مضاف، وفي موضع آخر لم يعلق على نقل الأشموني عن الكوفيين أن المصدر منصوب على المصدرية، وناصبُه الفعل المذكور لتأوُّلِهِ بفعل من لفظ المصدر: طلع زيدٌ بغتةً، تأويله: بغت زيدٌ بغتةً، ولا حذفَ مضافٍ هنا[3].

جـ- نقل الشيخ ياسين عن الدنوشري أن مذهب الكوفيين في باب الحال أن المصدرمفعول مطلق لفعل محذوف[4]. وهذا الرأي ليس منسوباً إليهم، وإنما هو منسوب إلى الأخفش والمبرد كما سيأتي بيانه.

٥- نُسِبَ إلى الأخفش والمبرد القولُ بأنها مفاعيل مطلقة، لأفعال مقدَّرة من ألفاظها، وجملة الفعل المحذوف هي الحال، فأتيتُه ركضاً، أصله (أتيتُه أركضُ ركضاً)❖، وما ذكره المبرد ذكره ابنُ السراج أيضاً، إذ يقول: ((واعلم أن في الكلام مصادر تقع موقع الحال، فتغني عنها، وانتصابها انتصاب المصادر، نحو قولك: أتاني زيدٌ مشياً، فقولك: (مشياً) أغنى عن (ماشٍ) و (يمشي)، إلاَّ أن

(١) ينظر: همع الهوامع: ٢٣٨/١، حاشية الصبان: ١٧٣/٢ (المتن).

(٢) ينظر: حاشية الصبان: ٦٤/٣

(٣) ينظر: المرجع السابق: ١٧٣/٢ (المتن) ولم يعلق الصبان بشيء على ما جاء في المتن.

(٤) ينظر: حاشية ياسين: ١١٣/٢.

❖ ذكرتُ قبل قليل أن كلام المبرد في (المقتضب)، يقضي صدرُه بتأويل المصدر بالمشتق حالاً، ويفيد عجزُه إعرابَه مفعولاً مطلقاً لفعلٍ محذوف. ينظر كلام المبرد في المقتضب: ٢٣٤/٣.

التقدير : أتاني يمشي مشياً))[1] ، فصدر الكلام يوحي بأن هذه المصادر أحوال ، لقوله (تقع موقع الحال) ، ولكنه ينص في موضع آخر على أنها مفاعيل مطلقة بقولِه (وانتصابها انتصاب المصادر) ،وتقديرُه للأصل (أتاني يمشي مشيا) يقضي بأن الحال هي الجملة المحذوفة والمصدر المذكور مفعول مطلق للفعل المحذوف. ويؤكدُ ذلك ما ذكَرهُ في إعراب (أرسلها العراكَ) ـ وهو مصدر معرَّف ـ إذ يقول : ((ولا ينتصب انتصابَ الحال، وإنما انتصب على تأويل : أرسلها تعترك العراكَ، فتعترك : حال ، والمصدر الذي عملَتُ فيه الحالُ هو (العراكَ) ، ودلَّ على (تعترك) ، فأغنى عنه))[2]

٦ـ وقفتُ عند ابن عصفور على قولٍ مركَّبٍ يحاول به التوفيق بين مذهبين : مذهب إعراب المصدر حالاً ، ومذهب إعرابه مفعولاً مطلقاً لفعل مقدَّر من لفظه ، فيقول : ((من ذلك : كلَّمتُه مشافهةً ، ولقيتُه فجأةً.... بل هي منتصبة بهذه الأفعال الظاهرة على الحال ، وذلك أن (ركضاً) في الأصل منتصِب بفعل مضمر هو في موقع الحال ، تقديره : أتيته أركض ركضاً ، ثم حُذِفَ الفعلُ ، وأقيمَ المصدرُ مقَامه ، فصارت منتصبةً بأتيتُ على أنه حال لقيامه مقامه. فأُعرِبَ بإعرابه فمَن راعى أن هذه المصادر منتصبةٌ في الأصل بأفعال مضمرة جعلها من هذا الباب❖ ومَنْ راعى أن العامل في اللفظ إنما هو الفعلُ لقيامه مقام الحال ، لم يجعلْهُ من هذا الباب))[3] .

فهذا الوجه الذي ذكره ابن عصفور لاينسجم مع التحليل التركيبي للجملةمن الأصل إلى الاستخدام ، فالأصل هو (أتيتُه أركضُ ركضاً) ، ثم حُذِفَ

(١) الأصول ، لابن السراج : ١٦٣/١.

(٢) الأصول لابن السراج : ١٦٤/١.

❖ أي باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهارُه .

(٣) شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير) : ٤٢٣/٢.

الفعلُ (أتيتُه ∅ ركضاً)، فيجب أن يقف التحليل عند هذا الحد، لأن المصدر المنصوب هو مفعول مطلق في الأصل، وهو مفعول مطلق في الاستخدام أيضاً، وفعله محذوف جوازاً لدلالة السياق عليه لاوجوباً، وجملة الفعل المحذوف هي (الحال)، فإيقاع المصدر موقع الفعل المحذوف، وجَعْله منتصباً بأتيتُ يقضي بأن (المفعول المطلق نائب عن الحال) وهذا مالم يقلْهُ أحدٌ غيره ـ كما أعلم ـ ، ولايمكن التسليم به، لاختلاف الحال والمفعول المطلق: تركيباً ودلالةً، ولايقع المفعول المطلق نائباً عن الحال، وإنما يقع المصدر نائباً عن الوصف المشتق في موضع الحال، وثمة فرق بين هذا وذاك، فالمصدر ـ على تقدير الأصل عند ابن عصفور ـ مفعول مطلق، وهو كذلك في الاستخدام أيضاً.

-٣-

نيابة المعرفة عن النكرة في موضع (الحال)

من شروط الحال عند جمهور النحويين أن تكون (نكرة)، وذكروا لتعليل هذا الشرط ثلاثة أوجُه[١]:

أولها: أنها في المعنى خبرٌ ثانٍ، والأصل في الخبر التنكير.

وثانيها: أن الحال جواب لِمَنْ قال: كيف جاء؟ و (كيف) سؤال عن نكرة.

وثالثها: أن الحال صفة للفعل في المعنى، والفعل نكرة، فصفتُه نكرة.

وذكر آخرون أن لزوم تنكيرها لدفع اللَّبْس، فصاحبُ الحال معرفةٌ في الأصل، فإنْ جاءت الحالُ معرفةً وصاحبُها منصوبٌ تُوُهِّمَ أنها نعتٌ له، لاحالٌ منه[٢].

لذا إن جاءت بعض الأحوال في صورة المعرفة لفظاً أُوِّلَتْ بالنكرة نائبةً عنها، يقول العكبري: ((وقد جاءت أشياء تخالف ما أصَّلْنا، رُدَّتْ بالتأويل إلى هذه الأصول، فمن ذلك وقوع الحال معرفة، كقولهم: أرسلها العراكَ. والتحقيق أن هذا نائب عن الحال، وليس بها، بل التقدير: أرسلها معترِكةً))[٣].

ومذهب الجمهور أن الأمثلة التي جاءت فيها الأحوال معارفَ مؤوَّلة بالمشتق تُحفَظُ ولايقاس عليها، وخالفهم يونس بن حبيب والبغداديون، إذْ ذهبوا إلى أن الحال تتعرَّف بقياس، فأجازوا نحو قولك: جاء زيدٌ الضاحكَ، وإنْ لم يسنده

(١) ينظر: أسرار العربية: ١٩٣، واللباب: ٢٢٧/٢.

(٢) ينظر: شرح التصريح: ٣٧٢/١- ٣٧٣، همع الهوامع: ٢٣٩/١.

(٣) اللباب في علل البناء والإعراب: ٢٢٨/٢.

السماع، وهذا مردودٌ عند الجمهور[1]، وهو الراجح في تقديري ـ أي الرَّدُّ ـ .

والحال المعرفة، المؤولة بالنكرة، وردت في كلام العرب على ثلاث صور من التعريف.

١- الحال المعرَّفة بأل:

وهي على قسمين:

أ- أن تكون مصدراً، كقول لبيد[2]:

فَأَرْسَلَها العِراكَ وَلَمْ يَذُدْهَا وَلَمْ يُشْفِقْ على نَغَصِ الدِّخَالِ

وهذا النوع مُحْوِجٌ إلى تقدير نيابتين: نيابة المصدر عن الوصف المشتق ـ على مذهب الجمهور ـ ونيابة المعرفة عن النكرة، وقد ذهب النحويون مذاهبَ مختلفةً في تخريج مجيء المصدر منصوباً ومعرَّفاً بال في هذا الشاهد:

- فهو مصدر واقع موقع الحال عند سيبويه، وهو مؤوَّل باعتراكاً[3]، وعلى هذا التقدير أُوْقِعَ مصدرٌ موقعَ المصدرِ الواقعِ موقعَ الحال.
- ذهب ابن الخشاب والعكبري وابن يعيش[4] إلى أن (العراك) واقع موقع (تعترك)، و (تعترك) واقع موقع (معترِكة)، أي:

أرسلها معترِكة ← أرسلها تعترك ← أرسلها العراكَ .

- ذهب آخرون إلى أن انتصاب (العراك) على المفعول المطلق، والعامل فيه فعل محذوف، وهو وفاعله جملةُ الحال المحذوفة، والتقدير: (أرسلها تعترك

(١) ينظر: شرح اللمحة البدرية: ١٣٩/٢، همع الهوامع: ٢٣٩/١ .

(٢) كتاب سيبويه: ١٨٧/١ والمقتضب: ٢٣٧/٣، والأمالي الشجرية: ٢٨٤/٢، وهو في شرح ديوان لبيد ص٨٦ برواية (فأوردها العراك).

(٣) ينظر: كتاب سيبويه: ١٨٧/١ .

(٤) ينظر: المرتجل: ١٦٣، واللباب: ٢٢٨/٢، وشرح المفصل: ٦٢/٢ـ ٦٣ .

العراكَ)[1] ولا نيابة على هذا.

- وقيل: العراك: مفعول مطلق للفعل المذكور، وهو منصوب على حذف مضاف، والتقدير: أرسلها إرسالَ العراكِ[2].

- نُقِلَ عن ابن الطراوة أن (العراك) نعت لمفعول مطلق محذوف تقديره (أرسلها الإرسالَ العراكَ)[3]، ولانيابةَ على هذا التقدير.

- نُقِلَ عن ثعلب أن (العراك) منصوب على أنه مفعول ثانٍ لأوردَها[4]، ولانيابةَ على هذا التقدير أيضاً.

والتخريجان الأول والثاني هما اللذان يقضيان بإعراب (العراك) حالاً، ولكنْ سُلِكَ فيهما طريقٌ غيرُ مباشَرَةٍ في تحليل تركيب المثال، والأَوْلى في تقديري أن يكون التقدير مباشَراً، فالعراك مصدر معرَّف بأَل ففيه تأويلان: تأويل المصدر بالوصف المشتق، وتأويل المعرفة بالنكرة، فيُؤوَّل باسم الفاعل (معترِكةً) كما ذكر بعض النحويين[5]، أو (مُعارِكةً) كما قدَّره ابنُ الخباز، وقد وُصِفَ هذا التقدير الأخير بأنه الأحسنُ والأَوْلى، لأن المصدر المستخدم (العراك) هو من الفعل (عارَكَ)، واسم الفاعل من هذا الفعل هو (معارِك) لا (معترِك)[6]، وهو كذلك في تقديري واختياري.

ب- أن تكون غيرَ مصدرٍ:

من ذلك قولهم، مررتُ بهم الجَمَّاءَ الغفيرَ، وادخلوا الأولَ فالأولَ[7]،

(١) ينظر: الأصول لابن السراج: ١٦٤/١، المقتصد في شرح الإيضاح: ٦٧٧/١، الأمالي الشجرية: ٢٨٤/٢.
(٢) ينظر: حاشية الصبان: ١٧٢/٢.
(٣) ينظر: ارتشاف الضرب: ٣٣٨/٢.
(٤) ينظر: المرجع نفسه.
(٥) ينظر: المقتضب: ٢٣٧/٣، وشرح عمدة الحافظ: ٤٤٦، ارتشاف الضرب: ٣٣٨/٢.
(٦) ينظر: حاشية ياسين: ٣٧٣/١، وحاشية الصبان: ١٧٢/٢.
(٧) ينظر: كتاب سيبويه: ١٨٨/١، وارتشاف الضرب: ٣٣٧/٢.

ومثله قراءة قوله تعالى: ﴿ لَيُخْرِجَنَّ الأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ ﴾[1]، فالأذلَّ: منصوب على الحالية على قراءة بناء الفعل للمفعول[2].

وفي هذه الحال مذهبان:

- أن تكون (ال) معرِّفةً، فَتُؤَوَّل المعرفةُ بالنكرة، وما كان جامداً منها أُوِّلَ تأويلاً ثانياً، وهو تأويل الجامد بالمشتق.
- أن تكون (ال) زائدة، فلا تأويل للتنكير، وإنما يؤَّول الجامد منها بالمشتق.

٢- الحال المعرَّفة بالإضافة:

جاء على هذا القسم أمثلة مختلفة، من ذلك:

أ- وحدَهُ ❖: تقول: مررتُ به وحدَهُ، ومررتُ بهما وحدَهما، ومررتُ بهم وحدَهم، ومررتُ بها وحدَها، ونحو ذلك. وقد اختُلِفَ في تأصيل هذا اللفظ: فقيل: إنه مصدر موضوع موضع الحال، وقيل: إنه اسمٌ موضوعٌ موضعَ المصدرِ الموضوعِ موضعَ الحال. ثم اختُلِفَ في تخريج نصبه: فقيل: على الظرف، أو على الحال، أو على المفعول المطلق، ونصبه على الحال هو مذهب الجمهور، فيُؤَوَّل تأويلَ المعرفةِ بالنكرة، وتأويلَ الجامدِ بالمشتق، فقولك: مررتُ به وحدي، أصله: مررتُ به منفرداً[3]، وهذا أَوْلى

(١) من سورة (المنافقون): ٨.

(٢) تُنْظَر هذه القراءة، وإعراب الآية في: مشكل إعراب القرآن: ٧٣٦/٢- ٧٣٧، البيان في غريب إعراب القرآن: ٤٤١/٢، البحر المحيط: ٢٧٤/٨.

❖ لايردُ هذا اللفظ في الكلام إلاَّ منصوباً، وسُمِعَ مجروراً في ثلاثة أمثلة: أحدها للمدح وهو قولهم (هو نسيجُ وحدِه) واثنان يطلقان على العاجز المنفرد بالرأي: (جُحَيْشُ وَحْدِه، وعُيَيْرُ وَحْدِه)، وهما تصغير (جَحْش وعَيْر). ولايثنى ولا يُجمَع ولا يؤنث، أما التثنية والجمع والتأنيث - إنْ أريدت من السياق- فللمضاف إليه.
تنظر أحكام هذا اللفظ في: مجالس ثعلب: ٥٥٣/٢- ٥٥٤، شرح ملحة الإعراب: ١٠٣، الفصول في العربية: ٥٦٩، الأشباه والنظائر: ١٧٢/٧ وما بعدها.

(٣) ينظر تفصيل ذلك في: شرح ملحة الإعراب: ١٠٣، الفصول في العربية: ٥٦٩، شرح المفصل: ٦٣/٢، شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير): ١٥٩/٢- ١٦٠، ارتشاف الضرب: ٣٣٩/٢- ٣٤٠، الأشباه والنظائر: ١٧٢/٧ وما بعدها.

ـ في تقديري ـ من تقديرِ الاسم واقعاً موقع المصدرِ، وتقديرِ المصدر واقعاً موقع الوصف المشتق.

ب ـ قالت العرب: تفرقوا أياديَ سبأ[1]، فأُوِّل ذلك بحذف المضاف، وأصله: (مثلَ أيادي سبأ)، وكذلك قولهم: طلبَتُهُ جهدَكَ، وطاقتَكَ، وتأويل أصل ذلك المشتق النكرة الذي وقعت هذه المصادر المعرَّفة بالإضافة موقعة، هو: (جاهداً مُطِيْقاً)، وكذلك قولهم: (رجع عودَهُ على بَدْئِهِ)، وتأويل أصله (عائداً). وقد جعل بعض النحويين هذه المنصوباتِ مفاعيلَ مطلقةً لأفعالٍ محذوفة، هي الأحوال، قالتقدير: طلبَتُهُ تجتهد جهدَكَ، وتطيق طاقَتَك، ورجع يعود عودَهُ[2]، ولانيابة على هذا التقدير الذي أراه مرجوحاً أمام القول السابق الذي عليه الجمهور.

ومن ذلك ـ عند الحجازيين ـ نصب العدد من الثلاثة إلى العشرة، مضافاً إلى ضميرِ ما تقدم، كقولهم: مررتُ بهم ثلاثتَهم، أو خمستَهم، أو عشرتَهم، ونحو ذلك.

ومثله قول الشمَّاخ[3]:

أَتَتْنِي سُلَيْمٌ قَضَّها بِقَضِيْضِها تُمَسِّحُ حَوْلِي بِالبَقيعِ سِبَالَها

وتأويل كل ذلك عند سيبويه أنه اسم موضوع موضعَ المصدر الموضوعِ موضعَ الحال[4]، وفي تقديري أن تقدير هذه الأسماء نائبةً عن الوصف المشتق مباشرةً هو الأَوْلى، فهي بمعنى: مررتُ بهم جميعهم، فهي في تأويل الأصل: مررتُ بهم مكتملينَ، وأتتني سليمٌ مكتملةً.

(١) لسان العرب: (يدي)

(٢) ينظر: الأمالي الشجرية: ٢٨٤/٢ .

(٣) كتاب سيبويه: ١٨٨/١، وهو في ديوان الشماخ ص٢٩٠ برواية (وجاءت سُلَيْمٌ).

(٤) ينظر: كتاب سيبويه: ١٨٧/١ـ ١٨٨ .

وهناك أمثلة أخرى لهذه الأحوال التي جاءت معرَّفة بالإضافة[1].

وقد ذكر المكودي أن الحال المعرَّفة بـ (ال) يُحكَم بزيادة (ال) فيها مطلقاً، أمَّا المعرَّفة بصورة الإضافة فيُحكَم بتأويلها بالنكرة مطلقاً[2] والراجح في تقديري هو تأويل الحال المعرفة ـ بصورتيها السابقتين ـ بالنكرة مطلقاً لإجراء الباب على سَنَنٍ واحد. يقول ابن الشجري: ((على أن هذه الكَلِمَ التي وضعوها مواضع الأحوال وهي معارف، لو كانت خالية من تأويلٍ يُدْخِلُها في حيز النكرات لَما ساغ الاحتجاجُ بها، لأن ذلك عدول عن العام الشائع، إلى الشاذ النادر))[3].

٣- الحال المعرَّفة بالعَلَمِيَّة:

من ذلك قول العرب: جاءت الخيلُ بَدادِ، و (بَدادِ) علمُ جنس للتبدُّد، مبني على الكسر كفَخارِ ويَسارِ، وتأويل الأصل: جاءت الخيلُ متبدِّدةً[4].

(١) ينظر تفصيل هذه المسألة، وأمثلتها، وخلاف النحويين في تخريجها في: كتاب سيبويه: ١/١٨٧ـ ١٨٩، المقتضب: ٣/٢٣٧ـ ٢٣٩، الأمالي الشجرية: ١/١٥٤ـ ١٥٥، ٢/٢٨٣ـ ٢٨٤، أسرار العربية١٩٣ـ ١٩٥، شرح الفصيح: ٢٢٥ـ ٢٢٦، اللباب: ٢/٢٢٨ـ ٢٢٩، شرح المفصل: ٢/٦٣، شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير): ٢/١٦١ـ ١٦٣، ارتشاف الضرب: ٢/٣٣٩ـ ٣٤١، همع الهوامع: ١/٢٣٩.

(٢) ينظر: شرح المكودي: ٩٦.

(٣) الأمالي الشجرية: ١/١٥٥.

(٤) ينظر شرح اللمحة البدرية: ٢/١٣٨، همع الهوامع: ١/٢٣٩.

الفصل الثاني

نيابة اسم عن اسم في مواضعه التركيبية

- النيابة بين الضمائر
- النيابة عن الفاعل
- النيابة عن المصدر في موضع المفعول المطلق
- النيابة عن اسمَيِ الزمان والمكان في موضع الظرف
- نيابة المضاف إليه عن المضاف
- المردود من القول بالنيابة بين الأسماء:
  - نيابة الحال عن الخبر
  - نيابة جواب (لولا) عن الخبر
  - نيابة الصفة عن الموصوف

-١-

النيابة بين الضمائر

تختلف الضمائر البارزة في هيآتها، من حيثُ الموقعُ الإعرابي، ومن حيثُ الاتصالُ والانفصال، وقد ذكرتُ من قبل أنْ لا نيابةَ بين الضمائر من حيثُ استخدامُ ضمير منفصل في موضعٍ حقُّه أن يُستخدَمَ فيه المتصلُ، أو العكس، إذا كان الضميران من باب إعرابي واحد (رفعاً أو نصباً أو جراً)[١]، وما جاء على ذلك حُمِلَ إمَّا على الضرورة، وإمّأ على الاتساع باللجوء إلى المعاقبة بين الضمائر على الموضع الواحد، لأن الضمير المستخدَم لم يختلف عن الضمير المفترَض وقوعه في هذا الموقع من حيثُ الإعرابُ أو الدلالةُ، وإنما تغيرت صورةُ الضمير من حيثُ الاتصالُ والانفصالُ حسبُ.

ولا تكون نيابةٌ بين الضمائر- في تقديري- منفصلةً كانت أم متصلةً- إلاَّ إذا اختلف الضمير المستخدم عن الضمير المُفترَض وقوعه في هذا الموقع على الأصالة، من حيثُ الموقعُ الإعرابي، وعندئذ يَحْمِلُ الضمير النائب من المنوب عنه الحكمَ الإعرابيَّ المُجْرَى على الموقع، وهذا من السمات والخصائص التي يحملها النائب من المنوب عنه.

وتأسيساً على ذلك تنحصر مواضع النيابة بين الضمائر في الأقسام الآتية:

١- نيابة ضمير الجر عن ضمير الرفع:

يقع ضميرُ الجر المتَّصلُ في هذه الحال، في موقع مختص بضمير الرفع المنفصل، وقد جاء هذا بعد (لولا) الامتناعية، إذِ الأكثرُ في الضمير الواقع بعدها أن يكون ضميرَ رفعٍ منفصلاً، كقوله تعالى: ﴿ **لَوْلا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ** ﴾[٢]، لأنها مختصة بالدخول على الأسماء، والاسم بعدها مرفوع، ورفعه على الابتداء عند أكثر النحويين[٣].

(١) تنظر: ص١٦١- ١٦٣ من هذا البحث.

(٢) من سورة سبأ: ٣١.

(٣) ينظر الجنى الداني: ٥٤٢.

فإذا جاء بعد (لولا) الضمير المتصل، فالنحويون على مذاهب من حيثُ إعرابُه:[1]

١ـ مذهب سيبويه أن وقوع الضمير المنفصل بعد (لولا) هو الوجهُ، لأنه جارٍ على القياس، ولكنه لا يُنْكِر وقوعَ ضميرِ الجر المتصل، فقد روى قولَ اليزيد بن الحكم الثقفي:[2]

وكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلايَ طِحْتَ كما هَوَى بِأَجْرامِهِ مِنْ قُلَّةِ النِّيْقِ مُنْهَوِي

و(لولا) في هذه الحال حرفٌ من حروف الجر، والضمير بعدها في محل جرٍّ بها، وعلى هذا المذهب سيبويهِ والجمهورُ.

٢ـ مذهب الأخفش والكوفيين أن (لولا) باقية على أصلها من طَلَبِ الرفع في ما بعدها، ((والضمير المتصل في موضع رفعٍ بالابتداء، نيابةً عن ضمير الرفع المنفصل))[3].

هذان المذهبان هما الشائع ذِكْرُهما في إعراب هذا الضمير، والنيابةُ على الثاني منهما. وهناك مذهبان آخران نُسِبا إلى أبي البقاء العكبري[4]:

الأول منهما: ليس للضمير موضع من الإعراب، لتعذُّر العامل، وإذا لم يكن عاملٌ، لم يكن عملٌ، وغيرُ ممتنعٍ أن يكون الضمير لا موضعَ له، كالفصل.

الثاني منهما: موضعُ الضمير النصبُ، لأنه من ضمائر المنصوب، ولا يلزم من ذلك أن يكون له عاملٌ مخصوص.

---

(١) ينظر تفصيل هذه المذاهب في: كتاب سيبويه: ١/٣٨٨ـ ٣٨٩، النكت في تفسير كتاب سيبويه: ١/٦٦٣ـ ٦٦٥، الأمالي الشجرية: ١/١٨٠ـ ١٨١، ٢/٢١٢، الإنصاف في مسائل الخلاف: المسألة ٩٧، ٢/٣٦٢، وما بعدها، ارتشاف الضرب: ٢/٤٦٩ـ ٤٧٠، تذكرة النحاة: ٢٨٥، الجنى الداني: ٥٤٤ـ ٥٤٦، مغني اللبيب: ١/٢٧٤، ائتلاف النصرة: ٦٥ـ ٦٦، الفوائد الضيائية: ٢/٨٦ـ ٨٧، الأشباه والنظائر: ٢/٢١٠ـ ٢١١، حاشية الصبان: ٢/٢٠٦.

(٢) كتاب سيبويه: ١/٣٨٨، والأمالي الشجرية: ٢/٢١٢، والخزانة: ٥/٣٣٦.

(٣) الجنى الداني: ٥٤٦.

(٤) ينظر: الاقتراح في علم أصول النحو: ٦٩، وقد نسبهما السيوطي إلى أبي البقاء في (التبيين) ولم أجدهما في نسخة (التبيين) المطبوعة المحققة.

والمذهب الراجح في تقديري هو مذهب الأخفش والكوفيين، فقد تصرف الأخفش- في مذهبه- في ما بعد (لولا)، وسيبويه تصرَّف في (لولا) نفسها، فأخرجها عن بابها[1]، والذي يرجح رأي الأخفش على رأي سيبويه والجمهور- في تقديري- أمرانِ:

١- إذا قيل: إن (لولا) جارَّة للضمير بعدها، فهي ليست حرفَ جر زائداً، ولا شبيهاً بالزائد، وهنا يلزم تعلُّقُها، لذلك تكلَّف القائلون بأن (لولا) جارةٌ، القولَ في تعليقها على رأيينِ[2]: إمَّا على أنها لا تتعلق بشيء كالزوائد، وفي هذا إخراجٌ لحروف الجر الأصلية عن طبيعتها التركيبية والدلالية، وإمَّا على أنها متعلقة بفعلٍ واجبِ الإضمار، فإذا قلتَ: لولايَ لكانَ كذا، فالتقدير عندهم: لولايَ حضرتُ، وهذا تكلفٌ بادٍ في التقدير.

٢- نقل الصبان عن الدماميني ((أنك إذا عطفتَ على مدخول (لولا) اسماً ظاهراً تعيَّن رفعُهُ إجماعاً، لأنها لا تجرُّ الظاهرَ))[3]. وهذا يجعل القول بإخراج (لولا) الامتناعية عن بابها الإعرابي- وهو الرفعُ لِما بعدها- إلى أن تعملَ هي الجرَّ في موقع المضمر بعدها، مرجوحاً أمام رأي الأخفش والكوفيين.

وهناك رأيٌ تفرَّد به المبرد من بين النحويين، يختص بنوع الضمير المستخدم بعد (لولا)، فقد أنكر المبرد استعمالَ ضميرِ الخفض بعد (لولا)، وزعم أن ذلك خطأ، فلا يجوز أن يليها إلاَّ ضميرُ الرفع المنفصلُ، محتجاً بأنه لم يأتِ بعدها في القرآن، ولا في كلام مَنْ يُحْتَجُّ بكلامه، إلاَّ ضميرُ الرفع المنفصل[4]. أمَّا البيت الذي استشهد به

(١) ينظر: الفوائد الضيائية: ٨٧/٢.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب: ٤٧٠/٢، الجنى الداني: ٥٤٥.

(٣) حاشية الصبان: ٢٠٦/٢.

(٤) ينظر: الكامل: ٣٤٥/٣- ٣٤٦، وينظر كذلك الأمالي الشجرية: ١٨١/١، الإنصاف في مسائل الخلاف: المسألة ٩٧، ٣٦٢/١، الجنى الداني: ٥٤٦، دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ق١، جـ٢، ص٦٧٨. وقد ذهب برجشتراسر إلى القول نفسه، فذكر أن مثل هذا الاستخدام خطأ في الأصل. ينظر: التطور النحوي: ١٢٧.

سيبويه، فقد أبطل المبرد الاستشهاد به، زاعماً أن في القصيدة التي جاء فيها البيت شذوذاً وخطأً كثيراً، وخروجاً عن القياس[1]. وقد أنكر النحويون عليه هذه التخطئةَ، نُقِلَ عن الشلوبيني قوله: ((اتفق أئمة البصريين والكوفيين، كالخليل وسيبويه والكسائي والفراء على رواية (لولاك) عن العرب، فإنكار المبرد لَهُ هَذَيان))[2]، ومَنْ حَفِظَ حُجَّةٌ على مَنْ لم يحفَظْ.

٢- نيابة ضمير الرفع عن ضمير الجر:

من ذلك ما رواه اللغويون من نحو قول العرب: أنا كأنتَ، وأنتَ كأنا، وقد جاء ذِكْرُ هذه الأمثلة في معرض استدلال الأخفش والكوفيين على جواز إنابة ضمير الجر عن ضمير الرفع كما ذكرتُ آنفاً بالنقل عن العرب نيابةَ ضمير الرفع المنفصل عن ضمير الجر، وقد جعلوا من ذلك أيضاً توكيد ضمير الجر المتصل بضمير من ضمائر الرفع المنفصلة، في نحو قولك: مررتُ بكَ أنتَ.[3].

ومجيء هذه التركيبات المستخدَمَة على الأصل متعذِّر، لأنْ لا ضميرَ منفصلَ للجر يؤتى به بعد الكاف في نحو (أنا كأنت، أنت كأنا)، أو يؤتى به توكيداً للمتصل ذي الموضع المجرور في نحو (مررتُ بكَ أنتَ)، فالأصل هنا مفترَض تقتضيه قواعد إعراب الضمير:

- أنا كَ (ضمير جر منفصل) ← أنا كَ ∅ ← أنا كأنتَ
- مررتُ بك (ضمير جر منفصل) ← مررتُ بك ∅ ← مررتُ بك أنت.

٣- نيابة ضمير النصب عن ضمير الجر:

وذلك نحو قولك: مررتُ بإياك، وعجبتُ من إياك، ومنه ما أنشده البغداديون:[4]

(١) ينظر: الكامل: ٣٤٥/٣، والنكت في تفسير كتاب سيبويه: ٦٦٤/١، والأمالي الشجرية: ١٨١/١.

(٢) ارتشاف الضرب: ٤٧٠/٢، والجنى الداني: ٥٤٦، وينظر كذلك ردُّ نحويين آخرين عليه في: النكت في تفسير كتاب سيبويه: ٦٦٤/١، والأمالي الشجرية: ١٨١/١

(٣) ينظر: التمام في تفسير أشعار هذيل: ٣٣، الأمالي الشجرية: ١٨١/١، أمالي السهيلي: ٤٢- ٤٣، الفوائد الضيائية: ٨٦/٢.

(٤) المسائل العضديات: ٢٩، والتمام في تفسير أشعار هذيل: ٣٣، وهمع الهوامع: ٣١/٢، والخزانة: ١٩٤/١٠.

فَأَحْسِنْ وَأَجْمِلْ فِي أَسِيْرِكَ إِنَّهُ ضَعِيفٌ، وَلَمْ يَأْسِرْ كإِيَّاكَ آسِرُ

وقد حمل ابن عصفور هذا الشاهد على الضرورة[1]، جاعلاً هذا الاستخدام على سبيل النيابة المزدوجة فـ (إياك) وُضِعَ موضع (أنت)، فأصل الاستخدام عنده (كأنتَ) كما مرَّ آنفاً، وهذه الصورة نائبة عن أصل مفترَض، كما أوضحْنا:

- ولم يأسِرْكَ (ضمير منفصل في محل جر) ← ولم يأسِرْكَ ∅ ← ولم يأسِرْ كأنتَ.
- ولم يأسِرْ كأنتَ ← ولم يأسِرْكَ ∅ ← ولم يأسِرْ كإياك.

٤- نيابة ضمير الرفع عن ضمير النصب:

من ذلك قول الشاعر:[2]

يا لَيْتَنِي وَهُما نَخْلُو بِمَنْزِلَةٍ حتَّى يرى بَعْضُنا بَعْضاً وَنَأْتَلِفُ

يقول ابن عصفور: ((كان الوجه أن يقول: وإياهما، لولا الضرورة))[3]، ومثله ما رواه الفراء أيضاً:[4]

يَا لَيْتَنِي وَأَنْتِ يا لَمِيْسُ بِبَلَدٍ لَيْسَ بِهِ أَنِيْسُ

ومنه ما جاء من توكيدِ ضمير النصب المتصل بضمير رفع منفصل، في نحو قولك: لقيتُكَ أنت[5]. وهذا الأصل مفترَض أيضاً- وإنْ كان ضمير النصب المنفصل موجوداً في العربية- لأن توكيد الضمير المتصل- أبداً- يكون بضمير الرفع المنفصل في الاستخدام:

- فتأكيد ضمير الرفع المتصل أو المستتر بضمير رفع منفصل، يجري على الأصل.
- وتأكيد ضمير الجر المتصل بضمير رفع منفصل، يجري على سبيل النيابة، كما

(١) ينظر: ضرائر الشعر: ٢٦٢.

(٢) معاني القرآن للفراء: ٣١١/١، وضرائر الشعر: ٢٦٠، والخزانة: ٣١٤/١٠.

(٣) ضرائر الشعر: ٢٦٠.

(٤) معاني القرآن، للفراء: ٣١١/١، والخزانة: ٣١٤/١٠.

(٥) ينظر: الأمالي الشجرية: ١٨١/١.

أوضحتُ من قبل.

- لذا حملوا النصب هنا على الجر، فأكدوا ضمير النصب المتصل بضمير رفع منفصل على سبيل النيابة أيضاً إجراءً للباب على سَنَنٍ واحد، لأن((الضمير المجرور والمنصوب من وادٍ واحد، فلذلك حُمِلَ عليه في التأكيد بالمرفوع المنفصل))[1].

٥- نيابة ضمير النصب عن ضمير الرفع:

يجري القول بهذه النيابة في الموضعين الآتيين:

أ- في حال اتصال (عسى) بضمير من ضمائر النصب، في نحو قول العرب: عساني أن أفعل، وعساك أن تفعل، وعساه أن يفعل.[2] ومن هذا قول رؤبة:[3]

يا أَبَتا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَا

وفي هذا الاستخدام ثلاثة مذاهب:[4]

- مذهب سيبويه أن الضمير في موضع نصب على أصله، وخبر (عسى) مرفوع، و(عسى) هنا محمولة على (لعلَّ) في العمل، فهي تنصب الاسم، وترفع الخبر.
- مذهب المبرد أن (عسى) على أصلها من العمل برفع الاسم ونصب الخبر، والذي حصل هنا هو اختلاف الرتبة بين الاسم والخبر بالتقديم والتأخير، فالذي كان اسماً جُعِلَ خبراً، والذي كان خبراً جُعِلَ اسماً.
- مذهب الأخفش أن (عسى) على أصلها من العمل برفع الاسم ونصب الخبر، والذي حصل هنا هو إنابة ضمير النصب عن ضمير الرفع، باحتلاله موقعه، وهذا هو منهجه في (لولاك) كما ذكرنا من قبل. وهذا هو الراجح في تقديري، لأن

(١) الأشباه والنظائر: ٧٧/٣.

(٢) ينظر: الأمالي الشجرية: ١٨١/١- ١٨٢.

(٣) كتاب سيبويه: ٣٨٨/١، والخزانة: ٣٦٢/٥، والبيت في ملحق ديوان رؤبة: ١٨١، وصدره (تقول بنتي قد أنى أناكا).

(٤) ينظر التفصيل في: كتاب سيبويه: ٣٨٨/١- ٣٨٩، المقتضب: ٧١/٣- ٧٣، النكت في تفسير كتاب سيبويه: ٦٦٦/١، الأمالي الشجرية: ١٨١/١- ١٨٢، شرح المفصل: ١٢٣/٧، الفوائد الضيائية: ٨٧/٢، حاشية الصبان: ٢٦٧/١.

فيه إجراءً للعامل على أصله، فالتصرف في المعمول خيرٌ من التصرف في العامل. والأصل هنا مفترَض يقتضيه الموضعُ الإعرابي، ولا سبيلَ إلى تحقيقه على مستوى الاستخدام، إذ لا يصلح أيٌّ من ضمائر الرفع المتصلة (التاء، واو الجماعة، ياء المخاطبة، ألف الاثنين، نون النسوة، نا: الفاعلين) أن يحتلَّ موقع الكاف أو الياء أو الهاء في نحو (عساك، عساي، عساه):

عسى+(ضمير رفع متصل) ← عسى+∅ ← عساك. ونحوه.

ب- في أحد توجيهات إعراب المسألة الزنبورية (...فإذا هو إياها)[1]، وهو أنَّ ضمير النصب ناب عن ضمير الرفع[2]، إذِ الأصلُ (فإذا هو هي)، وعلى الأصل فقط جاء الاستخدام في القرآن الكريم، كقوله تعالى: ﴿ **فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى** ﴾[3]، وقوله تعالى: ﴿ **فَإِذَا هِيَ بَيْضَاءُ لِلنَّاظِرِينَ** ﴾[4]، ويشهد لذلك قراءة الحسن البصري وأبي مجلز وأبي المتوكل[5]، لقوله تعالى: ﴿ **إِيَّاكَ نُعْبَدُ** ﴾[6]، بالبناء للمفعول، واستشهَدَ السهيلي على هذه النيابة بقوله صلى الله عليه وسلم: ((مَنْ خرج إلى المسجد ليصليَ الضحى، لا يُخْرِجُه إلاَّ إياه...))[7]، فيقول السهيلي: ((فأَوْقَعَ (إياه) موقع المرفوع، ولم يُبالِ بذلك))[8].

وقد حَدَّدَ ابنُ جني العِلَّةَ المسوِّغةَ لهذا النوع من النيابة بقوله: ((والعلة الجامعة لجواز ذلك هي أن هذه الأسماء المُضْمَرةَ أسماء في الحقيقة، وعباراتٌ عمَّا المُظْهَراتُ عبارةٌ عنه، وليست الصورةُ هي نفسَ الإعراب، فنحتشم من وضع ضمير المرفوع

(١) تنظر هذه التوجيهات في: مغني اللبيب: ٩١/١- ٩٢.

(٢) ينظر: المرجع السابق: ٩١/١، وحاشية الدسوقي على المغني: ٩٨/١، والموفي في النحو الكوفي: ٩٢- ٩٣.

(٣) من سورة طه: ٢٠.

(٤) من سورة الشعراء: ٣٣.

(٥) ينظر: مختصر في شواذ القرآن: ١، والبحر المحيط: ١٤٠/١ (١٩٩٣م).

(٦) من سورة الفاتحة: ٤.

(٧) أمالي السهيلي: ٤٣، والحديث أخرجه أبو داؤد في سننه في باب (ما جاء في فضل المشي إلى الصلاة) جـ١، ص٣٧٨ برواية ((مَنْ خرج....ومَنْ خرج إلى تسبيح الضحى لا يَنْصُبُهُ إلاَّ إياه، فأجره كأجر المعتمر))، ولا ينصبه: لا يزعجه إلاَّ ذلك، وأصله من النَّصَب وهو المشقة.

(٨) أمالي السهيلي: ٤٣.

موضع المنصوب والمجرور، وإذا كانت اسماً جاز أن يقع بعضُها موقعَ بعض، كما يقع الاسم الواحد مرفوعاً تارة، ومنصوباً أخرى، ومجروراً تارة، وإنْ كان أكثر الاستعمال أن يُخَصَّ كلُّ واحدٍ من هذه الأسماء بموضع من الإعراب، خلافاً على الظاهر))[1].

(١) التمام في تفسير أشعار هذيل: ٣٣.

-٢-

النيابة عن الفاعل

(النائب عن الفاعل) ترجمةٌ للمسنَدِ إليه في جملة الفعل المبني للمفعول، وهذه الترجمة ظهرت عند المتأخرين من النحويين، فقد قيل إن ابن مالك (ت٦٧٢هـ) هو الذي اصطلح على تسمية أحد الأبواب النحوية بباب (النائب عن الفاعل)[١]، إذ إن المعروف عند مَنْ سبقه هو (المفعول الذي لم يُسَمَّ فاعلُه)❖.

وفي معرضِ المفاضلة بين الترجمتين (نائب الفاعل، المفعول الذي لم يُسَمَّ فاعله)، يرجح بعض النحويين استخدام (نائب الفاعل) للآتي:[٢]

١ـ لأنه أوضح من الآخر، وأكثر اختصاراً.

٢ـ لشموله المفعول به، وغيرَه ممَّا ينوب عن الفاعل.

٣ـ لأن المنصوب في نحو قولك: (أُعْطِيَ زيدٌ درهماً) يصدُقُ عليه أنه مفعول للفعل الذي لم يُسَمَّ فاعلُه، ولكنه ليس مراداً في تلك الترجمة.

٤ـ لأن ترجمة (المفعول الذي لم يُسَمَّ فاعله) لا تصدُقُ على ما يُسْنَد إليه الفعلُ اللازمُ المُغَيَّرَة صيغتهُ، من نحو الظرف والجار والمجرور والمصدر.

وفي هذا الموضع من مواضع النيابة تحدث ثلاثُ عملياتٍ تركيبيةٍ، الثالثةُ منها لا تُوجَد في غير هذا الموضع، وهذه العمليات هي: حذف الفاعل (إسقاطه)، وإقامة نائب مقامه، وتغيير صيغة الفعل[٣]، وسيكون الحديث الآتي موزَّعاً على ثلاثة أقسام،

---

(١) ينظر: ارتشاف الضرب: ١٨٤/٢، وتنظر الحاشية المسجلة في هامش ص (٦٤) من هذا البحث.

❖ اختلفت أحياناً الألفاظُ الدالة على مفهوم هذه التسمية: يقول المبرد: ((هذا باب المفعول الذي لا يُذكَرُ فاعله)) المقتضب: ٥٠/٤، ويقول ابن السراج: ((وهو المفعول الذي لم يُسَمَّ مَنْ فعَلَ به)) الأصول: ٧٦/١، وسمَّاه ابن بَرْهان ((المفعول الذي أُقِيمَ مقام الفاعل)) شرح اللمع: ٤٥/١. أمَّا برجشتراسر فيسمي الفعلَ المبني للمفعول ((الفعلَ المعدوم الفاعل))لأنه عنده معدوم الفاعل وليس بمعدوم المسند إليه، لأنه أُسْنِدَ إلى مفعوله، ينظر: التطور النحوي: ١٤٠.

(٢) ينظر: شرح شذور الذهب: ١٥٩، شرح اللمحة البدرية: ٣٤٦/١، الإعراب عن قواعد الإعراب: ١٤٧، المشكاة الفتحية: ١٤٧، حاشية الخضري: ١٦٧/١.

(٣) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٣٧٠/٢.

بحسب هذه العمليات الثلاث:

أولاً: حذف الفاعل:

هذا هو التغيير الأول في أمثلة النيابة كلها (حذف المنوب عنه) إذْ لاتكون نيابةٌ إلاَّ بهِ، وقد ذكر النحويون أغراضاً خاصة بحذف الفاعل في هذا الباب النحوي، وفي تقديري أن هذه الأغراض هي لإنابة نائب عن الفاعل، وليست لحذف الفاعل حسبُ، فالحذف ليس تغييراً قائماً بذاته في هذا الباب، وإنما هو مرحلة أولى من التغيير، تعقبها مرحلتان أخريان. وأهم الأغراض التي يذكرها النحويون ويمثِّلون لها في هذه المسألة هي:[1] العلم الواضح بالمحذوف أو الجهل به، التفخيم والتعظيم أو التحقير، صيانة المحذوف عن الذكر تشريفاً له وتنزيهاً، قصد الإبهام، الخوف من المحذوف أو عليه، المحافظة على وزن الشعر أو اتفاق القوافي، المحافظة على الأَسْجاع.

وهذه أغراض خاصة بالموضع، وربما يُحذَف الفاعل ويقام المفعول به مقامه لغرض عام من الأغراض التي ذكرناها في الفصل الأول، كالإيجاز والاختصار ((لأنْ يكون غرض المتكلم الإخبار عن المفعول لا غير، فتُركَ الفاعلُ إيجازاً))[2].

ثانياً: إقامة نائب مقام الفاعل المحذوف:

إذا قام النائب مقام الفاعل المحذوف، أُجْرِيَتْ عليه جميع أحكام الفاعل النحوية والإعرابية، وهي: الرفع، وتأنيث الفعل له إذا كانت مؤنثاً (ضرب زيدٌ هنداً ← ضُرِبَتْ هندٌ)، وتسكين آخره إذا كان النائب ضميراً محرَّكاً (ضُرِبْتُ، ضُرِبْنا)، وامتناع تقديمه على الفاعل- على رأي البصريين- فإذا تقدم عُدَّ مبتدأ، وكذا العُمْدِيَّةُ، فيصير عمدةً (مسنداً إليه الفعلُ لفظاً) بعد أن كان فضلة. أمَّا من حيث الدلالةُ فلا يحمل النائب معنى الفاعلية، إذْ يبقى مفعولاً به الفعلُ دلالةً، لذلك سمَّاه المتقدمون من النحويين (المفعول الذي لم يُسَمَّ فاعلهُ) أو نحو ذلك، كما أجاز بعض النحويين العطف على نائب الفاعل

(١) ينظر التفصيل في: اللُّباب: ١٠٧/٢، شرح المفصل: ٦٩/٧- ٧٠، شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير): ٥٣٤/١- ٥٣٥، البسيط في شرح جمل الزجاجي: ٩٦٢/٢، شرح التصريح: ٢٨٦/١، همع الهوامع: ١٦١/١- ١٦٢، أسرار النحو: ١٠١، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي: ٩٤- ١٠٠، معاني النحو: ٤٩٢- ٥٠٠.

(٢) شرح المفصَّل: ٧٠/٧.

بالنصب، حملاً على المعنى، فتقول: ضُرِبَ زيدٌ وعمراً[1].

وهناك شروط عامة، يجب توافرُها في النائب، حتى تصحَّ نيابتُه عن الفاعل، وهي:[2]

١- أن يكون النائب من ضروريات الفعل، أي من متعلقاته (المفعول به، الظرف، المجرور بالحرف، المفعول المطلق).
٢- أن يقبل النائبُ إسنادَ الفعل إليه، كالظرف المتصرف مثلاً.
٣- أن تتمَّ به مع الفعل فائدةٌ، فلا يقال: ضُرِبَ شيءٌ، ولا جُلِسَ زمانٌ أو مكانٌ.
٤- ألاَّ تُوقِعَ نيابتُه في لَبْسٍ.
٥- ألاَّ يَفوت بنيابته غرضٌ سِيْقَ الفاعلُ له.
٦- أن يكون قابلاً للتعريف إذا كان نكرة، احترازاً من الحال والتمييز.

وينوب عن الفاعل المحذوف، باحتلال موقعه، وحمل أحكامه النحوية والإعرابية، أحدُ أربعةِ أشياء:

١- <u>المفعول به:</u>

هو الأصل في النيابة في هذا الباب، وهو مقدَّم- عند المحققين- في النيابة على غيره، وأَوْلى بذلك منه، وسنذكر لاحقاً مذاهب النحويين في نيابة المفعول به عن الفاعل مع وجود غيره ممَّا تجوز نيابته عن الفاعل في سياقٍ واحد.

والفعل المتعدي الذي ينوب مفعوله عن الفاعل على ثلاثة أقسام:[3]

- <u>الفعل المتعدي إلى مفعول واحد</u>، وهذا لا إشكالَ في نيابة المفعول به عن الفاعل فيه.
- <u>الفعل المتعدي إلى مفعولين</u>، وهذا على ثلاثة أقسام:

(١) ينظر: تذكرة النحاة: ٢٩٠.
(٢) ينظر: من النيابة في الموقع الإعرابي (نائب الفاعل): ٢٠٤.
(٣) ينظر تفصيل القول في هذه الأقسام، وخلاف النحويين في كل منها، في: شرح المفصَّل: ٧/٧١- ٧٤، شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير): ١/٥٤٤- ٥٤٩، شرح الكافية الشافية: ٢/٦١٠- ٦١١، البسيط في شرح جمل الزجاجي: ٢/٩٦٨- ٩٧٤، ارتشاف الضرب: ٢/١٨٤- ١٨٨، همع الهوامع: ١/١٦٢، من النيابة في الموقع الإعرابي: ٢٠٤- ٢٠٩.

أ- أن يكون من باب (ظننتُ)، نحو: ظننتُ زيداً مجتهداً، وفي هذا القسم ينوب المفعول الأول عن الفاعل اتفاقاً: على سبيل الوجوب عند جماعة من النحويين، وعلى سبيل الاستحسان عند آخرين يرون إجازة نيابة الثاني إنْ أُمِنَ اللَّبْسُ.

ب- أن يكون من باب (كسوْتُ، وأعطيتُ)، نحو: كسوتُ الفقيرَ ثوباً، وأعطيتُه درهماً، والأَوْلى في هذا القسم نيابة المفعول الأول، وتجوز نيابة الثاني إنْ أُمِنَ اللبسُ، ومنع بعضُ النحويين نيابة الثاني مطلقاً.

جـ- أن يكون من باب (أمرْتُ، واخترْتُ)، وهو الذي يتعدى إلى مفعولين أصل أحدهما أن يكون بحرف الجر، لأن الأصل: أمرتُ زيداً بالخير، واخترتُ من الرجالَ زيداً، ثم حُذِفَ حرفُ الجر، ونُصِبَ الاسمُ على نزع الخافض، فقيل: أمرتُ زيداً الخيرَ، واخترتُ الرجالَ زيداً. وهنا تجب إنابة المفعول الأول عند الجمهور، وتَرْك الثاني منصوباً على حاله. وأجاز آخرون إنابة الثاني المنصوب على نزع الخافض. وهذا الخلاف مبنيٌّ على الخلاف في إقامة المجرور بالحرف مقام الفاعل مع وجود المفعول به الصريحِ، وهذا سنعرضه لاحقاً.

- الفعل المتعدي إلى ثلاثة مفاعيل، وهو باب (أَعْلَمَ وأَرَى)، نحو: أعلمتُ عمراً أخاه منطلقاً، فإنابة المفعول الأول فيه جائزة اتفاقاً، أمَّا إنابة الثاني فأجازها بعضُ النحويين إذا أُمِنَ اللبسُ، ومنعها آخرون، وإنابة الثالث أنكرها معظم النحويين وأجازها بعضُهم.

٢- الجار والمجرور:

تفصيل النيابة في هذه المسألة على النحو الآتي:[1]

- إذا كان حرف الجر زائداً، نحو: (ما ضربتُ من أحدٍ)، أقيم المجرور لفظاً مقام

(١) ينظر تفصيل القول في نيابة الجار والمجرور عن الفاعل، وشروطها، وخلاف النحويين في النائب منهما، في: شرح عمدة الحافظ: ١٨٨- ١٨٩، ارتشاف الضرب: ١٩٢/٢- ١٩٣، شرح اللمحة البدرية: ٣٥٥/١- ٣٥٦، شرح المكودي وحاشية الملوي على الشرح: ٧٠، شرح التصريح: ٢٨٧/١- ٢٨٩، همع الهوامع: ١٦٣/١، الأشباه والنظائر: ٣٤٧/٣- ٣٤٨، حاشية الصبان: ٦٦/٢، من النيابة في الموقع الإعرابي: ٢٠٩- ٢١٣.

الفاعل المحذوف، فتقول: ما ضُرِبَ من أحدٍ، فـ (أحدٍ) في موضع رفع- وحدَهُ- اتفاقاً، ويجوز في التابع الرفعُ على الموضع، والجر على اللفظ، فتقول: ما ضُرِبَ من رجلٍ عاقلٍ، أو: عاقلٌ.

- إذا كان حرف الجر أصلياً، نحو (مررتُ بزيدٍ)، أقيم الجار والمجرور مقام الفاعل، فتقول: (مُرَّ بزيدٍ)، وذلك مشروط بثلاثة أمور: إفادة الجار مع المجرور فائدةً متجددة، وألاَّ يلزم الجار طريقة واحدة في الاستعمال كمُذْ ومنذُ وحتى وحروف القسم، وألاَّ يكون حرف الجر دالاً على تعليل، وقد ردَّ الصبان الشرط الثالث واتهمه بالضعف[1].

وفي النائب عن الفاعل من الجار والمجرور خمسة مذاهب:

أ- المجرور وحدَه هو النائب، فهو في محل رفع، لأنه كقولك في باب الفاعل (ما جاءني من أحد)، إذْ تحكم هنا على موضع المجرور (أحد) بالرفع، وهذا هو مذهب الجمهور، وفي تقديري أن القياسَ هنا غير صحيح، لاختلاف الحرفين في المثالين من حيثُ الزيادةُ والأصالةُ.

ب- النائب ضمير مُبْهَم مستتر في الفعل، وجُعِلَ مُبْهَماً ليحتمل ما يدل عليه الفعلُ من مصدر أو زمان أو مكان، إذْ لا دليلَ على تعيين أحدِها، وهذا مذهب هشام من الكوفيين.

جـ- النائب حرف الجر وحدَه، فهو في محل رفع، وهو وحدَه في محل نصب بعد الفعل المبني للفاعل، في نحو: مررتُ بزيدٍ. وهذا مذهب الفرَّاء.

د- النائب ضمير عائد على المصدر المفهوم من الفعل، وهذا مذهب ابن درستويه، والسهيلي والرندي.

هـ- النائب مجموع الجار والمجرور، لا أحدهما، وهذا المذهب منسوب إلى ابن مالك.

والراجح في تقديري هو مذهب ابن مالك، فالجار والمجرور- كلاهما- وقعا موقعَ الفاعل المحذوف، للأسباب الآتية:

(١) ينظر: حاشية الصبان: ٦٦/٢.

أ- حرف الجر ليس زائداً، حتى يُحكَم على موضع مدخوله بالرفع، كما قال الجمهور.

ب- لا يمكن إسقاط حرف الجر من اللفظ في نحو (سِيْرَ بزيد)، أمَّا في نحو (ما ضُرِبَ من أحدٍ) فإسقاطه ممكن، إذ تقول :ما ضُرِبَ أحدٌ.

جـ- موقعُ المسنَدِ إليه المحذوفِ شَغَلَهُ الجارُّ والمجرور كلاهما، لا أحدهما، لذا يُحكَم بالرفع على الموضع المشغول، لا على اللفظ، ولا على محلِّ أحدِ شاغِلَيِ الموقع، كما ذكرتُ في المبحث الخاص بإعراب النائب في الفصل الأول:

سار محمدٌ بزيدٍ ← سار ∅ بزيدٍ ← سِيْرَ بزيدٍ.

دـ عند وقوع الجار والمجرور موقعَ الفاعل المُسْقَط لا يُعلَّق شبه الجملة بشيء، لأنه انتقل من موقع المفعولية إلى موقع الفاعلية على سبيل النيابة.

٣- ظرفا الزمان والمكان:

يُشترَط لنيابة ظرف الزمان أو المكان عن الفاعل ثلاثة شروط:[1]

أ- أن يكون الظرف متصرفاً تصرفاً كاملاً، أي :ألاَّ يكون ممَّا يلازم النصبَ على الظرفية، كإذْ وإذا وقطُّ ونحوها.

ب- أن يكون مختصاً بما يزيل الإبهام عن معناه، كأنْ يكون مضافاً، أو موصوفاً، أو معرَّفاً بالعلميَّة، أو نحو ذلك، لأن المُبْهَم لا تحصل بنيابته فائدةٌ، فنقول :سِيْرَ زمانٌ طويلٌ، وجُلِسَ أمامَ البيتِ، وصِيْمَ رمضانُ. ولا نقول :سِيْرَ زمانٌ، ولا جُلِسَ مكانٌ، لعدم تحقُّق الفائدة من هذه النيابة، وأجاز بعضُ النحويين نيابة الظرف غير المختص.

جـ- أن يكون الظرف ملفوظاً به، وأجاز بعض النحويين نيابةَ الظرف غيرَ ملفوظٍ به (أي :مقدَّراً) عند وجود القرينة.

---

(١) ينظر:شرح الكافية:٨٥/١، ارتشاف الضرب:١٩٠/٢- ١٩٢، شرح المكودي:٧٠، شرح التصريح:٢٩٠/١، همع الهوامع:١٦٣/١.

٤ـ **المفعول المطلق (المصدر):**

يشترط في نيابة المفعول المطلق عن الفاعل ثلاثة شروط:[١]

أـ أن يكون ظاهراً، ملفوظاً به، فلا يقال: (سِيْرَ) على إضمار ضمير المصدر، أي: (سِيْرَ هو)، أي: (سِيْرَ السَّيْرُ). وقد أجاز الكسائي وهشام بناء الفعل للمفعول ويُقدَّر في الفعل ضميرُ المصدر.

بـ أن يكون مختصاً بوصف أو إضافة أو عدد، أي: إن المفعول المطلق المؤكِّد لعامله لا تجوز إقامته مقام الفاعل، نحو (قام زيدٌ قياماً)، فلا يقال: قِيْمَ قيامٌ، والتحقيق أن في هذه المسألة ثلاثة مذاهب:[٢]

أحدها: أن ذلك لا يجوز، وهو مذهب الجمهور.

الثاني: أنه لا يجوز إلاَّ إذا كان هناك غيرُه، فتقول: سِيْرَ بزيدٍ سيرٌ، ولا تقول: سِيْرَ سيرٌ.

الثالث: أن ذلك يجوز مطلقاً، فيُبْنَى الفعلُ للمصدر على كل حال، فتقول: سِيْرَ سَيْرٌ، وقُعِدَ قُعودٌ.

جـ أن يكون متصرفاً، فلا ينوب عن الفاعل ما لازَمَ النصبَ على المفعول المطلق من المصادر كمعاذَ اللهِ، وسبحانَ اللهِ، لأن وقوع أحدهما نائباً عن الفاعل يُخْرِجُه عن النصب الواجب له، والمقتصَر عليه في المسموع.

ولو سأل سائلٌ: من المعروف أن المفعول المطلق ربما يكون مصدراً، أو نائباً عن المصدر، فإذا ناب عن المصدر نائبٌ في باب المفعول المطلق، فهل يجوز إنابة هذا النائب عن الفاعل في هذا الباب؟ فالجواب أن ذلك جائز، لأن الذي ينوب عن الفاعل هنا ليس المصدر بوصفه بِنْيَةً صرفيةً، وإنما المصدرُ واقعاً في موقع تركيبي معيَّن، فتحقيق الأمر أن النائب عن الفاعل هنا هو المفعول المطلق، وعندما يغادر موقعه ليحلَّ محلَّ

(١) ينظر تفصيل ذلك في: كتاب سيبويه: ١/١١٧ـ ١٢٠، شرح الكافية: ١/٨٥، البسيط في شرح جمل الزجاجي: ٢/٩٦٢ـ ٩٦٥، ارتشاف الضرب: ٢/١٩٠ـ ١٩٢، شرح التصريح: ١/٢٨٩ـ ٢٩٠، همع الهوامع: ١/١٦٢ـ ١٦٣.

(٢) ينظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي: ٢/٩٦٢ـ ٩٦٥.

الفاعل المحذوف يتخلى عن أحكامه النحوية والإعرابية، ويكتسي أحكام الفاعل المذكورَ سابقاً على سبيل (النيابة المزدوجة) التي أوضحتُها في الفصل الأول من الباب الأول. وقد ذكر السجاعي في حاشيته على شرح القطر إجازة نيابة اسم المصدر عن الفاعل[1]، فتقول: (سُلِّمَ عليه سلامٌ)، و(سلامٌ) في باب المفعول المطلق نائب عن (تسليم)، لذا يجوز أن يقال- في تقديري- رُجِعَ القهقري ونحوه. أمَّا إذا اجتمع النائبُ عن المصدر (المفعولُ المطلقُ) مع المفعول به نحو (ضربتُ زيداً سوطاً) و(ضربتُ زيداً عشرينَ ضربةً)، فعلى رأي الجمهور لا تجوز نيابة غير المفعول به، وعلى رأي الكوفيين يجوز أن تقول: ضُرِبَ زيداً سوطٌ، وضُرِبَ زيداً عشرون ضربةً، وهذا الخلاف سنذكره بعد قليل.

ما لا تجوز نيابته عن الفاعل:

هناك تسعة أشياء، لا تجوز نيابة أيٍّ منها عن الفاعل، مع وجود تفصيلات في هذه الأشياء اختلفت فيها أقوال النحويين بين التجويز وعدمه، وهي:[2]

١- ما فقَدَ شرطاً من شروط النيابة، في ما تقدم من الأنواع الأربعة.

٢- المفعول له، إذا كان منصوباً باتفاق، فلا يجوز أن تقول في نحو (قمتُ احتراماً للشيخ): قِيْمَ احترامٌ للشيخ، أما المجرور بحرف جر يفيد التعليل ففيه وجهان: منع نيابته عن الفاعل على رأي الجمهور، وقد ردَّ الصبان هذا، وأجاز نيابته عن الفاعل كما ذكرنا من قبل.

٣- المفعول معه، وعدم جواز ذلك لأمور مذكورة في مظانها.

٤- المنصوب على نزع الخافض عند جمهور النحويين إذا وُجِدَ المفعولُ به الصريحُ في المتعدي لمفعولين من باب (أمرتُ)، وأجاز آخرون هذه النيابة.

---

(١) ينظر: حاشية السجاعي على شرح قطر الندى: ٧٥.

(٢) ينظر التفصيل في: اللُّباب: ١١٢/٢، ١١٣، شرح الكافية: ٨٣/١- ٨٥، ارتشاف الضرب: ١٩٣/٢- ١٩٤، شرح التصريح: ٢٩٠/١، همع الهوامع: ١٦٣/١- ١٦٤، حاشية الصبان: ٦٦/٢- ٦٧، ٦٩- ٧٠، من النيابة في الموقع الإعرابي: ٢١٧- ٢١٩.

٥ـ المستثنى، لأنه ليس من ضروريات الفعل (أي متعلقاته)، ولو أُنِيْبَ عن الفاعل لَحَجَزَتْ (إلاَّ) بين العامل والنائب.

٦ـ الحال، لأنها لا تقع إلاَّ نكرة، وما يقع موقع الفاعل يقبل التعريف.

٧ـ التمييز، لا ينوب عن الفاعل عند الجمهور، وأجاز نيابته عنه بعضُ الكوفيين، لأن بعضَه فاعلٌ في الأصل.

٨ـ خبر (كان) أو إحدى أخواتها عند أكثر النحويين، لأن بناء الفعل لغير الفاعل لا يقع إلاَّ في الفعل التام، ونُقِل عن آخرين جوازُ تحويل (كان) إلى البناء للمفعول، ثم اختلفوا في ما يقام مقام المرفوع:

- فقيل: ضميرُ مصدرِها، ويُحذَف الاسمُ والخبر، وعليه السيرافي وابنُ خروف.
- وقيل: ظرفٌ أو مجرورٌ معمولٌ لها، بناءً على أنها تعمل فيهما، ويُحذَف الاسمُ والخبرُ أيضاً، وعليه ابنُ عصفور.
- جوَّز الفرَّاء إقامة الخبر المفرد نحو (كِيْنَ قائمٌ) في (كان زيدٌ قائماً)، وجوَّز أيضاً إقامة الفعل في (كان زيدٌ يقوم، أو قام) فيقال: كِيْنَ يُقَام أو: قِيْمَ، ولا يُقدَّر في الفعل شيءٌ، وجوَّز ذلك أيضاً في (جعل) من أفعال المقاربة، فيقال: جُعِلَ يُفْعَلُ، من غير تقدير شيء في الفعل. وقد وافقه الكسائي في البابين إلاَّ أنه يقدر في الفعل ضميرَ المجهول. والبصريون على المنع مطلقاً. وقد أنكر كثير من النحويين ما ذهب إليه الفراء والكسائي[1].

٩ـ الجملة، فمن المقرر عند جمهور النحويين أن الفاعل لا يكون جملة، وكذا لا يكون جملةً ما يقوم مقامه، لذا لا تكون الجملة نائبة عن الفاعل المحذوف في المواضع الآتية: المفعول الثاني في باب (ظنَّ)، المفعول الثالث في باب (أعلَمَ وأرى)، الخبر في باب (كان) و(جعَلَ).

(١) ينظر: همع الهوامع: ١٦٤/١، شرح الكافية: ٨٣/١، حاشية الصبان: ٧٠/١.

وقد أجاز الكوفيون- وتبعهم آخرون- مجيء الفاعل جملةً، ووقوعَ الجملة في المواضع السابقة في موقع الفاعل المحذوف، وهذه المسألة سأعرضها عند الحديث في الجمل التي لها محل من الإعراب، ولكنَّ اللافت للنظر أن الجملة قد تقع موقع النائب عن الفاعل، إذا كانت محكية بالقول على سبيل النيابة المزدوجة[1]. كقوله تعالى: ﴿ **وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ** ﴾[2]، فالجملة (لا تفسدوا) ليست نائبة عن الفاعل، وإنما هي نائبة عن نائبٍ عن الفاعل.

مسائل مهمة تختص بإقامة نائب مقام الفاعل المحذوف:

١- إسناد الفعل المبني لغير الفاعل إلى ما هو ليس بمفعول به، لا نظيرَ له في غير العربية من اللغات الساميَّة[3].

٢- إذا اجتمع في السياق المفعولُ به مع غيره ممَّا تجوز إقامته مقام الفاعل المحذوف، ففي ذلك ثلاثة مذاهب:[4]

أ- مذهب سيبويه والجمهور أنه يتعيَّن نيابة المفعول به دون غيره، متى وُجِدَ في السياق، ولاتجوز نيابة غيره لأربعة أوجه عند العكبري: ((أحدها: أن الفعل يصل إليه بنفسه كما يصل إلى الفاعل، بخلاف الظرف، والثاني: أن المفعول به شريك الفاعل، لأن الفاعل يُوجِدُ الفعلَ، والمفعول به يحفظه. والثالث: أن المفعول في المعنى قد جُعِل فاعلاً في اللفظ، كقوله: مات زيد، وطلعت الشمس، وهما في المعنى مفعول بخلاف الظرف، الرابع: من الأفعال ما لم يُسَمَّ فاعله بحالٍ، نحو: عُنيتُ بحاجتك، وبابهِ، ولم يُسْنَدْ إلاَّ إلى مفعول صحيح، فدلَّ على أنه أشبَهُ بالفاعل))[5]، وذكر ابن هشام وجهاً

(١) ينظر: ص٩٤ – ٩٥ من هذا البحث.

(٢) من سورة البقرة: ١١.

(٣) ينظر: التطور النحوي: ١٤٠- ١٤١.

(٤) ينظر تفصيل هذه المذاهب في: اللباب: ١٠٨/٢- ١٠٩، التبيين: ٢٦٨- ٢٧٢، شرح المفصل: ٧٤/٧- ٧٦، شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير): ٥٣٦/١- ٥٣٩، ارتشاف الضرب: ١٩٤/٢، شرح اللمحة البدرية: ٣٥٢/١- ٣٥٥، تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد: ٤٩٧- ٤٩٨، أئتلاف النصرة: ٧٧- ٧٨، شرح التصريح: ٢٩٠/١- ٢٩١، حاشية الصبان: ٦٧/٢- ٦٨.

(٥) اللباب: ١٠٨/٢- ١٠٩، وينظر: شرح اللمع: ٤٦/١.

خامساً هو أن المفعول((قد يكون فاعلاً في المعنى، كقولك:أعطيتُ زيداً ديناراً، ألا ترى أنه آخِذ؟ وأوضح من هذا: (ضارَبَ زيدٌ عمراً) لأن الفعل صادر من زيد وعمرو، فقد اشتركا في إيجاد الفعل))[1].

ب- أجاز الكوفيون نيابة غير المفعول به مع وجوده مطلقاً، سواء تقدم النائب على المفعول به أم تأخر عنه، مستدلّين بقراءة أبي جعفر المدني: ﴿**لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ**﴾[2]، وقد خرَّج الجمهور القراءة على إضمار نائب الفاعل عائداً على مصدر الفعل، أي: (ليُجزَى الجزاءُ قوماً)، ولحَّن آخرون هذه القراءة[3]. ومن ذلك قراءة قوله تعالى: ﴿ **وَنُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَابًا يَلْقَاهُ مَنْشُورًا** ﴾[4]، وقد خُرِّجَتِ القراءة عند الجمهور على نصب (كتاباً) على الحاليَّة، والنائب عن الفاعل ضمير مستتر، أي:يُخرَج له الطائرُ كتاباً، أو: يُخرَجُ له عملُه كتاباً[5].

ومن ذلك قول الشاعر:[6]

وَلَوْ وَلَدَتْ قُفَيْرَةُ جَرْوَ كَلْبٍ لَسُبَّ بِذلِكَ الجَرْوِ الكِلاَبَا

وقد خُرِّجَ الشاهد على أنه من أقبح الضرورة[7]، أو على أنَّ القائم مقام الفاعل هو مصدر (سُبَّ)، أي:لسُبَّ السَّبُّ، وهو ضعيف[8]، فيكون (الكلابَ) منصوباً بوَلَدَتْ، ويُنصَب (جروَ كلبٍ) على النداء[9].

(١) شرح شذور الذهب:١٦٠.

(٢) من سورة الجاثية:١٤. وتنظر القراة في البحر المحيط: ٨/٤٥ (١٩٩٣م).

(٣) ينظر:معاني القرآن للفراء:٣/٤٦، إعراب القرآن:٤/١٤٣- ١٤٤، البحر المحيط:٨/٤٥- ٤٦ (١٩٩٣م)، فتح القدير:٥/٦.

(٤) من سورة الإسراء:١٣، وهي قراءة ابن عباس ومجاهد وأبي جعفر المدني، ينظر:مختصر في شواذ القرآن:٧٥.

(٥) ينظر:البحر المحيط:٦/١٤ (١٩٩٣م)، فتح القدير:٣/٢١٣.

(٦) الخصائص:١/٣٩٨، وشرح المفصل:٧/٧٥، وهمع الهوامع:١/١٦٢، وهو بلا نسبة في هذه المراجع، ونُسِبَ لجرير في خزانة الأدب ١/٣٣٧، وقد أخلَّ به ديوانُه.

(٧) ينظر:الخصائص:١/٣٩٨.

(٨) ينظر:الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب:٦٠٣.

(٩) ينظر:شرح المفصل:٧/٧٦.

جـ مذهب الأخفش موافق لمذهب الكوفيين، في جواز نيابة غير المفعول به عن الفاعل مع وجوده، ولكنه شَرَطَ أن يتقدم النائب على المفعول به، فإنْ تأخر لم تَجُزْ هذه النيابة، ومن استشهاده قول رؤبة:[1]

لَمْ يُعْنَ بِالعَلْياءِ إلاَّ سَيِّداً ولا شَفَى ذَا الغَيِّ إلاَّ ذُو هُدَى

٣ـ إذا اجتمع في السياق غيرُ واحد ممَّا ينوب عن الفاعل، من غير وجود المفعول به، فالنحاة على مذاهب في النائب:[2]

- مذهب الجمهور أن المتحدِّث مخيَّر في إقامة ما يشاء منها نائباً عن الفاعل.
- وقيل: المختار إقامة المصدر، لأن دلالة الفعل عليه أكثرُ، وعليه ابن عصفور.
- وقيل: المختار إقامة المجرور لأنه مفعول به بوساطة الحرف، وعليه الأخفش وابن مُعْطٍ.
- وقيل: المختار إقامة ظرف المكان، وعليه أبو حيان.
- رجَّح بعضهم الظرفين والمصدر ـ على السواء ـ لأنها مفاعيل بلا وساطة.

والراجح في تقديري مذهب الجمهور، فالذي يحكُمُ الاختيارَ هو عناية المتكلم وقَصْدُه، يقول ابن الحاجب في (الكافية): ((والأَوْلى أن يقال: كل ما كان أدخَلَ في عناية المتكلم واهتمامِه بِذكْرِه، وتخصيص الفعل به، فهو أَوْلى بالنيابة))[3].

٤ـ إذا لم يُوجَدْ في السياق أي واحد ممَّا تصح نيابته عن الفاعل، فهل يجوز بناء الفعل لغير الفاعل؟ وماذا ينوب عن الفاعل إن جاز هذا البناء؟ ذكر الدكتور عبد الرحمن أيوب أن النحويين أهملوا ذِكْرَ هذه المسألة، فيقول: ((ولكن هناك حالة أخرى لم يذكرها النحاة، هي عدم وجود* أيٍّ من هذه المُكْمِلاتِ جميعاً في الجملة، فهل ترى يصحُّ في هذه الحالة تحويل الجملة التي بُنِيَ الفعلُ فيها للمعلوم إلى جملة يُبنَى الفعلُ فيها للمجهول؟ تفادى النحاة هذا الاحتمال))[4].

---

(١) شرح اللمحة البدرية: ٣٥٣/١، والبيت في ملحق ديوان رؤبة: ١٧٣، وفيه (لم يَغْنَ).

(٢) ينظر: شرح المفصل: ٧٦/٧، شرح الكافية: ٨٥/١، ارتشاف الضرب: ١٩٤/٢، همع الهوامع: ١٦٣/١.

(٣) شرح الكافية: ٨٥/١.

* كذا في النص، والصواب: عدم أيٍّ من هذه المُكْمِلات.

(٤) دراسات نقدية في النحو العربي: ٢٥٢/١.

وحقيقة الأمر أن الدكتور أيوب لم يَسْتَقْرِ كلام النحويين استقراءً وافياً، فالنحويون لم يُهْمِلوا الحديث في هذا الاحتمال كما زعم. فقد ذهب الجمهور إلى أن ذلك لا يجوز، وذهب آخرون إلى جوازه. يقول الأنباري: ((فإنْ قيل: فهل يجوز أن يُبْنَى الفعلُ اللازمُ للمفعول به؟ قيل: لا يجوز على القول الصحيح، وقد زعم بعضهم أنه يجوز، وليس بصحيح، لأنك لو بَنَيْتَ الفعل اللازم للمفعول به، لكنتَ تحذف الفاعلَ، فيبقى الفعلُ غيرَ مستندٍ إلى شيء، وذلك محال، فإن اتَّصل به ظرفُ الزمان أو ظرفُ المكان أو المصدر أو الجار والمجرور، جاز أن تبنيه عليه))[1].

ومَنْ أجاز بناء هذا الفعل للمفعول، ذكر في النائب أقوالاً ((أحدها: ضمير المصدر، كجُلِسَ، أي: الجلوسُ، وعليه الزجاجي وابن السِّيد، قال أبو حيان: ويُجعَل فيه اختصاصٌ، أي: الجلوس المعهود. الثاني: ضمير المجهول، وعليه الكسائي وهشام، لأنه لما حُذِفَ الفاعل أُسْنِد الفعلُ إلى أحدِ ما يعمل فيه: المصدر أو الوقتِ أو المكان، فلم يُعْلَمْ أيُّها المقصود، فأُضْمِرَ ضميرٌ مجهولٌ. الثالث: أنه فارغ لا ضميرَ فيه، وعليه الفرَّاء))[2].

ثالثاً: تغيير صيغة الفعل:

اختصَّ هذا الموضع من بين مواضع النيابة في العربية بهذه العملية التركيبية الثالثة، وهي تغيير صورة الفعل من البناء للفاعل- وهو الأصل- إلى البناء للمفعول ((لأن المفعول يصحُّ أن يكون هو الفاعل، فلو لم يُغَيَّر الفعلُ لم يُعْلَمْ هل هو الفاعل بالحقيقة أم قائم مقامه؟))[3]، ويقول الدمياطي: ((وحيثُ شارك النائبُ الفاعلَ في هذه الأحكام، التَبَسَ به، فاحْتِيْجَ لفارقٍ، فأبقوا الفعل على حالته الأصلية مع الفاعل، لأنه الأصل، وغيَّروه مع النائب، ليمتاز عن الفاعل، فلا يُحْكَمُ عليه بأنه نائبه إلاَّ إنْ غُيِّرَ معه الفعلُ بالرفع على أنه نائب الفاعل))[4]. فأَمْنُ اللبس إذن هو علة هذا التغيير.

(١) أسرار العربية: ٩٣. وينظر: اللباب: ١٠٨/٢، شرح المفصل: ٧٢/٧- ٧٣.
(٢) همع الهوامع: ١٦٤/١، وينظر كذلك: البسيط في شرح جمل الزجاجي: ٩٦٥/٢.
(٣) أسرار العربية: ٩١، وينظر كذلك: شرح المفصل: ٧١/٧.
(٤) المشكاة الفتحية: ١٤٨.

وقد اختلف النحويون في صيغة الفعل المبنية لغير الفاعل :أهي محوَّلة عن أصل ، أم هي أصل قائم بذاته؟ وقد أشرتُ إلى هذه المسألة من قبلُ ، مرجحاً مذهب مَنْ قال بأنها محوَّلة عن أصل ، لوضوح الدليل على صحَّته ، وتأييد الدراسات الألسنية الحديثة ، التي تنهج نهجاً توليدياً تحويلياً له[1] .

وهناك أفعال جاءت في كلام العرب مبنيَّة على ما لم يُسَمَّ فاعلُهُ أبداً ، ولم يُستعمَلْ منها صيغةُ المبني للفاعل ، والغالب في ذلك ما دلَّ من هذه الأفعال على الأدواء ، إذ لم تُستعمَلْ منها الصيغة الدالة على الفاعل ، فَمِنَ المعلوم أنه هو (الله) جلَّ شأنه ، فحُذِفَ للعلم به ، ومن تلك الأفعال :جُنَّ ، سُلَّ ، زُكِمَ ، حُمَّ ، فُئِدَ[2]... إلخ. وقد خصَّ الشيخ عطية الصوالحي هذه المسألة ببحث ، عرض فيه أشهرَ المصَنَّفات التي جمعت أفعالاً من هذا النوع ، والخلافَ بين النحويين :أهذه الأفعال صيغة قائمة بذاتها ، أم هي محوَّلة عن غيرها؟ وأهم ما في الأمر خلافُ النحويين :هل يعرب المرفوع بعد هذه الأفعال المبنية لغير الفاعل أبداً ، فاعلاً أو نائبَ فاعل؟ فذكر الشيخ الصوالحي أن جمهور النحويين يعربونه نائبَ فاعلٍ وجوباً في الصناعة النحوية ، لأن صيغة الفاعل عُدِلَ عنها إلى صيغة البناء لغير الفاعل ، لأن الفاعل معلوم ، أمَّا إعرابه فاعلاً فهو قولٌ لبعض المتأخرين من النحويين ، وهو مرجوح في نظره[3] ، وهو ما نرجحه في هذا البحث.

وتنقسم الأفعال بالنظر إلى بنائها لغير الفاعل ، على ثلاثة أقسام :[4]

أ- قسم اتفق النحويون على عدم جواز بنائه للمفعول ، وهو الأفعال التي لا تتصرَّف ، نحو :نِعْمَ ، وبئس ، وعسى ، وفِعْلَيِ التعجب ، وليس ، ولاحبذا.

ب- قسم اختلف النحويون في بنائه ، بين مُجِيز ومانع ، وهو (كان) وأخواتها ، وما تصرَّف منها ، وما حُمِلَ عليها من الأفعال الناقصة.

(١) ينظر :ص٤٣- ٤٥ من هذا البحث ، والمراجع التي أحلتُ عليها في الهوامش.

(٢) ينظر : الاقتضاب في شرح أدب الكُتَّاب : ٢١٩/٢ ، والمزهر : ٢٣٣/٢- ٢٣٥ .

(٣) ينظر :في الأفعال الواردة مبنيَّة لغير الفاعل ، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، جـ٣١ ، ١٩٧٣م ، ص٤٥- ٥٤.

(٤) ينظر :كشف المشكل في النحو :٣١١/١- ٣١٢ ، شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير) :٥٣٥/١- ٥٣٦ ، ائتلاف النصرة :١٣٧.

جـ- قسم اتفق النحويون على جواز بنائه للمفعول، وهو ما بقي من الأفعال المتصرفة.

أمَّا تغيير صورة الفعل من البناء للفاعل إلى البناء للمفعول، فمثالها العامُّ هو تحويلها من (فَعَلَ) إلى (فُعِلَ)، ولكنَّ لها صوراً مختلفة بحسب اختلاف صور الأفعال الأصلية: ماضيةً أو مضارعةً، ثلاثيةً أو فوق ثلاثيةٍ، صحيحةً أو معتلةً، سالمةً أو مضعَّفة، كما أن هناك بعض المستويات اللهجية الواردة عن العرب في بعض هذه الأفعال المبنية لغير الفاعل، تُنظَر هذه الصور في موضعها من أبواب النحو العربي[1].

(١) ينظر: شرح المفصَّل: ٧٠/٧، البسيط في شرح جمل الزجاجي: ٩٥٤/٢- ٩٥٩، ارتشاف الضرب: ١٩٥/٢- ١٩٩.

-٣-

النيابة عن المصدر في موضع (المفعول المطلَق)

يقول الأشموني: ((والمفعول المطلق لا يكون إلاَّ مصدراً، نظراً إلى أن ما يقوم مقامه ممَّا يدل عليه، خَلَفٌ عنه في ذلك، وأنه الأصل))[1]، ويقول الصبان في الحاشية: (((قوله: لا يكون) أي: أصالةً، بدليل ما بعدُ، (قوله: نظراً إلى أن ما يقوم مقامه) أي: المصدر، أي: يحل محلَّه، ويُوضَع في مكانه ممَّا يدل عليه، كلفظ كل وبعض المضافين إلى المصدر، وكالعدد، خَلَفٌ عنه في ذلك، أي: في المفعولية المطلقة، وأنه، أي المصدر، الأصلُ، أي: والاعتبار ليس إلاَّ بالأصل))[2].

ممَّا تقدم يتضح أن الأصل في المفعول المطلق أن يكون مصدراً*، وقد تقع ألفاظٌ ليست مصادرَ في موقع المفعول المطلق، في سياقٍ تركيبي معيَّن، أو مصادرُ ليست جاريةً على حروف الفعل الموجود في التركيب، وعندئذ تُحمَل هذه الألفاظ على النيابة عن المصدر المفترَض وجوده في هذا الموقع أصالةً، وذلك لتحقيق شيء من الأغراض الخاصة بالباب، مزيدةً على الأغراض العامة للنيابة، كالاتساع في التعبير. وأهم الأغراض المتوخَّاة من النيابة في هذا الباب ما يأتي:

١- الاتساع في التعبير باستخدام مرادِف المصدر، أو ضميره، أو اسم الفاعل، كما سيأتي بيانه

٢- الدلالةُ على نوع المصدر، ولهذا الغرض مواضع متعددة سيتم بيانها.

٣- الدلالة على معنيينِ من سياقٍ تركيبي واحد، عند الإتيان بما يلاقي المصدر في

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني: ١٠٩/٢ (المتن).

(٢) المرجع السابق (الحاشية). وينظر كذلك: شرح التصريح وحاشية ياسين عليه: ٣٢٤/١- ٣٢٥.

* المصدر في أيسر تعريفاته هو اسمُ الحدث الجاري على فعله. ينظر: شرح التصريح: ٣٢٤/١، وسنعرض بعد قليل الفرق بين المصدر واسم المصدر، وأقوال النحويين في هذه المسألة.

الاشتقاق.

٤ـ الدلالة على عدد المصدر، أو آلته، أو هيئته، أو زمانه.

٥ـ التعيين، بإنابة اسم الإشارة عن المصدر. ونحو ذلك.

وإذا كان الأصل في المفعول المطلق أن يكون مصدراً، فالمصدر نوعان: صريح، ومؤول من حرف مصدري وصلةٍ له. والمصدر الصريح لا خلافَ البتةَ في صحة مجيئه مفعولاً مطلقاً، أمَّا الخلاف ففي المؤول، فهل يجوز أن يأتي المفعول المطلق مصدراً مؤولاً، نحو قولك: ضربتُ زيداً أنْ ضربتُ؟:

- أكثر النحويين- من بصريين وكوفيين- يذهبون إلى أن ذلك لا يجوز[١]

- أجاز الأخفشُ هذه المسألة التي لم يُجِزْها غيرُه- كما يقول أبو حيان- فيجوز عنده أن تقول: (ضربتُ زيداً أنْ ضربتُ)، وهذا ليس من كلام العرب البتةَ[٢]. وفي هذه المسألة استخدم الأخفش القياسَ العقليَّ الصِّرْفَ، الذي لا يسنده المسموعُ البتةَ، ((فبما أنَّ (أنْ ضربتُ) يُسْبَكُ بـ (ضَرْب) فلا بُدَّ أن يُفَكَّكَ (ضَرْب) إلى (أنْ ضربتُ)، وعلى هذا الأساس نُحِلُّ (ضربتُه أنْ ضربتُ) محلَّ (ضربتُه ضرباً)، وتكون جملة (أنْ ضربتُ) مفعولاً مطلقاً مؤكِداً لفعله، وإذا كان المنطق الرياضي يقبل مثل هذه المعادلة، فإن منطق اللغة يأباها ولا شك، وإلاَّ لكانَ جرى مثل (ضربتْ أنْ ضربتُ) في الاستعمال ولو مرةً، إذا لم نَقُلْ: شاع وفشا على لسان كل عربي))[٣].

وينوب عن (المصدر) في موضع (المفعول المطلق) غيرُ لفظٍ من الألفاظ، سواء أكانت مصادرَ غيرَ جاريةٍ على الأفعال المذكورة، أم كانت غيرَ مصادرَ، وقد حاولتُ حَصْرَ هذه النَّوْبِ، وتقسيمها على النحو الآتي:

(١) ينظر: الأصول لابن السراج: ١٦١/١ـ ١٦٢، ارتشاف الضرب: ٢٠٣/٢، حاشية الخضري: ١٨٦/١.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب: ٢٠٣/٢ـ ٢٠٤.

(٣) خطى متعثرة على طريق تجديد النحو العربي: ٤٣ـ ٤٤.

١ـ **الألفاظ الدَّالَّة على نوع المصدر:**[١]

هذا جنسٌ عامٌّ من أجناس ما ينوب عن المصدر في هذا الموضع، تندرج تحته أنواع مختلفة، هي:

أ ـ **(كل وبعض) وما في معناهما، مضافاتٍ إلى مصدر:**

من ذلك قوله تعالى: ﴿ **فَلا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ** ﴾[٢]، يقول العكبري: ((انتصاب (كلَّ) على المصدر، لأن لها حكم ما تضاف إليه، فإنْ أضيفت إلى مصدر كانت مصدراً، وإنْ أضيفت إلى ظرف كانت ظرفاً))[٣]، وقوله تعالى: ﴿ **وَلا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ** ﴾[٤]، وقولك: ضربتُ زيداً بعضَ الضربِ، ويسيرَ الضربِ، ومن ذلك قول الشاعر:[٥]

وقَدْ يَجْمَعُ اللهُ الشَّتِيْتَيْنِ بَعْدَما يَظُنَّانِ كُـلَّ الظَّنِّ أَنْ لا تَلاقِيَا.

وتنوب هذه الألفاظ عن المصدر المسقط من الأصل، (ضربتُه بعضَ الضرب):

ضربتُه ضرباً ← ضربتُه ∅ ← ضربتُه بعضَ الضربِ.

وعلى هذا النحو كل أمثلة النيابة في هذا الموضع: (حذف ثم إحلال)، وليس الأصل ـ في تقديري ـ (ضربتُه ضرباً بعضَ الضرب) كما ذكر بعض النحويين[٦] إذْ لو كان الأصل كذلك لكانَ ما صار إليه الاستخدامُ إمَّا على نيابة البدل عن المبدل منه، وهذا لم يقل به أحدٌ ـ على ما أعلم ـ فلو قلتَ: أعجبني هواءُ المكان، لم يوجد دليل على أن أصله (أعجبني المكانُ هواءُ المكان)؛ وإمَّا على (نيابة الصفة عن

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٦٥٦/٢، ارتشاف الضرب: ٢٠٤/٢، أوضح المسالك: ٣٤/٢، شرح قطر الندى: ٢٢٥ـ ٢٢٦، شرح المكودي: ٨٠، شرح التصريح: ٣٢٨/١.

(٢) من سورة النساء: ١٢٩.

(٣) التبيان في إعراب القرآن: ٣٩٦/١.

(٤) من سورة الإسراء: ٢٩.

(٥) البيت في الخصائص: ٤٥٠/٢ برواية (فقد)، وعجزه في أوضح المسالك: ٣٤/٢، وهو بتمامه في شرح التصريح: ٣٢٨/١، وديوان مجنون ليلى: ٢٩٣.

(٦) ينظر: شرح التصريح: ٣٢٨/١.

الموصوف)، والذي أذهبُ إليه في هذا البحث أنْ لا نيابةَ للصفة عن الموصوف مطلقاً، كما سأذكر في مبحث لاحق من مباحث هذا الفصل، وفي باب المفعول المطلق كذلك لا تنوب الصفة عن الموصوف، ففي نحو قوله تعالى: ﴿ **واذكُرْ ربَّكَ كثيراً** ﴾[1]: (كثيراً) صفة لمفعول مطلق محذوف، أو لظرف زمان محذوف، وتقدير الوجهين: واذكر ربك ذكراً كثيراً، أو زمناً كثيراً، ولا نيابةَ هنا على التقديرين. وقد اختلف النحويون في نيابة الصفة عن الموصوف في باب (المفعول المطلق)، يقول ابن هشام: ((وليس ممَّا ينوب عن المصدر صفتُهُ، نحو ﴿ **وكُلا مِنْهَا رَغَدًا** ﴾[2]، خلافاً للمعربين، زعموا أن الأصل: أكلاً رغداً، وأنه حذف الموصوف ونابت صفتُه منابَه، فانتصب انتصابَه. ومذهب سيبويه أن ذلك إنما هو حال من مصدر الفعل المفهوم منه، والتقدير: فَكُلا حالةَ كونِ الأكلِ رغداً))[3]. والذي أذهبُ إليه في هذا أن (رغداً) في هذه الآية صفة لموصوف محذوف، من غير قولٍ بنيابة الصفة عن الموصوف، كما سأذكر في المبحث الأخير من هذا الفصل، فكلّ وبعض وما جرى مجراهما ليس شيء منها صفة نائبة عن الموصوف، وإنما هو نائب مُجتلَب من خارج التركيب للنيابة عن المصدر المحذوف من الأصل، كما أوضحتُ من قبل.

وقد يضاف (كل وبعض) إلى مصدر مجموع، كقوله تعالى: ﴿ **وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ** ﴾[4]، فالمصدر (قَوْل) يُجمَع على (أقوال)، والأقاويل هو جمع الجمع[5].

ب- (أيٌّ، أيُّما) الكماليةُ، مضافةً إلى المصدر:

من ذلك قولك: ضربتُه أيَّ ضربٍ، وأيَّما ضربٍ[6]، ومثله قول رؤبة:[7]

---

(١) من سورة آل عمران: ٤١.

(٢) من سورة البقرة: ٣٥، وينظر إعرابها صفةً لمصدر محذوف أو حالاً في: إعراب القرآن: ٢١٣/١، التبيان في إعراب القرآن: ٥٢/١، البحر المحيط: ٣٠٩/١ (١٩٩٣م).

(٣) شرح قطر الندى: ٢٢٦، وينظر تفصيل الخلاف في نيابة الصفة عن الموصوف في هذا الباب، في: ارتشاف الضرب: ٢٠٤/٢- ٢٠٥، شرح التصريح: ٣٢٦/١، التأويل النحوي في القرآن الكريم: ٥١٨/١.

(٤) من سورة الحاقة: ٤٤.

(٥) ينظر: لسان العرب (قول).

(٦) ينظر: كتاب سيبويه: ١٨٢/١، المقتصد في شرح الإيضاح: ٥٨٥/١- ٥٨٦، شرح المفصَّل: ١١٢/١.

(٧) كتاب سيبويه: ١٨٢/١، النكت في تفسير كتاب سيبويه: ٣٩٣/١، الخزانة: ٤١/٢، ٤٣، وهو في ديوان رؤبة، ص١٠٠ وفيه (التَّحْلاف) بدل (التِّخلاف).

قَوْلُكَ أَقْوالاً مَعَ التِّخْلافِ فيها ازدِهافٌ أيَّما ازدِهافِ

وليست هذه صفاتٍ لموصوفات محذوفة كما ذكر ابن يعيش، إذْ الأصل عنده: (ضربتُه ضرباً أيَّ ضربٍ، وأيَّما ضربٍ)، فيقول بعد تقدير الأصل: ((ثم حُذِفَ الموصوف، وأقيم الصفةُ مقامه))[1]، وإنما هما نائبان مجتلبان من خارج التركيب الأصل: ضربتُه ضرباً ← ضربتهُ ∅ ← ضربتهُ أيَّ ضربٍ. لأنَّ (أيَّ)- ومثلها أيَّما المزيد عليها (ما)- جامدة، لا دلالةَ فيها على الحدث بلفظها، وهذه اللفظة إنْ وقعت صفةً في بعض التركيبات كقولك: مررتُ بفارسٍ أيِّ فارسٍ، فهي نائبة عن المشتق، لأنها كلمة يؤتى بها للدلالة على الكمال، لذا يسمونها بأيٍّ الكمالية. فالغرض من حذف المصدر من الأصل، وإنابة (أيّ وأيّما) عنه، هو الدلالة على كمال الحدث الذي يُدَلُّ عليه بالمصدر، فالأصل (ضربتُه ضرباً)، وعند إرادة الدلالة على الكمال أُسْقِطَ المصدر، وجِيْءَ بهذا اللفظ نائباً منابَهَ، وليس هو صفةً للمصدر في الأصل، كما ذكر ابن يعيش.

جـ- كلمة (أنواع) المنصوبة متلوَّةً بـ (مِنْ) البيانية:

من ذلك قولك: ضربتُهُ أنواعاً من الضرب، ((لأن الأنواع ليست مصدراً، باعتبار أن لها فعلاً تجري عليه، إذِ النوع إنما هو موضوع لقسم من أقسام الشيء، على أيِّ صفةٍ كان، لكنه استُعمِلَ في هذا المحل المخصوص مراداً به ضربٌ مخصوصٌ بياناً لِما فعلَهُ الفاعلُ، فوجَبَ أن يكون مفعولاً مطلقاً، لاشتماله على الحقيقة التي كان بها كذلك: أيَّ ضربٍ، وأيَّما ضربٍ))[2].

وليس التغييرُ الجاري على النيابةِ هنا كما ذكر ابنُ يعيش بقوله: ((والحقُّ فيها أنها صفات قد حُذِفَتْ موصوفاتُها، فكأنه إذا قال: ضربتهُ أنواعاً من الضرب، فقد قال: ضربتُه ضرباً متنوعاً، أي: مختلفاً))[3]، فهذا تفسيرُ معنى، لا بيانُ أصلِ تركيب،

(١) شرح المفصَّل: ١/١١٢.

(٢) الإيضاح في شرح المفصَّل: ١/٢٢٢- ٢٢٣، وينظر: المقتصد في شرح الإيضاح: ١/٥٨٥.

(٣) شرح المفصَّل: ١/١١٢.

فالتغيير من الأصل إلى الاستخدام عندي كالآتي:

ضربتُه ضرباً ← ضربتُه ∅ ← ضربتُه أنواعاً (حرف جرّ دالّ على بيان الجنس) ← ضربتُه أنواعاً من الضرب.

دـ اسم التفضيل مُضافاً إلى المصدر:

كقولك: سرتُ أحسَنَ سيرٍ، وقمتُ أحسَنَ قيام، وصمتُ أحسَنَ صومٍ.[1] لأن (أَفْعَل) لا يضاف إلاَّ إلى ما هو بعضٌ لَهُ، وفي هذه الأمثلة أضيف إلى المصدر، فحكمه حكمُ المفعولِ المطلق الذي أصلُه أن يكون مصدراً[2].

وقد جعل بعضُ النحويين هذا النوع على سبيل نيابة الصفة عن الموصوف، فالأصل في (سرتُ أحسنَ سيرٍ) هو (سرتُ السيرَ أحسنَ السيرِ)[3]، فإنْ كان الأصل كذلك فلا نيابةَ في تقديري، وإنما المذكور صفةٌ لمفعول مطلق محذوف، والصفة لاتنوب عن الموصوف مطلقاً. ولكن الراجح في تقديري أن الأصل هو (سرتُ سيراً) فقط، ولما حُذِفَ المفعول المطلق من الأصل ناب عنه اسمُ التفضيل مضافاً إلى مصدر جارٍ على الفعل المذكور. ومن هذا قوله تعالى: ﴿ **نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ** ﴾[4].

هـ ألفاظٌ مخصوصةٌ، دالّةٌ على نوعٍ من المصدر:

من ذلك قولهم: ((قعَدَ القُرْفُصاءَ، واشتَمَلَ الصَّمَّاءَ، ورجع القَهْقَرَى، لأنه ضربٌ من فعلهِ الذي أُخِذَ منه))[5]. وفي هذا النوع حُذِفَ المصدرُ من الأصل (قعد قعوداً، واشتمل اشتمالاً، ورجع رجوعاً)، وناب عنه في اللفظِ ألفاظٌ هي أنواع من

(١) ينظر: كشف المُشْكِل في النحو: ٤٣٥/١، وشرح الكافية: ١١٥/١.

(٢) ينظر: أسرار العربية: ١٧٥.

(٣) ينظر: أوضح المسالك: ٣٣/٢، شرح التصريح: ٣٢٥/١- ٣٢٦، المشكاة الفتحية: ٢٢١، حاشية الصبان: ١١٣/٢.

(٤) من سورة يوسف: ٣. وفي إعراب (أَحْسنَ) وجهان: مفعول به لنقصُّ، أو مفعول مطلق على سبيل نيابة (أفعل) عن المصدر، ينظر: البحر المحيط: ٢٧٩/٥ (١٩٩٣م)، وحاشية الشهاب: ١٥٢/٥.

(٥) كتاب سيبويه: ١٥/١، وينظر: الأصول لابن السراج: ١٦٠/١، النكت في تفسير كتاب سيبويه: ١٦٦/١.

المصدر المحذوف، فالقرفصاء في المثال السابق ((ينتصب على المصدر بالفعل الذي قبله، لأن (القرفصاء) لَّما كانت نوعاً من القعود، والفعل الذي هو (قعد) يتعدى إلى جنس القعود، الذي يشتمل على القرفصاء وغيرِها، تعدَّى إلى القرفصاء الذي هو نوعٌ منه، لأنه إذا عمِلَ في الجنس، عمِلَ في النوع، إذْ كان داخلاً تحته. وهذا مذهب سيبويه))[1]، وعلى هذا أكثر النحويين[2]، وهو الراجح في تقديري.

ونقِلَ عن ابن السراج أن اللفظ المذكور((صفة لمصدر محذوف، والتقدير فيه:قعد القعدة القرفصاء، إلاَّ أنه حذَفَ الموصوف وأقام الصفة مقامه. والذي عليه الأكثرون مذهبُ سيبويه، لأنه لا يفتقر إلى تقدير موصوف، وما ذهب إليه ابنُ السراج يفتقر إلى تقدير موصوف، وما لا يفتقر إلى تقديرِ موصوف أَوْلى ممَّا يفتقر إلى تقدير موصوف))[3]، وقد نسب ابنُ السراج هذا القول إلى المبرد[4]. وهذان القولان هما الشائع ذكرُهما في كتب النحو[5].

وهناك قول ثالث في المسألة يُخرِجُها من باب النيابة، وهو أن (القرفصاء) ونحوه منصوب بفعلٍ آخرَ محذوفٍ، دلَّ عليه الفعلُ المذكور، تقديره:(قعد وتقرفَصَ القرفصاءَ)، وقد نُسِبَ هذا القول إلى بعض الكوفيين[6]، ويعلق العكبري على هذا القول بقوله: ((وفي ذلك تعسفٌ مستغنى عنه، لأن (تقرفص) لو استُعمِلَ لكان بمعنى (قعد)، فإذا وُجِدَتْ لفظةُ (قعد) كانت أَوْلى بالعمل، إذْ هي أصلُ (تقرفَصَ).))[7].

ومن الأمثلة التي يمكن حملُها على هذا النوع، قولُ العرب:مشى البعير العِرْضَنَةَ*، وماتَ حَتْفَ أنفهِ[8].

---

(١) أسرار العربية:١٧٦. وينظر كتاب سيبويه:١٥/١.

(٢) ينظر:الإيضاح في شرح المفصَّل:٢٢٣/١، وشرح الكافية:١١٥/١.

(٣) أسرار العربية:١٧٦، وينظر:تذكرة النحاة:٣٢٤.

(٤) ينظر:الأصول لابن السراج:١٦٠/١- ١٦١، وكذلك:شرح المفصل:١١٢/١.

(٥) ينظر:شرح اللمع:١٠٣/١- ١٠٤، والمقتصد في شرح الإيضاح:٥٨٦/١- ٥٨٧.

(٦) ينظر:شرح الكافية:١١٥/١.

(٧) اللباب في علل البناء والإعراب:٢١٠/٢.

* العِرْضَنَةُ: الاعتراض في السير من النشاط. ينظر: لسان العرب (عرضن).

(٨) ينظر:لباب الإعراب:٢٦٥.

و- لفظة (شيئاً) الدالّة على نوع غير محدد:

من ذلك قوله تعالى: ﴿ **فَلَنْ يَضُرَّ اللَّهَ شَيْئًا** ﴾[1]. يقول أبو حيان: ((وانتصاب (شيئاً) على المصدر، أي: شيئاً من الضرر، لاقليلاً ولاكثيراً))[2]، ومن ذلك قول الشاعر:[3]

فَعَادَيْتُ شَيْئاً، والدَّرِيْسُ كَأَنَّما يُقَلِّبُهُ وُرْدٌ مِنَ المُوْمِ مُرْدِمُ

أي: عاديتُ شيئاً من العَدْوِ. فحُذِفَ المصدر من الأصل (ضُرّاً، عِداءً) وأُنِيبَ (شيئاً) في اللفظِ منابَه.

ز- النيابة على حَدِّ (ضَرَبْتُهُ ضَرْبَ زيدٍ عَمْراً):

يقول أبو علي الفارسي: ((فإذا قلتَ: ضربتُه ضَرْبَ زيدٍ عمراً، وضَرْبَ الأمير اللصَّ، فالمعنى: ضربتُه ضرباً مثلَ ضربِ الأمير اللصَّ، ولايجوز انتصابه على حدِّ (ضربتُه ضرباً)، لأني لاأفعل فِعْلَ غيري، ولكنْ قد أفعلُ مثلَهُ))[4]. وفي هذه المسألة حذفان يوضحهما الجرجاني بقوله: ((...يُحذَف الموصوف الذي هو (ضرباً)، فيبقى (ضربتُ مثلَ ضربِ زيدٍ)..ثم يُحذَف (مِثْل)، فيبقى (ضربتُ ضربَ زيدٍ)، كما حُذِفَ أهلٌ في قوله تعالى: ﴿ **وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ** ﴾[5].))[6]

وقد كثُرَ ذِكْرُ هذا المثال في كتب النحو حتى صار حدّاً لهذا النوع من الحذف في هذا الباب[7]، فيُحمَل عليه قوله تعالى: ﴿ **فَشَارِبُونَ شُرْبَ الْهِيمِ** ﴾[8]، والأصل: فشاربون

(١) من سورة آل عمران: ١٤٤. وهناك آيات أخرى نُصِبَتْ فيها (شيئاً) على هذا النحو. ينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ق٣، جـ٢، ص١٣٨- ١٣٩.

(٢) البحر المحيط: ٧٥/٣ (١٩٩٣م).

(٣) لباب الإعراب: ٢٦٤.

(٤) المقتصد في شرح الإيضاح: ٥٨٧/١- ٥٨٨ (المتن).

(٥) من سورة يوسف: ٨٢.

(٦) المقتصد في شرح الإيضاح: ٥٨٨/١.

(٧) ينظر: شرح اللمع: ١٠٣/١، شرح ملحة الإعراب: ١٠١، شرح الكافية: ١١٤/١- ١١٥، شرح التصريح وحاشية الشيخ ياسين عليه: ٣٢٦/١.

(٨) من سورة الواقعة: ٥٥.

شرباً مثلَ شربِ الهيم. وقوله تعالى: ﴿ **وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ** ﴾[1] ، والأصل: وهي تمرُّمرّاً مثلَ مرِّ السحاب.

ويمكننا متابعة التغيير الحاصل في هذا المثال من الأصل حتى الاستخدام، على النحو الآتي:

أ- ضربتُه ضرباً مثلَ ضربِ زيدٍ عمراً ← ضربتُه ∅ مثلَ ضربِ زيدٍ عمراً ← ضربتُه مثلَ ضربِ زيدٍ عمراً.

فهذا هو التغيير الأول، وفيه حُذِفَ المفعول المطلق، وأوقعنا الصفةَ موقعه.

ب- ضربتُه مثلَ ضربِ زيدٍ عمراً ← ضربتُه ∅ ضربِ زيدٍ عمراً ← ضربتُه ضربَ زيدٍ عمراً.

وهذا هو التغيير الثاني، الذي حُذِفَ فيه المضاف، وناب عنه المضاف إليه. فناب (ضربَ زيدٍ) في المثال المستخدم عن (ضرباً) الأصلِ، في النصب على المفعولية المطلقة.

ورُبَّ قائلٍ يقول: لقد ذهبتَ في غير موضع من مواضع هذا البحث إلى ردِّ القول بنيابة الصفة عن الموصوف مطلقاً، فكيف أوقعتَ الصفةَ هنا (مثلَ) في موقع الموصوف المحذوف (ضرباً) في تحليل التغيير الأول (أ) ؟

والجواب: أن إيقاع الصفة هنا في موقع الموصوفِ المفعولِ المطلقِ ليس من النيابة بمفهومها الاصطلاحي الذي حدَّدْتُه في هذا البحث، لأنه لم يأتِ في الاستخدام، فلو اقتصر التغيير على المرحلة الأولى، وجاء الاستخدام على (ضربتُه مثلَ ضربِ زيدٍ عمراً) لقلتُ: إن (مثلَ) صفة لمفعول مطلق محذوف هو (ضرباً)، لأنني لن أضعها في موضع الموصوف المحذوف. ولكني وضعتُها في تحليل المثال السابق في موضع الموصوف- على الحدِّ المدروس هنا- لأن هذا الموضع كان على مستوى التغيير الافتراضي المتسلسِل، ولم يكن لذلك وجود في الاستخدام، فقد جرى هذا في المرحلة الواقعة بين الأصل والاستخدام، أي بين البنية العميقة (الافتراضية) للأصل، والبنية السطحية المستخدمة المحوَّلة عن الأصل، والنيابة- موضوعُ هذا البحث- مرتبطٌ

(١) من سورة النمل: ٨٨.

وجودُها بالاستخدام، لابالمراحل السابقة للاستخدام في التحليل اللغوي. فالنيابة التي حدثت على هذا الحد، كانت على حدِّ حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، ولكني ذكرتُها هنا حدّاً قائماً بذاته لأنها مسبوقة بحذف موصوف.

وعلى هذا الحدِّ يُحمَلُ أيضاً قول العرب: (تَبَسَّمْتُ وميضَ البرقِ)، فالأصل عند أبي عثمان المازني: تبَسَّمْتُ تَبَسُّماً مثلَ وميضِ البرق[1].

٢- مرادِف المصدر:

يؤتى هنا بمصدر منصوب، ليس من لفظ الفعل المذكور، وإنما هو قريب من معناه أو مُشابِهٌ له، من ذلك((أبغضتُه كراهيةً، وأعجبني حُبّاً شديداً، فالاسم هنا ينتصب بالفعل الذي قبله، لأنه يقرُبُ من معناه))[2]، ومن ذلك قولك: قعدتُ جلوساً، وحَبَسْتُ مَنْعاً، وفَرِحْتُ جَذَلاً، وشَنِئْتُهُ بُغْضاً.

وفي ناصب هذا المصدر مذهبانِ مشهوران:[3]

أ- مذهب الجمهور أن ناصبه فعلٌ مقدَّرٌ غيرُ المذكور، ففي نحو (قعدتُ جلوساً) يكون تقدير الأصل: (قعدتُ وجلستُ جلوساً)، وهكذا بقية الأمثلة، وعلى هذا المذهب لانيابةَ.

ب- مذهب المازني أنه منصوب بالفعل المذكور على النيابة عن مصدرِ الفعلِ المذكورِ، وهذا هو الراجح في تقديري، وقد أخذ به المتأخرون من النحويين.

وقد ذكر الشيخ ياسين مذهباً ثالثاً في هذه المسألة، نسبه إلى ابنِ جني، وظاهرِ كلامِ أبي علي، وهو التفرقةُ بين المفعول المطلق المؤكِّد والمبيِّن للنوع، فالمؤكِّد يعمل فيه فعلٌ مضمَرٌ، والمبيِّن للنوع يعمل فيه الفعلُ الظاهر[4].

---

(١) ينظر: شرح اللمع: ١٠٥/١.

(٢) اللباب: ٢١٠/٢، وينظر: الإيضاح في شرح المفصل: ٢٢٢/١، شرح الكافية: ١١٦/١، شرح المكودي: ٨٠، شرح التصريح: ٣٢٧/١، المشكاة الفتحية: ٢٢١.

(٣) ينظر: شرح الكافية: ١١٦/١، شرح التصريح: ٣٢٧/١.

(٤) ينظر: حاشية ياسين على شرح التصريح: ٣٢٧/١.

٣ـ ما يلاقي الفعلَ المذكورَ في اشتقاقه:

وهو على ثلاثة أقسام:[١]

أـ اسم مصدر غير عَلَم، نحو: كلَّمْتُه كلاماً.

بـ اسم عَيْن، كقوله تعالى: ﴿ **وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الأَرْضِ نَبَاتًا** ﴾[٢].

جـ مصدر لفعل آخر، كقوله تعالى: ﴿ **وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلاً** ﴾[٣].

وقد زاد بعضُ المتأخرين اسمَ المصدر العَلَمَ، نحو: بَرَّ بَرَّةً، وفَجَرَ فَجارِ[٤].

وفي هذه المسألة موضعانِ للخلاف ظاهرانِ:

الخلاف الأول:

يدور هذا الخلاف حول العامل في الاسم المنصوب، وفي ذلك وجهانِ:[٥]

أـ العاملُ فيه الفعلُ المذكور، فهو على هذا نائب عن مصدر الفعل المذكور، الذي حُذِفَ من الأصل، فنباتاً في قوله تعالى: ﴿ **وَأَنْبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا** ﴾[٦] هو ((مصدر على غير لفظ الفعل المذكور، وهو نائب عن إنبات))[٧]. وهذا هو الراجح في تقديري.

بـ العامل فيه فعلٌ آخرُ مقدَّرٌ، فنباتاً في قوله تعالى: ﴿ **وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الأَرْضِ نَبَاتًا** ﴾[٨]، هو ((مصدر لفعل دلَّ عليه (أنبَتَكُمْ)، أي: فنبتُّم نباتاً))[٩]، ولانيابةَ

---

(١) ينظر: أوضح المسالك: ٣٤/٢، شرح التصريح: ٣٢٧/١ـ ٣٢٨، المشكاة الفتحية: ٢٢١ـ ٢٢٢.

(٢) من سورة نوح: ١٧. وينظر لإعرابها: معاني القرآن للأخفش: ٧١٥/٢، إعراب القرآن: ٤٠/٥، مشكل إعراب القرآن: ٧٦١/٢، البحر المحيط: ٣٣٤/٨ (١٩٩٣م)، حاشية الشهاب: ٢٥٢/٨، فتح القدير: ٢٩٩/٥.

(٣) من سورة المزمل: ٨. وينظر لإعرابها: معاني القرآن للأخفش: ٧١٧/٢، إعراب القرآن: ٥٧/٥، الكشاف: ٦٣٩/٤، البيان في غريب إعراب القرآن: ٤٦٩/٢ـ ٤٧٠، البحر المحيط: ٣٥٥/٨ (١٩٩٣م)، حاشية الشهاب: ٢٦٦/٨، فتح القدير: ٣١٧/٥ـ ٣١٨.

(٤) ينظر: حاشية الصبان: ١١٤/٢ (المتن)، وقد أوضح الصبان في الحاشية الفرق بين اسم المصدر العَلَم، واسمِ المصدر غير العلم. ينظر ١١٤/٢ (الحاشية).

(٥) ينظر: شرح المفصَّل: ١١١/١ـ ١١٢، شرح الكافية: ١١٦/١.

(٦) من سورة آل عمران: ٣٧.

(٧) التبيان في إعراب القرآن: ٢٥٤/١.

(٨) من سورة نوح: ١٧.

(٩) مشكل إعراب القرآن: ٧٦١/٢.

على هذا الرأي، وهو منسوب إلى سيبويه عند ابن يعيش والإستراباذي[1]، في حين نسب آخرون إلى سيبويه أن (نباتاً) ((مصدر جاء على غير الفعل، فكأنه نائب عن إنباتاً))[2].

هكذا اختلف النحويون في العامل في المنصوب المذكور، بل اختلفوا في تفسير قول سيبويه الذي يمكن حملُه على الوجهين كليهما، إذ يقول سيبويه: ((هذا باب ما جاء المصدر فيه على غير الفعل، لأن المعنى واحد، وذلك قولك: اجتوروا تجاوراً، وتجاوروا اجتواراً، لأن معنى اجتوروا وتجاوروا واحدٌ، ..وقال الله تبارك وتعالى: ﴿ **وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا** ﴾[3] لأنه إذا قال: أَنْبَتَهُ، فكأنه قال: قد نَبَتَ، وقال اللهُ عزَّ وجل: ﴿ **وتبتَّلْ إليه تبتيلا** ﴾[4] لأنه إذا قال: تبتَّلْ، فكأنه قال: بَتِّلْ))[5]. وفي تقديري أن حمل قول سيبويه على الوجه الأول هو الأَوْلى، لأن المصدر المستخدم عنده جاء على غير الفعل المذكور، لأنه بمعناه، فهذا مسوِّغُ نيابتهِ عن مصدر الفعل المذكور.

الخلاف الثاني:

يمكن أن يمثّل هذا الخلاف إشكالاً، فهذه الأنواع الثلاثة المذكورة آنفاً، يسميها النحويون أحياناً (ما لاقى الفعلَ في الاشتقاق)، ويسمونها (ما شارك الفعل في الاشتقاق) تارة أخرى، ويجعلونها كلها من أمثلة (اسمِ المصدر) في أحيان أخرى، وهذا هو الغالب في كلامهم، ويجعلونها في أحيانٍ غيرِ تلك (مصادرَ خالفتِ الأفعالَ المذكورةَ) أو (مصادر شذت عن القياس)[6].

(١) ينظر: شرح المفصل: ١١٢/١، وشرح الكافية: ١١٦/١.

(٢) شرح التصريح: ٣٢٧/١.

(٣) من سورة نوح: ١٧ .

(٤) من سورة المزمل: ٨ .

(٥) كتاب سيبويه: ٢٢٤/٢، وينظر: المقتضب: ٧٣/١- ٧٤، ٢٠٤/٣- ٢٠٥.

(٦) ينظر تفصيل ذلك في المراجع التي أحلتُ عليها لإعراب الآيتين السابقتين، وكذلك: شرح المفصل: ١١١/١- ١١٢، شرح الكافية: ١١٦/١، ارتشاف الضرب: ٢٢٧/١، ٢٠٥/٢، أوضح المسالك: ٣٤/٢، شرح التصريح: ٣٢٧/١- ٣٢٨، الأشباه والنظائر: ٢٥١/٨.

والغالب في تسمية النائب في هذا القسم هو (اسم المصدر)، وللنحويين حديث طويل حاولوا فيه التفريق بين المصدر واسم المصدر، وأيسَرُ لفظٍ يفرقون به بينهما هو أن المصدر هو (اسم الحدث الجاري على فعله)، أمَّا اسم المصدر فهو (اسم الحدث غير الجاري على فعله)[1]، أما الأصوليون فلا يفرقون بينهما لفظياً فكل لفظٍ دلَّ على حدثٍ عندهم هو مصدر، سواء جرى على فعله أم لم يجرِ، وفرَّق بينهما بعضُهم من حيثُ المعنى لا اللفظ.[2]

وللشيخ محمد الخضر حسين بحث لطيف في هذه المسألة، وقف فيه على اختلال كبير في المعجمات العربية عند عودته إليها باحثاً في الألفاظ التي اختلف النحويون في تسميتها بين المصدر واسم المصدر، وخلص في بحثه إلى التفريق بينهما على النحو الآتي:[3]

١ـ التفريق بين المصدر واسم المصدر من جهة اللفظ بأن اسم المصدر ما كانت أحرفه أنقص من أحرف الفعل، والمصدر ما كانت أحرفه مساوية لأحرف الفعل أو أزيد منها.

٢ـ يُزَادُ على ذلك أن اسم المصدر لايكون للأفعال الثلاثية، لذا لايُسَمَّى اسمَ مصدرٍ كلُّ لفظٍ له فعلٌ ثلاثي يلاقي الفعلَ المزيدَ في المعنى، فنبات: ليس اسمَ مصدر، وإنما هو مصدر (نبت)، وُضِعَ في الآية السابقةِ الذكرِ موضعَ مصدرٍ آخر، أي على سبيل النيابة. وهذا الذي ذكره الشيخ، ذكره كثير من النحويين، يقول ابنُ الشجري: ((والمصادر تقع في مواضع المصادر، كوقوع السراح في موضع التسريح في قوله تعالى: ﴿ **وَسَرِّحُوهُنَّ سَرَاحًا جَمِيلاً** ﴾[4]، ووقوع التبتيل في موضع

(١) ينظر: شرح التصريح: ١/٣٢٤ـ ٣٢٥، الأشباه والنظائر: ٤/٤٦، حاشية الشهاب: ١/٢٦٦، المصدر في اللغة العربية: ٤٨ـ ٥٨.

(٢) ينظر: البحث النحوي عند الأصوليين: ١٠١ـ ١٠٦.

(٣) ينظر: اسم المصدر في المعاجم: مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، جـ٨، ١٩٥٥م، ص١٥٥ـ ١٥٦.

(٤) من سورة الأحزاب: ٤٩.

التبتُّل في قوله تعالى: ﴿ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلاً ﴾[1] ...))[2].

٣- اسم المعنى الذي لم نجد له فعلاً ثلاثياً يلاقي الفعلَ المزيدَ في المعنى، نحو (عطاء، كلام، سلام) هو الذي يُسمَّى اسمَ مصدر، لمجيئه على خلاف ما هو معهود في المصادر، من ارتباطها بالأفعال، وجريانها عليها، بمعنى استيفاء حروفها. وهذه أسماء مصادر نابت عن مصادر الأفعال المستخدمة، نحو: أعطيتُه عطاءً، وكلَّمتُه كلاماً، وسلَّمتُ عليه سلاماً. وقد ذكر الإستراباذي هذه المسألة، إذ يقول: ((ومن غير المصدر نحو: أعطيتُه عطاءً، وكلَّمتُه كلاماً، فإنهما ليسا بمصدرين لشيء من الأفعال))[3].

٤- لافرقَ بين المصدر واسم المصدر من جهة المعنى، فكل منهما يدل على المعنى الصادر من الفاعل، أو القائم به❖.

فالنيابة في هذه المسألة على صورتين:

أ- في نحو (سرِّحوهُنَّ سراحاً، تبتَّلْ إليه تبتيلا، اجتوروا تجاوراً): ناب مصدرُ فعلٍ آخَرَ عن مصدر الفعل المذكور، وهو- على ترتيب الأمثلة- :(تسريحاً، تبتُّلاً، اجتواراً) لغرضين رئيسين: أولهما: الاتساع في التعبير، والآخر: اكتساب معنيين من السياق الواحد، لامن اللفظ الواحد، لأن اللفظ لايؤدي في السياق الواحد سوى معنى واحدٍ حقيقيٍّ، ففي (وتبتَّلْ إليه تبتيلا) يستفاد المعنى الأول من الفعل المذكور، وهو معنى (التبتُّل) الذي فيه دلالة على التدرج والتكلف، ويستفاد المعنى الآخر من المصدر

(١) من سورة المزمل: ٨.

(٢) الأمالي الشجرية: ١٤١/٢. وتنظر أمثلة أخرى لوقوع المصدر موقع مصدر آخر على سبيل النيابة في: دقائق التصريف: ٦١- ٦٢.

(٣) شرح الكافية: ١١٦/١.

❖ هناك خلاف بين النحويين في دلالة اسم المصدر على الحدث كالمصدر: أيدلُّ عليه دلالةً مباشرةً من غير وساطة، أم يدل عليه بوساطة المصدر الذي ناب عنه اسمُ المصدر؟ ينظر: بدائع الفوائد: ١٣٧/٢- ١٣٩، وشرح التصريح مع حاشية ياسين: ٦١/٢- ٦٢، واختياري هو دلالته على مطلق الحدث من طريق الأصالة، ينظر حاشية ياسين: ٦٢/٢، وهو ما ذكره الشيخ محمد الخضر حسين في هذه المسألة. وقد ذهب أستاذنا الدكتور هادي نهر إلى انتقاء معنى الحدثية من اسم المصدر، ينظر: (المصدر: أبنيته، وظائفه، ودلالاته) ص٦، (بحث لما يُنْشَرْ بعدُ).

المستخدَم (التبتيل) الذي هو في الأصل مصدر (بَتَّلَ) الذي فيه معنى التكثير والمبالغة، فجِيْءَ في هذا السياق بالفعل الدال على التدرج والتكلف، والمصدر الدال على التكثير والمبالغة[1].

ب- في نحو: (كلَّمتُه كلاماً، وأعطيتُه عطاءً)، ناب اسمُ الفعل عن مصدر الفعل المذكور، وهو (التكليم، الإعطاء) توسعاً في التعبير، واختصاراً في اللفظ باسم المصدر، ولعدم إرادة معنى التوكيد المستفادِ من ذِكْر المصدر على الأصل[2].

٤- ضمير المصدر:

في هذا النوع يعود ضمير النصب على المصدر المفهوم من الفعل، لا على المفعول به، من ذلك ما ذكره سيبويه: عبدُ اللهِ أظنه منطلقٌ[3]، أي: أظنُّ الظَّنَّ، ومنه قول الشاعر:[4]

هـذا سُراقَةُ للقُرْآنِ يَدْرُسُهُ والمَرْءُ عِنْدَ الرُّشا إنْ يَلْقَها ذِيَبُ

أي: يدرسُ الدرسَ، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ **فَإِنِّي أُعَذِّبُهُ عَذَابًا لَا أُعَذِّبُهُ أَحَدًا مِنَ الْعَالَمِينَ** ﴾[5]، فالضمير في (لاأعذبهُ)عائد على العذاب بمعنى التعذيب، فالعذاب مفعول مطلق للفعل الأول، وهو اسم مصدر نائب عن المصدر، والهاء في الفعل الثاني ضمير عائد على اسم المصدر، فهو نائب عن المصدر (التعذيب) في النصب على المفعول المطلق، وقد ذكر المُعْربون وجهين آخرَيْن في إعراب الضمير، أحدهما: أن يكون منصوباً على نزع الخافض، أي: لاأعذبُ به أحداً، والثاني أن يكون مفعولاً به على السعة[6].

(١) ينظر: معاني النحو: ٥٨٧/٢.

(٢) ينظر: المصدر: أبنيته، وظائفه، ودلالاته: ١٦.

(٣) ينظر: كتاب سيبويه: ٦٣/١.

(٤) المرجع السابق: ٤٣٧/١، وارتشاف الضرب: ٢٠٤/٢، وشرح التصريح: ٣٢٦/١، والخزانة: ٣/٢.

(٥) من سورة المائدة: ١١٥.

(٦) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ٤٧٤/١، والبحر المحيط: ٦٢/٤ (١٩٩٣م).

٥- ألفاظ العدد الدالة على المصدر:[١]

من ذلك قولك: ضربتُه ثلاثَ ضَرَباتٍ، فالمعنى: ضربتهُ ضرباً مقدارُه ثلاثُ ضربات، وهذا تفسير معنى، أمَّامن حيث التركيب، فالأصل (ضربتُه ضرباً)، حُذِفَ المصدرُ، وجِيْءَ بلفظ العدد نائباً عنه للدلالة على عدد المصدر، أمَّا نحو (ضربتُه ضربةً أوضربتين أو ضَرباتٍ) فليس من النيابة، لأن المفعول المطلق هنا أتى على أصله مصدراً مفرداً أو مثنى أو مجموعاً.

والعدد النائب عن المصدر يكون مميَّزاً إمَّا بمصدر مضافٍ إليه، وإمّا بمصدر منصوب، نحو: ضربتُه عشرَ ضرباتٍ، أو عشرينَ ضربةً، وقد يكون عدداً مجرداً من التمييز، نحو: ضربتُه ألفاً.[٢]

ومن أمثلة العددِ المميَّز، النائب عن المصدر قوله تعالى: ﴿ **فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً** ﴾[٣]، وقوله ﷺ: ((فأعرَضَ عنه حتى شهدَ على نفسِه أربعَ مراتٍ))[٤]. ومن العدد المجرد من التمييز قوله ﷺ: ((وكان عثمان إذا قدِمَ مكةَ صلَّى بها الظهر والعصرَ والعشاءَ الآخرةَ أربعاً أربعاً))[٥]، يقول العكبري في إعراب هذا الحديث: ((أربعاً: منصوب على المصدر، كما تقول: قد صلَّى صلاةً هي أربع، وكما تقول: ركَعَ أربعَ ركَعَاتٍ، فأربع: عدد مضاف إلى المصدر، فينتصب انتصابَه، كقولهم: ضربتُه ثلاثَ ضَرباتٍ، أي: ضَرباتٍ ثلاثاً، فقدَّم وأضاف، وإذا أضيفت صفةُ المصدر إليه انتصبت انتصابَ المصادر))[٦].

٦- آلة المصدر:

من ذلك قولك: ضربتُ زيداً سوطاً، والأصل: (ضربتُ زيداً ضرباً)، ثم حُذِفَ

---

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٦٥٦/٢، شرح الكافية: ١١٥/١، ارتشاف الضرب: ٢٠٤/٢، أوضح المسالك: ٣٤/٢، شرح التصريح: ٣٢٨/١.

(٢) ينظر: شرح الكافية: ١١٥/١.

(٣) من سورة النور: ٤. وينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: ١٩٢/٢، وفتح القدير: ٨/٤.

(٤) إعراب الحديث النبوي: ١١٨، والحديث في مسند أحمد: ٣٢٣/٣.

(٥) إعراب الحديث النبوي: ٣٣٩، والحديث في مسند أحمد: ٩٤/٤: ((وكان عثمان حين أتم الصلاة إذا قدم مكة...)).

(٦) إعراب الحديث النبوي: ٣٣٩- ٣٤٠. وتُنْظَر شواهد أخرى من هذا النوع ص١٤٩، ٢٩٠.

المصدر، وأقيمت آلتُه مقامَه، اختصاراً وإيجازاً ومبالغةً، وتنبيهاً على أن الفعلَ بالآلةِ المخصوصة[1]، لأن هذا أكثر اختصاراً من قولك: ضربتُه ضرباً بسوطٍ، ومثل ذلك أن تقول: ضربتُه عصا، ومِقْرَعَةً، وكذلك: رشقتُه سهماً[2].

وقد اختلف النحويون في بيان أصل هذا التركيب:[3]

أ- قيل: إن الأصل: (ضربتُه ضربةً بسوطٍ)، فحُذِفَ المصدر، وأقيم لفظُ الآلة مقامه، وهذا هو الشائع في كتب النحو، وفي تقديري أن هذا هو تفسيرُ معنى، لابيانٌ لأصل التركيب، لأن لفظ الآلة مجرور في ما عُدَّ أصلاً، وليس منصوباً، لذا يذكر ابن السراج أن هذا هو معنى العبارة المستخدمة، ولم يقل إنه أصلُها كما قال الآخرون، وثمة فرق بين القول بأن هذا هو معنى ذلك، والقول بأنه أصلٌ له، فالأول مجاله المعنى، والثاني مجاله التركيب.

ب- وقيل: إن الأصل المذكور في (أ) تحول عنه الاستخدام على سبيل حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه، ثم حُذِفَ حرفُ الجر فتعدَّى الفعلُ فنصَبَ لفظَ العدد. والقول بحذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه مردود هنا بأن الصفة في الأصل ليست الجار والمجرور وإنما هي الكون المحذوف (ضربتُه ضربةً كائنةً بسوطٍ)، أما القول بأن السوط ونحوه منصوب على نزع الخافض فقد ردَّه العكبري لثلاثة أوجه:[4]

الأول: أن حذف حرف الجر ليس بقياس عند جمهور النحويين.

الثاني: أن في قولك (سوطاً) دلالة على المرة الواحدة، بدليل أنك تثني هذا اللفظَ وتجمعه، فتقول: ضربتُه سوطينِ وأسواطاً، ولو كانت الباء مرادةً لم يدلَّ على ذلك.

الثالث: أنك تقول: ضربتُه مائةَ سوطٍ، ولاتريد: مائةَ ضربةٍ بسوطٍ، إذْ لو أردتَ ذلك لكان المعنى أن جميع الضربات بآلة واحدة، وليس المعنى عليه، بل تقول: ضربتُه

(١) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح: ٥٨٦/١، اللباب: ٢٠٨/٢.

(٢) ينظر: شرح ملحة الإعراب: ١٠١، ارتشاف الضرب: ٢٠٥/٢.

(٣) ينظر: الأصول لابن السراج: ١٦٩/١، المقتصد في شرح الإيضاح: ٥٨٦/١، شرح المفصَّل: ١١٢/١- ١١٣، شرح الكافية: ١١٥/١، شرح التصريح: ٣٢٨/١.

(٤) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: ٢٠٨/٢- ٢٠٩.

مائةَ سوطٍ، وإنْ كانت كل ضربةٍ بآلةٍ غيرِ الآلةِ الأخرى.

جـ- وقيل: يجوز أن يكون الأصل (ضربتُه ضربةَ سوطٍ)، فحُذِفَ المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه، وهذا الوجه سائغ لإيضاح النيابة في هذه المسألة.

ولكن الراجح في تقديري أن الأصل هو (ضربتُه ضرباً)، وعندما أُريدَ بيانُ وقوع الفعل بآلةٍ مخصوصة دون غيرها، حُذِفَ المصدر من الأصل، وجيء بالآلة المخصوصة، فوُضِعَتْ موضعَه: ضربتهُ ضرباً ← ضربتُه ∅ ← ضربتُه سوطاً، أو مِقْرعةً، أو عصا.أو نحو ذلك.

ويُشترَط في نيابة الآلة عن المصدر أن تكون الآلة ممَّا يُستخدَم للفعل عادةً، فيجوز: ضربتُه سوطاً أو عصا، ولايجوز ضربتُه خَشَبةً أو عموداً، لأنه لم يُعْهَدْ كونُ ذلك آلةً لهذا الفعل[1]. وقصَرَ آخرون هذه المسألة على السماع، فلا يجوز عندهم: كتبتُه قلماً، لعدم سماع ذلك من العرب[2]. وفي تقديري أن في ذلك تضييقاً على مستخدِمِ اللغة، فإذا كان القلمُ آلةً معهودةً للكتابة، كما السوطُ والعصا آلتانِ معهودتانِ للضرب، فما الذي يمنع قياسَ نيابةِ آلةِ الكتابةِ عن المصدر، على نيابة آلةِ الضرب عن المصدر؟ ، وقد أخبرنَا الخليلُ وسيبويه بأن((ما قيس على كلام العرب، فهو من كلامهم))[3].

ويجوز تثنيةُ الآلةِ وجمعُها، وتجري التثنيةُ والجمعُ في هذه المسألة على المصدر، لاعلى الآلة((لأنك ربما قلتَ: ضربتُه سوطينِ وأسواطاً، مع أنك لم تضربه العددَ المذكورَ إلاَّ بِسَوْطٍ واحد، لكنك ثَنَّيْتَ الآلةَ وجمعتَها، لقيامها مقام المصدر المثَّنى والمجموع))[4].

٧- لفظ الإشارة إلى المصدر:

سواء أكان اسم الإشارة متبوعاً بالمصدر نحو: ضربتُه ذلك الضربَ، أم كان غيرَ

(١) ينظر: ارتشاف الضرب: ٢٠٥/٢، شرح التصريح: ٣٢٨/١، المشكاة الفتحية: ٢٢٣، حاشية السجاعي على شرح قطر الندى: ٨٨- ٨٩، وحاشيته على شرح ابن عقيل: ١٥٥، وحاشية الخضري على ابن عقيل: ١٨٨/١.

(٢) ينظر: المشكاة الفتحية: ٢٢٣.

(٣) المنصِف، شرح تصريف المازني: ١٨٠/١.

(٤) شرح الكافية: ١١٥/١.

متبوع به نحو: ضربتُ هنداً ذاك، تريد: ذاك الضربَ[1]. ونُقِلَ عن ابن مالك أن اسم الإشارة إذا أشير به إلى المصدر لابُدَّ من وصفه بالمصدر[2]، وقد رُدَّ ذلك بأنه مخالِفٌ لِما ذهب إليه سيبويه والجمهورُ، فمن كلام العرب: ظننتُ ذلك، يشيرون به إلى الظن.[3] وكلام سيبويه في هذه المسألة هو: ((وقد يجوز أن تقول: عبدُ اللهِ أظنه منطلقٌ، تجعل هذه الهاء على ذاك، كأنك قلتَ: زيدٌ منطلقٌ أظن ذاك، لاتجعل الهاء لعبد الله، ولكنك تجعلها ذاك المصدر، كأنه قال: أظن ذاك الظنَّ))[4].

ويُحمَل على هذه النيابة قوله ﷺ في حديث المرأةِ والمِزادتين: ((وَقَعْنَا تلك الوقعةَ))[5] يقول العكبري في إعرابه: (((تلك) في موضع نصب بـ (وقعنا) نصبَ المصادر، والوقعةَ: بدل من تلك، أو عطف بيان، فهي منصوبة لا غير))[6].

٨- اللفظ الدال على هيئة المصدر:

من ذلك قولك: يموت الكافر مِيْتَةَ سوءٍ[7]، فجاء لفظ (مِيْتَةَ) على وزن (فِعْلة) الدال على الهيئة، ونحوُهُ أن تقول: وثَبَ زيدٌ وثْبَةَ النمر، وجلس عمروٌ جِلْسَةَ المتراخي، ونحو ذلك. وقد ذكره بعضهم على وزن (فَعْلَة) مضافاً إلى المصدر، فقيل: يموت الكافر مَوْتَةَ سُوءٍ[8]، وعليه جاء قول المتنبي:[9]

يموت راعي الضَّأْنِ في حَقْلِهِ مَوْتَةَ جالَيْنُوسَ في طِبِّهِ

(١) ينظر: ارتشاف الضرب: ٢٠٤/٢، شرح التصريح: ٣٢٧/١.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب: ٢٠٤/٢، شرح ابن عقيل: ٥٦٢/١، شرح التصريح: ٣٢٧/١، حاشية الصبان: ١١٤/٢.

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب: ٢٠٤/٢، شرح التصريح: ٣٢٧/١.

(٤) كتاب سيبويه: ٦٣/١.

(٥) إعراب الحديث النبوي: ٣٠١، والحديث في (مسند أحمد): ٤٣٤/٤، ومنه: ((...حتى إذا كُنَّا في آخر الليل وقعْنا تلك الوقعةَ...)).

(٦) إعراب الحديث النبوي: ٣٠٢.

(٧) ينظر: حاشية الصبان: ١١٣/٢ (المتن)، وحاشية الخضري: ١٨٨/١.

(٨) ينظر: ارتشاف الضرب: ٢٠٤/٢.

(٩) ديوان المتنبي بشرح أبي البقاء العكبري: ٢١٣/١، وقد جاءت الرواية في شرح المعري للديوان ٣٦٧/٤ (مَيْتَةَ جالينوس). أمَّا المطرد استخدامه للدلالة على الهيئة فهو (فِعْلة) أي (مِيْتَةَ) بإعلالها من الأصل (مِوْتَةَ)، أمَّا (فَعْلة) بفتح الفاء فللدلالة على المرة.

فلم يأتِ اللفظ المَصُوغ على (فِعْلة) للدلالة على مطلق الحدث، كالمصدر، وإنما أتى للدلالة على هيئةٍ يكون عليها المصدرُ.

٩- اسم الفاعل:

لما ساغ أن يؤتى بالمصدر واقعاً موقع الوصف المشتق خبراً ونعتاً وحالاً ساغ أن يؤتى باسم الفاعل واقعاً موقع المصدر فينتصب انتصاب المفعول المطلق، كقولهم: قِم قائماً، والأصل: قم قياماً[١]. لذا يتجرد اسم الفاعل في هذا السياق من الدلالة على الذات المُحْدِثةِ الحدثَ، فيدل على مطلق الحدث، وهو معنى المصدر الذي حلَّ هو محلَّه، ويروون لذلك شاهداً هو:[٢]

قُمْ قائِماً، قُمْ قائِما رَأَيْتَ عَبْداً نائِما

وقد حمل سيبويه والمبرد على هذه النيابة قول الفرزدق:[٣]

على حَلْفَةٍ لا أَشْتِمُ الدَّهْرَ مُسْلِماً ولا خارِجاً مِنْ فَيِّ زُوْرُ كَلامِ

فخارجاً: اسم فاعل موضوع موضعَ المصدر، فهو مفعول مطلق عامله محذوف، تقديره: ولا يخرج خروجاً. ولكن عيسى بن عمر يذهب إلى أن (خارجاً) حالٌ- على الأصل- معطوفة على الجملة الحالية (لا أشتم)، يبين هذا البيت السابق له، وهو:[٣]

أَلَمْ تَرَنِي عَاهَدْتُ رَبِّي وإِنَّنِي لَبَيْنَ رِتاجٍ قائِماً وَمَقامِ.

وقد رجَّح ابنُ هشام مذهبَ سيبويه- الذي عليه النيابةُ- فيقول: ((والذي عليه المحققون أن (خارجاً) مفعول مطلق، والأصل: لا يخرج خروجاً، ثم حَذَفَ الفعلَ، وأناب الوصفَ عن المصدر))[٤]، وهو الراجح في تقديري.

---

(١) ينظر: المقتضب: ٢٦٩/٣، الإيضاح في شرح المفصل: ٣٣٢/١- ٣٣٣، شرح الشافية: ١٧٦/١، وهناك أمثلة أخرى ناب فيها اسم الفاعل عن المصدر نحو: فَلِجَ فالِجاً، وعُوفِيَ عافيةً. ينظر: الكامل: ١٢١/١.

(٢) سبق تخريجه في الهامش (٣)، ص٣٩.

(٣) كتاب سيبويه: ١٧٣/١، والمقتضب: ٢٦٩/٣، والبيت في ديوان الفرزدق: ٧٦٩/٢، وفيه (على قسمٍ....سُوْءُ كلامِ)

(٣) ينظر تفصيل هذه المسألة ورأي عيسى بن عمر في: كتاب سيبويه: ١٧٣/١- ١٧٤، والمقتضب: ٢٦٩/٣- ٢٧٠، وشرح المفصل: ٥٩/٣. والبيت في ديوان الفرزدق: ٧٦٩/٢ وجاء فيه (قائمٌ) بالرفع.

(٤) مغني اللبيب: ٤٠٥/٢.

١٠ـ بعض أسماء الشرط والاستفهام:

الشائع في كتب النحو نيابة (ما) الاستفهامية والشرطية عن المصدر:[١]

- مثال (ما) الاستفهامية قولك: ما تضربُ زيداً؟ بمعنى: أيَّ ضربٍ تضربُ زيداً؟
- ومثال الشرطية قولك: ما شئتَ فاجلِسْ، بمعنى: أيَّ جلوسٍ شئتَهُ فاجلِسْ.

وقد ذكر الشيخ مصطفى الغلاييني نيابة (أيّ) الاستفهامية عن المصدر أيضاً، وجعل منه قوله تعالى: ﴿ **وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ** ﴾[٢]، كما ذكر نيابةَ (مهما وأيّ) الشرطيتين، والأمثلة التي ذكرها هي: مهما تقِفْ أقِفْ، وأيَّ سيرٍ تَسِرْ أَسِرْ[٣].

١١ـ النيابةُ على حَذْفِ حذفِ المصدرِ المضافِ، وإنابةِ المضافِ إليهِ منابَهُ:

ويشمل ذلك المواضع الآتية:

أـ نيابة اسم الزمان عن المصدر:

يقول أبو حيان: ((وذهب بعض النحويين إلى أن ما كان من الظروف معطياً غير ما أعطى الفعلُ، كالظروف المعدودة والمؤقتة، فنصبُها نصبُ المفعول على تقدير نيابتها عن المصدر، فإذا قلتَ: سرتُ يومين، فكأنه قال: سرتُ سيراً مقدَّراً بيومين، وقيل: هو على حذف المصدر، نحو قولك: ضربتُه سوطاً، أي: سَيْرَ يومين))[٤].

فالنيابة هنا على وجهين:

الوجه الأول: إسقاط المصدر من الأصل، والإتيان باسم الزمان من خارج التركيب، نائباً عنه، أي: سرتُ سيراً ← سرتُ ∅ ← سرتُ يومين.

---

(١) ينظر: ارتشاف الضرب: ٢٠٥/٢، حاشية السجاعي على شرح ابن عقيل: ١٥٤، حاشية الصبان: ١١٤/٢، حاشية الخضري: ١٨٨/١، وينظر كذلك: المصدر في اللغة العربية: ١٢٩.

(٢) من سورة الشعراء: ٢٢٧. و(أيّ) اسم استفهام منصوب على أنه مفعول مطلق، العامل فيه (ينقلبون) ينظر: البحر المحيط: ٤٩/٧ـ ٥٠.

(٣) ينظر: جامع الدروس العربية: ٣٢/٣.

(٤) ارتشاف الضرب: ٢٢٦/٢.

الوجه الثاني: النيابة على حدٍّ حذف المضاف:

سرتُ سَيْرَ يومينِ ← سرتُ ∅ يومينِ ← سرتُ يومينِ.

وكلا الوجهين سائغان في التحليل، وإنْ كنتُ أميلُ إلى جعل النيابة في هذه المسألة على الوجه الثاني، لاطراده، وصدقهِ على كل النماذج التي قيل فيها بنيابة اسم الزمان عن المصدر وشيوع النيابة على هذا الحد.

ومن نيابة اسم الزمان عن المصدر قول الأعشى:[1]

أَلَمْ تَغْتَمِضْ عَيْنَاكَ لَيْلَةَ أَرْمَدَا وَبِتَّ كما بَاتَ السَّليمُ مُسَهَّدا

فقد حمل ابنُ جني هذه النيابة على حدٍّ حذف المضاف حسبُ، فالأصل عنده: (ألم تغتمض عيناكَ اغتماضَ ليلةِ أرمد)، فحُذِفَ المضافُ المفعولُ المطلقُ من الأصل، ليحل محلَّه المضاف إليه (ليلة)، ليصير نائباً عن المصدر في الانتصاب على المفعولية المطلقة[2]. وهذا هو الحد الراجح لهذه النيابة، ومن الممكن حمل هذه النيابة على حدٍّ (ضربتُه ضربَ زيدٍ عمراً) الذي سبق الحديثُ فيه، لذا يكون الأصل في البيت السابق: (ألم تغتمض عيناك اغتماضاً مثلَ اغتماضِ ليلةِ أرمدَ) ويكون حذف المضاف مكرراً.

ومن حذف المصدر المضاف ونيابة اسم الزمان منابه قولُ سَبْرَةَ بنِ عمرو الفقعسي:[3]

وَطَعْنَةُ مُسْتَبْسِلٍ ثائرٍ تَرُدُّ الكَتِيبَةَ نِصْفَ النَّهارِ

فالأصل هو: تردُّ الكتيبةَ مسافةَ نصفِ النهارِ، فحُذِفَ المصدر المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه على هذا الحد.

(١) الخصائص: ٣٢٥/٣، وشرح المفصل: ١٠٢/١٠، والبيت في ديوان الأعشى ص١٣٥ بروايةِ (وعادَكَ ما عادَ السليمَ المسهَّدا).

(٢) ينظر: الخصائص: ٣٢٦/٣، وحاشية الصبان: ١١٤/٢ (المتن)، وحاشية الخضري: ١٨٨/١.

(٣) النوادر في اللغة: ١٥٥، والخصائص: ٣٢٥/٣.

ب- نيابة الاسم الجامد عن المصدر:

في هذا الموضع يُحذَف المصدر (المفعول المطلق) المضاف، ويقام مقامه الاسمُ الجامد المضاف إليه في الأصل، من ذلك قول العجاج[1]

وَلَمْ يُضَعْ جارُكُمْ لَحْمَ الوَضَمْ

يقول ابن جني: ((فـ (لحم الوضم) منصوب على المصدر، أي: ضياعَ لحم الوضم))[2]، وقوله أيضاً:[3]

حتَّى إذا اْصطَفُّوا لَهُ جِدارا

يقول ابن جني: ((فـ (جدارا) منصوب على المصدر، هذا هو الظاهر، ألا ترى أن معناه: (حتى إذا اصطفوا له اصطفافَ جدارٍ) ثم حُذِفَ المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه))[4] ثم يذكر ابن جني وجهينِ آخرينِ في إعراب (جدارا) وكلاهما على النيابة على حد حذف المضاف، ولكنهما يخرجان عن باب المفعول المطلق إلى بابين نحويين آخرين، فإمَّا أن يكون (جداراً) حالاً على حذف مضاف، والأصل (مثلَ جدارٍ)، أو أن يكون منصوباً بفعل آخر على الحدِّ نفسه، والأصل (صاروا مثلَ جدارٍ) ثم حُذِفَ الفعلُ وفاعله، والمضافُ. ثم يرجح ابن جني الوجهَ الأولَ (المفعول المطلق) لأنه((أظهَرُ وأصنَعُ))[5].

وهناك مسألة يمكن حَمْلُ مثالِها على هذا النوع المتفرِّع من هذا الحد، وهو حذفُ المصدر المضاف وإنابة المضاف إليه منابه، وهذه المسألة هي مذهب بعض النحويين في إعراب نحو قوله تعالى ﴿ **خَلَقَ اللَّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ** ﴾[6]. يقول الشيخ خالد

(١) الخصائص: ٣/٣٢٥، والبيت في ديوان العجاج: ص٢٧٨، وفيه (لم يكن) مكان (لم يُضَعْ)، وعلى رواية الديوان يسقط الاستشهاد بالبيت على هذه المسألة.

(٢) الخصائص: ٣/٣٢٦.

(٣) الخصائص: ٣/٣٢٥، وهو في ديوان العجاج: ص٤١٤ برواية (حتى إذا صَفُّوا له جدارا) وقد ذكر الأصمعي في شرحه: ((يقول: صاروا صفاً مثلَ الجدار)).

(٤) الخصائص: ٣/٣٢٦.

(٥) الخصائص: ٣/٣٢٧.

(٦) من سورة العنكبوت: ٤٤.

الأزهري: ((فالسموات منصوب بالكسرة على أنه مفعول به عند الجمهور، ومفعول مطلق لبيان النوع عند الشيخ عبد القاهر الجرجاني ومحمود الزمخشري وأبي عمرو بن الحاجب، وصوَّبه الموضِّح في المغني، ووضَّحه بأن المفعول به ما كان موجوداً قبل الفعل الذي عمِلَ فيه، ثم أَوْقَعَ الفاعلُ به فعلاً، والمفعول المطلق ما كان الفعلُ العاملُ فيه هو فعلَ إيجادِه، وإنْ كان ذاتاً، لأن الله تعالى مُوجِد للأفعال وللذوات جميعاً))[1].

وهذه مسألة من مسائل العقيدة ليس لي أن أخوض فيها هنا[2]، والذي يعنيني أن القول بإعراب (السموات) مفعولاً مطلقاً يجري على النيابة، على الحدِّ الذي نبحثه في هذا الموضع، وإنْ كان هذا القول مرجوحاً عند أكثر النحويين، فإذا كانت (السموات) مفعولاً مطلقاً مبنياً للنوع عند أولئك النحويين، فالسموات ليست مصدراً، وليست لبيان النوع بلفظها، لذا وجَبَ تقديرُ أصلٍ يلائم هذا الإعراب، وتقديرُ محذوفٍ من هذا الأصل، فالأصل- بحسب تقديري- هو (خلَقَ اللهُ خَلْقَ السمواتِ والأرضِ) فحُذِفَ المصدرُ المضاف (خَلْقَ) وقام مقامه المضافُ إليه (السمواتِ)، ليُنْصَبَ في اللفظ على أنه مفعول مطلق لبيان النوع، وهو نائب عن المصدر على حدِّ حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه.

جـ- يجري على حدِّ إقامة المضاف إليه مقام المضاف المحذوف، ما سبق الحديث عنه في القسم (١/ز) من هذا المبحث، وهو النيابة على حد (ضربتُه ضَرْبَ زيدٍ عمراً)، لأن فيها حذفَ مضافٍ مع حذفِ موصوف.

---

(١) شرح التصريح على التوضيح: ١/٨٠.

(٢) ينظر ما قيل فيها من أقوال، في: أسرار البلاغة: ٣٦٧- ٣٧٠، شرح الكافية: ١/١٢٧، شرح التصريح: ١/٨٠، الأشباه والنظائر: ٧/١٢٧- ١٤١، حاشية ياسين: ١/٨٠، الكليات: ٥/١٧٣.

-٤-

النيابة عَن اسْمَي الزمان والمكان في موضع (الظَّرْف)*

الظرف عند النحويين هو اسم زمان أو مكان ضُمِّن معنى (في) الظرفيةِ، أو اسمٌ عُرِضَتْ دلالتهُ على أحدهما، أو اسمٌ جارٍ مجرى أحدهما[١]. وهذا الحدُّ يجري على الاستخدام، الذي جاء إمَّا على الأصل، وإمَّا على النيابة عن الأصل. وإذا كان الظرفُ هو الوعاءَ الذي حلَّ فيه الفعلُ- أي الحدث- فالحدث لا يقع إلاَّ في زمان ومكان معيَّنَيْنِ. لذا كان الأصلُ في الظرف اسمَ الزمان أو المكان. وما وقع في موقع الظرف من غيرهما فعلى سبيل النيابة عن الأصل، يقول ابن السراج: ((واعلم أن العرب قد أقامت أسماءً ليست بأزمنة مقامَ الأزمنة، اتساعاً واختصاراً))[٢]، وما أقيم مقام أسماء الأمكنة كذلك.

وحديث النحويين في هذا الباب النحوي يُوقِفُنا على أن هناك أسماء تُستخدَم في مواقع أسماء الأزمنة والأمكنة، وهي ليست منها، فتكون نائبة عن اسم الزمان أو المكان في النصب على الظرفية، وهي:[٣]

* الظرف في اللغة هو الوعاء، ولماكان اسم الزمان أو المكان محلاً للفعل سمي (ظرفاً) كما سُمِّيَ مفعولاً فيه، وهذان مصطلحان بصريان، أمَّا الكوفيون فيسمُّونه (المحل)- وهذا لفظُ الفرَّاء- كما يسمونه (الصفة)- وهذا لفظ الكسائي- ويسميه آخرون منهم (الوعاء) لأن الفعل يقع فيه ويحلُّه. ينظر: الأصول لابن السراج: ٢٠٤/١، شرح عيون الإعراب: ١٤٢، الاقتضاب: ٨١/١، أسرار العربية: ١٨٠، اللباب: ٢١٦/٢، شرح التصريح: ٣٣٧/١، ارتشاف الضرب: ٢٢٥/٢، مدرسة الكوفة: ٣١٠.

(١) ينظر: شرح التصريح: ٣٣٧/١.

(٢) الأصول لابن السراج: ١٩٣/١.

(٣) ينظر التفصيل في: كتاب سيبويه: ١١٤/١، شرح ملحة الإعراب: ١١٩- ١٢٢، شرح المفصل: ٤٤/٢- ٤٥، شرح الكافية الشافية: ٦٨٥/٢- ٦٨٦، شرح الكافية: ١٩٠/١، ارتشاف الضرب: ٢٢٥/٢- ٢٢٦، أوضح المسالك: ٤٨/٢- ٥١، شرح التصريح: ٣٣٨/١- ٣٣٩، همع الهوامع: ٢٠٤/١، حاشية السجاعي على شرح ابن عقيل: ١٦٤، حاشية الصبان: ١٣٣/٢- ١٣٤، حاشية الخضري: ١٩٩/١- ٢٠٠.

١ـ ألفاظ العدد:

ينوب عن اسم الزمان أو المكان لفظ من ألفاظ العدد المميَّز باسم زمان أو مكان، ويكون هذا على نوعين:

أـ أن يكون مميَّزاً بمنصوب، نحو قولك: سرتُ عشرين مِيْلاً، وانتظرتُكَ ثلاثينَ يوماً، ومن ذلك قول الطرماح:[1]

أَضْمَرَتْهُ عشرينَ يوماً وَنِيْلَتْ حِيْنَ نِيْلَتْ يَعارَةً في عِراضِ

ب- أن يكون مميَّزاً بمضافٍ النائبُ إليه، كقولك: سرتُ ثلاثةَ أميالٍ، وانتظرته ثلاثَ ليالٍ.

فالأصل في ذلك: (سرتُ مكاناً) و(انتظرتك وقتاً)، ثم حُذِف اسمُ الزمان أو المكان من الأصل ليحلَّ محلَّه لفظُ العدد مميَّزاً باسم الزمان أو المكان المقصودِ عددُهُ.

٢ـ الألفاظ النائبة على حَدِّ حذف المضاف:

في هذه الحال يكون الظرف ـ في الأصل ـ اسمَ زمان أو مكان مضافاً إلى اسمٍ بعده، ثم يُحذَف اسمُ الزمان أو المكان في الاستخدام ليحلَّ محلَّه المضافُ إليه منتصباً على الظرفية، ويشمل ذلك ما يأتي:

أـ المصدر:

الغالب في الاستخدام نيابةَ المصدر عن اسم الزمان، يقول ابن مالك:[2]

وقد ينوب عن مكانٍ مصدرُ وذاك في ظرفِ الزمانِ يَكْثُرُ.

ويُشترَط في هذه النيابة (تعيين الوقت)، أو (بيان مقداره). فمن تعيين الوقت قولك: جئتُكَ مَقْدَمَ الحاجِّ، وخُفوقَ النجم، وخلافةَ فلان، وصلاةَ العصر،

(١) ديوان الطرماح، ص٢٦٧.

(٢) شرح ابن عقيل: ٥٨٨/١.

وتقدير الأصل في ذلك: جئتُكَ زمنَ مقدَمِ الحاج، وحينَ خفوق النجم، وزمنَ خلافةِ فلان، ووقتَ صلاةِ العصر. ومن بيان المقدار قولك: انتظرتُكَ حَلْبَ ناقةٍ، أو نَحْرَ جَزُورٍ، والأصل: انتظرتُكَ زمنَ حلبِ ناقةٍ، ونحرِ جزورٍ، ونحو ذلك.

فكل الأمثلة الماضية وما جرى مجراها كانت النيابةُ فيها على حدِّ حذف المضاف، وإقامة المضاف إليه مقامه منتصباً على الظرفية، وهذا هو رأي جمهور النحويين من بصريين وكوفيين، وخالفهم في ذلك أبو علي الفارسي الذي يذهب إلى((أن المصدر يقام مقام الزمان من غير إضمار مضاف، وذلك لِما بينهما من التجانس، بكونهما مدلولَيِ الفعل، ولذلك يَنْصبُ الفعلُ مُبْهَمَيْهِما ومَوْقِتَيْهِما، بخلاف المكان))[1].

والراجح عند الجمهور أن المصدر الذي ينوب عن اسم الزمان في هذه المسألة هو المصدر الصريح، وخالفهم الزمخشري الذي يذهب إلى صحة إقامة المصدر المؤول من (أن) والفعل مقام اسم الزمان المحذوف على هذا الحد[2]، ويجعل من ذلك قوله تعالى ﴿ **أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ أَنْ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ** ﴾[3]، فالأصل عنده: (وقتَ أنْ آتاه اللهُ المُلْكَ)، فالمصدر المؤول في الآية منصوب على الظرفية على حدِّ حذف ظرف الزمان المضافِ من الأصل، أمَّا الجمهور فيذهبون إلى إعرابه مفعولاً لأجله[4]، وعلى رأي الزمخشري يُعرَب المصدر المؤول في قوله تعالى: ﴿ **أَتَقْتُلُونَ رَجُلاً أَنْ يَقُولَ رَبِّيَ اللَّهُ** ﴾[5]، في محل نصبٍ ظرفَ زمانٍ على هذا الحد، وكذا قوله تعالى: ﴿ **وَمَا تَشَاءُونَ إِلاَّ أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ** ﴾[6].

---

(١) شرح الكافية: ١/١٩٠.

(٢) ينظر: همع الهوامع: ١/٢٠٤، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم: ق٣، جـ٢، ص٨٠٧- ٨٠٨.

(٣) من سورة البقرة: ٢٥٨.

(٤) ينظر: الكشاف: ١/٣٠٥، والبحر المحيط: ٢/٢٩٨ (١٩٩٣م).

(٥) من سورة غافر: ٢٨.

(٦) من سورة الإنسان: ٣٠، والتكوير: ٢٩.

ومن إنابة المصدر عن اسم المكان المضافِ المحذوفِ من الأصل قولك: جلستُ قُرْبَ زيدٍ، والأصل: جلستُ مكانَ قربِ زيد، وجاء منه مسموعاً قولهم((في المرتفعِ: زيدٌ منِّي مناطَ الثُّرَيَّا، وفي الأنيس المقرَّب: زيدٌمِنِّي مَقْعَدَ القابلةِ، وفي المُبْعَدِ المُهان: زيدٌ منِّي مَزْجَرَ الكلبِ. فتنتصب هذه المصادرُ انتصابَ ظرف المكان، وتقديرُ الكلام: زيدٌ مني مكانَ مناطِ الثريا، ومكانَ مقعدِ القابلة، ومكانَ مزجرِ الكلب))[1]، وكذلك: مشيتُ غَلْوَةَ سهمٍ، ورميةَ نشاب، والتقدير: مشيتُ مسافةَ غلوةِ سهم، ومسافةَ رميةِ نشاب.

ولكثرة نيابة المصدر عن اسم الزمان، وقِلَّتِها عن اسم المكان، ذهب الجمهور إلى قياس نيابة المصدر عن اسم الزمان، وقَصْر نيابته عن اسم المكان على المسموع.[2]

ب- أسماء أعيان:

سُمِعَ من العرب إنابتهم بعضَ أسماء الأعيان عن اسم الزمان على حدِّ حذف المضاف توسُّعاً، كقولهم: ((لا أفعل ذلك مِعْزَى الفِزْرِ، ولا أُكَلِّمُ زيداً الفرقدَيْنِ، ولا أُسالِمُ عَمْراً هُبَيْرَةَ بنَ سعدٍ. ومن كلام العرب الفصيح: لأَفْعَلَنَّ ذلك الشمسَ والقمرَ، أي: مدةَ طلوعهما، ولا أُكَلِّمُ فلاناً الفرقدَيْنِ. فينصبون هذا وأشباهَه نصبَ الظروف. والتقدير: لا أفعلُ ذلك مُدةَ فُرْقَةِ غنمِ الفِزْرِ❖، ومدةَ مغيبِ القارظين، ومدةَ مغيبِ هُبَيْرَةَ بنِ سعدٍ، وَلأَفْعَلَنَّ ذلك مدةَ بقاءِ الشمسِ القمرِ، أو: مدةَ طلوعِهما، وهذا سبيلُ التوقيتِ بالفرقدينِ وغيرِهما))[3].

---

(١) شرح ملحة الإعراب: ١٢١.

(٢) ينظر: شرح ابن عقيل: ٥٨٨/١.

❖ الفِزْر: لقب لسعدِ بن زيدِ مناةَ بنِ تميم، تُنْظَر مناسبةُ هذا المثل وحكايتُه في مجمع الأمثال: ٢١٢/٢ برقم (٣٤٩٥)، ولسان العرب (فزر).

(٣) شرح الكافية الشافية: ٦٨٦/٢.

والملحوظ هنا أن نيابة أسماء الأعيان عن اسم الزمان المحذوف تجري على حدِّ النيابة المكررة، لا المفردة:

لا أكلمك مدةَ طلوعِ الفرقدينِ ← لا أكلمك ∅ طلوعِ الفرقدينِ ← لا أكلمك طلوعَ الفرقدينِ ← لا أكلمك ∅ الفرقدينِ ← لا أكلمك الفرقدينِ.

وعلى هذا النحو سائرُ الأمثلةِ المذكورةِ ونحوُها.

٣ـ الألفاظُ النائبةُ مُضَافَةً إلى زمانٍ أو مكانٍ:

ويشمل ذلك الألفاظ الآتية:

أ ـ كل وبعض، وما جرى مجراهما:

كقولك: أقمتُ عند فلان كلَّ اليوم، أو جميعَه، أو بعضَه، أو ثُلُثَه، أو نصفَه، أو طُولَ اليوم، أو نحو ذلك. فالأصل لكل ذلك ـ في تقديري ـ هو: أقمتُ عند فلانٍ زماناً.

وللمكان قولك: سرتُ كُلَّ المِيْلِ، أو بعضَه، أو نصفَه، أو ثُلُثَه، ونحو ذلك. والأصل فيه: سرتُ مسافةً. ثم حُذِفَ اسمُ الزمان أو المكان من الأصل، ووُضِعَ في موضعه لفظٌ دالٌّ على الكلية أو الجزئية، مضافاً إلى الزمان أو المكان الذي هو كلُّه أو بعضُه.

ب ـ لفظة (ذات):

كقولك: سأراك ذاتَ يومٍ، وذاتَ مرةٍ، وسرتُ معه ذاتَ اليمينِ وذاتَ الشَّمالِ. فهذه من الأسماء التي لا تُنصَب إلاَّ على الظرفية[1]. وأصل ذلك ـ في تقديري ـ: سأراك وقتاً، ومكاناً، ثم حُذِفَ اسم الزمان والمكان من الأصل، وأقيم مقامه لفظة (ذات) مضافةً إلى الزمان أو المكان.

(١) ينظر: كتاب سيبويه: ١/١١٣ـ ١١٥، شرح ملحة الإعراب: ١١٩.

٤ـ اسم الإشارة:

ينوب عن اسم الزمان أو المكان في النصب على الظرفية اسمُ إشارة مُبْدَلٌ منه اسمُ زمان أو مكان، ومن ذلك قولك: مشيتُ هذا اليومَ مشياً مُتْعِبَاً، وانْتَبَذْتُ تلك الناحيةَ[١]. فالأصل محذوف (زماناً أو مكاناً)، وأقيم مقامه اسمُ الإشارة في الاستخدام. ويُحمَل على ذلك قول الحطيئة:[٢]

وَقالَ: هَيَا رَبَّاهُ! ضَيْفٌ وَلاَ قِرًى! بِحَقِّكَ لاَ تَحْرِمْهُ تَا اللَّيْلَةَ اللَّحْمَا

٥ـ ألفاظٌ سُمِعَتْ منصوبةً على الظرفيةِ توسُّعاً:

ذكر النحويون أن هناك ألفاظاً توسعت العرب فيها فنصبَتْها على الظرفية مجازاً، لتضمُّنِها معنى (في)[٣]، وهي ليست أسماءَ أزمنة ولا أمكنة، نحو: أحقاً أنك ذاهبٌ؟ والحقَّ أنك قائمٌ. والأصل في ذلك: (أفي حقٍ) و(في الحقِّ). وجعلوا من ذلك قول رُقَيْبَةَ الجَرْمِيِّ:[٤]

أَحَقاً عِبَادَ اللهِ أَنْ لَسْتُ رَائِياً رِفَاعَةَ طُوْلَ الدَّهْرِ إلاَّ تَوَهُّمَا

فـ (حقاً) منصوب على الظرفية عند جمهور النحويين، وأصله (أفي حقٍ)، وإذا كان هذا اللفظ ليس اسماً من أسماء الزمان أو المكان، فهو هنا نائب عن اسم الزمان في النصب على الظرفية، ولأنَّ هذا النائب لا ينوب إلاَّ عن اسم الزمان دون المكان، فقد أعربه النحويون ظرفَ زمانٍ، لذلك يُخبَر به عن المصادر ولا يُخبَر به عن الجثث، فلا يقال: أحقاً زيدٌ؟ ونحو ذلك.

---

(١) ينظر: جامع الدروس العربية: ٥١/٣.

(٢) البيت في ديوان الحطيئة ص٣٩٧ (١٩٥٨م)، وفي طبعة ١٩٨٧م لم يثبت المحقق نفسهُ البيت في المتن، وإنما أشار إليه في الهامش ص٣٣٧، وفي كلتا الطبعتين البيت ليس من أبيات الديوان برواية السكري، وإنما هو من الأبيات التي جمعها المحقق من كتب الأدب واللغة وغيرها.

(٣) ينظر: حاشية الخضري: ٢٠٠/١.

(٤) من أبيات الحماسة، ص٢٨٠، وينظر شرح ديوان الحماسة: ٩٨٢/٢. وهناك أبيات أخرى جاءت على هذا النحو في ديوان الحماسة: ٣٠٨، ٣٩١، ٤٢٤.

هذا هو مذهب الجمهور، وقد ذهب المبرد- وتبعه ابنُ مالك- إلى أن (حقاً) مفعول مطلق لفعل محذوف وجوباً (مصدر بدل من اللفظ بفعله على حدِّ قولهم)، و(أنْ) وما بعدها في تأويل مصدر في محل رفع على الفاعلية على حدِّ قوله تعالى: ﴿ أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا ﴾[1]، وقد ردَّه أبو حيان[2].

وفي تقديري أن هناك وجهاً أرجح يمكن تخريج إعراب (حقاً) ونحوه عليه، وهو أن (حقاً) وما جرى مجراه منصوب على نزع الخافض، فقد جاء الاستخدام على الأصل في شواهد متعددة، منها قول الشاعر:[3]

أَفِي حَقٍّ مُواساتِي أَخَاكُمْ بِمَا لِي ثُمَّ يَظْلِمُنِي السَّرِيْسُ

وقول الآخر:[4]

أَفِي الحَقِّ أَنِّي مُغْرَمٌ بِكِ هَائِمٌ وَأَنَّكِ لاَ خَلٌّ هَوَاكِ وَلاَ خَمْرُ

والقول بأن هذا الاسم منصوب على نزع الخافض هو أقل تكلفاً- في تقديري- من القولين اللذين ذهب إليهما الجمهورُ والمبردُ، فالأصل الذي قدَّره الجمهور هنا جاء فيه اللفظُ مجروراً بالحرف، أمَّا قول النحويين إن الظرف مضمَّن معنى (في)، فهو مضمَّن هذا المعنى- إن اطَّردَ- ❖ في الحكم والاعتبار، وليس في الأصل التركيبي، لأن استخدام اسم الزمان أو المكان ظرفاً منصوباً هو الأصلُ عينُهُ، ولا يسمى اسم الزمان أو المكان ظرفاً إلاَّ وهو منصوب، أمَّا إذا جُرَّ بفي فهو اسم مجرور اصطلاحاً، وإنْ تضمَّن معنى الظرفية من السياق.

---

(١) من سورة العنكبوت: ٥١.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب: ٢/٢٥٥- ٢٥٦، وينظر كذلك: تخليص الشواهد: ٣٥٢- ٣٥٣، وشرح التصريح: ١/٣٣٩.

(٣) شرح ديوان الحماسة: ٢/٩٨٣، والخزانة: ١٠/٢٨٠، والبيت في (شعر أبي زبيد الطائي) ص١٠١.

(٤) شرح التصريح: ١/٣٣٩، والبيت في ديوان الحماسة: ٣٨١، وشرح ديوان الحماسة: ٢/٩٨٣، وصدره في الخزانة: ١/٤٠١.

❖ تضمُّن الظرف معنى (في) باطراد فيه نظرٌ، فهناك ظروف لا تتضمن هذا المعنى. ينظر: معاني النحو: ٢/٦٠٣- ٦٠٩.

أمَّا قول المبرد بأنه مصدر بدل من اللفظ بفعله- على حدِّ قوله- فقد ردَّه أبو حيان كما ذكرتُ من قبل، ومردود عندي من حيث إن المصدر لا يكون نائباً عن الفعل إلاَّ إذا كان فيه معنى الأمر حسبُ، وهذه من المسائل التي سأعرضها في الفصل الثاني من الباب الثالث.

ومن الألفاظ المسموعة منصوبةً على الظرفية- عند النحويين- على هذا النحو الذي قيل فيه بالنيابة- وهي منصوبة على نزعِ الخافض في تقديري- قولهم: غيرَ شكٍ أنك قائمٌ، وجهدَ رأيي أنك قائم، وظناً مني أنك قائم[1]، فالألفاظ (غيرَ شك، جهدَ رأيي، ظناً) منصوبة على الظرفية عند النحويين، فقدروها في الأصل مجرورة بفي كما سبق في (أحقاً)، وهي منصوبة- في تقديري- على نزع الخافض، لا على الظرفية- اصطلاحاً- بل إن قولهم (غيرَ شك أنك قائم) يناسبه تقدير الحرف (مِنْ) محذوفاً، فالأصل الراجح عندي هو (من غير شك أنك قائم)، وهذا أَوْلى من حيث المعنى، من تقدير الأصل(في غير شك أنك قائم) كما قدره النحويون. وهذا يؤيد ما ذهبتُ إليه من تقدير نصب هذه الألفاظ كلها على نزع الخافض الذي يقتضيه السياق، لا على النيابة بالنصب على الظرفية، إذْ لا نيابةَ متحققةٌ في هذه المسألة.

هل تنوب الصفة عن الظرف الموصوف؟

ذكر النحويون أنَّ صفةَ الظرف ممَّا ينوب عن الظرف، كجلستُ طويلاً، شرقيَّ الدار[2]. فطويلاً: صفة لظرف زمان محذوف تقديره (جلستُ وقتاً طويلاً)، والصفة- عندي- لاتنوب عن الموصوف مطلقاً. وشرقيَّ الدار: صفة لظرف مكان محذوف، ولا تنوب عن الموصوف، وأصله (جلستُ مكاناً شرقيَّ الدار). وهذان المثالان هما الشائع ذكرُهما في باب الظرف، في المصادر النحوية التي

(١) ينظر: أوضح المسالك: ٥١/٢، شرح التصريح: ٣٣٩/١، حاشية الخضري: ٢٠٠/١.

(٢) ينظر: شرح التصريح: ٣٣٨/١.

أحلتُ عليها سابقاً، والصفة فيهما نائبة عن اسم الزمان أو المكان في موضع الظرف (نائبة عن ظرف الزمان أو المكان كما يقول النحويون)، ولكنَّ الأمر في تقديري على غير هذا، فالصفة لا تنوب عن الموصوف، وإنما المذكور في اللفظ صفة لظرف زمان أو مكان محذوف، ولا نيابةَ هنا.

ويقوِّي ما أذهب إليه من أن صفة الظرف لا تنوب عنه- كما لا تنوب الصفة عن الموصوف مطلقاً- أن سيبويه لا يجيز رَفْعَ صفة الظرف نائباً عن الفاعل، فلو كانت صفةُ الظرف تقع موقعه نائبةً عنه لصحَّتْ نيابتُها عن الفاعل- كَمَا صحَّتْ نيابةُ النائب عن المصدر في باب المفعول المطلق، عن الفاعل، وقد سبق ذِكْرُ هذه المسألة- ، ولكنها تبقى في موقعها من سياق التركيب بعد حذف الموصوف، كما تبقى على وظيفتها الإعرابية والدلالية الأصلية (صفةً لظرفٍ محذوف). يقول سيبويه: ((وممَّا يُخْتَارُ فيه أن يكون ظرفاً، ويقبُحُ غيرَ ظرفٍ، صفةُ الأحيان، تقول: سِيْرَ عليه طويلاً، وسِيْرَ عليه حديثاً، وسِيْرَ عليه كثيراً، وسِيْرَ عليه قليلاً، وسِيْرَ عليه قديماً، وإنما نُصِبَ صفةُ الأحيان على الظرف، ولم يَجُزِ الرفعُ، لأن الصفة لا تقع مواقعَ الاسم))[1].

(١) كتاب سيبويه: ١/١١٦.

-٥-

نيابة المضاف إليه عن المضاف المحذوف

من العناصر التركيبية التي كثُرَ حذفُها في كلام العرب، المضافُ، وحذفُ المضاف على نوعين رئيسين:

النوع الأول: حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه:

هذا أكثر النوعين استخداماً في كلام العرب، وعليه النيابةُ، وينقسم إلى قسمين:[١]

القسم الأول: سماعي: وهو الذي يصح فيه استبدادُ القائم مقامَ المضاف المحذوف بالإعراب في المعنى، إذْ لا يُوجَد في السياق دليلٌ على حذف المضاف، فلا يجوز القياس على ما سُمِعَ منه، فلا يجوز مثلاً أن تقول: رأيتُ هنداً، وأنت تريد (غلامَ هندٍ)، خلافاً لابن جني الذي أجاز القياس على أمثلة حذف المضاف مطلقاً[٢]. وما سُمِعَ من هذا القسم حُمِلَ على الضرورة، كقول ذي الرمة:[٣]

عَشِيَّةَ فَرَّ الحَارِثِيُّونَ بَعْدَما قَضَى نَحْبَهُ في مُلْتَقَى القَوْمِ هَوْبَرُ

يريد: (ابنُ هوبرٍ). وقول أوس بن حجر:[٤]

فَهَلْ لَكُمُ فِيْهَا إِلَيَّ فَإِنَّنِي طَبِيبٌ بِما أَعْيَا النِّطَاسِيَّ حِذْيَمَا

والمراد: (ابنَ حِذْيَمٍ).

---

(١) ينظر: شرح التصريح: ٢/٥٥- ٥٦.

(٢) ينظر: الخصائص: ٢/٤٥٣- ٤٥٤، وحاشية ياسين: ٢/٥٥، والمدرسة البغدادية: ٣٨٧.

(٣) سبق تخريجه في الهامش (٦) ص٦٣.

(٤) الخصائص: ٢/٤٥٥، وشرح المفصل: ٣/٢٥، والخزانة: ٤/٣٧٠، والبيت في ديوان أوس بن حجر، ص١١١.

القسم الثاني: قياسي: وهو الذي لا يصح فيه استبدادُ القائم مقام المضاف بالإعراب في المعنى، لأن المعنى يتطلب تقدير مضاف محذوف، فيكون في سياق الكلام دليلٌ على المضاف المحذوف.

وأمثلة هذا القسم كثيرة الورود في العربية، فقد ذكر ابنُ جني أن في القرآن منها نيفاً على ألف موضع[(١)]، وأن في الشعر منها ما لا يُحصَى[(٢)]، وأن((حذف المضاف أوسع وأفشى وأعمُّ وأَوْفَى))[(٣)]. وقد ذكر الدكتور الحموز أنه أحصى ما في القرآن الكريم من آيات حُذِفَ فيها المضافُ، فوجد أن مواضع حذفه تزيد على ألف ومائتي موضع، مع أنه استثنى من هذا الإحصاء مواضع أخرى حُذِفَ فيها المضاف على حدٍّ (واتقوا اللهَ) أي: واتقوا عذابَ اللهِ، وهي مواضع تزيد على مائتين[(٤)].

ولكثرة مواضع حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه نجد أمثلته وشواهده منتشرة في كثير من الأبواب النحوية[(٥)]، والمثال المشهور الذي يتردد في كتب النحو، لهذا النوع من النيابة هو قوله تعالى: ﴿ **وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ** ﴾[(٦)]، وأصله: واسأَلْ أهلَ القريةِ.

ومن شواهد هذه المسألة أيضاً قوله تعالى: ﴿ **وَأُشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ** ﴾[(٧)]، والأصل: حُبَّ العِجْلِ، أو: حُبَّ عبادةِ العجلِ. وقوله

(١) ينظر: الخصائص: ١/١٩٣.

(٢) ينظر: المرجع السابق: ٢/٤٥٤.

(٣) الخصائص: ٢/٢٨٦. وينظر كذلك: البرهان في علوم القرآن: ٣/١٦٥، دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ق٣، جـ٣، ص ٣٨٩- ٣٩١.

(٤) ينظر: التأويل النحوي في القرآن الكريم: ١/٣٦٤- ٣٦٥، وتُنْظَر مواضع اطراد حذف المضاف في القرآن الكريم ومقتضيات هذا الحذف: ١/٣٧٥- ٣٩٢.

(٥) ينظر: شرح التصريح: ٢/٥٥- ٥٦.

(٦) من سورة يوسف: ٨٢. وينظر: البحر المحيط: ٥/٣٣٢ (١٩٩٣م)، وحاشية الشهاب: ٥/٢٠٠- ٢٠١.

(٧) من سورة البقرة: ٩٣، وينظر: معاني القرآن للفراء ١/٦١- ٦٢، البيان في غريب إعراب القرآن: ١/١٠٩- ١١٠، البحر المحيط: ١/٤٧٦- ٤٧٧ (١٩٩٣م).

تعالى: ﴿ **حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ** ﴾[1]، والأصل: نكاحُ أمهاتكم. ومن ذلك قول الحطيئة:[2]

وَشَرُّ المَنَايَا مَيِّتٌ وَسْطَ أَهْلِهِ كَهُلْكِ الفَتَى قَدْ أَسْلَمَ الحَيَّ حاضِرُهْ

والأصل: منيَّةُ ميِّتٍ. وكذلك قول الشاعر:[3]

حَسِبْتُ بُغَامَ راحِلَتِي عَنَاقاً وَمَا هِيَ وَيْبَ غَيْرِكَ بِالعَنَاقِ

أي: بُغامَ عَنَاقٍ. والشواهد على ذلك كثيرة لا تحصى من القرآن، والحديث، والشعر، والأمثال، وكلام العرب[4].

ويشترط لحذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه في هذا القسم المقيس شرطان:

١ـ أن يقوم الدليل على تعيين المحذوف، ويتضح ذلك من خلال السياق، وأدلة الحذف كثيرة، منها ما يدل عليه العقلُ، أو العادةُ، أو السياقُ، أو الشرعُ، أو نحو ذلك[5]. فإنْ لم يُدَلَّ على المحذوف فلا يجوز الحذف، ولا نيابةَ عندئذٍ، فإنْ حدثت النيابة فعلى الضرورة كما ذكرنا من قبل.

٢ـ ألاَّ يكون المضاف إليه جملةً[6]، كقولك: رأيتك يومَ مات أخوكَ.

---

(١) من سورة النساء: ٢٣.

(٢) كتاب سيبويه: ١٠٩/١، والبيت مذكور في ديوان الحطيئة (١٩٨٧م) ص٣٢٥، بروايةِ.

وشرُّ المنايا هالكٌ وَسْطَ أهلِهِ كهُلْكِ الفتاةِ أيقَظَ الحيَّ حاضِرُهْ

وهو ليس من أبيات الديوان برواية السكري، وإنما هو من الأبيات التي جمعها المحقق من كتب الأدب واللغة وغيرها.

(٣) النوادر في اللغة: ١١٦، مجالس ثعلب: ٦١/١. والبغام: الصوت، والعنَاق: الأنثى من المَعَز، ينظر: لسان العرب: (بغم) و(عنق).

(٤) ينظر: كتاب سيبويه: ١٠٨/١ـ ١١٠، تأويل مشكل القرآن: ٢١٠ـ ٢١٢، الخصائص: ٣٦٤/٢ـ ٣٦٥، التمام في تفسير أشعار هذيل: ١٤٠، ١٤٣، ٢١٧، الأمالي الشجرية: ٢٩٧/١، ٣٢٣ـ ٣٢٤، شرح الفصيح: ٢١٨، أمالي السهيلي: ١١٢ـ ١١٣، إعراب الحديث النبوي: ٧٢، ٨٤، ٨٦ـ ٨٧، ٩٧، ١٠٧، ١١٠، ١٣٧، ١٥٨، ١٨٢، ٢٢٧ وغيرها، تذكرة النحاة: ١٣٧، مغني اللبيب: ٦٢٣/٢ـ ٦٢٤، البرهان في علوم القرآن: ١٦٦/٣ـ ١٧١، ١٧٣ـ ١٧٤، الإتقان في علوم القرآن: ٨٣٣/٢، ٨٣٩ـ ٨٤٠، الأشباه والنظائر: ٥٠/٨ـ ٥١.

(٥) ينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ق٣، جـ٣، ص٣٩١ـ ٣٩٥.

(٦) ينظر: حاشية ياسين: ٥٥/٢.

ونيابة المضاف إليه عن المضاف، في هذا القسم الشائع المقيس، على نوعين:

١ـ نيابة مفردة: (واسألْ أهلَ القرية ← واسألِ القريةَ) وفيها يحذف مضاف واحد.

٢ـ نيابة مكررة: وتكون على قسمين:

أ ـ نيابة مكررة يحذف فيها مضافان.

ب ـ نيابة مكررة يُحذَف فيها ثلاثة مضافات[١].

وإذا حُذِفَ المضاف، وناب عنه المضاف إليه، تخلَّى المضاف إليه ـ بعد وقوعه موقع المضاف المحذوف ـ عن إعرابه في الأصل، وهو الجر، واكتسى بإعرابِ المضافِ المحذوف (رفعاً أو نصباً أو جراً) على سبيل النيابة. فإعرابُ المحذوف هو الخصيصة الرئيسة التي يجب أن يحملها النائب في هذا الموضع لوقوعه موقع المنوب عنه، ومباشرتِهِ العامل[٢]، وهناك أحكام أخرى يمكن أن يحمل النائب شيئاً منها في سياقات خاصة، زيادةً على حمله إعراب المضاف المحذوف. وهذه الأحكام هي:[٣]

١ـ التذكير:

كقول حسان بن ثابت:[٤]

يَسْقُوْنَ مَنْ وَرَدَ البَرِيْصَ عَلَيْهِمُ بَرَدَى يُصَفَّقُ بالرَّحِيْقِ السَّلْسَلِ

بردى: مؤنث لفظاً، فكان من حقه أن يقول (تُصفَّق) بالتاء، لكنه أراد (ماءَ بَرَدى) وهو الأصل. وفي تقديري أن دليلَ حملِ العبارة على النيابة ليس دليلاً

(١) ينظر: ص٨٩ـ ٩٣، من هذا البحث.

(٢) ينظر: شرح المفصل: ٢٥/٣.

(٣) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل: ٤٢٤/١ـ ٤٢٥، شرح الكافية: ٢٩١/١ـ ٢٩٢، همع الهوامع: ٥١/٢ـ ٥٢، أسرار العربية: ١٥٦، حاشية الصبان: ٢٧١/٢ـ ٢٧٢.

(٤) سبق تخريجه ص (٤٠) من هذا البحث.

لفظياً كما ذكر النحويون، فيمكن أن يكون تذكير الفعل (يُصفَّق) حملاً على المعنى، وهو يريد من (بردى) النهر المعروفَ بالشام، لا اللفظَ المؤنَّث المذكور، والنهر مذكر، كما حكى الأصمعي عن أبي عمرو بن العلاء((أنه سمع رجلاً من أهل اليمن يقول: فلان لغوب جاءته كتابي فاحتقرها، فقلتُ له: أتقول: جاءته كتابي؟ فقال: نعم، أليس بصحيفةٍ))[1]. فهنا أنَّث الكتاب حملاً على معنى (الصحيفة)، وفي بيت حسَّان ذُكِّر (بَرَدَى) حملاً على معنى النهر، إذْ هو عَلَمٌ على نهرٍ ببلاد الشام. فدليلُ النيابة- في تصوري- دليل عقلي، إذ يدل السياق على أن الممدوحِينَ يسقُونَ مَنْ ورد عليهم ماءً ممزوجاً بعسلٍ صافٍ، فلا يمكن أن يكون (بردى) في هذا السياق مقصوداً منه النهرُ كلُّه- على الحقيقة- وإنما المقصود منه (ماء بردى)، فالنيابة متحققة- كما قال النحويون- ، وحكم التذكير الذي أخذه النائب من المنوب عنه المحذوف واردٌ أيضاً، ولكنَّ دليلَ حملِ الاستخدام على النيابة دليلٌ عقلي- في تصوري- وليس دليلاً لفظياً كما ذكر النحويون.

٢- <u>التأنيث</u>:

كقول الشاعر:[2]

مَرَّتْ بِنا في نِسْوَةٍ خَوْلَةٌ والمِسْكُ مِنْ أَرْدَانِها نَافِحَةْ

فالأصل: ورائحةُ المسكِ نافحة.

٣- <u>الإفراد والجمع</u>:[3]

حُمِلَ على ذلك قوله تعالى: ﴿ **وكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ** ﴾[4]. فالضمير في (جاءها) عائد على القرية الملفوظ بها، والضمير

(١) الخصائص: ٤١٨/٢.
(٢) سبق تخريجه، ص ٤٠.
(٣) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل: ٤٢٥/١، وأسرار العربية: ١٥٦.
(٤) من سورة الأعراف: ٤.

(هم) عائد على المضاف المحذوف، والأصل (أهل قريةٍ)، وقد جعل الإستراباذي الحكمَ المأخوذَ من المضافِ المحذوفِ هو (العَقْل)[1]، إذْ أُطْلِقَ ضميرُ ما يعقل (هم) على ما لا يعقل (القرية) اعتباراً بالأصل (أهل قريةٍ)، وجعل السيوطي الحكمَ المأخوذ هنا هو (عَوْد الضمير)[2]. وقد سوَّغ الصبانُ الاختلافَ في عَوْد الضمير على اللفظ تارة، وعلى المنوب عنه المحذوفِ أخرى، فيقول مسترشداً بما ذكره الشيخ ياسين في هذه المسألة: ((اعلم أن المضاف إذا حُذِفَ للقرينة، فتارة يكون مطروحاً، وتارةً يكون مُلْتَفَتاً إليه، ويُعْلَم هذا بعودة الضمير إليه، وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿ **وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ** ﴾ فأرجع الضمير أولاً إلى القرية، طرحاً للمضاف، وثانياً إلى المضاف، التفاتاً إليه، قاله يس، ولا تناقضَ لاختلاف الوقت))[3].

٤- التنكير:

نُسِبَ إلى الخليل أن المضاف إليه ينوب عن المضاف المحذوف في التنكير، إنْ كان معرفةً أُضِيفَ إليها (مثل)، في نحو قولهم في باب المفعول المطلق: فإذا له صوتٌ صوتُ حمارٍ، برفع (صوت) الثاني، أي: (مثلُ صوتِ حمارٍ)، وعلى هذا أجاز الخليل أن تقول: ((هذا رجلٌ أخو زيدٍ، أي: مثلُ أخي زيدٍ، واستضعفه سيبويه))[4]، وجعلوا من ذلك قولهم: (تفرقوا أيادِيَ سَبَأٍ) أي: مثلَ أيادي سَبَأٍ[5]، لأن الحال لا تكون معرفةً.

٥- الحُكْم:

وهو المعنى المتعلِّق به النائبُ، وجُعِلَ من ذلك قوله ﷺ: ((إن هذين حرامٌ

(١) ينظر: شرح الكافية: ٢٩٢/١.
(٢) ينظر: همع الهوامع: ٥١/٢.
(٣) حاشية الصبان: ٢٧١/٢، وينظر قول ياسين في حاشيته على التصريح: ٥٦/٢.
(٤) شرح الكافية: ٢٩٢/١، وينظر قول الخليل واستضعاف سيبويه إياه في الكتاب: ١٨١/١.
(٥) ينظر: همع الهوامع: ٥١/٢- ٥٢.

على ذكور أمتي))[1] ، والأصل (استعمالُ هذين)[2]. ويُحمَل على ذلك قوله تعالى: ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ ﴾[3]، والأصل: (نكاحُ أمهاتكم) الذي جرى عليه التحريم في الأصل، فتعلق به النائب لفظاً بعد حذف المضاف منه، ومثله قوله تعالى: ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ ﴾[4]، والأصل: (أكلُ المَيْتَةِ). فالحكم الذي أخذه النائب من المنوب عنه المحذوف في هذه الشواهد هو (التحريم).

النوع الثاني: حذف المضاف، وبقاء المضاف إليه مجروراً:

هذا النوع من الاستخدام وصفه ابنُ يعيش بأنه ((ضعيف في القياس، قليل في الاستعمال))[5]. وعلى الرغم من قِلَّتِه شرَطَ النحويون فيه أن يكون المحذوف معطوفاً على مضافٍ بمعناه[6]، كقولك: ما مثلُ عبدِ اللهِ وأخيهِ يقولان ذلك، والأصل: (ما مثلُ عبدِ اللهِ ولا مثلُ أخيهِ يقولان ذلك)، ومنه مثالُ الكتاب: ما كلُّ سوداءَ تمرةً، ولا بيضاءَ شحمةً، والأصل: (ولا كلُّ بيضاءَ شحمةً)[7] ، وجعلوا منه قول أبي دؤاد:[8]

أَكُلَّ امْرِئٍ تَحْسَبِيْنَ امْرَأً ... وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارَا

والأصل: وكلَّ نارٍ.

وفي توجيه إعراب الاسم المجرور في نحو هذه الأمثلة قولان:[9]

(١) أخرجه أبو داؤد في سننه: ٣٣٠/٤.

(٢) ينظر: حاشية الصبان: ٢٧٢/٢.

(٣) من سورة النساء: ٢٣.

(٤) من سورة المائدة: ٣.

(٥) شرح المفصل: ٢٦/٣، وتنظر أوجُهُ ضعفه في القياس: ٢٦/٣- ٢٧.

(٦) ينظر: أوضح المسالك: ٢٢٣/٢- ٢٢٤، وشرح التصريح: ٥٦/٢.

(٧) ينظر: كتاب سيبويه: ٣٣/١.

(٨) سبق تخريجه ص (١٢٧).

(٩) ينظر تفصيل هذين القولين في: كتاب سيبويه: ٣٣/١، النكت في تفسير كتاب سيبويه: ٢٠٣/١- ٢٠٥، شرح المفصل: ٢٦/٣- ٢٧، الإيضاح في شرح المفصل: ٤٢٦/١، ارتشاف الضرب: ٥٣٠/٢- ٥٣١، شرح التصريح: ٥٦/٢.

١ـ ذهب سيبويه والجمهور إلى حذف المضاف وترك المضاف إليه على إعرابه، ولم يُجِيزُوا عطفَ الاسم المجرور على المجرور قبلَه (وهو مضاف إليه)، ففي البيت السابق لم يجيزوا عطف (نارٍ) على (امرئٍ) لئلاَّ يلزم العطف على معمولين لعاملين مختلفين، لأن (امرئٍ) المجرورَ معمولٌ لـِ (كلَّ)، و(امرأً) المنصوب معمول لتحسبين على أنه مفعول ثانٍ له، ((فلو عطفنا ناراً المجرورة على امرئٍ المضاف إليه (كل)، وعطفنا ناراً المنصوبة على (امرأً) المنصوب لَزِمَ أن نعطف بحرفٍ واحدٍ شيئينِ على معمولَيْ عاملينِ مختلفينِ، وذلك ممتنعٌ))[١]، والامتناع عند سيبويه والجمهور، ولا نيابة على هذا القول في هذا الموضع.

٢ـ ذهب الأخفشُ، وجماعةٌ من البصريين، والكوفيون إلى جواز العطف على معمولَيْ عاملينِ مختلفينِ، فـ (نارٍ) في البيت السابق معطوفة على (امرئٍ) المضاف إليه (كل)، ولا نيابة على قولهم هذا أيضاً.

والرأي الراجح- في تقديري- هو رأي الجمهور، لأن المعنى يتطلبه.

وقد شرَطَ ابنُ مالك- مع الشرط السابق الذي شرطه الجمهور- لجواز هذا الاستخدام، اتصالَ العاطف بالمعطوف، كالبيت السابق، أو فَصْله بِلا، كقول الشاعر:[٢]

وَلَمْ أَرَ مِثْلَ الخَيْرِ يَتْرُكُهُ الفَتَى وَلاَ الشَّرِّ يَأْتِيهِ امرُؤٌ وَهْوَ طَائِعُ

والأصل: (ولا مثلَ الشَّرِّ)، ولم يشترط الأكثرون هذا الشرطَ[٣]، استدلالاً بقراءة قوله تعالى: ﴿ تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الآخِرَةَ ﴾[٤]،

(١) شرح التصريح: ٥٦/٢.

(٢) همع الهوامع: ٥٢/٢.

(٣) ينظر: المرجع نفسه.

(٤) من سورة الأنفال: ٦٧، وهي قراءة سليمان بن جماز المدني، ينظر: المحتسب: ٢٨١/١، والبحر المحيط: ٥١٤/٤ (١٩٩٣م).

والأصل: عَرَضَ الآخرةِ، أو عمَلَ الآخرةِ، أوثوابَ الآخرةِ، على اختلافٍ في تقدير المضاف المحذوف[1]. وشرَطَ آخَرونَ سَبْقَ نفيٍ أو استفهام، والصحيح عند الجمهور عدم شرط ذلك[2].

(١) ينظر: إعراب القرآن: ١٩٦/٢، التبيان في إعراب القرآن: ٦٣٢/٢، البحر المحيط: ٥١٤/٤- ٥١٥ (١٩٩٣م)، فتح القدير: ٣٢٥/٢.

(٢) ينظر: همع الهوامع: ٥٢/٢، وحاشية الصبان: ٢٧٣/٢ (المتن).

-٦-

المردود من القول بالنيابة بين الأسماء

هناك مواضع صرَّح النحويون فيها بنيابة صنف من الأسماء عن صنف آخر منها، وبعرض هذه المواضع على المفهوم الاصطلاحي الذي حدَّدتُهُ في هذا البحث لظاهرة النيابة نجد أن هذا المفهوم لا يجري على هذه المواضع، لذا أذهب إلى إخراجها من إطار النيابة، وتصنيفها في إطار ظواهر أخرى، بتخريج أمثلتها تخريجاً يتناسب وما حدَّدْتُه من مفاهيم اصطلاحية للنيابة وغيرها من الظواهر الأخرى المشابهةِ لها.

ومن أهم المواضع التي صرَّح النحويون فيها بنيابة اسمٍ عن اسمٍ، ولا يجري القول بالنيابة عليها، ما يأتي:

أ- نيابة الحال عن الخبر:

ذهب النحويون إلى أن خبر المبتدأ يُحذَف وجوباً في أربعة مواضع[(١)]، منها حذفهُ في نحو (ضربي زيداً قائماً) و(أخطبُ ما يكون الأمير قائماً)، وهذه مسألة من مسائل النحو وصفها السيوطي بأنها((طويلة الذيول، كثيرة الخلاف))[(٢)]، ولا يعنينا هنا الخلاف الدائر حول إعراب أمثلة هذه المسألة، الذي يمكن أن يُنظَر في مظانِّه[(٣)].

فالذي يعنينا هنا أن النحويين ذكروا في أثناء حديثهم في هذه المسألة أن الحال أغنت عن الخبر، كما ذكروا أن الحال نابت عن الخبر، فقد أطلقوا- مع مصطلح

(١) ينظر:شرح التصريح:١/١٧٨- ١٨٢، همع الهوامع:١/١٠٤- ١٠٨.
(٢) همع الهوامع:١/١٠٥.
(٣) ينظر:تذكرة النحاة:٦٤١- ٦٥٧، الأشباه والنظائر:٨/٥٩- ٦٢، ٢٨١- ٢٨٩.

الحذف- مصطلحي ظاهرتين أخريين هما: الاستغناء والنيابة. وقد رددتُ القول بالاستغناء في هذه المسألة في بحث سابق[1]، وبقي الآن في المسألة القولُ بالحذف والنيابة[2]، فإلى أي الظاهرتين ينتمي هذا الموضع؟

القول بالنيابة مردودٌ عندي أيضاً، للآتي:

١- الأصل في تركيب الجملة في نحو (ضربي زيداً قائماً) هو ((ضربي زيداً حاصلٌ إذا كان قائماً))[3]، أي: إذا وُجِدَ على هذه الحال، وتقدير الظرف في أصل الخبر (إذا) عند إرادة الزمن المستقبل، وقد قُدِّر في الأصل (إذْ كان قائماً) عند إرادة الزمن الماضي، و(كان) على كلا التقديرين هي التامة لا الناقصة[4]، فقد قدَّرْنا المحذوفات في أماكنها من أصل التركيب، والحال باقية في مكانها.

٢- القول بالنيابة يستلزم إحلالَ الحال محلَّ الخبر المحذوف، وحملَها شيئاً من خصائصه وأحكامه، فما الذي حملتْهُ الحال من خصائص الخبر المحذوف وأحكامه؟! إنها حالٌ تركيباً ودلالةً وإعراباً، في الأصل وفي الاستخدام، لذا لا يمكن القولُ بأنها نائبة عن الخبر، لأنها لم تحمل شيئاً من خصائص الخبر المحذوف البتةَ.

٣- المحذوف من أصل تركيب الجملة هو أكثر من الخبر، وليس الخبر وحدَه، وهذا ما سيتضح في التحليل التركيبي اللاحق لمثالٍ من هذا الموضع.

٤- لا تستقيم دلالة التركيب إلاَّ بتقدير المحذوفات، وهذا هو جوهر

(١) ينظر: ظاهرة الاستغناء في النحو العربي: ١٣٨- ١٤١.

(٢) تنظر أمثلةٌ من أقوال النحويين التي صرَّحوا فيها بأن الحال (نائبة عن الخبر) في: شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير): ٣٥٢/١، البسيط في شرح جمل الزجاجي: ٥٥٦/١- ٥٥٧، همع الهوامع: ٢٤٩/١، حاشية الدسوقي على مغني اللبيب: ١٠١/١.

(٣) شرح اللمحة البدرية: ١٤٣/٢.

(٤) ينظر: المسائل الحلبيات: ٢٠٥، شرح المفصل: ٩٧/١.

الحذفِ لا النيابة، يقول الجرجاني: ((وإذا كان كذلك وجب أن يُضْمَرَ له خبر، وذلك المضمر هو قولك: إذا كان قائماً....ولا يكون الكلام على غير هذا الإضمار))[1].

فما حصل في هذا الموضع هو الحذفُ عينهُ، لا النيابةُ، ولا الاستغناء، والذي حُذِفَ ليس الخبر وحدَه، وإنما حُذِفَ الخبر، والظرفُ (إذا) المتعلّقُ بالخبر المحذوف، وجملةُ كان التامة. ومسوِّغ الحذف هو عدم تحقق الفائدة من ذكر هذه المحذوفات((جنوحاً للاختصار، والتركيز في السياق على دلالة الحال، لأنها مَناطُ القصد من تأليف الجملة))[2]، وهذا بيان التغيير في تركيب مثالٍ من هذا الموضع:

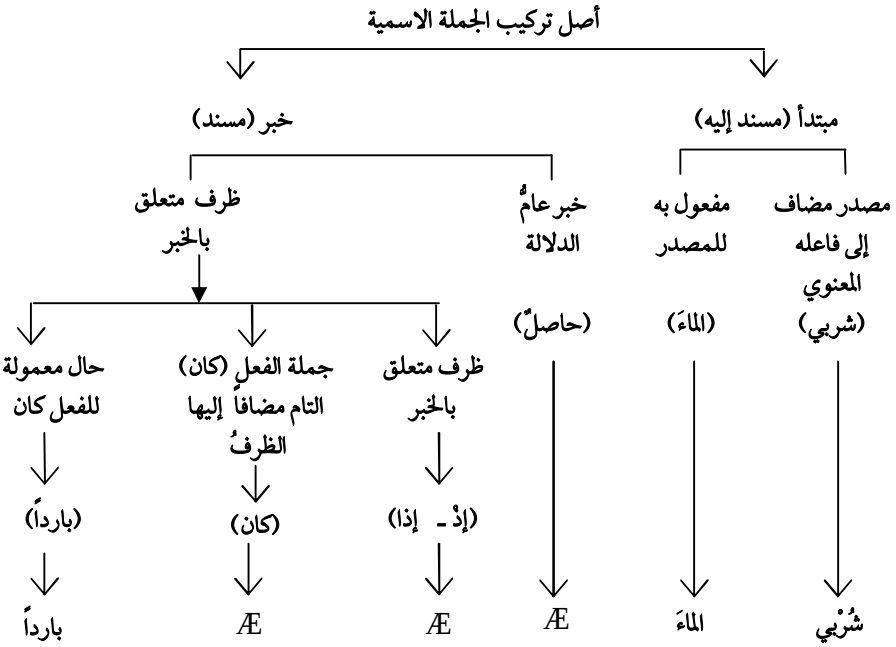

(١) المقتصد في شرح الإيضاح: ٢٤١/١.

(٢) ظاهرة الاستغناء في النحو العربي: ١٤٠.

ب- نيابة جواب (لولا) عن الخبر:

(لولا) الامتناعية مختصة بالدخول على الأسماء، أو ضمائر الرفع المنفصلة في الأصل، والاسم بعدها مرفوع، وفي رفعه ثلاثة مذاهب رئيسة:[1]

١- رفعه بفعل محذوف تقديره (وُجِدَ)، وهذا قول الكسائي.

٢- رفعه بلولا نفسها، لنيابتها عن فعل محذوف، وهذا قول الفراء، وهذه مسألة من المسائل التي قيل فيها بالنيابة عن الفعل ستُعرَض في الفصل الثاني من الباب الثالث.

٣- رفعه على الابتداء، وهذا هو مذهب الجمهور، ثم اختلف أصحاب هذا الرأي في خبر المبتدأ على مذاهب:

أ- مذهب الجمهور أن الخبر محذوف وجوباً، ولا يجوز إظهاره لأنه كون مطلق أبداً.

ب- ذهب آخرون إلى أن الخبر إذا كان كوناً مقيَّداً وجب ذِكْرُه، إنْ لم يدلَّ عليه دليلٌ، وجاز ذكرُه وحذفهُ إنْ دلَّ عليه دليل. وهذا مذهب الرماني واختاره ابنُ مالك وآخرون، وساقوا له شواهد صُرِّح فيها بالخبر.

جـ- ذهب ابن الطراوة إلى أن الخبر هو الجواب نفسه، وقد ردَّه معظم النحويين[2].

د- ذهب ابن عصفور إلى أن الخبر محذوف((ولا يظهر لطول الجواب، فناب الجواب مناب الخبر، ....وقد يجوز حذفُ جواب (لولا) إذا فُهِمَ

(١) ينظر التفصيل في: الإنصاف: المسألة العاشرة، شواهد التوضيح والتصحيح: ١٢٠- ١٢٢، البسيط في شرح جمل الزجاجي: ٥٩٣/١- ٥٩٥، ارتشاف الضرب: ٣١/٢، الجنى الداني: ٥٤٢- ٥٤٤، مغني اللبيب: ٢٧٣/١- ٢٧٤، المساعد على تسهيل الفوائد: ٢٠٨/١- ٢١٢، ائتلاف النصرة: ١٦٤- ١٦٥، همع الهوامع: ١٠٥/١- ١٠٦، حاشية الصبان: ٢١٥/١- ٢١٦، حاشية ابن حمدون على شرح المكودي: ٨٦/١.

(٢) ينظر: شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير): ٤٤٢/٢، وحاشية ابن حمدون: ٨٦/١.

المعنى....ومثال حذف جواب (لولا) قوله تعالى: ﴿ **وَلَوْلا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ** ﴾[1] ، تقديره: لهلكتم، فإنْ قيل :فهلاَّ ظهر الخبر لما حُذِفَ الجوابُ النائب منابه، فالجواب :إن الكلام أيضاً قد طال بالمعطوفات، فناب ذلك مناب الخبر))[2].

والقول بنيابة الجواب عن الخبر في هذا الموضع غير شائع عند النحويين، على النحو الذي ذكرهُ ابنُ عصفور، وتحقيق الأمر يقضي بأن لا نيابةَ هنا، للآتي:

١ـ إمكان تقدير الخبر (الكون المطلق) في موضعه من سياق التركيب الأصلي، وإنْ كان واجبَ الحذف، إذْ وجب حذفُه لعدم تَحقُّق الفائدة من ذكره.

٢ـ ظهور الخبر في بعض الاستخدامات المرويَّة عن العرب وهو كَوْن خاص، فكيف يكون الجواب نائباً منابه وقد ظهرَ في الاستخدام مع جواب لولا؟ وفي النيابة لا يُجمَع بين النائب والمنوب عنه.

٣ـ حُذِفَ الجواب عند العلم به كالآية السابقة، فلا يمكن أن يكون الجواب نائباً عن الخبر، وقد حُذِفا معاً من الاستخدام، فالنائب والمنوب عنه لا يُحذَفانِ معاً.

٤ـ جواب (لولا) له وظيفته التركيبية في سياق أسلوب (لولا) الامتناعية، كما أنَّ له وظيفته الدلالية في هذا الأسلوب، فإنْ كان نائباً عن الخبر فهل تخلَّى عن وظائفه الأصلية، وهل حمل شيئاً من خصائص الخبر المحذوف؟!الأرى ذلك حاصلاً.

٥ـ من الواضح أن ابن عصفور يستخدم لفظ (النيابة) بمعناه اللغوي، لابمفهومه الاصطلاحي، بدليل أنه جعَلَ طُولَ الكلام بالمعطوفات نائباً عن الخبر في حالِ حذفِ جوابِ (لولا).

---

(١) من سورة النور:١٠.

(٢) شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير):٢/٤٤٢ـ ٤٤٣.

جـ نيابة الصفة *عن الموصوف:

حَذْفُ الموصوف من المسائل التي يكثر ذكرُها في أبواب النحو المختلفة، فنجدها في باب المبتدأ والخبر، والنواسخ، والنعت، والمفعول المطلق، والظرف، وغيرها.

والصفة والموصوف عنصران من عناصر التركيب متلازمان، فهما ((كالشيء الواحد من حيث كان البيان والإيضاح إنما يحصل من مجموعهما))[1]، لذا ((كان القياس أنْ لا يُحذَفَ واحدٌ منهما، لأن حذفَ أحدهما نقضٌ للغرض، وتراجُعٌ عمَّا التزموه، فالموصوفُ القياسُ يأبى حذفَه، لما ذكرناه، ولأنه ربما وقع بحذفه لبسٌ، ألا ترى أنك إذا قلتَ: مررتُ بطويلٍ، لم يُعْلَمْ مِنْ ظاهر اللفظ أن الممرور به إنسان أو رمح أو ثوب، ونحو ذلك ممَّا قد يُوْصَفُ بالطول))[2]، ومن الصفات ما لا يمكن حذفُ موصوفه إلاَّ بضربٍ من التأويل[3]، أو بحمل الحذف على الضرورة[4].

ويَسُوغُ حذفُ الموصوف من بعض التركيبات، إذا ظهر أمرُهُ من السياق، وقَوِيَتِ الدلالةُ عليه، وذلك إذا اختصَّتِ الصفةُ بالموصوف، كقولك: مررتُ

---

* قيل: إنَّ (الصفة والوصف): من مصطلحات البصريين، ويطلقان ترجمةً للباب النحوي المعروف، أما الكوفيون فأطلقوا (النعت) ترجمةً لهذا الباب، ينظر: همع الهوامع: ١١٦/٢، الموفي في النحو الكوفي: ٥٥، مدرسة الكوفة: ٣١٤ ولكنْ يبدو أن النعتَ من مصطلحات البصريين أيضاً مع الوصف والصفة. ينظر كتاب سيبويه: ٢٠٩/١ وما بعدها. وقد أورد بعض النحويين فرقاً بين النعت والصفة ((النعت يكون بالحِلْية كالطويل والقصير، والصفة بالفعل، كضارِب وخارِج. فعلى هذا يقال للباري سبحانه وتعالى: (موصوف)، ولا يقال له: (منعوت).)) شرح اللمحة البدرية: ٢١٧/٢ـ ٢١٨، وينظر كذلك: حاشية الشهاب: ٢٦٦/١. وذكر آخرون أن الوصف يطلق على مالا يتغير وعلى غيره، والنعت لا يُطلَق إلاَّ على ما يتغيَّر فقط، لذا يقال: صفات الله، ولا يقال نعوته. وقد ردَّ الشيخ ياسين هذه التفرقة بأن ((إطلاق النعوت على صفات الله تعالى واضح في كلام الأئمة))، حاشية ياسين: ١٠٨/٢.

(١) شرح المفصل: ٥٩/٣.

(٢) المرجع نفسه.

(٣) ينظر: الخصائص: ٣٦٨/٢ وما بعدها.

(٤) ينظر: ضرائر الشعر: ١٦٧ـ ١٧٢.

بكاتبٍ أو مهندسٍ أو طبيبٍ، أو استُعمِلَتِ الصفاتُ استعمالَ الأسماء، نحو: الأبطح والأبرق والأجرع، أو كان المنعوت بعضَ اسمِ المجرورِ بمِنْ أَوْ في، كقولهم: منَّا ظعَنَ ومنَّا أقامَ، أي: مِنَّا فريقٌ ظعن ومِنَّا فريقٌ أقامَ، وكقول الشاعر:[1]

لَوْ قُلْتَ مَا فِي قَوْمِها لَمْ تِيْثَمِ يَفْضُلُها في حَسَبٍ وَمِيْسَمِ

أي: ما في قومها أحدٌ يفضلها، أو تقدَّم لفظٌ دالٌ على الموصوف، نحو: أَعْطِنِي ماءً ولو بارداً، أي: ولو ماءً بارداً.

وللنحويين حديث طويل في هذه المسألة: منعاً وتجويزاً، وإعراباً، واستشهاداً[2]، والذي يعنينا أن الشائع في حديث النحويين الذين أحلْنا على مؤلَّفاتهم، قولُهم في أمثلة هذا الموضع: إن الصفة قامت مقام الموصوف، وهذه من العبارات الدالة على النيابة، بل إن النحويين يطلقون أحياناً لفظَ (النيابة) تصريحاً في هذه المسألة، يقول ابن هشام: ((وليس ممَّا ينوب عن المصدر صفتُه، نحو ﴿ **وَكُلاَ مِنْهَا رَغَدًا** ﴾[3] خلافاً للمعربينَ، زعموا أن الأصل: أكلاً رغداً، وأنه حذف الموصوف، ونابت صفتُه منابَه، فانتصب انتصابَه، ومذهب سيبويه أن ذلك إنما هو حال من مصدر الفعل المفهوم منه))[4].

والقول بالنيابة في هذه المسألة يظهر في بعض أبحاث المحدثين أيضاً، فالدكتور

(١) كتاب سيبويه: ٣٧٥/١، والخصائص: ٣٧٢/٢، وشرح المفصل: ٥٩/٣، وضرائر الشعر: ١٧١، والخزانة: ٦٢/٥.

(٢) ينظر تفصيل ذلك في: كتاب سيبويه: ١١٦/١- ١١٧، ٣٧٥- ٣٧٦، المقتضب: ١٣٥/٢- ١٣٧، الخصائص: ٣٦٨/٢- ٣٧٢، الأمالي الشجرية: ٣٢٥/١، ١٤٨/٢- ١٤٩، نتائج الفكر: ٢٠٨- ٢١٠، شرح المفصل: ٥٩/٣، وما بعدها، شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير): ٢١٩/١- ٢٢١، ٥٨٨/٢- ٥٩٠، شرح عمدة الحافظ: ٥٤٦- ٥٥٠، شرح الكافية: ٣١٧/١- ٣١٨، ارتشاف الضرب: ٦٠٠/٢- ٦٠٣، بدائع الفوائد: ١٧١/١- ١٧٣، مغني اللبيب: ٦٢٦/٢- ٦٢٧، حاشية الصبان: ٧٠/٣- ٧١.

(٣) من سورة البقرة: ٣٥.

(٤) شرح قطر الندى: ٢٢٦.

عبدالعظيم الشاعر يجعل هذه المسألة من مسائل النيابة، فالنعت عنده نائب عن المنعوت[1].

وعند عرض الأمثلة التي ذكر النحويون فيها نيابة الصفة عن الموصوف، على المفهوم الاصطلاحي الذي حددتُه في هذا البحث لظاهرة النيابة، نجده لا يجري عليها، وهذا يدفعني إلى القول: إن الصفة لا تنوب عن الموصوف مطلقاً، أينما وقعت في الكلام، وأينما وردت في أبواب النحو ومسائله، للأسباب الآتية:

١ـ عندما حُذِفَ الموصوف بقي موضعه خالياً لم يشغله الوصف في التحليل اللغوي، والدليل على ذلك أن دلالة التركيب لا تتضح إلاَّ بتقدير ذلك المحذوف (الموصوف) في موضعه:

ـ في نحو قولك: (سرتُ طويلاً) يمكن أن يكون التقدير: سرتُ سيراً طويلاً، أو طريقاً طويلاً، أو زمناً طويلاً. وإعراب الموصوف المحذوف يختلف باختلاف كل تقدير من هذه التقديرات الثلاثة، لذا نحكم هنا على (طويلاً) بأنه صفة لمفعول مطلق محذوف، أو لظرف مكان محذوف، أو لظرف زمان محذوف. ولا نقول: إنه مفعول مطلق، ولا ظرف ـ كما نعرب ما ينوب عن المصدر واسم الزمان والمكان في ذينك البابين ـ لأنه ليس نائباً عن المصدر ولا عن اسم الزمان أو المكان، وإنما هو صفة لذلك الموصوف المحذوف حسبُ.

ـ في قوله تعالى: ﴿ **وَأَنَّا مِنَّا الصَّالِحُونَ وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ** ﴾[2]، إذا كان الظرف (دون) قد وقع موقع الموصوف – كما يقول ابن جني –[3]، فالتقدير هو: ومنَّا قومٌ دون ذلك، فهل يُعرَب الظرف مبتدأً؟ لأن النائب يُعرَب بإعراب المنوب عنه كما ذكرنا في الفصل الأول من الباب الأول، لمباشرته العاملَ،

(١) ينظر: بين الأصالة والنيابة في النحو العربي: ٣٣٢، ٣٣٤.

(٢) من سورة الجن: ١١.

(٣) ينظر: الخصائص: ٣٧٢/٢.

باحتلاله موقع المعمول فيه، المنوب عنه، وحقيقة التقدير أنه: (ومنَّا قوم كائنون دون ذلك) فالمبتدأ محذوف، ونعته محذوف أيضاً، وقد تعلق الظرف بالنعت المحذوف، فأين النيابة على هذا التقدير؟

- وفي قوله تعالى: ﴿ **مِنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ** ﴾[1] تقدير الأصل: (من الذين هادوا قومٌ يحرِّفون الكلِمَ)، فهل جملة (يحرِّفون) التي قيل إنها وقعت موقعَ الموصوف معرَبةٌ مبتدأ؟ وهذا ما أنكره جمهور النحويين، فكيف وقعت الصفة موقع الموصوف؟ وقد وقفتُ على عبارةٍ لأبي علي الفارسي فيها تحقيقٌ لطيفٌ لهذه المسألة، إذ يقول الفارسي في معرِض حديثه في قوله تعالى: ﴿ **مِنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ** ﴾ ما يأتي: ((...وأجازوا أن يكون المعنى على: مِنَ الذين هادوا فريقٌ يحرفون، وقومٌ يحرفون، ونحو ذلك. فإنْ قلتَ: أفيجوز على هذا: من القوم يأكل، تريد: رجل يأكل، وهلاَّ جاز على هذا: مررتُ بيقومُ، تريد: برجلٍ يقومُ؟ قيل له: أمَّا الآية فهذا التقدير فيها سائغ، كأنه: من الذين هادوا فريقٌ، فحُذِفَ بعدُ اللفظُ، والمراد إثباتُهُ، وعلى هذه الشريطة حُذِفَ، لا على أن يقوم الوصف مقام الموصوف، يبيِّن ذلك أنْ تحكم على موضع الجملة التي هي (يحرفون) أنها رفع لكونها وصفاً للمبتدأ، لا لأنها مبتدأ))[2]، ويجعل الفارسي على هذا الحد أيضاً- أي عدم إقامة الصفة مقام الموصوف- ما جاء في قوله تعالى: ﴿ **أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ** ﴾[3]، فيقول: ((ويحتمل أيضاً قوله ﴿ **أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ** ﴾ ما ذهب إليه أبو الحسن من أن المعنى: قوماً حصِرَتْ صدورُهُم، والحذف على هذا الحدِّ أيضاً، إذْ قبيحٌ أن يقام الماضي مقام الحال، لكونها خلافَها، فيكون حملُها أيضاً على هذا الوجه))[4]، أي: على أن

(١) من سورة النساء: ٤٦.

(٢) المسائل المُشْكِلة (البغداديات): ٥٦٥- ٥٦٦.

(٣) من سورة النساء: ٩٠.

(٤) المسائل المشكِلة: ٥٦٨.

(حصرت) جملة في محل نصب صفة للحال المحذوفة، وهذا هو أحد الأوجه المسوِّغة لمجيء الحال جملةً فعلية ماضوية من غير اقترانها بقَدْ[1]. ولكن الفارسي في موضع آخر من كتابه يذكر في هذا الشاهد ما أنكر على النحويين قولَه هنا، فيقول: ((ذكر أبو الحسن في كتابه (الكبير) قول الله عز وجل ﴿ **أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ** ﴾ فزعم أن المعنى (أو جاءوكم قوماً❖ حصرت صدورهم)، فحُذِف قومٌ، وأقيم الوصفُ مقامَ الموصوف، وأجاز: جاءني زيدٌ قام، أي: رجلاً قام، وقوله في هذا عندي جيدٌ، وله نظائر كثيرة في التنزيل والشعر))[2].

٢ـ أساس ظاهرة النيابة احتلال النائب موقع المنوب عنه، وحمله شيئاً من خصائصه وأحكامه، لذا لا تقع الصفة موقع الموصوف، لأنها لم تحمل شيئاً من خصائصه البتةَ:

ـ الصفة غير الموصوف من حيث الاشتقاق، فالأصل في الصفة أن تكون مشتقة فإن وقع الجامد موقعها فهو مؤول بالمشتق كما ذكرْنا من قبل. أمَّا الموصوف فذاتٌ أو معنىً لا دلالة فيه على صاحب المعنى، وبعد حذف الموصوف بقيت الصفة على اشتقاقها، فلم تحمل من الموصوف جمودَه.

ـ الصفة غير الموصوف من حيث التركيب، فلكل منهما موقعه من التركيب، ورتبته المحفوظة، وهي رتبة لازمة لا تتغير، فلا تتقدم الصفة على الموصوف، فإنْ تقدمت عليه غدت حالاً. لذا لا يحتل أحد هذين العنصرين موقع العنصر الآخر.

ـ من حيث الدلالة تأتي الصفة لإضافة معنىً جديد إلى الموصوف، كالمدح والذم والترحم والتوضيح والتخصيص والتوكيد والتفصيل، ونحو ذلك مما

(١) ينظر: الإنصاف: المسألة ٣٢، ١/١٤٦.

❖ جاء في المطبوع (قومٌ) بالرفع، والصواب ما أثبتناه بالنصب.

(٢) المسائل المشكلة: ٢٤٥.

هو ضروري لبيان بعض خصائص الموصوف[1]، وبعد حذف الموصوف تبقى الصفة على تأدية هذه الوظيفة الدلالية.

- الموصوف غير عامل، والصفة عاملة، لتوافر شروط الإعمال فيها، فترفع المضمر إنْ كان النعت حقيقياً، وترفع الظاهر إنْ كان سببياً، وعند حذف الموصوف تبقى الصفة على إعمالها كما هي في الأصل، ولو كانت نائبة عن الموصوف لتخلَّتْ عن إعمالها وغدت غيرَ عاملة كالموصوف الذي احتلت موقعه.

- الصفة تكون جملة وشبه جملةٍ- كما تكون مفردةً- أما الموصوف فلا يكون جملةً ولا شبهَ جملةٍ.

هذه هي أهم ملامح الفرق بين الصفة والموصوف، فماذا حملت الصفة من خصائص الموصوف وأحكامه إنْ قلنا إنها نائبةٌ عنه، واقعةٌ موقعَهُ؟ وما الخصائص الأصليَّة، التي تخلَّت عنها الصفة باحتلالها موقع الموصوف؟

إن الصفة غير الموصوف تركيباً ودلالةً، ولم تكتسب الصفة شيئاً من خصائص الموصوف التركيبية أو الدلالية، أمَّا الخصائص المشتركة بينهما، وهي (الإعراب، والإفراد والتعريف والتذكير وفروعها) فهي خصائص موجودة في الصفة على سبيل التبعيَّة لا النيابة، فالصفة تتَّصف بهذه الخصائص سواء أُذْكِرَ الموصوف أم لم يُذْكَرْ.

ففي تقديري أن الصفة لا تنوب عن الموصوف البتة، أينما حُذِفَ الموصوف في الكلام، وفي أي باب من أبواب النحو ومسائله، لسببين اثنين:

١- بقاء محل الموصوف خالياً في التحليل اللغوي بعد حذفه، ولم تقع موقعه الصفة، لذا وجب تقدير الموصوف المحذوف في بعض الشواهد التي ذكرناها لتمام المعنى واكتماله.

(١) ينظر: همع الهوامع: ١١٦/٢.

٢ـ عدم حمل الصفة شيئاً من خصائص الموصوف المحذوف، لأنها غيرُه تركيباً ودلالةً، ولا تكون نيابةٌ من غير حمل النائب شيئاً من خصائص المنوب عنه، ويبقى هناك احتمالُ أخذ الصفة شيئاً من الخصائص المشتركة بينهما بعد أن تتخلَّى هي عن هذه الصفات نفسها التي كانت فيها أصلاً، وهنا يحتمل أيضاً أن تكون الخصائص المشتركة الموجودة في الصفة بعد حذف الموصوف هي الخصائص التي تتصف بها أصالةً لا نيابةً، ولا دليلَ على التخلي عن خصائصها الأصليَّة، وحَمْلِ الخصائص نفسها من الموصوف المحذوف على سبيل النيابة، والدليلُ إذا دخله الاحتمالُ، سقط به الاستدلالُ[1]. يزاد على ذلك أن القول بأن هذه الخصائص الموجودة في الصفة هي خصائصها على الأصالة، أَوْلى من القول بأنها فيها على جهة النيابة، لأن حمل الشيء على أصله أَوْلى من حمله على غير الأصل.

لذا يتضح أن النحويين عند قولهم: إن الصفة وقعت موقع الموصوف، أو نابت عنه لم يكونوا يقصدون النيابة بمفهومها الاصطلاحي الذي يحتل فيه النائب موقع المنوب عنه حاملاً بعض أحكامه وخصائصه، وإنما كانوا يقصدون معناها اللغوي، فَلاتصال الصفة بالموصوف وتلازمهما أصبحت الصفة تغني دلالةَ السياق المستخدم عن ذكر الموصوف المحذوف الذي دلَّ السياق عليه بوجود صفته، لذا يقول أبو حيان: ((لأن الوصف يقع في موضع الموصوف إذا كان دالاً عليه))[2].

وبعد ردِّ القول بنيابة الصفة عن الموصوف بقي أن أشير إلى أن حذف الموصوف ـ في تقديري ـ على قسمين، من حيثُ إعرابُ الصفة وتقديرُ الموصوف المحذوف عند الإعراب، هما:

(١) ينظر: الاقتراح في علم أصول النحو: ٥٨ـ ٥٩.

(٢) تذكرة النحاة: ٧٠.

القسم الأول:

يُعرَب فيه الوصف بإعراب الموصوف المحذوف ، على سبيل تيسير الإعراب، لا على سبيل النيابة، فلا ضرورةَ تدعو إلى تقدير الموصوف المحذوف، وفي هذا القسم يُكتَفى بالصفة عن الموصوف، فلا نحتاج إلى تقديره، إذْ يستقيم الكلام دلالةً وتركيباً بدونه، فليس تقديره محظوراً، ولكنْ يكون تقديره- عند الإعراب- ضرباً من فضول الكلام، وإطالةً للإعراب من غير حاجة. أمَّا إذا أردنا بيان أصل التركيب فلا مناص من تقدير الموصوف، لبيان الأصل، لا لإجراء الإعراب، لأن أصول التركيبات تَتَّسِمُ بسمة الاطراد.

ويكون ذلك عند اشتهار الصفة بالموصوف، واختصاصها به، كأنْ أقول: قابلتُ طبيباً، أو مهندساً. فالأصل (قابلتُ إنساناً طبيباً)، فلاشتهار الصفة بهذا الموصوف صار الموصوف (المحذوف) من الأصل نَسْياً منسياً، أمَّا في نحو قوله تعالى ﴿ **أَنِ اعْمَلْ سَابِغَاتٍ** ﴾[1]، فهنا نقدِّر المحذوف، ونعرب (سابغاتٍ) صفةً لمفعول به محذوف تقديره (دروعاً)، وإنْ كان السياق دالاً على المحذوف، لأن الصفة لم تشتهر بالموصوف حتى تصير مقصورةً عليه كما في (قابلتُ طبيباً) لأن الطبيب لا يكون إلاَّ إنساناً، أمَّا السابغات التي يجرُّها لابسُها فربما تكون صفةً للدروع، أو للأثواب أصلاً، وإنْ كان سياق الآية يوحي بأنها صفة للدروع لأنها مسبوقة بقوله تعالى: ﴿ **وَأَلَنَّا لَهُ الْحَدِيدَ** ﴾[2]، لذلك كان السياق دالاً على المحذوف، لكنَّ تقديره في الإعراب لازم – في تقديري – لذلك قدَّره النحويون[3].

ومن اشتهار الصفة بالموصوف وقوعُ المعاملة مع الصفة المُجْراةِ مجرى الاسم،

(١) من سورة سبأ: ١١.

(٢) من سورة سبأ: ١٠.

(٣) ينظر: شرح ابن عقيل: ٢٠٥/٢، وحاشية الصبان: ٧٠/٣ (المتن).

حتى تصير الصفة كاسم الجنس الدال على معنى الموصوف[1]، ومن ذلك قول العرب: ((الأجرع والأبطح، فالأجرع: مكان سهل مستوٍ لا ينبت، يقال: مكان أجرع، ورملة جرعاء، ثم اشتهر المكان بذلك فعُلِمَ مكانُه وإنْ لم يُذْكَرْ، فقيل: الأجرع، إذْ لا يُوْصَفُ بذلك إلاَّ المكان. وأمَّا الأبطح فالمكان المتَّسع، ومثله البطحاء، وأصله أن يقال: مكان أبطح، ثم غلبت الصفةُ، وصارت كاسم الجنس، ومثله (الفارس، والصاحب، والراكب)، أصلُ ذلك كله الصفةُ، وإنما غلبت، فصارت كاسم الجنس))[2]. وكذلك: (الأَدْهَم) للقيد، و(الأَسْوَد) للحيَّة، و(الأَخْيَل) للطائر[3].

وهذا في تقديري شبيهٌ بنقل اللفظ من باب الوصف المشتق إلى باب العلميَّة، نحو: عادل، سعيد، حَسَن. فهذه في الأصل أوصاف مشتقة نُقِلَتْ إلى باب العلمية فَجَمدَتْ، ولم تُفِدْ دلالةً على ذات الموصوف، أمَّا دلالتها على المعنى فباقيةٌ، لذا قيل: إن العرب عندما تسمي بالاسم يكون في ذهنها التفاتاتٌ إلى المعاني التي في الأوصاف المنقولة إلى العلميَّة[4]. لذا جَمدَتْ هذه الصفات (النعوت) المجراة مجرى الأسماء الصائرة كاسم الجنس الدال على معنى الموصوف، كما جَمَدَ اللفظ المنقول من باب الوصف المشتق إلى باب العلمية.

القسم الثاني:

يشمل كل الصفات أو النعوت التي لم تُجْرَ مجرى الأسماء، وفي هذا القسم يجب التصريح عند الإعراب بأن اللفظ صفةٌ لموصوف محذوف، ، لأن عناصر التركيب ودلالته لا تكتمل إلاَّ بهذا التقدير. وقد حُذِفَ الموصوف هنا للعلم به،

(١) ينظر: شرح المفصل: ٦٢/٣- ٦٣.

(٢) المرجع السابق: ٦٣/٣.

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب: ٦٠١/٢.

(٤) ينظر: إحياء النحو: ١٧٧.

وليس ذلك لاشتهار الصفة بالموصوف، أو لإجرائها مجرى الاسم كما في القسم الأول، وثمة فرق بين اشتهار الصفة بالموصوف، وإجرائها مجرى الاسم، وبين العِلْم بالموصوفِ المحذوفِ من السياق. وفي كِلا القسمين حُذِفَ الموصوفُ من الأصل، ولا نيابةَ فيهما كليهما، والاختلاف بينهما في عدم الحاجة إلى تقدير الموصوف المحذوف عند الإعراب في القسم الأول، والحاجة إلى هذا التقدير في القسم الثاني لإتمام عناصر التركيب ودلالته. ومن هذا القسم الشواهد الآتية التي قال النحويون فيها أيضاً بإقامة الصفة مقام الموصوف:

١ـ قوله تعالى: ﴿ **فَمَكَثَ غَيْرَ بَعِيدٍ** ﴾[١]. ذهب النحويون إلى أن في الكلام حذفاً، فقدَّروا المحذوف إمَّا زماناً غيرَ بعيدٍ، أو مكاناً غيرَ بعيد، أو مُكْثاً غيرَ بعيد[٢]، فعلى هذه التقديرات الثلاثة يكون إعراب (غيرَ بعيد) صفةً لظرف زمان محذوف، أو لظرف مكان محذوف، أو لمفعول مطلق محذوف. فدلالةُ التركيب وعناصره لا تكتمل إلاَّ بهذا التقدير. فما حدث إذن حذفٌ لا نيابةٌ.

وقوله تعالى: ﴿ **وَمِمَّنْ حَوْلَكُمْ مِنَ الْأَعْرَابِ مُنَافِقُونَ وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُوا عَلَى النِّفَاقِ** ﴾[٣]، فجملة (مردوا) صفة لمبتدأ محذوف، والتقدير: ومن أهل المدينة قومٌ مردوا على النفاق، أو: منافقون مردوا[٤]. ولا نيابةَ هنا.

ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿ **وَأَنَّا مِنَّا الصَّالِحُونَ وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ** ﴾[٥]، وقد سبق الحديث في هذه الآية، ومثلها قوله تعالى: ﴿ **وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ**

(١) من سورة النمل: ٢٢.

(٢) ينظر: إعراب القرآن: ٢٠٣/٣، التبيان في إعراب القرآن: ١٠٠٦/٢، البحر المحيط: ٦٢/٧ـ ٦٣ (١٩٩٣م)، حاشية الشهاب: ٤١/٧، فتح القدير: ١٣٢/٤.

(٣) من سورة التوبة: ١٠١.

(٤) ينظر: إعراب القرآن: ٢٣٣/٢، الكشاف: ٣٠٥/٢، البيان: ٤٠٥/١، البحر المحيط: ٩٧/٥ (١٩٩٣م)، فتح القدير: ٣٩٨/٢.

(٥) من سورة الجن: ١١.

قَبْلَ مَوْتِهِ ﴾[1] ، فجملة (ليؤمننَّ) صفة لمبتدأ محذوف تقديره :وإنْ من أهل الكتاب أحدٌ إلاَّ ليؤمنَنَّ به[2].

٢ـ هناك شواهد شعرية غير قليلة وردت على هذا النحو الذي يلزم فيه تقدير المحذوف، في موقعه من سياق التركيب، لتكتمل بهذا التقدير عناصر التركيب ودلالتُه، من ذلك قول النابغة :[3]

كَأَنَّكَ مِنْ جِمالِ بَنِي أُقَيْشٍ يُقَعْقَعُ خَلْفَ رِجْلَيْهِ بِشَنِّ

أي : كأنك جملٌ من جمال بني أقيش. وقول الشاعر :[4]

لَوْ قُلْتَ ما في قَوْمِها لَمْ تَيْثَمِ يَفْضُلُها في حَسَبٍ وَمِيْسَمِ

أي :ما في قومها أحدٌ يفضُلُها، وقول الآخر :[5]

وَما مِنْهُمَا إلاَّ يُسَرُّ بِنِسْبَةٍ تُقَرِّبُهُ مِنِّي وَإِنْ كانَ ذا نَفَرْ

أي :وما منهما أحدٌ إلاَّ يُسَرُّ. وقول الراجز :[6]

مَا لَكَ عِنْدِي غَيْرُ سَهْمٍ وَحَجَرْ وَغَيْرُ كَبْدَاءَ شَدِيدَةِ الوَتَرْ
جَادَتْ بِكَفَّيْ كانَ مِنْ أَرْمَى البَشَرْ

أي :جاءت بكفَّيْ رجلٍ، أو إنسانٍ، أو رامٍ، كان من أرمى البشر.

٣ـ جاء على هذا النحو بعض ما نقله سيبويه من كلام العرب الموثوق بهم، كقولهم :((ما فيهم يفضلك في شيء، يريد :ما أحدٌ يفضلك))[7] ،

(١) من سورة النساء :١٥٩.

(٢) ينظر :إعراب القرآن :٥٠٣/١ـ ٥٠٤ ، الكشاف :٥٨٨/١ ، التبيان في إعراب القرآن :٤٠٦/١ ، البحر المحيط :٤٠٧/٣ـ ٤٠٨ (١٩٩٣م)، حاشية الشهاب :١٩٩/٣.

(٣) كتاب سيبويه :٣٧٥/١ ، المقتضب :١٣٦/٢ ، والخزانة :٦٧/٥ ، والبيت في ديوان النابغة الذبياني، ص١٢٦.

(٤) سبق تخريجه ص ٣٤٣.

(٥) المقتضب :١٣٧/٢.

(٦) المقتضب :١٣٧/٢ ، الخصائص :٣٦٩/٢ ، الأمالي الشجرية :١٤٩/٢ ، ضرائر الشعر :١٧٠ـ ١٧١ ، والخزانة :٦٥/٥.

(٧) كتاب سيبويه :٢٧٣/١.

وقولهم: ((ما منهما مات حتى رأيتُه في حالِ كذا وكذا، إنما يريد: ما منهما واحدٌ مات))[1].

وفي نهاية الحديث في هذه المسألة سأعرض مثالاً ذكره أبو علي الفارسي، ذاكراً فيه حدوث نيابتين: إحداهما نيابة الصفة عن الموصوف. يقول أبو علي: ((ومثل هذا في الاتساع والحذف قولهم في صريح الطلاق: أنتِ واحدةٌ، تقديره: أنتِ ذاتُ تطليقةٍ واحدةٍ، فحُذِفَ المضافُ والمضافُ إليه، وأقيم صفةُ المضافِ إليه مقام الاسم المضاف))[2].

والذي حدث في هذا المثال- في تقديري- نيابة واحدة، هي نيابة المضاف إليه عن المضاف المحذوف فقط، أما الصفة فلم تَنُبْ عن الموصوف، وهذا بيان تحليل هذا المثال تركيبياً: أنتِ ذاتُ تطليقةٍ واحدةٍ ← أنتِ ∅ تطليقةٍ واحدةٍ ← أنتِ تطليقةٌ واحدةٌ ❖ ← أنتِ ∅ واحدةٌ.

هذا هو ما آل إليه الأصل عند الاستخدام، من غير إحلال الصفة محلَّ الموصوف، فنعرب (واحدةٌ) صفةً لخبر محذوف، تقديره (أنتِ تطليقةٌ واحدةٌ) لأن عبارة (أنتِ واحدةٌ) إنْ أَخَذْنَاها على ظاهر اللفظ لن تكون فيها دلالة على الطلاق، وإنما المعنى: أنتِ منفردةٌ، أو أنتِ إحدى مثيلاتِك من النساء، أو نحو ذلك. ولكنْ عندما جاءت العبارة في سياق التصريح بالطلاق ساغ الحذفُ، لكنْ يلزم تقدير الموصوف لإتمام المعنى وإكمال عناصر التركيب (أنتِ تطليقةٌ واحدةٌ).

فما حدث في هذه العبارة المستخدمة هو:

أ- نيابةٌ: على حدِّ حذف المضاف (ذات) وإنابة المضاف إليه منابه.

(١) كتاب سيبويه: ٣٧٥/١.

(٢) المقتصد في شرح الإيضاح: ٥٨٩/١ (المتن).

❖ على مستوى التحليل لا يمكن انتقال المنعوت وحدَه ليحل محل المضاف، إذ يتبعه النعت، لأنهما متلازمان.

ب- حذف: وهو حذفُ النائبِ الموصوفِ الواقعِ موقعَ المضافِ، وهو (تطليقة) وساغ حذفه- وهو نائب- لبقاء صفته في السياق، ودلالة المقام على حذفه.

الفصل الثالث

نيابة فعل عن فعل، وحرف عن حرف على حد التضمين

- بين التضمين والنيابة
- النيابة بين الأفعال وما جرى مجراها على حدِّ التضمين
- النيابة بين حروف المعاني

سيتم في هذا الفصل الحديث في المواضع التي ينوب فيها فعل عن فعل آخر، والمواضع التي قيل فيها بنيابة حرف من حروف المعاني عن حرف آخر، وربما يقال: لِمَ جُمِعَ هذان النوعان (الأفعال، الحروف) في فصلٍ واحد؟ والجواب: أن حديث النحويين في نيابةِ فعلٍ عن فعلٍ، وحرفٍ عن حرفٍ، جرى في معرِضِ معالجتهم لمسألة (التضمين)، وهي المسألة التي ستتم معالجة جانب النيابة فيها ـ كما يراها البحث ـ في هذا الفصل حسبُ، من غير الدخول في تفصيلات هذه المسألة التي يمكن أن تكون ـ وحدَها ـ موضوعَ رسالةٍ مستقلة*

* هناك رسالة دكتوراه قدمت إلى كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر عام ١٩٦٩م بعنوان (التضمين في النحو العربي)، لعبد الفتاح بحيري إبراهيم. ينظر: الدليل الببليوجرافي للرسائل الجامعية في مصر: ١٩٢٢ـ ١٩٧٤م، المجلد الأول (اللسانيات)، ص١٣٠٠، القاهرة ١٩٧٦م. وهناك رسالة ماجستير بعنوان (التضمين بين حروف الجر) وهي من مصادر هذا البحث.

-١-

بين التضمين والنيابة

المعنى اللغويُّ العامُّ للتضمين لا يخرج عن (الكَفْل والإيداع)، جاء في اللسان: ((ضَمِنَ الشيءَ، وبه، ضَمْناً وضماناً: كفَلَ به، وضمَّنَه إياه: كفَّلَهَ...وضمَّنْتُه الشيءَ تضميناً، فتضَّمنَه عنِّي، ...وضمَّنَ الشيءَ الشيءَ: أودعَهُ إياه، كما تُوْدِعُ الوعاءَ المتاعَ، والمِّيتَ القبرَ))[١]، فالتضمينُ لغةً هو جَعْلُ الشيءِ في ضمنِ الشيءِ، وربما يكون آتياً من جهةِ ((جَعْلِ شخصٍ ضامناً لآخَرَ))[٢]

وللتضمين عند النحويين استعمالانِ[٣]:

<u>الأول:</u>

دلالة الاسم بالوضع على معنىً حقُّه أنْ يُدَلَّ عليه بالحرف، وجعلوا من ذلك أسماء الشرط والاستفهام التي قيل: إنها بُنِيَتْ لتضمنها معنى الحروف (إنْ، الهمزة)، كما قيل: إنها مبنيَّة لشبهها الحرفَ شبهاً معنوياً. فتضُّمنُ معنى الحرفِ هو إحدى العِلل المُوجِبَةِ لبناء الأسماء، يزاد عليها علتان أخريان[٤].

وقد رجَّحْتُ في الفصل الثاني من الباب الأول القولَ بأن العلة الرئيسة لبناء الأسماء هي مشابهة الحرف في شيء من وجوهه، مُخْرِجاً بذلك التضمينَ من هذه المسألة[٥].

---

(١) لسان العرب: (ضمن).

(٢) الجوهر الثمين في بيان حقيقة التضمين: ١ (مصورة من مخطوطة).

(٣) ينظر: المرجع السابق: ١٠ـ ١١.

(٤) ينظر: شرح المفصَّل: ٨٠/٣.

(٥) ينظر: ص ١٥٣ ـ ١٥٥ من هذا البحث.

الثاني:

إجراءُ أحكامِ لفظٍ على آخَرَ لِيَدُلَّ على معناه، أو: هو إشرابُ لفظٍ معنى لفظٍ آخَرَ، ليُعطَى حُكْمَهُ، وهذا هو الاستعمال الذي عليه القولُ بالتضمين، وهو بَيْتُ القصيدِ في هذا الفصل.

مفهوم التضمين عند النحويين، ومجال استخدامه:

الباحث عن مفهومٍ اصطلاحي للتضمين في كتب النحو، يقف على اضطراب كبير، واختلافٍ في أقوال العلماء، وقد جاء هذا الاختلاف بين النحويين أنفسهم من جهة، وبين النحويين والبلاغيين من جهةٍ أخرى. وقد ذهب الدكتور إبراهيم السامرائي إلى أن هذا الاختلاف ((يشير إلى أن هؤلاء العلماء جميعاً لم يستقروا* كلام العرب استقراءً وافياً، ليسجلوا هذه الاستعمالات، وليقيِّدوها بقائليها، وبالزمن الذي قيلت فيه، مهتمينَ بموضوع اللغات الخاصة التي أجازت استعمالاً دون آخر))[1].

وللوصول إلى تحديدٍ لمفهوم هذا المصطلح، ومجال استخدامه، وعلاقة هذا المفهوم بمفهوم النيابة ـ موضوع هذا البحث ـ سأعرِضُ المسائل الآتية التي سأصل من خلالها إلى المفهوم الذي أرتضيهِ لمصطلح (التضمين) ومجال استخدامه:

١ـ مجال استخدام التضمين:

قصَرَ بعضُ النحويين التضمينَ على الأفعال، وهذا هو الظاهر من كلام ابن جني، إذْ يقول: ((اعلم أن الفعل إذا كان بمعنى فعلٍ آخَرَ، وكان أحدُهما يتعدى بحرفٍ، والآخَرُ بآخَرَ، فإن العرب قد تتَّسع، فتُوقِعُ أحَدَ الحرفينِ موقعَ صاحبهِ

* في النص (لم يستقرئوا) والصواب ما أثبتُّه في المتن، وأحسِبُ ذلك خطأً طباعياً.

(١) النحو العربي: نقد وبناء: ١٦٥.

إيذاناً بأن هذا الفعل في معنى ذلك الآخَرِ))[1].

والملحوظ من كلام ابن جني أمران: أولهما أن التضمين مختصٌّ بالأفعال، وثانيهما أن التضمين مسألة تختص بالمعنى، إذ جاء الفعل في معنى فعلٍ آخَرَ، فأصبح متضمناً معناه، أمَّا حرفُ الجر الذي يتعدَّى به كلُّ فعلٍ من الفعلين (المذكور والمضمَّن معناه في المذكور) فلا يشمله التضمين، وإنما يُوقَعُ أحدُ الحرفين موقعَ صاحبِهِ للإشارة إلى أن الفعل المذكور في الاستخدام قد جاء بمعنى الفعل الآخَرِ. ووقوعُ حرف الجر موقعَ حرفِ جرٍ آخَرَ، مسألةٌ أخرى سأناقشُها في المبحث الثالث من هذا الفصل.

وقد استدرَكَ بعضُ الباحثين على ابن جني عدم شمول مفهومه المذكور آنفاً، إذْ لم يجرِ هذا المفهوم على اللفظ المشتق عندما يُضَمَّن معنى لفظٍ مشتقٍ آخَرَ، ولم يجرِ أيضاً على المصدر، وما كان يتعدى بحرف جرٍّ خاص فتعدَّى بنفسه، وما كان لازماً فضُمِّنَ معنى فعلٍ متعدٍّ بنفسه[2].

ونقل الشهاب الخفاجي عن السيِّد السَّنَد قصَرَهُ التضمينَ أيضاً على الأفعال[3]، وقد ارتضى مجمع اللغة العربية بالقاهرة أن يكون التضمين مختصاً بالفعل، وقرَنَ به ما في معنى الفعل جارياً مجراه، فعرَّف التضمين بالآتي: ((أنْ يؤديَ فعلٌ أو ما في معناه، في التعبير، مؤدَّى فعلٍ آخَرَ أو ما في معناه، فيُعْطَى حكمَهُ في التعدية واللزوم))[4].

وإذا كان هؤلاء قد قصروا التضمين على الأفعال وما جرى مجراها، فقد وسَّع آخَرونَ دائرة التضمين، بتوسيعهم مفهومَه ومجال استخدامه ليشمل الفعلَ

(١) الخصائص: ٣١٠/٢.

(٢) ينظر: التضمين (أحمد الإسكندري): مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، جـ١، ١٩٣٥م، ص٨١.

(٣) ينظر: حاشية الشهاب: ٢١١/١.

(٤) قرار التضمين: مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة: جـ١، ص٣٣.

وغيرَه من أقسام الكَلِم الأخرى. يقول ابن هشام: ((قد يُشْرِبُونَ لفظاً معنى لفظٍ، فيُعطونَه حكمَه، ويُسَمَّى ذلك تضميناً))[1]. وهذا هو أشهر التعريفات، وأكثرها قبولاً عند معظم الباحثين، وصانعي معجمات الاصطلاح والباحثين[2].

والراجح في تقديري قَصْرُ التضمين على الأفعال وما جرى مجراها من الألفاظ الدالة على الأحداث (مصادرَ كانت أم أوصافاً مشتقة)، فهي وحدَها التي يجري عليها مفهوم التضمين الذي ذكره ابنُ جني، وهي وحدها التي يجري عليها مفهوم التضمين الذي يرتضيه البحث، على النحو الذي سيأتي ذكرُه بعد قليل. لذا:

- يُرَدُّ القولُ عندي بتضمينِ الأسماء المبنية معنى الحرف، وجَعْلِ التضمين علةً لبنائها، وإنما علةُ بنائها المشابهةُ كما ذكرتُ قبلُ.
- ويُرَدُّ القولُ أيضاً بنيابة حرف الجر عن حرفِ جرٍ آخر، وهذه المسألة سيكون المبحث الثالث مخصصاً لها.

٢- خلاف النحويين في تخريج أمثلة التضمين:

اختلف البصريون والكوفيون في تخريج الأمثلة الواردة على حدِّ التضمين[3]:

- مذهب البصريين عدم نيابة حروف الجر بعضِها عن بعضٍ قياساً، وما أوهَمَ ذلك من الأمثلة الواردة على هذا الحد، حُمِلَ على أحدِ ثلاثةِ أوجُهٍ:

أ- تأويل المثال تأويلاً يقبله اللفظُ، كاستعارة الحرف الذي تعدَّى به الفعلُ

(١) مغني اللبيب: ٦٨٥/٢.

(٢) ينظر: حاشية الصبان: ٩٥/٢ (المتن)، وحاشية ياسين: ٤/٢، وكشَّاف اصطلاحات الفنون: ٨٩٦/٤ (١٨٦١م)، والجوهر الثمين: ١١.

(٣) ينظر التفصيل في: مغني اللبيب: ١١١/١، شرح التصريح: ٤/٢، حاشية الصبان: ٢١٠/٢، التضمين (الإسكندري): ١٨٤- ١٨٥.

المذكورُ لمعنى الحرف الذي كان ينبغي أن يتعدَّى به، على طريق الاستعارة التبعيَّة، إن سَهُلَ تطبيقُ هذه الاستعارة على الحرف بكل شروطها

ب- التوسع في استعمال الفعل المذكور، أو ما يقوم مقامه ((في معنى لا يُتبَادَرُ منه لأول وهلة، إذا لم يكن ثمة حرفٌ يُستعار، بأن استُعمِلَ الفعلُ المتعدي بحرفِ جرٍّ خاصٍّ، استعمالَ اللازم، فلم يتعدَّ إلى مفعولٍ أصلاً، أو تعدَّى، ولكنْ بحرفِ جر آخَرَ، لا يُستَساغ بلاغةً إجراءُ الاستعارةِ فيه))[1]، وهذا هو التضمين المختص بالأفعال وما جرى مجراها.

جـ- حَمْل التعدية أو اللزوم غير المألوفين في الفعل على سبيل نيابة بعض الحروف عن بعض شذوذاً، لا عن طريق القياس. ولا يحكمون بالشذوذ إلاَّ إذا قَبُحَ تطبيقُ الاستعارة في الحرف، أو التضمين في الفعل وما جرى مجراه.

والملحوظ أن الشائع في توجيهات البصريين هو الوجه الثاني وهو تضمين الفعل معنى فعلٍ آخر يتناسب ومكونات السياق الأخرى، تعديةً ولزوما، وقد وُصِفَ هذا المذهب بأنه مذهب الحُذَّاق، وفقهاءِ أهلِ العربية[2].

- مذهب الكوفيين هو حَمْل هذه الأمثلة على نيابة حروفِ الجر (أو الخفض بمصطلحهم)، بعضِها عن بعض*. إذ يجوز عندهم أن ينوب بعضُ هذه الحروف عن بعضٍ بطريق الوضع، ولا يجعلون ذلك شاذاً، وتبعهم في ذلك بعضُ المتأخرين من النحويين، وقد وصف ابنُ هشام مذهب الكوفيين بأنه أقل تعسفاً[3]، في حين وصفه ابنُ القيم بأنه مذهبُ ظاهريَّةِ النحويين[4].

---

(١) التضمين (الإسكندري): ١٨٥.

(٢) ينظر: بدائع الفوائد: ٢١/٢.

* لا يجري هذا التوجيه على كل الأمثلة المذكورة في هذه المسألة، ويتضح ذلك عند حديثنا القادم في (صور نيابة الفعل عن الفعل على حدِّ التضمين).

(٣) ينظر: مغني اللبيب: ١١١/١.

(٤) ينظر: بدائع الفوائد: ٢١/٢.

٣ـ خلاف النحويين والبيانيين في بيان حقيقة التضمين:

الشائع عند النحويين أن فائدة التضمين أن يؤدَّى بكلمةٍ واحدةٍ مؤدَّى كلمتين[١]، فيُعْطَى باللفظ الواحد مجموعُ معنيين. وهنا اختلف النحويون والبيانيون في هذه الدلالة المزدوجة للألفاظ المحمولة على التضمين اختلافاً كبيراً:

- ما المعنَيان المؤدَّيان باللفظ المذكور؟
- هل يؤدَّى المعنَيانِ باللفظِ نفسهِ، أو يؤدَّى باللفظِ معنىً، وبقيدٍ محذوفٍ معنىً آخَرُ؟
- هل هما حقيقيان، أو يختلفان من حيثُ الحقيقةُ والمجاز؟

لقد وجد النحويون والبيانيون في هذه المسألة مجالاً واسعاً لبسط آرائهم، فهناك قائلون بالمجاز في أحد المعنيين، مع اختلافٍ بينهم في نوعه، وذهب آخرون إلى أن الدلالتين حقيقيتان، وحاول فريق ثالث أن يوفق بين الرأيين فقال بوجود الحقيقة والمجاز معاً في اللفظ المحمول على التضمين، وقد بلغت عدَّة أقوال النحويين والبيانيين في هذه المسألة ثمانيةً، استوفاها جميعَها الشيخ ياسين في حاشيته على التصريح[٢]، وهذا ملخَّصٌ لها من صنعةِ الشيخ أحمد الإسكندري[٣]:

الأول: أن دلالة التضمين من المجاز المرسَل، لأن اللفظ استُعمِلَ في غير معناه، لعلاقةٍ وقرينةٍ. وهذا هو المفهوم من كلام ابن جني وابن هشام، وعليه

(١) ينظر: مغني اللبيب: ٦٨٥/٢، والتضمين(صلاح الدين الزعبلاوي): مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق: م٥٥، جـ١، ١٩٨٠م، ص٦٢ـ ٦٣.

(٢) ينظر: حاشية ياسين: ٤/٢ـ ٧. وينظر شيءٌ من هذه الآراء في: الأشباه والنظائر: ٢٤١/١ـ ٢٤٤، حاشية الشهاب: ٢١١/١ـ ٢١٢، كشاف اصطلاحات الفنون: ٩٨٦/٤ (١٨٦١م)، حاشية الصبان: ٩٥/٢، الجوهر الثمين: ١٦ـ ٣٠، التضمين (الإسكندري): ١٨٧ـ ١٨٩، التضمين (الزعبلاوي): ٦٢ـ ٦٣، النحو العربي نقد وبناء: ١٥٥ـ ١٥٦، حقيقة التضمين ووظيفة حروف الجر: مجلة المجمع العلمي العراقي: م٣٢، جـ٣ـ ٤، ١٩٨١م، ص١٦٢.

(٣) ينظر: التضمين (الإسكندري): ١٨٧ـ ١٨٩.

يُقْضَى بقياس التضمين، لأن المجاز قياسي.

الثاني: أن فيه جمعاً بين الحقيقة والمجاز، ولكنْ بتأويلِ أنَّ الفعلَ المذكور في التركيب دلَّ على معناه الحقيقي، وعلى المعنى الملحوظ بطريق اللزوم بذكر القرينة، والتضمين على هذا القول قياسيٌّ أيضاً، لأن دلالة المذكور على حقيقته لا تحتاج إلى قياس، ودلالته على الملحوظ باللزوم مجاز، والمجاز قياسيّ، على أنَّ بعض علماء الأصول يُجوِّزون الجمعَ بين الحقيقة والمجاز في لفظٍ واحد.

الثالث: أن الفعل المذكور مستعمَلٌ في حقيقتِهِ، ولم يُشْرَبْ معنى غيره، ولكنْ مع حذفِ قيدٍ مأخوذٍ من الفعل الآخر المناسب، بمعونة القرينة اللفظية، وهذا القيد هو (حال) مأخوذة من الفعل الآخر المناسِب، ثم اختلف أصحاب هذا القول في تقدير المحذوف، فتارةً يجعلون المذكور ((أصلاً في الكلام، والمحذوف قيداً فيه على أنه حال، كقوله: ﴿**وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ**﴾[1]، أي: حامدينَ، وتارةً يُعكَس فيُجعَلُ المحذوف أصلاً، والمذكور مفعولاً كما مرَّ في (أُنْهِي حَمْدَهُ) أو حالاً كما في ﴿**يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ**﴾[2]، أي: يعترفون مؤمنين به، ولما كانت مناسبتُهُ للمذكور بمعونةِ ذكرِ صلتهِ قرينةً على اعتباره، جُعِلَ كأنه في ضمنه، ومن ثَمَّة كان جَعْلُه حالاً وتَبَعاً للمذكور أوْلى من عكسه))[3].

وهذا القول الثالث هو قول البيانيين، وقد وُصِفَ التضمينُ على حدِّ قولهم بأنه (تضمين بياني)، ويعرَّف بأنه ((تقديرُ حالٍ يناسبُها المعمولُ بعدها، لكونها تتعدَّى إليه على الوجه الذي وقع عليه ذلك المعمول، ولا تُناسِبُ العاملَ قبلها، لكونِهِ لا يتعدى إلى ذلك المعمول على الوجه المذكور))[4]. والغالب على أقوال

(١) من سورة البقرة: ١٨٥.

(٢) من سورة البقرة: ٣.

(٣) حاشية الشهاب: ١/٢١١.

(٤) حاشية الصبان: ٢/٩٥.

النحويين أن التضمين البياني غيرُ النحوي، في حين ذهب آخرون إلى أنهما شيء واحد[1].

والتضمين على هذا القول الثالث قياسي أيضاً، لأنه من بابِ حذفِ العاملِ لدليلٍ، والمحذوفُ لعلةٍ كالثابتِ، فدلالتُه على المحذوف حقيقةٌ، وإنْ كان من باب مجاز الحذف فهو قياسي أيضاً.

الرابع: أن اللفظ المذكور مستعمل في معناه الحقيقي، ولكنه مستتبعٌ معنى آخَرَ يناسبه، من غير أن يُستعمَلَ هو فيه، ومن غير أن يُستعمَلَ له لفظٌ آخَرُ، فيكون الكلام من باب الحقيقة التي قُصِدَ منها معنىً آخرُ يناسبُها، ويتبعُها في الإرادة، كما يدل تأكيد الخبر على إنكار المخاطَب، فلا مجاز، ولا كناية، ولا حذفَ على هذا القول، والكلام مستعمل في معناه الحقيقي، والتضمين على هذا القول جائز غير ممنوع.

الخامس: أن المعنيينِ مرادانِ على طريق الكناية، فيراد المعنى الأصلي توصلاً إلى المعنى المقصود، ولا حاجةَ إلى التقدير إلاَّ لتصوير المعنى، وضُعِّف هذا القول بأن الكناية يصحُّ معها إرادةُ المعنى الحقيقي، وصرفُ النظر عن المعنى اللازم، ولا كذلك التضمين، فإن المعنيينِ مرادانِ فيه حتماً.

السادس: أن المعنيينِ مرادانِ على طريق عموم المجاز، وهذا القول غيرُ متَّسقِ التخريج.

السابع: أنه مجاز عقلي، في النسبة غير التامة بين الفعل ومتعلقاته.

الثامن: أنه نوع مستقلٌّ من أنواع الكلام العربي، وقسمٌ رابع للحقيقة والمجاز والكناية، وهو اختيارُ ابن كمال باشا، وقد خرَّجه، ولكنْ عُورِضَ تخريجُه.

---

(١) ينظر: حاشية الصبان: ٢/٩٥.

وقد أضاف الشيخ أحمد الإسكندري قولاً تاسعاً، مستوحى من تخريج النحويين الذي ذكرناه من قبل، هو ((طَرْدُ الباب على التجوز في الحرف، فمن العلماء ومَنْ يُجْري الاستعارة التبعية في لفظ (في) من قوله تعالى: ﴿ **وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ** ﴾[1]، ومنهم مَنْ يعدل إلى التضمين في الفعل، فيضمِّن (أُصلِّب) معنى (أجعَلُ، وأصنَعُ، وأُثبِّتُ)))[2].

٤ـ خلاف النحويين في قياس التضمين:

الخلاف في قياس التضمين مبنيٌّ على الخلاف في حقيقة التضمين التي ذكرنا سابقاً أقوال النحويين والبيانيين فيها. والغالب على أقوالهم أنه مقيس، فالكوفيون يذهبون إلى القياس فيه لأنهم يُحيلُون البابَ كلَّه على نيابة بعض حروف الجر عن بعضٍ بالوضع، وبعض البصريين يقولون بالقياس في تضمين الفعل معنى فعلٍ آخر يتعدى بذلك الحرف المستخدَم، وهو قياسي عند جميع البيانيين، وكذا عند المتأخرين من النحويين[3]. لذا جاء قرار مجمع اللغة العربية الملكي بالقاهرة مرتضياً القياسَ في التضمين ـ وهذا هو الراجح في تقديري ـ مشروطاً بثلاثة شروط هي[4]:

أـ تحقُّق المناسبة بين الفعلين.

بـ وجود قرينة تدل على ملاحظة الفعل الآخر، ويُؤْمَن معها اللبسُ.

جـ ملاءمة التضمين للذوق العربي.

والشرطان الأول والثاني هما من شروط البلاغيين لتحقيق المجاز (القرينة والمناسبة)، أمَّا الشرط الثالث ففيه إبهام شديد ((لأن تحديد الذوق العربي الآن

(١) من سورة طه: ٧١.

(٢) التضمين (الإسكندري): ١٨٩.

(٣) ينظر التفصيل في: حاشية الصبان: ٩٥/٢، التضمين (الإسكندري): ١٩١ـ ١٩٥، التضمين (الزعبلاوي): ٦٨ـ ٧٠.

(٤) ينظر: قرار التضمين: ص٣٣.

من المُعْضِلات، وملاءمةُ الذوق تبقى مسألةً نسبيةً)).[1]

هذه هي أبرز ملامح الخلاف بين علماء العربية: نحويينَ وبيانيينَ، في بيان حقيقة التضمين، وتخريج أمثلته نحوياً، والقياس على هذه الأمثلة المسموعة، وهو خلافٌ تعدَّدَتْ فيه الآراءُ والمذاهبُ والحُجَجُ، وتباينَتْ، فتخلَّقَ من هذه الآراء والاتجاهات المتباينة مسألةٌ نحويةٌ متشعبة المسالك والدروب، لذا لا نعجب إذا عَلِمْنا أن ابن درستويه يحمل على النحويين في هذه المسألة، داعياً إلى إبطالها، وإخراجها من إطار الدراسة النحوية، فالقول بالتضمين عنده ((إبطالٌ لحقيقة اللغة، وإفسادُ الحكمةِ فيها، وضِدُّ ما يُوجِبُه العقلُ والقياس، وهو عنده دليلٌ على فساد مذهب القائلين به))[2]، ولا تأخذنا الدهشةُ إذا وجدْنا أبا نِزار الملقَّب بملك النحاة يضيق ذرعاً بهذه المسألة، ويعدُّها إحدى المسائل العشر المُتْعِباتِ إلى الحَشْر[3].

يتضح مما سبق أن أساس التضمين هو المعنى المؤدَّى بالفعل أو ما جرى مجراه❖، في سياق تركيبه مع العناصر الأخرى، إذْ ذكر النحويون أن اللفظ يُضَمَّنُ معنى لفظٍ آخَرَ، فيُعْطَى حُكْمَه، وقد عبَّر ابنُ هشام عن هذا المفهوم بإشرابُ اللفظ معنى لفظٍ آخر[4]، لذا عُدَّ التضمين من قبيل الحمل على المعنى[5].

وسيكون بيان مفهوم التضمين، ودلالته، واستخدامه ـ كما يرتضيه البحث ـ على النحو الآتي:

أولاً:

لقد جاء لفظ (الإشراب) بمعنى (المَزْج والخلط)، لذا ذهب النحويون إلى

(١) تناوب حروف الجر: ٥٣.

(٢) ابن درستويه: ١٢٦.

(٣) ينظر: الأشباه والنظائر: ٦٠/٦، ٩٨ـ ١٠١، وملك النحاة: ١٢٣ـ ١٢٦.

❖ رجَّحتُ في الحديث السابق قَصْرَ التضمين على الأفعال وما جرى مجراها حسبُ.

(٤) ينظر: مغني اللبيب: ٦٨٥/٢.

(٥) ينظر: الخصائص: ٤٣٧/٢، والحمل على المعنى: ٢٥١ وما بعدها.

القول بأن فائدة التضمين أن تؤدي الكلمة مؤدَّى كلمتين[1]، هما الكلمة المستخدمة، والكلمة المتضمَّن معناها، واختلفوا في هذين المعنيين على النحو الذي ذكرتُه من قبل.

وفي تقديري أن الأمر ليس على هذه الصورة المتصوَّرة، إذْ لا يكون إشرابٌ على مستوى المعاني والدلالات الحقيقية للألفاظ، وإنما يكون القولُ بالإشراب على مستوى النطق بالأصوات اللغوية، إذ يتم المزج بين صوتين، فيُنْطَقُ بصوتٍ تحسُّ من جَرْسِه بهذا الإشراب، فقد يكون المزج بين الأصوات الصامتة كالحروف التي وصفها سيبويه بأنها فروع تُستحسَن في قراءة الأشعار والقرآن، مثل الشين التي كالجيم، والصاد التي كالزاي[2]، وقد يكون المزج بين الأصوات الصائتة (الحركات)، كالضمة المُشْرَبَةِ كسراً، والكسرةِ المُشْرَبَةِ ضماً[3].

فالإشراب على مستوى المعاني والدلالات الحقيقية للألفاظ غير وارد في تقديري عند بحث هذه المسألة، إذْ يكون اللفظ دالاً بأصل وضعه على معنىً واحد، أو عدةِ معانٍ معجمية يرتبط بعضُها ببعضٍ بوشائج صلةٍ لا تنفصم، وهي معانٍ محفوظة في معجمات اللغة، ولكنْ لا يؤدي اللفظُ الواحد، وفي السياق الواحد، إلاَّ معنىً واحداً حسبُ. فالفعل المستخدَم في تركيبات الأمثلة المحمولة على التضمين لا يؤدي بلفظه سوى معنى واحد، بدليلِ أنه لا يعمل - من الناحية الإعرابية- العملَ الذي عليه أصلُ وضعهِ، وإنما يعمل عملَ الفعل الآخر الذي جاء بمعناه، فهو إذن يؤدي معنى الفعلِ الذي تضمَّن المذكورُ معناه، فعمِلَ عمَلَه. وهذا من الناحية اللفظية التي تقوم عليها الصناعةُ النحوية، فالمعنيان المستفادانِ تكون استفادتهما معاً من السياق لا من اللفظ نفسه، ولنأخذ مثالاً لبيان

(١) ينظر: مغني اللبيب: ٦٨٥/٢.

(٢) ينظر: كتاب سيبويه: ٤٠٤/٢.

(٣) ينظر: الخصائص: ١٢٣/٣.

ذلك عليه، هو قوله تعالى: ﴿ **فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ** ﴾[1]، فقد قيل: إن الفعل (يخالفون) ضُمِّن معنى (يصدُّون) أو (يُعْرِضون)[2]، فـ (يخالفون) متعدٍ بنفسه إلى المفعول به في الأصل، ولكنه جاء في اللفظ متعدياً بوساطة (عن) الجارَّة لمجيئة بمعنى أحد ذَيْنِكَ الفعلين، فهو يؤدي بلفظه في السياق معنىً واحداً، هو معنى الفعل الذي جاء هو بمعناه (يصدون ـ يُعْرِضون). فهذا المعنى مستفاد بقرينة إعرابية هي عمل الفعل (يصدون ـ يُعرِضون) في المفعول بوساطة حرف الجر (عن).

أمَّا المعنى الآخَرُ المستفاد من سياق هذه الآية ـ وهو معنى المخالفة ـ فمستفاد بقرينةٍ لفظيةٍ، وهي ذِكْرُ الفعل لفظاً في الكلام، ولكنه متجرد من معناه الوضعي (المعجمي) بسبب حَمْلِه معنى الفعل الآخر ـ لأنه لا يحمل بنفسه معنيين معجميين ـ ومتجرد أيضاً من عمله الإعرابي (وهو الوصول بنفسه إلى المفعول من غير وساطة الجار). يقول ابن القَيِّم في هذه المسألة: ((وهذه قاعدة شريفة جليلة المقدار، تستدعي فطنةً ولطافةً في الذهن، وهذا نحو قوله تعالى: ﴿ **عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ** ﴾[3]، فإنهم يُضَمِّنُونَ (يشرب) معنى (يُرْوَى)، فيعدونه بالباء التي تطلبها، فيكون في ذلك دليلٌ على الفعلين: أحدهما بالتصريح به، والثاني بالتضمين والإشارة إليه بالحرف الذي يقتضيه، مع غاية الاختصار، وهذا من بديع اللغة ومحاسنها وكمالها))[4].

هذه هي دلالة الفعل في حالة التضمين ـ كما تبدو لي ـ إذ يتخلى الفعلُ عن دلالته الأصلية، عند تضمينه معنى فعلٍ آخَرَ، يقول الكندي: ((إذا ضُمِّنَتْ

(١) من سورة النور: ٦٣.

(٢) ينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ق١، جـ٣، ص٤٥٣.

(٣) من سورة الإنسان: ٦.

(٤) بدائع الفوائد: ٢١/٢

كلمةٌ معنى كلمةٍ أخرى، ووُصِلَتْ بصلتها، لم يبقَ معناها الأول مرادًا))[1]، ويحمل هذا الفعلُ معنى الفعلِ المضمَّنِ معناه فيه، أما المعنى الآخر المستفاد من السياق فعلى سبيل التلازم والاستدعاء، على النحو الذي ذكرتُه آنفاً، إذْ يبقى في ذهن المتلقِّي شيء من دلالة الفعل المذكور لفظاً- وهي التي وصفها الكفوي بأنها غيرُ مُرادَةٍ- ممتزجةً في الذهن بدلالة الفعل المضمَّن معناه في المذكور.

هذه هي دلالة التضمين النحوي، أمَّا البيانيون فعندهم أن الفعل المذكور مستعمَلٌ في معناه الحقيقي، مع حذفِ حالٍ مأخوذة من الفعل الاخَرِ المرادِ معناه أيضاً، بمعونة قرينةٍ لفظية.

ثانياً:

ذكرتُ غيرَ بعيدٍ أن الفعل المذكور تخلَّى عن معناه الأصلي، وحمل معنى الفعل المضمَّن معناه فيه، فما حقيقة التغيير الحاصل في أمثلة هذه المسألة، الذي جعل الفعلَ يتصف بذلك؟ في تقديري أن (احتلال الموقع) هو أساس فهم التغيير الحاصل في السياقات التعبيرية الداخلة في إطار التضمين، ففي قوله تعالى: ﴿ **وَاصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ** ﴾[2] ذكر النحويون أن (اصبِرْ) - وهو لازم في الأصل - ضُمِّنَ معنى (احبِسْ) المتعدي[3]، فجاء في الأستخدام متعدياً، لذا يكون التغيير الحاصل من الأصل إلى الاستخدام على النحو الآتي:

واحبِس نفسك مع الذين... ← و ∅ نفسك مع الذين ...← واصبِرْ نفسك مع الذين... فما حصل هو الآتي:

(١) الكليات: ٣٢٠/٥.

(٢) سورة الكهف: ٢٨.

(٣) ينظر: الأمالي الشجرية: ١٤٥/١.

١ـ أُسقِطَ الفعلُ (احبِسْ) من الأصل

٢ـ حلَّ محلَّ الفعل المُسْقَطِ فعلٌ يشبهه في المعنى، أو يقاربه فيه، فـ (اصبِرْ نفسك) معناه (احبِسْها)[١] ، وتقارُبُ الفعلين في المعنى وتناسُبُهما هو مسوِّغ إحلال أحد الفعلين محلَّ الآخَر، كما هو شرط من شروط التضمين في قرار المجمع القاهري المذكور آنفاً. وهنا ليس الفعل المذكور بمعنى الفعل المحذوفِ نفسِه، وإنما هما متشابهان معنىً، فإذا كان الغرض من التضمين هو الاتساع في التعبير، وإفادة معنيين من السياق: معنى الفعلِ المذكور، ومعنى الفعل المضمَّن معناه في المذكور ـ على النحو الذي أوضحته سابقاً ـ ((انتفى على هذا أن يُضَمَّنَ الفعلُ معنى فعلٍ هو في معناه))[٢] .

٣ـ احتلال الموقع يقتضي أن يحمل الفعلُ الحالُّ في موقع الإسقاط شيئاً من خصائص الفعل المُسْقَطُ من الاصل ،لذا يحمل الفعلُ المذكور خصيصَتَيْنِ من خصائص الفعل المُسْقَط :

أـ معناه، فيتخلَّى الفعلُ المذكور عن دلالته المعجمية، التي هو عليها في الأصل، ليحمل معنى الفعلِ المسقَطِ، المدلول عليه بالقرينة الإعرابية كما ذكرنا من قبل ، فالدلالة التي أصبح يحملها الفعلُ المذكور في السياق المعيَّن، هي دلالة معجمية مقيَّدة بسياق خاص، على سبيل احتلال الموقع ، لا على سبيل أصل الوضع.

ب ـ عمله الإعرابي (مقتضيات تركيبه) ، فيتخلَّى الفعل المذكور عن عمله الأصلي من حيث التعديةُ واللزوم ـ إذ هو لازم في الأصل ـ ويحمل إعمال الفعل المسقَطِ، بعد أنْ حمل معناه، فيكون الفعل المذكور هو العامل في المفعول المذكور.

(١) ينظر : الأمالي الشجرية : ١٤٥/١.

(٢) التضمين (الزعبلاوي) : ٦٢ .

واحتلال الموقع، وحَمْل اللفظ المذكور شيئاً من خصائص المسقَطِ من الموقع، هو جوهر ظاهرة النيابة التي يُعنَى البحثُ بدرسها فالتضمين ـ إذن ـ صورة من صور النيابة في النحو العربي، يقول الدكتور إبراهيم السامرائي: ((وقد أنابوا فعلاً عن فعلٍ آخَرَ على سبيل التضمين))[1]، ولأن التضمين صورةٌ من صور النيابة في التركيبات الجُملية، فكل تضمين نيابة وليست كلُّ نيابةٍ تضميناً، فالنيابة أعم من التضمين، والتضمين أخصُّ منها.

ثالثاً:

إذا كان مدارُ الأمر في التضمين هو (الدلالة) التي يحملها الفعلُ النائب من الفعل المنوب عنه، وهي التي اقتضت أن يحملَ النائبُ بسببها (عملَ المنوب عنه) أي (مقتضيات تركيبه)، فلا تضمين في حروف المعاني، أي: لا نيابةَ لحرف الجر عن حرفِ الجر الآخَرِ ـ كما يقول الكوفيون في تخريجهم لأمثلة هذه المسألة ـ لأن حروف الجر ـ وكذا حروف المعاني عامَّةً ـ لا تدل في أصل وضعها على معنى في ذاتها، وإنما تدل على معنى في غيرِها، كما قال النحويون[2]، أي إن المعاني التي تؤديها هذه الحروف ((هي من نوع التعبير عن علاقات في السياق))[3] وسيجري الحديث في هذه المسألة تفصيلاً، في المبحث الثالث من هذا الفصل.

رابعاً:

تأسيساً على ما سبق ذِكْرُه، يذهب البحث إلى إبطال القول بالتضمين في الأسماء المبنيَّة، وهي الأسماء التي ذهب النحويون إلى القول بأنها تضمَّنَتْ معنى حقه أن يؤدَّى بالحرف، كأسماء الشرط والاستفهام والإشارة، صارفين النظر عن السياقات التي تَرِدُ فيها هذه الأسماء، وما يضيفُه كلُّ سياق من دلالة وظيفية لهذه

(١) النحو العربي، نقد وبناء: ١٦٧

(٢) ينظر: الجنى الداني: ٨٥.

(٣) دراسات في الأدوات النحوية: ٢٦.

الأسماء، أو الأدوات ـ كما يسميها المحدثون ـ وقد رجَّحْتُ سابقاً القولَ بأنَّ علةَ بناء هذه الأسماء هي المشابهة، لا التضمين، ولا النيابة[1] وردِّي القول بتضمين هذه الأسماء معانيَ الحروف آتٍ من حيثُ إن هذه الأسماء المبنية لا دلالةَ لها على المعنى مفردةً خارج السياق، وإنما تتحدد دلالتها من خلال السياق الذي ترِدُ فيه، فهي من هذه الناحية كحروف المعاني، التي تؤدي معانيَ وظيفيةً هي من نوع التعبير عن علاقاتٍ ناشئةٍ في السياق، ولا تؤدي معانيَ معجميةً، لذا صُنِّفَتْ هذه الأسماء المبنيةُ في جداول الأدوات التي تشملها مع الحروف عند المحدثين. وفي كلام النحويين ما يومئ إلى هذا الأمر، فابن يعيش ينقل عن غيره تعقيبه على حدِّ النحاة الحرفَ بأنه ما دلَّ على معنى في غيره، فيقول((وقد زعم بعضُهم أن هذا الحدَّ يفسُدُ بأينَ وكيفَ ونحوهما من أسماء الاستفهام، ومَنْ وما ونحوهما من أسماء الجزاء، فإن هذه الأسماء تفيد الاستفهام في ما بعدها وتفيد الجزاء، فتُعلِّقُ وجودَ الفعل بعدها على وجود غيره، وهذا معنى الحروف))[2].

وابن هشام في الباب الأول من المغني يضع (المفردات) مصطلحاً للألفاظ التي فسَّرها في الجزء الأول وبعض الثاني، وهي ليست حروفاً حسبُ ـ بحسب تفريق النحويين بين الاسم والحرف ـ وإنما تشمل الحروف، وبعض الأدوات الأخرى، ومنها أسماء الشرط والاستفهام وبعض الظروف، فيقول ((وأعني بالمفردات الحروفَ، وما تضمَّن معناها من الأسماء والظروف))[3].

وإذا كانت هذه المبنيَّات لا تستقلُّ بنفسها في الدلالة على المعنى، فهي كالحروف، لذا لم تُدْخَلْ في الجداول التصريفية للُّغة العربية، أي إنها ليس لها معانٍ معجميةٌ خاصةٌ بها في أصل الوضع، وإنما يتحدد معناها من خلال السياق.

(١) ينظر: ص ١٥٣ـ ١٥٥ من هذا البحث.

(٢) شرح المفصَّل: ٢/٨

(٣) مغني اللبيب: ١٣/١

فـ (ما) مثلاً إذا جاءت هكذا غُفْلاً من السياق، فلا يمكننا أن نستدلَّ على ماهيتها، من حيثُ كونُها اسماً أو حرفاً، ولا على معناها في حال الاسمية أو الحرفية، فالسياق هو الذي تتحدد فيه هذه المعاني، وهذه الماهية، وهي معانٍ وظيفيةٌ لامعجمية كما ذكرتُ من قبل.

والذي يبدو لي أن النحويين ذكروا التضمين في الأسماء المبنية، وهم يقصدون منه معناه اللغوي، لا الاصطلاحي، إذِ المفهومُ الاصطلاحي له ملامح محدَّدة لا تجري على الأسماء المبنية، ويدل على ذلك أنهم قالوا بالتضمين أيضاً في بعض الأسماء المبنية الأخرى، غير أسماء الشرط والاستفهام التي قالوا إنها تضمنت معنىً حقُّه أن يؤدَّى بالحرف، فقد ذكروا في هذه الأسماء الأخرى أن بعضها تضمن معنى اسمٍ آخر مبنيٍّ مثلِه، وأن بعضها تضمن معنى حرف آخر غيرِ ما ذكرناه من قبل، وأن بعضها تضمن معنى فعلٍ من الأفعال[1].

أما الأسماء التي تحمل دلالةً على الحدث ـ مصادرَ كانت أم أوصافاً مشتقةً ـ فهذه محمولةٌ على الأفعال، في إمكان حدوث التضمين (النيابة) بينها. فمن تضمين المصدر معنى مصدر آخر ما ذكره النحويون في قوله تعالى: ﴿ **أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ** ﴾[2]، فقد ضُمِّنَ (الرفَثُ) معنى (الإفضاء)، أي ناب عنه باحتلال موقعه في سياق التركيب، فحمل معناه ومقتضيات تركيبه، فعُدِّيَ بـ (إلى)، وهو مُعَدَّى في الأصل بالباء أو (مع)[3]. ومن تضمين الوصف المشتق معنى وصفٍ آخر قوله تعالى: ﴿ **حَقِيقٌ عَلَى أَنْ لَا أَقُولَ عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ** ﴾[4]، فضمِّن (حقيق) معنى (حريص)، على بعض الأقوال في تخريجه[5].

(١) تنظر أمثلة لذلك في: الخصائص: ٣٠٢/٢» ٥١/٣ (تضمن أسماء الأفعال معنى لام الأمر)، أمالي السهيلي: ٧٢ (تضمن رُبَّ معنى الفعل قَلَّ و أَقَلَّ)، مغني اللبيب: ١٧٥/١ (تضمن قطُّ معنى مُذْ و إلى).

(٢) من سورة البقرة: ١٨٧

(٣) ينظر: الخصائص: ٣١٠/٢، ومغني اللبيب: ٦٨٥/٢، وروح المعاني: م١، جـ٢، ص٦٤.

(٤) من سورة الأعراف: ١٠٥.

(٥) ينظر: حاشية ياسين: ٥/٢، والتضمين (الإسكندري): ١٩٠.

خامساً:

التضمين بمفهومه الاصطلاحي الذي يرتضيه البحث هو: أن ينوب فعلٌ أو مافي معناه، عن فعلٍ آخَرَ أو مافي معناه، فيحمل النائبُ معنى المنوب عنه، بفعل النيابة لا بأصل الوضع، تاركاً المعنى الذي كان عليه في أصل وضعه قبل النيابة، ويقتضي حملُ المعنى أن يحمل النائبُ العملَ الإعرابيَّ للمنوب عنه أيضاً، أي: مقتضيات تركيبه، من حيثُ التعديةُ واللزومُ، ونوعُ الحرفِ المتعلِّق به.

وتُحَدَّدُ ملامحُ هذا المفهوم الاصطلاحي في الآتي:

١- إخراج الحروف والأسماء المبنية من دائرة التضمين بمفهومه الاصطلاحي، وجَعْل التضمين مختصاً بالأفعال، وما حُمِل عليها من مصادرَ وأوصافٍ مشتقة.

٢- الفعل المذكور في اللفظ لايؤدي بلفظه إلاَّ معنىً واحداً، هو معنى الفعل المنوب عنه، بعد أنْ تخلَّى هو عن معناه الذي كان عليه في الأصل عندما حلَّ نائباً عن الفعل المسقَط، أما القول بإفادة التضمين معنيينِ فقد أوضحتُ رأيي فيه آنفاً.

٣- التضمين صورة من صور النيابة في النحو العربي، فهو أخصُّ منها.

٤- العمل الإعرابي الذي يحمله النائبُ من المنوب عنه (مقتضيات التركيب) مرتبطٌ حدوثُه بحمل النائب دلالة المنوب عنه، كما أنَّ حَمْلَ دلالةِ المنوب عنه تستلزم حَمْلَ عملِه الإعرابي، فهما حكمان متلازمان، لااقتصارَ على واحدٍ منهما دون الآخر في هذه الصورة من صور النيابة.

٥- هذه الصورة من صور النيابة مشروطٌ حدوثُها بشرطينِ مستوحيَيْنِ من الشروط التي وضعها المَجمعُ القاهري، هما:

أ- المناسبة المعنوية، أو التقارب في المعنى بين النائب والمنوب عنه.

ب- وجود قرينة تدل على حمل السياق المستخدَم، على النيابة، وعدم إجرائه على الأصل. وقد استُبْعِدَ الشرطُ الثالث الذي وضعه المجمعُ، لانبهامهِ، كما ذكرنا من قبل.

٦- التضمين مظهر من مظاهر التأويل - كما النيابةُ التي هو صورةٌ منها كذلك- لأننا نحمِلُ الفعلَ المستخدمَ في السياق، أو ما حُمِلَ عليه، على غيرِ ظاهرِ دلالتهِ وعملِه، لتصحيح عمله الإعرابي من حيثُ التعديةُ واللزومُ، على وَفْقِ الدلالة التي يؤديها في السياق، إذِ التأويلُ عند النحويين يدور ((في فَلَكِ حَمْلِ النصِّ على غير ظاهره، لتصحيح المعنى، أو الأصل النحوي))[1].

(١) التأويل النحوي في القرآن الكريم: ١٧/١ .

-٢-

النيابة بين الأفعال وما جرى مجراها
(على حَدِّ التضمين)

خلصتُ في المبحث السابق إلى القول بأن التضمين صورة من صور النيابة بين الأفعال وما جرى مجراها من المصادر والمشتقات، وأن مدار الأمر في هذه المسألة هو المعنى الذي يضطلع الفعل بتأديته في السياق، فإذا حَمَلَ الفعلُ ـ توسعاً ـ معنى فعلٍ آخَرَ تربطه به علاقةُ متشابهةٍ، حَمَل عمله الإعرابي في مكوِّنات السياق الأخرى، من حيث التعديةُ واللزوم.

صُوَرُ نيابةِ الفعلِ عن ال فعِلِ على حَدِّ التَّضمين:

لنيابة الفعل أو ما جرى مجراه، عنِ الفعل أو ما جرى مجراه ـ على حدِّ التضمين ـ صور متعددة، هي:

١ ـ تضمين اللازم معنى المتعدي:

من ذلك قولك (رَحُبَتْكُمُ الدارُ)، فالفعل (رَحُبَ) لازم، ولكنه عُدِّيَ إلى المفعول به (الكاف) لتضمنه معنى (وَسِعَتْكُم)[١] ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ **وَاصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ** ﴾[٢] فـ (اصبِرْ) لازم في الأصل، لكنه جاء متعدياً في الآية لنيابته عن (احبِسْ)[٣].

(١) ينظر: مغني اللبيب: ٥٢٥/٢

(٢) من سورة الكهف: ٢٨

(٣) ينظر: الأمالي الشجرية: ١٤٥/١

٢ـ تضمين المتعدي معنى اللازم :

من ذلك قول ذي الرمة[١] :

وَإن تَعْتَذِرْ بالمَحْلِ مِنْ ذِي ضُرُوعِها إلى الضَّيْفِ يَجْرَحْ في عَرَاقِيبِها نَصْلِي

فقد حمل النحويون (يجرح) على تضمينه معنى (يَعِثْ أو يُفْسِدْ)[٢] ، أو (يؤثِّر)[٣] وأخرجه آخرون من دائرة التضمين بتوجيهه وجهةً أخرى سنذكرها بعد قليل. ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ **وَلا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ تُرِيدُ زِينَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا** ﴾[٤] إذ حُمِلَ (لا تَعْدُ) المتعدي في الأصل على تضمينه معنى (لاتنصرِفْ) اللازم، فَعُدِّيَ ب (عَنْ)[٥] .

٣ـ تضمين ما يتعدى بحرف جر، معنى ما يتعدى بحرف جرٍ آخَرَ :

على هذا كثير من الأمثلة التي قيل فيها بتضمين الفعل معنى فعل آخر، أو بنيابة حرف الجر عن حرف جر آخر ـ وهو مذهب الكوفيين في هذه المسألة ـ وهو المستفاد من قول ابن جني :((اعلم أن الفعل إذا كان بمعنى فعلٍ آخرَ، وكان أحدهما يتعدى بحرفٍ، والآخرُ بآخَرَ، فإن العرب قد تتَّسع فتُوقِعُ أحدَ الحرفين موقع صاحبه، إيذاناً بأن هذا الفعل في معنى ذلك الآخر، فلذلك جيء معه بالحرف المعتاد مع ماهو في معناه))[٦] .

وقد حُمِلَ على ذلك قوله تعالى : ﴿ **أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ** ﴾[٧] .فقد عُدِّيَ الرفثُ بإلى، وهو في الأصل متعدٍ بالباء أو (مع) ،

(١) شرح المفصل:٣٩/٢ ومغني اللبيب٥٢١/٢ والخزانة:١٢٨/٢ والبيت في ديوان ذي الرمة، ص٤٩٠ ، وفيه(عن) بدل(من).

(٢) ينظر : مغني اللبيب : ٥٢١/٢

(٣) ينظر : الخزانة : ١٢٨/٢ ، والجوهر الثمين :٢٨

(٤) من سورة الكهف :٢٨

(٥) ينظر: الأمالي الشجرية : ١٤٨/١، ١٤٧

(٦) الخصائص: ٣١٠/٢

(٧) من سورة البقرة : ١٨٧

فيقال : رفثتُ بالمرأة ، أو معها[1] ، لأنه بمعنى (الإفضاء) الذي يتعدى بـ (إلى).

وربما يكون من هذا بعض الأفعال المتعدية بنفسها إلى المفعول مرةً ، وإلى الآخر بالحرف ، كقوله تعالى : ﴿ **وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ** ﴾[2] ، فقد عُدِّيَ الفعل إلى المفعول الأول (المفسد) بنفسه من غير وساطة ، وإلى الآخر بوساطة (مِنْ) الجارة ، وذلك لتضمنه معنى (يَميزُ)[3] ، وكلا الفعلين متعديان ، ولكنْ (يعلم) لا يتعدى مرةً أخرى بـ (مِنْ) وإنما يتعدى بها (يَميزَ) ، كما في قوله تعالى : ﴿ **حَتَّى يَمِيزَ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ** ﴾[4] .

٤ـ التضمين بين الأفعال المتعدية :

في هذه الصورة يُضمَّن المتعدي إلى مفعولٍ معنى آخر مثلِه في التعدية ، كقوله تعالى : ﴿ **فَأَمَاتَهُ اللَّهُ مِئَةَ عَامٍ** ﴾[5] ، يقول ابن هشام في هذه الآية : إن المتبادر إلى الذهن ((انتصاب (مائة) بأماتَهُ ، وذلك ممتنع مع بقائه على معناه الوضعي ، لأن الإماتةَ سَلْبُ الحياة ، وهي لا تمتدُّ ، والصواب أن يُضَمَّنَ (أماتَهُ) معنى (ألبثَهُ) ، فكأنه قيل : فألبَثَهُ اللهُ بالموتِ مائةَ عامٍ ، وحينئذٍ يتعلقُ به الظرف بما فيه من المعنى العارض له بالتضمين))[6] .

وقد يُضَمَّن المتعدي لواحد معنى المتعدي لمفعولين ، كقوله تعالى : ﴿ **لا يَأْلُونَكُمْ خَبَالاً** ﴾[7] ، فقد تضمن (أَلَى) المعدَّى إلى مفعول واحد في الأصل ـ وهو بمعنى قَصَّرَ وأبطأ في الأصل[8] ـ معنى (مَنَعَ) المتعدي إلى مفعولين ،

(١) ينظر : الخصائص : ٣١٠/٢ ، الأمالي الشجرية : ١٤٧/١ ، مغني اللبيب : ٦٨٥/٢ ، روح المعاني : م١ ، جـ٢ ، ص٦٤

(٢) من سورة البقرة : ٢٢٠

(٣) ينظر : التضمين (الإسكندري) : ١٨٩

(٤) من سورة آل عمران : ١٧٩

(٥) من سورة البقرة : ٢٥٩

(٦) مغني اللبيب : ٥٣٠/٢.

(٧) من سورة آل عمران : ١١٨.

(٨) ينظر : لسان العرب (ألا).

فالأصل: (لايمنعونكم خبالاً)، ومنه قول العرب: (لا آلوك نصحاً، ولا آلوك جهداً) الذي ضُمِّن فيه الفعل معنى (لاأمنعُكَ) فتعدَّى إلى مفعولين[1].

وقد يُضمَّن المتعدي إلى مفعولين معنى المتعدي إلى مفعول واحد ، ومثل هذا يقال في (جَعَلَ) الذي يستخدم في سياقات خاصة متعدياً إلى مفعول واحد والأصل فيه التعدية إلى مفعولين، كقوله تعالى: ﴿ **وَقَدِمْنَا إِلَى مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُورًا** ﴾[2]، ويأتي أصل هذا الفعل في التعدية إلى مفعولين من حيثُ إنه ((لايصلح إلاَّ حيث يراد إثبات صفةٍ للشيءِ، كقولنا: جعلتُه أميراً، وجعلتُه لِصًّا، تريد أنك أثبتَّ له الإمارة، ونسبته إلى اللصوصية، وادَّعيتَها عليه، ورميتَهُ بها، وحكم (جَعَلَ) إذا تعدَّى إلى مفعولين حكم (صيَّرَ).))[3]. فإذا جاء (جعل) متعدياً إلى مفعول واحد، كقوله تعالى: ﴿ **مَا جَعَلَ اللَّهُ لِرَجُلٍ مِنْ قَلْبَيْنِ فِي جَوْفِهِ** ﴾[4]، فهو محمول على نيابته عن (خَلَقَ) المتعدي إلى مفعول واحد، أي تضمينه معناه، يقول الكفوي((كل شيء في القرآن(جَعَلَ)، فهو بمعنى (خَلَقَ)))[5] ويقول أيضاً ((والجَعْلُ الذي له مفعولٌ واحدٌ، فيه معنى التضمين))[6] ، فيكون تقدير الأصل ـ في تقديري ـ ما خلَقَ الله لرجلٍ من قلبينِ في جوفه.

نظرة في شواهد النيابة بين الأفعال وما جرى مجراها (على حد التضمين):

الشواهد التي ذكرالنحويون فيها تضمينَ الفعل أو ما جرى مجراه، معنى فعلٍ

(١) ينظر: مغني اللبيب :٥٢٥/٢.

(٢) من سورة الفرقان :٢٣ .

(٣) دلائل الإعجاز :٤٣٨.

(٤) من سورة الأحزاب : ٤ ، والمفعول به هنا (قلبين) سُبِقَ لفظاً بحرف جر زائد

(٥) الكليات :١٣٥/٢

(٦) المرجع السابق :٣٠٥/٢

آخرَ، أو جارٍ مجراه، من القرآن والشعر، كثيرة[1] وقد وصف ابن جني هذه الكثرةَ بقوله: ((ووجدت في اللغةِ من هذا الفن شيئاً كثيراً، لايكاد يحاط به، ولعلَّه لو جُمِعَ أكثرُه(لاجميعه) لجاء كتاباً ضخماً))[2].

ولكن الذي يبدو لي أن الأمر ليس على هذا النحو من الكثرة، فقد أطلق النحويون مصطلح (التضمين) في كثير من الأحيان، قاصدين منه معناه اللغويَّ (الكفل والإيداع)، لا الاصطلاحيَّ الذي يختص باحتلال الفعل أو ما في معناه موقعَ آخرَ، فيحمل عنه بحكم هذا الاحتلال معناه وعملَه الإعرابيَّ، كما أطلقَ النحويون هذا المصطلح في أحيان أخرى وجهاً من وجوه تخريج بعض الشواهد والأمثلة إعرابياً، بيدَ أنَّ حَمْلَهُ على تخريجٍ آخَرَ غيرِ التضمين هو الأَوْلى – في تقديري – ، وربما حُمِلَتِ الأفعال في كثير من الشواهد التي قيل فيها بالتضمين على أصل وضعِها: دلالةً وعملاً إعرابياً إذا أنعمنا النظر فيها، وأدَرْنا الفِكْرَ في تحليلها تركيباً ودلالةً ((فليس ينبغي أن يُحْمَلَ فعلٌ على معنى فعلٍ آخَرَ، إلاَّ عند انقطاع الأسباب المُوجِبَةِ لبقاء الشيء على أصله))[3].

لذا يمكننا ان نُخرِجَ كثيراً من الأمثلة ـ التي ذكر النحويون فيها أن الفعل أو ما جرى مجراه قد ضُمِّنَ معنى آخَرَ ـ من دائرة التضمين، موجِّهين إياها وِجْهَةً تتَّفِقُ وطبيعةَ تركيب الفعل فيها مع غيره من المكوِّنات الأخرى في السياق، الذي يُذْكَرُ الفعل فيه، ويكون هذا الإخراج على سبيل أحد الوجوه الآتية:

١ـ تقدير عامل محذوف للمعمول المذكور، بَدَلَ جَعْلِ الفعل المستخدم هو العاملَ في المعمول المذكور على سبيل تضمينه معنى فعلٍ آخَرَ. فقد ذكر النحويون

(١) تنظر بعض هذه الشواهد في الأمالي الشجرية: ١٤٥/١ـ ١٤٩، مغني اللبيب ١٠٨/١ـ ١٠٩، ٥٢١/٢، ٥٢٥، ٥٣٠، ٦٧٧، ٦٨٥ـ ٦٨٦، البرهان في علوم القرآن: ٣٨٩/٣ـ ٣٩٣، التضمين (الإسكندري): ١٨٩ـ ١٩١، دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ق١، جـ٣، ص٤٤٨ـ ٤٥٩، ق٣، جـ٢، ص٢٤٦ ومابعدها.

(٢) الخصائص: ٣١٢/٢.

(٣) الأشباه والنظائر: ١٠١/٦، وهذا القول لأبي نزار الملقَّب بملِك النحاة، يُنظر: ملك النحاة: ١٢٤ـ ١٢٥

أنَّ في قول الشاعر[1].

عَلَفْتُها تِبْناً وَ ماءً بارِداً حَتَّى شَتَتْ هَمَّالَة عَيْنَاهَا

تضميناً، فضمَّنوا الفعل (علفتُها) معنى (أطعمتها) الذي يصح تسليط معناه على التبن والماء[2]: وقد عمدوا إلى القول بالتضمين في هذا البيت ((لامتناع عطف المفرد على المفرد، لأن (علفتُها) يصلح تسليطه على التِبْن، لا على الماء))[3].

والامثلة التي حملها بعض النحويين على تضمين الفعل فيها معنى فعل آخر، ضابطها العطف على المفعول به بالواو، والعامل لايصحُّ تسليطه –معنىً– على ما بعد الواو. وفي هذا النوع من الأمثلة مذاهب[4]:

أ- مذهب الجمهور من بصريين وكوفيين أن العطف من قبيل عطف الجُمَل، فَيُضْمَرُ فعلٌ عامل في ما بعد الواو لتعذر العطف بالواو على المفرد[5]، ففي البيت السابق يكون تقدير الأصل: علفتُها تبناً وسقيتها ماءً بارداً، وفي قول الشاعر[6]

إذا ما الغانياتُ بَرَزْنَ يوماً وزجَّجْنَ الحَواجِبَ والعُيُونا

يكون تقدير الأصل: وزججْنَ الحواجبَ، وكحلْنَ العيونَ.

ب- ذهب أبو عبيدة والأصمعي واليزيدي وغيرهم إلى أن ذلك من عطف

(١) معاني القرآن للفراء: ١٢٤/٣، والخصائص: ٤٣٣/٢، واللسان: (زجج)و (علف)، وشرح التصريح: ٣٤٦/١، والصدر في الهمع: ١٣٠/٢، وفي ملحق ديوان شعر ذي الرمة جاء الصدرُ عجزاً في بيت من الرجز ص٦٦٤ صدره (لـمَّا حَطَطْتُ الرَّحْلَ عنها واردا)

(٢) ينظر: التضمين (الإسكندري): ١٩٣.

(٣) تناوب حروف الجر: ٥٨.

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب: ٦٣٥/٢، همع الهوامع: ١٣١/٢.

(٥) ينظر الخصائص: ٤٣٣/٢، والأمالي الشجرية: ٣٢١/٢- ٣٢٢.

(٦) سبق تخريجه ص ١٢٣ من هذا البحث.

المفردات، فيُضَمَّن الفعلُ المذكور معنى فعلٍ آخر ينتظم به المعطوف والمعطوف عليه، كما ذكرنا في البيت الأول، أما البيت الثاني فقد ضمَّنوا فيه (زجَّجْنَ) معنى (حَسَّنَّ)[1] ليتسلط معناه على الحواجب والعيون معاً. وفي قوله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ ﴾[2] ضمَّنوا الفعل معنى (آثَرُوا) ليحسُنَ تسليطه معنى على الدار والإيمان. أما الجمهور فجعلوا (الإيمانَ) مفعولاً به لفعل آخر محذوف هو (اعتقَدُوا).

جـ- ركَّب ابن مالك من هذين المذهبين مذهباً ثالثاً، إذ قال بجواز عطف عاملٍ مضمَر على ظاهر يجمعهما معنى واحدٌ، فتقدير الأصل في الآية السابقة هو: تبوَّءوا الدار واعتقدوا الإيمان ((فاستُغْنِيَ بمفعول اعتقدوا عنه، وهو معطوف على تبوَّءوا. وجاء ذلك لأن في اعتَقَدَ وتَبَوَّأ معنى لازَموا. وهذا الذي ذكره فيه مذهبان خلطهما ابنُ مالك وركَّب منهما مذهباً ثالثاً))[3]

د- اختار أبو حيان مذهباً وسطاً بين مذهب الجمهور القائل بتقدير الفعل، ومذهب القائلين بالتضمين، آثر فيه التفصيل: فإن كان العامل المذكور تصح نسبتُه إلى الاسم الذي يليه حقيقةً كان ما بعد الواو محمولاً على أنه معمول لفعلٍ آخر محذوف، لأن الحذف أكثر من التضمين، نحو: يجدع الله أنفَه وعينيه، أي ويفقأ عينيه، فنسبة الجدع إلى الأنف حقيقة. وإن كان ذلك لا يصح، كان الفعل المذكور متضمناً معنى ما يصح نسبته إليه، نحو قول العرب: علفتُ الدابةَ ماءً وتبناً، أي: أطعمتُها أو غذوتها ماءً وتبناً[4].

والراجح في تقديري هو رأي الجمهور القاضي بتقدير عامل محذوف للَّفظ

(١) التضمين (الإسكندري): ١٨٥.

(٢) من سورة الحشر :٩.

(٣) ارتشاف الضرب :٦٣٥/٢.

(٤) ينظر ارتشاف الضرب: ٦٣٥/٢ .

المذكور بعد الواو ليكون ذلك من قبيل إعراب الجمل للآتي :

أ- لأن الحذف أكثر استخداماً من التضمين.

ب- لأن تقدير المحذوف أسهل من تقدير عامل يمكن أن يتسلط معنى على المعطوف والمعطوف عليه في السياق.

جـ- لأنَّ تضمين الفعل المذكور معنى فعلٍ آخر ينتظم به المعطوف والمعطوف عليه ، فيه إضاعةٌ للمعنى المراد من السياق ، ففي البيت(وزججْنَ الحواجبَ والعيونا) يكون تضمين الفعل المذكور معنى (حَسَّنَّ) تضييعاً لمعنى (التزجيج) ، المراد لفظُه بوصفه نوعاً من أنواع التحسين مقصوداً لذاته ، وكذلك الكَحْل للعيون ، أما التحسين فهو جنسٌ عامٌّ من المعاني ، ففي تقديرِ الفعل متضمناً معنىً عامّاً ، إضاعةٌ للمعاني الخاصة المرادةِ بأعيانها في السياقات الواردةِ ألفاظُها فيها.

٢- حمل الاستخدام على نصب الاسم الواقع بعد الفعل- الذي قيل فيه بالتضمين- على نزع الخافض ، وعندئذ يبقى دالاً على معناه في أصل الوضع ، وعاملاً عمَلَه بأصل وضعه كذلك ، وينتفي القولُ بالتضمين. ومن الشواهد التي قيل فيها بالتضمين ويمكن إخراجُها من دائرته على هذا الوجه قوله تعالى : ﴿ **وَلاَ تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ** ﴾[١] فقد قيل :إن (تعزموا) ضُمِّنَ معنى (تَنْوُوا) أو (تُصَحِّحُوا) أو (تباشروا) أو (تَقْطَعوا) أو(تُبْرِموا) ، أي : إنه ضُمِّنَ معنى ما يتعدى بنفسه[٢]. فكان التضمين على هذا طريقةً من طرائق تعدية الفعل اللازم ، ولزوم الفعل المتعدي[٣]. كما قيل في هذه الآية إن هذا الفعل ضُمِّنَ معنى (تَعْقِدوا) وعلى هذا يكون المنصوب (عقدة

(١) من سورة البقرة :٢٣٥ .

(٢) ينظر :البحر المحيط : ٢٢٩/٢ ، وروح المعاني : م١ ،جـ٢ ، ص١٥٢ .

(٣) ينظر: حاشية الصبان على الأشموني : ٩٥/٢ (المتن).

النكاح) منصوباً على أنه مفعول مطلق[١].

والراجح في تقديري ما ذكره بعضُ النحويين من توجيهٍ لإعراب هذه الآية يقضي بإسقاط حرف الجر، ونصب (عقدةَ) على نزع الخافض، إذْ نزعُ الخافض عاملٌ نحويٌّ مطَّردٌ للنصب كما يرى بعضُ الباحثين[٢]. يقول ابن الشجري في معرض حديثه في إسقاط الجارِّ، ونصب الاسم على نزع الخافض: ((وقوله ﴿ **وَلَا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ** ﴾ أي: على عقدةِ النكاح، كما قال القائل:

عزمتُ على إقامة ذي صباحٍ لأمرٍ ما يُسَوَّدُ مَنْ يَسُوْدُ))[٣]

ويقول أبوحيان في بعضِ أوجُهِ إعراب الآية السابقة: ((...وقيل: انتصب على إسقاط حرف الجر، وهو على هذا التقدير: ولا تعزموا على عقدة النكاح))[٤].

ومن ذلك قوله تعالى ﴿ **وَمَنْ يَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ** ﴾[٥] فقد قيل في مفعول الفعل (سفِهَ) إنه منصوب على التمييز عند بعض الكوفيين، وقيل: إنه مفعول به: إمَّا على تضمين الفعل معنى (جَهِلَ)، أي جَهِلَ نفسَه لخفَّةِ عقلهِ وعدمِ تفكُّرِه، وهذا قول الزجاج وابن جني، وإمَّا على تضمينه معنى (أهلَكَ) وهو قول أبي عبيدة، وإمَّا لكون (سفِهَ) يتعدى بنفسه كسفَّهَ المضعَّف، وقيل: إنه منصوب على التشبيه بالمفعول به[٦] ومن الممكن حَمْل التغيير في هذا الآية على إسقاط حرف الجر (في)، ونصب (نفسَه) على نزع الخافض، فيبقى

(١) ينظر البحر المحيط ٢/ ٢٢٩ وروح المعاني: م١، جـ٢، ص١٥٢.

(٢) ينظر بحث الدكتور عبد الحميد السيد طلب، الموسوم بـ (نزع الخافض عامل نحوي مطرد للنصب) ففيه أمثلة لأفعال حملها النحويون على التضمين، وجعلها هو من قبيل نصب الاسم بعدها على نزع الخافض: ص١١- ١٢.

(٣) الأمالي الشجرية: ١٨٦/١، والشاهد سبق تخريجه ص ٢٤٩ من هذا البحث.

(٤) البحر المحيط: ٢٢٩/٢.

(٥) من سورة البقرة: ١٣٠.

(٦) ينظر الكشاف: ١٨٩/١، البحر المحيط: ٣٩٤/١، روح المعاني: م١، جـ١، ص٣٨٧، ونزع الخافض: ١٢.

الفعلُ على معناه وعملِه بالأصالة ، وهو ما قال به بعضُ البصريين في إعراب هذه الآية أيضاً[١]. وإنْ كان القول بأن الفعل يتعدى بنفسه مقبول أيضاً ، لعدم لزوم التأويل فيه ، وهذا الأمر سأشير إليه بعد قليل.

ومنه قوله تعالى : ﴿ **لأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ** ﴾[٢] ، فقد قيل : إن الفعل (أقعُدَنَّ) ضُمِّنَ معنى (ألْزمَنَّ) ، كما قيل فيه بنصب (صراطَكَ) على الظرفية بقلَّة[٣]. والراجح في تقديري حمل نصب (صراطك) على نزع الخافض ، فالأصل : لأقعُدَنَّ لهم على صراطِكَ المستقيم ، وبه قال بعضُ النحويين[٤].

٣ـ <u>حَمْل الاستخدام على زيادة حرف الجر بعد الفعل ،</u> إذْ جاءت أفعالٌ في سياقات خاصة ، وبعدها مجرورٌ بحرف الجر ، فقيل بالتضمين عندما لم يصل معنى الفعل إلى الاسم الذي بعده بوساطة حرف الجر المذكور ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ **وَلاَ تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ** ﴾[٥] ، فقيل :ضُمِّن الفعل (تُلْقُوا) معنى (تُفْضُوا)[٦] وكذلك قوله تعالى : ﴿ **وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ بِظُلْمٍ نُذِقْهُ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ** ﴾[٧] قيل فيه :ضُمِّنَ (يُرِدْ) معنى (يَهُمُّ)[٨] ، ومن ذلك قول الشاعر[٩] :

---

(١) ينظر الكشاف :١٩٠/١ ، واللسان (سفه) والبحر المحيط ، وروح المعاني ، ونزع الخافض (الصفحات السابقة أنفُسُها).

(٢) من سورة الأعراف :١٦

(٣) ينظر: روح المعاني: م٣ ، جـ٨، ص٩٥

(٤) ينظر : المرجع نفسه ، وتنظر أمثلة أخرى قيل فيها بالتضمين ويمكن حملُ نصب الاسم فيها على نزع الخافض ، في بحث: نزع الخافض ص١٢

(٥) من سورة البقرة: ١٩٥

(٦) ينظر مغني اللبيب: ١٠٩/١

(٧) من سورة الحج :٢٥

(٨) ينظر مغني اللبيب: ١٠٩/١

(٩) المرجع السابق:١٠٨/١ ، والعجز في شرح المفصل:٢٣/٨ ، والخزانة:٥٢٠/٩ ، وهو ـ أي العجز ـ في شعر النابغة الجعدي (ص ٢١٥ـ ٢١٦) بوصفه أحد أبيات ثلاثة من مشطور الرجز :

نحنُ بنو جَعْدَةَ أَرْبابُ الفَلَجْ
نحن مَنَعْنا سَيْلَهُ حينَ اعتَلَجْ
نَضْرِبُ بالسيفِ ونرجو بالفرجْ

نحن بنو ضبَّة أصحابُ الفَلَجْ نَضْرِبُ بالسيفِ ونَرْجُو بالفَرَجْ

حملَهُ بعض النحويين على تضمين (نرجو) معنى (نطمع)، وَحملَهُ آخرون ((على أنَّ الباء الثانية زائدة في المفعول به سماعاً))[1] ، وكذا قول الشاعر[2]

هُنَّ الحرائرُ لا ربَّاتُ أخْمِرَةٍ سُوْدُ المحاجِرِ لا يَقْرَأنَ بالسُّوَرِ

قيل فيه: ضُمِّنَ (يقرأنَ) معنى (يَرْقَيْنَ) أو (يَتَبَرَّكْنَ)[3] .

والقولُ الراجح في هذه الامثلة كلها زيادةُ الباء بعد هذه الأفعال جميعها، على نحو ما ذكر ابنُ هشام في توجيهها[4].

ويُحمَل على زيادة حرف الجر أيضاً، قولُه تعالى: ﴿ **عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ** ﴾[5] ومثله قول أبي ذؤيب[6]:

شَرِبْنَ بماءِ البحرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ متى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نَئِيجُ

فقيل في (شربْنَ): إنه ضُمِّنَ معنى (رَوِيْنَ)، ويصح ذلك في (يشرب بها)[7]، كما قيل: إن الفعل قد جاء على أصل وضعه، وإن الباء في هذا السياق بمعنى التبعيض[8].

(١) خزانة الأدب: ٥٢١/٩

(٢) مغني اللبيب: ١٠٩/١ ، واللسان (سور) وهو في ديوان القتَّال الكلابي ص٥٣ ، وشعر الراعي النميري، ص١٠١ ، وفيهما: (أحمرة) بالحاء بدل (أخمرة)

(٣) ينظر مغني اللبيب: ١٠٩/١

(٤) ينظر : مغني اللبيب: ١٠٨/١.

(٥) من سورة الدهر: ٦.

(٦) الخصائص: ٨٧/٢، والأمالي الشجرية: ٢٧٠/٢، ومغني اللبيب: ١٠٥/١. والبيت لأبي ذؤيب في ديوان الهذليين: ٥١/١ ، برواية:

تَرَوَّتْ بِماءِ البحرِ ثُمَّ تَنَصَّبَتْ على حَبَشِيَّاتٍ لَهُنَّ نَئِيجُ

(٧) ينظر مغني اللبيب: ١٠٥/١ .

(٨) ينظر المرجع نفسه.

والراجح في تقديري أن يكون الفعل (شرب) متعدياً ودالاً على معناه بأصل وضعه، وعندئذ تكون الباء زائدة في الآية وبيتِ أبي ذؤيب، ففي البيت يكون التقدير (شربْنَ ماءَ البحرِ)، وفي الآية (يشربها)، والدليل على ذلك قراءةُ ابنِ أبي عبلةَ (يشربها)[1]. وقد قال ابنُ جني في بيت أبي ذؤيب السابق: ((فأمَّا قول أبي ذؤيب....فالباء فيه زائدة، إنما معناه: شربْنَ ماءَ البحر، هذا هو الظاهر من الحال، والعدول عنه تعسفٌ))[2].

وعلى هذا، يمكن أن نحمل قوله تعالى: ﴿ **وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الأَمْنِ أَوِ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ** ﴾[3] على زيادة الباء بعد الفعل (أذاعوا)، والتقدير: (أذاعواه)، وليس على هذا الفعل معنى (تحدَّثوا) كما ذكر بعضُ النحويين[4]، لأن المعنى المراد من هذا السياق الذي ورد في مقام معيَّن أنهم ((أفشَوْهُ، نزل في جماعةٍ من المنافقين، أو ضعفاء المؤمنين، كانوا يفعلون ذلك، فتضعُفُ قلوبُ المؤمنين، ويتأذَّى النبيُّ))[5] وفي إذاعةِ الشيءِ معنى إفشائه وإشاعته، وليس المعنى المراد من المقام الذي نزلت فيه هذه الآية هو (التحدُّثَ) بهذا الأمر، لأنْ ليس في التحدث معنى الإفشاء والإشاعة، فالتوجيه الراجح في تقديري هنا هو الحكم بزيادة حرف الجر لغرض التوكيد.

٤ـ ذكر النحويون وجهاً من الوجوه التي تُحمَل عليها بعضُ الأمثلة التي قيل فيها بالتضمين، فتخرُجُ بهذا الوجهِ من دائرة التضمين، وهذا الوجهُ هو تعليق حرف الجر الآتي بعد الفعل بعامل محذوف، على سبيل العطف المحذوفِ عاطفُهُ، وجعلوا من ذلك قوله تعالى: ﴿ **أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى**

(١) ينظر: البحر المحيط: ٣٩٥/٨، ٤٤٢/٨.

(٢) سر صناعة الإعراب: ١٣٥/١.

(٣) من سورة النساء: ٨٣.

(٤) ينظر: مغني اللبيب: ٥٢١/٢.

(٥) تفسير الجلالين: ٩١.

﴿نِسَائِكُمْ﴾[1] ، فالتقدير عندهم: أُحِلَّ لكم الرفثُ والإفضاءُ إلى نسائكم، وقد عدَّ الشيخ ياسين هذا التقدير بالعطف من طرائق التضمين التي لاتنحصر[2] مع أن تقدير العطفِ على هذا النحو يُخرِجُ الفعلَ وما أشبهه من دائرة التضمين الذي اتفق النحويون على أنه تأديةُ اللفظِ معنى لفظٍ آخر أو إشرابُه معناه، فيؤدَّى باللفظ مؤدَّى لفظين كما ذكرنا في المبحث الأول. وعلى هذا الوجه حَمَل الدكتور عوَّاد قول الفرزدق[3]:

قَدْ قَتَلَ اللهُ زِياداً عَنِّي

على أن (عنِّي) متعلق بمحذوف، لا بـ (قتل) كما ذكر النحويون، بتضمينه معنى (صرَفَ)[4] فالتقدير عنده ((قتل اللهُ زياداً وصرفَهُ عنِّي، وهنا تجري (قتل) على مدلولها الأصلي وهو الإماتة، ولا تضمينَ فيها))[5].

وهذا الوجهُ غير سائغ، وهو - في تقديري- مذهب بعيد في التأويل بالحذف، فالحذف لايكون إلاَّ لغرض، وقد قام عليه دليلٌ حاليٌّ أو مقالي، فبهذا الوجه من التقدير نجعل المعمول التالي المقدر مُنْبَتًّا عمَّا قبلَهُ، وعلى هذا الوجه يمكن حَمْل كل أمثلة التضمين الأخرى فنقدر للمعمول الذي لايجري الفعلُ المذكور عليه - مفعولاً به كان أم شبهَ جملةٍ- فعلاً محذوفاً من غير مُوجِبٍ لهذا التقدير، وقد وصف الدكتور عواد نفسُه هذا الوجهَ بأنه بعيدٌ غيرُ سائغ[6]، لأنه

(١) من سورة البقرة: ١٨٧ .

(٢) ينظر: حاشية ياسين: ٥/٢ .

(٣) هذا بيت من مشطور الرجز، وهو أحد أبيات ثلاثة في الخصائص: ٣١٢/٢ ، هي:

كيفَ تراني قالياً مِجَنِّي أَضْرِبُ أمري ظَهْرَهُ للبَطْنِ

قَدْ قَتَلَ اللهُ زياداً عَنِّي

والأول والثالث في المحتسب: ٥٢/١ ، وفي ديوان الفرزدق: ٨٨١/٢ ، برواية (قالباً) بالباء، والأول والثاني في اللسان (جنن)، وفيه (قالباً) أيضاً.

(٤) ينظر: الخصائص: ٣١٢/٢ .

(٥) تناوب حروف الجر: ٦٣ .

(٦) ينظر: المرجع نفسه.

- في تقديري- يُلْغِي خصيصة من خصائص التعبير في العربية، وهي الإتيان بفعل في اللفظ مع ملاحظةِ معنى فعلٍ آخرَ، وهو المعنى المؤدَّى على حدِّ التضمين، على النحو الذي ذكرناه من قبل.

٥- حَمْل الفعل على أصله في الاستخدام: لازماً ومتعدياً، فرُبَّما حُمِلَ الفعلُ الذي قيل فيه بالتضمين على أنه يأتي في أصل وضعِه لازماً ومتعدياً، فيُعَدَّى بنفسه تارةً، وبحرف الجر أخرى، ومن ذلك ما ذهب إليه بعضُ النحويين في توجيه قوله تعالى: ﴿ **ومَنْ يرغبُ عن مِلَّةِ إبراهيمَ إلاَّ مَنْ سفِهَ نفسه** ﴾[١] من أنَّ الفعل (سفِهَ) يتعدى بنفسه، كسفَّهَ المضعَّف[٢]، وقد اعتمد الدكتور عوَّاد هذا القولَ أساساً لردِّ القول بالتضمين في هذا الشاهد ونحوِه[٣].

وفي تقديري أن هذا الوجه لايجوز إطلاقه، لأن قول بعض النحويين بأن هذا الفعل يأتي متعدياً بنفسه كسفَّهَ، من غير تغيير في دلالته السياقية في حالَيِ اللزوم والتعدية، لايستساغ من حيثُ كونُ السياق قرينةً من قرائن الاستدلال على المعنى في التركيبات النحوية المختلفة، وإنما يستساغ ذلك إذا كان السياق في الحالين (أي في حالة التعدية واللزوم) تستفاد منه دلالتان مختلفتان، بحسب اختلاف استخدام الفعل في السياق لازماً أو متعدياً، ومن ذلك ما ذكره الدكتور الجواري في قوله تعالى: ﴿ **فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ** ﴾[٤]، فالفعل (يخالفون) ذكر بعض النحويين أنه ضُمِّنَ معنى (يَخْرُجون)[٥]، لأنه يتعدى في الأصل بنفسه. ولكنْ يلاحَظ أن المعنى في كلٍ من السياقين ليس واحداً:

(١) من سورة البقرة: ١٣٠.

(٢) ينظر: البحر المحيط: ٣٩٤/١.

(٣) ينظر: تناوب حروف الجر: ٦٦- ٦٧.

(٤) من سورة النور: ٦٣.

(٥) ينظر: مغني اللبيب: ٥٢١/٢.

أ- في (يخالفون أمرَهُ): يصل الفعلُ إلى المفعول به بنفسه، وذلك إذا أُريدَتِ المخالفةُ مَطْلَقَةً من أيِّ قيد.

ب- في (يخالفون عن أمره): يصل الفعل إلى المفعول بوساطة حرف الجر (عن)، وذلك إذا أريدتِ المخالفةُ مقيَّدةً بالإعراض والصدود، المستفاد من معنى (المجاوزة)، الذي يؤديه حرف الجر (عن) في السياق الذي يرِدُ فيه[1].

لذا نقول هنا إن الفعل (يخالفون) يتعدى بنفسه تارة، وبِعَنْ تارةً أخرى، لأن المخالفة مقصودة بنفسها مرةً من غير قيد، وبقيدٍ مرةً أخرى، والذي فرَّق بين هاتين الدلالتين في كل مرة هو استخدامُ الفعل متعدياً بنفسه، أو بحرف الجر (عن)، أمَّا القول بالتضمين في نحو هذا الشاهد فلا يجعلنا نقف على هذه المعاني، وهي معان مستفادة من سياق تركيب الفعل مع غيره. فالأَوْلى إبطال القول بالتضمين في نحو هذه المسألة.

٦- <u>جَعْل الفعل دالاًّ على معناه في أصل الوضع، وتقدير معمولٍ له محذوفٍ من الكلام</u>، ومن ذلك قول ذي الرمة[2]:

وَإِنْ تَعْتَذِرْ بالمَحْلِ مِنْ ذِي ضُرُوعِها إلى الضَّيْفِ يَجْرَحْ في عَرَاقيبها نَصْلي

ذكر ابنُ هشام أن (يجرح) ضُمِّن معنى (يعثُ) أو (يُفْسِدْ)[3]، وجعله آخرون مضمَّناً معنى (يؤثِّرْ)[4]. ولكن الراجح في تقديري ما ذهب إليه ابنُ يعيش من أن الفعل بمعناه الأصلي، ومفعولُهُ محذوف، والتقدير: (يجرحها في عراقيبها نصلي)[5]، فتقدير ابن يعيش أسوغُ، وأقل تكلفاً.

(١) ينظر: حقيقة التضمين ووظيفة حروف الجر: ١٥٤ .

(٢) سبق تخريجه ص ٣٧٧.

(٣) ينظر: مغني اللبيب: ٥٢١/٢ .

(٤) ينظر: الجوهر الثمين: ٢٨ .

(٥) ينظر: شرح المفصَّل: ٤٠/٢ .

٧ـ ذكر بعض النحويين التضمين بين فعلين ليس بينهما تشابهٌ، كما في قوله تعالى: ﴿ **أَفَلَمْ يَيْئَسِ الَّذِينَ آَمَنُوا أَنْ لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَهَدَى النَّاسَ جَمِيعًا** ﴾[١]، فالفعل (ييأس) عندهم مضمَّن معنى (يَعْلَم)[٢].

والراجح في تقديري عدم حمل هذا الشاهد ونحوه على التضمين، لعدم تَشَابُهِ الفعلين، وعدم تقاربهما في المعنى، إذِ التشابُه أو التقارُبُ في المعنى شرطٌ لحدوث التضمين، وإنما يُحْمَلُ هذا على أنه من قبيل تعدُّد اللهجات، فقد نُقِلَ أن الفعل (ييأس) يدل على معنى العِلْمِ في لغة هوازن، كما نُقِلَ عن ابن الكلبي أنها لغةُ وَهْبيل، حَيٍّ من النَّخْعِ[٣]، وأنشدوا عليه قول سحيم بن وثيل الرياحي اليربوعي[٤]:

أَقُولُ لأهل الشِّعْبِ إِذْ يَأْسُرُونَني ... أَلَمْ تَيْأَسُوا أَنِّي ابْنُ فَارِسِ زَهْدَمِ

وقول رباح بن عَدِيٍّ[٥]:

أَلَمْ يَيْأَسِ الأَقْوامُ أَنِّي أَنَا ابْنُهُ ... وَإِنْ كُنْتُ عَنْ أَرْضِ العَشِيْرَةِ نَائِيَا

وقد أنكر الفرَّاءُ مجيء (يئس) بمعنى (عَلِمَ)، زاعماً أنه لم يُسْمَعْ ذلك من العرب[٦]، وأنكر عليه آخَرونَ إنكاره، لمجيء هذه الشواهد على ذلك الاستخدام، بحُجَّةِ أنَّ ((مَنْ حَفِظَ حُجَّةٌ على مَنْ لم يحفَظْ))[٧].

أما ابن جني فقد حمل فعل اليأس على معناه الأصل، إذ يقول: ((ويشبه

---

(١) من سورة الرعد: ٣١.

(٢) ينظر: روح المعاني: م٥، جـ١٣، ص١٥٦.

(٣) ينظر: لسان العرب (يأس) وروح المعاني: م٥، جـ١٣، ص١٥٦.

(٤) المحتسب: ٣٥٧/١، ويروى في اللسان (يأس): (أقول لهم بالشعب إذ ييسرونني)، وفي اللسان (زهم):
(أقولُ لهم بالشِّعبِ إذ ييسِرونني ... ألم تعلَمُوا ....)

(٥) المحتسب: ٣٥٧/١، وروح المعاني، م٥، جـ١٣، ص١٥٦.

(٦) ينظر: معاني القرآن للفراء: ٦٣/٢ـ ٦٤.

(٧) روح المعاني: م٥، جـ١٣، ص١٥٦.

عندي أن يكون هـذا راجعـاً أيـضاً إلى معنـى اليـأس، وذلـك أن المتأمـل للـشيء، المتطلب لعلمه ذاهبٌ بفكره في جهات تعُّرِفه إياه، فإذا ثبت يقينُه على شـيء مـن أمره اعتقده وأضرب عمَّا سواه، فلم ينصرف إليه كما ينصرف اليائس من الشيء عنه، ولا يلتفت إليه، وهذه اللغة هكذا طريق صنعتها، وملاءمة أجزائها، وضمِّ نَشْرِها وشتاتها))[1].

٨ـ أنْ يكون الفعلُ المستَخْدَمُ متعـدياً بحـرفِ جـرٍ، قـد تعـدَّى بنفـسه إلى ذلك الحرف، لاعلى جعل الفعل متضمناً معنى فعلٍ آخر، ولا على تأدية حرف الجر المستخدَمِ معانيَ مختلفةً تستفاد من السياق، وإنما على جَعْل الفعـل ـ على هذا الوجه ـ متعدياً بنفسه أصالةً بغير حرفٍ من حروف الجر في سياقات مختلفة، وليس مقتصراً على التعدية بحرف جر واحد، فهذا أبو نِزار يحمل على قول بعـض النحويين بتضمين الفعل (أحسَنَ) في قوله تعـالى: ﴿ **وَقَدْ أَحْسَنَ بِي** ﴾[2] معنـى (لَطَفَ) بسبب تعديتـه في سـياق الآيـة بالبـاء، إذ يـراه متعـدياً بنفـسه إلى المفعـول بوساطة الباء من غير تضمين، فيقول: (وأمَّا نقلُ الكلمة فهو تأوُّلُكَ (أحسَنَ بي) على (لطَفَ بي)، وإنمـا حملَـكَ علـى ذلـك أنـكَ وجـدْتَ (أحـسَنَ) يتعـدى بـ (إلى)، في مثل قول القائل: وقد أحسَنَ إليه، ولايقول: قد أحسنْتُ به، وجَهلْتَ أن الفعل يتعدَّى بِعِدَّةٍ من حروف الجر، على مقدار المعنى المراد من وقوع الفعـل، لأنَّ هذه المعانيَ كائنةٌ في الفعل، وإنما يُثيرُها ويُظْهِرُها حروفُ الجـر .... فقـد وضـح بهذا أنه ليس يلزَمُ في كلِّ فعلٍ أنْ لايتعدَّى إلاَّ بحرفٍ واحد، ألا تـرى أنَّ (مـررتُ) المشهورُ فيه أن يتعدى بالباء، نحو: مررتُ به، وقد يتعدَّى بإلى، وعلـى، فتقـول: مررتُ إليه، ومررتُ عليه.

وكذلك قوله سبحانه ﴿ **وَقَدْ أَحْسَنَ بِي** ﴾، وذلك أن الباء قد جاءت متَّصلةً

(١) المحتسب: ١/٣٥٧ـ ٣٥٨.

(٢) من سورة يوسف: ١٠٠.

بحَسُنَ وأحسَنَ، فتقول: حَسُنَ به ظني، ثم تنقله بالهمزة: أحسنتُ به الظنَّ، وكذلك في الإساءة، فيكون التقدير في الآية: وقد أحسَنَ الصُّنْعَ بي، ثم حُذِفَ المفعولُ لدلالة المعنى عليه، وحَذْفُ المفعول في العربية كثيرٌ))[1].

٩ـ عدم القول بالتضمين بين فعلين مختلفين في صيغتيهما الصرفيتين، إذْ يؤدي هذا الاختلافُ إلى شيئين:

أـ اختلاف الدلالة الزمنية بين الفعل المذكور، والفعل الذي قيل إن المذكور ضُمِّن معناه، إذِ الدلالةُ على الزمن هي إحدى دلالات الفعل الثلاث، ويؤديها الفعلُ بصيغته[2]، ويسمَّى هذا الزمن بالزمن الصرفي.

بـ اختلاف طبيعة الدلالة على الفاعل، وهي دلالة يؤديها الفعلُ بمعناه، أوهي دلالةُ تلازُمٍ ناشئةٌ من تلازم الفعل والفاعل في تركيب الجملة الفعلية.

وقد نُقِلَ عن الزجاج أن الفعل (كفى) دخلت الباءُ زائدةً في فاعله نحو قوله تعالى: ﴿ **وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا** ﴾[3] لتضمنه معنى (اكتفِ)، وقد علَّق ابن هشام على هذا بقوله: ((وهو من الحُسنِ بمكان))[4]، كما جعل ابنُ هشام مثلَ هذا الاستخدام، في موضع آخر، من قبيل إعطاء الشيء حُكْمَ مأشبهه[5].

والذي أذهب إليه هو زيادة الباء في فاعل (كفى) ـ وهذه هي الصورة الغالبة في الأستخدام ـ حسبُ، من غير القول بالتضمين على النحو الذي ذهب إليه الزجاج للآتي:

أـ اختلاف الفعلين في صيغتيهما الصرفيتين

(١) الأشباه والنظائر: ٦/٩٩ـ ١٠٠، وينظر: ملك النحاة: ١٢٤.

(٢) ينظر: الخصائص: ٣/١٠٠.

(٣) من سورة الفتح: ٢٨.

(٤) مغني اللبيب: ١/١٠٦.

(٥) ينظر: المرجع السابق: ٢/٦٧٤ـ ٦٧٥.

ب- طبيعة الإسناد إلى الفاعل مختلفة بين الفعلين، فالفعل (كفى) فاعله ظاهر، دخلته الباء الزائدة - وهو ما قال به الزجاج أيضاً- أمَّا الفعل (اكتفِ) ففاعله مستتر وجوباً عائد على المخاطَب.

جـ- الباء الداخلة في فاعل (كفى) زائدة، وهذا لم ينكره الزجاج، بل إنه جعَلَ تضمين (كفى) معنى (اكتفِ) مسوِّغاً لزيادة الباء[1]، أمَّا الباء الداخلة على معمول (اكتفِ) فهي أصلية.

د- إنْ حسُنَ تضمين (كفى) معنى (اكتفِ) عند ابن هشام – مع غضِّ الطرفِ عن الاعتراضات التي ذكرتها في أ + ب + جـ – فكيف يكون التضمين عند زيادة الباء في مفعول (كفى) مع بروز الفاعل مصدراً صريحاً أو مؤولاً؟! فمن زيادتها في المفعول والفاعلُ مصدر صريح قول الشاعر[2]

فكفى بنا فضلاً على مَنْ غَيْرُنا حُبُّ النبيِّ محمدٍ إيَّانا

ومن زيادتها في المفعول، والفاعلُ مصدرٌ مؤول قوله ﷺ[3] :

((كفى بالمرءِ إثماً أنْ يُحَدِّثَ بكلِ ما سَمِعَ))

(١) ينظر مغني اللبيب: ١٠٦/١.

(٢) الامالي الشجرية: ١٦٩/٢، ومغني اللبيب: ١٠٩/١، وهو في ديوان كعب بن مالك الأنصاري: ٢٨٩.

(٣) مغني اللبيب: ١٠٩/١، والحديث مذكور في مقدمة صحيح مسلم: ١٠/١، وفيه ((كفى بالمرء كذباً...)).

-٣-

النيابة بين حروف المعاني

الحروف في العربية على ثلاثة أضرُبٍ: حروف المعجم، والحروف التي هي أبعاض الكلمات، كالعين من (جعفر)، وحروف المعاني التي تجيء مع الأسماء والأفعال لِمَعَانٍ[١]، والذي سيتم الحديث فيه هنا هو الضرب الثالث، الذي اشتهر عند النحويين بأنه مادلَّ على معنى في غيره[٢]، وهذا هو الحدُّ الشائع عند الأصوليين أيضاً، بَيْدَ أنَّ كثيراً منهم يميلون إلى تعريف الحرف بأنه ((ما أَوْجَدَ معنىً في غيره، أي أن نستبدل كلمة (دلَّ) بكلمة (أوجَدَ)❖ ، بحجةِ أنَّ الدلالة تستدعي ثبوتَ المدلول، وتقرُّرَةُ، والمفروض أنه ليس للمعنى الحرفي تقرُّرٌ وثبوتٌ))[٣].

وهذا الحدُّ المذكور لايجري على ما عُرِفَ عند النحويين بحروف المعاني حسبُ، فهناك طائفة من الأسماء المبنية التي يجري عليها هذا الحد، كأسماء الشرط والاستفهام المبنيَّة ونحوها، لذا ذهب بعض النحويين إلى أن الحد المذكور سابقاً غير صحيح لهذا السبب[٤].

وتحقيق الأمر أن ما سمَّاه النحويون حروفَ المعاني، ومعه بعض الأسماء

---

(١) ينظر: الإيضاح في علل النحو: ٥٤ .

(٢) ينظر: المرجع نفسه، والجنى الداني، ٨٥ . وينظر اضطراب النحويين في حدِّ الحرف في: أقسام الكلام العربي: ٨٢ وما بعدها.

❖ كذا في النص، والراجح في تقديري إدخال باء البدل على المتروك، فيقال: أن نستبدل بكلمة (دلَّ) كلمة (أوجَدَ)، على نحو قوله تعالى ﴿ **قَالَ أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَى بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ** ﴾ من سورة البقرة: ٦١، وقوله تعالى: ﴿ **وَلَا تَتَبَدَّلُوا الْخَبِيثَ بِالطَّيِّبِ** ﴾ من سورة النساء: ٢ .

(٣) البحث النحوي عند الأصوليين: ٦٥ـ ٦٦ .

(٤) ينظر: الحُلَل في إصلاح الخلل: ٧٤ـ ٧٥ .

المبنية المذكورة آنفاً تشترك في الاستخدام والدلالة، فهي تُستخدَم في السياق غيرَ مستقلةٍ بنفسها في الدلالة على المعنى، وإنما يتضح معناها من خلال السياق الذي ترِدُ فيه، مع أن النحويين جعلوا بعضها أسماءً، وبعضَها الآخرَ حروفاً، على نحو ما شاع عند النحويين من حدٍ للحرف والاسم. لذا حدث هناك تَداخُلٌ عند بعض النحويين في استخدام مصطلحي الحرف والأداة، وقد سوَّى بينهما بعضُهم، يقول ابن الخشاب: ((والأدوات هي الحروف))[1]، ويعرِّف أبو نصر الفارابي الأداة بأنها ((لفظ يدل على معنى مفرد لا يمكن أن يُفْهَم بنفسه وحدَه، دون أن يُقْرَنَ باسم أو كلمة))[2]، وهم يقصدون بالأدوات حروفَ المعاني أنفسَها. وقد ذكر الدكتور المخزومي أن (الأداة) مصطلح كوفي، يقابله (حرف المعنى) عند البصريين[3].

أمَّا المحدثون فاستخدموا مصطلح (الأداة) شاملاً ما عُرِف عند النحويين بحروف المعاني، والأسماء التي قال النحويون بتضمنها معنى الحرف، وهي الأسماء المبنية التي لا تستقلُّ بنفسها في أداء المعنى، من غير الدخول في علاقات سياقية مع مكوِّنات السياق الأخرى[4].

والبحث لا يروم الوقوف على الخلاف في استخدام المصطلح، وإنما يعنيه الوقوف على قول النحويين بنيابة حروف المعاني بعضها عن بعض، وهو القول الذي نُسِبَ إلى الكوفيين قياسُه في حروف الجر، فحروف الجر عندهم ينوب بعضُها عن بعض في أداء معناه، فقد تأتي (مِنْ) بمعنى (على)، كقوله تعالى: ﴿ **وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا** ﴾[5]، كما تأتي بمعنى (عن) في قوله

(١) المرتجل: ١٢٤ .

(٢) الحُلَل في إصلاح الخلل: ٧٧ .

(٣) ينظر: مدرسة الكوفة: ٢٤٢، ٣١٠- ٣١١ .

(٤) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: ١٢٣، ١٢٥- ١٣٢ .

(٥) من سورة الأنبياء: ٧٧ .

تعالى: ﴿ **لَقَدْ كُنْتَ فِي غَفْلَةٍ مِنْ هَذَا** ﴾[1]، ونحو ذلك في هذا الحرف، وسائر الحروف الأخرى.

وحديث النحويين في نيابة الحروف بعضِها عن بعض، جاء مقصوراً على (حروف الجر)، التي خَصُّوا ما أسمَوْهُ تناوباً بينها بحديث مستقل في فصول وأبواب من مصنَّفاتهم[2]، لبروز هذه الظاهرة فيها، ولتعدُّد هذه الحروف، وكثرة استخداماتها في سياقات متعددة ومتنوِّعة، ولا أعلم نحوياً أو دارساً محدثاً خصَّ حروف المعاني الأخرى (غير حروف الجر) بحديث خاص عن التناوب فيما بينها، مع أن المتصفح لكتب النحو واللغة يقف على أمثلة لحروف أخرى غيرِ جارَّةٍ قيل إنها أتت بمعاني حروف أخرى، وسنأخذ مثالاً واحداً على ذلك هو الحرف (أو)، الذي ذكر له النحويون معاني متعددة، أوصلوها إلى ثلاثةَ عشرَ معنى[3]، منها:

١ـ أن تكون بمعنى (واو النسق)، كقوله تعالى: ﴿ **لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى** ﴾[4].

٢ـ أن تكون بمعنى (ولا)، وجعلوا من ذلك قوله تعالى: ﴿ **وَلاَ تُطِعْ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا** ﴾[5].

٣ـ أن تكون بمعنى (بَلْ)، كقوله تعالى: ﴿ **وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ** ﴾[6]، وقد جعلها بعضُهم هنا بمعنى واو النسق.

٤ـ أن تكون بمعنى (إلاَّ) الاستثنائية، وبمعنى (إلى) الجارَّة، وبمعنى (إنْ) الشرطية، وغير ذلك من معاني الحروف الأخرى.

---

(١) من سورة (ق): ٢٢.

(٢) ينظر: تأويل مشكل القرآن: ٥٦٧ وما بعدها (وابن قتيبة هنا يسميها حروف الصفات)، والخصائص: ٣٠٨/٢ـ ٣١٧، ٤٣٧، والأمالي الشجرية: ٢٦٧/٢ـ ٢٧٢، والاقتضاب: ٢٦٢/٢ وما بعدها.

(٣) ينظر معاني (أو) في: الأزهيَّة: ١١٧ـ ١٣٠، الجنى الداني: ٢٤٥ـ ٢٥١، مغني اللبيب: ٦١/١ـ ٦٨.

(٤) من سورة طه: ٧.

(٥) من سورة الدهر: ٢٤.

(٦) من سورة الصافَّات: ١٤٧.

وإذا تتبَّعْنا هذه المسألة في كتب معاني الحروف فسنقِف على أمثلة كثيرة، قالوا فيها إن الحروف المستخدمة جاءت بمعنى حروف أخرى، والملحوظ هنا أن معاني هذه الحروف لا تنتمي إلى باب واحد، إذ يشتمل البابُ على معنىً عامٍّ، كالعطف والاستثناء والشرط ونحو ذلك. فـ (أو) كما ذكرْنا بمعنى حرف الاستثناء، وبمعنى حرف الجر، وبمعنى حرف الشرط، زيادةً على معنى العطف المشتهرة هي به، وقِسْ على ذلك قولهم، إنَّ (إنْ) الموضوعة للشرط قد أُخْرِجَتْ من بابها إلى معنى (إذْ) التي تفيد التعليل[1]، وإنَّ (هَلْ) أُخْرِجَتْ من بابها إلى معنى (قَدْ)[2]، نحو ذلك.

وفي مواضع أخرى - غير حروف الجر- نجد النحويين يصرحون بنيابة حرف المعنى عن غيره، ومن ذلك:

أ- الواو قيل إنها نائبة عن (رُبَّ)[3]، في نحو قولك: رُبَّ رجلٍ صالح قابلتُ. والشائع فيها أنها عِوَضٌ من (رُبَّ) وهو الراجح في تقديري على نحو ما أوضحتُ من فرق بين التعويض والنيابة في الفصل الثاني من الباب الأول.

ب- و (إذا) الفجائية الرابطة في جملة الحال قيل إنها نائبة عن الفاء[4]، ويجعلها آخرون عِوَضاً منها[5]، وهما في تقديري رابطتان من غيرِ قولٍ بالعِوَض أو النيابة، والفاء هي الأكثر استخداماً وشيوعاً.

جـ- (ها) الدالة على التنبيه جعلها بعض النحويين نائبة عن واو

(١) ينظر: الأزهيَّة: ٤٦، والإنصاف: المسألة ٨٨، ٣٣١/٢- ٣٣٣، والجنى الداني: ٢٣٢- ٢٣٣.

(٢) ينظر: الخصائص: ٤٦٤/٢، والأزهيَّة: ٢١٧، والجنى الداني: ٢٤٠.

(٣) ينظر: الأمالي الشجرية: ١٤٣/١، والأشباه والنظائر: ٣١٣/١.

(٤) ينظر: شرح اللمع: ٣٦٩/٢.

(٥) ينظر: الأشباه والنظائر: ٣٠٩/١.

القَسَم[1]، في حين جعلها آخرون مُغْنِيَةً عنها[2]، والشائع عند النحويين أنها عِوَضٌ منها[3]. وهو الراجح في تقديري.

ممَّا سبق نقف على أن النحويين ذكروا أن حروف المعاني عامةً، وحروف الجر خاصةً، ينوب بعضُها عن بعض، فيأتي بعضُها بمعنى بعضِها الآخر، وهذه هي المسألة الرئيسة التي يُعنَى البحثُ بالوقوف عليها. فهل للحروف معانٍ حتى يصحَّ القولُ بأن حرفاً وقع موقعَ حرفٍ آخَرَ نائباً عنه، حاملاً منه دلالته؟

أللحروف مَعَانٍ؟

أجمع النحويون على أن الحروف لا تستقل بنفسها في أداء المعنى، فمعناها - كما قالوا- لايظهر فيها، وإنما يظهر في غيرها. فلا معنى لها في ذاتها، لذلك لانجد لها معانيَ معجميةً، لأنْ لاجذورَ لها في تكوينات المعجم. أمَّا كونُ معناها يظهر في غيرها من الأسماء والأفعال، فالزجاجي يبين هذه المسألة بقوله: ((وأمَّا حدُّ حروف المعاني، وهو الذي يلتمسه النحويون، فهو أن يقال: الحرف ما دلَّ على معنى في غيره، نحو مِنْ وإلى وثُمَّ، وما أشبه ذلك، وشرحُه أنَّ (مِنْ) تدخل في الكلام للتبعيض، فهي تدل على تبعيض غيرها لاعلى تبعيضها نفسها، وكذلك إذا كانت لابتداء الغاية كانت غاية غيرها، وكذلك سائر وجوهها))[4]، فهذه الأسماء والأفعال التي قامت الحروف بالربط بينها، لكلٍ منها دلالتُه الخاصة، فلا يمكن أن يُحمَّلَ دلالةً أخرى آتيةً له من جهة هذه الحروف. يزاد على ذلك أن تحديد معنى الحرف في سياقٍ ما لا يكون إلاَّ بتحديد علاقة هذا الحرف مع مكونات السياقِ الأخرى.

(١) ينظر: الأشباه والنظائر: ٣١٩/١.

(٢) ينظر: شواهد التوضيح والتصحيح: ٢٢٣.

(٣) ينظر: كتاب سيبويه: ١٤٥/٢، والمقتضب: ٣٢١/٢- ٣٢٢، والمحتسب: ٢٤٨/١.

(٤) الإيضاح في علل النحو: ٥٤.

لذا نجد المحدثين قد حاولوا أن يضعوا اليدَ على حقيقة الدلالة المؤداة في السياق الذي ترِدُ فيه هذه الحروفُ مستفيدين من جهد النحويين وتحليلهم لدلالات هذه الحروف في سياقاتها التي ترِدُ فيها، بل لدلالات الأدوات عموماً في سياقاتها التركيبية، إذْ إنَّ صِفَةَ عدم الاستقلال بالمعنى تشمل ما سُمِّيَ بحروف المعاني، وبعضَ الأسماء المبنية ـ من غير الضمائر ـ كما ذكرْنا من قبلُ، فهذه الأدوات جميعُها لايظهر معناها إلاَّ من خلال السياق الذي ترِدُ فيه، فلا يمكن أن نستدلَّ منها على معنىً، من غير وضعِها في سياق معيَّن، فالمعنى المؤدَّى بالحروف ـ وبالأدوات عموماً ـ هو من نوع ((التعبير عن علاقاتٍ في السياق، وواضح أن التعبير عن العلاقة معنىً وظيفيٌ لا مُعْجَميٌّ، فلا بيئةَ للأدوات خارجَ السياق، لأن الأدوات ـ كما ذكرْنا ـ ذاتُ افتقار متأصِّلٍ إلى الضمائم، أو بعبارة أخرى: ذات افتقار متأصل إلى السياق))[1].

وما دام الأمر كذلك وجَبَ أن ننظُرَ إلى الحروف في سياقاتها التي ترِدُ فيها، وعندئذٍ نعطي الحروفَ معانيها التي تؤديها في السياق، وهي معان وظيفة لامعجمية. فالسياق إذن هو الذي يحدد المعنى الوظيفي للحرفِ الداخلِ في علاقات سياقية مع العناصر الأخرى المكوِّنة للسياق. يقول أبو حيان في دلالة (رُبَّ) بين التقليل أو التكثير: ((.... وذهب بعضُهم إلى أنها لم تُوضَعْ لتقليلٍ ولا لتكثيرٍ، وذلك مستفادٌ من سياق الكلام، وهذا الذي نختاره من المذاهب))[2].

أتنوب حروفُ المعاني بعضُها عن بعضٍ؟:

إذا كانت حروف المعاني لاتؤدي المعانيَ بذاتها، وإنما من خلال علاقاتٍ في السياق الذي ترِدُ هي فيه، وهي معانٍ وظيفيةٌ لامعجمية، وإذا كنَّا لانستطيع فَصْلَ هذه الحروف عن سياقاتها، يذهب البحث إلى القول بعدم التضمين بين حروف

(١) اللغة العربية معناها ومبناها: ١٢٧، وينظر كذلك: دراسات في الأدوات النحوية: ٢٦.

(٢) ارتشاف الضرب: ٤٥٥/٢.

المعاني عامةً، وحروف الجر خاصةً، لأنْ لامعنى للحرف يستقلُّ به بنفسه، حتى يُضمَّن حرفٌ معنى غيره، وإذا كان المعنى يتحدد من خلال علاقاتٍ في السياق فلا يحمل سياقٌ معنى سياقٍ آخَرَ، لأنَّ كل سياق له علاقاتُه التركيبيةُ الخاصةُ التي تنشأ بين مكوِّناته، كما أن له مقامَهُ الخاصَّ الذي رُكِّبَ فيه لأداء معنىً بعينهِ، وهذا الأمر ينافي ما ذهب إليه خليل العاني في رسالته الموسومة بالتضمين بين حروف الجر، من أنَّ ((استعمال حرفٍ بمعنى حرفٍ آخَرَ هو التضمينُ بعينه))[1]

كما يذهب البحث أيضاً إلى عدم القول بنيابة حروف الجر ـ وحروف المعاني عامة ـ بعضِها عن بعضٍ، وهذا الرأي يتَّفق في بعض وجوهه مع ماذهب إليه الدكتور محمد حسن عوَّاد، من حيثُ إبطالُه القولَ بنيابة بعضِ حروف الجر عن بعضٍ[2]، ولكنه يخالفه في قوله: إن هذه المسألة ((راجعةٌ إلى التركيب وإلى دلالات الألفاظ))[3]، فهي مسألة راجعة إلى التركيب ـ كما قال الأستاذُ ـ أي إلى السياق الذي ترِدُ فيه هذه الحروفُ، ولكنْ لاترجِعْ إلى دلالات الألفاظ، لأنْ لا دلالةَ لحرف الجر من غير سياق التركيب، فدلالتُه هنا وظيفيةٌ لامعجمية، تتحدد من خلال علاقات السياق ـ كما ذكرنا من قبل ـ أمَّا الدكتور عوَّاد فيذهب إلى أنَّ ((كل حرف يؤدي معنىً خاصّاً به، لايؤديه غيرُه، وقد ينجرُّ مع الحرف معانٍ أُخَرُ، تَؤُولُ إلى المعنى الكُلِّيِّ الذي يختصُّ به حرفٌ دونَ غيرِهِ))[4].

لقد بنى الدكتور عوَّاد رأيه هذا على افتراضِ أنَّ كلَّ حرفٍ يؤدي معنىً خاصًّا، أي: إنه عند أصل وضعِه اختُصَّ بتأديةِ هذا المعنى، ثم انجرَّ مع الحرفِ معانٍ أُخَرُ، فلا شكَّ أن هذه المعانيَ الأخرى ستكون في مرحلة لاحقة من تطور دلالات هذا الحرف، وليس بين أيدينا المعجم التاريخي الذي يدلُّنا على ما ذهب

(١) التضمين: بين حروف الجر: ٢٧ (رسالة ماجستير).
(٢) ينظر: تناوب حروف الجر: ٨١.
(٣) المرجع السابق: ٢٠.
(٤) المرجع السابق: ٨١.

إليه الدكتور عوَّاد. وشيوع معنىً وظيفيٍّ واشتهار أحد الأحرف بتأديته في سياقاتٍ معينة لايعني أن هذا المعنى هو الأصل في ذلك الحرف، فلحروف الجر معانٍ وظيفيةٌ تؤدَّى بغيرِ حرفٍ من هذه الحروف ـ كما ذكرنا من قبل ـ ويكون هذا المعنى مؤدّى بأحد الأحرف أكثر من تأديته بالأحرف الأخرى، ولا دليلَ في ذلك على الأصالة والفرعية في هذه المعاني. فقد عاب الدكتور عوَّاد نفسُهُ على النحويين اعتقادَهم الأصالةَ والفرعيةَ في معاني الأفعال عندما قالوا بالتضمين فيها، ذاكراً أنْ ليس بين أيديهم الدليلُ على تطور اللفظ تاريخياً، وعلى أصالةِ معنىً وفرعيةِ معنىً آخَرَ، فذهب إلى القول بإبطال التضمين في الأفعال لإبطاله قولَ النحويين بهذا، وهو في القسم الخاص بالحروف يحاول أن يُثْبِتَ معنىً أصلياً للحرف ـ كما قال النحويون وهو ينقل عنهم ـ قد تنجرُّ معه معانٍ تَؤُولُ إلى المعنى الأصلي، فافترَضَ هو في الحرف ما عاب على النحويين افتراضَه في الفعل[1]، بل إن افتراض الأصالة والفرعية في معاني الحروف ـ وهي معانٍ وظيفيةٌ لامعجميةٌ ـ أشدُّ تكلفاً من افتراض الأصالة والفرعية في معاني الأفعال، وهي معانٍ معجميةٌ.

أمَّا الأمثلة التي ذكر النحويون فيها أن حرف الجر ناب عن حرف جرٍ آخَرَ ـ وهو توجيه الكوفيين في هذه المسألة ـ فتُحْمَلُ على أحد هذه الأوجُه:

الوجه الأول:

القول بنيابة الفعل أو ما جرى مجراه عن فعلٍ آخَرَ أو ما جرى مجراه على حدِّ التضمين، الذي هو صورة من صور النيابة، مختصة بالنيابة بين الأفعال كما ذكرْنا من قبل، فالمصدر (الرفث) ناب عن (الإفضاء) في قوله تعالى: ﴿ **أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ** ﴾[2]، فعُدِّي بإلى، وهو في الأصل مُعَدَّى بالباء أو (مع) كما ذكرنا من قبل.

(١) ينظر: تناوب حروف الجر: ٨١ـ ٨٢.

(٢) من سورة البقرة: ١٨٧.

الوجه الثاني:

أن كل حرف من حروف المعاني يدل في السياقات المختلفة على معانٍ وظيفية متعددة، وبعضُ هذه المعاني أشَهرُ من بعض، وأكثرُ استخداماً، فلا ينوب الحرف عن غيره، ولا يُحْمَلُ على غيره، فتعدُّدُ المعاني الوظيفية التي تؤديها هذه الحروفُ ناتجٌ عن تعددِ السياقاتِ التي ترِدُ فيها هذه الحروفُ، واختلافِ العناصر التي تأتلِف الحروفُ معها في السياق، سواء أكانت هذه العناصر أفعالاً، أم كانت أسماءً محمولةً على الأفعال، أم كانت أسماءً غيرَ محمولةٍ على أفعال؛ وكذا اختلافُ المقامات التي يُؤتَى فيها بهذه السياقات المركَّبة، وكلُّ هذه قرائنُ يُستَدَلُّ بها على المعاني.

ومعاني السياقات الوظيفيةُ التي ترِدُ فيها حروفُ المعاني لايمكن إطلاقُها، ولا فتحُ البابِ على مِصْراعيهِ ليضع مستخدمُ اللغةِ حرفاً في سياقٍ، ويريد هو منه أن يؤديَ معنىً وظيفياً لم يُعرَفْ في العربية أن هذا الحرف يؤديه، كأنْ يقول شخصٌ مثلاً: (جئتُ من البيتِ) وهو يريد (إليه)، جاعلاً المقام الذي قال فيه هذه الجملةَ ـ وهو دخوله البيتَ ـ دليلاً على جواز استخدام (مِنْ) بهذا المعنى الذي لم تستخدمه العربُ.

لذا يجبُ تحديدُ هذه المعاني الوظيفية، وذلك بنَقْلِها بأعيانِها من الآثار اللغوية المُحْتَجِّ بها، على وَفْقِ المعايير الزمانية والمكانية المعتمَدةِ عند أهل اللغة، للاحتجاج والاستشهاد بالمثال التعبيري، وهذا ما اضطلع به علماءُ اللغة والنحو عندما استقصَوْا لنا المعانيَ الوظيفيةَ المؤداةَ بحروف الجر، وغيرها من حروف المعاني، في مؤلَّفات مختصة بهذه المسألة، أو ذكروها في أجزاء من مصنفاتهم النحوية واللغوية.

ولكنَّ وجهَ المخالفةِ بين ما يذهب إليه البحثُ، وما ذهب إليه النحويون، أن

البحث لايقول بنيابة بعض الحروف عن بعض ـ كما قالوا ـ ولا بمجيء بعض الحروف بمعاني حروف أخرى ـ كما قالوا أيضاً ـ ، وإنما يذهب إلى أن كلَّ معنىً دُلَّ عليه بالحرف في سياقٍ ما، هو معنىً مختصٌّ بالحرفِ أصالةً، وهو معنىً وظيفيٌ يتحدد بعلاقة الحرف بغيره من مكوِّنات السياق الأخرى، وليس معنىً معجمياً.

إذن نقول: إنَّ (عن) في قوله تعالى: ﴿ **وَمَنْ يَبْخَلْ فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَنْ نَفْسِهِ** ﴾[1] جاءت بمعنى (الاستعلاء)، ولانقول: إنها جاءت بمعنى (على)، لأن (على) لها غيرُ معنى، وإنْ كان الاستعلاءُ أشهرَها، ولأنَّ (الاستعلاء) ـ بوصفه أحد المعاني الوظيفية المؤداة بحروف الجر ـ يؤدَّى بـ (على) كثيراً، كما يؤدَّى بغيرها. فثمة فرق بين أن نقول إنَّ (عن) دلَّتْ في هذا السياق على معنى (الاستعلاء)، وأن نقول: إنها جاءت بمعنى (على)، أو نابت عنها.

فهناك معانٍ وظيفيةٌ مشتركة، يؤدَّى كلٌّ منها بغير حرف من حروف الجر، كالتعليل والظرفية، والبَدَل، والاستعلاء، وغيرها، لذا يؤدي حرفُ الجر الواحدُ غيرَ معنى من هذه المعاني على تفاوتٍ في الأداء من حيثُ الاشتهارُ وعدمُه. وقد ذهب الدكتور فاضل السامرائي إلى أن هذه المعاني الوظيفية المشتركة لاتؤدَّى بصورة متماثلة بأحرف الجر المختلفة، إذ يبقى لكل حرف خصوصيَّتُه في أداء هذا المعنى العامِّ المشترك[2].

إذن لاينوب حرف الجر عن حرفِ جرٍ آخر، ولايأتي حرفُ جرٍ بمعنى حرفِ جرٍ آخَرَ، وإنما يؤدَّى بالحرفِ الواحد معانٍ وظيفيةٌ متعددة، تبرز من خلال علاقات السياق القائمة بين الحرف وغيره من مكوِّنات السياق الأخرى، فيتولَّد من ذلك معانٍ وظيفيةٌ مشتركةٌ تؤدَّى بغير حرف من حروف الجر، ويكون كل

(١) من سورة محمد – ﷺ – : ٣٨.

(٢) ينظر: المعاني المشتركة بين حروف الجر، مجلة المجمع العلمي العراقي، م٣٩، جـ٤، ١٩٨٨م، ص٢٤٤ وما بعدها.

معنىً من هذه المعاني أشهرَ تأدية بحرفٍ دون غيره، نحو (الاستعلاء) المؤدَّى بـ (على)، و (المجاوزة) بـ (عن)، و(الاستعانة) بالباء، و (الابتداء) بـ (مِنْ)، و(الانتهاء) بـ (إلى)، مع ملاحظة الفروق الدلالية التي يمكن أن تنشأ عند أداء المعنى بغير حرفٍ واحد على نحو ما ذكر الدكتور فاضل السامرائي. وليس هذا المعنى الأشهر تأديةً بالحرفِ، أصلاً له بالوضع، لأن الأصلية والفرعية في المعاني الوظيفية المؤداة بحروف الجر غيرُ متحققةٍ هنا للآتي:

أ- ليس المعنى المؤدَّى بالحرف معجمياً، وإنما هو وظيفي على النحو الذي أوضحناه من قبل.

ب- لانمتلك الأدلة التاريخية التي تحدد استخدامَ معنىً سياقيٍّ أصليٍّ للحرف على سبيل الوضع، واستخدامَ المعاني التي طرأتْ عليه في مجرى تطوره الاستعمالي، في أزمنة متلاحقة متعاقبة.

وقد أحسَّ بعضُ النحويين بضعف القول بنيابة بعضِ حروف الجر عن بعضٍ، فأبوحيان يرى أن النحويين لاحُجَّة لهم في شيءٍ من قولهم بأن حرف الجر يأتي بمعنى حرفٍ آخَرَ[1]، فذهب إلى إبطال القول بنيابة حروف الجر بعضها عن بعض، معلقاً على ذلك بقوله: ((وهذا ضعيفٌ، إذْ نيابةُ الحرف عن الحرف لايقول بها سيبويهِ والخليلُ))[2].

وعلى هذا يمكن ردُّ القول باستعارة حرفِ جرٍ لمعنى حرف جرٍ آخر في بعض الأمثلة المحمولة على ظاهرة (القَلْب) في الجملة، كما قيل في استعارة (في) لمعنى (على)، فجعلوا من هذا قولهم: ((لايدخُلُ هذا الخاتمُ في إصبعي))[3]، أي: على إصبَعي، فحرفَ الجر هنا أتى في السياق دالاً على معنىً وظيفيٍّ هو

(١) ينظر: البحر المحيط: ٦٩/١.

(٢) المرجع نفسه.

(٣) التضمين (الإسكندري): ١٨٤.

(الظرفية)، وهو المعنى الأشهر لهذا الحرف، ولم يأتِ دالاً على الاستعلاء، وإنما يُحمَلُ هذا المثالُ ونحوُهُ على (القَلْب) في الجملة، ينقل السيوطي عن ابن فارس مثالاً لقلب الجملة: ((أدخلتُ الخاتم في إصبعي، ويريدون في الأصل: أدخلتُ إصبعي في الخاتم))[1]، ويجعل ابن هشام هذا الاستخدام من باب (النقل في القصة)، فيقول: ((ومنه في الكلام: (أدخلْتُ القَلَنْسُوَةَ في رأسي) و (عَرَضْتُ الناقةَ على الحوض) و (عرضتُها على الماء)...))[2].

الوجه الثالث:

حَمْل الاستخدام على تأدية الفعلِ المذكورِ المعنى مع حرف الجر المستخدمَ على سبيل الأصالة، من جهةِ تعدِّي الفعل بغير حرفٍ من حروف الجر، بحيث يؤدَّى مع كل حرفٍ معنى وظيفيٌ يختلف عن المعنى المؤدَّى مع حرف الجر الآخر، وليس على سبيل مجيء الحرف بمعنى حرف جر آخر كما قال النحويون.

فمن أمثلة الأفعال المتعدية بغيرِ حرفِ جرٍ، الفعلُ (مرَّ)، إذ يتعدى بالباء، وبـ (على)، فيؤدى السياق الواردُ فيه الفعلُ مع كل حرف معنىً وظيفياً مختلفاً عن المعنى الذي يؤديه مع الحرف الآخر. فالفعل مع (على) يفيد مروراً مصحوباً باستعلاءٍ، كقوله تعالى: ﴿ **وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِمْ مُصْبِحِينَ** ﴾[3]، وهو مع الباء يفيد مروراً مصحوباً بالملاصقة، كقوله تعالى: ﴿ **وَإِذَا مَرُّوا بِهِمْ يَتَغَامَزُونَ** ﴾[4]، وليس الأمر على القول بنيابة حرف جرٍ عن آخَرَ كما قال النحويون في الآية الأولى[5].

(١) المزهر: ٤٧٦/١ . و ينظر مثال ابن فارس في الصاحبي ص٣٣٠ .

(٢) مغني اللبيب: ٦٩٦/٢ .

(٣) من سورة الصافَّات: ١٣٧ .

(٤) من سورة المطففين: ٣٠ .

(٥) ينظر تفصيل ذلك في: تناوب حروف الجر: ٧٧ـ ٧٩ ، مع أمثلة أخرى لهذا النوع من التوجيه ص٧٦ـ ٨١ .

الباب الثالث

صور أخرى من النيابة

الفصل الأول:

النيابة بين الصيغ الصرفية غير الفعلية

الفصل الثاني:

ما ينوب عن الفعل من الأسماء والحروف

الفصل الثالث:

ما ينوب عن الاسم من الأفعال والحروف والجمل

مدخل إلى الباب الثالث

سيتم في هذا الباب تناول المواضع الأخرى- غير التي سبق ذكرُها في البابين الأول والثاني- التي قيل فيها بالنيابة، وهي مواضع تختلف عن مواضع الباب الثاني المختصة بنيابة اسم عن اسم، أو فعل عن فعل، أو التي قيل فيها بنيابة حرف عن حرف في سياقات خاصة.

وسيتم تقسيم هذا الباب على فصول ثلاثة:

الفصل الأول:

وهو المختص بنيابة الصيغة الصرفية غير الفعلية، ممثَّلةً في مثالها، عن صيغةٍ أخرى جاءت بمعناها في سياق معيَّن، كنيابة فاعل عن مفعول، ومفعول عن فاعل، ونحو ذلك.

الفصل الثاني:

وهو مختص بالمواضع التي ذكر النحويون فيها نيابةَ الاسم أو الحرف عن الفعل، وَيميزُ هذه المواضع من مواضع الباب الثاني اختلافُ جنس النائب عن جنس المنوب عنه، من حيثُ كونُ المنوب عنه فعلاً، والنائبُ إمَّا اسمٌ، أو حرفٌ على حدِّ قول النحويين. وسيجري في هذا الفصل بحثُ هذه المواضع، وعرضُ أمثلتها على مفهوم النيابة الذي ارتضاه البحث، لإدخال ما جرى هذا المفهومُ عليه في إطار الظاهرة المدروسة، وإخراج ما لم يجرِ عليه من إطارها.

الفصل الثالث:

يتفق هذا الفصل مع سابقه في اختلاف جنس النائب عن جنس المنوب عنه، وسيجري فيه بحثُ المواضع التي ذكر النحويون فيها نيابةَ فعلٍ أو حرفٍ أو جملةٍ،

أو غيرِ ذلك عن اسمٍ من الأسماء، وعرضُ أمثلةٍ لهذه المواضع على مفهوم النيابة المحدد في هذا البحث، لقبول ما جرى هذا المفهوم عليه، وإخراج ما لم يجرِ عليه من دائرة النيابة.

وبملاحظة الفصلين الثاني والثالث يبقى من قسمةِ الكَلِمِ (الحرفُ)، فهل ينوب عن الحرف غيرُ الحرفِ من الأسماء والأفعال؟

لقد ذكرتُ من قبلُ أن الحرف لا ينوب عن شيء، ولا ينوب عنه شيء البتةَ، لذلك رددتُ القول بنيابة حروفِ المعاني بعضِها عن بعض في الفصل الثالث من الباب الثاني. وبقي أن أشير هنا إلى أن مِنَ النحويين مَنْ يذكر (نيابة الاسم عن الحرف)، وأوضح مثال لهذه المسألة قولهم: إن المضاف يعمل الجرَّ في المضاف إليه بحكم نيابته عن اللام أو مِنْ، اللذينِ تكون الإضافة بمعناهما، فكتابُ زيدٍ بمعنى (كتابٌ لزيدٍ)، وخاتمُ فضةٍ، بمعنى (خاتمٌ من فضةٍ)، يقول ابن الخشاب: ((فالأول من الاسمين المضافِ أحدُهما إلى الآخر عاملٌ في الثاني الجرَّ، إذْ كانت الإضافةُ محضةً، بحكم النيابة عن أحد هذينِ الحرفين، لا أنَّه تضمَّنَه))[1] أما ابن يعيش فقد خلط النيابة بالتعويض لفظاً ومفهوماً، إذ يقول: ((وإنما الخفضُ في المضاف إليه بالحرف المقدر الذي هو اللام أو مِنْ، وحَسُنَ حذفُه لنيابةِ المضافِ❖ عنه، وصيرورتهِ عوضاً عنه في اللفظ، وليس بمنزلته في العمل))[2]، فقد ذكر النيابة والعوض معاً بمعنىً واحد، وجعل المضاف نائباً عن هذا الحرف، في حين جعل الإعمال للحرف المحذوف المنوب عنه.

وفي تقديري أنْ لا نيابةَ في هذه المسألة، فلا ينوب الاسم المضاف عن

(١) المرتجل: ٢٦١/١، وينظر: شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير): ٧٥/٢.

❖ في الأصل (لنيابة المضاف إليه)، فـ (إليه) زائدة في الطباعة، وفي الأشباه والنظائر: ٣١٣/١ النصُّ نفسُه، مع تصحيح لفظه بحذف (إليه)، كما ذكرتُ في المتن.

(٢) شرح المفصل: ١١٧/٢.

الحرف، على حدِّ المفهوم الاصطلاحي للنيابة، المحددِ في هذا البحث، لأن الحرف لا ينوب ولا يُناب عنه كما ذكرتُ من قبل، ولا تعويضَ أيضاً ❖، لأن الاسم المضاف ليس إصلاحاً لفظياً للسياق الذي حُذِفَ شيء من تركيبه الأصل، وإنما هو جزء من أجزاء التركيب الإضافي، وهو اسمٌ له وظيفته الدلالية والإعرابية والتركيبية في السياق، وعاملُ الجرِّ- في اختياري- هو الاسمُ المضافُ، وهذا هو مذهب الجمهور، ولكنْ من غير قولٍ بنيابة المضاف عن الحرف المقدر، يقول الشيخ خالد: ((ويُجَرُّ المضافُ إليه بالمضاف، وهو الأصحُّ، لاتصالِ الضميرِ به، والضمير لا يتصل إلاَّ بعامله، لا بمعنى اللام، خلافاً للزجاج، ولا بالإضافة خلافاً للسهيلي وأبي حيان للنكت الحِسان، ولا بحرف مقدَّر ناب عنه المضاف، خلافاً لابن الباذش))[1]، وعلَّق الشيخ ياسين على القول بأن الجارَّ هو الحرف المقدر المنوب عنه، بقوله: ((قال الدنوشري: يُرَدُّ هذا المذهب بأنه يلزم عليه تقدير متعلق للجار المقدَّر، إذْ كل حرفِ جرٍ غير زائد، ولا شبهه، لا بُدَّ له من متعلَّق، ولا متعلَّق هنا، فلا حرفَ جرٍ مقدَّر، فليتأملْ))[2].

❖ هذا موضع من مواضع التعويض عند الدكتور عبد الفتاح الحموز، ينظر: ظاهرة التعويض في العربية: ١٣٢.

(١) شرح التصريح: ٢/٢٤- ٢٥.

(٢) حاشية ياسين على شرح التصريح: ٢/٢٥.

الفصل الأول

النيابة بين الصيغ الصرفية غير الفعلية

- بين يَدَيِ الفصل
- نيابة اسم الفاعل عن صيغ أخرى
- نيابة اسم المفعول عن صيغ أخرى
- الصيغ النائبة عن اسم المفعول
- نيابة (فعيل) عن غيرها من الصيغ الأخرى
- نيابة المصدر عن صيغ الوصف المشتقة
- نيابة (فعول) و (أفعل) عن غيرهما من الصيغ الأخرى
- الصيغ المنقولة لأداء معنى النسبة.

-١-

بَيْنَ يَدَي الفَصْل

الصيغة الصرفية هي الهيئة التي تكون عليها الكلمةُ، والتي يمكن أن يشاركها فيها غيرُها من الكلمات الأخرى[١]، فـ (فاعل) صيغة صرفية يكون عليها عددٌ لا يُحْصَى من الكلمات، نحو: قاتل، آكل، نائم، ساعٍ...إلخ. والصيغة الصرفية لا تتحقق نيابتها عن صيغة صرفية أخرى من حيثُ كونُها هيئة، أي: من حيث كونُها بناءً أو وزناً صرفياً حسبُ ❖. وإنما تتحقق نيابةُ الصيغة الصرفية عن الصيغة الأخرى بأمرين:

أ- تجسُّدِ هذه الصيغة في مثالٍ لها.

ب- دخول المثال المَصُوغ على هذه الصيغة في سياق تركيبي، ففي قوله تعالى: ﴿ **وإذا قَرَأْتَ القُرْآنَ جَعَلْنا بَيْنَكَ وَبَيْنَ الذينَ لا يُؤْمِنُونَ بالآخِرةِ حِجاباً مَسْتُوراً** ﴾[٢] قيل: إن (مستوراً) جاء بمعنى (ساتراً)، فليست صيغة (مفعول) بمعنى (فاعل) من حيثُ هي صيغةٌ صرفيةٌ مجردة، وإنما كانت بمعنى (فاعل) لأنها تمثَّلَتْ في مثالٍ لها من (س ت ر)، ووقع هذا المثال في السياق صفةً للمفعول به (حجاباً)، وكان المعهود من الحجاب أن يكون ساتراً غيره، أمَّا إذا قلنا: جلستُ في مكانٍ مستورٍ عن الأعين، فليست (مستور) نائبة عن (ساتر)، لاختلاف السياق الذي وردت فيه عن سياق الآية الكريمة، فهي في قولنا على أصلها من الدلالة على المفعولية، لا الفاعلية.

---

(١) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: ٢/١.

❖ الصيغة والبناء، والوزن، بمعنىً واحد عند النحويين والصرفيين، ينظر: المرجع نفسه.

(٢) من سورة الإسراء: ٤٥.

فعندما نقول: إن (مفعول) جاءت بمعنى (فاعل)، أو إنها نابت عن (فاعل)، فهذا من قبيل التجوُّز والاختصار في التعبير، فليست الصيغة بمعنى صيغة أخرى، وإنما مثالُ الصيغة في سياقٍ معيَّن هو الذي يأتي بمعنى مثال صيغةٍ أخرى، نائباً عنه في هذا السياق. يقول الدكتور تمام حسان: ((قد نرى أنه في حدود القسم الواحد من أقسام الكلام تعدد المباني، وهذا التعدد واضح في كثير من صيغ الاسم، وصيغ الوصف، وصيغ الفعل....، ولكن إذا أخَذَ هذا المبنى مكانه من بيئة الجملة، وسياقها المتصل، تعيَّن له واحد من معانيه المتعددة المحتملة، صيغة (فعيل) مثلاً تحتمل عند إفرادها معنى المصدر كصهيل وخرير وفحيح، ومعنى (فاعل) كقدير وعليم، ومعنى (مفعول) كجريح وقتيل، ولكنْ عندما ترِدُ هذه الصيغة في صورة مثالها في نطاق الجملة يعلم السامع ما إذا كان معناها هذا أو ذاك من بين هذه المعاني))[1].

ولا ينوب مثال الصيغة الصرفية عن مثال صيغة أخرى في سياق معيَّن إلاَّ بتوافر شرطين اثنين:

١- وقوعه في السياق موقعَ مثالٍ آخر، نفترض إسقاطه من الأصل.

٢- حَمْل المثال المذكور في السياق شيئاً من خصائصِ ذي الموقع الذي حلَّ المذكور محلَّه، وأحكامه.

ويحمل المثالُ المذكورُ شيئين:

أ- دلالةَ المسقَط من الأصل، فيتخلَّى المثال المذكور عن دلالةِ صيغته التي جاء عليها لفظاً، ليحمل دلالةَ الصيغة المسقطة من الأصل (المنوب عنها)، أما الدلالة المعجمية التي تستفاد من المادة اللغوية فباقيةٌ، وإنما النيابة هنا عن دلالة الصيغة المنوب عنها من حيثُ الفاعليةُ أو المفعوليةُ أو المصدريةُ، أو تجدُّدُ الصفة وانتقالُها، أو لزومُها، أو نحو ذلك ممَّا سيأتي بيانُه.

(١) أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة: (ص١٧ من تقديم الدكتور تمام حسان للكتاب).

ب- عَمَلَ الصيغة المنوب عنها، فإذا وقعت الصيغة النائبة- متجسدة في مثالها- موقعَ صيغةٍ أخرى عاملةٍ من الناحية الإعرابية، حملت الصيغةُ النائبةُ عملَ المنوب عنها، وتخلَّتْ هي عن إعمالها، فـ (فاعل) إذا نابت عن (مفعول) رفعت- على سبيل النيابة- نائبَ فاعلٍ، لا فاعلاً، و (مفعول) إذا نابت عن (فاعل) رفعت- على سبيل النيابة أيضاً- فاعلاً لا نائبَ فاعلٍ، وهذا النحو من الإعمال للصيغة المنوب عنها لم يقل به جمهورُ النحويين، وإنما مذهبهم أن الصيغة المذكورة يكون معمولها على اللفظ، لا على المعنى، ومذهبهم هذا لا يثبُتُ عند تحقيق المسألة، فقولك: مررتُ برجلٍ جريحٍ، قيل فيه: إن (جريح) بمعنى (مجروح)، فكيف يكون الضمير المستكنُّ في (جريح) فاعلاً بحسب مذهب الجمهور؟ فمذهبهم في هذه المسألة فيه تركيزٌ على شكل تركيب المثال حسبُ، إذ أُهمِلَ فيه دلالةُ هذا التركيب، فإنْ كان هذا الضمير فاعلاً، فهو فاعلٌ الجرحَ بغيره، وهذا يناقض ما عليه السياقُ، وإنما الجَرْحُ معمولٌ به، فمن الأَوْلى عَدُّ مرفوع الوصف المذكور على المعنى لا على اللفظ- وهذا هو مذهب ابن عصفور في هذه المسألة- فيكون النائب بذلك حاملاً عملَ المنوب عنه، والعمل الإعرابي إحدى الخصائص التي يحملها النائب من المنوب عنه، ومذهب ابن عصفور هو اختياري الذي أخذتُ به في هذا البحث، وقد سبق ذكرُه ومناقشتُه[1].

وتأسيساً على ما سبق من تحديدٍ لمفهومِ نيابة الصيغة الصرفية عن الأخرى، ولشروط هذه النيابة، يمكن القول: ليس من النيابة الصرفية الآتي:

١- التعاقب بين أبنية الباب الصرفي الواحد، على الموقع الواحد، إذِ التعاقُبُ غيرُ النيابة، وعلى هذا لا يكون من النيابة ما ذهبت إليه إحدى الباحثات الفاضلات من القول بالنيابة بين الصيغ المتعاقبة على الموقع الواحد، وهي من باب صرفي واحد، لعدم أصلٍ للاستخدام، عُدِلَ عنه باحتلال الصيغة المذكورة موقعاً

(١) ينظر الفصل الأول، الباب الأول، ص ٣٧- ٣٩.

لصيغة أخرى مسقَطةٍ من أصلٍ، وحملت الصيغة المذكورة بهذا الاحتلال شيئاً من خصائص الصيغة المسقطة من الأصل. ومن أمثلة التعاقب التي ذكرتها الباحثةُ على أنها من النيابة:[1]

- التعاقب بين أبنية المصادر.
- التعاقب بين أبنية الصفات المشبهة.
- التعاقب بين صيغ النسبة إلى الثلاثي المزيد بالياء.

فإطلاق لفظ (النيابة) على أمثلة الصيغ التي تتعاقب على الموضع الواحد، أو تشترك في أداء معناه، يأتي على سبيل التسامح في استخدام الألفاظ، مع ملاحظة مُطْلِقِ اللفظِ المعنى اللغويَّ فيه، ولا يقصد من إطلاقِهِ المفهومَ الاصطلاحيَّ ذا الملامح المحددة كما ذكرنا من قبل، وهذا ما نلحظه في قول الإستراباذي: ((وقد ينوب فَعْلان عن فَعِل، كغضبان، والقياس: غَضِب، إذِ الغَضَبُ هَيَجان، وإنما كان كذلك لأن الغَضَبَ يلزمه في الأغلب حرارةُ الباطن، وقالوا: عَجِل وعَجْلان، فعَجِل باعتبار الطيش والخِفَّة، وعَجْلان باعتبار حرارة الباطن، والمقصود أن الثلاثة المذكورة إذا تقاربت فقد تشترك، وقد تتناوب))[2]، فهي تشترك إذن وتتناوب، والتناوب هو التعاقب، والتعاقب غير النيابة كما ذكرنا في الفصل الثاني من الباب الأول، لذا علَّق محققو شرح الشافية على لفظ النيابة الوارد في أول قول الإستراباذي، بقولهم: ((ظاهرُه أنه لم تَجِيء الوصفُ من غضِبَ إلاَّ على غضبان، إذْ جعله من باب النيابة، لا من باب الدخول، وليس كذلك، فقد حكى له صاحبُ القاموس وغيرُه ثمانيةَ أوصاف: غَضِب كفَرِح، وغَضُوب كصبور...))[1].

(١) ينظر: النيابة في الأبنية الصرفية، الصفحات الآتية على التوالي: ق١، ص١٨٦- ١٩٤+ق٢، ص١٦٧- ١٧١+ ق٢، ص١٧٧- ١٧٩.

(٢) شرح شافية ابن الحاجب: ١/١٤٦- ١٤٧.

(١) شرح شافية ابن الحاجب: الهامش رقم (٣): ١/١٤٦.

٢ـ الشذوذ في صوغ بعض الأوصاف المشتقة من الباب الواحد، لعدم ارتباط ذلك باحتلال الموقع، وحملِ محتل الموقع شيئاً من خصائص ذي الموقع وأحكامه، ومن ذلك:

أ ـ الشذوذ في صوغ اسم الفاعل من الرباعي على وزن اسم الفاعل من الثلاثي، نحو قولهم: أورق الشجر فهو وارِق، وأورَسَ فهو وارِس، وأيفَعَ الغلامُ فهو يافِع، وأبقل المكان فهو باقل[1]. فهذا هو السماع، وقياسُهُ أن يصاغ على (مُورِق، ومُورِس، ومُوْفِع، ومُبقِل)، وقد سُمِعَ عن العرب بعضُ ذلك الذي اقتضاه القياس، وأخلَّ به المطرد في السماع، فقد جاء عنهم: ((مُبْقِل، حكاها أبو زيد، وقال دُوَاد بنُ أبي دواد لأبيه في خبرٍ لهما، وقد قال له أبوه: ما أعاشَكَ بعدي؟:

أعاشني بعدَكَ وادٍ مُبْقِلُ آكُلُ مِنْ حَوْذانِهِ وَأَنْسِلُ))[2]

كما حكى آخرون عن بعض العرب قولهم في بعض تلك الأمثلة أفعالاً ثلاثية، فيكون اسمُ الفاعل آتياً على أصله((فقد حكى الأستاذ أبو الحسن بن الأخضر ـ رحمه الله ـ أنهم يقولون: يَفَعَ، فيكون أيضاً (يافع) من (يَفَعَ)، لا من (أَيْفَعَ).))[3].

وعلى هذا تُوجَّه هذه الأمثلة عند اللغويين إمَّا على اعتبار الأصل، وإمَّا على مجيء لغة أخرى في الفعل كما ذكرنا في (يفَعَ)، فيكون ذلك من تداخل اللغتين، وأشار آخرون إلى أن هذا اللفظ المستخدم ليس اسمَ فاعل للفعل المذكور معه، وإنما هو نسبة إضافية بمعنى ذي الشيء، فقولهم: أَحَلَ البلدُ فهو (ماحِل)،

(١) ينظر: ليس في كلام العرب: ٥٤، الخصائص: ٢/٢٢١ـ ٢٢٢، دقائق التصريف: ٣٦٣ـ ٣٦٤، نزهة الطرف: ٢٥، شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير): ٢/٤٠٢، المقرب: ٤٩٨، تذكرة النحاة: ٥١٠، شرح المراح في التصريف: ١٢٧ـ ١٢٨.

(٢) الخصائص: ٢/٢٢٢، وينظر: لسان العرب (بقل).

(٣) شرح الفصيح: ٧٩.

أي :ذو مَحْلٍ ، وأعشب فهو عاشب ، أي :ذو عُشْب ، كما قيل في :رجل لابِن وتامِر ، إنه :ذو لبن وذو تمر[1].

ب- الشذوذ في صوغ اسم الفاعل من الرباعي والسداسي على وزن الثلاثي ، من ذلك ما حكاه ابنُ خالويه :((ليس في كلام العرب صفة على (فاعل) ، والفعل منه (أَفْعَلَ) و(استفعَلَ) إلاَّ قولهم :اِسْتَوْدَقَتِ الأَتانُ وَأَوْدَقَتْ ، فهي وادِق ، إذا اشتهت الفحلَ ، ولم يقولوا :مودِق ولا مستودِق))[2] ، والقياس فيه أن يقولوا ذلك.

جـ- الشذوذ في صوغ اسم المفعول من الرباعي على وزن الثلاثي ، من ذلك قولهم :أحببتُه فهو محبوب ، وأجنَّه الله فهو مجنون ، وأزكمه فهو مزكوم ، وغير ذلك[3]. والقياس في ذلك :مُحَبٌّ ، مُجَنٌّ ، مُزْكَم. وقد سُمِعَ اسمُ المفعول في بعض هذه الأمثلة على القياس ، فقيل :أحببتُه فهو مُحَبٌّ ، وأحزنَه فهو مُحْزَن[3] ، ومن ذلك قول عنترة :[4]

وَلَقَدْ نَزَلْتِ فلا تَظُنِّي غَيْرَهُ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ المُحَبِّ المُكْرَمِ

كما سُمِع الفعلُ ثلاثياً في بعض الأمثلة السابقة ، فيكون اسم المفعول منه على القياس ، من ذلك قولهم :حَبَبْتُهُ فهو محبوب[5]. وقيل :إن بناء اسم المفعول في هذه الأمثلة ليس من الرباعي (أفعَلَ) وإنما هو من الثلاثي المبني لغير الفاعل

(١) ينظر :المصباح المنير (الخاتمة) :٢٦٤.

(٢) ليس في كلام العرب :٢٢٥. وينظر :المزهر :٨٨/٢.

(٣) ينظر :ليس في كلام العرب :١٢١- ١٢٢ ، والخصائص :٢١٨/٢- ٢١٩ ، وشرح الفصيح :٧٩ ، والمصباح المنير (الخاتمة) :٢٦٥ ، والمزهر :٨٢/٢ ، ٢٦٠- ٢٦١.

(٣) ينظر :ليس في كلام العرب :١٢١ ، والخصائص :٢١٨/٢.

(٤) ليس في كلام العرب :١٢٢ ، والخصائص :٢١٨/٢ ، والبيت من معلقة عنترة في ديوانه ، ص١٤٣ ، وفي شرح القصائد التسع المشهورات :٤٦٥/٢ ، ويُنظَر شاهد آخر لهند بنت أبي سفيان في الخصائص :٢١٩/٢.

(٥) ينظر :ليس في كلام العرب :١٢٢.

(فُعِلَ)، فمجنون ومزكوم، من: جُنَّ وزُكِمَ[1].

فلا نيابةَ إذن بين صيغتين صرفيتين من باب واحد (مصدر، اسم فاعل، اسم مفعول، صيغة مبالغة، صفة مشبهة، اسم تفضيل)، وإنما النيابة بين صيغتين من بابين صرفيين مختلفين، حتى تحمل الصيغة النائبة دلالةَ المنوب عنها، وعملها الإعرابي. وهنا ينبغي تحديدُ الأبواب الصرفية التي سيجري الحديث في أمثلة الصيغ المنتمية إليها في المباحث اللاحقة، وتحديدُ دلالةِ كلِ بابٍ صرفي من هذه الأبواب، لبيان وجه النيابة بين أمثلة الصيغ المنتمية إلى هذه الأبواب، على النحو الذي سلكه البحثُ:

١- اسم الفاعل: صفة مصوغة للدلالة على الحدث والمُحْدِث على سبيل التجدد والحدوث والانقطاع، فلا تكون هذه الصفة ملازمة لصاحبها. ولاسم الفاعل من الثلاثي بناءٌ واحد، هو (فاعل)❖، ويصاغ من فوق الثلاثي على وزانِ مضارعه المبني للفاعل، مع جعل الميم بدل حرف المضارعة. فإنْ دلَّ على معنى هذا الوصفِ صيغةٌ أخرى، منقولة من باب صرفي آخر، بعد تجريدها من دلالتها التي كانت عليها في بابها، عُدَّتْ هذه الصيغة- في صورةِ مثالِها- نائبةً عن اسم الفاعل في الدلالة على معناه، وفي عمله. وإنْ وقعت صيغة من صيغ اسم الفاعل في سياقٍ ما، دالَّةً على غير معنى اسم الفاعل، متجردةً من معناها الذي كانت عليه في بابها، حاملةً دلالةَ صيغة أخرى من بابٍ آخرَ غيرِ بابِ اسم الفاعل، عُدَّتْ هذه الصيغةُ نائبةً عن غيرها في ذلك السياق، وليست اسمَ فاعل فيه.

(١) ينظر: المصباح المنير (الخاتمة): ٢٦٥.

❖ اختُلِفَ في هذه المسألة: فمن النحويين مَنْ ذهب إلى أن لاسم الفاعل من الثلاثي المجرد بناءً واحداً هو (فاعل)، ومنهم مَنْ ذهب إلى أن له أبنية متعددة (ينظر: أبنية الصرف في كتاب سيبويه، ص٢٥٩)، واختياري هو القول الأول، فما عدا (فاعل) من نحو (فعيل وفعول وفَعِل وفَعْلان) إمَّا صِيغ مبالغة، وإمّا صفات مشتقة، ينظر: الكليات: ١٤٨/٥.

وما يجري على اسم الفاعل من حكمٍ يجري على اسم المفعول، غيرَ أنَّ الثاني مصوغ للدلالة على مَنْ وقع عليه الحدثُ، لا على المحدِث، فمرفوعه نائبُ فاعل لا فاعلٌ، ولاسم المفعول من الثلاثي وزن واحد هو (مفعول)، ويصاغ من فوق الثلاثي على وِزانِ مضارعه المبني للمفعول، مع جعل الميم بدل حرف المضارعة.

٢- أمثلة المبالغة، لها أوزان مخصوصة، أشهرها خمسة :فعَّال، فَعول، مِفْعال، فَعِيل، فَعِل. وهذه ليست أسماء فاعلينَ، وليست نائبة عن أسماء الفاعلين كما ذكر بعض النحويين[١]، ((والدليل على أنها ليست بأسماء فاعلين، أنها للمبالغة، وفعلُ المبالغة والتكثير أبداً على وزن (فعَّلَ) بتضعيف العين، واسم الفاعل من فعَّل :مُفَعِّل))[٢]، وفي تقديري أن قول النحويين أحياناً إن فعيلاً ونحوَها جاءت بمعنى (فاعل) لا يُقصَد منه أنها اسمُ فاعل، ولا نائبة عن اسم الفاعل، وإنما قيل هذا للتفريق بينها وبين (فعيل) التي هي بمعنى (مفعول) كذبيح وقتيل وجريح.

فأمثلة المبالغة تدل على اتصاف الذات بالحدث على وجهٍ من المبالغة والتكثير، فإنْ وقعت إحدى هذه الصيغ المذكورة في سياقات خاصة، مجرَّدةً من معنى المبالغة والتكثير الذي هي عليه في الأصل، حاملةً دلالةَ صيغةٍ أخرى من بابٍ آخر، عُدَّتْ هذه الصيغة- وهي في هيئتها من أمثلة المبالغة- نائبةً عن تلك الصيغة الأخرى.

٣- الصفة المشبَّهة باسم الفاعل، لها أوزان معلومة، كفعيل نحو جميل، وفَعِل نحو نَضِر، وفَعْلان نحو عطشان، وغيرها. وتدل الصفات المشبهة باسم

(١) ينظر: الأشباه والنظائر: ١٤٤/٨.

(٢) شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير): ٥٦٠/١.

الفاعل على اتصاف الذات بالحدث على وجهٍ من الثبوت واللزوم والاستمرار، وهي بهذا تفترق عن اسم الفاعل الذي يدل على التجدد والحدوث والانقطاع. وصفةُ اللزوم والاستمرار الموضوعةُ لها الصفةُ المشبهةُ ليست مطلقة في كل الأزمنة[1]، وقد ذهب الدكتور فاضل السامرائي إلى القول بأن الصفة المشبهة لا يُحْكَم لها بالثبوت والاستمرار عموماً، وإنما في ذلك تفصيلٌ: فمنها ما يفيد الثبوت والاستمرار أبداً، ومنها ما يدل على وجه قريب من ذلك، ومنها ما لا يدل على الثبوت أبداً[2]، وإنما هو ثبوت واستمرار نسبي.

وعلى الرغم من هذا التفصيل الذي ذكره الدكتور فاضل، فإن صفة الثبوت والاستمرار تَميزُ صيغ الصفة المشبهة مِنْ غيرها من الأوصاف المشتقة الأخرى، كاسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغة واسم التفضيل، كما تنماز الصفة المشبهة من غيرها بأمرين آخرينِ، فيكون عدةُ ما تنماز به الصفةُ المشبهةُ من غيرها ثلاثةَ أمور:[3]

أ- أنها تدل على الثبوت والاستمرار.

ب- أنها مشتقة من فعل لازم لا متعدٍ، لذا أُعْرِبَ المنصوب بعدها على التشبيه بالمفعول

جـ- أنها يمكن العدول بها عن أصلها في الثبوت ليُدَلَّ بها على الحدوث جاريةً مجرى الفعل، فتقول: هذا الرجل حاسنٌ اليوم أو غداً، وكارمٌ وطائلٌ، فإنْ قصدتَ الثبوت والدوام قلتَ: حَسَنٌ، وكريمٌ، وطويلٌ[4].

(١) ينظر: شرح الكافية: ٢/٢٠٥.

(٢) ينظر: معاني الأبنية: ٧٤- ٧٧.

(٣) ينظر: الصفات مبناها ومعناها، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، م٥٦، جـ٣، ١٩٨١، ص٤٨٧- ٤٨٨.

(٤) ينظر: المصباح المنير (الخاتمة): ٢٦٤، والكليات: ٥/٢٠٥.

فإن وقع في سياقٍ ما، بناءٌ من أبنية الصفات المشبهة، مجرَّداً من معناه الأصل، مكتسياً دلالةَ صيغة أخرى، فهو نائب عنها بحمل دلالتها وعملها الإعرابي، وإنْ وقع في السياق بناءٌ من غير أبنية الصفة المشبهة دالاً على معناها، عُدَّ نائباً عن الصفة المشبهة في ذلك السياق.

٤- اسم التفضيل، هو((كل اسم صِيْغَ على (أَفْعَل) لِيُبَيِّنَ فَضْلَ ما هو له على غيره، في المعنى الذي اشتُقَّ منه اسمُه، كأكرَم وأعلَم))[١]، ويعمل هذا الوصف كعمل اسم الفاعل، لعلةِ مشابهتهِ اسمَ الفاعل المُشْبِهَ الفعلِ، ولكن وجه مشابهته لاسم الفاعل ينقص عن مشابهة أمثلة المبالغة والصفة المشبهة له[٢]. فإنْ جاء لفظٌ في السياق، مصوغٌ على (أفعلَ)، وقد قُصِدَ به غيرُ معنى اسم التفضيل، فهو نائب عن ذي المعنى المؤدَّى في السياق.

٥- المصدر واسم المصدر، وهذان اسمان دالاَّن على الحدث، فهما من أسماء الأحداث ويفترقان في جريان الأول على فعله وعدم جريان الآخر عليه، وقد سبق الحديث في هذين القسمين[٣]. والذي يعنينا هنا أن المصدر واسم المصدر لا يدلاَّن إلاَّ على مطلَقِ الحدث، فلا يدل أحد منهما على الذات المُحْدِثة، كالأوصاف السابقة الذكر. فإذا وقع لفظُ أحدِهما في سياقٍ ما، دالاً على الحدث والذات المحدِثة بالتأويل، فهو نائب عن الوصف المشتق، كما ذكرنا في المبحث المختص بنيابة المصدر (اسم المعنى) عن الوصف المشتق في الفصل الأول من الباب الثاني، وإذا وقع لفظُ الوصف المشتق في سياقٍ، دالاً على الحدث حسبُ، فقد تخلَّى عن دلالته الأصل (على الحدث والذات المحدِثة) ليأخذ دلالة المصدر على الحدث حسبُ، على سبيل النيابة.

(١) الغرَّة المخفية: ٢/٤٩٤.
(٢) ينظر: شرح الكافية: ٢/٢٠٦، ٢١٩- ٢٢٠.
(٣) ينظر ص ٣٠٥- ٣٠٧ من هذا البحث.

-٢-

نيابة اسم الفاعل عن صِيَغ أخرى

في هذا المبحث سأعرض المواضع التي تقع فيها أمثلة من اسم الفاعل (من الثلاثي وغيره) موقع أمثلة أخرى، فتتخلى هذه الأمثلة عن دلالة صيغة اسم الفاعل المذكورة لفظاً، وتكتسي بدلالة الصيغة المنوب عنها، كما تحمل عنها إعمالها إنْ كانت عاملةً في أصل ذلك السياق، وهذه المواضع هي:

أ- نيابة اسم الفاعل عن اسم المفعول:

الشائع أن ينوب لفظُ اسم الفاعل من الثلاثي عن لفظ اسم المفعول من الثلاثي أيضاً، وقد ذُكِرَ لذلك أمثلةٌ مختلفة، منها قوله تعالى: ﴿ **فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ** ﴾[١]، أي: عيشة مَرْضِيَّة، وقوله تعالى: ﴿ **خُلِقَ مِنْ مَاءٍ دَافِقٍ** ﴾[٢]، أي: مدفوق، وقوله تعالى: ﴿ **لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ** ﴾[٣]، أي: لا معصوم.

هذا هو الشائع في أقوال النحويين والمفسِّرين، فيكون لفظُ اسمِ الفاعل المذكورُ دالاً من حيثُ المعنى على اسم المفعول المنوب عنه، وعلى هذا يكون مرفوعُ الوصف في الآيات السابقات نائبَ فاعلٍ، لا فاعلاً. وهناك وجهٌ آخر حُمِلَ عليه لفظُ (فاعل) المذكور في هذه الآيات، هو أن يكون دالاً على النسبة إلى ذي الشيء، فالعيشة الراضية هي: عيشة ذاتُ رِضًى، والماء الدافق هو: ماءٌ ذو دَفْقٍ، والعاصم هو ذو العصمة. وثمة وجه ثالث حُمِلَتْ عليه الآيتان الأولى والثالثة، هو إبقاء الوصف (فاعل) على أصله من الدلالة على اسم الفاعل، فالعيشة الراضية

(١) من سورة الحاقة: ٢١، ومن سورة القارعة: ٧.

(٢) من سورة الطارق: ٦.

(٣) من سورة هود: ٤٣.

كأنها رَضِيَتْ بمحلِّها وحصولها في مستحقِها، والعاصم على حقيقته، فكأنه نفى كلَّ عاصمٍ من أمرِ اللهِ في ذلك الوقت[1].

وهناك أمثلة أخرى، محمولة على نيابة (فاعل) عن (مفعول)، وهذا هو الراجح في تقديري على الوجهين الآخرين المذكورين آنفاً، من ذلك قولهم:[2] ترابٌ سافٍ، أي: مَسْفِيٌّ لأن الريح سَفَتْهُ؛ وسرٌّ كاتم، أي: مكتوم؛ ليلٌ نائم، أي: منوم فيه؛ ناقة راحلة، أي: مرحولة؛ خشبة راكبة، أي: مركوبة؛ حرمٌ آمِن، أي: مأمون. ومن ذلك قول الشاعر:[3]

لَقَدْ عَيَّلَ الأَيْتَامَ طَعْنَةُ ناشِرَةْ أَناشِرَ، لا زالَتْ يمينُكَ آشِرَةْ

فقيل: الأصل: مأشورة- وعليه النيابة- ، وقيل: ذاتُ أَشْرٍ، على النسبة إلى ذي الشيء، ومثله قول الشاعر:[4]

بَطِيْءُ القِيامِ، رَخِيمُ الكَلا مِ، أَمْسَى فُؤَادِي بِهِ فاتِنا

أي: مفتوناً.

ويأتي (فاعل) على قِلَّةٍ في الاستخدام نائباً عن اسم المفعول من الرباعي (مُفْعَل)، من ذلك قول الحطيئة:[5]

دَعِ المَكارِمَ لاَ تَرْحَلْ لِبُغْيَتِها وَاقْعُدْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الطَّاعِمُ الكاسِي

(١) ينظر لإعراب هذه الآيات الثلاث على التوالي: معاني القرآن للفراء: ١٨٢/٣ » ٢٥٥/٣ » ١٥/٢- ١٦، إعراب القرآن: ٢٢/٥ » ١٩٨/٥- ١٩٩ » ٢٨٥/٢، التبيان في إعراب القرآن: ١٢٣٧/٢ » ١٢٨١/٢ » ٧٠٠/٢، البحر المحيط: ٣١٩/٨ » ٤٤٩/٨ » ٢٢٧/٥- ٢٢٨ (١٩٩٣م).

(٢) تنظر هذه الأمثلة وغيرها في: ليس في كلام العرب: ٣١٧، الخصائص: ١٥٣/١- ١٥٤، الصاحبي: ٣٦٦- ٣٦٧، كشف المشكل: ٢٩٥/١- ٢٩٦، البرهان في علوم القرآن: ٣٠٠/٢، الإتقان في علوم القرآن: ٧٦١/٢، المزهر: ٨٩/٢.

(٣) الخصائص: ١٥٣/١، الصاحبي: ٣٦٧، والعجز في شرح المفصل: ٨١/٢.

(٤) البحر المحيط: ٢٢٧/٥ (١٩٩٣م).

(٥) شرح المفصل: ١٥/٦، والخزانة: ١١٥/٥ » ٢٩٩/٦، والبيت في ديوان الحطيئة ص ٥٠ (١٩٨٧م)، وفي (النكت في تفسير كتاب سيبويه: ٧٨٨/٢ برواية العجز (واقعد فأنت لعمري طاعِمٌ كاسي).

أي: المُطْعَم المَكْسُوّ، ففي هذا الشاهد ناب (فاعل) عن اسم المفعول في موضعينِ: الموضع الأول من الرباعي أطعَمَ يُطْعِم، والثاني من الثلاثي كسايكسو.

وذكر ابن خالويه من ذلك مثالاً واحداً هو قول العرب: ((أَسَمْتُ الماشيةَ في المرعى، فهي سائمة، ولم يقولوا: مُسامة، وهذا نادر، قال الله تعالى: ﴿ **فِيهِ تُسِيمُونَ** ﴾[1] من: أسامَ يُسِيمُ))[2] وقد ردَّ ابنُ خالويه هذه النيابة بأن اسم الفاعل المذكور (سائمة) ليس معلَّقاً في المعنى بالفعل المذكور (أَسَمْتُ) الرباعي، وإنما هو معلَّق بالمطاوَع منه، إذ يقول: ((وأحسبهم أرادوا: أَسَمْتُها أنا فسامَتْ، فهي سائمة، كما يقال: أدخلتُه الدارَ فهو داخِل))[3]، وهذا هو الراجح في تقديري.

ب- نيابة اسم الفاعل عن صيغة المبالغة:

ذكرت الدكتورة خديجة الحديثي أن صيغة (فاعل) جاءت للمبالغة- على رأي الخليل- في قولهم: موت مائت، وشغل شاغل، وشِعْر شاعر، فهو بمنزلةِ: همٍّ ناصب، وعيشة راضية[4]. فظاهرُ كلام الأستاذة الفاضلة أن صيغة (فاعل) هي الدالة على معنى المبالغة، وإذا كانت هذه الصيغة مختصة باسم الفاعل وليست من أبنية المبالغة، فقد جاءتها هذه الدلالة على سبيل نيابتها عن شيء من أمثلة المبالغة لأن المبالغة ليست معنىً أصلياً لهذه الصيغة (فاعل).

وفي تقديري أن صيغة (فاعل) لم تجئ للمبالغة في هذه الأمثلة، لذلك لا نيابةَ لها عن شيء من أمثلة المبالغة، فالمبالغة في الأمثلة المذكورة مستفادة من نعت اللفظ بوصف مشتق من مادته اللغوية، فكلام الخليل الذي نقله عنه سيبويه يوحي بأن المبالغة في القول، لا في الصيغة، يقول سيبويه: ((وسألتُه عن

(١) من سورة النحل: ١٠.

(٢) ليس في كلام العرب: ٢٢٦، وينظر المزهر: ٨٨/٢.

(٣) ليس في كلام العرب: ٢٢٦.

(٤) ينظر: أبنية الصرف في كتاب سيبويه: ٢٧٣.

قولهم :موت مائت ، وشغل شاغل ، وشعر شاعر ، فقال :إنما يريدون المبالغة والإجادة ، وهو بمنزلة قولهم :همٌّ ناصب ، وعيشة راضية في كل هذا))[1] .

فقولهم :همٌّ ناصب ، وعيشة راضية ليس فيهما مبالغة مستفادة من صيغة (فاعل) ، فالمبالغة كائنة في وصف الهمِّ بأنه ناصب ، ففي الهمِّ نَصَبٌ وتَعَبٌ ، وقد وُصِفَ بذلك ، كما تُستفاد المبالغة من وصف العيشة بأنها راضية ، أدْ أُجْرِيَ على ما لا يعقل صفةُ ما يعقل ، وكذا قولهم : موت مائت ، وشغل شاغل ، وشعر شاعر ، تستفاد المبالغةُ فيه من نعت الشيء بوصف مشتق من مادته اللغوية ، وليست المبالغة مستفادة من مثال الصيغة كما يبدو لي ، يؤكد ذلك ما ذكره الإستراباذي في هذه الأمثلة ، إذ يقول :((... نحو :عزّ عزيز ، وذلّ ذليل ، وشعر شاعر ، وموت مائت ، وهمّ ناصب ، فإن جميع ذلك معنى أُطْلِقَ عليه اسمُ صاحب ذلك المعنى مبالغةً ، إذِ العزيز والذليل والشاعر والمائت والهامّ ❖ ، صاحبُ العزِّ والذل والشِعر والموت والنَّصَب ، كما يُطلَق على صاحب المعنى اسمُ ذلك المعنى مبالغةً ، نحو : رجلٌ صومٌ ، وعدلٌ ، وماءٌ غَوْرٌ))[2] .

جـ- نيابة (فاعل) عن الصفة المشبهة :

الأمثلة المحمولة على هذا الوجه من النيابة يأتي فيها لفظُ اسمِ الفاعل- متمثِّلاً في مثال مركب في سياق الاستخدام- متخلياً عن دلالته الأصل على التجدد والحدوث ، ودالاًّ في ذلك السياق على صفة اللزوم والاستمرار والثبوت ، وهي دلالةُ صِيَغِ الصفات المشبهة باسم الفاعل ، فيُحمَلُ لفظُ اسم الفاعل على النيابة عن بعض صيغ الصفة المشبهة في تلك الدلالة.

ويبدو هذا الوجه من النيابة في نيابة صيغة اسم الفاعل المضافة إلى فاعلها

(١) كتاب سيبويه :٩٢/٢.

❖ كان عليه أن يقول هنا : (الناصب) ، بدل (الهامّ) اتساقاً مع المثال المذكور (همٌّ ناصب) ، ومع التوضيح اللاحق.

(٢) شرح شافية ابن الحاجب :٨٧/٢.

المعنوي، عن الصفة المشبهة، في نحو قولهم :فلان طاهر القلب، يقول الأشموني :((جميع هذه الصفات صفاتٌ مشبهة❖، إلاَّ فاعلاً، كضارب وقائم، فإنه اسم فاعل، إلاَّ إذا أُضِيفَ إلى مرفوعه، وذلك إذا دلَّ على الثبوت، كطاهر القلب، وشاحط الدار، أي :بعيدها، فهو صفة مشبهة أيضاً))[1].

وفي تقديري أن لفظ (فاعل) المضاف إلى فاعله المعنوي، مراداً به ثبوت الصفة واستمرارها، ليس صفةً مشبهة، لأن للصفة المشبهة أوزانها التي ليس منها (فاعل)، فقد ذكر النحويون أنه إذا قُصِدَ من الصفة المشبهة التجدد والحدوث حُوِّلت في الاستخدام إلى (فاعل)، فتُحوَّل غضبان إلى غاضب، ومريض إلى مارض، وقبيح إلى قابح، وكريم إلى كارم، ونحو ذلك[2]. فـ (فاعل) المضاف إلى فاعله المعنوي ليس صفة مشبهة- وإنْ دلَّ في السياقِ المذكورِ هو فيه على الثبوت والاستمرار- وإنما هو عند المحققين من النحويين((اسم فاعل أجري مجرى الصفة المشبهة))[3]، أي :إنه اسم فاعل ناب عن الصفة المشبهة في الدلالة على معناها من الثبوت والاستمرار والدوام.

فقولهم (طاهر القلب) أطلقت فيه صفةُ الطهارة على القلب، وكان حقُّ هذا المعنى أن يؤدَّى بالصفة المشبهة (فعيل) لأنه من (فَعُلَ)، نحو :كرُمَ فهو كريم، وظرُفَ فهو ظريف، والقياس عليه أن يقال :طهُرَ فهو طهير، ولكنْ لم يُسْمَعْ من العرب- على حدِّ علمي- قولهم (طهير) للدلالة على ثبوت الصفة ودوامها، فَجِيْءَ باسم الفاعل (طاهر) - الدال في الأصل على التجدد والحدوث والانقطاع- مضافاً إلى فاعله المعنوي، للدلالة على ثبوت الصفة، على سبيل النيابة عن (طهير) في الأصل المفترض. فـ (فاعل) هنا نائبة عن (فعيل) في الدلالة

❖ يقصد نحو: جبان، وشجاع، وجُنُب، ونحوها من أمثلة الصفات المشتقة.

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني :٣١٤/٢ (المتن).

(٢) ينظر :المصباح المنير (الخاتمة) :٢٦٤، وحاشية الصبان :٣١٤/٢.

(٣) الكليات :١٦٦/٥.

على ثبوت الصفة واستمرارها.

وليس الأمر مقصوراً على صيغة (فاعل) من الثلاثي، وإنما يشمل ذلك اسمَ الفاعل من فوق الثلاثي أيضاً، في هذه الصورة من النيابة، كقولك: فلان معتدِل الرأي، ومستقيم الطريقة.

د- نيابة اسم الفاعل عن المصدر:

الشائع في كتب النحو واللغة نيابة اسم الفاعل من الثلاثي (فاعِل) عن المصدر في موقع المفعول المطلق، فيتجرد لفظُ اسم الفاعل عندئذ من الدلالة على الذات المُحْدِثة، فيدل في السياق على مطلق الحدث حسبُ، ويسوقون شاهداً على ذلك هو:[1]

قُمْ قائماً، قم قائما رأيتَ عبداً نائما

أي: قُمْ قياماً. وحمل سيبويه والمبرد على هذه النيابة قول الفرزدق (ولا خارجاً مِن فِيَّ زُوْرُ كلامِ)، وقد سبق الحديث في هذه المسألة[2].

فإذا جاء اسم الفاعل من الثلاثي مختوماً بالتاء (فاعلة)، ففي ذلك خلافٌ، من ذلك قوله تعالى: ﴿ **لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ** ﴾[3]، وقوله تعالى: ﴿ **فَأَمَّا ثَمُودُ فَأُهْلِكُوا بِالطَّاغِيَةِ** ﴾[4]، وقوله تعالى: ﴿ **فَهَلْ تَرَى لَهُمْ مِنْ بَاقِيَةٍ** ﴾[5]. ففي هذه المسألة أقوال تُنظَر في المصادر التي أحلتُ عليها لإعراب الآيات السابقات:

---

(١) سبق تخريجه في الهامش (٣) من ص ١٩.

(٢) تنظر: ص٢٢٧، من هذا البحث.

(٣) من سورة الواقعة: ٢. وينظر إعرابها في: معاني القرآن للفرَّاء: ١٢١/٣، إعراب القرآن: ٣٢٢/٤، الكشاف: ٤٥٥/٤، البحر المحيط: ٢٠٣/٨ (١٩٩٣م)، فتح القدير: ١٤٧/٥.

(٤) من سورة الحاقة: ٥. وينظر إعرابها في: معاني القرآن وإعرابه: ٢١٣/٥- ٢١٤، إعراب القرآن: ١٩/٥، الكشاف: ٥٩٨/٤- ٥٩٩، البحر المحيط: ٣١٥/٨- ٣١٦ (١٩٩٣م).

(٥) من سورة الحاقة: ٨. وينظر إعرابها في: معاني القرآن للفراء: ١٨٠/٣، إعراب القرآن: ٢٠/٥، الكشاف: ٦٠٠/٤، البحر المحيط: ٣١٦/٨ (١٩٩٣م)، فتح القدير: ٢٨٠/٥.

١ـ هذا اللفظ اسم فاعل، والهاء للمبالغة، وعلى هذا القول يكون اسم الفاعل نائباً عن المصدر في تجرده من الدلالة على الذات المحدِثة فيكون في الآيات السابقات بمعنى (كَذِب، طغيان، بقاء) على التوالي.

٢ـ هذا اللفظ اسم فاعل على أصله، وقد وقع في السياق صفةً لموصوف محذوف:

- نفسٌ كاذبة.
- الرجفة الطاغية، أو الفئة الطاغية.
- فئة باقية، أو حالٌ باقية، أو فرقةٌ باقية، أو نحو ذلك.

٣ـ هذا البناء من أبنية المصادر، فـ (فاعلة) هنا مصدر أصلاً واستخداماً، فهو مثل (العافية، والعاقبة) ونحوها، وهذا هو الراجح في أقوال النحويين واللغويين[1]، وهو اختياري.

(١) ينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ق٢، جـ٢، ص٦٧٣.

-٣-

نيابة اسم المفعول عن صِيَغ أخرى

في هذا المبحث سيتم الحديث في المواضع التي تنوب فيها أمثلة من اسم المفعول (من الثلاثي وغيره) عن صيغ أخرى، فتتخلى عن دلالتها الأصل، وتحمل دلالة الصيغة المنوب عنها في السياق، كما تعملُ عملَها، فيكون مرفوع الصيغة المذكورة- إنْ كانت عاملة- فاعلاً لا نائبَ فاعل. وهذه المواضع هي:

أ- نيابة اسم المفعول عن اسم الفاعل:

لهذا الموضع صور متعددة بتعدد الصيغ التي حصلت بينها النيابة، ثلاثية كانت أم فوق ثلاثية، وأهمها:

١- نيابة (مفعول) من الثلاثي عن (فاعل) من الثلاثي أيضاً:

من الشواهد المذكورة في كتب النحو على هذه النيابة قوله تعالى: ﴿ **وَإِذا قَرَأْتَ القُرْآنَ جَعَلْنا بَيْنَكَ وَبَيْنَ الذينَ لا يُؤْمِنُونَ بالآخِرةِ حِجاباً مَسْتُوراً** ﴾[(١)]، وقد ذهب النحويون في الوصف (مستوراً) ثلاثة مذاهب:[(٢)]

أ- قيل: إن (مفعول) هنا بمعنى (فاعل) أي: حجاباً ساتراً، وعلى هذا المذهب النيابةُ، ومثله قولهم: إنه لمشئوم وميمون، وإنما هو شائم ويامِن؛ وعيش مغبون، أي: غابن[(٣)].

---

(١) من سورة الإسراء: ٤٥.

(٢) ينظر تفصيل القول في هذه المذاهب في: معاني القرآن للأخفش: ٦١٣/٢، إعراب القرآن: ٤٢٦/٢، الصاحبي: ٣٩٦، الكشاف: ٦٧٠/٢، البيان في غريب إعراب القرآن: ٩١/٢، البحر المحيط: ٣٩/٦ (١٩٩٣م) الإتقان في علوم القرآن: ٧٦١/٢، فتح القدير: ٢٣١/٣.

(٣) ينظر: الصاحبي: ٣٦٧، وفتح القدير: ٢٣١/٣.

ب- وقيل: إنه محمول على النسبة إلى ذي الشيء، فحجاب مستور، في تأويل: حجاب ذي ستر، كما في لابن وتامِر، أي: ذي لبن وذي تمر، وعليه قولهم: رجل مرطوب، أي: ذو رطبة؛ ومكان مَهُول، أي: ذو هَوْلٍ؛ وجارية مغنوجة، أي: ذات غنج[1].

جـ- وقيل: إن (مستورا) باقٍ على أصله، فهو اسم مفعول تأصيلاً واستخداماً في هذا السياق، فكأنه مستور عن أعين الكفار، أو هو حجاب من دونه حجاب، فهو مستور بغيره.

ولكل من المذاهب الثلاثة وجهٌ من القبول، على طرائق التأويل التي أخذ بها المفسرون في إعراب هذه الآية وتفسيرها. ومن الشواهد المحمولة على هذه النيابة أيضاً قوله تعالى: ﴿ **إِنَّهُ كانَ وَعْدُهُ مَأْتِياً** ﴾[2]، وقد قيل في تأويل الوصف (مأتيًّا) قولانِ على النحو الذي أوضحتُه في الآية السابقة:

أ- اللفظ باسم المفعول، وهو بمعنى اسم الفاعل (آتياً) في الاستخدام. والنيابةُ على هذا القول.

ب- الوصف باقٍ على أصله، فهو اسم مفعول، لأن (الوعد) هو الجنة، وهم يأتونها، فهي مأتية، لا آتية- كما ذكر الزمخشري- وقيل: إنه على بابه لأنَّ ما تأتيه فهو يأتيك، ومثله أن تقول: أتيتُ على خمسين سنة، وأتت عليَّ خمسون سنة- وهذا قول الفراء- وفي تقديري أن توجيه الزمخشري لهذا القول أَسْوَغُ.

وكلا القولينِ سائغان في تأويل الوصف (مأتيا)، وعلى الأول منهما القولُ بالنيابة.

---

(١) ينظر: البحر المحيط: ٣٩/٦ (١٩٩٣م).

(٢) من سورة مريم: ٦١، وينظر لتفسيرها وإعرابها: معاني القرآن للفراء: ١٧٠/٢، إعراب القرآن: ٢٢/٣، الكشاف: ٢٧/٣، التبيان في إعراب القرآن: ٨٧٧/٢، البحر المحيط: ١٩١/٦ (١٩٩٣م).

٢ـ نيابة (مُفْعَل) عن (مُفْعِل) من الرباعي (أَفْعَلَ):

من ذلك قولهم:[١]

ـ أحصن الرجلُ فهو (مُحْصَن)، إذا تزوج، وقد سُمِعَ بالكسر على الأصل (مُحْصِن)

ـ أَلْفَجَ الرجلُ، بمعنى أفلَسَ، فهو (مُلْفَج)، وسُمِعَ: أُلْفِجَ ـ بالبناء للمفعول ـ فهو مُلْفَج، ولا نيابةَ على هذا.

ـ أسهَبَ الرجلُ، إذا كُثُر كلامُه، فهو (مُسْهَب)، لأنه كالعيب فيه، أمَّا (أسهَبَ) إذا كان فصيحاً، أو إذا حفر بئراً فبلغ الماءَ، فاسم الفاعل منه على الأصل (مُسْهِب).

ـ أَعَمَّ الرجلُ وَأَخْوَلَ: إذا كثرت أعمامه وأخواله، فهو (مُعَمٌّ ومُخْوَلٌ)، وحكى أبو زيد: أُعِمَّ وأُخْوِلَ بالبناء للمفعول، وعلى هذه الحكاية جاء الوصفانِ على الأصل.

وحديث النحويين في هذه الأمثلة يقضي بحملها على الندرة والشذوذ في صوغ اسم الفاعل، أما الدكتور عبد الفتاح الحموز فيذهب إلى أن هذه الألفاظ وما جرى مجراها هي أسماء مفعولين لا أسماء فاعلينَ، وقد حَمَل رأيه هذا على وجهين:[٢]

الأول: أن (مُسْهباً) ورد عن العرب بالكسر، فقد جاء في اللسان: المسهَب والمسهِب: الكثير الكلام[٣]. وهذا الوجه مردود ـ في تقديري ـ بما يأتي:

---

(١) ينظر: ليس في كلام العرب: ٤٩ـ ٥٠، دقائق التصريف: ٣٦٤، نزهة الطرف: ٢٥، تذكرة النحاة: ٥١٠، ارتشاف الضرب: ١/٢٣٣، المصباح المنير (الخاتمة): ٢٦٤ـ ٢٦٥، شرح المراح: ١٢٧.

(٢) ينظر: مواضع أَمْن اللبس، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، م٢، ع١، ١٩٨٧م، ص٢٩.

(٣) ينظر: لسان العرب (سهب).

أـ لقد ذكر الدكتور الحموز مثالاً واحداً حسبُ جاء فيه اللفظ مسموعاً على الصيغتين معاً (اسم الفاعل واسم المفعول)، وحاول تعميمه على سائر الأمثلة الأخرى، وهذا يصطدم بعدم سماع صيغة اسم الفاعل في معظم الأمثلة الأخرى.

ب ـ ما ذكره فيه خلاف ذكره ابن منظور في اللسان، إذ يقول: ((والمسهِب والمسهَب: الكثير الكلام...وقد اختُلِفَ في هذه الكلمة، فقال أبو زيد: المسهِب الكثير الكلام؛ وقال ابن الأعرابي: أسهب الرجلُ: أكثَرَ الكلامَ، فهو مسهَب، بفتح الهاء، ولا يقال بكسرها، وهو نادر. قال ابن بري: قال أبو علي البغدادي: رجل مسهَب، بالفتح، إذا أكثَرَ الكلام في الخطأ، فإنْ كان ذلك في صواب فهو مسهِب، بالكسر، لا غير))[1]

جـ ـ الصيغتان اللتان ذكرهما ابن منظور، هما بمعنى اسم الفاعل كلتاهما، ولا يدل كلامه على أن إحداهما اسم للمفعول.

الثاني: أن في الكلام مضافاً محذوفاً، فاستتر الضمير بعد حذفه، والأصل عنده: (مسهَبٌ كلامُه)، وهذا مردود عندي أيضاً بما يأتي:

أـ هذا الوجه لا يجري على نحو: ألفج الرجل، بمعنى أفلَسَ، فهو مُلْفَج، وعلى نحو: أحصَنَ الرجل فهو مُحْصَن، إذا تزوَّج، لأن استخدام هذا الفعل الثاني متعدياً نحو: أحصَنَ الرجلُ زوجَهُ، إذا أعفَّها، وأحصنَتْهُ، إذا أعفَّتْهُ، يكون فيه اسمُ الفاعل والمفعول مستخدمين على الأصل.

ب ـ المحذوفُ من الأصل، الذي قدَّره الدكتور الحموز هو مرفوع الوصف المذكور (مسهَب)، وهو سببيٌّ يؤدي حذفُه إلى عدم تحقُّق الغرض من ذكره، فالمرفوع السببيُّ للوصف المذكور لا يُحذَف، لأنْ لا دليلَ يقوم على حذفه،

(١) لسان العرب: (سهب).

فقولنا: (أسهب الرجلُ فهو مسهَب) يكون مرفوع الوصف فيه مستتراً، فإذا أردنا السببيَّ وجب التصريح به (مسهَبٌ كلامُه)، فحذفُه منافٍ للغرض الذي سِيْقَ من أجله، والحذفُ لا يكون إلاَّ إذا قام الدليل على المحذوف، فلو قلنا: (اشتريتُ سيارةً جديدة) فالصفة عائدة على الموصوف، وليس في الكلام دليل على أننا نريد (اشتريتُ سيارةً جديدةً إطاراتُها). يزاد على ذلك أن حذف الفاعل أو نائب الفاعل- وهو ما قدَّره الدكتور الحموز محذوفاً من الأصل- ممتنعٌ عند معظم النحويين، فكيف كان الحذفُ هنا؟!

٣- نيابة اسم المفعول من (اِفْعَلَلَّ يَفْعَلِلُّ) عن اسم الفاعل منه:

روى اللغويون لذلك مثالاً واحداً، هو قول العرب: اِجْرَأَشَّتِ الإبِلُ، فهي مُجْرَأَشَّةٌ- بفتح الهمزة- إذا سَمِنَتْ، وامتلأَتْ بطونُها[1]، وقياس الأصل: مُجْرَئِشَّة، فاسم المفعول (مُفْعَلَلَّة) ناب في هذا المثال عن اسم الفاعل (مُفْعَلِلَّة)، بحمل معناه، وعمله الإعرابي.

ب- نيابة اسم المفعول عن المصدر:

إذا وقع لفظُ اسم المفعول في سياقٍ ما، دالاً على مطلق الحدث، من غير دلالة على الذات المُحْدِثة، كان بذلك نائباً عن المصدر في أداء هذا المعنى، ولم يحمل ضميراً في ذلك السياق.

فمن نيابة اسم المفعول من الثلاثي (مفعول) عن المصدر قولهم: (معقول، ومجلود، ومفتون، وميسور، ومعسور)، الذي يراد منه في سياقات خاصة: (العقل، والجَلَد، والفتنة، واليُسْر، والعُسْر)[2]، قالت العرب: فلان مالَهُ معقول

(١) ينظر: ليس في كلام العرب: ٥٠، وفي اللسان (جرش): ((اِجْرَأَشَّ: إذا ثاب جسمُهُ بعد هزال)).

(٢) ينظر: ليس في كلام العرب: ٦٢، الصاحبي: ٣٩٥، شرح الفصيح: ١١٦، شرح شافية ابن الحاجب: ١/١٧٤- ١٧٥، المصباح المنير (الخاتمة): ٢٦٧، المزهر: ٢/٢٤٦.

ولا مجلود، أي :ليس له عقل ولا جَلَد، ومن ذلك قول الأخطل :[1]

مِنَ اللواتِي إذا لانَتْ عَرِيكَتُها يَبْقَى لَها بَعْدَها آلٌ وَمَجْلُودُ

أي : يبقى لها آلٌ وجَلَدٌ. وقالت العرب أيضاً :خذ ميسورَهُ، ودَعْ معسورَهُ، بمعنى :خُذْ يُسْرَهُ، وَدَعْ عُسْرَهُ. ومن ذلك قوله تعالى :﴿ **بِأَيِّكُمُ الْمَفْتُونُ** ﴾[2] ، أي :الفتنة، وقيل في تفسير الآية أيضاً إن (المفتون) على حذف مضاف، والأصل :بأيكم فَتْنُ المفتون، كما قيلت فيها أقوالٌ أخرى[3].

والغالب على كلام النحويين الذين أحلتُ على مراجعهم في هذه المسألة أن (مفعول) في هذه الأمثلة من أوزان المصادر، فعلى هذا لا نيابةَ، لأن دلالتها على المصدرية بالأصالة على هذا القول. أمَّا سيبويه فقد تأوَّل ما ورد من هذه الأمثلة بما يبقيها على معنى اسم المفعول، فيقول :((وأمَّا قوله :دعْهُ إلى ميسوره، ودع معسوره، فإنما يجيء هذا على المفعول، كأنه قال :دعْهُ إلى أمرٍ يُوسَرُ فيه، أو يُعْسَرُ فيه، كذلك :المرفوع والموضوع، كأنه يقول له :ما يرفعه له وما يضعه، وكذلك المعقول، كأنه قال :عُقِلَ له شيءٌ، أي :حُبِسَ له لُبُّهُ وشُدِّدَ))[4].

وفي تقديري أن (مفعول) في السياقات المذكورة سابقاً، ونحوِها، اسم مفعول تأصيلاً، وليس وزناً من أوزان المصادر، وقد حلَّ في هذه السياقات نائباً عن المصدر في حمل معناه، يؤكد ذلك أن اسم المفعول من غير الثلاثي قد حلَّ نائباً عن المصدر في حمل معناه، من ذلك : (المُشْتَرَى، المُكْرَم)، بمعنى :الشراء والإكرام[5]، من ذلك قوله تعالى :﴿ **وَلَقَدْ جاءَهُمْ مِنَ الْأَنْباءِ ما فِيهِ مُزْدَجَرٌ** ﴾[6] ،

---

(١) الصاحبي :٣٩٥، وهو في (شعر الأخطل) :٩٨/١، برواية (كان لها بعده آلٌ ومجلودُ).

(٢) من سورة القلم :٦.

(٣) ينظر إعراب الآية وتفسيرها في :مشكل إعراب القرآن :٧٤٩/٢، الكشاف :٥٨٥/٤ـ ٥٨٦، البيان في غريب إعراب القرآن :٤٥٣/٢، البحر المحيط :٣٠٣/٨ (١٩٩٣م) فتح القدير :٢٦٧/٥ـ ٢٦٨.

(٤) كتاب سيبويه :٢٥٠/٢، وينظر :شرح شافية ابن الحاجب :١٧٤/١ـ ١٧٥.

(٥) ينظر :المصباح المنير (الخاتمة) :٢٦٧.

(٦) من سورة القمر :٤.

إذِ الغالبُ على أقوال المُعْرِبين والمفسرين أن (مزدجر) بمعنى (ازدجار)، وذكروا مع هذا القول أقوالاً أخرى منها: حذف مضاف، والأصل (موضعُ ازدجار)؛ كما أجازوا أن يكون هذا اللفظ محمولاً على اسم المكان[1].

جـ- نيابة اسم المفعول عن الصفة المشبهة:

في هذه الصورة ينوب اسم المفعول، المضاف إلى معموله - من الثلاثي وغيره- عن الصفة المشبهة، فيتخلَّى عن دلالته الأصلية على تجدد الصفة وحدوثها، ويصبح دالاً في اللفظ المستخدَم على معنى ثبوت الصفة ودوامها، على سبيل النيابة عن الصفة المشبهة في هذا المعنى، على الحدِّ الذي ذكرتُه لنيابة اسم الفاعل عن الصفة المشبهة في المبحث الثاني من هذا الفصل[2]. من ذلك قولك: فلان ممدوح السيرة، منقَّى السريرة، مستقيم الطريقة، مَرْضِيُّ الخلق، مهذَّب الطبع، ونحو ذلك.

(١) ينظر لإعرابها: الكشاف: ٤/٤٣٢، البحر المحيط: ٨/١٧٢ (١٩٩٣م)، فتح القدير: ٥/١٢١.

(٢) ينظر ص ٤٢٧- ٤٢٨.

-٤-

الصيغ النائبة عن اسم المفعول

ينوب عن اسم المفعول غيرُ صيغةٍ في سياقات مخصوصة، فتحمل من (مفعول) دلالتها أبداً، كما تحمل منها عملها الإعرابي- وهذا هو مذهب ابن عصفور، واختياري في البحث- إنْ كانت هذه الصيغة عاملة، وتكون هذه الصيغ النائبة عاملةً بشرطين: أولهما: توافر شروط الإعمال النحوي لاسم المفعول فيها، وهي دلالته على الحال أو الاستقبال، واعتماده على شيء ممَّا هو معروف في باب إعمال الأوصاف المشتقة؛ والآخر: بقاء الصيغة النائبة على الوصفية، وعدم نقلها إلى الاسمية، فإنْ نُقِلَتْ إلى الاسمية نابت عن اسم المفعول في دلالته حسبُ، ولم تعمل عملاً نحوياً، إذ إن بعض الصيغ المذكورة في هذا المبحث تتجرد من الإعمال لجمودها بنقلها من الوصفية إلى الاسمية، ومن أمثلةِ ذلك:

أ- الطِحْن والذِبْح: هذان مثالان مصوغان على (فِعْل)، وهما بمعنى (المطحون والمذبوح)، فالراجح أنهما ليسا وصفين، وإنما هما اسمان للمطحون والمذبوح على نحوِ ما سنذكر بعد قليل، فهذان المثالان إن نُقِلا من الوصفية إلى الاسمية فذلك من حيثُ كونُهما يجمدان ولا يعملان عملاً نحوياً، لكنَّ معنى المفعولية- الذي اكتسباه بفعل نيابتهما عن (مفعول)- ومستفاد منهما، على عادة العرب عندما تنقل اللفظ من الوصف المشتق إلى العَلَمية، إذ تبقى في أنفُسِها التفاتاتٌ إلى المعاني المرادةِ من ذلك الوصف. لذا يحمل هذان اللفظان- وما جرى مجراهما- معنى المفعولية بفعل النيابة عن (مفعول)، ولا يعملان شيئاً لجمودها، بوصفهما اسمين منقولين من الوصفية إلى العلمية، لذا عاب ابنُ الطراوة على أبي علي الفارسي جعلَهُ (شيئاً) في قوله تعالى ﴿ **وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لا يَمْلِكُ**

﴿لَهُمْ رِزْقًا مِنَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ شَيْئًا وَلا يَسْتَطِيعُونَ﴾[1] منصوباً بقوله (رزقاً)، ((لأن الرزق اسمٌ بمنزلة الطِحْن والرِّعْي، ولا يجوز عمل شيء منه في غيره))[2].

ب- (فعيل) يأتي في بعض السياقات بمعنى (مفعول) نحو: الذبيح والجريح والقتيل، أي: المذبوح، والمجروح، والمقتول. ولكن إضافة التاء إلى هذه الأمثلة تنقلها من الوصفية المطلقة إلى الاسمية المحدَّدة المعيَّنة، فالذبيحة هي اسمٌ لِما يُذْبَحُ، وليست وصفاً، لذا تبقى فيها دلالتها على المفعولية التي اكتسبتها من نيابتها عن (مفعول)، ولكنها لا تعمل عملاً نحوياً إن وقعت في السياق متوافرةً فيها شروطُ الإعمال النحوي لاسم المفعول.

والغرض الرئيس من إنابة هذه الصيغ عن (مفعول) هو (المبالغة)، وقد شاع ذِكْرُ المبالغة في (فعيل) النائبة عن (مفعول) بوصفها أشهر الصيغ النائبة عن (مفعول)، وأكثرها استعمالاً، فكَفٌّ خضيب، وطرف كحيل، ورجل جريح، أبلغ من قولك: كفٌّ مخضوب، وطرف مكحول، ورجل مجروح، لأن فعيلاً الآتي بمعنى (مفعول) يدل ((على أن الوصف قد وقع على صاحبه، بحيث أصبح سجيةً له، أو كالسجية، ثابتاً أو كالثابت، فنقول: (هو محمود) و(هو حميد)، فـ (حميد) أبلغ من (محمود) لأن حميداً يدل على أن صفةَ الحمدِ لَهُ ثابتةٌ، وكذا (الرجيم)، أي الذي يستحق أن يُرجَم على وجه الثبوت، وتقول: (طرف مكحول) و(طرف كحيل) فكحيل أبلغ من مكحول، لأن معناه أن الكحل أصبح في صاحبه كأنه خِلْقَةٌ))[3]، ولهذا((لا يقال لمنْ جُرِحَ في أَنْمُلَتِهِ: جريح، ويقال له: مجروح))[4]. وقصد المبالغة في المعنى مستفاد أيضاً من سائر الصيغ الأخرى التي تنوب عن (مفعول)، وهذا الأمر دفع الدكتور فاضلاً السامرائي إلى أن يَعُدَّ

(١) من سورة النحل: ٧٣.

(٢) رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح: ٥٣.

(٣) معاني الأبنية في العربية: ٦٠- ٦١، وينظر: ظاهرة التحويل في الصيغ الصرفية: ٧٨- ٧٩.

(٤) شرح شذور الذهب: ١٠٢، وينظر: معاني الأبنية في العربية: ٦٢.

هذه الصيغ (مبالغةً لاسم المفعول)[1] لتكون مقابِلاً للصيغ التي تفيد مبالغةَ اسمِ الفاعل.

وقد حاولتُ حصرَ الصيغ التي تنوب عن (مفعول) من الثلاثي في أداء معناه أبداً، وفي عمله النحوي أحياناً على النحو الذي أوضحتُه قبلُ، فتجمَّع لي الصيغ الآتية:

١ـ فَعْل:

من ذلك (نَصْب) في قراءة قوله تعالى: ﴿ **كَأَنَّهُمْ إِلَى نَصْبٍ يُوفِضُونَ** ﴾[2]، فهو اسمٌ مفرد بمعنى (المنصوب للعبادة)[3]، أي ما نُصِبَ للإنسان، فهو يقصده مسرعاً إليه من عَلَمٍ وبناءٍ وصَنَمٍ، وغلَبَ استخدامُه في الأصنام.

و(فَعْل) صيغة منقولة من باب (المصدر) للنيابة عن (مفعول) في هذا المعنى، ولنيابة المصدر عن اسم المفعول حديث خاص في مبحث لاحق من هذا الفصل.

٢ـ فِعْل:

من ذلك: طِحْن، ورعْي، وطِرْح، وذِبْح، وسِفْر، وزِبْر❖. وهذه الألفاظ بمعنى: مطحون، ومرعيٍّ، ومطروح، ومذبوح، ومسفور، ومزبور[4]. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ **وَفَدَيْنَاهُ بِذِبْحٍ عَظِيمٍ** ﴾[5]، فالذَّبْح: المذبوح، ومنه (الرِّزْق)

---

(١) ينظر: معاني الأبنية في العربية: ٧٢ـ ٧٣.

(٢) من سورة المعارج: ٤٣، وهذه هي قراءة السبعة إلاَّ ابنَ عامر وعاصماً برواية حفص عن عاصم اللذين يقرآنها (إلى نُصُبٍ) بضم النون والصاد. ينظر: السبعة في القراءات: ٦٥١.

(٣) ينظر: البحر المحيط: ٣٣٦/٨.

❖ السِّفْر: مفرد، جمعه أسفار، سمي بذلك لأنه مسفور، أي: مكتوب، والزِّبْر: في تأويل المزبور، أي: المكتوب أيضاً ينظر: لسان العرب: (سفر، زبر).

(٤) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: ١٦٢/١، معاني الأبنية: ٦٦.

(٥) من سورة الصافات: ١٠٧.

في قوله تعالى: ﴿ **فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِنْ رِزْقِهِ** ﴾[1]، فقد حُمِلَ الرزقُ إمَّا على كونه بمعنى اسم المفعول (المرزوق)، وإمّا على كونه مصدراً جارياً على فعله، وهذا هو الراجح عند النحويين، وقد نُقِلَ عن ابن الطراوة أن (الرزق) لا يكون إلاَّ وصفاً بمعنى (مفعول)، أما المصدر فيقال فيه (رَزْق) بفتح الراء، وجعله بمنزلة الطِحْن والطَّحْن، والذِّبْح والذَّبْح، فبالكسر على أنه بمعنى (مفعول)، وبالفتح المصدر[2].

ودلالة هذه الأسماء على المفعولية- على سبيل النيابة عن (مفعول)- ثابتة فيها، أما دلالتها على الوصفيَّة ففيها نظر، إذْ نُقِلَتْ هذه الكلمات من الوصفية إلى الاسمية، فالذِبْح في الآية السابقة الذكر هو اسم المذبوح، وليس وصفاً له[3]، يقول الفراء في إعراب هذه الآية: ((والذِّبْح: الكبش، وكل ما أعدْتَهُ للذَّبْحِ فهو ذِبْحٌ))[4]. لذا يذهب الدكتور فاضل السامرائي إلى أن هذه الكلمات في حقيقتها أسماء تدل على المفعول وليست أوصافاً مشتقة، فالطِحْن هو الدقيق، والرِّعْي هو اسمُ ما رُعِيَ، وكذلك بقية هذه الكلمات. في حين بقيت بعض الكلمات المصوغة على (فِعْل) بمعنى اسم المفعول، على الوصفية، ولم تُنْقَل إلى الاسمية، نحو: شيء بِدْع، أي: مُبْتَدَع، ورجل نِكْل، للَّذي ينكِّل به أعداؤه[5].

٣- فُعْل:

بعض ما جاء على هذه الصيغة بمعنى (مفعول) نُقِل من الوصفية إلى

(١) من سورة الملك: ١٥. وهناك آيات أخريات محمولةٌ بعضُ ألفاظها المقروءة على (فِعْل) على أنها بمعنى (مفعول). يُنْظَر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ق٢، جـ٢، ص ٦٦٥- ٦٦٦ »ق٢، جـ٣، ص٦٢١- ٦٢٢.

(٢) ينظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي: ٩٩١/٢- ٩٩٢.

(٣) ينظر: إعراب القرآن: ٤٣٤/٣، الكشاف: ٥٥/٤، لسان العرب: (ذبح)، فتح القدير: ٤٠٥/٤.

(٤) معاني القرآن للفرَّاء: ٣٩٠/٢.

(٥) ينظر: معاني الأبنية في العربية: ٦٦، وتنظر هذه الأمثلة وغيرها في: ديوان الأدب: ١٧٦/١- ١٩٥.

العلمية، فالخُبْز اسم لِما خُبِزَ، والنُّقْض اسمُ ما نُقِضَ من الدار[1]، وبقي بعضها الآخر على الوصفية، من ذلك:

- رجلٌ جُدٌّ، ويقال هذا((للعظيم الجَدِّ والبخت، وإنما هو مجدود محظوظ، له جَدٌّ وحَظٌّ في الدنيا))[2].
- سُؤْل، بمعنى مسئول، ومنه قوله تعالى: ﴿ **قَالَ قَدْ أُوتِيتَ سُؤْلَكَ يَا مُوسَى** ﴾[3]، أي: ما سألتَهُ (مسئولك).
- كُرْهٌ، بمعنى مكروه، ومنه قوله تعالى: ﴿ **كُتِبَ عَلَيْكُمُ القِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَكُمْ** ﴾[4].

وهناك شواهد أخرى محمولٌ فيها (فُعْلٌ) على نيابته عن (مفعول) في أداء معناه[5].

وتأتي بعض الأمثلة المصوغة على هذه الصيغة مزيداً في آخرها تاء (فُعْلَة)، فتكون بمعنى (مفعول) أيضاً، من ذلك (غُرْفَة) في نحو قوله تعالى: ﴿ **إِلاَّ مَنِ اغْتَرَفَ غُرْفَةً بِيَدِهِ** ﴾[6]، وكذلك (لُعْنَة) للذي يُلْعَنُ كثيراً[7]، و(السُّبَّة والضُّحْكَة) للَّذي يُسَبُّ ويُضْحَكُ عليه كثيراً، وفي هذه الصفات معنى المبالغة[8].

٤- فَعَل:

يكون الفَعَل بمعنى المفعول على سبيل النيابة في نحو قولهم: (الخَبَط)

(١) ينظر: معاني الأبنية في العربية: ٦٧.
(٢) ليس في كلام العرب: ١٦٥، وينظر: لسان العرب: (جدد).
(٣) من سورة طه: ٣٦. وينظر إعرابها في البحر المحيط: ٢٤٠/٦.
(٤) من سورة البقرة: ٢١٦، وينظر إعرابها في البحر المحيط: ١٤٣/٢.
(٥) ينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ق٢، جـ٢، ص٦٦٦- ٦٦٧»ق٢، جـ٣، ص٦٢٢- ٦٢٣.
(٦) من سورة البقرة: ٢٤٩، وينظر لإعرابها: البحر المحيط: ٢٦٥/٢، وحاشية الصبان: ٣١٦/٢ (المتن)، دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ق٢، جـ٢، ص٦٦٧.
(٧) ينظر: لسان العرب (لعن)، ومعاني الأبنية في العربية: ٦٧.
(٨) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: ١٦٢/١.

للمخبوط، و(النَّفَض) للمنفوض، و(القَنَص) للمقنوص[١]. وهناك كلمات في القرآن الكريم صيغت على هذه الصيغة، وقد حُمِلَتْ في بعض أقوال المفسرين على أنها بمعنى مفعول، مثل:

- (السَّكَن)، في قوله تعالى: ﴿ **وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا** ﴾[٢]، أي: مسكوناً فيه.
- (القَصَص)، في قوله تعالى: ﴿ **إِنَّ هَـٰذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ** ﴾[٣]، أي: المقصوص.
- (الفَلَق)، في قوله تعالى: ﴿ **قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ** ﴾[٤].

وغيرها من الكلمات الأخرى[٥].

٥- فُعُل:

هناك ألفاظ جاءت على هذه الصيغة بمعنى (مفعول)، منها ما نُقِلَ من الوصفية إلى الاسمية مثل:

- (الأُكُلُ)، وهو اسمٌ لِما يؤكَل، وأُكُلُ الشجرة: جناها[٦].
- (النُّزُل)، وهو الطعام الذي يُقدَّم للضيف[٧].

وقد تبقى الألفاظ المصوغة على هذه الصيغة، على الوصف الذي فيها، نحو قولهم: ((قارورةٌ فُتُح: واسعة الرأس، بلا صِمام ولا غلاف، لأنها تكون حينئذٍ مفتوحة، وهو فُعُل بمعنى مفعول))[٨]، وفي هذا الوصف مبالغة، فالفرق بين

(١) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: ١٦٢/١، وحاشية الصبان: ٣١٦/٢ (المتن).
(٢) من سورة الأنعام: ٩٦. وينظر إعرابها في: البحر المحيط: ١٨٦/٤.
(٣) من سورة آل عمران: ٦٢. وينظر إعرابها في: البحر المحيط: ٤٨٢/٢.
(٤) من سورة الفلق: ١. وينظر إعرابها في: البحر المحيط: ٥٢٩/٨.
(٥) ينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ق٢، جـ٢، ص ٦٦٦» ق٢، جـ٣، ص ٦٢٣- ٦٢٥.
(٦) ينظر: لسان العرب (أكل).
(٧) ينظر: المرجع السابق (نزل)، وكذلك: معاني الأبنية في العربية: ٦٨.
(٨) لسان العرب (فتح).

قولك :قارورة مفتوحة وقارورة فُتُح ((أن القارورة المفتوحة قد تكون لها غلاف وصِمام، فتُغْلَق، فهي مفتوحة في وقت دون آخر، أمَّا الفُتُح فهي مفتوحة دوماً، فهذه مبالغة في الاتصاف بالمفعول))[1].

وقد تكون بعض الأمثلة الواردة على هذه الصيغة نائبة عن اسم المفعول من الرباعي (أَفْعَلَ)، أي عن (مُفْعَل)، من ذلك: (شيء نُكُر)، أي :مُنْكَر، وذلك في قوله تعالى: ﴿ **فَتَوَلَّ عَنْهُمْ يَوْمَ يَدْعُو الدَّاعِ إِلَى شَيْءٍ نُكُرٍ** ﴾[2]، يقول العكبري في هذا اللفظ :((وهو صفة بمعنى مُنْكَر))[3].

٦- فَعِل:

يقول ابن خالويه :((ليس في كلام العرب مفعول على (فَعِل) إلاَّ حرفاً واحداً، غلامٌ جَدِع :مُقَرْقَمٌ ومُزَلَّج، وسَغِل مثل جَدِع، فصار حرفين))[4]، وجاء في اللسان: ((وجَدِعَ الغلامُ يَجْدَعُ جَدَعاً، فهو جَدِعٌ :ساء غذاؤه.... قال ابن بري: قال الوزير :جَدِعٌ فَعِلٌ بمعنى مفعول، قال :ولا يُعرَف مثلُه))[5]. فالجَدِعُ نائب عن (مجدوع) في أداء هذا المعنى.

أمَّا السَّغِل فبمعناه المعجمي، أي((الدقيقُ القوائم، الصغيرُ الجثة، الضعيفُ، والاسمُ السَّغل، والسَّغِل والوَغِل: السَّيِّئُ الغذاء، المضطرب الأعضاء، السَّيِّئ الخلق))[6]، وليس في هذا المعنى ما يدل على نيابة (سَغِل) عن (مسغول) كما ذكر ابنُ خالويه.

٧- فاعِل:

سبق الحديث في المبحث الثاني من هذا الفصل، في نيابة (فاعل) عن

(١) معاني الأبنية في العربية :٦٨.
(٢) من سورة القمر :٦.
(٣) التبيان في إعراب القرآن :١١٩٢/٢.
(٤) ليس في كلام العرب :١٢٨. وينظر المزهر :٨٣/٢.
(٥) لسان العرب: (جدع).
(٦) لسان العرب: (سغل).

(مفعول) في أداءِ معناه، وحملِ عمله الإعرابي.

٨- فَعِيْل:

هذه الصيغة من أشهر الصيغ التي تنوب عن (مفعول)، وأكثرِها استخداماً، ومن الألفاظ المحمولة على هذه النيابة:

- رَجُلٌ قتيل، وجريح، وأسير، وطريد، وذميم؛ بمعنى: مقتول، ومجروح، ومأسور، ومطرود، ومذموم.
- شاةٌ رَمِيٌّ، وذبيحٌ؛ بمعنى: مرميَّة، ومذبوحة.
- كفٌّ خضيب، وطرف كحيل، ولحية دهين؛ بمعنى: كفٌّ مخضوب، وطرف مكحول، ولحية مدهونة، وغير ذلك من هذه الأمثلة[١].

ومن الشواهد التي حُمِلَ فيها (فعيل) على معنى (مفعول) قوله تعالى: ﴿ **وَيُطْعِمُونَ الطَّعامَ على حُبِّهِ مِسْكِيناً وَيَتِيماً وَأَسِيرا** ﴾[٢]، فالأسير بمعنى المأسور؛ وقوله تعالى: ﴿ **وَإِنِّي أُعِيذُها بِكَ وَذُرِّيَّتَها مِنَ الشَّيْطانِ الرَّجِيمِ** ﴾[٣]، فالرجيم بمعنى المرجوم؛ وقوله تعالى: ﴿ **وَاجْعَلْهُ رَبِّ رَضِيا** ﴾[٤]، فالرَّضِيُّ بمعنى المَرْضِيِّ، وقيل: بمعنى راضٍ على الأصل[٥]. والشواهد من القرآن الكريم على هذه الصورة من النيابةِ، كثيرة[٦].

وعلى الرغم من كثرة الشواهد التي جاء فيها (فعيل) بمعنى (مفعول)، يذهبُ الجمهور إلى عدم القياس عليها، وقد أجاز آخرون القياس عليها مطلقاً،

---

(١) ينظر: نزهة الطرف: ٢٣، وشرح الفصيح: ٢٠١- ٢٠٢، ٢٩٢.

(٢) من سورة الإنسان: ٨.

(٣) من سورة آل عمران: ٣٦.

(٤) من سورة مريم: ٦.

(٥) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ٨٦٧/٢.

(٦) ينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ق٢، جـ٣، ص٦٢٥- ٦٣٢» ق٣، جـ٤، ص٢٦٥- ٢٧٠.

وذهب فريق ثالث إلى جعل هذا الاستخدام مقيساً عليه، في ما ليس له (فعيل) بمعنى (فاعل)، لأمن اللبس، أمَّا إذا كان له (فعيل) بمعنى (فاعل) نحو قدير ورحيم، فلا يقاس مجيء (فعيل) بمعنى (مفعول) فيه[1].

وقد ذكرنا قبلُ أن الوصف بفعيل- كما هو الحال في سائر الصيغ الأخرى النائبة عن مفعول- أبلغ من الوصف بمفعول، إذِ المبالغةُ غرض رئيس في هذه النيابة. وقد ذكر الدكتور فاضل السامرائي ثلاثة أمور فرَّق بها بين (فعيل) النائبة، و(مفعول) المنوب عنها[2].

و(فعيل) النائب عن (مفعول) يستوي في الوصف به المذكرُ والمؤنث، فتقول: رجل جريح وامرأة جريح، ورجل كسير وامرأة كسير، ونحو ذلك[3]. أمَّا إذا كان (فعيل) جارياً في الاستخدام على أصله في الدلالة على الفاعل، في باب أمثلة المبالغة أو الصفة المشبهة، فالتاء لازمة في المؤنث، نحو: كريم وكريمة، ورحيم ورحيمة، ونحو ذلك.

وقد تدخل التاء على (فعيل) الذي بمعنى (مفعول)، فتقول: نطيحة، وذميمة، وجريحة؛ بمعنى: منطوحة، ومذمومة، ومجروحة. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ **وَالْمُتَرَدِّيَةُ وَالنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبُعُ** ﴾[4]، فالنطيحة هي التي ينطحها غيرُها فتموت بالنطح، فهي (فعيلة) بمعنى (مفعولة)، أي: منطوحة[5]؛ وكذلك قوله تعالى: ﴿ **كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ** ﴾[6]، ومنه قول زهير في معلقته:[7]

(١) ينظر: حاشية الصبان: ٣١٦/٢ (المتن).

(٢) ينظر: معاني الأبنية في العربية: ٦٣.

(٣) ينظر: كتاب سيبويه: ٢١٣/٢، نزهة الطرف: ٢٣، شرح الفصيح: ٢٠٢، شرح المفصل: ١٠٢/٥، تذكرة النحاة: ٣٦٩، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم: ق٣، جـ٤، ص ٢٦٥- ٢٦٦.

(٤) من سورة المائدة: ٣.

(٥) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ٤١٧/١، والبحر المحيط: ٤١٠/٣.

(٦) من سورة المدثر: ٣٨. وينظر إعرابها وتفسيرها في البحر المحيط: ٣٧٩/٨.

(٧) شرح القصائد التسع المشهورات: ٣٢٩/١.

متى تَبْعُثُوهَا تَبْعَثُوها ذَمِيمَةً وَتَضْرَ إذا ضَرَّيْتُمُوها فَتَضْرَمِ

أي :مذمومة.

وينقاس دخول التاء على (فعيل) لتكون (فعيلة) بمعنى (مفعولة) في موضعين :[1]

الأول : عند نقل مثال الصيغة من الوصفية إلى الاسمية ، فيجمد بهذا النقل ، ولا يعمل عملاً إعرابياً ، ولكنْ يبقى فيه معنى المفعولية المكتسَبُ بالنيابة عن (مفعولة) ، من ذلك :الذبيحة ، والأكيلة ، والنطيحة ، ((فالذبيحة ليس كالمذبوح ، بل الذبيحة مختص بما يصلح للذبح ، ويُعَدُّ لَهُ مِنَ النَّعَمِ ، وكذا الأكيلة ، ليست بمعنى المأكول كالخبز والبقل ، بل يختص بالشاة.... والنطيحة بالشاة الميتة بالنطح. ومثله في الأطعمة :النقيعة ، والوكيرة ، والمضيرة ، والجزيرة ، والبسيسة ، وغيرها ، وكلها خرجت من الوصفية إلى الاسمية))[2] .

الثاني : عند حذف الموصوف ، فيكون ذلك الحذف مسوِّغاً لإدخال التاء على الوصف ، أَمْناً للَّبسِ ، لأن الموصوف إذا حُذِفَ ، وتجرد اللفظ من التاء ، لايُعرَف أن الوصف جارٍ على المؤنث ، فتقول :هذه قتيلةُ بني فلان ، وجريمته. وقد جعل بعض النحويين هذا الموضعَ والموضعَ الأولَ سواءً ، فحذفُ الموصوف يصيِّر الوصفَ المذكور كالاسم ، يقول العكبري في (النطيحة) :((والنطيحة بمعنى المنطوحة ، ودخلت فيها الهاءُ لأنها لم تُذكَرِ الموصوفةُ معها ، فصارت كالاسم ، فإن قلتَ :شاة نطيح ، لم تَدْخُلِ الهاءُ))[3] .

وإذا كانت (فعيلة) يغلب عليها الاسميةُ بدخول التاء عليها ، فهناك دلالة

(١) ينظر التفصيل في :شرح القصائد التسع المشهورات :٣٢٩/١ ، نزهة الطرف :٢٣ ، شرح الفصيح :٢٠٢ ، شرح المفصل :١٠٢/٥ ، دراسات لأسلوب القرآن الكريم :ق٣ ، جـ٤ ، ص٢٦٥- ٢٦٦ ، معاني الأبنية :٦٣- ٦٤.

(٢) معاني الأبنية في العربية :٦٤ ، وينظر :شرح شافية ابن الحاجب :١٤٢/٢- ١٤٤.

(٣) التبيان في إعراب القرآن :٤١٧/١.

أخرى لها، تختلف بها عن (فعيل)، يقول سيبويه: ((وتقول: شاةٌ ذبيحٌ، كما تقول: ناقة كسير، وتقول: هذه ذبيحةُ فلان، وذبيحتك، وذلك أنك لم تُرِدْ أن تُخْبِرَ أنها قد ذُبِحَتْ، ألا ترى أنك تقول ذاك وهي حية، فإنما هي بمنزلة ضحيَّة، وتقول: شاةٌ رَمِيٌّ، إذا أردت أن تخبر أنها قد رُمِيَتْ، وقالوا: بئس الرميةُ الأرنبُ، إنما تريد: بئس الشيءُ ممَّا يُرْمَى، فهذه بمنزلةِ الذبيحة))[1]. إذن لا يُقْصَد من (فعيلة) إيقاع الفعل بموصوفها، وإنما اتخاذُه للفعل وإعداده له، وعلى هذا تختلف (فعيلة) عن (فعيل) في أمرين[2].

١ـ (فعيلة) تنقل إلى الاسمية، وتتجرد من الوصفية، فبالتاء نُقِلَتْ (فعيلة) من الوصفية إلى الاسمية، إلاَّ أن تكون أدخلتَ التاء لأمن اللبس بعد حذف الموصوف، ففعيلة عندئذ جارية على الوصفية.

٢ـ (فعيل) يُطلَق على ما اتصف به صاحبُهُ، أمَّا (فعيلة) فتُطلَق على ما اتُّخِذَ لذلك، وأُعِدَّ له، فالذبيح صفةٌ لِما ذُبِحَ، والذبيحة: اسم لِما اتُّخِذَ للذبح وأُعِدَّ له.

ما سبق ذكره نابت فيه (فعيل) عن (مفعول) من الثلاثي، وربما نابت فعيل عن اسم المفعول من الرباعي (مُفْعَل) نحو: أعلَّه اللهُ فهو (عليل)، فعليل نائبة عن (مُعَلٍّ)، لا عن (معلول)، ومثله: أَعْقَدْتُ العَسَلَ فهو (عقيد)، أي: مُعْقَد[3]. ولنيابة (فعيل) عن (مُفعَل) وغيرها من الصيغ الأخرى مبحث لاحق في هذا الفصل، إذِ اختصَّ هذا المبحث بالصيغ النائبة عن (مفعول) من الثلاثي حسبُ.

٩ـ <u>فَعُول</u>:

يأتي (فعول) بمعنى (مفعول) من الثلاثي غالباً، وهذا ما سنبحثه في هذا

(١) كتاب سيبويه: ٢/٢١٣.

(٢) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: ٢/١٤٢ـ ١٤٤، ومعاني الأبنية: ٦٤ـ ٦٥.

(٣) ينظر: حاشية الصبان: ٢/٣١٥.

الموضع، وربما أتى (فعول) بمعنى (مُفْعَل) من الرباعي (أَفْعَلَ) قليلاً، نحو: رسول، بمعنى مُرْسَل. وفعول بمعنى مفعول له أمثلة كثيرة، بعضُها بالتاء، وبعضها الآخر بغيرها، ويقابل فعولاً هذه فعولٌ التي قيل إنها بمعنى فاعل، من باب الصفة المشبهة أو صيغة المبالغة، نحو: صبور وضحوك ورءوف، وغيرها.

وقد ذكر الرضي أن (فعولاً) بمعنى (مفعول) يستوي في الوصف به المذكرُ والمؤنث، كفعول الذي بمعنى فاعل، فهو بغير تاء، كالرَّكوب والقَتوب والجَزور، ولكنْ تلحقها التاء كثيراً، علامةً للنقل من الوصفية إلى الاسمية، لا للتأنيث، فيكون بعد لحاق التاء صالحاً للمذكر والمؤنث[1]. في حين جعل آخرون فعولاً التي بمعنى فاعل هي التي يستوي في الوصف بها المذكرُ والمؤنث كصبور وضحوك. والغالب على أقوال النحويين أن فعولاً بمعنى مفعول- وهي موضوع بحثنا هنا- تدخلها التاء للمؤنث لزوماً، نحو: حلوبة وقتوبة وحَمولة، بمعنى: المحلوبة، والمقتوبة، والمحمولة[2].

فالنحويون يجيزون إذن استخدام (فعول) التي بمعنى (مفعول) بالتاء وبغير التاء، إذا دلت على المؤنث، لكنهم يختلفون: أتبقى (فعولة) على الوصفية أم تنقل إلى الاسمية بعد إدخال التاء عليها؟ واستخدامها بالتاء أعلى القياس يجري أم على غير القياس؟

وفي تقديري أن (فعولاً) من غير تاء قد تأتي اسماً لِما يُفعَل به الشيءُ[3]، كالوَجور اسماً لِما يُوجَرُ به، وهو الدواء الذي يُدْخَلُ في الفم[4]، وكذلك: (النَّقوع) وهو لِما يُنْقَع ليلاً ليُشرَب، و(القَيوء) وهو دواء يُشرَب للقيء[5]. أمَّا

(١) ينظر: شرح الكافية: ١٦٦/٢.

(٢) ينظر: مجالس ثعلب: ٣١٦/١، نزهة الطرف: ٢٤، شرح الفصيح: ٢٠٣.

(٣) ينظر: معاني الأبنية في العربية: ٦٨- ٦٩.

(٤) ينظر: لسان العرب: (وجر).

(٥) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: ١٦٢/١، ومعاني الأبنية: ٦٩.

(فعول) بمعنى (مفعول) الباقي على وصفيته، فتأتي في المؤنث منه التاء على الأصل، وسُمِعَ من غير تاء حملاً للصيغة على (فعول) التي بمعنى فاعل، وهي التي يستوي في الوصف بها المذكرُ والمؤنث اتفاقاً، كما حُمِلَتْ (فعيل) التي بمعنى (فاعل) على (فعيل) التي بمعنى (مفعول)، فاستوى في الوصف بها المذكر والمؤنث من غير تاء في بعض الأمثلة المسموعة، كقولهم: مِلْحفة جديد، وشاة سديس، وريح خريق، وكتيبة صحيف[1]. لذا سُمِعَ كثيراً (فعول) و(فعولة) في المثال الواحد بمعنى (مفعولة) كقولهم: ناقة حَلوب وحلوبة[2]، وناقة ركوب وركوبة[3]. يقول القاسم بن سعيد المؤدِّب: ((فإذا كان الفعول بمعنى المفعول، جاز أن يكون بالهاء وبغير الهاء، يقال: جمل ركوب، وناقة ركوب وركوبة، وحلوب وحلوبة))[4].

ولكن الغالب في المؤنث من هذا الوصف أن يكون بالتاء[5]، كقولهم: ركوبة، وحَمولة، وحَلوبة، وقَتوبة، وجَزورة، وأَكولة الراعي؛ وهي بمعنى: مركوبة، ومحمولة، ومحلوبة، ومقتوبة، ومجزورة، ومأكولة الراعي. ومن شواهد مجيء (حلوبة) بالتاء قول عنترة:[6]

فيها اثنتانِ وأَرْبَعُونَ حَلُوبَةً سُوداً كَخَافِيَةِ الغُرابِ الأَسْحَمِ

وقول الراعي النميري:[7]

أمَّا الفَقِيرُ الذي كانَتْ حَلُوبَتُهُ وَفْقَ العِيالِ فَلَمْ يُتْرَكْ لَهُ سَبَدُ

(١) ينظر: شرح المفصل: ١٠٢/٥، وتذكرة النحاة: ٣٦٩.
(٢) ينظر: مجالس ثعلب: ٣١٦/١.
(٣) ينظر: لسان العرب: (ركب).
(٤) دقائق التصريف: ٧٥.
(٥) ينظر: مجالس ثعلب: ٣١٦/١، نزهة الطرف: ٢٤، شرح الفصيح: ٢٠٣، ٢٨٥، لسان العرب: (ركب)، تذكرة النحاة: ٣٦٩.
(٦) دقائق التصريف: ٧٥، وشرح المفصل: ٥٥/٣ وهو في ديوان عنترة، ص١٤٤، وشرح القصائد التسع المشهورات: ٤٧٠/٢.
(٧) دقائق التصريف: ٧٦، وهو في (شعر الراعي النميري) ص ٩٠.

ومن شواهد مجيء (حمولة) بالتاء، قول عنترة:[1]

وَما راعَنِي إلاَّ حَمُولَةُ أَهْلِها وَسْطَ الدِّيارِ، تَسُفُّ حَبَّ الْخِمخِمِ

ودخول التاء على (فعول) عند تأنيث موصوفها، وهي بمعنى (مفعول) هو القياس، وما جاء من ذلك بغير تاء كان ممَّا لا ينقاس، ففي تفسير قوله تعالى: ﴿ **فَمِنْهَا رَكُوبُهُمْ وَمِنْهَا يَأْكُلُونَ** ﴾[2]، يقول أبو حيان: ((وقرأ الجمهور (ركوبهم)، وهو (فعول) بمعنى (مفعول)، كالحَصور والحَلوب والقَذوع، وهو ممَّا لا ينقاس. وقرأ أُبَيٌّ وعائشةُ (ركوبتُهم) بالتاء، وهي (فعولة) بمعنى (مفعولة). وقال الزمخشري: وقيل: الركوبة جمع، انتهى. ويعني اسمَ جمع، لأن فَعولة بفتح الفاء ليس بجمع تكسير، وقد عَدَّ بعضُ أصحابنا أبنية أسماء الجموع فلم يذكر فيها فَعولة، فينبغي أن يُعتقَد فيها أنها اسم مفرد، لا جمع تكسير، ولا اسم جمع، أي: مركوبتهم، كالحلوبة بمعنى المحلوبة))[3].

١٠ـ فِعال:

من ذلك: (كِتاب)، و(خِضاب)، أي: ما يُكتَب وما يُخْضَبُ به، فهما بمعنى: مكتوب، ومخضوب. وكذلك (لِباس)، أي: ملبوس، و(مِزاج الشراب)، وهو ما مُزِجَ به[4]. وهذه الكلمات منقولة من الوصفية إلى الاسمية.

ومن الوصف بِفِعالٍ على معنى (مفعول) قولهم: (كأسٌ دِهاق)، أي: مدهوقة، أو مُدْهَقَة، لأن فعلها جاء ثلاثياً ورباعياً، ((دهَقَ الماءَ وأدهقَهُ: أفرغَهُ إفراغاً شديداً، .... وكأس دِهاق: مترعَة ممتلئة.... ويقال: أدهقتُ

(١) المرجع نفسه، وهو في ديوان عنترة، ص١٤٤، والوزن غير مستقيم بالواو التي في أول الصدر وقد جاء البيت من غير الواو (ماراعني) في شرح التسع المشهورات: ٤٦٩/٢.

(٢) من سورة يس: ٧٢.

(٣) البحر المحيط: ٣٤٧/٧.

(٤) تنظر هذه الأمثلة ونحوها في: ديوان الأدب: ٤٥٤/١ـ ٤٦٠. ومعاني الأبنية في العربية: ٧٠.

الكـأسَ إلى أصـبارها ، أي :ملأتُهـا إلى أعاليهـا. وفي التهـذيب :دهقـتُ الكـأسَ ، أي :ملأتُها))[1] ، وفي التنزيل العزيز :﴿ **وَكَأْسًا دِهَاقًا** ﴾[2] ، مدهوقة أو مدهَقة ، أي :ملأى ، وعليه قول الشاعر :[3]

أَتانا عامِرٌ يَرْجُو قِرانا فَأَتْرَعْنا لَهُ كَأْساً دِهاقا

ووصفُ الكأس بأنها دِهاق على سبيل الوصف بالمصدر[4] ، لأن (دهاق) الموصوفَ بها ، منقولة من المصدر ، الذي يُؤَوَّل في هذا السياق بمعنى اسم المفعول.

هذه هي الصيغ العشر التي نابت عن اسم المفعول ، من الثلاثي غالباً ، ومن فوق الثلاثي أحياناً. وقد ذكر الدكتور فاضل السامرائي بعض الصيغ الأخرى التي تكون بمعنى المفعول ، وهي :[5]

- **فُعال :**

التي يؤتى بها للدلالة على ما كان مرفوضاً ، أو متقطعاً من شيء ، كالحُطام ، والجُذاذ ، والرُّفات ، والفُتات؛ أو الدلالة على ما اجتمع بعضُه إلى بعضٍ ، كالجُفاء ، والغُثاء.

- **فُعالة :**

وهي التي يؤتى بها للدلالة على القليل المفصول من الشيء الكثير ، كالقُلامة ، والنُّخالة ، والبُرادة ، والقُراضة؛ أو الدلالة على ما فيه معنى الفضالة ، كالصُّبابة ، والحُثالة ، والنُّفاية.

---

(١) لسان العرب : (دهق).

(٢) من سورة النبأ :٣٤.

(٣) لسان العرب : (دهق).

(٤) ينظر :المرجع نفسه.

(٥) ينظر :معاني الأبنية في العربية :٦٩ـ ٧١.

- **أُفْعُولَة:**

وهي التي تدل على الذي يُفعَل به الفعلُ، كالأُضْحوكة، والأُطْروحة، والأُعْجوبة، والأُلْعوبة، والأُسْجوعة، والأُسْبوبة، والأُحْجِيَّة، والأُضْحِيَّة.

وهذه الصيغ الثلاث الدالة على معنى المفعول ليست من قبيل النيابة التي يُعنَى البحث بدراستها، للآتي:

١- ليست الدلالة على المفعول في هذه الصيغ كدلالة اسم المفعول، أو الصيغ النائبة عنه التي مرَّ ذكرُها، إذْ إنَّ لكل صيغة دلالتُها الخاصة، التي يُلْحَظُ منها معنى المفعولية.

٢- هذه الصيغ اسمية، وليست وصفيَّة؛ وليس معنى الاسمية منقولاً إليها من الوصفية كما ذكرنا في بعض الصيغ النائبة عن اسم المفعول.

٣- المعاني المدلول عليها بهذه الصيغ الثلاث هي معانٍ أصلية فيها، وليست مكتسبة، والنيابة ليست على هذا النحو، ففي النيابة بين الصيغ الصرفية يكون للصيغة معنى في الأصل، وعند وقوعها في السياق المستخدم نائبةً عن صيغة أخرى، تتخلى النائبةُ عن دلالتها الأصلية، وتحمل في ذلك السياق دلالةَ الصيغة المنوب عنها، فتكون في اللفظِ المستخدمِ حسبُ بمعناها، لذا يقال: هذه فعيل بمعنى مفعول، ونحو ذلك.

-٥-

نيابة (فعيل) عن غيرها من الصيغ الأخرى

أصل هذه الصيغة من باب (أمثلة المبالغة) عندما تدل على مبالغة اسم الفاعل، نحو (عليم، رحيم) أو من باب (الصفة المشبهة) عندما تكون دالة على ثبوت الصفة ودوامها، مع صوغها من اللازم، نحو (جميل، رشيق). وفي هذا المبحث تُنقَل صيغة (فعيل) من أصلها، لتدل في بعض الأمثلة المذكورة على معنى اسم الفاعل أو المفعول، فتدل على اتصاف الذات بالحدث على سبيل التجدد والحدوث والانقطاع، وتتخلى عن دلالتها التي كانت عليها في الأصل، كما تحمل العمل الإعرابي لِما نابت عنه، اسماً للفاعل كان أم اسماً للمفعول.

وتنوب (فعيل) في حمل المعنى والعمل الإعرابي عن إحدى صيغ اسم الفاعل*، أو اسمِ المفعول الآتية:

١- نيابة (فعيل) عن اسم الفاعل (مُفْعِل):

من ذلك قوله تعالى: ﴿ **وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ** ﴾[١]، وقوله تعالى: ﴿ **أُولَئِكَ أَعْتَدْنَا لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا** ﴾[٢]، يقول أبو حيان: ((أليم: فعيل من الألم، بمعنى (مُفْعِل)، كالسميع بمعنى المُسْمِع، أو للمبالغة))[٣]، وعليه قول

* في تقديري أن فعيلاً لا تنوب عن (فاعل) من الثلاثي البتة، فكل فعيل قيل إنها بمعنى فاعل، هي صيغة مبالغة أو صفة مشبهة، وقد قيل إنها بمعنى (فاعل) تمييزاً لها عن (فعيل) التي بمعنى (مفعول)، وقد قالوا هذا في (فعول) أيضاً. لكنهم لم يقولوا إنَّ (فَعْلان) و(أَفْعَل) و(فعَّال) و(مِفْعال) ونحوها من الصفات المشبهة أو أمثلة المبالغة، بمعنى (فاعل)، لأنها لم تأتِ بمعنى (مفعول).

(١) من سورة البقرة: ١٠.

(٢) من سورة النساء: ١٨.

(٣) البحر المحيط: ٥٣/١.

عمرو بن معد يكرب :[1]

أَمِنْ رَيْحانَةَ الدَّاعي السَّميعُ يُؤَرِّقُنِي وَأَصْحابِي هُجُوعُ

ومثله :ضَرْبٌ وَجِيعٌ ، أي :مُوجِع؛ وثَنِيٌّ ، أي :مُثْنٍ؛ ونذير ، أي :مُنْذِر؛ وبديع ، بمعنى مُبْدِع؛ وغيرها[2].

٢ـ نيابة (فعيل) عن اسم الفاعل (مُفاعِل) :

يؤتى بفعيل نائبة عن اسم الفاعل من الرباعي (فاعَلَ) للدلالة على معنى اسم الفاعل من اتصاف الذات بالحدث على سبيل التجدد والحدوث ، وللدلالة على معنى المشاركة المستفاد من صيغة الأصل (مُفاعِل) ، من ذلك قولهم :فلانٌ جليسُ فلانٍ ، وحليفه ، ونديمه ، وأكيله ، وشريبه؛ والأصل :مُجالِسه ، ومُحالِفُه ، ومنادِمُه ، ومُؤاكِلُه ، ومُشارِبُه؛ وكذلك : (نَجِيٌّ) بمعنى مناجٍ ، و(شريك) بمعنى مشارِك ، و(حسيب) بمعنى محاسِب ، و(ظهير) بمعنى مُظاهِر ، و(عنيد) بمعنى معانِد ، و(خليط) بمعنى مخالِط ، وغير ذلك من الأمثلة الأخرى[3].

ومن شواهد هذه النيابة قوله تعالى : ﴿ **وَكَفَى بِاللَّهِ حَسِيبًا** ﴾[4] ، أي :محاسِباً[5] ، وقوله تعالى : ﴿ **وَكَانَ الْكَافِرُ عَلَى رَبِّهِ ظَهِيرًا** ﴾[6] ، أي :مظاهِراً ، يقول أبو حيان : ((والظهير والمُظاهِر كالمُعِين والمُعاوِن ، قاله مجاهد والحسن وابن

(١) الصاحبي :٣٩٦ ، دقائق التصريف :٩١ ، خزانة الأدب :١٧٨/٨ ، والبيت في الأصمعيات :١٧٢ ، وديوان عمرو بن معديكرب :١٣٦.

(٢) ينظر :الصاحبي :٣٩٦ ، دقائق التصريف :٩١ ، شرح الفصيح :٢٤٢ ، البرهان في علوم القرآن :٣٠١/٢ ، شرح المراح :١٢٨ ، خزانة الأدب :١٧٨/٨ـ ١٨٠ ، دراسات لأسلوب القرآن الكريم :ق٢ ، جـ٢ ، ص٦٦٣ »ق٢ ، جـ٤ ، ص١١٤ـ ١١٦.

(٣) ينظر :نزهة الطرف :٢٣ ، شرح الفصيح :٢٤٢ ، دراسات لأسلوب القرآن الكريم :ق٢ ، جـ٢ ، ص٦٦٣ »ق٢ ، جـ٤ ، ص١١٦ـ ١١٩.

(٤) من سورة النساء :٦.

(٥) ينظر :البحر المحيط :١٧٤/٣.

(٦) من سورة الفرقان :٥٥.

زيد، وفعيل بمعنى مُفاعِل كثير، والمعنى أن الكافر يعاون الشيطان على ربه بالعداوة والشرك))[1].

٣- نيابة (فعيل) عن اسم الفاعل (مُفَعِّل):

تنوب (فعيل) عن اسم الفاعل من الرباعي المضعَّف (فَعَّلَ) في الدلالة على معنى اسم الفاعل، من اتصاف الذات بالحدث على سبيل التجدد والحدوث، وللدلالة على معنى التكثير المستفاد من صيغة الأصل المضعَّفة العين، وقد جعلوا من ذلك قول الشاعر:[2]

فَقُلْتُ لها: فِيْئي إِلَيكِ فإنَّنِي حَرامٌ، وإنِّي بَعْدَ ذاكَ لَبِيبُ

فقيل: إن معنى (لبيب) في هذا البيت هو (مُلَبِّبٌ)[3]، والراجح في تقديري عَدُّ (لبيب) على أصلها، صفةً مشبهةً بمعنى العاقل ذي اللُّبِّ، وعلى هذا المعنى جاء هذا البيت في اللسان[4]، لا على أنه بمعنى ملبِّب، كما ذكر ابنُ هشام اللخمي في شرح الفصيح.

ومن الشواهد المحمولة على مجيء (فعيل) بمعنى (مُفَعِّل) قول ساعدة بن جؤية الهذلي:[5]

فَوَرَّكَ لَيْناً لا يُثَمْثَمُ نَصْلُهُ إذا صابَ أَوْساطَ العِظامِ صَمِيْمُ

أي: مُصَمِّم[6].

---

(١) البحر المحيط: ٤٦٥/٦ (١٩٩٣م)، وينظر في إعراب الآية هذا القولُ من النيابة، وأقوالٌ أخرى في: الكشاف: ٢٨٧/٣، وفتح القدير: ٨٣/٤.

(٢) الأمالي الشجرية: ١٦٤/١، وشرح الفصيح: ٢٤٢ برواية (إليَّ) بدل (إليكِ)، الخزانة: ٩٦/٢، وهو في شعر المخبل السعدي ص١٢٤، في حين نُسِبَ في اللسان (لبب) إلى المضرِّب بن كعب.

(٣) ينظر: شرح الفصيح: ٢٤٢.

(٤) ينظر: لسان العرب: (لبب).

(٥) شرح الفصيح: ٢٤٢، و البيت في ديوان الهذليين: ٢٣٠/١.

(٦) ينظر: شرح الفصيح: ٢٤٢.

٤ـ نيابة (فعيل) عن اسم المفعول من الثلاثي (مفعول):

سبق الحديث فيها، في المبحث السابق[١].

٥ـ نيابة (فعيل) عن اسم المفعول (مُفْعَل):

تنوب (فعيل) عن اسم المفعول من الرباعي (أَفْعَلَ) بحمل معناه وعمله الإعرابي، من ذلك قولهم: أمر حكيم، أي: مُحْكَم[٢]، وعليه قوله تعالى: ﴿ **يس، وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ** ﴾[٣]. يقول الجلالان: ((والقرآن الحكيم: المُحْكَم، بعجيب النظم، وبديع المعاني))[٤]، ومنه قول العرب: رُبٌّ عَقِيدٌ، بمعنى مُعْقَد، جاء في اللسان: ((وعَقَد العسلُ والرُّبُ ونحوُهما، يَعْقِدُ، وانعقَدَ، وأَعْقَدْتُهُ، فهو مُعْقَد وعقيد: غَلُظَ))[٥] ومنه قولهم: أعلَّه المرضُ فهو عليل، أي مُعَلٌّ[٦].

٦ـ نيابة (فعيل) عن اسم المفعول (مُفَعَّل):

تنوب (فعيل) عن اسم المفعول من الرباعي المضعَّف (فَعَّلَ) في ما سبق ذكره من دلالةٍ وعمل إعرابي، وقد جعل ابن هشام اللخمي من ذلك قولهم: ((عندي غلام يخبز الغليظ والرقيق، أي: المغلَّظ والمرقَّق، فأمَّا الرُّقاق فالخبزُ المنبسِط الرقيق، وهو المرقَّق أيضاً))[٧].

(١) تُنْظَر: ص ٤٤٣ـ ٤٤٦ من هذا البحث.

(٢) ينظر: الصاحبي: ٣٩٦، نزهة الطرف: ٢٣.

(٣) من سورة يس: ١ـ ٢.

(٤) تفسير الجلالين: ٤٤٠.

(٥) لسان العرب: (عقد)، وينظر: حاشية الصبان: ٣١٥/٢.

(٦) ينظر: حاشية الصبان: ٣١٥/٢.

(٧) شرح الفصيح: ٢٤٢.

-٦-

نيابة المصدر عن صِيَغ الوصف المشتقة

إذا وقع المصدر نائباً عن صيغةٍ من صيغ الوصف المشتقة في سياقٍ ما، حمل منها شيئين:

أ- دلالتها، فيكون المصدر المذكور دالاً- على سبيل النيابة- على الحدث والمُحْدِث، بعد أن كان في أصل وضعه يدل على مطلق الحدث، حسبُ.

ب- عملها النحوي، فيستتر فيه الضمير الذي كان مستتراً في الوصف المشتق، فاعلاً كان أم نائباً عن الفاعل، ويكون استتار الضمير في المصدر على سبيل النيابة عن الوصف المشتق، أمَّا على الأصالة فلا يستتر الضمير في المصدر على أصحِّ الأقوال[(١)]، لأنْ لا دلالةَ له على ذي الحدث أصالةً، لذا قال النحويون بحذف فاعل المصدر، لا باستتاره فيه، في نحو قوله تعالى: ﴿ **أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ، يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ** ﴾[(٢)].

وقد ذكرنا في الفصل الأول من الباب الثاني أن المصدر ينوب عن الوصف المشتق في ثلاثة مواضع تركيبية: (الخبر، والنعت، والحال)، وقد خصصنا لهذه المسألة مبحثاً مستقلاً.[(٣)] أمَّا الذي يعنينا بحثُه هنا فنوعُ الوصف المشتق الذي ينوب المصدر عنه في المواضع التركيبية المذكورة آنفاً، وكيفيةُ تحديد الوصف المنوب عنه.

والذي ظهر لي من استقصاء المواضع التي يقع فيها المصدر نائباً عن الوصف المشتق، أن المصدر يقع موقعَ اسم الفاعل أو اسم المفعول حسبُ، من بين

(١) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: ٣٧٩/٢.

(٢) من سورة البلد: ١٤- ١٥.

(٣) ينظر: ص ٢٥٢- ٢٦٣ من هذا البحث.

الأوصاف المشتقة، والذي يحدد نوع المنوب عنه- اسماً للفاعل كان أم اسماً للمفعول- هو السياق الذي يحل فيه المصدر نائباً عن أحدهما، وإيضاح ذلك على النحو الآتي:

١- نيابة المصدر عن اسم الفاعل

من الأمثلة المحمولة على هذه النيابة:

- قول العرب: يومٌ غمٌّ، ورجلٌ نَوْمٌ، يريدون: الغامَّ والنائمَ، وكذا قولهم: رجل عَدْلٌ وصَوْمٌ وفِطْرٌ وزَوْرٌ؛ بمعنى: عادل، وصائم، ومُفْطِر وزائر؛ ونحو ذلك[(١)].

- قول الخنساء:[(٢)]

تَرْتَعُ ما رَتَعَتْ حتَّى إذا ادَّكَرَتْ فَإنَّما هِيَ إقْبالٌ وَإدْبارُ

أي: مقبلة ومدبرة.

- قوله تعالى: ﴿ **قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ ماؤُكُمْ غَوْراً** ﴾[(٣)]، أي: غائراً؛ وقوله تعالى: ﴿ **ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعاً وَخُفْيَةً، إِنَّهُ لا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ، ولا تُفْسِدُوا فِي الأَرْضِ بَعْدَ إِصْلاحِها، وَادعُوهُ خَوْفاً وَطَمَعاً، إِنَّ رَحْمَةَ اللهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ** ﴾[(٣)]، أي: متضرعين ومُخْفِينَ، خائفينَ وطامعينَ؛ وقوله تعالى: ﴿ **وَلَهُ أَسْلَمَ مَنْ فِي السَّمواتِ والأَرْضِ طَوْعاً وكَرْهاً** ﴾[(٤)]، أي: طائِعينَ ومُكْرَهِينَ، فالشاهد هنا هو (طوعاً) الذي بمعنى (طائعين)، أمَّا (كَرْهاً) فبمعنى اسم المفعول

(١) ينظر: كتاب سيبويه: ٢٢٩/٢؛ المقتضب: ٣٠٥/٤؛ الخصائص: ٢٠٤/٢- ٢٠٩، ٢٢٢- ٢٢٣»١٩٢/٣، ٢٦٢- ٢٦٣؛ الأمالي الشجرية: ٦٩/١- ٧٢، شرح الفصيح: ١١٥، الأشباه والنظائر: ٢٤٠/٨- ٢٤٢.

(٢) سبق تخريجه ص ١٠٣ .

(٣) من سورة الملك: ٣٠.

(٣) من سورة الأعراف: ٥٥- ٥٦، وينظر لإعرابهما: البحر المحيط: ٣١٣/٤ (١٩٩٣م)، وحاشية الشهاب: ١٧٥/٤.

(٤) من سورة آل عمران: ٨٣. وينظر لإعرابها: معاني القرآن وإعرابه: ٤٣٨/١، الكشاف: ٣٨٠/١، البحر المحيط: ٥٣٨/٢- ٥٣٩ (١٩٩٣م).

(مُكْرَهينَ)؛ وقوله تعالى: ﴿ **ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِيْنَكَ سَعْياً** ﴾[1]، أي: ساعياتٍ؛ وقوله تعالى: ﴿ **قُلْ لِعِبادِي الذينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلاةَ وَيُنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْناهُمْ سِرًّا وَعَلانَيَةً** ﴾[2]، أي: مُسِرِّينَ ومُعْلِنينَ.

٢ـ نيابة المصدر عن اسم المفعول:

من الأمثلة المحمولة على هذه النيابة:

ـ قولهم للدرهم: ضَرْبُ الأمير، أي. مضروبه؛ وقولهم: رجلٌ رِضًى، أي: مَرْضِيٌّ؛ والضيف، للذي أنزلتَه دارك وأضفتَهُ، فهو بمعنى المضاف؛ وقولهم: هذا خَلْقُ اللهِ، أي: مخلوقه؛ ولبن حَلْبٌ، أي: محلوب؛ ورجل كَرْع، أي: مكروع فيه؛ وأُذُنٌ حَشْرٌ، أي: محشورة[3].

ـ قوله تعالى: ﴿ **وَجاءُوا على قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ** ﴾[4]، أي: مكذوب فيه؛ وقوله تعالى: ﴿ **أَلاَّ يَسْجُدُوا للّهِ الذي يُخْرِجُ الخَبْءَ في السَّمواتِ والأَرْضِ** ﴾[5]، أي: المخبوء، يقول الزمخشري في تفسير هذه الآية: ((وسُمِّيَ المخبوء بالمصدر، وهو النبات والمطر، وغيرهما ممَّا خبأه الله عزَّ وعلا من غيوبه))[6]؛ وقوله تعالى: ﴿ **كُتِبَ عَلَيْكُمُ القِتالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَكُمْ** ﴾[7]، أي: مكروه؛ وقوله تعالى: ﴿ **كُلَّما رُزِقُوا مِنْها مِنْ ثَمَرَةٍ رِزْقاً قالُوا** ﴾[8] فالرزق هنا بمعنى المرزوق؛ والشواهد على نيابة المصدر عن اسم المفعول في أداء معناه كثيرة في القرآن

(١) من سورة البقرة: ٢٦٠، وينظر لإعرابها: الكشاف: ٣١٠/١، البيان في غريب إعراب القرآن: ١٧٣/١، البحر المحيط: ٣١١/٢ (١٩٩٣م).

(٢) من سورة إبراهيم: ٣١، وينظر لإعرابها: حاشية الشهاب: ٢٦٨/٥، وفتح القدير: ١٠٩/٣.

(٣) تُنْظَر هذه الأمثلة في: كتاب سيبويه: ٢٢٩/٢، شرح الفصيح: ١١٥ـ ١١٦.

(٤) من سورة يوسف: ١٨، وينظر لإعرابها: معاني القرآن للفراء: ٣٨/٢، فتح القدير: ١١/٣.

(٥) من سورة النمل: ٢٥.

(٦) الكشاف: ٣٦٢/٣.

(٧) من سورة البقرة: ٢١٦، وينظر لإعرابها: البحر المحيط: ١٤٣/٢.

(٨) من سورة البقرة: ٢٥، وينظر لإعرابها: البحر المحيط: ١١٤/١.

الكريم[1]، كما سبق ذكر كثير من الأمثلة التي يكون فيها المصدر بمعنى اسم المفعول، عند الحديث في نيابة (فَعْل) عن (مفعول)، في المبحث الرابع من هذا الفصل.

٣- احتمال السياق لنيابة المصدر عن اسم الفاعل أو اسم المفعول:

هناك أمثلة جاء فيها المصدر في سياقٍ ما، محتمِلٍ أن يكون المصدر فيه نائباً عن اسم الفاعل، أو اسم المفعول، وذلك في إحدى هاتين الحالتين:

الأولى: جواز عود الضمير المستتر في المصدر- على سبيل النيابة في الإعمال عن الوصف المشتق- إمَّا على فاعلِ الفعل العامل في الموضع الذي وقع فيه المصدر نائباً، وإمَّا على مفعوله، إذ يكون السياق محتملاً لذلك. فإن عاد الضمير على الفاعل كان المصدر في معنى اسم الفاعل، وكان الضمير المستتر فيه فاعلاً، وإنْ كان عائداً على المفعول، كان المصدر في معنى اسم المفعول، وكان الضمير المستتر فيه نائباً عن الفاعل، وهذا يرجح اختياري مذهبَ ابن عصفور في إعمال الأوصاف النائبة عن مفعول على المعنى، لا على اللفظ، مخالِفاً بذلك مذهبَ الجمهور، كما أوضحتُ من قبلُ في غيرِ موضعٍ.

ومن أمثلة هذه الحالة قولهم: (قتلتهُ صبراً)، إذ يكون تقدير الأصل ((قتلتهُ مصبوراً إذا كان حالاً من الهاء، وإنْ كان من التاء فتقديره: صابراً))[2].

الثانية: احتمال السياق تقدير المصدر بمعنى اسم الفاعل أو اسم المفعول، من غير اختلافٍ في عود الضمير المستتر في المصدر، إذ يكون الضمير الذي حمله المصدر بالنيابة - إنْ كان الوصف المنوب عنه متوافرةً فيه شروط الإعمال- عائداً في كلا التقديرين على شيء واحد، وهذه الحالة هي التي تُحْمَلُ عليها

(١) تنظر أمثلة أخرى في: البرهان في علوم القرآن: ٣٠٢/٢، الإتقان في علوم القرآن: ٧٦١/٢، دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ق٢، جـ٢، ص٦٦٤- ٦٦٥ »ق٢، جـ٣، ص٢٢٧- ٢٣٢.

(٢) النكت في تفسير كتاب سيبويه: ٣٩٨/١.

معظم الأمثلة التي احتمل السياق فيها أن يكون المصدر بمعنى اسم الفاعل أو أسم المفعول، ومن ذلك:

- قوله تعالى: ﴿ **الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ** ﴾[1] ، يقول العكبري: ((والغيب هنا: مصدر بمعنى الفاعل، أي: يؤمنون بالغائب عنهم، ويجوز أن يكون بمعنى المفعول، أي: المغيَّب، كقوله: ﴿ **هَذَا خَلْقُ اللَّهِ** ﴾[2]، أي: مخلوقه، ودرهمٌ ضربُ الأمير، أي: مضروبه))[3].

- قوله تعالى: ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرْهًا** ﴾[4]، فـ (كرهاً) مصدر واقع موقع الحال، ويُقدَّر بمعنى اسم الفاعل (كارهاتٍ)، أي: كارهات لذلك، أو باسم المفعول (مُكْرَهاتٍ)، أي: مُكْرَهاتٍ عليه[5].

- قوله تعالى: ﴿ **يأَيُّها النَّاسُ قَدْ جاءَتْكُمْ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ، وَشِفاءٌ لِما في الصُّدورِ** ﴾[6] ، يقول العكبري: ((و(شفاء): هو مصدر في معنى اسم الفاعل، أي: شافٍ، وقيل: هو في معنى المفعول، أي: المَشْفِيُّ به))[7]. والشواهد المحمولة على هذا النحو في القرآن الكريم، كثيرة[8].

(١) من سورة البقرة: ٣.

(٢) من سورة لقمان: ١١.

(٣) التبيان في إعراب القرآن: ١٨/١.

(٤) من سورة النساء: ١٩.

(٥) ينظر: روح المعاني: م٢، جـ٤، ص٢٤١.

(٦) من سورة يونس: ٥٧.

(٧) التبيان في إعراب القرآن: ٦٧٨/٢.

(٨) ينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ق٢، جـ٢، ص٦٦٧»ق٢، جـ٣، ص٢٣٢- ٢٣٣»ق٣، جـ٣، ص١١٥- ١١٦.

-٧-

نيابة (فَعُول) و (أفْعَل) عن غيرهما من الصيغ الأخرى

تنوب هاتان الصيغتان- المختلفتان أصلاً- عن غيرهما من الصيغ الأخرى، فتتخلى كل منهما عن معناها الأصل الذي كانت عليه في بابها، وتكتسي معنى الصيغة المنوب عنها، فتأتي في السياق المذكور بمعناها، كما تعمل عملها النحوي إن توافرت فيها شروط الإعمال. لذا سيكون هذا المبحث مقسماً على قسمين:

أولاً: نيابة (فعول) عن صيغ أخرى:

تنوب (فعول) المنقولة من باب الصفة المشبهة أو صيغ المبالغة عن إحدى الصيغتين الآتيتين:

١- نيابة (فَعُول) عن اسم الفاعل (مُفْعِل) من الرباعي (أَفْعَلَ):❖

ذكر ابن خالويه لهذا الاستخدام أربعة أمثلة من كلام العرب، ليس في كلامهم سواها، وهي: ((أَخْفَدَتِ الناقةُ، فهي خَفُود: أَسْقَطَتْ، مثل: أَخْدَجَتْ؛ وأَشَصَّتْ، فهي شَصُوص: قَلَّ لبنُها، وأَنْتَجَتْ، فهي نَتُوج؛ وأَعَقَّتِ الفَرَسُ، فهي عَقُوق))[(١)]، ولم أقف على قول مَنْ زاد على هذه الأمثلة الأربعة، بل إن بعض المصنِّفين اقتصر على ذِكْرِ بعضِها[(٢)]، وهذا بيانٌ بهذه الأمثلة:[(٣)]

❖ في تقديري أن فَعُولاً لاتنوب عن (فاعل) من الثلاثي البتةَ، فكل (فعول) قيل إنها بمعنى (فاعل) هي من أمثلة المبالغة أو الصفة المشبهة، وقد قيل فيها إنها بمعنى (فاعل) تمييزاً لها عن (فعول) التي تأتي بمعنى (مفعول) نائبةً عنها.

(١) ليس في كلام العرب: ٣٠٩.

(٢) ينظر: دقائق التصريف: ٣٦٤، ارتشاف الضرب: ٢٣٣/١، المصباح المنير (الخاتمة): ٢٦٥.

(٣) ينظر: لسان العرب: (خفد، شصص، نتج، عقق) على التوالي.

أ- خَفُود: يقال: أَخْفَدَتِ الناقةُ، فهي خَفُود: أَلْقَتْ بِوَلَدِها لغيرِ تمامٍ، قبل أن يَسْتَبِيْنَ خَلْقُهُ، ولا يقال فيها (مُخْفِدٌ)، وهو القياس.

ب- شَصُوص: يقال: أَشَصَّتِ الناقةُ، فهي شَصُوص، ولم يقولوا: (مُشِصٌّ): قلَّ لَبَنُها، وقد قيل: شَصَّتْ، من الثلاثي، وعليه لا نيابةَ، لأنها عندئذ صفة مشبهة من الثلاثي، يقول ابن منظور: ((وقد قيل: شَصَّتْ، فإنْ كان شَصوص عليه، فليس بشاذ))[1].

جـ- نَتُوج: يقال: أَنْتَجَتِ الناقةُ، إذا حَمَلَتْ، فهي نَتُوجٌ، ولا يقال: (مُنْتِجٌ).

د- عَقُوق: العقوق من البهائم: الحامل، وقيل: هي من ذوات الحافر خاصة، فيقال: أَعَقَّتِ الفَرَسُ فهي مُعِقٌّ وعَقُوقٌ، فالأولى على القياس، والثانية على غير قياس، وهي اللغةُ الفصيحةُ المُطَّرِدَةُ في الاستخدام، وعليها القولُ بالنيابة، وقد جاء اسم الفاعل على أصله القياسي (مُعِقّ) في الضرورة، كقول رؤبة:[2]

قَدْ عَتَقَ الأَجْدَعُ بَعْدَ رِقِّ بِقارِحٍ أَوْ زَوْلَةٍ مُعِقِّ

فيكون هذا الاستخدام مطرداً في القياس، شاذاً في الاستعمال، على نحو قسمة اللغويين كلامَ العرب من حيث الشذوذ والاطراد[3].

٢- نيابة (فعول) عن اسم المفعول:

تأتي (فعول) نائبة عن اسم المفعول من الثلاثي المجرد كثيراً، بالتاء وبغيرها، كحَلُوب وحَلُوبة، وركُوب وركُوبة، والأصل: محلوبة ومركوبة. كما

(١) المرجع السابق: (خفد). وقد ذكر ابن منظور في هذه المادة الأمثلة الأربعة كلها، كما ذكرها في مادة (نتج) أيضاً.

(٢) العين: ٦٢/١، دقائق التصريف: ٣٦٤، وهو في ملحق ديوان رؤبة، ص١٧٩.

(٣) ينظر: الخصائص: ٩٨/١.

تأتي نائبة في بعض الأمثلة عن اسم المفعول من الرباعي (أَفْعَلَ)، نحو: (رسول) بمعنى (مُرْسَل)، وقد سبق ذكر هذه المسألة مع أمثلتها في المبحث الرابع من هذا الفصل[1].

ثانياً: نيابة (أَفْعَل) عن صيغ أخرى:

(أفعل) النائبةُ في هذه الصورة أصلُها اسمُ تفضيل، فتقع في السياق الذي نابت فيه عن صيغة أخرى، مجرَّدةً من معنى التفضيل- على أحد الأقوال فيها- فتكون عندئذٍ متخلِّيةً عن معناها الأصلي، ومكتسيةً معنى الصيغة التي نابت عنها، على النحو الآتي:

١- قد تقع (أفعل) نائبة عن الصفة المشبهة (فعيل)، من ذلك قول الشاعر:[2]

قُبِّحْتُمُ يا آلَ زَيْدٍ نَفَرا أَلأُمُ قَوْمٍ، أَصْغَرا وَأَكْبَرا

يريد: صغيراً وكبيراً[3]، أو: صغاراً وكباراً[4]، وتقدير الجمع هو الراجح، كما يبدو من خلال السياق. كما قيل بمجيء (أفعل) مجردة من معنى التفضيل، وبمعنى اسم الفاعل أو الصفة المشبهة- أي إنها نائبة عن اسم الفاعل أو الصفة المشبهة- في قوله تعالى: ﴿ **وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ، وَنُقَدِّسُ لَكَ، قالَ إِنِّي أَعْلَمُ ما لا تَعْلَمُونَ** ﴾[5]، فيكون تقدير الأصل- على أحد الأقوال- : إني عالِمٌ، أو: عليمٌ. وفي تقديري أن تقدير (أفعل) نائبة عن الصفة المشبهة (عليم) راجح على تقديرها نائبة عن اسم الفاعل (عالم)❖، لدلالتها على دوام الصفة

(١) ينظر: ص ٤٤٦- ٤٤٩ من هذا البحث.

(٢) المقتضب: ٢٤٧/٣، والكامل: ٣٠٨/٢، وخزانة الأدب: ٢٤٦/٨.

(٣) ينظر: المقتضب: ٢٤٧/٣.

(٤) ينظر: الكامل: ٣٠٨/٢، وخزانة الأدب: ٢٤٦/٨.

(٥) من سورة البقرة: ٣٠.

❖ والأرجح في تقديري عَدُّ (أَعْلَمُ) فعلاً مضارعاً، لا اسم تفضيل، في هذه الآية خاصَّةً.

وثبوتها، كما رُجِّح تقدير (أفعل) بمعنى (فعيل) في قوله تعالى: ﴿ **وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ** ﴾[1]، أي: هيِّن عليه، ((لأن الله جلَّ وعزَّ لايكون عليه شيءٌ أهونَ من شيءٍ آخر))[2].

وفي القول بتجرد (أفعل) من معنى التفضيل، ومجيئها بمعنى صيغ أخرى، خلافٌ بين النحويين، نقله أبو حيان في معرِضِ تفسيره لآية سورة البقرة المذكورة آنفاً، إذ يقول: ((وأجاز مكي بن أبي طالب والمهدوي وغيرهما أن تكون (أعلم) هنا اسماً بمعنى (فاعل).... وأمَّا ما أجازه مكي فهو مبني على أمرين غير صحيحين:

أحدهما: ادِّعاء أن (أفعل) تأتي بمعنى (فاعل)، وهذا قال به أبو عبيدة من المتقدمين، وخالفه النحويون، وردُّوا عليه قوله، وقالوا: لا يخلو (أفعل) من التفضيل، وإنْ كان يُوجَد في كلام بعض المتأخرين أن (أفعل) قد يخلو من التفضيل.... حتى إن بعضهم ذكر في جواز اقتياسه خلافاً، تسليماً منه أن ذلك مسموع من كلام العرب، فقال: واستعماله عارياً دون (مِنْ) مجرداً عن معنى التفضيل، مؤولاً باسم فاعل أو صفة مشبهة، مطردٌ عند أبي العباس، والأصح قصره على السماع، انتهى كلامه.

والأمر الثاني: أنه إذا سلم وجود (أفعل) عارياً من معنى التفضيل، فهو يعمل عملَ اسم الفاعل أم لا؟ والقائلون بوجود ذلك لا يقولون بإعماله عملَ اسم الفاعل، إلاَّ بعضهم فأجاز ذلك))[3].

وفي تقديري أن (أفعل) تأتي في سياقاتٍ مسموعةٍ من العرب، مجرَّدة من معنى التفضيل، مكتسية معنى الصفة المشبهة، كما في البيت المذكور آنفاً خاصةً،

(١) من سورة الروم: ٢٧.

(٢) الكامل: ٣٠٧/٢، وينظر: خزانة الأدب: ٢٤٥/٨.

(٣) البحر المحيط: ١٤٤/١، وينظر الخلاف نفسه في: خزانة الأدب: ٢٤٢/٨ وما بعدها.

وكذا آيةُ سورة الروم. وإنْ كان معنى التفضيل في (أفعل) ملحوظاً في الآيتين المذكورتين آنفاً، فهو غير ملحوظ في البيت، فلا يمكن حمل (أفعل) في ذلك البيت إلاَّ على النيابة عن (فعيل) في أداء معناها، ويبقى الخلاف في الإعمال خلافاً نظرياً صِرْفاً، لعدم ظهور المعمول في الذِكْرِ.

وقد حُمِلَتْ (أفعل) على معنى (فعيل) أيضاً في قول العرب((المَرْءُ بِأَصْغَرَيْهِ))[1]، أي :بصغيريهِ، كما حُمِلَتْ (أفعل) على معنى (فَعِل)- وهي من صيغ الصفات المشتقة أيضاً- في قول العرب أيضاً :((إنِّي مِنْهُ لأَوْجَلُ وَأَوْجَرُ))[2]، أي :لَوَجِلٌ وَوَجِرٌ.

٢- قد تقع (أفعل) نائبة عن المصدر في بعض السياقات، وعندئذ لا تتجرد من معنى التفضيل حسبُ، وإنما تتجرد من الدلالة على المُحْدِث المستتر أيضاً، فلا تدل في ذلك السياق إلاَّ على مطلق الحدث، من ذلك قول العرب :((أَشْأَمُ كُلِّ امرئٍ بَيْنَ فَكَّيْهِ))[3]، أي :شؤم كل امرئٍ بين فكيهِ. يقول الميداني :((يراد أن شؤم كل إنسان في لسانه.... قال أبو الهيثم :للعرب أشياء جاءوا بها على (أَفْعَل)، هي كالأسامي عندهم في معنى فاعل أو فعيل أو فَعِل، كقولهم :أَشْأَمُ كلِّ امرئٍ بين لِحْيَيْهِ، بمعنى (شؤم).))[4].

(١) مجمع الأمثال :١/٣٦٩.

(٢) المرجع نفسه.

(٣) مجمع الأمثال :١/٣٦٩.

(٤) مجمع الأمثال : ١/٣٦٩ .

-٨-

الصيغ المنقولة لأداء معنى النسبة

النسبة هي طريقة من طرائق الإضافة* ، وفيها تلحق آخرَ الاسمِ ياءٌ مشددةٌ مكسورٌ ما قبلها** ، والغرض منها أن تجعل المنسوب من آل المنسوب إليه، أو من أهل تلك البلدة أو القبيلة، يقول سيبويه: ((اِعْلَمْ أنك إذا أضفتَ رجلاً إلى رجلٍ، فجعلتَهُ من آل ذلك الرجل، ألحقتَ ياءي الإضافة، فإنْ أضفتَهُ إلى بلدٍ، فجعلتَهُ من أهله، ألحقتَ ياءَي الإضافة، وكذلك إنْ أضفتَ سائرَ الأسماء إلى البلاد، أو إلى حيٍّ، أو قبيلةٍ))[(١)]. هذا هو الأصل في النسبة، كقولك: زَيْدِيٌّ، وتميميٌّ، ومصريٌّ، وبغداديٌّ، ويمنيٌّ، ونحو ذلك. وقد شذَّتْ أمثلةٌ أصاب لفظَها صنوفٌ من التغيير عند إضافة ياء النسبة إليها، وهذا معروف في كتب النحو والصرف بشواذ النسب[(٢)].

ولكن القصد إلى النسبة لم يقف عند حدِّ إضافة الياء المشددة إلى آخر الكلمة المراد النسبة إليها، وكسر ما قبل الياء المشددة، فهناك صيغ صرفية تَمَّ تحويلها من أبوابها إلى باب النسبة للدلالة على معنى النسبة. فما هذه الصيغ؟ وما

* اختلف النحويون في تسمية باب (النسبة)، فمنهم مَنْ سمَّاه (باب الإضافة) ـ وهي تسمية سيبويه ـ ومنهم مَنْ سمَّاه (باب النسبة)، وهو المطرد عند جمهور النحويين، أو (باب النَّسَب). ينظر: كتاب سيبويه: ٦٩/٢، شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير): ٣٠٩/٢، شرح التصريح وحاشية ياسين: ٣٢٧/٢. والإضافة في هذا الباب معكوسةٌ ((كالإضافة الفارسية، فإنهم يقدِّمون المضاف إليه، ألا ترى أنك إذا قلتَ: غلامُ زيدٍ، فغلامُ هو مضاف إلى زيد، وإذا قلتَ: تميميٌّ، فتميم هو المنسوب إليه، والياء المشددة قائمة مقام الرجل المنسوب)) حاشية ياسين: ٣٢٧/٢.

** قد تلحق آخرَ الاسمِ ياءٌ مشددةٌ لفظاً، ولا يكون منسوباً في المعنى، نحو: (كرسيٌّ) و (جَمَلٌ بَخْتِيٌّ)، أي طويل العنق. ينظر: شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير): ٣٠٩/٢.

(١) كتاب سيبويه: ٦٩/٢.

(٢) ينظر: المرجع السابق: ٦٩/٢ وما بعدها، وشرح التصريح: ٣٣٧/٢ـ ٣٣٨.

طبيعة التحويل الذي تمَّ فيه نقلُ هذه الصيغ من أبوابها لأداء معنى النسبة؟ أَنيابةٌ هو أم استغناء أم غيرُ ذلك؟ وما حقيقة الدلالة الجديدة لهذه الصيغ المنقولة: أهي الدلالة نفسها لإضافة ياء النسبة إلى آخر الاسم المراد النسبة إليه، أم هي دلالة أخرى؟

الصيغ المنقولة لأداء معنى النسبة:

الشائع في أقوال النحويين أن هناك صيغتين صرفيتين تُنْقَلانِ من بابهما، لأداء معنى النسبة، هما: فعَّال، وفاعل:

١ـ فَعَّال:

تصاغ الأمثلة التي يراد منها معنى النسبة على (فَعَّال) للدلالة على ما كان صنعةً ومعالجةً، ((لتكثير الفعل، إذ صاحبُ الصنعة مداومٌ لصنعته، فجُعِلَ له هذا البناءُ الدالُّ على التكثير، وهو (فعَّال) بتضعيف العين، لأن التضعيف للتكثير))[١]، فيكون في ذلك دلالةٌ على اللزوم، لا الانتقال، لأن المداومَ على صنعتهِ ملازِمٌ لها[٢]، ومن الأمثلة المحمولة على هذه الصيغة قولهم:[٣] ثوَّاب وعوَّاج، لصاحب الثياب والعاج؛ وجمَّال وحمَّار، لصاحب الجمال والحمير التي يُنقَل عليها أو يُعمَل عليها؛ صرَّاف، للذي يعالج الصِرافة؛ بزَّاز وبزَّار ولبَّان، وزيَّات، وتمَّار، وبقَّال وسيَّاف، ونحو ذلك من الأمثلة التي وصفها سيبويه بأنها أكثر من أن يُحصَى[٤].

وقد اختلف النحويون في صيغة (فعَّال) بهذا المعنى: أمحوَّلةٌ هي عن صيغة المبالغة أم العكس؟ والغالب على أقوالهم أن فعَّالاً ـ بهذا المعنى ـ منقولة من

(١) شرح المفصَّل: ١٣/٦.

(٢) ينظر: شرح عمدة الحافظ: ٨٩٨ـ ٨٩٩.

(٣) ينظر: كتاب سيبويه: ٩٠/٢، شرح المفصل: ١٣/٦، شرح عمدة الحافظ: ٨٩٨ـ ٨٩٩، شرح شافية ابن الحاجب: ٨٤/٢ـ ٨٥، ارتشاف الضرب: ٢٩١/١.

(٤) ينظر: كتاب سيبويه: ٩٠/٢.

المبالغة ، إذِ المبالغة أصلٌ فيها[١] ، وهذا هو الراجح في تقديري.

و(فعَّال) بمعنى النسبة لايأتي إلاَّ في صاحبِ شيءٍ ، يزاول ذلك الشيءَ ويعالجه ويلازمه بوجه من الوجوه :

- إمَّا من جهة البيع ، كالبقَّال واللَّبان والتمَّار.
- أو من جهة القيام بحالهِ ، كالجمَّال والبغَّال والحمَّار.
- أو من جهة استعماله ، كالسَّيَّاف ، أو غير ذلك.[٢] .

وقد يأتي من المثال الواحد طريقتان للنسبة : طريقةُ النسبة الشائعة (إضافة ياء مشددة إلى آخر الاسم) ، وصوغُ المثال على (فعَّال) ، فقالوا :بَتَّاتٌ وَبَتِّيٌّ[٣] ، والبَتُّ((كساء غليظ مهلهل مربع أخضر ، وقيل :هو من وبر الصوف ، .... وقال في كساء من صوفٍ :

مَـنْ كانَ ذَابَتٌّ فَهذا بَتِّي
مُقَيِّظٌ ، مُصَيِّفٌ ، مُشَتِّي
تَخِذْتُهُ مِنْ نَعَجَاتٍ سِتِّ

والبَتِّيُّ :الذي يعمله ، أو يبيعه ، والبتَّات مثله))[٤] ، كما قيل :بَزَّازٌ وبَزِّيٌّ[٥] .

٢- فاعِل :

النسبة بهذه الصيغة هي((نسبة إضافية بمعنى (ذو الشيء).))[٦] على ألاَّ يكون هذا الشيء صَنْعَةً تُعالَجُ ، وليس في هذه الصيغة معنى تكثير الفعل ، الذي

(١) ينظر :المقتضب :١٦١/٣ ، شرح شافية ابن الحاجب :٨٤/٢- ٨٥ ، معاني أبنية المبالغة :مجلة آداب المستنصرية ، ع٥ ، ١٩٧٥م ، ص٥٦- ٥٧.

(٢) ينظر :شرح شافية ابن الحاجب :٨٥/٢.

(٣) ينظر :كتاب سيبويه :٩٠/٢ ، وشرح عمدة الحافظ :٨٩٩.

(٤) لسان العرب : (بتت).

(٥) ينظر :شرح عمدة الحافظ :٨٩٩.

(٦) المصباح المنير (الخاتمة) :٢٦٤.

عرفناه في الصيغة السابقة (فعَّال)، ((وذلك لأن فاعلاً هو الأصل، وإنما يُعْدَلُ عنه إلى فعَّال للمبالغة، فإذا لم تُرَدِ المبالغةُ جِيْءَ به على الأصل، لأنه ليس فيه تكثير))[1].

ومن الأمثلة المحمولة على هذا المعنى:

- قولهم: دارِع، ونابِل، وناشِب، ولابِن، وتامِر، وسالِح، وفارِس، ونحوها؛ فهي بمعنى ذي الدِرْع، وذي النَّبْل، وذي النِّشاب، وذي اللبن، وذي التمر، وذي السلاح، وذي الفرَس[2]. ومن ذلك قول الشاعر[3]:

فَغَرَرْتَنِي وَزَعَمْتَ أَنـَّـكَ لابِنٌ في الصَّيْفِ تامِرْ

- قولهم: ناعِلٌ، وحاذٍ، ولاحِمٌ، وشاحِمٌ؛ لذي النعل، وذي الحذاء، وذي اللحم، وذي الشحم[4].

- قولهم: مكان آهِل، أي: ذو أَهْلٍ، وعليه قول الشاعر[5]:

إلى ماجِدِ الآباءِ قَرْمٍ عَثَمْثَمٍ إلى عَطَنٍ رَحْبِ المَباءَةِ آهِلِ

- بعض الأوصاف الأخرى، كقولهم: طاعم، وكاسٍ، وناصب، وحائض، وطامث؛ فقد حُمِلَ (الطاعمُ والكاسي) في قول الحطيئة[6]

دَعِ المَكارِمَ لا تَرْحَلْ لِبُغْيَتِها وَاقْعُدْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الطَّاعِمُ الكاسِي

(١) شرح المفصل: ١٣/٦.

(٢) ينظر: كتاب سيبويه: ٩٠/٢- ٩١، شرح المفصل: ١٣/٦- ١٤، ارتشاف الضرب: ٢٩١/١.

(٣) كتاب سيبويه: ٩٠/٢، والبيت في ديوان الحطيئة ص٥٦ (١٩٨٧م)، وفيه (أغرَرْتَني).

(٤) ينظر: شرح المفصل: ١٤/٦.

(٥) العجز في كتاب سيبويه: ٩٠/٢، والبيت بتمامه في ملحق ديوان ذي الرمة، ص٦٧٢، وفي ديوان الحطيئة ص٢٣٦ (١٩٨٧م) برواية:

إلى ماجِدِ الآباءِ فَرْعٍ عَثَمْثَمٍ له عَطَنٌ يَوْمَ التَّفاضُلِ آهِلُ

(٦) سبق تخريجه ص ٤٢٣.

على النسبة، أي((ذو طعام، وذو كِسْوةٍ، وهو ممَّا يُذَمُّ به، أي :ليس له فضلٌ غير أن يأكل ويلبس))[١]، وقيل فيهما :إنهما بمعنى (مُطْعَم، ومَكْسُوّ)، أي :على نيابة اسم الفاعل عن اسم المفعول[٢]، وقيل فيهما غيرُ ذلك[٣].

كما حُمِلَ (ناصب) في قول النابغة الذبياني :[٤]

كِلِينِي لِهَمٍّ يا أُمَيْمَةَ ناصِبِ وَلَيْلٍ أُقاسِيهِ بَطِيْءِ الكَواكِبِ

على معنى النسبة، أي : لِهَمٍّ ذي نَصَبٍ[٥]. وحُمِلَ (الحائض والطالق والطامث) على معنى :ذات حيض، وذات طلاق، وذات طمث[٦].

- بعض الأمثلة التي حُمِلَتْ على نيابة صيغة صرفية عن أخرى، كنيابة فاعل عن مفعول، والعكس، إذ حُمِلَتْ أيضاً على معنى النسبة الإضافية، بمعنى ذي الشيء، من ذلك :

أ- قوله تعالى :﴿ **فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ** ﴾[٧]، فقيل إن (راضية) فاعلة بمعنى (مفعولة)، أو إنها بمعنى (ذات رِضًى)، كما قيل :إنها فاعلةٌ على بابها[٨].

ب- قوله تعالى :﴿ **خُلِقَ مِنْ مَاءٍ دَافِقٍ** ﴾[٩]، قيل فيه إن (دافق) فاعل بمعنى (مفعول)، أو هو بمعنى النسبة، أي :ذو دَفْقٍ[١٠].

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب :٨٨/٢.

(٢) ينظر :معاني القرآن للفراء :١٦/٢، فتح القدير :٥٠٠/٢.

(٣) ينظر :شرح شافية ابن الحاجب :٨٨/٢- ٨٩.

(٤) كتاب سيبويه :٣١٥/١، ٣٤٦، ٩٠/٢. وهو في ديوان النابغة الذبياني، ص٤٠.

(٥) ينظر :كتاب سيبويه :٩٠/٢، إعراب القرآن :١٩٩/٥.

(٦) ينظر :كتاب سيبويه :٩١/٢، شرح المفصل :١٥/٦.

(٧) من سورة الحاقة :٢١، والقارعة :٧.

(٨) ينظر :إعراب القرآن :٢٢/٥، الكشاف :٦٠٣/٤، التبيان في إعراب القرآن :١٢٣٧/٢، البحر المحيط :٣١٩/٨ (١٩٩٣م)، فتح القدير :٢٨٤/٥.

(٩) من سورة الطارق :٦.

(١٠) ينظر :إعراب القرآن :١٩٨/٥- ١٩٩، التبيان في إعراب القرآن :١٢٨١/٢، البحر المحيط :٤٤٩/٨ (١٩٩٣م).

جـ- قوله تعالى: ﴿ **لا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ** ﴾[1]، قيل فيه إن (عاصم) فاعل بمعنى (مفعول)، أو: هو بمعنى النسبة، أي: ذو عصمة، أو أن يكون فاعلاً على بابه[2].

هاتان هما الصيغتان المنقولتان من اسم الفاعل وصيغة المبالغة، للدلالة على النسبة إلى الشيء نسبةً مخصوصةً، فتكون (فاعل) لذي الشيء و(فعَّال) لِمنْ يزاول الشيء ويلازمه صَنْعةً ومعاشاً، أو نحو ذلك. فلابِن وتامِر تدلان على ذي الشيء، فإن كان ذلك الشيء صنعةً ومعاشاً يداومه صاحبه قيل: لبَّان وتمَّار[3]. وقد يستخدم في الشيء الواحد اللفظانِ كلاهما، من ذلك قولهم: سائف وسيَّاف، وتارس وترَّاس[4].

والصوغ على هاتين الصيغتين كثير، وهو مع كثرته لا ينقاس عند سيبويه، إذ يقول: ((هذا باب من الإضافة، تحذِفُ منه ياءي الإضافة، وذلك إذا جعلتَهُ صاحبَ شيءٍ يزاولُهُ، أو ذا شيء...وليس في كل شيءٍ من هذا قيل هذا، ألا ترى أنك لا تقول لصاحب البُرِّ: برَّار، ولا لصاحب الفاكهة: فكَّاه، ولا لصاحب الشعير: شعَّار، ولا لصاحب الدقيق: دقَّاق))[5]، وهو الراجح عند أكثر النحويين والصرفيين[6].

وربما حُمِلَ (فعَّال) على (فاعِل)، فأُطْلِقَ على ذي الشيء، من غير أن يكون فيه دلالة على الصنعة والمزاولة، يقول سيبويه: ((وقالوا: بغَّال، لصاحب

(١) من سورة هود: ٤٣.

(٢) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: ١٥/٢- ١٦، التبيان في إعراب القرآن: ٧٠٠/٢، البحر المحيط: ٢٢٧/٥- ٢٢٨ (١٩٩٣م)، فتح القدير: ٥٠٠/٢.

(٣) ينظر: شرح المفصَّل: ١٤/٦.

(٤) ينظر: المرجع السابق: ١٥/٦، وشرح شافية ابن الحاجب: ٨٥/٢.

(٥) كتاب سيبويه: ٩٠/٢.

(٦) ينظر: شرح المفصل: ١٥/٦، شرح شافية ابن الحاجب: ٨٥/٢، ارتشاف الضرب: ٢٩٢/١.

البغل، شبَّهوه بالأول، حيث كانت الإضافة، لأنهم يشبهون الشيءَ بالشيءِ وإنْ خالفَه؛ وقالوا لذي السيف: سيَّاف، وللجميع: سيَّافة. وقال امرؤ القيس:[1]

وَلَيْسَ بِذِي رُمْحٍ فَيَطْعَنُنِي بِهِ وَلَيْسَ بِذِي سَيْفٍ وَلَيْسَ بِنَبَّالِ

يريد: وليس بذي نَبْلٍ))[2]. وحُمِلَ قليلاً (فاعل) على (فعَّال) في الدلالة على الصنعة والمزاولة، كما في (حائك) بمعنى (حوَّاك)[3].

ونقل هاتين الصيغتين من بابيهما الصرفيين، لأداء معنى النسبة، يجعلهما غير جاريتين على الفعل، فلا يكونان في السياق الواردتين هما فيه بمعنى اسم الفاعل، ولا بمعنى صيغة المبالغة، ويكون الاستدلال على معنى النسبة في هاتين الصيغتين بإحدى هاتين الطريقتين:[4]

١ـ ألاَّ يكون لهما ـ في السياق الذي حُمِلَتَا فيه على معنى النسبة ـ فعلٌ ولا مصدر، فلا تقول في (دارِع ولابِن): درَعَ يَدْرَعُ، ولا: لَبَنَ يَلْبَنُ، ولا تقول في (بغَّال): بغَلَ يَبْغَلُ، وكذا بقية الأمثلة المحمولة على هذا المعنى.

٢ـ أن يكون للمثال فعلٌ ومصدر، لكنه إمَّا بمعنى المفعول، كماءٍ دافِقٍ، وعيشةٍ راضيةٍ، وإمَّا مؤنث مجرد من التاء، كحائض وطالِق، وقد قالوا في نحو: مُرْضِع، ومُطْفِل* إنه على معنى النسبة لهذا أيضاً.

وهناك صيغ أخرى، محمولة على (فاعل) في الدلالة على النسبة المخصوصة بمعنى ذي الشيء، يقول الإستراباذي: ((... وهذا يقدح في قولهم: إن ما هو بمعنى النسبة من المجرد عن الياء إمَّا على (فعَّال) أو (فاعل) فقط، وإمَّا جارٍ على ما

(١) البيت في ديوانه، ص٣٣.

(٢) كتاب سيبويه: ٢/٩٠ـ ٩١. وينظر: ارتشاف الضرب: ١/٢٩١ الذي فيه أمثلة أخرى من نحو: كلاَّب، وسيَّاف، وترَّاس.

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب: ١/٢٩١.

(٤) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: ٢/٨٥ـ ٨٧.

* سيأتي الحديث في الصيغ التي جاءت عليها هذه الأمثلة وغيرُها، بعد قليل.

تضمَّنه على وجه المبالغة، نحو: عزٌّ عزيز، وذلٌّ ذليل...))[1]. وقد تتبَّعْتُ هذه المسألة في كتب النحويين والصرفيين، فتجمَّع لديَّ عشرُ صيغ أخرى- غير فعَّال وفاعل- وهي:

١- فَعِل:

يقول سيبويه: ((وقالوا: نَهِرٌ، وإنما يريدون: نَهارِيٌّ، ويجعلونه بمنزلةِ (عَمِلٍ)، وفيه ذلك المعنى، وقال الشاعر:[2]

لَسْتُ بِلَيْلِيٍّ، وَلكِنِّي نَهِرْ لاَ أُدْلِجُ اللَّيْلَ، وَلكِنْ أَبْتَكِرْ))[3]

فقدَّر سيبويه (نَهِر) بمعنى (نهاريّ) على طريقة النسبة الشائعة، وقدَّره آخرون على معنى النسبة الإضافية المخصوصة المؤداة بـ (فاعل)- وهذا هو الراجح في تقديري- فنَهِرٌ في هذا البيت بمعنى: صاحب عمل بالنهار[4]، أو: صاحب نهار[5].

كما نُقِلَ عن العرب على هذه الصيغة قولُهم: (رجلٌ طَعِم، وطَعِن، ولَبِس، ولَسِن، وعَمِل) ونحوها، وكل ذلك على معنى النسبة المخصوصة، وقيل: على معنى دوام الصفة، باتخاذِها صنعةً وملازَمةً كفعَّال[6]، وهذا كله موقوف على السماع عند النحويين[7].

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب: ٨٧/٢.

(٢) البيت في نوادر أبي زيد: ٢٤٩، ولعجزه روايتان: هذه، والأخرى (متى أرى الصُّبْحَ فإنِّي مُنْتَشِرْ).

(٣) كتاب سيبويه: ٩١/٢. وينظر: شرح عمدة الحافظ: ٩٠٠، شرح شافية ابن الحاجب: ٨٨/٢، ارتشاف الضرب: ٢٩٢/١.

(٤) ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه: ٩٠٦/٢، شرح شافية ابن الحاجب: ٨٨/٢.

(٥) ينظر: النوادر في اللغة: ٢٤٩.

(٦) تنظر هذه الأمثلة، وتفصيل القول فيها، في: شرح عمدة الحافظ: ٩٠٠- ٩٠١، شرح شافية ابن الحاجب: ٨٨/٢، ارتشاف الضرب: ٢٩٢/١.

(٧) ينظر: ارتشاف الضرب: ٢٩٢/١.

٢ـ مفعول:

وجَّه النحويون مفعولاً على أنها بمعنى ذي الشيء، في نحو قوله تعالى: ﴿ **وإذا قَرَأْتَ القرآنَ جَعَلْنا بَيْنَكَ وَبَيْنَ الَّذِينَ لا يُؤْمِنُونَ بالآخِرَةِ حِجاباً مَسْتُورا** ﴾[(١)]، فقيل: إن (مستوراً) مفعول بمعنى فاعل- وهذا سبق ذكرُه في مبحث سابق من هذا الفصل- كما قيل: إنه بمعنى النسبة، أي (ذو ستر)، وعلى هذا الوجه عُدَّتْ صيغة (مفعول) دالة على النسبة الإضافية المخصوصة؛ وقيل: هو (مفعولٌ) على بابه[(٢)].

٣ـ فعيل:

حُمِلَتْ (فعيل) على معنى النسبة المخصوصة في نحو قوله تعالى: ﴿ **إِنَّ رَحْمَةَ اللهِ قَرِيْبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ** ﴾[(٣)]، إذ قيل في (قريب)- من بين ما قيل- إنها بمعنى النسبة، أي: ذات قرب[(٤)]. وقد قيل في (قريب) من هذه الآية أقوال كثيرة، وسُلِكَ في تفسيرها وتخريج خُلُوِّها من تاء التأنيث مسالكُ متعددة، جمعها ابن القيم في (بدائع الفوائد)، وعِدَّتُها عنده اثنا عشر مسلكاً[(٥)]، من بينها ما نحنُ بصدده.

٤، ٥، ٦: فَعُول، مِفْعال، مِفْعَل:

ذهب الخليل إلى أن هذه الصيغ الثلاث تكون في تكثير الشيء وتشديده والمبالغة فيه، نحو:

- فَعول: قَؤُول
- مِفْعال: مِقْوال

---

(١) من سورة الإسراء: ٤٥.

(٢) تُنْظَرْ هذه التوجيهات الثلاثة في: معاني القرآن للأخفش: ٦١٣/٢، إعراب القرآن: ٤٢٦/٢، الكشاف: ٦٧٠/٢، البيان في غريب إعراب القرآن: ٩١/٢، البحر المحيط: ٣٩/٦ (١٩٩٣م)، فتح القدير: ٢٣١/٣.

(٣) من سورة الأعراف: ٥٦.

(٤) ينظر: مشكل إعراب القرآن: ٢٩٤/١، التبيان في إعراب القرآن: ٥٧٥/١.

(٥) ينظر: بدائع الفوائد: ١٧/٣- ٣٥.

- مِفْعَل :مِطْعَن ، ومِدْعَس.

وما وقع في كلام العرب منه ، مذكَّرٌ أبداً ، كأنه بمعنى اللفظ المضاف إلى اليـاء المشددة ، فقولهم :قَوُول ومِقْوال ، كأنهم يقولون فيه :قَوْلِيٌّ[١].

ومن الأمثلة المصوغة على (مِفْعـال) للدلالـة علـى النـسبة قـولهم : (امـرأة مِعْطار) ، أي :ذات عِطْر[٢].

٧- مِفْعِيل :

من ذلك قولهم :ناقـة مِحْـضِيْرٌ ، أي :ذات حُـضْرٍ[٣] ، والحُـضْرُ هـو العَـدْوُ ، فيقال :هذه فرس مِحْضير ، من غير تاء ، إذا كانت شديدة العَدْو[٤].

٨ ، ٩ : مُفْعِل ، مُنْفَعِل :

من الأمثلة المصوغة على (مُفْعِل) ((قولـه :مُرْضِـع ، إذا أراد :ذات رضـاع ، ولم يُجْرِها على أرضعَتْ ، ولا تُرْضِعُ ، فإذا أراد ذلك قالَ :مُرْضِعَة))[٥].

ومن الأمثلة المصوغة على (منفعِل) قوله تعالى : ﴿ **السَّمَاءُ مُنْفَطِرٌ بِهِ** ﴾[٦] ، أي :ذات انفطار[٧]

١٠- لفظ المصدر :

ذهب البصريون إلى القـول بدلالـة المـصدر علـى النـسبة ، في تأويـل وقوعـه موقع الخبر أو النعت ، كقولـك :إنمـا أنـت عَـدْلٌ ، وهـذا رجـلٌ عـدلٌ ، مـع تقـدير

(١) ينظر :كتاب سيبويه :٢/٩١- ٩٢.

(٢) ينظر :ارتشاف الضرب :١/٢٩١ ، وحاشية الصبان :٤/٢٠١ ، وظاهرة التحويل في الصيغ الصرفية :٣٧.

(٣) ينظر :المراجع أنفسها.

(٤) ينظر :لسان العرب : (حضر).

(٥) كتاب سيبويه :٢/٩١ ، وينظر :شرح شافية ابن الحاجب :٢/٨٨ ، ٨٦.

(٦) من سورة المزمل :١٨.

(٧) ينظر :شرح شافية ابن الحاجب :٢/٨٨ ، ٨٦.

مضاف محذوف، والأصل عندهم (ذو عدل). وقد سبق الحديث في هذه المسألة في غير موضع من هذا البحث[1]. كما قال بهذا المعنى بعض البصريين، في تأويل وقوع المصدر موقع الحال، كقولك: أتيتُه ركضاً، والأصل فيه عندهم: أتيتُه ذا ركضٍ، وقد سبق ذكر هذه المسألة أيضاً[2].

أنائبةٌ هذه الصِّيَغُ عن مِثالِ النسبةِ الشائعِ؟

لم أقف على خلاف بين النحويين في دلالة صيغتي (فاعِل وفعَّال) على النسبة، في تلك الأمثلة التي ذكرتُها من قبل، وجاء قولُهم بالدلالة على النسبة في الصيغ الصرفية العشر الأخرى وجهاً من الوجوه التي حُمِلَتْ عليها تلك الصِّيَغُ، في السياقات المخصوصة التي ذكرتُها مع كل صيغة.

وقد ذكر النحويون في معرِضِ حديثهم في هذه المسألة بعض الألفاظ التي تُمثِّل- في تقديري- عنواناتٍ لظواهر نحوية سبق عرضُها في الفصل الثاني من الباب الأول:

١- شاع عند كثير من النحويين التصريحُ بالاستغناء أو الإغناء في هذه المسألة، من ذلك قول ابن الدَّهَّان: ((وقد تستغني العربُ عن ياءي النسب بحرفٍ غيرهما، فيقولون في النسب إلى الثياب: ثوَّاب، وإلى العاج: عوَّاج، وقالوا في ذي الدرع وذي النبل: دارِع، ونابِل))[3]

٢- ذكر بعضُ النحويين أن الصيغة قامت مقام النسبة، ويقصدون بالنسبة ياءَيِ النسب[4]، وقيامُ الشيء مقام شيء آخر من العبارات الدالة على مفهوم النيابة، كما أوضحتُ من قبل. وصرَّح آخرون بأن الصيغة دالةٌ على ما دلَّ

(١) ينظر ص ١٠٣ – ١٠٦ من هذا البحث.

(٢) ينظر ص ٢٥٥ – ٢٦٣ من هذا البحث.

(٣) الفصول في العربية: ٨٤، وينظر كذلك: شرح عمدة الحافظ: ٨٩٨، وارتشاف الضرب: ٢٩١/١.

(٤) ينظر: دقائق التصريف: ٨٦.

عليه ياءُ النسبة، يقول الزمخشري: ((وقد يُبْنَى على فعَّال وفاعل ما فيه معنى النسب، من غير إلحاق الياءين))[1]، وهذا القول يُفهَم منه نيابةُ الصيغة عن ياءي النسب، إذْ تخلَّتِ الصيغةُ- بحسب مفهوم هذه العبارة- عن معناها الأصل الذي كانت عليه في بابها، وحملت معنى النسبة، لذا عَدَّ بعضُ الباحثين مجيء فاعل وفعَّال وغيرهما بمعنى النسب، من المسائل المحمولة على (النيابة في الصيغ الصرفية)[2]

والذي أذهبُ إليه في تحقيق هذه المسألة أنْ لا استغناءَ هنا، ولا نيابةَ، أمَّا دلالة هذه الصيغ على النسبة في الأمثلة المذكورة سابقاً، ونحوها، فأمرٌ غيرُ مردود، لكنْ من غير قولٍ بالنيابة في هذه المسألة، على النحو الذي سيأتي بيانُه.

ودفع القول بالاستغناء عن أمثلة هذه المسألة أمرٌ يسير، يمكن الوصول إليه بعرض الأمثلة المذكورة سابقاً على مفهوم ظاهرة الاستغناء المحدد في هذا البحث، ولن أقف على هذه المسألة لأن البحث ليس مَعْنِيًّا بدراسة ظاهرة الاستغناء. أمَّا دفع القول بالنيابة عن أمثلة هذه المسألة فَيُتَوَصَّلُ إليه بما يأتي:

١- ما ذكره النحويون من قيام صيغتي (فاعل وفعَّال) مقام ياء النسبة، لا يجري على مفهوم النيابة، الذي أساسُه احتلالُ النائب محلَّ المنوب عنه. فإذا كان (لابن وتامر) نائبين عن ياءي النسبة في (لَبَنِيّ وتَمْرِيّ)، فتحليل المثال من الأصل إلى الاستخدام كالآتي:

- لبني= لبن+ياء النسبة المشددة ← لبن+ ∅ ← (لبن+لابِن)

فهل آلَ الاستخدام إلى النحو المذكور في هذا التحليل؟. لا يمكن- في ضوء مفهوم النيابة المحدد في هذا البحث- تصوُّرُ نيابةِ صيغةٍ صرفية ممثَّلةٍ في مثالٍ، عن

(١) شرح المفصل: ١٣/٦ (المتن)، وينظر: شرح شافية ابن الحاجب: ٨٥/٢.

(٢) ينظر: النيابة في الأبنية الصرفية: ق٢، ص ١٧٢- ١٧٩.

لاحقة تضاف إلى آخر الاسم الذي يراد النسبة إليه، لأن جوهر النيابة هو احتلال النائب موقع المنوب عنه المسقط من الأصل، وحمل النائب شيئاً من خصائص المنوب عنه، فأين هذا من ذاك؟!

٢- هناك اختلاف بيِّن في طبيعة تأويل الأمثلة التي جاءت على هذه الصيغ الصرفية، والتي جاءت على مثال النسبة الشائع:

- مررتُ برجل تميمي ← مررتُ برجل منسوب إلى تميم
- هذا رجل دارِع ← هذا رجل ذو دِرْع، وذو هذه مؤولة بصاحب
- أمَّا قولنا (هذا رجلٌ بقَّال) فلا يمكننا تقدير أصل تركيبي محدد لهذا المثال، ونحوِهِ، وإنما يمكن تفسيره على المعنى، فنقول: هذا رجلٌ مُتَّخِذٌ بَيْعَ البقلِ صَنْعَةً، أو نحو ذلك، لأنْ لا نيابةَ للصيغةِ عن غيرها.

٣- الدلالة المؤداة بهذه الصيغ، تختلف عن دلالة مثال النسبة الشائع، فإنْ قيل: إن (دارِع) بمعنى (دِرْعِيّ)؛ و(نَهر) بمعنى (نَهاريّ)، فعلى التسامح و التقريب على المتعلمين، لأن هناك فرقاً دلالياً مهماً بين مثال النسبة الشائع، وأمثلةِ هذه الصيغ المحمولة على معنى النسبة:

- مثال النسبة الشائع يدل على معنى (النسبة العامة غير المخصوصة)، لذا تُؤَوَّلُ كلُّ أمثلته- بغض النظر عن نوع الاسم الذي لحقته ياءا النسبة- تأويلاً واحداً عامًّا، هو (منسوب) أو (مَعْزُوّ)، أو نحو ذلك.

- الصيغ الصرفية (فعَّال، وفاعل، وما حُمِل على فاعل) تدل على معنى (نسبة إضافية مخصوصة)، وقد وقفنا من قبل على المعاني المؤدَّاة بهذه الصيغ الصرفية الدالة على النسبة المخصوصة. فهذه الصيغ تدل على النسبة، ولكنها النسبة المخصوصة، لا العامة، وهي نسبة تختلف باختلاف الصيغة، فما يُدَلُّ عليه بفاعِل غيرُ ما يُدَلُّ عليه بفعَّال. لذا كان ابنُ يعيش مُحَقِّقاً عندما شرح

قول الزمخشري: ((وقد يُبنَى على فعَّال وفاعل ما فيه معنى النسب))[1] ، إذْ يقول: ((اعلم أنهم قد نسبوا على غير المنهاج المذكور، وذلك لأنْ لم يأتوا بياء النسبة، لكنهم بينون بناءً يدل على نحوِ ما دَلَّ عليه ياءُ النسبة))[2] ، فهذا البناء إذن لا يدل على معنى النسبةِ نفسِه، وإنما يدل على معنىً نحوِهِ، وثمة فرقٌ بين أن يدلَّ الشيءُ على معنى الشيءِ، وأنْ يَدُلَّ الشيءُ على نحوِ ما دلَّ عليه الشيءُ الآخرُ. أمَّا الفيومي فقد صرح بأن النسبة التي تَدُلُّ عليها صيغةُ(فاعل) هي((نسبة إضافية بمعنى(ذو الشيء).))[3] فالتعبير عن النسبة إذن يكون بطريقتين:

الأولى:

إضافة ياء مشددة (لاحِقة) إلى آخر الاسم الذي يراد النسبةُ إليه، وهذه الإضافةُ يُسْتَدَلُّ منها على معنى النسبة العامة غير المخصوصة، المؤولة بـ(منسوب) أو(مَعْزُوّ) أو(منتسِب)، كما أوَّل النحويون.[4]

الثانية:

صوغ الاسم- المراد النسبةُ إليه- على بِنْيةٍ وهيئة مخصوصة، للدلالة على النسبة إليه، نسبةً مخصوصةً، وهي على قسمين:

أ- النسبة إليه على أنه بمعنى ذي الشيء، ((لأن ذا الشيء منسوبٌ إلى ذلك الشيء))[5] ، من غير دلالة على تكثير، ولامزاولةٍ، ويُدَلُّ على هذا المعنى بـ(فاعل)، وماجرى مجراه في أداء المعنى، من الصيغ العشر التي ذكرتُها في

(١) شرح المفصل:١٣/٦ (المتن).
(٢) المرجع نفسه. (الشرح).
(٣) المصباح المنير (الخاتمة):٢٦٤.
(٤) ينظر :ص ٢٣٩ من هذا البحث.
(٥) شرح شافية ابن الحاجب:٨٥/٢ .

هذا المبحث.

ب- النسبة إليه على أنه بمعنى ذي الشيء، الذي يزاول ذلك الشيءَ، ويلازمه، ويتَّخِذُه صَنْعَةً ومعاشاً، وهذا المعنى مؤوَّل بـ(فعَّال).

ولانيابةَ لشيءٍ من الصيغ الصرفية عن مثال النسبة الشائع، أي :لانيابةَ للصيغة الصرفية عن ياءي النسب كما قال النحويون. ولاتناوبَ(أي: لا تعاقُبَ) بين أبنية النسبة من جهة، ومثال النسبة الشائع من جهة أخرى على الموقع الواحد. فهذه الصيغ منقولة من أبوابها الصرفية للدلالة معنى النسبة المخصوصة، وما كلُّ مايُنْقَلُ من بابه إلى باب آخر يكون نائباً عن شيء. فالصيغ الصرفية المحوَّلة أو المنقولة من أبوابها إلى أبواب صرفية أخرى، منها ما هو نائب عن غيره، إذا تحددت فيه ملامح النيابة التي سار البحث على طريقها؛ ومنها ما هو غيرُنائب عن غيره؛ والتحويل في الصيغ الصرفية ظاهرة قائمة بذاتها أفرد لها بعض الباحثين تأليفاً مستقلاً.❖

❖ هو الدكتور محمود سليمات ياقوت، في كتابه(ظاهرة التحويل في الصيغ الصرفية).

الفصل الثاني

ماينوب عن الفعل من الأسماء والحروف

القسم الأول: الموضعان اللذان ينوب فيهما الاسمُ عن الفعل:

- **نيابة المصدر عن الفعل المحذوف وجوباً.**
- **نيابة خالفة الفعل (اسم الفعل) عن الفعل.**

القسم الثاني: المواضع التي يُرَدُّ القولُ بنيابة الأسماء والحروف فيها عن الأفعال:

- **نيابة حرف النداء عن فعل النداء المحذوف.**
- **النيابة عن الفعل المحذوف في التحذير والإغراء.**
- **نيابة حروف المعاني عن الأفعال.**
- **نيابة (أمَّا) عن حرف الشرط وفعل الشرط.**
- **نيابة (لا) عن فعل الشرط.**
- **نيابة (لولا) الامتناعية عن الفعل.**
- **نيابة المصدر الذي توافرت له شروط الإعمال، عن الفعل.**
- **نيابة الأوصاف المشتقة عن الأفعال.**
- **نيابة المبتدأ عن الفعل.**
- **نيابة الخبر عن الفعل.**

ماينوب عن الفعل من الأسماء والحروف

صرَّح النحويون في مواضع كثيرة بأن اسماً أو حرفاً ناب عن فعلٍ❖ ، أو عن حرف وفعلٍ تالٍ له ، في سياقات معينة ، وربما ذكروا بعض الألفاظ الدالة على مفهوم النيابة ، كقيام الاسم أو الحرف مقام الفعل ، أو وقوعه موقعَه ، وقد جعل ابنُ مالك النائبَ عن الفعل جنساً يشمل أنواعاً من الأسماء والحروف التي عدَّها نائبةً عن الفعل[1].

وقد حاولتُ ـ ما استطعتُ ـ حَصْرَ هذه المواضع في أبواب النحو العربي كافةً ، فتجمَّع عندي اثنا عشر موضعاً ، ذُكِرَ فيها نيابةُ الاسم أو الحرف عن الفعل ، وبعرض أمثلةِ هذه المواضع على (مفهوم النيابة) الذي أخذتُ به في هذا البحث ، وجدتُ أن هذا المفهوم لايجري إلاَّ على موضعين اثنين حسبُ ، يمكن فيهما القولُ بالنيابة عن الفعل ، بوصف النيابةِ إسقاطاً لأحد عناصر التركيب من الأصل ـ وهو الفعلُ في مواضع هذا الفصل ـ وإحلال عنصر آخر في موضعه ، ليأخذ محتلُّ الموقع شيئاً من خصائصِ المنوب عنه المسقَطِ ، وأحكامِه.

لذا قسَّمْتُ هذا الفصلَ على قسمين رئيسين ، هما :

- الموضعان اللذان يُنابُ فيهما عن الفعل.
- المواضع التي يُرَدُّ القولُ فيها بنيابة الأسماء والحروف عن الأفعال.

❖ أقوال النحويين في هذا الفصل تختص بالنيابة عن الفعل مفرداً ، من غير فاعله ، لا عن الجملة برُمَّتِها ، وربما ذكر بعضُ النحويين في بعض مواضع هذا الفصل أن المنوب عنه الجملةُ كلُّها ، لا الفعلُ وحدَه ، وسأقف على مثل هذا القول في مواضعه من هذا الفصل.

(١) ينظر : شرح الكافية الشافية : ١٣٨٣/٣ .

القسم الأول

المَوْضِعان اللذان يُنابُ فيهما عن الفِعْل

الموضع الأول: نيابة المصدر عن الفعل المحذوف وجوباً :

يُحذَف العاملُ في المصدرِ المنتصِبِ على المفعولية المطلقة من بعض السياقات، وحذفُه على ثلاثة أضرُب[1]:

الضرب الأول: يُحذَف فيه الفعلُ العاملُ جوازاً، فأنت فيه بالخيار، إنْ شئتَ أظهرتَهُ، وإنْ شئتَ حذفتَهُ، كقولك لِمَنْ أتى من السفر: (خَيْرَ مَقْدَمٍ)، أي: قدِمْتَ خيرَ مَقْدَمٍ.

الضرب الثاني: للمصادر فيه أفعالٌ مخصوصة معلومة، ولكنْ لايجوز استعمال هذه الأفعال في السياقات الواردةِ هذه المصادرُ فيها، منصوبةً على المفعولية المطلقة، كقولك: ضرباً زيداً، وسَقْياً لَكَ، وبؤساً وسحقاً، ونحو ذلك ممَّا سيأتي تفصيلُ القولِ فيه.

الضرب الثالث: مصادر لا أفعالَ لها معلومةً، ولا مستخدَمة في سياقات أخرى، فيكون نصبها على المفعولية المطلقة دالاًّ على أنها منصوبة بأفعال من لفظها، غيرِ مستعملةٍ، كقولهم، دِفْراً، وبَهْراً، ووَيْحَكَ ووَيْسَكَ، ووَيْبَكَ، ونحوها.

والفرق بين أمثلة الضربين الثاني والثالث، أن أمثلة الضرب الثاني لها أفعال معلومة، لكنها لم تستعمل في ذلك السياق، أما أمثلة الضرب الثالث فلا يؤخَذُ منها فعلٌ البتةَ.

(١) ينظر: شرح المفصَّل: ١/١١٣ وما بعدها.

والأمثلة التي البحثُ معنيٌّ بدرسها ـ لقول النحويين بالنيابة فيها ـ هي أمثلة الضربين الثاني والثالث، وهي (المصادر المنصوبة بأفعال محذوفة وجوباً). والباحث في كتب النحو عن أمثلة هذين الضربين من المصادر يقف على عدد من الألفاظ والعبارات التي أطلقها النحويون في معرضِ حديثهم في التغيير الحادث في تركيب الجمل التي ذُكِرَتْ فيها هذه المصادرُ، وهي ألفاظ وعبارات تُطلَق على ظواهر نحوية تركيبية مختلفة، من أهمها:

- **البدل:**

جعل بعض النحويين المصدر المذكور بدلاً من الفعل، يقول المبرد: ((فمن المصادر ما يكثر استعماله، فيكون بدلاً من فعله))[1]، ويقول السيوطي: ((من الواجب حذفُ عامله، لكونه بدلاً من فعله))[2]. كما جعلوه بدلاً من اللفظ بالفعل، كقول سيبويه: ((فكل هذا وما أشبهه، على هذا ينتصب، وإنما اختُزِلَ الفعلُ ههنا لأنهم جعلوه بدلاً من اللفظ بالفعل))[3]، ويقول المبرد: ((... إلاَّ أن يكون موضع أمرٍ، فتُضْمِرُ، وتُصَيِّرُ المصدر بدلاً من اللفظ بالفعل))[4].

- **العِوَض:**

ذكر بعض النحويين أن المصدر عِوَضٌ من الفعل المحذوف، يقول الجرجاني: ((واعلم أنهم قد يحذفون الفعل، ويجعلون المصدر عِوَضاً منه))[5]، وقد فسَّر الصبان قول الأشموني إن المصدر بدل من الفعل بقوله: (((قوله: بدلاً من فعله) أي: عوضاً من اللفظ بفعله))[6].

(١) المقتضب: ٢٢٦/٣، وينظر كذلك، ١٥٧/٤.
(٢) همع الهوامع: ١٨٩/١، وينظر: ١١٧/٢، وكذلك: حاشية الصبان: ١١٦/٢، وحاشية الخضري: ١٩٠/١.
(٣) كتاب سيبويه: ١٥٧/١، وينظر كذلك: ١٥٨/١ـ ١٥٩.
(٤) المقتضب: ٢٦٧/٣، وينظر شرح المفصل: ١١٤/١، وارتشاف الضرب: ٢٠٦/٢.
(٥) المقتصد في شرح الإيضاح: ٥٩٠/١.
(٦) حاشية الصبان: ١١٦/٢، وينظر القول نفسه في حاشية الخضري: ١٩٠/١.

- **الاستغناء:**

ذكر بعض النحويين أن المصدر مُغْنٍ عن الفعل المحذوف، أو مستغنى به عنه، يقول المبرد: ((...فلذلك استغنيتَ عن ذكر الفعل))[1]، ويقول ابن يعيش: ((... وذلك أنهم قد استغنوا بذكر المصدر عن ذكر الفعل))[2].

- **النيابة:**

لفظ النيابة هو الشائع في حديث النحويين في هذه المسألة، وهو اللفظ الذي قصدوه مصطلحاً لهذه الصورة الاستخدامية، أما الألفاظ الأخرى التي سبق ذكرها فقد كانوا يقصدون منها - في تقديري- معانيها اللغويةَ، لامفاهيمها الاصطلاحية، لأنهم جعلوا الإعمال في المفعول المنصوب من نحو (ضرباً زيداً) للمصدر، لا للفعل المحذوف - على أحد الأقوال التي سيأتي بيانُها- على سبيل نيابتِهِ عن الفعل المحذوف، وحَمْلِهِ إعمالَه بفعل هذه النيابة، وهذا هو الراجح في تقديري، أي: القول بالنيابة في هذه المسألة، أمَّا القول بالبدل والاستغناء والعِوَض فعلى التسامح الذي عرفناه عند النحويين، في إطلاق الألفاظ المختلفة في الموضع الواحد، وفي المثال الواحد أحياناً، قاصدين من ذلك المعنى اللغويَّ للَّفظ، لا المفهومَ الاصطلاحيَّ له، بوصفهِ مصطلحاً لظاهرة نحوية تركيبية.

ومن أقوالهم الشائعة بأن المصدر نائب عن الفعل قول ابن أبي الربيع: ((وأمَّا المصدر النائب مناب الفعل فيعمل فيما قبله، كما يعمل فيما بعده، فتقول: ضرباً زيداً، وزيداً ضرباً، لأنه ناب مناب (اضرِبْ).))[3]، ويقول الأزهري: ((واحترز الناظم بانتفاء التأثر من المصدر النائب عن فعله، نحو

(١) المقتضب: ٢٦٤/٣.

(٢) شرح المفصل: ١١٤/١.

(٣) البسيط في شرح جمل الزجاجي: ٦٢٦/٢، وينظر كذلك: ١٦٢/١.

(ضرباً) في قولك: ضرباً زيداً، فإنه (أي ضرباً) نائب عن (اضرِبْ)، وهو مع هذا، أي مع كونه نائباً عن الفعل، معرَبٌ، وذلك لأنه منصوب بالفعل المحذوف وجوباً، والتقدير: اضرِبْ ضرباً))[1].

واستخدم النحويون أحياناً لفظاً آخر من الألفاظ الدالة على مفهوم النيابة، كقامَ مقامَه، ووُضعَ موضعَه، يقول السهيلي: ((... وجعله سيبويه من باب المصادر المنتصبة بالأفعال المختزلة التي لايجوز إظهارُها، لقيام المنصوبات مقامها))[2]، ويقول ابن عصفور: ((باب المصدر العامل عملَ فعلِه، وهو نوعان: موضوع موضعَ الفعل ... ومقدَّر بأنْ والفعل))[3].

وفي بعض الأحيان يُذكَرُ في السياق الواحد غيرُ لفظٍ من ألفاظ الظواهر المختلفة، من ذلك قول ابن يعيش: ((وجعلوا المصدر بدلاً من اللفظ بذلك الفعل، وذلك أنهم قد استغنوا بذكر المصدر عن ذكر الفعل))[4]؛ وقول أبي حيان في المصدر العامل: ((هو قسمان: بدل من الفعل، نائب منابه، ومنحلٌّ لحرفٍ مصدري والفعل))[5]؛ وقول الأزهري: ((...لأن تلك المصادر لم تأتِ للتأكيد أصلاً، وإنما هي مصادر جُعِلَتْ بدلاً من أفعالها، وعُوِّضَتْ منها، ففائدتُها النيابةُ عن أفعالها، وإعطاء معانيها، لا تأكيدها))[6].

أقسام المصادر التي ذكر النحويون نيابتها عن الفعل المحذوف وجوباً:

تُقَسَّمُ المصادر التي ذكر النحويون أنها نائبة عن الفعل المحذوف وجوباً على

(١) شرح التصريح على التوضيح: ٥١/١.
(٢) أمالي السهيلي: ١٢٠- ١٢١.
(٣) المقرب: ١٤٢.
(٤) شرح المفصل: ١١٤/١.
(٥) ارتشاف الضرب: ١٧٠/٣.
(٦) شرح التصريح على التوضيح: ٣٢٩/١- ٣٣٠.

القسمين الآتيين[1]:

القسم الأول:

مصادر لا أفعالَ لها مستعملةً من لفظها، نحو: وَيْلَ زيدٍ، ووَيْحَهُ، ووَيْبَهُ، ووَيْسَهُ، وَبَلْهَ زيدٍ، بالإضافة إلى مفعوله، فيُقدَّر للمصدر عاملٌ من معناه، على حدِّ (قعدتُ جلوساً)، بنصب جلوساً بالفعل المذكور (قعدتُ) على رأي المازني، وقد سبق إيضاح هذه المسألة في المبحث الخاص بالنيابة عن المصدر في موضع المفعول المطلق، ففي نحو (بَلْهَ زيدٍ) يُقدَّرُ العاملُ (اترُكْ)، لأن بَلْهَ الشَّيْء بمعنى تَرْكِهِ[2]. وذهب بعضُ اللغويين إلى أنه قدِ استُعْمِلَ من (ويح ، وويس، وويل) أفعالٌ، فهي عندئذ منصوبة بأفعالها التي من ألفاظها، نحو: واحَ ويحَهُ، والَ وَيْلَهُ، واسَ وَيْسَهُ[3]، وأنشدوا من هذه الأفعال قول الشاعر[4]:

فما والَ، ولا واحَ ولا واسَ أبو هِنْدِ

وقد وصف ابن جني هذا البيت بأنه من الشاذ، وظنَّهُ مولَّداً[5]،

ومن هذه المصادر التي لا أفعالَ لها، مصادرُ ليست مضافة، نحو: دِفْراً، وَبَهْراً، على نحو ما ذكرتُ في بداية هذا المبحث، وقد أخرجها بعضهُم عن النصب على المفعولية المطلقة، بجعلها منصوبةً على أنها مفعولٌ بها[6].

---

(١) ينظر تفصيلُ القول في هذه الأقسام، ومواضِعها، وأمثلتِها، وخلافِ النحويين في بعض مسائلها التي سأُجْمِلُ القولَ فيها، وأحكامِها، والقِياسِ على أمثلتها في: كتاب سيبويه: ١/١٥٦- ١٨٤ ، المقتضب: ٣/٢١٧- ٢٣٣ ، « ٣/٢٦٤- ٢٦٨، شرح المفصل: ١/١١٣- ١٢٣، شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير): ٢/٤٠٧- ٤٢٤، شرح الكافية: ١/١١٨- ١٢٧ ،ارتشاف الضرب، ٢/٢٠٦- ٢٢٠ »٣/١٧٠- ١٧٢ ، شرح التصريح: ١/٣٣٠- ٣٣٤، همع الهوامع: ١/١٩٣- ١٩٤ ، حاشية الصبان: ٢/١١٦- ١٢٢ .

(٢) ينظر: شرح التصريح: ١/٣٣٠، وحاشية الصبان: ٢/١٢١- ١٢٢ .

(٣) ينظر: شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير): ٢/٤١٣ .

(٤) المنصف، شرح تصريف المازني: ٢/١٩٨ .

(٥) ينظر: المرجع نفسه.

(٦) ينظر: حاشية ياسين على شرح التصريح: ١/٣٣٠ .

القسم الثاني:

مصادر لها أفعالٌ من لفظِها، معلومةٌ، مستعملةٌ في سياقات أخرى، ولكنها في السياقات المحمولة على هذه المسألة اطَّرد السماعُ بحذفها، وتُقسَّم مصادر هذا القسم على نوعين:

النوع الأول: المصادر الواقعة في الطلب:

وتشمل ما يأتي:

١ـ الأمـــر:

جاء المصدر النائب عن فعله في الأمر على صور مختلفة، فقد جاء مفرداً، نحو قولهم: ضرباً زيداً، والأصل: اضرِبْ زيداً، ومثله قول الشاعر[١]:

على حِيْنَ أَلْهَى النَّاسَ جُلُّ أُمُورِهِمْ فَنَدْلاً زُرَيْقُ المالَ نَدْلَ الثَّعالِبِ

والأصل: اندِلي يا زريقُ المالَ ندلَ الثعالبِ. وقد يأتي المصدر النائب عن فعله في الأمر مكرراً، كما في قول قطري بن الفجاءة[٢]:

فَصَبْراً في مَجالِ المَوْتِ صَبْراً فما نَيْلُ الخُلُودِ بِمُسْتَطاعِ

والأصل: اصبِرْ صبراً. وقد شرط بعضُ النحويين لنيابة المصدر عن الفعل المحذوف وجوباً في الأمر أن يكون المصدر مكرراً[٣]، ووجههُ ـ كما يقول ابنُ عصفور ـ ((لنيابة التكرار منابه))[٤]، أو ((أنه جعل تكرار المصدر قائماً مقام العامل))[٥]، وواضح من هذا القول أن النيابة عن الفعل، وقيام تكرار المصدر

(١) سبق تخريجه في الهامش (١) ص ٥٠.

(٢) شرح التصريح: ٣٣١/١، والبيت في ديوان الحماسة: ٤٠، وديوان الخوارج: ١٦٩.

(٣) ينظر: شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير): ٤٠٧/٢، ٤١١.

(٤) المرجع السابق: ٤١١/٢.

(٥) شرح التصريح على التوضيح: ٣٣١/١.

مقام الفعل، غيرُ مقصودٍ به (النيابةُ) بمفهومها الاصطلاحي، وإنما يُقصَدُ أن تكرار المصدر أطالَ الكلامَ، فكان ذلك مُسَوِّغاً لحذف العامل وجوباً، وفي تقديري أن سماعَ مجيء المصدر النائب عن فعل الأمر غيرَ مكرَّرٍ يَرُدُّ هذا الشرطَ.

والمصدر المذكور في هذين النوعين (المكرر وغير المكرر) مصدر مؤكِّد[1]، وقد وقع المصدرُ النائبُ عن فعل الأمر مبيِّناً للنوع بالإضافة، كقوله تعالى: ﴿ **فَضَرْبَ الرِّقَابِ** ﴾[2]، والأصل: (فاضربوا ضَرْبَ الرقابِ)، كما وقع مُبَيِّناً للنوع بالوصف، كقولك: صبراً جميلاً، والأصل: (اصبرْ صبراً جميلاً)، وسيأتي تحقيقُ القول في نيابة المبيِّن للنوع بعد قليل.

٢ـ النهـــي:

المثال الشائع للنهي في كتب النحو التي أحلتُ عليها من قبل، هو قولهم: قياماً، لاقعوداً، والأصل: قم قياماً، لاتقعد قعوداً، فالمصدر الأول نائب عن فعل الأمر المحذوف، والمصدر الثاني ـ على قولهم ـ نائب عن الفعل المضارع الدال على النهي. وقد قيل في هذا المثال قولانِ آخرانِ[3]:

أـ لو قال قائل: إن المنصوب الأول مفعول به لعامل محذوف، و (لا) عاطفة، والتقدير: افعَلْ قياماً لاقعوداً، لكان مذهباً له وجهٌ وجيهٌ ـ بحسب تعبير الشيخ ياسين ـ .

بـ زعم أبو حيان أن (لا) في هذا المثال نافية للجنس، و (قعوداً) اسمها، وعلى زعمه لا شاهدَ على نيابة المصدر عن الفعل في النهي.

(١) ينظر: شرح التصريح على التوضيح ٣٣١/١، وحاشية ياسين عليه.

(٢) من سورة محمد – ﷺ – : ٤

(٣) ينظر: حاشية ياسين على شرح التصريح: ٣٣١/١.

٣ـ الدعـــاء:

الدعاء يكون بالخير وبضدِّهِ، فيكون دعاءً للمدعُوِّ، أو عليه، فمن الدعاء للمدعُوِّ بالخير قولهم: سَقْياً ورَعْياً، ومن الدعاء عليه بالشر قولهم: كَيـًّا، وجَدْعاً، وخَيْبَةً؛ والأصل في ذلك: سقاك الله سَقْياً، ورعاك رَعْياً؛ وكواك كَيًّا، وجدع اللهُ أنفَكَ جَدْعاً، وخيَّبَكَ اللهُ خيبةً. يقول سيبويه: ((وإنما انتصب هذا وما أشبهه إذا ذُكِرَ مذكورٌ، فدعَوْتَ لَهُ، أو عَلَيْهِ، على إضمار الفعل، كأنك قلت: سقاك الله سَقْياً، ورعاك اللهُ رَعْياً، وخيَّبَك اللهُ خَيْبَةً، فكل هذا وما أشبهه على هذا ينتصِبُ، وإنما اختُزِلَ الفعلُ هاهنا لأنهم جعلوه بدلاً من اللفظ بالفعل))[١].

ويجب النصبُ في المصدر الذي فيه معنى الدعاء على المفعولية المطلقة، كالأمثلة المذكورة آنفاً، أمَّا إذا شابَ الطلبَ إخبارٌ فيجوز النصبُ على ما سبقَ، ويجوز الرفعُ على الابتداء، نحو: سلامٌ عليكم، وخيبةٌ لك، ونحو ذلك[٢].

٤ـ الاستفهامُ المُرادُ بهِ التوبيخُ:

من وقوع المصدر منتصباً على المفعولية المطلقة، في معنى الاستفهام المراد به التوبيخُ، قول جرير[٣]:

أَعَبْداً حَلَّ في شُعَبَى غَريباً أَلُـؤْماً لا أبـالَكَ واغـتِرابا

وتقدير الأصل: أَتَلْؤُمُ لؤماً، وتغترِبُ اغتراباً؟ ومثله قول سحيم عبد بني الحسحاس[٤]:

أَشَوْقاً، وَلَمَّا يَمْضِ بي غَيْرُ لَيْلَةٍ فَكَيْفَ إذا سـارَ المَطِيُّ بنا عَشْرا

(١) كتاب سيبويه: ١/١٥٧ .

(٢) ينظر: المرجع السابق: ١/١٦٦ـ ١٦٨، ونتائج الفكر: ٤١٢ـ ٤١٤ .

(٣) كتاب سيبويه: ١/١٧٠، ١٧٣، وشرح التصريح: ١/٣٣١، والخزانة: ٢/١٨٣، وهو في ديوان جرير: ٢/٦٥٠ .

(٤) دقائق التصريف: ٤٧٤، وهو في ديوان سحيم، ص٥٦ .

والتقدير: أَتَشُوقُ شوقاً، وجُعِلَ من ذلك قولُهم، أَتَوانياً وَقَدْ جَدَّ قُرَناؤُكَ؟ أي: أتتوانى توانياً؟ وقولُ بعض العرب: ((أَغُدَّةً كَغُدَّةِ البَعِيْر، ومَوْتاً في بيتِ سَلُولِيَّةٍ، كأنه إنما أراد: أَأُغَدُّ غُدَّةً كغُدَّةِ البعير، وأموتُ موتاً في بيتِ سلوليةٍ))[1].

النوع الثاني: المصادر الواقعة في الخبر*

ذكر النحويون مواضعَ، المصادرُ المنصوبةُ فيها على المفعولية المطلقة واقعةٌ في سياق الخبر، وأفعالُها الناصبةُ إياها محذوفةٌ وجوباً، لنيابة المصادر منابها ـ كما يقولون ـ وأهم هذه المواضع هي:

١ـ مصادر مسموعة كثُر استعمالُها محذوفاً عاملُها، وقد دلت القرائن السياقية على ذلك الحذف من ذلك ما حكاه سيبويه من نحو قولهم: ((حمداً وشكراً، لاكفراً وعجباً، وأفعَلُ ذلك وكرامةً ومَسَرَّةً، ونُعْمَةَ عَيْنٍ، وحُبًّا، ونَعامَ عينٍ، ولا أفعل ذاك ولاكيداً ولا همًّا، ولأَفْعَلَنَّ ذاك ورَغْماً وهواناً. فإنما ينتصب هذا على إضمار الفعل، كأنك قلتَ: أحمَدُ الله حمداً، وأشكر الله شكراً، وكأنك قلت: أعجَبُ عجباً، وأُكْرِمُكَ كرامةً، وأُسِرُّكَ مسرةً، ولا أكاد كيداً، ولا أهُمُّ هَمًّا، وأُرْغِمُكَ رَغْماً**، وإنما اختُزِلَ

(١) كتاب سيبويه: ١/١٧٠، وينظر: أمالي السهيلي: ١٢٠ـ ١٢١. وهذا القول في مجمع الأمثال (٢/٥٧) برقم (٢٦٦٧)، وفيه روايتان: الرفع والنصب لكلا اللفظين (غدة، موت)، وتوجيه النصب على المفعولية المطلقة لفعل محذوف وجوباً. وهذا القول جاء في حديثٍ لرسول الله ﷺ أخرجه البخاري في باب غزوة الرجيع (٣/١١٣)، والراوية فيه بالرفع ((فطعن عامرٌ في بيت أم فلان، فقال: غُدَّةٌ كغُدَّةِ البَكْرِ في بيتِ امرأةٍ مِنْ آل بني فلان)). وفي فتح الباري: ((يجوز فيه الرفع بتقدير: أصابتني غُدَّةٌ، أو: غُدَّةٌ بي، ويجوز النصب على المصدر، أي: أَغدَّهُ غُدَّةً مثل بعيرِهِ، والغُدَّة بضم المعجمة: من أمراض الإبل، وهو طاعونُها؛ قوله: (في بيت امرأة من آل بني فلان) بيَّنها الطبراني من حديث سهل بن سعد فقال: امرأة من آل سلول)) فتح الباري: ٧/٤٤٧ـ ٤٤٨.

* نقل ياسين في حاشيتهِ عن اللقاني أنَّ المراد بالخبر هنا ((ماليس بطَلَبٍ، وإلاَّ فلاشكَّ أن قوله: حمداً وشكراً لاكفراً؛ وصبراً ولاجزعاً؛ وعجباً؛ من الإنشاء الذي لايحتمل الصدق والكذب)) حاشية ياسين: ١/٣٣١.

** بعض الألفاظ المذكورة ليست مصادر جارية على أفعالها المقدرة، وإنما هي مصادر جارية على غير الأفعال المذكورة في التقدير على نحو (وتبتَّلْ إليه تبتيلا)، وهذه المصادر هي (أُكْرِمُكَ كرامةً، أُسِرُّكَ مسرَّةً، أُرْغِمُكَ رَغْماً) فهي نائبة عن مصدر الفعل الرباعي المذكور في الانتصاب على المفعول المطلق، على النحو الذي أوضحتُه في المبحث الخاص بما ينوب عن المصدر في موضع المفعول المطلق.

الفعلُ ههنا لأنهم جعلوا هذا بدلاً من اللفظ بالفعل، كما فعلوا ذلك في باب الدعاء))[1]، ومثل ذلك كثير في المراجع التي أحلْتُ عليها من قبل. وقد ذكر ابن عصفور أن نحو (حمداً وشكرا) ليس من هذا الباب، لأن الفعل يجوز إظهارُه.

٢- أن يكون المصدر تفصيلاً لعاقبةِ ما قبلَهُ، كقوله تعالى: ﴿ **فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً** ﴾[2]، فالمصدران (مَنًّا وفداءً) ذُكِرا تفصيلاً لعاقبةِ الأمرِ بشدِّ الوثاق، والتقدير: فإمَّا تَمُنُّونَ مَنّاً، وإمَّا تُفادُونَ فِداءً[3].

٣- أن يكون المصدر مكرراً، أو محصوراً، أومُسْتَفْهَماً عنه، وعاملُه المحذوفُ خبرٌ عن اسمِ عينٍ في الأنواع الثلاثة، بشروط تُنظَر في مظانِّها[4]. فالمكرر نحو: أنت سيراً سيراً، وتقدير الأصل فيه عند النحويين: أنت تسير سيراً، فحُذِفَ، العاملُ وجوباً لقيام تكرير المصدر مقامه، وهم يقصدون بقيامه مقامه أن الكلام قد طال بالتَّكرار فكان ذلك مسوِّغاً لحذف العامل، ولايقصدون بذلك أن المصدر الثاني (المكرر) قد ناب عن الفعل المحذوف، أي حلَّ محلَّه مكتسباً شيئاً من خصائصه وأحكامه.

ومثال المصدر المحصور بإلاَّ و(ما): ما أنتَ إلاَّ سيراً، وما أنت إلاَّ سَيْرَ الإبِلِ، والتقدير: ما أنت إلاَّ تسيرُ سيراً، وما أنتَ إلاَّ تسيرُ سيرَ الإبلِ. ومثال المحصور بإنما: إنما أنت سيراً، وإنما أنت سير الابل، والتقدير: إنما أنت تسير سيراً، وإنما أنت تسير سيرَ الإبل.

ومثال المستفهم عنه: أ أنتَ سيراً؟، والتقدير: أ أنتَ تسيرُ سيراً؟. وفي هذه

(١) كتاب سيبويه: ١/١٦٠- ١٦١، وينظر: شرح التصريح: ١/٣٣١- ٣٣٢.

(٢) من سورة محمد – ﷺ – : ٤.

(٣) ينظر: كتاب سيبويه: ١/١٦٨، والمقتضب: ٣/٢٦٨.

(٤) ينظر: شرح التصريح على التوضيح: ١/٣٣٢.

الأنواع تفصيلٌ يُنظَرُ في مظانه[1].

٤- أن يكون المصدر مؤكِداً لنفسه، أو مؤكِداً لغيره، فالمؤكِد لنفسه هو الواقع بعد جملة هي نصٌّ في معناه، نحو قولك: لَهُ عليَّ أَلِفٌ اعترافاً، فجملة (له عليَّ أَلِفٌ) نصٌّ في الاعتراف، وتقدير الأصل: أعترِفُ اعترافاً.

والمؤكِد لغيره هو الواقع بعد جملة تحتمل معناه وغيرَه، ويقع المصدر في هذا النوع نكرةً ومعرفة، فالنكرة نحو قولك: زيدٌ ابني حقاً، فجملة (زيدٌ ابني) تحتمل الحقيقة والمجاز، ولكنها صارت نصاً بالمصدر، فقولك (حقاً) يرفع احتمال المجاز، ويثبت الحقيقةَ، وتقدير الأصل: أُحِقُّه حقاً. والمعرفة نوعان: جائز التعريف، وواجبه، فالجائزُ التعريفِ كقولك: هذا زيدٌ الحقَّ لا الباطلَ، والواجبُ التعريفِ كقولك: (لا أفعلُ كذا البتةَ)[2]، ومنه: ﴿**صِبْغَةَ اللَّهِ**﴾، و﴿**صُنْعَ اللَّهِ**﴾، و﴿**كِتَابَ اللَّهِ**﴾[3]، ونحوها، لأن ما تقدمها من الكلام نصٌّ على معاني هذه المصادر المضافة إلى فاعلها[4].

٥- أن يكون المصدر فعلاً علاجياً تشبيهياً، واقعاً بعد جملة مشتملة على اسمٍ بمعناه، ومشتملة على صاحبه، أي: صاحب المصدر، كقولهم: مررتُ فإذا له صوتٌ صوتَ حمارٍ، و: لهندٍ بكاءٌ بكاءَ الثكلى، ومنه قول النابغة الذبياني[5]:

مَقْذُوفَةٍ بِدَخِيسِ النَّحْضِ، بازِلُها لَهُ صَرِيفٌ صَرِيفَ القَعْوِ بِالمَسَدِ

فـ (صوتَ حمارٍ) منصوب على المفعولية المطلقة بفعل محذوف تقديره

(١) ينظر: كتاب سيبويه: ١٦٨/١، وشرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير): ٤٢١/٢.

(٢) ينظر: شرح التصريح: ٣٣٢/١.

(٣) من سورة البقرة: ١٣٨، ومن سورة النحل: ٨٨، ومن سورة النساء: ٢٤، على التوالي.

(٤) ينظر: شرح الكافية: ١٢٣/١.

(٥) كتاب سيبويه: ١٧٨/١، وهو من معلقة النابغة في شرح القصائد التسع المشهورات: ٧٤١/٢.

(يُصَوِّتُ)[1] ، وقِسْ على ذلك ما جرى هذا المجرى من الأمثلة الأخرى.

٦- بعض المصادر المسموعة مضافةً غيرَ متصرفةٍ، من ذلك قولهم: سبحانَ اللهِ، ومعاذَ اللهِ، وريحانَهُ، وعَمْرَكَ اللهَ، وقَعْدَكَ، وقَعِيْدَكَ. وفي هذه المصادر تفصيلٌ من حيثُ القولُ بنصبها على المفعولية المطلقة - وهذا مذهب سيبويه- ونصب بعضها على المفعول به، وتقدير الفعل المحذوف الذي قيل بنيابة المصدر المذكور عنه، وغير ذلك[2]. ومن تصريح النحويين بالنيابة في هذه المسألة قولُ ابن أبي الربيع: ((فسبحانَ اللهِ مفعولٌ مطلق، لأنه مصدر انتصب بفعله، إلاَّ أنَّ فعلَهُ ناب هُوَ منابَهُ))[3].

٧- المصادر المسموعة مُثَنَّاةً مُضَافَةً، كقولهم: حنانَيْكَ، ولَبَّيْكَ، وسَعْدَيْكَ، ودَوالَيْكَ، وهَذاذَيْكَ، ومنها قول سحيم عبد بني الحسحاس[4]:

إذا شُقَّ بُرْدٌ ، شُقَّ بالبُرْدِ مِثْلُهُ دَوالَيْكَ حتَّى لَيْسَ للبُرْدِ لابِسُ

والتثنية على معنى تكرار المصدر، فحنانيك بمعنى: تحنُّناً بعدَ تَحنُّنٍ، وكذا بقية الأمثلة الأخرى، فكان التكرار مسوِّغاً لحذف الفعل العامل في المصدر، لذا نُصِبَ المصدر بفعل مقدَّر من لفظه، وذهب سيبويه إلى أن التثنية في المصدر صارت بدلاً من الفعل[5].

---

(١) كتاب سيبويه: ١٧٨/١ ، و (صوتَ) نائب عن المصدر (تصويت) على حدِّ النيابة عن المفعول المطلق في نحو (وتبتَّلْ إليه تبتيلا) التي ذُكِرَتْ في فصلٍ سابق.

(٢) ينظر تفصيل هذه المسألة وتوجيه أمثلتها إعرابياً في: كتاب سيبويه: ١٦٢/١- ١٦٥؛ مسألة (سبحانَ) لِنفْطَوَيْهِ: مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، م٦٤، جـ٣، ١٩٨٩م، ص٣٧٤ وما بعدها؛ دقائق التصريف: ٤٤٨- ٤٥٠، ٤٦٣، الأمالي الشجرية: ٣٤٧/١- ٣٥٣، البيان في غريب إعراب القرآن: ٧٢/١، شرح الكافية: ١١٩/١- ١٢٠ .

(٣) البسيط في شرح جمل الزجاجي: ١٦٢/١ .

(٤) كتاب سيبويه: ١٧٥/١ ، والخزانة: ٩٩/٢ ، وهو في ديوان سحيم ص١٦ ، برواية:

إذا شُقَّ بُرْدٌ شُقَّ بالبُرْدِ بُرْقُعٌ دوالَيْكَ حتى كُلُّها غيرُ لابِس

(٥) ينظر: تفصيل القول في هذا الموضع في: كتاب سيبويه: ١٧٤/١- ١٧٧ ، شرح المفصل: ١١٨/١- ١٢٠ ، شرح الكافية: ١٢٥/١- ١٢٦ .

هذان هما نوعا المصادر التي ذكر النحويون وقوعها نائبةً عن الفعل المحذوف وجوباً، في موضعَيِ الطلب والإخبار. وهناك صنفان آخران من الكلمات، ذكر بعضُ النحويين وقوعهما موقعَ المصدر المدروس في هذا المبحث، نائبين عنه، فهي أسماء منصوبة وعاملها محذوف وجوباً، وهما[1]:

أ- بعض الأوصاف المشتقة، من ذلك قولهم[2]: أقائماً وقد قعد الناس؟ أقاعداً وقد سار الركبُ؟ ومنه قول الشاعر[3]:

أَلْحِقْ عَذَابَكَ بالقومِ الَّذينَ طَغَوْا وَعائذاً بِكَ أَنْ يَعْلُوا فَيُطْغُوني

وكذلك قولك: هنيئاً لك، ومنه قوله تعالى: ﴿**كُلُوا واشْرَبُوا هَنِيئاً بِما كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ**﴾[4].

وفي إعراب الوصف المنصوب خلافٌ بين النحويين، بين قائل بنصبه على الحال، أو على المفعولية المطلقة، وهناك خلاف أيضاً في القياس على هذه الأمثلة، يُنظَر في مظانِّه التي أحلتُ عليها من قبلُ.

ب- بعض أسماء الأعيان، أو (الجواهر)، وتختلف هذه الأسماء عن المصادر والأوصاف المشتقة في عدم دلالتها على الحدث البتةَ، فهي ليست أسماء معانٍ، وإنما هي أسماءُ أعيانٍ، أو ذواتٍ، أو هي جواهرُ بحسب تعبير بعض النحويين. ومن الأمثلة المحمولة على هذا الصنف قولهم[5]: تُرْباً وجَنْدَلاً، في معنى: تَرِبَتْ

(١) ينظر: همع الهوامع: ١/١٩٣- ١٩٤، وقد ذكر الرضي في شرح الكافية (١/١١٨) نوعاً ثالثاً، هو أسماء الأصوات القائمة مقام المصادر، نحو آهاً منك، أي: توجُّعاً.

(٢) تنظر هذه الأمثلة، وتفصيل القول في إعراب الوصف المشتق المنصوب، في: كتاب سيبويه: ١/١٧١- ١٧٢، المقتضب: ٣/٢٦٤، دقائق التصريف: ٤٦٥- ٤٦٦، الأمالي الشجرية: ١/١٦٢- ١٦٦»١/٣٤٦- ٣٤٧، شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير): ٢/٤٢٢، ارتشاف الضرب: ٢/٢١٧- ٢١٩، همع الهوامع: ١/١٩٣- ١٩٤.

(٣) كتاب سيبويه: ١/١٧١، دقائق التصريف: ٤٦٦.

(٤) من سورة الطور: ١٩. وينظر لإعرابها: مشكل إعراب القرآن: ٢/٦٩٠، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/٣٩٥.

(٥) تنظر هذه الأمثلة، وتفصيل القول في إعراب الأسماء المنصوبة، وجواز رفعها على الابتداء، في: كتاب سيبويه: ١/١٥٨- ١٥٩، شرح المفصل: ١/١٢٢، ارتشاف الضرب: ٢/٢١٩، همع الهوامع: ١/١٩٣- ١٩٤.

يَدُهُ، أي: لا أصاب خيراً، والتُّرْبُ: التراب، والجندل: الحجارة. وكذلك قولهم: فاها لِفِيْكَ، أي فا الداهية، ويستعمل هذا في معنى الدعاء، بمعنى: دهاه اللهُ، ومنه قول الشاعر[1]:

فَقُلْتُ لَها: فاها لِفِيْكِ، فَإنَّها قَلُوصُ امْرِيءٍ قارِيْكَ ما أَنْتَ حاذِرُهْ

وفي توجيه نصب هذه الأسماء خلافٌ بين النحويين: فهي مفعول بها عند أكثرهم، ومفعول مطلق عند آخرين؛ وتفصيل ذلك في المراجع التي أحلتُ عليها من قبل، أما القياس على هذه المسموعات فممتنعٌ اتفاقاً. وسأعرِضَ بعد قليل اختياري في إعراب هذه الأسماء.

أَتَنُوبُ هذِهِ المصادرُ كُلُّها عنِ الفِعْلِ؟

ذكرنا من قبل أن المصادر التي ذكر النحويون نيابتها عن الفعل المحذوف وجوباً على قسمين: قسمٍ يدل على الطلب، وهو على أنواعٍ أربعة، وقسمٍ يدل على الإخبار، وهو على أنواع سبعة، وهناك أوصاف مشتقة وأسماءُ أعيان قامت مقام هذه المصادر ـ كما ذكر النحويون ـ ولكنَّ حديث النحويين في هذه النيابة جاء على شيء من التدرج الذي سأعرضه الآن، لأبني عليه رأيي في هذه المسألة:

أ- الغالب في حديث النحويين هو القول بنيابة هذه المصادر كلها عن الفعل المحذوف وجوباً، كما أوضحتُ من قبل، وقد أحلتُ على أهم المصادر التي يمكن تتبُّع هذه المسألة فيها.

ب- ذهب ابن مالك إلى أن وقوع المصدر موقع فعله (بدلاً منه بحسب تعبيره) يكون في الطلب أكثر منه في الخبر، ((لأنَّ دلالة المطلوب على فعل الطلب أقوى وأظهر من دلالة المخبر به على فعله))[2].

(١) كتاب سيبويه: ١٥٩/١، النوادر في اللغة: ١٨٩، ١٩٠؛ شرح المفصل: ١٢٢/١.

(٢) شرح الكافية الشافية: ٦٦٣/٢

جـ ضيَّق المبرد دائرة النيابة، إذ قال إن المصدر يكون بدلاً من اللفظ بالفعل ((في الأمر والنهي خاصة، لأنهما لايكونان إلاَّ بفعلٍ))[1] ، واختيار النصب في الاسم الذي يُبنَى عليه الفعل في باب الأمر والنهي هو مذهب سيبويه، لأن الأمر والنهي إنما هما للفعل[2]. فقد اختار المبردُ جَعْلَ المصدر بدلاً من اللفظ بفعله ـ بحسب تعبيره ـ مخصوصاً في الأمر والنهي، وهما نوعان من الأنواع الأربعة التي انقسم عليها المصدر الواقع في الطلب، والذي يبدو لي أن هذا القصر ليس على سبيل الوجوب عند المبرد، وإنما هو على سبيل الاستحسان، لأنه يجعل المصدر بدلاً من اللفظ بالفعل كذلك في بقية المواضع التي هي من الطلب أو الإخبار التي ذكرناها آنفاً[3].

والأمر والنهي عند المبرد يشملهما جنس واحد هو (الأمر)، فيكون الأمر بذلك أكثر خصوصاً، إذ يقول بعد إيراده أمثلةً للمصدر الواقع في الإخبار نحو حمداً وشكراً: ((فلولا الاستعمال الذي أبان عن ضميرك لم يَجُزْ أن تضمر، لأنه موضع خبر، وإنما يحسُنُ الإضمار ويطَّرد في موضع الأمر، لأن الأمر لايكون إلاَّ بفعل))[4] ، ويقول في موضع آخر: ((فإن لم يكن ذكرٌ ولا حالٌ دالةٌ ـ لم يكن من الإظهار بُدٌّ، إلاَّ أن يكون موضع أمرٍ، فتُضْمِرُ، وتُصَيِّرُ المصدر بدلاً من اللفظ بالفعل، وإنما يكون ذلك في الأمر والنهي خاصةً، لأنهما لايكونان إلاَّ بفعلٍ))[5] .

دـ إذا ضيَّق المبرد، باستحسانِه، دائرةَ النيابةِ في هذه المسألة، فقد أغلقها الرضي الذي ذهب إلى ((أن المفعول المطلق لايكون بدلاً من الفعل حقيقةً .... بلى

(١) المقتضب: ٢٦٧/٣ .

(٢) ينظر: كتاب سيبويه: ٦٩/١ ، والنكت في تفسير كتاب سيبويه: ٢٦٥/١ .

(٣) ينظر: المقتضب: ٢١٧/٣ وما بعدها .

(٤) المرجع السابق: ٢٢٦/٣ .

(٥) المرجع السابق: ٢٦٧/٣ .

يكون بدلاً من الفعل إذا صار اسمَ فعلٍ، وإنما يقال له: بدل من الفعل، مجازاً، إذا لم يَجُزْ إظهارُ الفعل، فكأنه بدل منه لَّما لم يَجُزْ أن يُجمَع بينه وبين الفعل لفظاً، كما لا يُجمَعُ بين البدل والمُبْدَل منه.... والظاهر من كلام النحاة أن المفعولَ المطلقَ المحذوفَ فعلُه، لازماً كان الحذف أو جائزاً، فيه خلافٌ: هل هو العامل، أو الفعل هو العامل؟ والأَوْلى أن يقال: العمل للفعل على كل حال، إذ المصدر ليس بقائم مقامه حقيقةً، بل هو كالقائم مقامه))[1].

والذي يبدو لي من تحقيق هذه المسألة ما يأتي:

١ـ لم يكن استخدام النحويين لفظَ النيابة ـ وما جرى مجراه من الألفاظ الدالة على مفهومه ـ مقصوداً به مصطلحُ الظاهرةِ ذو المفهوم المحدد، الذي أساسه إسقاط بعض عناصر التركيب من الأصل، وإحلال غيره محله في الاستخدام، ليأخذ منه بعض أحكامه وخصائصه، وإنما يقصدون من هذا اللفظ وما جرى مجراه، المعنى اللغويَّ المؤدَّى به، بدليل إطلاقهم هذا اللفظ على أحداثٍ ومعانٍ، لاعلى عناصر تركيبية في بعض تعبيراتهم، من ذلك قول ابن جني: ((ألا تراك لاتقول: ضرباً زيداً، وأنت تجعل (ضرباً) توكيداً لاضربِ المقدَّرة، من قِبَل أن تلك اللفظة قد أُنِيْبَتْ عنها الحالُ الدالَّةُ عليها، وحُذِفَتْ هي اختصاراً، فلو أكَّدْتَها لنقضْتَ القضية التي كنتَ حكمتَ بها لها، لكنْ لك أن تقول: ضرباً زيداً، لا على أن تجعل (ضربَا) توكيداً للفعل الناصب لزيد، بل على أن تُبْدِلَهُ منه، فتقيمه مقامه، فتنصب به زيداً))[2]. فقد جعل الحالَ الدالةَ على الفعل المحذوف نائبة عن ذلك الفعل تارةً، ثم جعل المصدر المذكور قائماً مقام الفعل المحذوف تارة أخرى، وفي سياق واحد. ومن ذلك قول ابن عصفور:

(١) شرح الكافية: ١٩٧/٢، وينظر كذلك: ١١٧/١ـ ١١٨.

(٢) الخصائص: ٢٨٩/١.

((وأما المصادر الموضوعة موضع الفعل إذا كُرِّرَتْ، نحو: ضرباً ضرباً، والحذَر الحذَر، والنجاءَ النجاءَ، فإنها منصوبة بفعل أمرٍ من لفظها، لايجوز إظهاره، لنيابة التكرار منابه))[1].

٢ـ المواضع التي ذكرناها من قبل، والتي ذكر النحويون فيها نيابة المصدر عن الفعل المحذوف وجوباً، عِدَّتُها أحد عشر موضعاً: أربعة مواضع في الطلب، وسبعة في الإخبار. وبعرض أمثلة هذه المواضع الأحد عشَرَ على مفهوم النيابة المحدد في هذا البحث أخلُصُ إلى أن المصدر ينوب عن الفعل المحذوف وجوباً في موضع واحد فقط، هو موضع الأمر من مواضع الطلب حسبُ، أمَّا سائر مواضع الطلب الأخرى، وجميع مواضع الإخبار، فلا ينوب فيها المصدر عن الفعل البتة. وهذا لايعني إنكار القول بأن العامل فيها جميعها محذوفٌ وجوباً، فالمواضعُ الأحَدَ عشر جميعُها (طلباً كانت أم إخباراً) تُنْصَبُ فيها المصادر على أنها مفاعيل مطلقة لأفعال محذوفة وجوباً ❖، فيكون العامل في عناصر السياق هو الفعلَ المحذوفَ ـ مع مراعاة خلاف النحويين في بعض هذه المواضع من حيثُ وجوبُ حذفِ عامِلها أو جوازُ هذا الحذف ـ أما القول بنيابة المصدر المذكور عن ذلك الفعل المحذوف وجوباً فلا يجري ـ في تقديري ـ إلاَّ على موضع الأمر حسبُ من بين مواضع الطلب، ولايجري على شيء من مواضع الإخبار البتةَ، فيكون العاملُ في عناصر السياق الأخرى ـ غير المصدر ـ هو المصدرَ المذكورَ، على سبيل النيابة في العمل عن الفعل المحذوف.

وسيكون بيان ذلك على النحو الآتي:

(١) شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير): ٤١١/٢.

❖ هذا يجري على حال نصبها حسبُ، أمَّا إذا رُفِعَتْ نحو (سلامٌ عليكم) و (صبرٌ جميلٌ) فرفعُها على الابتداء أو الإخبار، وهذا ليس مِمَّا يُعنَى البحث بدَرْسِه هنا.

❖ **حذف الفعل وجوبا في الطلب :**

ويشمل ذلك (الأمر والنهي والدعاء والاستفهام)، ولايكون المصدر نائباً عن الفعل المحذوف وجوباً في الطلب إلاَّ في موقع الأمر حسبُ :

اضرِبْ زيداً ضرباً ← ∅ زيداً ضرباً ← ضرباً زيداً

فالمصدر في الأصل كان لتوكيد الفعل، وكان غير عامل، ولا يؤدى سوى الدلالة على مطلق الحدث، وعندما حلَّ نائباً عن الفعل تخلى عن دلالته على التوكيد، وحمل بدلاً منها دلالة الفعل المنوب عنه على الطلب. لذا يحمل المصدر النائب من خصائص الفعل المنوب عنه ما يأتي :

أ- دلالته على الأمر، وعندئذ يتخلى عن دلالته الأصلية على التوكيد.

ب- دلالته على الزمن المستقبل.

جـ- دلالته على الفاعل، وهي دلالة تلازم، إذ يستتر في المصدر ضمير الفاعل الذي كان مستتراً في الفعل من قبل[1]، لذا يمكنني أن أعطف على الفاعل المستتر فأقول : ضرباً أنت وأخوك زيداً.

أما الدلالة على الحدث فهي الدلالة نفسها التي كانت في المصدر بالأصالة، ولاموجب لتخلي المصدر عنها بوقوعه نائباً عن الفعل، لأن حمل الشيء على أصله أَوْلى من حمله على غير أصله. فثمة فرق إذن في دلالة المصدر بين قولنا : اضرب زيداً ضرباً، وقولنا : ضرباً زيداً :

- ففي المثال الأول يُقصَد بالمصدر توكيد الفعل.
- وفي المثال الثاني يُقصَد من المصدر الدلالةُ على طلب إحداث الفعل.

وقِسْ على ذلك نحوَ قولك : أقدِمْ في المعركة إقداماً، وقولك : إقداماً في المعركة،

(١) ينظر : ارتشاف الضرب : ٢١٢/٢ .

وما جرى مجراه[1].

والغرض من هذه النيابة ـ في تقديري ـ هو (المبالغة)، ففي الأصل (اضرب زيداً ضرباً) يكون الفعل الذي بُدِيءَ به الكلام دالاًّ على الحدث والزمن مع دلالته على المُحْدِث المستتر فيه، أما في قولنا (ضرباً زيداً) فمبالغةٌ بالتركيز على الحدث ((لأن استخدام الفعل في بدء العبارة يجعل الذهن منصرفاً عن التركيز على الحدث، إذْ يشارك الزمنُ الحدثَ في الدلالة عند استخدام الفعل، ولكنْ عند استخدام المصدر في بدء الكلام يُصرَف الذهن إلى مُطْلَقِ الحدث، ولايكون للزمن عندئذ أدنى اعتبار في اللفظ، وإنما يُلاحَظُ الزمنُ عند تقدير فعل الأمر المحذوف الذي حلَّ محله المصدر))[2].

والذي سوَّغ هذه النيابة أن الطلب الذي أخذه المصدر من الفعل المحذوف بالنيابة ـ وهو الأمر هنا ـ يؤدَّى بالفعل وحدَهُ، من غير مشاركةِ غيره كالأدوات مثلاً، وهذه الدلالة التي في فعل الأمر دلالةٌ أصلية، مستفادة بالوضع، لامن السياق حسبُ، وهذا لايتحقق في أنواع الطلب الأخرى، التي رددتُ القول بالنيابة فيها، لأن معنى الطلب فيها مستفاد إمَّا من الأداة الداخلة على الفعل (كالنهي)، وإمَّا من السياق (كالدعاء)، وإمَّا من الأداة والسياق معاً (كالاستفهامِ المرادِ به التوبيخُ).

أمَّا ردُّ الإستراباذي النيابةَ عن المصادر جميعها ـ بما فيها موضعُ الأمر ـ فمردودٌ عندي، إذْ ذهب الإستراباذي إلى إنكار هذه النيابة في المصادر جميعها، من حيثُ كونُ الفعلِ مقدراً قبل هذه المصادر، فيقول: ((وهذه المصادر كأنها قائمة مقام الفعل، كالمصادر الأولى*، من حيثُ لم تُستَعملِ الأفعالُ قبلها، لكنها

(١) ينظر: معاني النحو: ٢/٥٩٠ـ ٥٩١.

(٢) ظاهرة الاستغناء في النحو العربي: ٦٤.

* يقصد المصادرَ التي استُعمِلَتْ أسماءَ أفعالٍ، إذْ لايُقِرُّ المصدرَ نائباً عن الفعل إلاَّ إذا كان اسمَ فعلٍ حسبُ.

ليست قائمة مقام أفعالها، إذْ لو قامت مقامها لم تُقَدَّرْ قبلها، فلم تكن تنتصب، فبانتصابها عرفنا أن الفعل مقدَّر قبلها))[1]. وردُّ قول الإستراباذي من حيثُ إن تقدير الفعل ليس قبل هذه المصادر كما ذكر هو، إذْ حلَّ المصدرُ نائباً عن الفعل محتلاً موقعه، فلو قدرنا الفعل قبل المصدر لأعدنا التركيب إلى أصله بهذا التقدير، فالفعل سيُقدَّر في موقعه، وسيعود المصدر إلى موقعه الذي كان عليه قبل النيابة، على النحو الآتي:

ضرباً زيداً ← ∅ زيداً ضرباً ← اضْرِبْ زيداً ضرباً.

يبقى الحديث في انتصاب هذه المصادر، فقد جعل الإستراباذي انتصاب المصادر دليلاً على تقدير الفعل قبلها، فردَّ القول بالنيابة عن المصادر جميعها، إذْ رأى المصادر المجعولةَ أسماءَ أفعالٍ، مبنيةً، فكان ذلك عنده دليلاً على نيابتها عن أفعالها. وفي تقديري أن المصدر إذا كان نائباً عن الفعل في الأمر ـ وهذا هو اختياري حسبُ ـ فهو عاملٌ عملَ الفعل بهذه النيابة، فيرفع الضمير المستتر كما أوضحنا من قبلُ، وينصب المفعولَ الظاهرَ نحو (ضرباً زيداً).

وقد اختلف النحويون في العاملِ النصبَ في الاسم الظاهر بعد المصدر النائب عن فعل الأمر نحو (ضرباً زيداً)، يقول ابن مالك: ((واختُلِفَ فيما ينتصب بعد هذا النوع من المصادر: فمذهب جماعة من كبار النحويين أن العامل هو المصدر، لأنه خَلَفٌ عن فعله، وفعلُه قد صار نَسْياً مَنْسِيا؛ ومذهب آخرين أن العامل هو الفعلُ نفسُه، لأنه لاغنى عن نسبة نصب المصدر نفسه إليه))[2]. والراجح في تقديري هو المذهب الأول القاضي بأن العامل في المفعول المذكور هو المصدر نفسه على سبيل النيابة عن الفعل، مثلما عمل في الفاعل المضمر، فلو جُعِلَ الفعلُ المحذوفُ هو العاملَ في المفعول به المذكور لَبَطَلَتِ النيابةُ، فكيف يكون العاملُ في

(١) شرح الكافية: ١١٨/١.

(٢) شرح الكافية الشافية: ٦٥٩/٢ـ ٦٦٠. وينظر: شرح الكافية: ١٩٧/٢، والأشباه والنظائر: ٢٥٧/٢ـ ٥٢٨.

الفاعل المضمر هو المصدرَ، والعاملُ في المفعول به الظاهرِ هو الفعلُ؟! وكيف يعمل الفعلُ المحذوفُ شيئاً وقد حلَّ المصدرُ نائباً عنه في إعماله ، لأن عمل الفعل سيكون بحق الأصالة ، أمَّا عملُ المصدر فبالنيابة[1].

وهنا يبرز اعتراضانِ: لقد عمِلَ الفعلُ مع حذفه في المصدر نفسه، فالمصدر منصوب بالفعل المحذوف باتفاق النحويين، فلِمَ لايكون عاملاً كذلك في المفعول المذكور؟ وهل يجوز أن يكون المصدر المذكور عاملاً في غيره، ومعمولاً لغيره وهو الفعل المحذوف؟ وفي مفهوم الاعتراض الثاني يقول الدكتور الجواري: ((ومن أمثلة ذلك كلامهم في مايسمونه المصدر النائب عن فعله، نحو قولهم: (ضرباً زيداً)، فهذا مصدر منصوب، لابُدَّ له ـ على حدِّما يزعمون ـ من ناصب، وناصب المصدر في عرفهم لابد أن يكون فعلاً من لفظه أو من معناه، وهنا يقعون في مأزقٍ آخر: هل يمكن أن ينوب المعمول عن العامل فيه؟ أَوَليس النائب ممَّا لايصح أن يجتمع مع ما ينوب عنه، وإلاَّ بطلت النيابة؟))[2].

وهذان الاعتراضانِ مردودٌ عليهما بما يأتي:

١ـ الاعتراض الأول مردود عليه بأنه من غير الممكن جعل الفعل المحذوف عاملاً في المفعول المذكور، كما ذكر بعض النحويين، لأن المصدر قد حلَّ محلَّه، حاملاً إعماله، وفي جعل الإعمال للفعل المحذوف إبطالٌ لحقيقة النيابة كما أوضحتُ من قبل، أمَّا بقاء المصدر معمولاً للفعل المحذوف فسيأتي تسويغه وبيانه في أثناء الرد على الاعتراض الثاني.

٢ـ أمَّا الاعتراض الثاني فمردود عليه بأنه من الجائز ـ في تقديري ـ أن يكون المصدر المذكور عاملاً في غيره، ومعمولاً لغيره، ولم يقع النحويون في مأزِق

(١) ينظر: الفوائد الضيائية: ١٩٢/٢ .

(٢) نحو التيسير: ١٢٦ .

ـ كما زعم الدكتور الجواري ـ بجعلهم المعمول نائباً عن العامل فيه، للآتي:

أ ـ علينا أن نتابع التغيير من الأصل إلى الاستخدام بتحليل مثالٍ من أمثلة هذه المسألة:

اضرب زيداً ضرباً ← ∅ زيداً ضرباً ← ضرباً زيداً.

فلم يجتمع في الاستخدام النائب والمنوب عنه البتةَ، أمَّا اجتماعهما في الأصل فليس اجتماعاً لنائبٍ ومنوب عنه، وإنما هو اجتماع لفعلٍ ومفعول مطلق، ولا نيابة في الأصل، لأن النيابة مجالها الاستخدام لا الأصل. و(ضرباً) في الأصل والاستخدام معمول للفعل (اضربْ)، مذكوراً ـ كما في الأصل ـ ، أو محذوفاً ـ كما في الاستخدام ـ ، والفعل يعمل محذوفاً كما يعمل مذكوراً، ولا إشكالَ في هذا الإعمال.

ب ـ عندما غادر المصدر موقعه الذي كان فيه على الأصالة، لينوب عن الفعل المحذوف في الاستخدام، بقي على إعرابه السابق معمولاً للفعل على المفعولية المطلقة، ولم يتخلَّ عن إعرابه، لأنْ لا إعرابَ للفعل المنوب عنه حتى يتخلى هو عن إعرابه ليكتسي بإعراب الفعل، مثلما تخلى المفعول به عن إعرابه ليكتسي بإعراب الفاعل المحذوف عندما حلَّ نائباً عنه في صيغة الفعل المبني لغير الفاعل، فإعرابه في (ضرباً زيداً) هو الإعراب نفسه الذي كان عليه في الأصل (اضرب زيداً ضرباً)، وقد حمل من خصائص الفعل المنوب عنه (الإعمال في غيره) لا (الإعمال في نفسه)، فرفع الفاعل المضمر، ونصب المفعول به الظاهر، فهو عاملٌ في غيره عملَ فعلِه على سبيل النيابة، أمَّا كونه معمولاً لغيره فعلى الأصالة التي أوضحناها من قبل.

هذه صورة واحدة من صور المصدر النائب عن الفعل في موقع الأمر، وهناك

ثلاث صور أخرى لهذا المصدر الذي يعملُ فيه فعلُ الأمر المحذوف وجوباً، هي:

- **المصدر المكرر:**

نحو قولك: ضرباً ضرباً زيداً، وعليه قول قطري بن الفجاءة المذكور سابقاً، وهو المصدر الذي اقتصر عليه ابن عصفور في جواز حصول النيابة. ويجري على هذا النوع ما يجري على المصدر المفرد في حصول النيابة، فيكون المصدر الأول هو النائب، وهو المعمولُ للفعل المحذوف، والعاملُ في الضمير المستتر، أما الثاني فتوكيد لفظي للأول، لايعمل شيئاً.

- **المصدر الموصوف:**

نحو قولك: صبراً جميلاً، والأصل: اصبِرْ صبراً جميلاً، ويكون المصدر في الأصل مبيِّناً للنوع، وفي تقديري أن المبيِّن للنوع لاينوب عن الفعل، فلا يستتر فيه الضمير. فلا ينوب عن الفعل سوى المؤكِد في الأصل، باحتلاله موقع فعله المحذوف، أما المبيِّن للنوع بوصفٍ كهذا المصدر، أو بإضافة كما سيأتي فلا يقع موقع فعله المحذوف لعدم إفراده. فالمصدر في قولك (صبراً جميلاً) هو مفعول مطلق لفعل محذوف وجوباً، و (جميلاً) صفة له، ولانيابة هنا: (اصبِرْ صبراً جميلاً ∅ صبرا جميلاً) وما كل مصدر حُذِفَ فعلُه وجوباً حلَّ نائباً عن ذلك الفعل، لأنَّ للنيابة مقتضياتِها من حيثُ استتارُ الضمير في المصدر النائب، ونحو ذلك ممَّا ذكرناه قبلُ.

- **المصدر المضاف:**

نحو قوله تعالى: ﴿ **فَضَرْبَ الرِّقَابِ** ﴾[1]، فهذا مصدر مبين للنوع بالإضافة، وليس مؤكِّداً لفعله، وقد ذكرتُ من قبل أن الذي ينوب عن فعله - عندي- هو المؤكِد للفعل حسبُ، فيبقى (ضربَ الرقاب) مفعولاً مطلقاً منصوباً بفعل أمرٍ محذوف وجوباً، والأصل: (فاضربوا ضربَ الرقابِ) فقد حُذِفَ من الأصل الفعلُ العاملُ مع فاعله، ولانيابةَ هنا.

(١) من سورة محمد – ﷺ – : ٤.

ويعود ردِّي القول بنيابة المصدر المبيِّن للنوع عن الفعل من حيثُ إن المبين للنوع يكون إمَّا مضافاً أو موصوفاً، والمصدر النائب يقع موقع الفعل، والفعل لايُوصَف ولايضاف، فكان ذلك مسوِّغاً لردِّي القول بنيابة المصدر المضاف والموصوف عن الفعل. يقول أبوحيان: ((وقوم يجيزون: ضَرْبَ زيدٍ، وأنت تريد: ضرباً زيداً، ثم تضيف، وهذا عندي قبيح، لأن (ضرباً) قام مقام (اضرِبْ)، و (اضرب) فعلٌ فلا يضاف))[1].

فالمصدر المفرد المؤكِّد ـ غير المضاف وغير الموصوف ـ الواقع في الأمر، هو وحدَه الذي ينوب عن فعل الأمر المحذوف وجوباً. أمَّا مواضع الطلب الأخرى (النهي، الدعاء، الاستفهام) فالفعل فيها محذوف وجوباً، ولكنْ لاينوب المصدر في أيٍّ منها عن الفعل المحذوف، على التوضيح الآتي:

ـ النهـي:

لاينوب المصدر عن الفعل في حال النهي، نحو قولهم: قياماً، لا قعوداً، لأمرينِ:

أ ـ قيل في هذا المثال أقوال تُخرِجُ المصدر عن النصب على المفعولية المطلقة، ولا نيابةَ على هذه الأقوال[2].

ب ـ النهي ليس مستفاداً من الفعل، وإنما هو مستفاد من المعنى المؤدَّى بـ (لا) الناهية في السياق الذي وردت فيه، على أحد الأقوال في توجيه معنى (لا) في نحو المثال السابق، إذ قيل فيها أيضاً: إنها عاطفة، أو نافية للجنس.

ـ الدعـاء:

لاينوب المصدر عن الفعل في سياق الدعاء، نحو قولهم: (سَقْياً ورَعْياً وتَبـًّا)،

(١) تذكرة النحاة: ٦٩.

(٢) تنظر ص ٤٨٩ من هذا البحث.

لأن معنى الدعاء ليس مستفاداً من الفعل في الأصل، ولا من المصدر في الاستخدام، وإنما من السياق الواردِ فيه المصدرُ محذوفاً عاملُه، وتحقيق الأمر يُوقِفُنا على أن المحذوف من الأصل هو الفعل والفاعل والمفعول:

سقاك اللهُ سَقْياً ← ∅ ∅ ∅ سقياً

لذا لم يشتمل المصدر المذكور ـ في تقديري ـ على ضمير مستتر فيه، فلا يمكن أن يكون التقدير: (سقياً أنتَ) لأن الفاعل في الأصل غير المخاطَب. فالمصدر هنا مفعول مطلق لفعل محذوف وجوباً، ولا نيابةَ للمصدر عن الفعل.

ـ الاستفهام التوبيخي:

لاينوب المصدر عن الفعل في سياق الاستفهام المرادِ به التوبيخُ، لأن الاستفهام ليس مستفاداً من الفعل، وإنما من السياق الذي رُكِّبَتْ فيه أداةُ الاستفهام مع الفعل، نحو قولهم: (أتوانياً وقد جَدَّ قرناؤك)؟، فالمصدر هنا منصوب لأنه مفعول مطلق لفعل محذوف وجوباً، ولانيابةَ، إذ لم يشتمل المصدر على ضمير، ولم يحمل شيئاً من خصائص الفعل المحذوف ولا أحكامه، لذا نُقدِّر الفعلَ المحذوف في موقعه من التركيب:

أتتوانى توانياً وقد جدَّ قرناؤك؟ ← أ ∅ توانياً وقد جدَّ قرناؤك؟

حذف الفعل وجوباً في حال الإخبار:

المواضع التي يُحذَف الفعل فيها وجوباً في حال الإخبار، لاينوب المصدر في أيٍّ منها عن الفعل المحذوف العامل فيه، لأن المصادر في هذه المواضع كلها لم تحتلَّ مواقع أفعالها المحذوفة، لذا لم يحمل المصدر ضميرَ الفاعل، ولاشيئاً من خصائص الفعل المحذوف، فبقي المصدر مفعولاً مطلقاً غيرَ عاملٍ، كما هي حالُه في الأصل:

- أحمَدُ اللهَ حمداً ← ∅ ∅ حمداً
- إنما أنت تسير سيراً ← إنما أنت ∅ سيراً.

وعلى هذا النحو بقية الأمثلة التي ذكرناها من قبل.

إقامة الصفات والجواهر مقام المصادر:

ذكرنا من قبل أن هناك صنفين من الكلمات ذكر النحويون وقوعها موقع المصدر المدروس في هذه المسألة، وهو المصدر الذي قيل بوقوعه موقع الفعل، وهذان الصنفان هما: بعض الأوصاف المشتقة، وبعض أسماء الأعيان (الجواهر)، وقد ذكرنا أمثلةً لذلك.

والملحوظ في هذه الأمثلة المذكورة آنفاً أن السياق الذي ترِدُ فيه هذه الأوصافُ أو الجواهرُ يستفاد منه إمَّا الاستفهام المراد به التوبيخ، نحو: أقائماً وقد قعد الناس؟ ، أو الدعاء نحو: تُرْباً وجَنْدَلاً، أو الإخبار، نحو: عائذاً بالله من الشيطان. وقد رددتُ القول بنيابة المصدر عن الفعل في هذه الحالات الثلاث، لذا لا نيابةَ للمصدر عن الفعل هنا. أمَّا القول بوقوع هذه الأوصاف المشتقة وأسماء الجواهر موقع المصادر المعربة مفعولاً مطلقاً، فهذه صورة أخرى من صور النيابة سبق الحديث فيها، وهي ما ينوب عن المصدر في موضع المفعول المطلق. مع أن في إعراب هذه الأوصاف أو الجواهر خلافاً يمكن إيجازُه على النحو الآتي:

أ- الأوصاف المشتقة:

ذهب النحويون في نصب الوصف المشتق في نحو (أقائماً وقد قعد الناس؟) مذاهبَ[1]:

- أكثر النحويين على انتصاب هذه الأوصاف على الحالية، فالأصل في نحو المثال السابق: (أتقوم قائماً وقد قعد الناس؟) على سبيل الحال المؤكِدة لعاملها المحذوف أو: (أتثبُتُ قائماً وقد قعد الناس)؟ ونحوه والأصل في نحو (هنيئاً مريئاً) هو: (ثبَتَ ذلك هنيئاً مريئاً)، وكذلك بقية الأمثلة.

(١) ينظر: الأمالي الشجرية: ١٦٢/١- ١٦٦ .

- ذهب آخرون إلى انتصابها على المفعولية المطلقة، وعلى هذا يكون الوصف المشتق نائباً عن المصدر في موضع المفعول المطلق، على حدِّ (قم قائماً) المذكور في المبحث الخاص بالنيابة عن المصدر في موضع المفعول المطلق.

والمذهب الأول هو الراجح في تقديري، لجريانه على الأصل، وعدم تكلف القول بالنيابة فيه. ولكن النحويين ذكروا أيضاً أن وقوع الوصف المشتق في هذا الموقع هو من قبيل الأسماء الواقعة موقع الفعل نائبةً عنه[1]، لأنها عندهم بمنزلة المصادر، فقولهم: (أقائماً وقد قعد الناس) بمنزلةِ (أقياماً وقد قعد الناس)، وما دمتُ قد رددتُ القول بنيابة المصدر في حال الاستفهام التوبيخي عن الفعل المحذوف وجوباً، فقولهم إن هذه الأوصاف المشتقة نائبة عن الفعل مردود أيضاً.

ب- أسماءُ الأعيانِ (الجواهرُ):

ذهب النحويون في نصب أسماء الأعيان في نحو (تُرْبا وجَنْدَلاً) مذاهبَ[2]:

- أكثرُ النحويين على أنها مفاعيلُ بها، منصوبة بفعل مقدر، والتقدير في المثال السابق هو: أطعَمكَ اللهُ أو أَلْزَمكَ تُرْباً وَجَنْدَلاً، والتقدير في بقية الأمثلة على هذا النحو.

- وقيل: هي مفاعيل مطلقة، وإنْ كانت جواهرَ، فهي منصوبة على حدِّ نيابة الاسم الجامد عن المصادر في موضع المفعول المطلق الذي سبق إيضاحُه.

والقول الأول هو الراجح في تقديري لعدم التأويل فيه، وعدمُ التأويل أَوْلى من التأويل إذا استقام المعنى، إذْ إن أسماء الأعيان لادلالةَ فيها على الحدث بلفظها.

(١) ينظر: الامالي الشجرية: ١٦٢/١ وما بعدها، وشرح المفصل: ١٢٢/١- ١٢٣، ارتشاف الضرب: ٢١٧/٢- ٢١٩، همع الهوامع: ١٩٣/١- ١٩٤.

(٢) ينظر: شرح المفصل: ١٢٢/١، ارتشاف الضرب: ٢١٩/٢، همع الهوامع: ١٩٣/١- ١٩٤.

الموضع الثاني: نيابة خالفة الفعل(اسم الفعل) عن الفعل :

هذا هو الموضع الثاني الذي يجري عليه مفهومُ النيابة الـذي حَـدَّدَهُ البحـث، وفيه ينوب صنفٌ من أصناف الكَلِم سمَّاه معظم النحويين بأسماء الأفعـال، عـن الأفعال. وأسماءُ الأفعال من المفردات اللغوية التي كَثُرَتْ فيها الأقـوال، وتعـددت واختلفت، كما اختلفت مذاهبُ النحويين في تحديـد ماهيتهـا، وفي إعرابهـا، وفي إطلاق اللفظ المعبِّر عن طبيعة العمل الذي تقوم به هذه الألفاظ في مكوِّنات السياق الأخرى: ألنيابة هو أم الشبه، أم البدل، أم التعويض، أم الاستغناء؟

الخلاف في ماهية هذه المفردات:

تسمية أسماء الأفعال من المسائل المشكِلة في الدراسـة النحويـة❖ فـالمفردات اللغوية التي تدخل في هذه التسمية، فيهـا مـن خـصائص الفعـل دلالتُـه وعملُـه، وفيها بعض خصائص الأسماء، كالتنوين والإضافة، ونحو ذلك، فهل هي أسماء أو أفعال؟

أمام هـذا الـسؤال الكـبير اختلفـت أقـوال النحـويين ومـذاهبهم علـى النحـو الآتي:

أ- مذهب الكوفيين أنها أفعالٌ حقيقيةً، أما تسميتهم لها بأسمـاء الأفعـال فعلى سبيل مراعاة ألفاظها، إذْ جرت في ألفاظها على طريق الأسماء، وإنما هي في الحقيقة أفعالٌ، لدلالتها على الحدث والزمن[1]، وقيل: المقصود بالأفعال عندهم الأفعالُ اللغويةُ، أي المصادر[2].

❖ ذكر الدكتور إبراهيم السامرائي أن هذه التسمية قائمة على شيء كبير من الاعتبـاط، لأن هـذه المفـردات الكـثيرة ليـست أسماء، لأنها تلمح إلى الفعل باستعمالها أحياناً استعمالَ الفعل، كما أنها ليست أفعالاً في الوقت نفسه، لأنها تقبل شيئاً من لوازم الأسماء كالتنوين، ينظر: النحو العربي، نقد وبناء :١١٧ .

(١) ينـظر: البسيط فـي شـرح جـمل الـزجاجي: ١٦٣/١، شـرح التـصريح: ١٩٥/٢، حاشـية الـصبان: ١٩٥/٣، حاشية ابن حمدون :٩٥/٢

(٢) ينظر حاشية الصبان : ١٩٥/٣

ب- مذهب البصريين أنها أسماء، لكِن اختلفوا في المسمَّى[1]:

- فقيل: مدلولُها لفظُ الفعل، لا الحدث ولا الزمن، فهي تدل على ما يدل على الحدثُ والزمن.
- وقيل: إنها تدل عليهما كالفعل، لكنْ بالوضع، لا بأصل الصيغة.
- وقيلَ: هي أسماء لمعاني الأفعال من الأحداث والأزمنة، لا لألفاظها.
- وقيل: هي أسماء للمصادر النائبة عن أفعالها، فمدلولُها هو مدلول هذه المصادر، ثم دخلها معنى الطلب في الأمر، أو معنى الوقوع بالمشاهدةِ ودلالةِ الحال في غير الأمر، فتبعه الزمنُ.

جـ- ذكر الأشموني أن بعض البصريين - ولم يُسَمِّهِمْ - ذهبوا إلى أنها أفعال استُعمِلَتِ استعمالَ الأسماء[2].

د- وقيل: ما سبق استعمالُه في ظرف أو مصدر، باقٍ على اسميَّته، كرويدَ زيداً، وما عداه فعلٌ كنزالِ وصَهْ[3]

هـ- ذهب أبو جعفر أحمدُ بنُ صابر* إلى أنها قسم رابع من أقسام الكلم، مزيد على الاسم والفعل والحرف، سمّاه (الخالفة)[4]، أي خالفة الفعل، وخالفةُ الفعل ((خليفتُه ونائبُه في الدلالة على معناه))[5]

على هذا النحو جاءت مذاهب النحويين في إيضاح ماهيَّة هذا النوع من الألفاظ، وقد ذكر بعض المحدثين أن هذه الألفاظ هي أفعال قديمة، تخلَّفت في

(١) ينظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي: ١٦٣/١- ١٦٤، شرح التصريح: ١٩٥/٢، همع الهوامع: ١٠٥/٢، حاشية الصبان: ١٩٥/٣- ١٩٦

(٢) ينظر: حاشية الصبان: ١٩٥/٣ (المتن)، وينظر كذلك: حاشية ابن حمدون: ٩٥/٢.

(٣) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني: ١٩٦/٣ (المتن).

* من علماء القرن السابع للهجرة، لاتُعرَف سنةُ وفاته، قرأ عليه أبو جعفرِ بنُ الزبير المتوفى سنة ٧٠٨هـ. ينظر بغية الوعاة: ٣١١/١

(٤) ينظر: همع الهوامع: ١٠٥/٢، حاشية ابن حمدون: ٥٩/٢، المصطلح النحوي: ١٨٣

(٥) حاشية الصبان: ١٩٦/٣

تطورها التاريخي عن بقية الأفعال الأخرى، فجمدت ولم تتَّخذ لها صيغها، ولم تتصرَّف تصرفها. فهم يذهبون مذهب الكوفيين في عدِّها أفعالاً حقيقية ـ وبخاصة المرتجلة منها ـ لكنهم ينمازون منهم بدعوى بدائية هذه الأفعال، وعدم تطورها. ومن هؤلاء الدكتور مصطفى جواد، والدكتور مهدي المخزومي، والدكتور إبراهيم السامرائي، والأستاذ علي النجدي ناصف.[1]

والملحوظ من الخلافِ القائم بين البصريين والكوفيين في تحديد ماهية هذه الألفاظ والخلاف القائم بين البصريين أنفسِهم في تحديد مسمَّى هذه الألفاظ، أن البصريين والكوفيين ـ كلَّهم ـ متفقون على تأديةِ هذه الألفاظ معانيَ الأفعال، واستعمالها كاستعمال الأفعال، من حيثُ كونُها عاملةً غيرَ معمولٍ فيها، لذا يقول الصبان: ((والأوْلى عندي أن مذهب البصريين ومذهب الكوفيين واحد، وأن الاختلاف بينهما ليس إلاَّ في العبارة))[2].

هذا من حيثُ المعنى والاستعمال، أمَّا من حيثُ اللفظُ ـ وهذا هو موطن الإشكال ـ فهذه الألفاظ لها دلالةُ الفعل في السياق الذي ترِدُ فيه، ولكنها تخالف صِيَغَ الأفعال، ولا تتصرف تصرفَها. وجاء بعضُها على هيئة المصدر، أو الظرف المضاف، أو الجار والمجرور، وهي إلى ذلك تدخلها بعضُ علامات الأسماء كالتنوين والإضافة، وغير ذلك[3]، لذا ذهب جمهور البصريين، ومعظم مَنْ أتى مِنْ بعدهم ـ ممَّن مذهبه الاختيارُ ـ إلى أنها أسماء، واستدلوا على القول باسميتها باستدلالات خاصة[4].

(١) ينظر: في النحو العربي، نقد وتوجيه: ٢٠٣؛ النحو العربي، نقد وبناء: ١١٧ـ ١١٩؛ رأي في اسم الفعل: مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، جـ٢٣، ١٩٦٨م، ص٨ـ ١٠؛ مصطفى جواد وجهوده اللغوية: ٢٢٠ وما بعدها؛ في حركة تجديد النحو وتيسيره: ١١٨

(٢) حاشية الصبان: ١٩٥/٣

(٣) ينظر الخصائص: ٤٦/٣ـ ٤٧

(٤) ينظر المرجع نفسه، واللباب في علل البناء والإعراب: ٣٨٠/٢ـ ٣٨١.

فإن كان المعيارُ الشكلي القائم على ملاحظة خصائص اللفظ، أساساً لترجيح اسمية هذه الألفاظ، فإن الدلالة التي تؤديها هذه الألفاظ تُبْعِدُها عن الاسمية، وتقرِّبُها من الفعلية، فهذه الألفاظ تؤدي معنى الحدث والزمن ـ على أرجح الأقوال ـ وتستتر فيها ضمائر الفاعلين ـ غالباً ـ كما يظهر الفاعلون مع بعضها في سياق الاستخدام. لذا نجد أن هناك أموراً تتجاذب هذه الألفاظ إلى طرفين متقابلين (الاسمية والفعلية) فكلَّما قرَّبَتْ بعضُ الخصائص اللفظَ من الاسمية أو الفعلية، أبعدتْهُ خصائصُ أخرى إلى الطرف المقابل، أمَّا القول بحرفية هذه الألفاظ فمردودٌ اتفاقاً.

إن الطبيعة الازدواجية في هذا النوع من الألفاظ ـ وهي تأدية معنى الفعل، واكتساب شيء من خصائص الاسم اللفظية ـ جعلت بعض الدارسين المحدثين يرجحون قول ابن صابر، وهو عَدُّ هذا النوع من الألفاظ قسماً مستقلاً عن الاسم والفعل والحرف، قائماً بذاته، أسمَوْهُ بالاسم نفسه الذي وضعه ابن صابر (الخالفة)، فذهبوا يؤسسون لهذا النوع من الألفاظ أحكاماً وخصائصَ وسِماتٍ، يمكن إيجازها في الآتي[1]:

أـ مايسمى باسم الفعل ليس الخالفة الوحيدة، فهو أحد أنواعٍ أربعة من الخوالف في العربية، هي (خالفةُ الإخالة)❖، التي يسميها النحويون باسم الفعل، و(خالفة الصوت) ، التي يسميها النحويون اسم الصوت، و(خالفة التعجب)

(١) ينسب هذا الجهد إلى الدكتور تمام حسان. ينظر كتابه (اللغة العربية، معناها ومبناها) :١١٣ـ ١١٨ ، وقد تبعه في ذلك بعض طلابه من الباحثين منهم الدكتور فاضل الساقي في كتابه (أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة) : ٢٥١ـ ٢٥٧ ، والدكتور محمد حماسة عبد اللطيف في كتابه (العلامة الإعرابية في الجملة): ٩٨ـ ٩٩. وينظر كذلك: علم اللغة بين التراث والمعاصرة للدكتور عاطف مدكور:١٦٣.

❖ لم يُعَرِّف الدكتور تمام معنى الإخالة التي أضيفت إليها الخالفة في هذه التسمية، وربما يكون هذا ـ في تقديري ـ بمعنى (الاشتباه والإشكال)، وهو مصدر الرباعي (أَخالَ)، جاء في اللسان، مادة (خيل) : ((وأَخالَ الشيءُ : اشتبَهَ، يقال: هذا الأمرُ لا يُخيلُ على أحد، أي لا يُشْكِل، وشيء مُخِيل، أي : مُشْكِل)) ، وربما جُعِل هذا من قبيل أنَّ في هذا النوع من الكلمات إشكالاً واشتباهاً بين الاسمية والفعلية، على النحو الذي أوضحتُه من قبل.

المسمَّاة عند النحويين بصيغتَي التعجب ، و(خالفة المدح والذم) التي يسميها النحويون بفعلَي المدح والذم.

ب- الخوالف هي ((كلمات تستعمل في أساليب إفصاحية ، أي في الأساليب التي تُستعمَل للكشف عن موقفٍ انفعاليٍ ما ، والإفصاح عنه ، فهي من حيثُ استعمالُها قريبةُ الشبه بما يسمونه في اللغة الانجليزية Exclamation))[1].

جـ- تدخل هذه الخوالف كلها في الأسلوب الإنشائي ، وجميعها يحسُنُ بعده وضعُ علامةِ تأثرٍ (!) فالفرق بين (شتان زيدٌ وعمروٌ) وبين (افترق زيدٌ وعمروٌ) ، والفرق بين (أوَّه) وبين (أتوجع) ، والفرق بين (هيهات السفرُ) وبين (بَعُدَ السفرُ) هو فرق ما بين الإنشاء والخبر ، فلا تصلح الثانيةُ لشرح الأولى ، إذْ لا تساويها في المعنى ، ((فإذا قال القائل (هيهات السفر) فإنه سيؤدي معنىً معيناً معبِّراً بالوضع عن موقف ذاتي للمتكلم حيال ابتعاد السفر ، ولا يعني أنه يفسره بعبارة (بَعُدَ السفر) على سبيل الإخبار ، لأن القائل في هذه الحالة يريد أن يعبر عن معنى إنشائي بينه وبين التعجب رحم وقربى ، فكأن المعنى المراد التعبير عنه (ما أبعدَ السفرَ).))[2]

د- لهذه الخوالف خواصٌ من حيث الرتبةُ ، والصيغةُ ، والإلصاقُ ، والتضامّ ، والزمن ، والتعليق ، والمعنى الجُمْليُّ[3].

بعد عرض أقوال النحويين وبعض الباحثين المحدثين في تحديد ماهيَّة هذه الألفاظ أخلُصُ إلى ما يأتي :

١- إن القول باسمية هذه الألفاظ على الإطلاق - يصطدم بدلالة

(١) اللغة العربية ، معناها ومبناها : ١١٣

(٢) أقسام الكلام العربي : ٢٥١

(٣) ينظر تفصيل هذه الخواص في: اللغة العربية معناها ومبناها : ١١٧- ١١٨ ، أقسام الكلام العربي: ٢٥٣- ٢٥٧ .

هذه الألفاظ على الحدث والزمن معاً، وباستتار ضمير الفاعل فيها ـ غالباً ـ وظهور الفاعل أحياناً.

٢ـ والقول بفعلية هذه الألفاظ ـ على الإطلاق ـ يصطدم باكتساب هذه الألفاظ شيئاً من خصائص الأسماء، التي ذكرها ابن جني في خصائصه، وهي : التنوين، التثنية، الجمع، التأنيث، الإضافة، لام التعريف، التحقير[١].

٣ـ القول بأن هذه الأسماء قسمٌ رابع من أقسام الكَلِم، قائمٌ برأسه، هو (خالفة الفعل) كما ذكر ابنُ صابر، وكما أخذ به د/تمام حسان ومَنْ تبعه، وهو عندهم (خالفة الإحالة)، يُوقِعُنا في بعض المحذورات :

أـ لم يذكُرِ ابن صابر، ولم يُنقَل عنه ـ على ما أعلم ـ خصائصُ لهذا القسم الرابع، أما المحدثون الذين سمّوه بخالفة الإخالة فقد ذكروا خصائص لهذه الخالفة ـ بل للخوالف الأربع كلها ـ ولكنهم أهملوا بعض المعتبرات التي لايمكن إهمالها في تقديري، كدلالة هذه الخوالف على الزمن بالصيغة، وعدم دخولها في جداول تصريفية، إذ إن هذا ممَّا لا يمكن إطلاقُه في هذه الألفاظ جميعها.

بـ أهمل القائلون بأن هذه الألفاظ قسمٌ قائم برأسه، تقسيماتِ هذه الألفاظ :

ـ فالدلالة الإنشائية التي جعلوها تفترق عن دلالة الإخبار في الأمثلة الثلاثة المنقولة عنهم سابقاً هي لأسماء أفعال دالة على الإخبار (شتان ـ افترق، أوَّه ـ أتوجع، هيهات ـ بَعُدَ)، ولكنَّ هناك أقساماً دالة على الإنشاء (الأمر، النهي)، وعلى ذلك معظم أمثلة هذا النوع من الألفاظ[٢]

ـ هناك أسماء أفعال منقولة من الجار والمجرور، والظرف المضاف، نحو

(١) ينظر : الخصائص : ٣/٤٦ـ ٤٧

(٢) ينظر :كتاب سيبويه ١/١٢٢

(إليك، دونك) ونحوهما، وهاتان الصورتان من الأدوات عند القائلين بالخوالف أنفسِهم❖، وإذا كانت الخوالف عندهم قسماً قائماً برأسه على أصل الوضع ـ كما الأدواتُ كذلك ـ فكيف سيتم تصنيف هذه الألفاظ الدالة على ما تدل عليه خالفةُ الإخالة (اسم الفعل) وصورتُها من الأدوات؟ وكذلك أسماء الأفعال الآتية على صورة المصادر كَرُوَيْدَ ونحوه ؟

٤ـ لا يمكننا أن نضع اليد على حقيقةِ ماهيةِ هذا النوع من الألفاظ، إلاَّ بالنظر إليها من منظار النيابة ، إذ إنَّ هذا النوع من الألفاظ صرَّح فيه النحويون بالنيابة عن الفعل . ويمكن إيضاح تصوُّري لهذه المسألة على النحو الآتي :

- أقسام الكلم في العربية ثلاثةٌ حسبُ ، ولا زيادة عليها ، هي الاسم والفعل ، والحرف (الأداة).

- هناك ألفاظ جاءت في سياقات تركيبية معينة دالَّةً على معنى الفعل واستعماله ومكتسبةً ببعض خصائص الأسماء ، فهي في هذه السياقات نائبة عن الفعلِ ، محتلِّ الموقعِ في الأصل ، وقد حملَتْ بعضَ خصائص هذا الفعل بحكم نيابتها عنه.

- هذه الألفاظ جميعها لامحلَّ لها من الإعراب ، وهي على أنواع من حيثُ هيآتُها :

أـ إمَّا أن تكون مرتجلة ، وُضِعَتْ من أول أمرها على هذا النحو ، نحو هيهات وأُفٍّ ، وهذه أسماء جامدة بأصل وضعها ، فإن اعتُرِضَ بأن الاسم لابُدَّ أن يكون له محل من الإعراب ، فلذلك وجهٌ من التخريج سنأتي على بيانه.

بـ وإما أنْ تكون منقولة ، ونقلها إمَّا من هيئة الجار والمجرور ، نحو عليكَ نفسَكَ ، بمعنى : الزمْها ، أو من هيئة الظرف المضاف ، نحو : مكانَكَ ، أي :

❖ لأنهم يقسمون الكَلِمَ أقساماً سبعة ، لا أربعة ، فهي عندهم : الاسم ، الصفة ، الفعل ، الضمير ، الخالفة ، الظرف ، الأداة. ينظر اللغة العربية ، معناها ومبناها ص٨٦ وما بعدها ، وأقسام الكلام العربي ، ص٢١٤ وما بعدها.

اثبُتْ. وهذان النوعان لانحكم باسميتهما ، وإنما هما منقولان من (الأداة) ، وقد جَمَدا بهذا النقل فلا محلَّ من الإعراب لهما ولا يحتاجان إلى تعليق ، لقيامهما مقام الفعل في تأدية معناه ، واستعمالهما استعمالَهُ. وقد يكون النقل من المصدر ، نحو : رُوَيْدَ أخاكَ ، أي : أَمْهِلْهُ ، والمصدر اسمٌ. ولكنْ لا محلَّ له من الإعراب ، كما ذكْرنا من قبل.

جـ- وإمَّا أن تكون معدولة ، وعَدْلُها على وزن شائع هو (فَعال) كنَزال وحَذار ، المعدولين من : انزِلْ ، واحذَرْ. وهذان من أوزان الأسماء ، كحَذامِ ورَقاشِ.

فهذه الألفاظ ـ إذن ـ ليست كلُّها أسماءً ، وليست أفعالاً البتةَ ، فمنها ماهو اسمٌ ، ومنها ما هو منقول من هيئة الجار والمجرور أو الظرف المضاف. لذا يكون في تسميتها بأسماء الأفعال تجوُّزٌ ، فهي عندي (خوالف الأفعال) وليست (أسماء الأفعال) ، ومفردها (خالفة الفعل) ، وخالفةُ الفعل ((خليفتُه ، ونائبُه في الدلالة على معناه))[1] وفي إعماله.

وإذا كانت خالفة الفعل نائبة عن الفعل ، فهي تحمل من خصائص الفعل ما ياتي :

١ـ دلالته على الحدث ، ودلالته على الزمن ، وهما من معاني الفعل ، إذ يدل الفعلُ على الحدث بلفظه ـ أي بمادته اللغوية ـ كما يدل على الزمن بصيغته ، فليست الدلالة على الحدث والزمن مستفادة من لفظ الخالفة ، أي إن الخالفة لاتدل عليهما أصالةً ، وإنما على سبيل النيابة عن الفعل.

٢ـ إعمالَه ، فترفع خالفةُ الفعل ضميرَ الفاعل المستتر[2] ، على النيابة لا الأصالة ، لأنَّها ليست عاملةً على الأصالة ، وقد ترفعُ الظاهر أحياناً ، نحو (هيهاتَ العقيقُ). كما تنصب المفعولَ الظاهر ، نحو : إليك زيداً ، وعليكَ

(١) حاشية الصبان : ١٩٦/٣

(٢) ينظر : كتاب سيبويه :١٢٣/١

نفسَكَ، ونحو ذلك.

٣- عدمَ تأثرِهِ بالعوامل النحوية، على النحو الذي سأعرضه في السطور اللاحقة.

ولكنَّ هناك أموراً تفترق فيها خوالفُ الأفعال النائبةُ عن الأفعال المنوبِ عنها، فخوالف الأفعال ((لايتقدم معمولها عليها))*، لا يجوز في: نزال زيداً، زيداً نزال، ويجوز ذلكَ مع الفعل؛ وتكون مفردة أبداً في التثنية والجمع، مثل: نزال يا زيدان، ونزال يا زيدونَ، ونزال يا هندُ ويا هنداتُ **، بخلاف الفعل؛ ولا تُجَابُ بالفاء الناصبة، لايجوز: نزال فأُكْرِمَكَ، ويجوز ذلك مع الفعل كقولك: انزِلْ فأُكْرِمَكَ؛ ولا يُؤْمَرُ بها الغائبُ، لايقال: نَزالِ وتَراكِ، إلا لَمَنْ تخاطبه، ومع الفعل يجوز مع المخاطَب ومع الغائب من قولك: انزِلْ، ولْيَنْزِلْ فلانٌ))[1]. وقد امتنع ذلك في خوالف الأفعال، وجاز في الفعل، لأن الخوالف نائبة، فهي أقل درجة في الإعمال من الفعل الذي هو الأصلُ المَنوبُ عنه.

أمَّا من حيث تأصيل (خالفة الفعل) ففي تقديري أنها ليست قسماً رابعاً من أقسام الكَلِم، فأصلها أسماءٌ أو أشباهُ جُمَلٍ، نُقِلَتْ من الأصل لتحلَّ نائبةً عن الفعل، فَجَمَدَتْ بهذا النقل، إذ تخلَّتْ - في حال كون أصلِها أسماءً - عن دلالتها الأصلية، وحملت دلالةَ الفعل؛ كما تخلتْ - في حال كون أصلها أشباهَ جُمَلٍ- عن احتياجها إلى ما يكتمل به معناها، وهو متعلَّقُها، فلم تعُدْ بها حاجة إلى تعليق عند وقوعها نائبة عن الفعل، كما هو الحال في شبه الجملة عندما يحلُّ نائباً عن الفاعل، إذ لايحتاج عندئذٍ إلى متعلَّق يكتمل به معناه.

* هذا هو مذهب البصريين ومعهم الفراء من الكوفيين، أما سائر الكوفيين فيذهبون إلى جواز تقديم معمول اسم الفعل عليه. ينظر الإنصاف: المسألة ٢٧: ١٢٦- ١٢٩.

** في خالفة الفعل (هلُمَّ) لغتان: إسنادُ الضمائر المتصلة إليها، وعدم الإسناد، فتقول: هلم يا ولدان ويا أولادُ ونحوه، كما تقول: هلُمَّا وهلُمُّوا، ونحوَ ذلك.

(١) شرح المقدمة المحسبة: ٢/٣٩٢- ٣٩٣

أمَّا الغرضُ من هذه النيابة، فالمبالغة والاختصار، وقد سبق الحديث في هذه المسألة، والإحالة على مظانِّها[1]. أمَّا اختلاف دلالة العبارة التي ذُكِرَتْ فيها خالفة الفعل عن دلالة العبارة التي قيل إنها بمعناها من حيثُ الخبرُ و الإنشاءُ ـ وهو ما ذكره الدكتور تمام حسان ـ فهذا بسبب ما حدث من نيابةٍ لمخالفةِ الفعل عن الفعل، وفي تقديري أنه ينبغي ألاَّ نقول إن (شتان زيد وعمرو) هو بمعنى (افترق زيد وعمرو) لأن العبارة الثانية ليست بالمعنى نفسه للعبارة الأولى، وإنما نقول إنَّ (شتان) في العبارة الأولى نائبة عن (افترق) في العبارة الثانية، وقد نتج عن هذه النيابة ظهور معنى التعجب الإنشائي في العبارة التي ذُكِرَ فيها النائب، وهذا شيء من الأغراض التي من أجلها حدثت النيابةُ، إذ لو كانت الثانية بمعنى الأولى نفسِهِ، فلِمَ حدثتِ النيابةُ؟

إعراب خالفة الفعل:

اختلف النحويون في إعراب خالفة الفعل ـ اسم الفعل بحسب اصطلاحهم ـ اختلافاً مؤسَّساً على اختلافهم في ماهيَّة هذا النوع من الألفاظ[2]:

أـ على القول بأن هذه الألفاظ أفعالٌ حقيقيةٌ، أو أسماءٌ لألفاظ الأفعال، لا محل لها من الإعراب، وهو مذهب الأخفش، وطائفة أخرى من النحويين، ونسبه بعضهم إلى الجمهور.

بـ وعلى القول بأنها أسماء لمعاني الأفعال، موضعُها الرفع بالابتداء، وفي خبر هذا المبتدأ قولانِ:

ـ أغنى المرفوع عن الخبر، فهو بمنزلةِ (أمسافرٌ أخواكَ؟)، وهذا هو

(١) ينظر: ص ١٠٠ـ ١٠٣ من هذا البحث

(٢) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل :٥٠٥/١ـ ٥٠٦، شرح الكافية: ٦٧/٢، شرح التصريح: ١٩٥/٢، حاشية الصبان: ١٩٦/٣، وينظر كذلك: ظاهرة الاستغناء في النحو العربي: ١٧٠ـ ١٧١

الشائع عند مَنْ قال برفع هذه الألفاظ على الابتداء.

ـ لا خبرَ لهذا المبتدأ، لاستقامة المعنى، وهو اختيار أبي حيان[1]

جـ ـ على القول بأنها أسماء للمصادر النائبة عن الأفعال، موضعها النصب بالأفعال النائبة هي عنها ، فقد أُجْرِيَتْ (رويداً) مثلاً مجرى (ضرباً زيداً)، لأن كل واحد منهما ناب منابَ الفعل. وهذا مذهب المازني وطائفة من النحويين، ونسبه ابنُ أبي الربيع في (البسيط) إلى أكثر النحويين، وجعله هو الظاهر من كلام سيبويه[2]

بعد عرض مذاهب النحويين في إعراب خوالف الأفعال ، أخلص إلى أنها ـ في تقديري ـ ألفاظ لا محل لها من الإعراب ، لا لأنها كلَّها أسماء ، لأن تأصيلها لايقضي بذلك، فبعضُها أسماء في الأصل، وبعضُها الآخر شبه جملة في الأصل، فما كان منها اسماً في الأصل، لا محل له من الإعراب، عند وقوعه نائباً عن الفعل، كالأفعال التي لامحلَّ لها[3]، وماكان شبهَ جملةٍ في الأصل، لم يَحْتَجْ إلى متعلَّق عند وقوعه في هذا الموقع.

والحكم بأن هذه الألفاظ لا محل لها من الإعراب يطَّرد مع منهج البحث في التعامل مع هذه الخوالف في ضوء ظاهرة النيابة ، فقد حلَّت هذه الألفاظ محلَّ الفعل فتخلَّتْ عن كونها معمولاً فيها قبل النقل، فالاسم معمولٌ فيه، وشبه الجملة معمولٌ فيه أيضاً، فيُعلَّق بمتعلَّق، وعند حلولها محلَّ الفعل اكتسبت صفةً أخرى من صفاته، هي كونُه عاملاً غير معمولٍ فيه❖ فلم يعمل شيءٌ في هذه الألفاظ ـ أسماء كانت أم أشباهَ جملٍ ـ عل سبيل النيابة عن الفعل في ذلك،

(١) ينظر : تذكرة النحاة:٤٠٧

(٢) ينظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي :١٦٤/١

(٣) ينظر: حاشية الصبان: ١٩٦/٣

❖ هذا ما ذكره بعض النحويين، إذ جعلوا استعمال هذه الألفاظ ((كاستعمال الأفعال من حيث كونها عاملةً غيرَ معمولةٍ)) حاشية الصبان :١٩٤/٣

فحكمنا على ما كان على صورة الاسم بأنْ لامحلَّ له من الإعراب، وعلى ما كان على صورة شبه الجملة بعدم احتياجه إلى متعلَّق، وربما اعتُرِضَ على ذلك، بأن هذا من خصائص الحروف لا الأفعال، فالحروف تعمل ولا يُعمَل فيها، أما الأفعال فقد تقع معمولاً فيها، وهي الأفعال المضارعة، التي تُنصَب وتُجْزم بالأداة. وهذا الاعتراض مردود عليه بأن هذه الألفاظ اكتسبت هذه الصفة من الفعل الذي وقعت موقعه على أحد وجهين:

الأول:

أن خالفة الفعل لاتقع إلاَّ موقع فعل الأمر، أو الفعل الماضي، ولا تقع موقع الفعل المضارع، يقول الإستراباذي: ((ولا نقول إن (صَهْ) اسمٌ للاتتكلَّمْ، و(مَهْ) اسم للاتفعلْ، إذ لو كانا كذلك لكانا مُعْرَبَيْنِ، بل هما بمعنى: اسكُتْ، واكفُفْ، وكذا لانقول إن (أفٍّ) بمعنى (أتضجَّرُ)، و (أَوَّهْ) بمعنى (أَتَوَجَّعُ)، إذْ لو كانا كذلكَ لأُعْرِبا كمُسَمَّاهما، بل هما بمعنى تضجَّرْتُ وتوجَّعْتُ الإنشائيَّيْنِ))[1]. وهذا هو الراجح في تقديري.

الثاني:

أن خالفة الفعل وقعت موقعَ ما أصله البناء، ((وهو مطلَق الفعل، سواء بقي على ذلك الأصل كالماضي والأمر، أو خرج عنه كالمضارع))[2] من حيث إن الأصل في الأفعال هو البناء، أما الإعراب فحادثٌ فيها، لشبهها اسمَ الفاعل ❖.

فعلى هذا لامحل لخوالف الأفعال ـ كلها ـ من الإعراب، وعندئذ لن يُعتَرَضَ على عدِّ الخوالف الآتية على صورة الاسم لامحلَّ لها من الإعراب، من حيثُ هي اسمٌ، لأنها لم تَعُدِ اسماً في السياق الذي وردت فيه، فهي اسمٌ في

(١) شرح الكافية: ٦٥/٢

(٢) المرجع السابق: ٦٦/٢

❖ هذا هو منهج البصريين، أما الكوفيون فيجعلون الأصلَ في الأفعال الإعرابَ، ينظر: الإيضاح في علل النحو: ٧٧ـ ٨٢

الأصل، ذو إعراب مخصوص، أما في الاستخدام فهي خالفة للفعل تخلت عن دلالتها الأصل، وإعرابها، ونابت عن الفعل الذي وقعت موقعه في دلالته على الزمن والحدث، وعمله النحوي، وعدم تأثره بالعوامل النحوية فهو غيرمعرَب، ولا محلَّ له من الإعراب.

علة بناء خوالف الأفعال:

يشيع في أقوال النحويين أن (أسماء الأفعال) مبنية لوقوعها موقع الفعل المبني، يقول أبو علي الفارسي: ((لأن هذه الأسماء المُوْقَعَة موقع الفعل يغلب عليها البناء، لوقوعها موقع المبني))[1] ، ويقول الأنباري في علة بناء اسم فعل الأمر عند البصريين: ((الدليل على أنه مبني أنَّا أجمعْنا على أن ما كان على وزن فَعالِ من أسماء الأفعال....مبني، لأنه نابَ عن فعل الأمر، فنزال ناب عن انزِلْ، وتراكِ عن اترُكْ))[2] .

أما الرضي الإستراباذي فيجعل علة بنائها ((لمشابهتها مبني الأصل، وهو فعل الماضي و الأمر))[3] ، وفي تقديري أن المشابهة شيء ، والنيابة شيء آخر، فخالفةُ الفعل لم تشبهِ الفعلَ، وإنما نابت عنه واكتسبت بفعل هذه النيابة شيئاً من خصائصه.

ويشيع في أقوال النحويين أيضاً أن علة بناء أسماء الأفعال هي شبهها الحرفَ شبهاً استعمالياً ، من حيثُ كونُها عاملةً غيرَ معمولٍ فيها. يقول الصبان: ((فكلها مبنية ـ أي أسماء الأفعال ـ للشبه الاستعمالي))[4] . ولكنَّ آخرين يوجهون شبه الحرف من الناحية الاستعمالية توجيهاً آخر يخلطون فيه الشبه بالنيابة ، فابن

(١) المسائل العسكريات : ٩١

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف: المسألة ٧٢، ٢٧٨/٢

(٣) شرح الكافية: ٦٥/٢

(٤) حاشية الصبان :٥٣/١

عقيل يقول في علة بناء الأسماء: ((والثالث: شبهه له* في النيابة عن الفعل، وعدم التأثر بالعامل، وذلك كأسماء الأفعال))[1] ويقول السجاعي شارحاً قول ابن عقيل هذا: ((أي شبه الاسم له، أي للحرف، وحاصلُهُ أن أسماء الأفعال تعمل نيابةً عن الأفعال))[2] فابن عقيل يتحدث في علة البناء، والسجاعي يتحدث في علة الإعمال، ويقول الأزهري في الشبه الاستعمالي بوصفه علةً من علل البناء: ((وهو أن يستعمل الاسمُ استعمالَ الحروف....وضابطه المنطبق على جزئياته أن يلزم الاسمُ طريقة من طرائق الحروف الدالة على المعاني، كأن ينوب الاسم عن الفعل في معناه وعمله ولا يدخل عليه عامل من العوامل فيؤثر فيه لفظاً أو محلاً))[3].

ويجعل ابن يعيش مشابهة الفعل، والنيابةَ عنه شيئاً واحداً في هذا الباب، فيقول: ((فتركُهم إظهار علامة التأنيث والتثنية والجمع، مع أنَّ في كل واحد من هذه الأسماء ضميراً للمأمور والمنهيِّ، بحكم مشابهة الفعل، ونيابته عنه، دليلٌ على ما قلناه من قصد الإيجاز والاختصار))[4].

على هذا النحو، جاء حديث النحويين في علة بناء خوالف الأفعال ـ أو أسماء الأفعال بحسب تسميتهم المطردة ـ وهو حديث يتراوح بين النيابة والشبه:

١ـ فعلة البناء هي وقوع هذه الكلمات موقع الفعل المبني نائبةً عنه، عند بعض النحويين.

٢ـ أو مشابهتها للفعل المبني، عند بعضهم الآخر.

---

* أي للحرف، لأنه يتحدث في الأوجه الأربعة لشبه الاسم بالحرف. ينظر: شرح ابن عقيل ٣٠/١

(١) شرح ابن عقيل: ٣٢/١

(٢) حاشية السجاعي على شرح ابن عقيل: ٢٠.

(٣) شرح التصريح: ٥٠/١

(٤) شرح المفصل: ٢٥/٤

٣ـ أو لاستعمالها((كاستعمال الأفعال، من حيثُ كونُها عاملةً غيرَ معمولةٍ، بخلاف المصادر الآتية بدلاً من اللفظ بالفعل، فإنها وإن كانت كالأفعال في المعنى، فليست مثلها في الاستعمال، لتأثرها بالعوامل))[١].

٤ـ أو لشبهها الحرفَ شبهاً استعمالياً، من حيثُ كونُها عاملةً غيرَ معمولٍ فيها.

وتحقيق المسألة في تصوُّري يوقِفُنَا على أنها مبنيَّة لإحدى علتين:

أـ إمَّا لشبهها الحرفَ شبهاً استعمالياً، من حيثُ كونُه عاملاً غيرَ معمولٍ فيه.

ب ـ وإمَّا لنيابتها عن الفعل، إذ تقع هذه الألفاظ موقع الفعل المبني حسبُ ـ كما أوضحتُ من قبل ـ نائبةً عنه في معناه، وإعماله، واستعماله من حيثُ كونُه عاملاً غيرَ معمولٍ فيه.

فشبه الحرف إذن علةٌ لبناء خوالف الأفعال، أما النيابة فعلةٌ لإعمالها عملَ الفعل، كما هي علة سائغة أيضاً لبنائها، من حيثُ استعمالُ هذه الخوالف كاستعمال الأفعال، إذ الاستعمال حكمٌ من الأحكام التي نابت فيها الخوالفُ عن الأفعال، يقول الحيدرة اليمني: ((وأمَّا حكمُها في بنائها فإنها مبنيَّة لإحدى علَّتين: إمَّا لوقوعها موقع فعل الأمر، وهو مبنيٌّ ❖.... وإمَّا لمشابهتها الحرفَ))[٢].

وهناك علة أخرى ذكرها ابن جني لبناء خوالف الأفعال، هي تضمُّنُها معنى لام الأمر[٣]، وهذه المسألة فيها نظر، إذ تكلَّف ابنُ جني القول فيها، فـ (صَهْ) ـ عنده ـ بمعنى (اسكُتْ)، و(اسكُتْ) أصله (لِتَسْكُتْ)[٤] ـ على منهج الكوفيين في تأصيل فعل الأمر ـ فمن هنا كانت علةُ بنائها عنده

(١) حاشية الصبان: ١٩٤/٣

❖ اختياري أنها واقعة موقع الفعل المبني، أمراً كان أم ماضياً، وقد سبق بيان هذا

(٢) كشف المشكل في النحو: ١٦٧/٢ـ ١٦٨

(٣) ينظر: الخصائص: ٣٠٢/٢، ٥١/٣

(٤) ينظر: المرجع السابق: ٥١/٣

تضمنَ هذه الألفاظ معنى لام الأمر. وقد سبق بيان رأيي في مسألةِ تضمن معاني الحروف، فهي من المسائل المردودة في هذا البحث، يزاد عليها أن هذه العلة لاتطرد، إذ إن من أسماء الأفعال ماهو بمعنى الأمر، وما هو بمعنى الإخبار كشتَّانَ وهيهاتَ وأُفٍّ وأُوَّه ونحوها، والنوع الثاني لايجري عليه علةُ البناء هذه. والأهم من ذلك أن ابن جني نفسه يقرر في موضع آخر من خصائصه أن علة بناء الأسماء في العربية هي (مشابهة الحرف) لاغيرَ، فيقول: ((أَمْ مَنْ يتابعك على أن علة بناء الأسماء في العربية كلها شيءٌ غير مشابهتها للحرف))[1] والمشابهة غير التضمين.

الجملة المصدَّرة بخالفة الفعل، أَسْمِيَّةٌ هِيَ أَمْ فِعْلِيَّةٌ؟

قبل الخوض في هذه المسألة تنبغي الإشارة إلى أن ابن يعيش ذكر أن خالفة الفعل مع الضمير المستتر فيها ((أسماء مفردة، على حدِّه في اسم الفاعل واسم المفعول والظرف، والذي يدل على أن هذه الألفاظ أسماء مفردة إسنادُ الفعل إليها، قال زهير[2]:

وَلَنِعْمَ حَشْوُ الدِّرْعِ أَنْتَ إِذا دُعِيَتْ نَزالِ، وَلُجَّ في الذُّعْرِ

فلو كانت (نَزالِ) بما فيها من الضمير جملةً، لما جاز إسنادُ (دُعِيَتْ) إليها من حيثُ كانت الجمل لايصح كونُ شيء منها فاعلاً))[3].

وفي تقديري أن خالفة الفعل مع الضمير المستتر فيها، جملةٌ، لامفردٌ، للآتي:

١ـ أن الموضع الذي ذُكِرَتْ فيه خالفةُ الفعل هو للفعل أصلاً، أما الخالفة فهي نائبة عن الفعل، فهي ومرفوعها المستتر فيها ـ بالنيابة عن الفعل ـ جملةٌ لهذا.

(١) المرجع السابق: ٥٣/٣

(٢) الشاهد في كتاب سيبويه: ٣٧/٢، والمقتضب: ٣٧٠/٣ والكامل: ٦٩/٢، والأمالي الشجرية: ١١١/٢، وهو في ديوان زهير ص٨٩

(٣) شرح المفصل: ٢٥/٤ـ ٢٦

٢ـ أن الفاعل يظهر مع بعض الخوالف ، كقولهم : هيهات العقيقُ وشتَّانَ زيدٌ وعمرو.

٣ـ أن استتار الضمير في خالفة الفعل ليس على حدٍّ استتاره في اسم الفاعل واسم المفعول ، لأن هذين لاينوبانِ عن الفعل ، وليسا واقعينِ موقعَ فعلٍ في التركيب ، وإنما هما عاملانِ كعمل الفعل لمشابهتهما إياه ، وقد سبق بيان ذلك عند الحديث في العلاقة بين النيابة والشبه ، أما الظرف فلا يستتر فيه الضمير البتة ـ في تقديري ـ لأنه لاينوب عن متعلقه ، كما سأذكر في مبحث قادم من الفصل الثالث.

٤ـ أن قول زهير الذي ذكره ابن يعيش محتجاً به على كون (اسم الفعل) مع الضمير المستتر فيه اسماً مفرداً ، وإلاَّ لم يصحَّ إسناد الفعل (دُعِيَتْ) إليه ، يمكن حملُه على عدِّ جملة (نزالِ) من باب حكاية الجُمَل ، لأنها جاءت بعد الفعل (دُعِيَتْ) الذي فيه معنى القول ، وهو مبني لغير الفاعل ، فجملة (نزالِ) نائبة عن نائب الفاعل فهي عل حدِّ ﴿ **وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لاَ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ** ﴾[1] الذي سبق إيضاحه من قبل[2].

فإذا ثبتَ بما ذكرتُه أن خالفة الفعل مع مرفوعها جملةٌ ، فما هذه الجملة؟ أَسمِيَّةٌ هي أم فعلية؟ ذهب ابن هشام في المغني إلى أن الجملة المصدرة بخالفة الفعل (اسم الفعل بحسب لفظه) هي جملة اسمية ، لتصدرها باسمٍ ، ويتضح ذلك من وضعهِ مثالَ هذه الجملة مثالَ هذه الجملة (هيهات العقيقُ) مع أمثلة الجملة الاسمية[3]. وقد أخذ الدكتور المخزومي على ابن هشام هذا الأمر ، ويتضح من كلامه أنه يرجح مذهب الكوفيين في عدِّ هذا النوع من الألفاظ أفعالاً ، فالجملة ـ

(١) من سورة البقرة :١١

(٢) ينظر : ص ٩٤ – ٩٥ من هذا البحث

(٣) ينظر مغني اللبيب :٣٧٦/٢

على هذا ـ فعليةٌ عنده[1]

وفي اختياري أن الجملة المصدَّرة بخالفة الفعل هي (جملة فعلية) لا لأن هذا النوع من الألفاظ أفعالٌ ـ كما يقول الكوفيون ـ وإنما هي فعلية لأنها مصدرةٌ بفعل في الأصل، حلَّ محلَّه في اللفظِ المستخدَمِ خالفة الفعل نائبةً عنه، واعتبارُ الجملة بالأصل لا بالاستخدام المحوَّل عن الأصل. والغريب في الأمر أن ابن هشام يجعل جملة النداء في نحو (ياعبدَ اللهِ) فعلية ((لأن صدورها في الأصل أفعال))[2]، أوَليستِ الجملةُ المصدَّرةُ بخالفة الفعل صدرُها في الأصل فعلٌ؟!

اختلاف النحويين في إطلاق اللفظ الدَّالِّ على مفهوم التغيير الحاصل في هذه المسألة:

إسقاط الفعل من الأصل، وإحلال خالفةٍ محلَّه تنوب عنه في حمل معناه، وفي إعماله، وفي استعماله، هو نيابةٌ ولاشيءَ غيرَ ذلك. وقد شاع في أقوال النحويين إطلاقُ لفظ النيابة مصطلحاً على هذا التغيير، والأمثلة على هذا كثيرة، من ذلكَ قولُ ابن الشجري: ((من نحو: هَلُمَّ ورُوَيْدُ ونَزالِ، لأنها أسماء نابت مناب الأفعال))[3]، وقولُ ابن مالك في ألفيته[4]:

ماناب عَنْ فِعْلٍ كَشَتَّانَ وَصَهْ وَهْوَ اسمُ فِعْلٍ، وكذا أَوَّهْ وَ مَهْ

وقول أبي حيان: ((... أن هذا من باب كلماتٍ نابت عن الفعل، فعملت عمله))[5]، وقول الأزهري: ((فإن هيهاتَ وصَهْ وأَوَّهْ نائبة عن بَعُدَ بضم العين، واسكُتْ، وأتَوَجَّعُ، على طريق اللفِّ والنشر على الترتيب، فهيهات نائبة عن

(١) ينظر في النحو العربي، نقد وتوجيه : ٤٠

(٢) مغني اللبيب :٣٧٦/٢

(٣) الأمالي الشجرية :١٣٨/٢

(٤) شرح المكودي : ١٧٤

(٥) تذكرة النحاة :١٦٩

فعل ماض ، وهو بَعُدَ ...))[1] .

وإذا كان مصطلح (النيابة) هو الشائع ذكره في هذه المسألة ـ وهو الراجح في تقديري ـ فثمةَ ألفاظ أخرى أطلقها النحويون تسامحاً في هذه المسألة ، وفي تقديري أن إطلاقها كان على سبيل القصد إلى معانيها اللغوية ، لامفاهيمها الاصطلاحية ، ومنها :

- الشَّبَه ، وقد سبق بيان ذلك.

- الاستغناء ، كقول الفارسي :((باب الأسماء التي سُمِّيَتْ بها الأفعالُ ، وهي رُوَيْدَ ونحوه ، أكثر ماتستعمل هذه الأسماء في الأمر والنهي ، لأن الأمر والنهي قد يُستغنَى عنهما ، إذا كانا للحاضر ، بدلالةِ الأحوال فيهما على الأفعال .... فكذلك استُغْنِيَ عن الأفعال بألفاظ هذه الأسماء التي سُمِّيَتْ بها))[2] .

- العِوَض ، التعويض ، فابن يعيش يذكر العِوَض مع النيابة في سياق واحد ، فيقول :((ولما كانت هذه الأسماء عوضاً عن اللفظ بالفعل ، ونائبة عنه ، أُعْمِلَتْ عملَه))[3] . والعِوَض هو اسم المعوَّض به في ظاهرة التعويض.

(١) شرح التصريح :٥١/١

(٢) المقتصد في شرح الإيضاح :٥٦٩/١ (المتن)، وينظر : المسائل العسكريات: ٨٨

(٣) شرح المفصل : ٢٩/٤

القسم الثاني

المواضع التي يُرَدُّ القول بنيابة الأسماء والحروف فيها، عن الأفعال

هناك مواضع ذكر النحويون فيها نيابة اسمٍ أو حرفٍ، عن فعلٍ، تصريحاً لا تلميحاً، وبعرض أمثلة هذه المواضع على مفهوم النيابة المحدد في هذا البحث نجد المفهومَ غيرَ جارٍ عليها، وهذا يدفعنا إلى القول بأن النحويين كانوا يطلقون لفظ (النيابة) أو ما جرى مجراه في هذه المواضع، على سبيل إرادة معناه اللغوي، لامفهومه الاصطلاحي. لذا يُرَدُّ عندي القولُ بالنيابة ـ مصطلحاً للظاهرة المدروسة ـ عن المواضع التي سأعرِضُها في هذا القسم، وتُوجَّه هذه المواضع توجيهاً ينسجم وطبيعةَ تركيب أمثلتها. وهذه المواضع هي:

١ـ نيابة حرف النداء عن فعل النداء المحذوف:

الشائع في أقوال النحويين أن المنادى مفعول به، يقول ابن بَرْهان: ((إذا قلتَ: يا حَكَمُ، قالوا: قد ناداه، كما أنك إذا صَكَكْتَهُ بعصًا قالوا: قد ضربَهُ، فبانَ أن مُخْبَرَ قولهم (ناداه) تصويتٌ، كما أن مُخْبَرَ (ضربَهُ) صكٌّ جسمٍ بجسمٍ، فالمنادى مفعولٌ، كما أن المضروب مفعولٌ به، والنداء يحلُّ في سمعه، كما أن الضرب يحلُّ في بدن المضروب، فـ (يا) هي النداء، كما أن العَرَض الخارج من العدم إلى الوجود الحالِّ في بدن زيدٍ هو الضرب))[1]

وإذا كان النحويون يُجْرون المنادى هذا المجرى، فقد اختلفوا في عامل النصب فيه، وأطلقوا غيرَ لفظٍ من الألفاظ التي هي عنوانات لمصطلحات ظواهر نحوية، في أثناء إيرادهم لمذاهبهم في عامل المنادى، وكان اختلافُهم في هذه المسألة

(١) شرح اللُّمع: ٢٧١/١.

على النحو الآتي :

أ- ناصب المنادى فعلٌ محذوف، تقديره (أدعو، أو أنادي) أو نحو ذلك، وهذا هو مذهب سيبويه والمبرد وجمهور النحويين[١]، ولكن القائلين بهذا الإعمال اضطربت أقوالهم في وصف حرف النداء :

- فقيل : إن (يا) بدل من الفعل، وعلى هذا القول سيبويه والمبردُ وغيرُهما[٢].
- وقيل : إن حرف النداء عوض من الفعل[٣]، وقيل : إنه كالعوض من الفعل[٤].
- وقيل : حرف النداء نائب عن الفعل[٥].
- وقيل : حرف النداء استُغْنِيَ عن إظهاره، لدلالة (يا) عليه[٦].

ب- ناصب المنادى هو حرف النداء، والقائلون بهذا اختلفوا في جهة إعمال حرف النداء في المفعول المذكور (المنادى) :

- فقيل : يعمل فيه النصبَ بالأصالة، ويرفع ضمير المنادى[٧]
- وقيل : يعمل فيه النصبَ ((على سبيل النيابة والعوض من الفعل))[٨] بإيراد لفظَيِ النيابة والعوض معاً، يريدون منهما مدلولاً واحداً.
- وقيل : يعمل فيه النصب على سبيل النيابة عن الفعل المحذوف، فتعمل (يا)

(١) ينظر : كتاب سيبويه : ١٤٧/١ ، المقتضب : ٢٠٢/٤ ، همع الهوامع : ١٧١/١ .

(٢) ينظر : كتاب سيبويه : ١٤٧/١ ، المقتضب : ٢٠٢/٤ ، شرح المفصل : ٤٠/٢ ، الأشباه والنظائر : ٣١١/١ .

(٣) ينظر : همع الهوامع : ١٧١/١ .

(٤) ينظر : المقتصد في شرح الإيضاح : ٧٥٤/٢ .

(٥) ينظر : شرح المقدمة المحسبة : ٢٧٤/١- ٢٧٥ ، شرح المفصل : ١٢٧/١» ٤٠/٢ ، شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير) : ٤٠٨/٢ ، تذكرة النحاة : ٦٠٢ ، الأشباه والنظائر : ٣١١/١ ، أسرار العربية : ١٢١ .

(٦) ينظر اللباب في علل البناء والإعراب : ٢٦٦/٢ .

(٧) ينظر : شرح اللمع : ٢٧١/١ .

(٨) همع الهوامع : ١٧١/١ .

بحق النيابة عن ذلك الفعل المحذوف رفعاً ونصباً[١]، وقد نسب ابنُ يعيش هذا الرأي للمبرد[٢]، ولكن ما ذكره المبرد يدل على اتباعه مذهب سيبويه القاضي بأن الفعل المحذوف هو العامل في المنادى، فيقول: ((فانتصب على أنه مفعولٌ تعدَّى إليه فعلُكَ))[٣].

- وقيل: يعمل فيه النصب على سبيل شبهه الفعلَ، من ثلاثةِ أوجهٍ[٤]

- وقيل: يعمل فيه النصب على أن (يا) وأخواتها أسماء أفعال بمعنى (أدعو)، وقد رُدَّ هذا القول بأنها ((لو كانت كذلك لتحملت الضمير، وكان يجوز إتْباعه، كما سُمِعَ في سائر أسماء الأفعال، ولاكتُفِيَ بها دون المنصوب، لأنه فضلة، ولا قائلَ بأنها تستقلُّ كلاماً))[٥] وقد نُسِبَ هذا الرأي لأبي علي الفارسي في بعض كلامه[٦].

- وقيل: يعمل فيه النصب على أن (يا) وأخواتها أفعالٌ ورُدَّ هذا القول بأنه ((كان يلزم اتصال الضمير معها، كما يتصل بسائر العوامل))[٧].

جـ- ناصب المنادى هو مافي (يا) من معنى الفعل[٨].

دـ ناصب المنادى عامل معنوي هو (القصد)، ورُدَّ بأنه لم يُعْهَدْ في عوامل النصب[٩].

وبعد عرض هذه الآراء جميعها أخلُصُ إلى أنَ الراجح في تقديري كَوْنُ

(١) ينظر: شرح اللمع: ٢٧١/١، شرح المفصل: ١٢٧/١، شرح الكافية: ١٣١/١.
(٢) ينظر: شرح المفصل: ١٢٧/١.
(٣) المقتضب: ٢٠٢/٤.
(٤) ينظر اللباب في علل البناء والإعراب: ٢٦٦/٢
(٥) همع الهوامع :١٧١/١
(٦) ينظر شرح المفصل : ١٢٧/١
(٧) همع الهوامع ١٧١/١
(٨) ينظر: شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير) :٤٠٨/٢
(٩) ينظر: همع الهوامع :١٧١/١

العامل في المنادى هو الفعل المحذوف وجوباً ـ وهذا هو قول الجمهور ـ ولكنْ أقف متحفظاً أمام الصفات التي أطلقوها على حرف النداء، إذ وصفوه بأنه (نائب، وبدل، وعوض، ومُغْنٍ) عن الفعل المحذوف:

أ ـ فالقول بأن حرف النداء نائب عن الفعل المحذوف مردودٌ بأمرين: (أولهما) أن المحذوف ليس الفعل حسبُ، وإنما الجملة كلها (الفعل والفاعل) لذا احتاط ابن يعيش لهذا، فذهب إلى أن حرف النداء نائب مناب الفعل والفاعل معاً[1]، وقول ابن يعيش مردود أيضاً بأن النائب يجب أن ينوب عن عنصر واحد من عناصر التركيب، ليأخذ شيئاً من خصائصه، أمَّا أن ينوب النائب عن جملة كاملة فهذا لا يمكن تصوره على وَفْق مفهوم النيابة المحدد في هذا البحث، فالجملة يمكن أن تكون نائبة ـ كما سيأتي في الفصل اللاحق ـ لكنْ لا ينابَ عنها البتةَ، لأنها تحتل موقعين من مواقع التركيب (مسند ومسند إليه)، يقول ابن الحاجب: ((الجمل تستعمل استعمال المفردات، ولا تُعْكَس))[2]. (وثانيهما) أن حرف النداء لو كان نائباً عن الفعل المحذوف لَلَزِمَ أن يعمل عمله، والعملُ هنا للفعل المحذوف على هذا الاختيار.

ب ـ القول بأن حرف النداء بدل من الفعل، أو مُغْنٍ عنه، مردود أيضاً، لعدم جريان مفهوم ظاهرتي الإبدال والاستغناء على أمثلة النداء، وقد سبق تحديد مفهوميهما في الفصل الثاني من الباب الأول.

جـ ـ وإذا صحَّ ظني برد النيابة والإبدال والاستغناء عن أمثلة النداء، لم يبقَ سوى القول بالتعويض، فحرف النداء إذن هو عِوَضٌ من جملة النداء المحذوفة، لا من فعل النداء وحده، والعِوَض لا وظيفةَ إعرابيةَ لهُ في سياق التركيب، وإنما يُؤتى به لإصلاح نقص طارئ في بنية الكلمة أو التركيب الجملي،

(١) ينظر: شرح المفصل: ٤٠/٢

(٢) الإيضاح في شرح المفصل: ٣٣٩/١

ولا أثر له في عناصر التركيب الأخرى الموجودة معه في السياق. فقد حل حرف النداء هنا عِوَضاً من جملة فعلية بقي بعضها ليدلَّ عليها، وهو المنادى المنصوب مفعولاً به للفعل المحذوف، الذي عُوِّض منه ـ مع فاعله ـ بحرف النداء، ولا يجوز أن يُحذَف المنادى أيضاً ـ مع كونه فضلةً جائزاً حذفها في الحكم العام للفضلات ـ لأنه إذا حذِفَ أيضاً ((لم يبق من الجملة المحذوفة شيءٌ، ولا يُعرَف المَدْعوُّ، إذ حرفُ النداء إنما يدلُّ على الدعاء، ولا يدلُّ على مدعُوٍّ مخصوص))[1].

وعلى هذا يمكنني ردُّ قول ابن مالك ـ الذي نقله السيوطي ـ بأن العرب ((لم تقدِّر أحرفَ النداء عوضاً من أدعو* وأنادي، لإجازتهم حذفها))[2] من حيثُ إنه إذا امتنع حذفُ العِوَض فحذف النائب ممتنع أيضاً ـ إن قيل بالنيابة في هذه المسألة ـ لذا يكون القول بحذفها عِوَضاً أوْلى من القول بحذفها نائبةً، لأن في النيابة إعمالاً يقوم به النائب، وحملاً لخصائص أخرى من المنوب عنه، ولا شيءَ من ذلك في العِوَض، إذْ هو أداة لإصلاح نقصٍ لفظي طارئ في عناصر التركيب.

د ـ وإذا كنتُ قد رجَّحتُ أن يكون العامل في المنادى هو الفعلَ المحذوف، و(يا) عِوَضٌ مِنْهُ، فالقول بأن (يا) نفسها هي العاملةُ النصبَ مردود عندي بما يأتي:

ـ القول بإعمالها أصالةً ردَّه ابن عصفور بأن الحرف ((إذا اختصَّ باسم واحد لايعمل فيه إلاَّ جراً، وهذا قد عمِلَ نصباً، فدلَّ على بطلان ما ذهب إليه من أن (يا) هي الناصبة مع أنها لاتختصُّ، وذلكَ أن (يا) للتنبيه في الأصل، فهي

(١) شرح المفصل :٤٠/٢

* في الأصل (أدعوا)، وأحسبه خطأً طباعياً.

(٢) الأشباه والنظائر :٣٢٢/١

غير مختصة بدخولها على الاسم والفعل والحرف))[1] .

- والقولُ بأن إعمالها على سبيل النيابة مردود بأن الحرف لاينوب عن شيء، ولا ينوب شيءٌ عنه، وهذا هو منهجي في هذا البحث ، الذي أوضحتُه من قبل في غيرِ موضعٍ
- والقول بأن إعمالها على سبيل العِوَض مردودٌ بأن العِوَضَ لا عملَ له، فهو إصلاحٌ لفظيٌّ حسبُ
- والقول بأن (يا) وأخواتها أفعال أو أسماء أفعال مردودٌ أيضاً بما نقلتُه عن النحويين من قبل.

هـ- أمَّا القول بأن الناصب هو ما في (يا) من معنى الفعل فمردودٌ بأن (يا) حرفٌ، والحروف لاتستقلُّ بنفسها في أداء المعنى، فمعانيها وظيفية ، من نوع العلاقات القائمة بين مكوِّنات السياق، وقد سبق بيانُ ذلك في غيرِ موضعٍ من هذا البحث.

و- والقول بأن الناصب عاملٌ معنويٌّ هو (القصد) مردود بما نقلتُه عن النحويين من قبلُ.

ويتفرعُ من البحث في عامل النصب في المنادى مجالانِ آخرانِ مهمَّانِ، ولكني لستُ معنيا بإطالة الوقوف عليهما، لاختصاص البحث بمسألة النيابة في هذا الموضع حسبُ: قبولاً أوردًّا، وهذانِ المجالانِ يتحدَّدانِ من الإجابةِ عن السؤالين الآتيين؟

١- هل النداء جملة ؟ وما هي، أَسميةٌ هي أم فعلية؟

٢- ما نوع جملة النداء: أَنْشَائِيَّةٌ هي أم خَبَرِيَّة؟، ففي قولك : (يا عبدالله)

(١) شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير) :٤٠٩/٢

معنى الإنشاء، أمَّا عند تقدير الأصل (أدعو عبدَ اللهِ) فالمعنى على الإخبار .

وقد أبان النحويون عن مذهبهم في هاتين المسألتين :

أولاً : النظام اللغوي عامةً هو نظام متناسق ويتسم بسمة الاطراد، فكل الجمل عند النحويين جملٌ إسناديةٌ، ولا جملةَ غير إسنادية، سواء اكتملت فيها عناصر الإسناد لفظاً أم قُدِّرَ بعضُها، لذا تأوَّل النحويون القول في الأساليب اللغوية التي لم يتحقق لها الإسناد لفظاً ومنها أسلوب النداء، فالتركيبات الأسلوبية لابُدَّ أن تؤسَّس على بِنى نحويةٍ تركيبيةٍ (إسنادية). فتركيب أسلوب النداء عند النحويين هو جملة فعلية، لأن صدرها ـ في الأصل المقدر ـ فعلٌ"[1].

ثانياً : من حيثُ دلالةُ جملة النداء على الإنشاء ، أو الإخبار ، يشيع في أقوال النحويين أن جملة النداء المستخدمة إنشائية ، لعد احتمالها التصديق والتكذيب ـ بحسب تفريقهم بين الإنشاء والخبر ـ . أما ابن هشام فيذهب إلى أن الأصل والاستخدام كليهما إنشاءان ، ولا إخبار في أيٍّ منهما، إذ يقول: ((وليس نصب المنادى بها ـ أي بِيا ـ ولا بأخواتها أحرفاً، ولابهنَّ أسماءً لأدعو متحملةً لضمير الفاعل، خلافاً لزاعمي ذلك، بل بأدعو محذوفاً لزوماً، وقولُ ابن الطراوة: النداء إنشاءٌ، وأدعو خبرٌ، سهوٌ منه، بل (أدعو) المقدر إنشاءٌ كبِعْتُ وأقسمتُ))[2] .

والراجح في تقديري أن في الأصل المقدر (أدعو) إخباراً، وفي الاستخدام إنشاءٌ، وهذا التحول من الإخبار إلى الإنشاء، هو نتيجة التحول من الأصل إلى الاستخدام، ولا مناقضَة في ذلك، فبسبب الانتقال من الأصل (أدعو) إلى

(١)ينظر : مغني اللبيب :٣٧٦/٢

(٢) مغني اللبيب :٣٧٣/٢.

الاستخدام الذي عُـوِّضَ فيه بحرف النداء من جملة (أدعو)، تحولت دلالة الجملة من الإخبار إلى الإنشاء، فهذا من نوع الجمل التي وصفها ابن القيم بأنها ((إخبارات بالنظر إلى معانيها الذهنية، إنشاءات بالنظر إلى متعلقاتها الخارجية))[1] ، فجملة النداء إخبارية بالنظر إلى أصلِها الذهني المفترَضِ، إنشائيةٌ بالنظر إلى استخدامها اللفظي. والقصد إلى الإنشاء هو من أسباب حذفِ الفعل مع فاعله، والتعويض منه بحرف النداء، يقول السيوطي: ((من المنصوب مفعولاً به بفعل لازم الإضمار بابُ المنادى، وللزوم إضماره أسبابٌ: الاستغناء بظهور معناه؛ وقصد الإنشاء ، وإظهار الفعل يوهم الإخبار؛ وكثرةُ الاستعمال؛ والتعويض منه بحرف النداء))[2] .

أما المحدثون فقد اجتهدوا في هاتين المسألتين اجتهاداً ابتعدوا فيه عن بعض الأصول التي استنبطها النحويون، أما بعضهم الآخر فقد وجَّه نقده لكلام النحويين في باب النداء من غير أن يضع البديل المناسب:

أ- الدكتور عبد الرحمن أيوب يَعُدُّ جملة النداء جملةً غير إسنادية[3]، لأن الجملة عنده نوعان: إسنادية وغير إسنادية ، أما النحويون فلم يقولوا بالثانية.

ب- ذهب آخرون من المحدثين إلى عدم العاملِ لنصب المنادى؛ وذهب آخرون إلى أن المنادى مركَّب لفظي، أو أسلوب مركَّب ليس فيه إسناد، ولا إضافة، ولا مفعولية، فهو لا يكوِّن جملةً، وأن (يا) وأخواتها ليست أحرفَ نداء، وإنما هي أحرف تنبيه؛ أما المنادى عند بعضهم فهو منادى حسبُ ، لامفعولٌ به[4]

(١) بدائع الفوائد :١١/١.

(٢) همع الهوامع :١٧١/١.

(٣) ينظر دراسات نقدية في النحو العربي :١٢٩/١.

(٤) ينظر تفصيل هذه الأقوال في : إحياء النحو :٦١ ، في النحو العربي : نقد وتوجيه :٥٢- ٥٤»٣٠١ وما بعدها، نحو التيسير: ١٢٦- ١٢٧ ، العلامة الإعرابية في الجملة :١٠٦- ١٠٧ ، الألسنية العربية :٨٣/٢، أسلوب النداء ونظرية العامل: مجلة آداب المستنصرية، ع١٩٧٤، ٤م، ص٢٩- ٣١

٢ـ النيابة عن الفعل المحذوف في التحذير والإغراء:

التحذير والإغراء ((من المعاني التي تؤدَّى بأشكال لغوية خاصة))[١] يُذكَرُ فيها اسمٌ منصوبٌ، عامله محذوف. وفي حذفه تفصيلٌ من حيثُ الوجوبُ والجوازُ سنأتي على ذكره.

وللتحذير ثلاث صور تركيبية:

الأولى: تتصدر الجملةَ فيها (إيَّا)، كقولك: إياكَ والكذبَ، وإياك من الكذب.
الثانية: يُكَّرر فيها المنصوب، نحو قولك: الكذبَ الكذبَ.
الثالثة: يُعطَفُ على المنصوب فيها بالواو، كقولك الكذبَ والخيانةَ،

وللإغراء صورتان، هما صورة التكرير وصورة العطف، نحو: الصدقَ الصدقَ، الصدقَ والأمانةَ، ولا يكون الإغراء بالصورة الأولى.

ودلالة الإغراء أو التحذير معلومة، فإذا كان الإغراء هو الحثَّ على الشيءِ خشيةَ فواته، فالتحذيرُ حثٌّ أيضاً، ولكن ليس به، وإنما هو حثٌّ على تركه[٢]

وللنحويين في هذه الصور الثلاث أقوالٌ:

الصورة الأولى:

هي أكثر صور التحذير شيوعاً واستخداماً وقد وُجِّهَ نصب (إياك) فيها على أنه معمول فعلٍ محذوفٍ وجوباً، وليس هذا الفعل متعيناً، ((بل كل ما يؤدي المعنى صحَّ تقديره))[٣]، يقول سيبويه: ((هذا باب ما جرى منه على الأمر والتحذير، وذلك قولك إذا كنت تُحَذِّرُ: إياكَ، كأنك قلتَ: إياك نحِّ، وإيَّاكَ

(١) العلامة الإعرابية في الجملة: ١٠٩

(٢) ينظر اللباب في علل البناء والإعراب: ٣٨٦/٢

(٣) حذف الفعل في الإغراء والتحذير: مجلة المجمع العلمي العراقي/م٣٦، جـ١٩٨٥، ٢م، ص١٧٣.

باعِدْ، وإياك اتَّقِ، وما أشبه ذا))[1] فـ (إياك) منصوب بفعل محذوف وجوباً كما ذكرتُ من قبل[2]، أمَّا الاسم المعطوف في نحو (إياك والكذبَ) ففي نصبه خلاف:

- قيل: إن ناصبه الفعلُ المحذوفُ العامل في (إياك)، وعندئذ يحسُنُ تقديرُ فعلٍ يتعدى إلى مفعولين[3].

- وقيل: ناصبُه فعلٌ آخر مقدَّر، ففي نحو (إياك والأسدَ) يكون تقدير الأصل: إياك باعِدْ، واحذَرِ الأسدَ، أو نحو ذلك[4] وهذا هو الراجح في تقديري

والذي يعنينا في هذه المسألة هو الفعلُ المحذوفُ وجوباً، الناصبُ (إياك)، فقد أُطلِقَ غير لفظٍ عند وصف النحويين التغيير الحادث في هذه الصورة:

- فقيل :إن (إياك) بدل من الفعل[5].
- وقيل :إن العرب اكتفت بإيَّاك عن الفعل [6].
- وقيل :إن (إياك) قد قام مقام الفعل[7]، أي : ناب عنه ، ولحكمهم بنيابته عنه جعلوا (إياك) تتحمل الضمير، يقول ابن عصفور: ((وإنما لم يظهر الفعل لأن (إياك) تتنَزَّل منزلتَه، وتتحمَّل الضمير كما يتحمَّله الفعلُ))[8].

وفي تقديري أن حذف الفعل العامل وجوباً هو الذي يُحمَلُ عليه توجيهُ هذه المسألة، فـ (إياك) ضمير من ضمائر النصب، وهو في محل نصب بالفعل المحذوف وجوباً وليس نائباً عن الفعل للآتي:

(١) كتاب سيبويه :١٣٨/١

(٢) ينظر: شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير): ٤١٠/٢، شرح الكافية الشافية: ١٣٧٧/٣، همع الهوامع: ١٦٩/١

(٣) ينظر اللباب في علل البناء والإعراب :٣٨٩/٢

(٤) ينظر: شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير) :٤١٠/٢، وهمع الهوامع :١٦٩/١

(٥) ينظر كتاب سيبويه: ١٣٨/١- ١٣٩، المسائل العضديات:٣٠

(٦) ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه :٣٤٥/١

(٧) ينظر الواضح :١٢٧

(٨) شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير) :٤١٠/٢، وينظر: حذف الفعل في الإغراء والتحذير :١٧٥، ١٧٣

أ- اختلاف طبيعة (إياك) عن طبيعة الفعل، من حيثُ نوعهما، فالأول اسم والثاني فعل، ومن حيثُ الجمود والاشتقاق، فالأول جامد والآخر مشتق، ومن حيثُ دلالةُ كلٍ منهما.

ب- عدم احتلال (إياك) موقع الفعل المحذوف، لعدم صلاحه لاحتلال هذا الموقع، إذ لايحتلُّ موقع الفعل المحذوف، وحمل شيء من خصائصه الإعرابية والنحوية والدلالية سوى أحد اثنين: المصدر المنصوب الذي فيه معنى الأمر، واسم الفعل، كما ذكرنا من قبل.

جـ- معنى التحذير المستفاد من إياك - كما يقول النحويون - هو على سبيل التلازم مع الفعل المحذوف، فذِكْرُ (إياك) يستدعي تقديرَ فعلِه العامل فيه، الذي حُذِفَ لكثرة استعمالهم إياه في الكلام - كما يقول سيبويه[1] - وليس المعنى مستفاداً من إياك نفسِها لأنْ لادلالةَ لها على معنى الفعل، فإياك في هذا الاستخدام ضمير منفصل من ضمائر النصب، بدليل اختلاف صورته، نحو: إياكَ والشرَّ، وإياكِ، وإياكما، وإياكم وإياكُنَّ، ونحوه[2]. فلو كان (إياك) نائباً عن الفعل، دالاً على معناه وزمنه، مستتراً فيه ضميرُ فاعله، ما تغيَّرَتْ صورتُه على النحو المذكور آنفاً.

الصورتان الثانية والثالثة:

وفيهما يستغنى عن ذكر المحذَّر بذكر المحذَّر منه، وعن ذكر المُغرَى بذكر المُغْرَى به، بشرط تكراره أو العطف عليه، فتقول الكذبَ الكذبَ، أي: احذر الكذبَ، وتقول: أخاك أخاك، أي: الزمْ أخاك. واللفظ الثاني في نحو هذه الأمثلة توكيد لفظي للمفعول به؛ كما تقول الكذبَ والخيانةَ، أي: احذرِ الكذبَ

(١) ينظر: كتاب سيبويه: ١٣٨/١

(٢) ينظر: شرح الكافية الشافية: ١٣٧٧/٣

والخيانةَ، ومنه قوله تعالى: ﴿ **نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا** ﴾[1].

وصورة التكراركصورة العطف في وجوب حذف الفعل[2]، يقول أبو حيان في تفسير آيةِ سورة الشمس المذكورة آنفاً: ((وقرأ الجمهور (ناقةَ اللهِ) بنصب التاء، وهو منصوب على التحذير، ممَّا يجب إضمار عامله، لأنه قد عُطِفَ عليه، فصار حكمُه بالعطف حكم المكرر، كقولكَ: الأسدَ الأسدَ))[3].

وحذف الفعل وجوباً في صورة التكرار هو مذهب أكثر النحويين، لاجميعهم، بخلاف الصورة الأولى التي أجمعوا على حذف الفعل وجوباً فيها، فقد جوَّز بعضُ النحويين إظهار العامل مع المكرر وكذا مع المعطوف[4]، أمَّا إذا لم يُكرَّر الاسمُ، ولم يُعطَفْ عليه، فيحسُنُ إظهارُ عامله[5]. وقد اختلف النحويون في علة حذف الفعل العامل:

- فقيل: جُعِل التكرار بدلاً من اللفظ بالفعل[6]
- وقيل: إن الحال والمشاهدة تغني عن ذكر الفعل[7]
- وقيل: إن أحد الاسمين كالعِوَض من اللفظ بالفعل المحذوف[8]
- كما قيل: إن أحد الاسمين قام مقام الفعل[9] أي: ناب عنه

(١) من سورة الشمس :١٣

(٢) ينظر: شرح الكافية الشافية:١٣٨٠/٣

(٣) البحر المحيط: ٤٨١/٨ـ ٤٨٢

(٤) ينظر همع الهوامع: ١٦٩/١، والملحوظ هنا أن سيبويه ذكر المكرر مع الأبواب التي يُحذف فيها الفعلُ وجوباً، (ينظر الكتاب: ١٣٨/١ـ ١٣٩) كما ذكر أمثلة منه في ((باب ما جرى من الأمر والنهي على إضمار الفعل المستعمل إظهاره)) الكتاب: ١٢٨/١.

(٥) ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه: ٣٤٦/١.

(٦) ينظر: كتاب سيبويه: ١٣٨/١ـ ١٣٩، وشرح الكافية الشافية: ١٣٨٠/٣.

(٧) ينظر: شرح عيون الإعراب: ٢٧٧.

(٨) ينظر: الأشباه والنظائر :٣١٢/١.

(٩) ينظر أسرار العربية: ١٦٨.

وقد كان حديث الأنباري في (قيام الاسم مقام الفعل) أكثر وضوحاً من غيره، إذْ يقول: ((إنْ قال قائل: ما وجهُ التكرير إذا أرادوا التحذير، نحو قولهم: (الأسدَ الأسدَ) قيلَ: لأنهم أرادوا أن يجعلوا أحد الاسمين قائماً مقام الفعل، الذي هو (احذَرْ) ولهذا إذا كُرِّرَ لم يجز إظهار الفعل، وإذا حذفوا أحد الاسمين جاز إظهارُ الفعل، فدلَّ على أن أحد الاسمين قائم مقام الفعل، فإن قيل أيُّ الاسمين أَوْلى بأن يقوم مقام الفعل؟ قيل: أَوْلى الاسمين بأن يقوم مقام الفعل هو الأول، لأن الفعل يجب أن يكون مقدَّما على الاسم الثاني، لأنه مفعول، فكذلك الاسمُ الذي يقوم مقام الفعل ينبغي أن يكون مقدَّماً عليه))[1].

وفي تقديري أن النحويين لايقصدون من (قيام الاسم مقام الفعل) مفهومَ النيابة الاصطلاحيَّ، وإنما يقصدون أن تكرار اللفظ أوالعطف عليه كان مسوِّغاً لاستحسان عدم جواز إظهار الفعل، لِطُول الكلام، فإن أُفْرِدَ اللفظُ حَسُنَ اظهارُ الفعل، وتكون دلالة الفعل مستفادة بالتقدير. فمن غير تقدير الفعل المحذوف لايمكن الاستدلالُ على معناه، ففي نحو قولك: (الطريقَ الطريقَ) يمكنك أن تغري السامع بها، فيكون التقدير: (الزمِ الطريقَ)، وربما تُحَذِّرُه من محذور في هذه الطريق، فيكون تقدير الأصل: (احذرِ الطريقَ)، واللفظ الثاني في صورة التكرار توكيد لفظي، فالمقام يدل على الفعل المحذوف، أمَّا نحو (الشرَّ الشرَّ) فالسياق يقضي بتقدير فعل التحذير، لأنني لا أُغْرِي بالشر.

ومما أستدلُّ به على أن المقصود من قولهم إن الاسم قائم مقام الفعل، ما سبق ذكرُهُ، ماجاء في قول الحريري: ((فإن كررت الاسمَ قام تكريره مقام إظهار الفعل، ولم يجز إظهاره، كقولك: الطريقَ الطريقَ، الأسدَ الأسدَ))[2]، فالذي قام مقام إظهار الفعل هو تكريرُ الاسمِ كما قال الحريري، لا الاسمُ عينُه كما قال

(١) أسرار العربية: ١٦٨.

(٢) شرح ملحة الإعراب: ١٤١

الأنباري ، وكذلك ما جاء في قول العكبري :((ودلَّ التكرير على الفعل المحذوف ، والأشبَهُ أن يكون اللفظُ الأولُ هو الدَّالَّ على الفعل))[1] .

يتضح ممَّا نقلناه أن المقصود بقيام الاسم مقام الفعل هو المعنى اللغوي لا المفهوم الاصطلاحي على النحو الذي أوضحناه من قبل ، بحيث يكون الاسم دالاً على الفعل دلالةَ تلازمٍ ، ويكون تكراره أو العطف عليه هو المسوِّغَ لوجوب حذف الفعل ، وإلاَّ فكيف يُتَصَوَّرُ أن ينوب (الأسد) في نحو (الأسدَ الأسدَ) عن الفعل (احذَرْ) بوقوعه موقعه؟ وما الخصائص النحوية والإعرابية والدلالية التي حملها (الأسد) من الفعل (احذر) إنْ سلَّمْنا بوجود النيابة؟!

٣- نيابة حروف المعاني عن الأفعال أو الجمل :

ذكر النحويون في مواضع كثيرة من كلامهم أن حروف المعاني نابت عن الأفعال حيناً ، أو عن الجمل حيناً آخر :

- نقل ابن جني عن شيخه أبي علي أنَّ الحروف دخلتِ الكلام لضرب من الاختصار ، ثم فسَّر قوله هذا بأن الحروف نابت عن جمل فيقول :((وإذا قلتَ قامَ القومُ إلاَّ زيداً ، فقد نابت إلاَّ عن (أستثني) ، وهي فعل وفاعل ، وإذا قلتَ : قامَ زيدٌ وعمروٌ ، فقد نابت الواو عن (أعطِفُ) ، وإذا قلتَ : ليت لي مالاً ، فقد نابت (ليت) عن (أتمنى) ...))[2] .
- ويقول ابن الخشاب :((الحروف موضوعة في الأصل للاختصار ، ومعانيها التي تدل عليها معاني أفعالٍ هي نائبةٌ عنها ، فـ (هل) تنوب عن (أستفهم) ، و(ما) تنوب عن قولك (أنفي) ، و(إنَّ) تنوب عن قولك (أُؤكِّدُ).))[3]
- ويعمم ابنُ يعيش القولَ في هذه المسألة ، فيذهب إلى ((أن حروفَ المعاني

(١) اللباب في علل البناء والإعراب :٣٨٩/٢

(٢) الخصائص : ٢٧٥/٢- ٢٧٦ ، وينظر كذلك : ١٨١/٣

(٣) المرتجل : ١٦٨

جُمَعَ جِيْءَ بها نيابةً عن الجمل ، ومفيدةً معناها من الإيجاز والاختصار))[1]

- أمَّا ابن مالك فيجعل النيابة عن الفعل جِنساً يشمل ألفاظاً محصورة، من بينها ((الحروف التي فيها معاني الأفعال كليتَ ولعلَّ))[2] .

والذي أذهب إليه في هذه المسألة أن حروف المعاني لاتنوب عن الأفعال ولا عن الجمل البتةَ، أمَّا لفظُ (النيابة) الذي أطلقه النحويون في هذه المسألة فكان مقصوداً منه - في تقديري - معناه اللغوي، ولم يكن إطلاقُه على سبيل العبارة الاصطلاحية ذات المفهوم الاصطلاحي المحدَّد، للآتي:

أ- إكثار النحويين من عبارةِ أن الحروف جِيْءَ بها لضرب من الاختصار، فهي تفيد معنى الجمل، إيجازاً واختصاراً، فهل تؤدي الحروف معانيَ الجُمَلِ، والجملُ تركيبٌ اسنادي ذو عناصرَ محدَّدة ، وفائدةٍ محددة هي فائدة الإسناد؟!

ب- جنوحهم في أقوالهم إلى تفسير المعنى، لا إلى بيان أصل التركيب عند الحديث في هذه المسألة، يقول ابن جني: ((... كنعَمْ ولا، لأنَّ كل واحد من هذين الحرفين نائب عن الجملة، ألاترى إلى قولك: نعم، في موضع (قد كان ذاك)، و: لا، في موضع (لم يكن ذاك).))[3]

فقوله: (قد كان ذاك) و (لم يكن ذاك) تفسير معنى، لا بيانُ أصل تركيب، وإلاَّ فكيف نتصوَّر وقوع (نعم) موقع (قد كان ذاك)، و(لا) موقع (لم يكن ذاك)؟ فهذان الحرفان اكتُفِيَ بهما عن ذكر الجملة كلها، لأنهما يأتيان جواباً عن سؤال، فالسائل يسأل: هل حدث كذا؟ فيكون الجواب: قد حدث ذاك، أو لم يحدث ذاك، فنكتفي في الإجابة عن ذلك السؤال بنعم أو بلا عن إعادة ذكرِ الجملة كلها الواردة في سياق الإجابة عن السؤال، مع أن المجيب لو قال: نعم، قد

(١) شرح المفصل: ٧/٨

(٢) شرح الكافية الشافية: ١٣٨٣/٣

(٣) الخصائص: ١٨١/٣

حدث ذاك ، أو :لا ، لم يحدث ذاك ، لكان قولُه صواباً ، وعلى ذلك لا نيابةَ لأنه لا يُجْمَعُ بين النائب والمنوب عنه معاً في التقدير ، لأنهما عنصران ، والموقع واحد ، يشغله النائب في الاستخدام ، والمنوب عنه في الأصل ، كما أوضحنا من قبل ، أي إنه لا يُجْمَعُ بين النائب والمنوب عنه في موقع واحد ، ولو تقديراً.

جـ- تعدد الألفاظ التي أطلقت في هذه المسألة ، واضطراب أقوال النحويين فيها :

- إذا كان حرفا الجواب (نعم و لا) ونحوهما نائبين عن الفعل أو عن الجملة عند ابن جني وغيره ، فهما من أشبه الحروف بالأسماء عند آخرين[(١)].

- ذكر بعض النحويين (الإغناء) بدل (النيابة) في هذه المسألة ، فابن جني الذي يتردد في خصائصه القولُ بأن الحروف نائبة عن الجمل ، يقول في بعض مواضع خصائصه : ((إذا قلتَ : ما قامَ زيدٌ فقد أغنت(ما) عن (أنفي) ، وهي جملة فعل وفاعل ، وإذا قلتَ : قام القومُ إلاَّ زيداً ، فقد نابت (إلاَّ) عن (أستثني).))[(٢)] . ويقول السيوطي : ((وباب العطف ، لأن حروفه وُضِعَتْ للإغناء عن إعادة العامل))[(٣)] فالحروف وضعت للإغناء عن إعادة العامل ، لا عن العامل نفسه ، وتأمُّلُ نحو هذه العبارات يوقفنا على أنهم لايقصدون من هذه الألفاظ مفاهيمَ اصطلاحية ، وإنما يقصدون منها معانيها اللغوية.

كما ذكروا (البدل) في هذه المسألة ، يقول السيوطي : ((حروف المعاني إنما وضِعَتْ بدلاً من الأفعال ، طلباً للاختصار))[(٤)] .

وقد وقعتُ في رسالتي للماجستير في وَهْمِ نيابة الحروف عن الجمل ، ناقلاً

(١) ينظر الأشباه والنظائر :٣٠/٣

(٢) الخصائص: ٢٧٥/٢ـ ٢٧٦

(٣) الاشباه والنظائر :٧٠/١

(٤) المرجع السابق :٧٩/١

عن النحويين بعضَ أقوالهم في هذه المسألة[1] ، إذْ لم أكن معنياً وَقتئذٍ بدراسة مفهوم (النيابة) على النحو المدروس في هذا البحث. وبعرض الأمثلة التي ذكرها النحويون في هذه المسألة ، على مفهوم النيابة المحدد في هذا البحث ، أخلُصُ إلى رَدِّ القول بنيابة حروف المعاني ـ كلِّها ـ عن الأفعال ، أو عن الجمل ، اعتماداً على ما يأتي :

أ ـ الجملة لاينوب شيء عنها البتةَ ـ كما ذكرتُ من قبل ـ ، فمن الجائز أن تنوب الجملة عن المفرد ، بوقوعها موقعه ، فتكون عندئذ ذات محل من الإعراب ، هو إعراب المفرد الذي حلَّت محلَّه ، لكنْ من غير الجائز أو الممكن أن ينوب شيء عنها ، لأنها تركيب إسنادي ، لذا يقول ابن الحاجب : ((الجمل تُسْتَعمل استعمال المفردات ، ولا تُعْكَس))[2]

ب ـ الحرف لاينوب عن الفعل البتة ، لأنَّ دلالته وظيفية ، من نوع العلاقات القائمة بين مكوِّنات السياق ، لذا ذكرتُ في غيرِ موضع ، من هذا البحث أن الحروف لاتنوب عن شيء ، ولا ينوب شيء عنها.

جـ ـ الحرف ـ عاملاً كان أم غير عاملٍ ـ لا يُتَصوَّر وجودُه مفرداً من غير مدخوله ، فكيف ينوب الحرف وحدَهُ عن الجملة المحذوفة ؟ فلعلَّ في قولك : (لعلَّ اللهَ يرحَمنا) هل يُتَصوَّرُ نيابتها وحدها عن (أتمنى) ؟ إذ إنَّ مدخول (لعلَّ) يختلف عن مدخول (أتمنى) ، كما أن مدخول (إلاَّ) يختلف عن مدخول (أستثني) ، ومدخول (ما) يختلف عن مدخول (أنفي) ، ومدخول الواو يختلف عن مدخول (أعطِفُ) ، وكذا الحالُ مع بقية حروف المعاني التي قيل إنها نائبة عن الأفعال ، أو عن الجمل.

(١) ينظر : ظاهرة الاستغناء في النحو العربي : ٦٠

(٢) الإيضاح في شرح المفصل : ٣٣٩/١.

د- حروف المعاني يؤتى بها لاختصار الكلام الطويل - وهذا ما ذكره النحويون في هذه المسألة - والاختصار والإيجاز من أهم خصائص العربية، وليس في استخدام حروف المعاني إيقاعٌ لها موقعَ فعلٍ أو جملةٍ في أصل التركيب، بالمفهوم الاصطلاحي لظاهرة النيابة:

- قولك: خرج محمد وسعيد، ليس أصله (خرجَ محمدٌ، أعطِفُ سعيداً)
- وقولك: محمد نام وقام، ليس أصله (محمد نام، أعطفُ قام)
- وقولك: لم يخرج محمدٌ ، ليس أصله (أنفي يخرجُ محمدٌ)

وعلى هذا بقية حروف المعاني، فلو كانت تلك أصولها، لجاز لنا استخدامُها على ذلك النحو من اللفظ، لأن استخدام الكلام على أصله لا يمنع منه مانع، بل هو الأَوْلى، فالحروف إذن هي وسيلة لغوية لاختصار الكلام الطويل، الذي يمكن أن يؤتى به إن لم تُوجَدْ هذه الحروفُ، وليست الحروف نائبةً عن جُمَلٍ في أصولٍ تركيبيةٍ للاستخدامات المذكورةِ الحروفُ فيها. فقولك :(جاء محمد وسعيد) أغنانا عن أن نقول :(جاء محمد، جاء سعيد)، فالواو أغنتنا عن تكرار العامل، لا عن الفعل (أعطِفُ) كما قال النحويون، مع أننا لو قلنا (جاء محمد ، جاء سعيد) لم يكن هذا القول بخطأ، ولكنَّ فيه تكراراً وإطالةً تأباها العربيةُ فجيء بالواو إيجازاً واختصاراً.

فاستخدام النحويين لفظَ (النيابة) في هذه المسألة إذن، مقصود منه معناه اللغوي، وقد عبَّر عن هذا المفهوم أحسنَ تعبير أبو البقاء العكبري، إذ يقول: ((وحروف العطف غير عاملة، لأنها لو عَمِلَتْ لَعَمِلَتْ عملاً واحداً، والواقع بعدها أعمالٌ مختلفةٌ، ولأنها غير مختصة بالأسماء، ولا بالأفعال فعُلِمَ أنها نائبة عن ذكر العامل، لا نائبة عنه في العمل))[1]. ويقول ابن عصفور في وظيفة

(١) اللباب في علل البناء والإعراب :٣٦١/٢- ٣٦٢

الحروف عامةً: ((وذلك أن الحروفَ المرادُ بها الاختصارُ، ألا ترى أنك إذا قلتَ: ما قام زيدٌ فإنه اختصارٌ لقولك: أنفي قيامَ زيد))[1]، فالعبارة الأولى إذن اختصارٌ للثانية، وليست الثانية أصلاً للأولى محوَّلاً عنه بالنيابة، ويقول الكفوي أيضاً: ((كل حرفٍ زِيْدَ في كلام العرب، فهو قائم مقام إعادة الجملة مرةً أخرى))[2].

٤- نيابة (أمَّا) عن حرف الشرط وفعل الشرط:

(أمَّا) من الحروف التي قيل بالنيابة فيها، ولكنْ مع شيء من الخلط والاضطراب في إطلاق الألفاظ، وتحديدِ أصلِ التركيبِ، وتحديدِ ماهية هذا الحرف. فالجمهور على أن (أمَّا) حرف فيه معنى الشرط أو الجزاء[3] وقد أوضح الأنباري هذا بقوله: ((أمَّا: حرفٌ فيه طرفٌ من الشرط))[4] فهي ليست حرفاً من حروف الشرط، وإنما هي حرف إخبار فيه معنى الشرط[5]، على سبيل النيابة أو التضمين كما قالوا، أما ابنُ هشام فذهب إلى أنها حرف من حروف الشرط، بدليل لزوم الفاء بعدها[6].

والقول بالنيابة في هذه المسألة جاء مُشْكِلاً فقد اختلف النحويون في إطلاق اللفظ الذي يدل على طبيعة التغيير الحاصل في السياق الواردة فيه (أمَّا)، نحو قولك: (أمَّا زيدٌ فمنطلقٌ)، وقوله تعالى: ﴿ **فَأَمَّا الذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ** ﴾[7]، كما اختلفوا في تحديد المنوب عنه: أحرف الشرط وحده، أم حرف الشرط وجملة الشرط؟ واختلفوا أيضاً في تحديد النائب: أهوَ (أمَّا) أم هو

(١) شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير) :٢/٤١٦- ٤١٧

(٢) الكليات :٥/١٤٩

(٣) ينظر: كتاب سيبويه: ٢/٣١٢، المقتضب: ٣/٢٧، اللباب: ٢/٩٦، شرح المفصل: ٩/١١

(٤) البيان في غريب إعراب القرآن :١/٦٦

(٥) ينظر: الجنى الداني: ٤٨٢، حاشية الدسوقي على المغني: ١/٥٩

(٦) ينظر :مغني اللبيب: ١/٥٦

(٧) من سورة البقرة :٢٦

(المبتدأ)؟ والأهم من ذلك اختلافُهم في أصل التركيب الذي افترضوه للعبارة المستخدمة:

- فقد قيل بنيابة (أمَّا) عن أداة الشرط (مهما) وجملة الشرط[١]، وهذا هو الشائع عندهم.
- وقيل: (أمَّا) متضمنة معنى حرف الشرط، والفعلِ المشروط له.[٢]
- وقيل: إن (أمَّا) ((أغنت عن الجملة الشرطية، وعن أداة الشرط))[٣]
- وقيل: (أمَّا) حرف بمعنى (إنْ)، وجب حذفُ شرطِها لكثرة الاستعمال، ولكونها في الأصل موضوعةً للتفصيل، والأصل: (أمَّا يكُنْ من شيءٍ فزيدٌ قائمٌ)، وقد أقيم المبتدأ (زيد) في المثال السابق مقام فعل الشرط[٤]، أي ناب عنه.
- وقيل: أمَّا ((عِوَض من الفعل، فلذلك لم تلِ الفعلَ، لأن الفعلَ لايلي الفعلَ))[٥] ، أو: هي عِوَض من أداة الشرط وفعل الشرط معاً[٦].
- قيل: المبتدأ عِوَض من فعل الشرط[٧]، وقيل: إنه كالعِوَض منه[٨].

أمَّا اختلافُهم في تحديد أصل التركيب فعلى النحو الآتي:

- الشائع عند النحويين أن قولك: (أمَّا زيدٌ فمنطلقٌ) أصلُه (مهما يكن من شيء فزيدٌ منطلقٌ)، أو: مهما يكن من أمره، أو نحو ذلك[٩]. فالفاء - في

(١) ينظر الاقتضاب :٢٨/١ ، الجنى الداني :٤٨٢

(٢) ينظر: شرح المفصل: ١١/٩ .

(٣) حاشية الدسوقي: ٥٩/١ .

(٤) ينظر: شرح الكافية: ٣٩٦/٢، وينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ق١ ، جـ١ ، ص٣٣١- ٣٣٢ .

(٥) منثور الفوائد: ٤٦- ٤٧ .

(٦) ينظر: ظاهرة التعويض في العربية: ١٢٩ .

(٧) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: ٦٦/١ .

(٨) ينظر اللباب في علل البناء والإعراب: ٩٧/٢ ، وينظر كذلك: شرح المفصل: ١١/٩ .

(٩) ينظر: كتاب سيبويه: ٣١٢/٢، المقتضب: ٢٧/٣ ، الخصائص: ٣١٣/١، الاقتضاب: ٢٨/١، منثور الفوائد: ٤٧، شرح المفصل: ١١/٩ .

الأصل- في صدر الجملة الاسمية (زيد منطلق)، وقد أُخِّرَتِ الفاءُ في الاستخدام إلى الخبر لضربٍ من إصلاح اللفظ[1].

- وقيل: الأصل في ذلك هو: ((إنْ أردتَ معرفةَ حال زيدٍ، فزيدٌ منطلقٌ، حُذِفَتْ أداةُ الشرط وفعلُ الشرط، وَأُنِيْبَتْ أمَّا منابَ ذلك))[2].

- وقيل: الأصل في نحو: أمَّا زيدٌ فقائمٌ هو ((أمَّا يكُنْ من شيءٍ فزيدٌ قائمٌ))[3]، بجعل (أمَّا) نفسها حرفاً بمعنى (إنْ)، وليست نائبة عنه، كما في القول السابق.

أمَّا الجوابُ المذكورُ- الذي أُخِّرَتْ فيه الفاءُ إلى خبر المبتدأ لضربٍ من إصلاح اللفظ، كما قالوا- فقد اختلفوا فيه أيضاً: لِمَنْ هو، أللشرط المحذوف، أم لأمَّا؟[4]:

- مذهب سيبويه أن الجواب لأمَّا المذكورة، وجوابُ الشرط محذوف، لدلالة جواب (أمَّا) عليه.

- وذهب أبو علي الفارسي في أحد قَوْليه إلى أن الجواب للشرط المحذوف، وجواب (أمَّا) محذوفٌ.

- وذهب الأخفش إلى أن الفاء وما بعدها جواب لأمَّا وللشرط معاً.

وبملاحظة هذه الخلافات الكثيرة، يصدُقُ القولُ في (أمَّا) بأنها من أغرب الحروف[5]. وبعرض هذه الخلافات على مفهوم النيابة المحدد في هذا البحث

(١) ينظر: الخصائص: ٣١٣/١، شرح المفصل: ١١/٩ .

(٢) الجنى الداني: ٤٨٢ .

(٣) شرح الكافية: ٣٩٦/٢، وينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ق١، جـ١، ص٣٣١ .

(٤) ينظر تفصيل ذلك في: الجنى الداني: ٤٨٤ .

(٥) ينظر: حاشية الدسوقي: ٥٩/١ .

أخلُصُ إلى أنَّ (أمَّا) أداةُ تفصيل[1]، محمولة على المجازاة في اشتراط الفاء في جوابها، وهي ليست نائبة عن أداة الشرط ولا عن فعل الشرط، ولانيابة في المسألةِ البتةَ، للآتي:

أ- (أمَّا) حرف، والحروف عندي لاتنوب عن شيء، ولا ينوب شيء عنها، لعدم استقلالها بالمعنى وحدها، فمعناها - كبقية الحروف- معنى وظيفي، من نوع العلاقات القائمة بين مكوِّنات السياق.

ب- الأصل الذي ذكره النحويون، هو من قبيل تفسير المعنى، لابيان أصل التركيب، يقول الرضي: ((وأمَّا تفسير سيبويه لقولهم: أما زيدٌ فقائمٌ، بمهما يكن من شيء، فزيدٌ قائمٌ، فليس لأن (أمَّا) بمعنى (مهما)، وكيف وهذه حرف، ومهما اسم، بل قصده إلى المعنى البحت، لأن معنى (مهما يكن من شيء فزيدٌ قائمٌ): إنْ كان شيءٌ فزيدٌ قائمٌ، أي: هو قائمٌ البتةَ))[2].

جـ- النيابة بمفهومها الاصطلاحي، هي إحلال عنصرفي الاستخدام محلَّ عنصر آخر محذوف من أصل التركيب، فيأخذ النائب شيئاً من خصائص المنوب عنه وأحكامه، فإنْ كان الأصل: (مهما يكن من شيء فزيدٌ منطلقٌ) فالمحذوف هو (مهما يكن من شيء) أي الأداة وجملة الشرط، فهل نتصور نيابةَ أداةٍ مفردةٍ عن أداةٍ وجملةٍ بالمفهوم المحدد للنيابة؟ لذا يقول الدكتور إبراهيم السامرائي في تفسير النحويين لأصل هذا النوع من الاستخدامات: ((وهذا التفسير من (غرائبهم) الكثيرة الاعتباطية))[3].

د- ما الذي يمنع من أن نقول: إن (أمَّا) أداة تفصيل فيها معنى الجزاء، لذا استحقَّتِ الفاءَ في جوابها، وما بعدها مبتدأٌ؟ من غير تكلُّفِ تقديرِ فعلٍ محذوفٍ،

(١) ينظر: مغني اللبيب: ٥٦/١.

(٢) شرح الكافية: ٣٩٦/٢، وينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ق١، جـ١، ص٣٣٠.

(٣) النحو العربي، نقد وبناء: ١٢٠.

ومن غير تكلُّف القول بنيابة شيء عن الفعل ممَّا اضطربت أقوالهم في تحديده.

فإن اعتُرِضَ بأن أداة الشرط يجب أن يليها الفعلُ، فالجواب أنَّ (أمَّا) ليست من أدوات الشرط، وإنما فيها شيء من معنى المجازاة، فهي شبيهة بأدوات الشرط، أو هي كما قال الأنباري: ((أمَّا حرفٌ فيه طرفٌ من الشرط))[1]، وليس المعنى الشبيه بالمجازاة في (أمَّا) كالمجازاة التي في أدوات الشرط، لأن الأخيرة يكون الشرط فيها سبباً للجواب، أو كالسبب، ويكون الجواب مسبَّباً عن الشرط، نحو إنْ نجحتَ أكرمتُكَ، وإنْ زرتَني زُرْتُكَ. وليس الأمر على هذا النحو في (أمَّا) إذْ هي حرفُ تفصيل يُلْمَحُ فيه الجزاءُ، فهي مثل (لولا) التي فيها معنى الشرط، ويتلوها المبتدأ، لا الفعلُ.

فإنْ قيل: كيف تكون الفاء داخلةً على الخبر، فتكون بذلك فاصلةً بين المبتدأ وخبره، أو بين العامل ومعموله، إذا كان ما قبل الفاء معمولاً لما بعدها، إذِ الفاءُ مانعةٌ من إعمال ما بعدها في ما قبلها؟ قلتُ: إذا كانت (أمَّا) محمولة على الجزاء وليست من أدواته، فاقتضاء الفاء في جوابها من قبيل الحمل على اقتضاء الشرط للفاء في الجواب، لذا جاز أن يُفْصَلَ بها بين المبتدأ وخبره، فهي مثل الفاء التي تزاد بين المبتدأ ـ الذي فيه معنى العموم ـ وخبره، كقولك: الذي يأتيني فله درهمٌ، ومنه قوله تعالى: ﴿ **إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلْءُ الأَرْضِ ذَهَبًا** ﴾[2]، لأن في التفصيل عموماً. ويقوِّي ما أذهبُ إليه إعمالُ ما بعد الفاء في ما قبلها، نحو قوله تعالى: ﴿ **فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلاَ تَقْهَرْ** ﴾[3]، وكذا قولهم: (أمَّا زيداً فأنا ضاربٌ)[4]. والفاءُ الرابطةُ في جواب الشرط لاتكون كذلك.

(١) البيان في غريب إعراب القرآن: ٦٦/١.

(٢) من سورة آل عمران: ٩١.

(٣) من سورة الضحى: ٩.

(٤) البيان في غريب إعراب القرآن: ٦٦/١.

هـ- ولأنَّ (أمَّا) ليست من أدوات الشرط نجد أن جوابها ليس منفصلاً عن مدخولها فجوابها جزء من التفصيل الذي تقوم الفاء بالربط بين أجزائه، فما بعدَ الفاءِ (جوابُ أمَّأ) إمَّا خبرٌ للمبتدأ الذي يقع بعد (أمَّا) كقولك: أمَّا زيدٌ فمنطلقٌ، وإمّا عامل في ما بعد (أمَّا) نصباً على المفعول به كما في آية سورة الضحى السابقة، وإمّا عامل في شبه الجملة المعلَّق به، كقوله تعالى: ﴿ **وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ** ﴾[1].

و- ومِمَّا يُضْعِفُ القولَ بنيابة (أمَّا) عن أداة الشرط، أو عنها وعن الفعل، ويُثبِتُ أن إطلاقهم لفظ (النيابة) كان بقصد ملاحظة معناه اللغوي، لا مفهومه الاصطلاحي، اختلافُهم في الجواب المذكور: فالذين قالوا إن الجواب لأمَّا عدُّوا جواب الشرط محذوفاً، والذين قالوا إن الجواب للشرط المحذوف عدُّوا جوابَ (أمَّا) محذوفاً، أو عدُّوا الجواب لهما معاً كما يقول الأخفش. فإذا كانت (أمَّا) نائبة عن (مهما) فلِمَ نبحث عن جوابٍ لها، وعن جوابٍ للشرط المقدر؟ إذِ النائب يحمل من المنوب عنه إعمالَه في مكوِّنات السياق الأخرى إنْ كان عاملاً في الأصل.

٥- نيابة (لا) عن فعل الشرط:

نقل السيوطي عن أبي حيان ردَّهُ قولَ شيخيه ابنِ عصفور والآمدي: إنه لايجوز حذفُ فعلِ الشرط في الكلام، أو حذفُه مع الجواب، إلاَّ بشرط تعويض (لا) من المحذوف، نحو: اضربْ زيداً إنْ أساءَ، وإلاَّ فلا، ذاكراً في معرضِ ردِّه قولَهما، أنَّ (لا) ((نائبة وليست عوضاً من الفعل، لأنه يجوز الجمع بينهما، تقول: اضربْ زيداً إنْ أساءَ، وإنْ لا يُسِئْ فلا تَضْرِبْه، ولو كان تعويضاً لما جاز الجمعُ بينهما))[2]، وعلى هذا الاستخدام قولُ الأحوص[3]:

(١) من سورة الضحى: ١١.

(٢) الأشباه والنظائر: ٣٠٦/١.

(٣) الأمالي الشجرية: ٣٤١/١، همع الهوامع: ٦٢/٢، وهو في شعر الأحوص، ، ص١٨٤، بروايةِ:
فَطَلِّقْها فلستَ لها بأَهْلٍ وإلاَّ شَقَّ مَفْرَقَكَ الحسامُ

فَطَلِّقْها فلستَ لها بكُفْءٍ وإلاَّ يَعْلُ مَفْرَقَكَ الحُسامُ

وردُّ أبي حيان التعويضَ عن هذا الموضع صحيحٌ في نظري، لأن فعل الشرط إذا حُذِفَ لا يُعوَّض منه إلاَّ (ما)، من ذلك ما نقله سيبويه من قول العرب: (افعَلْ هذا إمَّا لا)، والتقدير: افعَلُ هذا إنْ كنتَ لاتفعل غيرَهُ[1].

ومن هذا قول الراجز[2]:

أَمْرَعَتِ الأَرْضُ لَوَ انَّ مالا لَوَ انَّ نُوْقاً لَكِ أَوْجِمالا
أَوْ ثَلَّةً مِنْ غَنَمٍ إمَّا لا

والتقدير: إنْ كنتِ لاتجدينَ غيرَها ...

ولكنَّ إحالةَ أبي حيان المثالَ الذي جاءت فيه (إنْ) الشرطية مدغمةً في (لا) على النيابة مردودةٌ أيضاً ـ في تقديري ـ بما يأتي:

أ ـ إذا كان العوض لايجتمع مع المعوض ـ وهو الأساس الذي ردَّ عليه أبو حيان التعويض عن هذا الموضع ـ فالنائب أيضاً لايجتمع مع المنوب عنه، فقد اجتمع فعلُ الشرط مع (لا) في التقدير: وإنْ لايسِئْ...، وإنْ لاتطلِّقْها يَعْلُ مفرقك الحسامُ.

بل إن اجتماع العِوَض والمعوَّض مستكرَهٌ وليس مستحيلاً، فقد اجتمعا في قول الشاعر الذي عُدَّ من الضرورة[3]:

إنِّي إذا ما حَدَثٌ أَلَمَّا أَقُولُ يا اللّهُمَّ يا اللّهُمَّا

(١) ينظر: كتاب سيبويه: ١٤٨/١.

(٢) هذا رجز مجهول القائل، وهو في: شواهد التوضيح والتصحيح: ٢٣٣، وهمع الهوامع: ١٢٢/١، وحاشية الصبان: ٢٤٥/١ (المتن). وينظر: معجم شواهد النحو الشعرية: ٧٤٩ (الشاهد رقم ٣٥٥٠).

(٣) النوادر: ١٦٥، والمقتضب: ٢٤٢/٤ (وفيه دعوتُ بدلَ أقولُ)، والأمالي الشجرية: ١٠٣/٢، والإنصاف: ١٩١/١، والخزانة: ٢٩٥/٢. وقد نُسِب هذا البيت إلى غير شاعر: ينظر الخزانة: ٢٩٥/٢ـ ٢٩٦، ومعجم شواهد النحو الشعرية: ٧٥٨، الشاهد رقم ٣٦٠٧، فهو منسوب إلى أبي خِراش الهذلي وموجود في ملحق شرح أشعار الهذليين: ١٣٤٦/٣ (وفيه لـممٌ بدل حدثٌ) ومنسوب إلى أمية بن أبي الصلت، وقد أخلَّ به ديوانه.

وفي قول الشاعر الذي رواه الفراء[1] :

وَما عَلَيْكِ أَنْ تَقُولي كُلَّما صَلَّيْتِ أَو سَبَّحْتِ يا اللّهُمَّ ما
اُرْدُدْ عَلَيْنَا شَيْخَنَا مُسَلَّما

فقد عُدَّ اجتماع (يا) مع الميم المشددة من قبيل الجمع بين العِوَضين ـ إذ (يا) عوض من فعل النداء، والميم عوض من حرف النداء ـ وهذا أقلُّ كراهةً من اجتماع العوَض والمعوَّض، فقد نقل السيوطي عن ابن النحاس في (التعليقة) قوله: ((ولا يُكْرَهُ الجمعُ بين العِوَضين، كما يُكْرَهُ الجمعُ بين العِوَض والمعوَّض))[2] . فالجمع بين العوض والمعوض مستكرَه، وما جاء منه حُمِل على الضرورة، أمَّا الجمع بين النائب والمنوب عنه فغيرُ ممكن البتةَ لأنهما كليهما يحتلان موقعاً واحداً، أحدهما يحتله في الأصل، والآخر في الاستخدام. فإذا كان ردُّ القول بالتعويض عن هذه المسألة من الصواب، فردُّ القول بالنيابة عنها هو الصوابُ عينُه.

ب ـ (لا) حرفٌ، والحرف لاينوب عن شيء البتة للسبب الذي ذكرناه من قبل.

جـ ـ النيابة بوصفها إحلالاً لعنصرٍ في موقع عنصر آخر ليحمل منه بعض خصائصه، غيرُ متصوَّرةٍ البتةَ في هذه المسألة، فما الذي يمكن أن يحمله الحرف (لا) من خصائص فعل الشرط؟

د ـ يُحمَلُ هذا المثال ونحوُه على حذف فعل الشرط، من غير قولٍ بالنيابة ولا بالتعويض، فقد ذكر النحويون أنه ((يجوز حَذْفُ ما عُلِمَ من شرطٍ إنْ كانت الأداة (إنْ) حال كونها مقرونة بلا النافية))[3] ، وهذا المثال ونحوه جارٍ على هذه الإجازة.

(١) معاني القرآن للفراء: ٢٠٣/١ ، وهو في الخزانة: ٢٩٦/٢ .

(٢) الأشباه والنظائر: ٣٢٠/١ .

(٣) شرح التصريح على التوضيح: ٢٥٢/٢ .

٦ـ نيابة (لولا) الامتناعية عن الفعل:

جرى ذِكْرُ النيابة عند حديث النحويين في الاسم المرفوع بعد (لولا)، في نحو قوله تعالى: ﴿ **وَلَوْلاَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ مَا زَكَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ أَبَدًا** ﴾[١]، فقد قيل في بعض أقوال النحويين إن الاسم المرفوع بعد (لولا) رُفِعَ بها نفسِها، لنيابتها منابَ فعلٍ محذوف، ويُنسَب هذا القول إلى الكوفيين، ولكن الناقلين اختلفوا: فقيل: إنه قول الفراء[٢]؛ وقيل: حكاه الفراء عن بعض الكوفيين[٣]؛ وقيل: إن الفراء حكاه عن بعض الكوفيين، ولكنه ردَّه بأنك تقول: لولا زيدٌ لاعمروٌ لأتيتُكَ، ولا يُعطَفُ بـ (لا) بعد النفي[٤].

فمذهب الفراء أن المرفوع بعد (لولا) مرفوعٌ بها نفسِها أصالةً لانيابةً عن فعل محذوف، وهذا هو المشهور في ما نُقِلَ عنه[٥]. لذا نقل الشيخ ياسين عن الزرقاني نقلَه عن الدماميني قولَه في نيابةِ (لولا) عن الفعل المحذوف، الذي نسبه بعضُهم إلى الفراء، أو نُسِبَتْ إلى الفراء حكايتُه: ((وهذا القول لم أرَهُ إلى الآن))[٦].

والذين نقلوا عن الفراء هذا القول، اختلفوا في نقلهم عنه تقديرَ الفعل المحذوف في نحو (لولا زيدٌ لفعلتُ)، فقيل: (لولم يُوْجَدْ)[٧]، وقيل: (لو انعدَمَ)[٨]. وقيل: (لولم يمنعني)[٩].

---

(١) من سورة النور: ٢١.

(٢) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد: ٢١٢/١.

(٣) ينظر: شرح التصريح: ٢٦٣/٢.

(٤) ينظر: الجنى الداني: ٥٤٤، وحاشية ياسين: ٢٦٣/٢.

(٥) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد: ٢١٢/١، الجنى الداني: ٥٤٤، شرح التصريح: ٢٦٣/٢.

(٦) حاشية ياسين: ٢٦٣/٢.

(٧) ينظر: الجنى الداني: ٥٤٤.

(٨) ينظر: المرجع نفسه.

(٩) ينظر: ائتلاف النصرة: ١٦٥.

وللكوفيين في هذه المسألة قولٌ آخَرُ منسوب للكسائي، هو أن المرفوع بعد (لولا)، مرفوعٌ بفعل محذوف تقديره (وُجِدَ)، ونحوه، من غير قولٍ بالنيابة. أمَّا جمهور البصريين فرفعُه عندهم على الابتداء، ثم اختلفوا في تقدير الخبر اختلافاً كبيراً[1].

والقول المنسوب إلى الفراء ـ إنْ صحت نسبتُه إليه، أو حكايتُه عن آخرين ـ مردودٌ بأن (لولا) حرف، ولا يمكن للحرف أن ينوب عن فعل، بالمفهوم الاصطلاحي للنيابة الذي يأخذ به النائبُ شيئاً من خصائص المنوب عنه بعد احتلاله موقعه؛ أما قولهم في تقدير الأصل: إنه (لولم يُوْجَدْ، لولم يمنعني، لو انعدم) فهذا تفسير معنى، لا بيانُ أصل تركيب، لاستخدامهم (لو) في التقدير، وليس (لولا) مع أنهما مختلفتان لفظاً ودلالةً ووظيفةً، فـ (لو) حرف امتناع لامتناع، و (لولا) حرف امتناع لوجود، كما يختلف مدخولهما، فـ (لو) تدخل على الأفعال، و (لولا) مختصة بالدخول على الأسماء.

٧ـ نيابة المصدر الذي توافرت له شروط الإعمال، عن الفعل:

قسَّم النحويون المصدر الذي يعمل عملَ الفعل على قسمين: المصدر النائب عن الفعل، والمصدر المنحلّ لحرف مصدري والفعل[2]، وقد سبق القولُ في المصدر النائب عن الفعل، أمَّا المنحلُّ لحرف مصدري والفعل فيُقَّدر بأنْ والفعل، أو (ما) والفعل، فأنْ تُوصَل بالماضي والمستقبل، وتُوصَل (ما) بالماضي وبفعلِ الحال[3].

والذي يعنينا في النوع الثاني أن النحويين صرَّحوا بأنه نائب عن (أنْ) والفعل:

---

(١) ينظر التفصيل في: الإنصاف، المسألة العاشرة: ١/٤٩ـ ٥٢؛ البسيط في شرح جمل الزجاجي: ١/٥٩٣ـ ٥٩٥، ارتشاف الضرب: ٢/٣١؛ الجنى الداني: ٥٤٣ـ ٥٤٤؛ المساعد على تسهيل الفوائد: ١/٢٠٨ـ ٢١٢، ائتلاف النصرة: ١٦٤ـ ١٦٥.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب: ٣/١٧٠ وما بعدها.

(٣) ينظر: المرجع السابق: ٣/١٧٢ـ ١٧٣.

- يقول ابن أبي الربيع: ((وإنما المصدر الذي لايصح أن يعمل❖، المصدرُ النائبُ منابَ أنْ والفعل، وأمَّا المصدر النائب منابَ الفعل فيعمل فيما قبله، كما يعمل فيما بعده))[1].

- ويقول الأزهري: ((كما أنه إذا ناب عن (أنْ والفعل) تدخل عليه العوامل اللفظية، فتؤثِّر فيه، تقول في الرفع: أعجبني ضربُ زيدٍ، وفي النصب: كرهتُ ضربَ عمروٍ، وفي الخفض: عجبتُ من ضربِه))[2].

وفي تقديري أن المصدر الذي توافرت له شروط الإعمال بصحَّةِ حَلِّهِ إلى حرف مصدري وفعل، لاينوب عن الحرف المصدري والفعل، فهذا ضابطٌ لإعمال المصدر، يجري على مستوى التقدير حسبُ، وليس (أنْ والفعل) أو (ما والفعل) أصلاً للمصدر المستخدم، بوصف النيابة إحلالاً لعنصرٍ في الاستخدام محلَّ عنصر آخر مسقَطٍ من الأصل، فالحرف المصدري وصلته ينوب عن المصدر الصريح - كما سنذكر في الفصل اللاحق- ولاينوب المصدر الصريح في الاستخدام عن الحرف المصدري وصلته، لأن الأصل هو عدم التركيب، لذا يقول ياسين في حاشيته، معلقاً على قول الأزهري المذكور آنفاً: ((أمَّا قولُه (ضرباً) في: ضرباً زيداً فإنه مثال صحيح للمصدر النائب عن الفعل، وأمَّا الأمثلة الثلاثة فإن المصدر فيها لم يَنُبْ عن الفعل، والمطلوب تمثيلُ المصدرِ النائبِ عن الفعل، ويكون مع ذلك متأثراً بالعامل، أي: في حالةِ نيابةٍ عن الفعل، والأمثلة الثلاثة التي ذكرها، المصدرُ فيها متأثرٌ❖❖ بالعامل، لكنه ليس بنائب عن الفعل، فذِكْرُها وَهْمٌ عجيبٌ منه رحمَهُ اللهُ))[3].

❖ يقصد: لايصح أن يعمل في ما قبله، أمَّا المصدر النائب عن الفعل فيعمل في ما قبله.

(١) البسيط في شرح جمل الزجاجي: ٦٢٦/٢.

(٢) شرح التصريح: ٥١/١.

❖❖ في النص (متأثراً) بالنصب، وأحسبه خطأ طباعياً، والصواب ما أثبتُّه في المتن.

(٣) حاشية ياسين على شرح التصريح: ٥١/١.

٨ـ نيابة الأوصاف المشتقة عن الأفعال:

هناك وصفان مشتقان يعملان كعمل الفعل، لشبههما به، هما اسم الفاعل واسم المفعول، ويعمل كعمل اسم الفاعل ما أشبَهَ اسمَ الفاعل من الأوصاف المشتقة، وهي: الصفة المشتقة وأمثلة المبالغة واسم التفضيل.

والعلة المطَّردة لعمل هذه الأوصاف المشتقة هي (شبه الفعل)، أو (شِبْهُ ما أَشْبَهَ الفعلَ)، ولكن النحويين صرَّحوا في بعض الأحيان بأن هذه الأوصاف تعمل لنيابتها عن الفعل، فابن مالك يجعل (النائبَ عن الفعل) جنساً يشمل أمثلة محصورة، من بينها: اسما الفاعل والمفعول والصفة المشبهة[١]، أمَّا ابنُ عصفور فيذكر أن أمثلة المبالغة تعمل عملَ اسم الفاعل ((لوقوعها موقعه))[٢].

والراجح في تقديري أن هذه الأوصاف العاملة لاتعمل عمل الفعل لنيابتها عنه، وإنما يعمل بعضها لأنه يشبه الفعل (اسم الفاعل، واسم المفعول)؛ ويعمل بعضها الآخر لأنه يشبه ما أشبه الفعلَ (الصفة المشبهة، وأمثلة المبالغة، واسم التفضيل)، لعدم جريان مفهوم النيابة المحدد في هذا البحث على أمثة هذه المسألة، وقد سبق الحديثُ في ذلك، وبيانُ خلطِ النحويين فيها بين الشبه والنيابة علةً للإعمال[٣].

٩ـ نيابة المبتدأ عن الفعل:

يقول الدكتور فاضل السامرائي: ((قد يُعْدَلُ من الجملة الفعلية إلى الاسمية، لقصد الدلالة على الثبوت، ويكون المبتدأ نائباً منابَ الفعل، ولانعني أنه ينوب عنه في عمله، وإنما ينوب عنه في معناه، أو يشبهه في معناه، إلاَّ في الدلالة على الحدوث، فإنه يدل على الثبوت، والفعل يدل على الحدوث،

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية: ١٣٨٣/٣.
(٢) المقرَّب: ١٤٢.
(٣) ينظر: ص ١٥٠ـ ١٥٣ من هذا البحث.

تقول:

أحمَدُ اللهَ ـ الحمدُ للهِ

غفر اللهُ لك ـ مغفرةٌ لك

رضي اللهُ عنك ـ رضوانُ اللهِ عليك))[1].

وفي تقديري أن أستاذنا الفاضل لم يكن يقصد بقوله (ويكون المبتدأ نائباً مناب الفعل) وقوعَ المبتدأ موقعاً ليس له على سبيل الأصالة، ولم يقصد النيابةَ بمفهومها الاصطلاحي، وإنما قصد المعنى اللغوي لهذه اللفظة بدليل جعله نيابةَ المبتدأ ـ بحسب قوله ـ من حيث المعنى باستثناء الدلالة على الحدوث في هذا المعنى نفسه، ونفى عنه النيابة عن الفعل في العمل، وهل يكون العنصر نائباً ولم يعمل عملَ المنوب عنه باحتلاله موقعه؟ وكذلك قوله: (وإنما ينوب عنه في معناه، أو يشبهه في معناه) فالنيابة والشبه هما شيء واحد في هذا السياق.

أمَّا النيابةُ بمفهومها الاصطلاحي المحدد في هذا البحث فمردودةٌ عن هذا الموضع للآتي:

أ ـ المبتدأ في الأمثلة الثلاثة ليس محوَّلاً عن فعل في الأصل، فليس (أحمدُ اللهَ) أصلاً لِـ (الحمدُ للهِ) وكذا بقية الأمثلة الأخرى، ولم يقصد أستاذنا الفاضل بالعدول من الجملة الفعلية إلى الاسمية العدولَ من أصلٍ إلى استخدامٍ، وإنما قصدُه ـ كما يبدو لي ـ أن مُنْشِئَ اللغة يمكن أن يستخدم الجملةَ المصدَّرة باسم للدلالة على الثبوت، لأنَّ استخدام الجملة المصدرة بفعل تدل على الحدوث والتجدد.

ب ـ لايجري على هذا الموضع مفهومُ النيابة المحدد في هذا البحث، بوصفها إسقاطاً لعنصر من الأصل وإحلال عنصر آخر محله في الاستخدام، ليحمل

(١) معاني النحو: ١٩٧/١.

النائب شيئاً من خصائص المنوب عنه الإعمالية أو الدلالية أو النحوية الإعرابية.

جـ- لايُتَصوَّر أن ينوب المبتدأ عن الفعل وحدَهُ، فالنائب عن الفعل يجب أن يستتر فيه الضمير، كما في أسماء الأفعال والمصدر النائب عن الفعل، وهنا لا يمكننا تحميل المبتدأ ضمير الفعل، لأنه لايعمل عملَ الفعل، وهذا هو ذكره أستاذنا الفاضل أيضاً.

١٠- نيابة الخبر عن الفعل:

ذكر الدكتور فاضل السامرائي أيضاً أن الخبر قد ينوب عن الفعل، كما ينوب المبتدأ عنه - بحسب قوله- في نحو: صبرٌ جميلٌ، سمعٌ وطاعةٌ[١]، والنيابة في هذه المسألة تجري على النحو الآتي - بحسب قوله- .

الفعل	المصدر النائب عن فعله	المصدر النائب عن فعله مخبراً عنه
اصبِرْ صبراً جميلاً	صبراً جميلاً	صبرٌ جميلٌ
أُطيعُكَ	طاعةً لك	طاعةٌ لك. ونحو ذلك[٢].

فالمصادر المرفوعة على هذا النحو أخبارٌ لمبتدآتٍ محذوفة وجوباً، وقد ذكر بعضُ النحويين أن أصلَ هذه المصادر النصبُ بفعل محذوف وجوباً، ثم قُصِدَ الثبوت والدوام من هذه المصادر، فرفعوها، وجعلوها أخباراً عن مبتدآتٍ محذوفة وجوباً، حملاً للرفع على النصب[٣].

فهؤلاء النحويون يجعلون أصلَ المصدرِ المرفوعِ المصدرَ المنصوبَ، والمصدرُ المنصوبُ أصلُه الفعلُ الذي ناب المصدرُ المنصوبُ منابَهُ، أي يُجْرُون هذا على حدِّ

(١) ينظر: معاني النحو: ٢١٢/١ .

(٢) ينظر: المرجع نفسه.

(٣) ينظر: شرح التصريح: ١٧٧/١ .

النيابة المزدوجة، وقد أوضح ابنُ هشام هذه المسألة عند حديثه في قول الشاعر:[1]

شَكا إِلَيَّ جَمَلِي طُوْلَ السُّرَى صَبْرٌ جميلٌ ، فَكِلانا مُبْتَلَى

فيقول: ((وأنيب المصدرُ عن الفعل، ثُم رُفِعَ....والأصل في هذا أيضاً: اصبِرْ، ثم: صبراً، ثم صبرٌ، بتقدير: شأنُكَ صبرٌ، ويروى: (صبراً) بالنصب، و (قليلاً) بدل (جميلاً).))[2].

وفي تقديري أن النيابة عن الفعل في حالِ رفع المصدر، مردودةٌ بما يأتي:

أ- لاينوب المصدر عن الفعل إلاَّ في حال الأمر حسبُ، فيكون المصدر منصوباً عندئذ - كما ذكرتُ من قبل- والأمر غير مستفاد من حال الرفع، لأنَّ في ذلك إخباراً، والمصدر خبر لمبتدأ محذوف وجوباً، والسياق فيه تقدير الإخبار، وقد رددتُ من قبلُ النيابةَ في حال الإخبار مع المصدر المنصوب، بَلْهَ المصدرِ المرفوع.

ب- المصدر في حال النصب ناب عن فعله المحذوف وجوباً، فحمل من خصائصه دلالته على الزمن، وعلى الطلب بالأمر، وإعمالَه في مكوِّنات السياق الأخرى، فاستتر في المصدر ضميرُ الفاعل، وإذا كان الفعلُ متعدياً نصب المصدرُ المفعولَ به على سبيل النيابة أيضاً. فإذا قضينا بأن المصدر المرفوع ناب عن المصدرِ المنصوبِ النائبِ عن الفعل فماذا حمل المرفوعُ من هذه الخصائص التي ذكرنا حَمْلَ المنصوبِ إياها من الفعل ؟! إنه لم يحمل شيئاً منها، فلا دلالةَ فيه على الزمن، ولا على الطلب بالأمر، ولم يعملِ العملَ الذي كان المصدر يعمله بالنيابة عن الفعل.

فالقول بالنيابة في هذه المسألة مردود - في تقديري- والمصدر المرفوع ليس

(١) تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد: ٢٠٦، والبيت في كتاب سيبويه: ١٦٢/١، براوية (يشكو) بدل (شكا).
(٢) تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد: ٢٠٦- ٢٠٧.

محوَّلاً عن شيء، وإنما حُذِفَ من جملةِ الأصلِ المبتدأُ، فالتغيير كالآتي:

شأنُكَ صبرٌ جميلٌ ← ∅ صبرٌ جميلٌ.

الفصل الثالث

ما ينوب عن الاسم من الأفعال والحروف والجمل

- نيابة الجملة عن الاسم المفرد (الجمل التي لها محل من الإعراب)
- النيابة عن الاسم المفرد في باب (الحكاية)
- النيابة في مسألة (عطف الاسم على الفعل) و(عطف الفعل على الاسم)
- النيابة في مسألة (وقوع الفعل موقع المصدر)
- نيابة الحرف المصدري مع صلته عن المصدر الصريح
- نيابة بعض الحروف عن الأسماء
- المواضع التي يُرَدُّ القولُ بنيابة غير الاسم عن الاسم فيها:
  - نيابة شبه الجملة عن متعلَّقِها المحذوف وجوباً
  - نيابة (ال) عن الضمير، وعن الاسم الظاهر

-١-

نيابة الجملة عن الاسم المفرد
(الجمل التي لها محلٌّ من الإعراب)

كان حظ الجملة في دراسة النحويين قليلاً جداً، بل لم يتعرضوا لها- كما يقول الدكتور المخزومي- ((إلاَّ حين يريدون أن يبحثوا في موضوع آخر، ولم يُعْنَوْا بالبحث فيها إلاَّ في ثنايا الفصول والأبواب، ولم يشيروا إليها إلاَّ حين يضطرون إلى الإشارة إليها، حين يعرضون للخبر الجملة، والنعت الجملة، والحال الجملة...))[(١)].

ومن الثابت في الدراسة النحوية أن مفهوم الجملة كان ملتبساً بمفهوم الكلام، فمن النحويين مَنْ سوَّى بينهما، ومنهم مَنْ فرَّق بينهما[(٢)]، كما كان الحديث في (الجملة) :مصطلحاً ومفهوماً، موزَّعاً بين النحويين وعلماء الأصول وعلماء المعاني، فلكلٍ منهم مجال جرى الحديث في الجملة من خلاله[(٣)].

وقد ذهب الدكتور محمد الحمصي إلى أن مصطلح (الجملة) مستحدَث بعد الخليل وسيبويه، وربما كان الفراء (ت ٢٠٧هـ) أقدم مَن استعمل هذا المصطلح، كما استعمله من القدماء المازنيُّ (ت٢٤٩هـ) أيضاً. أمَّا البحث في مصطلح (الجملة) فقد كان شائعاً في مطلع القرن الرابع للهجرة، وقد كان أبو علي الفارسي (ت٣٧٧هـ) أَلْهَجَ نحويٍّ القرن الرابع بهذا المصطلح، وأكثرهم نظراً فيه، أما

(١) في النحو العربي، نقد وتوجيه :٣٣- ٣٤.

(٢) ينظر: الأشباه والنظائر :٦/٤- ٩، العلامة الإعرابية في الجملة :١٧ وما بعدها.

(٣) ينظر: البحث النحوي عند الأصوليين :١٣- ١٤، ٢٤٣- ٢٥٣، الجملة بين النحو والمعاني :١- ٤ (رسالة دكتوراه).

النحويون المتقدمون على أبي علي فلا يكادون يلتفتون إلى مبحث الجملة[١].

والشائع بين النحويين أن الجملة نوعان: اسمية وفعلية، ويحدد نوعَ الجملة اللفظُ المتصدِّرُ، اسماً كان أم فعلاً، ملفوظاً به أم مقدراً، يقول ابن هشام: ((والجملة عبارة عن الفعل وفاعله، كقام زيدٌ؛ والمبتدأ وخبره، كزيدٌ قائمٌ؛ وما كان بمنزلة أحدهما، نحو: ضُرِبَ اللِّصُّ، وأقائمٌ الزيدان، وكان زيدٌ قائماً، وظننتُه قائماً))[٢]. ويُلحَظ مِنْ هذا التقسيم أن المكوِّن الأساس في الجملة هو (المرفوع) يقول ابن السِّيد: ((فإن الجمل المفيدة تتركب من المرفوعات، من غير أن تحتاج إلى منصوب، ولا مجرور، كقولك: (قام زيدٌ) و(عبدُ اللهِ خارجٌ)، ولا تتركب جملة مفيدة من منصوبات ولا مجرورات، حتى يكون في الجملة مرفوعٌ تعتمد عليه الجملةُ، ويقع الإسنادُ إليه، ولأجل هذا رُفِع المفعولُ الذي لم يُسَمَّ فاعلُه عند عدم الفاعل، إلاَّ أن يكون المنصوب أو المجرور في تأويل المرفوع، كقولك: (إنَّ زيداً في الدار) و(ما يأتي من رجلٍ).))[٣].

وهذا التقسيم الثنائي هو اختياري في هذا البحث، وهو الذي سيكون عليه اعتمادي في دراسة إعراب الجمل التي يضطلع بها هذا المبحث، وللجملة على هذا الاعتبار ثلاثة عناصر، لا تكون الجملةُ إلاَّ بوجودها كلِّها، لفظاً أو تقديراً، وهي:[٤]

١ـ المسند إليه: (المبتدأ، وما حُمِل على أن أصله مبتدأ؛ الفاعل؛ النائب عن الفاعل)

٢ـ المسند: (الخبر، الفعل وما ينوب عن الفعل في عمله)

(١) ينظر: الجملة بين النحو والمعاني: ١ـ ٢، وينظر تفصيلُ القول في مصطلح (الجملة): نشأةً، ودلالةً، ومقوماتٍ، في: المدخل إلى دراسة النحو العربي: ١٣/٢ وما بعدها.

(٢) مغني اللبيب: ٣٧٤/٢.

(٣) الحلل في إصلاح الخلل: ١٤٤.

(٤) ينظر: العلامة الإعرابية في الجملة: ٢٤ـ ٢٥.

٣ـ الإسناد: وهو عنصر معنوي، والإسناد هو الرابطة التي تربط طَرَفَيِ الإسناد، يقول الإستراباذي: ((وذلك لأن أحد أجزاء الكلام هو الحكم، أي الإسناد الذي هو رابطةٌ، ولا بُدَّ له من طرفينِ: مسند ومسند إليه))[١].

وقد زاد ابنُ هشام نوعاً ثالثاً من أنواع الجملة، سمَّاه الجملة الظرفية، وهي المصدَّرة بظرف أو جار ومجرور، نحو: أعندك زيدٌ؟ أفي الدار عمروٌ؟ ولا يسلم هذا القسمُ إلاَّ إذا قدَّرْنا المرفوع فاعلاً بالظرف والجار والمجرور، لا بالاستقرار المحذوف، ولا مبتدأ مخبراً عنه بهما[٢]. وفي تقديري أن هذا النوع محمول على الجملة الاسمية، بجعل المرفوع المؤخر مبتدأً مخبراً عنه بالاستقرار المحذوفِ، المعلَّقِ به الظرفُ، والجارُّ والمجرور، وهذا هو مذهب الجمهور.

ونقل ابن هشام عن الزمخشري زيادته نوعاً رابعاً هو الجملة الشرطية، وردَّه ابنُ هشام، جاعلاً إياه من قبيل الجملة الفعلية[٣]، وفي تقديري أن هذا التركيب ليس قسماً جديداً من أقسام الجمل- كما نُقِل عن الزمخشري- وليس من قبيل الجملة الفعلية- كما يقول ابن هشام- وإنما هو من قبيل الأساليب التركيبية المؤلَّفة من غيرِ جملةٍ، فأسلوب الشرط نحو (إنْ قام محمدٌ قمتُ) مكون من جملتين مكتملتي الإسناد، كل منهما جملة تامة في ذاتها (قام محمدٌ، قمتُ) وعندما أُلِّفَ بينهما بأداة الشرط أصبحتا جزءاً من أسلوب تركيبي ذي دلالةٍ أسلوبية جديدة، هو أسلوب الشرط، غدت فيه الجملة الأولى سبباً للثانية أو كالسبب، فأسلوب الشرط- إذن- كلامٌ، وليس جملة بالمفهوم الاصطلاحي للجملة، لأن الكلام أعمُّ من الجملة[٤]، ومثل ذلك يقال في أسلوب القسم، نحو: واللهِ لأقومَنَّ، يقول ابن هشام: ((صور تأليف الكلام ستٌّ، وذلك لأنه

(١) شرح الكافية: ٨/١.
(٢) ينظر: مغني اللبيب: ٣٧٦/٢.
(٣) ينظر: المرجع نفسه.
(٤) ينظر: دراسات نقدية في النحو العربي: ١٢٥/١.

يتألف من اسمين، أو من فعل واسم، أو من جملتين، أو من فعل واسمين، أو من فعل وثلاثة أسماء، أو من فعل وأربعة أسماء.... وأمَّا ائتلافه من جملتين فله صورتان أيضاً: إحداهما جملتا الشرط والجزاء، نحو إنْ قام زيدٌ قمتُ، والثانية جملتا القسم وجوابه، نحو: أحلِفُ باللهِ لَزيدٌ قائمٌ))[1].

وقد زاد المحدثون أنواعاً أخرى من الجمل، وهي تُرَدُّ في تقديري إلى النوعين الرئيسين (الجملة الاسمية والجملة الفعلية) بضربٍ من التأويل، ومن أهمها: الجملة الوصفية، في نحو قولك: أقائمٌ زيدٌ[2]، وهي من نوع الجمل الإسنادية التامة عندهم، والجمل الموجزة، والجمل غيرالإسنادية[3]، والجملة ذات الطرف الواحد[4]، نحو: تعالَ، صَهْ، لا، نعم، ويدخل معظمها في الجمل غير الإسنادية، إذِ الجملُ عندهم إسناديةٌ وغيرُ إسنادية.

ما ذكرتُه من قبلُ يمثل مجالاً خصباً لدراسة الجملة دراسةً نحوية معمَّقة، تتناول الجملةَ: شكلاً وتركيباً ودلالةً، إذ إن الجملة هي مجالُ البحثِ الرئيسُ في الدراسة النحوية[5]، بوصفها- أي الدراسة النحوية- دراسةَ تركيبِ الكلام، وعلاقةِ كل جزء من أجزاء التركيب بالأجزاء الأخرى. ولكني في هذا البحث مَعْنِيٌّ بجهةِ النيابة في دراسة الجملة، لذا سأدع القول في هذه الأشياء، وسيكون الحديث مقتصراً على مسألة النيابة حسبُ في دراسة الجملة.

وَجْهُ النيابة في دراسةِ الجملة:

الأصل في استخدام الجملة أن تستقلَّ بنفسها[6]، لأنها تركيب إسنادي كما

(١) شرح قطر الندى: ٢١ (بحاشية السجاعي).
(٢) ينظر: العلامة الإعرابية في الجملة: ٨٤- ٨٧.
(٣) يُنظَر: المرجع السابق: ٨٧ وما بعدها، ودراسات نقدية في النحو العربي: ٢٩/١.
(٤) ينظر: أصول النحو العربي: ٢١٧- ٢٢٠.
(٥) ينظر: المرجع السابق: ٢١٧، وينظر كذلك: المدخل إلى دراسة النحو العربي: ١١/٢- ١٣.
(٦) ينظر: المرتجل: ٣٤٠، ارتشاف الضرب: ٣٧٥/٢.

ذكرنا من قبل، أمَّا الكلمة المفردة فلا تستقلُّ بنفسها، أي: لا تكون كلاماً ذا فائدة يحسُنُ السكوتُ عليه، إلاَّ أن الجملة قد تقع موقع المفرد((فتكون كغير المستقل، ويُحكَم عليها بإعرابٍ في موضعها، بحسب إعراب المفرد الذي وقعت موقعه))[1].

هذا هو الأصل في الاستخدام، أمَّا الأصل في الإعراب فللمفرد، اسماً كان أم فعلاً مضارعاً، لأنه كلمة واحدة، يمكنها أن تظهر على آخرها حركاتُ الإعراب، أو تُقدَّر، أما الجملة فلا أصلَ للإعراب فيها بوصفها تركيباً إسنادياً، فيستحيل أن تظهر حركات إعراب للجملة وهي مركّبة من لفظين (مسند ومسند إليه)، كما يستحيل أن تُقدَّر لها حركات إعرابٍ، أما الإعراب المُجْرى على أجزاء الجملة، لفظاً أو تقديراً، فهو خاصٌّ بمكوِّنات الجملة منفردةً، ولا علاقةَ لذلك الإعراب بالجملة مركَّبةً من هذين الجزأين[2]، فأصل الجملة إذن((أن لا يكون لها موضع من الإعراب، إنما هو- أي الإعراب- لوقوعه موقع المفرد، والأصل في الجملة أن تكون مستقلة، لا تُقدَّر بمفرد))[3].

نخلص من هذا إلى أن الجملة- بوصفها تركيباً إسنادياً- قد تقع في السياق موقعَ لفظٍ مفرد ذي إعراب مخصوص، فيُحكَم لموضعها بالمحل الإعرابي المقتضى للمفرد الذي وقعت الجملةُ موقعَهُ، وهذا هو وجهُ النيابة في دراسة الجملة، ومن أقوال النحويين في هذه النيابة:

- قول ابن جني: ((... أن بين المفرد والجملة أشباهاً، منها: وقوع الجملة موقع المفرد، في الصفة والخبر والحال...))[4]
- قول ابن يعيش: ((اعلم أن الجملة تكون خبراً للمبتدأ، كما يكون المفرد، إلاَّ

(١) المرتجل: ٣٤٠.

(٢) ينظر: إعراب الجمل وأشباه الجمل: ٣١.

(٣) ارتشاف الضرب: ٣٧٥/٢، وينظر: الأشباه والنظائر: ٣٥/٣.

(٤) الخصائص: ١٨١/٣.

أنها إذا وقعت خبراً كانت نائبة عن المفرد، واقعةً موقعَه، ولذلك يُحكَم على موضعها بالرفع، على معنى أنه لو وقع المفرد الذي هو الأصل موقعها، لكانَ مرفوعاً))[1].

- قول ابن أبي الربيع: ((... أن الخبر إذا كان جملة لم يَجِئْ على الأصل، ويكون ذلك على وجهين: أحدهما: أن تكون الجملة وُضِعَتْ موضعَ المفرد، ومثال ذلك: زيدٌ ضربْته، فضربتُه في موضع (مضروب)، وكان الأصل: زيدٌ مضروبٌ لي، فوُضِعَ هذا موضعَهُ))[2].

لذا، تكون الجمل من حيثُ الحكمُ على موضعها بالإعراب أو عدمه، على نوعين:

١- جمل لا محلَّ لها من الإعراب، وهي التي لا تحلُّ محلَّ المفرد، يقول ابن هشام: ((الجمل لا محل لها من الإعراب، وهي سبع، وبدأنا بها لأنها لم تحلَّ محلَّ المفرد، وذلك هو الأصل في الجمل))[3].

٢- جملٌ لها محلٌّ من الإعراب، ❖ وهي التي حلَّتْ محلَّ المفرد المسقط من الأصل، نائبةً عنه، فيُحكَم بالإعراب لموضعها، وهو الإعراب الذي يقتضيه الاسمُ الذي حلَّتِ الجملةُ محلَّه بعد إسقاطه من الأصل.

والغاية من إعراب الجمل ((هي تحديدُ موقعِها من الكلام، وصلةِ كلٍ منها بما قبلها وما بعدها منه))[4]، فدراسة إعراب الجمل يدخل في صُلْبِ الدراسة

---

(١) شرح المفصل: ٨٨/١.

(٢) البسيط في شرح جمل الزجاجي: ٥٥٣/١- ٥٥٤.

(٣) مغني اللبيب: ٣٨٢/٢.

❖ سمَّاها برجشتراسر (الجملة المعمول فيها). ينظر: التطور النحوي ص١٨١. وفي تقديري أن تسميتها بالجمل التي لها محل من الإعراب أَوْلى، لأن هذه الجمل غير معمول فيها هي نفسِها- بوصفها تركيباً إسنادياً- وإنما يُحكَم بالإعراب للموضع الذي حلَّتِ الجملةُ فيه، وهو محلُّ المفرد المسقط من الأصل، الذي حلَّتْ محلَّه الجملةُ نائبةً عنه، في الاستخدام.

(٤) إعراب الجمل وأشباه الجمل: ٣٣.

النحوية، التي تُعنَى بتركيب الكلام، وتحديد علاقة كل عنصر من عناصر الكلام بالعناصر الأخرى، مؤثراً فيها- فيكون عاملاً- أو متأثراً بها- فيكون معمولاً- بل إن((الوظيفة الأساسية للنحو تدور حول ما يتصل بالجملة ونظمها، بَدْءاً من تحديد مفهومها، وتحليل مقوماتها، وتوضيح خصائصها، والكشف عن أنماطها، وضبط صورها، وانتهاءً بتقنين هذا كله في شكل قواعد تهدي إلى فهم وتفسير، ما أثر منها))[1]. وليس الأمر- في تقديري- على النحو الذي جنح إليه بعض المحدثين، الذين دعَوْا إلى إبعاد إعراب الجمل من الدراسة النحوية، أو من مستوى النحو في الدراسة الألسنية[2].

وربما اعتُرِضَ على القول بالأصالة والفرعية في إعراب الجمل باختلاف دلالة السياق بين كل من المثالين (زيد قائم، زيد يقوم) ونحو ذلك، فالدكتور عفيف دمشقية يصف قول النحويين إن الأصل في الإخبار أن يكون بالمفرد، بأنه((لا يرتكز إلى أي سند علمي، ما دام المتكلم بالخيار في أنْ يُخْبِرَ عمَّا ابتدأ به كلامه بما شاء من وحدات كلامية، مدفوعاً بعوامل عدةٍ))[3]. لذا ينبغي أن نذكر هنا أن قولنا بوقوع الجملة موقع المفرد، نعني به وقوعها موقعه في سياق التركيب، نائبةً عنه في إجراء حكم الموقع الإعرابي عليها، وليس معنى هذا أن الأصلَ- الذي كان فيه المفرد محتلاً مكانه- والاستخدامَ الذي حلت فيه الجملةُ محلَّ المفردِ، سواءٌ من حيثُ الدلالةُ، فـ (زيدٌ قائمٌ)- وهو الأصل- ليس بالمعنى نفسه لقولنا: (زيدٌ يقوم)، يقول الجرجاني: ((ولا ينبغي أن يغرَّكَ أنَّا إذا تكلَّمْنا في مسائل المبتدأ والخبر قدَّرْنا الفعلَ على هذا النحو تقديرَ الاسم، كما نقول في (زيدٌ يقوم) إنه في موضع (زيدٌ قائم)، فإن ذلك لا يقتضي أن يستوي المعنى فيه استواءً لا يكون من بعده افتراقٌ، فإنهما لو استويا هذا الاستواءَ لم يكن أحدهما فعلاً،

(١) المدخل إلى دراسة النحو العربي: ١٢/٢.

(٢) ينظر: فنون التقعيد و علوم الألسنية: ٢٦٢.

(٣) خطى متعثرة على طريق تجديد النحو العربي: ١٦٨.

والآخر اسماً، بل كان ينبغي أن يكونا جميعاً فعلين، أو يكونا اسمين))[1]، فالإخبار بالاسم فيه دلالةٌ على ثبوت المعنى للمخبر عنه، أمَّا الإخبار بالفعل ففيه دلالة على تجدد المعنى وحدوثه[2]، فيكون التحول من الأصل الاسمي إلى الاستخدام الفعلي- بإحلال الجملة الفعلية محل المفرد- من الأسباب الداعية إلى هذه النيابة، للدلالة على معنى تجدد المعنى وحدوثه.

وربما كان وضعُ الجملة موضع المفرد لضرب من التوكيد، ففي قولك: (زيدٌ ضربتُه) توكيدٌ ليس موجوداً في قولك: (زيدٌ مضروبٌ) وهو الأصل، ووجهُ التوكيد - كما يقول ابن أبي الربيع- ((أن زيداً ذكرتَه ظاهراً ومضمراً، فهو آكَدُ من أن تقول: ضربتُ زيداً، وزيدٌ مضروبٌ لي، ومثال ذلك: عَمْروٌ❖ أكرمتُه، ومحمد عظَّمتُه، وما أشبه ذلك))[3] وعلى ذلك يمكن القول: إن العدول عن الأصل، إلى وضع الجملة موضع المفرد لايكون إلاَّ لتحقيق شيء من الأغراض العامة التي سبق ذكرها، أو الأغراض الخاصة بالموضع نفسه، كالقصد إلى تجدد الصفة، والتوكيد، أو التفصيل، أو الاتساع، أو نحو ذلك مما سبق عرضه في الفصل الأول من الباب الأول، عند الحديث في أغراض النيابة.

ما صيغةُ المفرد الذي تَحُلُّ الجملةُ محلَّه:

المفرد الذي تحل الجملة محله، نائبة عنه، لا يكون إلاَّ أحد شيئين:

١- الوصف المشتق:

تقدر الجملة باسم الفاعل، أو اسم المفعول، أو الصفة المشبهة[4]، في معظم

(١) دلائل الإعجاز: ١٧٧.

(٢) ينظر: المرجع السابق: ١٧٤- ١٧٧.

❖ في الأصل (عمرٌ) بتنوين الرفع من غير واو زائدة، والصواب زيادة هذه الواو كما اثبتُّها في المتن، على النحو الشائع في رسم (عمرو) في حال رفعها وجرِّها.

(٣) البسيط في شرح جمل الزجاجي: ٥٥٤/١.

(٤) ينظر: إعراب الجمل وأشباه الجمل: ١٣٠.

المواضع المحمولة على نيابة الجملة عن المفرد. فمن تقديرها باسم الفاعل قوله تعالى: ﴿ **وَجَاءُوا أَبَاهُمْ عِشَاءً يَبْكُونَ** ﴾[1]، فيبكون واقعة موقع (باكِيْنَ). ومن تقديرها باسم المفعول قوله تعالى: ﴿ **إِنَّ الَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ الْغَافِلاَتِ الْمُؤْمِنَاتِ لُعِنُوا فِي الدُّنْيَا وَالآَخِرَةِ** ﴾[2] فلُعِنُوا واقعة موقع (ملعونون). ومن تقديرها بالصفة المشبهة قوله تعالى: ﴿ **فَمَنْ تَبِعَ هُدَايَ فَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ** ﴾[3] فيحزنون واقعة موقع (حَزِينُونَ)، وسيأتي بيانُ كل لفظٍ في المواضع التي سنجعلها للجمل التي لا محل لها من الإعراب.

٢ـ المصدر:

تُقدَّر الجملة بالمصدر إذا وقعت موقعه، من غير تقدير حرف مصدري، في موضع واحد حسبُ، هو موضع المضاف إليه، كقوله تعالى: ﴿ **وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ حِينَ تَقُومُ** ﴾[4]، فتقوم تُقدَّر بمصدر من فعلها، فتقدير الأصل (حينَ قيامك)؛ وقوله تعالى: ﴿ **اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ** ﴾[5]، والأصل: (حيثُ جَعْلِ رسالته)، وقد قيل بنيابة الجملة عن المصدر في مواضع أخرى غير هذا الموضع الذي يُقِرُّه البحثُ[6]، وسيتم الحديثُ في هذه المواضع لاحقاً، ففي القول بالنيابة عن المصدر نظرٌ.

وهنا تنبغي الإشارة إلى مسألتين:

الأولى: لا تحلُّ الجملة نائبةً عن غير ما ذُكِرَ من الأوصاف المشتقة، والمصدر، أما القول بوقوعها موقع الفعل في موضع الجزم، ففيه نظرٌ سأعرضه في

(١) من سورة يوسف: ١٦.

(٢) من سورة النور: ٢٢.

(٣) من سورة البقرة: ٣٨.

(٤) من سورة الطور: ٤٨.

(٥) من سورة الأنعام: ١٢٤.

(٦) ينظر: إعراب الجمل وأشباه الجمل: ١٣٠.

السطور اللاحقة.

الثانية: الجملة المحكية لا تُؤوَّل بمفرد معيَّن، كالمواضع الأخرى التي يُقدَّر فيها مفردٌ من لفظ الحدث المشتملِ عليه الجملةُ النائبةُ، مع كونها- أي الجملة المحكية- ذات محل من الإعراب، ((لأنها تردُ كالكلمة الواحدة بمنزلة المفرد، يراد لفظُها لا معناها، فلا تقتضي التأويل، فهي غالباً ما تقع في موقع مفرد محذوف بعد القول، أو ما يقوم مقامه، فيكون لها محلُّه الإعرابي، دون تأويل، لأن المحذوف قد يقوم مقامه في الإعراب ما يحل محلَّه))[1] وسيكون لحكاية الجمل مبحث مستقل في هذا الفصل، ويُحمَل على هذه المسألة أيضاً الجملُ المعلَّقةُ أفعالُها عن العمل لفظاً، إذْ ليس اللفظُ المحمولُ على وقوع الجملة موقعَه معيَّناً، وإنما هو مقدَّر في أصل مفترَض، كما سأذكر بعد قليل.

أقسام الجملِ التي لها محلٌّ من الإعراب، وعِدَّتُها:

قسَّم أبو حيان الجمل التي لها محل من الإعراب بحسب إعراب الاسم الواقعة هي موقعه، رفعاً ونصباً وجراً وجزماً، اتفاقاً واختلافاً، فبلغت عدَّتُها عنده ثلاثين جملة[2].

وقسَّمها ابن هشام بحسب الموضع التركيبي للاسم الواقعة هي موقعه، وعِدَّتُها عنده سبع جمل، هي المشهورة عند جمهور النحويين، زاد عليهما جملتين ذكر بعض النحويين قيامهما مقام المفرد. وهذا هو التقسيم الذي سأسلكه في هذا المبحث، لأنه أكثر اختصاراً من التقسيم السابق، ولجريانه على الموقع التركيبي للمفرد المحذوف من الأصل، وهذا هو الذي سأركَنُ إليه عند مناقشة هذه المواضع، وبيان نوع المفرد الذي حلت الجملة محلَّه، بوصف النيابة إسقاطاً لأحد عناصر التركيب من الأصل، وإحلال غيره محلَّه، آخِذاً منه بعض خصائصه،

(١) إعراب الجمل وأشباه الجمل: ١٣١.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب: ٣٧٥/٢- ٣٧٦، الأشباه والنظائر: ٣٨/٣- ٤٤.

ومنها موقعه الإعرابي.

أمَّا علماء البيان فقد ضيَّقوا دائرة البحث في الجمل الواقعة موقع المفرد، فاقتصروا منها على ثلاثٍ: الواقعة خبراً، وصفةً، وحالاً[1].

وسيكون الحديث الآتي في الجمل التي لها محل من الإعراب، موزَّعاً على القسمين الآتيين:

١ـ الجمل التي لها محل من الإعراب عند أكثر النحويين، وهي التي ذكرها ابن هشام في المغني، وجمعها آخرون نظماً، وعدَّتُها سبعُ جمل[2]، وفي فروع بعض هذه الجمل اختلافاتٌ ستُذكَرُ في مواضعها.

٢ـ الجمل المختلَف في أنَّ لها محلاً من الإعراب، إذ قال إنَّ لها محلاً من الإعراب بعضُ النحويين ولم يشتهر ذلك عند أكثرهم، وقد ذكر ابن هشام اثنتين منها، سأَزيدُ عليهما جملاً أخرى وقفتُ على قولِ بعض النحويين إن لها محلاً من الإعراب.

أولاً: الجمل التي لها محل من الإعراب عند أكثر النحويين:

١ـ الجملة الواقعة موقع الخبر:

تقع هذه الجملة موقع وصف مشتق مرفوع في بابَي المبتدأ وإنَّ الناسخة، كقولك: زيدٌ نام أخوه، إن زيداً أبوه غنيٌّ، فهما في تقدير الأصل: زيدٌ نائمُ الأخِ، إنَّ زيداً غنيٌّ الأبِ. وتقع هذه الجملة موقع وصف مشتق منصوب في بابَيْ (كان وكاد)، نحو: كان محمدٌ يلعب، كاد المطر ينزلُ، في تقدير: كان محمدٌ لاعباً، كاد المطرُ نازلاً، مع ملاحظةِ أن الأصل في باب (كاد) مرفوضٌ إظهارُه في الاستخدام،

(١) ينظر: إعراب الجمل وأشباه الجمل: ١٣٢.

(٢) ينظر: مغني اللبيب، الباب الثاني: ٤١٠/٢ وما بعدها. وينظر ما قيل في هذه الجمل من نظمٍ مختصٍ بعِدَّتِها وتسمياتها في: الأشباه والنظائر: ٣٥/٣، ٤٤، ٤٥.

وإنما جاء القول بالنيابة فيها طرداً للباب على سَنَنٍ واحد، وقد سُمِعَ مجـيء الخبر اسماً مفرداً على الأصل في باب (كاد)، في شواهدَ معروفةٍ في بابها.

ويذكر ابنُ يعيش أنَّ الذي يدل على أنَّ المفرد أصل، والجملة فرع عليه في الإخبار أمران: ((أحدهما أن المفرد بسيط، والجملة مركَّب، والبسيط أولُ، والمركبُ ثانٍ، فإذا استقلَّ المعنى بالاسم المفرد، ثم وقعت الجملةُ موقعَ الاسم، فالمفرد هو الأصل، والجملة فرعٌ عليه؛ والأمر الثاني أن المبتدأ نظير الفاعل في الإخبار عنهما، والخبر فيهما هو الجزء المستفاد، فكما أن الفعل مفرد فكذلك خبرُ المبتدأ مفرد))[1].

والذي تقع الجملة موقعه في موضع الخبر هو(الوصف المشتق) كما ذكرنا، فإن قُدِّر موقع الجملة مصدرٌ، فالأمر على خلافِ ذلك، ففي قول جرير:[2]

نَفاكَ الأَغَرُّ ابْنُ عَبْدِ العَزِيزِ وَحَقُّكَ تُنْفَى مِنَ المَسْجِدِ

ليست جملة (تُنْفَى) في محل رفع خبر المبتدأ (حقُّكَ)، لأنها مؤولة بالمصدر (وحقُّكَ النَّفْيُ) فهي- إذن- صلة لموصول حرفي مقدَّر (أن تُنْفَى)، وسنعرض هذه المسألة في المبحث الخاص بوقوع الفعل موقع المصدر.

وقد شرط النحويون لجملة الخبر شروطاً[3]، واختلفوا في تعيين جملة الخبر حين يُخْبَرُ عن اسم الشرط المعرب مبتدأً، نحو قولك: مَنْ يعملْ خيراً يُجْزَ خيراً[4].

---

(١) شرح المفصل: ٨٨/١.

(٢) الخصائص: ٤٣٦/٢، وشرح الفصيح: ٢٢٢، والخزانة: ٥٧٦/٨، والبيت في ديوان جرير: ٨٤٢/٢، برواية (بحقك تُنْفَى)، وبها يسقط موضع الاستشهاد بالبيت.

(٣) يُنظَر: شرح التصريح: ١٦٢/١ وما بعدها.

(٤) ينظر تفصيل ذلك في: إعراب الجمل وأشباه الجمل: ١٤١- ١٤٨، المنهل: ١٩- ٢٢، وتُنظَر مناقشتي لتعيين خبر المبتدأ (مَنْ) الشرطية ونحوها، وتعيين خبر المبتدأ المتلوِّ بتركيب شرطي نحو: محمدٌ إنْ يجتهدْ ينجحْ، أو بتركيب قسم نحو: محمدٌ واللهِ لأُكْرِمَنَّهُ، أو بتركيب شرطي وقسمي نحو: محمدٌ واللهِ إنْ ينجح لأُكْرِمَنَّهُ، في: ظاهرة الاستغناء في النحو العربي: ١٠٩- ١٢٩.

٢ـ الجملة الواقعة موقع الحال:

تقع هذه الجملة موقع وصف مشتق منصوب، فيُحكَم على موضعها بالنصب، كقوله تعالى: ﴿ **وَجَاءُوا أَبَاهُمْ عِشَاءً يَبْكُونَ** ﴾[١]، أي: باكينَ، وقوله تعالى: ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى** ﴾[٢]، أي: سكارى، ومن ذلك قولهم: جاءني زيدٌ تُقادُ الجنائبُ بين يديه، وتقدير الأصل: ((جاءني زيد مَقُودةً بين يديه الجنائبُ، أو: مقودةً الجنائبُ بين يديه))[٣].

وتقع جملة الحال بعد المعارف أو النكرات المخصوصة❖، على أن يكون فيها ضمير يرجع إلى صاحب الحال، أو تسبق بواو الحال، أمَّا إذا وقعت بعد أداة الحصر (إلاَّ) فهي حالٌ، سواء أسُبِقَتْ بمعرفة أم سُبِقَتْ بنكرة، فمن النكرة قوله تعالى: ﴿ **وما أَهْلَكْنا مِنْ قَرْيَةٍ إلاَّ لَهَا مُنْذِرُونَ** ﴾[٤]، ومن المعرفة قوله تعالى: ﴿ **وَما كُنَّا مُهْلِكي القُرى إلاَّ وَأَهْلُها ظالِمُون** ﴾[٥]. وفي هذه الجملة تفصيلٌ، من حيثُ شروطهُا، ومواضعُها، وأحكامُها، والفرقُ بينها وبين المعترِضة التي لا محلَّ لها[٦].

٣ـ الجملةُ الواقعةُ موقعَ المفعولِ به:

محلُّ هذه الجملة النصبُ، لأنها تقع موقع لفظٍ منصوب في سياق التركيب، وتقع الجملةُ موقعَ المفعول به ـ كما ذكر النحويون ـ في ثلاثة مواضع:[٧]

---

(١) من سورة يوسف: ١٦.

(٢) من سورة النساء: ٤٣.

(٣) المرتجل: ٣٤٣.

❖ تُخصَّص النكرة بإضافةٍ إلى نكرة، أو بوصفٍ، أو بإدخال (ال) الجنسية عليها.

(٤) من سورة الشعراء: ٢٠٨.

(٥) من سورة القصص: ٥٩.

(٦) يُنظَر تفصيل ذلك في: مغني اللبيب: ٣٩٥/٢ـ ٣٩٩، ٤١٠ـ ٤١١، إعراب الجمل: ١٧٨ـ ١٨٨، التأويل النحوي في القرآن الكريم: ٩٣٥ـ ٩٧٠.

(٧) ينظر: مغني اللبيب: ٤١٢/٢ـ ٤١٩، إعراب الجمل: ١٥٧ـ ١٧٨، التأويل النحوي في القرآن الكريم: ٩٠٥/٢ـ ٩٣٤.

أ- أن تكون الجملة محكية بالقول، أو مُرادِفِه:*

فمن المحكية بلفظ القول قوله تعالى: ﴿ **قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللهِ** ﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿ **وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ آمَنَّا باللهِ وبِاليومِ الآخِرِ** ﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿ **ثُمَّ يَقُولُونَ هذا مِنْ عِنْدِ اللهِ** ﴾[3]. وفي إعراب هذه الجملة قولان:

- هي في موقع المفعول به، فهي في محل نصب، وهذا هو مذهب الجمهور.
- هي في موقع المفعول المطلق المبيِّن للنوع، كالقرفصاء في قولهم: (قعد القرفصاءَ).

والراجح في تقديري مذهبُ الجمهور((إذْ يصحُّ أن يُخبَر عن الجملة بأنها مقولة، كما يُخبَر عن (زيد) من (ضربتُ زيداً) بأنه مضروب، بخلاف (القرفصاء) في المثال، فلا يصح أن يُخبَر عنها بأنها مقعودة، لأنها نفس القعود، وأمَّا تسمية النحويين الكلامَ قولاً فكتسميتهم إياه لفظاً، وإنما الحقيقة أنه مقول وملفوظ))[4].

أمَّا المحكية بما رادف القول من الألفاظ فمشروطة بعدم اقترانها بحرف تفسير، نحو (أيْ، أنْ)، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ **وَوَصَّى بِهَا إِبْراهيمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يا بَنِيَّ إِنَّ اللهَ اصْطَفَى لَكُمُ الدِّيْنَ** ﴾[5]، وقوله تعالى: ﴿ **وَنادى نُوْحٌ ابْنَهُ وكانَ فِي مَعْزِلٍ يا بُنَيَّ ارْكَبْ مَعَنا** ﴾[6]. وهذه الجملة في محل نصب اتفاقاً، وفي الناصب قولان:

---

* يكون موضع هذه الجملة الرفعَ، إنْ وقعت موقع نائب الفاعل نحو ﴿ **وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لاَ تُفْسِدُوا فِي الأَرْضِ** ﴾ من سورة البقرة:١١. وقد ذكرتُ هذا في غيرِ موضع من هذا البحث.

(١) من سورة مريم:٣٠.

(٢) من سورة البقرة:٨.

(٣) من سورة البقرة:٧٩.

(٤) مغني اللبيب: ٤١٢/٢ .

(٥) من سورة البقرة:١٣٢.

(٦) من سورة هود:٤٢.

- ذهب الكوفيون إلى أنه الفعلُ المذكور.

- أمَّا البصريون فالناصب عندهم فعلُ قولٍ مقدَّرٌ، وهو اختيار ابن هشام، ويشهد له التصريحُ بالقول في نحو قوله تعالى: ﴿ **وَنَادَى نُوحٌ رَبَّهُ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي** ﴾[1]. وفي تقديري أن مذهب الكوفيين هو الراجح لبُعْدِهِ عن تكلُّفِ قولٍ مقدَّرٍ، إذْ إن الفعلَ المذكورَ مرادِفٌ للقول، وفي تقديرِ قولٍ محذوف تكرارُ لفظٍ بمعناه، ولا مُوجِبَ لذلك.

والجملة الواقعة موقع المفرد المنصوب على أنه مفعول به- سواء أكانت محكية بالقول أم كانت محكيةً بما رادفه- قد تكون جملة واحدة، وقد تكون كلاماً مؤلَّفاً من غيرِ جملةٍ، وفي ذلك تفصيل:

- إنْ كان الكلام لا يكفي بعضُه دون بعض، نحو قوله تعالى: ﴿ **وَنادى نُوْحٌ ابْنَهُ وكانَ في مَعْزِلٍ يا بُنَيَّ ارْكَبْ مَعَنا** ﴾[2]، فبعض المعربين يعربون الجملة الأولى (يا بُنَيَّ) ابتدائية لا محلَّ لها من الإعراب، والثانية (اركب معنا) استئنافية لا محل لها، ثم يُعربون الكلام كلَّه مفعولاً به مقولَ القولِ في محل نصب[3]. وفي تقديري أن مجموع الجملتين هو مقول القول على سبيل الحكاية ولا تستقلُّ إحدى الجملتين بالمقول دون الأخرى، وليست إحداهما تابعةً للأخرى حتى تجري عليها في الحكم، فكلتاهما لا محلَّ لهما من الإعراب على القول بأن الأولى ابتدائية، والثانية استئنافية. فالراجح في تقديري أن مجموع الجملتين هو المقول، وهو في محل نصبٍ مفعول به حكايةً للقول، فالمراد من الجملة المحكية لفظُها، لذا لاتُؤوَّل بمفرد معيَّن، ولوقوعها في السياق موقع مفرد هو المفعول به هنا ((يُحكَم لها بحكم المفرد، إنها بمنزلة المفرد، أي كأنها كلمة واحدة، وقع عليها عملُ الفعل، فلا

(١) من سورة هود: ٤٥.

(٢) من سورة هود: ٤٢.

(٣) ينظر: المنهل: ٦٧، في إعراب قوله تعالى: {**قال ربِّ لو شئتَ أهلكتَهم من قبلُ وإيايَ**} من سورة الأعراف: ١٥٥.

حاجةَ إلى تأويلها بالمفرد، كما تُقدَّر سائر الجمل التي لها محلٌّ من الإعراب))[1] وإنما هي واقعة موقع مفرد في الأصل المفترض لتكوين جملة الفعل المتعدي من أفعال القول وما رادفها، على سبيل حكاية المقول بلفظه.

- إن كان الكلام مؤلَّفاً من غيرِ جملةٍ، ويمكن استقلال كل جملة باحتلال الموقع الإعرابي دون الأخرى، فالحكم غير الأول- في تقديري- ففي نحو: (قال زيدٌ: عبدُ اللهِ منطلقٌ وعمرو مقيمٌ) ذهب النحويون مذهبين:

أولهما: مذهب ابن هشام، وهو أنْ ليست الجملةُ الأولى ((في محل نصب، والثانية تابعة لها، بل الجملتان معاً في موضع نصب، ولا محلَّ لواحدة منهما، لأن المقول مجموعهما، وكل منهما جزء للمقول، كما أن جزأي الجملة الواحدة لا محلَّ لواحد منهما باعتبار القول))[2].

وثانيهما: أن الجملة الأولى من المحكي هي في محل نصب، والثانية معطوفة عليها[3]، وهذا هو المذهب الراجح في تقديري، وليس ذلك زعماً واهياً كما يرى الدكتور قباوة[4]، لأن التركيب في هذا النوع ليس كالتركيب في النوع الأول، فالجملتان هنا متعاطفتان، والعطف يفيد اشتراكاً في الإعراب، وفي الحكم الذي ينجرُّ على المعمول من العامل، فبالعطف اشتركت الجملتان في أنهما مقولٌ للقول، وفي إجراء حكمِ النصبِ الإعرابي عليهما، وهذا أَوْلى من جَعْل الجملة الأولى لا محلَّ لها والثانية كذلك- كما يرى ابنُ هشام- لأن التي لا محلَّ لها لا تقع موقعَ مفردٍ في التركيب، صحيحٌ أن القول مجموعهما، لكنْ بالعطف الذي يفيد الاشتراك بين المعطوف والمعطوف عليه في الإعراب، والحكمِ، الذي هو

(١) إعراب الجمل وأشباه الجمل: ١٦١.

(٢) مغني اللبيب: ٤٢٥/٢.

(٣) ينظر: إعراب الكافية لزيني زادة، ص٤٨ (نقلاً عن: إعراب الجمل ص ١٦١- ١٦٢).

(٤) ينظر: إعراب الجمل: ١٦٢.

مقول القول هنا.

ومن الجمل المحكية ما يخفى، فهناك قولٌ من غير جملة محكية، وقولٌ واقعٌ بعده جملةٌ غيرُ محكيةٍ به، وهناك جملةٌ تحتمل الحكايةَ وغيرهَا[1]. كما تقع الجملة محكيةً لقولٍ محذوف، ويكثُرُ حذفُ القول في القرآن الكريم، ولكثرته محذوفاً قُدِّر مضارعاً وأمراً، وفعلاً مبنياً للمفعول ماضياً ومضارعاً، كما قُدِّر القولُ العاملُ محذوفاً في موضع الجملةِ المذكورةِ، مصدراً أيضاً[2].

ب- أن تكون الجملة في موقع المفعول به، في بابَيْ (ظنَّ) و(أَعْلَمَ):

تقع الجملة موقع المفعول الثاني في باب (ظن)، وموقع المفعول الثالث في باب (أعلَمَ)، لأن أصلهما قبل دخول الفعلِ الناسِخ، الخبرُ، ووقوع الجملة موقع الخبر سائغ كما ذكرنا من قبلُ، نحو قولك: ظننتُكَ تحبُّ الخيرَ، والتقدير: ظننتُكَ مُحِبًّا الخيرَ، وقولك: أخبرتُ عبدَ اللهِ محمداً يُحِبُّ الخيرَ، أي: أعلمتُ عبدَ اللهِ محمداً محبّاً الخيرَ، فيقدر المفعول الذي وقعت الجملة موقعه وصفاً مشتقاً، كما الخبرُ مقدَّرٌ كذلك.

جـ- أن تكون الجملة في موقع المفعول به في مسألة التعليق:

ويقصد بالتعليق إبطال عمل الفعل لفظاً لا محلاً، لمجيء ما لَهُ صدرُ الكلام حاجزاً بعد الفعل، وقبل الجملةِ المعلَّقِ الفعلُ المتقدمُ عن العمل فيها لفظاً[3]، لأن إبطال عمل الأفعال لفظاً ومحلاً هو (الإلغاء)، ووجهُ تسمية هذا التغيير تعليقاً أن الفعل العامل مُلْغًى أثرهُ في اللفظ، معتبَرٌ هذا الأثرُ في المحل، فهو عاملٌ لا

(١) ينظر التفصيل في: مغني اللبيب: ٤١٣/٢- ٤١٦، إعراب الجمل: ١٦٧- ١٦٩، التأويل النحوي في القرآن الكريم: ٩٠٧/٢- ٩٠٨.

(٢) تُنظَر هذه الأنواع مع أمثلةٍ لها، في: دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ق٣، جـ٤، ص٣٤١- ٣٥٨.

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب: ٦٩/٣، شرح التصريح: ٢٥٤/١.

عاملٌ[1]، فيُسمَّى معلَّقاً عن العمل، أخذاً من قولهم: امرأة معلَّقة ((أي: مفقودة الزوج، تكون كالشيء المعلَّق، لا مع الزوج لفقدانه، وبلا زوج لتجويزها وجودَه فلا تقدِرُ على التزوُّج))[2].

والشائع عند النحويين أن التعليق مختص بأفعال القلوب من باب (ظنَّ)، ثم اختلفوا: فقيل: يشمل أفعالَ البابِ كلَّها، سواء أكانت بمعنى العلم أم كانت بمعنى الظن، وذهب آخرون إلى أنه لا يُعلَّق منها إلاَّ ما كان بمعنى العِلْم[3]. وقال غيرهم: بل التعليقُ جائز في كل فعل قلبي، سواء أكان من باب ظن أم كان من غيره ممَّا يتعدى إلى مفعول واحد، وعلى هذا القول جعل ابنُ هشام وقوع الجملة موقع المفرد (المفعول به) في مسألة التعليق على ثلاثة أقسام:[4]

الأول: أن تكون في موضع مفعول مقيَّد بالجار، نحو قوله تعالى: ﴿ **أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا ما بِصَاحِبِهِمْ مِنْ جِنَّةٍ** ﴾[5]، وقوله تعالى: ﴿ **فَلْيَنْظُرْ أَيُّها أَزْكَى طَعاماً** ﴾[6]، لأنه يقال: فكَّرتُ فيه، ونظرتُ فيه، ((ولكنْ عُلِّقَتْ هنا بالاستفهام عن الوصول في اللفظ إلى المفعول، وهي من حيث المعنى طالبةٌ له، على معنى ذلك الحرف))[7]. فالأصل: (فلينظر إلى كذا)، فحلَّتِ الجملة (أيها أزكى طعاماً) محلَّ الاسمِ، مدخولِ الحرف، فهي في محل نصب على نزع الخافض للفعل المتقدم المعلَّق عن العمل.

(١) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٣٢/٢ (المتن).

(٢) شرح الكافية: ٢٨١/٢.

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب: ٦٨/٣ـ ٦٩.

(٤) ينظر: مغني اللبيب: ٤١٦/٢ـ ٤١٩، وكذلك ما ذكره أبو حيان في: ارتشاف الضرب: ٧١/٣ وما بعدها.

(٥) من سورة الأعراف: ١٨٤.

(٦) من سورة الكهف: ١٩.

(٧) مغني اللبيب: ٤١٦/٢.

الثاني: أن تكون في موضع المفعول المسرَّح*، نحو قولك: (عرفتُ مَنْ أبوك؟) وذلك أنك تقول: (عرفتُ زيداً) ونحوه، أي: عرفتُ الشخصَ المستفهَم عنه، فكأنَّ هذا أصلٌ مفترَضٌ للجملة المستخدمة، ثم سُرِّحَ المفعول به، أي: أُذْهِبَ لغرض الإنشاء بالاستفهام، فالقول بأن الفعل معلَّق عن العمل لفظاً في هذا القسم، يكون لتصحيح القاعدة النحوية حسبُ، أمَّا النيابة فمتحققةٌ، طرداً للأصول التركيبية للأفعال المستخدمة تعديةً ولزوماً على سَنَنٍ واحد.

الثالث: أن تكون الجملة في موضع المفعولين – كما يقول ابن هشام –[1] ويكون ذلك في باب (ظن) الذي تتعدى أفعاله لمفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، كقوله تعالى: ﴿ **ثُمَّ بَعَثْنَاهُمْ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى** ﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿ **وَسَيَعْلَمُ الذينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ** ﴾[3].

فالجملة هنا وقعت- كما يقول النحويون- في موضع المفعولين اللذين يقتضيهما تركيبُ جملة الفعل القلبي الذي من باب (ظن). وهذا القول في تقديري لا ينسجم وقواعدَ تركيب الجملة، ولا ينسجم مع المفهوم العام لإعراب الجمل، الذي تحلُّ فيه الجملةُ- المحكوم على محلِها بالإعراب- موقعَ اسمٍ واحد مُسْقَطٍ من الأصل. فالفعل القلبي من باب (ظنَّ) يقتضي تركيبُه أن يكون له مفعولان اثنان، والجملة المتصدرة بمعلِّق عن العمل- وهي ذات محل من الإعراب هو النصب- لا تحلُّ من حيثُ التركيبُ إلاَّ موقعَ لفظٍ واحدٍ حسبُ، لذا لا يمكن أن نتصوَّرَ وقوعَ الجملةِ المعلَّقِ الفعلُ عن العمل فيها موقعَ المفعولين كليهما، على وَفْقِ مفهوم النيابة الذي نأخذ به في هذا البحث. فهذه الجملة-

* جاء في لسان العرب (سرح): ((ويقال: تسرَّح فلان من هذا المكان، إذا ذهب وخرج، وسَرَحْتُ ما في صدري سرحاً، أي: أخرجْتُه.... والتسريح إرسالُكَ رسولاً في حاجةٍ سراحاً، وسرَّحْتُ فلاناً إلى موضع كذا، إذا أرسلتُه)).

(١) ينظر: مغني اللبيب: ٤١٧/٢.

(٢) من سورة الكهف: ١٢.

(٣) من سورة الشعراء: ٢٢٧.

بحسب تصوُّري- في موضع نصب، وتغني عن المفعولين كليهما، وهذا هو مذهب سيبويه والبصريين جميعاً[1]، فهذه المسألة محمولة على (الاستغناء) لا على (النيابة)، لذا يمكن تحليل مثالها على النحو الآتي:[2]

المثال: علم محمدٌ ما زيدٌ مسافرٌ.

التحليل:

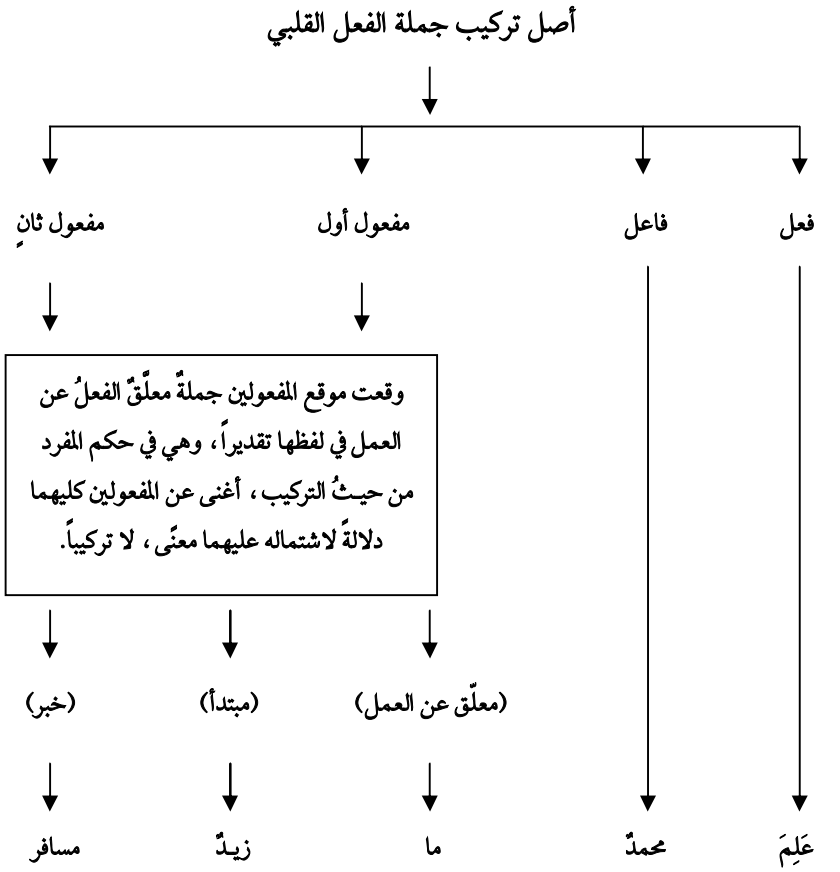

(١) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد: ١/٣٧١.

(٢) ينظر: ظاهرة الاستغناء في النحو العربي: ١٠٠، ويُنظَر تفصيل القول في (وجه الاستغناء في تعليق أفعال القلوب) في المرجع نفسه، ص٩٩- ١٠٣.

أمَّا إذا تقدم أحدُ المفعولينِ على المعلِّق، نحو: (علمتُ زيداً مَنْ أبوه؟) فزيداً منصوب على أنه مفعول أول، وجملة (مَنْ أبوه) في محل نصب مفعول ثان حملاً على القسم الثاني المذكور آنفاً (الجملة الواقعة موقع المفعول المسرَّح)، وقد اختلف النحويون في جواز رفع الاسم المتقدم على المعلِّق:[1] فأجاز سيبويهِ رفعَهُ، وعلى ذلك الجمهورُ؛ ومنع ذلك آخرون كابنِ كيسان، وعلى إجازة رفع الاسم المتقدم (علمتُ زيدٌ مَنْ أبوه) تكون جملة (مَنْ أبوه) في محل رفع خبر المبتدأ (زيد)، وجملة (زيدٌ مَنْ أبوه) الكبرى في محل نصب مغنيةً عن مفعولَيِ الفعل القلبي (علمتُ)، المعلَّق عن العمل بالاستفهام على النحو الذي سبق إيضاحهُ وتحليلُه.

وقد ذكر النحويون جواز وقوع الجملة في موقع المفعول به، في غير ما مرَّ، من ذلك وقوعها في موقع المفعول الثاني للفعل (سمع)، كقولك: (سمعتُ زيداً يقرأ)، فقيل: (سمعَ) متعدٍ لمفعولينِ ثانيهما الجملةُ، وقيل: متعدٍ لواحد، والجملة في موقع الحال، والثاني هو مذهب الجمهور، وهو الراجح في تقديري[2].

٤- الجملة المضاف إليها:

الجملة المضاف إليها تُقدَّر بالمصدر أبداً، من غير أن يكون هناك حرفٌ مصدري، ظاهرٌ أو مقدَّر، والغالب في ما يضاف إلى الجملة هو أسماء الزمان، ظروفاً كانت أم أسماءً، ولا يضاف من أسماء المكان إلاَّ (حيثُ)، ويضاف إلى الجملة أيضاً بعضُ الأسماء المحمولة على اسم الزمان معنًى أو تأويلاً، فيكون إجمال ما يضاف إلى الجملة ثمانية أسماء:[3]

(١) ينظر تفصيل هذه المسألة في: ارتشاف الضرب: ٧٣/٣، وظاهرة الاستغناء في النحو العربي: ١٠٣- ١٠٤.

(٢) يُنظَر التفصيل في: مغني اللبيب: ٤١٧/٢، التأويل النحوي في القرآن الكريم: ٩٣٣/٢- ٩٣٤.

(٣) ينظر: مغني اللبيب: ٤١٩/٢ وما بعدها.

- أسماء الزمان، ظروفاً كانت أم أسماء، كقوله تعالى: ﴿ **وَالسَّلَامُ عَلَيَّ يَوْمَ وُلِدْتُ** ﴾[1]، والتقدير: يومَ ولادتي، وقوله تعالى: ﴿ **هَذَا يَوْمُ لاَ يَنْطِقُونَ** ﴾[2]، أي: يومُ عدمِ نطقهِمْ. وهناك ثلاثة من أسماء الزمان، تجب إضافتُها إلى الجملة، هي: (إذْ) باتفاق، و(إذا) عند الجمهور، إذْ ذهب آخرون إلى أن العامل فيها الجوابُ لا الشرطُ، و(لما) عند مَنْ قال باسميتها.

- باقي الأسماء المضافة إلى الجملة هي: (حيثُ)، وإضافتُها إلى الجملة واجبة، ظرفاً كانت أم غير ظرف؛ و(آية) بمعنى علامة؛ و(ذو) في نحو قولهم: اذهَبْ بذي تسلم، على خلافٍ بين النحويين من حيثُ إضافتُها إلى الجملة وعدمُ إضافتِها؛ و(لَدُنْ) و(رَيْثَ) و(قَوْل) و(قائل)[3]

هذا من حيثُ الاسمُ المضافُ إلى الجملة، وفيه مسألتان:

الأولى: أن الغالب في الأسماء المضافة إلى الجمل أن تكون من أسماء الزمان، فيُقدَّر المفردُ الذي حلَّتِ الجملةُ محلَّه بالمصدر، كما يُقدَّر بالمصدر المفردُ الذي حلَّتْ محلَّه الجملةُ المضافُ إليها (حيثُ) المكانيةُ، فقولك: جلستُ حيثُ جلس أخوك، في تأويل: جلستُ حيثُ جلوسِ أخيك، وكذلك بقية الأسماء، إلاَّ (قول) و(قائل)، في نحو قول الشاعر:[4]

قَوْلُ يا لَلرِّجالِ يُنْهِضُ مِنَّا مُسْرِعينَ الكُهولَ والشُّبَّانا

وقول الآخر:[5]

وَأَجَبْتُ قائِلَ كَيْفَ أَنْتَ بِصالِحٍ حَتَّى مَلِلْتُ وَمَلَّنِي عُوَّادِي

(١) من سورة مريم: ٣٣.

(٢) من سورة المرسلات: ٣٥.

(٣) ينظر تفصيل القول في هذه الأمثلة، في: مغني اللبيب: ٤١٩/٢ وما بعدها، إعراب الجمل: ١٩١ وما بعدها، المنهل: ٢٦- ٣١.

(٤) مغني اللبيب: ٤٢٢/٢، وهمع الهوامع: ١٥٧/١.

(٥) مغني اللبيب: ٤٢٢/٢، والصدر في همع الهوامع: ١٥٧/١.

ففي هذينِ المثالين- ونحوهما- لا يُقدَّر في موضع الكلمة التي أضيف (قول) و(قائل) إليها، لفظٌ معيَّن، لأن هاتين الجملتين محمولتان على الحكاية، فهما حكاية للقول المضافِ المصدرُ (قول) أو اسم الفاعل (قائل) إليه، فالمقصود من القول لفظُه، لا معناه ومفهومُه.

الثانية: أن هناك ظروفاً مبنيةً ألزموها الإضافة إلى الجملة، أي إن استعمالها على الأصل المفترَض بالإضافة إلى المفرد، ممتنعٌ، وهي: (حيثُ، إذ، إذا، لمَّا) وقد ذكروا أن إضافة هذه الظروف إلى الجملة كَلاَ إضافةٍ[1]، لأن الإضافة إلى الجملة عندهم على تقدير الانفصال، مع أن الإضافة التي هي على تقدير الانفصال هي الإضافة غير المحضة، أما المحضة أو الخالصة فهي على تقدير الاتصال[2]، وعند حديثهم في الإضافة المحضة التي يتعرَّف بها المضاف أو يتخصص جعلوا الإضافة إلى الجملة منها، يقول الصبان: ((ومن هذا القسم المضافُ إلى الجملة على الصحيح، كما قاله المرادي، لأنها في تأويل مصدر مضاف إلى فاعلها أو مبتدئها))[3].

وفي تقديري أن الإضافة إلى الجملة إضافةٌ، وليست كَلاَ إضافةٍ، فإذا كانت الجملة المضاف إليها في تقدير مفرد في الأصل المفترض، فالإضافة إلى الجملة كالإضافة إلى المفرد في تقدير الاتصال:

- فـ (حيثُ) يُقدَّر في موضع الجملة بعدها مصدر مفرد كما ذكرنا، وقد جاء مسموعاً إضافةُ (حيثُ) إلى المصدر الصريح، كقول الشاعر:[4]

(١) ينظر: الفوائد الضيائية: ١٣٧/٢، وحاشية الصبان: ٢٥٣/٢.

(٢) ينظر: حاشية الصبان: ٢٤١/٢.

(٣) المرجع السابق: ٢٣٩/٢.

(٤) شرح المفصل: ٩٢/٤، ومغني اللبيب: ١٣٢/١، وشرح التصريح: ٣٩/٢، والخزانة: ٥٥٣/٦ (حيثُ الكلى بدل تحت الحُبى)، وقد نُسِب في شرح المفصل ٩٢/٤، وحاشية الأمير ١١٧/١ إلى الفرزدق، وقد أخلَّ به ديوانه. وفي ديوان كثير عزة، ص٤٥٠ بيتٌ مثلُه:

وهاجرةٍ يا عَزَّ يَلْتَفُّ حَرُّها ... بِرُكْبانِها مِنْ حيثُ لَيٍّ العمائمِ

وَنَطْعَنُهُمْ تَحْتَ الحُبَى بَعْدَ ضَرْبِهِمْ بِبِيضِ المَواضِي حَيْثُ لَيِّ العَمائِمِ

كما أضيفت إلى اسم الذات الجامد، في قول الشاعر:[1]

أَما تَرى حَيْثُ سُهَيْلٍ طالِعا نَجْماً يُضِيءُ كالشِّهابِ لامِعا

- أمَّا (إذْ، وإذا، ولمَّا) فقد وجب إضافة كل منها إلى الجملة- مع ملاحظة الخلاف المشهور في شأن إضافة إذا ولمَّا إلى الجملة- لأن تقديرها مضافةً إلى المفرد الذي كان في الأصل المفترض لا يتأتَّى إلاَّ بحمل هذه الظروف المبهمة على (حين)، أشهرِ الظروف المبهمة وأكثرها استعمالاً:

- اذكر إذْ رأيتك = اذكر حين رؤيتي إياك ≠ اذكر إذْ رؤيتي إياك
- إذا تعبتَ فاسترِحْ = حين تعبِكَ استرِحْ ≠ إذا تعبِكَ فاسترِحْ
- لَمَّا رأيتُكَ فرحتُ = حين رؤيتك فرحتُ ≠ لَمَّا رؤيتِكَ فرحتُ

<u>أمَّا من حيث القول في الجملة المضاف إليها</u>، فللنحويين كلام طويل، معلوم في باب الإضافة[2]، فالغالب هو إضافة أسماء الزمان إلى الجملة الفعلية، لأن بين الزمان والفعل مناسبةً، من حيثُ إن الزمن هو إحدى دلالات الفعل[3]، أمَّا أسماءُ المكان فلم يُضَفْ منها إلى الجملة سوى (حيثُ) لمسوِّغاتٍ[4]، ثم اختلف النحويون في هذه الإضافة: إلى ظاهر الجملة هي أم إلى الفعل؟:[5]

- فقيل: الإضافة إلى الفعل نفسه، تنزيلاً له منزلةَ المصدر، وقد يقع الفعلُ موقع المصدر.

(١) الصدر في شرح المفصل: ٩٠/٤، وهو بتمامه في مغني اللبيب: ١٣٣/١، والخزانة: ٣/٧ (ساطعا بدل لامعا).

(٢) ينظر: شرح المفصل: ١٥/٣- ١٨.

(٣) ينظر: الأصول لابن السراج: ١١/٢، الأمالي الشجرية: ١٣١/١- ١٣٢، اللباب: ٣٢٤/٢- ٣٢٥، شرح المفصل: ١٦/٣.

(٤) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل: ٤٢٠/١.

(٥) ينظر: شرح المفصل: ١٦/٣- ١٧.

ـ وقيل: الإضافة إلى الجملة نفسها، فقد أضافوا الاسم إلى الجملة نفسها، لا إلى الفعل وحدَه، كما أضافوه إلى الجملة الاسمية إذا كانت في معنى المُضِيِّ، ولا يجوز ذلك في المستقبل[1]، فقالوا: رأَيتك يومَ أبوك غائبٌ، ولا يجوز أن تقول: أراك يوم أبوك غائب، فتكون الإضافة في اللفظ إلى الجملة، والمرادُ المصدرُ المستفادُ منَ الحدثِ المشتملِ عليه الخبرُ، والتقدير: رأيتُكَ يومَ غيابِ أبيك، فالإضافة في الأصل ((إلى الحدثِ الدالِّ عليه الجملةُ، لا إلى الجملة))[2].

وهذا الخلافُ خلافٌ شكليٌّ صِرْفٌ، فالاسم لا يضاف إلى الفعل وحدَه، إذِ الإضافةُ إلى الأفعال وحدَها لا تصحُّ اتفاقاً[3]، فالجملة المذكورة في الاستخدام، فعليةً كانت ـ غالباً ـ أم اسميةً، واقعةٌ موقعَ المفرد الملحوظ في الأصل، وهو المصدر كما ذكرنا من قبلُ، فالاسمُ – إذن – مضافٌ إلى الجملة لفظاً، وإلى المصدر تقديراً وحكماً، على سبيل نيابة الجملة عن المصدر في موضع المضاف إليه.

٥ـ الجملة الواقعة بعد الفاء أو (إذا) الفجائية، جواباً لشرطٍ جازمٍ:

جمهور النحويين على أن الجملة تكون في محل جزم، إذا وقعت جواباً لشرطٍ جازم، مقترنةً بالفاء أو (إذا) الفجائية، لفظاً أو تقديراً[4]، فمثالها مع الفاء المذكورة قوله تعالى: ﴿ **فمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ** ﴾[5]، ومثالها مع (إذا) قوله تعالى: ﴿ **وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بما قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إذا هُمْ يَقْنَطُونَ** ﴾[6]، ومثالها

(١) ينظر: الكامل: ٤٠٨/٣.
(٢) شرح المفصل: ١٦/٣.
(٣) ينظر: المرجع نفسه.
(٤) ينظر: مغني اللبيب: ٤٢٢/٢.
(٥) من سورة البقرة: ١٨٥.
(٦) من سورة الروم: ٣٦.

مع الفاء المقدَّرة قول الشاعر:[1]

مَنْ يَفْعَلِ الحَسَناتِ اللهُ يَشْكُرُها والشَّرُّ بالشَّرِّ عِنْدَ اللهِ سِيَّانِ

والتقدير: فاللهُ يشكرُها.

وضابط اقتران جملة جواب الشرط بالفاء أو (إذا) الفجائية، هو عدمُ صلاح الجملة أن تكون شرطاً، فقد نقل السيوطي عن ابن هشام في تذكرته قولَهُ: ((بعض الجمل لا تصح أن تقع شرطاً، وذلك يقتضي عدم ارتباط طبيعي بينها وبين أداة الشرط، فاستُعِينَ على إيقاعها جواباً له برابط، وهو الفاء، أو ما يخلفها، وهذا كمعنى التعدية))[2].

وللجملة الواقعة في محل جزم أحكامٌ وأقوالٌ، اختلف أصحابُها اختلافاً ناشئاً من تعدُّد الأمثلة التي جاءت على خلاف المطَّرد في استخدام أسلوب الشرط، فقد جاءت جملةُ الجواب غير مقترنة بالفاء، وقد جرى عليها ضابطُ وجوبِ اقترانها بالفاء؛ كما رُفِع جوابُ الشرط أحياناً، نحو قولهم: إنْ قمتَ أقومُ، كما عُطِفَ على جواب الشرط الجازم بالرفع أو بالنصب، خلافاً للمطرد وهو الجزم[3].

<u>ولكنَّ هناك أموراً تخصُّ مسألة النيابة في إعراب هذه الجملة، سأعرِضُها على النحو الآتي، مع إبداء الرأي في بعضها</u>:

<u>أولاً</u>: تكون الجملة في محل جزم إذا كانت جواباً لشرط جازم، واقترنت بالفاء أو إذا، وهذا مذهب الجمهور، وسبب ذلك عدمُ تصدُّرِها بفعل يقبل الجزم

(١) نُسِبَ هذا البيت لغير شاعر، ووُجِد في غير ديوان، فهو لحسَّان بن ثابت في كتاب سيبويه ٤٣٥/١، وفي ديوانه: ٥١٦/١ برواية (مثلان) بدل (سِيَّان)، وهو لعبد الرحمن بن حسَّان الأنصاري في النوادر ص٣١، وفي ديوان شعرِه ص٦١، وفيهما برواية (مثلان)، وصدره في مغني اللبيب: ٤٢٢/٢ من غير نسبة، وقد وُجِدَ أيضاً في ديوان كعب بن مالك الأنصاري ص٢٨٨. ينظر كذلك: معجم شواهد النحو الشعرية ص٦٧٤، (الشاهد رقم ٣٠٣٠).

(٢) الأشباه والنظائر: ٢٥١/٣.

(٣) تُنظَر هذه المسائل في: مغني اللبيب: ٤٢٢/٢- ٤٢٣، شرح التصريح: ٢٤٨/٢- ٢٤٩، إعراب الجمل: ٢٢١ وما بعدها، دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ق١، جـ٣، ص٢٢٦- ٢٢٨.

لفظاً[1]، وهو الفعل المضارع، فإذا وقع بعدها الفعل الماضي فالجزم محكوم على محل الفعل، لا محل الجملة، فإعراب الجملة في محل جزم آتٍ من وقوعها موقع فعل مضارع يقبل الجزم لفظاً، لأنه جواب الشرط في الأصل.

والذي أميلُ إليه في هذه المسألة أن جملة جواب الشرط لا محلَّ لها من الإعراب أبداً، سواءٌ أقترنت بالفاء أو إذا، أم لم تقترن، سواء أكانت جوابَ شرطٍ جازم، أم كانت جوابَ شرط غير جازم، للآتي:

أ- أسلوب الشرط هو تأليف بوساطة أداة الشرط بين حدثين، يكون الأول منهما سبباً للثاني، أو كالسبب، ولا يُشتَرَط في ذي الحدث أن يكون فعلاً مضارعاً، فربما يكون ماضياً نحو: إنْ قمتَ قمتُ، فإنْ كان الأصل فعلاً مضارعاً فإن الفعلين الماضيين (قمتَ، قمتُ) محوَّلان عن ذلك الأصل، وهذا لم يَقُلْ به أحد على حدِّ علمي.

ب- لا يُتَصوَّر البتةَ أن تقع الجملة موقع الفعل مفرداً، من غير الفاعل، ليُحْكَمَ على موضعها بالجزم، وهذا هو مذهب الدماميني (ت ٨٣٧ هـ)، فعنده((أن جملة الجواب لا محلَّ لها، سواء كان الشرط جازماً أم لا، سواء وقعت بعد الفاء أو إذا، أم لا، لأن جملة الجواب لا يحلُّ محلَّها المفرد، إذِ المضارعُ لا بُدَّ له من فاعل، كما هو قاعدة ما له محلٌّ من الإعراب، وجعَلَ جزمَ المعطوفِ بإضمار شرطٍ))[2].

جـ- للفاء وظيفة دلالية، لا إعرابية، بدليل دخولها على جواب الشرط غير الجازم، كقوله تعالى: ﴿ **وَإِذَا قَضَى أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ** ﴾[3]،

(١) يُنظَر: مغني اللبيب: ٤٢٢/٢.

(٢) حاشية الدسوقي على المغني: ٧٧/٢، وينظر حاشية الأمير على المغني: ٦٨/٢.

(٣) من سورة البقرة: ١١٧، ومثل هذا كثير في القرآن الكريم، ينظر على سبيل المثال الآيات الكريمات: البقرة: ١٨٦، ١٩٦، ٢٠٠، ٢٢٢، النساء: ٧٧، الأنبياء: ١٢، العنكبوت: ٦٥.

وقول الشاعر:[1]

إذا لَمْ تَسْتَطِعْ شَيْئاً فَدَعْهُ وَجَـاوِزْهُ إلى ما تَسْتَطِيعُ

فالفاء إذن ليس لها وظيفة نحوية إعرابية، وإنما وظيفتها دلاليةٌ حسبُ، فمن معاني الفاء الشائعةِ التعقيبُ والسببيةُ، والجزاء مُتَعَقِّبٌ للشرط[2]، ومسبَّبٌ عنه:

ـ قولك: (إنْ فشلْتَ فلا تَيْأَسْ) ليست جملة (لا تيأس) فيه واقعةً موقع (تَيْأَسْ) ولا موقع (يَئِسْتَ) من حيثُ الدلالةُ، لأن في الجزاء معنى النهي الذي لا يمكن أن يكون في فعل مضارع مجرد من أداة النهي، فليست هذه الجملة إذن واقعة موقع فعل مفرد من حيثُ التركيبُ، ومثل ذلك قولك (إنْ قمتُ فقُمْ) ونحوه، لأن في جملة الجزاء معنًى لا يمكن أن يكون مستفاداً من فعل مضارع أو ماضٍ معيَّن.

وعلى هذا لا تكون جملة جواب الشرط ذات محل من الإعراب البتةَ، لأنها لا تقع موقع فعلٍ مضارعٍ مفرَدٍ من التركيب، أي من غير فاعلٍ له، وهذا هو مذهب الدماميني- كما ذكرتُ من قبل- وهو اختياري الذي آخذُ به في بحث هذه الجملة، يقول الدكتور علي أبوالمكارم: ((إن احتساب (الجملة) الواقعة جواباً لشرط جازم إذا اقترنت (بالفاء) أو (إذا) ضمن (الجمل) التي لها محلٌّ إعرابي، قائمٌ على أساس أن التفرقة بين أدوات الشرط الجازمة والأدوات غير الجازمة ينتج عنه ـ بالضرورة- كون الجمل بعد الأدوات الجازمة لا تكون إلاَّ مجزومة، فإنْ لم يظهر الجزم لفظاً، لسببٍ أو لآخر- كعدم صلاحية الفعل لقبوله، أو عدم وجود الفعل أصلاً- وجب تقديره، وهكذا تصبح الجملة ذات محل إعرابي. وهذا تصور غير دقيق لوظيفة أداة الشرط وآثارها السياقية، فإن

(١) ديوان عمرو بن معد يكرب: ١٤٢.

(٢) ينظر: شرح الكافية: ٢٦٢/٢، وإعراب الجمل: ٢٢٦.

الأداة لا تعمل في الجملة بحالٍ، وليس الجزم إلاَّ حالة إعرابية للمفردات، لا للتراكيب، ومن ثمَّ فإن اعتبار (الجملة) في محل جزم يمثل خلطاً بين وظيفة الكلمة ووظيفة التركيب والجملة، ومن ثَمَّ لا نجد مناصاً من استبعاد هذه (الجملة) منذ البداية من بين ما لَهُ محل إعرابي))[1].

ثانياً: تأسيساً على ما سبق يُرَدُّ قولُ بعضِ النحويين بأن هناك موضعَيْنِ آخرَيْنِ للجملة التي هي في محل جزم، هما:[2]

أ- الجملة الواقعة بعد أداة شرط عاملة، ولم يظهر لها عملٌ، نحو: إنْ قام زيدٌ يقُمْ عمروٌ، وما عُطِفَ عليها.

ب- الجملة الواقعة جواباً لشرط جازم، ولم يظهر له عملٌ أيضاً، نحو: إنْ يقم زيدٌ قام عمروٌ، وما عُطِفَ عليها.

فهذه جُمَلٌ لا محلَّ لها من الإعراب كلِّها، وكذا ما جاء معطوفاً عليها.

ثالثاً: إذا صحَّ بما ذكرتُ من قبلُ أنْ لا إعرابَ للجملة في محل جزم، فلا تقعُ الجملةُ موقعَ الفعلِ البتةَ في تركيب الكلام العربي، وإنما تقع موقع الوصف المشتق غالباً، أو المصدر في موضع واحد حسبُ، كما ذكرنا من قبل.

٦- الجملة التابعة لمفرد:

يُحكَمُ على موقع هذه الجملة بإعراب المفردِ التابعةِ هي لَهُ، رفعاً أو نصباً أو جراً، وهذا النوع من الجمل على ثلاثة أقسام:[3]

أ- الجملة الواقعة موقع النعت:

وتأتي بعد نكرة محضة، أو نكرة مخصوصة❖، ويكون فيها ضمير يعود على

(١) المدخل إلى دراسة النحو العربي: ٢٠٦/٢.

(٢) ينظر: الأشباه والنظائر: ٤٣/٣- ٤٤.

(٣) ينظر: مغني اللبيب: ٤٢٤/٢- ٤٢٦، إعراب الجمل: ٢٣٠ وما بعدها.

❖ الجملة بعد النكرة المخصوصة يجوز فيها النعت والحال.

النكرة، كقوله تعالى: ﴿ **أَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْناكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لا بَيْعٌ فِيهِ وَلا خُلَّةٌ وَلا شَفاعَةٌ** ﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿ **وَلَنْ نُؤْمِنَ لِرُقِيِّكَ حَتَّى تُنَزِّلَ عَلَيْنا كِتاباً نَقْرَؤُهُ** ﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿ **رَبَّنا إِنَّكَ جامِعُ النَّاسِ لِيَوْمٍ لا رَيْبَ فِيهِ** ﴾[3].

ب- الجملة المعطوفة بالحرف على المفرد:

المفردُ المعطوفةُ عليه الجملةُ لا يكون- في تقديري- إلاَّ وصفاً مشتقاً، فتكون الجملة واقعةً موقعَ وصفٍ مشتقٍ معطوفٍ في الأصل على ذلك المفرد، كقوله تعالى: ﴿ **أَوَلَمْ يَرَوْا إِلى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ** ﴾[4]، والتقدير: صافاتٍ وقابضاتٍ، وعليه يجوز أن تقول: زيدٌ ضاحكٌ ويتحدثُ[5]، أي: ضاحكٌ ومتحدِثٌ.

وقد يكون المشتق الذي وقعت الجملةُ موقعه معرفةً، كقوله تعالى: ﴿ **إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقاتِ وَأَقْرَضُوا اللهَ قَرْضاً حَسَناً** ﴾[6]، والتقدير: إن المصَّدِّقين والمصَّدِّقات والمُقْرِضينَ اللهَ[7]، وفي هذه المسألة سؤال: المعطوف في هذه الأمثلة أَلفعلُ هو أم الجملة؟ والإجابة عن هذا السؤال ستكون في المبحث المختص بعطف الاسم على الفعل، وعطف الفعل على الاسم.

ولا تكون هذه الجملة نائبةً إلاَّ عن الوصف المشتق، أي إنها لا تُعطَف إلاَّ على وصف مشتق، أما القول بعطفها على المصدر، وتأويلها هي بالمصدر في نحو قول الشاعر:[8]

---

(١) من سورة البقرة: ٢٥٤.
(٢) من سورة الإسراء: ٩٣.
(٣) من سورة آل عمران: ٩.
(٤) من سورة الملك: ١٩.
(٥) ينظر: الأمالي الشجرية: ١٦٧/٢.
(٦) من سورة الحديد: ١٨.
(٧) ينظر: إعراب الجمل: ٢٣٢.
(٨) البيت لعلي بن الطفيل السعدي في: نوادر أبي زيد: ١٦١، والخزانة: ٥٨١/٨. وينظر هذا القول في إعراب الجمل: ٢٣٣- ٢٣٤.

وَأَهْلَكَنِي لَكُمْ فِي كُلِّ يَوْمٍ تَعَوُّجُكُمْ عَلَيَّ وَأَسْتَقِيمُ

فمردودٌ في تقديري بتقدير حرف مصدري، أي: تعوجكم واستقامتي، إذْ يُرفَعُ الفعلُ إذا حُذِفَ الحرفُ المصدري، ويُقدَّر سبكهُ المصدرَ المؤوَّلَ محذوفاً، يقول البغدادي في البيت السابق ((يريد: وأنْ أستقيم، أي: واستقامتي لكم))[1]، وسأعرِضُ هذه المسألة في المبحث المختص بوقوع الفعل موقع المصدر.

جـ- الجملة المُبْدَلة من المفرد:*

ذهب ابن جني والزمخشري وابن مالك إلى أن الجملة تُبدَل من المفرد، وجعلوا من ذلك قول الشاعر:[2]

إلى اللهِ أَشْكُو بِالمدينةِ حاجَةً وَبِالشَّامِ أُخْرَى، كَيْفَ يَلْتَقِيانِ

فجملة (كيف يلتقيان) بدل من (حاجةً وأخرى)، أي: ((إلى الله أشكو حاجتي، تعذُّرَ التقائهما))[3]، وقيل: إنه بدل اشتمال على هذا المعنى[4]. وفي تقديري أن ما ذكره النحويون هنا هو تفسير معنى، لا بيانُ أصل تركيب، فليس متصوَّراً- على وَفْق مفهوم النيابة- أن تقع الجملة موقع لفظين متعاطفين (حاجة وأخرى) في سياق التركيب، لذا يكون توجيهُ جملة (كيف يلتقيان) على أنها استئنافية هو الراجح في تصوري، وإنْ قلنا: إنها تفسير للحاجة، لم يكن ذلك ببعيدٍ، وعلى هذا يمكن أن نقرر: لا تُبدَل الجملةُ من المفرد، لأن البدل لفظٌ غيرُ متعيِّنٍ صوغُه، حتى يُحْكَمَ بوقوع الجملة موقعه.

---

(١) خزانة الأدب: ٥٨١/٨.

* اختلف النحويون في جواز الإبدال من المفرد، فذكر أبو حيان في البحر المحيط (٩٦/٦) جوازَ ذلك، وأنكره آخرون. ينظر: حاشية ياسين: ١٦٢/٢، دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ق٣، جـ٤، ص١٦٥.

(٢) ورد البيت من غير نسبة في مغني اللبيب: ٤٢٦/٢، وهمع الهوامع: ١٢٨/٢؛ ونسب في شرح التصريح: ١٦٢/٢، والخزانة: ٢٠٨/٥، إلى الفرزدق، وقد أخلَّ به ديوانه.

(٣) مغني اللبيب: ٤٢٦/٢، وينظر: شرح التصريح: ١٦٢/٢، همع الهوامع: ١٢٨/٢.

(٤) ينظر: حاشية ياسين: ١٦٢/٢.

هذه هي الأقسام الثلاثة للجملة الواقعة تابعةً لمفرد، وقد نقل الدكتور عبدالفتاح الحموز إجازة الأخفش أن تكون جملة (تؤمنون بالله) من قوله تعالى ﴿ **هَلْ أَدُلُّكُمْ على تِجارَةٍ تُنْجِيْكُمْ مِنْ عَذابٍ أَليمٍ، تُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَرَسُولِهِ** ﴾[1] واقعةً موقع (عطف البيان) على (تجارة) في أحد التأويلات[2]، ولكنَّ الجمهور على أن(عطف البيان) لا يكون جملة ولا تابعاً لجملة[3]، ويصح ذلك عند أهل المعاني والبيان[4]. وفي تقديري أن القول بإعرابها تفسيريةً لا محلَّ لها من الإعراب هو الأَوْلى[5]، أو إنها مستأنَفَةٌ على بعض أوجُهِ التأويل فيها[6].

٧ـ الجملة التابعة لجملة لها محل من الإعراب:

الجملة التي لها محل من الإعراب هي الواقعة موقع مفرد على سبيل النيابة، فإذا أُتْبِعَتْ هذه الجملةُ جملةً أخرى، فالتابعةُ محكومٌ عليها بمحل من الإعراب على سبيل التبعيَّة للجملة الأولى، وعندئذ تكون التابعة نائبةً عن مفرد هو التابع في الأصل. ولا تكون الجملةُ تابعةً لجملةٍ ذات محل من الإعراب إلاَّ في نوعين من التوابع عند أكثر النحويين، هما:[7]

أـ الجملة المعطوفة بالحرف على جملةٍ ذاتِ محلٍ من الإعراب:

كقولك: زيدٌ أبوه غنيٌّ، وأخوه فقيرٌ، فتقدير الأصل: زيدٌ غنيُّ الأبِ، وفقيرُ الأخِ.

---

(١) من سورة الصف: ١٠ـ ١١.

(٢) ينظر: التأويل النحوي في القرآن الكريم: ١/٧٤٠ـ ٧٤١» ٢/١٠٠٧. ولم يذكر الأخفشُ هذا الوجهَ عند تفسيره لسورة الصف في (معاني القرآن)، وقد نقل ذلك عنه آخرون، ينظر مشكل إعراب القرآن: ٢/٧٣١ والبحر المحيط: ٨/٢٦٣. وقد ذكر أبو حيان في البحر أن هذا((لا يُتخيَّل إلاَّ على تقدير أن يكون الأصل (أن تؤمنوا) حتى يتقدر بمصدر، ثم حذف (أنْ) فارتفع الفعلُ))وعليه ليست الجملة هنا عطف بيان، وإنما هي صلة لموصول حرفي مقدَّر، ويكون المصدر المؤول عطفَ بيان على المصدر (تجارة).

(٣) ينظر: شرح التصريح: ٢/١٣٤.

(٤) تُنظَر: حاشية ياسين: ٢/١٣٤.

(٥) ينظر: مغني اللبيب: ٢/٣٩٩.

(٦) ينظر إعرابها في: مشكل إعراب القرآن: ٢/٧٣١، الكشاف: ٤/٥٢٦ـ ٥٢٧، البحر المحيط: ٨/٢٦٣.

(٧) ينظر: مغني اللبيب: ٢/٤٢٦ـ ٤٢٧، إعراب الجمل: ٢٥٢ـ ٢٥٦.

ب- الجملة المُبْدَلة من جملةٍ ذات محل من الإعراب:

شرط ابنُ هشام لإبدال الجملة من الجملة أن تكون الثانيةُ أَوْفَى من الأولى بتأدية المعنى المراد[1]، كقول الشاعر:[2]

أَقُوْلُ لَهُ ارْحَلْ، لا تُقِيمَنَّ عِنْدَنا وَإلاَّ فَكُنْ في السِّرِّ والجَهْرِ مُسْلِما

فالجملة الثانية (لا تقيمنَّ عندنا) بدل اشتمال من الأولى (ارحَلْ)، ومجيء الجملة بدلاً مطابقاً فيه أقوالٌ، أمَّا مجيئُها بدلَ بعضٍ من كل، أو بدلَ كل من بعضٍ، أو بدلَ غلطٍ فممتنعٌ[3].

والفرق بين بدل الفعل وحدَه من الفعل، وبدل الجملة من الجملة- عند النحويين- أن الفعل يتبع ما قبله في إعرابه لفظاً أو تقديراً، والجملة تتبع ما قبلها محلاً إنْ كان لها محل من الإعراب[4]، ففي قول عُبَيْدِ اللهِ بن الحَر:[5]

مَتى تَأْتِنا تُلْمِمْ بنا في ديارِنا تَجِدْ حَطَباً جَزْلاً وناراً تَأَجَّجا

نجد أن الابدال كان على مستويين:

- الفعل (تلمم) بدل من الفعل (تأتِنا) الذي تسلط عليه عملُ أداةَ الشرط (متى) فجزمتْهُ لفظاً.

- جملة (تأتِنا) بدل من جملة (تلمم) التي هي في محل جر بإضافة الظرف (متى) إليها لأن هناك إعمالين أحدهما في الفعل، والآخر في الجملة، ولا يمكن تصور إبدال الفعل وحدَه من الفعل، فلو أحلَلْنا البدل (تلمم) محل المبدل منه

(١) ينظر: مغني اللبيب: ٤٢٦/٢، وحاشية ياسين: ١٦٢/٢.

(٢) مغني اللبيب: ٤٢٦/٢، وشرح التصريح: ١٦٢/٢، وصدره في الخزانة: ٢٠٧/٥»٤٦٣/٨.

(٣) ينظر: شرح التصريح: ١٦٢/٢.

(٤) ينظر: المرجع نفسه.

(٥) كتاب سيبويه: ٤٤٦/١، وشرح المفصل: ٥٣/٧»٢٠/١٠، وصدره في الخزانة: ٢٠٤/٥.

(تأتِنا) لأحلَلْنا الجملة كلها لا الفعلَ وحدَه، ويكون تقدير أصل الجملة المضاف إليها: (حين إتيانِكَ، إلمامِكَ بنا في ديارنا...).

وهناك جملة ثالثة ذكر بعضُ النحويين أن لها محلاً من الإعراب على سبيل التبعيَّة لجملةٍ لها محل من الإعراب، هي جملة التوكيد، وهي عندهم على نوعين:

- جملة التوكيد اللفظي:

ذهب الدماميني إلى أن الجملة قد تؤكَّد بجملةٍ، فيكون للمؤكِدة محل من الإعراب على سبيل التبعية للجملة الأولى المؤكَّدة، نحو قولك: (زيدٌ قام أبوه، قام أبوه)[1]، وقد رد الشُّمُنِّيُّ بأن هذا ليس توكيداً لفظياً، بل هو تكرير للجملة[2]. ويُحمَل على هذا قوله ﷺ: ((كُلُّ صلاةٍ لا يُقْرَأُ فيها بفاتِحةِ الكتابِ، فَهِيَ خِداجٌ، فَهِيَ خِداجٌ، فَهِيَ خِداجٌ، غيرُ تمامٍ))[3].

وفي تقديري أن رأي الدماميني هو الأَوْلى بالقبول، فما معنى قول الشُّمُنِّيِّ: إن هذا ليس توكيداً، وإنما هو تكرير للجملة؟! أليس التوكيد اللفظي تكريراً للَّفظِ بغرض التوكيد؟ فالتكرير هو الحدثُ، والتوكيد هو الغرض من هذا الحدث. وإذا أعدْنا الجملة المستخدمة إلى أصلها (زيدٌ قائمُ الأبِ، قائمُ الأبِ) رأينا أن (قائم الأبِ) الثانية جاءت مرفوعة على سبيل التبعية للأولى التي هي خبر المبتدأ (زيد)، فالجملة كذلك محلُّها الرفعُ على سبيل التبعيَّة لجملةِ الخبر المؤكَّدة، أمَّا عند الإعراب فلا نقول إن الجملة الثانية خبرٌ ثانٍ، وإنما هي توكيد لفظي لجملة الخبر، فهي في محل رفعٍ مثلها.

(١) ينظر: حاشية الدسوقي: ٨٠/٢، وحاشية الأمير: ٧٠/٢.

(٢) ينظر: حاشية الدسوقي: ٨٠/٢.

(٣) أخرجه الإمام أحمد في مسنده: ٤٥٧/٢، ٤٧٨.

- جملة التوكيد المعنوي:

جملة (ليس له دافع) من قوله تعالى: ﴿ **سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ، لِلْكَافِرِيْنَ لَيْسَ لَهُ دَافِعٌ** ﴾[1]، يقول فيها الشهاب الخفاجي: ((فقوله: (ليس له دافع) جملة مؤكِدة لقوله (هو للكافرين)*، لا محلَّ لها حينئذٍ، ولك أن تقول: لها محلٌّ، لأنها توكيد معنوي، إلاَّ أنهم لم يذكروه في الجمل))[2].

وفي تقديري أن في هذا القول تكلفاً لا مُحْوِجَ له، فالتوكيد المعنوي لا يكون إلاَّ بألفاظ مخصوصة، وهو توكيد للمفردات (غير المركَّبات)، فالجملة (ليس له دافع) نعت ثانٍ لعذاب، أمَّا (للكافرين) فمتعلق بواقع[3]؛ أو يكون التقدير (هو للكافرين) فتكون هذه الجملة نعتاً ثانياً لعذاب، وتكون جملة (ليس له دافع) نعتاً ثالثاً؛ أو هي حال من (عذاب) المخصوص بالصفة[4].

ثانياً: الجمل التي لها محل من الإعراب عند بعض النحويين:

عند الحديث في الجمل التابعة للمفرد، أو للجملة، ذكرتُ بعض الجمل التابعة التي جاء القول بأن لها محلاً من الإعراب عند بعض النحويين الذين خالفوا الجمهور، وفي هذا القسم سأذكر بقية الجمل التي ذكر بعضُ النحويين أن لها محلاً من الإعراب، والجمهورُ على خلاف ذلك، وهي:

١- الجملة المُسْنَدُ إليها:

المسند إليه في تركيب الجملة العربية إمَّا مبتدأ، وإمَّا فاعل أو نائب فاعل. ومذهب جمهور النحويين أن المسند إليه لا يكون جملة، وقد أجاز ذلك

---

(١) من سورة المعارج: ١- ٢.

* أي: هي توكيد لجملةٍ، على تقدير مبتدأٍ محذوفٍ (هو).

(٢) حاشية الشهاب: ٢٤٢/٨، وينظر كذلك: التأويل النحوي في القرآن الكريم: ١٠٠٧/٢.

(٣) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ١٢٣٩/٢.

(٤) ينظر: روح المعاني: م١٠، جـ٢٩، ص٦٩.

آخرون، وفي المسألة تفصيلٌ وبيانٌ سيتم عرضُه على النحو الآتي:

أ- الجملة الواقعة موقع المبتدأ:

ذكر ابنُ هشام أن المبتدأ يكون جملة عند بعض النحويين، وذكر لذلك مثالين[1]، الأول منهما هو قوله تعالى: ﴿ **إِنَّ الذينَ كَفَرُوا سَواءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لا يُؤْمِنُونَ** ﴾[2]، إذا أُعْرِبَ (سواءٌ) خبراً، و(أنذرتهم) مبتدأ. وثانيهما هو قول العرب: ((تَسْمَعُ بالمُعَيْدِيِّ خيرٌ مِنْ أَنْ تَراهُ))[3].

والراجح في تقديري أن المبتدأ لا يكون جملةً البتةَ، لأن الإسناد سيكون في اللفظ إلى الجملة، والجملةُ تركيب، ولا يمكن إسناد الخبر إلى تركيب، فالواجبُ إسنادُه- تركيباً ومعنًى- إلى لفظ مفرد من التركيب.

فالمثال الأول- وهو الآية الكريمة- فيه أقوال أخرى كثيرة، يقضي بعضُها بإعراب (سواء) مبتدأً، وما بعده خبر، أو العكس، ويقضي بعضُها الآخر بإعراب (سواء) خبراً لإنَّ، أو خبراً لمبتدأ محذوف، وقيل في إعرابها غيرُ ذلك[4]. والوجه الراجح في تقديري أن (سواء) خبر مقدم، والمبتدأ هو المصدر المؤول المنسبك من (أنْ) المقدَّرة مع الفعل الذي بعد (سواء)، وهو (أنذرتهم)، فيكون تقدير الأصل: (سواء عليهم إنذارُكَ وعدمُ إنذارك)، بدليل مجيء بعض الاستخدامات على نحو هذا الأصل، كقوله تعالى: ﴿ **سواءً محياهم ومماتهُم** ﴾[5]،

(١) ينظر: مغني اللبيب: ٤٢٧/٢- ٤٢٨.

(٢) من سورة البقرة: ٦.

(٣) مغني اللبيب: ٤٢٧/٢، وهو في مجمع الأمثال للميداني: ١٢٩/١ برقم (٦٥٥)، وفي لفظ هذا المثل روايات أخرى: تسمعُ بالمعيدي لا أنْ تراه، لأَنْ تسمعَ بالمعيدي خير من أن تراه، تسمعَ بالمعيدي (بنصب الفعل من غير وجود الناصب)، أنْ تسمعَ...، ينظر: مجمع الأمثال: ١٢٩/١، وشرح الفصيح: ٢٢١- ٢٢٣.

(٤) ينظر لإعرابها: مشكل إعراب القرآن: ٧٦/١، الكشاف: ٤٧/١- ٤٨، البيان في غريب إعراب القرآن: ٤٩/١- ٥٠، التبيان في إعراب القرآن: ٢١/١، البحر المحيط: ٤٦/١- ٤٧، حاشية الشهاب: ٢٦٦/١- ٢٦٩.

(٥) من سورة الجاثية: ٢١. ورفع (سواء) قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو وابن عامر وعاصم في رواية أبي بكر. ينظر: السبعة في القراءات: ٥٩٥.

يقول ابن يعيش: ((الفعلُ ههنا في تأويل المصدر، والمعنى: سواء عليهم الإنذار وعدمُ الإنذار))[1]، وقد أوجَبَ حَذْفَ (أنْ) المصدرية- في تقديري- وقوعُ همزة التسوية قبل الفعل.

وإذا قلتُ: إن همزة التسوية حرف مصدري سابك من الفعل الذي بعده مصدراً مؤولاً هو المبتدأ، فلن أبتعد عن الصواب، بل ربما يكون ذلك هو الأرجح في التوجيه، والمخلِّص من اضطراب الأقوال وتعددها في إعراب هذه الآية، وقد عدَّ بعضُ النحويين همزة التسوية من الموصولات الحرفية[2]، ولكنْ لم يُلْتَفَتْ إلى مذهبه، وينقل السهيلي في توجيه هذه الآية رأياً خليقاً بالتدبر، فيقول: ((زعم بعض النحويين أن (سواء) خبر، وأن المبتدأ محذوف، وأن التقدير: سواء عليهم الإنذارُ وتركهُ، ثم فسَّرَتْهُ الجملةُ المصدَّرةُ بألف الاستفهام))[3].

أمَّا المثال الثاني فتوجيههُ يسير، وهو تقدير حرف مصدري، والأصل: سماعُكَ بالمعيدي خيرٌ من أن تراه، بدليل سماع المثل بنصب (تسمَعَ)، إذ من المعروف أن الحرف المصدري (أنْ) يعمل النصب في الفعل المضارع مذكوراً، أو مضمراً في شيء من الحروف الجارَّة أو العاطفة، وإذا حُذِفَ لم يعمل- على المطَّرد في الاستخدام- ولكنْ يبقى لأن اعتبارُها في سبك المصدر المؤول، وهذا ما عُرِفَ بوقوع الفعل موقع المصدر، وهو من المواضع التي ستُذكَر في مبحث لاحق.

وخلاصة القول أن الجملة لا تقع موقع المبتدأ، وما أَوْهَمَ ذلك حُمِلَ على تقدير الحرف المصدري محذوفاً، فيكون المصدر المؤول المنسبك من (أنْ) المحذوفة

(١) شرح المفصل: ٩٣/١.

(٢) ينظر: حاشية الصبان: ١٧٥/٣.

(٣) نتائج الفكر: ٤٢٨.

والفعل، هو الواقعَ موقع المصدر الصريح، وهذه صورة أخرى من صور النيابة سيأتي ذكرُها في مبحث لاحق، ولكنها ليست الصورة التي نبحثها في هذا الموضع (الجمل التي لها محل من الإعراب).

ب- الجملة الواقعة موقع الفاعل أو نائب الفاعل:

هناك خلاف مشهور بين النحويين في جواز إسناد الفعل أو ما أشبهه إلى الجملة، أي: في جواز وقوع الجملة فاعلاً أو نائب فاعل:[1]

- مذهب الجمهور أن الفاعل لا يكون إلاَّ اسماً، أو ما هو في تقديره، فلا يجوز أن تقع الجملة فاعلاً، وما هو في تقدير الاسم نوعان: إمَّا جملة محكية مرادٌ بها لفظُها، أو جملة مؤولة بالمصدر[2]. وإذا لم يجز وقوع الجملة فاعلاً، لم يجز كذلك وقوعها نائبةً عن الفاعل، وما استشهد به المخالفون على صحة إسناد الفعل إلى الجملة أُوِّل عند الجمهور تأويلاً لا يَنِدُّ عن منهجهم العام في هذه المسألة.

- مذهب هشام وثعلب وجماعة من الكوفيين جواز وقوع الجملة فاعلاً، أو نائب فاعل مطلقاً، لورود شواهد من القرآن الكريم وكلام العرب على هذا، فقاسوا عليها جواز أن تقول: يعجبني يقومُ زيدٌ، وظهر لي أقام زيدٌ أم عمروٌ؟ ونحو ذلك.

- مذهب الفراء من الكوفيين التفصيلُ، فقد أجاز أن تقع الجملة فاعلاً أو نائب فاعل إذا كانت معمولة لفعل قلبي معلَّق عن العمل، نحو قولك: (ظهر لي أقام زيدٌ؟)، وإلاَّ فَلا.

---

(١) ينظر التفصيل في: شرح الكافية: ٨٣/١، البحر المحيط: ٤٦/١- ٤٧، مغني اللبيب: ٤٢٨/٢، همع الهوامع: ١٦٤/١.

(٢) ينظر: شرح الكافية: ٨٣/١.

هذه هي جهاتُ الخلاف المشهور في هذه المسألة، وجمهور النحويين على أن الفاعل لا يكون جملةً البتةَ، وكذا نائبهُ، إلاَّ في مسألتين:[1]

الأولى: حَمْل الجملة على الحكاية، نحو قولك: وحَّدَ قلوبَ المسلمينَ لا إله إلاَّ اللهُ محمدٌ رسولُ اللهِ. والحكم نفسه يجري على الجملة الواقعة موقع النائب عن الفاعل، نحو قوله تعالى: ﴿ **وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لاَ تُفْسِدُوا فِي الأَرْضِ** ﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿ **وَقِيلَ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ** ﴾[3]، فالجملة هنا محكية بالقول، والمراد منها لفظُها، فهي نائبة عن نائب الفاعل على حدِّ النيابة المزدوجة التي سبق الحديث فيها[4]، وليست نائبة عن الفاعل، لأن النيابة عن الفاعل تقتضي تغيير صيغة الفعل، وليس هذا الموضع منها.

الثانية: تأويل الفعل بالمصدر، نحو قولك: أعجبني أنْ نجَحتَ، وربما قُدِّرَ الحرف المصدري محذوفاً، وهذا هو بعضُ تخريج البصريين لشواهدَ احتجَّ بها مخالفوهم، كما في قول جميل بثينة:[5]

جَزِعْتُ حِذارَ البَيْنِ يَوْمَ تَحَمَّلُوا وَحُقَّ لِمثْلِي يا بُثَيْنَةُ يَجْزَعُ

يقول ابن يعيش: ((المراد: أن يجزع، وأنْ والفعل مصدر، وهو الذي أُسْنِدَ الفعلُ إليه، لا إلى الفعل))[6].

ولم يصحَّ أن تكون الجملة فاعلاً ـ على مذهب الجمهور ـ ((لأن الفاعل يصح إضمارُه، والجملة لا يصح إضمارُها، لأن المضمر لا يكون إلاَّ معرفة،

(١) ينظر: المرجع نفسه.

(٢) من سورة البقرة: ١١.

(٣) من سورة الزمر: ٧٥.

(٤) تُنظَر ص ٩٤ – ٩٥ من هذا البحث.

(٥) الخصائص: ٤٣٧/٢، شرح المفصل: ٢٧/٤» ٤٣/٨، والخزانة: ٥٧٩/٨، والبيت في ديوان جميل بثينة ص١١٨، برواية: (جزِعْتُ غداةَ البينِ لَمَّا تحمَّلوا وما كان مثلي يا بثينةُ يجزعُ) وعليها يسقط موطن الاستشهاد بالبيت.

(٦) شرح المفصل: ٤٣/٨.

والجمل ممَّا لا يصح تعريفها، من حيثُ كانت معاني الجمل مستفادةً، ولو كانت معرفة لم تكن مستفادة، فلمَّا تدافع الأمرانِ فيها، وتنافَيَا، لم يجتمعا))[1].

ومذهب الكوفيين- على اختلاف صور توجيهه- استند فيه أصحابه إلى جملةٍ من الشواهد التي أَوْهَمَ ظاهُرها أن بعض الجمل فيها وقعت موقع الفاعل، من ذلك قوله تعالى: ﴿ **ثُمَّ بدا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ ما رَأَوُا الآياتِ لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّى حِينٍ** ﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿ **أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا** ﴾[3]، وقوله تعالى: ﴿ **وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ** ﴾[4]، ومن ذلك قول الشاعر:[5]

وَما راعَنِي إلاَّ يَسِيرُ بِشُرْطَةٍ وَعَهْدِي بِهِ قَيْناً يَفُشُّ بِكِيْرِ

وقول جميل بثينة:[6]

جَزِعْتُ حِذارَ البَيْنِ يَوْمَ تَحَمَّلُوا وَحُقَّ لِمِثْلِي يا بُثَيْنَةُ يَجْزَعُ

والراجح في تقديري أن الجملة لا تقع فاعلاً، ولا نائباً عن الفاعل، إلاَّ إذا قصد لفظها، ((فيُحْكَمُ لها بحكم المفردات حكايةً))[7]، وباب الحكاية ليس من باب الإسناد إلى الجملة، كما يقول ابن هشام[8]، وهذا ترجيحٌ لمذهب جمهور البصريين في توجيه هذه المسألة، ولكنَّ تعليل البصريين الذي ذكرتُه قبل قليل فيه نظرٌ من بعض الباحثين:

(١) شرح المفصل: ٤/٢٦- ٢٧.

(٢) من سورة يوسف: ٣٥.

(٣) من سورة طه: ١٢٨؛ والسجدة: ٢٦، وفيها (أَوَلَمْ) بدل (أَفَلَمْ).

(٤) من سورة إبراهيم: ٤٥.

(٥) الخصائص: ٢/٤٣٦، شرح المفصل: ٤/٢٧، مغني اللبيب: ٢/٤٢٨، والخزانة: ٨/٥٨٠.

(٦) سبق تخريجه ص ٦٠٢.

(٧) تجديد النحو، ونظرةٌ سواءٌ: ١٠٢.

(٨) ينظر: مغني اللبيب: ٢/٤٢٨.

ـ فالقول بأن الجمَل نكراتٌ لا يصح تعريفها[1]، فيه نظرٌ من حيثُ((إن الجملة ـ في الأصل ـ لا علاقةَ لها بالتنكير ولا بالتعريف، اللذين هما من خواصِّ الأسماء))[2].

ـ وأمَّا القول بأن الجملة لا تُضمَر((فأمرٌ لا خلافَ فيه، ولو كان عدمُ إضمارها مانعاً، لَلَزِمَ منع أسماء كثيرة من الفاعلية، كالأسماء الموصولة، وأسماء الإشارة، لأنها لا تُضْمَرُ أيضاً))[3].

ففي تقديري أن الفاعل لا يأتي جملة ـ وكذا نائبه ـ لعدم تحقق علاقة الإسناد فيه، إذِ الإسنادُ هو الرابطة التي تربط بين طرفي الإسناد، ولا يُتَصوَّر ربط الفعل بتركيب إسنادي هو الجملة، وإنما يُربَط الفعلُ باسمِ ذاتٍ، أو اسمِ معنى، لتتحقق عمليةُ الإسناد، ولهذا عندما جاز ربطُ الفعل باسمِ المعنى الواقعةِ موقعَه الجملةُ على تقدير حرف مصدري، في نحو قول جميل بثينة المذكور آنفاً، جاز أن يقع الفعلُ هذا الموقعَ على هذا التقدير، وهذه صورة أخرى من صور النيابة، لكنها ليست نيابة الجملة عن الفاعل، وإنما هي نيابة الحرف المصدري المقدر مع صلتِه المذكورة عن الفاعل المحذوف من الأصل المفترض.

وحيثما يمتنعْ تقديرُ لفظٍ مخصوصٍ تقع الجملةُ موقعَه، يمتنعِ القولُ بنيابة الجملة عن الفاعل، وكذا عن نائبهِ إلاَّ محكيةً بقول. فالجملة ـ إذن ـ لا تقع في موقع الفاعل، ولا في موقع النائب عن الفاعل، إلاَّ إذا قُصِدَ لفظُها حكايةً، وما أَوْهَمَ وقوعَها هذا الموقعَ، حُمِلَ على أحد التوجيهين الآتيين:

التوجيه الأول: تقدير (أنْ) محذوفةً قبل الفعل، و(أنْ) إذا حُذِفَتْ ـ على

(١) هذا هو الشائع عند النحويين، ينظر: الأشباه والنظائر: ١/٢٠٠.

(٢) إعراب الجمل: ١٥٤.

(٣) المصدر نفسه.

غير قياس- رُفِعَ الفعلُ المضارعُ، مدخولُها في الأصل، وبقي معنى المصدرية مراداً منها محذوفةً، ويُحمَلُ على ذلك الشواهد الشعريةُ المذكورة آنفاً:

- وما راعني إلاَّ سيرُه بشرطة← وما راعني إلاَّ أن يسيرَ بشرطة← وما راعني إلاَّ يسيرُ بشرطةٍ
- وحُقَّ لمثلي يا بثينةُ الجزعُ←وحُقَّ لمثلي يا بثينةُ أن يجزعَ←وحُقَّ لمثلي يا بثينةُ يجزعُ

يقول ابن يعيش: ((إن مراده ههنا معنى الفعلين، والتقدير: أنْ يسير، وأنْ يجزع، فالفعل فيهما مسند إلى المصدر المَنْويِّ، لا إلى الفعل، لأنَّ (أنْ) والفعل مصدر، والمراد: وما راعني إلاَّ سيرُه، وحقَّ لمثلي الجزعُ))[1].

التوجيه الثاني: تقدير الفاعل محذوفاً، والجملة المذكورة التي قال الكوفيون إنها في موقع الفاعل، تفسيرٌ له، ويكون هذا إذا امتنع تقديرُ (أنْ) المصدرية محذوفةً على التوجيه الأول، وعلى هذا التوجيه الثاني تُحمَلُ الشواهد المذكورة آنفاً من القرآن الكريم، وقد جاءت على قسمين:

أ- قسمٍ مصدَّرةٍ الجملةُ فيه باللام المفتوحة، وذلك قوله تعالى: ﴿ **ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ ما رَأَوُا الآياتِ لَيَسْجُنُنَّهُ حتَّى حِيْنٍ** ﴾[2]. فللنحويين في فاعل (بدا) أقوالٌ:[3]

- قيل: الفاعل محذوف، وليس في اللفظ ما يقوم مقامه، والتقدير: بدا لهم رأيٌ.
- وقيل: الفاعل مضمر، وهو (البَداءُ) الذي دلَّ عليه الفعلُ، وجملة

(١) شرح المفصل: ٤/٢٧- ٢٨، وينظر كذلك: ٨/٤٣.

(٢) من سورة يوسف: ٣٥.

(٣) ينظر إعرابها في: معاني القرآن للفراء: ٢/٢٠٧، إعراب القرآن للنحاس: ٢/٣١، ٢٠٧، ٤١٣، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/٤١، التبيان: ٢/٧٣٢، البحر المحيط: ٥/٣٠٦- ٣٠٧ (١٩٩٣م)، حاشية الشهاب: ٥/١٧٦- ١٧٧، فتح القدير: ٣/٢٥.

(ليسجُنُنَّه) مفسِّرة لهذا الضمير.

- وقيل: الفاعل هو (ليسجُنُنَّه)، ولكن أقوالهم اضطربت في بيان الفاعل، فقيل: هو الجملة، على رأي بعض الكوفيين الذين أجازوا وقوع الفاعل جملةً، وقيل: هو ما دلَّ عليه (ليسجُنُنَّه) من المصدر، وقام مقامه، أي: (سَجْنُه)، وقد نُسِبَ ذلك إلى سيبويه[1]، وجعل العكبري الفاعل الحقيقي- على هذا القول- محذوفاً، فيقول: ((هو محذوف، و(ليسجننه): قائم مقامه، أي: بدا لهم السَّجْنُ، فحُذِفَ، وأقيمت الجملةُ مقامَهُ، وليست الجملةُ فاعلاً، لأن الجمل لا تكون كذلك))[2].

إذا كانت هذه هي الأقوال التي يكثر ورودها لبيان فاعل (بدا)- على الرغم من جنوح معظمها نحو تفسيرِ المعنى، لا بيانِ أجزاءِ التركيب- فهناك أقوال أخرى أقل اشتهاراً من الأقوال التي سبق ذكرُها:

- فقيل: إن جملة (ليسجننه) في محل نصب مفعول به لقولٍ مضمر[3].
- وقيل: جملة (ليسجننه) مفعول به للفعل (بدا) لِما فيه من معنى العلم، وفاعل (بدا) هو المجرور من قوله (لهم)[4].
- وقيل: جملة (ليسجننه) جواب (بدا) ((لأن (بدا) من أفعال القلوب، والعرب تجريها مجرى القسم، وتتلقَّاها بما يُتَلَقَّى به))[5].
- اللام في (ليسجننه) مصدرية، فيكون المصدر المؤول هو الفاعل[6]،

(١) ينظر: كتاب سيبويه: ٤٥٦/١.
(٢) التبيان في إعراب القرآن: ٧٣٢/٢.
(٣) تنظر: حاشية الشهاب: ١٧٧/٥.
(٤) ينظر: نتائج الفكر: ٤٣١- ٤٣٢.
(٥) تنظر: حاشية الشهاب: ١٧٧/٥.
(٦) ينظر: التأويل النحوي في القرآن الكريم: ١١١٦/٢.

وسأعرض هذه المسألة عند الحديث في نيابة الحرف المصدري مع صلته عن المصدر الصريح، في مبحث لاحق.

واختياري في إعراب هذه الآية أن الفاعل محذوف، وجملة (ليسجننه) تفسيرٌ له، فالمعنى المراد هنا ليس مُطْلَقَ السَّجْنِ حسبُ، فلو قيل: بدا لهم أن يُسْجَنَ، لكان ذلك صحيحاً من حيثُ التركيبُ، لا من حيثُ الدلالة التي يقتضيها السياقُ الذي جاءت جملة (لَيَسْجُنُنَّهُ) فيه، والذي جاءت فيه الآيةُ في السورة الشريفة، فالمراد من هذا السياق- كما يبدو لي- أنَّ الذي تبيَّن لهم هو الآتي:

- إيقاعُ السَّجْنِ به

- العزمُ على ذلك من غير ترد، وعلى سبيل من التوكيد، فجيء في جملة التفسير بالتوكيد المكرر، للدلالة على هذا العزم القاطع (لام التوكيد الابتدائية+النون الثقيلة) فليست هذه الجملة جواباً لقسم محذوف، كما ذكر بعض المفسرين، لأنْ لا مُوجِبَ لهذا التقدير، فهي تفسيرٌ للفاعل المحذوف، لا محلَّ لها.

- إيقاعُ السَّجْنِ به في الحال، فجيء بالمضارع الدال على هذا الزمن، وهذا غير مستفاد من ذكر الفاعل مصدراً صريحاً.

- إيقاعُ السَّجْنِ به من الجماعة المحيطة به، لا من شخص واحد، للدلالة على أنَّ أَمْرَ سَجْنِهِ لم يكن تصرفاً فردياً، وإنما انعقد عليه إجماعٌ في الرأي، فأُسْنِدَ فعلُ السَّجْنِ إلى واو الجماعة التي قُصِّر لفظُها لتغدُوَ ضمةً قصيرة بعد النون المفردة (ليسجنُنَّه)، أو أسند إلى واو الجماعة التي قال النحويون إنها محذوفة لالتقاء الساكنين.

ولغرض أداء هذه المعاني التي لا يمكن أداؤها مجتمعةً بالمصدر الصريح، حُذِفَ الفاعلُ وفُسِّر بجملة (ليسجُنُنَّه) التي حملت هذه المعانيَ كلَّها، أي: بدا لهم

(شيءٌ)، وليس تقدير الفاعل (رأيٌ) كما قال بعض المفسرين، ثم فُسِّر هذا الشيءُ المحذوفُ بأنه (ليسجُنُنَّه).

ب- قسمٍ تصدَّرتِ الجملةَ فيه أداةُ استفهامٍ، كقوله تعالى: ﴿ **أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنا** ﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿ **وتبيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنا بِهِم** ﴾[2]، ويمكن أن يُحمَلَ على هذا القسم الجملُ المصدَّرةُ بحرف استفهام بعد فعل قلبي، كقولهم: ظهر لي أقام زيدٌ؟، ونحو ذلك. وقد اختلف المُعْرِبون في إعراب الآيتين السابقتين، كاختلافهم في إعراب آيةِ سورةِ يوسفَ المذكورة في القسم الأول:[3]

- فقيل: اسم الاستفهام هو الفاعل، وهذا مردود عند معظم النحويين، لأن اسم الاستفهام له الصدارة، فلا يعمل فيه ما قبله.
- وقيل: الفاعل مضمر، ثم اختلفوا: فقيل: ضمير يعود إلى الله تعالى، وقيل: ضمير مقدَّر من الفعل السابق (الهُدَى، التبيين)
- وقيل: الفاعل محذوف، تقديره: الهُدَى، الآراء، النظر، الاعتبار
- وقيل: الفاعل هو الجملة بعد الفعل (يهدِ) ونحوه على رأي الكوفيين الذين يجيزون وقوع الفاعل جملة
- وقيل: الفاعل ما دلَّ عليه الفعلُ بعد (كم) ونحوه، والجملة تفسيرٌ له، أي: أَلَمْ يهدِ لهم إهلاكُنا.

واختياري في توجيه شواهد هذا القسم أن الفاعل محذوف- كما ذكر بعض النحويين- والجملةُ تفسيرٌ له، على نحو ما ذكرتُ في آية سورة يوسف السابقة،

(١) من سورة طه: ١٢٨.

(٢) من سورة إبراهيم: ٤٥.

(٣) ينظر: معاني القرآن للفراء: ٣٣٣/٢؛ إعراب القرآن للنحاس: ٦٠/٣، ٢٩٨؛ مشكل إعراب القرآن: ٤٧٤/٢، ٥٧٠؛ البيان: ٦١/٢، ١٥٤، ٢٦١؛ البحر المحيط: ٤٣٦/٥» ٢٨٨/٦- ٢٨٩؛ حاشية الشهاب: ٢٧٦/٥» ٢٣٣/٦» ١٥٥/٧.

مِنْ إرادةِ معنًى من الجملة المفسِّرة، ولا يمكن تحصيل هذا المعنى بالمصدر الصريح، ويمتنع في شواهد هذا القسم تصدير الجملة بحرف مصدري، لتصدُّرها بأداة الاستفهام.

وخلاصة القول أن ما أوهَمَ- من الشواهد- وقوعَ الجملة موقع الفاعل، حُمِلَ إمَّا على تقدير حرف مصدري- إنْ كانت دلالةُ السياق ومكوِّناتُه تحتمل هذا التقدير- وإمَّا على تقدير الفاعل محذوفاً، والجملة المذكورة تفسيرٌ له. وعلينا ألاَّ نتهيَّبَ القولَ بحذف الفاعل في هذه الشواهد، إذ يَسُوغُ هذا التوجيه بالآتي:

أ- ذِكْر المعربينَ حذفَ الفاعل من بين تخريجاتهم في إعراب الآيات الكريمات التي بها مواضع الاستشهاد.

ب- إذا كان الفاعل مسنداً إليه الفعلُ في الجملة الفعلية، فالمبتدأ مسندٌ إليه الخبرُ في الجملة الاسمية، فكلاهما مسند إليه، ومع هذا حُذِفَ المبتدأ وجوباً في مواضع، وجوازاً في مواضعَ أخرى كثيرةٍ مسموعة يمكن القياس عليها، المبتدأ والفاعل كلاهما محتاجانِ إلى المسند، يقول سيبويه: ((هذا باب المسند والمسند إليه، وهما لا يغني واحدٌ منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بُدًّا، فمن ذلك الاسمُ المبتدأ والمبنيُّ عليه، وهو قولك: عبدُ اللهِ أخوك، وهذا أخوك، ومثل ذلك: يذهبُ عبدُ اللهِ، فلا بُدَّ للفعل من الاسم، كما لم يكن للاسم الأول بُدٌّ من الآخر في الابتداء))[1].

جـ- لحذف الفاعل نظائر أخرى، فقد اطرد القول عند النحويين بحذف الفاعل في أربعة مواضع، أضاف إليها الزرقاني موضعاً خامساً، وزاد عليها الشيخ ياسين موضعينِ سادساً وسابعاً[2]. أفلا يمكننا بعد هذا إضافةُ موضعٍ ثامن

(١) كتاب سيبويه: ١/٧.

(٢) ينظر: شرح التصريح وحاشية ياسين عليه: ١/٢٧٢، وينظر كذلك: ارتشاف الضرب: ٢/١٨٢، والأشباه والنظائر: ٣/١٣٩- ١٤٠، وحاشية السجاعي على شرح القطر: ٧٣. وبعض هذه المواضع فيه نظرٌ، كما في نحو (يقومُنَّ) إذِ الفاعلُ ليس محذوفاً هنا، وإنما تمَّ تقصيرُ لفظِهِ. تُنْظَرُ الحاشية المذكورة في ص ١٧٤ من هذا البحث.

نقيس فيه حذف الفاعل، هو هذا الموضع الذي نحن بصدد بحثه؟

دـ هناك أمثلة أخرى يمكن حملُها على حذف الفاعل، بل إن النحويين ذكروا فيها أن الفاعل محذوف، وهي من غير المواضع السبعة التي أجازوا فيها حذف الفاعل، أو أوجبوه، ومن ذلك:

ـ قوله تعالى: ﴿ **وَلَقَدْ جاءَكَ مِنْ نَبَأِ الْمُرْسَلِينَ** ﴾[1]، فقد قيل في إعرابها: إن الفاعل محذوف، و(من نبأ) صفةٌ له، وقيل: إنه مضمر ـ والإضمار يرد بمعنى الحذف عند النحويين كثيراً ـ وقيل: إنه مضمر في الفعل (جاءك)، وقيل غيرُ ذلك[2]. والراجح في تقديري هو القول بحذف الفاعل، و(من نبأ المرسلين) متعلق بمحذوف صفة له، والتقدير: ولقد جاءك نبأٌ (أو شيءٌ) كائنٌ من نبأ المرسلين. وغيرُ راجح القولُ بزيادة (مِنْ) في الإيجاب.

ـ قول الشاعر:[3]

أَلَمْ يَأْتِيْكَ والأَنْبَاءُ تَنْمِي بِما لاقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيادِ

فقد قيل في فاعل (يأتيك) قولان:[4] الأول أنه مضمر مقدر، تقديره (ألم يأتيك النبأ)، فالتقدير يوحي بأن الفاعل محذوف، والثاني أن الباء زائدة، و(ما) هو الفاعل، وهذا غير راجح في تقديري لعدم اتساقه مع المواضع الأخرى لزيادة الباء الجارَّة.

قول الشاعر:[5]

فَإِنْ كانَ لا يُرْضِيْكَ حتَّى تَرُدَّنِي إِلى قَطَرِيٍّ لا إِخالُكَ راضِيا

(١) من سورة الأنعام: ٣٤.

(٢) ينظر إعرابها في: البيان: ٣٢٠/١، التبيان: ٤٩٢/١، البحر المحيط: ١١٣/٤، حاشية الشهاب: ٥٢/٤.

(٣) البيت من غير نسبة في كتاب سيبويه: ٥٩/٢، وهو لقيس بن زهير في نوادر أبي زيد: ٢٠٣ والأمالي الشجرية: ٨٤/١، والخزانة: ٣٥٩/٨، ٣٦١، وهو في (شعر قيس بن زهير) ص٢٩.

(٤) ينظر: النوادر: ٢٠٤، والأمالي الشجرية: ٨٧/١.

(٥) البيت لسوَّار بن مُضَرَّب في النوادر: ٤٥، ٤٦ بروايتين: (فإن كنتَ، فإن كان)، والكامل: ١٠٢/٢ (وفيه: ما إخالُكَ راضيا) وفي الخصائص: ٤٣٥/٢، والأمالي الشجرية: ١٨٥/١ برواية الكامل، وفي الخزانة: ٤٧٩/١٠.

فالراجح عندي أن فاعل (يرضيك) محذوف، والتقدير: لا يرضيك شيءٌ، وليس ما ذهب إليه الفراء من حَمْلٍ على المعنى، فالتقدير عنده: ((لا يرضيك إلاَّ أنْ تردَّني، فجعل الفاعل متعلقاً على المعنى))[1]، فقولُ الفراء هذا تفسيرُ معنى، لا بيانُ إعراب، ولا بيانُ أصل تركيب، أما من حيث الإعرابُ وبيانُ أجزاء التركيب فالفاعل محذوف على تقدير الفراء نفسه للمعنى، يقول ابن جني في تفسير الفراء لمعنى الكلام: ((وكان أبو علي يغلظ في هذا، ويكبره، ويتناكره، ويقول: الفاعل لا يُحذَف، ثم إنه فيما بعدُ لانَ لَهُ، وخفض من جناح تناكرِهِ. وعلى كل حال فإذا كان الكلام إنما يصلحه أو يفسده معناه، وكان هذا معنًى صحيحاً مستقيماً، لم أَرَ به بأساً، وعلى أن المسامحة في الفاعل ليست بالمرضيَّة، لأنه أصعب حالاً من المبتدأ، وهو في المفعول أحسنُ))[2]. وقد وصف ابن الشجري حذف الفاعل في هذا الشاهد- أو إضماره بحسب قوله- بأنه((حسنٌ لأنه معلومٌ))[3]، فحذفُ الفاعل إن عُلِمَ حسنٌ على وجهٍ من العموم الذي يمكن أن نحمل هذه الشواهد التي ندرسها عليه.

٢- <u>الجملة المستثناة</u>:

نقل ابن هشام عن ابن خروف في إعراب قوله تعالى: ﴿**لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُسَيْطِرٍ، إلاَّ مَنْ تَولَّى وكَفَرَ، فَيُعَذِّبُهُ اللهُ العَذَابَ الأَكْبَرَ**﴾[4] أنَّ (مَنْ) مبتدأ، وجملة (يعذبه الله) خبره، والجملة الكبرى في موضع نصب على الاستثناء المنقطع[5]. والقول بأن الاستثناء منقطع راجح على القول بأنه متصل، والقول بأن (مَنْ) موصولة راجح على القول بأنها شرطية[6]، <u>ولكنَّ القول بأن الجملة الكبرى</u>

(١) الخصائص: ٤٣٥/٢.
(٢) المرجع نفسه.
(٣) الأمالي الشجرية: ١٨٥/١، وينظر: خزانة الأدب: ٤٧٩/١٠.
(٤) من سورة الغاشية: ٢٢- ٢٤.
(٥) ينظر: مغني اللبيب: ٤٢٧/٢.
(٦) ينظر إعراب الآية في: الكشاف: ٧٤٥/٤، البحر المحيط: ٤٦٥/٨، حاشية الشهاب: ٣٥٥/٨.

في محل نصب على الاستثناء غير راجح في تقديري، إذْ فيه تكلُّفٌ لا مُحْوِجَ لـه، يظهر عند تقدير الأصل: (لست عليهم بمسيطر إلاَّ تعذيبَ اللهِ مَنْ تولَّى وكفر)[1]. فـ (مَنْ) الموصولة وحدَها ـ في اختياري ـ هي الواقعة في محل نصب على الاستثناء المنقطع، أمَّا جملة (فيعذبه الله) فعلى الاستئناف. والجملة المستثناة لم يذكرها معظم النحويين من بين الجمل التي لها محل من الإعراب. وقد ذكرها بعض متأخري النحويين[2].

وقد حُمِلَ على نصب الجملة على الاستثناء قراءة قوله تعالى: ﴿ **فَشَرِبُوا مِنْهُ إلاَّ قليلٌ مِنْهُمْ** ﴾[3] برفع (قليل) على الابتداء، والخبر محذوف تقديره (لم يشربوا)، والراجح في تقديري أن (قليلٌ) عطف بيان من واو الجماعة الفاعل في (فشربوا)، وهو الراجح عند المعربين في إعراب قراءة الرفع، مع أن نصب الاسم على الاستثناء هو الأفصح[4].

٣ـ الجملة المفسِّرة:

هذه الجملة لا محل لها من الإعراب عند الجمهور، لعدم وقوعها موقعَ مفردٍ، وقد ذُكِر أن الشلوبينَ خالَفَ في ذلك، وزعم أنها بحسب ما تفسره، فإنْ كان للمفسَّر موضعٌ فهي كذلك، وإلاَّ فَلا[5]، فممَّا له موضع عنده ما جاء في قوله تعالى: ﴿ **وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آَمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ** ﴾[6]، فجملة (لهم مغفرة) في موضع نصب، لأنها تفسير للموعود به، ولو صُرِّح

(١) ينظر: إعراب الجمل: ١٨٩.

(٢) ينظر: المرجع السابق: ١٩٠.

(٣) من سورة البقرة: ٢٤٩، والرفع قراءة أُبَيٍّ والأعمش، ينظر: الكشاف: ١/٢٩٥. وهناك آيات أخريات حملت في بعض التوجيهات على هذا النحو، ينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ق١، جـ١، ص٢٤١ـ ٢٤٣، والتأويل النحوي في القرآن الكريم: ٢/٩٧١.

(٤) ينظر: البحر المحيط: ٢/٢٦٦ـ ٢٦٧.

(٥) ينظر: مغني اللبيب: ٢/٤٠٢ـ ٤٠٣.

(٦) من سورة المائدة: ٩.

بالموعود لكان منصوباً[1]، فكأن الجملة المفسِرة عند الشلوبين هي عطف بيان، أو بدل.

ويذكر الدكتور عبد الفتاح الحموز أن الشلوبين (ت ٦٤٥ هـ) ليس أول مَنْ جعل للجملة التفسيرية موضعاً من الإعراب، فقد وقف على نص لمكي بن أبي طالب (ت ٤٣٧ هـ) يذهب فيه إلى ذلك[2]، إذْ ذكر مكيٌّ ذلك في معرض بيانه لقوله تعالى: ﴿ يُوصِيكُمُ اللهُ فِي أَولادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الأُنْثَيَيْنِ ﴾[3] ما يأتي: ((قوله: (للذكر مثل حظ الأنثيين): ابتداء وخبر في موضع نصب، تبيين للوصية، وتفسيرٌ لها))[4].

وفي تقديري أن لا مُحْوِجَ إلى القول بأن للجملة التفسيرية محلاً من الإعراب، لتكلف تقدير المفرد الذي هي واقعةٌ موقعَه، إذ إن ضابط الجملة التي لها محل من الإعراب هو وقوعها في سياق التركيب المستخدم موقع اسم مفرد مسقط من أصل التركيب، أما القول بأن هذه الجملة بدل أو عطف بيان، فقد رددتُ القولَ من قبلُ بوقوع الجملة عطفَ بيانٍ أو بدلاً، فيبقى القول بأنها تفسيرية لا محل لها من الإعراب هو الراجح، وهو مذهب الجمهور.

٤- جملة المفعول معه:

نُقِلَ عن (صدر الأفاضل) تلميذِ الزمخشري أن المفعول معه يكون جملة، وخرَّج على ذلك نحو قولهم: جاء زيدٌ والشمسُ طالعةٌ، لأن هذه الجملة لا تَنْحَلُّ- كما يزعم- إلى مفرد يبيِّن هيئة فاعل ولا مفعول، ولا هي حال

(١) ينظر: همع الهوامع: ١/١٤٨، وهناك أمثلة أخرى على هذا النحو في: مغني اللبيب: ٢/٤٠٢- ٤٠٣، همع الهوامع: ١/٢٤٨.

(٢) ينظر التأويل النحوي في القرآن الكريم: ٢/١٠٢٠.

(٣) من سورة النساء: ١١.

(٤) مشكل إعراب القرآن: ١/١٩٠.

مؤكِدة[1]. وقد ذهب الأستاذ محمد خليفة التونسي إلى تسمية الواو في نحو المثال السابق بالواو الاقترانية، وتسمية الجملة (جملةً اقترانيةً)، فهو يتفق مع صدر الأفاضل في عدِّ هذه الجملة مفعولاً معه لا حالاً، ويختلف معه في التسمية حسبُ[2].

أمَّا جمهور النحويين فالجملة عندهم حالية، والرابط فيها هو الواو، وهي واقعة موقعَ مفرد يبيِّن هيئة صاحبها، فالتقدير في نحو المثال السابق: جاء زيدٌ طالعةً الشمسُ عند مجيئه، أو: جاء زيدٌ مبكِّراً، أو نحو ذلك[3]، وهذا هو الراجح في تقديري.

وهناك جملة من الشواهد المحمولة على هذا النحو الذي عدَّه صدر الأفاضل من قبيل المفعول معه[4]، من ذلك قوله تعالى: ﴿ **وَلَوْ أَنَّ ما في الأرضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلامٌ، والبحرُ يَمُدُّه مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ، ما نَفِدَتْ كَلِماتُ اللهِ** ﴾[5]، فجملة (والبحر يمده من بعده سبعةُ أبحر) في موضع المفعول معه على هذا الحدِّ[6]، ومن ذلك قول امرئ القيس:[7]

وَقَدْ أَغْتَدِي والطَّيْرُ في وُكُناتِها بِمُنْجَرِدٍ قَيْدِ الأَوابِدِ هَيْكَلِ

٥- جملة صلة الموصول:

ذهب الدماميني إلى أن الجملة التي تقع صلةً لـ (ال) الموصولة لها محلٌّ من الإعراب، هو محل المفرد المعرب[8]، إذْ إنَّ صلةَ (ال) الموصولةِ هي صفة صريحة

(١) ينظر: مغني اللبيب: ٤٦٥/٢- ٤٦٦، وهمع الهوامع: ٢٢٠/١.
(٢) ينظر: أضواء على لغتنا السمحة: ١٩٦- ١٩٧.
(٣) ينظر: مغني اللبيب: ٤٦٥/٢- ٤٦٦، وهمع الهوامع: ٢٢٠/١.
(٤) ينظر: مغني اللبيب: ٤٦٥/٢- ٤٦٦، والتأويل النحوي في القرآن الكريم: ٩٣٥/٢- ٦٩٦.
(٥) من سورة لقمان: ٢٧.
(٦) ينظر إعراب الآية في: البحر المحيط: ١٩٠/٧- ١٩٢.
(٧) سبق تخريجه ص ٢٥٣.
(٨) تنظر: حاشية ياسين: ١٤٢/١، وحاشية الدسوقي: ٦٥/٢.

مفردة، كالضارب، والمضروب، والحسن، والكريم، ونحو ذلك. أمَّا وصلُها بالجملة، اسميةً كانت أم فعليةً، أو بالظرف، فعلى الضرورة عند بعضهم، أو الشذوذ عند آخرين.

ومن شواهد مجيء صلة (ال) جملة فعلية، قول الشاعر:[1]

ما أَنْتَ بالحَكَمِ التُرْضَى حُكُومَتُهُ ولا الأصيلِ ولا ذي الرَّأْيِ والجَدَلِ

فتقدير الأصل: ما أنت بالحكم المَرْضي حكومتُه، ولو قاله لاستقام الوزن، فَكان هذا من الأسباب الداعية إلى عدم القول بالضرورة في هذا البيت ونحوه، وفي هذا خلاف معروف: ((فابن مالك يرى أن الضرورة ما يضطر إليه الشاعر، ولم يجد عنه مخلصاً، ولهذا قال: لتمكنه من أن يقول: المَرْضِي، والجمهور يرون أن الضرورة ما جاء في الشعر ولم يَجِئْ في الكلام، سواء اضطُرَّ إليه الشاعر أم لا، فلم يتواردا على محلٍ واحد))[2].

ومن مجيء صلة (ال) جملة اسمية- ضرورةً- قول الشاعر:[3]

مِنَ القَوْمِ الرَّسُولُ اللهِ مِنْهُمْ لَهُمْ دانَتْ رِقابُ بَنِي مَعَدِّ

وقد نازع الشُّمُنِّيُّ الدماميني في قوله هذا، إذ يرى الشمنيُّ أن هذه الجملة لا محل لها من الإعراب، لأنها ليست حالَّةً محلَّ مفردٍ حقيقةً، لأن المفرد ليس في مكانه الأصلي، إذْ أصلُ الصلة أن تكون جملةً[4].

وفي تقديري أن رأي الدماميني هو الراجح، فـ (ال) الموصولة❖، الأصل في

(١) نسب هذا البيت للفرزدق في: الإنصاف: ٢٧١/٢، ولسان العرب (لوم)، وشرح التصريح: ٣٨/١، ١٤٢، وخزانة الأدب: ٣٢/١، وقد أخلَّ به ديوانه، وهو بلا نسبة في الهمع: ٨٥/١.

(٢) شرح التصريح: ١٤٢/١.

(٣) شرح ابن عقيل: ١٥٨/١، همع الهوامع: ٨٥/١.

(٤) تنظر: حاشية ياسين: ١٤٢/١، وحاشية الدسوقي: ٢٥/٢.

❖ هناك خلاف قائم في (ال): أحرفُ صلة هي، أم اسمٌ موصول، أم حرف تعريف؟ ينظر: شرح ابن عقيل: ١٤٩/١.

صلتها أن تكون صفة صريحة ذات إعراب مخصوص :رفعاً أو نصباً أو جراً، وما خرج عن ذلك فعلى غير الأصل :

- إذا وُصِلَتْ بجملة فعلية، فالجملة واقعة موقع المفرد :ما أنت بالحكم التُرضَى، أصله :ما أنت بالحكم المَرْضِي حكومتُه.
- إذا وُصِلَتْ بجملة اسمية، فالجملة واقعة موقع المفرد :من القوم الرسولُ اللهِ منهم، أصله :من القوم المنتمي رسول اللهِ إليهم.
- إذا وُصِلَتْ بظرفٍ ضرورةً عُلِّق الظرفُ بوصف مشتق محذوف، هو الأصل في صلة (ال) ففي قول الشاعر :[1]

مَنْ لا يَزالُ شاكِراً على المَعَهْ فَهْوَ حَرٍ بِعِيشَةٍ ذاتِ سَعَةْ

عُلِّق الظرف (معه) باستقرار محذوف (مَنْ لا يزال شاكراً على المستقر معه).

فصلةُ (ال) إذا جاءت جملةً اسمية أو فعلية، فهي جملة لها محل من الإعراب، لأنها واقعة موقع مفرد مشتق هو الأصل في صلة (ال)، ومحلها الإعرابي على وَفْق إعراب المفرد الذي حلت الجملة محله :رفعاً أو نصباً أو جراً.

أمَّا صلة الموصول الاسمي فلا محلَّ لها من الإعراب البتةَ، لأنها ليست واقعةً موقع مفرد، والإعراب محكوم به على محل الاسم الموصول نفسه، لأنه هو المقصود بالكلام، وإنما جيء بالصلة لتوضيحه[2]، وهذا هو مذهب الجمهور، وهو الراجح في تقديري، لأنه جارٍ على التحليل الصحيح لتركيب الجملة التي يكون الاسم الموصول من بين أجزائها. وقد خالَفَ بعضُ النحويين مذهبَ الجمهور، فذهبوا إلى أن صلة الموصول الاسمي لها محل من الإعراب، وإعرابها المحلي هو كإعراب الاسم الموصول قبلها، فهي صفةٌ له، لأنها تبيِّنُه[3].

(١) شرح ابن عقيل :١٦٠/١.

(٢) ينظر :شرح الكافية :٣٩/٢.

(٣) ينظر :المرجع نفسه، وإعراب الجمل :١٣٤، وهذا الرأي هو اختيار الدكتور أحمد الجواري، ينظر :الوصف بالجملة :١٦.

ومذهب المخالفين فيه جنوح إلى المعنى، وإهمالٌ لأصل التركيب:

أ- جملة صلة الموصول المستخدمة جارية على الأصل، وليست واقعة موقع اسم مفرد في الأصل حتى نحكم بأن لها محلاً من الإعراب، إذ إن ضابط الجملة التي يُحكَم بأن لها محلاً من الإعراب، هو أن تكون غير جارية على الأصل، وأن الأصل هو الاسم المفرد من التركيب فحلت هي في الاستخدام محلَّه.

- عند تحليل مثالٍ فيه اسمٌ موصولٌ تركيبياً لا نستطيع تقدير (صفة مشتقة) في موضع جملة الموصول: (جاء الولد الذي أبوه غني←جاء الولد الذي ∅) فهل نستطيع أن نضع في موضع المجموعة الخالية من هذا التحليل وصفاً مشتقاً نذكر قبله الاسم الموصول (الذي) ليكون هذا الوصف نعتاً له؟ لاأظن ذلك متأتّياً. أمَّا إذا قلنا إن معنى المثال هو (جاء الولد الغنيُّ الأب) فهذا تفسيرُ معنى لا بيانُ أصل تركيب، لإسقاطنا (الذي) من عبارة هذا المعنى.

٦- الجملة الواقعة في محل جرٍّ بـ (حتى):

ذكرنا من قبل أن الجملة قد تكون في موضع الجر، إذا أُضِيفَ إليها، وتكون عندئذ واقعة موقع المصدر، أو محكية بالقول فيراد لفظُها، ولكن الزجاج ذهب إلى أن الجملة الواقعة بعد (حتَّى) تكون في محل جر بحتَّى نفسِها، وحمل على ذلك نحو قول جرير:[1]

فما زالَتِ القَتْلى تَمُجُّ دِماؤُها بِدِجْلَةَ حتَّى ماءُ دِجْلَةَ أَشْكَلُ

وقد وافق الزجاجَ في هذا ابنُ دُرُسْتُوَيْهِ[2].

ومذهب الجمهور أن الجملة الابتدائية لا محل لها من الإعراب أبداً، من ذلك

(١) المرتجل: ٣٤٤، مغني اللبيب: ١٢٨/١ »٣٨٦/٢ والخزانة: ٤٧٩/٩، وهو في ديوان جرير: ١٤٣/١، برواية (وما زالت القتلى تمورُ دماؤها...).

(٢) ينظر: المرتجل: ٣٤٤- ٣٤٦، مغني اللبيب: ٣٨٦/٢، الأشباه والنظائر: ٤٣/٣، إعراب الجمل: ١٣٣.

وقوعها بعد (حتى)، وهو الراجح في تقديري، إذْ لا مُوجِبَ لتكلف القول بأن لها محلاً من الإعراب، هو الجرُّ بحتى، لأن (حتى) وحروف الجر عامةً لا يُعْهَدُ فيها تعليقُ جرِّها، أي إبطال هذا الجر في اللفظ وإبقاؤه في المحل، وهذا من أهم أَوْجُهِ الرَّدِّ التي وجَّهَهَا أبو علي الفارسي إلى رأي الزجاج في هذه المسألة، إذِ التعليقُ مختصٌّ بالأفعال، ويسببه وجودُ معلِّق عن العمل له الصدارةُ في الكلام، فيمنع أن يكون ما بعده معمولاً لِما قبلَهُ في اللفظ، كما هو الحال في تعليق أفعال القلوب((وحروف الجر لا تُعلَّق، يريد:لا تُمْنَعُ في اللفظ بما يَحُولُ بينها وبين التأثير في مجرورها، حتى يُحْكَمَ لها بالعمل في المواضع))[1].

(١) المرتجل:٣٤٥.

-٢-

النيابة عن الاسم المفرد في باب (الحكاية)

الحكاية هي ((إيرادُ لفظِ المتكلم، على حسب ما أورده في كلامه))[١]، والمحكيُّ إمَّا مفرد، أو جملة، أو شبه جملة:

أ- فحكاية المفردات لا نيابةَ فيها، فـ (زيداً) من قولك: (مَنْ زيداً؟) سائلاً مَنْ قال: ضربتُ زيداً، هي خبر مرفوع بضمة مقدرة، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية، فهي من قبيل الإعراب المقدَّر لعلَّةٍ، وعليه كل أمثلة حكاية المفردات.

ب- أمَّا حكاية الجمل فمحمولة على النيابة، ولكنها تختلف عن الجملة التي لها محلٌّ من الإعراب في أن الجملة المحكية ليست من باب الإسناد إلى الجملة[٢]، لذا لا تُقدَّر الجملةُ المحكيةُ بمفرد معيَّن، كما هو الحال في الجمل التي لها محل من الإعراب، وإنما تقع الجملة المحكية موقعاً هو للمفرد- أي غير المركَّب- في الأصل، وسوَّغ وقوعَها هذا الموقعَ إرادةُ لفظِها، يقول ابن هشام في حكاية لفظ الجملة: ((اعلم أن الجمل لا تغيرها العوامل، وهي كلام عمِلَ بعضُه في بعض، وهي تُحْكَى على ألفاظها))[٣]، لذا يكون الموقع الإعرابي للجملة المحكية هو موقع اللفظ الذي حلَّتْ محلَّه، فهي محكوم عليها بإعرابه على سبيل الحكاية.

وتُحْكَى الجملة في مواقع تركيبية مختلفة، من ذلك:

- وقوعها موقع المبتدأ: كقولهم: زعموا مطيةُ الكذبِ[٤]، وعليه قوله ﷺ: ((لا

(١) شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير): ٤٦١/٢.
(٢) ينظر: مغني اللبيب: ٤٢٨/٢.
(٣) شرح جمل الزجاجي، لابن هشام: ٣٩٨.
(٤) ينظر: المرجع نفسه. وفي اللسان (زعم): ((زعموا كُنْيَةُ الكذب)).

حول ولا قوة إلاَّ باللهِ كنزٌ من كنوز الجنة))[1].

- وقوعها موقع الخبر: كقوله ﷺ: ((أفضلُ الذكرِ لا إله إلاَّ اللهُ، وأفضلُ الدعاءِ الحمدُ للهِ))[2]، وقوله ﷺ أيضاً: ((وخيرُ ما قلتُ أنا والنبيُّون من قبلي: لا إله إلاَّ اللهُ وحدَهُ لا شريك له))[3].

- وقوعها موقع الفاعل: كقولك: وحَّدَ المسلمينَ لا إله إلاَّ اللهُ، محمدٌ رسولُ اللهِ.

- وقوعها موقع نائب الفاعل، على سبيل النيابة المزدوجة، كقوله تعالى: ﴿ **وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لاَ تُفْسِدُوا فِي الأَرْضِ** ﴾[4]، وقوله تعالى: ﴿ **وَقِيلَ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ** ﴾[5].

- وقوعها موقع المفعول به: من ذلك قولك: قرأتُ الحمدُ للهِ رب العالمين، وتعلمتُ الحمدُ للهِ ربِّ العالمين[6].

- وقوعها موقع المجرور بالحرف، من ذلك ما ذكره ابنُ جني: ((فأمَّا قولهم: بدأتُ بالحمدُ للهِ، وانتهيتُ من القرآن إلى ﴿ **أَتَى أَمْرُ اللَّهِ** ﴾[7]، ونحو ذلك، فلا يدخل على هذا القول، من قِبَلِ أنَّ هذه طريقُ الحكاية))[8].

---

(١) شرح جمل الزجاجي: لابن هشام: ٣٩٨، والحديث في صحيح البخاري: ١٧٤/٤، وروايته: ((ألا أدلُّكَ على كلمة من كنز الجنة؟ قلتُ: بلى، قال: لا حول ولا قوة إلاَّ بالله)) وروايته في البخاري وقعت فيها الجملة محكية في موضع الخبر لمبتدأ محذوف تقديره (هي)، أو في موضع مبتدأ خبرُه محذوف تقديره (من كنز الجنة)، والتقدير الأول هو الأَسْوَغ في تقديري.

(٢) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب الدعوات: ٤٣١/٥، والحديث برقم (٣٣٨٣)، ويجوز عدُّ الجملة واقعة في موقع المبتدأ المؤخر.

(٣) المرجع السابق: ٥٣٤/٥، والحديث برقم (٣٥٨٥).

(٤) من سورة البقرة: ١١.

(٥) من سورة الزمر: ٧٥.

(٦) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن هشام: ٣٩٨.

(٧) من سورة النحل: ١.

(٨) الخصائص: ٣٧٠/٢.

- وقوعها موقعَ المجرور بالإضافة، وقد سبق الحديث فيها، في أثناء الحديث في الجملة الواقعة مضافاً إليها[1].

جـ- أمَّا حكايةُ شبه الجملة، فتقع فيها شبهُ الجملة موقع المفرد، وعندئذٍ لا نُقدِّرُ لشبه الجملة متعلَّقاً، لأنها وقعت هي بلفظها موقعَ لفظ مفرد، من ذلك قوله تعالى على لسان ملكة سبأ: ﴿ **قَالَتْ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ إِنِّي أُلْقِيَ إِلَيَّ كِتَابٌ كَرِيمٌ (٢٩) إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ وَإِنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ** ﴾[2]. فشبه الجملة الأول (من سليمان) متعلق بمحذوف خبر (إنَّ)، أمَّا الثاني (بسم الله) فلا يمكن تقدير متعلَّق له، سواء أكان استقراراً محذوفاً أم كان فعلاً، نحو (أبدأُ)، لأن شبه الجملة هنا حكاية للمكتوب، فكأنَّ المكتوب((متكوِّن من هذه الكلمات))[3]، يقول الشهاب الخفاجي في هذه الآية: ((ومعنى (إنه بسم الله) إلخ أنه هذا اللفظُ، أو ملتبسٌ به))[4]، فإنْ قدَّرْنا متعلَّقاً محذوفاً عاملاً في شبه الجملة، بَطَلَ المعنى، وأُحِيلَ عمَّا أُريدَ لَهُ.

وتأسيساً على ذلك تكون حكايةُ الجملة وشبهها- وهي التي عليها النيابةُ على الحدِّ المذكور في هذا الموضع- على نوعين:[5]

١- حكاية ملفوظ: كحكاية جملة مقول القول، وقولهم: زعموا مطيَّةُ الكذب، أي: قولُهم هذا (زعموا) مطيةُ الكذب، ونحو ذلك، وهذا النوع هو الغالب في باب حكاية الجمل.

٢- حكاية مكتوب: نحو قولهم: قرأتُ على خاتمِهِ: محمدٌ رسولُ اللهِ ﷺ، ويُحمَلُ عليه حكايةُ شبه الجملة في آيةِ سورة النمل، التي سبق ذكرُها.

---

(١) ينظر ص ٥٨٤ – ٥٨٨ من هذا البحث.

(٢) من سورة النمل: ٢٩- ٣٠.

(٣) التطور النحوي: ١٨٤.

(٤) حاشية الشهاب: ٤٤/٧.

(٥) ينظر: معجم المصطلحات النحوية والصرفية: ٦٦.

-٣-

النيابة في مسألة (عطف الاسم على الفعل) و(عطف الفعل على الاسم)

ذكر النحويون أن الاسم يُعطَف على الفعل، كما يُعطَف الفعل على الاسم[١]:

- فمن عطف الاسم على الفعل قولك: محمدٌ يلعبُ وضاحكٌ، ومنه قول الشاعر:[٢]

باتَ يُغَشِّيها بِعَضْبٍ باتِرٍ يَقْصِدُ في أَسْؤُقِها وكَلائِرِ

- ومن عطف الفعل على الاسم قولك: محمد ضاحكٌ ويلعب، ومنه قوله تعالى: ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ ﴾[٣] وقوله تعالى: ﴿ إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللهَ قَرْضاً حَسَناً ﴾[٤].

وللنحويين مذاهبُ في جواز هذا العطف أو عدم جوازه:

- مذهب الجمهور أن ذلك يجوز، إذا كان الاسم في معنى الفعل[٥]، أي إذا كان الاسم وصفاً مشتقاً، وهذا هو الراجح لمجيء جملة من الشواهد عليه.

---

(١) ينظر: الأمالي الشجرية: ١٦٧/٢ـ ١٦٨، وما لم يُنْشَر من الأمالي الشجرية: ٤٦٦ـ ٤٦٧.

(٢) ما لم ينشر من الأمالي الشجرية: ٤٦٧، والخزانة: ٤١٠/٥ برواية (يعشِّيها) بالعين المهملة. وجاء عجز البيت في معاني القرآن للفراء: ١٩٨/٢، وهو بتمامه في الأمالي الشجرية (١٦٧/٢): وفيهما: أَسْؤُقها، من غير همز. وأَسْؤُق وأَسْؤُق لغتان في جمع القلة للساق، وهو العضو الذي بين الركبة والقدم في الإنسان. ينظر: لسان العرب (سوق).

(٣) من سورة الملك: ١٩.

(٤) من سورة الحديد: ١٨.

(٥) ينظر: همع الهوامع: ١٤٠/٢، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم: ق١، جـ٣، ص٥٤٩.

- منع المازني والمبرد والزجاج هذا العطف بنوعيه، ((لأن العطف أخو التثنية، فكما لا ينضمُّ فيها فعلٌ إلى اسمٍ، فكذا لا يُعطَف أحدهما على الآخر))[1].

- نقل السيوطي عن السهيلي أنه ((يحسُنُ عطفُ الاسم على الفعل، ويقبح عكسُه، لأنه في الصورة الأولى عاملٌ لاعتماده على ما قبله فأشبه الفعلَ، وفي الثانية لا يعمل فتمخض فيه معنى الاسم))[2]، وفي تقديري أن صواب مذهب السهيلي هو ما نقله عنه أبو حيان في البحر المحيط، عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ **أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ** ﴾[3]، إذ يقول: ((ومثله قوله تعالى ﴿ **فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا فَأَثَرْنَ** ﴾[4] عُطِفَ الفعلُ على الاسم، لما كان المعنى: فاللاتي أغرْنَ صبحاً فأثرْنَ، وهذا العطف فصيح، وعكسه أيضاً جائز إلاَّ عند السهيلي فإنه قبيح، نحو قوله:

بات يُغَشِّيها بعضبٍ باترٍ يقصد في أسوقها وجائر))[5]

فالقبيح عند السهيلي هو عكس هذا العطف الجائز عند أكثر النحويين، وهو عطف الاسم على الفعل، أمَّا عطف الفعل على الاسم فشواهده كثيرة، ووجهُ الحسن الذي نقله السيوطي عن السهيلي- وهو إعمال الوصف لاعتماده على ما قبله- يجري على عطف الفعل على الاسم، لأن الاسم المعطوف عليه عاملٌ لاعتماده على ما قبله، فحسُنَ عطفُ الفعل عليه، لذا يبدو أن في نقل السيوطي تقديماً وتأخيراً في اللفظ، وصوابه (يحسُنُ عطفُ الفعل على الاسم ويقبح عكسُه).

(١) همع الهوامع: ١٤٠/٢.

(٢) المرجع نفسه.

(٣) من سورة الملك: ١٩.

(٤) من سورة العاديات: ٣- ٤.

(٥) البحر المحيط: ٣٠٢/٨.

وهنا يبرز أمام البحث سؤالان:

- الحكم بعطف الاسم على الفعل أو العكس، أيختص بالفعل مفرداً أم بالجملة الفعلية؟
- كيف يكون تقدير الأصل في نحو: محمد يلعبُ ويضاحكٌ: أهُوَ: محمد يلعب ويضحك أم هو: محمد لاعب وضاحك؟ وكذا في عكس هذه الصورة؟

فمن حيث الحكم بالعطف على الفعل، في اعتقادي أن النحويين يقصدون بالفعل الجملة كلها، إذْ لا يُتَصَوَّرُ أن يقع الفعل وحدَه من غير فاعل في سياق التركيب، فالجملة الفعلية هنا تكون معطوفة على الاسم المشتق المشبَّه بالفعل، والعكس، يقول ابن الشجري: ((فلذلك جاز عطف كل واحد منهما على صاحبه، وذلك إذا جاز وقوعه في موضعه، كقولك: زيد يتحدث وضاحكٌ، وزيدٌ ضاحكٌ ويتحدث، لأن كل واحد منهما يقع خبراً للمبتدأ.... وكذلك: مررتُ برجلٍ ضاحكٍ ويتحدث، وبرجلٍ يتحدث وضاحكٍ، لأن (يفعل) ممَّا يُوصَفُ به النكراتُ))[1]، والمعروف أن الذي يقع في موقع الخبر والصفة هو الجملةُ، لا الفعلُ وحدَهُ، إذن لا يُعطَفُ الاسمُ على الفعل، ولا الفعلُ على الاسم، باعتبار الفعل صيغةً صرفيةً مفردةً خارج السياق، وإنما العطف للجملة الفعلية، معطوفةً أو معطوفاً عليها.

أمَّا من حيثُ تقديرُ الأصل فقد وقفتُ على أن النحويين يقدِّرون في بعض الأحيان الفعلَ أصلاً، كما يقدرون الاسمَ أصلاً في أحيان أخرى:

- (صافَّاتٍ ويَقْبِضْنَ): قُدِّر الأصل: صافات وقابضات[2]، وقدره آخرون: يَصْفُفْنَ ويَقْبِضْنَ[3].

(١) الأمالي الشجرية: ١٦٧/٢.

(٢) ينظر: ما لم يُنْشَرْ من الأمالي الشجرية: ٤٦٧.

(٣) ينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ق١، جـ٣، ص٥٤٩.

- (إنَّ المُصَّدِّقِينَ والمُصَّدِّقاتِ وأَقْرَضُوا اللهَ) :قُدِّر الأصل :إن الذين تصدقوا وأقرضوا اللهَ[1] ، كما قُدِّر :إن الذين تصدقوا واللاتي تصدَّقْنَ[2]

- (يقصد في أسؤقها وجائِر) قدر الأصل :يقصد في أسؤقها ويجور[3].

وفي تقديري أن تحويل الاسم إلى فعل عند تقدير الأصل هو قَلْبٌ لحقيقة التحليل التركيبي من الأصل إلى الاستخدام ، فقولنا :(زيدٌ ضاحكٌ ويلعبُ) تقدير الأصل فيه هو :(زيدٌ ضاحكٌ ولاعبٌ) وليس (زيد يضحك ويلعب) ، لذا يضع النحويون شرطاً لصحة عطف الاسم على الفعل والعكس ، هو أن يتَّحدَ المعطوف والمعطوف عليه بالتأويل ((بأنْ كان الاسم يشبه الفعل.... والجملةُ في تأويل المفرد بأنْ يكون صفةً أو حالاً أو خبراً أو مفعولاً لظنَّ))[4] . والمعروف أن الصفة والحال والخبر والمفعول الثاني لظنَّ ، الأصلُ فيها أن يكون كلٌّ منها اسماً مفرداً ، فإذا وقعت الجملة موقعه ، فعلى سبيل النيابة عن الاسم المفرد.

وخلاصة القول في هذه المسألة أن الاسم لا يعطف على الفعل مفرداً ، ولا يُعطَف الفعلُ- مفرداً- على الاسم ، وإنما يُعطَف الاسمُ على الجملة الفعلية ، والعكس ، بشرط أن يكون الاسم مُشْبِهاً الفعلَ (وصفاً مشتقاً) ، وأن تكون الجملة صالحةً للوقوع موقع المفرد ، في موضع الصفة أو الحال أو الخبر أو المفعول الثاني لظنَّ ، أي :أن يكون للجملة محلاً من الإعراب ، على النحو الآتي :

أ- تُعطَف الجملة الفعلية على اسمٍ ذي إعراب مخصوص ، فتكون هذه الجملة نائبةً عن اسمٍ مفرد هو المعطوف- أصلاً- على الاسم السابق ، أي إنها تُقدَّر بمفرد مطابق للاسم المعطوف عليه إعراباً واشتقاقاً ، فيُحْكَم عليها بأن لها

(١) ينظر :ما لم ينشر من الأمالي الشجرية :٤٦٧.

(٢) ينظر :الأمالي الشجرية :١٦٧/٢- ١٦٨.

(٣) ينظر :ما لم ينشر من الأمالي الشجرية :٤٦٧.

(٤) همع الهوامع :١٤٠/٢.

محلاً من الإعراب، على أنها تابعة للاسم المفرد عطفاً بالحرف، وقد سبق أنْ ذكرنا أنَّ مِنْ بين الجمل التي لها محلٌّ من الإعراب، الجملةَ التابعةَ بعطف النسق للمفرد:

- زيدٌ ضاحكٌ ويتحدثُ، أصله: زيدٌ ضاحكٌ ومتحدِّثٌ
- (أولم يروا إلى الطير فوقهم صافَّاتٍ ويَقْبِضْنَ)، أصله: ... صافَّاتٍ وقابضاتٍ
- (فالمغيراتِ صبحاً فَأَثَرْنَ به نقعاً) أصله: فالمغيراتِ صبحاً فالمثيرات به نقعاً.

وهذا العطف سائغ، يؤيده المسموع، وقد وصفه أبو حيان بأنه فصيح[1]، وعليه اقتصر السهيلي في الإجازة، وعدَّ عكسَهُ قبيحاً، كما ذكرنا من قبلُ.

ب- يُعطَف الاسم المشتق على الجملة الفعلية، بشرط أن تكون الجملة المعطوف عليها واقعةً موقع مفرد مشتق مطابق لهذا الاسم المعطوف إعراباً واشتقاقاً، أي أن تكون الجملة المعطوف عليها لها محلٌّ من الإعراب، صفةً أو حالاً أو خبراً أو مفعولاً ثانياً لظنَّ، فيكون إعراب الاسم المعطوف على وَفْقِ الإعراب المحلي للجملة المعطوف عليها، فكأنَّ العطف - في الأصل- على الاسم الذي نابت عنه الجملةُ المعطوفُ عليها: (زيدٌ يتحدثُ وضاحكٌ، أصله: زيدٌ متحدِثٌ وضاحكٌ). لأن الأصل في الخبر أن يكون اسماً مفرداً، لا جملةً، فإذا وقعتِ الجملةُ موقعه فهي نائبةٌ عنه، محتلةٌ موقعه، محكومٌ على موضعها بإعراب الاسم المنوب عنه، وهذا النوع من العطف جائز، وقد عدَّه السهيلي قبيحاً كما ذكرنا من قبلُ.

(١) ينظر: البحر المحيط: ٣٠٢/٨.

-٤-

النيابة في مسألة (وقوع الفعل موقع المصدر)

ذكر النحويون أمثلة كثيرة وقع فيها الفعلُ لفظاً في موقع لا يقع فيه الفعلُ مفرداً، ولا الجملةُ، فحملوها على وقوع الفعل موقع المصدر، يقول ابن جني: ((أنشد أبو زيد:[1]

وقالوا: ما تشاءُ؟ فقلتُ: أَلْهُو إلى الإِصْباحِ آثِرَ ذي أثيرِ

أراد: اللهوَ، فوضع (ألهو) موضعه، لدلالة الفعل على مصدره))[2]، ويقول ابن يعيش في هذا الشاهد نفسه: ((فأوقع الفعلَ على مصدره، لدلالته عليه))[3].

وظاهر هذه المسألة وقوع الجملة الفعلية موقع لفظ مفرد هو (المصدر)، إذِ المعلوم أن الفعل لا يقع وحدَه- من غير الفاعل- في سياق التركيب، ولكن الأمثلة المذكورة، أو المحمولة على هذه المسألة ليست من باب الجمل التي لها محل من الإعراب، لأن المفرد الذي تُقدَّر الجملةُ واقعةً موقعه هنا هو (المصدر)، أمَّا مواضع الجمل التي لا محلَّ لها من الإعراب فلا يُقدَّر فيها المفرد في الأصل مصدراً، وإنما يُقدَّر فيها هذا المفرد وصفاً مشتقاً، باستثناء موضع المضاف إليه غير المحكي، كما سبق أن ذكرنا. فإذا كانت الجملة الفعلية حسبُ هي التي تقع في مواضع هذه المسألة، وإذا كان مراداً منها من حيثُ المعنى المصدرُ، ومن حيثُ التركيبُ لفظٌ مفردٌ لا جملةٌ، فمواضع هذه المسألة كلُّها محمولة على تقدير (أنْ)

(١) الخصائص: ٤٣٥/٢، وإعراب الحديث النبوي: ٢٦٤، وشرح المفصل: ٩٥/٢، والبيت لعروة بن الورد في ديوانه، ص٥٧.

(٢) الخصائص: ٤٣٥/٢- ٤٣٦.

(٣) شرح المفصل: ٩٥/٢.

المصدرية محذوفةً قبل الفعل على غير قياس، فيُرفَعُ الفعلُ بعد حذفها، لأنَّ (أنْ) المصدرية إذا أُضْمِرَتْ بعد بعض حروف الجر أو العطف عملت مضمرةً في الفعل المذكور، سواء أكان إضمارها واجباً أم كان جائزاً، وهذه مسألة معروفة في باب (نواصب الفعل المضارع)، وإذا حُذِفَتْ من غير وجود الحرف المضمر فيه، أُلْغِيَ عملُها الإعرابي، فرُفِعَ الفعلُ بعدها، وهذا هو مذهب البصريين، فإنْ جاء الفعلُ منصوباً بعد حذفها فعلى الضرورة[1]، أو على الشذوذ، أمَّا الكوفيون فيذهبون إلى جواز النصب بأنْ مضمرةً أو محذوفة.[2]

والذي يعنينا هنا أنَّ (أنْ) المصدرية إذا أُلْغِيَ عملُها الإعرابي في الفعل بعد حذفها، فإن وظيفتها التركيبية (سبك المصدر المؤول) لا تزول بحذفها وإلغاء عملها الإعرابي، لأن الموضع الذي وقع فيه الفعلُ يخص الاسم، فيكون المعنى والتركيب مقتضيينِ تأويل الفعل بالمصدر❖.

لذا تُحمَل كل المواضع التي ذكر فيها النحويون وقوع الفعل موقع المصدر على تقدير (أنْ) محذوفةً، سواء أصرَّح النحويون بذلك التقدير أم سكتوا عنه، لوضوحه، واكتفاءً بمعرفة القارئ، فيكون المصدر المؤول المنسبك من (أنْ) المحذوفة وصلتها واقعاً في الاستخدام موقع المصدر الصريح في أصل التركيب الذي حُمِلَ الاستخدامُ المحوَّلُ عنه على تقدير حذف(أنْ).

وتُقدَّر (أنْ) محذوفةً، والمصدرُ المؤول واقعاً موقع المصدر الصريح في مواضع متعددة، حملها النحويون على وقوع الفعل موقع المصدر، من أهمها:

---

(١) ينظر:ضرائر الشعر:١٥١- ١٥٢.

(٢) ينظر:الإنصاف:المسألة ٧٧، ٢/٢٩٥- ٢٩٩؛ ما لم ينشر من الأمالي الشجرية:٤٧٠- ٤٧١.

❖ نظيرُ ذلك إلغاء (أنَّ) بـ (ما) الكافة عن عمل النصب والرفع، فتدخل على المبتدأ والخبر، ولكنَّ وظيفتها التركيبية (سبك المصدر المؤول) لا تزول بهذا الإلغاء، كما في قوله تعالى: ﴿ **قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ يُوحَى إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ** ﴾ من سورة الكهف:١١٠، فجاءت (إنما) الأولى مكسورةً همزتُها لوقوعها بعد القول، وجاءت (أنَّما) الثانية مفتوحةً همزتُها لسبك مصدر مؤول يصح وقوعه نائباً عن فاعل الفعل (يُوحَى).

أ- موضع المبتدأ:

من ذلك قول العرب: ((تسمعُ بالمعيدي خيرٌ من أن تراه))[1]، برفع (تسمعُ)، والأصل: سماعُكَ بالمعيديِّ[2]، ومن ذلك قول الشاعر:[3]

لَوْلا تَفَلَّقَ بِالحِجارةِ رَأْسُهُ قَبْلَ السُّيُوفِ أَتاكُمُ لَمْ يُكْلَمِ

والأصل: لولا تفلُّقُ رأسهِ، يقول ابن جني: ((أراد: أن تفلَّقَ، فحذف (أنْ)، وأوقع الفعل))[4]، وتحليل هذا التركيب من الأصل إلى الاستخدام كالآتي:

(لولا تفلُّقُ رأسِهِ← لولا أنْ تفلَّقَ رأسُهُ← لولا تفلَّقَ رأسُهُ).

وعلى هذا النحو من التحليل كلُّ الأمثلة الواردة في هذه المسألة، ومن أمثلة هذا الموضع قول رؤبة:[5]

لولا يُدالِي خفضةَ القدحِ انزرَقْ

والأصل: لولا مدالاتُه. ويُحمَل على ذلك قوله تعالى: ﴿ **وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا** ﴾[6]، وقوله ﷺ: ((لولا تُعَيِّرُني قريشٌ))[7]، يقول

(١) سبق تخريج هذا القول ص٥٩٩.

(٢) ينظر: الخصائص: ٤٣٦/٢، شرح الفصيح: ٢٢١- ٢٢٢.

(٣) التمام في تفسير أشعار هذيل: ٦٧.

(٤) المرجع نفسه.

(٥) التمام في تفسير أشعار هذيل: ٦٧، وقد جاء فيه هذا البيت بهذا الضبط، وهو في ديوان رؤبة ص ١٠٧، وضُبِط فيه (لولا يدالي حَفْضُهُ القِدْحَ انزرَقْ). وفي تقديري أن في كلتا الروايتين تصحيفاً، أو خللاً في الضبط، والصواب- كما يبدو لي- أن يُضبَط (لَوْلا يُدالي حَفْضَةَ القِدْحِ انزرَقْ)، فالمدالاة هي المدراة، وحَفَضَ الشيءَ: حناه وعطفَهُ، والقِدْحُ هو السهم قبل أن يُنَصَّلَ ويُراش، والانزراق هو مصدر مطاوع من مصدر قولك: زرقتُ الشيءَ، إذا أَخَّرْتَهُ إلى وراءٍ. فمعنى البيت: لولا مداراتُه انحناءَ السهمِ لا نزرَقَ السهمُ، أي: عاد إلى وراءٍ جارحاً إياه. ينظر اللسان (دلا» حفض» قدح» زرق).

(٦) من سورة الروم: ٢٤.

(٧) إعراب الحديث النبوي: ٢٦٣، والحديث في مسند أحمد: ٤٣٤/٢، ٤٤١، وروايته ((لولا أنْ تعيرَني قريشٌ...)) وبها يسقط موطن الاستشهاد.

العكبري في إعراب هذا الحديث: (((لولا) هذه يقع بعدها الاسمُ، وقد جاء الفعلُ بعدها، و(أنْ) معه مقدَّرة، أي: لولا أنْ تعيرَني))[1].

ب- موضع الخبر:

من ذلك قول جرير:[2]

نَفاكَ الأَغَرُّ ابْنُ عبدِ العزيزِ وَحَقُّكَ تُنْفَى مِنَ المَسْجِدِ

والأصل: وحقُك النفيُ من المسجد، ويكون تقدير تركيب الكلام من الأصل إلى الاستخدام كالآتي:

(وحقك النفيُ←وحقُّك أن تُنْفَى←وحقُّك تُنْفَى)

وليست جملة (تُنْفَى) في محل رفع الخبر، لأن الجملة الواقعة موقع الخبر تُقدَّر بالمشتق لا بالمصدر، وإنما هي صلةٌ لأنِ المحذوفة، لا محل لها من الإعراب، والمصدر المؤول هو النائب عن المصدر الصريح.

جـ- موضع الفاعل أو نائبه:

من ذلك قول الشاعر:[3]

وَما راعَني إلاَّ يَسيرُ بِشُرْطَةٍ وَعَهْدِي بِهِ قَيْناً يَفُشُّ بِكِيْرِ

والتقدير: وما راعني إلاَّ سيرُه←وما راعني إلاَّ أن يسيرَ←وما راعني إلاَّ يسيرُ. ومثله قول الآخر:[4]

جَزِعْتُ حِذارَ البَيْنِ يَوْمَ تَحَمَّلوا وَحُقَّ لِمِثْلِي يا بُثَيْنَةُ يَجْزَعُ

(١) إعراب الحديث النبوي: ٢٦٣.

(٢) سبق تخريجه ص ٥٧٥

(٣) سبق تخريجه ص ٦٠٣

(٤) سبق تخريجه ص ٦٠٣

وقد سبق القول بأن هذه الجملة ليست في محل رفع فاعل ولا نائب فاعل، وإنما يُخَرَّج هذان الشاهدان على تقدير (أنْ) المصدرية فيكون المصدر المؤول نائباً عن المصدر الصريح.

د- <u>موضع المفعول به</u>:

من ذلك قول عروة بن الورد:[1]

وَقَالُوا: ما تَشاءُ؟ فَقُلْتُ: أَلْهُو إلى الإِصْباحِ آثِرَ ذي أَثِيرِ

والتقدير: فقلتُ: اللهوَ ← فقلتُ: أنْ أَلْهُوَ ← فقلتُ: أَلْهُو.

(١) سبق تخريجه ص ٦٢٧

-٥-

نيابة الحرف المصدري مع صلته عن المصدر الصريح

هناك مواضع في تركيب الكلام لا يقع فيها إلاَّ اسم مفردٌ (غير مركَّب)، كالمبتدأ والخبر والفاعل ونائب الفاعل، ونحو ذلك، ولكنْ قد يأتي في الاستخدام تركيبٌ جُمْلِيٌّ أو شبهُ جُمْليٍّ في موقع هذا المفرد المقتضى في الأصل، وعندئذ يُرَدُّ هذا الاستخدام بضربٍ من التأويل إلى ذلك الأصل المفترَض لتركيب الكلام، ويكون هذا الرَّدُّ على سبيل النيابة بإحدى طرائق ثلاثٍ:

الأولى: تقدير الجملة واقعةً موقع اسم مفرد معيَّن، فيُحكَم لها بالموقع الإعرابي لذلك الاسمِ المفردِ الواقعةِ هي موقعه، وهذه هي الجمل التي لها محل من الإعراب، التي سبق ذكرها.

الثانية: تقدير الجملة- أو شبهها أحياناً- واقعةً موقع اسم مفرد غير معيَّن، فيراد بها لفظُها، فيُحكَمُ لها بالموقع الإعرابي لذلك الاسم المفرد على سبيل الحكاية التي سبق ذكرُها.

الثالثة: تقدير الجملة واقعةً موقع اسم مفرد معيَّن، هو المصدر حسبُ، وتكون هذه الجملة مسبوقة بآلةِ سبكٍ لغويةٍ، مذكورةٍ لفظاً، أو مقدَّرة حكماً، تسبِكُ من الحدثِ المشتملةِ عليه الجملةُ بعدها مصدراً يكون محكوماً عليه بإعراب الموقع الذي حلَّتْ فيه آلةُ السبكِ مع صلتِها الجملةِ التي بعدها. وفي هذا القسم ليست الجملة وحدَها واقعةً موقع المفرد المقتضى في الأصل، وإنما تقع موقعه مسبوقةً بالحرف المصدري الذي يسبك مصدراً مؤولاً بالتقدير، لا بظاهر اللفظ. وهذه المصادرُ المؤولةُ، المسبوكةُ من الحرف المصدري وصلته، النائبةُ عن المصدر

الصريح المقتضى في الأصل، هي موضوع هذا المبحث، أمَّا الجملة التي تلي الحرف المصدري فلا محلَّ لها من الإعراب لأنها صلةٌ للحرف المصدري، فلا تقع وحدَها موقع المفرد.

والحروف المصدرية- أو الموصولات الحرفية كما يسميها بعض النحويين- هي آلاتٌ لغوية سابكة، تقع مع صلاتها موقعاً هو للمصدر الصريح في الأصل، فتكون مع صلاتها في تقدير مصدر مؤول، واقع موقع المصدر الصريح، فالحرف المصدري((آلةٌ في السبك، والمسبوك ما بعدها))[1] أي: صلتُها، ويحكم على محلها كلها بإعراب المصدر الصريح المقتضى في الأصل: رفعاً ونصباً وجراً:

- ﴿ **وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ** ﴾[2]: المصدر المؤول المنسبك من(أنْ) وصلتها في محل رفع مبتدأ.
- يعجبني أنّك ناجحٌ: المصدر المؤول المنسبك من (أنَّ) ومعموليها في محل رفع فاعل.
- غضبتُ من أن يخدعني صديقي: المصدر المؤول المنسبك من(أنْ) وصلتها في محل جر بمِنْ.
- في قول الشاعر:[3]

لَمْ يَمْنَعِ الشُّرْبَ منها غَيْرُ أَنْ نَطَقَتْ حمامةٌ في غُصُونٍ ذاتِ أَوْقالِ

المصدر المؤول المنسبك من (أنْ) وصلتها في محل جر بإضافة الفاعل (غيرُ) إليه. ونحو ذلك.

ووجهُ النيابة في هذه المسألة هي وقوع الحرف المصدري مع صلته- في

(١) حاشية الصبان: ١٧٥/٣.

(٢) من سورة البقرة: ١٨٤.

(٣) كتاب سيبويه: ٣٦٩/١، والأمالي الشجرية: ٤٦/١»٢٦٤/٢ برواية (غير أن هتفت)، والخزانة: ٤٠٦/٣»٥٣٢/٦. وقد ضبطت (غير) بالضمة علامة الرفع على الفاعلية، وبالفتحة علامةً لبناء الاسم. ينظر: الخزانة ٤٠٦/٣.

الاستخدام- موقع مصدر صريح في أصلٍ مفترَضٍ لذلك الاستخدام، يقول ابن يعيش: ((جعل (ما) مع ما بعدها من الفعل في موضع المصدر المرفوع بأنه فاعل))[1]، ويقول ابن هشام: ((يجب فتح (أنَّ) إذا حلَّتْ محلَّ المفرد))[2]، وحلول الشيء محلَّ آخر، أو وقوعه في موضعه هو النيابةُ عينُها.

وللحروف المصدرية وظيفتانِ:

- **وظيفة إعرابية:**

ليست هذه الوظيفة جارية على الحروف المصدرية كلها، فمن الحروف المصدرية ما هو عاملٌ في غيره من مكونات السياق مثل (أنْ) التي تنصب المضارع وتخلصه إلى الاستقبال، و(أنَّ) التي تنصب أولَ معموليها وترفع الآخر، ومن هذه الحروف ما لا يعمل مثل (ما) و(لو)، وسيأتي بيانُ ذلك.

- **وظيفة تركيبية:**

هي سَبْكُ المصدر المؤول من صلتها، فالحرف المصدري يجعل الجملة صالحة للوقوع موقع المصدر الصريح، وهذه الوظيفة جارية على الحروف المصدرية كلها، مذكورةً في اللفظ أم مقدَّرة، يقول الدكتور فاضل: إنَّ((أهم وظائف الحرف المصدري أنْ يُوقِعَ الجملةَ موقع المفرد، ثم إن الحرف المصدري يجعل ما بعده في حكم المصدر))[3]، ولأن هذه الوظيفة هي أهم وظائف الحرف المصدري فهي لا تفارقه البتةَ، سواء أكان مذكوراً في اللفظ أم كان محذوفاً، كما ذكرنا في (أنْ) التي يُقدَّر سبكُها المصدرَ المؤولَ محذوفةً غيرَ عاملةٍ النصبَ في الفعل، سواء أكان باقياً على إعماله أم أُهْمِلَ عملُه، كما ذكرنا في (أنَّ) التي تكُفُّها (ما) عن العمل الإعرابي، ولكنها تبقى على سبكها المصدرَ المؤول.

(١) شرح المفصل: ١٤٣/٨.

(٢) تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد: ٣٥٣.

(٣) معاني النحو: ٣١٩/١.

وليس استخدامُ المصدر الصريح- على الأصل- واستخدامُ الحرف المصدري وصلته، سواءً:

- هناك مواضع من التركيب ينبغي فيها استخدامُ المصدر الصريح على الأصل، ولا يجوز فيها إنابة الحرف المصدري وصلته عنه، كما في المفعول المطلق، فتقول: ضربتُ زيداً ضرباً، ولا تقول: ضربتُ زيداً أنْ ضربتُ، وعلى هذا جمهور النحويين، وخالفهم الأخفش في ذلك كما سبق أن ذكرنا عند الحديث في ما ينوب عن المصدر في موضع المفعول المطلق.

- يضطلع المصدر المؤول باستخدامات ذات دلالات خاصة، لا يضطلع بتأديتِها نفسِها المصدرُ الصريحُ، فالمصدر المؤول يسدُّ مسدَّ المفعولين في باب (ظنَّ)، أي: يغني عنهما دلالةً لا تركيباً، فتقول: ظننتُ أنك ناجحٌ، فلا نحتاج- من حيثُ المعنى- إلى تقدير لفظٍ آخر، مع أن الحرف المصدري وصلته يقع موقع لفظٍ واحدٍ حسبُ لا لفظين. أما المصدر الصريح فليس كذلك، إذْ لو قلتَ: (ظننتُ نجاحَكَ)، وسكتَّ، لكان السياق ناقصاً: دلالةً وتركيباً، ولقدَّرْنا مفعولاً ثانياً نحو (متحققاً)، أو غيره[1].

- ليس العدول عن الأصل (المصدر الصريح) إلى الاستخدام الذي فيه النيابةُ، مجرداً عن تحقيق بعض الأغراض، فمن المعلوم أن النيابة لا تكون إلاَّ لتحقيق شيء من الأغراض العامة، أو الخاصة ببعض المواضع، ففي العدول عن المصدر الصريح إلى (أنْ) والفعل ثلاثُ فوائد: ((إحداها: أن الحدث❖ قد يكون في ما مضى، وفي ما هو آتٍ، وليس في صيغته ما يدل على مُضِيٍّ ولا استقبال، فجاءوا بلفظ الفعل المشتق منه مع (أنْ) ليجتمع لهم الإخبار عن الحدث مع الدلالة على الزمان؛ الثانية: أنَّ (أنْ) تدل على إمكان الفعل، دون

(١) ينظر: ظاهرة الاستغناء في النحو العربي: ٩٢- ٩٦.

❖ يُقْصَد بالحدث هنا: المصدر.

الوجوب والاستحالة؛ الثالثة :أنها تدل على مجرد معنى الحدث دون احتمال معنى زائد عليه ، ففيها تحصين للمعنى من الإشكال ، وتخليص له من شوائب الاحتمال))[1] ، كما ذُكِرَتْ فروقٌ أخرى للعدول عن المصدر الصريح إلى استخدام (ما) والفعل[2].

وخلاصة القول أن هناك اختلافاً بين المصدر الصريح والمصدر المؤول في المعنى والاستخدام ، فقد يقع المصدر الصريح في مواضع لا يقع فيها المؤول ، كما يقع المصدر المؤول في مواضع لا يؤدي المصدر الصريح مؤداه فيها ، وقد يؤدي أحدهما معنى لا يؤديه الآخر[3].

والحروف المصدرية على أقسام :

- قسم مُتَّفَق على حرفيته ومصدريته ، ويشمل ثلاثة أحرف :أنْ ، أنَّ ، كي[4].
- وقسم مختَلَف في حرفيته أو مصدريته ، ويشمل ثلاثة أحرف : لو ، ما ، الذي[5].
- قسم ذهب بعض النحويين في أثناء توجيه شواهد معينة إلى القول بحرفيته ومصدريته ، ويشمل أربعة أحرف :اللام ، إذ ، كيف ، وهمزة التسوية.

وهذا بيان موجز بهذه الحروف المصدرية ـ على اختلاف أقسامها ـ :

١ ـ (أنْ) الثنائية :

هي الناصبة للمضارع ، وتُوصَل بالفعل المتصرف ، ماضياً كان أم مضارعاً أم أمراً ، نحو :أعجبني أنْ قمتَ ، أي :قيامُكَ؛ و : أريد أن تقومَ ، أي : قيامَكَ؛

(١) نتائج الفكر :١٢٦. وينظر كذلك :بدائع الفوائد :٩٢/١ ، وحاشية الصبان :١٧٦/٣.

(٢) ينظر :بدائع الفوائد :١٤٢/١ وما بعدها.

(٣) ينظر تفصيل هذه المسائل في :الأشباه والنظائر :٦٢/٤ـ ٦٩ ، حاشية الصبان :١٧٦/٣ ، معاني النحو :١٤١/٣ـ ١٤٧ ، المصدر في العربية :٣٤ـ ٣٩.

(٤) ينظر :ارتشاف الضرب :٥١٨/١ ، همع الهوامع : ٨١/١ .

(٥) ينظر :ارتشاف الضرب : ٥١٨/١.

و :كتبتُ إليه بأنْ قُمْ[1]، أي :بالقيام. هذا هو مذهب الجمهور في صلتها، وقد خالفهم آخرون في مسألتين :

- خالفهم ابنُ طاهر في أنَّ الموصولة بالماضي غيرُ الموصولة بالمضارع، وقد أجاب ابنُ هشام عن مخالفةِ ابنِ طاهر[2].

- ذكر ابنُ هشام أن أبا حيان يزعم أنَّ (أنْ) لا تُوْصَلُ بالأمر، وكل ما سُمِعَ من ذلك فأنْ فيه تفسيريةٌ، وقد أجاب ابنُ هشام عن هذه المخالفة بما يردُّها[3]. ولكن الدكتور عبد الفتاح الحموز يذهب إلى أن أبا حيان لم يكن مخالِفاً الجمهور في جواز وصل (أنْ) بالأمر، لأن ما في (البحر المحيط) يثبت أن المسألة جائزة عنده[4]، ويرى الأستاذ محمد عبد الخالق عضيمة أن أبا حيان قد تحول عن رأيه بعدم وصل (أنْ) بالأمر في مواضع من (البحر المحيط)، ووافق الجمهورَ على جواز وصلِها به[5]، وهذا هو الراجح في تقديري لأن أبا حيان في الارتشاف أيضاً لا يُنْكِرُ وَصْلَها بالأمر، إذ يقول :((تُوصَلُ بالفعل المتصرف، ماضياً نحو :أعجبني أنْ قام زيدٌ؛ ومضارعاً فيؤثر فيه النصب، وتخلصه للاستقبال، نحو :يعجبني أنْ تخرجَ؛ وقالوا :تُوصَلُ بالأمر، ونصَّ على ذلك سيبويهِ[6]، نحو :كتبتُ إليه بأنْ قُمْ))[7].

و(أنْ) أكثر الحروف المصدرية استخداماً، بل هي أمُّ باب نصب المضارع[8]، فهي تأتي في ابتداء الكلام، وفي أثنائه بعد الألفاظ الدالة على غير معنى اليقين،

(١) ينظر :مغني اللبيب :٢٨/١، همع الهوامع :٨١/١.
(٢) ينظر :مغني اللبيب :٢٨/١- ٢٩، وكذلك :حاشية الصبان :١٧٥/٣.
(٣) ينظر :مغني اللبيب :٢٩/١- ٣٠، وكذلك :حاشية الصبان :١٧٥/٣- ١٧٦.
(٤) ينظر تفصيل هذه المسألة، وما نقله الدكتور الحموز من البحر لإثبات رأيه في :التأويل النحوي في القرآن الكريم : ١١٢١/٢- ١١٢٤.
(٥) ينظر :دراسات لأسلوب القرآن الكريم :ق١، جـ١، ص٣٤٣- ٣٤٤.
(٦) ينظر ما ذكره سيبويه من وصلها بالأمر في الكتاب :٤٧٩/١- ٤٨٠.
(٧) ارتشاف الضرب :٥١٨/١.
(٨) ينظر :الجنى الداني :٢٣٦.

وتقع مع صلتها في موضع الرفع والنصب والجر، في مواضع تركيبية متعددة[١].

٢ـ (أنَّ) المفتوحةُ الهمزةِ، المضعَّفةُ النونِ:

هذا حرف من الحروف الناسخة التي ينتظمها باب (إنَّ)، تُوصَلُ باسمِها وخبرها، إنْ كانت عاملة، نحو: يعجبني أنَّ زيداً قائمٌ، وتُوصَل بالمبتدأ والخبر إنْ كُفَّتْ عن العمل[٢]، كقوله تعالى: ﴿ **قُلْ إِنَّما أنا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ يُوْحَى إِلَيَّ أَنَّما إِلهُكُمْ إِلهٌ وَاحِدٌ** ﴾[٣]، وإنْ خُفِّفَتْ وُصِلَتْ باسمٍ هو ضمير الشأن المحذوف وجوباً ـ إلاَّ لضرورةٍ ـ وخبرٍ ملفوظٍ به، كقوله تعالى: ﴿ **وأنْ لَيْسَ للإِنْسَانِ إلاَّ مَا سَعَى** ﴾[٤].

وفي تقدير المصدر من صلتها تفصيلٌ:[٥]

ـ إنْ كان الخبر مشتقاً أُوِّلَ المصدرُ من لفظه: (بلغني أنك منطلق←بلغني انطلاقُكَ)، ويلحق به الخبر المشتق المحذوف، إذا تعلَّق به شبهُ الجملة: (بلغني أنك في الدار←بلغني استقرارُكَ في الدار)، لأن شبه الجملة (في الدار) متعلق باستقرار محذوف هو الخبر.

ـ إنْ كان الخبر جامداً قُدِّر المصدرُ بالكَوْن مطلقاً: (بلغني أن هذا زيدٌ←بلغني كونُ هذا زيداً)، ((لأن كل خبر جامد، يصح نسبتهُ إلى المخبر عنه بلفظ الكون))[٦]. وتفترق (أنَّ) المفتوحة الهمزة عن (إنَّ) المكسورة الهمزة في أنَّ الأولى تُقدَّر مع صلتها بمفرد، هو المصدر، والثانية تُقدَّر مع ما بعدها بجملة.

---

(١) تُنظَر أمثلة من هذا النحو في: مغني اللبيب: ١/٢٧ـ ٢٨، الإتقان في علوم القرآن: ١/٤٩١، التأويل النحوي في القرآن الكريم: ٢/١١٢٤ـ ١١٤١.

(٢) ينظر: شرح الكافية: ٢/٣٨٧.

(٣) من سورة الكهف: ١١٠، وفي دلالة (أنَّما) على الحصر كإنَّما، خلافٌ: فذهب الزمخشري إلى إفادتها الحصر، وردَّه أبو حيان، وقد انتصر ابنُ هشام للزمخشري، ينظر: مغني اللبيب: ١/٣٩ـ ٤٠.

(٤) من سورة النجم: ٣٩.

(٥) ينظر: ارتشاف الضرب: ٢/١٣٨ـ ١٣٩، ومغني اللبيب: ١/٤٠.

(٦) مغني اللبيب: ١/٤٠.

وضابطُ فتح همزة (أنَّ) هو وقوعها مع صلتها في موقعٍ لا يكون بالأصالة إلاَّ للاسم مفرداً، كالمبتدأ والفاعل والمجرور بالحرف أو بالإضافة أو نحو ذلك[1]، وحيثُ جاز وقوعُ الحرف مع مدخوله موقع الاسم المفرد، أو موقع الجملة، جاز فتحُ همزة (أنَّ) وكسرُها، وهذه من المسائل المعلومة في باب (إنَّ) وأخواتها.

٣- كَيْ:

توصل (كي) بالمضارع، وشرطُ تقديرها مع صلتها بالمصدر أن يدخل عليها لامُ التعليل لفظاً، نحو: جئت لكي أقرأ، أي: للقراءة، أو تقديراً، نحو: جئتُ كي أقرأ[2]، بتقديرِ المحذوفِ لامَ التعليل، لا (أن) الناصبة، فدخول لام التعليل عليها، أو تقديرها قبلها يُعيِّن أن تكون (كي) مصدرية[3]، وعندئذ تتجرد من معنى التعليل الذي يؤدَّى في السياق باللام، لا بها، أمَّا هي فتكون مثل (أنْ) متجرِّدة لسبك المصدر المؤول، ونصب الفعل المضارع. وعند تجرد السياق من اللام يحتمل التركيب تقدير اللام قبل (كي) فتكون هي مصدريةً، ويُحتمَل تقدير (أنْ) بعدها، فتكون (كي) جارَّةً المصدر المؤول المنسبك من (أنْ) المقدرة وصلتها.

وفي (كي) ثلاثة مذاهب، من حيثُ معناها وعملُها:[4]

أحدها: أنها حرف جر أبداً، وهو مذهب الأخفش، فيكون سابك المصدر هو (أنْ) المقدرة بعدها.

وثانيها: أنها ناصبة للفعل أبداً، وهو مذهب الكوفيين.

وثالثها: أنها تكون حرف جر تارةً، وناصبة للفعل تارة أخرى، وهذا هو مذهب الجمهور، وهوالراجح في تقديري.

---

(١) ينظر: الجنى الداني: ٣٨٨- ٣٨٩، والأشباه والنظائر: ١٢٩/٣- ١٣٠.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب: ٥١٨/١.

(٣) ينظر: الجنى الداني: ٢٧٧.

(٤) ينظر: الإنصاف: المسألة ٧٨، ٣٠٠/٢- ٣٠٣؛ والجنى الداني: ٢٧٨.

٤ـ (ما) المصدرية الحرفية:

تنقسم (ما) المصدرية الحرفية على قسمين:[١]

أ ـ غير الزمانية: وهي التي تُقدَّر مع صلتها في موقع مصدر صريح حسبُ، نحو قوله تعالى: ﴿**نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ القَصَصِ بما أَوْحَيْنا إِلَيْكَ هذا القُرْآنَ**﴾[٢]، أي: بإيحائِنا، وقوله تعالى: ﴿**وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ الأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ**﴾[٣]، أي: برحبها.

ومنه قول الشاعر:[٤]

يَسُرُّ المَرْءَ ما ذَهَبَ اللَّيالِي وكانَ ذِهابُهُنَّ لَهُ ذِهابا

أي: ذهابُ الليالي.

ب ـ الزمانية:

وهذه تسمية ابن هشام[٥]، وتُسمَّى الوقتية، أو الظرفية أيضاً[٦]، وهي التي تُقدَّر مع صلتها بمصدر نائب عن ظرف الزمان، على حدِّ حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه[٧]، ومن أمثلتها قوله تعالى: ﴿**خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالأَرْضُ**﴾[٨]، والتقدير: خالدين فيها مدةَ دوامِ السمواتِ والأرض، والنيابة في هذه الصورة نيابة مزدوجة:

(١) ينظر: الجنى الداني: ٣٣٠ـ ٣٣١، ومغني اللبيب: ١/٣٠٣ـ ٣٠٥.

(٢) من سورة يوسف: ٣، وينظر إعرابها في: البحر المحيط: ٥/٢٧٩ (١٩٩٣م).

(٣) من سورة التوبة: ٢٥، وينظر إعرابها في: البحر المحيط: ٥/٢٥ (١٩٩٣م).

(٤) شرح المفصل: ٨/١٤٢، والجنى الداني: ٣٣١، شرح التصريح: ١/٢٦٨، والصدر في الهمع: ١/٨١.

(٥) ينظر: مغني اللبيب: ١/٣٠٤.

(٦) ينظر: الجنى الداني: ٣٣٠.

(٧) ينظر: شرح الكافية: ٢/٣٨٦.

(٨) من سورة هود: ١٠٧، ١٠٨. وينظر إعرابها في: البيان: ٢/٢٨، البحر المحيط: ٥/٢٦٢ (١٩٩٣م).

- (ما) وصلتها نائبة عن المصدر الصريح.
- (ما) وصلتها نائبة عن الظرفِ (مدةَ) أو (وقتَ) المحذوفِ، على حدِّ حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه منتصباً على الظرفية، نحو: جئتُكَ طلوعَ الشمسِ، أي: جئتُكَ وقتَ طلوعِ الشمسِ، وهذا بيان التغيير من الأصل إلى الاستخدام:
- خالدين فيها مدةَ دوامِ السمواتِ والأرضِ←خالدين فيها∅∅السمواتِ والأرض←خالدين فيها∅ما دامت السمواتُ والأرضُ.
- خالدين فيها∅ما دامتِ السمواتُ والأرضُ←خالدين فيها ما دامتِ السمواتُ والأرضُ.

هذا هو الشائع عند النحويين، وهو الراجح في تقديري، والمتَّسق مع تحليل مثال الاستخدام تركيبياً على سبيل النيابة المزدوجة، إذِ اكتسب المصدر المؤول معنى الوقتية أو الظرفية بسبب وقوعه نائباً عن الظرف المحذوف، فدلالته على الوقت كانت على سبيل النيابة، لا الأصالة، لأنْ لا دلالةَ للمصدر على الوقت أصالةً، ولكنْ نُقِلَ عن الدماميني مخالفتُهُ مذهبَ جمهور النحويين في وجه النيابة في هذه المسألة، فهو يرى أن (ما) لا تدل على الزمان ((لا بطريق الأصالة، ولا بطريق النيابة، وإنما الزمان ما وُضِعَ له، وهو المضاف المحذوف، وبعد حذفه يُفهَم بقرينة))[1]، فالنيابة عنده مفردة، لا مزدوجة، فالظرف محذوف من الأصل، ولم يحلَّ محلَّه حالٌّ، ومعنى الظرف عنده مستفاد بالقرينة، لا بالنيابة.

وإذا كانت (ما) في (ما دام) مصدرية ظرفية، تسبك مصدراً مؤولاً نائباً عن ظرف الزمان على حدِّ حذف المضاف، فالواجب تأخيرها عمَّا يكون مظروفاً أو جملةً، على نحو ما هو شائع في الأساليب الفصيحة، كالآية السابقة،

(١) حاشية ياسين: ١/١٣٠.

وكقولك :سأُكْرِمُكَ ما دمتَ مُجِدًّا. ولكنَّ هناك أسلوباً من أساليب التعبير تتقدم فيه (ما دام)، فتكون متلوَّةً بما هو جوابٌ لها أو كالجواب، فتستلزم وجود فاءٍ في هذا الجواب، كأنْ تقول :ما دمتَ مجدّاً فستنجحُ. فهل هي مصدرية؟ وهل يُحكَم بفصاحة مثل هذا الأسلوب؟

الإجابة عن هذا السؤال وقفتُ عليها في بحث للأستاذ صبحي البصَّام، الذي استشهد لصحة هذا الأسلوب وفصاحته، بجملة من الشواهد، أذكُرُ من منثورها قول طُوَيْسٍ❖ : ((يا أهلَ المدينة، ما دمتُ بين أَظْهُرِكُمْ فتوقَّعوا خروج الدابَّة والدجَّال))[1] ، ومن شواهده الشعرية قول عبد الرحمن الداخل (ت١٧١هـ) :[2]

ما دامَ مِنْ نَسْلِي إمامٌ قائمٌ فالمُلْكُ فِيْكُمْ ثابِتٌ مُتَواصِلُ

ثم خلص إلى أنَّ (ما دام) هذه((مصدرية شرطية، وإنْ شئتَ قلتَ :ظرفية شرطية، لأنها تُقدَّر بمصدر نائب عن ظرف الزمان محتملاً معنى الشرط))[3] ، فـ (ما دام) هذه مصدرية ظرفية فيها معنى الشرط، بسبب وجود الفاء في جوابها المترتِّبِ على الجملة التي بعد (ما دام) التي هي جزء من صلةِ (ما)، فهي هنا باقية على نيابتها عن ظرف الزمان المحذوف على النحو الذي ذكرتُه من قبل في (ما) المصدرية الزمانية.

وتُوصَل (ما)ـ زمانية كانت أم غير زمانيةـ بفعل متصرف، ماضٍ أو مضارع، ولا تُوصَل بالأمر[4] ، وفي وصلها بالجملة الاسمية خلافٌ، فقد

❖ طُوَيْس :اسم رجل ضُرِبَ به المثل في الشؤم، وهو مخنَّث كان بالمدينة، وُلِدَ ليلة تُوُفِّيَ رسول الله ﷺ ، ينظر :لسان العرب (طوس).

(١) ما دام المصدرية الشرطية وشواهدها :مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، م٥٧، جـ٤، ١٩٨٢م، ص٦٣٩؛ والنص بهذه الرواية في (فوات الوفيات) :١٣٨/٢؛ أما روايته في اللسان (طوس) فعلى تأخير ما دام :((يا أهلَ المدينة توقعوا خروج الدجال ما دمتُ بين ظهرانيكم))، وهو كذلك في تاج العروس (طوس) جـ١٦.

(٢) ما دام المصدرية الشرطية وشواهدها، ص٦٤٠، والشاهد مأخوذ من نفح الطِيب :٤٣/٣.

(٣) ما دام المصدرية الشرطية وشواهدها : ٦٤٠.

(٤) ينظر :الجنى الداني :٣٣١، وشرح التصريح :١٣٠/١.

نُقِلَ عن السيرافي والأعلم وابن خروف وابن مالك وصلَها بالجملة الاسمية، واستشهدوا لذلك بما في نهج البلاغة: ((بَقُوا في الدنيا ما الدنيا باقيةٌ))[1]، وبنحو قول الشاعر:[2]

واصِلْ خَلِيْلَكَ ما التَّواصُلُ مُمْكِنٌ فَلأَنْتَ أَوْ هُوَ عَنْ قريبٍ راحِلُ

وأجاز ابن جني وصلها بالجار والمجرور، فيجوز على مذهبه- الذي نقله عنه الرضي- : ما خلا زيدٍ وما عدا زيدٍ، بالجرّ، و(ما) مصدرية[3].

وفي (ما) قولانِ، من حيثُ اسميتُها أو حرفيَّتُها:[4]

- الجمهور على أنها حرف، فلا يعود عليها ضمير من صلتها، وهوالراجح في تقديري لبُعْدِه عن التكلف في قول مخالِفِهِ.

- ذهب الأخفش وابن السراج وجماعة من الكوفيين إلى أنها اسمٌ، فتفتقر إلى ضمير، فإذا قلتَ: يعجبني ما صنعتَ، فتقديره عند الجمهور: يعجبني صنعُكَ، وعند الأخفش: يعجبني الذي صنعتَهُ. وقد سلك بعضُ المحدثين مسلَكَ الأخفش في عدِّ (ما) اسماً موصولاً أبداً، وعدم عدِّها حرفاً مصدرياً البتةَ[5].

وقد رُدَّ على الأخفش بجملة من الشواهد التي لا يَسُوغُ فيها تقدير ضمير عائد على (ما) إنْ عُدَّتِ اسماً موصولاً[6]، أما الدكتور محمد الحناش فقد حاول أن يحتاط لهذا الرد، فعَدَّ (ما) اسماً موصولاً أبداً، ولكنها تختلف عن الأسماء الموصولة الأخرى في عدم إمكان ظهور ((المعود عليه Lantecedent الذي من

(١) شرح الكافية: ٣٨٦/٢، والقول في نهج البلاغة، ص٩٠، برواية ((ثُمَّ عُمِّرْتُمْ في الدنيا ما الدنيا باقيةٌ)).

(٢) حاشية الأمير: ١٥٣/١.

(٣) ينظر: شرح الكافية: ٣٨٦/٢- ٣٨٧.

(٤) ينظر: الجنى الداني: ٣٣١- ٣٣٢، ومغني اللبيب: ٣٠٥/١- ٣٠٦.

(٥) ينظر: المعجم التركيبي للغة العربية (معالجة الأسماء والمصادر)، مجلة التواصل اللساني، م٢، ع١، ١٩٩٠، ص٤٥- ٤٦.

(٦) ينظر: الأمالي الشجرية: ٢٤٠/٢- ٢٤١، ومغني اللبيب: ٣٠٥/١- ٣٠٦.

المفروض أن يسبق الضمير لفظاً ورتبةً))[1] أي إنه اسم موصول- عنده- من نوع خاص، لأنه يجعل الأسماء الموصولة في العربية نوعين: أسماء بمعود عليه- وهي اختيارية في الغالب- وأسماء بدونه[2].

٥- لَوْ:

تأتي (لو) مصدرية سابكة من صلتها مصدراً مؤولاً واقعاً موقع مصدر صريح، وعلامتُها مصدريةً أن يصلح في موضعها (أنْ)- تركيباً- ، كقوله تعالى: ﴿ **يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ** ﴾[3] ، والتقدير: يودُّ أحدُهُم التعميرَ، ولو جعلنا (أنْ) في موضعها كان ذلك ممكناً، فنقول: يود أحدهم أن يُعَمَّرَ ألفَ سنة، ولكنها لا تنصب مثلَ (أنْ).

وعند وقوعها مع صلتها موقع المصدر الصريح لا تحتاج إلى جوابٍ كالامتناعية الشرطية التي تحتاج إليه، والقول بأن (لو) حرف مصدري لا يُنْسَب إلى الجمهور، أما القائلون به فهُمُ الفراء، وأبو علي الفارسي، والتبريزي، وأبو البقاء العكبري[4]. وقد تأوَّل المانعون- وهم الجمهور- الآيةَ المذكورة آنفاً ونحوَها على حذفِ مفعولِ (يودُّ) وجواب (لو)، فالأصل عندهم: يود أحدُهم طولَ العمر، لو يُعمَّر ألفَ سنة لَسُرَّ بذلك، ولا يخفى ما في هذا التقدير من تكلفٍ وإطالةٍ وافتراضِ غيرِ جملةٍ في ذلك الأصل، من غير دليل على ذلك، أو مُوجِبٍ له؛ لذا يبقى قولُ الذاهبين إلى أنها حرف مصدري هو الراجحَ، لبُعْدِه عن التكلف في تقدير الأصل.

ولا تقع (لو) المصدرية- غالباً- إلاَّ بعد مُفْهِمِ تَمَنٍّ، كالآية الكريمة

(١) المعجم التركيبي للغة العربية: ٤٥.

(٢) ينظر: المرجع السابق: ٤٥- ٤٦.

(٣) من سورة البقرة: ٩٦.

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب: ١/٥١٨- ٥١٩، الجنى الداني: ٢٩٧، مغني اللبيب: ١/٢٦٦.

المذكورة آنفاً، وكقوله تعالى أيضاً: ﴿ **وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ** ﴾[1]، والأصل: ودوا إدْهانَكَ، وقوله تعالى: ﴿ **وَدَّ كثيرٌ مِنْ أَهْلِ الكتابِ لَوْ يَرُدُّونَكُمْ مِنْ بَعْدِ إيمانِكُمْ كُفَّاراً** ﴾[2]، وقلَّ وقوعُها بعد غير ذلك[3]، من ذلك قولُ قُتَيْلَةَ بِنْتِ النَّضر:[4]

ما كانَ ضَرَّكَ لَوْ مَنَنْتَ وَرُبَّما مَنَّ الفَتَى وَهْوَ المَغِيْظُ المُحْنَقُ

والتقدير: ما كان ضرَّكَ مَنُّكَ. وَتُوصَلُ (لو) المصدرية بالفعل المتصرف ماضياً أو مضارعاً[5]، كما في الأمثلة السابقة.

٦ـ الذي:

ذهب بعض النحويين إلى أن (الذي) يأتي حرفاً مصدرياً في بعض السياقات، وحملوا على ذلك قوله تعالى: ﴿ **وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا** ﴾[6]، وفي توجيه هذه المسألة ثلاثة أقوال:[7]

أـ (الذي) اسم موصول على أصله، وأصحاب هذا القول على مذهبين:

ـ (الذي) اسم موصول مثل (مَنْ) و(ما)، يُعبَّر به عن الواحد والجمع[8].

ـ (الذي) اسم موصول، أصله (الذين) للجمع، وقد حُذِفَتِ النون على لغةٍ، وعلى هذا معظم القائلين بأن (الذي) اسم موصول على أصله.

---

(١) من سورة القلم: ٩.

(٢) من سورة البقرة: ١٠٩.

(٣) ينظر: الجنى الداني: ٢٩٧.

(٤) المرجع نفسه، ومغني اللبيب: ٢٦٥/١، وشرح التصريح: ٢٥٤/٢، والبيت في ديوان الحماسة: ٢٧٥، وشرح ديوان الحماسة: ٩٦٦، والخزانة: ٢٣٩/١١. وينظر مع هذا الشاهد شواهدُ أخرى من القرآن والشعر في: مغني اللبيب: ٢٦٥/١ـ ٢٦٦، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم: ق١، جـ٢، ص٦٦٠ـ ٦٦٣.

(٥) ينظر: تذكرة النحاة: ٣٨.

(٦) من سورة التوبة: ٦٩؛ وينظر في إعرابها: البحر المحيط: ٧٠/٥ (١٩٩٣م)، فتح القدير: ٣٧٩/٢ـ ٣٨٠.

(٧) ينظر: حاشية السجاعي على شرح ابن عقيل: ٥٣، وحاشية الصبان: ١٧٥/٣.

(٨) ينظر: فتح القدير: ٣٧٩/٢ـ ٣٨٠.

ب- حَمْلُ الكلام على حذفِ موصوفٍ، وأصحاب هذا القول على تقديرينِ للموصوف:

- قيل: الأصل (وخضتم كخوضهم الذي خاضوا) أو (كالخوض الذي خاضوا)، والعائد في جملة الصلة مقدَّر، أي (خاضوه)، وهذا هو الراجح في تقديري، وإنْ كان في هذا القول تقديرُ محذوفينِ، فالموصوف يُحذَف في العربية كثيراً إذا كان متعيِّناً، ودلَّ السياق عليه، والضمير العائد في جملة الصلة تشهد بحذفه شواهد كثيرة معروفة في بابها النحوي، وعلى هذا التقدير معظم أصحاب هذا القول.

- وقيل: الأصل (وخضتم كالفوج الذي خاضوا)، وقد جاء هذا التقدير مع التقدير السابق في سياق واحد[1].

جـ- عَدُّ (الذي) حرفاً مصدرياً، سابكاً مع صلته مصدراً مؤولاً، فالتقدير في الآية السابقة: وخضتم كخوضهم، ويُنسَب هذا القول إلى يونس والفراء، وتبعهما فيه ابنُ مالك[2]، وحملوا عليه أيضاً قوله تعالى: ﴿ **ذلِكَ الذي يُبَشِّرُ اللهُ عِبادَهُ** ﴾[3]، أي: ذلك تبشيرُ اللهِ عبادَهُ.

والراجح في تقديري هو عدمُ عَدِّ (الذي) حرفاً مصدرياً، وهو مذهب جمهور البصريين، واختيارُ كثيرٍ من المتأخرين[4]، فتأويل المصدر في آية سورة الشورى فيه تكلف، كما أن تحويل (الذي) من الاسمية إلى الحرفية لا مُوجِبَ له، ما دمنا سنحمل السياق على حذفِ موصوفٍ متعيّنٍ من السياق، كما ذكرتُ قبل قليل.

(١) ينظر: الكشاف: ٢٨٨/٢، وفتح القدير: ٣٧٩/٢.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب: ٥٢١/١.

(٣) من سورة الشورى: ٢٣.

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب: ٥٢١/١، وحاشية الصبان: ١٧٥/٣.

٧- اللام:

ذهب النحويون في إعراب قوله تعالى: ﴿يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا نُورَ اللهِ بِأَفْوَاهِهِمْ﴾[١] مذاهبَ:[٢]

أولها: أن اللام في قوله (ليطفئوا) زائدة، والفعل منصوب بأنْ مقدرة بعدها، وقد زيدت اللام لتأكيد معنى الإرادة، ومعناها التعليل، لِما في لام العلة من الإشعار بالإرادة والقصد، وهذا غير راجح في تقديري، لأن الحرف الزائد لا معنى مخصوص له، سوى مطلق التأكيد، ولا تُضمَر (أنْ) بعد حرف زائد، لأن الزائد ممكنٌ ألاَّ يُستعمَلَ.

ثانيها: أن المفعول محذوف، واللام على أصلها للتعليل، والفعل منصوب بأن مضمرة جوازاً بعدها، والتقدير: يريدون الافتراءَ ليطفئوا، وهذا هو الراجح في تقديري، لأن اللام في هذا السياق لم تتجرد من معنى التعليل، أمَّا حذفُ المفعول به إذا عُلِمَ فمطَّرد في العربية، ويمكن على هذا التوجيه حَمْلُ الأمثلة الأخرى التي جاءت على هذا النحو:

- قوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ، وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ الذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾[٣]، والتقدير: يريد اللهُ ذلك ليبيِّنَ لكم.

- وقوله تعالى: ﴿إِنَّما يُرِيدُ اللهُ لِيُعَذِّبَهُمْ بها في الحياةِ الدُّنْيَا﴾[٤]، أي: يريد الله ذلك ليعذبهم.

- وقوله تعالى: ﴿وَمَا أُمِرُوا إلاَّ لِيَعْبُدُوا اللهَ﴾[٥]، أي: وما أُمِرُوا بذلك إلاَّ

(١) من سورة الصف: ٨.
(٢) تنظر: حاشية الشهاب: ١٩٣/٨.
(٣) من سورة النساء: ٢٦.
(٤) من سورة التوبة: ٥٥.
(٥) من سورة البيِّنة: ٥.

ليعبدوا اللهَ.

ثالثها: أن الفعل حالٌّ محلَّ المصدر مبتدأً، والمجرور بلام التعليل خبره، وتقدير الفعل حالاً محلَّ المصدر لا يكون إلاَّ بتقدير حرف مصدري كما ذكرنا في مبحث سابق، وتقدير الحرف المصدري غير متأتٍّ في هذه الشواهد المذكورة كلها.

رابعها: أن اللام مصدرية بمعنى (أنْ)، والمصدر المؤول المنسبك من اللام وصلتها مفعول به، ويكثر ذلك بعد أفعال الإرادة والأمر.

خامسها: تضمين الفعل (يريدون) معنى (يُوقِعون)، ويكون المفعول على ذلك محذوفاً، أي: يُوقِعون الإرادة، ولا يخفى ما في هذا الوجه من تكلف.

ما سبق ذكره كان في اللام المكسورة، وقد ساق الدكتور عبد الفتاح الحموز شواهد من القرآن الكريم، حُمِلَتْ فيها اللامُ المفتوحةُ- في بعض تأويلات المعربين- على أنها مصدرية حرفية، وفي هذا القول تكلف لا مُوجِبَ له، ومن الممكن حَمْلُ هذه الشواهد على تأويل أقلَّ تكلفاً، يزاد على هذا أنَّ القولَ بأن اللام المفتوحة حرف مصدري، مردودٌ عند معظم النحويين[1].

٨- إِذْ:

ذكر المُعربون أنَّ (إِذْ) يمكن أن تكون مصدرية بمعنى (أنْ)، عاملةً عملها، وحملوا على ذلك قوله تعالى: ﴿ **وَاذْكُرْ فِي الكِتابِ مَرْيَمَ إِذِ انْتَبَذَتْ مِنْ أَهْلِها مكاناً شَرْقِيّا** ﴾[2]، فذكروا أنَّ (إِذْ) في هذه الآية محمولة على أحد أربعة أوجه[3]، من بينها أن تكون مصدرية بمعنى (أنْ)، فيكون المصدر المؤول بدل اشتمال من (مريم)، والتقدير: واذكر في الكتاب مريمَ، انتباذَها، وقد ضعَّف النحويون هذا

(١) ينظر: التأويل النحوي في القرآن الكريم: ١١١٤/٢- ١١١٦.

(٢) من سورة مريم: ١٦.

(٣) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ٨٦٨/٢.

القول[1]، والراجح في تقديري أنها ظرفية على أصلها، والعامل فيها محذوف، وهو من بين الأوجُهِ التي ذكرها النحويون في إعراب هذه الآية.

٩- كَيْفَ:

ذهب الدكتور عبد الفتاح الحموز إلى أن قول الكوفيين في نحو قوله تعالى: ﴿ **وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ** ﴾[2] إن الفاعلَ جملةُ (كيف فعلنا بهم)، من الممكن أن يقال فيه((إن المصدر المؤول من (كيف) وما في حيزها في موضع رفع على الفاعل))[3]، وهو لا يؤكد- في الوقت نفسه- كَوْنَ (كيف) من الحروف المصدرية.

والذي يبدو لي أن هذا هو استنتاج من الدكتور الحموز، لم يقلْهُ أحدٌ من النحويين- على حدِّ علمي- ولم يقلْهُ الكوفيون الذين ذكر الدكتور مذهبهم في هذه المسألة، فهو يرى أن الجملة التي لها محل من الإعراب تؤول بمشتق لا بمصدر* ، وإذا كان الكوفيون قد جعلوا الجملة كلها في موضع الفاعل فـ (كيف) عندهم- كما استنتج الدكتور الحموز- حرف مصدري، وتقدير المصدر (وتبيَّن لكم فِعْلُنا بهم). ولكن مذهب الكوفيين غيرُ هذا، فهم يذهبون إلى أن الجملة كلها في موضع الفاعل، أي إنهم يُسْنِدون الفعلَ إلى هذا التركيب الإسنادي، ولهذا ردَّ الجمهور قول الكوفيين، لأن الفاعل عندهم لا يُسْنَد إلى تركيب إسنادي[4]. فلو كانت (كيف) حرفاً مصدرياً على مذهبهم لكان الحرف المصدري مع صلته في تأويل المفرد، أما التركيب الإسنادي فجملةٌ، وليس في حكم المفرد كالحرف المصدري مع صلتهِ الجملةِ.

---

(١) ينظر: التأويل النحوي في القرآن الكريم: ١١١٧/٢- ١١١٨.

(٢) من سورة إبراهيم: ٤٥.

(٣) التأويل النحوي في القرآن الكريم: ١١١٩/٢.

* سبق الحديث في هذه المسألة، وقد ذكرتُ فيها أن ذلك على سبيل الغلبة، لا اللزوم، تنظر: ص ٥٧١ – ٥٧٢ من هذا البحث.

(٤) ينظر مذهب الكوفيين في مجيء الفاعل جملة، ورأيي في هذه المسألة، ص ٦٠١ – ٦١١ من هذا البحث.

١٠ـ همزة التسوية:

سبق الحديث في عدٍّ بعض النحويين همزةَ التسويةِ من الحروف المصدرية، وفي المسألةِ التي حملوا أمثلتها على هذا الوجه من التخريج[١].

(١) تُنْظَر ص ٥٩٩ – ٦٠٠ من هذا البحث.

-٦-

نيابة بعض الحروف عن الأسماء

ذكر النحويون أن هناك أحرُفاً يمكن استعمالُها استعمالَ الأسماءِ، على سبيل نيابتها عنها، بإيقاعِها، موقعَها، أو تكون هي أنفسُها أسماء في سياقات معينة، أي: إنها تحولت من الحرفية إلى الاسمية، بوضعها في تلك السياقات، فتؤدي معانيَ معجميةً كالأسماء، وأشهر هذه الحروف هي:

١- إلاَّ:

ذكر النحويون أن (إلاَّ) تقع مع ما بعدها صفةً لاسمٍ سابق، فتكون (إلاَّ) بمعنى (غير)، نحو قولك: جاء القومُ إلاَّ زيدٌ، والتقدير: جاء القومُ غيرُ زيدٍ، وجعلوا من ذلك قوله تعالى: ﴿ **لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلاَّ اللهُ لَفَسَدَتَا** ﴾[(١)]، فـ (إلاَّ) وما بعدها صفةٌ لآلهة بمعنى (غير)، هذا هو الشائع والراجح عند النحويين، وقد ذهب الفراء إلى أنها بمنزلةِ (سِوى) أو (غير)[(٢)]. وقد شرط النحويون للوصف بإلاَّ أن يكون الموصوف جمعاً، أو واحداً بمعنى الجمع، وأن يكون هذا الجمعُ منكَّراً أو شبهَ منكَّرٍ، كما شرطوا ألاَّ يُحْذَفَ الموصوفُ، فلا تقول: جاء إلاَّ زيدٌ، في حين يجوز ذلك مع (غير) فتقول: جاء غيرُ زيدٍ، وجعلوا الوصفَ بإلاَّ حيثُ يجوزُ الاستثناءُ، فتقول: عندي درهمٌ إلاَّ دانِقٌ، والدانِقُ سُدُسُ الدرهم، لجواز أن تقول: عندي درهمٌ إلاَّ دانقاً، وفي كلام سيبويه ما يقضي ظاهرُه بخلاف هذا الشرط[(٣)]، فقد جعل (إلاَّ اللهَ) صفة لآلهة في الآية، وجعل (إلاَّ زيدٌ) صفة في

(١) من سورة الأنبياء: ٢٢، وينظر إعرابها في البحر المحيط: ٦/٢٨٢- ٢٨٣ (١٩٩٣م).

(٢) ينظر: معاني القرآن للفراء: ٢/٢٠٠، وكذلك: مشكل إعراب القرآن: ٢/٤٧٨، والبيان: ٢/١٥٩.

(٣) ينظر: كتاب سيبويه: ١/٣٧٠.

قوله :لو كان معنا رجلٌ إلاَّ زيدٌ لَغُلِبْنَا ، ولا يجوز الاستثناءُ فيهما[1].

وللنحويين في توجيه الأمثلة التي جاءت على هذا النحو ، مذاهبُ :[2]

- أكثر النحويين على أن (إلاَّ) صفة للاسم الذي قبلها بمعنى (غير)، وقد سمَّى أبو حيان هذا النوع من الوصف بالوصف الصناعي[3]، إشارةً منه إلى خروجه عن الأصل في الوصف.

- ذهب آخرون إلى أن (إلاَّ) للاستثناء، وما بعدها (بدل) ممَّا قبلها، وقيل :(عطف بيان).

٢- لا:

ذهب بعض الكوفيين إلى أن (لا) في قوله تعالى :﴿ **غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلاَ الضَّالِّينَ** ﴾[4] ، وفي قوله تعالى :﴿ **لاَ فَارِضٌ وَلاَ بِكْرٌ** ﴾[5] ، وفي قوله تعالى :﴿ **لاَ مَقْطُوعَةٍ وَلَا مَمْنُوعَةٍ** ﴾[6] ، هي اسمٌ بمعنى (غير)[7] ، كما جعلوا من ذلك (لا) في نحو قولهم :غَضِبْتُ مِنْ لا شَيْءٍ، وخرجتُ بِلا زادٍ، يريدون :من غير شيء ، وبغير زاد[8].

وهذا القول ردَّه أكثرُ النحويين ، إذ جعلوا (لا) نافيةً حسبُ ، فإنْ تكررت في السياق- كما في آية فاتحة الكتاب الكريم- فهي لتأكيد معنى النفي ، لأن (غير) فيه نفيٌ[9]. وقد ذكر الشهاب الخفاجي إجابةَ جمهور النحويين عن زعمِ بعضِ

(١) ينظر تفصيل هذه المسائل في :ارتشاف الضرب :٣١٤/٣، ومغني اللبيب :٧٠/١- ٧٣، والنعت في الشعر الجاهلي :٢١٧- ٢١٨.
(٢) ينظر :ارتشاف الضرب :٣١٣/٢- ٣١٤، ومغني اللبيب :٧٠/١- ٧١.
(٣) ينظر :ارتشاف الضرب :٣١٣/٢.
(٤) من سورة الفاتحة :٧.
(٥) من سورة البقرة :٦٨.
(٦) من سورة الواقعة :٣٣.
(٧) ينظر :البيان :٤/١ ، معترك الأقران :٢٤٤/٢ ، حاشية الشهاب :١٤٤/١.
(٨) ينظر :الأمالي الشجرية :٢٣٠/٢.
(٩) ينظر :البحر المحيط :٢٩/١.

الكوفيين هذا، بأنَّ (لا) ((لَّما كانت موضوعة للنفي، مشتهرةً فيه فهي أمُّ بابه، والعَلَمُ في الدلالة عليه، صارت أظهرَ في إفادة معناه، وهذا هو فائدة التبديل هنا، ثم قالوا: إنَّ معنى النفي إمَّا لازم معناها كما يفيده كلام السَّيِّد السَّنَد، وإمَّا جزء معناها كما يدل عليه كلام المحقق التفتازاني، وعليهما فإثبات المغايرة متضمن للنفي، فيجوز تأكيده بلا))[1]، وهذا هو الراجح في تقديري.

فـ (إلاَّ) جاز أن تقع في الموضع السابق بمعنى (غير)، لأن في الاستثناء المؤدَّى أصلاً بإلاَّ معنى المغايرة المؤدَّى بغير، فجاز وقوع (إلاَّ) موقعها، أمَّا (لا) فلا تدلُّ على معنى المغايرة، وإنما هي أمُّ باب النفي، فالراجح أنها لتوكيد معنى النفي الذي دلت عليه (غير) في الآية الكريمة تأوُّلاً، إذِ المغايرةُ فيها طرفٌ من معنى النفي، فكان ذلك مسوِّغاً لتأكيد ذلك بـ (لا) النافية، أمِّ باب النفي، وأشهر الحروف تأديةً له.

٣- الكاف:

ذكر النحويون أن الكاف تأتي اسماً بمعنى (مثل)، والغالب في أقوال النحويين أن ذلك مخصوص بالضرورة، فيدخل حرفُ الجر على الكاف، أو يُسنَدُ إلى الكاف فعلٌ، في حين قال آخرون إن ذلك جائز في الاختيار[2]. فمن دخول حرف الجر على الكاف قول امرئ القيس:[3]

فَرُحْنا بِكَابْنِ الماءِ يُجْنَبُ وَسْطَنا تَصَوَّبُ فيهِ العَيْنُ طَوْراً وَتَرْتَقِي

أي: بمثلِ ابنِ الماء. ومنه قول ذي الرمة:[4]

---

(١) حاشية الشهاب: ١٤٤/١.

(٢) ينظر التفصيل في: كتاب سيبويه: ٢٠٣/١، المقتضب: ١٤١/٤- ١٤٢، الخصائص: ٣٧٠/٢- ٣٧١، الأمالي الشجرية: ٢٢٩/٢، مغني اللبيب: ١٨٠/١.

(٣) الأمالي الشجرية: ٢٢٩/٢، والبسيط: ٩٦٦/٢، وهو في ديوان امرئ القيس، ص١٧٦، والخزانة: ١٦٧/١٠ وفيهما (ورُحْنا) بدل (فُرحْنا).

(٤) الخصائص: ٣٧١/٢، والخزانة: ١٦٧/١٠، وهو في ديوان ذي الرمة، ص٨٥، برواية:
(أَبِيْتُ على مِثْلِ الأشافي وَبَعْلُها يَبِيْتُ على مِثْلِ النَّقا يَتَبَطَّحُ) وعليها يسقط موطن الاستشهاد

أَبِيْتُ على مَيٍّ كَئِيباً وَبَعْلُها على كَالنَّقا مِنْ عالِجٍ يَتَبَطَّحُ

أي :على مثلِ النقا. ومن إسناد الفعل إلى الكاف قول الأعشى :[1]

أَتَنْتَهُونَ وَلَنْ يَنْهَى ذَوِي شَطَطٍ كالطَّعْنِ يَهْلَكُ فيهِ الزَّيْتُ والفُتُلُ

أي :مثلُ الطعنِ.

ومن أمثلة الكاف المحمولة عند النحويين على وقوعها موقعاً مختصّاً بالاسم، ومجيئها بمعنى (مثل)، الكافُ في نحو قوله تعالى: ﴿ **أَنِّي أَخْلُقُ لَكُمْ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ** ﴾[2]، التي ذكر بعض النحويين أنها اسم بمعنى (مثل)[3].

وفي استخدام الكاف على هذا النحو مذهبانِ مشهوران :[4]

الأول : أن الكاف اسم بمعنى (مثل)

الثاني أن يكون ذلك من قبيل حذف الموصوف، ففي قول الأعشى السابق (ولن ينهى ذوي شطط كالطعن) أصله (ولن ينهى ذوي شطط شيءٌ كائن كالطعن)، وسوَّغ حذفَ الموصوف- وهو فاعل- كونهُ موصوفاً ومتعيناً من السياق، فهو كحذف الفاعل من قوله تعالى: ﴿ **وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبَإِ الْمُرْسَلِينَ** ﴾[5]، والتقدير :ولقد جاءك شيءٌ، أو نبأٌ من نبأ المرسلين[6].

والأمر نفسه يجري على دخول حرف الجر على الكاف، فقول امرئ القيس السابق :(فُرِحْنا بكابْنِ الماء) أصله :(فرُحْنا بشيء كائنٍ كابنِ الماء)، وقول ذي

(١) الخصائص:٣٧٠/٢، والأمالي الشجرية:٢٢٩/٢، والبسيط:٩٦٥/٢، والبيت من معلقة الأعشى، في ديوانه ص٦٣، وفي شرح القصائد التسع المشهورات:٧٢٥/٢، باختلاف يسير في ألفاظهما، لا يؤثر في موطن الاستشهاد.

(٢) من سورة آل عمران:٤٩.

(٣) ينظر: مغني اللبيب:١٨٠/١، ومعترك الأقران: ٢٤٤/٢، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم:ق٣، جـ٢، ص١١٥- ١١٦.

(٤) ينظر البسيط في شرح جمل الزجاجي:٩٦٥/٢- ٩٦٦.

(٥) من سورة الأنعام:٣٤.

(٦) ينظر:ص٤٤٨ من هذا البحث.

الرمة (على كالنقا) أصله: (على شيء كائن كالنقا).

فعلى هذا ليست الكاف اسماً، وليست واقعة موقع الاسم (مثل)، بل هي حرفٌ أبداً، يؤدي معناه السياقي أصالةً.

٤- عن:

ذكر ابن هشام أن (عن) تكون اسماً بمعنى (جانب)[١]، في حين جعلها سيبويه بمعنى (ناحية)[٢]، ويتعين ذلك في ثلاثة مواضع:[٣]

أ- أن يدخل عليها (مِنْ)، وهذا كثير في الاستخدام، من ذلك قول قطري بن الفجاءة:[٤]

وَلَقَدْ أرانِي لِلرِّماحِ دَرِيْئَةً مِنْ عَنْ يَمينِي تارَةً وَأَمامِي

ب- أن يدخل عليها (على)، وذلك نادر، والمحفوظ منه- كما يقول ابن هشام- بيت واحد هو قول الشاعر:[٥]

على عَنْ يَمِينِي مَرَّتِ الطَّيْرُ سُنَّحًا وكَيْفَ سُنُوحٌ واليمينُ قَطِيْعُ

وفي تقديري أن (عن) في هذين الموضعين ليست اسماً، وليست بمعنى (جانب) أو (جهة)، وإنما هي حرف على أصلها، وهي ومجرورها متعلقان بمحذوف صفة لموصوف محذوف، على التوجيه نفسه الذي رجَّحتُه في الكاف من قبل:

- من عن يميني، أصله: من مكانٍ كائنٍ عن يميني.
- على عن يميني، أصله: على مكان كائن عن يميني.

---

(١) ينظر: مغني اللبيب: ١٤٩/١.

(٢) ينظر: كتاب سيبويه: ٢٠٩/١.

(٣) ينظر: مغني اللبيب: ١٤٩/١.

(٤) الأمالي الشجرية: ٢٢٩/٢، وشرح المفصل: ٤٠/٨، ومغني اللبيب: ١٤٩/١، والخزانة: ١٥٨/١٠ برواية (دريَّة) بدل (دريئة)، وهو في ديوان الحماسة: ٤٧ برواية (فلقد)، وفي ديوان الخوارج: ١٧١.

(٥) مغني اللبيب: ١٥٠/١، والصدر في: همع الهوامع: ٣٦/٢.

ويرجحُ هذا ما ذكره الدكتور فاضل السامرائي، من أن قولك: (جئتُه من عن يمينه) يختلف معناه عن معنى (جئته من جانب يمينه) أو (من جهة يمينه)، ففي السياق الذي استُخْدِمَت فيه (عن) معنى الانحراف عن الجهة، وهذا المعنى ليس موجوداً في السياق الذي لم تَرِدْ فيه (عن)[1].

جـ- أن يكون مجرورُها وفاعلُ متعلقِها ضميرين لمسمًّى واحدٍ، وهذا الموضع قاله الأخفش، وحمل عليه قول امرئ القيس:[2]

وَدَعْ عَنْكَ نَهْباً صِيْحَ في حَجَراتِهِ وَلكِنْ حديثٌ ما حديثُ الرَّواحِلِ

وقد ردَّ ابنُ هشام الزعمَ باسمية (عن) هنا، لعدم صحة إحلال (جانب) محلَّهَا، وخرَّج هذا الاستخدامَ على غيرِ وجهٍ، الراجح منها في تقديري، هو تقديرُ مضاف محذوف (دَعْ عن نفسِكَ)[3]، وبهذا يُرَدُّ القولُ بأن (عن) تأتي اسماً في هذه المواضع، أو تقع موقع الاسم، فهي حرف جرٍ أبداً في اختياري.

٥- على:

ذكر النحويون أن (على) تكون اسماً بمعنى (فوق)، وذلك في موضعين:[4]

أ- إذا دخلت عليها (مِنْ) الجارة، كقول الشاعر:[5]

غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَما تَمَّ خِمْسُها تَصلُّ وَعَنْ قَيْضٍ بِبَيْدَاءَ مَجْهَلِ

(١) ينظر: معاني النحو: ٥٤/٣- ٥٥.

(٢) مغني اللبيب: ١٥٠/١، والبيت برواية الديوان ص٩٤، فيه خرمٌ (دَعْ عنكَ) وبنصب حديثاً في (ولكنْ حديثاً).

(٣) ينظر: مغني اللبيب: ١٤٦/١، ١٥٠.

(٤) ينظر: كتاب سيبويه: ٢٠٩/١» ٣١٠/٢، البحر المحيط: ١٨٤/٦» ٢٣٥/٧، مغني اللبيب: ١٤٥/١- ١٤٦، معترك الأقران: ٦٢٤/٢.

(٥) كتاب سيبويه: ٣١٠/٢، والنوادر: ١٦٣، والخزانة: ١٤٧/١٠ (بزيزاء، بدل ببيداء) وهو لمزاحم العقيلي بهذه الرواية، وهو ليزيد القشيري برواية أخرى في الصفحة نفسها من النوادر، لكنْ باختلاف في ألفاظ البيتين اللذين لم يشتركا سوى في موضع الشاهد (غدت من عليه).

وفي تقديري أن (على) هنا ليست اسماً، وليست بمعنى (فوق)، وإنما هي حرف على أصلها، وقد حُذِفَ موصوفٌ من أصل الكلام على نحو ما ذكرتُ في (عن):

- غَدتْ من عليه: أصلها: غدت من مكانٍ كائنٍ عليه، أو من جهةٍ كائنةٍ عليه.

ويرجح ما أذهب إليه ما ذكره الدكتور فاضل السامرائي من أنَّ (على) ليست بمعنى (فوق) تماماً، ((فأنت تقول: (سقطت الصورة من على الحائط)، وليست هي فوق الحائط، وإنما هي معلَّقة عليه؛ وتقول: (سقط من عليه الثوبُ)، والثوب ليس فوقه، وإنماهو محتويه))[1]

ب- أن يكون مجرورُها وفاعلُ متعلقِها ضميرين لمسمًّى واحد- وهذا هو رأي الأخفش- كما في قوله تعالى: ﴿ **أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ** ﴾[2]، وقول الشاعر:[3]

هَوِّنْ عَلَيْكَ فَإِنَّ الأُمُورَ بِكَفِّ الإلهِ مَقاديرُها

وفي تقديري أن (على) في هذا الموضع على أصلها أيضاً، حرفُ جرٍ حسبُ، وليست بمعنى (فوق)، وقد خرَّجه ابنْ هشام على غيروجهٍ، والراجح منها- في تقديري- تخريجه على حذف مضاف (أمسِكْ على نفسِكَ)، و(هوِّنْ على نفسِكَ)[4].

(١) معاني النحو: ٥١/٣.

(٢) سورة الأحزاب: ٣٧.

(٣) كتاب سيبويه: ٣١/١، والمقتضب: ١٩٦/٤، ومغني اللبيب: ١٤٦/١، والبيت مخروم على هذه الرواية، وتاليهِ في رواية الكتاب والمقتضب من غير خرم:

فليس بآتيكَ مَنْهيُّها ولا قاصرٌ عنك مأمورُها

وقد جاء هذا البيت من غير خرم في البحر المحيط: ١٨٤/١، برواية (وَهَوِّنْ عَلَيْكَ).

(٤) ينظر: مغني اللبيب: ١٤٦/١.

وعلى هذا يُرَدُّ القول بأن (على) تأتي اسماً بمعنى (فوق) في هذه الأمثلة ونحوها، وإنما هي حرفُ جرٍ أبداً، على نحوِ ما ذكرتُ من قبلُ في الكاف وعَنْ.

وللدكتور مصطفى جواد رأي خليقٌ بالتدبر والدرس، يقضي بأن (على) هي ظرف مكان غير متصرف، وليست حرف جر، فهي مثل (لدى) في ظرفيتها وعدم تمكنها[1]، وعلى رأيه يكون دخول حرف الجر (مِنْ) عليها جارياً على الأصل كدخوله على (لدى)، وتكون في الموضع الثاني جارية على الأصل. وربما أفاد الدرس الفيلولوجي في هذه المسألة، إذ ربما أوقفنا على اسمية (على) وكذلك (عن) قبلها في اللغات الساميات الأخرى، فيكون استخدام (عن) و(على) على هذا النحو، من بقايا الأصل السامي القديم، وليس محمولاً على خروج هذا الاستخدام عن الأصل بالنيابة أو بغيرها، وهذا النحو من الدرس والبحث ليست هذه الدراسة معنيَّة بالوقوف عليه، فربما أفادت من ذلك دراسات أخرى تنحو هذا النحو.

٦- إلـــى:

نُقِلَ عن ابن الأنباري أن (إلى) قد تردُ اسماً في موضعين:[2]

أ- إذا كان مجرورُها وفاعلُ متعلقِها ضميرين لمسمًّى واحد، نحو قوله تعالى: ﴿ **وَهُزِّي إِلَيْكِ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ** ﴾[3]، مثلما يقال في (عن) و(على)، وقد ردَّ أبو حيان هذا القول بأن (إلى) حرف بلا خلاف، وتُحمَلُ الآيةُ عنده على أن (إليك) ليس متعلقاً بهُزِّي، ((وإنما ذلك على سبيل البيان، والتقدير: أعني إليكِ، فهو متعلق بمحذوف، كما قالوا في قوله: ﴿ **إِنِّي لَكُمَا لَمِنَ النَّاصِحِينَ** ﴾[4]،

(١) ينظر: مصطفى جواد وجهوده اللغوية: ١٨٦.

(٢) ينظر: مغني اللبيب: ١/١٤٦- ١٤٧، ومعترك الأقران: ٢/٦١- ٦٢.

(٣) من سورة مريم: ٢٥.

(٤) من سورة الأعراف: ٢١.

وما أشبهه على بعض التأويلات))[1] ، وفي تقديري أن حَمْل الآية على حذف مضاف هو الأسوغ، فالأصل كما يبدو لي (وهُزِّي إلى جِهَتِكِ، أو إلى ناحيتِكِ) لطرد التأويل في هذا الموضع مع الموضعين السابقين في (عن) و(على) ولأن حذف المضاف كثير في العربية ، وأمثلته لا تُحصَى ولا تُعَدُّ كما ذكرنا في موضع سابق.

ب- إذا دخلت (مِنْ) الجارة عليها ، نحو :(انصرفتُ من إليك) ، ولم يُنْقَلْ عن أبن الأنباري معنًى محدَّدٌ لِـ (إلى) في نحو هذا الاستخدام ، مثلما حدَّد النحويون معانيَ لعَنْ وعلى عندما يدخل عليهما في اللفظ حرفُ الجر ، فإلى إذن ليست اسماً في هذا الموضع ، أمَّا هذا القول المنقول فإنه في غاية الشذوذ إنْ كان ثابتاً نقلُه عن العرب[2].

وعلى هذا لا تكون (إلى) اسماً البتةَ ، فهي حرفُ جرٍ أبداً.

ما سبق كان عرضاً موجزاً لمذاهب النحويين في الأحرف الستة التي قالوا :إنها استُعْمِلَتِ استعمالَ الأسماء ، فهي- عندهم- أسماء في تلك السياقات التي وردت فيها ، ويمكنني تقسيم هذه الأحرف الستة على قسمين :

القسم الأول : يشمل (إلاَّ) التي تأتي بمعنى (غير) حسبُ ، وقد رجَّحتُ قول النحويين إنها تأتي على هذا المعنى في سياق الآية الكريمة المذكورة ، ولكني أقف متحفظاً أمام القول بأن (إلاَّ) اسمٌ بمعنى (غير).

القسم الثاني : يشمل سائر الأحرف الخمسة الأخرى (لا ، الكاف ، عن ، على ، إلى). فهذه الأحرف أسماء عند جمهور البصريين في تلك السياقات المذكورة من قبل ، أمَّا الكوفيون فيذهبون إلى أن الكاف وعن وعلى ((لم تكن أسماء ، بل سادة مسدَّ الاسم ، ونائبة عنه))[3] ، في حين ذهب ابنُ الأنباري

(١) البحر المحيط :١٨٤/٦.

(٢) ينظر :مغني اللبيب :١٤٧/١.

(٣) ضرائر الشعر :٣٠٧.

ـ وهو من الكوفيين ـ إلى عدِّ (لا) اسماً بمعنى (غير) كما ذكرنا.

ففي هذه الأحرفِ الواقعةِ في مواضعَ من حقِ الاسمِ أن يقع فيها أصالةً، قولانِ، من حيثُ تحديدُ نوعِ هذه الأحرف، وبيانُ جهةِ استعمالِها:

أ ـ هي أسماء ذات معانٍ محددة في السياقات التي وردت فيها، وقد رددتُ القولَ باسمية هذه الأحرف الخمسة الأخيرة التي ينتظمها القسم الثاني، ورجَّحتُ أنها أحرفٌ أبداً، لأن هيآتِها هي هيآتُ الحروف، ولا تجري عليها أيةُ علامة من علامات الأسماء، وهي غير داخلة في الجداول التصريفية للغة، ولا تحمل ألفاظُها أيةَ دلالات معجمية.

ب ـ هي أحرف نائبة عن الأسماء التي وقعت هي موقعَها، فحملت معناها، وأُجْرِيَ عليها الحكمُ الإعرابيُّ للعاملِ الذي يسبقها، سواء أكان حرفَ جرٍّ أم كان فعلاً. والقول بنيابة هذه الأحرف عن الأسماء مردود عندي، وقد أوضحتُه في غيرِ موضعٍ من هذا البحث، فالحروف ذات معان سياقية (وظيفية) هي من نوع التعبير عن علاقة الحرف بغيره من مكوِّنات السياق، أمَّا الأسماء فذاتُ معانٍ معجمية، ولأنني رجَّحتُ عدمَ مجيء تلك الأحرف الخمسة بالمعاني التي ذكرها النحويون لها في تلك السياقات، وحاولتُ توجيهها توجيهاً تركيبياً آخَرَ ـ هو أحدُ توجيهات النحويين في هذه المسألة ـ فلا نيابةَ لهذه الأحرف عن الأسماء أيضاً ولم تأتِ بمعناها في تلك السياقات.

بقي حرفٌ واحدٌ هو (إلاَّ) التي قيل إنها تأتي بمعنى (غير) في نحو قولهم: جاء القومُ إلاَّ زيدٌ، وقوله تعالى: ﴿ **لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلاَّ اللهُ لَفَسَدَتَا** ﴾[1]. ففي نحو هذه الاستخدامات وقع الاسم مرفوعاً بعد (إلاَّ) المسبوقة بإثبات، لذا امتنع رفعُ الاسم بعد (إلاَّ) على البدلية، ـ على القول الراجح ـ لأن البدل

(١) من سورة الأنبياء: ٢٢.

يكون في النفي، لا الإثبات[1]، وهذا هو اختياري، إذْ ذهب آخرون إلى جواز رفعه على البدلية، فلو حكمْنا بالإبدال ممَّا قبل (إلاَّ) في حال الإثبات لأثبتْنا المجيء لزيدٍ، وهو لم يَجِيءْ، لأن البدل يكون على نيَّة إحلاله في التقدير محلَّ المبدل منه. أما النصب على الاستثناء فممتنعٌ في الآية الكريمة لوجهين: ((أحدهما: أنه فاسد في المعنى، وذلك أنك إذا قلتَ: لو جاءني القومُ إلاَّ زيداً لقتلتُهم، كان معناه أن القتل امتنع لكون زيد مع القوم، فلو نصبتَ في الآية لكان المعنى: إن فساد السموات والأرض امتنع لوجود الله تعالى مع الآلهة، وفي ذلك إثباتُ إلهٍ مع اللهِ، وإذا رفعْتَ على الوصف لا يلزم مثلُ ذلك، لأن المعنى: لو كان فيهما غيرُ اللهِ لفسدتا. والوجه الثاني: أن (آلهة) هنا نكرة، والجمع إذا كان نكرة لم يُسْتَثْنَ منه عند جماعة من المحققين، لأنه لا عمومَ له بحيث يدخُلُ فيه المستثنى، لولا الاستثناءُ))[2].

فلهذه العلة التي يمتنع فيها جَعْل (إلاَّ) حرفاً للاستثناء على أصلها، يكون هذا الموضع، هو الموضع الوحيد في العربية- على حدِّ علمي، وبعد توجيهي المواضعَ الأخرى- الذي يقع فيه الحرفُ موقعاً هو للاسم في الأصل، فينوب عنه في أمرين:

أولهما: إعرابه، فيُجْرَى على موضعِ الحرفِ، الموضعُ الإعرابيُّ للاسم المقتضى وجودهُ أصلاً في هذا الموضع الذي حلَّ فيه الحرفُ (إلاَّ)، لأن (إلاَّ) حرفٌ في هذا الموضع، وليس اسماً، فلا يمكن أن يتأثر لفظُهُ بالعامل النحوي كعدم تأثُّرِ الجملة- بوصفها تركيباً إسنادياً- بالعامل، فيُحْكَم على موضعها بالإعراب. ولكن لَما كان الحرفُ (إلاَّ) متلُوًّا بالاسم الذي كان مضافاً إليه (غيرُ) في الأصل المفترض لهذا التركيب، ولما كان إبقاءُ الاسمِ الذي بعد (إلاَّ) على

(١) ينظر: البيان: ١٥٩/٢، والتبيان في إعراب القرآن: ٩١٤/٢- ٩١٥.

(٢) التبيان في إعراب القرآن: ٩١٥/٢، وينظر: البحر المحيط: ٢٨٣/٦ (١٩٩٣م).

إعرابه الأصل (وهو الجر) سيُوقِعُ في لَبْسٍ، فيُظَنُّ أن (إلاَّ) بلفظها اسمٌ يُجَرُّ ما بعده بالإضافة، أو أنَّها حرفُ جر عاملٌ في هذا الاسم، انتقلَتْ حركةُ الإعرابِ المختصةُ بالموضع الذي حلَّتْ فيه (إلاَّ) إلى الاسم الذي بعدها دفعاً للَّبس: (لو كان فيهما آلهةٌ غيرُ اللهِ←لو كان فيهما آلهةٌ إلاَّ اللهُ)، يقول الأعلم: ((ومن أجل أنَّ (إلاَّ) حرفٌ لا يقع عليه عاملٌ، تخطَّى عملُ ما قبلها إلى الاسم الذي بعدها، فعمل فيه))[1]، لذلك تُعرَبُ (إلاَّ) وما بعدها صفةً للاسم المتقدم، لا (إلاَّ) وحدَها.

ثانيهما: معناه، فمن المعروف أن الحروفَ كلَّها لا دلالةَ معجمية لها، وإنما دلالاتُها وظيفية كما ذكرنا، وعندما حلَّتْ (إلاَّ) محلَّ (غير) باحتلالها موقعها، حملت منها معنى المغايرة على سبيل النيابة، لا الأصالة، لأن (إلاَّ) في الأصل لا معنى معجميَّ لها، فغدا معنى المغايرة مؤدَّى بـ (إلاَّ) سياقياً في هذا المثال بعد أن كان معجمياً في الأصل عندما كان مؤدَّى بـ (غير).

ففي هذا الموضع لا نقول: إن (إلاَّ) اسمٌ بمعنى (غير)، وإنما هي حرفٌ نائب عن (غير)، واقع موقعه، فلذلك جاء بمعناه سياقياً، وظهر الإعرابُ المقتضى للموقع في الاسم الذي بعد (إلاَّ) دفعاً للَّبس. ولهذا النوع المتفرد من النيابة مُوجِبٌ ومُسَوِّغ:

فالمُوجِب: هو امتناع نصب الاسم الواقع بعد (إلاَّ) على الاستثناء في الآية الكريمة، وامتناعُ عَدِّ رفعه على البدلية، على النحو المذكور سابقاً في الآية الكريمة وغيرها.

والمسوِّغ: هو أن معنى الاستثناء المؤدَّى بإلاَّ- وهو معنًى وظيفي- غيرُ بعيد عن معنى المغايرة المؤدّى بغير- وهو معنى معجمي- ، فسوَّغ ذلك لتحول معنى

(١) النكت في تفسير كتاب سيبويه: ٦٤٤/١، وينظر: شرح المفصل: ٨٧/٢.

المغايرة في هذا السياق المحمول على النيابة من المعجمية إلى الوظيفية، ليؤدَّى بإلاَّ النائبة عن غير في ذلك السياق، لذا ذكر النحويون في باب تقارض اللفظين((إعطاء (غير) حكم (إلاَّ) في الاستثناء بها، وإعطاء (إلاَّ) حكم (غير) في الوصف بها))[1].

(١) الأشباه والنظائر:١/٣٣٣.

-٧-

المواضع التي يُرَدُّ القول بنيابة غير الاسم عن الاسم، فيها

عند عرض الأمثلة، التي ذكر النحويون فيها نيابة غير الاسم، عن الاسم، على مفهوم النيابة المحدد في هذا البحث، جرى هذا المفهوم على بعضها، فكانت مواضعُ المباحث الستة السابقة، وما لم يجرِ عليه المفهومُ هو هذان الموضعان اللذانِ يشملهما هذا المبحث:

<u>الموضع الأول: نيابة شبه الجملة * عن متعلقها المحذوف وجوباً:</u>

إذا وقعَ شبه الجملة (الظرف أو الجار والمجرور) موقعاً من مواقع التركيب، وجب أن يُعلَّق بفعل، أو ما أشبه الفعل من المشتقات، أو ما أُوِّل به، وهذه من المسائل المعلومة في الدراسة النحوية، فإنْ لم يُذْكَرْ في ألفاظ السياق ما يُعلَّق به شبهُ الجملة قُدِّر، كقولك: (زيدٌ عندك)، أي: مستقرٌّ عندك، وقد خالف الكوفيون وابنا طاهر وخروف، فزعما أنْ لا تقديرَ في هذا المثال ونحوه[1].

وتَعلُّقُ شبه الجملة بمتعلَّقٍ (مذكور أو مقدَّر) لازمٌ لإتمام المعنى وإكمال عناصر التركيب، إذِ((التعلق ههنا هو الارتباط المعنوي لشبه الجملة بالحدث، وتمسُّكُها به، كأنها جزء منه، لا يظهر معناها إلاَّ به، ولا يكتمل معناه إلاَّ بها،

* (شبه الجملة) ترجمة نحوية تشمل صنفين من التركيبات اللفظية هما (الجار الأصلي مع مجروره) و(الظرف)، وسميت شبه جملة لأنها مركَّبة كالجمل من غير لفظٍ من الألفاظ، ولكنها تختلف عن الجمل في أن تركيبها ليس إسنادياً، ولا يتم بها معنى من غير تعلُّق، وقيل في هذه التسمية أقوال أخرى. ولأن الجار والمجرور يفيدان معنى الظرفية الزمانية أو المكانية كثيراً، توسَّع النحويون في معنى (الظرف) فأطلقوه على الجار والمجرور، وجعلوه مرادِفاً لشبه الجملة. ينظر: إعراب الجمل وأشباه الجمل: ٢٥٩- ٢٦٠، وشبه الجملة في اللغة العربية: ٢٠- ٢٥ (رسالة ماجستير).

(١) ينظر: مغني اللبيب: ٤٣٣/٢.

وذلك لأن شبه الجملة تَرِدُ تكملةً للحدث الذي تُقَيِّدُه، فيتمُّ معناهما بهذا التعلُّق المقيَّد.... فالتعليق هو بيان ارتباط شبه الجملة بالحدث الذي تُقيِّده، وتتضمَّنه، وتستدعيه لطلب الفائدة، واستقامة الكلام))[1].

وهناك أربعة مواضع ذكر النحويون أن شبه الجملة يتعلق فيها بمتعلَّق محذوف وجوباً، وقد سوَّغَ حذفَهُ كونُهُ استقراراً أو كَوْناً عامّاً، لا مُوجِبَ لذكرِه، وهذه المواضع هي:[2]

الأول: حذفه في موضع الخبر، كقولك: زيدٌ في الدار، أي: مستقرٌّ في الدار، فالخبر ليس شبه الجملة، وإنما هو الاستقرارُ المحذوف الذي يُعلَّق به شبهُ الجملة، وفي هذه المسألة خلافانِ مشهوران:[3]

أ- الاستقرار المحذوف: أفعلٌ هو أم اسمٌ؟ فالجمهور على أنه فعل، وعلى ذلك يكون الخبر جملة، لأن الفعل أصلٌ في الإعمال ما دام شبه الجملة معمولاً للخبر المحذوف. وذهب آخرون إلى تقديره وصفاً مشتقاً (مستقرٌّ، كائنٌ) لأن الأصل في الخبر أن يكون مفرداً، فنقدر الخبر المحذوف مفرداً، أما الخبر الجملة فعلى سبيل النيابة عن الخبر المفرد، وهذا هو الراجح في تقديري. ولابنِ القيم فائدة لطيفة يذهب فيها إلى بُطْلان تقدير الفعل متعلَّقاً لشبه الجملة الواقع خبراً، ووجوب تقدير اسم الفاعل متعلقَّاً له[4].

(١) إعراب الجمل وأشباه الجمل: ٢٦١- ٢٦٢.

(٢) ينظر: الأمالي الشجرية: ٢٤٩/٢، وشبه الجملة في اللغة العربية: ١٦٣- ١٧٤، أما إذا كان الكون خاصاً فذِكْرُه لازمٌ، نحو: زيدٌ جالسٌ عندك، إلاّ أنْ يكون مدلولاً عليه في السياق فيجوز عندئذٍ ذِكْرُه وحذفُه، نحو: جاءني زيدٌ على فرسه، أي: راكباً على فرسه. وهناك مواضع أخرى وجب فيها تعليقُ شبه الجملة بفعل محذوف دالٍّ على معنى مخصوص، لاكونٍ عامٍّ. ينظر: الأشباه والنظائر: ٢٢٦/٢.

(٣) ينظر: الأمالي الشجرية: ٢٤٩/٢، نتائج الفكر: ٤٢١- ٤٢٢، التبيين عن مذاهب النحويين: ٢٤٩- ٢٥١، شرح المفصل: ٩٠/١.

(٤) ينظر: بدائع الفوائد: ٣٩/٣- ٤٠.

ب- الخلاف الثاني في إعراب المرفوع الذي يتقدمه شبهُ الجملة :[1]

- إن اعتمد شبه الجملة على نفي أو استفهام نحو (أفي الدارِ زيدٌ؟) ففي المرفوع أقوالٌ من حيثُ إعرابُه فاعلاً مرفوعاً بالاستقرار المحذوف، أو بالظرف المذكور، أو إعرابه مبتدأً مخبراً عنه بالظرف، وكل هذا إمَّا على سبيل الوجوب أو الترجيح.
- إن لم يعتمد، نحو (عندك زيدٌ) فالجمهور يُوجِبُون إعراب المرفوع مبتدأً، والأخفش والكوفيون يجيزون فيه الابتداء والفاعلية.

الثاني: حذفه في موضع صفة النكرة، كقولك :رأيتُ طائراً على الغصنِ، أي :مستقراً على الغصن، والراجح هنا تقدير متعلَّق شبه الجملة اسمَ فاعلٍ، لا فعلاً، لأن الأصل في الصفة أن تكون اسماً مفرداً، لا جملةً. والخلاف في تقدير هذا المتعلَّق اسماً مشتقاً أو فعلاً، هو الخلاف نفسه المذكور في تقدير الخبر.

الثالث: حذفه في موضع الحال، كقولك :رأيتُ الهلالَ بين السحاب، أي :مستقراً بين السحاب، ومنه قوله تعالى: ﴿ **فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ** ﴾[2]. والخلاف في تقدير متعلَّق شبه الجملة اسماً مشتقاً أو فعلاً، هو الخلاف نفسُه في الخبر والصفة، والراجح في تقديره أنه اسم فاعل، لأن الأصل في الحال أن تكون اسماً مفرداً، لا جملةً.

الرابع: حذفه في موضع صلة الموصول الاسمي، كقولك :جاء الذي في الدار، أي :الذي استقرَّ في الدار، وهنا يجب تقدير متعلَّق شبه الجملة فعلاً محذوفاً لا وصفاً مشتقاً، لأن صلة الموصول الاسمي لا تكون إلاَّ جملةً.

---

(١) ينظر :الإنصاف، المسألة السادسة، ١/٣٦- ٤٠؛ التبيين :٢٣٣- ٢٣٥، مغني اللبيب :٢/٤٤٣- ٤٤٥؛ همع الهوامع :٢/١٠٧.

(٢) من سورة القصص :٧٩.

والعامل في (شبه الجملة)* هو الكون أو الاستقرار المحذوف، فعلاً كان تقديره أم وصفاً مشتقاً، في المواضع الأربعة المذكورة هنا على القول الراجح عند الجمهور**، والذي يعنينا بحثه في هذه المسألة: على أية جهة كان هذا الإعمال؟ وهل صار به شبه الجملة نائباً عن الاستقرار المحذوف؟

لقد تعددت الألفاظ التي ذكرها النحويون في هذه المسألة:

أ- قيل: إن الظرف نائب عن الاستقرار المحذوف، وقد ذكروا ذلك تصريحاً لا تلميحاً، فلا أحسبهم أطلقوا لفظ (النيابة) في هذه المسألة وهم يقصدون معناه اللغوي، وإنما كانوا يقصدون مفهومه الاصطلاحي، بدليل أنهم جعلوا الضمير منتقلاً من الاستقرار المحذوف إلى الظرف المذكور، ومعنى هذا أنه عمِلَ إعمالَه بوقوعه موقعه، فاستتر فيه ضميرُه، وقدَّروا الاستقرار المحذوف وصفاً مشتقاً تارةً، وفعلاً تارة أخرى، على حدٍّ اختلافهم في تقدير ذلك الاستقرار بين قائل بأنه فعل، وقائل بأنه وصف مشتق:

- يقول ابن بابشاذ: ((والنوع الثاني ما يعمل بمعنى الفعل، وليس بمشتق، وإنما هو واقعٌ موقع المشتق، وذلك كل ظرف وقع صفةً أو صلةً أو حالاً أو خبراً، فإنه يعمل في الأحوال النصبَ، مثال ذلك: زيدٌ عندك ضاحكاً، فـ (عندك) عمل في (ضاحك) النصبَ، لأنه وقع موقع المشتق، فالأصل: زيدٌ مستقرٌّ عندك، حذفتَ الاستقرارَ وأنَبْتَ (عندك) منابه، ونقلتَ الضمير الذي كان في الاستقرار

* (شبه الجملة) يشمل الظرف، والجار والمجرور، فالظرف لا خلافَ في أنه معمول لعامل، أما الجار والمجرور فهناك خلاف مشهور بشأنه: ما الذي في محل النصب: أهُوَ الحرف وحده، أم هو المجرور وحده، أم هو الجار والمجرور كلاهما؟ وقد سبقت الإشارةُ إلى خلافٍ مبنيٍّ على هذا الخلاف الذي نحن بصدده (ينظر: ص ٢٨٤ – ٢٨٥ من هذا البحث). والراجح في تصوُّري ((أنَّ شبه الجملة بشطريها محلها النصب، وناصبها هو الحدث الذي تُقيِّده وتتعلق به)) إعراب الجمل وأشباه الجمل: ٢٦٣.

** ذكر النحويون أقوالاً أخرى عند حديثهم في العامل في شبه الجملة الواقع خبراً، فقيل: العامل فيه هو (المبتدأ) وعليه ابن خروف؛ وقيل هو (المخالفة) وعليه الكوفيون. ينظر الإنصاف، المسألة ٢٩، ١/١٣٧- ١٤٠، وهمع الهوامع: ١/٩٨.

إلى هذا الظرف الذي قام مقامه، وصارت الحال التي هي (ضاحكاً) حالاً من ذلك المضمر المستتر في الظرف، وذلك المضمر مرفوعٌ بالظرف))[1].

- ذكر ابن الشجري ((أنَّ الظرف إذا وقع خبراً تضمَّن ضميراً منتقلاً إليه من الخبر الأصلي المرفوض استعمالُهُ، وهو (مستقر) أو (كائن) أو نحو ذلك))[2]، ويقول في موضع آخر من أماليه: ((وأمَّا حذف الاسم الذي ينوب عنه الظرف، خبراً وصفةً وحالاً، فمثال الخبر: زيدٌ خلفَكَ، أي: مستقرٌّ خلفَكَ.... واسم الفاعل في هذا الموضع ممَّا رفضوا إظهارَهُ، تخفيفاً، وللعلم به، فحذفوه وأنابوا الظرف منابه، وانتقل الضمير الذي فيه للظرف، فتضمنه الظرفُ، وحسُنَ العطفُ عليه، والتوكيدُ له بالضمير المنفصل، تقول: مررتُ برجلٍ قدامَكَ هو وبكرٌ))[3].

- يقول العكبري في (التبيين): ((وأمَّا إذا تقدم الظرفُ فإنما لم يَبْطُلِ المبتدأُ، لأنه ليس في الحقيقة فعلاً، وإنما ينوب عن الفعل))[4]، ثم يجعل (المشابهة) علةً للإعمال في موضع آخر، إذ يقول: ((وأمَّا إذا اعتمد الظرف فإنما جوَّزوا إعمالَه، لأنه باعتماده أشبَهَ الفعلَ، لأن الفعل لا يستقلُّ بدون الاسم، وإذا اعتمد الظرف صار كغير المستقل))[5] ويجعل ابن هشام (أبوه) من قولك (مررتُ برجلٍ في الدار أبوه) ((فاعلاً بالجار والمجرور لنيابته عن (استقرَّ) محذوفاً))[6]، على أحد قولين في إعرابه، والقول بالنيابة في هذه المسألة شائع كثيراً في كتب النحو[7].

(١) شرح المقدمة المحسبة: ٤٠٢/٢.
(٢) الأمالي الشجرية: ٤/١.
(٣) المرجع السابق: ٣٣٠/١.
(٤) التبيين عن مذاهب النحويين: ٢٥٠- ٢٥١، ويجعل العكبري ذِكْرَ الظرف نائباً عن العامل فيه، في اللباب: ٩٢/٢.
(٥) التبيين عن مذاهب النحويين: ٢٣٥.
(٦) الإعراب عن قواعد الإعراب: ٩١.
(٧) تُنظَر أمثلة أخرى لتصريح النحويين بنيابة الظرف عن عامله المحذوف في: شرح اللمع: ١٣٤/١- ١٣٥، البسيط في شرح جمل الزجاجي: ١٥٩/١، الأشباه والنظائر: ٢٢٨/٢، همع الهوامع: ١٠٧/٢.

ب- وقيل: استُغْنِيَ بالظرف عن عامله المحذوف، من ذلك قول ابن مالك: ((إذا وقع الظرف صلةً أو خبراً أو صفةً استُغْنِيَ عن إظهار ناصبه، واكتُفِيَ بتقديره))[1]، أمَّا ابن يعيش- وكذا السيوطي- فيذكران أن الظرف ناب عن عامله وأقيم مقامه، وأن الضمير قد انتقل إليه من عامله، ثم يذكران في السياق نفسه أن الظرف استُغْنِيَ به عن عامله[2].

جـ- ذكر المكودي أنَّ من أقسام الخبر((أن يكون ظرفاً أو جاراً ومجروراً، وهو راجع بالتقدير إلى المفرد والجملة.... وإنما جعلوا هذا النوع قسماً ثالثاً زائداً على المفرد والجملة لأنه عِوَضٌ عن الخبر، ولذلك لا يُجْمَعُ بينهما))[3]، أمَّا ابن الشجري فيذكر وقوع الظرف ((في قولك: جاءني مَنْ عندك والذي في الدار، موقع (استقرَّ)، قال: فكما قامت هذه الظروف مقام الأفعال، وصارت بمنزلتها، فكان كل واحد منها بدلاً من فعلٍ))[4].

هكذا ذكر النحويون (الاستغناء، والمشابهة، والعِوَض، والبدل) يقصدون من وراء ذلك معانيهَا اللغويةَ لا مفاهيمهَا الاصطلاحيةَ، أمَّا (النيابة) التي شاع ذكرُها في هذه المسألة مع مرادفاتها الأخرى، فكانوا يقصدون من وراء ذكرها مفهومها الاصطلاحي كما ذكرْنا. وفي تقديري أنْ لا نيابةَ في هذا الموضع البتةَ، لِما يأتي:

أ- عدم احتلال الظرف أو الجار والمجرور في سياق التركيب موقع العامل المحذوف، وهذا هو أساس ظاهرة النيابة.

ب- لا استقلالَ لشبه الجملة بالمعنى من غير متعلَّق يلزم تقديره لإكمالِ عناصرِ التركيب، ودلالةِ السياق، كما أوضحنا من قبلُ.

(١) شرح الكافية الشافية: ٦٨٤/٢.
(٢) ينظر: شرح المفصل: ٩٠/١، والأشباه والنظائر: ١٦٧/١.
(٣) شرح المكودي لألفية ابن مالك: ٣٧.
(٤) الأمالي الشجرية: ١٦٣/١.

جـ- حذف العامل في شبه الجملة وجوباً كان بسبب إرادة التخفيف، والعلم به[1]، وذلك باختصار ما يمكن اختصارُهُ من مكوِّنات السياق المعلومة، ولا يمنع من ذلك مانعٌ تركيبي، فيمكن أن أقول: محمدٌ مستقرٌّ عندك، بل سُمِعَ الجمعُ بين الظرف والاستقرار أو الكون العام ضرورةً في قول الشاعر:[2]

لَكَ العِزُّ إنْ مَوْلاكَ عَزَّ وَإنْ يَهُنْ فَأَنْتَ لَدَى بُحْبُوحَةِ الهُوْنِ كائِنُ

أمَّا إذا كان الكون خاصاً فيلزم ذكرُه، فتقول: زيدٌ جالسٌ عندك، لأنك لو حذفتَهُ لَمَا عُلِمَ كونُه جالساً، وفي النيابة لا يُجمَع بين النائب والمنوب عنه في موقع واحد، ولو تقديراً، لأن الموقع واحد، ومحتلُّه اثنانِ: المنوب عنه في الأصل، والنائب في الاستخدام.

دـ- دعوى استتار الضمير في الظرفِ والجار والمجرور، لادليلَ عليها، فكيف يستتر الضمير في لفظٍ لا دلالةَ فيه على الحدث ولو بالتأويل، وهو الظرف؟ وكيف يُتَصَوَّر استتارُه في الجار والمجرور كليهما، بوصفهما تركيباً لفظياً؟! أمَّا استدلال النحويين على ذلك بالعطف في نحو (مررتُ برجلٍ قدامَكَ هو وبكرٌ) وبالتوكيد المعنوي (فإن فؤادي عندك الدهرَ أجمعُ)[3] فمن الممكن حَمْلُ هذين التابعينِ على أنهما تابعانِ للضمير المستتر في الاستقرار المحذوف، لا في شبه الجملة المذكور، وفي كلتا الحالينِ قدَّرْناه تابعاً لغيرِ ملفوظٍ به.

وقد أجاد ابنُ القيم في ردِّه القول بنيابة الظرف عن عامله المحذوف، وردِّهِ دعوى استتار الضمير في الظرف، إذ يقول: ((فلا ضميرَ في الظرف بحال❖....

(١) ينظر: الأمالي الشجرية: ٣٣٠/١.

(٢) مغني اللبيب: ٤٤٦/٢، وشرح ابن عقيل: ٢١١/١.

(٣) ينظر: الأمالي الشجرية: ٥/١، ٣٣٠.

❖ في موضعٍ آخر من (بدائع الفوائد) كان ابن القيم ينقل عن النحويين رأيهم فيذكر أن الخبر إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً ((فإنه واقع موقع مشتق، متحمل للضمير))بدائع الفوائد: ٣٨/٣. أمَّا في هذا الموضع الذي ننقلُه فهو يردُّ على مذهب الأخفش أن الظرف إذا تقدم على الاسم المرفوع نحو (في الدار زيدٌ) كان مرفوعاً ارتفاعَ الفاعل بفعله، فلَزِمَ الأمرُ تحليل المسألة ومناقشتها، فبانَ رأيهُ فيها على هذا النحو، الذي هو الراجح عندي، والمختار.

وذلك أن قولك :في الدار رجلٌ، ليس في الظرف ضمير، فإنه ليس بمشتق، ولا يتحمل ضميراً بوجهٍ، أقصى ما يقال :إن عامله، وهو الاستقرار، يتضمن الضمير، وهذا لا يقتضي رجوعَ حكم الضمير إلى الظرف حتى ينصب عنه الحال، فإنه ليس واقعاً موقعه، ولا بدلَ من اللفظ به، ألا ترى أنك لو صَرَّحْتَ بالعامل لم تستغنِ عن الظرف، فلو قلتَ :زيدٌ مستقرٌّ، لم تستغنِ عن قولك :في الدار، فعُلِمَ أنه إنما حُذِفَ حذفاً مستقراً، لمكان العلمِ به، وليس الظرف نائباً عنه، ولا واقعاً موقعه، ليصحَّ تحمُّلُهُ الضميرَ))[1].

الموضع الثاني : نيابة (ال) عن الضمير، وعن الاسم الظاهر :

ذكر النحويون أنَّ (ال) المعرِّفة تنوب عن أحد شيئين :

الأول : الضمير :

تنوب (الـ)ـ على حد قولهم ـ عن الضمير الرابط في جملة الخبر، ويُنسَب هذا القول إلى الكوفيين وطائفة من البصريين، وجعلوا منه قوله تعالى : ﴿ **وَأَمَّا مَنْ خافَ مقامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الهَوَى فَإِنَّ الجَنَّةَ هِيَ المَأْوَى** ﴾[2]، والتقدير :فإن الجنة هي مأواه، ومن ذلك قولك :مررتُ برجلٍ حسنٍ الوجهُ، أي : وجهُهُ، وقولك :ضُرِبَ زيدٌ الظهرُ والبطنُ، أي :ظهرُه وبطنُه[3].

وقد تعددت الألفاظُ التي أطلقها النحويون في هذا النوع من التركيب :

- فقيل :إنَّ (ال) نائبة عن الضمير، واقعة موقعه[4].
- وقيل :إن (ال) عِوَض من الضمير، أو بدل منه، يقول مكيٌّ في معرض

(١) بدائع الفوائد :١/١٨٧.

(٢) من سورة النازعات :٤٠ـ ٤١.

(٣) ينظر :مغني اللبيب :١/٥٤»٢/٥٠١ـ ٥٠٢، وائتلاف النصرة :١٥٧، والأشباه والنظائر :٣/١٠٤.

(٤) ينظر :البسيط في شرح جمل الزجاجي :١/٥٦١، ومغني اللبيب :١/٥٤»٢/٥٠١، والأشباه والنظائر :٣/١٠٤.

بيانه لقوله تعالى: ﴿ **جَنَّاتِ عَدْنٍ مُفَتَّحَةً لَهُمُ الأَبْوابُ** ﴾[1]: ((ومفتحةً نصب على النعت لجناتٍ*، والتقدير عند البصريين: مفتحةً لهم الأبوابُ منها، وقال الفراء: التقدير: مفتحةً لهم أبوابُها، فالألف واللام عنده بدلٌ من المضمر المحذوف العائد على الموصوف، فإذا جئتَ به حذفتَهما، وهذا لا يجوز عند البصريين. لأن الحرف لا يكون عوضاً من الاسم))[2]. ويقول أبو حيان في تفسير قوله تعالى: ﴿ **فَإِنَّ الجَحِيْمَ هِيَ المَأْوَى** ﴾[3]: ((وأمَّا الكوفيون فمذهبهم أن (ال) عوض من الضمير، وقال الزمخشري:[4] والمعنى فإن الجحيم مأواه، كما تقول للرجل: غُضَّ الطرفَ، تريد: طرفَكَ، وليس الألف واللام بدلاً من الإضافة، ولكنْ لما أن الطاغي هو صاحب المأوى، وأنه لا يغضُّ الرجلُ طَرْفَ غيره، تُرِكَتِ الإضافةُ، ودخولُ حرف التعريف في (المأوى) و(الطرف) للتعريف، لأنهما معرفتان، انتهى. وهو كلام لا يتحصل منه الرابطُ العائدُ على المبتدأ، إذْ قد نفى مذهبَ الكوفيين، ولم يُقدِّرْ ضميراً محذوفاً كما قدره البصريون، فرام حصولَ الربط بِلا رابط))[5].

وفي تقديري أن النيابة غير متحققة في هذه المسألة البتةَ، لفقدان أهمِّ مقوِّماتها، وهو احتلال النائب موقع المنوب عنه، فالضمير موقعه في الأصل بعد الاسم مضافاً إليه هذا الاسمُ (مأواه) أمَّا (ال) فهي لاصقة تضاف إلى أول الاسم، يزاد على ذلك عدم إمكان حمل (ال) شيئاً من خصائص الضمير المحذوف، الدلالية أو الإعرابيةِ بوصف الضمير معمولاً في محلِّه الجرُّ بالإضافة، ولا يكون اللفظُ نائباً إلاَّ بهذين الأمرينِ: احتلال موقع المنوب عنه، وحمل شيء

(١) من سورة (ص): ٥٠.

* نصب (مفتحةً) على الحالية عند ابن جني، ينظر الخصائص: ٤١٦/٢.

(٢) مشكل إعراب القرآن: ٦٢٧/٢.

(٣) من سورة النازعات: ٣٩.

(٤) ينظر قول الزمخشري في الكشاف: ٦٩٨/٤.

(٥) البحر المحيط: ٤١٥/٨ (١٩٩٣م).

من خصائصه وأحكامه. وعلى هذا يكون في المسألة توجيهانِ، لكل منهما وجهٌ من القبول:[1]

- مذهب البصريين تقدير الضمير: (فإن الجنة هي المأوى←هي المأوى له)، (مفتحةً لهم الأبوابُ←مفتحةً لهم الأبوابُ منها) ونحو ذلك.

- مذهب الكوفيين وبعض البصريين أن (ال) عِوَض من الضمير، إذِ العِوَضُ لا يشترط فيه احتلال موقع المعوَّض منه، ولا يحمل العوض شيئاً من خصائص المعوض منه، فهو إصلاح لفظي للنقص الناشئ من حذف بعض عناصر التركيب (المعوَّض منه) على النحو الذي ذكرناه في موضعه من هذا البحث.

الثاني: الاسم الظاهر:

نقل ابنُ هشام و السيوطيُّ عن الزمخشري القولَ بنيابة (ال) عن الاسم الظاهر[2]، في قوله تعالى: ﴿ **وَعَلَّمَ آدَمَ الأَسْمَاءَ كُلَّهَا** ﴾[3]، فالأصل عنده: وعلَّم آدم أسماءَ المسمَّياتِ، ولم أقف على هذا القول منسوباً إلى غير الزمخشري، وفي غير هذه الآية الكريمة.

وفي هذه المسألة أمرانِ:

الأول: أن اللفظ الذي ذكره الزمخشري في هذه المسألة هو (العِوَض) لا (النيابة)، إذ يقول: ((الأسماء كلها، أي: أسماء المسمَّيات، فحذف المضافَ إليه لكونه معلوماً، مدلولاً عليه بذكر الأسماء، لأن الاسم لا بُدَّ له من مسمًّى، وعوَّض منه اللام، كقوله: واشتعل الرأسُ...))[4] فالتغيير الحاصل هنا هو

(١) ينظر: مغني اللبيب: ٥٤/١، ائتلاف النُّصْرة: ١٥٧.
(٢) ينظر: مغني اللبيب: ٥٤/١، معترك الأقران: ٥٨/٢.
(٣) من سورة البقرة: ٣١.
(٤) الكشاف: ١٢٥/١ـ ١٢٦.

(التعويض) لا (النيابة)، لعدم احتلال (ال) موقع الاسم المفترض إسقاطُه من الأصل، ولعدم إمكان حَمْل (ال) شيئاً من خصائص ذلك الاسم المُسْقَط.

الثاني: أن القول بوجود التعويض في هذه المسألة مرتبطٌ بإقرار حذف المضاف إليه (المسمَّيات)، والتعويضِ عنه بـ (ال)، إذ يُحتمَل أن يكون توجيه المسألة على وجهٍ آخر، هو حذفُ المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، على أن الأصل (وعلَّم آدمَ مسمَّياتِ الأسماءِ)، وقد رَدَّ الزمخشريُّ هذا التوجيهَ[1]. وتقدير المحذوفِ مضافاً- كما يرى بعضهم- ، أو مضافاً إليه- كما يرى الزمخشري- مرتبطٌ بمبحث من مباحث العقيدة، لستُ معنيّاً بعرضهِ في هذا المقام[2].

(١) ينظر: المرجع السابق: ١/١٢٦.

(٢) ينظر ما ذكره الشيخ أحمد بن المُنَيِّر الإسكندري في كتابه (الانتصاف) المطبوع في ذيل (الكشاف): ١/١٢٥.

الخاتمـــة

النيابة ظاهرة نحوية تركيبية صِرْفٌ، جاء مصطلحها في التراث النحوي مختلطاً بمصطلحات ظواهر نحوية ولغوية أخرى مشابهة لها، كالحذف والتعويض والاستغناء والإبدال، فجاءت هذه الدراسة محاوَلةً لإقامةِ الحدود الفاصلة بين مستويات هذه الظواهر النحوية واللغوية، وتحديدِ مفاهيمها الاصطلاحية، وبيان أوجه الاتفاق والاختلاف بين النيابة من جهة، وهذه الظواهر من جهة أخرى، لسدِّ باب كل ظاهرة على أمثلتها حسبُ، وتخليص ظاهرة النيابة ـ موضوع الدراسة ـ من شوائب الخلط والتعدد الناشئة من تسامح النحويين في إطلاق هذه المصطلحات المتعددة على الموضع الواحد من مواضع التركيب النحوي، للتسهيل على المتعلمين ـ كما يقول ابن قيم الجوزية ـ وللملاحظة المعاني اللغوية التي تؤديها هذه الألفاظ في السياقات التي ترِدُ فيها، من غير أن يقصدوا من وراء ذلك التعاملَ مع مصطلحات ذات مفاهيمَ وملامحَ محددة، أي إنهم لم ينقلوا هذه الألفاظ من مستوى (الكلمة اللغوية) إلى مستوى (العبارة الاصطلاحية)، ولا أعني بذلك كلَّ مصطلحات النحو العربي، وإنما أعني مصطلحات الظواهر النحوية واللغوية المشتملة على صنوف التغيير في بُنَى الكلمات المفردة، أو في مستوى التركيبات النحوية والظواهر التي عُنِيَ البحث بدراستها هي: النيابة ـ موضوع الدراسة ـ والحذف، والتعويض، والإبدال، والاستغناء، والشبه، والتعاقب، التي تمت الموازنة بين النيابة وبينها في هذه الدراسة.

يزاد على ذلك سَعْيُ هذه الدراسة إلى تحديد أسس منهجية تمَّ الاستناد إليها في أثناء الدراسة حتى لا تسير على غير هدًى، وهي أسس استقرت مبادئَ وقواعد عند معظم النحوين، بصريين وكوفيين، وكانت من أهم أسس تقعيد النحو، وهي أسس مُقرَّة عند دارسي اللسانيات الحديثة، ممَّن ينهجون نهجاً

توليدياً تحويلياً في دراسة اللغة والنحو، وهذه الأسس هي: اعتماد مبدأ الأصل والفرع، واعتماد أثر العوامل في التركيب الجُمْلي ، واعتماد قرينة السياق، واعتماد مبدأ أَمْن اللبس.

وسعت هذه الدراسة أيضاً إلى محاولة تحديد بعض العناصر والمفاهيم الداخلية للظاهرة المدروسة، بوصفها ظاهرة نحوية تركيبية، لِتنمازَ بصورة جليَّةٍ من غيرها من الظواهر المشابهة لها، فقد تمَّ في أثناء الدراسة تحديد الآتي :ـ

أـ السمات والملامح المميزة لمفهوم النيابة في التركيب النحوي.

بـ الألفاظ المرادفة للنيابة في استخدام النحويين، وارتضاء (النيابة) من بينها عنواناً للظاهرة

جـ إعراب النائب أينما حلَّ في تركيب الكلام العربي.

دـ أنواع النيابة وأقسامها وأغراضها.

هـ علاقة النيابة بالمجاز من جهة، وبالتأويل من جهة اخرى.

بعد ذلك سعت الدراسة إلى استقصاء مواضع النيابة في أبواب النحو العربي ومسائله، فتمت دراسة النيابة على مستوى الأسماء والأفعال والحروف والجمل والصيغ الصرفية، وتمَّ في أثناء هذا الاستقصاء عرضُ هذه المواضع على مفهوم النيابة المحدد في هذا البحث، فما جرى المفهومُ عليه أُدْخلَ في إطار الظاهرة، ومالم يجرِ المفهوم عليه أُخْرِجَ من إطارها، وتمَّ توجيهه توجيهاً ينسجم وتركيبَ أمثله. ويمكننا تلخيص أهم نتائج هذا الاستقصاء، وتطبيق المفهوم الاصطلاحي على المواضع المختلفة، على النحو الآتي:

أولاً :

النيابة ظاهرة نحوية تركيبية ، لاتجري إلاَّ على مستوى التركيب ، حَتَّى الصيغُ الصرفية التي قيل إن بعضها ينوب عن بعض لايمكن حصول النيابة بينها إلاَّ إذا تمثلت الصيغةُ في صورةِ مثالٍ لغوي ، يتمُّ إدخالهُ في سياقِ تركيبٍ نحوي.

ثانياً :

لانيابة على مستوى حروف المعاني ، أو الأدوات التي تمتاز بأن معانيها وظيفية لامعجمية ، تتجلى من خلال العلاقات السياقية الناشئة بين حرف المعنى ومكوِّنات السياق الأخرى ، فلا تنوب هذه الحروف عن شيء ، ولاينوب عنها شيءٌ البتةَ.

ثالثاً :

لانيابة على مستوى الحركات التي اصطلح المحدثون على تسميتها بالصوائت القصيرة ، لذا سلكتِ الدراسةُ في مبحث علامات الإعراب التي قيل إنها نائبة عن علامات الإعراب الأصلية مسلكاً صوتياً ـ في الغالب ـ خلصَتْ منه إلى إعراب الأبواب السبعة التي قيل فيها بالنيابة ، بالحركات الطويلة الظاهرة (في الأسماء الستة حسبُ) ، أو بالحركات القصيرة المقدرة على لامات الكلمات المفردة ـ في بقية الأبواب الستة ـ لعلة صوتية غالباً.

رابعاً :

تتحدد مستويات النيابة في أبواب النحو العربي ، في الآتي :

١ـ نيابة الاسم عن الاسم في صورته اللفظية (جامد عن مشتق ، نكرة عن معرفة)

٢ـ نيابة الاسم عن الاسم في مواضعه التركيبية

٣ـ نيابة الفعل عن الفعل على حدٍّ التضمين ، مع وجود اختيارٍ للبحث في المعنى المؤدَّى بالتضمين ، ونظرةٍ في الشواهد المحمولة على هذا الحدِّ ، تقضي بعدم حمل الفعل أو ماجرى مجراه ، على معنى فعل آخر أو ما جرى مجراه ، إلاَّ إذا

انقطعت الأسباب الموجِبَةُ لبقاء الفعل على أصله.

٤ـ النيابة بين الصيغ الصرفية غير الفعلية، ممثَّلةً في مثالٍ لغوي، داخلٍ في سياق تركيب نحوي.

٥ـ نيابة المصدر المنصوب، عن الفعل المحذوف وجوباً، في حال الأمر حسبُ.

٦ـ نيابة خالفة الفعل (اسم الفعل) عن الفعل.

٧ـ نيابة الجملة عن الاسم المفرد (الجمل التي لها محلٌ من الإعراب)، وقد رَدَدْتُ القولَ بالمحل الإعرابي لبعض الجمل التي ذكر جمهور النحويين أو بعضُهم أن لها محلاً من الإعراب، وهي:

أـ الجملة الواقعة جواباً للشرط الجازم، وهي مقترنة بالفاء أو إذا الفجائية.

ب ـ الجملة الواقعة موقع المبتدأ إلاَّ إن كانت محكيَّةً بقول.

ج ـ الجملة الواقعة موقع الفاعل أو نائب الفاعل، إلاَّ إن حُكِيتْ بقول.

د ـ الجملة المبدلة من المفرد، والواقعة عطف بيان على المفرد.

هـ ـ جملة التوكيد المعنوي لجملة أخرى.

و ـ الجملة المستثناة.

ز ـ الجملة التفسيرية.

ح ـ جملة المفعول معه.

ط ـ جملة صلة الموصول الاسمي

ي ـ الجملة الواقعة في محل جر بحتَّى.

٨ـ نيابة الجملة عن المفرد في باب الحكاية.

٩ـ نيابة الحرف المصدري مع صلته عن المصدر الصريح، وقد استقصيتُ الحروف التي قيل بسبكها المصدرَ المؤول، فبلغت عدَّتُها عشرة حروف.

١٠ـ نيابة (إلاَّ) عن (غير)، وهو الموضع الوحيد في العربية الذي ينوب فيه حرفٌ عن اسمٍ، وقد أوجَبَ هذه النيابةَ مُوجِبٌ، وسوَّغها مسوغ.

خامساً :

رددتُ القول بالنيابة عن المواضع والمسائل الآتية :

١ـ نيابة الحال عن الخبر في نحو قولهم : شربي الماءَ بارداً.

٢ـ نيابة جواب (لولا) الامتناعية عن الخبر.

٣ـ نيابة الصفة عن الموصوف في أبواب النحو ومسائله كافَّةً.

٤ـ نيابة حروف المعاني بعضها عن بعضٍ.

٥ـ نيابة بعض الصيغ الصرفية عن صيغة النَّسَب القياسية .

٦ـ نيابة الحروف والأسماء عن الفعل في المواضع الآتية :

أـ نيابة المصدر عن الفعل المحذوف وجوباً في النهي والدعاء والاستفهام التوبيخي من قسم المصادر الدالة على الطلب ، وفي أحوال الإخبار كلها.

ب ـ نيابة حرف النداء عن فعل النداء المحذوف.

ج ـ النيابة عن الفعل المحذوف في حال الإغراء والتحذير.

د ـ نيابة حروف المعاني عن الأفعال.

هـ ـ نيابة (أمَّا) عن حرف الشرط وفعله.

و ـ نيابة (لا) عن فعل الشرط.

ز ـ نيابة (لولا) الامتناعية عن الفعل.

ح ـ نيابة المصدر الذي توافرت له شروط الإعمال ، عن الفعل .

ط ـ نيابة الأوصاف المشتقة عن الأفعال.

ي ـ نيابة المبتدأ عن الفعل.

ك ـ نيابة الخبر عن الفعل.

٧ـ نيابة الحروف عن الأسماء ، عدا (إلاَّ) التي سُوِّغَ في البحث نيابتها عن (غير) .

٨ـ نيابة شبه الجملة عن متعلَّقِها المحذوف وجوباً.

٩ـ نيابة (ال) عن الضمير الرابط ، وعن الاسم الظاهر.

ومن هنا تنشأ الحاجة المُلِحَّة اليوم إلى إعادةِ النظر في كثير من مصطلحات الظواهر النحوية واللغوية الموجودة في تراثنا النحوي، وتحديدِ مفاهيمها بدقة حتى تنماز كل ظاهرة من مثيلاتِها ، من أجل تخليص هذه المصطلحات ـ التي بذل النحويون جهداً عظيماً في سبيل حصرها وبيان استخدامها والاستشهاد لها وجمع نظائرها وأشباهها ـ من شوائب الخلط والتعدد، لتسمية الظاهرة الواحدة باسمٍ واحد يكون مصطلحاً لها، وإجراء مصطلح واحد على كل موضع من مواضع التغيير في بُنَى الكلمات أو التركيب النحوي، بَدَلَ حشدِ غير لفظٍ من الألفاظ في الموضع الواحد، ولِسَدِّ بابِ كل ظاهرةعلى مواضعها وأمثلتها حسبُ. فمن نتائج عدم دراسة مصطلحات الظواهر النحوية واللغوية، وعدم تحديد مفاهيمها بدقة ووضوح:

١ـ أن يُذْكَرَ النائب عن الفاعل في بحث للنيابة[١]، وفي بحث للاستغناء[٢].

٢ـ وأن تُذكَر أمثلةٌ من النيابة بين الصيغ الصرفية في بحث عن (التعويض)، على أنها من صور التعويض في العربية[٣]

٣ـ وأن يُذكَر تنوين العوض ـ وهو من مواضع التعويض في العربية ـ ، والمصدر النائب عن الفعل ـ وهو من مواضع النيابة في العربية ـ ، في بحثٍ للاستغناء[٤].

٤ـ وأن يكون (الحذف الواجب) صورة من صور النيابة عند بعض الباحثين[٥]، وصورة من صور الاستغناء عند بعضهم الآخر[٦].

(١) هو بحث الدكتور عبد العظيم الشاعر: من النيابة في الموقع الإعرابي (نائب الفاعل).
(٢) يُنظَر: ظاهرة الاستغناء في الدراسة اللغوية: ٢٩١
(٣) ينظر: ظاهرة التعويض في العربية: ١٢٠ـ ١٣١
(٤) ينظر: ظاهرة الاستغناء في الدراسة اللغوية: ٢٧٧ـ ٢٧٩» ٢٩٤ـ ٢٩٥
(٥) ينظر: بين الأصالة والنيابة في النحو العربي: ٣٤١
(٦) ينظر: ظاهرة الاستغناء في الدراسة اللغوية: ٢٨٥

مصادر البحث ومراجعه

- **أولاً : القرآن الكريم**
- **ثانياً : المخطوطات والرسائل الجامعية :**

١- **التأويل اللغوي في القرآن الكريم** ، حسين حامد الصالح، (رسالة دكتوراه)، الجامعة المستنصرية، كلية الآداب، ١٩٩٥م.

٢- **التضمين بين حروف الجر**، خليل إسماعيل العاني، (رسالة ماجستير)، كلية الآداب، جامعة بغداد، (غ.ت)

٣- **الجملة بين النحو والمعاني**، محمد طاهر الحمصي، (رسالة دكتوراه) جامعة دمشق، كلية الآداب، ١٩٨٩م.

٤- **الجوهر الثمين في بيان حقيقة التضمين** ، للسيد محمود شكري بن عبد الله الآلوسي (ت ١٣٤٢هـ)، مصورة عن مخطوطة بيد المؤلف في مكتبة المجمع العلمي العراقي برقم (١٥/لغة).

٥- **الحمل على المعنى في العربية** ، علي عبد الله حسين العنبكي، (رسالة ماجستير)، الجامعة المستنصرية، كلية الآداب، ١٩٨٦م.

٦- **شبه الجملة في اللغة العربية** ، عبد الإله إبراهيم عبد الله، (رسالة ماجستير)، جامعة بغداد، كلية الآداب، ١٩٨٣م.

٧- **ظاهرة الاستغناء في النحو العربي** ، عبد الله صالح بابعير، جامعة اليرموك، كلية الآداب، ١٩٩٣م.

٨- **لباب الإعراب** ، للفاضل الإسفراييني (ت ٦٨٤هـ)، تحقيق: عبد الباقي عبد السلام الخزرجي، (رسالة ماجستير) جامعة الأزهر، كلية اللغة العربية - قسم اللغويات- ١٩٧٩م.

٩- **اللباب في علل البناء والإعراب** ، لأبي البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ)، تحقيق: خليل بنيان الحسون، (رسالة دكتوراه)، جامعة القاهرة، كلية الآداب، ١٩٧٦م.

١٠- **المصدر في اللغة العربية** ، سعدون خلف عبد الدليمي، (رسالة ماجستير) جامعة بغداد، كلية الآداب، ١٩٨٨م.

١١- **النعت في الشعر الجاهلي** ، أَنَس عبَّاس عيدان جواد، (رسالة ماجستير) الجامعة المستنصرية، كلية الآداب ، ١٩٩٤م.

١٢- **النيابة في النحو العربي** ، مجيد نوط عبيد ، (رسالة دبلوم عالٍ) بغداد، معهد البحوث

والدراسات العربية ـ المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم التابعة لجامعة الدول العربية، ١٩٨٩م.

ـ ثالثاً : المطبوعة المنشورة :

١ـ **ائتلاف النُّصْرَة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة** ، لعبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي (ت ٨٠٢هـ)، تحقيق : د/ طارق عبد عون الجنابي، بيروت : عالم الكتب، ط١ ، ١٩٨٧م.

٢ـ **الإبدال** ، ليعقوب بن السِّكِّيت (ت٢٤٤هـ)، تحقيق : د/ حسين محمد شرف، مراجعة : علي النجدي ناصف، القاهرة: الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ١٩٧٨م.

٣ـ **ابن درستويه** ، د/ عبد الله الجبوري ، بغداد، مطبعة العاني، ط١ ، ١٩٧٤م.

٤ـ **ابن مضاء وموقفه من أصول النحو العربي** ، بكري عبد الكريم، الجزائر: مطبعة جامعة وهران، معهد اللغة والأدب العربي، ١٩٨٢م.

٥ـ **ابن الناظم النحوي** ، محمد علي حمزة سعيد، بغداد: دار التربية للطباعة والنشر والتوزيع، ساعدت جامعة بغداد على نشره لسنة ٧٤/ ١٩٧٥م

٦ـ **أبنية الصرف في كتاب سيبويه** ، د/ خديجة عبد الرزاق الحديثي، بغداد: مكتبة النهضة، ط١ ، ١٩٦٥م.

٧ـ **الإتقان في علوم القرآن** ، لجلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق : د/ مصطفى ديب البُغا، دمشق: دار ابن كثير، ط١ ، ١٩٨٧م.

٨ـ **الأحاجي النحوية** ، لجار الله محمود بن عمر الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، تحقيق : مصطفى الحدري ، حماة: مكتبة الغزالي ، (غ.ت).

٩ـ **إحياء النحو** ، لإبراهيم مصطفى، القاهرة: مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٥٩م

١٠ـ **ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب** ، لأبي حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق : د/مصطفى أحمد النَّمَّاس :ـ

- جـ١ ، ط١ ، القاهرة: مطبعة النسر الذهبي ، ١٩٨٤م.
- جـ٢ ، ط١ ، القاهرة: مطبعة المدني ، ١٩٨٧م.
- جـ٣ ، ط١ ، القاهرة: مطبعة المدني ، ١٩٨٩م.

١١ـ **إرشاد الفحول إلى تحقيق علم الأصول** ، لمحمد بن علي الشوكاني (ت١٢٥٠هـ) تحقيق : أبي مُصْعَب محمدِ بنِ سعيد البدري، بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية، ط٢ ،

١٩٩٣م.

١٢- **الأُزْهيَّة في علم الحروف** ، لأبي عبيد الهروي (ت٤١٥هـ) تحقيق: عبد المعين الملوحي، دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية، ١٩٧١م.

١٣- **أسرار البلاغة** ، لعبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١هـ أو ٤٧٤هـ) ، تحقيق: محمود محمد شاكر، القاهرة : مطبعة المدني، جدة: دار المدني، ط١٩٩١ ،١م.

١٤- **أسرار العربية** ، لأبي البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ)، تحقيق :محمد بهجة البيطار، دمشق :مطبوعات المجمع العلمي العربي (مجمع اللغة العربية حالياً) ١٩٥٧م.

١٥- **أسرارالنحو** ، لابن كمال باشا (ت٩٤٠هـ) ، تحقيق: د/ أحمد حسين حامد، عمَّان: دار الفكر، غ.ت .

١٦- **الأشباه والنظائر في النحو** ، لجلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ) تحقيق: د/ عبد العال سالم مكرم ، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط١ ، ١٩٨٥م.

١٧- **الأصمعيات** (اختيار الأصمعي ت٢١٦هـ) ، تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام هرون ، القاهرة: دار المعارف ، ط١٩٦٤ ،٢م.

١٨- **الأصول** ، د/ تمام حسان ، بغداد : دار الشئون الثقافية العامة ،١٩٨٨م.

١٩- **الأصول في النحو** ، لابن السراج (ت٣١٦هـ) تحقيق : د/ عبد الحسين الفتلي، بيروت: مؤسسة الرسالة ، ط١٩٨٥ ،١م.

٢٠- **أصول النحو العربي** ، د/ محمد عيد ، القاهرة : عالم الكتب ، ١٩٧٣م.

٢١- **أضواء على لغتنا السمحة** ، محمد خليفة التونسي، كتاب(العربي) التاسع، أكتوبر ١٩٨٥م.

٢٢- **إعراب الجمل وأشباه الجمل** ، د/ فخر الدين قباوة ، بيروت: دار الآفاق الجديدة ، ط٣، ١٩٨١م.

٢٣- **إعراب الحديث النبوي** ، لأبي البقاء العكبري (ت٦١٦هـ) تحقيق: عبد الإله نبهان، دمشق: دار الفكر، ط١، ١٩٨٩م.

٢٤- **الإعراب عن قواعد الإعراب** ، لابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، تحقيق: د/ رشيد عبد الرحمن العبيدي ، بيروت: دار الفكر، ط١ ، ١٩٧٠م.

٢٥- **إعراب القرآن** ، لأبي جعفر النَّحاس (ت٣٣٨هـ) ، تحقيق: د/ زهير غازي زاهد، بيروت : عالم الكتب، ط٢، ١٩٨٥م.

٢٦- **الاقتراح في علم أصول النحو** ، لجلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: د/أحمد

سليم الحمصي ، د/ محمد أحمد قاسم ، جروس برس، ط١ ، ١٩٨٨م.

٢٧- **الاقتضاب في شرح أدب الكُتَّاب** ، لابن السِّيد البطليوسي (ت٥٢١هـ) ، تحقيق : مصطفى السقَّا ، د/ حامد عبد المجيد ، بغداد : دار الشئون الثقافية العامة ، ط٢ ، ١٩٩٠م.

٢٨- **أقسام الكلام من حيثُ الشكلُ والوظيفة** ، د/ فاضل مصطفى الساقي ، تقديم : د/تمام حسان ، القاهرة : مكتبة الخانجي ، ١٩٧٧م.

٢٩- **الألسنية العربية ، ج٢ ،** د/ ريمون طحان ، بيروت : دار الكتاب اللبناني ، ط١ ، ١٩٧٢م.

٣٠- **أمالي السهيلي** ، لأبي القاسم السهيلي الأندلسي (ت٥٨١هـ) ، تحقيق : د/ محمد إبراهيم البنَّا ، القاهرة : مطبعة السعادة ، ط١ ، ١٩٧٠م.

٣١- **الأمالي الشجرية** ، لأبي السعادات بن الشجري (ت٥٤٢هـ) ، بيروت :دار المعرفة ، غ.ت.

٣٢- **أمية بن أبي الصلت :حياته وشعره** ، بهجة عبد الغفور الحديثي ، بغداد :مطبعة العاني ، ١٩٧٥م.

٣٣- **الانتخاب لكشف الأبيات المُشْكِلةِ الإعراب** ، لعلي بن عدلان الموصلي النحوي (ت٦٦٦هـ) ، تحقيق : د/حاتم صالح الضامن ، منشور في كتاب (نصوص محققة في اللغة والنحو) ، بغداد : وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، جامعة بغداد ، ١٩٩١م.

٣٤- **الإنصاف في مسائل الخلاف** ، لأبي البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ) تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط٣ ، القاهرة : مطبعة السعادة ، ١٩٥٥م.

٣٥- **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك** ، لابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ) تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، بيروت : دار إحياء التراث العربي ، ط٨ ، ١٩٨٦م.

٣٦- **الإيضاح في شرح المفصل** ، لابن الحاجب (ت٦٤٦هـ) ، تحقيق : د/ موسى بناي العليلي ، بغداد : مطبعة العاني ، ١٩٨٣م.

٣٧- **الإيضاح في علل النحو** ، لأبي القاسم الزجاجي (ت٣٣٧هـ) ، تحقيق : د/ مازن المبارك ، بيروت : دار النفائس ، ط١٩٨٢ ، ٤م.

٣٨- **الإيضاح في علوم البلاغة** ، للخطيب القزويني (ت٧٣٩هـ) ، تحقيق : د/ محمد عبدالمنعم خفاجي ، بيروت : دار الكتاب اللبناني ، ط٦ ، ١٩٨٥م.

٣٩- **البحث النحوي عند الأصوليين** ، د/مصطفى جمال الدين ، بغداد : دار الرشيد ، ١٩٨٠م

٤٠ـ **البحر المحيط**، لأبي حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ):

أ ـ تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، و د/ زكريا عبد المجيدالنوتي، و د/أحمد النجولي الجمل، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٣م.

ب ـ الرياض: مطابع النصر الحديثة (نسخة مصورة)، غ.ت

٤١ـ **بدائع الفوائد**، لابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ) الرياض: مكتبة الرياض الحديثة، غ.ت.

٤٢ـ **البرهان في علوم القرآن**، لبدر الدين الزركشي (ت ٧٩٤هـ) تحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٨٨م.

٤٣ـ **البسيط في شرح جمل الزجاجي**، لابن أبي الربيع الإشبيلي (ت٦٨٨هـ)، تحقيق: د/عيَّاد بن عيد الثبيتي، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٩٨٦م.

٤٤ـ **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، لجلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، حقَّقه: محمد أبو الفضل إبراهيم، جـ١، ط١، القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي، ١٩٦٤م.

٤٥ـ **البيان في غريب إعراب القرآن**، لأبي البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ)، تحقيق: د/طه عبد الحميد طه، مراجعة: مصطفى السقَّا، القاهرة: دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، ١٩٦٩م.

٤٦ـ **تاج العروس من جواهر القاموس**، للسيد محمد مرتضى الزبيدي (ت١٢٠٥هـ):

- جـ٤، تحقيق: عبد العليم الطحاوي، مطبعة حكومة الكويت، ١٩٦٨م.
- جـ١٦، تحقيق: محمود محمد الطناحي، مطبعة حكومة الكويت، ١٩٧٦م.

٤٧ـ **تأويل مشكل القرآن**، لابن قتيبة (ت٢٧٦هـ)، تحقيق: السيد أحمد صقر، بيروت: دار الكتب العلمية، ط٣، ١٩٨١م.

٤٨ـ **التأويل النحوي في القرآن الكريم**، د/عبد الفتاح الحموز، الرياض: مكتبة الرشد، ط١، ١٩٨٤م.

٤٩ـ **التبيان في إعراب القرآن**، لأبي البقاء العكبري (ت٦١٦هـ)، تحقيق: محمد علي البجاوي، القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، ١٩٧٦م.

٥٠ـ **التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين**، لأبي البقاء العكبري (ت٦١٦هـ)، تحقيق: د/عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٩٨٦م.

٥١- **تجديد النحو، ونظرةٌ سواء**، د/أمين عبد الله سالم، القاهرة: مطبعة الأمانة، ط١، ١٩٨٦م.

٥٢- **تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد**، لابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، تحقيق: د/عباس مصطفى الصالحي، بيروت: المكتبة العربية، ط١، ١٩٨٦م.

٥٣- **تذكرة النحاة**، لأبي حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: د/عفيف عبد الرحمن، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٨٦م.

٥٤- **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، لجمال الدين بن مالك (ت٦٧٢هـ)، تحقيق: محمد كامل بركات، القاهرة: دار الكاتب العربي، ١٩٦٧م.

٥٥- **التطور اللغوي: مظاهره وعلله وقوانينه**، د/رمضان عبد التواب، القاهرة: مكتبة الخانجي، الرياض: دار الرفاعي، ط١، ١٩٨٣م.

٥٦- **التطور النحوي للغة العربية**، برجشتراسر، إخراج د/ رمضان عبد التواب وتصحيحه وتعليقه، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٨٢م.

٥٧- **تفسير الجلالين**، جلال الدين المحلّى (ت٨٦٤هـ) وجلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، دمشق: دار ابن كثير، ط٤، ١٩٨٩م.

٥٨- **التمام في تفسير أشعار هذيل، ممّا أغفله أبو سعيد السكري**، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: د/أحمد ناجي القيسي، د/ خديجة عبد الرزاق الحديثي، د/أحمد مطلوب، بغداد: مطبعة العاني، ط١، ١٩٦٢م.

٥٩- **تناوب حروف الجر في لغة القرآن**، د/محمد حسن عوَّاد، عمَّان: دار الفرقان، ط١٩٨٢، ١م.

٦٠- **التوطئة**، لأبي علي الشلوبينيِّ (ت٦٤٥هـ)، تحقيق: يوسف أحمد المطوَّع، القاهرة: دار التراث العربي للطبع والنشر، ١٩٧٣م.

٦١- **جامع الدروس العربية**، للشيخ مصطفى الغلاييني (ت١٣٦٤هـ)، بيروت: المكتبة العصرية، ط١٢، ١٩٧٣م.

٦٢- **الجنى الداني في حروف المعاني**، للحسن بن قاسم المرادي (ت٧٤٩هـ)، تحقيق: د/طه محسن، جامعة الموصل: مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، ١٩٧٦م.

٦٣- **حاشية ابن حمدون على شرح المكودي لألفية ابن مالك**، لأحمد بن محمد بن حمدون السلمي المعروف بابن الحاج الفاسي (ت١٢٦٩هـ)، القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، غ.ت

٦٤- **حاشية الأمير على مغني اللبيب**، لمحمد بن محمد السنباوي، الأمير

الكبير(ت١٢٣٢هـ)، القاهرة: مطبعة التقدم العلمية، ١٣٤٨هـ.

٦٥- **حاشية الخضري على شرح ابن عقيل**، للشيخ محمد الخضري الدمياطي (ت١٢٨٧هـ)، بيروت: دار الفكر، ١٩٧٨م.

٦٦- **حاشية الدسوقي على مغني اللبيب**، للشيخ مصطفى محمد عرفة الدسوقي (ت١٢٣٠هـ)، القاهرة: المطبعة الميمنية، ١٣٠٥هـ.

٦٧- **حاشية السجاعي على شرح ابن عقيل** المسماة (فتح الجليل على شرح ابن عقيل على متن الألفية لابن مالك في علم العربية) لأحمد بن أحمد السجاعي (ت١١٩٧هـ)، القاهرة: المطبعة الميمنية، ١٣٢٥هـ.

٦٨- **حاشية السجاعي على شرح قطر الندى وبَلِّ الصدى**، لأحمد بن أحمد السجاعي (ت١١٩٧هـ)، القاهرة: مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، الطبعة الأخيرة [كذا]، ١٩٣٩م.

٦٩- **حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي** المسماة (عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي)، لشهاب الدين الخفاجي(ت١٠٦٩هـ)، بيروت:دار صادر، غ.ت.

٧٠- **حاشية الصبَّان على شرح الأشموني**، لمحمد بن علي الصبَّان(ت١٢٠٦هـ)، القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، غ.ت.

٧١- **حاشية ياسين على شرح التصريح**، للشيخ ياسين الحمصي العليمي (ت١٠٦١هـ)، مطبوع بهامش (شرح التصريح على التوضيح) للشيخ خالد الأزهري.

٧٢- **الحُلل في إصلاح الخَلَل من كتاب الجُمَل**، لابن السِّيد البطليوسي (ت٥٢١هـ)، تحقيق: سعيد عبد الكريم سعودي، بغداد: دار الرشيد للنشر، ١٩٨٠م.

٧٣- **خزانة الأدب ولُبُّ لُبابِ لسان العرب**، لعبد القادر بن عمر البغدادي (ت١٠٩٣هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هرون، القاهرة: مكتبة الخانجي، ط٢، ١٩٨٤م.

٧٤- **الخصائص**، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، بغداد: دار الشئون الثقافية العامة، ط٤، ١٩٩٠م.

٧٥- **خطى متعثرة على طريق تجديد النحو العربي**، د/عفيف دمشقية، بيروت: دار العلم للملايين، ط١، ١٩٨٠م.

٧٦- **دراسة الصوت اللغوي**، د/ أحمد مختار عمر، القاهرة: عالم الكتب، ط١، ١٩٧٦م.

٧٧- **دراسات في الأدوات النحوية**، د/مصطفى النحَّاس، الكويت: مطابع دار القبس، ط١، ١٩٧٩م.

٧٨- **دراسات لأسلوب القرآن الكريم**، للشيخ محمد عبد الخالق عضيمة:
- القسم الأول: القاهرة: دار الحديث، ١٩٧٢م.
- القسم الثاني والثالث: القاهرة: مطبعة حسَّان، ١٩٨٠م.

٧٩- **دراسات نقدية في النحو العربي**، د/عبد الرحمن أيوب، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٥٧م.

٨٠- **دقائق التصريف**، للقاسم بن محمد بن سعيد المؤدِّب (من علماء القرن الرابع للهجرة)، تحقيق: د/أحمد ناجي القيسي، د/حاتم صالح الضامن، د/حسين تورال، بغداد: مطبوعات المجمع العلمي العراقي، ١٩٨٧م.

٨١- **دلائل الإعجاز**، لعبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١هـ أو ٤٧٤هـ)، تحقيق: محمود محمد شاكر، القاهرة: مكتبة الخانجي، ط٢، ١٩٨٩م.

٨٢- **ديوان أبي تمام**، بشرح الخطيب التبريزي (ت٥٠٢هـ)، تحقيق: محمد عبده عزام، القاهرة: دار المعارف، ط٢، ١٩٦٩م.

٨٣- **ديوان أبي دواد الإيادي**، تحقيق: غوستاف فون غرنباوم، منشور جزءاً من كتاب (دراسات في الأدب العربي) لغرنباوم، ترجمة: د/إحسان عباس وآخرين، بيروت: دار مكتبة الحياة، ١٩٥٩م.

٨٤- **ديوان أبي الطيب المتنبي**:

أ- بشرح أبي البقاء العكبري (ت٦١٦هـ) المسمَّى (التبيان في شرح الديوان)، تحقيق: مصطفى السقا، وإبراهيم الإبياري، وعبد الحفيظ شلبي، بيروت: دار الفكر، غ.ت.

ب- بشرح أبي العلاء المعري (ت٤٤٩هـ)، تحقيق: د/عبد المجيد دياب، القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٨م.

٨٥- **ديوان الأدب**، لإسحق بن إبراهيم الفارابي (ت٣٥٠هـ)، تحقيق: د/أحمد مختار عمر، مراجعة: د/ إبراهيم أنيس، القاهرة: الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ١٩٧٤م.

٨٦- **ديوان الأسود بن يعفر**، صنعةُ د/نوري حمودي القيسي، بغداد: منشورات وزارة الثقافة والإعلام، ١٩٧٠م.

٨٧- **ديوان الأعشى الكبير**، شرحه وعلَّق عليه: د/ م.محمد حسين، القاهرة: مكتبة الآداب بالجماميز، غ.ت.

٨٨- **ديوان امرئ القيس**، حقَّقَهُ :محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة:دار المعارف، ط٣،

١٩٦٩م.

٨٩- **ديوان أوس بن حجر**، تحقيق: د/محمد يوسف نجم، بيروت: دار صادر، ط٣، ١٩٧٩م.

٩٠- **ديوان تأبط شراً وأخباره**، حقَّقه: علي ذو الفقار شاكر، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٩٨٤م.

٩١- **ديوان جرير**، بشرح محمد بن حبيب (ت٢١٥هـ)، تحقيق: د/نعمان أمين طه، القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٩م.

٩٢- **ديوان جميل** (شعر الحب العذري)، جمعه وحققه: د/ حسين نصَّار، القاهرة: مكتبة مصر، ط٢، ١٩٦٧م.

٩٣- **ديوان حسان بن ثابت**، تحقيق: د/وليد عرفات، لندن: تولَّى طَبْعَهُ أمناءُ سلسة (Gibb) التذكارية، ١٩٧١م.

٩٤- **ديوان الحطيئة**: أ- بشرح ابن السكيت والسكري والسجستاني، تحقيق: نعمان أمين طه، القاهرة: مكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ط١، ١٩٥٨م.

ب- برواية ابن السكيت وشرحه، تحقيق: د/نعمان أمين طه، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط١، ١٩٨٧م.

٩٥- **ديوان الحماسة**، لأبي تمام حبيب بن أوس (ت٢٣١هـ)، برواية أبي منصور، موهوب ابن أحمد الجواليقي (ت٥٤٠هـ)، تحقيق: د/عبد المنعم أحمد صالح، بغداد: منشورات وزارة الثقافة والإعلام، ١٩٨٠م.

٩٦- **ديوان الخنساء**، بشرح ثعلب (ت٢٩١هـ)، حقَّقَهُ د/أنور أبو سويلم، عمَّان: دار عمَّار، ١٩٨٨م.

٩٧- **ديوان الخوارج**، جمعه وحققه د/نايف محمود معروف، بيروت: دار المسيرة، ط١، ١٩٨٣م.

٩٨- **ديوان رؤبة بن العجاج (مجموع أشعار العرب)**، جمعه وحقَّقَهُ: وليم بن الورد البروسي، لايبزج، ١٩٠٣م.

٩٩- **ديوان زهير بن أبي سلمى**، بشرح ثعلب (ت٢٩١هـ)، القاهرة: دار الكتب المصرية، ١٩٣٧م.

١٠٠- **ديوان سحيم عبد بني الحسحاس**، تحقيق: عبد العزيز الميمني، بغداد: دار الشئون الثقافية العامة، ١٩٩١م (نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب لسنة ١٩٥٠م).

١٠١- **ديوان شعر ذي الرمة**، عُنَي بتصحيحه وتنقيحه: كارليل هنري هيس مكارتني، لندن: مطبعة جامعة كامبريدج، ١٩١٩م.

١٠٢- **ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني**، تحقيق: صلاح الدين الهاوي، القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٧م.

١٠٣- **ديوان طرفة بن العبد**، بشرح محمد بن إبراهيم بن محمد الحضرمي (ت٦٠٩هـ)، القسم الخامس من (مشكِل إعراب الأشعار الستة الجاهلية)، تحقيق: د/علي خلف الهروط، الأردن: جامعة مؤتة، ط١، ١٩٩٥م.

١٠٤- **ديوان الطِّرِمَّاح**، تحقيق: د/ عزة حسن، دمشق: منشورات وزارة الثقافة والسياحة والإرشاد القومي، ١٩٦٨م.

١٠٥- **ديوان العباس بن مرداس**، تحقيق: د/ يحيى الجبوري، بغداد: وزارة الثقافة والإعلام، غ.ت.

١٠٦- **ديوان العجَّاج** (برواية الأصمعي وشرحِهِ ت٢١٦هـ)، تحقيق: د/ عزة حسن، بيروت: مكتبة دار الشرق، ١٩٧١م.

١٠٧- **ديوان عروة بن الورد** (بشرح ابن السكيت ت٢٤٤هـ)، تحقيق: عبد المعين الملوحي، دمشق: وزارة الثقافة والإرشاد القومي، ١٩٦٦م.

١٠٨- **ديوان عمرو بن معد يكرب الزبيدي**، صنعه وحققه: هاشم الطَّعَّان، بغداد: وزارة الثقافة والإعلام، ١٩٧٠م.

١٠٩- **ديوان عنترة بن شداد**، تحقيق: عبد المنعم عبد الرءوف شلبي، تقديم: إبراهيم الأبياري، القاهرة: المكتبة التجارية الكبرى، غ.ت.

١١٠- **ديوان الفرزدق** (بشرح عبد الله الصاوي)، القاهرة: المكتبة التجارية الكبرى، غ.ت

١١١- **ديوان القتَّال الكلابي**، تحقيق: د/إحسان عباس، بيروت: دار الثقافة، ١٩٦١م.

١١٢- **ديوان كُثَيِّر عَزَّة**، جمعه وشرحه: د/إحسان عباس، بيروت: دار الثقافة، ١٩٧١م.

١١٣- **ديوان كعب بن مالك الأنصاري**، تحقيق: د/ سامي مكي العاني، بغداد: مكتبة النهضة، ط١، ١٩٦٦م.

١١٤- **ديوان مجنون ليلى**، جمعه وحققه: عبد الستار أحمد فراج، القاهرة: مكتبة مصر، غ.ت.

١١٥- **ديوان النابغة الذبياني**، حققه: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة: دار المعارف، ط٣، ١٩٩٠م.

١١٦- **ديوان الهذلّيينَ**، جـ١ ، القاهرة: دار الكتب المصرية، ط١ ، ١٩٤٥م.

١١٧- **الرَّدُّعلى النحاة**، لابن مضاء القرطبي (ت٥٩٢هـ)، تحقيق: د/محمد إبراهيم البنَّا، القاهرة: دار الاعتصام، ط١ ، ١٩٧٩م.

١١٨- **رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح**، لابن الطراوة النحوي(ت٥٢٨هـ)، تحقيق: د/حاتم صالح الضامن، بغداد: دار الشئون الثقافية العامة، ط١ ، ١٩٩٠م.

١١٩- **رسالة (أيّ) المشددة**، للشيخ عدنان النجدي الحنبلي (ت١٠٩٧هـ)، تحقيق: د/عبدالفتاح الحموز، عمَّان: دار الفيحاء- دار عمَّار، ط١ ، ١٩٨٦م.

١٢٠- **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**، لأبي الثناء السيد محمود بن عبدالله الآلوسي (ت١٢٧٠هـ)، بيروت: دار الفكر، ١٩٧٨م.

١٢١- **السبعة في القراءات**، لابن مجاهد (ت٣٢٤هـ)، تحقيق: د/شوقي ضيف، القاهرة: دار المعارف، ط٣، ١٩٨٨م.

١٢٢- **سِرُّ صناعة الإعراب**، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: د/حسن هنداوي، دمشق: دار القلم، ١٩٨٥م.

١٢٣- **سنن أبي داؤد**، لأبي داؤد السجستاني (ت٢٧٥هـ)، إعداد: عزت عبيد الدعاس وعادل السيد، بيروت: دار الحديث، ط١ ، ١٩٧٤م.

١٢٤- **سنن الترمذي**، لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي (ت٢٩٧هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، بيروت : دار الكتب العلمية، ط١ ، ١٩٨٧م.

١٢٥- **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، لبهاء الدين عبد الله بن عقيل (ت٧٦٩هـ)، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة: مطبعة السعادة، ط١٤ ، ١٩٦٤م.

١٢٦- **شرح أشعار الهذليين**، صنعة أبي سعيد السكري (ت٢٧٥هـ)، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، مراجعة: محمود محمد شاكر، القاهرة: مكتبة دار العروبة، ١٩٦٥م.

١٢٧- **شرح التصريح على التوضيح**، للشيخ خالد الأزهري (ت٩٠٥هـ)، بيروت: دار الفكر، غ.ت.

١٢٨- **شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير)**، لابن عصفور الإشبيلي (ت٦٦٩هـ)، حققه: د/صاحب جعفر أبو جناح، بغداد :وزارة الأوقاف والشئون الدينية، ١٩٨٢م.

١٢٩- **شرح جمل الزجاجي**، لابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، تحقيق: د/علي محسن عيسى مال الله، بيروت: عالم الكتب، ط١ ، ١٩٨٥م.

١٣٠- **شرح ديوان الحماسة** ، لأبي علي أحمد بن محمد المرزوقي (ت٤٢١هـ)، نشره: أحمد أمين وعبد السلام هرون، القاهرة: مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ط٢، ١٩٦٨م.

١٣١- **شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامري**، تحقيق: د/إحسان عباس، الكويت: ١٩٦٢م.

١٣٢- **شرح شافية ابن الحاجب**، لرضي الدين الإستراباذي (ت٦٨٦هـ)، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد؛ بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٢م.

١٣٣- **شرح شذور الذهب**، لابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، غ.ت.

١٣٤- **شرح عمدة الحافظ وعُدَّة اللافظ**، لجمال الدين بن مالك(ت٦٧٢هـ)، تحقيق: عدنان عبد الرحمن الدوري، بغداد: وزارة الأوقاف والشئون الدينية، ١٩٧٧م.

١٣٥- **شرح عيون الإعراب** ، لأبي الحسن علي بن فضَّال المجاشعي (ت٤٧٩هـ)، تحقيق: د/حنَّا جميل حداد، الزرقاء: مكتبة المنار، ط١، ١٩٨٥م.

١٣٦- **شرح الفصيح**، لابن هشام اللخْمي (ت٥٧٧هـ)، تحقيق: د/مهدي عبيد جاسم، بغداد: وزارة الثقافة والإعلام، ط١، ١٩٨٨م.

١٣٧- **شرح القصائد التسع المشهورات**، لأبي جعفر النَّحاس (ت٣٣٨هـ)، تحقيق: أحمد خطاب، بغداد: وزارة الإعلام - دار الحرية للطباعة، ١٩٧٣م.

١٣٨- **شرح قطر الندى وَبلُّ الصدى**، لابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة: مطبعة السعادة، ط١١، ١٩٦٣م.

١٣٩- **شرح الكافية الشافية**، لجمال الدين بن مالك (ت٦٧٢هـ)، تحقيق: د/عبد المنعم أحمد هريدي، مكة المكرمة: جامعة أم القرى - دار المأمون للتراث، غ.ت .

١٤٠- **شرح الكافية في النحو**، لرضي الدين الإستراباذي (ت٦٨٦هـ)، بيروت: دار الكتب العلمية، ط٣، ١٩٨٢م.

١٤١- **شرح اللمحة البدرية**، لابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، تحقيق: د/هادي نهر، بغداد، مطبعة الجامعة المستنصرية، ١٩٧٧م.

١٤٢- **شرح اللُّمَع**، لابن بَرْهان العكبري (ت٤٥٦هـ)، تحقيق: د/فائز فارس، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ط١، ١٩٨٤م

١٤٣- **شرح المراح في التصريف**، لبدر الدين العيني (ت٨٥٥هـ)، تحقيق: عبد الستار جواد، بغداد: مطبعة الرشيد، ١٩٩٠م.

١٤٤- **شرح المفصَّل**، لموفَّق الدين يعيش بن يعيش (ت٦٤٣هـ)، بيروت: عالم الكتب، غ.ت.

١٤٥- **شرح المقدمة المحسبة**، لابن بابشاذ (ت٤٦٩هـ)، تحقيق: خالد عبد الكريم، الكويت: المطبعة العصرية:

- جـ١، ط١، ١٩٧٦م.
- جـ٢، ط١، ١٩٧٧م.

١٤٦- **شرح المكودي على ألفية ابن مالك**، لأبي زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي (ت ٨٠٧هـ)، وبهامشه (حاشية الملوي)، القاهرة: المطبعة البهية، ١٣٠١هـ،

١٤٧- **شرح ملحة الإعراب**، للقاسم بن علي الحريري (ت٥١٦هـ)، تحقيق: د/فائز فارس، إربد: دار الأمل للنشر والتوزيع، ط١، ١٩٩١م.

١٤٨- **شعر أبي زبيد الطائي**، جمعه وحققه: د/نوري حمودي القيسي، بغداد: مطبعة المعارف، ١٩٦٧م.

١٤٩- **شعر الأحوص**، جمعه وحققه: د/ إبراهيم السامرائي، بغداد: مكتبة الأندلس، ١٩٦٩م.

١٥٠- **شعر الأخطل**، تحقيق: د/ فخر الدين قباوة، بيروت: دار الآفاق الجديدة، ط٢، ١٩٧٩م.

١٥١- **شعر الراعي النميري**، تحقيق: د/نوري حمودي القيسي، وهلال ناجي، بغداد: منشورات المجمع العلمي العراقي، ١٩٨٠م.

١٥٢- **شعر عبد الرحمن بن حسَّان الأنصاري**، جمعه وحققه: د/سامي مكي العاني، بغداد: مطبعة المعارف، ١٩٧١م.

١٥٣- **شعر قيس بن زهير**، تحقيق: د/عادل جاسم البياتي، النجف الأشرف: مطبعة الآداب، ١٩٧٢م.

١٥٤- **شعر المخبل السعدي / المخبل السعدي : حياته وما تبقَّى من شعره**. ينظر: القسم (رابعاً: البحوث المنشورة في المجلات والدوريات) رقم (١٨).

١٥٥- **شعر النابغة الجعدي**، تحقيق: عبد العزيز رباح، دمشق: منشورات المكتب الإسلامي، ط١، ١٩٦٤م.

١٥٦- **شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح**، لجمال الدين بن مالك

(ت٦٧٢هـ)، تحقيق: د/طه محسن، بغداد: وزارة الأوقاف والشئون الدينية، ١٩٨٥م.

١٥٧- **الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها**، لأحمد بن فارس (ت٣٩٥هـ)، تحقيق: السيد أحمد صقر، القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي، غ.ت .

١٥٨- **صحيح البخاري، المسمَّى (الجامع الصحيح المسنَد....)** لمحمد بن إسماعيل البخاري (ت٢٥٦هـ)، تحقيق: محب الدين الخطيب، ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي، مراجعة: قصي محب الدين الخطيب، القاهرة: المطبعة السلفية، ط١، ١٤٠٠هـ.

١٥٩- **صحيح مسلم** ، لأبي الحسين مسلم بن الحسين القشيري النيسابوري (ت٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت: دار الفكر، ١٩٨٣م.

١٦٠- **ضرائر الشعر**، لابن عصفور الإشبيلي (ت٦٦٩هـ)، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، بيروت: دار الأندلس، ط١، ١٩٨٠م.

١٦١- **ظاهرة التأويل وصلتها باللغة**، د/ السيد أحمد عبد الغفَّار، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، غ.ت .

١٦٢- **ظاهرة التحويل في الصيغ الصرفية**، د/محمود سليمان ياقوت، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٥م.

١٦٣- **ظاهرة التعويض في العربية وما حُمِلَ عليها من المسائل**، د/عبد الفتاح الحموز، عمَّان: دار عمَّار ، ط١، ١٩٨٧م.

١٦٤- **ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي**، د/طاهر سليمان حمودة، الإسكندرية: الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٨٣م.

١٦٥- **العربية الفصحى: نحو بناء لغوي جديد** ، هنري فليش، تعريب: د/عبد الصبور شاهين، بيروت: دار المشرق، ط٢، ١٩٨٣م.

١٦٦- **العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث**، د. محمد حماسة عبد اللطيف، الكويت: منشورات جامعة الكويت- مكتبة أم القرى، ١٩٨٤م.

١٦٧- **علم الأصوات**، برتيل ما لمبرج، تعريب: د/عبد الصبور شاهين، القاهرة: مكتبة الشباب، ١٩٨٥م.

١٦٨- **علم اللغة بين التراث والمعاصرة**، د/عاطف مدكور، القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع ، ١٩٨٧م.

١٦٩- **العيد الذهبي لمجمع اللغة العربية (١٩٣٤- ١٩٨٤)، مسرد كامل لمقرراته اللغوية**، بقلم: د/عدنان الخطيب، دمشق: دار الفكر، ط١، ١٩٨٦م.

١٧٠- **العين**، للخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٥هـ)، جـ١، تحقيق: د/مهدي المخزومي، د/إبراهيم السامرائي؛ بغداد: دار الرشيد، ١٩٨٠م.

١٧١- **الغُرَّة المخفية**، لابن الخَبَّاز (ت٦٣٩هـ)، **في شرح الدُّرَّة الألفية**، لابن مُعْطٍ (ت٦٢٨هـ)، تحقيق: حامد محمد العبدلي، بغداد- الرمادي: دار الأنبار، ١٩٩١م.

١٧٢- **فتح الباري بشرح صحيح البخاري**، لابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، القاهرة: دار الريان للتراث، ط١، ١٩٨٦م.

١٧٣- **فتح القدير**، لمحمد بن علي الشوكاني (ت١٢٥٠هـ)، بيروت: دار الفكر، ١٩٨٢م.

١٧٤- **الفصول في العربية**، لابن الدَّهَّان النحوي (ت٥٦٩هـ)، تحقيق: د/فائز فارس، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٨٨م.

١٧٥- **فنون التقعيد وعلوم الألسنية** (سلسة الألسنية: ٤- ٥)، د/ريمون طحان، د/دنيز بيطار طحان، بيروت: دار الكتاب اللبناني، ط١، غ.ت.

١٧٦- **الفوائد الضيائية (شرح كافية ابن الحاجب)**، لنور الدين عبد الرحمن الجامي (ت٨٩٨هـ)، تحقيق: د/أسامة طه الرفاعي، بغداد: وزارة الأوقاف والشئون الدينية، ١٩٨٣م.

١٧٧- **الفوائد العجيبة في إعراب الكلمات الغريبة**، لابن عابدين الدمشقي الحنفي (ت١٢٥٢هـ)، تحقيق: د/حاتم صالح الضامن، بيروت: دار الرائد العربي، ط١، ١٩٩٠م.

١٧٨- **فوات الوَفَيَات**، لمحمد بن شاكر الكتبي (ت٧٦٤هـ)، تحقيق: د/إحسان عباس، بيروت: دار الثقافة، ١٩٧٤م.

١٧٩- **في حركة تجديد الشعر وتيسيره في العصر الحديث**، د/نعمة رحيم العزاوي، بغداد: دار الشئون الثقافية العامة، ١٩٩٥م.

١٨٠- **في فقه اللغة وقضايا العربية**، د/سميح أبو مغلي، عمَّان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط١، ١٩٨٧م.

١٨١- **في النحو العربي: قواعد وتطبيق**، د/مهدي المخزومي، بيروت: دار الرائد العربي، ط٢، ١٩٨٦م.

١٨٢- **في النحو العربي: نقدوتوجيه**، د/مهدي المخزومي، بيروت: المكتبة العصرية، ط١، ١٩٦٤م.

١٨٣- **في نحو اللغة وتراكيبها (منهج وتطبيق)**، د/خليل أحمد عمايرة، جدة: عالم المعرفة، ط١، ١٩٨٤م.

١٨٤- **قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث**، د/مازن الوعر، دمشق: دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، ط١، ١٩٨٨م.

١٨٥- **قُلْ ولا تَقُلْ**، د/مصطفى جواد، بغداد: مكتبة النهضة العربية، ط١، ١٩٨٨م.

١٨٦- **قواعد تحويلية للغة العربية**، د/محمد علي الخولي، الرياض: دار المريخ للنشر، ط١، ١٩٨١م.

١٨٧- **القياس في النحو**، د/منى إلياس، دمشق: دار الفكر، ط١٩٨٥، ١م (النسخة المعاد طبعها في الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، غ.ت).

١٨٨- **الكامل في اللغة والأدب**، لأبي العباس المبرد (ت٢٨٥هـ)، حقَّقَهُ: محمد أبو الفضل إبراهيم، والسيد شحاتة، القاهرة: مطبعة نهضة مصر بالفجالة، غ.ت.

١٨٩- **كتاب سيبويه**، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت١٨٠هـ)، القاهرة: المطبعة الأميرية ببولاق، ١٣١٦هـ (مصوَّرة).

١٩٠- **كشَّاف اصطلاحات الفنون**، لمحمد بن علي التهانوي الفاروقي (ت١١١٩هـ)، :

أ- تحقيق: د/لطفي عبد البديع، القاهرة: المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والنشر، ١٩٦٣م.

ب- بيروت: شركة خيَّاط للكتب والنشر، ١٨٦١م.

١٩١- **الكشَّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، لجار الله محمود بن عمر الزمخشري (ت٥٢٨هـ)، بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٤٧م.

١٩٢- **كشف المشكل في النحو**، لعلي بن سليمان الحيدرة اليمني (ت٥٩٩هـ)، تحقيق: د/هادي عطية مطر، بغداد: وزارة الأوقاف والشئون الدينية، ١٩٨٤م.

١٩٣- **الكليات، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية**، لأبي البقاء الكفوي (ت١٠٩٤هـ)، تحقيق: د/عدنان درويش، ومحمد المصري؛ دمشق: وزارة الثقافة والإرشاد القومي، ١٩٧٥م.

١٩٤- **لسان العرب**، لابن منظور (ت٧١١هـ)، بيروت: دار صادر، ١٩٦٨م.

١٩٥- **اللغة العربية: معناها ومبناها**، د/تمام حسَّان، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٢، ١٩٧٩م.

١٩٦- **اللغة والنحو**، لعباس حسن، القاهرة: دار المعارف، ط٢، ١٩٧١م.

١٩٧- **لُمَعُ الأدلة**، لأبي البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ)، تحقيق: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، ١٩٥٧م.

١٩٨- **اللُّمَع في العربية**، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: د/فائز فارس، إربد: دار الأمل، ط١، ١٩٨٨م.

١٩٩- **ليس في كلام العرب**، للحسين بن أحمد بن خالويه (ت٣٧٠هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط٢، مكة المكرمة، ١٩٧٩م.

٢٠٠- **مالم يُنْشَرْ من الأمالي الشجرية**، لأبي السعادات بن الشجري (ت٥٤٢هـ)، تحقيق: د/حاتم صالح الضامن، منشور في كتاب (نصوص محققة في اللغة والنحو)، بغداد: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي- جامعة بغداد، ١٩٩١م.

٢٠١- **المجاز في البلاغة العربية**، د/مهدي صالح السامرائي، حماة: دار الدعوة، ط١، ١٩٧٤م.

٢٠٢- **مجالس ثعلب**، لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب (ت٢٩١هـ)، تحقيق: عبدالسلام محمد هرون، القاهرة: دار المعارف، ط٢، ١٩٦٠م.

٢٠٣- **مَجْمَع الأمثال**، لأبي الفضل النيسابوري الميداني (ت٥١٨هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة: مطبعة السُّنَّة المحمدية، ١٩٥٥م.

٢٠٤- **مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاماً** (١٩٣٤- ١٩٨٤م)، صادرة عن مجمع اللغة العربية بالقاهرة، أخرجها وراجعها: محمد شوقي أمين، وإبراهيم الترزي، القاهرة: الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ١٩٨٤م.

٢٠٥- **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق: علي النجدي ناصف، د/عبد الحليم النجَّار، د/عبدالفتاح إسماعيل شلبي، القاهرة: دار التحرير للطبع والنشر، ١٣٨٦هـ.

٢٠٦- **مختصر في شواذ القرآن**، لابن خالويه (ت٣٧٠هـ)، عُنِيَ بنشره: برجشتراسر، دار الهجرة، غ.ت.

٢٠٧- **المدخل إلى دراسة النحو العربي**، د/ علي أبو المكارم، القاهرة: دار الوفاء للطباعة:
- جـ١، ط١، ١٩٨٠م.
- جـ٢، ط١، ١٩٨٢م.

٢٠٨- **المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي**، د/محمود حسني محمود، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٨٦م.

٢٠٩- **مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو**، د/مهدي المخزومي، بيروت: دار الرائد العربي، ط٣، ١٩٨٦م.

٢١٠- **المرتجل**، لابن الخشاب (ت٥٦٧هـ)، تحقيق: علي حيدر، دمشق، ١٩٧٢م.

٢١١- **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، لجلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، حقَّقَهُ: أحمد محمد جاد المولى، وعلي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت: دار الفكر، غ.ت.

٢١٢- **المسائل الحلبيات**، لأبي علي الفارسي (ت٣٧٧هـ)، تحقيق: د/حسن هنداوي، دمشق: دار القلم، ط١، ١٩٨٧م.

٢١٣- **المسائل العسكريات**، لأبي علي الفارسي (ت٣٧٧هـ)، تحقيق: د/علي جابر المنصوري، بغداد: مطبعة جامعة بغداد، ط٢، ١٩٨٢م.

٢١٤- **المسائل العضديات**، لأبي علي الفارسي (ت٣٧٧هـ)، تحقيق: شيخ الراشد، دمشق: منشورات وزارة الثقافة، ط١، ١٩٨٦م.

٢١٥- **المسائل المُشْكِلة، المعروفة بالبغداديات**، لأبي علي الفارسي (ت٣٧٧هـ)، تحقيق: صلاح الدين عبد الله السنكاوي، بغداد: وزارة الأوقاف والشئون الدينية، ١٩٨٣م.

٢١٦- **المساعد على تسهيل الفوائد**، لبهاء الدين بن عقيل (ت٧٦٩هـ)، تحقيق: د/محمد كامل بركات، دمشق: دار الفكر، ١٩٨٠م.

٢١٧- **مسند أحمد**، للإمام أحمد بن حنبل (ت٢٤١هـ)، بيروت: دار الفكر، د.ت.

٢١٨- **المشكاة الفتحية على الشمعة المُضِيَّة للسيوطي**، لمحمد بن محمد البديري الدمياطي (ت١١٤٠هـ)، تحقيق: هشام سعيد محمود، بغداد: وزارة الأوقاف والشئون الدينية، ١٩٨٣م.

٢١٩- **مشكل إعراب القرآن**، لمكي بن أبي طالب القيسي (ت٤٣٧هـ)، تحقيق: د/حاتم صالح الضامن، بغداد: وزارة الإعلام، ١٩٧٥م.

٢٢٠- **المصباح المنير**، لأحمد بن محمد بن علي الفيومي (ت٧٧٠هـ)، بيروت: مكتبة لبنان، ١٩٨٧م.

٢٢١- **مصطفى جواد وجهوده اللغوية**، د/محمد عبد المطلب البكَّاء، بغداد: منشورات وزارة الثقافة والإعلام، ١٩٨٢م.

٢٢٢- **المصطلح النحوي: نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري**، لعوض حمد القوزي، جامعة الرياض: عمادة شئون المكتبات، ط١، ١٩٨١م.

٢٢٣- **معاني الأبنية في العربية**، د/فاضل صالح السامرائي، ساعدت جامعة بغداد على نشره، لسنة ١٩٨١/٨٠م.

٢٢٤- **معاني القرآن**، للأخفش سعيد بن مسعدة (ت٢١٥هـ)، تحقيق: د/عبد الأمير

الورد، بيروت: عالم الكتب، ط١، ١٩٨٥م.
٢٢٥- **معاني القرآن**، لأبي زكريا الفراء (ت٢٠٧هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، وأحمد يوسف نجاتي، ط٣، ١٩٨٣م.
٢٢٦- **معاني القرآن وإعرابه**، لأبي إسحق الزجاج (ت٣١١هـ)، تحقيق: د/عبد الجليل عبده شلبي، بيروت: عالم الكتب، ط١، ١٩٨٨م.
٢٢٧- **معاني النحو**، د/فاضل صالح السامرائي، جامعة بغداد- بيت الحكمة:
- جـ١+ جـ٢: ١٩٨٩م.
- جـ٣+ جـ٤: ١٩٩١م.
٢٢٨- **معترك الأقران في إعجاز القرآن**، لجلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، ضبطه وصححه وكتب فهارسه: أحمد شمس الدين، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٨٨م.
٢٢٩- **معجم شواهد النحو الشعرية**، د/حنَّا جميل حداد، الرياض: دار العلوم، ط١، ١٩٨٤م.
٢٣٠- **معجم المصطلحات النحوية والصرفية**، د/محمد سمير نجيب اللبدي، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٩٨٦م.
٢٣١- **المعجم المفصَّل في النحو العربي**، د/عزيزة فوَّال بابتي، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٢م.
٢٣٢- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، لابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة: مطبعة المدني، غ.ت.
٢٣٣- **المفتاح في الصرف**، لعبد القاهر الجرجاني (ت٤٧٤، ٤٧١هـ)، تحقيق: د/علي توفيق الحمد، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٨٧م.
٢٣٤- **المفضليات (اختيار المفضل الضِّبي، ت نحو١٦٨هـ)**، تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام هرون، القاهرة: دار المعارف، ط٣، ١٩٦٤م.
٢٣٥- **المقتصد في شرح الإيضاح**، لعبد القاهر الجرجاني (ت٤٧٤، ٤٧١هـ)، تحقيق: د/كاظم بحر المرجان، بغداد: دار الرشيد للنشر، ١٩٨٢م.
٢٣٦- **المقتضب**، لأبي العباس المبرد (ت٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، بيروت: عالم الكتب، غ.ت.
٢٣٧- **المقرَّب**، لابن عصفور الإشبيلي (ت٦٦٩هـ)، تحقيق: د/أحمد عبد الستار الجواري، د/عبد الله أحمد الجبوري، بغداد: منشورات وزارة الأوقاف والشئون الدينية، غ.ت.

٢٣٨- **ملك النحاة: حياته وشعره ومسائله العشر**، تحقيق: د/حنَّا جميل حداد، ودراسته، إربد: من منشورات جامعة اليرموك، ١٩٨٢م.
٢٣٩- **من الأنماط التحويلية في النحو العربي**، د/محمد حماسة عبد اللطيف، القاهرة: مكتبة الخانجي، ط١، ١٩٩٠م.
٢٤٠- **منثور الفوائد**، لأبي البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ)، تحقيق: د/حاتم صالح الضامن، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٨٣م.
٢٤١- **المنصف، شرح ابن جني لكتاب التصريف للمازني** (ت ٢٤٩هـ)، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين؛ القاهرة: مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط١، ١٩٥٤م.
٢٤٢- **المنهج الصوتي للبنية العربية (رؤية جديدة في الصرف العربي)**، د/عبد الصبور شاهين، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٠م.
٢٤٣- **المنهل من علوم العربية**، د/محمد خير الحلواني، ومحمد فاخوري، وعبد القادر زكار؛ حلب: المكتبة العربية، ط١٩٦٨، ١م.
٢٤٤- **الموفي في النحو الكوفي**، لصدر الدين الكنغراوي (ت١٣٤٩هـ)، تحقيق: محمد بهجت البيطار، دمشق: مطبوعات المجمع العلمي العربي، غ.ت.
٢٤٥- **نتائج الفكر في النحو**، لأبي القاسم السهيلي (ت٥٨١هـ)، تحقيق: د/محمد إبراهيم البنَّا، الرياض: دار الرياض للنشر والتوزيع، ط٢، ١٩٨٤م.
٢٤٦- **نحو التيسير**، د/أحمد عبد الستار الجواري، بغداد: مطبعة المجمع العلمي العراقي، ١٩٨٤م.
٢٤٧- **النحو العربي: نقد وبناء**، د/إبراهيم السامرائي، ، بيروت: دار الصادق، ١٩٦٨م.
٢٤٨- **النحو العربي والدرس الحديث**، د/عبده الراجحي، بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٧٩م.
٢٤٩- **نزهة الطرف في علم الصرف**، لأحمد بن محمد الميداني (ت٥١٨هـ)، بيروت: دار الآفاق الجديدة، ط١، ١٩٨١م.
٢٥٠- **نفح الطِّيب من غصن الأندلس الرطيب**، لأحمد بن محمد المَقَّري التلمساني (ت١٠٤١هـ)، تحقيق: د/إحسان عباس، بيروت: دار صادر، ١٩٨٨م.
٢٥١- **النكت الحسان في شرح غاية الإحسان**، لأبي حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: د/عبد الحسين الفتلي، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٨٥م.
٢٥٢- **النكت في تفسير كتاب سيبويه**، للأعلم الشنتمري (ت٤٧٦هـ)، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، الكويت: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (معهد

المخطوطات العربية)، ط١، ١٩٨٧م.
٢٥٣- **نهج البلاغة**، للإمام علي بن أبي طالب- رضي الله عنه- (ت٤٠هـ)، ضبط نصَّه ووضع فهارسه: د/صبحي الصالح، بيروت: دار الكتاب اللبناني، ط٢، ١٩٨٢م.
٢٥٤- **النوادر في اللغة**، لأبي زيد الأنصاري (ت٢١٥هـ)، تصحيح: سعيد الخوري الشرتوني، بيروت: المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين، ١٨٩٤م.
٢٥٥- **همع الهوامع، شرح جمع الجوامع في علم العربية**، لجلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، عُنِيَ بتصحيحه: محمد بدر الدين النعساني، نسخة مصورة عن الطبعة الأولى سنة ١٣٢٧هـ، نشر: مكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة.
٢٥٦- **الواضح**، لأبي بكر الزبيدي الإشبيلي (ت٣٧٩هـ)، تحقيق :د/عبد الكريم خليفه، غ.ت.

رابعاً: البحوث المنشورة في المجلات والدوريات:

١- **أسلوب النداء ونظرية العامل**، د/عبد الحسين الفتلي، مجلة آداب المستنصرية، بغداد: الجامعة المستنصرية، كلية الآداب، ع٤، السنة الرابعة ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م.
٢- **اسم المصدر في المعاجم**، الشيخ محمد الخضر حسين، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، جـ٨، ١٩٥٥م.
٣- **بحث في استعمال (كافّة)**، الشيخ عبد السلام محمد هرون، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، جـ٥٩، ربيع الأول ١٤٠٧هـ/ نوفمبر ١٩٨٦م.
٤- **بين الأصالة والنيابة في النحو العربي**، د/عبد العظيم فتحي خليل الشاعر، حولية كلية اللغة العربية، القاهرة: جامعة الأزهر، ع٢، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.
٥- **التضمين**، الشيخ أحمد الإسكندري، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، جـ١، ١٩٣٥م.
٦- **التضمين**، صلاح الدين الزعبلاوي، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، م٥٥، جـ١، صفر ١٤٠٠هـ/ يناير ١٩٨٠م.
٧- **التقدير وظاهر اللفظ**، د/داؤد عبده، مجلة الفكر العربي الصادره عن معهد الإنماء العربي بطرابلس- ليبيا، ع٨- ٩، السنة الأولى، ١٥يناير- ١٥مارس، ١٩٧٩م.
٨- **حذف الفعل في الإغراء والتحذير**، د/فاضل صالح السامرائي، مجلة المجمع العلمي العراقي، م٣٦، جـ٢، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
٩- **حقيقة التضمين ووظيفة حروف الجر**، د/أحمد عبد الستار الجواري، مجلة المجمع العلمي

العراقي، م٣٢، جـ٣ـ ٤، ذو الحجة ١٤٠١هـ/ أكتوبر ١٩٨١م.

١٠ـ **رَأْيٌ في اسم الفعل**، علي النجدي ناصف، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، جـ٢٣، ١٣٨٨هـ/ ١٩٦٨م.

١١ـ **الصفات: مبناها ومعناها**، صلاح الدين الزعبلاوي، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، م٥٦، جـ٣، رمضان ١٤٠١هـ/ يوليو ١٩٨١م.

١٢ـ **ظاهرة الاستغناء في الدراسة اللغوية**، د/السيد رزق الطويل، مجلة (بحوث كلية اللغة العربية)، مكة المكرمة: جامعة أم القرى، السنة الثانية، ع٢، ١٤٠٤هـ ـ ١٤٠٥هـ.

١٣ـ **ظاهرة الممنوع من الصرف في اللغة العربية**، د/غالب فاضل المطلبي، د/مالك يوسف المطلبي، مجلة كلية التربية ـ الجامعة المستنصرية، ع٣، ١٩٩٤م.

١٤ـ **في الإعراب ومشكلاته**، د/أحمد علم الدين الجندي، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، جـ٤٢، ذو الحجة ١٣٩٨هـ/ نوفمبر ١٩٧٨م.

١٥ـ **في الأفعال الواردة مبنية لغير الفاعل**، الشيخ عطية محمد الصوالحي، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، جـ٣١، ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م.

١٦ـ **قرار التضمين**، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، جـ١، ١٩٣٥م.

١٧ـ **(مادام) المصدرية الشرطية وشواهدها**، صبحي البصَّام، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، م٥٧، جـ٤، محرم ١٤٠٣هـ/ أكتوبر ١٩٨٢م.

١٨ـ **المخبل السعدي: حياته وما تبقّى من شعره**، صنعة حاتم صالح الضامن، مجلة المورد، م٢، ع١، مارس ١٩٧٣م.

١٩ـ **المذهب السلفي (ابن قيم الجوزية وشيخه ابن تيمية) في النحو واللغة**، د/عبد الفتاح الحموز، مجلة (مؤتة للبحوث والدراسات) الأردن: جامعة مؤتة، م١، ع١، يونيو ١٩٨٦م.

٢٠ـ **مسألة سبحانَ**، لأبي عبد الله إبراهيم بن محمد بن عرفة، نِفْطَويهِ (ت٣٢٣هـ)، تحقيق: ياسين محمد السوَّاس، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، م٦٤، جـ٣، ذو القعدة ١٤٠٩/ يوليو ١٩٨٩م.

٢١ـ **معاني أبنية المبالغة**، د/فاضل صالح السامرائي، مجلة آداب المستنصرية، ع٥، السنة الخامسة، ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م.

٢٢ـ **المعاني المشتركة بين حروف الجر**، د/فاضل صالح السامرائي، مجلة المجمع العلمي العراقي، م٣٩، جـ٤، ١٤٠٩هـ/١٩٨٨م.

٢٣ـ **المعجم التركيبي للُّغة العربية (معالجة المصادر والأسماء)**، د/محمد الخاش، مجلة (التواصل اللساني ـ المجلة الدولية للّسانيات العامة)، فاس ـ المغرب، م٢، ع١،

مارس ١٩٩٠م.

٢٤- **من النيابة في الموقع الإعرابي (نائب الفاعل)**، د/عبد العظيم فتحي خليل الشاعر، (بحوث ودراسات في اللغة العربية) كتاب علمي متخصص محكَّم، تصدره كلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود- الرياض، جـ١، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

٢٥- **مواضع أَمْن اللَّبْس في العربية، وأَمْنُ لبسِها**، د/ عبد الفتاح الحموز، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، جامعة مؤتة، م٢، ع١، يونيو ١٩٨٧م.

٢٦- **نزع الخافض عاملٌ نحويٌّ مطَّرد للنصب**، د/ عبد الحميد السيد طلب، المجلة العربية للعلوم الإنسانية- جامعة الكويت، ع١٣، م٤، ١٩٨٤م

٢٧- **النيابة في الابنية الصرفية**، نهاد فليح حسن، مجلة آداب المستنصرية.

أ- القسم الأول ع ٢٤- ٢٥، ١٩٩٤

ب- القسم الثاني ع٢٦، ١٩٩٥

٢٨- **الوصف بالجملة**، د/أحمد عبد الستار الجواري، مجلة المجمع العلمي العراقي، م٣٥، ج٤، ١٤٠٥هـ/١٩٨٤م

٢٩- **الوصف: نظرة أخرى في قضايا النحو العربي**، د/ أحمد عبد الستار الجواري، مجلة المجمع العلمي العراقي، م٣٣، ج٤، ١٤٠٣هـ/١٩٨٢م.

٣٠- **وقفةٌ مع اللغة**، د/ فوزي حسن الشايب، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، ع٣٥، ذو القعدة ١٤٠٨هـ / ربيع الثاني١٣٠٩هـ، يوليو- ديسمبر١٩٨٨م.

خامساً: الأبحاث التي لَمَّا تُنْشَرْ بَعْدُ:

١- **المصدر: أبنيته، وظائفه، ودلالاته من خلال تفسير القرطبي**؛ د/ هادي نهر، بحث ألقاه في ندوة القرطبي المنعقدة في ١٩٩٤/٤/٣م، بجامعة صدام للعلوم الإسلامية في بغداد، وهو مُعَدٌّ للنشر.

رموز الاختصارات وتحليل التركيبات النحوية

جـ : الجزء	**ع :** العدد
ط : الطبعة	**ق :** القسم
ص: الصفحة	**غ. ت. :** من غير تاريخ
م : المجلد	

= يساوي

^{1} لايساوي

← ↓ علامات التحول والانتقال من موقع إلى آخر، أو من تركيب إلى آخر، عند بيان التحول من الأصل الذهني (البنية العميقة) إلى الاستخدام الملفوظ به (البنية السطحية) . ويشير رأس السهم إلى مكان الانتقال

∅ : المجموعة الخالية Zero Morpheme :

تدل هذه العلامة على عدم شيءٍ في الموقع التركيبي، وهي من علامات المحدثين المستخدمة في التحليل اللغوي، لذا يتم وضع هذه العلامة في مكان العنصر المحذوف من سياق التركيب المستخدم ، عند القيام بعملية التحليل اللغوي أو التركيبي .

رموز المقاطع الصوتية

ص ح	مقطع قصير مفتوح، نحو (بَ)	=	/ ب ـَ /
ص ح ح	مقطع طويل مفتوح، نحو (ما)	=	/ م ـًا /
ص ح ص	مقطع طويل مُقْفَل ، نحو (بَلْ)	=	/ ب ـَ ل /
ص ح ح ص	مقطع مديد مُقْفَل بصامت، نحو (مالْ)	=	/ م ـًا ل /
ص ح ص ص	مقطع مديد مُقْفَل بصامتين، نحو(سِلْمْ)	=	س ـِ ل م /

رموز الكتابة الصوتية المقابلة لرموز الكتابة العربية

أولاً: الصوامت Consonants :

وردت بصورتها المعهودة في الرسم العربي (ء، ب، ت، ث، ج، ح، خ، د، ذ، ر ، ز ....)

ثانياً: الصوائت (الحركات) Vowels :

- الفتحة القصيرة / ـَ / - الفتحة الطويلة / ـً /
- الكسرة القصيرة / ـِ / - الكسرة الطويلة / ـٍ /
- الضمة القصيرة / ـُ / - الضمة الطويلة / ـٌ /

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
ـ المقدمة	٥
ـ الباب الأول: النيابة وإشكال المصطلح	
ـ الفصل الأول: النيابة، أحكام مهمة:	١٤
ـ أفي مصطلح النيابة إشكال؟	١٥
ـ النيابة: لغةً واصطلاحاً	٢٦
ـ الملامح والسمات المميِّزة لمفهوم (النيابة)	٣٣
ـ الأسس المعتمَد عليها في دراسة الظاهرة	٥٤
ـ الألفاظ الدَّالَّة على مفهوم النيابة	٦٤
ـ إعراب النائب	٧٥
ـ أنواع النيابة وأقسامها	٨٩
ـ أغراض النيابة	٩٨
ـ النيابة والتأويل	١١١
ـ النيابة والمجاز	١١٤
ـ الفصل الثاني: بين النيابة والظواهر المشابهة لها:	١١٩
ـ مَدْخَل	١٢٠
ـ النيابة والحذف	١٢٢
ـ النيابة والتعويض	١٣٢
ـ النيابة والاستغناء	١٤٣
ـ النيابة والشبه	١٥٠
ـ النيابة والتعاقب أو المعاقبة	١٥٧
ـ النيابة والإبدال	١٦٤
ـ الإبدال تعريفاً وأنواعاً	١٦٤

الموضوع	الصفحة
ـ الإبدال والنيابة : اتفاقاً واختلافاً	١٦٨
ـ إنابة الحركة عن الحرف	١٧٢
ـ إنابة الحرف عن الحركة	١٧٤
ـ علامات الإعراب الفرعية : أنائبةٌ هي عن الأصلية، أم مبدَلةٌ منها، أم غير ذلك.	١٧٥
ـ إعراب الأسماء الستة	١٧٨
ـ إعراب المثنى	١٨٠
ـ إعراب الجمع المذكر السالم	١٨٦
ـ إعراب الجمع المختوم بألف وتاء زائدتين	١٩٠
ـ إعراب ما لاينصرف	١٩٢
ـ إعراب الأفعال الخمسة	١٩٦
ـ إعراب الفعل المعتل الآخر	١٩٨
ـ النيابة والبدل النحوي	٢٠٢
ـ النيابة والحمل على المعنى	٢٠٤
-الباب الثاني: النيابة في الأسماء والأفعال والحروف:	
ـ الفصل الأول : نيابة اسم عن اسم في صورته اللفظية :	٢٠٨
ـ القسم الأول نيابة اسم الذات الجامد عن الوصف المشتق :	٢٠٩
ـ في موضع المبتدأ	٢٠٩
ـ في موضع الخبر	٢١١
ـ في موضع متعلَّق شبه الجملة	٢١٣
ـ في موضع الحال	٢١٤
ـ في موضع النعت	٢٣٣
ـ القسم الثاني : نيابة اسم المعنى الجامد (المصدر) عن الوصف المشتق :	٢٥٢
ـ في موضِعَي الخبر والنعت	٢٥٣
ـ في موضع الحال	٢٥٥

الموضوع	الصفحة
ـ القسم الثالث: نيابة المعرفة عن النكرة في موضع الحال	٢٦٤
ـ **الفصل الثاني : نيابة اسم عن اسم في مواضعه التركيبية :**	٢٧١
ـ النيابة بين الضمائر	٢٧٢
ـ النيابة عن الفاعل	٢٨٠
ـ النيابة عن المصدر في موضع (المفعول المطلق)	٢٩٥
ـ النيابة عن اسمي الزمان والمكان في موضع (الظرف)	٣١٩
ـ نيابة المضاف إليه عن المضاف	٣٢٨
ـ المردود من القول بالنيابة بين الاسماء:	٣٣٧
ـ نيابة الحال عن الخبر	٣٣٧
ـ نيابة جواب (لولا) عن الخبر	٣٤٠
ـ نيابة الصفة عن الموصوف	٣٤٢
ـ **الفصل الثالث : نيابة فعل عن فعل، وحرف عن حرف ، على حَدِّ التضمين :**	٣٥٥
ـ بين النيابة والتضمين:	٣٥٧
ـ مفهوم التضمين عند النحويين ومجال استخدامه	٣٥٨
ـ خلاف النحويين في تخريج أمثلة التضمين	٣٦٠
ـ خلاف النحويين والبيانيين في بيان حقيقة التضمين	٣٦٢
ـ خلاف النحويين في قياس التضمين	٣٦٥
ـ اتجاهات البحث في بيان مفهوم التضمين وعلاقته بالنيابة	٣٦٦
ـ النيابة بين الأفعال وما جرى مجراها على حدِّ التضمين:	٣٧٦
ـ صور نيابة الفعل عن الفعل على حد التضمين	٣٧٦
ـ نظرةٌ في شواهد النيابة بين الأفعال وما جرى مجراها على حد التضمين	٣٧٩
ـ النيابة بين حروف المعاني:	٣٩٥
ـ أللحروف معانٍ؟	٣٩٩
ـ أتنوب حروفُ المعاني بعضُها عن بعضٍ؟	٤٠٠

الموضوع	الصفحة
الباب الثالث: صور أخرى من النيابة:	
ـ مدخل الى الباب الثالث	٤٠٨
ـ **الفصل الأول: النيابة بين الصيغ الصرفية غير الفعلية:**	٤١١
ـ بين يَدَيِ الفصل	٤١٢
ـ نيابة اسم الفاعل عن صيغ أخرى	٤٢٢
ـ اسم المفعول	٤٢٢
ـ صيغة المبالغة	٤٢٤
ـ الصفة المشبهة	٤٢٥
ـ المصدر	٤٢٧
ـ نيابة اسم المفعول عن صيغ أخرى:	٤٢٩
ـ اسم الفاعل	٤٢٩
ـ المصدر	٤٣٣
ـ الصفة المشبهة	٤٣٥
ـ الصيغ النائبة عن اسم المفعول:	٤٣٦
ـ فَعْل، فِعْل، فُعْل	٤٣٨
ـ فَعَل، فُعُل، فَعِل	٤٤٠
ـ فاعل، فعيل، فعول،	٤٤٢
ـ فِعال، فُعال، فُعالة، أُفْعُولة	٤٤٩
ـ نيابة (فَعِيل) عن غيرها من الصيغ الأخرى:	٤٥٢
ـ مُفْعِل، مُفاعِل، مُفَعِّل	٤٥٢
ـ مفعول، مُفْعَل، مُفَعَّل	٤٥٥
ـ نيابة المصدر عن صيغ الوصف المشتقة:	٤٥٦
ـ اسم الفاعل	٤٥٧
ـ اسم المفعول	٤٥٨
ـ اسم الفاعل أو المفعول	٤٥٩

الموضوع الصفحة

- نيابة (فَعُول) و (أَفْعَل) عن غيرهما من الصيغ الأخرى ٤٦١
- الصيغ المنقولة لأداء معنى النسبة : ٤٦٦
- فعَّال ٤٦٧
- فاعل ٤٦٨
- فَعِل ، مفعول ، فَعِيل ٤٧٣
- فَعُول ، مِفْعال ، مِفْعَل ٤٧٤
- مِفْعِيل ، مُفْعِل ، مُنْفَعِل ، لفظُ المصدر ٤٧٥
- أنائبةٌ هذه الصِّيَغ عن مثال النسبة الشائع؟ ٤٧٦
- **الفصل الثاني : ما ينوب عن الفعل من الأسماء والحروف :** ٤٨١
- القسم الأول : الموضعان اللذان ينوب فيهما الاسم عن الفعل : ٤٨٣
- الموضع الأول : نيابة المصدر عن الفعل المحذوف وجوباً ٤٨٣
- أقسام المصادر التي ذكر النحويون نيابتها عن الفعل المحذوف وجوباً ٤٨٦
- مصادر لا أفعالَ لها مستعملة من لفظها ٤٨٧
- مصادر لها أفعالٌ من لفظها : ٤٨٨
- المصادر الواقعة في الطلب : الأمر ، النهي ، الدعاء ، الاستفهام التوبيخي. ٤٨٨
- المصادر الواقعة في الخبر ٤٩١
- أتنوب هذه المصادر كلها عن الفعل؟ ٤٩٦
- الموضع الثاني : نيابة خالفة الفعل (اسم الفعل) عن الفعل : ٥١٠
- الخلاف في ماهيَّة هذه المفردات ٥١٠
- إعراب خالفة الفعل ٥١٩
- علة بناء خوالف الأفعال ٥٢٢
- الجملة المصدرة بخالفة الفعل ، أَسْمِيَّةٌ هي أم فِعْلِيَّةٌ؟ ٥٢٥
- اختلاف النحويين في إطلاق اللفظ الدالِّ على مفهوم التغيير الحاصل في هذه المسألة ٥٢٧
- القسم الثاني : المواضع التي يُرَدُّ القولُ بنيابة الأسماء والحروف فيها ، عن الأفعال ٥٢٩
- نيابة حرف النداء عن فعل النداء المحذوف ٥٢٩

الموضوع	الصفحة
ـ النيابة عن الفعل المحذوف في التحذير والإغراء	٥٣٧
ـ نيابة حروف المعاني عن الأفعال	٥٤٢
ـ نيابة (أمَّا) عن حرف الشرط وفعل الشرط	٥٤٧
ـ نيابة (لا) عن فعل الشرط	٥٥٢
ـ نيابة (لولا) الامتناعية عن الفعل	٥٥٥
ـ نيابة المصدر الذي توافرت له شروط الإعمال، عن الفعل	٥٥٦
ـ نيابة الأوصاف المشتقة عن الأفعال	٥٥٨
ـ نـيابة المبتدأ عن الفعل	٥٥٨
ـ نيابة الخبر عن الفعل	٥٦٠
ـ الفصل الثالث: ما ينوب عن الاسم من الأفعال والحروف والجمل:	٥٦٣
ـ نيابة الجملة عن الاسم المفرد (الجمل التي لها محلٌّ من الإعراب):	٥٦٤
ـ وجه النيابة في دراسة الجملة	٥٦٧
ـ ما هي صيغة المفرد الذي تحلُّ الجملة محلَّه؟	٥٧١
ـ أقسام الجمل التي لها محلٌ من الإعراب، وعِدَّتُها:	٥٧٣
ـ الجملة الواقعة موقع الخبر	٥٧٤
ـ الجملة الواقعة موقع الحال	٥٧٦
ـ الجملة الواقعة موقع المفعول به	٥٧٦
ـ الجملة المضاف إليها	٥٨٤
ـ الجملة الواقعة بعد الفاء أو إذا الفجائية، جواباً لشرط جازم	٥٨٨
ـ الجملة التابعة لمفرد:	٥٩٢
ـ الجملة الواقعة موقع النعت	٥٩٢
ـ الجملة المعطوفة بالحرف على المفرد	٥٩٣
ـ الجملة المبدلة من المفرد	٥٩٤
ـ الجملة التابعة لجملة لها محلٌّ من الإعراب:	٥٩٥
ـ الجملة المعطوفة بالحرف على جملة ذات محل من الإعراب	٥٩٥

الموضوع	الصفحة
ـ الجملة المبدلة من جملة ذات محل من الإعراب	٥٩٦
ـ جملة التوكيد اللفظي	٥٩٧
ـ جملة التوكيد المعنوي	٥٩٨
ـ الجملة المسنَدُ إليها :	٥٩٨
ـ الجملة الواقعة موقع المبتدأ	٥٩٩
ـ الجملة الواقعة موقع الفاعل أو نائب الفاعل	٦٠١
ـ الجملة المستثناة	٦١١
ـ الجملة المفسِّرة	٦١٢
ـ جملة المفعول معه	٦١٣
ـ جملة صلة الموصول	٦١٤
ـ الجملة الواقعة في محل جرٍّ بـ (حتَّى)	٦١٧
ـ النيابة عن الاسم المفرد في باب (الحكاية)	٦١٩
ـ النيابة في مسألة (عطف الاسم على الفعل) و (عطف الفعل على الاسم)	٦٢٢
ـ النيابة في مسألة (وقوع الفعل موقع المصدر)	٦٢٧
ـ نيابة الحرف المصدري مع صلته عن المصدر الصريح :	٦٣٢
ـ وجه النيابة في هذا الموضع	٦٣٣
ـ أنْ ، أنَّ ، كي	٦٣٦
ـ ما : بنوعيها	٦٤٠
ـ لَوْ ، الذي ، اللام	٦٤٤
ـ إذْ ، كيف ، همزة التسوية	٦٤٨
ـ نيابة بعض الحروف عن الأسماء :	٦٥١
ـ إلاَّ ، لا	٦٥١
ـ الكاف	٦٥٣
ـ عَنْ ، على ، إلى	٦٥٥
ـ المواضع التي يُرَدُّ القولُ بنيابة غير الاسم عن الاسم فيها :	٦٦٤

الموضوع	الصفحة
ـ نيابة شبه الجملة عن متعلَّقها المحذوف وجوباً	٦٦٤
ـ نيابة (ال) عن الضمير، وعن الاسم الظاهر	٦٧١
ـ **الخاتمة**	٦٧٥
ـ **مصادر البحث ومراجعه**	٦٨١